

کتابخانہ اصفیہ کار عالی حیات آباد دکن

۳۰۴۴

۲۵۲۲۱

۲۵۲۲۱

نمبر واحد

تاریخ داخلہ

حاشیہ تفسیر التاج بشرع المنہج جم عبد اللہ

نام کتاب

فقہ شافعی

فہم کتاب

۲۲۶

نمبر کتاب فہم مذکور

5612
SIA



چواشی

تَحْفَظُ الْحَتَّاجُ بِشَحِّ الْمُنْهَاجِ

للعلامتين القهاتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
 الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
 والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي علي تحفة
 المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
 الاوحد الهامة غايمة المحققين شهاب الدين احمد
 ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
 تعتمد الله الجميع برحمته امين

(الجزء الثالث)

﴿وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

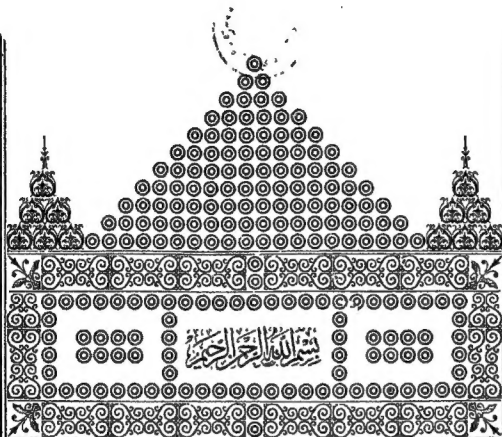
(تبيہ) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحيد الشرواني في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم البادي في آخر كل صحيفة مفصلاً بينهما جدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني

(روجت وصحت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَقُ مِنَ النُّكْبَةِ الْجَارِيَةِ الْكَبْرَى بِأَوَّلِ شَيْءٍ مُجْتَمِعٍ عَلَى بَعْضِهِ

مصطفیٰ مصطفیٰ محمد

مطبعة مصطفى محمد
الكبرى



(باب كيفية صلاة

الخوف)

من حيث انه يحتمل في
الفرض فيه ما لا يحتمل في
غيره كما يأتي وتعمير
بالفرض هنالاه الأصل
والأفصولا فيه عدا مثلا
جاز فيه الكيفيات الآتية
لما صرحوا به في الرابعة من
جواز نحو عيد وكسوف
لاستسقاء لانه لا يغوث
وحجته يحتمل استناؤه
أيضا من بقية الانواع

(باب صلاة الخوف)

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يقيمها من حكم اللباس ونحو الاستسباح بالدهن النجس ع ش أي ومن
حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحجته في التوبة المغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني
في فرض غيره فكان الأنسب فيه في غيره عبارة المغني والتوبة وحكم صلاته كصلاة الا من وإنما أفردة بترجمة
لانه يحتمل في الصلاة عتده في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل فيها عتده اه (قوله كأي) أي في المتن
والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المتن هناك فرع بصل عيد الفطر وعيد الاضحي
وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن امكن بخلاف صلاة
الاستسقاء لانها لا تغوث ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والارواح وأنها
لا تشرع في القاتلة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه زاد التوبة بخلاف ما إذا قامت بعذر عذريا يظهر
اه قال ع ش قوله هر إلا إذا خيف فوتها الخ أي القاتلة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته
صل صلاة شدة الخوف وقوله هر بخلاف ما إذا قامت الخ أي فصلها خروجا من المحصية كذا في حواشي
شرح الروض لواله الشارح هر ولو قيل شدة الخوف مفرق التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم
عقب ذكره عن الأحنف مثل ما مر عن المغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اه وفي ع ش
وعليه أي على ما قلته سم عن الأحنف فالظاهر انه لا يأتي فيها لم تفعل جماعة كالرواتب بل والمكتوبات إذا
صلبت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تآقي صفتها من التفریق في ذلك ثم إن امكنهم التناوب
بان تصل كل جماعة وحدا نافع حراسة غيرهم فعملوا أو الأصل صلاة شدة الخوف اه (قوله وحجته) أي

(باب صلاة الخوف)

(قوله لانه لا يغوث) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة
والارواح وإنها لا تشرع في القاتلة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل

حين استأنسهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردى أى حين عدم القوات أه (قوله) ويحتمل العموم (أى عموم بقية الأنواع) سمر اشار الشارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله) واصلا الخ) ويجوز في الحضر كالسفر خلافا لما كتبه ونهاية اى بان دم المسمين البدويلاهم ما في الامن فلا يجوز لهم صلاة عسفا لما فيها من التخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع اذا نوت الفترة الثانية المقارنة كالاولى عش (قوله) وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون واردة في صلاة ذات الرقاع قوله تعالى فيها فاذا سجدا اى فرغوا من السجود وتمازكهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل قوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله) مع ما ياتى (أى من الاخبار مع خبر صلوا كما رايتهم في اصل واستمرت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى المذنبى نسخا اى الآية تركه عليه السلام لها يوم الخندق اجابوا عنها بانها خزرو ولما عنه لانها زلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس عش ونهاية قول المتن (هى انواع) اى اربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع اولو والعدوى جهة القبلة فالاول ارقى غيرهما فالآخر نهاية (قوله) تبلغ إلى قوله وبعضها في النهاية في المتن لا ذلك (قوله) وبعضها في الاحاديث) كذا في كثير النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الاحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق للنهاية والمضى وغيرهما من وجوه الدلالة على الاحاديث وبعضها في القرآن (قوله) وذكر الرابع الخ) قضية صريحة اى كالمضى وسرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام الشارح مر كالصريح في انه مناه عن عبارات الجبري قوله لحي القرآن الخ اى صريحا فلا ينافى انه جاء بغيره فهي سبعة عشر نو عا له الاجرو وى عارة عش يفهم من كلام الشارح اى شيخ الاسلام انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول مر ان الرابع من الستة عشر نوعا واجب بان قوله منها تنازع فيه اختاروه ذكر اه باذى تصرف (قوله) به اى الرابع وكذا جلد بالثالث معنى (قوله) مشكل الخ) وقد قيل الاشكال بان الشافعى إنما علق الحكم بصحة الحديث فيها اذا تردد فيه وإلا فكم من احاديث صحيحة وليست مذهبا له تأمل شوبرى وحقيقى عبارة الرشيدى وأظاهر ان معنى اختيار الشافعى لهذه الأنواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لالطالته عنده لانه صريح بالحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الايات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل الشافعى اذ ذلك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعى كيف والامام احمد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها صحتها الى بطرق صحيحة ويحتمل انه اطالع فيها على قاصر فتأمل فبذه ثلاثة أوجوب كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قريش من المأطبات الارض عبارضى الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله) لا عذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مر ان من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها تلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مر اى في غير النهاية خلافا وفيه وقفة والاقر بعاقلناه عش (قوله) ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه حملها على ذلك سم (قوله) ما ذكر (أى من كثرة التغيير (قوله) وحذف هذا) أى قوله صلاة عسفا (قوله) لفهمه) أى كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل المصنف هذا الاحوال انواعا ظاهرا وإنما الأنواع الصلوات المقعولة فيها كردى (قوله) ما ذكره (أى في قوله الاق) وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقا وهو ظاهر كلامه في شرح التيسيل ومذهبنا

المطلق (قوله) ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع (قوله) ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمال على ذلك (قوله) في المتن (يكون العدو في القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقا وهو ظاهر كلامه في شرح التيسيل

ويحتمل العموم لان الرابعة يتطاولها ما فيها من كثرة المبطلات ما ليس في غيرها واصلا قوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية مع ما ياتى (هى انواع) تبلغ ستة عشر نوعا بعضها في الاحاديث وبعضها في القرآن واختار الشافعى رضى الله عنه منها الثلاثة الآية لانها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تنجيها وذكر الرابع الاق لحي القرآن به (تنبيه) هذا الاختيار مشكل لان احاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها مع صحته وإن كثرت تغييرها وكفى تكون هذه الكثرة التى صح فعلها عنه عليه السلام من غير ما سبغ لها مقتضية لا يبطال ولو جمعت مقتضية للفضولية لا تنجيه وقد صح عنه ما تشيد به غيره من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الجافى وهو وإن أراد من غير معارض لكن ما ذكر لا يصلح معارضا ليعرف من قواعده في الاصول فتأمل (الاول) صلاة عسفا وحذف هذا منعه النوع حقيقة لفهمه ما ذكره وكذا في الباقي (يكون)

اى كرون على حد تسع
 بالمعنى خيره من أن تراه
 فاندفع ما هنا الشارح (العدو
 في جهة القبلة) ولا حائل
 بيننا وبينه وفيها كثرة
 بحيث تقاوم كل فرقة منا
 العدو كذا قاله مصرحين بأنه
 شرط لجواز هذه الكيفية
 وهو مشكل مع ما يعلم من
 كلامهم الا ان يكفى جعلهم
 صفوا واحدا وجراستوا واحدا
 منهم وقد يجب بأنه ^{في كل}
 لهية عليها لا مع الكثرة لأنه
 كان في القصور أربعة وعالده
 ابن الوليد رضى الله عنه في
 ما تئين من المشركين في
 صحرا وسعة والقالب على
 هذه الأنواع الاتباع
 والتعبد فاختص الجواز
 بما في معنى الوارد من غير
 نظر إلى أن حراسة واحد
 يدفع كيدم لا حائل أن
 يسور فيها العدو المصلين
 فينال منهم لو قلاوا ايضا
 فقتلهم وبما كانت حاملة
 العدو على الهجوم وهم في
 سجودهم بخلاف كثرتهم
 لجازت هذه الكيفية مع
 الكثرة وادعى مراتبها أن
 يكون مجموعها مثلهم بأن
 تكون مائة ومائة مثلا
 فصدق حيث ذكرنا اننا اذ فرقا
 فرقتين كأفادت كل منهما
 العدو سواء جعلنا فرقا
 فرقا قلوبهم بحيث إلى آخره
 المراد منه كمن غير بأن
 يكافئ بعض منا العدو ما
 ذكر كما هو ظاهر لامع الفقه
 (في ترتيب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله اى كرون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله اى كرون) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من
 قبيل الاخبار بالجملة لا باقول لا يصح لأنه لا رابط لهم لا بد من تقدير معاضد في الكلام ليصح الحل اى
 ذو كرون الجسم وعش (قوله على حد تسع الخ) اعوان كان شاذا سما على خلاف سم (قوله فاندفع
 الخ) كيف يتدفع بتخرج على وجه مقصور على السباح ويجاب بنع ذلك كما تقتله قياسا عن المرادى
 سم (قوله في جهة القبلة) اى مرتب اعاب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغنى (قوله وفيها
 كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا للندب فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع سم على
 حج اقول ستاى الاشارة للفرق في قول الشارح وهو تفرق صلاة صفان الخ عش اقول وبأنى في
 الشارح وسم رده (قوله بأنه) اى قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغى أن المراد
 بالجواز الحلو الصحة ايضا لأن فيها تغيرا مطلقا سال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما
 سم على حج اى قد بون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اى اشتراط مقاومة كل فرقة منا
 العدو (قوله من كلامهم الاى) اى قول المصنف ولو حرس فيها الخ (قوله انه يكتفى بجهلهم الخ)
 اى ولا تشرط الحيثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اى بحيث تقاوم الخ (قوله ايضا فقتلهم الخ) لعله
 معطوف على قوله الغالب الخ (قوله كأفادت كل منهما الخ) قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة
 العدو إلا اعتبار مكافاة الحارس والافلامنى لا اعتبار المكافاة في كل فرقة كالاجنح فاعتبار المكافاة على
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حوله سم (قوله فقولهم بحيث الخ) المراد
 منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفضل الى فرقتين كل واحدة تقاوم
 العدو بل امكان الانقسام المذكور وبأنى عن النهاية والمغنى اعتبار اشتراط الانقسام بالفضل حتى
 لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (قوله ما ذكر) اى أن يكون مجموعنا مثلهم
 كرى (قوله لامع الفقه) معطوف على مع الكثرة شارحا سم قول المتن (في ترتيب الامام الخ) قال في
 الباب ويستحب للامام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف الحراسة حتى لا يتخلفوا عليه اى أن يأن لم
 يفضل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا أبان يسجد بعض الصف الأول مع الامام في الأولى وبعض الثاني وبعض
 الباقي من الصفين في الثانية عند ذلك عش (قوله إلى أن يستدل بهم) اى في الركعة الأولى لإذ الحراسة
 الآتية عملها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوة فاذا سجد الخ نهاية ومغنى قول المتن (وحرس) اى
 ناظرا للعدو فبما يظهر للموضع سجود عش عبارة سم قد يدل أى حرس على أن المراد بنظر إلى
 قاته جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال في ركعة صلاة لأن حذفه ونقير يركم
 مرفوعا وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله اه وهذا مذموب الى الحسن فانه
 اجزا حذفان ورفع العمل وجعل منه قوله تعالى قل افترقه تمارون ايعاده (قوله اى كرون) اى
 ذو كرون (اى كرون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من قبيل الاخبار بالجملة لا باقول لا يصح لأنه لا رابط
 (قوله على حد تسع الخ) اى وإن كان شاذا سما على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يتدفع بتخرج على
 وجه مقصور على السباح ويجاب بنع ذلك كما تقتله فيما مر عن المرادى (قوله وفيها كثرة الخ) قد
 يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا للندب فيما يأتي مع أن المعنى الذى اعتبرت لاجلها واحد الموضعين
 كالاجنح فيلنا مل (قوله مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغى أن المراد بالجواز الحل والصحة ايضا
 لأن فيها تغيرا مطلقا سال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كأفادت كل منهما العدو)
 قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة العدو لا اعتبار مكافاة الحارس والافلامنى لا اعتبار المكافاة في
 كل فرقة كالاجنح فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حوله
 فانه لم يلطف فيه دقة (قوله فقولهم بحيث الخ) حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام
 بالفضل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لامع الفقه) معطوف على مع

العدو إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن يأمن بمجموع العدو إلا بالنظر إليه لينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وأن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرس صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومتنى قال عش قوله رم في الاعتدال المذكور مقبومه أنهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم الجالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الورد في جلوسهم أحداث صورة غير معبودة في الصلاة فلوجلوسوا جلا أوسروا قالوا قرب أنهم يريدون الجلوس وكذا هو وأبو عبد الله السجود ناوين الحراسة في أيدى تلك الركعة فعرض ما منعه منه كسب غيرهم إليه فأنهى ما لو تخطفوا الزجعة المارعة لهم بعدا جلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله السجود ويحتمل جواز العود فيها لأنه لا يبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الوجه ع (قوله) ولحقوه في القيام (الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسئلة الوجه لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالسبوق ثم رأيت في الروض ما يؤخذ منه ذلك عش أقول يؤخذ ذلك أيضا من قول الشارح (الخ) كما علم ذلك كله عارفي المرحوم وغيره وراى عن سم ما يصرح بذلك (قوله) بأن يفرغوا (الخ) أنظر كيف يكون هذا تصور السبق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله (الخ) نعم النوا لا يخفى ما فيه فانه لا يبعد دفع هذا سم (قوله) بشرطه) أي بأن يطعنوا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع (قوله) فيه) أي الركوع (قوله) بشرطه) وهو العلم والتعمد كردى (قوله) نعم يتردد النظر (الخ) قد يقال لا حسيان هنا لا سجدتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لوروك الامام وفي الاعتدال وليس كذلك بديل قوله بأن يفرغوا الخ فتأمل بل لأنهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفت شيئا من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخطفهم عن الركوع مع الامام لا حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتأمل سم (قوله) في حسان السجدين) أي سجدتي الامام كردى (قوله) لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله) تلك النظائر) أي المرحوم وغيره من الناس ونحو المريض وبلى المخرجة (قوله) الخ في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله) وحرس الاخرين) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله) فإذا جلس) أي الامام للتشهد (وقوله) وهذه) أي السكيفة المذكورة (ملاحظة) أي حصة صلاته نهاية (قوله) بضم العين) أي وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خيلين بينها وبين مكة أربعة بردنهاية ومتنى (قوله) لعسف السيول) أي لتسلط السيول عليه ويعرف الآن يتر فيه برماوى (قوله) فيه ان الصفا والال الخ) عبارة عن المعنى والتأني وعبارته كثيرة صادقة بأن يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها بمكانه وتحول بمكان الآخر وبكس ذلك فهي أربع كليات وكلها جائزة إذا لم يكثر التحول في التحول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول فيها وله أن يرتبهم صفوف قائم بحرس صفان فأكثر اه (قوله) مع تقدم الثاني (الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله) وحلوه) أي مافى مسلم (قوله) الصادق

الكثرة شارح (قوله) في المتن وحرس صف) قد يدل على أن المراد ينظر إلى العدو إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن يحتاج إلى النظر إلى العدو بأن يأمن بهجومه إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن لا يحتاج بأن يحس بهجومه إذا أراد أن ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده (قوله) بأن يفرغوا من سجدتهم) أنظر كيف يكون هذا التصور السابق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله (الخ) نعم النوا لا يخفى ما فيه فانه يفيد دفع هذا (قوله) نعم يتردد النظر هنا) قد يقال لا حسيان هنا لا سجدتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لأنه سبقهم بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لوروك الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بديل قوله بأن يفرغوا الخ فتأمل بل لأنهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفت شيئا من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخطفهم عن الركوع مع الامام لا حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتأمل (قوله) مع تقدم الثاني) أي في الثانية (قوله)

وحرس صف فإذا قاموا
سجد من حرس ولحقوه
في القيام لبقرا بالكل فان
لم يلحقوه فيه بأن سبقهم
بأكثر من ثلاثة طويلة
السجدين والقيام بأن لم
يفرغوا من سجدتهم إلا
وهو راكع ولحقوه في
الركوع وأدركوه بشرطه
فان لم يلحقوه فيه وجروا
على ترتيب انفسهم بطلت
صلاتهم بشرطه كعلم ذلك
كله عارفي المرحوم وغيره
نعم يتردد النظر هنا فيما
ذكرته في حسان السجدين
عليهم مع كونهم مأمورين
بالتخلف بهما مع إمكان
فعلهم لجامع الامام لمصلحة
الغير بخلاف تلك النظائر
(ويجدهم في الثانية من حرس
اولا وحرس الاخرين
فإذا جلس سجد من حرس
وتشهد بالصفين وسلم وهذه
صلاة رسول الله ﷺ
بمصفان) يضم العين مسمى
بذلك لعسف السيول فيه
رواها مسلم لكن فيه أن
الصف الاول سجد معه
في الركعة الاولى والثاني
في الثانية مع تقدم الثاني
وتأخر الاول وحلوه على
الافضل الصادق

به المثل ككسبه وذلك بشرط أن لا تكثر أفعالهم في التقدم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لأن الأول أفضل يخص بالسجود أولا مع الامام الأفضل أيضا واعتبر هنا الحارس هذا التخلّف لعذر ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة اليها (ولو حرص فيها) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاء) قطعا لمحصل المصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن يحرس فيها (فرقة) واحدة ولو واحدا (في الأصح) إذ لا عذر فيه ولرضهم الركعتين باعتبار أنه الوارد والإملازاد عليهما حكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أولاها وثم سائر وليس هذا شرطاً لجواز هذه الكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الأصحاب (فصل) الامام بعد جملة القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالأولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الأخرى اليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن

به) أي بالأفضل (قوله ككسبه) أي كما يصدق المثل على عكس الأفضل وهو عدم سجود الصف الأول أو لا بل الثاني أو عدم التقدم والتأخر كركى واقصر رسم على الأول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسنان مع التقدم والتأخر (قوله بشرط أن لا تكثر أفعالهم الخ) أي بأن لم يش كل منهم أكثر من خطوتين فإن شئ أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الإحرام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكره ع (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقدم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس و (قوله) قياسا على الوارد) أي وهو سجود الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح العياض بخلافه فقال فعل الصفة الأولى أي سجود الثاني في الأول والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفيه الشافعي إشارة إليه أنه لم يذهب لمردوده سم (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله قبل الأفضل شارح اسم (قوله الأفضل) صفة للسجود أو لا الخ (قوله أيضا) أي كالصف الأول (قوله) ها) أي في صلاة عسنان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية وغنى وإنما اقتصرت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الركعة يمكنه المشاهدة اه (قوله أي الركعتين) أي قول المتن الثاني في النهاية والمغني قول ثمان (فرقة نصف الخ) أي أوبعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المناوبة نهاية ومعنى قول المتن (جاء) أي بشرط أن تكون الحراسة مقامة للعدو حتى كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة أفضل لأنها الثانية في الجواب ويكره أن يصل ما قبل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها نهاية ومعنى قال ع (قوله) ويركع الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة وسراجه من الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحدا) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له ع (قوله أي النهاية) ومثله المغني خلافاً للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كون أي ذكر كن سم (قوله أي القبلة) أي قوله وعبر في النهاية والمغني إلا قوله خلافاً إلى أكثرنا وقوله بحيث إلى خوف (قوله وليس هذا) أي أحداً لأمرين قول المتن (فصل) الخ) أي جميع الصلاة ثمانية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الأسبغ تأخيرها عن قول المصنف بفرقة وزيادته بأن يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام فلا يسقط فرضه بالأولى نهاية ومعنى قال ع (قوله) والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلفه أفضل لا كراهة فيها ما فسدت الأولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا يجب فيها إمامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اه وبوجه بان المعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولاً فليس هو إلا تقدير قال لا بد من نية الإمامة لم يتعسر شرط ليقية شرط المعاد وينيئ أنه لا بد منها اه وبجانبه على المجهوف كل من الاستئذان التوجيه فطر (لأن يكون الاستئذان منقولاً عن كلام الأصحاب والإمام قياساً كاد عليه كلامهم وجوبه على الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

(الخ) أى صفة صلاته وهى وإن جازت فى غير الخوف فهى مندوبة فيه بالشروط والأدلة على المتفق قولهم
يسن للفرض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف أى جنيعة على الأمان أو غير الصلاة للمادة معنى
ونهاية إذا لا يعاب أى لصحة الحديث فيها على فرض جريان الخلاف فيها لو أجدد الأمر أى لم يخالفته
لصحة صحبته أو قال عرش قوله هر على الأمان أى ومع كونه خلاف السنة الانتداء فيه أفضل من
الانقراض أو عليه فينبغى أن يقيده قولهم بسن أن لا يفعل بالأدلة تعددت الامتناع كانت الصلاة خلف أحدهم سائلة
ما طلب ترك الصلاة خلف غيره لأجله اه (قوله) نظر إلى أنهما مع قد بعض الشروط (الخ) يتأمل فيه فإن
من الشروط كون العدو وفى غير القبلة أو فيها وثم سائر مع اقتداء ذلك بأن يكون فيها ولا سائر لا تفرير فيه
ومنها خوف الهجوم مع أن فقدته بأن يؤمن الهجوم ولا تفرير فيه سم (قوله) لأن هذا الخ) علة لقوله
خلافاً للع والاشارة فى التفرير فى تعليل الاستوى (قوله) كثرنا) خبر قول السابق وشروط الخ (قوله)
بمحيت تقاوم الخ) نقله فى الحاشية عن صاحب الوافى لكن ظاهر كلامهم بخلافه نهاية عبارة الحلبي المراد
بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهى عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله) أى
بالاعتبار السابق) كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل الخ) سم (قوله) وخوف هجومهم الخ) عطف
على قوله كثرنا (قوله) لو لم يفعلوا) كان الضمير لهذه الكيفية (قوله) لو فعلوا) أى هذه الكيفية سم
(قوله) والامام ينتظرهم) راجع إلى قوله رأتى الأخرى إليه وإنما أخره إلى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الخ) به
(قوله) ليسلو الخ) عبارة فى شرح العباب نعم بحث الاستوى أن الأولى أن يصل بالثانية من لم يصل أى
للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين الخمس (قوله) المختلف
الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله) فى الجملة) متعلق بقوله المختلف الخ) وقال عرش متعلق
بقوله ليسلو الخ) اه وعليه فى معنى الباء (قوله) أو يكون) أى كونه أى ذو كون (قوله) العدو) أى قوله
كذلك قيل فى النهاية والمختار لقوله كما يشترط فى شرح العباب قول المتن (تقف الخ) المناسب لتقدير الشارح
قوله لا يكون العدو الخ) أن يريد به هنا العدو لا المتن (قوله) ويصل بفرقة ركعة) أى من الثانية بعد أن يتجاوزهم
إلى المكان لا يلزمهم فيه سهام العدو نهاية معنى قال عرش قوله هر بعد أن يتجاوزهم الخ) أى الأولى له ذلك

كون أى ذو كون (قوله) وشروط ندب هذه كالأدلة) هذا يقتضى ندب هذه فى الأمان وظاهر أنه فى غير الأمان من
حيث كونه معيد انما هو من هذه الحلية فهو مندوب فى الأمان لأنه يسن له الأعادة (قوله) خلافاً لما زعمه الاستوى
نظر الخ) عبارة شرح الارشاد وقول الاستوى اعتراض على الشيخين بل هذه شروط الجواز فى التفرير
بالمسلمين أى عند فقد هالوقدوا واحدهما لا يجوز بدان مفقود كلامهما انما انفتحت أو واحد منها انفتحت
الندبوا اتفاقاً صادق مع الحرمان وجد تفرير أو جاز على الاقتداء ومع الإباحة لم يوجد ذلك انتهى
أى التفرير ليس لازماً لا تنفاهما حتى يكون شرط الجواز فتأمل وفى شرح العباب ويرد بانه لا تفرير لأن
ما يقال كرقعة يمكن أن تتدرك الأخرى انتهى وانظر قوله يل هذه شروط الجواز كيف يتأتى مع قوله
وخوف هجومهم الخ) إذ يلزم انتفاء الجواز عند انما الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله) مع قد بعض
الشروط) يتأمل فيه فإن من الشروط كون العدو فى غير القبلة أو فيها وثم سائر مع أن فقد ذلك بأن يكون فيها
لا سائر ولا تفرير فيه ومنها خوف الهجوم مع أن فقدته بأن يؤمن الهجوم لا تفرير فيه (قوله) بالاعتبار
السابق) كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل الخ) سم (قوله) لو لم يفعلوا) كان الضمير لهذه الكيفية
(قوله) لو فعلوا) أى هذه الكيفية (قوله) المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله) فى الجملة) فى شرح العباب
ولا ينافى الندب حيث قد قولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منه لأن علة فى
الأمان أو غير الصلاة للمادة أى لصحة الحديث فيها على فرض جريان الخلاف فيها لو أجدد الأمر أى لم يخالفته
براغى لخالفته مستحبة نعم بحث الاستوى أن الأولى أن يصل بالثانية من لم يصل أى للخروج من صورة
اقتداء المفترض بالمتفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لأن الصحابة قرءوا أنه عليهم لا يسبحون

وشرط ندب هذه كالأدلة
لا جوازها خلافاً لما زعمه
الاستوى نظر إلى أنهما مع
قد بعض الشروط فيها
تفرير بالمسلمين لأن هذا
ملحظ آخر لا يتعلق له
بالصلاة على أنه لا تفرير
فيه إلا أن أكرمهم على
الاقتداء به مع أنه بأن
فيه ضرراً عليهم كثرنا
بمحيت تقاوم كل فرقة منا
العدو أى بالاعتبار السابق
كما هو ظاهر وخوف
هجومهم فى الصلاة لو لم
يفعلوا هو غير بعضهم بأن
مكروه لا يخالف لأن المراد
أمنه لو فعلوا والامام
ينتظرهم نعم أمكن أن
يؤم الثانية واحدهما كان
أفضل ليسلوا من اقتداءهم
بالمتنفل المختلف فى صحته فى
الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم
بالفرقتين لأنهم لا يسبحون
بالصلاة خلف غيره مع
وجوده (أو) يكون
العدو فى غير ما أوفيا وثم
سائر وهذا هو النوع
الثالث كأفاده قوله الآتى
الرابع (تقف فرقة فى
وجهه) أى العدو تحرس
(ويصل بفرقة ركعة)

لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وثقت الفقرة الثانية في وجه العدو اهـ (قوله و علم منه) أي من قول
المصنف فاذا قام الثانية الخ (قوله انه لا تسن لهم الخ) أي ويجوز بعد الرفع من السجود نهاية ومعنى
(قوله) لانه قائم أي الامام قول المتن (وأتت) أي لنفسها (وذهبت) أي بعد السلام (الوجه) أي العدو
و ليس للامام تخفيف الاول لا تشتغال كلهم بمهام فيهم كلهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ولا يطول
الانتظار معنى ونهاية وياتي في الشرح مثله (قوله ينتظرم) ويس اطالة القيام الى الخوفهم نهاية
ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أي ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الجملة كما هو معلوم لأن الجماعة
حصلت بنية الاول وهي منسجمة على بقية اجزاء الصلاة وهي كالواقعة بالامام تقوم في الامن ويطلب صلاتهم
وجلسه يسبقون واقتدوا به في الركنة الثانية ع ش قول المتن (وصلى بهم الثانية) أي فلما لم يدركوا معه
لسرعة قراءته لم يمتثل ان يوافقه فيها خوفاً و ماتوا بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل أنه ينتظرم في
التشهد فياتوا بركعة ويسلم الامام وياتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه يظفر في التشهد ايضا
حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم ع ش (قوله قاموا فوراً) أي ان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر
يطلبان صلاتهم لاحداهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا مع الامام على نية ان يقوموا بعد سلام
الامام فانه لا يضر لان غاية مسبقون ع ش وقوله فالظاهر بطلان صلاحهم امله اخذاً بما مر في
صلاة الامن فيما اذا زاد جلوسهم على جلوسه الاستراحة قدر التشهد (قوله كايان) أي في شرحه كذا الثانية
الثانية الخ قول المتن (قاموا انانيتهم) أي هو منتظر لهم معنى قول المتن (وسلم بهم) أي ليحوزوا فضيلة التحلل
معه كما جازت الاولى فضيلة التحريم معه معنى ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله) أي صفة صلاته معنى (قوله)
رواه الشيخان) يريد بنبينا ان يشترط لجوازها الكثرة كافي صلاة عساف بل اول لان العدو هنا في غير جهة
القبلة او يحتمل بخلافه ثم وعليه ينبغي ان يرد بالجواز المشرط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع في الامن
كافي حق الطائفة الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت في الامن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتهم واطلاق
النهي في المتن والنهي ان الكثرة شرط لمن صلاة ذات الرقاع لاصحتها وارقايتها وبين صلاة عسافان
حيث كانت الكثرة شرطاً لصحتها لا تسبها بما حاصله كافي ع ش ان صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في
الامن في الجملة حكم بجوازها مطلقاً صلاة عسافان لما كانت عطفة للامن في كل من الركعتين انقص فيها على
ما روي ذلك من الكثرة دون غيرها (قوله موضع من نجد) أي بارض غطفان بما نوه معنى بفتح ما له المعجم
وثانية المهمل حلى (قوله فكانوا يلقون الحرق) أي والحرق الرقاع بمعنى واحد يجري (قوله يجوز فيها غير
تلك الكيفية الخ) عبارة النهائية والحق والمعياب مع شرحه ولولم يتم المقدون في الركنة الاولى بل ذهبوا
الى وجه العدو سكنوا في الصلاة وجاءت الفقرة الاخرى فصلي بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو أي
سكنوا وجاءت تلك الفقرة الى مكان صلاتهم وانما لا ينقسم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم أي
مكان صلاتهم وانما جاز هذه الكيفية رواها ابن عمر اهـ (قوله ولو مع الافعال الخ) أي بالضرورة

فاذا قام الثانية قارته) بالنية
ولا بطلت صلاتها وعلم
منه انه لا تسن لهم نية
المفارقة إلا بعد تمام
الانتصاب لانه قائم
أيضا فيكون انتصابهم
في حال القدرة (وأتت
وذهبت الى وجهه وجه
الواقفون) في وجه العدو
والامام ينتظرم (فاقتدوا
به وصلى بهم) الركنة
الثانية فاذا جلس للتشهد
قاموا) ندبا فوراً من
غير نية لانهم مقتدون
به حكايكا يان) (قاموا
ثانيتهم ولحقوه وسلم بهم
وهذه صلاة رسول الله
ﷺ بذات الرقاع)
موضع من نجد رواها
الشيخان أيضا وصحبت
بذلك لتقطع جلوسا قدامهم
فيها فكانوا يلقون ما ياء
الحرق وقيل غير ذلك
ويجوز فيها غير تلك
الكيفية ولو مع الافعال
الكثيرة

وصحة الخبر كايته في شرح العباب (والاصح أنها) أي هذه الكيفية (أفضل من يطن نخل وصفان لأنها أخف وأعدل بين الطائفتين ولصحتها بالإجماع في الجملة وفارقت صلاة عصفان يجوزها في الأمن لغير الفرقة الثانية ولما نوت المفارقة بخلاف التخطف الفاحش الذي في عصفان فإنه لا يجوز في الأمن كذا قيل وفيه نظر فإنه التخطف الذي في عصفان يجوز في الأمن للضرورة كما مر وعند نية المفارقة فكانت أولى بالجواز من ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لأن انفرداها لا يجوز في الأمن بحال ثم رآيت ذلك منقولا عن الرافعي ورأيت له توجيهها بوجه بعض الإيضاح وهو أن ذات الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها من الحرم وأمر غفر العدو إذوقوف الطائفة الحارسة قبالة من غير صلاة أقوى في مصارعة العدو ودفع كيدهم (وشر الأمام) ندبا (في انتظاره) (الثانية) في القيام الفاتحة وسورة طه إلى أن يمجوا إليه ثم يرد من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قصص إن في منها قدرهما وإلا

(وقوله لصحة الخبر) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم الأخرى في يومها بقى مفتى (وقوله أي هذه الكيفية) عبارة شرح المنهج أي صلاة ذات الرقاع كيفية أي صورها من كونها ثمانية أو ثلثة أو رباعية اهـ (وقوله أفضل من يطن نخل وعصفان) وعليه فغلل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن تنك قد توجدهم مع عصفان في الأمن بالعادة في صلاة يطن نخل وتختلف الما من نحو رمة في عصفان وفي صلاة يطن نخل مع عصفان فليهما أفضل والأقرب أن يطن نخل أفضل من عصفان أيضا لجوازها في الأمن على ما مر فيه وتقل شيخنا الشوري عن الملقى ما رواه عنه عن (وقوله ولصحتها بالإجماع) أي دونها شرح المنهج (وقوله وفارقت صلاة عصفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده من قوله ولصحتها بالإجماع في الجملة اهـ أقول وحاصله أنه أراد في الجملة مضمنا في بعض الأحوال وذلك لفظة الأولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فإن في صلاة يطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جواز خلافه في صلاة عصفان تخلف عن الإمام بثلاثة أركان طويلة ثم التاخر للآتيان به وذلك بمطل في الأمن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور أعظم الحكم بتفضيلها على صلاة عصفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وأتباع الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والأسر الأول منهما حصة مطلقا وكذا الإمام أحد إذا كان ينير عذروهما أو القولين عندنا أما الثاني فنسج حاله لا من اتفاقا والاعتذار يجوز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المستقر بالجملة فآذني يظهر أن الأصحاب لم يكملوا على تفضيل ذات الرقاع على عصفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع ويطن نخل فانها يشرعان في حالة واحدة فاحتاجوا رضي الله تعالى عنهم أن يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر انتهى وفيه تأييدا لنظر الشارع المذكور سم وقوله فآذني يظهر أن الأصحاب الخ قدره قول الشارع لأن نية ثابت الخ (وقوله ثم رآيت ذلك) أي أولوية ذات الرقاع عنهما كرى (وقوله وزأيت له) أي الرافعي (وقوله بوجه) أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عصفان (وقوله بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع الرابع (وقوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية الإتيان إلى نقي إلى المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله حررتها إلى حاصلها وكذا في المتن الإتيان إلى قوله بل هو كره (وقوله ثم يرد من تلك السورة الخ) وهل يطلب منه الأسرار حينئذ بقراءة لأنه إذا جهر في حالة قراءتهم لم يفتحهم فوات عليهم صحاح قراءة أمامهم ولا فيه نظر

إذا قامت ركعتها الثانية بلا نية مفارقة أو ما حبت جازت في الأمن فلا معنى لاشتراط ذلك في مضمنا (وقوله ولصحتها بالإجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الآتي وفارقت صلاة عصفان الخ انتهى (أقول) وحاصله أنه أراد في الجملة مضمنا في بعض الأحوال وذلك للفرقة الأولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فإن في صلاة يطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جواز خلاف وفي صلاة عصفان تخلف عن الإمام بثلاثة أركان ثم التاخر للآتيان به وذلك بمطل في الأمن فتأمل انتهى ثم قال شيخنا المذكور أعظم الحكم بتفضيلها على صلاة عصفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وأتباع الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والأسر الأول منهما حصة مطلقا وكذا الإمام أحد إذا كان ينير عذروهما أو القولين عندنا أما الثاني فنسج حاله لا من اتفاقا والاعتذار يجوز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المستقر بالإضافة إلى أن الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة عصفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية ذات الرقاع باطلية قول عندنا لعل الإتيان غير عذر هذا ولكن عذر الشارع رحمه الله تعالى أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عصفان فإن صلاة الفرقتين باطلة عند الأمن وبالجملة فآذني يظهر أن الأصحاب لم يكملوا على تفضيل ذات الرقاع على عصفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الأخرى بخلاف ذات الرقاع ويطن نخل فانها يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (وتشهد) ندبا في انتظاره في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويغرغوا من تشدهم بكاه لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وقول) يشغل باله كرو (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندبا (لتحمله) وتبادل الفرة الاولى

فانه قراهم ومن له تخفيف الاولى ولم تخفيف ما يفرغون به (فان صلى مغربا) بهذه السكينة (في) يفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه الجائر ايضا بل هو مكروه في الاظهر لان التفضل لا بد منه فالسابق اولى به ولسلته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية (ويستظر) الثانية اذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهد) الاول (او القيام الثالث) اي انتظاره في القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصم) لانه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقرأ في انتظاره في القيام ويشهد في انتظاره ان طارقه الاولى قبله الاولى ان لا يقرأه الا بعده لانه لا تشهد (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بشكل) من الفركتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة ها ايضا (ولو) فرقم اربع فرق في الرباعية وثلاثان في الثلاثية (صلى) بكل فرقة ركعة وفارقه كل من الثلاث الاول وصلى لثمة سها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

والاقرب الاول لليلة المذكورة عن (قوله وشي ما) بالرفع عطف على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقرأ الخمسم (قوله ولم تخفيف ما) عبارة النهاية وتخييم تخفيف الثانية التي انفر دوا بها كذا بطولها للانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفر دوا به امر (قوله بهذه السكينة) أي كيفية ذلك القاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد في السجود للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورودهم على صحيح. الا قرب السجود لما على به عن قول المتن (فيفرقة ركعتين) أي ثم تفرقه بعد التشهد منه لانه وضع تشدهم معنى ونهاية وباتي في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة الثانية لا الامام سم عبارة المعنى ولا تلوه عكس اذ في الطائفة الثانية تشهد اغير محسوب لها لوقعه في ركعتيها الاولى والاتق بالمال هو التخفيف دون التطويل اه (قوله بعده) اي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحل والنهاية والمعنى ولو بالقاء يصري قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة بالآخرى ثلاثا وعكسه محتم مع كراهته يسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للبخالفة بالانتظار في غير محله معنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدا اي الامام وغير الفرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة اي بما ذكر وهو كما قال اه قال عن قوله مر بالانتظار في غير محله اي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اه وفيه بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانعه ولا يشكل السجود هنا بدم السجود فيما ينتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا ايضا فالانتظار هناك من غير افراد والانتظار هنا مع الانفراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به اه (قوله وثلاثان في الثانية الخ) وينبغي ان ياتي هنا فطر ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفرة الاولى (قوله كل من الثلاث الاول الخ) اي في الاربعة اي من الاولين في الثانية (قوله وهو منتظر فراغها) يعني فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهد او قيام الثالثة وهو افضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الاربعة معنى ونهاية (قوله لجواز اه في الامن) اي بالنسبة لغير الاربعة التي تمتم الفقرة سم (قوله ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان افر في الروضة واصلا ما قاله الامام وجزم به في المحرر ان شرط تخفيفهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الي ذلك بان لا يكتفى وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والاهو كفضله في حال الاختيار نهاية ومعنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة لاحاجا جازى عن افع عنهم ان يعينوا الافضل منهما كي يقدم على الاخر اه وفيه تايد لنظر الشارع المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقرأ الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد زيادته بالنسبة الثانية الى الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة بالثانية ثلاثا وعكس كرهه يسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله خلاف الاول لما فرقه قبل الانتظار المقضي السجود اه ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدا اي الامام وغير الفرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة اي بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بدم السجود دلها وانتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل لغير مطلوب مطلقا ايضا فالانتظار هنا من غير افراد الانتظار هناك مع الانفراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به وسكت على صلى في المغرب بفرقة ركعة بالآخرى ركعتين هل يسجد السهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود (قوله وفارقه كل من الثلاث الاول) اي في صورة الرباعية (قوله لجواز اه في الامن)

الافضل
الاربعة فيصلى بها ركعة وتاتي بالابق وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلمها وصحت صلاة الجميع في
الافضل إذا عجز ربه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة أو انما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظار لانه الافضل (وسهل فرقة)

إذا فرغهم فحين كادل عليه

كلامه وصرح به أصله
(بحول في أولام) لاقتداهم
ليها حسا وحكا (وكذا
ثانية الثانية في الأصح)
لاقتداهم فيها حكا والا
لاستاجاز النية القدرة إذا
جلسوا للتشهد معه (لأثانية
الأولى) لا نفرادهم فيها حسا
وحكا (وسواء) أي الامام
(في الأولى يلحق الجميع) اما
الأولى فظاهر فستدشد
تمام صلاتها واما الثانية
فلائهم يعطوا صلاتهم بصلاة
ناقصة لما من أن من اقتدى
بمن سبقا قبل اقتدائه به بلحقه
سواء فليستجوز معه فإن لم
يستجد يستجدوا بعد سلامه
(و) سواء (في الثانية لا
يلحق الأولين) لأنهم
قارعه قبل السبيل يلحق
الآخرين وإن كان في حال
انتظاره لهم في التشهد
الأخر وهذا كله وإن علم
بما سرق في سجود السبيل لكنهم
ذكره هنا لأنه مما ينبغي ولو
كان الخوف في بلد حضرت
صلاة الجمعة صلوا على هيئة
صفان وهو واضح وعلى
هيئة ذات الرقاع لكن
بشروط تحررتنا في شرح
الارشاد وحاصلها أن
يكون في كل ركعة أربعون
معموا الخطيئة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للصلاة
الفرق (حل الصلاة)
الذي لا يمنع صحة الصلاة
لاهو نجس ويصنع تمنع
السجود فلا يجوز حمله

الظاهر (قوله إذا فرغهم الخ) أي الامام في صلاة ذات الرقاع معنى المتن (وسواء كل مرة الخ) و (قوله)
وسواء في الأولى الخ) ويقاس بذلك السبيل في الثلاثين أو الرابعة نهاية معنى (قوله لما من) الأولى وقدرى
في سجود السبيل (قوله بل يلحق الآخرين) بكسر الحاء والراء (قوله صلوا على هيئة صفان الخ) ولولم
تمكنه ألبه فصل بهم الظهر ثم أمكنه قال الصيد لا في نجس عليهم لكن نجس على من لم يصل معهم ولو عاد لم
أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاه العمراني نهاية واسمى قال سم قولهم نجس عليهم لا يراد أن
المسبوق في الجمعة إذا لم يدركها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود المدم وهما تقصير المسبوق اه وقال
عش قوله مر ولو عاد لم أكرهه أي أعادها جمعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه أو لا وقوله مر
ويقدم غيره أي ندبا اه (قوله على هيئة ذات الرقاع) أي لا كصلاة يطن نخل إذا لا تقام جمعة بعد أخرى
معنى ونهاية (قوله وحاصلها أن يكون الخ) أي بخلاف ما لو خطب بفرقة وصل باخرى وتجر الطائفة الأولى
في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لأنهم مقتدون وبأن ذلك في كل صلاة جمهرية
نافية بمعنى (قوله في كل ركعة أربعون الخ) فضيته أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكسروا معنى
لهم جواز نقصا عن الأربعين ولو عند التحريم كما يأتي أي في النهاية بقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح
أن تقام بأربعين الخ لا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية أربعين على الصحيح ما هنا مجرد تصور عرش
(قوله معموا الخطيئة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطيئة سم (قوله لكن لا يضر الخ)
عبارة لغني ونهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الأولى في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا الحاجة مع
سبق العقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم
الثانية فهو الرأى جواز أن لا يجوز أن لا يجوز على عررض النقص عنها بعد إتمام جميع الأربعين وإلا لم
يبين لأغراض الخطبة بأربعين من كل فرقة معنى نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد
قبل اقتدائهم وأبعدوه وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى أي وهي الأولى
للفرقة الثانية ففيه تصريح بأنه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أولاهم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
حالة تحرم الثانية أي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلى) إلى قول المصنف الرابع في النهاية إلا
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المتن لا قوله ولو خاف إلى ولو اتقى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بركة خطاه وقال في شرحه وخرج بما ذكرته ما يمنع من نجس وغيره فمستنع
حمله وما يؤذى كرحم وسط الصنف بركة خطاه وقال في الامنوى وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر
بركة خطيئة فيجب حمله انتهى سم (قوله لا هو نجس الخ) عبارة لغني ونهاية يحرم متنجس ويصنع ونحوها
تمنع مباشرة الجبهة إلى ذلك من إبطال الصلاة ويكره مخرج أو نحوه يؤذهم بأن يكون في وسطهم وحمله
كأقائه لا ذكره إن خف الأذى لا فيحرم ولو كان في ترك الحبل تعرض للهلاك ظاهر أو يجب حمله أو وضعه
بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يمتنع وضعه إن منع حمله الصلوة لا تبطل صلاته بترك ذلك

أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المارقة (قوله وسواء) أن يكون في كل ركعة أربعون الخ) فظاهر
أن ذلك لو وقع متلفه لا من صحت للفرقة الأولى فقط ويؤيد ذلك ما من العباب قال في شرح الروض
عقب هذا فرع لولم تمكنه الجمعة فصل بهم الظهر ثم أمكنه الجمعة قال الصيد لا في نجس عليهم لكن
نجس على ما لم يصل معهم ولو عاد لم أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاه العمراني انتهى
وقوله لم نجس عليهم لا يراد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يدركها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو
هنا وتقصير المسبوق (قوله معموا الخطيئة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطيئة (قوله)
لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قبل اقتدائهم وأبعدوه وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد
من صلاة الامام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية ففيه تصريح بأنه لا يضر نقص الفرقة في أولاهم وهو
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بركة خطاه قال في شرحه

أحكامه ومنه بين يديه أن سهل أخذه كسبيلته وهو نحو لغيره ما يقتل بغير سيف ورمح وسكين وقوس ونشاب ما لا يدفع كترس ودرع فيكره حمله كترك حل الأول حيث لا عدد في هذه الأنواع الثلاثة (وفي قول يجب) لظاهر قوله تعالى ولما أخذوا أسلحتهم وحمله الأول على التنبه والاطمئنان الصلاة بترك حمله وجب في الأنواع الثلاثة على الأرجح ولو تضمنوا ما لم يسجدوا والذي يتجه أنه باق في القضاء هنا ما يأتي في حل السلاح التمسك في حال القتال وإن فرض أن هذا الضرر ولو اتفق خوف الضرر وتأذي غيره بحمله كره أي أن خوف الضرر بأن احتمل عادة والاحتمال يجمع بين إطلاق كراهته وإطلاق حرمة (الرابع) من الأنواع بحمله كذا قاله الشارع من حيث أنه على أن قوله الرابع واقع في حله وإن لم يذكر الثالث لأنه ذكره ضمنا كاسم (أن يلتمس القتال) بأن يتخلط ببعضهم ببعض ولم يتمكنوا من ترك تشبها باختلاف لجة الثوب بسداه (أو يشتد الخوف) بلا التحام بأن لم يمتواجم العدو ولو أو انقسموا (فيصل) كل منهم (كيف

وإن قلنا وجوب حمله أو وضعه كالصلاة في الدار المخصوصة أهمل عرش قوله أو الإحرام أي ما لم يخفف على نفسه أو الأكل بل وجب كإزالة اليد حفظ نفسه ولا نظر لتضرر غيره حيث أنه (قوله لغيره عند) أي بدون خوف الضرر (قوله ويصنع) بتأمل وجه استثناء البيضة من ما يأتي من المزايا السلاح هنا ما يقتل لا ما يضر ما يدفع بصري (قوله في سائر أحكامه) أي الأية من الكراهة والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تشبه بالقوس حتى (قوله فيكره حمله) أي لكونه قليلا يشغل عن الصلاة كالجمعة نهاية معنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مترتب على تركه بل لو قيل بوجوده حيث لم يعد ولعل قول الشارع حيث لا عدد راجع إليه أيضا اهـ (قوله حيث لا عدد) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا لا يلزم من الوجوب الإعلان وإنما يلزم للوجوب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا سراج نهاية (قوله وجب الخ) أي لو أذى غيره كاسرع عرش وقد يشهد إليه قوله الآية ولو اتفق الخ (قوله ما يأتي في حل السلاح الخ) أي أو الرأى منه وجوب القضاء عرش (قوله في حل السلاح التمسك في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أي بأن لم يسكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا عرش (قوله خوف الضرر) أشار بالإمام إلى قوله ضرر رابع الخ كرهى (قوله كذا قاله الشارع) وكعب عليه صبرة يعني أنه ذكر النوع وحمله قاله صاحبنا في سالف ما ذكرناه مجردة انتهى وهذا أولى من جواب الشارع مـ عرش (قوله من حيث الخ) ويحتمل احتيالا قريبا بأن يكون الباقي بحمله بمعنى مع أي مع حمله إشارة إلى أن ما وقع خراعن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو وحله لأن قوله أن يلتمس الخ ليس هو الرابع بل بحمله حاصله أنه أراد بالاربع الرابع وحله لكونه ما خبر عنه به مع حملهم (قوله على أن قوله الخ) أي فقلوه بحمله خبر ميتة الخوف والياء بمعنى في عبارة الرشدي بعد كلام على أن الذي يشبهه الشارع الجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما يقال أن المصنف لم يعن عن النوع الذي قبل هذا لفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالاربع ووجه الدفع أنه وإن لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بالاربع والياء فيه على حد الباقي قوله الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجج أشار إلى هذا إلا أنه قد للظرف متعلقا خارجا لا يخفى أن ما ذكرناه أقدم اهـ (قوله كاسر) أي في شرح أو توقف فرقة الخ (قوله بأن يتخلط) أي قوله وظاهر كلامهم في النهاية والخفي (قوله تشبها به الخ) عبارة النهاية والخفي وهذا كناية عن اختلاف بعضهم ببعض كاشتياك لجة الثوب بالسدى اهـ (قوله لجة الثوب) بفتح اللام وضم الهاء يمسك اللمعة يعني القراية (قوله بسداه) بالفتح والقصر عرش (قوله لو ولو) أي عن القتال وتركوه (قوله أو انقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لي وفي الجبري عن شيخه المشاعري قوله لو ولو ولي بعضهم إلى جهة الأمام أي وصلى خلفه صلاة ذات الرأى أو يظن نخل لأنهم لا يصلون كهم في أن واحد قوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عصفان أهو للمخنف (را كبار ما شيا)

وهو نظير ما من في صلاة قائد الطيور ونحوه لكن صرح ابن الرملة بأشراطه (١٣) وقوله الأذرع من بعض شرح المختصر

واغتمده هو وغيره وزاد
أضى الأذرع أن ذلك
مراده وفيه ما لثلاثة
لحم في أمور كثيرة غلبة
كون التأخير هنا سببا
لإعادة الصلاة بأمرها
عن وقتها الكثرة اشتغالهم
بما فيه عصر معرفتهم
بأمر الوقت حتى يؤخروا
إليه قالوا ما أطلقوه
(ويذكر ترك القبلة)
لحاجة القتال لقوله تعالى
فان خفتم فجالوا أو ركبا
قال ابن عمر مستقبلي القبلة
وغير مستقبليها قال الشافعي
ورواه ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ ويجوز
اقتداء بعضهم ببعض وإن
اختلفت جهتهم كالما من
حول الكعبة نعم يجوز
التقدم هنا على الإمام
الضرورة بل الجماعة لهم
حيث لم يكن الانفراد هو
الحزم أفضل أمالوا انصرف
عنها لالحاجة القتال بل
لنحو جماع دأبه وطال
الفصل في قبلة الصلاة
(وكذا الأعمال الكثيرة)
كضربات متواليات وكض
كثير وركوب احتاج
إثناء الصلاة وحصل منه
قل كثير يذكر فيها
(لحاجة إليها) (في الأصح)
كالمشي المذكور في الآية أما
حيث لا حاجة في قبلة
قطعا (لأصباح) أو لظن
بدونه فلا يندر في عدم
الحاجة إليه بل الساكت
أهيب وقرض الاحتياج

أي لو هو ميا بر كوع ومجد وعجز عنها والسجود أخفض من الركوع كإسائي ع ش (قوله هو نظير الخ)
يفنى أن يجري هذا النزاع في كل ما انتفع بالامن من الأتواح السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا
ويأتي عن ع ش استقراب الفرق (قوله لكن صرح ابن الرملة وغيره بأشراط حتى الوقت) اعتمده المتني
والإسني وقال أنها بقوله كذلك مادام رجوا الأمن ولا لله فلهما أي وإن اتسع الوقت فلهما يظهره وأقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعا فقط وما يسع أداءه فقط وهو قدر كمة والمتجه الأول
فليتأمل اه وقال ع ش هو أي الأول الذي يظهر لانه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال
قوله هو كذلك أي خلافا لغيره قال سم على المنهج والقياس أن بقية الأنواع كذلك وقال غيره في الظاهر
فها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والأقرب ما قاله غيره (قوله فلهما يظهر) أي عليه فلو حصل الأمن بقية
الوقت عجزت الأداة ولا عجزه بالظن البين فخطاه ع ش (قوله قالوا جميعا أطلقوه) مر عن النهاية في الإسني
والمتني خلافة (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمتني إلا قوله وركوب إلى يندر
(قوله لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة سذكر عجزه بقوله أمالوا انصرف الخ (قوله قال ابن عمر) أي
زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمس جارة ع ش أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله من معنى
الآية اه (قوله قال الشافعي رضي الله عنه) عبارة النهاية والمتني قال نافع لأراه لا صرفا رواه البخاري
بل قال الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) وظهروا تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثا ثم ذكر أن نهايتي في الجبري
أي من ثلاثا ركان طويلة على ومع ذلك لا بد من العلم باتتالات الإمام ع ش اه (قوله حيث الخ) أقره
ع ش (قوله بل لنحو جراح دأبه الخ) بل يترضوا لما لو انصرفا دأبه بتسخطا ونسيانا ومفهومه الضرر لكن
قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث وسجد للسجود ع ش (قوله وطال الفصل الخ) أي
بغلاف ما قصر منه نهاية أي وسجد للسجود على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن (وكذا الأعمال
الكثيرة) ولو احتاج خمس ضربات متواليات مثلا قصدان يأتي بست متواليه قبل تبطل بغير الضرر وفي
الست لأنها غير محتاج إليها وغير المحتاج إليه مبطل قبل الشروع فيها شروع في المبطل ولا تبطل لأن الحسن
جائزة فلا يضر قصد ما غير ما إذا قبل الحسن لم تبطل جازوا ما ولا بالآيتين السادسة لأنها وحدها لا
تبطل فيه نظروا المنجى إلى الأول وقد يؤيده أنه لو صم ونسيه الثاني، إذا ذكر لم تبطل الصلاة في الأمن بطلاة
أفعال متواليه لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصد ما غير ما فليتأمل سم على صحيح وقد يقال بل
المنجى الثاني ويقرق بينه وبين ما قاس عليه فإن كلامنا من الخطوات فيه منهي عنه فكان المجموع كالشيء الواحد
والحسن في القيس مطلوبه فلم يتعلق التهيؤ إلا بالسدس فأقبله لا دخل له في الإبطال أصلا إذ المبطل هو المنهي
عنه وتقل بالندرس عن شيخنا الشوري ما يؤا فقه فليتأمل ع ش (قوله لأصباح) أي مشتعل على حرف مفهم
أو حرفين لما تقدم أن الصوت الحائلي عن الحرف لا يبطل كافيا للحلي يجزي (قوله نادر) أي فلا يندر به
برد ما في التائري أن نصية تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش (قوله أو تنجس) إلى قول
المتن وهو رب في المتن إلا قوله أن قل إلى المتن وقوله خير إلى نصوبان وقوله لا يعدل إلى فتوقره أن حكنا

يقر بكثرة التغيير هنا (قوله وإن صرح ابن الرملة وغيره بأشراطه) هو كذلك مادام رجوا الأمن
ولا لله فلهما يظهر كاس نظيره في قائد الطيور بن شرح مروه ل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعا فقط
أو ما يسع أداءه فقط وهو قدر كمة والمنجى إلى الأول فليتأمل (قوله قال ابن عمر الخ) زيادة على معنى الآية
كما هو ظاهر (قوله في المتن) وكذا الأعمال الكثيرة لحاجة لو احتاج خمس ضربات متواليات مثلا قصدان يأتي
بست متواليه قبل تبطل بغير الضرر وفي الست لأنها غير محتاج إليها وغير المحتاج إليه مبطل في الشروع
فيها شروع في المبطل ولا تبطل لأن الحسن جائزة فلا يضر قصد ما غير ما إذا قبل الحسن لم تبطل بها
لجوازها ولا بالآيتين السادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظروا المنجى إلى الأول وقد يؤيده أنه لو صم

إليه لنحو تنبيه من غشي وقوع نحو ذلك به أو لوجز الخيل أو ليعرف أنه لئلا المشهور بالشجاعة نادر (ويبقى السلاح إذا دس)

أو تنجس بالآل ينفى عنه ولو
 يستجبه فوراً وجوباً جتراً
 من يعلق صلته بأهله
 وله جملته بقرابه تحت ركه
 أن قل من هذا الجمل بان
 كان قريباً من زمن الألفاء
 وينتفر له هذه الحظوة
 البسرة لما في القاه من
 التريض لأضاعة المال
 مع أنه ينتفر هنا ما لا ينتفر
 في غيره ومن ثم لم تكن
 الأنواع الثلاثة كما هنا
 (فان جبر) عن القاه كان
 احتاج لاساكه وان لم
 ينتفر له فإنه أهله كلام
 الروضة وصلها (امسكه)
 للحاجة (ولا قضاء في
 الظاهر) لانه عذر يعم في
 حق المقاتل فاشبه
 الاستعانة والمعتد في
 الضريحين والروضة
 والمجموع عن الأصحاب
 وجوباً واعتمدوا الاستوى
 وغيره ومنعوا التعليل
 المذكور وقالوا بل ذلك نادر
 (فان جبر عن ركوع وجود
 أوما) بهما وجوباً للذكر
 (والسجود اخفض) خبر
 بمعنى الأمر أي ليحصل
 سجوده اخفض وقيل
 منصوبان بتقدير جعل
 المذكور بأصله (وله)
 سفر أو حصر (ذا النوع)
 أي صلاة شدة الخوف قال
 الأذرعى قتلان غيره وكذا
 الأنواع الثلاثة بالأولى في
 كل قتال وهرجة مباحين
 لقتال ذي مال وغيره
 لقاصد اخذته طلباً لا يبعد
 الحاق الاختصاص به في

لأو كره (قوله أو تنجس) أي بغير الدم معنى (قوله بما لا يعني عنه) تنازع فيه الفقهاء (قوله ولم يحتج به)
 أي بأن يخفف من القاه عذراً عن (قوله فوراً وجوباً) راجع للقتل (قوله وله جملته) أي قوله أن
 حكماً في النهاية إلا قوله مع أنه ينتفر إلى المتن قوله ولا يبعد في (قوله وله جملته) أي إلى أن يفرغ
 من صلته معنى (قوله بقرابه) أي عهده كرهى (قوله بان كان قريباً) فلا يضر زيادة يسيرة على زمن الألفاء
 فطر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وان لم ينظر إليه) قد يتبادر عاقبته لقول الشارع م أي والمخفى
 بدله بأن لم يكن له منه بدأي غنى ويمكن حل قهره بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه
 فلا مخالفة عن قول المتن (أو لا قضاء الخ) ضعيف عن (قوله والمعتد الخ) أي وقفاً للنجس والنهاية
 والمخفى قول المتن (أو ما الخ) ظاهره إلا كنفاء باقلاً بما أن قدر على ازديده ويوجه بان في تكليف زيادة
 على ذلك مشقة وبما يغتفر الاشتغال به لا يبرأ من الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إجماع عن قول المتن
 (والسجود اخفض) أي من الركوع ليحصل التيقين بينهما فلا يجب على الماشي وضع جيبه على الأرض كما
 لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف
 نظيره في الماشي المتفعل في السفر كما لو مرر لو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركباً وجوباً لأن
 الاستقبال أكدياً من القيام دليل النقل أي حيث جاز من قعود ولم يجر تغير القبلة نهاية ومعنى (قوله
 خبر) أي هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر عن (قوله خبر بمعنى الأمر) المناسب
 حيث جعل الواو للحال والمطوف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز أيضاً رفع الأول
 وأصب الثاني بتقدير يكون وان كان قليلاً عن (قوله وكذا الأنواع الثلاثة الخ) فيصلي بطائفة
 ويستعمل طائفة في رد السبل وإطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت
 نهاية ومعنى بقديم في الشرح خلاف قول المتن (مباحين) قال المحلى أي لا اثم فيها قتل أهل العدل
 لأهل البغي وتقال الرقعة لقطع الطريق بخلاف عكسها وفيه تصريح بأن البناء بقتل أهل العدل
 سم أي مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفئة المأذنة في قتال الباغية لا نهائية على المعصية أه قال عن
 قضيته هو أن الباغى عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارع من أن الباغى من أن الباغى
 ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم يخطئون فيه فلم لما فهم من أهلية
 الاجتهاد نوع عذروا وروى من ذمهم وما وقع كلام الفقهاء في بعض المراضع من عصيانهم أو تسقم محمولاً
 على من لأهلية فيه للاجتهاد أولاً تأويل له أولاً تأويل قطعي البطلان أه عن زوائد الشارح
 هناك عقب تلك العبارة فاصفاً وظنيته لأهليته للاجتهاد لكن خروجه لأجل جواز الأمر بعد استقرار
 الأمر لما يأتي فيه المعلوم منه أن أهلية الاجتهاد إنما تتم المعصية في الصدر الأول نقطة تدفع بها يقال كيف
 يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق إلى الآن وهو مبرحون بانه طاعة من نحو ستاة سنة أه
 (قوله وغيره) أي غير صاحب المال عبارة للمخفى والاسنى قتلان عادل ودافع عن نفسه أو غيره أو مال
 لنفسه أو حره أو مال غيره أو حره أه (قوله ولا يبعد الخ) أقره سم وعش (قوله بخلاف عكس الخ)
 أي قتال البناء لأهل العدل مطلقاً وقفاً للنهاية كما هو بخلافها في غير ما قبل وفي سم
 توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الأمان بثلاثة أفعال متوالية لأن الفعلين المتوالتين غير مبطلين فلا
 يضر قصد مباح غيرهما فليقلنا (قوله وله جملته بقرابه تحت ركه) زاد العباب أن أمكن في قدر مدة الألفاء
 قال الشارح في شرحه أي عبارة الواسط وغيره عبارة ابن الرقعة كالألفاء قتلان الأئمة أن قربت من زمن
 الألفاء هو أحسن أه فلا يضر زيادة يسيرة على زمن الألفاء فطر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى
 الأمر) المناسب حيث جعل الواو للحال أو للمطوف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى)
 فيصلي بطائفة ويستعمل طائفة في رد السبل وإطفاء النار شرح مر (قوله في المتن مباحين) قال المحلى أي
 لا اثم فيها قتل أهل العدل لأهل البغي وتقال الرقعة لقطع الطريق بخلاف عكسها وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أي ليس مفسداً) أي وإن كانوا عصاة كما شياق بسطهم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال في القوت يشبهنا إذا جوزنا للهارب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كموالي غير ماله لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو في الصلاة و أراد السعي في تخليصه اهـ فلور شدت دابته وخاف ضياعها و أراد اتباعها لرد هاقبل له صلاة شدة الخوف يحصل تخريج على مسئلة الاختلال المذكورة فمن جوز مده صلاة شدة الخوف جوزها بجماع الخوف على فروات المال ومن منع ثم منع هنا بجماع أن كلا حصل لاخاف إلا أن يفرق ثم رأيت في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي لور شدت رتمو خشى ضياعها فهي كالسرق متناعه مراه سموي بنفي أن مثل الدابة العاردة نحو الكراس الطائر بالريح أو الجبل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أي وخشى في النهاية والخوف (قوله وهرب غريم الخ) أي وهرب من مقتض يرجو بسكون غضبه بالحرب غفوه مني (قوله مع عدم تصديقه الخ) أي وهو من لا يصدق فيه نهاية أي في الاعصار كان عرفه مال قبل وأدعى ثلثه عرش (قوله ولا إعادة الخ)

عبارة القوت ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب ولا يظفر فقالوا بأن بينه وبين الفضل التناصو السيل مالا يصل مكانه ولم أر فيه شيئاً وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله ألاق ولو صلو السواد الخ وجوب القضاء فيها توقف فيه سم (قوله هنا) أي فيما أصلى صلاة شدة الخوف في قتالهم مزينة ما بينه وبين هرب من نحو حريق قول المتن (منع محرم) أي بضره أو قتل مده ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع المشاهل يجوز الاحرام ولو قتلتهم بحسب ترك المشاهل إدراك الوقوف فيه نظر وظاهر أن أو إن قتالاً يجوز لكن لو أحرم صرح إحرامه وجب تأخير المشاء سم عبارة الجبري و أما إذا كان قبل الاحرام فتعين الصلوة بمتنع عليه الاحرام بالحج حلي اهـ (قوله في وقت المشاء) مثال لا يقبل لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات بأمره وجب التركيز زيادى وبأن عرش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أي

بأنم البغاة يقتل أهل العدل (قوله ان حكتنا بأنهم في الحالة الآتية في باهم) قال في شرح الارشاد أول الباب ولا ينافي ما قرر من حرمة القتال على البغاة ما سياتي من أن البغى ليس باسم ذم لأن معناه أنه ليس مفسداً وإن كانوا عصاة كما سياتي بسطه ثم يمكن حل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشرط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن ينافيه خبرهم بجمرة الخروج على الجائر وقد منع المناقاة بان التصريح المذكور ليس ناصق التصريح مع التاويل المتعبر ايضاً وليس في لم توجد فيه الشرط لا يسمى باغياً اصطلاحاً اهـ ثم قال هنا نية بقوله إن حل على أنه ليس لما ص بقتاله كبقاة بقية الذي قدمته أول الباب اهـ (قوله في المتن وهرب الخ) قال في القوت إشارة تشبهنا إذا جوزنا للهارب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كموالي غير ماله لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو في الصلاة و أراد السعي في تخليصه اهـ فلور شدت دابته وخاف ضياعها و أراد اتباعها لرد هاقبل له صلاة شدة الخوف يحصل تخريج على مسئلة الاختلال المذكورة فمن جوز مده صلاة شدة الخوف جوزها بجماع الخوف على فروات المال ومن منع ثم منع هنا بجماع أن كلا حصل لاخاف إلا أن يفرق في المديري ما نصه (لورع) لو شدت فرسه قتيها إلى صوب القبلة غيباً يسير لم يبطل صلاته وإن تبعها كثيراً فسدت وإن تبعها إلى غير القبلة بطلت صلاته مطلقاً اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجوز الاتباع اليسير مطلقاً ايضاً إلا أن يرد به الفعل التبر المبطل وفي سراج المتقنين لشيخنا البكري و لو شدت فرسه تخلف ضياعها تتبع القبلة ولو كثيراً لم يبطل أو لغيرها بطلت اهـ فليتأمل ولا يرجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرمي في فاقه بجل ما قاله المديري على ما إذا ظن عدم ضياعها وحيث قاله باليسير الفعل الذي لا يبطل الصلاة ما لو خشى ضياعها فهي كالو سرق متناعه مراه (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنها أي التنبيهات لا إعادة في هذه المسائل على المذهب ولا يظفر فقالوا بأن أن بينه وبين الفعل والسيل مالا يصل مكانه ولم أر فيه شيئاً وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله ألاق ولو صلو السواد الخ وجوب القضاء فيها توقف فيه (قوله في المتن والاصح منه محرم) أي بضره

إن حكتنا بأنهم في الحالة الآتية في باهم وفولهم ليس البغى اسم ذم أي وليس مفسداً وكهرب مسلم في قتل كفار من ثلاثة لاثنتين (وهرب من حريق وسيل وسيع) وحقه ونحوها إذ لا يمكنه المنع ولا التصنع بشئ (و) هرب (غريم) من دائه (عند الاعصار وخوف حبسه) ان لحقه لعجزه عن بيعة الاعصار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك لاجل لا يقبل بيعة الاعصار إلا بعد حبسه مدة فيها يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منه محرم) قصد عرق في وقت المشاء (وخاف) ان صلاها كالعادة (قوت الحج) بأن لم يدرك عرق قبل التجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه حصل لاخاف وبه يعلم أنه لا يصل

بالتعليل ويعلم بذلك أيضاً أن المار ب عن نحو المار بصياغة نحو ثابته عن التضرر به يصلي صلاة شدة الخوف
 لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منه، من مخاف فوته لو صلى متمكناً مني (قوله) لأن خشي
 كرم عليه (الخ) أي فله أن يصلي لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص حماسته أو مدسه مثلاً
 وهرب به وأمكنه تحصيله أن هذه الصلاة لا تخاف فوت ما هو حاصل عنده معني وياق عن النية مثله
 وفي الشرح خلافة (قوله بذلك) أي الكرم وما خطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
 ومن دفع من نفسه ماله أو حرمة أو غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فذا كرم يحصل لا تخاف لخروج
 المال من يده أو رادته عوده إليها أو فذا كرم الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ونحشى
 قوتها فتأمل سم عبارة النية أو الحق بعضهم بالحرم المشتغل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو مال
 أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أو قال عرش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما روي في خوف
 على ماله حيث يجوز فيه صلاة شدة الخوف أو وجب التأخير وقوله على ميت الخ أي قتر كذا أو سابق ماله
 تضرر عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والأقرب
 الثاني ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره أه عرش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح
 عن المعنى والاسمي ما يخالفه (قوله على الإوجه الخ) خلافاً للمعنى كسر والنية بعبارة ته ولو خطف ناله
 مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما في به أو الدرع أو الفة تعالى فيما لا ينال الهد
 ولا يضر وطء النجاسة تكامل سلاحه الملتصق بالدم الحاجة ويلزم فعلها ثانياً على المستعدو المسئلة ما حوذة
 من قومه أي يجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ أه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضاً أنه لو جاء
 نحو المطر في الصلاة على نحو كناه بجازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح
 فيمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كسر قال عرش قوله مر إذا خاف ضياعه التي استشكل هذا بأنه لم يخف
 فوت ما هو حاصل وهذا النوع (الخ) يجوز لذلك اعتذر مر اعر هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان
 حاصله ويرد بالاشتغال بانقاذ نحو الغريق فانهم يجعلوه كالخج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصله وأوردت
 عليه مر ذلك غاير التخلص بأنه لم يكن حاصله أو أنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصله
 ومافي معناه أه فليراجع قان فيه نظراً وقضية الجواز إذا كان الغريق عبد مثلاً فليحرم مر على
 المنع وقوله مر ويلزمه فعلها ثانياً التي في حال تاطن به بالحاجة فقط أه مؤلفهم ويحتمل إعادة
 مطلقاً لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى عمله الأول ولو كان أماماً فيها
 يظهر ويوجهه بأن العمل الكثير إنما اعتذر في سعيه لتخصيص مناعه لأنه ملحق بقدة الحرب والحاجة
 هنا نقضت باستيلائه على مناعه فلا وجه للعود أه عرش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قيل في النية
 والمعنى (قوله لزمه الخ) ظاهره وأن تعدد ترك الذهاب لمرقة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله إخراج المشاء
 الخ) عبارة النية تأخير الصلاة المراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس للعازم على الأحرار التأخير أه قال

أو نقل مر ولو ضاق الوقت قبل الأحرار بحيث لا يسع الباقي أدرك الوقوف مع المشاء فهل يجوز الأحرار
 ولو نقلهم يجب ترك المشاء أدرك الوقوف فيه نظر وظاهره أن إن قلنا لا يجوز لكن لو أحرر مصلح أحراره
 ووجب تأخير المشاء (قوله أو انقطاعاً) كصرح به الجرجاني واعتمده الزركشي وغيره عرش (قوله وان
 من أخذه ماله وهو في الصلاة) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه ماله وحرمة أو نفس غيره
 أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فذا كرم يحصل لا تخاف لخروج المال من يده أو رادته عوده إليها
 وفذا كرم الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ونحشى قوتها فتأمل (قوله
 خلافاً لجمع) منهم ابن العباد أفتى بما قاله شيخنا الهاب الرملي وعليه لا يضر وطء النجاسة تكامل سلاحه
 الملتصق بالدم للحاجة ويلزم فعلها ثانياً على المستدشر مر (قوله لزمه) أي وإن كان ما حرم به فلا شرح
 مر (قوله كما قاله ابن الر فمأخر إخراج المشاء) ظاهره وأن تعدد ترك الذهاب لمرقة إلى أن ضاق الوقت (قوله

كذلك طالب عدو لأن
 خشي كرم عليه أو كني أو
 انقطاعاً عن رفته أي
 ونحشى بذلك ضرر أكا هو
 ظاهر وإن من أخذه مال
 وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
 تبعه أن يبقى فيها ويصليها
 كذلك على الإوجه خلافاً
 لجمع بل يقطعها ويتبسه
 إن شاء وإذا امتنع عن الأحرار
 ذلك لزمه كما قاله ابن الر فة
 إخراج المشاء من وقتها
 وتحصيل الوقوف لأن قضاء
 الحج صعب بخلاف قضاء
 الصلاة ولأنه عهد جواز
 تأخيرها عن وقتها لنحو
 هدر السفر وتجهيز ميت
 خيف تغييره فهذا أولى ولو
 كان يدرك منها ركعة بعد
 تحصيل الوقوف وجب
 تأخيرها جزءاً

عش قوله لم تأخير الصلاة أي وإن تعددت وينبغي أن لا يجب قضاءه فور العذر في وقتها اهـ (قوله)
 قبل العمرة المنذورة (الخ) قوله الثانية عن إتمامه والله وأقره لكن أقر الشورى بمقالة الشارح وكذا ما لا به
 عش كأي (قوله كالخ في هذا) أي يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كاتقدم وقوف مرة على الثانية
 (قوله والعمره لا تنفوت) قد يقال بل تنفوت لأن المدين الجليل تألمين بالشرع لغيره على ما قاله الشارح
 أي الرمي أنه إنما امتنت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قصاته من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير
 فواتها عش (قوله وفي الجليل (الخ) اعتمده الثانية والمتن (قوله لو ضاق الوقت (الخ) أي وقت الصلاة وتوهم
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسئوب حريره وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن
 عنده إلا ذلك التوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من قد غلب الحرير
 وجب عليه الاستتار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير وليس مما يجوز من
 غير إن بقي من تدويره عورتوه وجب عليه ذلك أو تمتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك
 الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزع الحرير منها ولو أحرم في
 توب مغضوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزع الاستمرار في الصلاة وإن تمكن من نزع المغضوب وليس
 غيره بل ازمن تدويره العورة وجب ولا فيحتمل وجوب النزع و قطع الصلاة لغير رسم وقوله فيحتمل
 وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة هو الأقرب (أحرم ماشيا) أي وجب باظهاره أنه يفعلها بالأيام في هذه الحالة ولا
 يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفيه على المنهج قال الأذري وينبغي وجوب إعادة تنقيصه انتهى
 واعتمدهم راهش وعبارته سمعنا قال في شرح الباب وإتمامه أي ما قاله الأذري أن كان خارجا غير نائب
 أو نائباً قلنا أنه ترك في المصلحة وإلا فالوجه عدم القضاء على الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً
 لأن خوفه من الأثم كخوفه من السبع اهـ (قوله لما تقرر) يتأمل سمعنا لوجه التامل ما قدمه من نفع الإعياء
 من أن خوفه من الأثم كخوفه من السبع واهل مذهب الشارح أنه حصل التوبة المتوقفة على الخروج (قوله)
 يلزمه ترك (الترك) أي ترك الصلاة بالكلي ولو تعددت (قوله بل أي) الترك لتخليص ماله (قوله ومن ثم)
 أي من أجل أولوية الترك لتخليص (قوله بقصد) لعل المراد بقصد اتلافه أخذ ما عيده (قوله منه) أي
 من الظالم (قوله أو فرق) عطف على قوله بقصد (قوله لومه تخليصه) قد يتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف
 لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدّة الخوف فات لتخليص لحيته ما ذكر
 مر اهـ سم (قوله وتأخيرها) أي أن كان قبل الإحرام بها (قوله أو مالا) أي عتق ما يقصد ظالم أو يترك

وفي الجليل (قوله بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يسئوب حريره وجب عليه قطع الصلاة والوجه
 أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك التوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من
 فقد غير الحرير وجب عليه الاستتار به في الصلاة فضلاً عن جوازها وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن
 أمكنه نزع الحرير ليس مما يجوز من غير أن يبقى من تدويره عورتوه وجب عليه ذلك وامتنع عليه قطع
 الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مرعاة لظهورها
 مع أنه باليسر المتعدي ويحتمل به وجوب نزع الحرير منها ولو أحرم في توب مغضوب فإن لم يتمكن من
 غيره وجب نزع الاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغضوب وليس غيره بل ازمن تدويره
 العورة وجب ولا فيحتمل وجوب النزع و قطع الصلاة لغير رسم (أحرم ماشيا) قال في شرح الباب قال يعني
 الأذري وهذا إن صح فينبغي وجوب إعادة تنقيصه وهو إتمامه أي ما يتجه أن كان خارجا غير نائب أو نائباً قلنا
 أنه ترك في المصلحة وإلا فالوجه عدم القضاء على الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً لأن
 خوفه من الأثم كخوفه من السبع اهـ (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لومه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها)
 قد يتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدّة

قبل العمرة المنذورة في وقت معين كالخروج في هذا اهـ وليس في عمله لا الحج بقوت بغوات عرقه والعمره لا تنفوت بغوات ذلك الوقت وفي الجليل لو ضاق الوقت وهو بارضه ومغضوبه أحرم ماشيا كإرباب من حريق ووجه الغزى بأن المنع الشرعي للحبس وأيده بتصرع القاضي به في ستر العورة وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاتها صلاة شدة الخوف لما تقرر في مسألة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيرا فاعتبر ما يقصد ظالم أي لا ينجس منه قتالاً أو نحوه أو يترك لومه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها إن كان فيها أو مالا

جاء ذلك وذكره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف يخفى أصله والروضة يدار الاسلام أو الحرب (السواد ظنوه)

(قوله جاز ذلك) ظاهر عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو دية أو مال يتيم تحت يده أو وقف عليه وقسم (سلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المنفى إلى قوله يخفى أصله إلى المتن وقول ولو باختيار عدل قول المتن (السواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفتا منهج ونهاية ومعنى (قوله من غير أن يخاصمهم) أي العدو عرش (قوله أو أنه عدو يجب قتاله) قضيت أن العدو الذي يجب قتاله لا يصلي له صلاة شدة الخوف فيه نظر فليراجع مع عبارة الخليلي وهذا يقيدان صلاة شدة الخوف لا يجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عصفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الأمان فليحرو (قوله أو شكروا في شيء من ذلك) أي وقد صلوا هاتين أو معنى (قوله من ذلك) أي من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله أو ما لو صلوا الخ) أي لسواد الخ (قوله أي الكيفية السابقة الخ) يبني إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو المفاخرة للركعة الثانية ثم رآته في شرح العياب وشرح الروض سم ويأتي والمعنى والنهاية ما هو اهتد (قوله أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر) أي وكذا الفرقة الثانية فيها على رواية غيره أي السابقة في المتن معنى ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم يأتينا هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله قضوا) ولو ظن العدو يقصده فإن خلافه فلا قضاء قطعا كما في المذهب معنى وعش (قوله الصلح أو التجارة) أي ونحوهما ولو صلى تمتكنا على الأرض لحدث خوف ملجئ لركوبه ركب وبني فإن لم يجهت بل ركب احتياطا عاد وجوبه بأن أمن المصلى وهو ركب نزل حالا وجوبه بربني إن لم يستدبر في نزوله لم يقبلوا إلا فيلزمه الاستئذان وكما أخرجه عن الثبوت في نزوله بمئة أو ميرة ولا تبطل به صلاته فإن أخر النزول بعد الأمان بطلت صلاته لتركه الواجب معنى واسمى (فصل في لباس) (قوله في لباس) أي في بيان تحريمه حله وما يتبع ذلك كالاستباح بالدهن النجس والمتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عليه المراد به اللباس بمعنى الخياط سواء كان بلبس أو غيره قال لباس مصدر بمعنى لزم الفاعل شيئا قول المتن (تحريم على الرجل الخ) أي ولو ذم لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكمة فيه وهو من الكليات عرش عبارة شيئا وهذه الحرمة من الكليات كإصص عليه الشيخ عليه ونقل عن الشبرا مسمى اه وهو ظاهر كلام الصارح في الزواج (قوله والخش) أي المشكل بنهاية ومعنى (قوله ولو قرأ) أي قوله إجماعا في النهاية وكذا في المنفى إلا قوله لا مشية إلى المتن (قوله ولو قرأ) سياق تفسيره أو ما لا يرسم فهو ما حل عن العدو ويعد موه داخله الحرير يرميها خلا قالا وقع في بعض عبارات من أنه اسم لامات فيه السود وقول عن عهدها لموات وعليه فهو ميان للقرن لا اعم منه شيئا (قوله لنحو جلوسه) أي كالأستاد إليه أو توسده أعياب وعند في حنيفة يجوز توسده وهو أفرأشه والتزم عليه للرجال والنساء مطلقا فيقلده من أتى بذلك كدري على الأفضل ويأتي في شرح ما يقيدان عندنا وجهما يجوز ما ذكره التقليد أو ما في من التقليد لا في حنيفة (قوله لا مشية الخ) في النفس منه شيء بصري ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرشه للشيء ويحتمل أنه عطب على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صريح النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الراشيدي وخرج بالمشي فرشه للشيء فيجزم (قوله لا مشية عليه) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية

ولو باختيار عدل (فبان) أن لا عدو أو أن بينهم وبينه ما يمنع وصوله إليهم كخندق أو أن يجرهم أي عرفا حصنا يمكنهم التحصن منه به أي من غير أن يخاصمهم وفيه كما هو ظاهر أو أنه عدو يجب قتاله لكونه ضعفهم أو شكوا في شيء من ذلك (مضائق الأظهر) لعدم الخوف في نفس الأسر أو الشك فيه أمال صلوا صلاة الخوف فإن كانت كعطن نخل أو ذات الرقاع بالكيفية السابقة في المتن فلا قضاء لهم لم يستطعوا ولا غير ولو كنا أو صلاة عصفان أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر فنصروا في المجموع وغيره ولو بان عدوا لسن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء لأنه هنا تقصير منه في تأمله إذ لا اطلاع له على نيته (فصل في لباس) وذكره هنا الأكثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجه مناسبه أن المقاتلين كثير ما يجتاضون لبس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره جمع في العبد وهو مناسب أيضا (بحر على الرجل) والخش (استعمال الحرير) ولو قرأ أو غير منسوج أخذنا ما

يأتي من استثنائهم خيط السجدة وليقة الدواة (فرش) نحو جلوسه أو قيامه لا مشية عليه فيما يظهر مثلا

مثلا مفتوحة وأخرج كوزمان داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها
لاخراج الكوز لم يوضع ثم أخرجهما إلى أن ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به من
التور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لم يفرقه حالاً) قد يقتضى
حرمة التردد عليه وحرم به شينخار في الجبري من أن لا يقتضى أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله لم يستر
وجوه الاستعمال) أي كالاستناد إليه من غير سائل بخلاف ما لو كان بمائل ولو من غير خياطة أو ما لبس
ما ظهر به وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير كالقماز أو قفلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التفتل بما
ظهوره وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتفتل اندمجا لبلبة لبلون
من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سجادة أو خيمة أو ناموسية من حرير شينخا
(أجماعاً في اللبس) أي ليس الرجل واما في لبس الخشن فاحتياطاً مني (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً
أي والاقتد يصنع مما تمت فيه البدن (قوله ليكد الخ) الأولى الوار عبارة المختار وهو ما قلتمته البدنة
وخرجت منه حية وهو كذا قالوه (قوله وللحرير الخ) عطف على قوله أجماعاً (قوله غنوة) أي نعومة
وليونته (قوله يشبهه المارجال) أي قوته شينخا (قوله ويحل) إلى قوله أو مهلبلاً في المختار إلى قوله وظاهر
كلامهم في النهاية أن قوله وقضية قول الأذعي إلى التذثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به
بنحو خياطة نهاية وشينخا (قوله على حرير الخ) أي ولو جمعاً من حرير مراه سم (قوله لذلك الخ) أي
الجلوس عليه (قوله وعلى حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا
اتخاذاً وهو حرام وقضية أنه لا حرمة هنا في الجلوس عليها بمائل على القول بحرمة اتخاذها لاختصاصها
بصورة حرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ الحرير
وإن لم يستعمله مطلقاً لا بمائل ولا بدونه إن لم يرد على وضعه في صندوقه فحرمه فيها إذا جلس عليه بمائل
أولى وكان يمكنه التخلص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ
يأتي عن الكردى ما فيه وتخلص النهاية بما قلناه من هذا الخ أي ما قلناه ابن عبد السلام من حل اتخاذ لبسه
بخلاف ما إذا اتخذ مجرد التفتل لبسه اه وأرقى به شينخا قال عش وفي حاشية الزبائدي فقيده جواز
الاتخاذ بما اقتصد الباسه له استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة تشرح الرض أما اتخاذ
أثواب الحرير بل ليس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة حرمة) كأنه يريد نحو
لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على بالفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة حرمة
أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الأستر الجدار بما مثلاً والقول بالتحريم حينئذ
مقبس ظاهر فاندفع ما لمس هنامن أنه حل كلام التحفة على غير ما قلتمته اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه
ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزمان داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد
تحت لأخراج الكوز لم يوضع ثم أخرجهما إلى أن ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به
من على التور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لم يفرقه حالاً) قد يقتضى
حرمة التردد عليه وحرم به شينخار في الجبري من أن لا يقتضى أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله لم يستر
وجوه الاستعمال) أي كالاستناد إليه من غير سائل بخلاف ما لو كان بمائل ولو من غير خياطة أو ما لبس
ما ظهر به وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير كالقماز أو قفلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التفتل بما
ظهوره وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتفتل اندمجا لبلبة لبلون
من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سجادة أو خيمة أو ناموسية من حرير شينخا
(أجماعاً في اللبس) أي ليس الرجل واما في لبس الخشن فاحتياطاً مني (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً
أي والاقتد يصنع مما تمت فيه البدن (قوله ليكد الخ) الأولى الوار عبارة المختار وهو ما قلتمته البدنة
وخرجت منه حية وهو كذا قالوه (قوله وللحرير الخ) عطف على قوله أجماعاً (قوله غنوة) أي نعومة
وليونته (قوله يشبهه المارجال) أي قوته شينخا (قوله ويحل) إلى قوله أو مهلبلاً في المختار إلى قوله وظاهر
كلامهم في النهاية أن قوله وقضية قول الأذعي إلى التذثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به
بنحو خياطة نهاية وشينخا (قوله على حرير الخ) أي ولو جمعاً من حرير مراه سم (قوله لذلك الخ) أي
الجلوس عليه (قوله وعلى حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا
اتخاذاً وهو حرام وقضية أنه لا حرمة هنا في الجلوس عليها بمائل على القول بحرمة اتخاذها لاختصاصها
بصورة حرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ الحرير
وإن لم يستعمله مطلقاً لا بمائل ولا بدونه إن لم يرد على وضعه في صندوقه فحرمه فيها إذا جلس عليه بمائل
أولى وكان يمكنه التخلص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ
يأتي عن الكردى ما فيه وتخلص النهاية بما قلناه من هذا الخ أي ما قلناه ابن عبد السلام من حل اتخاذ لبسه
بخلاف ما إذا اتخذ مجرد التفتل لبسه اه وأرقى به شينخا قال عش وفي حاشية الزبائدي فقيده جواز
الاتخاذ بما اقتصد الباسه له استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة تشرح الرض أما اتخاذ
أثواب الحرير بل ليس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة حرمة) كأنه يريد نحو
لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على بالفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة حرمة
أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الأستر الجدار بما مثلاً والقول بالتحريم حينئذ
مقبس ظاهر فاندفع ما لمس هنامن أنه حل كلام التحفة على غير ما قلتمته اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه
ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزمان داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد
تحت لأخراج الكوز لم يوضع ثم أخرجهما إلى أن ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به
من على التور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لم يفرقه حالاً) قد يقتضى
حرمة التردد عليه وحرم به شينخار في الجبري من أن لا يقتضى أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله لم يستر
وجوه الاستعمال) أي كالاستناد إليه من غير سائل بخلاف ما لو كان بمائل ولو من غير خياطة أو ما لبس
ما ظهر به وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير كالقماز أو قفلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التفتل بما
ظهوره وبطانتة غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتفتل اندمجا لبلبة لبلون
من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سجادة أو خيمة أو ناموسية من حرير شينخا
(أجماعاً في اللبس) أي ليس الرجل واما في لبس الخشن فاحتياطاً مني (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً
أي والاقتد يصنع مما تمت فيه البدن (قوله ليكد الخ) الأولى الوار عبارة المختار وهو ما قلتمته البدنة
وخرجت منه حية وهو كذا قالوه (قوله وللحرير الخ) عطف على قوله أجماعاً (قوله غنوة) أي نعومة
وليونته (قوله يشبهه المارجال) أي قوته شينخا (قوله ويحل) إلى قوله أو مهلبلاً في المختار إلى قوله وظاهر
كلامهم في النهاية أن قوله وقضية قول الأذعي إلى التذثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به
بنحو خياطة نهاية وشينخا (قوله على حرير الخ) أي ولو جمعاً من حرير مراه سم (قوله لذلك الخ) أي
الجلوس عليه (قوله وعلى حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا
اتخاذاً وهو حرام وقضية أنه لا حرمة هنا في الجلوس عليها بمائل على القول بحرمة اتخاذها لاختصاصها
بصورة حرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ الحرير
وإن لم يستعمله مطلقاً لا بمائل ولا بدونه إن لم يرد على وضعه في صندوقه فحرمه فيها إذا جلس عليه بمائل
أولى وكان يمكنه التخلص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ
يأتي عن الكردى ما فيه وتخلص النهاية بما قلناه من هذا الخ أي ما قلناه ابن عبد السلام من حل اتخاذ لبسه
بخلاف ما إذا اتخذ مجرد التفتل لبسه اه وأرقى به شينخا قال عش وفي حاشية الزبائدي فقيده جواز
الاتخاذ بما اقتصد الباسه له استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة تشرح الرض أما اتخاذ
أثواب الحرير بل ليس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة حرمة) كأنه يريد نحو
لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على بالفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة حرمة
أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الأستر الجدار بما مثلاً والقول بالتحريم حينئذ
مقبس ظاهر فاندفع ما لمس هنامن أنه حل كلام التحفة على غير ما قلتمته اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه

لأنه لم يفرقه حالاً لا بد
مستتملاً لحرمة (وغيره)
من سائر وجوه الاستعمال
إلا ما استثنى مما يأتي
بعضه
إجماعاً في اللبس وكأنهم لم
يقتضوا من وجوه اغاظة
الكفار لشلوذه كالوجه
القائل بحل القز وهو ما
يخرج منه اللودس فيكبد
لونه ولا يقصد الزينة ولتخير
الصحيح أن حرماً على ذكر
أمنه ^{والتنصيص} والتنصيص عن لبسه
والجلوس عليه رواه
البخاري ولأن فيه غنوة
لا تليق بشهامة الرجال
ويحل الجلوس على حرير
فرش عليه ثوب أو غيره
ولو رقيقاً أو مهلبلاً مالم
يس الحرير من خلاله
سواء اتخذ أم لا
وعمل حرمة اتخاذ الحرير
بلا استعمال الذي أتى به
ابن عبد السلام ما إذا كان
على صورة حرمة وقضية
قول الأذعي أنما يكف
المهلبل المفروض على خمس
لأنه لا يخلط بوجوب اجتناب
قلبه أيضاً بخلاف الحرير
أما من الحرير من خلاله
لا يؤثر ويصير حله على
عمامة قدر لا بد حرمة
مستتملاً لمزيد قلته

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المتن (قوله والتدثر) معطوف على الجالس شارح اه سم (قوله بحر واستر ثوب الخ) عبارة شيخنا والتدثر به أي التدقيق به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه وبقا عن عش ما يرافقه (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) محل تأمل إذ تقسيمه ما ذكر قد تدرج امتنع نعم تعليقا في السقف مع لام آخر وهو كونه من (إلا) دزينة بالحرير المتنوع كساقية ما لم يقيد بالحاجة كاجته الشارع هذا ولو أخذ الشارع ذلك من قولهم بفرس أو غيره المؤذن بأن كل ما يمد استعمالا عرفا يحرم لكان أقرب ثم رأيت في المنقول والتبعية تفسير قول المستصف وغيره بقولهم أن وجود الاستعمال كلبسه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما ذكرت من الأخذ بصري (قوله وهو قريب أن صدق عليه الخ) عبارة عش ولو رفعت سجادة من حرير حرم الجالس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يمد مستعملا أو متفقا بها ولو جعل ما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصل بها أي بأن جعل بطانة عالم منع ذلك حرمة الجالس تحتها كالأول كان ظاهر الحاف حريرا فتفتق بطانته التي هي من كتان فإنه يحرم لأنه مستعمل للحرير ولو رفعت السجادة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجالس تحتها كالأول يحرم السقف المذهب وإن حرم فله مطلقا واستدانت إن حصل منه ثوب بالعرض على التارو حيث حرم الجالس تحت السجادة فصار ظاهرا غير عاذلها بل في جانب آخر حرم الجالس فيه لأنه مستعمل لما كالتدثر بمخترعة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا أجاب هر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فلتأمل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخصل وقفة وقوله كالأول كان ظاهر اللحاق الخ القياس فيه ما لا يخفى فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله أن صدق عليه عرفا الخ) هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجالس تحتها أما أصل تعليقها بالستر بها حرام مطلقا كما هو ظاهر لأنه من أفراد تزيين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للزينة بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجالس تحتها حيث حرم بقية الأتق الذي افاده فواضح أنه يفرق بينهما وإن الحرمه لأغنى بالنسبة إلى الرجال فتأمل بصري (قوله هنا) أي في الجالس تحت الحرير (قوله) لأنه يقصد الخ) قضيت أن البشخانه القريبة يحرم الجالس تحتها وإن قصد هانئ زول الثياب وقد يناقشه قوله الأتق أي لنزير حاجة إلا أن يفرق بينهما بين ستر السقف (قوله ولا كذلك) قد ينظر فيه بأن المسقف قد يقصد بالجالس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن عش ما يوافق إطلاق الشارع الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والأصح تحريم أفرانها) والثاني محل وسيات ترجيحها بما عرفت (قوله وعليه) أي على الأصح المذكور (قوله على وجهه) هذا كالصريح في أن عندنا وجهان جواز أفراس الحرير للرجل والجالس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المتن ما نصه وقيل يجوز الجالس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله ويحرم) إلى قوله أي لنزير حاجة في النهاية والمغنى الإفادة قيل (قوله على الكل) أي كل من الرجل والمرأة (قوله ستر مسقف أو باب الخ) أي كايقع في أيام الزينة والفرح نعم أن أكرهم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم الفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد عش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لوزنوا بغيره أو بما أكثره من القطع مثلا تعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله أو جدار الخ) والتوجه قاله أن مثل ستر الجدران بالحرير اليابس للدواب لأنه محض زينة وليست كسبي ومجنون لظهور الفرض في لباسه والانتفاع به سم على المنهج مثل ذلك الباسها الخ لما علل به عش (قوله غير الكعبة) أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحر واستر ثوب
أن خيط عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حرمة التدثر بغير المستر
بين ما قرب منه وما بعد كان
كان معلقا بسقف وهو
جالس تحته كالبشخانه
وهو قريب أن صدق عليه
عرفا أنه جالس تحت حرير
ويفرق بينه وبين حل
الجالس تحت سقف ذهب
بما يتصل منه بأن العرف
يعد هنا مستعملا للحرير
لأنه يقصد لواقية الجالس
تحته من نحو غبار السقف
فالخلق بالمستعمل له في بدنه
ولا كذلك ثم (ويحل
للزينة) اجزاء (والأصح
تحريم أفرانها) أي
للسرف بخلاف لباسه
يزنها وعليه يحرم تدنرها
ببل أولى لأنه يجوز للرجل
أفرانها على وجه دون
التدثر به ويحرم على الكل
ستر سقف أو باب أو
جدار غير الكعبة

عبد السلام بانه حرام (قوله والتدثر) معطوف على الجالس سم (قوله ولا كذلك) قد ينظر فيه بأن المسقف يقصد بالجالس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر مسقف أو باب أو جدار هل مثلهما للدواب أو لا فالفرق (قوله غير الكعبة) أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستعداد لجدارها المتنوع به ولا التصاق المتنوع بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق نحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استملا وإنه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وإنه يمتنع جعل خيمة من حرير وإن كانت على خشب مركب تحتها برامه سم عبارة عرش (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استملا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج نحو الملتزم فيه فنظر فليحرم سم على المنهج وقوله هو دخول الحاجة قد تمتع الحاجة فيما ذكر ويقال الحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية تخص صهاوقوله فيه فنظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار أم عرش (قوله قبل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغني عبارتهما ويحل ليس الكتان والقطن والصوف ونحوه وإن غلت أثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء أي محل دفنهم بالياباى غير الحرير ويحرم تزيينها بالخزير والصور نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيمها لها والأوجه جواز ستره ^{بغيره} وسائر الأبنية به كاحرم به الاستنوخ في بسطة جبريا على العادة المستمرة من غير نكيره أم وقوله نعم يجوز ستر الكعبة بالخطأ أن خلاله عن التقديس خنا عبارة شرح بأفضل أمان تزيين الكعبة بالذهب والنفضة لگرام كما يشير إليه كلامهم أم (قوله ويلحق بها قرة الخ) اعتمد أمر أن سترت البيت الصينيان والنساء المجانيق وقبورهم بالحرير جائز كالكتفين بل أولى بخلاف توأمت الصالحين من الذكور البالذين العقلا فإنه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منهم من اليل الحرمة ستر قبور النساء أي ونحوها بالحرير ووافق على جواز قطعة عبارة المرأة سم على المنهج أم عرش (قوله به) أي بالحرير والجواز متعلق بستر سقف الخ (قوله أي لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهرهم (قوله وقد يشكّل) أي حرمة ستر سقف الخ (قوله بما يأتي في كيس الدرام الخ) قد يقال كيس الدرام لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير إنما هو الضرر وتوكن هذا في الفرع سم (قوله هنا) أي في ستر نحو الجدار أو (قوله ثم) أي في كيس الدرام سم قول المتن (وان للولي الخ) أي بمن له ولاية التأديب فيشمل الأمر الأخ الكبير مثلا فيجوز لها لباس الحرير فيما يظهر عرش (قوله الأب) إلى قول المتن قلت في النهاية والمغني قول المتن (اللباس الصبي) اعتمد أمر أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز لباس كل منهما لئلا من ذهب حيث لا تضاف عادة سم على المنهج أم عرش وشيخنا (قوله حل الذهب الخ) المراد بالحل ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي لباس الصبي ذلك لأنه ليس من الحل وأما الحياة المعروفة فينبغي حل لباسه لأنها بما يزين به النساء وما يدل على جوازها للنساء قوله من السابق والخط الذي يعقد عليه المنطقة وهو التي يسمونها الحياة عرش (قوله المجنون) وترك لباسها ذكر أي من الحرير والحلى ولو يوم عداوى كما قاله الشيخ عر الدين في الصبي وقال لافرق بين الذكر والأنثى وفي الحل أن لباس الصبي والصبي الحرير مكره مجبري وفي قوله والصبي وقفة فليراجع قول المتن (حل القراشبا) أي كلبه سواء في ذلك الخلية وغيرهاتها بموقف عبارة شيخنا أي وسائر أوجه الاستعمال كالندب وبه الجالس تحت ونحو ذلك وحل حل القراشبا له عالم يكن مزركها بذهب أو فضة أم وعبارة عرش خرج باقراشبا استعمالها في غير البنين والفرس فلا يصلح

وقه مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استملا وإنه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وإنه يمتنع جعل خيمة من حرير وإن كانت على خشب مركب تحتها برامه سم (قوله قبل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغني عبارتهما ويحل ليس الكتان والقطن والصوف ونحوه وإن غلت أثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء أي محل دفنهم بالياباى غير الحرير ويحرم تزيينها بالخزير والصور نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيمها لها والأوجه جواز ستره ^{بغيره} وسائر الأبنية به كاحرم به الاستنوخ في بسطة جبريا على العادة المستمرة من غير نكيره أم وقوله نعم يجوز ستر الكعبة بالخطأ أن خلاله عن التقديس خنا عبارة شرح بأفضل أمان تزيين الكعبة بالذهب والنفضة لگرام كما يشير إليه كلامهم أم (قوله ويلحق بها قرة الخ) اعتمد أمر أن سترت البيت الصينيان والنساء المجانيق وقبورهم بالحرير جائز كالكتفين بل أولى بخلاف توأمت الصالحين من الذكور البالذين العقلا فإنه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منهم من اليل الحرمة ستر قبور النساء أي ونحوها بالحرير ووافق على جواز قطعة عبارة المرأة سم على المنهج أم عرش (قوله به) أي بالحرير والجواز متعلق بستر سقف الخ (قوله بما يأتي في كيس الدرام الخ) قد يقال كيس الدرام لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير إنما هو الضرر وتوكن هذا في الفرع سم (قوله هنا) أي في ستر نحو الجدار أو (قوله ثم) أي في كيس الدرام سم قول المتن (وان للولي الخ) أي بمن له ولاية التأديب فيشمل الأمر الأخ الكبير مثلا فيجوز لها لباس الحرير فيما يظهر عرش (قوله الأب) إلى قول المتن قلت في النهاية والمغني قول المتن (اللباس الصبي) اعتمد أمر أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز لباس كل منهما لئلا من ذهب حيث لا تضاف عادة سم على المنهج أم عرش وشيخنا (قوله حل الذهب الخ) المراد بالحل ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي لباس الصبي ذلك لأنه ليس من الحل وأما الحياة المعروفة فينبغي حل لباسه لأنها بما يزين به النساء وما يدل على جوازها للنساء قوله من السابق والخط الذي يعقد عليه المنطقة وهو التي يسمونها الحياة عرش (قوله المجنون) وترك لباسها ذكر أي من الحرير والحلى ولو يوم عداوى كما قاله الشيخ عر الدين في الصبي وقال لافرق بين الذكر والأنثى وفي الحل أن لباس الصبي والصبي الحرير مكره مجبري وفي قوله والصبي وقفة فليراجع قول المتن (حل القراشبا) أي كلبه سواء في ذلك الخلية وغيرهاتها بموقف عبارة شيخنا أي وسائر أوجه الاستعمال كالندب وبه الجالس تحت ونحو ذلك وحل حل القراشبا له عالم يكن مزركها بذهب أو فضة أم وعبارة عرش خرج باقراشبا استعمالها في غير البنين والفرس فلا يصلح

قبل ويلحق بها قبره صلى الله عليه وسلم به أي لغير حاجة فيما يظهر أخذ من تعبيرهم بالزبين وقد يشكّل بما يأتي في كيس الدرام ونحوه لأن يفرق بأن الحيلة هنا أعظم منها ثم (والأصح) (ان للولي) الأب وغيره (الباس) حل الذهب وغيره (الصبي) مالم يبلغ والمجنون إذا لا شهامة لها تنافي تلك الحنونة نعم لا خلاف في جواز ذلك يوم العيد لأنه يوم زينة قلت الأصح حل اقراشبا إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لموم الخبير الصحيح أنه حل لأن أمته

وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعامة زوجها أو تغطي به شيئا من أمتعتها المسمى الآن بالبقعة فلا فرق بين أن يجزأ لهما أو لا وقوله خرج إلى قولها ما المال على تحمل (قوله وأطلق بعضهم الخ) وألفقه شتى تعابير فهو يحرم على الرجل النوم في ما هو سوية الحرير ولو لمع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول في حزامه أو لمع ما سمته الشارح من التقيد بالحاجة أو جهه (قوله فضلا) أي قوله أي تأذي في الثياب أو المعنى إلا قوله هو الحق وبالله المثل (قوله) والحق به جمع الخ) أن كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا محتمل عادة فهو وجه لا معدل عنه لمصلحة القمل الآتية بصرى أقول وصف الالم بالشديد كما صرح في إرادة ذلك (قوله وألجأه حرب الخ) الظاهر أن التقيد بالعجاء ليس بشرط بل إذا احتاج إلى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله ليس سم وباق عن الثياب أو المعنى ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الثغيران (قوله وصحح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والأوجه عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الأصحاب معني ونهاية (قوله يجوز الثياب الخ) أي من الحرير (قوله) وأن وجد غيره أي غير الحرير (قوله والذي سم) أي في شرح وغيره قول المتن (والعجاء) والأوجه أن من الحاجة أن يجد غيره لكنه متصيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مكو به شرح العجاء اه سم (قوله كسرت العورة الخ) أي إذا لم يجد غيره الحرير وكذا ستر ما زاد على باطنه الخروج كالتاس نهاية ومعني عبارة سم أي بان فقد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر قال في شرح العجاء أو في شكل بانها في احتياج إليه لنحو التعميم عند الخروج لنحو جماعة أو شرأ ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروءته جازله الخروج به بالحاجة إليه انتهى زاد ش قال خرج منزرا مقتصر على ذلك نظر فإن قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتزامات إلى ما يرى بالمصلي أسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا لا فعل وان لم يقصد بذلك بل فعل ذلك اغتلاعا وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته كذا في الناشري بأسط من هذا سم على التبع ومن ذلك يؤخذ أن ليس الفقيه القادر على التجمل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله يادونها في الصفه والمهتة أن كان لمعهم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروءته وان كان لغير ذلك أخل به وأتمه ما لو ترك ذلك مع الإلحاح ساه

كيس الدرام (قوله في المتن وألجأه حرب لم يجد غيره) قال في التنبيه يجوز للمحارب ليس الديباخ التبعين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا جازاته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النفيس في شرحه قوله إذا جازاته الحرب ولم يجد غيره شرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الديباخ الثخين قيل نعمه الأصح أنه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الأصح أن لا يقوم غيره مقامه إلى آخر ما طال به أو لم لا الوجه عدم اشتراط الحاجة في المنسوج بالذهب باعتبار بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيث تدور لتسبب في الخروج الحرب لم تقاضه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما في الحاشية الأخرى وقول الشارح ولا أمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر أن التقيد بالعجاء ليس بشرط بل إذا احتاج الخروج إلى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله ليس وفي العجاء لأن كان لضرورة أو حاجة كحاجة قتال وإن وجد غيره خلافا للشيخين وكذا ما هو حجة فيه كديباخ صفيق وإن لم تقاضه الحرب اه وبين الشارح في شرحه أن المعتد ما قاله الشيخان ثم قاله والأوجه أن من الحاجة أن يجد غيره كالبرع لكنه ضعیف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مكو به وقوله كديباخ الخ قال في شرحه لا في غيره وقاية في دفع السلاح برقوله إن لم تقاضه قال في شرحه أن أراد به حله مع تيسر ما يقوم مقامه كان ماشيا فيه على الضعيف الذي شئ عليه أو لا وإن أراد حله وقت الحرب أن تسبب فيها إذا لم يجد غيره كان معتمدا ثم قال والبرع المذموم جازبه ما لا يخل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع اه (قوله) كستر العورة) أي أن قد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعميم هنا بالحاجة وفيما قبله ما ضروره أنه لا يشترط هنا بعد غيره وهو خطأ لا لأن جواز ليس مطلقا وذلك بسبب الحكم بغيره (قوله) كستر العورة قول في الخلو في شرح الباب ان أو شكل بانها في احتياج إليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

وأطلق بعضهم أن الرجل أن يفعل ولا يستلذه لا بعد استعماله وظاهره أنه لا فرق بين طول بقائه على ما علا عليه منها وعدمه ولو تغير حاجة وفيه ما فيه (ويحل للرجل لبسه) فضلا عن غيره من بقية أنواع الاستعمال (للضرورة) كحرب أو مملكين) أو غشى منها ضررا ينشع التيمم وألحق به جمع الالم الشديد لأنه أولى من نحو الحرب الآتي (أو لجأه) بضم ففتح والمد وفتح فتكون وهي البقعة (حرب) جائز (ولم يجد غيره) ولا أمكنه طلب غيره يقوم مقامه للضرورة وصحح في الكفاية قول جمع يجوز الثياب وغيره بما يصلح للقتال وإن وجد غيره أرها بهم كتحلية السيف وهذا غير الشاذ الذي مر أنه مخالف للإجماع لأن الظاهر أن ذلك يكتفي بمجرد الإغلاظ أن يمكن أرباب ولا صلاحية للقتال (والحاجة) كستر العورة ولو في الخلو (كحرب وسكة) وقد أذاه ليس غيره أي تأذي لا محتمل عادة فيما يظهر ولم يمتنع هنا المصالح التيمم لأنها رخصة فسوخ فيه أكثر وكذا أن لم يؤذ غيره

لكنه يزِيلها كما هو ظاهر كالنداء بالنجاسة بل قيل ان تخفيفه لالها كما زالت اليها يندون كون (٢٣) الحكمة غير الحرب التي افاذه المظف

معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باليسر ولا ينقص بعده وإنما كان هذا غلظا لما قاته منصب التقية
فكانه استنزاء بنفس التقية اه (قوله لكنه يزِيلها) لعل مرجع الضمير في يزِيلها الضرورة تم أي العلة
الشاملة لكل من الحرب والحكمة (قوله بل لوقيل الخ) هو الوجه ويبنى ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله
وكون الحكمة غير الحرب الخ) أي الحكمة بكسر الحاء الحرب اليابس نهاية ومقتى فيكون الحرب اعم
كردى ولا يفتى انه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها) أي صورة مادة الحكمة والحرب ويحتمل صورة
الحكمة مع صورة الحرب بل المتن (ودفع قل) أي والحاجة في دفع قل لانه لا يشمل الخاصة نهاية ومقتى قال
عش قوله لم لا يقبل الخ في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقر أمامنا بفتح المنة التحتية وقبح الميم
ويكون المعنى لا يقبل من ليسه اه (قوله في الكتل) كذا في النهاية والمعنى ولعل المراد بذلك قول المصنف
للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بالفصل (قوله ان الاول) أي الارخاص للحكمة
(لاختصاص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) الخ في المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في
الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المتن وان كان ما هو ذوه المتجه سم (قوله لم يحرم الخ) معتمد عش
(قوله) ونادى فيه شارب بان جنس الحرير الخ اعتمده المتن (قوله على ان ليس نجس العين الخ) أي اما
المتنيس فلا يتوقف حله على ضرورة كآيات عش (قوله ليا) أي في الاية أو في الضرورة الميعة قول
المتن (ولقتال الخ) قال في التنبيه ويجوز للحارب لبس الدباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع
السلاح وليس المنسوج بالذهب إذا فاجاته الحرب لم يجد غيره اه قال ابن القيم في شرحه لو إذا فاجته
الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الاوجه عدم اشتراطها فيه ايضا بل الشرطان لا يجحد
ما يقوم مقامه فيجوز له حيث نذر ان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجه وهو ظاهر ما نقله الشارع في
شرح قول العياشي كذا ما هو جفته كديباج صفيق وان لم تفاجه الحرب اه ما نصه كذا في المنسوج
بذهب فانها لا تحمل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن
(كديباج الخ) بكسر الهمزة وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والزيين اصله ديبا
بالهاء (قوله مقامه) يفتح الميم لانه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقته مقامه بالضم نهاية
ومقتى قال عش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر الصبح اه وقال الرشيد في قوله لم ما هو ذن التوزيع
لا يناسب كونه ممر بالاذن لم ينفذ استعملته العرب في معنى وضعه في غير لغتهم وهذا لاخذ يقتضيه اه
عربي فامل اه ولعل وجه التامل ان قوله لم اصله ديبا الخ بلحقه بالمر في يدفع الاشكال (قوله قبل
هذه مفهومة الخ) جرى عليه المتن (قوله بالاولي) أي فاته إذا جاز لم يحرم الحارب بالمر فلا يجوز لقتال بطريق
الاولي معنى (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدا من الاخرى فاملوه (قوله وهذا في خصوص
نوع منها الخ) فيه نظر لان كاف كديباج تدخل بقية انواع الحرير وما لا مانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه
لمجرد الدستر او اعم وهذا في الاحتياج لدفع السلاح لا تكرار سم وقوله لان كاف كديباج خفيه فيه نظر
ظاهر وقوله فلا تكرار فيه ان الاعم يفتى عن الاخص (لم يفتى احدهما الخ) اما عدم اغنا الصلابة عن القتال
فواضح لانها اخص منه واما عدم اغنا الحرير عن الدباج فحل تأمل لان الاخص متدرج في الاعم فلو
اقتصرت في التعليل على الاول كان أولى ثم رأيت في النهاية قال واعد هذه المسئلة ثلاثين ثم انجزها في امر

جميع وقوله في مجموع
وغیره كالصالح انما هو
يحمل على اتحاد اصل المادة
دون صورتها وكيفيتها
(ودفع قل) لا يحتمل اذاه
عادة ولا يكثر حتى يصير
كالدماء المتوقف على الدماء
خلافا لغيرهم ولوقيل المختص
في الكل خلافا لما أطال به
الاذخري وذلك لحبر
الصحيحين انه ^{عليه السلام}
أرخص لبيد الرحمن بن
عوف واليزيد في لبس الحرير
لحكمة كانتيهما وفي غزاة
بسبب القتل ورواية مسلم
ان الاول كان في السفر لا
يخصص ويؤخذ من قوله
للحاجة أنه متى وجد متنيا
عنه من دواء أو لبس لم يحرم
له لبسه كالنداء بالنجاسة
واعتمده جمع ونادى فيه
شارح بان جنس الحرير
ما أبيع لغير ذلك فكان
أخف وبرد بان الضرورة
الميعة للحرر ولا يأتي
منها في النجاسة حتى يباح
لجلبها فعمد إباحتها لغير
النداء وإنما هو لعدم
تأثيرها في لكونها غلظ
عل أن لبس نجس العين
يجوز لما جاز له الحرير فيها
مستويان فيها (ولقتال
كديباج لا يقوم غيره
مقامه) في دفع السلاح
كحاجة دفع القتل بل أولى
قبل هذه مفهومة من قوله
أو لجأ حرب بالاولي أو

داخلة فيها اه ولين كذا لثان تلك في خصص من النجاسة في الحرير وهذا في غيره من جنس الحرير فليفتى في أحدهما من الآخر

(ويحرم المركب من ابريسم) (٢٤) اى حرير باى انواعه كان واصله محلل عن النود بعد موته داخله (وغيره ان

مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار اه وهو حسن لولا تغييره بالاعادة بصري قول المتن (من ابريسم) هو يكره الممزقة والراء بفتحهما ويكره الممزقة فتح الراء المحرر وهو فارسي معرب معني اى فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله اى حرير) الى قوله ولو شك في الثبايق والمثني (قوله اى حرير باى الخ) تغيير بالاعوم اشار به الى ان المرامدنا الاعم لا خصوص ابريسم شيخنا (قوله عن النود) اى عن بيته على حذف المضاف لضمير داخله لغة المحذوف قول المتن (ويحل عكسه) هو مركب قص فيه الابريسم عن غيره كالخز سدها حرير ولحمته صوف ثيابة ومعنى (قوله اناهي رسول الخ) ديقال صريح قوله انا الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره اكثر قليلا بل بصري (قوله اقصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد فتح الميم بالمتا من قوله اصمته اه قاموس بالمعنى حش (قوله واما العلم الخ) عبارة الثبايق والمعنى فاما الخ بالفاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عراخ) عبارة الثبايق علم من قول لوزناته لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه ومساواته لغيره خلافا للقفال ولو نفطى بحاف حرير وغشاه بغيره اجمعه ان قال ان خايط النشاء عليه جاز لكونه كشوا الجيرة والا فلا اه قال عرش قوله مر ان خايط الخ اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كشوا الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز ليس الاطالة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها اكثر شيئا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المتن خلافا للقفال في قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استمر بجرم وان كثر وزنه اه (قوله في الاستواء) اى وزيادة الحرير جرم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للثبايق التي حيث قالوا ولو شك في كثرة الحرير وغيره أو استوائها حرم كما جزم به في الانوار اه زاد الاول ويفرق بينهما عين بجرم المصنوب إذا شك في كبر القصة بالعمل بالاصل فيما إذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضيييه والاصل بجرم الحرير لغير المرأة قال حش قوله مدر والاصل بجرم الحرير الخ مقتضاه انه لو شك في الحمرة المطرزة بالابرسم استعمالها هو المحدث اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما ياخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بغيره والام بجمع الفرق، قد يمنع الحل حيث ندم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتباؤه الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التيسر وعليه فاحضابط التيسر والتيسر يثبتى ان بجرم بصري (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال الخبيرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للثبايق التي (قوله تحريره) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بجرم الخ يردد النظر في المطرزو المنسوج بالقصب والظاهر انه من قبل المطرز بالذهب والنقطة فيجرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر اطلاقم في المطرزهما وان لم أره صرح ببحكه بخصوصه فليراجع ثم حرمة المطرز او المخطط بالقصب بالنسبة إلى النقطة ظاهرة لانها تتحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لغيره من الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال اللبوس المموه هل يجرى فيه تفصيل الا وان يجرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوانى جرى في الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا في النخعة كسابقا ويجرى جمع منهم ابن عتيق وابن رادعلى الثاني فانه اتفق في ثوب مخطط بذهب لا يحصل منه شيء بجرم منه بصري وقوله في المطرزو المنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله اورقع) الى قوله قال الحلي في الثبايق والمعنى الا قوله اى معتدلة (قوله اورقع) هذا اذا كان لونه اما لو كان لحاجة فلوالحق بالنظر فليبعد سم ويأتى عن عرش خلافا (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

تكرار (ولو شك في الاستواء) اى وزيادة الحرير (قوله بالاصل الحل على الاربع الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مصنوب شك في كبر حشبه بالعمل بالاصل فيما إذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضيييه وبجرم الحرير لغير المرأة ثم مدر (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما ياخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بغيره والام بجمع الفرق، قد يمنع الحل حيث ندم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتباؤه الخ) فيه نظر سم (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بجرم الخ يردد النظر في المطرزو المنسوج بالقصب والظاهر انه من قبل المطرز بالذهب والنقطة فيجرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر اطلاقم في المطرزهما وان لم أره صرح ببحكه بخصوصه فليراجع ثم حرمة المطرز او المخطط بالقصب بالنسبة إلى النقطة ظاهرة لانها تتحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لغيره من الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال اللبوس المموه هل يجرى فيه تفصيل الا وان يجرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوانى جرى في الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا في النخعة كسابقا ويجرى جمع منهم ابن عتيق وابن رادعلى الثاني فانه اتفق في ثوب مخطط بذهب لا يحصل منه شيء بجرم منه بصري وقوله في المطرزو المنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله اورقع) الى قوله قال الحلي في الثبايق والمعنى الا قوله اى معتدلة (قوله اورقع) هذا اذا كان لونه اما لو كان لحاجة فلوالحق بالنظر فليبعد سم ويأتى عن عرش خلافا (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

الحديث الصحيح بخلاف المستوى الاولى اجتباؤه لقوله خلاف فيه (ويحل ما طرز) اورقع بجرم خالص وهو اعنى الطراز الثبايق

زاد وزن الابريسم ويحل عكسه تنظييا للحكم الأكثر ولو ظنا كافى الانوار وصح من ابن عباس رضى الله عنهما انما يوشول الله ^{صلى الله عليه وسلم} عن الثوب المصمت أى الخالص من الحرير واما العلم أى يفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا إن استويا) وزنا ولو ظنا (فى الأصح) إذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك في الاستواء فالأصل الحل على الأوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصرح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن في الاولين حل ما فيه وعدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتباؤه مع تيسر سؤال خيرين ولو عدل برواية عن الأكثر وقضية المتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره لبسه وإن قال الجوينى المذهب تحريره بخلافه

النبابة وغيره والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مر كبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما احتيد
 الان من جعل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اى ما فسج خارجا عن الملبوس ثم وضع
 عليه ويخط بالابرة كالشرط بجمري (قوله للغير المذكور) اى فى شرح وعمل عكسه (قوله انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اى عرضا وان زاد طوله اه زياى وقسم ظاهر كلامهم ان المراد قدر
 الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الماحصل من كلامهم انه تحرر من زيادة عرض على الاربع اصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش
 واعتمده القليوبى والحلى وكذا شيخنا عبارته واما المعطرز والمرقع فكالمسوج لكنه يتقيد كل منهما
 بكونه اربع اصابع عرضا وان زاد طولا واعتمده البشيشى فى حل المرقع ان لا يزيد طول ابعاضه على اربعة
 اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد فى الوزن ثم لا يحرم ان فى حالة الشك فى كثرتها لان الاصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النبابة المختة الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحلبي
 الخ) عبارة المختة ولو كرت عالمها أى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا لما
 نقله الزركشى عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كل طراز لا يزيد على اصبعين ليسكون مجموعها
 اربع اصابع اه زاد النبابة وبقرعته وبين المسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح م ح ليس القواوين القطيفة لانهما كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه انما تفصل
 على هذه الكيفية التى يفعلونها لتوصل بها الى الهيئة التى يهدونها زينة لبايئتهم بحسب العادة وليس
 كالرقع التى الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا الوجه اه (قوله وغالفة بسا صاحب الكفاي الخ)
 الظاهر ان مراد صاحب الكفاي بانفصالهما عدم اتصال احدهما بالآخر ردا للمقابل القائل بعدم
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتأمل مصرى (قوله كل واحد) اى من العليدين
 الذين فى الطرفين (قوله لا تفصالحا) اى العليدين (قوله وحكم الكين حكم طرفي العامة الخ) وفى الايجاب
 عن الجواهر يجوز ان يجعل فى كل طرف من طرفي العامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر
 انه جبرى فى الحضاية المرولة التى تركب فى طرفي العامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت
 ولا فلا كرى على بافضل (قوله من المقاتلين) اى مقالة الحلبي والجوينى ومقالة صاحب الكفاي
 (قوله لكننا) اى عبارة الروض والمجموع (قوله قال شرط ان لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النبابة
 والمختى خلافاه وفى الكردى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح فى شرحه بافضل والارشاد مقالة الحلبي
 وفى النسخة ان لا يزيد المجموع الخ وفى الايجاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين او رقتين ويجوز فى كل ان
 يكون اربع اصابع واعتمد شيخ الاسلام والحليوبى والجال الزملى انه اذا تعددت عالمها كترت بحيث يزيد
 الحرير على غيره حرم اه فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظر فى الظاهر ما رافقا عن
 المصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنبابة والمختى كما رافقا (قوله مطلقا) اى
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله شرط ان لا يزيد كل على اربع) اى

قدر اربع اصابع مضمومة ظاهرا كلامهم كعبر مسلم المذكور ان المراد قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا
 فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيد ذلك ما فى الخادم من
 حكاية بعضهم عن بعض الشافعي ان المراد اصابع النبي ﷺ وهى اطول من غيرها اه فلولا ان المراد
 ما ذكرنا لما كان لا اختيارا طولها على غيرها معنى فبجمل ان لا يتقيد الطول بقدر فليتأمل اى فى التطريز
 لالى الترتيع م ح (قوله اى معتدلة) فان زاد على قدرها امتنع وان لم يزد على وزن الثوب قليل
 كالنسج لانه لا يرقع (قوله لا تفصالحا) لعل الضمير للطرفين اى ما فيها ثم رابت ما ذكره (قوله بشرط
 ان لا يزيد كل على اربع) اى فلا بد من الفصل بين كل طرازين (قوله تقطع بعض اجزاء الثوب فليت

هو لا يورثه والجموع وكذا قول الجليل وغيره يجوز كل منهما وان تصدنا ما لم يزد وزن الحرير على غيره واثنى ابن عبد السلام بانه لا بأس باستعمال العامة في طرفها حرير قد شرب الا ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق ظم من كان ارفع قال النزي وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه ما لم ادر ان ذلك في حكم التطريف وإنما تقيد بالاربع على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتيتم لما ياتي وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وانه أقل وزنا من اللحمة وانه لها بحرير في طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كانت المحوم بحرير اشبه التطريف اما التطريف بالارة فكالتلج فيتمبر الاكثر وزنا منه وما طرز فيه كاعتنه السبكى والاسوى قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بحرير التشبه اى تقبه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما افاده من ان العبرة بلباس رضى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الاذرى الظاهر ان

فلا بد من الفصل بين كل طرازين اى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فريث يبنى اعتبار الوزن سم (قوله فبيد الخ) خلافاً لشيخ الاسلام النهاية والمخني (قوله من كلام هؤلاء) اى الحليمي والجبيني وصاحب الكافي (قوله وكذا) اى يبيد (قوله لجليل الخ) قد يقال ما الفرق بين مافلا لجليل وما قبلها حتى اوردت عننا بل الظاهر انها عيناها يقال الفرق عدم اشتراطها ان لا يزيد كل على اربع اصابع لاننا تقول بعد ايراد ان لم يصرح به اى يظهر اذ لا نسمة المخالفة ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليأت بل يصري (قوله كل منها) اى من الطرازين والفرقة (قوله طرفها) اى فى كل منهما كرى (قوله واثنى) الى قوله وصورة المستطاف المخني (قوله الى ان بين الخ) عبارة النهاية والمخني وقرى بين كل اربع اصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق ظم) اى مقداره كرى (قوله قال النزي وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وقفة لا ان يقال تقيدت المادقة العائنه فوجدت كذلك اه وقد ينظر فى كل منها اذ ما فى العامة من الحرير منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن حيث زاد وزن الحرير الذى فى العامة حرمت والا فلا اه قال عى قوله مر وقد ينظر فى كل منهما اى عاقله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتقدير هو المستبعد قد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العامة وقد غلط بها عليه فلا يتأتى النظر المذكور اه (و انما قيل الخ) عبارة المخني فان جرت العادة على خلافه اعتبرت اذ المادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والاما كراهه (قوله وصورة المسئلة) اى مسئلة ابن عبد السلام (قوله لها) اى العامة كرى واقر عى التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتورين (قوله اما التطريف) الى قوله والاسنوى فى المخني الى قوله وما افاده فى النهاية (قوله لكالتلج الخ) اى لا لا طرازان قال الاذرى انتموه يحمل حشو جبري نحوها بالحرير كالفردة لان الحشوليس ثوباً منسوجاً لا يعد صاحبه لابس حرير معنى ونهاية (نعم قد يحرم الخ) اى المطرز بالابر قوان يرد وزنه عى (قوله لكونه من لباس النساء الخ) اى لا لكون الحرير فيه نهاية (قوله بحرير التشبه الخ) وقد ضبط اذنى العبد ما يحرم التشبه به فيه ما كان غصصاً صابغين فى جسمه ميتة او غالباً يزين وكذا يقال فى عكسه نهاية قال عى ومن العكس ما يقع لساء العرب من لبس البشوت وحل السكنى على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فاختصت النساء او غلب فيهن زى مخصوص فى اقليم وغلب فى غيره تخصص الرجال بذلك اى كاقبل ان نسأمرى الشام يتزين بزي الرجال الذين يشاطرون الحصاد والزرع فبعد ذلك قبل بيب فى كل اقليم ما جرت به عادة اه او ينظر لاكثر البلاد فيه ونظر الاقرب الاول ثم ايت فى ابن حنبل فقلاع الاسنوى ما يصرح به وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الان من لبس قطعة شاش على رؤسهن حر اما لانه ليس بتلك الهيئة غصصاً بالرجال ولا غالباً عليهم فليتبين انه قان دقيق واما ما يقع من اللباس لينة جلاتهن حمامة وجل فينبى فيه طرفة لان هذا الذى يخصص بالرجال اه (وهو الاصح) مستبعد عى قول المتن (واطرف) اى بان يحمل المرأة مسجبة نهاية (قوله اى يحجب) الى قوله تحكف فى النهاية والمخني قال عى ومن لبس السجاف والوريات المروقة لانها كانت مستسكة به الحياطة هى كالتطريف اه (قوله اى يحجب ظاهر الخ) قد يقال ما الفرق بين السجاف والظاهر وبين الطراز وامله واقام ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف الكمين والظلمون والجلبوب والذبل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يحمل على الكسف مثلاً للحرير بمصرى قول المتن (بحرير) احرز بعن التطريف وبذهب وفتنة تفسر امون قل لكثرة الحياطة ولو جعل بين الظاهر والظاهرة قوتاً بحرير اجاز ليدسوه تحمل حياطة الثوب به ويحمل ليدسوه ولا يحجب فيه تفصيل المنصب لان الحر اراهون من الاراءى وعجز منه كبس المصحف الرجل مبتنى ونهاية قول المتن (قدر العادة) ولو اتخذ بها ما يقدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كمادة امثاله اجاز اهواء لانه وضع بحق ويتفرق الدوام ما لا ينتفىق الا ابتداء بخلاف عكسه هو ما لو اتخذ بمجاز اتدا على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

يبنى اعتبار الوزن (قوله فبيد) هو التبادر من تمييزه بالطرازين

القابلة لامثاله في كل ناحية للتبصر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له حجة مكشوفة للفرجين والكهنة بالدياج وفارق ما عرف الطراز بانه
 على حاجته وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد زينة فتقيد بالوارد (٢٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باي

لو كان الا المصغر لشككه
 وإن لم يبق الوبر مع لان
 الحرمة الوبر لا ربه لانه
 لا حرمة فيه اصلا ولا يتصور
 فيه شبه لان النساء لم
 يتميزن بنوع منه بخلاف
 اللون حكم الحرير فيهما
 حتى لو صبغ به اكثر الثوب
 حرم وكذا المصغر على ما
 صحت به الاحاديث واختاره
 البيهقي وغيره ولم يبالوا
 بنص الشافعي على حله
 تقديما لعمل وصيته ولا
 يكون جمهور العلماء سلفا
 وخلفا على حله لاحاديث
 تقتضي به تصريحه كبير
 كان يصبغ ثيابه بالزعفران
 قبصه ورواه عنه جماعة قال
 الزركشي عن البيهقي
 والشافعي نص بحرمة
 فيجعل على ما به النسخ
 والاول على ما به وبه
 تجتمع الاحاديث الدالة
 على حله والدالة على حرمة
 ويرد بخلافه لا ملائمة
 الصريح في الحرمة مطلقا
 وله وجه وجه وهو ان
 المصبوغ بالمصفر من
 لباس النساء المخصوص
 من لحرمة لتشبه بهن كان
 المصغر كذلك وانما جرى
 الخلاف في المصفر دون
 المصغر لان الخيلاء والتشبه
 فيه اكثر منه مما في المصفر
 ويؤيده ان الزركشي لم

عاد ما مثاله فانه بحرما فاقوا له وضع ينفير حتى قاس على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على
 بناء المسلم شيئا عن ش (قوله القابلة لامثاله الخ) اي سواء جاوز اربع اصابع او لا نهاية عبارة شيخنا
 قاله بعد ما مثاله لو اورد زينة فان خالف عاد ما مثاله وجب قطع الزينة وان زاد زينة فغيره
 ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا بقل صريح عن الاصحاب (قوله مكشوفة للفرجين الخ) المكشوف
 ما جمل له كفة يضرب الكاف اي سجايف نهاية (قوله ما عرف الطراز) اي من اعتبار اربع اصابع
 متى (قوله بانه الخ) اي التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) تقتضي ان التزيين لو كان الحاجة جازت
 الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضي المنع شرحه اقول قد يقال ان التزيين الحاجة اولى
 بالجوهر من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وإن قال عرش قوله مربي يقتضي
 المنع معتمد اه (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالزينة لعله كالطريف سم وقد يقال
 بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضي المني للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة
 المني فتقيد والتبعية فتقيد (قوله حكم الحرير فيهما) عبارة تشرح حرمة لو صبغ بعض ثوبه بزعفران
 هل هو كالطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمنسوج من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه
 ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المصغر عليه عرفا حرمه لانها انتهت اسم واعتدته عرش
 وكذا شيخنا عبارة تهم بهرم المعروف وهو المصبوغ بالزعفران كما وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق
 المصغر عليه عرفا بخلاف ما فيه قطع من الزعفران اه وقرئ انما هو قول القابلة كالطريف بقيد صحة اطلاق
 المصفر) خلافا للثبوت والخبر وواقعا شيخنا في الرد على ما فضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام
 الحر متهو جري على حله الخطيب الجلال والى وغيرهما جرى الشارح في شرحه الارشاد على ما قاله
 الزركشي وقرر في الاسنى الزركشي عبارة التبعية والخبر على غير المراتب فخر دون المصفر
 كائن عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكره مصبوغ بغير الزعفران والمصفر سواء الاحمر
 والاصفر والاخضر وغيرهما سبق النسخ بعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال عرش
 والمصفر مكره وخبر وجامع خلاف من منهو يفتي بتقيد الكراهة بما اكثر المصفر بحيث بعده مصفرا
 في العرف والاخرى كراهة المصفر حيث قل اه وعبارة شيخنا ويكره المصفر كله وكذا بعضه لكن بتقيد
 صحة اطلاق المصفر عليه بخلاف ما فيه قطع من المصفر فلا يكره وما سائر المصبوغات فلا تحرم ولا يكره
 سواء الاجر والاصفر والاخضر والاسود المخطط اه (قوله كثير كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره
 مع ان الكلام في المصفر سم عبارة البصري قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في اصله بخطه رحمه
 الله تعالى وهو على ما تأمل لان كلامنا في المصفر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لا نقول هو كذلك الا
 انه لا يلام قوله بل تصريحه بغيره اتم اه (قوله ويرد الخ) اي ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله بانه
 وجه الخ) اي لا اطلاق (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور بين المصفر والمصفر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان التزيين لو كان الحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة
 يقتضي المنع شرحه اقول قد يقال ان التزيين الحاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم
 ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالزينة لعله كالطريف (قوله الا المصفر الخ)
 ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمنسوج من
 الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المصفر عليه عرفا
 حرمه لانها انتهت اسم واعتدته عرش (قوله كثير كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المصفر

بقرئ فيه بين ما قبل النسخ وبه كافر في المصفر واختلف في الورس فالحقه جمع مقدمون بالزعفران واعترض بان قضية كلام
 الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله لا تانيث اذا جعل تقيد ما ضام مع ذلك سقط بعد باعتبار
 شيء ولعل الشافط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي واق اعلم اه من هاشم

وفي شرح مسلم عن عياض والمازري مسح انه **يُطْفِئُ** كان يصيح نياحه بالورس حتى عمدا متعمدا جمع متأخرون وقضية قول الشافعي
ينهي الرجل حلالا ان يتعصر (٢٨) فان قل امرناه بفسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحدث

المصحح نهي ان يتعصر
الرجل وسيقم لذلك
البيهي حيث قال ورد عن
ابن عمر انه صفر لحية
بالزعفران فان صح احتمل
ان يكون مستقنى غيران
حديث نهي الرجل عن
الزعفران مطلقا صح اه
قوى مصرح حتى بجرمة
استعماله في اللحية لكن
حمله جمع على التكرامة
لحديث ابن داود وغيره انه
صلى الله عليه وسلم كان
يصبغ لحيته بالزعفران
والورس وحمل بعض
العلماء الحل على نحو اللحية
والنهي على ما عداها من
البدن وبعضهم النهي على
الحرم والحل على غيره
ويؤيد الحل جزم التحقيق
بكرامة التطلي بالخلوق وهو
طيب من زعفران وغيره
فلو حرم الزعفران لحرم هذا
او افضل بين كونه غالبا او
مقاولا على ان المقصود من
الخلوق هو الزعفران
لتجويزه تجويز للزعفران
اذ افرض بقاؤه المقصود
منه ويؤيد خذ من قول البيهقي
غيره الى آخره انه لا يرذل
حرمة المزعفر الاحاديث
المصرحة بحمل لبيس لان
الاحاديث الدالة على حرمة
اصموم يحل ايضا زرا الجلب
وما جاء من ابن عمر وغيره

متعدد عن (قوله واعتمده الخ) اي الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كرى
على بافضل (قوله وبها صرح الخ) اي بالحرمة (قوله ان يكون الخ) اي صفر اللحية به (قوله نهي الرجل)
من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اي بدون قيد بشئ (قوله فهو الخ) اي حديث النهي
المطلق وكذا ضمير لكن حله الخ (قوله ويؤيد الحل) اي استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه)
اي الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وقا فلو (قوله او فضل الخ) ببناء المفعول من التفعيل
(قوله من قول البيهقي الخ) اي السابق آتفا (قوله ويحل ايضا زرا الجلب) اي مثلا عبارة النهاية واقى
الرد رحمه الله تعالى بجواز الازرار الحرير لتغير المرأة قياسا على التطريف بل اولى اه (قوله وكيس
نحو الدرهم الخ وغطاء العامة) وفي شرحه ان الارجح حرمة سب عياره عش بعد نقله عن
الزيادى مثله الاقرب حرمة غطاء العامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها اذا استعملت
لخدمه الرجال لا لنفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك مندبل
الفراس فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسح
فرج المرأة وقد يؤيده ما بقى في كتابه الحرير (قوله وليقة الدواة) او قالنا بقى والمغنى (قوله على الاوجه
الفرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للعاجق وان
كان بصورة الاناء سم على حج وفيه على المتبحر فرع وبغنى وقا فلو جواز تطيق نحو القندبل بغطاء الحرير
لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة العضة للكوز من توابع جعلها له لتعليقه وحمله بها وهو اخلاف منه
اه عش (قوله في الثانية) وهى الكيس (قوله والثالثة) وهى النطاق (قوله قد حرم حل رأس الكوز
الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياحه حل تغطيه راسه بقطعة حرير ليست
مخططة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع من ربل الوجه الحل وان كان بصورة الاناء لانه
استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مغطاة بخلاف العامة
مر اه سم وقوله بخلاف العامة قد يمنع (قوله ومن هنا) اي من التعليل بان لا يفضال (قوله ان يكون
في بدنه) قضيته جواز ربط الاناء متعة وحفظا في ثوب حرير لكن بشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة
ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد
يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ)
اعتمده النهاية والمغنى (قوله بحل خيط السبعة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه اغطية

(قوله وكيس نحو الدرهم الخ) في شرحه ان الارجح حرمة كبس الدرهم وغطاء العامة اه وهو
منازع في ضابط الاستوى الاينى (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء
اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد حرم حل رأس الكوز من فضة)
شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياحه حل تغطيه راسه بقطعة حرير ليست مخططة
على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع وقد لا تسكون مخططة على صورة الاناء لكن بحمل على
اطرافها خيط يرد هالتنطع اطرافها على رأس الكوز ولا يبعد حياها من ربل الوجه الحل وان كانت
بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء
بخلاف العامة مر (قوله في بدنه) قضيته جواز ربط الاناء متعة وحفظا في ثوب حرير لكن بشكل على
هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة
الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبعة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى

نما يصح بجرمته لعلها الى لها وكيس نحو الدرهم وان حملوه غطاء العامة وليقة الدواة على الاوجه في السك خلافا لما نازع الكوز
في الثاني في الثالثة قد حرم حل رأس الكوز من فضة لانه صالحة لا يبعد سم لانه فكذا هاتان ايضا بالاولى من ما اخذ الا ان
الاستعمال المحرم هنا اذا التقه ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبعة قال سم لا بد من الشراية الى برا بالامراء

الكثير ان من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المطلق وهي التي يسمونها الحياة بل أولى بالحل شرح مر
 اه سم **قوله** الحق به اخرون البند الخ يحتمل ان يكون المراد بها الحاس التي تجعل بين حباله جهة يعلم
 بها الحل الذي يقف عنده المسح عند عرض شاغل مثلا كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره
 والافهم كذلك كما يظهر بصري عبارة شيخنا والبيجي من ومنها اي الاستئناء علاقه المسح وعلاقه
 السكين والسيوف وعلاقه الحياة من خط البزان والفتاح والسبحه وفي شرار بها تردد قبل عمل ذلك
 وقبل تحريم مطلقا والمتمم الذي قيل ان كانت من اصل خطها جازت والاملاه **قوله** فقال يعمل ذلك
 اعتمده مر اه سم عبارة ع ش قال سم على المتبرع اعتمد مر جواز جعل خط السبحه في حرم حرر وكذا
 شرار بها انما خطها وقال يبنى جواز خط نحو الفتاح حرر الحاجة اه وقوله وكذا شرار بها اي
 التي هي متصلة بغير خطها اما ما جرت به امادة ما فصل به بين حبوب السبحه فلا وجه لوجه مر آيت
 في سم ما يصح بذلك وقوله وقال يبنى جواز الخ يبنى ان مثل ذلك خط السكين من الحرر في جوز ان
 لاحظ ان بنه اه ع ش **قوله** انتهى اي قول بعضهم **قوله** حرما اي الشراية والبند **قوله** وان كان الخ
 اي السكين ولا يفتي ان هذه النافذة لا موقع لها هنا وانما وقع عند قوله وكين نحو الدرام **قوله** ويحرم
 الى قوله لان القصص في النفاية الخ لا يستلزم النقش **قوله** ويحرم خلافا لكثيرين الخ والاروجه عدم
 حرمة استعمال ورق الحرر في الكتابة ونحوها لا نهيبه لاستحالة نهاية قال ع ش وقيل بالدرس عن
 شيخنا الزاوي انه يجوز للرجل جعل نمكة الباس من الحرر اقول ولا مانع منه قياسا على خط الفتاح
 وقياس ذلك جواز خط الميزان لكونه لا يمكن من الكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها اي من المستئناء
 جعل الحرر ورق كتابة لانه استعمال حقيقة اخرى وهذا فرق الكتابة على رقم حرر قاتنا حرر ومنها
 نمكة الباس وقال بعضهم يجوز ازر الطربوش وبعضهم يحرمه وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان قيني في تقليد
 القول بالجواز للفرق بين كون المكتوب له رجلا وامراة مر **قوله** كتابه في الرجل اي ولو لامراة لان الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة للفرق بين كون المكتوب له رجلا وامراة مر **قوله** لا لامراة اي ولو للرجل لان تكون
 كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك لانها حكمة معينة على المعصية مر اه سم وع ش **قوله** الصدق فيه الخ
 المنهج ان ختم الحرر كالكتابة فيه مر اه سم **قوله** لان المستعمل الخ ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل
 فيه للامارات ونحوها معنى **قوله** كذا التي به المصنف الخ وهو المتمد وسل قاضي القضاة ابن رزين
 عن بفصل للرجال الكلوثة والافاع الحرر ويشترى القماش الحرر فصل او يبيعهم فقال ياتم
 بتفصيلهم وبخياطته او يبعه او شر ائهم كما ياتم بصوغ الذهب اليهم قال وكذا خلع الحرر ويحرم بيعها
 والتجارة فيها معنى ونهاية قال ع ش قوله مر وبخياطته وكالحياطة النسيج بالطريق الاولى **قوله** وتوزع
 فيه الخ وقوله وان خالف فيه الخ اي في التحريم الذي اتفق به المصنف الخ وكان الاولى ذكر النافذة في
 المعطوف عليه **قوله** في هذا اي كتابة الرجل في الحرر لامراة **قوله** ونقش ثوب الخ وجوز مر بمحا
 نقش الحل للراة والكتابة عليه لانها بنه لراة وهي ما تحتاجه لان بنه يباح ايضا ان كتابة اسمها على ثوبها
 الحرر ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجال ولا للفتا مل **قوله** فديسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصنف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولله ان كتابته راجعة لفن حرره
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة ادخل في التعلق به سم على نافع **قوله** احتاجت اليه الخ يبنى

ينظم فيه اغطية الكبر من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المطلق وهي التي يسمونها الحياة وأولى
 بالحل شرح مر **قوله** وخالف بعضهم فقال يعمل ذلك اعتمده مر **قوله** ويحرم خلافا لكثيرين
 كتابة الرجل اي ولو لامراة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة للفرق بين كون المكتوب له رجلا
 أو امراة مر **قوله** لا لامراة اي ولو للرجل لان تكون كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك لانها
 حكمة معينة على معصية مر **قوله** لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب المنهج ان ختم الحرر
 لم يوافق له بخلافه في غير النقش

أن مثله كتابة التاميم في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتباه نفعه لدفع صداع أو نحو هو أن الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع (قوله حفظه) أي المكتوب فيه (قوله نعم بشكل الخ) وعلى ما شرنا إليه أن قضية كلامهم أن لا تنفذ الحرمة بالبدن لا اشكال هناك (قوله على هذا) أي تحريم كتابة الصداق في الحرير أو قوله بخلاف الكتابة فإنها بعد الخ قوله للكتاب أي الحرير المكتوب فيه فيه حذف وإيصال (قوله وفيه ما فيه) أي لو وجد ما ذكر في النشر والخطبة أيضا (قوله وقول الماوردي) أي قوله فاخذ بعضهم في الثبابة المني (قوله يعمل على من يغني الفتنة) أي وإن طال الزمن وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك إياه لغريمه وقوله فاخذ بعضهم الخ حل هذا الاخذ القياس حل الالباس فليتأمل سم (قوله من يغني الفتنة الخ) عبارة الكردى على بأفضل وفي الالباس متى خشي من اللبس الخ الحلة ضرر أو أن جاز له اللبس والأفلا اه (قوله ولا يبدل الخ) وجه الدلالة عند زاعمها أنه جازت الرخصة في لبس الذهب لونه من البسيف في حالة الاختيار وإن ذلك القدر لا يداستعمالا فالحرير أولى بنهاية (قوله لبيان المعجزة) أي لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقة بذلك ع (قوله ويكره) أي المني تقدم عن الثبابة المني مثله زيادة عبارة بأفضل مع شرحه وحل الحرير للكعبة أي لسراقتها سواء الدبايح وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثله في ذلك سائر المساجد ويكره بينه شاهد العلماء والصالحين سائر البيوت بالثياب غير مسلوحة ويحرم بالحرير والمصوور وأما تزوير الكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير إليه كلامهم اه (قوله تزوير غير الكعبة الخ) عبارة الثبابة المني تزوير البيوت حتى شاهد العلماء والصالحين اه على ذلكهم بالثياب غير الحرير ويحرم تزويرها بالحرير والصور نعم يجوز سائر الكعبة به تعظيها اه (قوله أي المتنجس) أي قوله ويؤخذ في الثبابة المني لا قوله وخرج إلى المني (قوله أي المتنجس) أي يغيره مفعول شيننا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكمية لقضية ما يأتي حرمة المكث به في المسجده (قوله لما يأتي الخ) أي بدليل قوله بعد صلفا على المحرم وكذا جلد الميتة في الأصح معنى (قوله أن كان حاف الخ) عبارة شرح حر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان وقت صلاتها بحيث يعرف في تنجس ثوبه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء اه والفرق بين ما فيه ذلك من الجواز حيث لا يتعذر الماء ومثلا والمتنجس إذا كان بدنه موطئا بغير العرق كما فاده بقول الشارح أن كان جافا للعشدة لا ابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك حر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم يتعذر الماء سم عبارة ع (قوله حر) أي بحيث يعرف في تنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه في شرح الروض ما يفيد أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة للبحر رسم على المنيع (قوله ويحتاج الخ) يعني أن يكون عمل ذلك إذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لأنه ليس مغطيا بالصلاة من ثم إذا كان معه ما جلزله التصرف فيه قبل دخول الوقت أو أن علة أنه لا ينجس الوقت ما لو لا تراها أو أن جماع زوجه قبل دخول الوقت أو أن علم ذلك أيضا ع (قوله شرح الروض) أي عن الثبابة المني (قوله عبارة البجيرى) قال الأسنوي لا يظهر أنه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي تطيبها به ولا في البدن

كالكتابة فيه لأن استعماله كالكتابة فيه حر (قوله إلا أن يدعى أن العرف بعده مستعملا للكتاب الخ) وعلى ما شرنا إليه أن قضية كلامهم أن لا تنفذ الحرمة بالبدن لا اشكال هنا (قوله يعمل على من يغني الفتنة) أي وإن طال الزمن وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك إياه لغريمه وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتأمل (فرع) هل يحرم لباس الدواب الحرير كالجلدار أو يفرق بنفع الدواب المألوم للفرق (قوله في المني وليس الأوب التنجس أي المتنجس الخ) ويستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صافيا بحيث يعرف في تنجس بدنه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح حر والفرق بين ما لم يمتنع ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء ومثلا والمتنجس إذا كان بدنه موطئا بغير العرق كما فاده قول الشارح أن كان جافا للعشدة لا ابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك حر وعلى الجواز مع

نعم بشكل على هذا ما مر أن شرط الاستعمال المحرم أن يكون في البدن والكتاب غير مستعمل في بدنه اللهم إلا أن يدعى أن العرف بعده مستعملا للكتاب بيده وفيه ما فيه وقول الماوردي يعمل لبس خلج الملوك يعمل على من يغني الفتنة ولا يبدل له لباس حر خفيف وسراقة رضى الله عنهم سوادى كسرى وتاجه لأنه لبيان المعجزة فهو ضرورية أي ضرورة فاخذ بعضهم منه كلام الماوردي حل لبس الحرير إذا قل الزمن جدا بحيث انتفى الخلاء ليس في حله ويكره ولو لامرأة تزوير غير الكعبة كشهد صالح بغير حرير ويحرم به (و) يعمل للآدمي (لبس الثوب النجس) أي المتنجس لما يأتي في حل جلد الميتة (في غير الصلاة ونحوها) كالطراف وخبطة الجلبة وسجدة التلاوة والشكرين كان جافا وبدنه كذلك لأن المنع من ذلك يشق

أى استعماله فيه بحيث متصل به وطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله اما في نحو الصلاة الخ) عبارة
 النهاية بخلاف لبس في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متصلا أم لا تقطعه الفرض بخلاف
 التفل قاته لا يحرم لجواز قطعه معلوم أن لبس في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبلونه متمم ما إذا
 لبس قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير ضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالجزمه على تلبسه بعبادة قاسدة أو
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المني لا مسئلة الطواف المفروض وقوله وبعد تحريمه بنقل (قوله
 فيحرم إن كانت فرضا) أى بعد الشروع في مطلقا وفيه إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية والمني (قوله) وكذا
 أن كانت نفلا الخ) أى سواء لبس قبل تحريمه أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك لا في ظاهره
 الصورة الثانية فقط (قوله) فيحرم تجبسين البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم ويأتى عن المني
 ما يرفقه بقول شيخنا لا يحرم تجبسين ملكه كثو به وجداره ولو لغير غرض مالم يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله) لا في غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله) يحرم المكس به) أى لباس متجسس بغير معفو عنه
 سم وشيخنا قال الصرى ومن ذلك أى المكس الحرم المكس بالمثل المتجسس اه (قوله) من غير حاجة الخ
 أى الحاجة كالتلويح والبايوج الذى به نجاسة فيجوز شيئا أى أن مكس بذلك الصلاة فلا (قوله) كما يحته
 (الاذى الخ) وقرره من أن دخل بنجاسة في نحو يديه أو لمه وطية أو غير رطبة إن غاف ثلوث المسجد
 أو لم يكن دخوله لها محرم مر لا فلا رقة يستشكل هذا يجوز عبور حائض أمنت التلويح ولو لغير حاجة
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو يديه بنجاسة المسجد ومكس فيه من غير حاجة سم على النجس اه ع ش أى
 فيحمل تقريره الأول على الثاني الموافق لما في النهاية والتحق المني قول المتن (لا لجلد كلب الخ) (فرع)
 قضية حرمة استعمال الحي جلد الكلب والخير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال فى العرف
 الشيئ لانهما من شعر الخنزير نعم أن توقف استعمال الكتان عليهما لم يوجد ما يقوم مقامه فلهذا ضرورة
 يجوز ولا استعمالهما يعنى حيث نزع ملاقاتهما مع تدانته قال مر ينبغي الجواز أن توقف الاستعمال عليهما
 وأقول ينبغي أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليهما جافا فقامت على سم على النجس اه
 ع ش (قوله) ليعمل قطعا) اعتمد ع ش عبارته قوله مر فلا يعمل لبسه الخ خرج به الفرض فيجوز به
 صرح ابن سبع اه ويأتى عن الزايد مثله (قوله) كافى الأنوار) فيه نظر ظاهر والوجه من ذلك على أن
 مانسبه للأنوار لم يرد فيه ولم ينسخ مختلف سم ووافقه شيخنا فقال والافراش والتدثر كالسب اه قول
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الأذى استعمال نجاسة في بدنها وشعره أو ثوبه
 ولو كان النجس مشطفا حافى شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة أو لا لفكرة كافى المجموع خلافا للاسنوى
 فقوليه يحرم أى العاج مطلقا وكانهم استنوا العاج لصد جفافه مع ظهور روقته وجلد الأذى وشعره
 وإن كان ظاهره يحرم استعماله إلا للضرورة متى ونهايق حاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة
 مطلقا سواء كان في البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جرد الأذى
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة كمرأته بدنها قال ع ش قوله مشطعاج الحي وهو أتياب فيلويح ويبيش
 جواز حمله قصد استعماله عند الاحتياج اليه معلوم أن عمل ذلك في غير الصلاة ونحوها ما يقبها فلا يجوز
 لوجوب اجتناب النجاسة فيها في البدن والثوب المكنان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه
 من تجبسين الرأس واللعية وقوله مر وجلد الأذى الخ أى ولو حريا خلافا لابن سبع اه ع ش (قوله)
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فرق الثياب وخرج باللبس الأفراس فيجوز قطعها ولو من مغلف زى وع ش اه

وجود العرق في الحال إذا لم يتعد الماء (قوله) أى المتجسس) شامل للنجاسة الحكيمة قطعية ما يأتى حرمة
 المكس به في المسجد (قوله) أى المتجسس) قال في شرح العباب بغير معفو عنه (قوله) اما في نحو الصلاة) يؤخذ
 منه إخراج المتجسس معفو عنه (قوله) لأن المذهب يحرم تجبسين البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله)
 ومع له لبسه يحرم المكس الخ) أخرج مجرد المعفو عنه (قوله) كافى الأنوار) فيه نظر ظاهر والوجه من ذلك

اما في نحو الصلاة فيحرم إن
 كانت فرضا وكذا إن كانت
 نفلا واستمر فيه لكن لا حرمة
 إبطاله فانه جائز بل لتلبسه
 بعبادة قاسدة أو مامع رطوبة
 فلا لأن المذهب يحرم
 تجبسين البدن من غير
 ضرورة وقوع حل لبسه يحرم
 المكس به في المسجد من غير
 حاجة إليه كما يحته الأذى
 لا يجب تزيه المسجد من
 النجس (لا لجلد كلب
 وخنزير) وفرع أحدهما
 فلا يعمل لبسه لفظ نجاسة
 (اللا ضرورة كنجاسة قال)
 أو خوف نحو برد ولم يجد
 غيره فظهر ما مر في الخبر
 وخرج بلبسه استعماله في
 غيره كاتراشه ليعمل قطعا
 في الأنوار وإن قال الزركشي
 المذهب المنصوص أنه
 لا يلتفت بشئ منهما (وكذا
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم
 لبسه

في حال الاختيار (في الأصح)

لنجاسة عينه مع ما عليه من التشديد باجتناب النجس لأقامة العبادة ويؤخذ منه أنه يحل لباس جلدها لصبي غير مميز ويحرم ويستعمل في غير الباس الذي يلبه أولى والباسه جلد كل منهما الآخر على المعتمد لاستوائهما في الظاهر وجلد الميتة لذاته ويحرم اقتناء الخنزير ولو جوب قتله فوراً إلا الضرورة كأن اضطر لخل متاع عليه والكلب إلا نحو صيد أو حفظ حالاً لا مترباً (ويحل)

مع الكراهة) الاستصحاب بالدهن النجس (بما مضى) أوصافه كدك الميتة أي غير المخلطة (على المشهور) الخبر الصحيح في الفارة تموت في السمن والذائب استحبوا به أو قال فانتفعوا به ودخان النجس يعني عن قتله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقاً

لمحرمه ادخال النجاسة فيه

لغير حاجة ومن قيد بأن لو تحمّل مفومه على ما إذا احتيج للإسراج به فيه

وبأن وتقدم في الشرح ما يراه (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من الضرورة مجرد ستر عورتهم عن الاعين فيه نظر ويتجه أنه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته سم (قوله من التبدل) هو البقاء الطاعة وقيل هو التكليف بغيري (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله مع ما عليه من التبدل (قوله أنه يحل لباس جلدها) ويحتمل خلافه اعتبار الأمان شأنه ذلك وهو الأوفق بإطلاقهم شرح م وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم سم عبارة عرش قوله م وهو الأوفق الخ معتمد أه (قوله والباس) إلى قوله والكلب في النهاية والمغني (قوله والباس) من إضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله لآخر) أي لا لغيرها عبارة النهاية والمغني وأما قضية غير الكلب والخنزير وفرعاً أفرع أحدهما مع الآخر بجلدهما فلا يحل بخلاف تشديده بغير جلدهما من الجلود المتحسة فانه جائز أه (قوله وجلد الميتة) بالنصب عطف على جلد كل الخ يعني يجوز لباس غير الكلب والخنزير وفرعاً أحدهما جلد غيرهما وإن اختلف النوع خلافا لما يراه من صيغة (قوله لذاته) أي الجلود الإضافية لأدنى ملابس (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني وليس لباس الكلب الذي لا يقتضي أو الخنزير بجلدهما مستلوا لاقتناؤه ولو لم يبق عليه الاقتناء وفي الألباس على أنه قد يجوز اقتناؤه اضطراراً حتى لا يحل شيء عليه أو يدفع به نحو سبيح أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقرن عليها أو يخطرونه بها لئلا يكلفوا بلباسه حتى لا يحل شيء عليه أو يدفع به بذلك اندفع استشكل الاسعاد أه (قوله أو حفظ) أي لشح الزواجر قول المتن (ويحل الاستصحاب الخ) وفي شرح المذهب عن الروايات ما حمله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالخضعة من عظم الغنم لمرض الاستصحاب به فيها أو اعتماد شيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وإن وجد طاهر فيصبح فهو طاهر لأن غرض الاستصحاب حاجة بمجوزة لذلك كاجلا وضع الماء القليل في آنية نجسة لمرض أطفالنا أو نحو ذلك وتجس الطاهر إنما يحرم لغير غرض فليتناول سم على المنهج أه عرش قول المتن (الاستصحاب الخ) وكذلك من الدواب به أه (قوله مع الكراهة) إلى الفائدة في النهاية والمغني إلا قولهم من قيد إلى ويجوز (قوله بعارض الخ) (فرع) إذا استصبح بالدهن النجس جاز لإصلاح الفتيلة بأصبعه وإن تجس وأمكن أصلاً جاز بشح عود لأن التجس يجوز للعاجلة ولا يشترط لجواز الضرورة سم على المنهج أه عرش (قوله في الفارة الخ) أي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت الخ نقول تموت الخ صفة للفارة الخ على بلام الجنس الذي في حكم الشككة عبارة المغني وغيره لأنه ^{بغير} سئل عن فارق وقعت في سمن فقال إن كان جامداً قال هو ما حو لها وإن كان متاعاً فاستصحبوا به أو فاتهوا به أه (قوله ودخان النجس الخ) والخبار الخارج من الكسيف طاهر وكذلك الرجح الخارج من البر كالجش لأنه لم يتحقق فيه عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لمجاورتها لنجاسة لأنهم من عينها نهاية (قوله يعني عن قتله) قال في المجموع ويجوز على السنف بشحم الميتة أطعام الميتة للكلاب والطيور وأطعام الطعام النجس الدواب الخ ونهاية (قوله) نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقاً به صرح الامام وأفتى به شيخنا الشهاب الرمي سم عبارة شيخنا ومحمد في المسجد وإن لم يلبث أه (قوله) لمحة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه ان نفس الاستصحاب

على أن مانسه للأناوار ثم رده ولعل النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من الضرورة مجرد ستر عورتهم عن الاعين فيه نظر ويتجه أنه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته (قوله ويؤخذ منه أنه يحل لباس جلدها) ويحتمل خلافه اعتبار الأمان شأنه وهو الأوفق لكلامهم شرح م (قوله لصبي غير مميز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم أه (قوله جلد كل منهما) خرج غيرهما من الدواب عبارة الارشاد لجلد الكلب أي وخنزير وفرعاً أحدهما لجلدهما إلا أنه لا ضرورة مطلقاً أه (قوله) نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقاً به صرح الامام وأفتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله) لمحة إدخال النجاسة فيه لغير حاجة) فيه ان نفس الاستصحاب في المسجد بشرط أن لا يوثق منه ومن دخانه

حاجة قال جهر از الاستصباح في المسجد بشرط أن التلويح منه ومن دخانه وإن قل مرههم وشعرش
 (قوله) وكذا الدار المستأجر أو المارة قال الأذعي والأوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمارة وشعرها من
 طائر من الاستصباح في بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته
 ١٥ (قوله) وكذا الدار المستأجر أو المارة (الخ) الوجه الامتناع فيها بحيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها
 مطلقاً أم سم عبارة عش قال مر يجوز إخراج الدخان النجس في بيت مستعار معه أو مخرج له بشرط
 أن لا يلوّث به دخانه فعم السبيل الذي جرت العادة بالمساجد بحيث رضى به المالك في العادة فلا بأس فلو
 كان موقفاً أو نحو قاصر امتنع أي ولو سيرا لأنه ضام المالك يعتبر وضأه وينفرد على ذلك الطبخ بنهر الجلة
 في البيوت الموقوفة نحو حواقد قال مر ويبيح أن يمتنع إذا تربع عليه تسويد الجدوان وجوز أن يستنق
 ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها ليجرر سم على المنهج اه عبارة شيخنا
 ولا يجرم تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الحاج والأرو نحوهما بخلاف عالم
 نجس به العادة فإنه يجرم أن لو تهاو كذا في الجبيري (لأنه مثل للبتاد بالوقود بالرجوع في البيوت وتربية
 نحو الحاج فيها لتسميد الأرض بالنس إلى ما يخبأه اه (قوله) إن أدى إلى تنجيس شيء (الخ) أي ولم
 ياذن مالك اه حلي (قوله) ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبذنه كاصحابه ثم
 يطهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدرع مع وجود غيرهما من الطامرات وإن باشرها
 الدارع يده قال في الحامد وكذلك وطء المستعانة وكذلك النجاسة المنقطة تحت المائدة كجوز الحليل
 الإبلج ليلها في قال عش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ مادافع الجلود بروث الكلب والخنزير
 فلا يجوز وكذا تسميد الأرض بإيضاه زياد أي مع ذلك لو دغ به طير الجدوى ويسل سببا لحدادها
 يترابها وفي الجبيري عن الشوري وعمل عدم جواز الدغ بروث الكلب والخنزير وإذا وجد غيره صالحا
 له اه (قوله) اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المنقذ ومقتضاه حرمة لاخذ البيع وزن
 يستحق البيع فليتناظر بصري (قوله) لأن أكثرها (الخ) متعلق لمعقولة (قوله) وأما منقطة) أي
 الأكثر والتأنيط نظر الهمي (قوله) فيها) أي الفائدة (قوله) منه) أي من هذا التأليف (قوله) ثم) أي في
 ذلك التأليف (قوله) كآله (الخ) أي عدم التحدث (قوله) في طول عمامته (الخ) سئل الجلال السيوطي
 عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج - الزنط - الأحمر وحمالة العرب واشتغل بالعمو فضل وخالط
 الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خسر مالم يروته فهل الأولى لذلك أو الاستمرار على
 هيئة شعيرة هو ما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد
 من الصحابة في عهدته صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله) وكذا الدار المستأجر أو المارة (الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجر أو المارة حيث أدى إلى
 تنجيسها وتسويدها مطلقاً (قائدة) سئل الجلال السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج
 والزنط الأحمر وحمالة العرب واشتغل بالعمو فضل وخالط الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن
 في ذلك خسر مالم يروته فهل الأولى ذلك أو الاستمرار على هيئة شعيرة هو ما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت
 عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد من الصحابة في عهدته صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خسر مالم يروته لأن ذلك لباس شعيرة وطائفة من أولي
 غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يجرم مروه فكل حسن ذلك التماسية أهل جنسه وهذا التماسية أهل وصفه ثم بين
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلانس تحت العمامة ويلبس القلانس بنير عمامته ويلبس العمامة بغير
 قلانس ويلبس القلانس ذوات الأذان في الحروب وإن كان كثيراً ما كان يجرم بالعمامة المحرقة في السواد
 في أسفارهم ويحترقوا أو لا احتجار أن يضم على الرأس تحت العمامة شيئاً آخر الم تكرر العامة فيسود
 المصا به على رأسه وجبته وأن البيهقي روى عن وكافة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

استروحو اليه ولا اهل له نعم ولا خلاف (٣٤) في الرد ام قبل ستة اذ عرض في عرض ثلاثة اذ عرض وقيل اربعة اذ عرض نصف او شبران في عرض

ذلك ولا اخر لم يرو عنه لان ذلك لباس عشرين موطا فاعتزلوا غيره ايضا إلى لباس الفقهاء لم يخرم مروه لعل
حسن ذلك الخنا سببه اهل جنسه وهذا المدا بته اهل وصفه ثم يبرأه عليه السلام كان بلبس القلائس تحت العائم
وليس القلائس بغير عمامته وليس العائم بغير قلائس وليس القلائس ذات الاذان في الجروب وانه
كان كثير ايامهم بالعمائم الخرقا في السودان في اسفاره ويعتجز اعتبارا والاعتجار ان يضع على الرأس تحت
العمامة شيئا وانهم عالم ترك العمامة ليشهد العصابة على راسه وجهته وان البيهقي يروي عن زرارة قال سمعت رسول
الله عليه السلام يقول فرق بيننا وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يلبس فلسوة يضامون بين القنلوسه غشام مطن يستبرأ من القلائس وقل قوله له انه يضام على انه لم يكن من
الزوطا اخر واشيعني ما من جنس الثياب القطن او الصوف الذي هو من جنس الجباب والسكا لا الذي
من جنس الزوط الى ان قال وقد روي البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعم
ويدير العمامة على راسه ويغزها من ورائه ورسلا لها ذوبة بين كنفه وهذا يدل على انها عدة اذرع
والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يسير وأما الفروج فقد صرح كافي البخاري انه صلى الله عليه وسلم
لبسه فضلي فيه ثم انصرف فزعه زما كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للثنتين قال العلماء الفروج هو القباء
المفرج من خلف وهذا الحديث اصل في لبس الخلفاء له وانما زعمه لكونه كان حريرا وكان لبسه ليعقل
تخريم الحر فزعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين زعمه نهاي عنه جبريل اه سم قوله استروحو اليه
اي اسرع القلبي وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعقب تحقيق كروى قوله فوشى الخ خبر وما
وقع للعلوي الخ قوله في الرداء اي ردائه صلى الله عليه وسلم قوله اربعة اذرع الخ بالرفع قوله او
وشبران او لمطف مدخوله على ونصف والواو لمطف مدخوله على اربعة اذرع قوله إلا القول
الثاني وهو اربعة اذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر قوله والمبالغة الخ عطف على تحسين الخ
قوله يسائر أنواعه اي الملبوس قوله وأضخلة الاول الخ عطف على تساوهاي واستمل أضخلة
الاول وهو التوسط قوله وأضخلة الثاني الخ عطف عليه يضار هو الارض بالضم المذكور كروى
قوله والتوسع على العيال كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصري ونسخ صحيحة
اخرى التوسع مصطفي اخوى قوله وإشارشوتهم الخ كقوله والتوسع عطف على اكرام ضيف
وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث قوله وبؤيده اي نذب الخفا قوله لنحو دخول
مسك اي كدخول المدينة قوله هذه الشروط وهي قصد التواضع وأمن المؤذي وأمن
التجسس قوله ويحل إلى قوله انتهى في النهاية والمنع قوله ويحل الخ ولبس خشن لم يرض
شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بافضل ويلحق
بذلك اكل الخشن اه واعتمد المنع كراهة لبس الخشن قوله انتهى اي ما في المجموع قوله

وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان بلبس فلسوة يضامون بين القنلوسه
غشام مطن يستبرأ من القلائس وقل قوله يضامون على انه لم يكن من الزوطا اخر واشيعني ما من جنس الثياب
القطن او الصوف الذي هو من جنس الجباب والسكا لا الذي من جنس الجباب والسكا لا الذي
من جنس الزوط الى ان قال وقد روي البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعم
ويدير العمامة على راسه ويغزها من ورائه ورسلا لها ذوبة بين كنفه وهذا يدل على انها عدة اذرع
والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يسير وأما الفروج فقد صرح كافي البخاري انه صلى الله عليه وسلم
لبسه فضلي فيه ثم انصرف فزعه زما كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للثنتين قال العلماء الفروج هو القباء
المفرج من خلف وهذا

ذراعين وشبر وقيل اربعة
اذرع في عرض ذراعين
ونصف وليس في الاذرع
إلا القول الثاني وسين لكل
احد بل يتأكد على من
يقترئ به بتحصين الجبهة
والمبالغة في التجميل والنظافة
والملبوس يسائر أنواعه
لكن المتوسط هو ما من ذلك
بقصد التواضع فله الفصل
من الاربع فان قصد به اظهار
الضعف والفكر عليه احتمل
تساوهما والتواضع واضخلة
الاول لانه لا حظ للنفس
فيه بوجه واضخلة
الثاني للخبر الحسن إن الله
يحب ان يرى امرئ ممتعا على
عبده ويشتي عدم التوسع
في الماكل والمشراب إلا
لغرض شرعي كإكرام
ضيف والتوسع على العيال
وإشارشوتهم على شربهم
من غير تكلف كغرض
لحرمة على فقير جهل
المقروض حاله إلا ان كان له
جهة ظاهرة ييسر الوافعتها
إذا طوب وورد أموا
حفاة وفي رواية انه عليه السلام
مشى حافيا وقد يؤخذ منه
ندب الخفاف في بعض الاحوال
بقصد التواضع حيث آمن
مؤذيا وتجاوزا لو احتملا
وبؤيده نذبه لنحو دخول
مسك هذه الشروط ويحل
كافي في المجموع بلا كراهة
لبس نحو قبص وقيام نحو
جبة اي غير خامة لم يرو عنه
لما بات في الطيلسان ولو

غير مزدودة إن لم يبد غورته للاتباع اه ومنه ما يطمئنه انه من قصد لباس أو نحوه نحو تكبر كان قاسقا أو تشبا

اخص

بنسأله وحكمه في لباس اختص به المشبه بحرم بل فسق العتق في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن لي على لما يأتي أن كل من اعطى شيئاً لصفة ظنت فيه وخلعها باطناً حرم عليه قوله ولم يذكر يحرم نحو جلوس على جلد سبع كندر (٣٥) وتهدبه شعر وإن جعل إلى الأرض

على الأوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع ليس فروة السجباب الصواب حلها كحوخ وبين اشترى علمها يسعم خنزير بل لا يفيد ذلك إلا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبره لانه غير ما كحل ويسن تقصير فرش احتل حدث مؤذله للآدم به وكان عليه لبس الحبرة وهي ثوب مخطط بل صح أنها أحب الثياب إليه وقال في ثوب يخطه امرء علمه وأعطاه لغيره خديت ان انظر إليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تماض مع كون المقرر عندنا كراعاة الصلاة في المخطط أو إليه أو عليه وقد يجاب بانها حبة خاصة بغير الصلاة جميعاً بين الحديثين والأفضل في القميص كونه من قطن ويبيّن أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والبطيان والزاد والأزار وغيرها ويليهِ الصوف لحديث في الآل وحديث في الثاني لكن ذلك أقوى من حديث كونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق الفضل وتقصير الكعبين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه) أي وأغلب فيه على ما مر من النهاية (قوله لما يأتي) أي في آخر الحبة كردى (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة تشرح بأفضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد القهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفي الألباب بخلاف ما إذا نزل ويده كردى على بأفضل (قوله وإن جعل الخ) أي شعره (قوله والصواب حلها الخ) ويحل أيضاً فرو الفلك وقائم وحوصل ويحرم كردى على بأفضل (قوله بخوخ وبين الخ) أي وسكر اشترى به دم الخنزير (قوله بل لا يفيد الخ) تقدم مثله من المعنى (قوله لا في فرو) وكذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضها بالندال وهي أفيد وأنسب (قوله في فرو معين) أي على عمله بذلك بخصوصه (قوله دون مطلق الجنس) أي دون أمثال ذلك الفرد التي لم يمل عليها بذلك فلا يحرم وإن اعتد الصانع والمنصع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه) أي الوشق (قوله حدث مؤذ) أي كالحية والعقرب (قوله في ثوب) أي في شاة (قوله خطمه) صفة ثانية لثوب أو حال مثله (قوله خديت الخ) مقول قال (قوله وبينهما) أي الحديثين (قوله في المخطط أو إليه أو عليه) أي إلى لبسها ومتوجها إليها أو أفضا عليه ويبيّن اخذاً من التعليل بالافتان قيد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما إذا غطاها بما يمنع وقوع النظر إليه كان ليس فوقه غيره فلا كراهة حيث ذكره أهل (قوله إليها) أي إلى خطوط هذا الثوب (قوله وفي حجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حمل الحديث الثاني على ذي خطوط غريبة من شأنها إشغال الخاطر لم يبعد فأنه من الوقائع الفعلية المستقلة (قوله بانها) أي احبة الحبرة (قوله ذلك) أي حديث القطن (قوله وكونه) أي قوله بل لو توقفت في النهاية والمعنى لا أقوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أي القميص أي ونحوه للرجل أم المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع يركبه لما الزيادة على ذلك وابتداء النزاع من الكعبين على الأقرب شرح بأفضل ونهاية واما مددو كذا في المعنى إلا أنه اعتمدنا ابتداءه من الحديث المتجرب للرجال وهو انصاف الساقين قال الكرى على بأفضل وجزم به الفاسر في الفتاوى من التحفة واستوجه في الألباب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله قلبه ليرف الخ) أي فيندب لها نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيلبسوا بهم ع ش وبأن في الشرح مثله (قوله وأطلقوا الخ) عبارة الثانية والمعنى وشرح بأفضل وأفراد ثوبه الثياب والأكام بدعة وسرف وتضييع للمال ثم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا ويسألوا أن يبدأ يمينه لبساً ويساره خلعاً وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه وأن يجنيه الألفرد وأن يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله تعالى والألبسة الشيطان كما ورداه زاد الألفرد ولا نوكره بلا عذر المتي في فعل واحدة ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النسائوه المتخذ من القمع في الثوب والاولى ترك ترك ذلك الثياب وحفظها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أي اللقو الصلح من ير بد البع كان من النش المحرم فيجب اعلام المشدري به اهل الخ ش قوله لتضييع للمال مع ذلك وهو مكروه لا اعتدافاً لاختلافه وقوله وبين أن يبدأ يمينه ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدم يساره خو وجا ويضعها على ظهره لعل اليسار ملائم ثم يخرج باليمين فليس نعلها ثم نعلها ثم نعل اليسار فقد جمع بين سنة ابتداء لبس اليمين والخروج باليسار وقوله مز وأن يطوى ثيابه إذا كرا أي مع التسمية والمراد بالطلعي لغيره اه في غير الهيئة أي تكون عداها عند اداة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل في لبس الخفافه وإما نزعها صلى الله عليه وسلم لم يسكنه كان حريراً أو كان لبسه له قبل تحريم الحرير فترزه لما حرم في صحيح مسلم أنه قال حين نزعها ثيابه عن جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكعبين حضراً وسفر الخ) في فتاوى السيوطي رجل ليس له إلا الثوب فضله وليس ثوباً قصير الكم

للا اتباع فان زاد على ذلك كل ما زاد على ما قدره وفي ذلك بقصد الخيل محرم بل فسق ولا كراهة إلا لندركان تميز العلماء بشعار مخالفة ذلك قلبه ليرف لبس لار ليشتم كلامه بل لو توقفت ازاله عزم اوفل واجب على ذلك وجب وأطلقوا ان توضع الاكام بدعة ومختلف الفاضل ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكعبين حضراً وسفر اللاتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو ونوع لدم ان اريد أنه ليسه كما صرح

به ابن عبد البر لم يعد وندى العامة الامانة ولا هذه الجمل للاحد من الكثرة فيها بغيره كثره طر قبا وزم وطع
 كثير منها تساهل كما هو عادقن الجوزى هنا والحا كفي لانه مع الا ترى الى حديثه اعته واتزادوا احكاما حيث حكى ابن الجوزى بوضعه
 والحا كفي صحتة استروا حاتمها على عاداتها وتحصل السنة بكونها على الراس او نحو قلنسوة وتحتها في حديث ما يدل على افضلية كبرها لكنه
 شديد الضعف وهو وحده لا يحتاج به الى فضائل الاحمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلايسها عاده في زمانه ومكانه فان زاد عليها
 ذلك كره وعليه يحمل اطلاقهم كرامة كبرها وتزيد كفيها بعبادتها ايضا ومن ثم انخرست مروة قتيبة بلايس عمامة سوق لا تليق به وعكسه
 وساقى انخرمها مكره بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حينئذ ابطالا لحق التهمة ولو اطرحت عادة عمل بازارتها من اصلها لم

انخرست بها المروءة خلافا
 لبعضهم ياتي في العليسان
 خلاف ذلك ويفرق بان
 تدبها عام في اصل وضما
 فلم ينظر لعرف يخالفه فان
 اصل وضعه الرؤساء كصرح
 به بعض العلماء المتقدمين
 وفي حديثين ما يقتضي عدم
 تدبها من اصلها لكن قال
 بعض الحفاظ لاصل لها
 والافضل في لونها البياض
 وصحة لبسه صلى الله عليه
 وسلم لعامة سودا ونزول
 اكر الملائكة يوم بدر
 بعائم صفر وقائع غميلة
 فلان تاتي عموها لخبر الصحيح
 الاسمر بلايس البياض وانه
 خير الاوان في الحياة
 والموت ولا باس بلايس
 القلنسوة لالطافة بالرأس
 والمرفقة المضربة وغيرها
 تحت العمامة وبلا عمامة لان
 كل ذلك جامعته صلى الله
 عليه وسلم يقول الراوى
 وبلا عمامة قد يتايد بعض
 ما اعتاده بعض اهل التراسي
 من ترك العمامة من اصلها
 وتميز علماتهم بعليلسان
 على لو دخل في المسجد فاخرج يساره من ثملها ويضعها على ظهر ثملها ثم يخرج يمينه من ثملها ويضعها في
 المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بخلع اليسار والدخول باليمين امه عش (قوله) ولقصده
 التجهل) اى في حضور الجماعة والمسجد وجامع الناس (قوله) كما هو اى التساهل (قوله) ها اى في النوضع
 (قوله) استروا ها اى طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله) على الراس اى بالقلنسوة (قوله) او نحو قلنسوة
 الخ) بالجر عطف على الراس (قوله) وهو اى شديد الضعف (قوله) ولا في فضائل الاعمال عطف على مقدر
 اى لا في غير الفضائل ولا في الفضائل (قوله) عادة اى بحسب عادته مثاله (قوله) وعليه اى ما يزيد
 على الاتق (قوله) كفيها اى من حيث القصور اللون (وعكسه) اى مروة موقى بلايس عمامة قتيبة (قوله)
 بعبادتها اى عادتها مثاله في زمانه ومكانه (قوله) وسياق اى في الشهادات (قوله) لان فيه حينئذ اى في الخرم
 مع كونه متعللا بالشهادة (قوله) ازارتها اى ترك العامة لكان ينبغي تذكركه اذ يرى قوله عدم تدبها من
 اصلا (قوله) خلاف ذلك اى خرم مروة بلايسه اذا طرحت عادة عمله بتركها (قوله) وفي حديثين الخ) تاكيد
 لقوله فان اصل وضعه الخ والراوى بل (لم تحرمها) اى بلايس العامة (قوله) ونزول اكثر الملائكة
 اى وصحة نزول الخ (قوله) ولا باس بلايس القلنسوة اى لا بلايس العامة بلا قلنسوة ولا بشدة عصاية على
 الراس والجملة بلا عمامة كما مر من السيوطي (قوله) اللطيفة بالرأس اى الالصقة به (قوله) المضربة الخ)
 اى المحشوة صفة بعد صفة للقلنسوة (قوله) وبلا عمامة عطف على قوله تحت العمامة (قوله) وبقول الراوى
 الخ) متعلق بقوله قد يتايد (قوله) قد يتايد بعض ما اعتاده كذا في اصل الشارح رحمه الله تعالى باثبات
 لفظة بعض ولا يثبت لما في اكثر النسخ ممعها في الخوى (قوله) وتبر الخ) عطف على قوله ترك العامة (قوله)
 ورعاية قد مر الخ) اى العامة (قوله) لكن بسلام ذلك اى التايد (قوله) او انك اى بعض الحفاظ او
 الكثيرون من العلماء (قوله) وجامع المذنبات اى اسم لقطعة من القماش خرفه وخر العامة وينبغي ان
 يقوم مقامها رداء من طرف العامة من عماما عش اقول بل المراد بالانبة هنا ما يشمل إرسال
 طرف العمامة كافي للمخى والاسن عيار قالوا والسنان تمسك العذبة بين الكسفة ويجوز لبس العامة
 بارسال طرفها ويدعمولا كرافقوا احد منها ولو لكر الاصل ارشادهم كذا في الاسن الا انه قال
 دل الاستدراك وصح في رواه خبره سلم عمر وبن دينار قال كان اضر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة
 سودا وقد ارشى طرفها بين كفيها امه (قوله) ناصة الخ) صفة لاحاديث (قوله) ولا جلال هذا اى عجم تلك
 الاحاديث في المذبة (قوله) بان المراد به فعل العذبة اى بان مراد الشيخين بقولها له فعل العذبة

وخرج به بين الناس هل في ذلك من عيب او قدس في الدين واذا انكر عليه احد قبل هو عيب وانكاره او
 عصى فاجاب ليس في هذه الالسة من عيب ولا قدس في الدين بل انتم تصنف في الملتصقين ستمحسب عليها سيد
 الرايين وهو شمار السائق الصالحين ونص أصحابنا الى ما يستحب قصير الكرم قدس من صلى الله عليه وسلم

على قلنسوة يضاء لاصقه بالرأس لكن يتسلم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العامة (قوله)
 بعدتها ورعاية قد مرها وكيفية التباسه بين ولاين تحنيك العامة عداها اختاروا بعض حفاظها ما دأبوا كبر ومن العلماء انه بين وهو
 تحنيق الرقية وما تحت الحلق والعحية بين العامة وقد اجبت في لاجل الاستدلال بما وثق وطالوا اليه وجاهد المذبة احاديث كثيرة
 منها صحيح ومنها حسن فاعلم على الله عليه وسلم القدم بلباسه من عماما ودلى امره بما لاجل هذا عين تناول قول الشيخين
 وغيرهما ومن تعمم فعل المذبة تركها ولا كراهة في واحد منها اذا لم يفسد لان لم يفسد في النوى من ترك المذبة شي ما ترى بان
 المراد به فعل المذبة الجواز الشامل لتدبير تركه على الله عليه وسلم لما في بعض الاحيان انما يدل على عدم وجوده او عدم تاكيد فعلها

وقد استدلو بكونه صلى الله عليه وسلم ارسلها بين الكافرين تارة وقال الجانب الايمن اخرى على ان كلامهم استغنى هذا صريح منهم بان اصلها سنة لان السنة في ارسالها اذا خذت من قوله صلى الله عليه وسلم فآلواي أن تؤخذ سنة أصلها من فعلها وأمره بما تكرروا ثم ارسلها بين الكافرين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصرح. أما ارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه بجانب القلب فتذكر تقريرهم ما سوى به لشيء واستحسنوه من الظن بهم أنهم لم يلزمهم في ذلك سنة فكانوا مذكورين واما مدان بلقهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة تنبيه ما فيها من الجمل لو تحسبن الحديثوا ببعض مما يحسب الجانب لجهلهم بين الكافرين حكمة تليق بمقتضاه الباطل فاحذروه وقصص صاحب القاموس هنا ما رده عليه كقولهم في بيانها **عطف** وهو ابواب الوهاب انه كان يتركها احيانا وكقولهم طرية فان اراد ان فيها طورا لانياس حتى ارسلت بين الكافرين فواضح اورد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ اقل ما ورد في طوله اربع اصابع وأكثروا ودرجوا فيها ما شبرا انتهى وسر ما يعلم منه حكمة الخاشط طوله اربعة اصابع لانه يفتقد كرم الخاشط والطول بل هي من اصلها امتثال لما هو معلوم ان سبب الانتم انما هو قصد نحو الخيل فانما توجه التصنيع على فعل هذا الغرض اثم لم يفتعلوا على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهر عارض الله عنه وان كان يلبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستزادة لقصد نحو الخيل فحذر من

لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من ارسالها نحو خيلهم يؤمر بتركها خلافا لنوعه بل يفتعلها بمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيل منها فان عجز لم يضر حيث خطرو ونحو رداءه لا تفرى عليه فلا يكلف به كسائر الواسوس القهرية غاية ما يكاف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يقتضل بغيرها ثم لا يضره ما طرأ قهر اعليه بمذلة وخشية اياهما الناس صلاحا راعيا خلاصته بارسالها لا يوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كاذكر وببحث الوركش ان يحرم

(قوله وقد استدلو الخ) اثبات لندب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال الاصحاب المذكور (قوله في ارسالها) أي في كيفية ارسالها (قوله ثم ارسالها الخ) قضيت لوالاين والمخفى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكافرين اه ان ارسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يورده تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل ليراجع (قوله فتذكر) أي العذبة المرسلة عن الجانب الايسر (قوله حكمة تدبها) أي ندب اصل العذبة (قوله بعض يحسب الحنابلة) يعني ابن تيمية (قوله هنا) أي في بيان العذبة قوله ورسا في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان الاولى بل رايها (قوله قصد نحو الخيل) أي كاطوار الصلاح (قوله المستزادة) صفة لقصد الصورة فكان الاولى التذكير (قوله من ارسالها) أي العذبة (قوله به) أي ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أي في تلك الواسوس (خلاصته) أي عن الصلاح او العلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله اياهما الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله ويبحث الزركشي الخ) معتمد حش (قوله في قوله) أي مثلا (قوله من القاعدة السابعة) أي في اراذل الغائمة (قوله كذلك) أي موصوفا بتلك الصفة (قوله وبعليه) أي على البحث المذكور او على قصد التفرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل على تأمل (قوله منه) أي من كلام العلماء (قوله هو قسبان) أي الطليسان (قوله نحو حمامة) أي كالتنسوة (قوله على الكافرين) أي روي بخان إلى جانب الصدر (قوله في تعريفه) أي التحرك (قوله يقارن الخ) الاولى التائيد (قوله ويطلق) أي الطليسان (قوله ومنه) أي من ذلك الاطلاق (قوله مقور) عطف على قوله تحك (قوله والمرجع) في جملة ما عدا الاول مع ذكر في تعريفه السابق توقف لان يكون واو المصدر لـ من زيدات (قوله الناسخين) (قوله وهو الخ) أي المسلول (قوله ومنه) أي من المصدر (قوله الطرحة) يفتح فسكون (قوله

كان كره إلى الرسخ وانه لبس جبة ضيقة الكمين وقال الشيخ عوالدين بن عبد السلام نظير الال اكامل بدعة مخالف السنة وإسراف ثم أطال الاستدلال لذلك

على غير الصالح الذي يره بان خر به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا الخبر وما حرمه القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا الصفة غلبت به لم يجر له قوله ولا يملكه الا لان كان باطا كذلك وعليه يعمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح الذي يره ما لم يخفف فتنة أي على نفسه وغيره بان تحيل لها او له صلاحا وليست كذلك واعلم انه كثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطليسان وقد خصصتهم في المؤلف السابق ذكره واددت ههنا ان الحصص المهم من هذا الماخص بأرجح عبارة فقلت هو قسبان تحك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول روعض الرداء على مائة ربيع يجعل على الرأس فوق نحو حمامة وينطى به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهر انه بان الاكل فهو يحجز من تطهيرة العلم في الصلاة فانه مكره ثم يدار طرطره والاولى التيميم كما هو المعبود فيه من تحت الحنك إلى ان يعطى بالريقة جبرما ثم يلقى طرعا على الكفتين وهذا احسن ما قيل في تعريفه لا ما قيل في ما يعضه غير جامع وبعضه غير صالح ويثبت في الاصل كقيتين اخرين يقارن هذه وقديما يحلق باقى تحصيل اصل السنن ويطبق بجواز اعلى الرداء الذي هو حقيقة شخص بما يعمل على الكفتين ومنه قول كبر من الملق للحرم لبس طليسان لم يره عليه مقور والمراد به ما عدا الاول ليشمل المذوور وسلت الايمن في الاستسقاء المرجع والمصدر لوهو ما يرخى طر فاه من غير ان يضمها والواحد حاول ويده عنه العرس التي كانت عمادة لقاصو

القضاء الشافعي والمختصة به فعلها الاجلام من منتهات من السنين وهو محجب جدا لانها بدعة متكررة ومكرهة لكونها من شعار اليهود ولان فيها السد للامم وبكيفية المذكور في الاصل مع بيان كيفية المقورة ووجه تسميته بذلك وبيان ما الحق ٤ وانه لا وجود له لان نعم يقرب من شكله خرقه المتصوفة التي يحملونها تحت حمايتهم واحد قسما الطرقة والحاصل ان كل ما كان مشتتلا على هبة السدا بان يلقى طرفي تصوراته من الجانبين ولا يرد على الكهنة ولا يضمهما بيده وغير ما مكره واما ما نقل من انك فلهم كما كانوا مكرهين عليها كلبس الخلع الحرير الصوف لكن يتافه ما ردد المتعجب من قول السبكي لو لا اخشى على شعار القضاء باطلتها واوجب من هذا عذره لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول بالنسبة باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تا كده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد وجميع الناس قالوا كل (٣٨) من صرح او اوم كلامه كرامة الطيلسان قائما اراد قسمة الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها

وانها من شعار اليهود او التصاري ولاجل ذلك كان الاصح ان نكار الس من قوم حضروا الجمعة متطيلين لانما هو لكون طيلاستهم مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين قال الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاه في المنك الذي هو الاول المنسوب احاديث صحاح وغيره ما اثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة الى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الراد الشنيع على من اوم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المنك المذكور ولذا اجمعت عليه انه اراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التحيز عن التطيلس بالتفتع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

والمختصة له معطوف على قوله التي اخبر لو تكره عطفها على معناه لكان اسبب ويحتمل انه معطوف على الطرحة (قوله من منتهات الخ) من بمعنى (قوله هو) اي فعل الاجلام الطرحة (قوله بكيفية الخ) متعلق بقوله بدعة متكررة ومكرهة والضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب اليه وما بعده من حذف التاء (قوله ووجه تسميته بذلك) اي تسمية مسمى المقورة الذي هو القسم الثاني بلطف المقورة (قوله ما الحق به) اي بالمقورة (قوله واحد قسما الطرحة) يحتمل انه خبر مبتدأ محذوف اي وهي ابدال واجلة استثنائية او معطوفة على قوله يحملونها ويحتمل انه معطوف على قوله خرقه الخ وعلى كل رد عليه انه جعل طرحة الطرحة من المقورة فامضى جعل احد قسميها قريباته (قوله واما ما نقل من انك) اي عن الاجلام من التطيلس بالطرحة (قوله لكن يتافه الخ) اي بانافي الجواب بالا كقول السبكي المذكور الصريح في افتدائه على ابطال الطرحة (قوله ما ردد الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور نظير قول الفارح المتقدم كثير من طلب كبر العامة توسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بانه بدعة بحسب الاصل قلنا لم لعل انه لا يجب للاسقطه اى والا كراه لانما هو باعتبار اصل الطرحة (قوله هذه السقطة) اي الالاقعة السقوط ويعني بما قاله السبكي المذكورة (قوله في ترجمته) اي في مناقبه وفي كلاله متعلق بعبء لده (قوله ثم حكم القسم الاول) اي الطيلسان المنك (قوله بل تا كده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كرامة الطيلسان) تنازع فيه الفعلان (قوله قسمه الثاني) وهو المقورة (قوله وانها الخ) اي على جميع انواعه فها من عطف العلة (قوله لاجل ذلك) اي لكون القسم الثاني مطلقا من شعار من ذكر (قوله انما هو الخ) خبر ان والضمير للانكار (قوله وكذلك) اي مثل طيلاسة اليهود الموجود في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالاحاديث والآثار (قوله ان اراد الخ) فيل رد الضمير لمن اوم كلامه الخ (قوله كذا) اي ولكون الردي من ابدال ارادة المنك (قوله وعنه) اي عن الراد (قوله بانه) اي من اوم الخ (قوله في اكثر ذلك) اي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) اي من اجل ان المراد بالتفتع الواقع في اكثر ذلك التطيلس (قوله في جميع الخ) اي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) بقول قال (قوله هو الخ) اي ذلك الحديث (قوله فيه الخ) اي في هبة الخ (قوله هو) اي الراد يسمى الخ على الاطراف عرف العلماء (قوله كاسر) اي اتقا بقوله وعن الطيلسان بالقناع (قوله ومن ثم) اي من اجل اطراد تسمية الراد بالطيلسان (قوله جميعا) اي الطيلسان والرداء (قوله من من اخلاق الانبياء) اي من سنتهم (قوله ربة) اي موهبة لقصدا من غير مشروع كالسرة (قوله وفي آخر

الداري في جميعه صلى الله عليه وسلم الى بيت ابى بكر متفتحا قوله يتجنى الى تطيلس اسه وهو اصل في نس الخلام الخ وفيه ايضا التفتع نظيفة الراس واكثر الوجه ردا ما وغيره من التحنك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التفتع الحقيقي هو الراد وهو يسمى طيلسانا كان الطيلسان قد يسمى ردا كما مر ومن ثم قال ابن الاثير الراد يسمى الان الطيلسان فاعل الراس مع التحنك الطيلسان الحقيقي ويسمى ردا مجازا ما عدا الاكتاف هو الراد الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والا كل جمهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود انه حكم المرفوع التفتع من اخلاق الانبياء وفي حديث طلاق ان التفتع بالليل ربة يوتين من هله على حال يتأني فيه ذلك لما صرح به كلامنا وغيره انه سنة لحو الصلاة ولولا حيث لارية وجاء ان عثمان رضى الله عنه خرج ليل متفتحا وفي اخره ما يقتضى ان التطيلس لا يسن للمتكفف في المسجد وليس مراد بل هو لمعتكف أكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسأل ان الطيلسان الخلوة العصري ياتي في الشهادات ما علم منه ان محل سنية التطيلس اذ لم يتخرج به مروته ولا كلبس سوي طيلسان فقيه كماله اختلت مروته

ولا ينافيه تعميمه. قد به نحو الصلاة لا لا تطلق منه وإنما الذي يمنع منه كونه بكيفية لا تليق بها أشار إليه بقوله لم يسلط عليه فإذا أراد التسلبه بكيفية تليق به وهذا واضح وإن لم يصرح به بل بما يفهم من إطلاقهم أنه لا يتدب له مطلقا وقد تحمل المروءة بترك الطيلسان فيكره تركه بل يحرم إن كان متحكما للعبادة لا لما حق التفرغ فيه من التسبب إلى ما يطلو توقف الامام في كون تركه يخرجها بالنوافل وهو في حديث لا يتنع إلا من استكمل الحكمة في قوله لم يسلطوا عليه ما عدا ذكره أي فيكون العلماء شعارا يختص بهم لفرقوا بسلطانهم ليعتزل ما مروا به أو نحواته كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يسلطوا قوله حتى تحمل وليس شعار (٣٩) العلماء فليس وإن خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أي

(الخ) أي في حديث آخر (قوله ولا ينافيه) أي كراهة ذلك (قوله منه) أي منع السوق من الطيلسان (قوله) وهذا (الخ) أي كون السنة حق السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يتدب له أي السوق (مطلقا) أي أصلا (قوله وتوقف الامام (الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالنوافل (الخ) خبر وتوقف (الخ) (قوله) ما عدا (ك) أي من الأحاديث والآثار (قوله فليس) أي الطيلسان ويحمل شعار العلماء (قوله فيها) أي من تلك الفوائد أي من (قوله لا يستباح (الخ) أي كنه كراهة الاستباح (قوله وما يلجأ (الخ) عطف على مصية (قوله ما ينافي (الخ) أي يواطىء (قوله من يلزمه لذلك) أي يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويظهر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث (باب صلاة العيدين)

وهما الاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي شيخنا (وما يتعلق بها) أي كالتركيب المرسل عرش وجارية الجبري أي من قوله ليس يمدحها خطيبان إلى آخر الباب اه (قوله) من المودع) إلى قوله قيل في النجاة والمخني الأقوال على حد القول الخ وقوله هو وجوب المودع (قوله) من المودع) أي العبد المشتق من المودع ونجاة (قوله لتكررها (الخ) علة للتسمية عرش (قوله أضافه) وفي اغترار المائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أنفع ولان ذو منفع وعائدة ذو عفو وتطعم اه ومنه تطروجه تفسير العوائد بالافضل عرش لكن جمع فضل على الفضل على تامل (قوله وكان القياس (الخ) عبارة لا أسنى والنجاة والمخني وأما جمع باليا مؤن كان أصله الواو ولزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب اه قال عرش يعني أن لزوم الياء في الواحد حكمه ذلك لأنه موجب فلا يرد دعوى موافقته وما رزج ميقا تو ميزان اه قول الملت (هي سنة) أي فلا تميلوا لقتال بتركها والامام الأمر بها كما قاله الماوردي هو على شيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحباب على كل منهما متى أمرهم بها ووجه نية ومغنى قال عرش قوله من أمرهم بالخ أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى اه (قوله مؤكدة) أي فيكره تركها عرش وشيخنا (قوله يوم ثم) أي من أجل تأكدنا (قوله لقول أكثر المفسرين) دليل صلاة عيد الأضحية (قوله) ولما ظنت دليل صلاة العيدين (قوله وأول عيد) والأصح بمضيل يوم من رمضان على يوم عيد نية (قوله ولم يجب لخبر هل) يعني أن الصادق لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل عرش قول الملت قبل فرض كيفية (واجب المسنون على أنها ليست فرض عين وخفى ونية قال شيخنا وقال أبو حنيفة هو واجبه عينا اه وهو الموافق في كتب الحنفية (قوله فليقله (الخ) أي على القول الثاني دون الأول معنى (قوله يقال اه بلد (الخ) أي يأمرون بلد (الخ) ومعنى قال عرش وبني على هذا القول أيضا أن يكفى بفعلا في موضع حيث وسع من يحض. هارون كبر البلد كالجمعة والاوجب التعدد بقدر الحاجة اه

(باب صلاة العيدين)

(قوله وكان القياس في جمعه أعوادا) عبارة شرح الروض وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو لزومها

يتعلق بها) من المودع وهو التكرار

لتكررها كل عام ولزوم الدوروبودهما أو أكثر عواذ الله أي أفضله على عبادته فيها وكان القياس في جمعه أعوادا لأنه وأوى كاعلم لكنهم فروا بذلك يمتنعون عيد الخشب (هي سنة) مؤكدة من ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على خدش غسل الجمعة واجب على كل محتمل أي ما كذا التدب لقول أكثر المفسرين في فصل لربك وانحر أن المراد صلاة العيد ونحو الإضحية لمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها وأول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد القطر في ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبان لم يجب لخبر هل على غيرها أي الحسن قال لا إلا أن يجامع (وقيل فرض كيفية) أي في الإسلام فضله على الأثر كذا قال ويؤيده قوله لا بد من كذا

ويرد بان هذا محقق للفظ وما النحر (٤٠) فصيح انه ترك ما بين وخبر فعلها بما عريب خفيف (وتشرع) اي تسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد) الخ وقد يجب بان مراد صاحب التيسل من عدم الترك المواظبة وتركه بالتحليل اياها بنى لعارض ما عليه من الاشغال لا يتأق المواظبة مع ان لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا (قوله غريب) الخ وبفرض ثبوته يحمل على فعلها فرادى بصري (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاه في النهاية والمغنى لا تقول قال في الانوار (قوله وهو افضل) الخ اى صلاها جماعة (قوله الاله) الخ بيدان المعتمد ياتي بجماعة عرش (قوله بنى) الذى يظهر ان التقيد بنى جرى على الغالب فيسن فعلها للعاج فرادى وإن كان يغير من الحاجة وغيره من على المنهج اه عرش عبارة شيخنا الاله العاج ران لم يكن بنى على المعتد قسنته فرادى لا شغلا باعمال الحاج اه (قوله فان الالف) الخ عبارة والمغنى والنهاية قسنته له اه (قوله فرادى) لعل على عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعبود من جمع الجميع في موضع اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا يحمل وارادوا فعلها فاقول بان الاول لم يثبت فعلها فرادى فيبعد كل البعد بصري ويدفع البعد عن جمعا لجماعة فيها عنه بالتحليل وعن السلف والخلف لعل ولا قول مع بعد عدم اتفاقا لاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق على من الجميع سم (قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك من ولو قيل يطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد عرش (قوله المنع منه) اى من التعدد قال في شرح الباب كاسر المكروهات اه اى قال له المنع منها سمو عرش وشيخنا (قوله ولا خطبة) اى راجعة النساء الا ان يضبط لحد ذكر القرائة واحدة منهن ووجهن فلا بأس شيئا وفي الكردى عن الاسنى ما يرفعه (قوله جميع ما عرا) عبارة هناك من ثم كملها حضور جماعة المسجد ان كانت تشتبه ولو في ثياب رثة أو لا تشبه وبهاى من الزيت أو الطيب والإمام او ثابته من حينئذ يحرم عليهن بغير إذن ولي او حليل او سيد او مائة زوجة مع خشية فتنه منها او عليها ولان ذلك لما في الخروج حكمه ومنه لاقى كل ذلك الخشاه وعبارة افضل مع شرحه ويسن خروج المحضو صلا فمعيد والجماعات بيذة اى في ثيابهم تبار شغلا لا طيب و بالتحليل بالنظر بالما ويكره بالطيب والزينة كما يكره المحضو ولذوات الهيئات ولو بجوارق وكفائات ران كن مبتذلات بل يصلي في بيوتهم ولا بأس بجماعتهم ولا بأن تظهن واحد وقد يتدب لمن لا يخرج منهن الزين اظهارا للسرور وانما يجوز الخروج للحلية باذن حليها اه (قوله لما) اى الجماعة قول المتن (والسافر) اى والصبي فلا تعتبر فيها شروط الجماعة من جماعة وعدد وغرهمان يقر معنى زاد شيخنا فيطلب من ولي الصبي المميز امره به ليفعلها فيثاب عليها اه (قوله لا امام للمسافر) الخ ومثله امام الميدين معهم ولعله خص المسافر من لا تراهم عن المقيمين بخلاف الميدين النساء فاه لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالبا عرش (قوله مطلقا) اى ولو مشتهة أو مزينة أو متطبة (قوله باطلاته) اى ما اقتضاه الخ (قوله بذلك) الخ من متعلق بقوله محصور (قوله لذلك) اى للاختصاص (قوله ما أحدث النساء الخ) ما استنفذ مائة أو موصولة (قوله من اليوم) الى قوله واختر في النهاية لا قوله فاندفع الى المتن قوله يؤيده في المغنى الاما ذكر (قوله كما ياتى آخر الباب) اى من اتمهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدوا بعد الغروب انها تعصى من الغند اذ انها تقول المتن (وزوالها) يكون خروجها الزوال متعلق عليها لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اى اعتدبا فكانت قضاء عرش (قوله اذا آخرت) اى ستة صلاة العصر (عنها) اى عن صلاة العصر (قوله والا) اى وان ظنا بعدم الصحة (قوله يهى) اى مقدار الرابع والثاني رعاة الخير (قوله خروجها من خلاف من قال الخ) تان لنا وجهها اختاره السبكي وغيره انه اما يدخل وقتها بالارتجاع معنى (قوله في الواحد) وقيل للفرق بينه وبين ايراد الخشب اى ينجمه اه (قوله ويكره تعدد جماعته بلا حاجة) الظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد من الجميع (قوله وللإمام المنع منه) قال في شرح الباب كاسر

إلا للعاج بنى فان افضل له صلاة عبد النحر فرادى لكثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم قال في الانوار ويكره تعدد جماعته بلا حاجة وللإمام المنع منه (ر) تسن (للتفرد) ولا خطبة (والمعبد والمرأة) وياتى في خروج الحرة والامامة جميع ما مر وائل الجماعة في خروجها (والمسافر) كسائر الناس (والمسافر) ومن لا امام للمسافر من ان يخطبهم والخشى كالائى وما اقتضاه ظاهر الاخبار الصحيحة من خروج المرأة مطلقا خصوصا خلافا لكثيرين اخذوا باطلاته بذلك انهم الصالح كما اشارت لذلك عاشر عرش الله عنها بقولها لو علم النبي بالتحليل ما أحدث النساء بعده لم يسن المساجد كما منعت نساء من اسرائيل (ووقتها بين) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذى يبعد فيه الناس وان كان تاتى شوال كما ياتى آخر الباب (وزوالها) ولا نظر لوقت الكرامة لان هذه صلاة لها سبب أى وقت عبود الطرلين بنى صاحبة الوقت وما هى كذلك لاحتياج لسبب آخر كصلاة العصر وقت الغروب وسببها إذا آخرت عنها فاندفع قول ابن الرضا لا يمت القول

بدخول وقتها بالطلوع (لا إذا قانا ان الصلاة وقت النبي لا تحرم وتصح الا استدل ان نقول بدخول وقتها وعدم مصحتها ومن يؤمن تأخيرها وترفع الشمس (كريح) معتدل وهو سببة أخر في رأى الدين خروجها من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل

الارتضاع المذكور
ويؤيده كراهته كره غسل
الجمعة مع أنه لم يرد فيه شيء
رعاية لخلاف موجب
(وهي ركعتان) كغيرها
أركاناً وشروطاً وسناً
لجماعاً (بحرم بها) بنية
صلاة عيد الفطر أو التمتع
مطلقاً كما مر أول صفة
الصلاة (ثم يأتي بدعاء
الافتتاح) كغيرها (ثم
سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الاحرام قبل
القرأة للغير الصحيح
فيه (يقف بين كل تكبيرة
من التكبيرات) كآية
ممتدة لا قصيرة ولا
طويلة وضبطاً أبو عل
بسورة الاخلاص (يحلل
ويكبر ويحمد) أي يعظم
الله بالتسبيح والتحميد
رواه البيهقي بإسناد جيد
عن ابن مسعود قال وفعلنا
(ويحسن) في ذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله
ولا إله إلا الله والله أكبر)
لأنه لا يلقى بالحال وهي
الباقيات الصالحات في
قول ابن عباس وجماعة
ويسن الجهر بالتكبير
والإسرار بالذكر (ثم
يتوضو) بعد التوضؤ
(يقرأ الفاتحة) ويكبر
في الثانية) بعد تكبيرة
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم (الخ) أي بالخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لا لأنه من أوقات الكراهة المنهي عنه
لقول الرافعي، ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخل في وقت صلاة العيد معني وخالف التهاية بقوله معلوم أن
أوقات الكراهة غير داخل في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اهـ وقال سبعم بعدد كرامياؤه عن
الشباب الرمي ما مضى فليتامل ما تقدمه بقال الكراهة رافعا لخلاف لا تنافي للصحة وكلام الرافعي في غير ذلك
اهـ واعتد شيوخنا عدم الكراهة وقائلاً بانه كما هو الثابت على أهل الأثر فقال ولو فعلها قبل الارتضاع كان
خلاف الأول على المعتدلين قال شيخ الاسلام بن عمر كرهه اهـ (قوله ويؤيده) أي كراهة ما ذكره كراهة
الخلاف (قوله لم يرد فيه شيء) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على
ما ذهب إليه المالكية يقتضي حرمة الترك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) أي قوله وضرب في التهاية إلا
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المعنى إلا قوله وضبطاً إلى المتن قول المتن (وهي ركعتان بحرم بها) وهذا قولنا
وبيان كلها ما ذكر في قوله ثم يأتي بالخ معني عبارة شيخنا فان أراد الالغ اقتصر على ما ينس في غيرهما وان
أراد الالغ كل أتى بالتكبير الآتي اهـ (قوله كغيرها) أي كسائر الصلوات وهو خير ثان وأخير مبتدا
عوض عن عبارة المتن والتهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اهـ (قوله لجماعاً) دليل للترك (قوله
مطلقاً) أي سواء كان أداءاً أو قضاء كذا قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) ويقف التوضؤ لا بالتكبير
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي ان أراد الالغ كل إلى الأفعال ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل
القرأة) أي قبل التوضؤ فان فعلها بعد التوضؤ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة
فأما فقهاء شرحه بأفضل ويأتي الشرح بما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي كاعلم من كلام المصنف
نهاية ومعني (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القرأة نهاية
ومعني قول المتن (بين كل تكبيرة) أي لا قبل السبع والحق ولا بعدهما استوي ومعني وقسم عن العباب منه
(قوله وضبطاً أبو عل) الخ هذا قد يدل على أنهم لم يردوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات
متعددة سم على سبع وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتها قصار وتند قال ان مجموعها لا يزيد على آية
ممتدة عش قول المتن (يحلل) أي يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله
الخ) ولو زاد على ذلك جاز كان في اليربوع ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر أو الله أكبر أو الله أكبر أو سبحان
الله أكبر أو أصحلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكن حسننا أنه أن الصياغة نهاية ومعني قال
عش قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العمل العظيم وقوله مر ولو قال أي بدل ما قاله الله نصف وقوله مر ما اعتاده

البحر لم يلف منه عش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وإن كان ما موملوا في قضائها شيخنا واسم (قوله
بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالقل كدد
الركعات وإن كبر ثانياً وشك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة إذا أصل عدم ذلك أو
المكروهات اهـ أي قاله له المتعني (قوله) ومن ثم كره فعلها قال في شرح المنهج كآله ابن الصباغ وغيره
وذهبوا في ذلك شيخنا الشباب إلى ما قال لأن ما كرهه الزمن لا يصح فكيف تذكر ما من مع الصفو مال إلى
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح في باب الاستقاء بأنه لا وقت كراهة
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اهـ فليتامل ما تقدمه بقال الكراهة رافعا لخلاف لا تنافي
الصحة وكلام الرافعي أي غير ذلك تام في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخل في صلاة العيد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع وما رجع الرافعي في باب الاستقاء من كراهة فعلها أجرة فخرج على مرجح شرح
مر (قوله في المتن يقف بين كل تكبيرة) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما قاله شرح الروض عبارة العباب
هذا إلى لا بد من مرة واحدة (قوله) هذا المر على ضرورة لا خلاص هذا كدليل على أنهم لم يردوا
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للما موم

شك في أنها أحرم جعلها الأخير متروا عادهن احتياطاً بما يتوعدن (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومعنى (قوله أيضاً) أي مثل ما مر في التكييرات السبعة (قوله نعم إن كبراً) عبارة النهاية ولو اقتضى مجزئاً كبراً أو مالكي كبراً ستاً تأمير لم يرد عليه بخلاف تكييرات الانتقال وجلسة الاستراحة نحو ذلك فإنه يأتي به أه قال عرش قوله مر تابعه ما ظهره أنه يتابع الحنفى ولو أني به بعد قراءة الفاتحة والاهو هو مشكل بناء على أن العبارة باعتبار المأموم وهو يرى أن هذه التكييرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند المألوم لا يبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكيير وان الإمام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا أه وبأني في الشرح وعن شيخنا ما يوافقه في الأخير (قوله أن كبراً ما له) أي المرافق أو المخالف سم (قوله تأمير ما له) ولو ترك إمامه التكييرات كلها لم يأت بمقتضى ونهاية أي تدباً ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتضى معلى العبد بمصلي الصبح متلاً حيث يأتي بها بان آتيان المأموم بما دون الإمام مع اتحاد الصلاة بعد لحناً واقتيالا كذلك مع اختلافها سم على حج أه عرش وشيخنا قال عرش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحل التكيير وبني ما لو إذا ما له على السج والحس هل يتابعه أو لا فيه فنفرد ببنينا له عدم متابعتة لأن الزيادة على السج والحس غير مطلوبة ومع ذلك لو تأمير به لا يرفع لم يضر لأنه مجرد ذكر أه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع إمامه فيما أتى به وإن نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة أه عبارة شرح الفضل والمأموم يوافق إمامه أن كبراً ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه بما فيه أه أه قال الكردى عليه قول أن كبراً ثلاثاً أو ستاً وفي شرح الإرشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه بما فيه أه سواء اعتقد إمامه ذلك أم لا ونحوه في الأعيان لكن في النعقة والذي يشبهه أنه لا يتابعه إلا التمام (قوله وبين ما يأتي كبراً) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تدب متابعتة وإن جازت سم (قوله والذي يشبهه أنه التمام) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يمتدحه واحد منهما سم على حج وهو كقول الكردى على الفضل قال عرش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتضى مجزئاً الخ يشعر بموافقة ابن حج أه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقه استحباب الرفع مع التكييرات الشامل لما إذا فرغها وما إذا والى أه أه موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه مر أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلا يمكن مضراو لم لأوجه ما اعتد به شيخنا حج في شرح المنهاج بما يفيد البطالان في ذلك فراجع سم على المنهج أقول والأقرب ما قاله مر من عدم البطالان بذلك إذ غاية أنه ترك سنة الفصل بين التكييرات نعم إن أتى بالتكيير والرفع بعد القراءة

ويصرح به قوله لا أتى بعد قول المتن فأتى ويرفع الخ (قوله نعم إن كبراً ما له) أي المرافق أو المخالف ستاً أو ثلاثاً تأمير تدباً قال في شرح الروض فلترك إمامه التكييرات لم يأت بها كاعلم من ذلك وصرح به الجليل أه كلام شرح الروض قال في العباب وإن ترك الإمام الكل ترك المأموم أي تدباً كافي في شرحه ويمكن أن يفرق بين هذا وما مر حوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتضى معلى العبد بمصلي الصبح متلاً في التكييرات بتأخذ صلاة الإمام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعداياتاً عليه بخلافها مع اختلافها (قوله تأمير تدباً) ولم يرد عليه مع أنها تستلبي في الثانيين مخالفة فاحشة بخلاف تكييرات الانتقال وجلسة الاستراحة نحو ذلك فإنه يأتي به عطلوه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولم يفرق أن تكييرات الانتقال لا يجمع عليها فكانت أكدوا أيضاً لأن الاشتغال بالتكييرات هنا قد يؤدي إلى عدم جماع قراءة الإمام بخلاف التكيير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فليتب حد يشاق الصبيح حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكييرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيما لو كبراً ما له الجماعة خمساً) أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تدب متابعتة وإن جازت (قوله هذا الذي يشبهه ما له) كلامهم كالصريح في

مما ذكره ومن أن يضع يده على إسماء بن كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في الحقيقة لا يفتي في الوقت وأطلائهم

بخلافه بل صرح قوله
أن القضاء يحكي الأدماء
لكنهم في الجهر اعتبروا
وقت القضاء. و يفرق بأنه
صفة فآثر فيها اختلاف
الوقت بخلاف التكبير
فإن قلت يؤيده ما يأتي أنه
لا يكبر لمقتضى أيام التشريق
إذا قضاه خارجها قلت
يفرق بأن التكبير هنا الذات
الصلاة لا الوقت بخلافه
الآخر أنه لو فصل مقتضى
في أيام التشريق كبير
صحبها وهنا لو فصل مقتضى
وقت أداء العبد لا يكبر فيها
فلما أن التكبير ثم شعار
لوقت و هنا شعار صلاة العبد
دون غيرها فأنفقه قوله
أنه حق للوقت ولو اقتضى
بمقتضى وإلى التكبيرات
والرفع لم يفارقه كما هو
ظاهر لأن العبادة باعتبار
الأموم وليس كما مر في
بجدة الشكر لأن الأموم
يرى مطلق السجود في
الصلاة ولا يرى التوال
المطل فيها اختيارا أصلا
لعمد لا بد من تحققه للوالة
لا تضاعفها بالعرف وهو
مضطرب في مثل ذلك
ويظهر ضبطه بأن لا يستقر
العضو بحيث يفصل رقبته
عن يديه حتى لا يسميان
حركة واحدة (ولسن) أي
هذه السجدة والخمس (فرضا)
فلا تجل الصلاة بتركها
(ولا يضا) فلا يسجد لتركها
بل هي كبقية هيئات الصلاة
ويكره تركها والإبادة عليها كافي لإم ترك الرفع لها والذكر بنها ولو ترك غير الأموم تكبيرا الأولى أي في الثانية مع تركها على

قال بطلان فيه قريب كما قدمنا عرش واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله عما ذكر) أي من السجود والخمس
نهاية مفتي (قوله ويسن) أي قوله لكنهم في التها يتو المفتي وشرح المنهج (قوله ويسن أن يضع يده على إسماء بن كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في الحقيقة لا يفتي في الوقت وأطلائهم
ولا بأس بأرساله إذا قصد عدم العبث بها وهو حاصل مع الأرسال أن كانت السجدة ضمت تحت صدره
نهاية مفتي وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتح نون العجل أي عمل العجل التي تجرها الدواب وبالكسر
فالسكون نسبة إلى العجل بن بكر بن وائل الأول أشهر لما قيل أنه كان يأكل من عمل يده لب الألباء عرش
(قوله وأطلائهم بخلافه) أي فيكبر لها كاجزيمه بالبقية في تدريبه فقال وقتضى إذا قامت على صورتهما وهو
المعتمد نهاية مفتي وشرح المنهج قال عرش قوله مر على صورتهما أي من الجهر وغيره والأقرب أنه تسن
الخطبة لها أيضا إذا قضاهما معا فافترق فدل على غير مرض الأحكام والنظر والاضحية أم لاقية نظر فليتأمل
سم على المنهج ولا يبعد تدب الترضيسا والترضيس من فعلها عاكاة الأداء (قوله لكنه في الجهر
الخ) أي في غير صلاة العبد لا سيما في أي تكبير في صلاة العبد والقراءة والتكبير (قوله يؤيده) أي ما في الكفاية
(قوله هنا) أي في صلاة العبد (قوله ثم) أي في الحقيقة المذكرة (قوله وهنا لو فصل الخ) الأولى إسقاط
لفظة هنا أو تأخيرها عن مقتضى (قوله فأنفقه قوله الخ) أي العجلي (قوله ولو اقتضى الخ) ظاهره ولو
في الركعة الأولى وتقدم عن عرش اعتياده بالنسبة للركعة الثانية دون الأولى وناقته شيخنا فقال ولو والى
الرفع مع موالاة التكبير لم يطل صلاته لأن زمته الأعمال الكثيرة لأن هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتضى
بمقتضى ولو إلى الرفع مع التكبير فيما لا يمامه الخ في بطلت صلاته على المعتمد لأنه عمل كثير في غير عمله عندنا
لأن التكبير عنده بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الأولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقيل مر لا تجل
لأنه مطلوب في الجملة فأنفقه ولو في غير عمله أم (قوله لزوم مفارقه الخ) أي قبل تلبسه بالجلوس عندنا عرش
عبارة سم قوله لزمه مفارقه الخ أقول هو غير بعيد وإن خالفه مر إذ في توالى الرفع ثلاثة أفعال متوالية
وكيف يتغير الفعل الكثير من غير حاجة ومع خالفته السنة أم (قوله لأن المأموم يرى مطلق السجود
الخ) أي ولا زيادة السجود دجلا لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة فجل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم
(قوله حتى لا يسميان الخ) أي الرفع والحوى (قوله بحيث يفصل الخ) راجع إلى التني قول المفتي (ولسن
فرضا الخ) وعليه فلو نذر ما وصلاها كسنة الظهر صلاته خرج من عبدة الفدر لما علل به الشارح
مر من أنها هيئات الصلاة عرش (قوله فلا يسجد الخ) أي فإن فعله طامعا علما بطلت صلاته أو جعلها
فلا عرش (قوله لتركها) عبدا كان أو سواها نهاية مفتي (قوله ويكره تركها) أي كلها أو بعضها نهاية
ومفتي (قوله غير المأموم) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع إمامه سم (قوله أي في الثانية) اعتمده
أنه يتابعه في النقص وإن لم يتقدمه واحد منها (قوله وأطلائهم بخلافه) أي فيكبر لها كاجزيمه بالبقية في
تدريبه فقال وقتضى إذا قامت على صورتهما والمعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بعمل
الزاع لأن العجلي يقول إن تكبير صلاة العبد مشروط بالوقت وإلى التكبيرات أو الرفع أي إذ في توالى
الرفع ثلاثة أفعال متوالية (قوله لزمه مفارقه كما هو ظاهر) أقول وهو غير بعيد وإن خالفه مر محتجا
بالتقياس على التصديق المحتاج إليه إذا كثر توالى أو بان إطلاق قول الأصحاب باستحباب الفصل بين
التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع إطلاق قولهم باستحباب أفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع
مع توالى التكبير فلا يضر توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يلزمه مفارقه بل
يجوز موافقته فيها لكنها لا تطلب أم ولا يفتي أن يخص هذا الإطلاق كاعلم من قواعدهم أو وكيف
يتغير الفعل الكثير من غير حاجته مع خالفته السنن والتصديق على خلاف التقياس (لأن المأموم يرى مطلق
السجود) أي ولا زيادة السجود دجلا لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى الميطل الخ)
لا يقال لإمامه هنا بمنزلة الجاهل لاعتداده جواز ذلك شرط لا لبطل العمل لا ناقول العمل الكثير ميطل
ولو مع الجهل كما تقرر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع إمامه (قوله)

ما ذكره وغيره أخيراً كانهم أخذوه من آية الله التي في الجملة والخالفين فيها على الأمام واعتمدوا في الرفع ومن بعدهم أنه يكره ذلك بل يقتضيه على تكبير الثانية في قوله ما صرح به (٤٤) كلامهم أن الشرع في قراءة الفاتحة بعد ما فوت مشروعيها وما فاته مشروعيها لا يطلب

فقطعوا عملها لا غير موقوف
الاتي فلا يتداركها صريح
فيه وبه يفرق بين هذا
ونظير المذكور لان قراءة
الجمعة عليهم كانت مشروعية
ما يصرح بقوله المقصود
أن لا يتخلل صلاتها ولو
اقتضى به فيها وكبر معه
خمساً أتي في ثابته بالحق
ثلاثاً يغير سكتها بآتياته
بالسبع كذا قاله وهو
مشكل بما مر انه لو تعدد
قراءة المناظفين في اولى
الجمعة سن له قراءة الجمعة
في ثابته فلم ينظر والتغيير
سنة الثانية هنا وقد يفرق
بأن ما يذكره المأمووم أول
صلاته وإنما اقتصر على
الحسن فيها رعاية للامام
فلم يأت في الأولى بما يس
في الثانية فليس نظير تلك
لكن نصيته أن المنفرد
كبر في الأولى خمساً كبرها
في الثانية ايضاً ولا يشكل
بتلك إذ ليس نظير حاله
هنا لما تاتي بالبعض وترك
البعض ثم لم يأت في الأولى
بشيء من سورتها أصلاً

وقضية أهلو قرابته الجمة
في الأول لم يأتها بياقها مع
المنافقين في الثانية وهو
محتمل ويحتمل خلافاً وعليه
يفرق بتأيد البعض عما
في الثانية ثم لجمع معه
بخلافه هنا ثم رأيت في

مرد كان في **(قوله أنه يكره ذلك)** أي يتدارك التكبير الأول في الثانية **(قوله ويؤيده)** أي ما في الأم **(قوله)**
 بعدها لعل صوابه قبلها أي التكبيرات **(قوله صرح فيه)** أي أن ما فاتت مشروعيته الخ **(قوله)** وبه
 يفرق الخ قد يقال لما فاتت المشروعية ثم لأنها لم يتأمل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير
 بدليل طلبها في سائر الصلوات سم **(قوله لو اتقيد به)** أي بفناء المأموم **(فيها)** أي في الثانية عارته في
 شرح بأفضل ولا يكره المسبق **(لا ما درك من التكبيرات مع الإمام فلو اتقيد به في الأولى مثلا ولم يبق من
 السبع إلا واحدة مثلا كبر ما معه ولا يزيد عليها ولو أدرك في أول الثانية كبر معه خسا وإني في ثابته يخص
 هذا لأن في هذا ما ذكره تركه سنة أخرى أو في عشرين من منه **(قوله إني في ثابته بالخ)** هذا
 قياس ما تقدم في الإمام المنفرد سم **(قوله كذا قالوه)** اعتمد شرح بأفضل وم كاسرنا **(قوله فيها)**
 أي في الأولى ولو لاحظ هنا واضر فابعد كان أولى **(قوله لكن قضيت الخ)** ظاهره أن المراد قضية هذا
 التفرق وفيه نظر بل ليس قضيت ما ذكر إذ ليس اقتصار ما في المنفرد على الخس رعاية لاحصائه يحصل أن المراد
 قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بأن قول المنادى رعاية للإمام في قوة لكون الخس بعض
 ما يسر فيها الكون كما يسر في الثانية وتقدم عن عشرين من اعتمدت القضية **(قوله ولا يشك)**
 أي هذه القضية **(بتلك)** أي بما مر أنه لو تعمد الخ وذكر الأول بتأويل المقضي وإنه الثاني بتأويل المسئلة
 ولو عكس لاستغنى عن التأويل **(قوله وقضيت)** أي التعليل بأنه هنا إتمام الخ قال عشرين وما لم يرد إلى
 عدم الاحتياج القضية للحرر وليراجع سم على المنهج وما لم يرد إلى حجب الاحتياج بحيث قال وهو محتمل اه
(قوله) ويحتمل خلافه هذا الاحتمال هو الذي يتجه فيه كلامهم ثم يصري ومناقض عشرين من أن م
 مال إليه أيضا **(قوله عليه)** أي على الاحتمال الثاني **(قوله لا يستشكل ما هنا)** أي ما قاله من أنه لو اتقيد به
 فيها الخ قول المتن **(ولو نسبها)** أي كلها وأيضا **(قوله أو لعدم)** أي قولها وبفرق في النهاية لا لقوله أو شرع
 إلى المتن **(قوله كاعلم بالأولى)** هذا لأن الثاني فما زاد يعني التعوض فتأمل سم **(قوله أو شرع أمامه الخ)** أي كما
 في الروض وهل عليه مستمع قراءة أمامه **(قوله شرع)** أي في القراءة سم **(قوله ولم يتصاهر)** أي المأموم
 فقوله أو شرع الخ معطوف على قول المصنف نسبا بقرينة قوله الثاني وبفرق الخ وكان الأولى حينئذ أن
 يقول قبل أن يأتي هو بها أو يتصاهر فيحصل للإمام قوله أو شرع الخ معطوف على قول المصنف
 وشرع عليه كان المناسب أن يرد أو كبر ما عارضه شرح بأفضل أو شرع أمامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يثمه
 اه وبعبارة الروض مع شرحه **(فرع)** إذ أنسى المحلل يعني ترك التكبير المذكور ولو عدا أوجها
 محله قرر الفتح أو شيئا منها وقرأ الإمام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يصد إليه التارك في الأولى
 ولم يتم الإمام المأموم في الثانية اه **(قوله لا لتداركها)** قال م أي في هذه الزمة ويتداركها في
 الثانية مع تكبيرها وعبر بكلام مقضي أنه يجب ترك بعض التكبير في الأولى سواء كان لاجل مواقة
 الإمام أو لا يتدارك في الثانية بخلاف ما إذا ترك الجميع يتدارك في الثانية لفرق بين الكل والبعض به
 وبفرق بين هذا ونظيره المذكور لأن التمدد يقال هذا فرقا بالحكم ويقال لما فاتت المشروعية ثم لأنها
 يقال إن أردت ثم فوات المشروعية مطلقا فلا بد من دليل بالمعنى أو لأن لم يقد الفرق لم يتأمل وقد يفرق
 بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل أن جنس القراءة واجبة
 كافي القاعة لأن جنس التكبير ليس هو التكبير فالحرام **(قوله إني في ثابته بالخ)** هذا قياس ما تقدم
 عن الإمام كذا المنفرد **(قوله لكن قضيت أن المنفرد)** ظاهره أن المراد قضية هذا التفرق وفيه نظر بل ليس
 قضيت ما ذكر إذ ليس اقتصار على الخس رعاية لاحصائه يحصل أن المراد قضية ما قالوه **(كاعلم بالأولى)**
 أي كما في الروض وهل عليه مستمع قراءة أمامه **(قوله شرع أمامه الخ)** أي كافي الروض وهل**

المجموع أشار لانه كالماه ابا من على الجيرة والمافقين ولم يحب عنه (زلوفيا) اذ قد ذكر كما كاعلم بالاولى
(وشرع) في العزوة لم يزل في (فئة امة) ولي اعطى الله له ان شاع امامه ولم يهاجوا (طائفة) لغزات حطما اللاتعداد

ويفرق بين ما هنا وقد علموا افتتاح بشروع الامام في القامحة بانها شارعت في لا يطوره (٤٥) مخالفة بخلافه شعار ظاهر كدوب

الجهر به الرفع فيها كالمش
فتى الاتيان به بالوضع
بمشروع الامام في القامحة
مخالفة له ويؤيده انه لو
اقتدى بمخالفة تركها
تبعه او دله الافتتاح لم
ينبهه ولو اتي به بعد القامحة
من اعدائها وكانهم لم يعلم
يراعوا القول باليطان
بشكرهما لما لان على
فيما ليس بمذروا والضعفه
جدوا الاول اقرب (وفي
التقديم بغير عالم بركم) لبقاء
على وهو القيام (وقرأ
بعد القامحة في الاولى
وفي الثانية اقرب) ولم
يقبل سورة لقنود من كره
تركها (بكلمها) وان لم
يرض المأمون بذلك
للتابع رواه مسلم وفيه
أيضا انه قرأ بسبح والغاشية
فكل مستقلان الاولان
افضل (جبرا) إجماعا
(ويمن بعدهما) إجماعا
فلا يمتدح بهما قبلها وفعل
بعض امرأه بنى أمية له
لأن الناس كانوا ينفرون
عقب الصلاة عن سماع
خطبته لكرهتهم له بالغ
السائق الصالح يردده عليه
(خطبتيان) قياسا على
تكررها في الجمعة ومر
ان الخطبة لائن لمنفرد
(اركانهما) وستنهما
(كبي في الجمعة) فتجب
الثلاثة الاولى في كل منهما
وقراءة آية في إحداها
والصلوة للومنين في الثانية

لم ينصح سم على المنهج اه عش (قوله ويفرق بين ما هنا) أي مازاد الفارح بقوله أو شرع الخ (قوله)
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي بعدم فوات الافتتاح
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما دخل الفارح بلفظة النحر (قوله ويؤيده) أي ذلك الفرق
(قوله ولو اتي به) أي بالتكبير التبرك (بعد القامحة الخ) أي بخلاف ما لو تذكر ما في الركوع أو بعده
وعاد الى القيام ليكره فان صلاته تطل لكان طامعا متعمدا منتهيا وشرع بفضل (قوله من اعدائها)
كذافي النهاية والمخفي (قوله بشكرهما) أي القامحة قول المان (وقرأ الخ) أي الامام والمنفرد بغير الامام زاد
في شرحه المأمون الذي لا يسع فرأه الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا هل يجهر المأمون المذكور
ايضا القياس لا سم قول المان (ق) جيل محيط بالدنيا من زجر جده كانه له الواحدى عن اكثر المفسرين
أو فاتحة السورة كقائه مجاهد عش زاد شيخنا هو بالسكون على الحكاية التي في القرآن أو بالفتح مع منع
الصرف للعلية والثانية اه قول المان (بكلمها) أي حيث اتسع الوقت وإلا فيه ضمها عش (قوله)
وان لم يرض) أي قوله نعم في المخفي وكذا في النهاية لا قوله ولكن الاولان افضل (قوله أنه قرأ) يسبح
والغاشية زاد القليوبي سورة الكافرون وسورة الاخلاص وتيمم المحشى أي البرماوى شيخنا قول المان
(جبرا) أي ولو قضيت نهارا نهاية وشيخنا قال عش أي ولو منفردا اه (قوله فلا يمتدح بهما الخ) فلو
فقدان تقدم الخطبة عبادته لعدم ذلك لم يعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد من رآه شيخنا في
شرح الباب اغتار الحرفة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يند
بما راساه عش (قوله بالغ الخ) خبره فعل الخ قول المان (خطبتيان) وبأى هما وإن خرج الوصف فلو
انحصر على خطبة قطعت يكفويين الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدرا لاذان أي في الجمعة
ما يوقومنى (قوله وستنهما) ومنها ان يسلم على من يقبل على الناس ويوجه ثم يسلم عليهم
شرح (قوله في إحداها) أي الاول أو كرى على بفضل (قوله فلا يجزى به) في قيام الخ
ليجوز له ان يخطب قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسيط الاختلاف ان الكلام فيها اذا لم يند
الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب أن يخطبها قائما من غير ان يخطبها في الامم شرح مر اه سم قال عش وكذا لو
نذر الخطبة وحدها كالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مطلق واجب
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الائمه اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما للمانع من الاعتداد بها
وان اثم من حيث القراءة ثم رآه في شرح المنهج ما يصح بذلك حيث قال عقب قوله لا في شروط وحرمة
قراءة الجانب اية في إحداها ليس لكونها كناية لكون الاية قرأنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجانب اية
لا بقصد قرأه قبل تحمى لقراءة ذات الاية او لا لئلا تكون قرأنا لا بالقصد في نظر سم على حج أقول
الاخر الثاني عش واعتمده شيخنا فقال لو بدان بقصد الجانب القراءة في الاية ليعتد بهما كذا وإن حرم
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجلال الرمي ما يوافقه وفي الشورى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن

عنه في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح
حيث يأتي بجميعه وما لو أدرك في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدارك ما سبق على الافتتاح اكد بطله
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الاية) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في الثاني) أي بعد القامحة قال في الباب وقرأ الامام المنفرد
زاد في شرحه المأمون الذي لا يسع فرأه الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا هل يجهر المأمون
المذكور ايضا القياس لا (قوله وان لم يرض المأمون بذلك) أي كقولنا لا ندعى اه اظهر شرح مر (قوله)
فلا يجب منها نحو قيام الخ) قال في التوسيط الاختلاف ان الكلام اذا لم يندر الصلاة والخطبة اه لو نذر وجبان
بخطبها قائما من غير ان يخطبها في الامم ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدرا لاذان شرح مر
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما للمانع من الاعتداد بها وإن اثم من حيث القراءة ثم رآه في شرح المنهج

وخرج بأركانها شروطها فلا يجب منها نحو قيامه وحضوره فيها وطهره وسرر ليس نعم لو كان في حال قراءة الآية جهتا بطلت خطبته

حجة أنه لو كان جنبا في حالة القراءة بطلت خطيئة محمول على من لم يقصد القراءة (قوله ولا بدق أداستها
 الخ) اعتمده النهاية والمختار وشيخ الإسلام فقالوا لكن يشترق أداها السنة الأسباع والسماع وكون
 الخطية عربية أم وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكره أم قال عرش قوله هو وكون الخطية عربية انظر
 وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر إطلاق الشارح هو ذلك ويوجه بأنه ليس الغرض
 منها مجرد الوعد بل الغالب عليها الاتباع نظر لكونها عيادة أم (قوله لكن المتجه الخ) خلافاً لشيخ
 الإسلام والنهاية والمختار آتفاً (قوله بالنسبة لمن فهمها) بمقتضى تعلقه بقوله ليكاملها وقوله لا صلها
 فعل الأول يصير المختار أن كونها عربية ليس شرط في الأصل مطلقاً ولا في الكمال بالنسبة لمن لا يفهمها فيه
 إن عدم اشتراطها بالأصل بالنسبة لمن فهمها سما إن كان لا يفهم غيرها لا يخلو عن بعد وعلى الثاني يصير
 المختار أن كونها عربية شرط للكامل مطلقاً وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها فيه أنه لو عكس لكان النسب
 بأن يجعل اشتراطها بالأصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم إلا أن يكون المراد يصير يفهمها
 غير العربية فليتامل بصري أقول سياق كلام الشارح صريح في الاختيار الأول من تعلقه بقوله ليكاملها
 (قوله بل أولى) يعني كون العربية ليست شرط للصحة الأولى من كون الطهارة كذلك كدعى (قوله كأم)
 أي في الجملة لكن هذا المعاجز هل يترجم عن الآية لا نهار كن فلا بد من الاتيان بها أولاً وتسقط في هذه
 الجاهلية لكنه يقف بقدرها لغوات اعجاز القرآن بالترجمة في نظر ويؤيد الثاني ما قاله فيمن عجز في الصلاة
 عن الفاتحة بالعربية فليتامل سم (قوله ولا بدق ذلك) أي في أداستها (قوله ندبا) أي قول المختار ولعلها
 في المختار وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يسن إلى المختار قول المختار (الفطرة) بكسر الفاء كافي المجموع وبضمها كما
 قاله ابن الصلاح كابن أبي الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولده لأعرابية ولا معربة وكأما
 من الفطرة أي الخلقة فهي صدقة الخلقة مني (قوله أحكامها) أي أحكام الفطرة والاضحية (قوله في)
 بعض ذلك) والذي في المحققين بعض أحكام الاضحية في عيدها الذي في داود والنسائي بعض أحكام
 التطرف عيدهم ويقاس بذلك بقية أحكامها بما جمع أنه لا يفتى بالحل كدعى على الفصل قول المختار (يفتح
 الأولى) أي لقول عيادته بن عبادة بن عتبة بن مسعود أن ذلك من السنن في الحقيقة الخطية شبيهة
 بالصلاة هناك أن الركة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبير الأحرار والركوع لجمعتها تسع أو ثمانية
 بخمس مع تكبيرات القيام والركوع والولاسنة في التكبيرات وكذلك الأفراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين
 أو قرن بينهما لكانت نهاية ومعنى قال عرش قوله هو أو قرن بينهما أي أو بين الجميع وقوله جائز أي لكونه
 خلاف الأولى أم قول المختار (يقسم تكبيرات الخ) هل تقوت هذه التكبيرات بالركوع في أركان الخطية
 لا يبعد لغوات كافيوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول وبمقتضى عدم
 القوت بوجه ما في شرح الروض عن السبكي من طلب الأكتفاء منه في أصول الخطية أي بين سماعها عرش
 أقول في ذلك الترجمة نظر ظاهر ولذا اعتمد الأول في الشورى وكذا شيخنا فقال وبقوت التكبير بالشروع
 في أركان الخطية كافر به الشيخ الطوسي أم قول المختار (ولام) أي فيض الفاصل الطويل وقول الشارح
 أفراد أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاً فمأن معنى الو لا غير معنى الأفراد سم على جميع أم عرش قول
 ما يصرح بصحة الخطية حيث قال عقب قوله كخطيئة جمعة في أركان وسن ما نصه لا في شروط خلافاً للجمهور
 وحرمة قراءة الجنب أي في أداها ليس لكونها كركن الكون الآية قرأتها لكن لا يفتى في اعتبارها أدا
 السنة الأسباع والسماع وكون الخطية عربية أم وعلى هذا القول قرأ الجنب الآية لا يقصد قرآن فهل
 تجزئ لقراءته ذات الآية ولا يأنها لا تكون قرأتها لا بالقصد في نظر (قوله كأم) أي في الجملة لكن هذا
 المعاجز هل يترجم عن الآية لا نهار كن فلا بد من الاتيان بها أولاً وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها
 لغوات اعجاز القرآن بالترجمة في نظر ويؤيد الثاني ما قاله فيمن عجز في صلاة عن الفاتحة بالعربية فليتامل
 (قوله ولا) أي فيض الفاصل الطويل وقوله أفراد أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين فمأن معنى

لعدم الاعتدال ما منه عالم
 يظهر ويبيها ولا بدق
 أداستها من كونها عربية
 لكن المتجه أن هذا شرط
 ليكاملها لا لصلها بالنسبة
 لمن يفهمها كالطهارة بل
 أولى لأن اعتناء الشارح
 بتوضيح الطهارة أعظم من
 أن العاجز عن العربية
 يخطب بلسانه لأنه كما
 وعن الطبريز لا يخطب
 برأصلاً فاذالم يشترط على محتها
 بالظهر فأولى كونها عربية
 لا بدق ذلك أيضاً من سماع
 المعاجز من لها بالفعل لكن
 يظهر الأكثاف يساع
 واحدة لأن الخطية تسن
 للثنين ثم هي وإن كانت
 كخطية للجمعة فسببها إلا أنها
 تريد بسن أخرى تعلم من
 قوله (ويلهم) ندبا (في)
 الفطر الفطرة) أي كاتبا
 (و) في (الاضحية) (الاضحية)
 أي أحكامها التي تعم الحاجة
 إليها للاتباع في بعض ذلك
 رواه الشيخان ولما فيه من
 عظم فقههم (يفتح الأولى
 بسبع تكبيرات والثانية
 بسبع ولا) (أفراد في الكل
 وهي مقدمة لما منها ولا
 يتألفه التمييز بالافتتاح
 لأن الثاني قد يفتح بعض
 مقدماته

المتن (ويندب الغسل) أي ليعيد فطر وأضحى قياسي على الجمعة وظاهر إطلاعه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم ذبلة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة معنيتهما يتوأسى ويقاى في الشرح مثله ولا يقوت بخروج الوقت سم قال ع ش فأنتم تبسروا الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أي الغسل للحائض والنفاس لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الأحرار فيه نظار اه اقول وهو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم اه (قوله أيضا) لا موقع له (قوله ومر ما فيه) أي من أنه إن عجز عن الماء الغسل تيمم بنيته بدلا عن الغسل اقول المتن (ويدخل وقتها) أي ولكن المستحب فعله بعد الفجر بها يتوأسى وفي الجبيري عن الشوري ومثله في الغروب اه وتقدم عن سم ما رواه في المتن (نصف الليل) وهل غير الغسل من المنذوبات كالتبكير والعلب كذلك ولا يدخل وقتها إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفي شرحي الارشاد لا ينحج ما يقتضي دخوله بنصف الليل في التطيب والتزین اه وفي الشرح ان التبكير من الفجر وعياره ملتقى البحرين والغسل للعبدين والتطيب والتزین لقاعدة خارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد) أي أهل القرى الذين يسمعون النداءات في وقت القاموس السواد من البلد قرأها اه اقول المتن (وفي قول بالفجر) وقيل يجوز في جميع الليل معني (قوله ومر الفرق) (الخ) أي بتأخير الصلاة هناك وتقديمها هنا معني قول المتن (والطبيب الخ) أي ويندب الطبيب أي التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزین باحسن ثيابه وبإزالة الشعر والظفر والريح الكريهة اما الاثنى فيكره لذات الجمال والهيئة المحضورية من أئنها باذن الزوج والسيد وتنتفخ بالمال ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلتيار الخ في هذا كالاثنى اما الاثنى القاعدة في بينهما فليس لها معني زادتها في والمستحب في يوم العيد يتكاد لا ينقو الطيب كما يحسنه الاسنوي وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله لكل جمعة وعياده قال ع ش والأقرب أن الطيب وما ذكره من التزین هنا أفضل منه في الجمعة بدليل أن طلبة هنا أغل الثياب قيمة واحسنها منظر او لم يخص التزین فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء في يومين اه اقول ويصرح بذلك قول الشارح الاثنى بل أولى الخ في الجبيري عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الحسوف اه (قوله والمر ما فيه) يعني ع ش قول المصنف الاقوى وبذهب ما شيا (قوله سنة هنا الخ) قضية هذا الصنيع ان قول المصنف والطبيب الخ مبتدا وقوله كالجمعة خبره وجهه المحلى والنهاية والمفتي مطوفا على الغسل وقوله كالجمعة متعلقا بالتزین (قوله لانه) إلى قوله نعم في النهاية وإلى المتن في المفتي (قوله فانه لا افضل هنا) ويبنى ان يكون ذلك الغير افضل ايضا إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعياره سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه ع ش (قوله وإزالة الشعر) ع ش (الخ) أي شعر أظلم إزالة كالعائقوا لا يطفون لم يكن يذهب شعره فظاهر بل المتن انه لا يسن له امرار الموصى على بدنه لان إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أي بل يسن له من أول الشعر تأخير إزالة الشعر ظفروه وشعره إلى ما بعد صبها (قوله كما يأتى) أي في الأصحبة قول المتن (الغسل) أي من الفعل في الصحراء إن اتسع أو حصل مطر ونحوه فلو صلي في الصحراء كان تاركه لا يرد مع الكراهة في الثاني دون الأول نهاية (قوله

(ويندب الغسل) كقده
أيضا في الجمعة ومر ما فيه ثم
وذكره هنا توطئة لقوله
(ويدخل وقتها بنصف
الليل) لأن أهل السواد
يتصلون بها من حيث ذنوبهم
لهم وكما يدخل أذان
الصبح بذلك (وفي قول
بالفجر) كالجمعة ومر
الفرق ثم (والتطيب
والتزین) والمر ما فيه
سنة هنا (كالجمعة) بل أولى
لأنه يوم ذبلة فبأن هنا
جميع ما مر ثم الا في غير
أيض أرفع منه قيمة فانه
الأفضل هنا وإلا في
التزین بنحو الطيب وإلا
نحو شعر وظفر عمارته
فانه يسن هناك لكل أحد وإن
لم يحضر كالغسل بخلافه
هناك لعم لا يسن إزالة
ذلك في الأضحية لم يرد
التضحية كما يأتي (وفعله
بالمسجد أفضل) لشرطه
(وقيل فعلها بالصحراء)
أفضل للاتباع ورواها
ع ش (عما خرج اليه
لصغر مسجده

وعمله إلى قوله ولو ضاق المسجد النباهة والمغنى (قوله وعمله) أى الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) جنم
 به النباهة (قوله بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعا سم (قوله وتارعه الاخرى) فقال هو أى اللاحق
 الصواب للفضل والسعة المفرطة اه وهذا هو الظاهر معنى (قوله والحق به) أى بمسجد مكة (ابن الاستاذ
 مسجد المدينة) الخ وهو الاول وجهه ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه نباهة معنى (قوله اسم) أى بعد العصر
 الاول (قوله وإن ضاق المسجد الخ) وعبارة النباهة ولو ضاقت المساجد لا عذر كره فعلها لتتوابع
 بالزحام وخروج إلى الصحراء اه قال حشاش تدبار ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفوفًا وحفا
 واحدا فيه نظرو الاقرب الاول لما فى الباقي من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم معانهم
 قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يثبتونه الصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير
 الرأط في السعة ولا ضيق عرش (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام
 العباب وإن وجد في البنيان مكانا يسعهم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بانها وفق بالراكب وغيره سم (قوله
 نحو مطر) أى كبر شديد (قوله ولو ضاق المسجد الخ) تنبيه على تعدد المساجد ولكن فيها ما يسع الجميع
 فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد
 أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البداية به نظرا لوجه الاول لشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع
 الحاجة اليه فليتأمل سم أقول قد يصح هذا ما مر انفا من النباهة بحيث يجب بالمساجد بصيغة الجمع (قوله ندبا)
 إلى قوله وعمل كل في النباهة والمغنى لا قوله باقى إلى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضمعة عبارة النباهة
 كاشيخوخ والمرضى ومن معهم من الاقرباء اه اذا لم يخرج فله بالضمعة تيمن بلفظ الخبر (قوله ولا يختلط
 الخليقة الخ) أى يكره كافي شرح الروض والظاهر انه لا يكره ان يصلى بالضمعة بغير إذنه سم عبارة النباهة
 ويكره للخليقة أن يختلط بغير أمر الوالى كافي الاموال أى أن يأذن له في الخلطة وحينئذ فالسجدة استحباب
 الاستخلاف في الخلطة والصلاة جميعا وليس لمن ولي الصلوات الخمس حتى في إمامة عبده وخوف واستسقاء
 إلا ان نص له على ذلك او قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلده صلاة عيني عام صلاها في كل عام لانها وقنا
 معينا تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في امام الذي قلدها فيه وإمامة
 الترابيع والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها وكذا في المغنى لا قوله الاولى إلى وليس الخ قال
 عرش قوله لم يبين أمر الوالى الخ هل مثل الوالى الامام الراتب إذا أراد الخروج للصحراء فاختار غيره او لا
 فيه نظرو ولا يبعد انه مثله لا يتقرر في الوظيفة ينزل من لم يولي قوله في إمامة عدا تخضعه اقصاره على ما
 ذكره شمر ولو لاية الصلوات لصلواتا لجمع وليس مراد الما جرت به العادة من امره اذ لجة امام عرش (في ثم يختلط
 للكسوف) أى في شرحه (ما يمكن مجيء هنا) بآراءه عاكس تركه الخلطة في مسجد بغير إذن الامام خشية الفتنة
 للنساء فعلها إذا في يومين كادلف كلامه قال ابن الرقمة اه وقب في العباب قوله السابق فكره
 اطيب وزن بقوله تحضرون ذوات غيره جمال اه (قوله والحق كثير من بيت المقدس) أى فتكون
 فيه أفضل قطعا (قوله والحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر (تنبيه) تقدم عن الآثار انه يكره بعدد
 جماعتها بلا حاجة للظاهر ان من الحاجة تحريم على واحد من الجميع فلو تعدت المساجد لم يكن فيها ما يسع
 الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف
 المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلدي نظرو ولعل الوجه الاول لشرف المساجد ولا اثر
 للتعدد مع الحاجة اليه فليتأمل فان قول العباب والاى بان ضاق المسجد ولا مطرو نحوه ندب الامام ان
 يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقتضى ترجيح الثاني (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى
 الصحراء اه وظاهر استحباب الخروج إليها وإن وجد في البنيان مكانا يسعهم غير المسجد ويدل عليه
 تعليمهم بانها وفق بالراكب وغيره (قوله ولا يختلط الخليقة إلا باذنه) أى يكره كافي شرح الروض والظاهر

وعمله في غير المسجد الحرم
 اما هو فهي فيه أفضل قطعا
 لفضله ومشاهدة الكعبة
 والحق كثير من به بيت
 المقدس واكثره المصنف
 بأن ظاهر إطلاقهم أنه
 كفيه وتارعه الاخرى
 والحق به ابن الاستاذ
 مسجد المدينة لأنه اتسع
 (الاعلى) راجع للوجين
 فعل الاول (ف) ضاق
 المسجد كرهت فيه وعلى
 الثاني إن كان نحو مطر
 كرهت في الصحراء ولو
 ضاق المسجد وحصل نحو
 مطر صلى الامام فيه
 واستخلف من يصلى بالبقية
 في محل آخر (ويستخلف)
 تدب اذا ذهب إلى الصحراء
 (من يصلى) في المسجد
 بالضمعة) ومن لم يخرج
 ولا يختلط الخليقة إلا باذنه
 ويأتى في ثم يختلط في
 الكسوف ما يمكن مجيء هنا

ويؤخذ منه أن عمله ما إذا اعتيد استئذانه أو كان لا راءاه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العبد إن كان قادراً إماماً أو موماً (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهب أطولها بماهية ومعنى قال حش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العباد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنائز فأنها إذا كانت بمسجد أو غيره هدبت المبادرة بها أو المشي إليها من الطريق الأقصر وكذا إذا حش فوات الجماعة يؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب في أقصر الطريقين والاسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا غاف فوت الفرض اهـ (قوله وحكته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن أجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الارجح بما يؤمّن (قوله لأن أجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الاجر في الرجوع وبراهقه قوله في شرح الباب أنه كان يذهب في أطولها تكثير الاجر ويرجع في أقصرها لأنه ليس قاصد قربة وإن قلنا أنه يثاب على الرجوع اهـ سم زاد البصري وعليه فلا يظهر تخصيصه الأطول بأحدهما والأقصر بالآخر بل يبنى أن يسلك الأطول فيها اهـ وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما خص الذهاب بذلك لأنه يفتقد قصد بعض العباداته (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سنة في كل عبادة) كان الاولى تقديمه على قوله وحكته الخ أو تأخيره وذكره عقب قوله أو الوجه (قوله في كل عبادة) أي الحجج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن أجر الخ وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة قشعرى الرضى وشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون جميع هذه المعاني إذا لا مانع من اجتماعها لا يتأتى الجمع بين إطاعة المتأقنين والحذر منهم لا نافع من الحذر عن مريمهم ولا احتمال أن يتروا في الإياب أو الإغاة لمن يجرهم ثانياً بصري عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفي الامواسحب للإمام أن يفت في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اهـ قال عش قوله أن يفت الخ أي على عمل اتفقته وقوله ويدعو ويعمم فيه ما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص عـ (قوله ولولم توجد فيه الخ) ولا شبهة أن في الجمع بعيداً نحو شهادة الطريقين والتفائل بتغير الحال لا بد من وجوده كرى على بفضل (قوله من الفجر) إلى قوله لو كنوتراً في النهاية لا قوله وعمله إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل في المتن لا قوله وعمله إلى المتن وقوله وحد الماوردى إلى وإنما الوجه وقوله الحق به الأريب وقوله أي من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلزم تقيد بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمتن بعد صلواتهم الصبح ثم قيدا بقوله هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصري وعبارة شرح المنيع وبكرو بعد الصبح وفي الجبيري عليه أي لنفري بعد الدار وهو لن في المسجد بالتهيئة كقائه البراموى اهـ وللك أن تقول أن مراد الشارح من الفجر الاق صلاة الفجر على شبه الاستخدام لا غبار عليه (قوله فضيلة التقرب) أي من الإمام نهاية (قوله لا من المكث) أي في المسجد فلور خرجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العبد ثم خرجوا المارض لم تفت سنة التكثير وإن كان الحضور ولجرح صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة عـ (قوله كالمكث) عبارة النهاية قال البدران قاضى شهيرو قال الفزى أنه الظاهر اهـ (قوله وعمله) أي من المكث (قوله ونحوه) أي كغريق القطر وفي الإيجاب وتعارض التكبير وتفريق صدقة القطر كان تفريقها أولى اهـ كرى على بفضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التكبير أو يريد عليها حيث كان تأخره امتثالاً لأمر الشارح عـ قول المتن (ويجعل) أي

(ويذهب في طريق ويرجع في أخرى) ندبا للاتباع رواء البخاري وحكته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الأطول لأن أجر الذهاب أعظم ويرجع في الأقصر وهذا سنة في كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو يستغنى فيما أو ليتصدق على فقرائها أو ليؤد أقربه أو يودم فيها أو ليقتط منافعها أو ليحضر منهم والتفائل بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشهده البقاع أو خشية العين أو الوجه وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم توجد فيه كالعمل والاضطباع (ويكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة التقرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصلاة أو إلى المنى المكث عقب الفجر كما بحث وعمله إن لم يمنع لزادة تزين ونحوه وإلا ذهب وأق فوراً ويحضر الإمام وقت صلاته ندبا للاتباع رواء الشيوخ (ويجعل) ندبا للخروج (في الأخصى)

ويؤخر في الظن خبر مرسل (٥٠) فيه الامر بها وهو حجة في مثل ذلك وحكمته اتساع وقت الصلاة وقته أخر

الفطرة فان هذا أفضل
أوقات خروجها وحده
الماوردي ذلك في الاضحية
بعض سدس النهار وفي
الفطر بعض ربه وهو
يبيد وإنما الوجه أنه في
الاضحية يخرج حطب
الارتفاع كرخ وفي
الفطر يؤخر عن ذلك
قليلا قلت وبأكل أو
يشرب في عيد الفطر قبل
الصلاة ولو في الطريق
كأصرح ببعضهم ومثلا
المسجد بل أدنى وعليه
فلا يتخير في المروءة لعذره
وبين القربى وكونه ورا
والحق به الويب وبمسك
في الاضحية لا يتأخر
صحة ابن حبان وغيره
وليتأخر يوم العيد عما قبله
بالمبادرة بالأكل أو
تأخيره أي من حيث
الاصل فلا نظر لصاتم
الدهر ولا لمطر رمضان
كما هو ظاهر ولتدب الفطر
يوم النحر على شيء من
أضحيته ويكره ترك ذلك
كما في المجموع عن الامام
(ويذهب ماشيا) إلا
لعذر (يسكنة) كما عرفت في
المسود بتخير بين المشي
والركوب وذكر ابن الاستاذ
ان الأولى لأهل القر
بقرب دعوم ركوبهم
ذهابا ولأيا وإظهار
السلاح (ولا يكره) في
غير وقت الكراهة (التفل)
قبلها لتغير الامام واقع علمه
إذ لا عذر فيه أما الامام فيكره التفل قبلها أو بعد ما هو من جوار الامام فيصلي في العصر اسمع إن اتسع الوقت لا تخلف أو في المسجد

الامام (قوله ويؤخر) أي الخروج (قوله وهو) أي الخبر المرسل (قوله وحكت) أي ما ذكر من التعجيل
في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أي ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله بمعنى سدس النهار الخ)
وابتدأه من التعجيل ع (قوله ومثلا المسجد) أي المصلح بما يتوهمه (قوله وعليه) أي على من الأكل
ولو في الطريق أو المسجد (قوله لعذره) أي بفعل ما طلب منه ع (قوله بالمبادرة بالأكل) أي في عيد الفطر
(قوله وتأخيره) أي في عيد الاضحية وكان الأولى العصف بالواو (قوله ترك ذلك) أي الأكل في الفطر
والامساك في الاضحية (قوله ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله إلا لعذر) عبارة تفيد شرح بفضل إن قدر
عليه أما العاجز لعدم ضعف ليركب وأما غيره فلا يسر له المشي راجعا ليل هو غير بينه وبين الركوب نعم
إن نضر الناس بركوبه لنحو الزحمة كره إن خف الضرر وإلحرامه وفي الكردى عليه قوله وأما غيره
أي غير العاجز وهو القادر وضابط المعجز أن تحصل له مشقة تدفع خشوعه عليه في الإعياء أو عبادة
النهاية المعنى فان كان عاجزا فلا بأس بركوبه لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا حبس ما تذا به أحد لا تقصا
العادة فهو غير بين المشي والركوب أم (قوله إن الأولى لأهل تفر الخ) ولو قيل به في الجمعة يضم لم يعملوا
حكمة ذكره في العيد دون الجمعة كونه ما طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا صلاة ع (قوله لأهل تفر الخ)
أي بالاولى للخططين بعد ما فهم في بلد مثلا (قوله في غير وقت الكراهة) أي بدار ارتفاع الشدة من نهاية
ومعنى قول المتن (قبلها) يخرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان بسم الخطبة كرهه كما سمره ولا فلا يباين ومعنى
(قوله فيكره الخ) أي لا يشتغاله بتغير الامام ولغاقلته فله (قوله) نهاية ومعنى قال ع (قوله لم يكره الخ)
أي يعتقد قوله لم يكره لا يشتغاله بتغير الامام قضية التعليل أنه لو خطب غير لم يكره له التفل وصرح ابن حبان
بخطأه في شرح العباب كما نقله سمعته وأنه لا تتوقف كراهة التفل على كونه عاجزا للمسجد وقت صلاة
العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له أن كان لصلاة تسبب ثم قوله لا يشتغاله الخ وهو واضح
بالنسبة لما بعدها لطلب الخطبة منه وأما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضا ولا يأن
يدخل وقتها وأجرت حاجتهم بالآخر فوجه الكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة تطلوب منه كان الام
في حقها اشتغاله بما يتعلق بأمور أهله وقت الصلاة لا يتأخر إلا بما ع (قوله قبلها بعدها) قال في
شرح العباب ولأن خطبته سمع عبارة الرشيدى عبارة الفتوى قال الشافعي في الويلعي ولا يصلي
الامام بالمصلي قبل صلاة العيد ولا بعدها قال أصحابنا لا وظيفته بعد حضور الصلاة وبعدها الخطبة
وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن خطب الكراهة لا بخطب الامام كثيره ولا كراهة بعدها الخطبة
لأحداه وهذا ظاهر الظاهر (قوله ومن جاء الخ) عبارة المعنى والاشي والنهاية ويندب للناس استماع
الخطبتين ويكره تركه من دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم يمدد في الخطبة يصلي
فيه صلاة العيد أو صلى فيه بدل التحية العيد وهو أولى حصوله لو دخل وعليه مكتوب في فعلها ويحصل بها
التحية أو في محرابه لاجل من يستمع إذ لا يخير آخر الصلاة فان خشي فوثقا ليقدره ما ع (استماع وإذا
أخرها فهو غير بين ان يصليها بالصحرى بين ان يصليها بتغيرها إلا أن تأتى الفتوى بالتحية ويندب للامام
بعد فراغه من الخطبة ان يصليها لما فاتته صحتها ولو نساها للاتباع واداء الشيطان اه قال ع (قوله لم يكره الخ)
إلا أن خشي فوثقا الخ أي بخروج الوقت ومثله ما ع (قوله لم يكره الخ) أي بالتحية في الخطبة وقوله
مر ان يصليها الخ أي بالخطبة وينبغي ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الداخلون وترتبا في الجملة
الرجوع على صامراه (قوله ويسن الرقيل) قيل قال بعضهم أنه يجري هنا ما قبل في الفطر من الصوم (قوله)
في المتن قبلها لتغير الامام) أي قبلها بعد الار تفاع شرح مر (قوله قبلها بعدها) قال في شرح العباب وإن
خطب غيره (قوله سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرحه وأخر الصلاة إذا لم يخش فوثقا بخلاف
الخطبة ثم يتخير بين ان يصلي العيد بالصحرى أو ان يصلي بيته إلا ان يعيق وقتها ليس فعلها بالصحرى ثم قال
أو في المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه الخطبة يصلي فيه صلاة العيد ويقارن العصر أي في التخيير المذكور بأنه

إذ لا عذر فيه أما الامام فيكره التفل قبلها أو بعد ما هو من جوار الامام فيصلي في العصر اسمع إن اتسع الوقت لا تخلف أو في المسجد

اه وقولهم بفعلها يحصل بها التحية قال سم واطاهر ان الأفضل مئان يفعل التحية ثم ماعليه من المكتوبة اه (قوله ويكرهه) اى لمن جلد الامام تعظوب يستحب احيا ليلتي العيد بالماء ولو كانت ليله جمعة من صلاته غير ما من العبادات ويصح له الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والهداء فيها رضى ليله الجمعة وليلى اول وجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واسن قال ع ش قوله هر ولو كانت ليله جمعة اى بان احيا ما من حيث كونه ليله عيد وكراهة تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليله عيد وقوله هر بصلاة العشاء جماعة اى ولو فى الوقت المفضل وقوله هر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تتفق له صلاته فى جماعة اه ع ش وفى الكردى على بافضل مانصه قوله من نحو صلاة اى الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذ لا يسن له غير ما بل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احياها بالنسبة للحاج قال ابن الجلال وهوالاوقى بقوله صلى الله عليه وسلم وقتل ميل السيد عمر التصرى اليه وقوله بمعظم الليل اى اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح فى جماعة بل بصلاة الصبح فى جماعة كافى لايهاب كردى

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله فى تواب الخ) اى من التكبير المرسل والمقيد والشهادة بروية الحلال قول المتن (يندب التكبير) اى حاضر وسافر ذو كرو وغيره معنى ونهاية زاد شخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه بل اى ان يتحلل لاهتمام ما دام عمره ما من تكبير بعد تحلله فلا يكفى ليله عيد الاصحى وكذا فى ليله عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتصاره على ليله عيد الاصحى للعالم من عدم احرامه بالحج ليله عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافق (قوله الشامل) الى قوله فائدة فى النهاية واما فى الاقوله ويسن الى ان تن (قوله الشامل لعيد الخ) اى قاله للعيس قول المتن (فى المنازل الخ) اى اى كيا وماشيا وقائما وقاعدا وفى غير ذلك من سائر الاحوال ولكن بنا كدمع الرحمة وتناير الاحوال فما يظهر قياسا على التلية للمساجد شرح بافضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذ كرو. وونت سميت بذلك لقيام الناس ليلها على. وقيم معنى (قوله بمصره غير نحو محرم) يخرج بهاء الو كاتفاى بينهما ونحوه ليس عندهما رجل ار شنى اجنبى فترقان صوتها به وهو ظاهر ع ش وسم وفى الكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه عندا (كاهل) اى عدة الصوم (وقيس به) اى بمعد الفطر بالنسبة للرسا اما المقيد ثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاصحى) اى ولله كان تكبير الاول اكذلك على معنى ونهاية وشرح بافضل اى من مرسل الثانى واما مقيد فهو افضل من مرسلها لشره ببيت الصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاق) اى فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه به شعار الوقت ولا يتكره فكان الاعتبار به اشد من الاذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) اى ينطق بالارمن تكبيره فالاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفى ع ش عن عميرة وشرعى الارشاد والروض

لامرية للصرا على بته بخلاف المسجد للوصل فيه بدل التحية العيد هو اولى حصلا كن دخله عليه مكتوبه بفعلها يحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية واطاهر ان لا افضل هذا ان يفعل التحية ثم ماعليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك المفضل من ان يصلى التحية ثم بعد الحطية يصلى العيد و به صرح فى الرض وشرحه اقال ولو فى اى فى المسجد بدل التحية العيد هو اولى حصلا كن دخله عليه مكتوبه بفعلها يحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاولى فى المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبه ولعله غير مراد للفرق انه انما كان الاولى العيد لتكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما هو السنة

(فصل) يندب التكبير الخ (قوله لغير امرأة و شنى بمصره غير نحو محرم) مفهوماه رفع المرافق الخنى بمصره نحو محرم (قوله بخلاف المبدأ الاق) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيرها (فى المتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما لا احرام الى الزوال والترك الصلاة نحو تحمل المعتبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية
فى ضمنه كما ويكره له تنفل
زائدا على ذلك ان سمع ولا فلا

(فصل) فى تواب الخ

سبق (يندب التكبير

بغروب الشمس ليلتي العيد)

الشامل لعيد الفطر وعيد

التحر (فى المنازل والطرق

والمساجد والاسواق برقع

الصوت) لغير امرأة و شنى

بمصره غير نحو محرم لقوله

تعالى وتكلموا العدة اى

عدة الصوم وتكبروا والله

اى عند اكسائها على

ما عداكم اى لاجل هدايته

اياكم وقيس به الاصحى

ويسمى هذا التكبير المرسل

والحاطق لانه لا يتقدم بصلاة

ولا بتبرها ويسن تأخيرها عن

اذكارها بخلاف المقيد

الاقى (و أظهر اذامته

حتى يحرم الامام بصلاة

العيد اذ التكبير لكونه

شمار الوقت

مثله وقال سم افطر لآخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة يحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام غالباً إعادة اه وفي عرش والكردى على بافضل عن الامدادو الذي يظهر انه لو قدر ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام كان ولا اعتبر بطرح الشمس ويحتمل الاعتباره بطلان السيد البصري ولعل الاقرب بأن المعتبر آخر الوقت أو جزم شيئا بذلك فقال المعتد انه يكره الى احرام الامام ان صلى جماعة ولو تاخر الى اخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فردى ولو في اخر الوقت والى الزوال ان لم يصل أصلاً لا يسئل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي ﷺ وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافاً لمن ذهب الى انه يجمع بينهما شيئا وقوله خلافاً لمن ذهب الى ان ذلك لا يرد على عرش ولو اتفق ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويختبر فيها بقدمه لعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه (قوله قاله براهم احرام نفسه) ينبغي مادام وقت الاداء بصري ومن شيئا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث لعل يختص بالامام أو لاجل تأمل والثاني أقرب كاحرام من كثير من السن منعتهم انهم مأخوذة من فعله ﷺ نعم لا يعتد كده بالنسبة للامام بصري قول المتن (ولا يكره الحاج الخ) مقتضى ما يأتي انه لو شرع في التحلل فإثباتها لم يكره فيما بقي وان انقضت وقت التلبية هو محل تأمل ولعل الاقرب فيه أن يكره وسياق في الحج عن النهاية انه في حال الاقامة يلى ويكره قبل هو مبنى على مقالة او ما هنا مخصوص بصري عبارة الثاني في المسالك ويقفوا بعد دقة فيذكرون التهايل والتكبير والتحصيد والتلبية ان يقول الله اكبر ثلاثاً لا إلا اقروا اكبر الله اكبر والله الحمد كافي شرح المنهج ثم يلبي ويدعون بما احيوا ويتصدقون الى الاسفار وبعد مريد الاسفار يسهرون بسكينة وشمارهم التلبية والتكبير كافي النهاية وقال في التحفة والذكر اه ولا مانع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بان وقت التكبير من الزوال وورد بان هذا وقت التكبير القيد بالصلوات اه وفي المتن مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحية) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عرش سكتوا عما لو احرم بالحج في ميقاته الزمان فهو اول شال قبل بلبي لانها شعار الحاج او يكره في نظر والاقرب الاول لما ذكر من التحليل اه تقدم عن شيئا اعتنا به (قوله لأن التلبية) الى قوله او أطال في النهاية المتن قول المتن (ولا يسئل ليلة الفطر الخ) اى من حيث كونه مقيداً بالصلاة إذ لا مقيد له فلا ينافي ان يسئل من حيث كونه مرسلاً في ليلة العيد انتهى شيئا وبصري زاد عرش وعليه فقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن ابن سحج اه قول المتن (في الاضحية) اعتده المنهج السابق الخ (قوله لا اذلم بنقل الخ) عبارة اللهم يا لا اله الا انت تكرره في زمته ﷺ ولم ينقل انه يكره في عقب اله لحوادث وان قال المصنف في اذكاره فسوى بين الفطر والاضحية اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكره خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر نهاية ومعنى قول المتن (ويكره الحاج) اى عقب الصلوات سم ومعنى (قوله انه لو قدمه) اى التحلل سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه انه لا يكره لان ما دام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للقدم فلينال سم وتقدم عن البصري بما يوافقه وبأني عن شيئا اعتنا به (قوله وان مضت ايام التشريق لا تمتة في هذه المانة) (قوله وانه لو صلى الخ)

أولى ما يشتغل به أمام
صل متفرقاً فالعبرة باحرام
نفسه (قائمة) ورد في
حديث في سنده متروكان
أنه صلى الله عليه وسلم كان
يكبر في عيد الفطر من حين
يخرج من بيته حتى يأتي
المصل (ولا يكره الحاج
ليلة الاضحية) خلافاً للفقهاء
(بل يلبي) اى لأن التلبية
هى شعاره الا ليل به والمختص
يلبي الى ان يشرف العواف
(ولا يسئل ليلة الفطر عقب
الصلوات في الاضحية) إذ
لم ينقل وقيل يستحب
وصحبه في الاذكار او أطال
غيره في الانتصار له وانه
المقول المنصوص (ويكره
الحاج) الذى يبنى وغيره
كما يأتي (من ظهر البحر)
لأنها أول صلاة تلقاه بعد
تحله باعتبار وقته الا فضل
وهو الضمى وقصته أنه
لو قدمه على الصبح أو
أخره عن الطهر لم يعتبر
ذلك وهو متجه خلافاً لمن
اناط به وجود التحلل ولو
قبل الفجر إذ يلزم تأخره
بتأخر التحلل عن الظهر
وان مضت ايام التشريق
وهو بعيد من كلامهم وانه
لو صلى قبل الظهر فلا
او لفرضا

كبر إلا ان قال غير ما تابع لما في ذلك لم يقدم عليها (ويتم بصبح اخر) ايام (التشريق) (٥٣) وان تقر قبل اوله يكن بها اصلا كما

أشار الشارح إلى أنه منطوق على قوله أنه لو قدمه إلى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيره) أي غير الظاهر قول المتن (ويتم بصبح اخر ايام التشريق) معتمد على عبارة الرشدي أي من حيث كونه حاجا كما يشهد من العلة أي من قولهم لا بنا اخر صلاة الخ وإلا فمن المعلوم أنه بعد ذلك كثيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى الغروب فبقية له (قوله يا) أي بني (قوله وتأخير الظهرا) عطف على البقاء قول المتن (كبر) ضيف على (قوله تبعاه) أي لأن الناس تبع للصحيح معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويتم أيضا بصبح آخر ايام التشريق على ونهاية ومعنى ظاهرا مع هذا مع قول الشارح إلا أن ويتم على القولين بمصر الخ بصري (قوله كيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس إذا الكلام في المفيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى وصل قائم أو غير ما قبلها كبروا استمرار وقتها إلى غروب آخر ايام التشريق حتى لو قضى قائم قبيل الغروب كبروا تعميرهم بالصبر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافا لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به لم ينوع عند التأمل الصحيح سم على حجاج ع شروما استظهره في ابتدائه وقت التكبير هو قضية صنيع الحيل والغنى والنبا حيث لم يقدروا لفظة فعل وقتل ع من ع من ما يرافقه وفي اخره صرح به النباية عبارة عما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس برادونا مراده بان يقتضوه بانقتضاه وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والفرزاني خلاصته إلى اخر النبار الثالث عشر في اكل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر إلى الغروب اه واعتمد شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفة ولو قبل صلاته حتى لو صلى قائم أو غيرها قبلها كبروا في غير الحاج اما هو فلا يكبر إلا اذا احتل قبل الزوال وابعده كما قاله القليوبي تبعه لان قاسم على ان حرقوه إلى العصر أي إلى اخر وقتها بعد صلاته حتى لو صلى قائم أو غيرها قبل الغروب كبروا ليلة ما ينسب التكبير فيه خمسة ايام واندرج فيها ليلة العيد فيمن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيدا من جهة كونه تابعا للصلوات وإن كان يسمى أيضا مرسل من جهة كونه واقفا ليلة العيد فله اعتبار ان اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنباية والغنى وقال ع شروما هذا المتمد اه (قوله وبسليمه) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله ومم) أي في اوائل القائمة الملمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (انه أي الشخص ذكر) كان أو غيره حاضر أو مسافر منفردا أو غيره معنى ونهاية (قوله والمفروضة) أي قول المتن وصيغته في النباية والغنى الا قوله وقيدته الى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن لقائمة سم (قوله تعمم الخ) أي ذكر النافلة بعد الراتبة تعمم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المفيدة بنهاية ومعنى ولو عبر به الشارح لسل على سم توم استدراك قوله لا في النافلة المطلقة لان يعطفه على الضمى (قوله وقيدته) أي قول المصنف النافلة (قوله وكذا صلاة الجائزة) أي فيسكن بعضها سم (لانه شمار الخ) لتبيل لما تقدم في المتن والشرح كما هو مرصع صنيع النباية والغنى وان اوم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجائزة فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيرها أي الحاج) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتبر في كبر في هذه الايام وإن لم يقطع الثانية إلا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفة) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى قائم أو غيرها قبلها كبروا استمرار وقتها إلى غروب آخر ايام التشريق حتى لو قضى قائم قبيل الغروب كبروا تعميرهم بالصبر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافا لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به في ممنوع عند التأمل الصحيح (قوله في المتن يتم بصبح التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والفرزاني في خلاصته إلى اخر تبار الثالث عشر في اكل الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر إلى الغروب كما قلنا شرح مم (قوله فيها) متعلق بقول المتن لقائمة (قوله وكذا صلاة الجائزة) أي ليس كبر فيها

فيها أو غيرها والمنفردة (والراتبة والنافلة) تعمم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحي والعيد ويحرمها النافلة المطلقة بقيدته شارح بالباطنة ثم أورد عليه حوذاً للمعجب والضحي ونيس يسر وكذا صلاة الجائزة لا سعاد الوقت

ومن ثم لم يكبر اثنتا عشرة اذ اعتاده (٥٤) غار بها كما فهم قوله في هذه الايام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بطوله لانها

للأذان وبالطول انقطعت
 لسميتها عنه وهذا الزمن
 فيسن بعد الصلاة طال
 قال في البيان ما دامت ايام
 التشريق باقية لاجل صلاة
 تلوها وشكر على الاجرة
 وفاقا للحامل وآخرين
 لانها ليست بصلاة اصلا
 بخلاف ما على الجنازة فانه
 يسمى صلاة لكن مقيدة
 والخلاف في تكبير يرفع به
 صوته ويحمله شعار الوقت
 أمالوا استرق حره بالتكبير
 فلانهم (وصيته المحبوبة)
 أي الفاضلة لاشغالها على
 نحو ما صح في مسلم على
 الصفا وزياتها بأشياء
 أغفلوا بعضها من فعل
 بعض الصحابة تارة كتتابع
 التكبير ثلاثا أو لما من فعل
 بقية السلف أخرى (الله)
 اكبر الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله اكبر الله
 الحمد ويستحب) كافي الام
 (أن يزيد) بعد التكبير الثالثة
 أي وما بعدها ما ذكر ان
 ان به الله اكبر (كبرا)
 والحمد كثيرا وسبحان
 الله بكرة وأصيلا) أي اول
 التبارخ وآخره والمراد جميع
 الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد
 الا اياه مخلصين له الدين ولو
 كره الكافرون لا اله الا الله
 وحده صدق وعده ونصر
 عبده هزم الاحزاب وحده
 لا اله الا الله واقفا اكبر
 لله مناسب ولانه 

(قوله ومن ثم) أي من أجل أنه شمار الوقت (قوله لغايتها) أي هذه الايام (قوله ولم يفت الخ) معطوف
 على لم يكبر سم (قوله وبه) أي بان التكبير شعار الوقت (فارق) أي عدم فوته بطول الزمن (قوله
 بطوله) أي الزمن (لأنها) أي الاجابة ولعل الاولى ان يقول فارق فوت الاجابة بطوله بانها الخ (قوله إن
 طال الخ) أي وتركه عندئذ يقوم معنى (قوله لاجل صلاة تلوها) عطف على صلاة الجنازة (قوله لاسم الخ)
 أي سجدات التلاوة والفكر (قوله اصلا) أي لا مطلقا ولا بقيدة (قوله بخلاف ما على الجنازة) أي الصلاة
 التي على الجنازة كروي (قوله والخلاف) أي المشار اليه بقول المصنف والظاهر الخ (قوله أمالوا استرق
 حره بالتكبير الخ) أي ولو بالحيلة الانية عس (قوله فلانهم) أي كاتلهم في أصل الروضة عن الامام
 وأقرموه اختفوا رأي الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير اتبع اعتقاد نفسه معنى ونهاية (قوله على
 الصفا) أي اصله من الله عليه وسلم قاله على الصفا كروي (زياداتها بأشياء الخ) الاخصر الاسبق وعلى اشياء
 أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة كتاب الخبر بعضها من فعل بعض السلف قول المتن (ويستحب الخ)
 وإذا رأيت شيئا من التعمير في الابل والبقرة والغنم في عشر ذي الحجة كبر تدن بامتني وشرح ما فضل زاد الثابتة
 وظاهر ان من علم كبر ان الله قال عس قوله مبر كبر أي يقول الله اكبر فقط مرة على التعمير وفي
 الكروى على المفضل عن الارباب مثله (قوله بعد التكبير الثالثة) عبارة في شرح العباب بعد الثلاث
 المتواليين والوقوف هنيئة اه سم (قوله أي وما بعدها الخ) ويحصل حيثئذ ضرورة ترتيب هذا التكبير
 هكذا الله كبر الله اكبر الله الا الله واقفا كبر الله اكبر الله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله
 كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه الخ سم على حج اه عس قول المتن (كبرا)
 أي حال كونه كبيرا أو كبرت كبرا أو نحو ذلك (قوله كثيرا) أي جدا كثيرا اشغنا (قوله والمراد جميع
 الازمنة) أي لا التقييد بحد الزمن فقط شغنا (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه) عبارة الثانية والغنى
 ويسن ان يقول بعد هذا لا اله الا الله الخ (قوله صدق وعده) أي في وعده أي في وعده لنيه صلى الله عليه وسلم
 بالنصر على الاعداء (ونصر عبده) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شغنا قال عس زاد الغزالي على إشباع
 وأعرجه هزم الاحزاب هزمه الله ونصر عبده ونصر عبده ونصر عبده ونصر عبده ونصر عبده ونصر عبده
 قوله راع جهده قيل لم يرد هذه الكلمة في شيء من الروايات لكن هذا زيادة لا بأس بها لكن صرح العلقمي على
 الجامع الصغير بانها وردت اه (قوله هزم الاحزاب وحده) أي الذي يحز به على النبي صلى الله عليه وسلم
 وهم قریش وغطفان وقرينة والتضير وكانوا اعدائي عشر الفأرسل الله عليهم الرجوع والملائكة فزبهم
 قال الله تعالى قارسلنا عليهم ويحاربونهم وهاشيتنا (قوله لا اله الا الله واقفا اكبر) صريح كلامهم انه
 لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن المعادة جارية بين الناس باتيانهم به بعد تمام
 التكبير ولو قيل باستحبابه لظاهره وفعله لا ذكره ولا يفتقر فهم ان معناه لا ذكر الا وهو لا يفتقر فهم ان معناه لا ذكر الا وهو لا يفتقر
 يكن بعيدا عس عبارة شغنا وتسن الصلاة والسلام بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم على الله عليه وسلم
 وانصاره وازواجه وذريته اه قول المتن (ولو شهدوا الخ) أي أو شهدنا في وعده (قوله وقبلوا) إلى الباب

(قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر (قوله في المتن) يستحب ان يزيد كبر الخ) عبارة العباب فرع
 صفة التكبيرين أي المرسل والمقيد الله اكبر ثلاثا نسقا ويحسن ان يزيد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
 وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ الله اه وقوله
 ويحسن ان يزيد قال في شرحه بعد الثلاث المتواليين والوقوف هنيئة ثم قال في الباب بعد تقدم عنه ولا
 بأس ان تكون الزيادة لا اله الا الله واقفا كبر الله اكبر الله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
 قال في شرحه أي بعد التكبير ثلاثا نسقا وقبل الله اكبر كبر الله اكبر الله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
 هذا التكبير هكذا الله كبر الله اكبر الله الا الله واقفا كبر الله اكبر الله الحمد الله اكبر كبيرا
 والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه الخ (قوله أي وبعد ما ذكر

في قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثاء) وقبلوا (قبل الزوال)

في النباهة والمخفي (قوله وقد بقي الخ) كان حقاً أن يؤخر ويكتب بعد قوله آدم مع (بالوقد) فإذا كان صنع المخفي والنباهة يقول المتن (روية الحلال) أي حلال شرب الو (قوله أطرنا) أي وجوباً (قوله وصلينا الخ) أي ندباً ناهياً بمعنى (قوله فمألو شهدوا الخ) أي الآتي في المتن أيضاً (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض ويبنى فيالربني من وقتها مايسمى أو ركعة دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن ييسر حضوره ولتقع أداء ثم يصلها مع الناس ثم رآيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى وله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذا لم يعد غير مكرر في اليوم واليلة فصوح فيه بذلك نهاية يوم قول المتن (وأن شهدوا) أي أو شهدا (بعد الغروب) أي غروب الشمس يوم الثلاثاءين برؤية لئلا شوال اليلة الماضية ناهية بمعنى قول المتن (بعد الغروب) أي أو قبله وعدلوا بعده ناهية بمعنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد) فضحت أنه لا يجوز فعلها لئلا لا يفرادوا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها لئلا لا يسيأ حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يعد بل هو الظاهر ثم رآيت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله ثم رآيت الأسنوي استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع حش عبارة الجبري واستشكله الأسنوي بما صاله أن قضاءها ممكن لئلا وهو أربوا حوطوا أيضاً قال قاضيه مقتضى شهادة اليلة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتوى من القنودام مع علينا بالقضاء لئلا عند بلوغ الخبرين عند التواتر (قوله إذا فاتتة الخ) أي لأن شوالاً قد دخل وقتها وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم إلا المنع من صلاة العيد ناهية بمعنى (قوله فصلي من التنداد) قال الشوري الظاهر ولو لرائي فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل في الغير صوم التنداء فيجوز صومه ولو كان مثلاً لكن فضية الخبر المذكور خلافة وعبارة في شرح الباب اما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدي خلافاً لما نزع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع الملقب في قسم اتفاقاً كافى المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدح كاحتضاء كلامهم استشكل ابن الرقعة بأن اشتباهه بسايعها ولا فائدة لها في الحال عيب رده الأسنوي والأذري بأن الحاكم منصوب للصالح موقوف وما يقع وقل أن يغلو حلال عن حق الله تعالى أو عاده فإذا سمحاً حسيه وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة أن دعت إليه كان محسناً لا عابثاً انتهى سم (قوله كاجل الخ) قال صيرت زاد الأسنوي وجواز التضييع وجوب لإخراج كآة الفطر قبل التنداء انتهى أقول والظاهر يجوز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) أي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن الباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت مايسع ركعة) الذي في شرح الروض ويبنى فيما لو بقي من وقتها مايسمى أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن ييسر حضوره لتقم أداء ثم يصلها مع الناس ثم رآيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد يستشكل بأن صلاتها مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع أن الوقت شرط للاعادة كما تقدم في محله اللهم إلا أن يستثنى هذا المذم مع ندرته ثم رآيت في شرح مدر وله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذا لم يعد غير مكرر في اليوم واليلة فصوح فيه بذلك اه وعلى هذا أقل صلاتها قضاء فرادى أو جماعة لغوئها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فيل من إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل في الغير صوم التنداء فيجوز صومه ولو كان مثلاً لكن فضية الخبر المذكور خلافة وعبارة في شرح الباب اما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدي خلافاً لما نزع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع الملقب في قسم اتفاقاً كافى المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدح كاحتضاء كلامهم واستشكل ابن الرقعة بأن اشتباهه بسايعها ولا فائدة لها في الحال عيب رده الأسنوي والأذري بأن الحاكم منصوب للصالح ما وقع وما يقع وقل أن يغلو حلال عن حق الله أو عبادته فإذا سمحاً حسيه وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة أن دعت إليه كان محسناً لا عابثاً اه (قوله في المتن

وقد بقي مايسع جميع الناس
وعادة العيد أو ركعة منها
برؤية الحلال اليلة الماضية
أفطرنا وصلينا العيد) أداء
لبقاء وقتها أو ما لو شهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما لا يسع ذلك فكلوا شهدوا
بعد الزوال ويسن فعلها
للفرد من ييسر حضوره
معه حيث بقي من الوقت
مايسع ركعة ثم مع الناس
وأن شهدوا بعد الغروب
لم تقبل الشهادة) بالنسبة
لصلاة العيد إذا فاتتة لها
فيها إلا المنع أدائها من التند
ولما في الخبر الصحيح الفطر
يوم يفطر الناس والأضي
يوم يضحي الناس وعرفة
يوم يعرف الناس فيصلي
من القنود أداء بل بالنسبة
لغيرها كاجل ومطلق
وعتق حقت بشوال أو
الفطر أو البحر ونأزع
في ذلك ابن الرقعة بما
ردوه عليه

وبما قوت به كلامه علم
أن العبارة بوقت التعديل لا
بوقت الصلابة (ويشرح
تصاؤفا متى شاء) مرثية
(في الاظهر) كاستمر
الرواتب وهو في باقي اليوم
أولى مالم يصير جمع
الناس فتأخيره للنداء أولى
هذا بالنسبة لصلاة الامام
بالناس أما كل على حدة
فلا فضل له لتعديل القضاء
مطلقا وهذا وإن علم
من قوله في صلاة التفل
ولو قات التفل المؤقت
تذب تصاؤه في الاظهر
لكن ذكره هنا إيضاحا
وتفريعا على القوات
التي حكى مقابله بقوله
(وقيل في قول) لا تقوت
بل (تصل من النداء)
لكثرة التفل في الامة
فلا يفوت به هذا
الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس وكسوف
القمر ويقال خسوفان
وللأول كسوف ولثاني
خسوف وهو الأشهر
الأصح وقيل عكسه
ويوجه شبهة ذلك وكونه
أصح بأن معنى كسف
تفريق وخسف ذهب وقد
بين علماء الحديث أن كسوف
الشمس لاحقيقة لا بخلاف

بالنسبة لتغير الصلاة كودي قول المتن (أو بين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بمن لا يسع
صلاة العيد أو ركعة منها كما سنها في معنى (قوله) أن العبارة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت يجوز الحكم
بشأنها من ناحية ومعنى وشرح المنهج في البصري على قوله العبارة بوقت تعديل يقتضي انه بمجرد الصلاة
لا يثبت المصرو به ولا يسهل عليها بل ينتظر التعديل نعم ان طرأ شيئا عمل على ظنوه لا ارتباط هذا بالصلاة
فليتأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أي مالم يصير الخ (قوله) فلا فضل له لتعديل
القضاء مطلقا) أي مع من تيسر أو منفردا ثم فعلها عند ما علم الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغني والاسنى
خلافا لما في عش (قوله وهذا) أي قول المصنف ويشترط تصاؤفا الخ (قوله) وتفريعا الخ) عبارة النهاية
والمغني وطولته لقوله وقيل الخ اه (قوله الذي حكى الخ) بمقتضى تفاوتات ومجتمعات لمفعول ثم يماري الموصول
كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القسولي لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في
التهنية بالعيد أو امر الأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن
ذلك بأن الناس لم يروا اختلاف فيه والذي أراه مباح لاستيفاء ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد
اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بأن البيهقي عقد له بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم
لبعض في العيد تعجيل الله منكم وساق ما ذكره من أخبار وأثار ضئيلة لكن مجعول واحتج به في مثل ذلك
ثم قال ويحتاج لمعوم التهنية لما يحدث من نعمة أو يدفع من نعمة بمشروع عجزه بالشكر والتعزية وبما في
الصحيحين عن كسب بن مالك قصة توبته لما تخلف عن غزوة تيبوك أنه لما شرب يقول توبته هو إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قام إلى طلحة بن عبيد الله فنهاه وأقره صلى الله عليه وسلم معنى ونهاه بقال عش قوله
هر تعجل الله أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنية ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله في يوم العيدانها
لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الأيام ولا مانع منه
لأن المقصود منه التردد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضا أن وقت التهنية لا يدخل بالبحر لا
بيلة العيد خلافا لما في بعض الموهام اه وقد يقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن
المقصود منه التردد وإظهار السرور ويؤخذ من الكسوف في ليلة العيد وصار شيئا من التهنية بالعيد
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة إن اتحد الجنس فلا يصح للرجل المرأة أو لعكسه ومثلها
الامر داخل الجليل ونسب إجابتها بنحو تعجل الله منكم أحياء الله له مثاله كل عام واتم بغير اه

(باب صلاة الكسوفين)

أي وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنزة عش (قوله كسوف الشمس) أي قوله وكان هذا في المغني وإلى
قوله فأحدث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف
أوله بهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة عش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبهمن
سم على المنهج وظاهره أن كل من الشمس والقمر اه (قوله) بأن معنى كسف تفريخ والحاصل أن
الكسوف مأخوذ من الكسوف هو الاستتار وهو الشمس ألق لأن نورها من ذاتها لا إنما يستر عنا بحيلة
جرم القمر بينما بينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهر غالبا والخسوف مأخوذ من
أو بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشروحه أو بعد الزوال وقبله بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع
فليت شأنتها ما قات صلاة العيد يعني فيما روي من وقتها ما يسع أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها
وحدادون بمن تيسر حضوره لقع إذا الخ اه وضعية قوله وقات صلاة العيد بالنسبة لقوله أوة له الخ مع
قوله روي في الخ أنه إذا شهدوا قبل الزوال بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع يحكم فرائها بالنسبة لصلاة الامام
بالقمر ولا يحكم فرائها بالنسبة للأحاد وقد يستشكل فيما قبل (قوله) علم أن العبارة بوقت التعديل الخ)
يتأمل والله أعلم

(باب صلاة الكسوفين)

فأذاحيل بينهما صار لا تور له وهي منضيق ففساوا إتماما يحول بيتا بينهما حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوئها اليها كان هذا هو سبب إثاره

في الترجمة وأيضاً فأحدثت كسوف الشمس أكثر وأصح وأشهر ونازههم الأدنى في ذلك بمادته عليه في شرح الباب (هي سنة مؤكدة لكل من مر في البعد للامر بما فيها رواده الشبان ويكره تركها وهو مراد الشافعي في موضع بلا يجوز لأن المكروه قد يوصف بعدم الجواز إذ المتبادر منه استواء الطرفين وإنما انجذب خبر هل على غيرها (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين أنه صلاة كسوف شمس أو قمر نظير ما مر في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر وهذا وإن اختلفت مآداه من صفة الصلاة أن ذات السبب لا بد من تعيينها ولذا اختلفت عن نظيره في العيد والاستسقاء لقبحه من ذلك لكن صرح به هنا لا يعني لندرة هذه الصلاة ويجوز لمريد هذه الصلاة ثلاث كفيات إحداها وهي إقامتها وعملها أن نواها كالعادة وأطلق أن يصليها ركعتين كنية الصبح وبث فيها حديثان صحيحان وعمل ما يأتي أنه لا يجوز القص والرجوع بها إلى الصلاة المعتادة عند الانجلاء إذا نواها بالصفة الآتية خلافا لما زعمه الأسنوي ثابتهما وهي أكل من الأولى وعملها كالتبديها

الخشف وهو المحرور بالقمر ألقى لأن جرمه أسود فحبل كالمزأضي بمقاييس نور الشمس فإذا حال جرم الأرض بينهما عند الملاقاة منع من وصول نورها إليه فيظفر له ذلك لا يوجد إلا قبيل انصاف الشهور غالباً شيخنا (قوله فأذاحيل بينهما) أي حال ظل الأرض بينهما بينه بنية التقاطع مائة (قوله وهي منضيق الخ) أي الشمس (قوله حائل) وهو القمر هنا يقوفاً (قوله فيمنع الخ) أي مع قناره ما يرى لون القمر كذا في وجه الشمس فيظفر ذهب ضوئها معنى (قوله وكان هذا) أي انكسار كسوف الشمس عرش (قوله هو سبب إثاره في الترجمة) زاد الثانية بناء على ما مر من مقابل الأشهر قال الرشيدي يعني المعبر عنه بقوله وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله ونازههم الخ) أي علماء الهيئة (في ذلك) أي البيان المتقدم (قوله مؤكدة) أي قول المتن ويرى في الباقي ما يوافقه إلا قوله خلافاً لاسنوي وكذا في المتن إلا قوله أو أطلق (قوله لكل من مر الخ) عبارة للمتن في حق كل مخاطب بالكتب الحسنة أو عبداً أو امرأة اه زاد الثانية أو مسافراً (قوله إذ المتبادر الخ) عبارة للمتن من جهة إطلاق المجاز على مستوى الطرفين اه (قوله إذ المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر سم (قوله وإنما انجذب الخ) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الشمس معنى (قوله نظير ما مر) أي في العبد (قوله فإنه لا بد الخ) أي من أنه الخ (قوله وهذا) أي قول المتن المنصف فيحرم بنية الخ (قوله لكن صرح به الخ) عبارة للمتن إلا أن هذا كرت هنالكان أقل صلاة الكسوف اه (قوله أو أطلق الخ) أي في الود رحمة الله تعالى به إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبرين أن يصليها كنية الصبح أو يصليها بالكيفية المعروفة نهاية قال عرش قال سم على صحيح وعليه فليستين إحدى الكيفيتين بمجرد القصد الباطن لا إطلاق الثانية أو لا بد من الشروع فيها بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فينظر ويتجه الثاني اه أقول ولو قيل بالأول بل هو الظاهر وتصرف بمجرد القصد أو الإرادة لا ينفك عنه بل يبدى ساعاً ما لو احرماً بالحج وأطلق فيصحب وينصرف لما صرفه إليه بمجرد القصد أو الإرادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال على ما لو نوى فلا يزبدى بنقص بمجرد القصد أو الإرادة اه (قوله أن يصليها الخ) خبر قوله إحداها (قوله كنية الصبح) (فرع) لو نذر أن يصليها كنية الظهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أتى شيخنا الشاب الرمي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبرين أن يصليها كنية الظهر وأن يصليها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية التور انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كنية الظهر وإنما يزبدى نواها بصفة الكمال وأقول في تنجها انعقادها بالنية الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ ما علق به في ضماصة إطلاق المأمورية بالكسوف خلف من جعله نواها كنية الظهر أو بالكيفية المشورة لأن إطلاق النية صالح لكل منهما ويحطل على ما قصده الإمام أو اختاره به دلائله منهما فإن بطلت صلاة الإمام وأقاربه عقب الأحرار وجعل ما قصده أو اختاره نتيجة الإعلان وإذا أطلق المأمور نية خلف من قصد الكيفية المعروفة ولتأنيص ذلك كونه قضية تشرى شيخنا وإرادته فارقته قبل الركوع وأن يصليها كنية الظهر فليصح ذلك الم لا ينظر والمحدث الثاني وإن نية خلف من نوى كنية المعروفة تنقطع على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وإن فارق اه عرش ينصرف (قوله وثبت فيها) أي في هذه الكيفية (قوله وعمل ما يأتي) أي في المنأقنا (قوله والرجوع الخ) أي باسقاط ركوع من الركوعين (قوله إذا نواها الخ) خبر وعمل ما يأتي (قوله لما زعمه الأسنوي) أي من انكساره هذه الكيفية مستدلاً بما يأتي بإيجاب (قوله أن يزبدى)

(قوله إذ المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لأنه من الخ) ولا تعللنا احتاج لتصوير هذه الصلاة بخلافه كفيتهما لكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الأحرار أن تكون كفيتهما مذكرة بينهما فإن ذلك انعقد وأرضح (قوله أو أطلق الخ) أتى شيخنا الشاب الرمي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبرين أن يصليها كنية الصبح وإن يصليها بالكيفية المعروفة لمعروفه فارقاً بأنه لو أطلق نية التور انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال فيه ولكرامة الانقصار على ركعة وإذا أطلق وقتاً ما أتى به شيخنا لثنتين إحدى الكيفيتين

أو سورة قصيرة (ویرکع ثمر یف (٥٨) ثمر بقرة الفاتحة) أو سورة قصيرة (ثمر یفک ثم یعتدل ثم یسجد) یسجدین کثیرا (لهذه رکعة

ثم یصل ثانیة كذلك) وهذه فی الصبحین لکن من غیر تصریح بقراءة الفاتحة فی کل رکعة (ولا یجوز) إعادتها إلا فیا یأتی ولا (زیادة رکوع ثالث) فاکثر (لئلا یدلک الکسوف ولا قصه) ای احد الركوعین الذین نواهما (لئلا یخلط فی الاصح) لانها لیست نفلا مطلقا وغیره لا یجوز الزیادة فیہ ولا النقص عنه وخبر مسلم انه صلی الله علیه وسلم صلی رکعتین فی کل رکعة ثلاث رکعات وفيه ایضا أربعة وصح ایضا إعادتها اجابوا عنها بان احادیث الركوعین أصح وأشهر واعتز به جمع بانه إنما یصح إذا اعتدت الواقعة أما إذا تعددت لکسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لان سیرکلامهم قاض بأنه لم یقتل تعددها بعدد تلك الروایات المتخالفه التي یرید علی سبحة وحیث قد تعارض محقق وعند تحقیقه یشین الاخذ بالاصح والاشهر وهو ماقرر فتامه وصورة الزیادة والنقص علی المقابل أن ینکون من أهل الحساب ینقض حسابہ ذلك وعلى هذا یعمل قول من قال محل الکيفية

(الخ) غیر قوله ثانیها (قوله) أو سورة قصيرة) یعنی بقرة الفاتحة فقط أو بقرة أحدها سورة أخرى قصيرة کردی قول المتن (ثم یقر الفاتحة) ای بدلا لانتاح والتوضیة فی معنى قول المتن (ثم یفک) ای ثانیة انصر من الاول ثانیة ومعنی قول المتن (ثم یعتدل) ای ثانیة یقول فی الاعتدال عن الركوع الاول والثانی سمع الله لمن حمده بنافذة الحدیث فی الوضوء اصلها اذ فی المصنوع حدایطیال اخره معنی وكذا فی الثبایة الاول فیزاد الخ قال ع ش قوله مر وناک الحدای الى ای اخذ ذکر الاعتدال علی وجع اقوالو یبنی ان یأتی فیہ ما تقدم من التفصیل بین المنفر دو امام غیر محصورین الخ لان هذا المرید بخصوصه بخلاف تکریر الركوع وتطویل القراءة فلا یتوقف علی رضا المأمومین لوروده اه (قوله) کثیرا) ای یاتی بالطائفة فی عملها معنی وثبایة (قوله) ولا یجوز إعادة صلاتها إلا فیا یأتی) ای قریبا واما خبراته ع جعل یصل رکعتین رکعتین ویسأل عنها هل انجلت فأجلب عنه شیخنا الصباب الرملی بأنها واقفة حال فلیة یحتمل ان ما صلاه بعد الركعتین لم یزبه لکسوف سم قول المتن (لئلا یدلک الکسوف) ای قائل لغير تماده سم (قوله) ای احد الركوعین) الی قوله واعتز به فی الثبایة والمخفی (قوله) وغیره) ای غیر النفل المطلق (قوله) وفيه الخ) ای فی سلم ع ش (قوله) أربعة وصح خمسة) ای رکعات ثبایة (قوله) اجابوا) ای الجمهور (عنه) ای عن روایات الزیادة ثبایة ومعنی وسکت الشارع عن جوابه وایة لإعادة واجب الثبایة عنها بما مر انقاع سم عن الصباب الرملی بان أحادیث الركوعین أصح الخ ای قدمت علی بقية الروایات بانه یزاد المخفی وهذا هو الذي اختاره الصافي ثم البخاری اه (قوله) وأضر منه الخ) ای الجواب المذكور (قوله) وفيه نظر) ای فی الاعتراض المذكور (قوله) لان سیرکلامهم) ای تتبع كلام المحدثین (قوله) فالتعارض محقق) قد يقال قضية تعارض الاخذ بجمع التعدد المنقول لا الاعتصار علی کيفية واحدة لان قال لما تعذر معرفة حین کل واردا قصر ناعلی الأقل منه فلیتأمل سم (قوله) وصورة الزیادة) الی قوله كذلك قالوا فی المخفی والثبایة إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا الی ولو صلاها وقوله لا لعلنی الی المتن (قوله) والنقص) ینبئ أن ینکون من صورہ ایضا ان ینجلی وهو فی الصلاة فلیس له النقص فی الاصح وله ذلك علی مقابله سم (قوله) علی المقابل) ای مقابل الاصح (قوله) ان ینکون من أهل الحساب) ای ولا فیکف یعمل فی الصلاة ان لکسوف ینبای زیادة علی قدر ما نوى الاتیان به او ینقص عنه وقد يقال لا حاجة الی تصور النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فلیتأمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصور بذلك فی النقص لانه ینکون عند الانجلاء هو مشاهد فلا یحتاج الی الحساب اه (قوله) وعلى هذا) ای التصور سم (قوله) ولو صلاها الخ) عبارة الثبایة وعلما بقرر امتناع تکریر حال بطه الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله) سن أعادتها الخ) ویظهر بحی شروط

بجهد القصد الیه بعد إطلاق الثبایة أو لا بد من الشروع فیها فی تمینها بان ینکر الركوع فی الركعة الأولى بل بان یشرع فی القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الأولى بقصد تلك الکيفية فی نظر ویتجه الثاني (قوله) ولا یجوز إعادتها إلا فیا یأتی) ای قریبا واما خبراته صلی الله علیه وسلم جعل یصل رکعتین رکعتین ویسأل عنها هل انجلت کما رواه ابو داود وغیره باسناد صحیح فأجلب عنه شیخنا الصباب الرملی بانها واقفة حال فلیة یحتمل أن ما صلاه بعد الركعتین لم یزبه لکسوف (قوله) فی المتن لئلا یدلک الکسوف) ای قائل لغير تماده سم (قوله) وحیث قد تعارض محقق) قد يقال قضية تعارض الاخذ بجمع التعدد المنقول لا الاعتصار علی کيفية واحدة لان قال لما تعذر معرفة حین کل واردا قصر ناعلی الأقل منه فلیتأمل (قوله) وصورة الزیادة والنقص الخ) ینبئ أن ینکون من صورہ النقص ایضا ان ینجلی وهو فی الصلاة فلیس له النقص فی الاصح وله ذلك علی مقابله (قوله) أن ینکون من أهل الحساب الخ) ای ولا فیکف یعمل فی الصلاة ان لکسوف ینبای زیادة علی قدر ما نوى الاتیان به او ینقص عنه وقد يقال لا حاجة الی تصور النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فلیتأمل (قوله) وعلى هذا) ای التصور

الإعادة

الآتية أن لا یضیق الوقت ویمکن حله علی ما یأتی فی الحسوف قبل طلوع الشمس وقتها حیث یزید

فلا ینکون هذه الکيفية فاحدة فی حقت حیث قد ولو صلاها منفردا أرجاعه ثمر أو جماعه یصلونها من له إعادتها معهم کما هو واضح

ان عمله ومن اراد صلاتها معهم ولكن صلاها قبل ما لا يرضع الاجل قبل فخر موالاته مع والاسبنا نالتها (و) هي
 (الاكل) على الاطلاق وان لم يرض بها المأمورون الا لئلا يرد كما اذا بدأ بالكسوف قبل الغرض باق (أن يقرأ القيام الأول بعد الفاتحة)
 وسوايتها من افتتاح وتعود (البقرة) أو قد هو ما هي أفضل لمن أحسنها (وفي) القيام (الثاني) (٥٩) بعد التورود الفاتحة (كانت آية)

معدلة (منها وفي) القيام
 (الثالث) بعد ذلك (مائة وخمسين)
 (منها وفي) القيام
 (الرابع) بذلك (مائة) منها (تقريباً) كذا نص
 عليه في أكثر كتبه وله نص آخر أنه يقرأ في الثاني
 آل عمران أو قدوما وفي الثالث النساء أو قدوما
 والرابع المائدة أو قدوما وليس باختلاف عند
 المحققين بل هو للتقريب
 وهاستقاربان كذا قالاه
 ويشكل عليه أن في الأول
 طول الثاني على الثالث
 وفي الثاني عكس وهذا هو
 الأنسب فإن الثاني تابع
 للأول والرابع الثالث فكان
 الأول أطول من الثاني
 والثالث أطول منه ومن
 الرابع ويمكن توجيه الأول
 بأن الثاني لما تبع الأول
 طال على الثالث وهو على
 الرابع ويؤيده ما يأتي
 في الركوع ليمكن حمل
 التقريب على التغيير بينهما
 لتبادل علمهما كما علمت
 (ويصح في الركوع الأول
 قدر ما تم من الآيات المحتلة
 من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة معنا ويظهر أنها لو انجلت وهم في المادة أو نحوها مادة كالواجب وفي الأصلية عرض (قوله) ان
 عمله أي من الاعادة فيذكر (قوله) بل ومن اراد صلاتها (الخ) أي وعمل جواز صلاة من اراد الخ (قوله)
 (والا تمتع) أي ما ذكر من الاعادة أو الانتاء (قوله) لا لئلا يرد كما اذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ
 إذا لم يكن عذر ولا سن التخفيف كما وخدم من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ
 في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها اه سم عبارة البصري قوله لا لئلا يرد أي فلا تكون
 حيث يذهب الكل بل الكل حيث اكتفى الثانية (اه) (قوله) وسوايتها (قوله) وهي أفضل
 لمن أحسنها أي فان قرأ قدر ما مع احسانها كان خلاف الأولى عرض قول المتن (وفي) الثالث مائة وخمسين
 وفي الرابع مائة أي مثل ذلكتها بقرئ معنى (قوله) وله نص آخر (الخ) عبارة أنها بقرئ يتعين ذلك فقد نص في
 البويطي والامور المختصر في عمل آخر أنه يقرأ (اه) (قوله) وهاستقاربان (أي) ولا أكثر على الأول معنى
 (قوله) أنه في الأول (الخ) عبارة أنها بقرئ ما نظره فيما يقرر من أن النص الأول فيه تطويل الثاني على الثالث
 وهو الأصل إذ الثاني فيه مائة والثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ
 التساوي طول من الهمز ان بين النصين تفاوت كبير ربما به يستفاد من مجموع النصين تغيير بين تطويل
 الثالث على الثاني ونقصه (اه) (قوله) وهذا هو الأنسب (الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة ما احتج
 به عليها هو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاختيار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على
 الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد في شيء. فها علم
 فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه والهمز في الثاني اه سم وفي النهاية والمغني ما وافقه وقد
 يقال وجه الدلالة أن الثالث لما كان أصلاً غير تابع كان الأنسب تطويله على مطلق التابع الشامل الثاني
 والثالث (قوله) ويؤيده أي الأول قول المتن (في) الركوع الأول (الخ) ظاهر وإن لم يطول القيام ولا مانع
 من أن تطويل الركوع أو السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك قالوا لا لا يطول ما فيه من مخالفة
 الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام عرض ولكن تمتع دعوى الظهور بأن الكلام على الكيفية الثالثة
 (قوله) بالسین أوله أي خلافاً في النصين من تقديم التثنية على السين معنى قول المتن (والرابع
 خمسين) قال العلامة الشوري هو ملا قال سنين وما وجه هذا النقص اه أقول انه جمل نسبة الرابع الثالث
 كنسبة الثاني الأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين عرض وفي
 البحيري عن الهرماوي وكان التفاوت بين الثاني والثالث بشرطه لأنهما أقل عقود العشرات اه قول المتن
 (تقريباً) أي في الجميع ثبوت التطويل من الشارع من غير تقديرها بمعنى (قوله) انه يسبح في كل ركعة
 بقدر قرأته هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتده شيخنا (قوله) ويقول

(قوله) لا لئلا يرد كما اذا بدأ (الخ) عبارة الأستاذ البكري في كثره وعمل مام إذا لم يكن عذر والا
 سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في
 كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها اه (قوله) وهذا هو الأنسب (الخ) يتأمل وجه
 الانسية ووجه الدلالة ما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاختيار
 تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني
 أو زيادته عليه فلم يرد في شيء. فها علم فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه والهمز في الثاني اه (قوله)
 وله نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قرأته هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

قدر (ثمانين) وفي (الثالث) قدر (سبعين) بالسین أوله (وفي) الرابع قدر (خمسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله
 نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قرأته ويقول في كل ركعة سمع أمثلن حمدته بنا لله الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في
 الأصح) كالإيد في التثنية والجلوس من السجدين. الاعتدال الثاني (قال) الصحيح قطب (باب) هو الإفضال (لأنه) في الصححين. نص

(الخ) عطف على قول المصنف ويصح الخ قول المتن (قالبويطي) أي في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بوط قرية من صعيد مصر الا الذي كان خليفة الساماني رضى الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية معنى قول المتن (و تسن جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علمنا من كتب النساخير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهم منفردات فان اجتمعن فلا بأس نهاية معنى (قوله) وبالمسجد (خ) عبارة النباهة والمعنى وتسن صلاتنا في الجامع كتنظيم في العبادات قال ع ش قوله مر كتنظيم في العيد قضيت انه لو خاف بهم المسجد خرجوا إلى الصحراء وقال سم على حج قوله وبالمسجد لا للمذبح قال في العباب وبالمسجد وإن خافوا سكنت على شرحه وعجالة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثرا لم يجمع اهو قوله هنا لا للمذبح بل يذكر في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد ويمكن ترجيع قوله وإن خافوا إلى الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى قولنا بالاجلاء اهو (قوله) جماعة بالرفع إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا لقوله وليس إلى بل يميز وكذا في المتن لا لقوله ويصح إلى المتن (قوله) ويصح جعله حالا لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض سم (قوله) وذلك الأيام منتف (الخ) عمل تامل لا مكان حل المطلق على المقيد فلا يتفق إلا بهام بصري وسم قول المتن (ويصح) أي الامام والمنفرد تدبا معنى ونهاية (قوله) لا نهائية (التي) أي ان فعلت قبل الفجر (أو ملحقة بها) أي ان فعلت بعده فالترتيب بصري وسم (قوله) بل يسر (فرفع) لو غربت الشمس أو طلعت وقد يتركه من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالتجيز الجهر فيها في الاول والارصاد فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجزى في ثانية العصر في الاول ويسرى في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله) ثم يخطب (الخ) أي تدبا بعد صلاتها نهاية معنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة قبل العبادات لم يخطبها ولا في نظر والا قرب الثاني ثم رايت في العباب ما قصه ولا يجوز أن ياتي في الخطبتين قبل الصلاة ولا خطبة فرداه (قوله) من غير تكبير (وهل يحسن ان ياتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء لم لا في نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والاحتج على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعجالة التامري يحسن أن ياتي بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص اهو ع ش (قوله) وتكره الخطبة (الخ) عبارة النباهة والمعنى ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذرع فيما النص انه لو صلى ببلد وهو ال فلا يخطب الامام إلا بامر أو لا يفكره رأيي مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك لا حد بخصوصه ولا لم يحتج لاذن أحداه (قوله) ما إذا اعتيد استكناه (الخ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله) او كان (الخ) أي الامام قول المتن (خطبة بن (الخ) يعلم منه انه لا تجزى خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع معنى (قوله) فسته هنا) نعم يعتبر لاداء السنة الامحار والسباع وكرن الخطبة عرية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اهو (قوله)

في البيهقي (غل أنه يطرحه) (٦٠) نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم فيكون السجود الاول نحو الركوع (وتسن جماعة) وبالمسجد لا للمذبح وذلك للاتباع رواه الشيخان وإنما لم يسن هذا الخروج للصحراء لانه يمر منها القوافل قبل جماعة بالرفع أي فيها ولا يصح نفسه حالا لاقتضائه تقييد التذبح بحالة الجماعه وليس كذلك اهو فيه نظر بل السب هو الظاهر وليس بحال يميز بمول عن نائب الفاعل ويصح جعله حالا وذلك الأيام منتف بقوله أو لا هي سنة الظاهر في سنها المنفرد أبعدا (ويصح بقاء كسوف القمر) لاجتماعها لنهاية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر للاتباع محصة الترمذي وغيره (ثم يخطب) من غير تكبير كما يحسن ابن الاستاذ (الامام) للاتباع في كسوف الشمس متفق عليه فيسب به غموف القمر وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الامام غشية الفتنة ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استكناه أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرين لا امامة النساء ثم ان قامت واحدة فو غشيتن فلا بأس وكذا في العيد كما هو ظاهر (خطبتين بآركناهما) وستبها السابقة (في الجمعة) قياسا عليها أما شروطها فسته هنا

كالعبد أى فلا يشترط كون الخطيئة عربية خلافاً للثبوت والمغنى (قوله وهو الممتد) وقا للحنى والنهاية قول المتن (ويحتمل على التوبة) أى من الذنوب مع تحذيرهم من التفتل والتأدى فى الضرر ورواية ومضى عبارة شيخنا أى بامرهم امرؤ كداعلى التوبة من الذنوب بوى وان كانت واجبة قبل امره لكننا تأتينا كد به كما افاده القليوب وقد تكون سنة قبل امره ويجب به كالأذى يمكن عليه ذنب ككافر أسلم وصي بلغ ومذنب تاب اه (قوله عام الخ) أى ذكر الخير بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويحرمهم) الى قوله وانما وجبت فى الثبوت والمغنى (قوله على المتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى فى الكفارة لكن نقل عن خط المحدثي انه لا يشترط هناك وضابط من يجب عليه المتق بالامر من يجب عليه المتق فى الكفارة (قوله والصدقة) أى صدقة التطوع وتحصل باقل متول مالم يبين الامام قدرا من ذلك ولا تعين على من قدر عليه وضابط من يجب عليه الصدقة من يفضل عنده مما يحتاجه فى القطر عما يصدق به شيخنا وفى البحر عنى عن الحنفى انه اذا عين الامام قدرا اذا اعل زكاة القطر لم يشترط ان يكون قاضيا عن كفايته ركعاً بموت بقية العمر الغالب اه وقال شيخنا فى الاحتساق انه هو الممتد (والصدقة) أى والدوا وهو الاستغفار نهاية ومضى (قوله) ويذكر الخ) أى فى كل وقت من المحدث والزجر مضى (قوله ما يناسب الحال الخ) أى كالصوم والواجب منه بالامر يوم وكالصلاة والواجب منها بذلك ركعتان نعم ان عين قدرا من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (فروكع اول) هو بالتبوين وتركه لان اول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وفاقوا به عنى اسبق كان ممنوعا من الصرف (قوله فلا يدركها) زاد اهل المغنى أى وشيئاً منها اه أى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويمنع بعد السلام (عش قول المتن (فى الاظهر) محله فىمن فعلها بالنية المخصوصة أما من احرمها كسنة الظاهر فيذكر الركعة بادر الكركع الثانى من الركعة الثانية سواء اقتدى فى القيام قبله او فيه او طين قيتا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظم صلاتيهما بسند (فروع) لو اقتدى بامام الكسوف فى تأخير ركوع الركعة الثانية فابعدوا طاقى تيت وقتان من اطلاق نية الكسوف انقضت على الاطلاق فهل تنعقد منها على الاطلاق والاختلاف والاولى لان صلاته انما تنعقد على ما هو الامام فلا تلزم المخالفة فيه نظراً وظناً واختار الاول سلم على المنهج امش (قوله وانما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة المغنى والقول الثانى يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القوة التى قبله فاذا كان ذلك فى الركعة الاولى وسلم الامام قام وقرأ ركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم اوفى الثانية وسلم الامام قام وقرأ ركع ثم اوفى بالركعة الثانية بركوعها ولا يفهم هذا المقابل من اطلاق المتن بل يفهم منه انه يدرك الركعة بكاملها وليس ثم ادا لا خلاف انه لا يدرك الركعة بجملة لها فى النهاية بنحو (قوله ويسن الى قوله اه فى المغنى الا قوله ويرق الى ادا او قوله قبل والى قول المتن وينزوي فى النهاية الا قوله وباته بامر الى وبان دلالة عليه (قوله لا التزيم الخ) عبارة المغنى والنهاية لا التناظر بلحق وقلم يصرح به بعض فقهاء الحنفى لصيق الوقت ولانه حاله سؤال وذلك لظهوره بغيره فى ثياب بدلة بوقته ببقا سأل الاستسقاء لانه لا يلقى بالحال ولم يرد من تعرض له او اعتمده شيخنا (قوله اذا لم يشرع) سبذكر محضره بقوله اما اذا زال (قوله وتفتت صلاة كسوف الشمس) أى بخلاف الخطيئة فانها لا تقوت لان قصدتها وظهورها لا يفوت بذلك فاجل بعض ما كشف فله الشروع فى الصلاة كالم يكتشف منها الا ذلك التقدير بها وبه مضى (قوله ولا اذا شكتنا) عطف على لا يعضها عبارة النهاية بوى المغنى وحوال صاحب وشكى فى الانجلاء او الكسوف لم يثر فيه قبل الاول دون الثانى عملاً بالاصل فيهما اه (ولا نظير هذا الباب بقول المنجمين الخ) أى اذا قالوا انجملت وانكسفت لم نعمل بقولهم فعلى الاول اذا لاصل بقا الكسوف دون الثانى اذا

الخطيئة عربية شرح هو (قوله لا التزيم الخ) عبارة شرح الوضو اما التنظيف بلحق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كصرح به بعض فقهاء الحنفى فانه يضيى الوقت اه (قوله) ولا اذا شكتنا فيه لحيلة صاحب الخ) قال فى الوضو فان حال صاحب وقال منجم أى او اكثر كفى شره انجما وكسفت لم يثره قال فى

لحيلة صاحب لان الاصل بقاؤه

ولا نظير في هذا الباب لقول المنجمين مطلقاً وإن كثروا لا يمتنع من أن أطرو ذوق في بين هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم يملكه بان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبأنه يلزمه القضاء في الصوم وإن صادف ما يأتي الله جابر وعده لا قضاء فيها كما مر فلا جابر لها وبأن دالة عليه على ذلك أقوى منها هنا وذلك لقوات سببها أما إذا زال أثناء عاقته يتسها قيل ولا توصف باداء لا قضاءه والوجه محقق صفها بالاداء وإن تعدد القضاء كرمي الجار ولو بان وجود الاجلاء قبل الشروع فيها فالوجه أنها إن كانت كسنة الصحيح وقعت فلا مطلقاً كما لو أحرم فرض أو قتل قبل وقته جملها به أو كالحية الكاملة بان بطلانها إذا نفل على ميتها يمكن انصرافها اليه (ويروى بها كاسفة) لزوال سلطانها والانتفاع بها (و) تفوت صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالاجلاء) بجمعه كما مر في الشمس (وطول الشمس) لزوال سلطانها (لا) بطول (الفجر) وهو خاسف فلا تفوت (في الجديد) لبقاء ظله الليل والانتفاع بعونه وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر

الأصل عدمه نهاية ومضى (قوله مطلقاً) ظاهره ولو غلب على ظنه عدمهم ويشعر به قوله ويرق الخ ع (قوله خارجة عن القياس) في الجملة فلا ينافي أنها تجوز كسنة الصحيح (قوله وبأنه يلزمه القضاء) في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد يكس الفرق هذا يقال لما يمكن تداركه هذه بالقضاء فينبغي جوازها لتلافتها راسوا لا كذلك الصوم (قوله دالة عليه) أي المنجم (على ذلك) أي الوقت والصوم (قوله وذلك الخ) أي قوتها بالاجلاء بصري (قوله أما إذا زال) أي انجلي جميعاً نهاية ومضى (قوله) فاته بينهما أي وإن لم يدرك ركعة منها نهاية ومضى أي وإن علم عند الاحرام أن الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي في الشرح (قوله قيل ولا توصف الخ) صنيع النهاية والمنى صريح في أنه راجع لقوله أما إذا زال أثناءها الخ لكن ظاهر صنيع الشارع وصريح ما يأتي من مآلاته في طاق صلاة الكسوف (قوله والوجه محقق صفها بالاداء) أي وإن لم يدرك ركعة قبل الاجلاء وقد يقال ينبغي أن توصف بما لان لها وقام قدر الكسنة مبهم فإن ادركها أو ركعة منها قبل الاجلاء فاداء وان حصل الاجلاء قبل تمام ركعة قضاء سم بحذف (قوله ولو بان الخ) أي لو شرع فيها فلقا بقامه ثم تبين أنه كان انجلي قبل تحريمه بها نهاية (قوله وقعت فلا الخ) عبارة النهاية انقلت فلا قال ع ش قوله انقلت الخ كاصريح في أنه إذا علم بذلك في أثناءها انقلت فلا وهو مخالف لما تقدمه من صفة الصلاة من أنه إذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلاً بالحال وقعت فلا مطلقاً بشرط استمرار الجهل إلى الأخرى فإن علم ذلك في أثناءها بطلت فيحصل هذا فعل ما هنا كقصور المسئلة بما إذا لم يعلم اجلاء لها لا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظن الزاء أقول بل الظاهر هنا لا طلاقاً إذ ينتفري التاخر من الوقت كانها لا ينتفري التقدم عليه كما هنا أيضاً ينتفري صلاة الكسوف ما لا ينتفري غير ما (قوله كالحية الخ) الأول على الهيئة (قوله قبل الشروع) إلى الباب في النهاية إلا قوله ولو بعد الفجر (قوله بجمعه) أي بقيتها شيئاً نقول المتن (وطول الشمس) أي ولو بعد ما شيئاً (قوله ولو بالسلطانة) إلى قوله وكذلك أن نوى في المنى (قوله لا بطول الفجر) أي وإن كان في ليل يقطع بأنه وإن لم يكن كاسفاً لا يوجد في ذلك الوقت كما شره الكسوف كاصريح به قوله لا في وجاب الخ ع ش (قوله إذا خسف بعد الفجر الخ)

شرحه في فصل في الأول لأن الأصل بقاء الكسوف ولا يصل في الثاني لأن الأصل عدمه (ولا نظير في هذا الباب لقول المنجمين) أي فإذا قالوا اجلت أو انكسفت لم يعل به ولم فيه في لا ل إذا الأصل بقاء الكسوف دون الثاني إذا الأصل عدمه مر (قوله خارجة عن القياس) أي في الجملة فلا ينافي أنها تجوز كسنة الصحيح (قوله وبأنه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد يكس الفرق بهذا يقال لما يمكن تداركه هذه بالقضاء فينبغي جوازها لتلافتها راسوا لا كذلك الصوم (قوله أما إذا زال أثناء عاقته بينهما) يحتمل أن علمه إذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان في أطول الشمس أو غروبها ما لا يتصور ارتفاع جميع الصلاة فيه أما إذا كان الباقي كذلك فلا تنعدم العلم بالحال وكذا مع الجبل بالهيئة المعروفة فلا تنقص كسنة الظاهر لأنها على صورة الفعل المطلق ولا يتصور أن يعلم زوال الكسوف قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب لأن زواله غير مضبوط فليتأمل ثم رأت قول الشارع وله الشروع فيها إذا خسف بعد التجرع وإن علم طلوع الشمس فيها لا أنه لا يؤثر (قوله والوجه محقق صفها بالاداء) أي وإن لم يدرك ركعة قبل الاجلاء ويوجه بان القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدرة لشرعاً وهذه لا وقت لها كذلك فكفي في كونها اداء محبة الاحرام بها وقد يدخل في هذا التوجيه ان الاداء فعل الشيء في وقته المقدرة لشرعاً وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القيل المذكور لأن يمنع اعتبار ما ذكر في الاداء فليتأمل وقد يقال ينبغي أن توصف بما لان لها وقام قدر الكسنة مبهم فإن ادركها أو ركعة منها قبل الاجلاء فاداء وان حصل الاجلاء قبل تمام ركعة قضاء لكن إذا حصل الاجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العياض فرع إنما يدرك المسبوق الركعة بأدراك الركوع الأول مع الاداء فإن كان أي الركوع الأول الذي ادركه من الثانية صلى بعد سلام الامام ركعة بآياتها إن بقي الكسوف والإلم بطل لكن مخففة اه وتوجه أن كان من

ولأن علم طلوع الشمس فيها أنه لا يؤثر (ولا تقوت بنور به خاسفا) ولو بداهة فجر كلو غيب نعمت الله حجاب غاسقا فبقا على سلطانه والارتفاع به قال ابن السدي هذا مشكل وان افتقوا عليه لانه قد ستم سلطانه في هذه الليلة وبجواب (٦٣) بأنهم نظروا ما دونه لانه لا يظفر

ليلة مخصوصة واناطة الاشياء

بما من شأنه كثيرا في كلامهم

ولا يفوت ابتداء الخطية

بالاجتماع لان خطيته صلى

الله عليه وسلم انما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

او فرض آخر قدم) ووجهها

(الفرض) الجمعة وغيرها

(ان خيف قوته) لان

فعله حتم فكان اهم في

الجمعة بخطبها ثم يصليها

ثم الكسوف ثم بخطبته

(والا) يخف قوته (قالا ظن

تقديم الكسوف) لخوف

قوته بالاجتماع فقرأ بعد

الفاحة بنحو ضرورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(بخطب الجمعة) في صورتها

(متصرا الكسوف)

ليست في ذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطبتين

اخرين بعد الجمعة وبجيب

أن ينوي خطبة الجمعة فقط

فان نواها بطلت لانه

شرك بين فرض ونقل

مقصود لان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا ان نوى الكسوف

وحده هو ظاهر فيستأنف

خطبة الجمعة او اطلق لان

القرينة تصرفه للخصوف

وقول الاذعي لا تنصرف

الخطبة اليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبني على

وكذا فيما إذا كشفت الشمس قبيل المغرب علم غروبها لحيث شوري اه يجيزي قول المتن (ولا يغروبه

خاسفا) مضاف قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطلب انشائها بعد غروبها خاسفا في شرح العباب قال

ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر لم يصل حتى طلع الفجر لم يفي فيه تقلا وينبغي ان يصل على الجديد انتهى

وهو متجه انتهى اه سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الفارح هنا ولو بعد الفجر اه وفي شرح

باضل ولو لا يغروبه قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اه (قوله هذا مشكل) اي قول الاذعي

ولا تقوت بنور به خاسفا (قوله بأنهم نظروا) عبارة عن المتني لان لا تنظر الى ليلة مخصوصة بها بل تنظر الى سلطانه

وهو الليل وما الحق به كانه لا تنظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا تنظر فيه الى غير ولا في غيره اه (قوله

ولا يفوت ابتداء الخطبة بالاجتماع) اي بعد الصلاة شوري قول المتن (ولو اجتمع) عبارة عن التباينة والمتني

ولو اجتمع عليه صلاتان فكثر ولم يأمن الفوات قدم الاخوف لو تأملا الا كدليل هذا لو اجتمع عليه

كسوف اه قول المتن (او فرض آخر) اي ولو تدرأ الثانية ومتني (قوله في الجمعة بخطب) اي وفي غيرها

يصل الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر متني ونهاية (قوله ثم الكسوف) اي ان في اربعة متني (قوله

ثم بخطبه) اي وان اجتمع كسوف او الفجر (متصررا الكسوف) ويحترز عن التطويل للموجب للفصل نهاية

واسي قال ع ش اي وجوبها بظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يمرض من ذلك في اول الخطبة

او في آخرها او خلاها (قوله فيقرأ) اي في كل قيام نهاية ومتني (قوله لان خطبة الخ) عبارة عن التباينة والمتني

وما نظره بالمصنف من ان ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالوضوء تحية المسجد الى الفرض ودان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف لانه ان يمرض الكسوف لم تكف الخطبة عنه اه (قوله فيستأنف خطبة

الجمعة) كان الاولى بتقديم قوله وكذا الخ (قوله او اطلق) وهو المتمد نهاية وس (قوله لان القرينة)

اي تقدر الكسوف على الخطبة (قوله اليه اي الخسوف) (قوله الا بقصده) اي في كني الاطلاق لا نصرا فيها

حيث ان الجمعة فقط (قوله مبني الخ) اي وقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله

والعيد) اي قوله انتهى في المتن (قوله نعم يجوز هنا قصد ما الخ) اي العيد والكسوف في ما لو اطلق

هل تنصرف لمأ ول فيه نظر والاقرب ان يقال تنصرف للهالة التي فعلها عقبا وعلم ما لم توجد منه قرينة

إرادة اذها بان التمسح بالخطبة بالتكثير فتصرف العيد وان اخر صلاة الكسوف واتصفا بالاستنفاد

فتنصرف للكسوف وان اخر صلاة العيد ونقل بالرد من شيخنا الشوري انها تنصرف اليهما ع ش

اقول اليه بيل قول رسم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما اه (قوله بالخطبتين) هو الظاهر انه يراعي العيد

الثانية الخ ع اذ في شرحه للجمهور تفلا عن نص البري على قوله لم يتطال قال في شرحه قضيته ان له جواز

خلافه فغير اجمع وله ان يتمتع بها في وقتها لا يبيطها خروج وقتها وان استحال

فصاها كالجمعة قوله لكن يتخفف اي تدب كافي في شرحه ثم قال في العباب ولا يتطال به اي بالترويب والطلوع

في الانشاء اه (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اي فاست كالجمعة في امتناع انشائها بعد ضيق الوقت

(قوله في المتن ولا تقوت بنور به خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطلب انشائها بعد

غروب خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر لم يصل حتى طلع الفجر لم يفي فيه

تقلا وينبغي ان يصل على الجديد اه وهو متجه لا يقال ان طلوع الفجر يبررها قضاء لان ما قبل الفجر هنا

كأبدها وقت واحد فليرجى الخ ما طاله به من الفوات اذ الجملة (قوله في المتن متصررا الكسوف) قال

في شرح الروض ويحترز عن التطويل للموجب للفصل اه (قوله او اطلق) هو المتمد مد (قوله نعم

يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما

أه لا يحتاج لخطبة وإن يمرض من خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يمرض فيها له سن لخطبة أخرى (ثم يصل

الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اهل منه نعم يجوز هنا قصد ما بالخطبتين واستشكله في الجمهور

بأنهما سنن ان مقصودتان فليحذر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وستة الصبح المقضية

ويجاء بأنهما كانتا تابعين (٦٢) الصلاة فثبت غسل الجمعة والعيد وليست كالصلاة لانه يتفرق الواجب والاعتذار في غيرها لم

رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوت الوتر لانه الفصل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنزة (أو كسوف) وجنزة قدمت الجنزة خوفا من تغير الميت ثم يفرد طائفة لتشديدها ويستعمل بيقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقتها ولو جمعة قدمت أن حضرها أو وحضرت ولا أفرادها جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما يعتد به تأخيرها عما ينبغي التحذر منه ولما ولي ابن عيد السلام خطابه جامع محروم رضى الله عنه بمصر كان يصل عليها أولا ويقيم الحائلين وأهل الميت أى الذى يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليزهوا بها وإتمامه إن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين ولا قلة التأخير يسره فيه مصلحة للميت فلا ينبغي منه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حيث قل اجتماع العيد مع كسوف الشمس حال عادة لأنها لا تكسف إلا فى الثامن أو التاسع

فيكبر في الخطية لأن التكبير حيث لا ينافي الكسوف لأنه غير مطلوب في خطيته لانه متنع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزايد انتهى شورى اه بجهرى (قوله) لما كانتا تابعتين الصلاة أى لأن القصد بهما الوتر (أو ليست واحدة منها شرطا للصلاة) عرش (قوله) أشار لذلك أى حيث قالوا حكمهم واغفر واذلك فى الخطية لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة انتهى اه سم (قوله) ووتر أى أوتراب و (قوله) فوت (الوتر) أى أوتراب ونهى (قوله) لانه افضل أى لمشروعية الجماعة فى صلاته دى أى مطلقا عرش اه بجهرى (قوله) ثم يفرد طائفة لتشديدها (الح) أى ولا يشعها الإمام ولا يشغل (الح) معنى (قوله) بيقية الصلوات) بالاضافة (قوله) ولا أى وإن لم يحضر وحضرت ولم يحضر الولى معنى ونهاية (قوله) فرض اتسع وقتها أى فإن ضاق وقتها قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجماعة فإن فات الفرض مر سم وعرش وشيخنا (قوله) قدمت أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشباب الرولى ولعل عمل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لأجل أكثر منهم ولا إجازة التأخير فليتامل سم واعتده عرش وشيخنا (قوله) أفرادها جماعة (الح) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها ولا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله) قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها (الح) ينبغي حواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشباب الرولى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عنده جماعة وغيره لا لأجل كثرة المصلين وحيد يشكل افتاءه بوجوب التقديم بما للسبكي فليتامل سم على حج أقول وقد يجاء بأن الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضور من عادتهم الصلاة في ذلك المثل ثم حضرت الجنزة فلا يجوز تأخيرها إلا إذا قاعد فيه عرش (قوله) وبقي الحائلين) قال سم على حج أى احتياج اليوم فى حملها ولو على التناوب (قوله) أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن نفسه منهم مر اه أى ولا ننظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنزة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة هذا ونحوه عرش (قوله) انتهى أى كلام السبكي (قوله) وإنما يتجه (الح) عبارة النهاية يتجه أن عمل حرمة التأخير أن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين ولا قلة التأخير إذا كان يدير أهله مصلحة للميت لا ينبغي منه اه (قوله) فالتأخير) والأولى الموافق لما رافعا عن النهاية التأخير (الح) والواو إلالية (قوله) قيل) إلى الباب المنفى (قوله) قيل (الح) عبارة المنفى والنهاية واعتزست طائفة على قول الشافعى رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف (الح) أن العيد الأول من الشهر والعاشر والكسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين والتاسع والعشرين (الح) (قوله) بأنه لا استحالة عند غير المنجدين) أى قول

(قوله) ثم رأيت السبكي أشار لذلك) فى شرح الروض قال السبكي وكلمهم واغفر واذلك فى الخطية لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة اه (قوله) لو اجتمع معها فرض (الح) عبارة العباد والجنزة مع فرضين أو من فرض واحد إجازة ولا تأخير يفرض (قوله) ولو اجتمع معها فرض أى ولو جمعة قدمت أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشباب الرولى ولعل عمل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لأجل أكثرهم، إلا إجازة التأخير فليتامل (اتسع وقتها) أى فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجماعة فإن فات الفرض مر سم (قوله) ولا أفرادها جماعة ينتظرونها) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها، إلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله) قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغي حواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشباب الرولى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عنده جماعة وغيره لا لأجل كثرة المصلين وحيد يشكل افتاءه بوجوب التقديم بما للسبكي فليتامل (قوله) وبقي الحائلين) أى احتياج اليوم فى حملها ولو على التناوب (قوله) أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

والمعبرين ورد بأنه لا استحالة فى ذلك عند غير المنجدين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولأنه روى المنجدين

الأثر أو يتحول فيها القبة عند الدعاء ويحول رداءه واعتراض بأه من تفرد به مع أنه عليه السلام استسقى فيها ولم يفعله أيضا استقبال القبلة فيها مكروه بل يبطل على وجهه ثم رأيت بعضهم يقل عنه أنه غير يجوز وهو الذي رأته في نسخة ثم قال بل الذي يشبهه به وحيد فلا اعتراض إنما يشبهه على الثاني وأكلها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الآتية لتبويتها في الصحيحين وغيرهما ليس في القرآن ما ينفيها إذ ترتيب نزول المطر على الاستسقاء المأمور به فيه على لسان نوح وهو على القبة على ثبوتها وعليها هو المراد به الإيمان وحقيقته لا ينفي ندبا لاستسقاء لا تقطاعه الثابت في الأحاديث التي كادت أن تتواتر على أن الأصح في الأصول أن شرع من قبلنا ليس يشرع لنا وتسليمه فله ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للبداء افقده أو ملحوظة أو قلته بحيث لا يسكن أو لزيادته التي بها تقع وإن كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة ليس لغريم الاستسقاء لهم وفي الصلاة نعم أن كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم على ما بحث

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالمدروس شيخنا (قوله) يتحول فيها أي خطبة الجمعة (قوله) ثم قال (الخ) عطف على قوله غير يجوز وما ينفيها جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يشبهه ندبه (قوله) ما ينفيها أي الكيفية الآتية (قوله) المأمور به فيه أي الاستسقاء في القرآن (قوله) المراد به (الخ) لا يقال أنه إن كان صفة أخرى للاستسقاء صار المبتدع أعنى ترتيب (الخ) بلا خبر أو خبره أله لم يصح لا خيار لأن معنى هذه المناقشة أن وحقيقته مبتدع أخبر ما يمدوه هو ممنوع لجواز عطفه على الإيمان والمادة للاستسقاء وقوله لا ينفي (الخ) خبر وترتيب (الخ) تأمل سم وقوله والمادة (الخ) أي حقيقته أي والاستسقاء الحقيقي هو الإيمان ولكن كانا المتناسب على ذلك قلب المطف على أنه لا مانع من أرجاع المادة للإيمان كأهل الأقرب (قوله) لا تقطاعه أي المأمور (قوله) الثابت أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لم تكن حاجة إلى الماء ولا تقع به في ذلك الوقت فلا استسقاء معني وتباينها في ذلك ولا تصح كإقراره بالخفاوى أنه وقوله في ذلك الوقت ليس بقيد عند عرش عبارته قوله عند الحاجة أي ناجزة أو غير ما كان طلب عدمه الماء عند عدم الحاجة إليه ما لا حصوله بدمعة يحتاجون فيها إليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه أه (قوله للبداء) أي قوله وجعل في النهاية والمضى لا أقوله على ما بحث (قوله) لنفقه أي وتوقف النيل أي ونحوه في أيام زيادته شيخنا (قوله) أو قلته (الخ) (فرع) أخبر معصوم بالقطع باستحابة دعا شخص في الحال واضطر الناس للسباغ لم يجب عليه الدعاء ما لا سم على حجب الأقرب الثاني لأن ما كان خارقا للمادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشوري قدس سره تفصيل وهو أن جواز إجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن قلنا بل قد بلغ الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل عرش (قوله) لو كان (الخ) غاية للثبوت (قوله) ليس لغريم (الخ) أي وإن لم يستسقا هم عرش (قوله) الاستسقاء لهم أي ويسأل الزيادة لأنفسهم نهاية ومعنى أي إذا كان فيها نفع لهم (قوله) ولو بالصلاة أي والخطبة انظر لنزول الاستسقاء فله يخرج من عدة البدن بأحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة في نظر الأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء ينو عليه صار كالمجوز فيحمل فقط عند الإطلاق على المشهور منها هو الكل فلا يربط إطلاق الدعاء ولا يخلط الصلوات عرش ظاهره ولو لم يقدر على الكل لعدم فعل أهل عمله (قوله) نعم أن كانوا فسقة (الخ) أي أو بقاء نهاية ومعنى (قوله) أو مبتدعة أي وإن لم يكفروا ولم يفسقوا بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذموسالو المسلمين في ذلك لم يلزم إجابتهم أم لا فيه نظرو الأقرب الأول قوله بدمتهم ولا يترجم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف فسقة والمبتدعة عرش (قوله) لم تفعل لهم (الخ) فديقال أن كان على وجه يؤدي إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يبعد يفتني أن يلحق بهم ما لو كانوا إبقاء وقطاع طريق وكان اتساعهم في أمر المعاش يفرم على طغيانهم وما إذا زاعروا عن المسندة فينبغي فعله أخذ باطلا منهم مع إطلاق النصوص المربغة في الدعاء للذموسالو ولعل في

الفرضية اتكالا على كونه معلوما من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا العارض ومن ثم لم يستقر في الامة بخلاف المندور لا ينافي ذلك لأن ملاحظ التية التميز هو في الواجب لا يحصل إلا بالتعارض القرينة سواء وجب قضاء ما دام لا أن وجوب القضاء وعدمه لا يدخل لفق المقصود من التية أه وقال بهذا بعد أن قرر وجوب الصوم بأمر الامام ورد تحسركم النص على عدم وجوبه وحكاية قول الباب والتمس يقتضى خلافة أي عدم الوجوب بعاقته على النزل فهو أي النص تحول بقرينة كلامه أي الشافعي في باب البغاة على ما إذا لم يأمرهم بالامام بذلك ويدل له قوله إذا أمرهم بالاستسقاء لا يوجب طاعته ليقاس الصوم بالصلاة وبذلك يدفع قول ابن العباد قضية اقتصار على الصوم عدم وجوب الخروج والصلاة بأمره إلى آخر ما طال به (المراد به الإيمان) لا يقال فيه مناقضة لأن ما كان صفة أخرى للاستسقاء صار المبتدع أعنى ترتيب بلا خبر أو خبره أله لم يصح الأخبار لا ناقول معنى المناقشة حقيقته مبتدع أخبر ما يمدوه هو ممنوع

لئلا تظن العامة حسن طريقتهم وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوخ (٦٧) الشمس ووجه بان حبسها يمنع الفائدة

السقيا لمنعه نحو البيت
والشر فكان طلوخا من
تتمة الاستسقاء يمكن أن
يقال انه من نحو الزوال
الذي مر فيه انه يصل له
فراى وهذا هو الوجه
ثم رأيت في كلامهم ما يرد
الأول (وتعاد) بأنواعها
(ثانيا) وثالثا (وهكذا) (إن)
لم يسبقوا (حتى يسقيهم الله
تعالى من فضل خير ان الله
يجب المحسنين في الدعاء
وان ضعف ثم إذا أرادوا
إعادتها بالصلاة والمطبة
إن لم يمشق عليهم الخروج
من هذا كل خريجة خرج
بهم صياولان شق ورأى
التأخير إياها صام بهم
ثلاثا وخرج بهم في الرابع
صياما وهكذا (فان)
تأخير الصلاة ولولزيادة
الحجاج إليها (فسيقوا قبلها
اجتمعوا لشكر) على تعجيل
مطلوبهم قال تعالى لن
شكرنكم لا زيدنكم
(والدعاء) بطلب الزيادة
ان احتاجوا (ويصلون)
الصلاة الآتية ويضطربون
أيضا للوط ويؤخذ منه
أنهم بنوون صلاة الاستسقاء
ولا ينافيه قولهم الآتي
شكرا (على الصحيح) شكرا
أيضا وبه يفرق بين هذا
ومالو وقع الانجلاء بعد
اجتماعهم ووجهه أمست
القصد بالصلاة ثم رفع

أتيان التحفة بصيغة التبرئة أشار بذلك بل ينقدح إلحاق الكفار ولو حررين بن ذكر في جراح هذا التفصيل
وعليه فقيد المسكين الغالب بصري وقوله وما إذا ذكرى من المسعدة أشار إليهم بما فيه (قوله) لئلا تظن العامة
(الخ) انظر على هذا الزمان هذا الظن انه لكن اعتمد البحث المذكور الأسنى والثانية والمتى وشرح بما فصل
وغيرهم وعلاؤا ولا يتأدب والوجهم بما في الشرح وقوله ولو حررين فيه توقف ظاهره والأول حاصر عن
عش من التغيب بالذمين (قوله) من ذلك أي من الحاجة المتضمنة للاستسقاء عبارة عش قوله ولو ملو حته
الحق به بعضهم بخلافه طلوخ الشمس المتداد والأوجه عدم إلحاق بل هو من قدم الزوال والصواب
لنسن له الصلاة فراى انه (قوله) ووجه (الخ) قد يقال أيضا حبسها في معنى كسوفها سم (قوله)
ما ردا الأول أي ما يحته الشارح المتقدم (قوله) بأنواعها) فيه ما مر آنفا عبارة شيخ الاسلام والثانية
والمتى الصلاة مع الخطبتين كاصح ما روي في الزمة وغيره اه (قوله) وهكذا إلى قوله ويؤخذ في المتى إلا
قوله ولولزيادة إلى المتى إلى قول المتن على الصحيح في الثانية إلا ما ذكر قوله وان ضعف (قوله) وهكذا
(الخ) حكى عن اصبح انه قال استسقى لليل بمصر خمسة وعشرين يوما متواليه وحضره ابن قاسم وابن وهب
وغيرهما متى (قوله) حتى يسقيهم الله) والمراد الأول أكد في الاستحباب بما يقتضيه (قوله) وان ضعف
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله) ان يمشق (الخ) الأول فان لم يمشق بل ولم يمشق فثام
(قوله) وراى التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كإقطاع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله) المحتاج إليها)
أي التي ما تنفع عبارة الثانية والمتى إن لم يتضرر روابشرة المطر اه وبعبارة سم قوله ان احتاجوا ما لوقال
بله ان نفعت كان اوفق بالسابق اه (قوله) ويؤخذ منه) أي من قولهم ويضطربون (الخ) (قوله) انهم
بنوون صلاة الاستسقاء ويؤيده تغيير الباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكرا الله تعالى انتهى
سم (قوله) ولا ينافيه (الخ) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التنظيم لا بآتي
ذلك لئتم بها الاستسقاء عش (قوله) (الآن) أي أنها (قوله) شكرا أيضا) علق قول المنصف ويصلون
على الصحيح (قوله) وقديفر (خ) هل يفرق بانه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه هنا سم على حرج ولعل
الأوجه ان يفرق بان ما هنا حصول نعمة وما هناك انقضاء نعمة وايضا ان ما هنا في اثره إلى وقع الصلاة
بخلاف ما هناك شريدى (قوله) بين هذا ومالو وقع (الخ) عبارة عش لك ان تقول مالو الفرق بين الاستسقاء
حيث طلبت فيه هذه الأمور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تعاقب فيه هذه الأمور
يبدلوا قبل الصلاة مع جريان التوجه الأول فيه إلا ان يحاط بان التوجيه مجموع الأمرين لشكر وطلب
المزيد وأبان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اه (قوله) ووجه ان القصد (الخ) الاخصر الأسبك
بان القصد (قوله) المقصود) أي التخويف (قوله) كادلت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه
وسلم إنما هذه الآيات تحفوا الله بها فإذا رأيتوها فصلوا (قوله) وقذال) أي الخوف أو الكسوف
(قوله) وهنا تجديد الشكر (الخ) فيه تامل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بين الحكم إذا السؤال لم يطلب
الشكر هنا دن ثم عبارة الصري قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال ان أراد صلاة الاستسقاء المفعولة
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز طلوخه على الإيمان والحد للاستسقاء وقوله لا ينافي (الخ) خبر ترتيب تامل (قوله) لئلا تظن العامة (الخ)
انظر على هذا الزمان هذا الظن (قوله) ووجه (الخ) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله) وان
ضعف) أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله) بطلب الزيادة) فيه منى لان السياق أفاد ان الغرض
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا ان يحمل قوله لسقوا على اعم من حصول كل محتاج إليه وبعينه وفيه
نظر فلو قال ان نفعت بدل ان احتاجوا كان اوفق بالسباق (قوله) ويؤخذ منه انهم بنوون صلاة
الاستسقاء ويؤيده تغيير الباب بقوله صلا صلاة الاستسقاء شكرا الله تعالى اه (قوله) وبه يفرق (الخ)
هل يفرق بانه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه هنا (قوله) وهنا تجديد الشكر (الخ) فيه تامل لا يخفى

التخويف المقصود بالكسوف كادلت عليه الاحاديث الصحيحة وقذال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يمت ذلك

يقال قليل نظيره في الكسوف شكرا على نعمة إزائته أه أي فالتناسب أن يفرق بما تقدم آنفا عن
 الحواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة الثانية والمنتى وأحرز بقوله قبلها عما
 إذ ساقوا بعدها قائم لا يخرجون لذلك ولوسقوا في اثباتها فهو ما جازما كما يشعر به كلامهم أه (قوله لم
 يخرجوا) أي أن كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن يخرجوا سم (قوله نذا) كذا في الثانية والمنتى و (قوله
 أو نائبه) عبارة ثانيا ومن يقوم مقامه أه (قوله أو منه) أي من النائب (قوله لا نحو الشوكه الخ)
 يظهر أن المراد بولي العفوة متولى أمور السياسة من قبل الإمام لا ذو الشوكه لأن ذلك خارج عن
 طاعة الإمام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصري وقوله متولى أمور السياسة الخ أي وتغلب على غيرها
 بشوكته (قوله وإن البلاد الخ) عطف على قوله أن منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكه الخ) يظهر أن المراد بذى
 الشوكه كما ذكر في الفصاح وهو المنتخب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان لا نسب تغيير
 الفاحس بقوله لإمام ما باللام لها بالياء الموحد بصري (قوله أو يأمرهم الإمام أو المطاع) ظاهره ولو لمع
 وجود الإمام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أي في البلاد التي لإمام فيها أه وفي الباب مع
 شرحه لو عدم الولاة قدموا أي علماء ذلك المجل وصلحوا أحدهم أي من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعبد
 والكسوف والاستفتاء أه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصالح أيضا بين المتفاحين معنى
 (قوله متتابعة) إل قوله كما شمله في المنتى إلى قوله أو لنوى في الثانية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه
 الصوم لأنه إنما لم يغيره احتالا لا مرهوه وهذا مفقود فيه إلا يصره بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية
 وعش (قوله ويأمرهم بالثلاثة أو الأربعة الخ) يتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة مر
 ويتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بالإمام أو نائبه لنحو طاعون ظاهر هناك سم على حج كا والحق عليه مر
 والطلبوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال لا مره وقضيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته
 لم يلزمه لزوم أمر من فولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء
 يبعد الاستمرار سم على حج (فرع) أمرهم بالإمام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال ملزم صوم
 قبله الإمام انتهى أقول يوجه بأن هذا الصوم كالذي الواحد وقائمه لم تقطع لا نحو بمصادر سيقا المريد
 سم على المنهج ونق ما أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشرع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والأقرب الثاني
 لأنه كان لا مره وقضاة نقي ما أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهل يجب عليهم إتمام بقية
 الأيام لا فيه نظر والأقرب الثاني اخذ من قولهم أنه واجب لذاته لا لشق الصداقة بل بالدرس عن شيخنا
 الحلبي وشيخنا الزبائدي ما يوافق ذلك (قائده) لورجع الإمام عن الأمر وأمرهم بالنظر فهل يجوز لهم
 ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني (قائده) أخرى لو حضر بعد الأمر الإمام من كان مسافرا فهل يجب
 عليه الصوم أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق
 المجنون بعد الأمر بالإمام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء ونقي أيضا ما أمرهم بالصوم بعد
 انتصاف شبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لأن الذي تمتنع صومه بعد انتصاف الليل لا سبب
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به أمر بجمعية بل بطاعة نقي أيضا ما لو كانت حائضا أو نفسا متوقفا

أو بعدها لم يخرجوا الفكر
 ولا لعداء (ويأمرهم) أي
 الناس نذا (الإمام) أو
 نائبه ويظهر أن منه التفاضي
 العام الولاية لا نحو والي
 الشوكه وإن البلاد التي لا
 لإمامها يعتبر ذو الشوكه
 المطاع فيها ثم رأيت
 الأنوار صرح به فقال
 ويأمرهم الإمام أو المطاع
 (بصيام ثلاثة أيام متتابعة
 (أولا) أي قبل يوم
 الخروج وبصوم الرابع
 الآن ويصوم معهم لأن
 الصوم يمين غل رياضة
 النفس وخشوع القلب
 ويأمرهم بالثلاثة أو
 الأربعة بلا مبه الصم

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أي أن كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي
 أن يخرجوا (قوله ويأمرهم الإمام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو لمع وجود الإمام وفيه نظر (قوله
 ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لأنه إنما لم يغيره احتالا لا مرهوه وهذا مفقود فيه فإن
 قيل بل ينبغي أن يلزمه لأنه للصحة العامة وهي تقتضي صومه أيا اعتلأه أنه لو لم يأمر بلزم أحد الصوم
 وإن اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله ويأمرهم بالثلاثة أو الأربعة بازمهم الصوم)
 علوه بالامتنال لا مره وقضيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه لزوم الأمر من فولايته وشرع في
 الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء يبعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

الامام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الاسروى ايضا والاسلم الكاثير بعد الامر هل يجب عليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول عشر قوله بوجه بان هذا الصوم لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المستقيد الصوم بقية الايام لم يمتد قوله والا قرب الثاني اخذ الجواب فصل وقيل بالجواب لو خرج في اليوم الثاني مثلا وعده لم تركه لم يمتد قوله قبل يجوز لهم ذلك ام لا في الاقرب فيه الاول اى جواز الفطر (ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مستنوز كذا مباح ان كان فيه مصلحة عامرة الواجب بتأكيده بوجه بامره به من هنا يعلم انه اذا نادى يمتد شرب الدخان المرفوع الا ان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى مخالف الناس امره فهم عصاة الى الان الا من شربه في البيت فليس بعاص لانهم نادى على عدم شربه في البيت ايضا ولو رجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيئا وقوله لهم عصاة الى الان فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدة اقامته فلا يجب بعمدهم قوله ولو رجع الامام الجهر منه عن عشاء ممافيه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه مصادرة بصري ولكن ان يجب بانه دليل ان لا لى (قوله بدليل وجوب تنبئ الخ) عبارة النهاية وهل هذا اى ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنوى والسيكي والقمولى والاسنوى وغيرهم افتاء والده رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب هذا الصوم التثبيت والتعين فلو لم يمتد ليصح اه قال عشاء قوله هو والتعين اى كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلو لم يمتد ليصح اى عن الصوم الذى امر به الامام والاموال فمطلق ولا وجه لفساده ولكنه بائمه لعدم امثاله من الامام وعليه فلو كان الامام حنفيا ولم يمتد المأمور التية ثم نوى تها رافل يخرج بذلك عن عدة الوجوب لانه اتي يصوم بجري عند الامام لا فيه نظر والا قرب الاول لعلنا المذكورة قال سم على المنهج والواجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه عشاء سم قياس وجوب التثبيت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حيث نهارا صح ووقع فقلوا لا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الاقرب ما تقدم من عشاء من الفصل بين كون الامام حنفيا وكونه شافيا (قوله) ويظهر انه لا يجب (الخ) اعتمده هو اه سم (قوله) رافل لو نوى بغير قضاء اثم) مخالفه النهاية فقال ليصح صومه من التندر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال عشاء قوله هو ويصح صومه من التندر التندر قال الزايد ومثله الاثنين والخميس كما اتى به شيخنا الشباب الرمل قال سم على صحيح بعد ما ذكره قياس ذلك لاكتفاء بصوم رمضان ايضا فلما اذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل قضاؤه من رمضان ثم خرجوا في الرابع او في رمضان واخروا الشرع بان تصدوا تخيرا الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كثيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) يتجه لزوم الصوم ايضا اذا امرهم بأكثر من أربعة ويوجه لزوم الصوم ايضا اذا امر به الامام او تأتبه نحو طاعون ظهر هناك (قوله) بدليل وجوب تثبيت نيته عليهم قياس الوجوب للصبيان بتركه لكن لو نوى الصوم حيث نهارا صح ووقع فقلوا لا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل (قوله) ويظهر انه لا يجب اعتمده هو (قوله) رافل لو نوى بغير قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الائتم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد اتى شيخنا الشباب الرمل بصحة صومه من القضاء والتندر والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبانه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بدلا لعاذته اه وقياس الاكتفاء بصوم القضاء والتندر والكفارة لا اكتفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر اذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل قضاؤه من رمضان ثم خرجوا في الرابع او في رمضان فلا تأتبه له الا اذا صوم لا يبدن وقوعه فقلنا بل فائدة وهو انهم لو أخر والشرع بان تصدوا تأخير الاستسقاء مقدماته اليه لزومهم الصوم حيث نهارا كذا لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كثيره فيلزمهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب
تثبيت نيته عليهم على المعتد
كاشحه قوله يجب التثبيت
في الصوم الواجب ويظهر
انه لا يجب قضاء ما نوات
المعنى الذى طلب له الاداء
وانه لو نوى بغير قضاء اثم
لانه لم يصم امتثالا لامر
الواجب عليه امتثاله باطنا
كما قرره

وإن جاز للسافر في غير هذه الصورة أه عش (قوله) ومن ثم لو نوى هنا الأمرين الخ يتأمل سم عبارة
 البصري ينبغي أن يتأمل فإن مقتضاه جواز ذلك وحصولها معا وفيه تفصيل واجبين بفعل واحد ولا ينبغي
 ما فيه أه وقد يقال أن وجوب صوم الاستسقاء لما رضى امر الإمام كان المقصود وجود صوم في
 تلك الأيام ثم لعل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله) وإن الولي لا يؤزمه بوجه
 الزوم حيث شغل امر الإمام الصغير أيضا أه سم على جميع أي بأن امر بصيام الصبيان عش واعتدده
 شيخنا (قوله) ثم رأيت من مصنف الخ وهو شيخ الإسلام في الآسنى وواقفه المغنى قال سم والنبا بقوله دى
 ذلك البحث شيخنا الشباب الرملى بأن المعتد بطلب الصوم مطلقا كما اقتضاء كلام الأصحاب لما مر من أن
 دعوة الصائم لا زاده قال عش قوله لم مطلقا أى ولو مع ضرر يحصل عادة أه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه
 القطر للسافر عند العلامة الرملى إلا إذا تضرر به أى ضررا لا يحتمل عادة لأنه لا يقضى ومخالف ابن حنبل
 في ذلك أه وعبارة الكردى على بالفضل قال القليوبى ولا يجوز للسافر فطره لأن تضرر بما لا يبيح التيسيم
 قاله شيخنا الرملى وغالته الزايدى كان جميع وهو الوجه أه (قوله) أن تضرر به أى ضررا يجوز منه الصوم
 لكنه مفضول لكن الوجه حيث لا يجوز له مصلحة ناجزة فتوت فلا يشك بجواز فطر رمضان
 حيث ذكر أه سم وقدما اتفاقا عن القليوبى ما فيه (قوله) وجوب ما موره وظاهر أن منيه كما موره فيمتنع
 ارتكابه ولو لم يباح على التفصيل في المأمور الذى أقاده الشارح سم (ولو مباحا) بوجه الوجوب في المباح
 حيث اقتضاء مصلحة عامة لا مطلقا لا يظهر الخوف الفتنة الضرر لليتأمل فيها إذا كان وجوب المصلحة
 وهو مباح بحسب بطل الإمام فطن للمأمور عدم ذلك ويوحى الاكتفاء بالامتنال ظاهر أه سم (قوله) غايته
 أن يكون كرمضان قد يفرق بأن الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا يحتمل التأخير فيجبه هنا الوجوب حيث
 يكون القطر ثم الفضل سم (قوله) وبمقتضى الآسنى إلى قوله وهو قوله في النباة لا أقوله أنه سلم إلى أنما يخاطب
 (قوله) وبمقتضى الآسنى أن كل ما أمر به من نحو صدقة أو عتق (بموجب) وهو المعتد قد صرح بذلك الرافعى
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن التوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكر من يخاطب
 بركة القطر ففضل عنه شيء بما يعتبر ثم لومه التصديق عنه بأقل متناول هذا إن لم يهين أه الإمام قد را فان
 حين ذلك على كل انسان فالنسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل
 ذلك المعين عن كفاية العمر الثالب ويحتمل أن يقال أن كان المعين غارب الواجب في كافة القطر قدر جا
 أوفى أحد خصال الكفاية قدر بها وأن زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحجم والكفاية
 لحيث لومه بيمينه في أحدهما لومه عتقه إذا أمره بالإمام بانه وشيخنا قوله ران عين ذلك باقى في الشرح
 خلافاه قال عش قوله مر لكن يظهر تقييده الخ بقى مالى امر الإمام بالصدقة وكان عليه كفارة

لصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم العطر وإن جاز للسافر في غير هذه الصورة وأما ما قلنا عن
 رمضان لأنه لا يقبل غير صومه قليلا (قوله) ومن ثم لو نوى هنا الأمرين يتأمل (وان الولي لا يؤزمه) أمر
 موليه الصغير) بوجه الزوم حيث شغل امر الإمام الصغير أيضا مر (قوله) ثم رأيت من بحث أن المسافر
 لا يؤزمه أن تضرر به (رد شيخنا الشباب الرملى بأن المعتد بطلب الصوم مطلقا كما اقتضاء كلام الأصحاب
 لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد شرح مر (قوله) أن تضرر به أى ضررا يجوز منه الصوم لكنه مفضول
 لكن الوجه حيث لا يجوز له مصلحة ناجزة فتوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حيث ذكر (ولو
 مباحا) بوجه الوجوب في المباح حيث اقتضاء مصلحة عامة لا مطلقا لا يظهر الخوف الفتنة الضرر لليتأمل
 إذا كان كون المصلحة وهو مباح بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويوحى الاكتفاء بالامتنال ظاهر أه (قوله) بل
 ولو مباحا وظاهر أن منيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو لم يباح على التفصيل في المأمور الذى أقاده كلام
 الشارح (غايته أن يكون كرمضان) قد يفرق بأن الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا يحتمل التأخير فيجبه هنا
 الوجوب حتى حيث يكون القطر ثم الفضل (قوله) وبمقتضى الآسنى أن كل ما أمر به من نحو صدقة أو عتق

ومن ثم لو نوى هنا الأمرين
 اتجه أن لا يتم لوجود
 الامتنال ووقوع غيره منه
 لا يمنعه وإن الولي لا يؤزمه
 أمر موليه الصغير به وإن
 أطاعه وإن لم يضر رمضان
 لسفر أو مرض لا يؤزمه
 الصوم وإن أمر به ثم رأيت
 من بحث أن المسافر لا يؤزمه
 أن تضرر به لأن الأمر
 حيث ذكر غير مطلوب لكون
 القطر الحلال منه وفيه نظر
 لا سيما لميله لإظهار كلامهم
 وجوب ما موره وإن كان
 مفضولا بل لو مباحا على
 ما يأتي وإنما لم يؤزم نحو
 المسافر لأن ما موره غايته
 أن يكون كرمضان فإذا
 جاز الخروج منه لعذر فارلى
 ما موره وبمقتضى الآسنى
 أن كل ما أمر به من نحو
 صدقة أو عتق

الوجوب أن يسلم في الأموال
والأقارب لأن كل جرم من الدينار بخصوصه مطلوب بشئ كلفه لم يجر
الصوم واضح لمخشيته غاليا
على النفس ومن ثم عاقبه
الأدعي وغيره إنما يخاطب
به المومنون بما يوجب
العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في
الصدقة نعم يؤيده ما يصره
قولهم يجب طاعة الإمام في
أمره ونهي ما لم يخالف
الشرع أي بأن لم يامر
بحرم وهو هنا لم يخالفه
لأنه إنما أمر بما يندب إليه
الشرع وقولهم يجب امتثال
أمر في التسيير إن جازاته
أي كاهوري ضيق نعم
الذي يظهر أن ما مر به
ليس فيه مصلحة عامة يجب
امتثال إلا ظاهرا فقط
بغلاف ما فيه ذلك يجب
باطنا أيضا والفرق ظاهر
وأن الجواب في ذلك هل
كل صالح له عينا لا كفاية
الآن خصص أمره بطاعة
فيختص بهم لعدم أن قولهم
أن جازاته قيد لوجوب
امتثال ظاهرا وإلا فلا
إن عاف فتنة كاهور ظاهر
فيجب ظاهره فقط وكذا
يقال في كل أمر عزم عليه
بأن كان مباح فيه ضرر على
الأمور به وإنما لم ينظر
الاستوى الضرر لهما من جهة
لأنه لا يجرى به ضرر
فيه وجه بحرهم أمر
الإمام به للصلة العامة

بين فأخرها بقصد الكفارة هل يجوز ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المبادر من لفظ الصدقة
المندوب في أيضا ما أمره بالصدق دينار مثلا وكان لا يملك نصفه قبل بلومه التصديق بهام لا فيه نظر
والأقرب الأول لأن كل جرم من الدينار بخصوصه مطلوب بشئ كلفه لم يجر
بفضل الإطعام والكسوة وعبارة أن حج لا يخاطب به المومنون بما يوجب العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة وهذا أقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الفاضل حرره (قوله)
يجب كالصوم) يأتي عن المتن خلافا (قوله) (والإباح) أي وإن لم يسلم الجواب في الأموال فوجهه ظاهر فإن
الفرق (قوله) ومن ثم عاقبه أي الاستوى (الأدعي وغيره) وواقعها المتن فقال بعد كلامه ما يصره
فيؤخذ من كلامهما أي الأدعي والغزالي أن الأمر بالعتق والصدقة لا يجب امتثالهما وهذا هو ظاهر الأمر
(قوله) إنما يخاطب خبر أن الجواب (قوله) المومنون بما يوجب العتق في الكفارة) كذا مر أنه
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة (قوله) فضيحه أنه لا يشترط أن يكون ما يصدق به مخلصا من دينه وهو
المتعمد لأنه حر (خرج) هل يشترط على المقتضى أن يؤد في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب
الثاني لأنه يصدق عليه معنى المأمور ع (قوله) ما لم يخالف (الخ) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به
لأنه لا يخالف حكم الشرع وقول سم هل الشئ من حر آخره اشترط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه
إذا أمر بالشرع إلى الصبر والاستعانة وجب أنه وفي حرجه أن أمر بمباح أي ليس فيه مصلحة عامة
وجب ظاهرا أو مندوب أو ما فيه مصلحة عامة يجب ظاهرا وباطنا أو وخرج المباح المكروه كان
أمر بتركه أو أتلف عرض فلا يجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخالف الشرع وتقل بالدر من
قواي الشارح حر ما يوافق ع (قوله) وهذا يفيد وجوب المباح (الخ) لك منه بأن إيجاب مباح
ليس فيه مصلحة عامة يخالف الشرع (أي أن لم يامر بحرم) فضيحه أنه يجب امتثال الأمر بالإمام بالمكروه
وتقدم عن ع وشيئا خلافا إلا أن يريد بالحرم المنهي بقرينة قوله التي نعم الذي يظهر الخ (قوله)
وقوله الخ) عطف على قوله لم يجر يجب الخ (قوله) أن جازاته أي كاهوري (قوله) كاهور الخ) أي تجوز
تفصيل (قوله) أن ما مر به (الخ) أي من المباح يعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال الأمر بالمكروه إلا أن
خاف فتنة (قوله) ما ليس فيه مصلحة) أقول لو كذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فيظهر إذا كانت تحصل مع
الامتناع ظاهره فقط وظاهر أن المنهي كالأمور فجري فيه جميع ما قاله الشارح في الأمور فيعتق أو تركه
وإن كان مباحا على ظاهر كلامهم لا يقدح ويكفي الانكشاف ظاهره إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع
الانكشاف ظاهره فقط وفضيحة ذلك أنه لو منع من شرب القهوه لمصلحة عامة تحصل مع الامتناع ظاهره
فقط وجب الامتناع ظاهره فقط هو متجه لقيام سم (قوله) وإن الجواب الخ) عطف على أن أمره به
(قوله) في ذلك) أي في أمره به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (قوله) لعدم الخ) أي من الاستبرك المذكور
(قوله) والأقرب أن الأمر لم يجر التسيير كاهور الجواب فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهرا ولا باطنا (عزم
عليه) أي على الإمام (قوله) ليعلم أي من وجوب المال (قوله) لأنه مندوب أي ما مر عن الاستوى (وهو
لا ضرر فيه) أي المنسوب (قوله) بوجوب الخ) نعت الضرر المنهي (قوله) المصلحة الخ) متمم للأمر (قوله)
يجب كالصوم الخ) وهو امتددة تقدم صرح بالمدى إلى الغي في باب قتال البغاة على هذا فلا وجه أن التوجه
عليه وجوب الصدقة بالأمور المذكور من مخاطب بزيادة الفطر من فضل عتق ما يصره ثم لومه التصديق عنه
بأنه مشور له هذا أن لم يصر له الإمام قدره أن عين ذلك على كل إنسان فلا نسب لعموم كلامهم وأمر ذلك التقدير
المعين لكن يظهر تنقيده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب فيتمثل أن يقال إن كان المعين غارب
الواجب بزيادة الفطر قد مر أو في أحد فصول الكفارة قد جاز أن زاد على ذلك لم يجرى ما لم يمتنع فيجوز
أن يعتبر بالحج والكفارة على ما مر به في أحد فصوله من عتقه إذا كان الإمام شرع حر (قوله) المومنون
بما يوجب العتق في الكفارة) كذا مر (قوله) ما ليس فيه مصلحة عامة) أقول لو كان ما فيه مصلحة عامة

مر في المسافر وفي مخالفة
الاذني وغيره للاستوى
إنما هو من حيث الوجوب
باطنا مظهره فلا شك فيه
بل هو أولى بما هنا فأمه
ثم هل العبرة في المباح
والمتنوع بالمأمور به باعتقاد
الامر فإذا امر بمباح عنده
سنة عند المأمور يجب
امتثاله ظاهرا فقط أو
المأمور فيجب باطنا أيضا
أو بالعكس فيمكن ذلك
كل محتمل وظاهر اطلاعتهم
هنا الثاني لأنهم لم يفسلوا
بين كون نحو الصوم بالمأمور
به هنا متدوبا عند الامر
اولا ويؤيده ما مر من العبرة
باعتقاد المأمور بالامام
ولو عين على كل فني قدرا
فأدنى يظهر أن هذا من
قسم المباح لأن التبيين ليس
بسنة وقد قرر في الامر
بالمباح أنه إنما يجب امتثاله
ظاهرا فقط (والتوبة)
لوجوبها فردا إجماعا وإن
لم يامر بها (والتقرب إلى الله
تعالى بوجوه القربى والخرج
من المظالم) التي هي في القربى
دما وعرضا وما لا يذكرها
لأنها اخص أركان التوبة قد
لأن ذلك أرجى للاجالة قد
يكون منع التوبة عقوبة
لذلك خير الحاكم كالمسيق
ولا منع قول الوكلاء لأحبس
الله عنهم المظن وفي خبر
ضعيف تفسيره للاعتين في
الابتداء بالارض قول

وبهذا يعلم (الخ) أي قوله وكذا يقال إلى هنا (قوله وفي مخالفة الأذني (الخ) عطف على قوله في المسافر (قوله)
اماطاه (الخ) لا شك فيه أي حيث خيفت فتنة برك امتثاله كما هو ظاهر (وقوله بل هو أولى بما هنا) أي حيث
وجب عند خوف الفتنة الامتثال بظاهر مع أن الامر عزم عليه فلا ينبغي أن يظهر مع خوف الفتنة
بالأولى لأن امرهم ثم بامر متدوبا يصري (ثم هل العبرة) وإذا اعتدنا باعتقاد الامر فامر مأمورا
مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال أي إذا لم يخف الفتنة أو يجب مطلقا ويندفع
الاشم لا لاجل امر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظرا وقد يتجه الاستثناء أنه ليس بالامام الامر بمرحما عند
المأمور وإن لم يكن حراما عنده ما ليس له حمل الناس على مذهبه سم (قوله حرام (الخ) أي أو مكره عند
المأمور (الخ) (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (بمباح (الخ) أي بامر بامح (الخ) (قوله أو بالعكس
فيتمسك ذلك) أي فإذا امر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا وباطنا على الاحتمال
الاولي وظاهره فقط على الثاني (قوله وباعتقاد الامر (الخ) كذا في أصله بظهوره حقاقة تعالى ولا يخفى ما فيه
من حيث التركيب ولا فاسا يظهر مروجه حقاقة تعالى متجه وكان حق العبارة فيها يظهر أن يقول أثر فقط وسنة
عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا أيضا (الخ) يصري أي ويقول بدل العكس باعتقاد المأمور (قوله أو
المأمور عطف على الامر (قوله الثاني) أي أن العبرة بامتثال المأمور (قوله مامر) أي في الجملة (قوله)
فأدنى يظهر (الخ) تقدم عن النهاية خلافا (قوله أن هذا من قسم المباح (الخ) قد يمنع ذلك بأن المعين من افراد
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله إنما يجب امتثاله ظاهر (الخ) قد ينظر في إطلاق ذلك ويتجه
الوجوب باطنا أيضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك للمعين وكان باعتداده سم قول المتن (والتوبة)
أي بالإقلاع عن المعاصي والتندم عليها والعزم على عدم العودة إليها في معنى (قوله لوجوبها (الخ) لا يظهر
هذا التعليل عيارا للمعنى والاستوى والتوبة من الذنوب أرجى على الفور أم بالامام لا وظاهر أن الخروج
من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم امرهما وكونهما أرجى
للاجالة أفرادا بالذكر فهو من عطف معاص على عامه وفي النهاية نحو ما قبل المتن (بوجوه القربى) أي من
عقوبه صدق تقريرها في معنى (قوله أو للقياد) أي قوله لا فيمكن في النهاية والمعنى (قوله وبذلك) أي
الخروج من المظالم التي هي التائب باعتبار المضاف إليه (قوله لا هنا (الخ) متعلق بذكر ما إذا كان فعلا وخبر
لأن كان مصدره (قوله لا ذلك (الخ) تعاميل للمعين مع المضاف إليه كل من التوبى والتقرب والخروج عبارة
شرح المنهج لأن لكل من ذلك أثر في إجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر
ضعيف) عبارة التوبة والمعنى قال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى ويعلمهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض
تقول تمنع المظن بظايرهم اه (قوله تمنع القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية
والمعنى المظن فلهذا اختلافا رواية يصري قول المتن (ويخرجون (الخ) أي الناس مع الامام وبذلك يخرج

أيضا في يظهر إذا كانت تحصل مع الاحتمال ظاهر اضطر ظاهر أن المعنى كالمأمور فيجب فيه جميع ما قاله
الشارح في المأمور ليتبين ارتكابه وإن كان ملبغا على ظاهر كلامهم كما تقدم وبذلك لا انكشاف ظاهر اذا
لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع الانكشاف ظاهر اقتصروا قضية ذلك ان لم يمنع من شرب القهقرى لمصلحة
عامة تحصل مع الاحتمال ظاهر اضطر وجب الامتثال بظاهر اقتصروا وهو متجه فامل (باعتقاد الامر) اذا
اعتدنا باعتقاد الامر فامر مأمورا ومباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال أو يجب
مطلقا ويندفع الاشتم لا لاجل امر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد به نظرا وهو هل ذلك الامر بالصوم بعد
انحصاف شعبان ولا نهيج زاسب ورجل الاحتمال به مع سبيليه نظرا وقد يتجه الاستثناء
وأنه ليس بالامام الامر بمرحما عند الامر وإن لم يكن حراما عنده ما ليس له حمل الناس على مذهبه (ويؤيده
ما مر (الخ) قد يتناش بان هذا شبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فأدنى يظهر أن هذا من
قسم المباح) قد يمنع ذلك بأن المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (إنما يجب امتثاله ظاهر فقط)

الإتيان مكرويت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمد جمع منهم الأذرى اقتداء بالخلفو السلف (٧٣) لشرف المحل وسمته المفردة.

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن معنى ونهاية (قوله الإتيان مكرويت المقدس) خلافاً للتبابة والمغنى وشرح الروح ووضو بالفضل والارشاد والباب عبارة الأولين وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين مكة وغيرهما وإن استقروا بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعها لأناماه ورون بإحضار الصبيان ومامورون بأن يجتمعوا المساجد أقال العصري بعد ذلك كما هو المأثور وخذهن صنيهما أنه لا فرق في الصبيان المطلوب حضورهم بين المدين وغيرهم فإن المأمور بتجنيهم المساجد غير المدينين ولم يصرح به في السابق ويؤخذ منه أيضاً أنه لا يرخصان الاستثناء الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله والا إن قل المستقرون أن لم يشر حاله بنى ولا نبات اه وقوله لم يصرح به الخ وصرح بذلك الشارح فيما يأتي واعتمده شيخنا وقره أن لم يشر حاله الخ قد يمنع ويحى دخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله له شرف المحل وسمته) قضية هذا التعليل استثناء المدنية أيضاً لأنه اتسع مسجداه الآن (قوله ولا يتأنيه) أى استثناء مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحض والحائض (قوله إلا أن قل) وفى شرح الباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في تدبى الخروج إلى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر قول الدارمى أن المساجد الفضل عند قتلهم ضيف كما هو ظاهر من كلامهم إلى أن قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ويلا يحض ولا نبات اه أى عين المسجد الذى يشبهه خلاله للاتباع ثم رأيت أن ذكرته أشار إلى ما تقدمت منه أن كلام الدارمى مقالة اه سم (قوله ولولا لاهل عرفة) أى المتقين فيه (قوله لا نه الخ) أى وقر عرفة (قوله وقضية أنه لو وقع هنا الخ) وأجيب بأن الإمام هنا لما أمر بصار واجبا نهاية متخوفاً رسم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد أمر الإمام بصوم يوم الخروج بخصر صوم امر به بصيام ثلاثة أيام لا يشمل هذا اليوم فذاك كلامهم أن صيام هذا اليوم مستحب مطلقاً مراً بالامار لا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده التبابة المغنى كما مر اتفاقاً (قوله بكسر) أى قوله كذا قيل في المغنى وإلى قوله وذلك في النهاية (قوله أى عمل) عبارة الخ أى مبتدوه من إضافة الموصوف إلى صفته أى ما ليس من الثياب في وقت الفصل مباشرة الخدمة متصرفاً الإنسان في بيته اه ذات الباء قال القولى ولا ليس الجديدين ثياب البذلة أيضاً أه قال عر قوله من إضافة الموصوف إلى صفته والمعنى حيث قد ثياب هتيد لا يمكن كون الإضافة حقيقية لأنه تنكى في الإضافة أدنى ملازمة وهو الظاهر من قوله مر بعدى ما ليس من الثياب في وقت الفصل الخ وقوله لا ليس الجديداً يطلب منه أن لا يليه فلو خالف وفعل كان مكرو حاش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحيتن) أى حين المطف على بذلة (قوله) قد ينظر في إطلاق ذلك رتبته لوجوب باطن أيضاً إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المدين وكان مما يحل عادة (قوله الإتيان مكرويت المقدس) وظاهر كلامهم أنه لا فرق في شرح مر قال فى شرح الباب لكن قال شيخنا ذكر باعل قياسه بأن ما مر من ثيابى العيد في غير المسجدين لكن الذى عليه الأصحاب استبعادهم في الصحراء مطلقاً للاتباع ولتعليمهم بأنه يحضرها الصبيان والحض والبهائم والصحراء بهم اليق وسبقه إلى ذلك التزوي ما ساءه الأصحاب أنما أخذوا من حيث الإطلاق لكن إذا ظهر تنقيد البعض وجهه لاتباع لا يسامع قول الأذرى والزركشى وتأمله كما هو محسن وعليه السلف والخلف اه فع ذلك كيف يسوغ الأخذ بالإطلاق بل يمين الأخذ بالتنقيد اه (قوله وإلا أن قل الخ) فى شرح الباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في تدبى الخروج إلى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر إقرار الدارمى أن المساجد الفضل عند قتلهم ضيف كما هو ظاهر من كلامهم إلى أن قال وقد يقال قضت هذه التعليل والمدل السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ويلا يحض ولا نبات اه أى عين المسجد الذى يشبهه خلاله للاتباع ثم رأيت أن ذكرته أشار إلى ما تقدمت منه أن كلام الدارمى مقالة اه (قوله الحن بركة) وأجيب بأن الإمام هنا لما أمر صار واجباً

ولا يتأنيه إحضار نحو الصبيان والبهائم لأنها توقف بآبواب المسجد وإلا أن قل المستقرون فالمسجد مطلقاً الفضل كما صرح به الدارمى (فى الرابع) من صياهم (صياها) الخبر الصحيح ثلاثة لا ترد دهرتهم بالصيام حتى يفطر والإمام المادل والمظالم وطارق ذنب القطر يفرقوا لاهل عرفة كاتمة كلامهم لأنه آخر التبرافيق معه الصوم هنا يعكس وقضية أنه لو وقع هنا آخر التبرافيق بركة وهو محتمل ويحتمل الفرق بأن الحاج لا يحتاج بعد الفطر إلى ما عليه فلية التبرافيق ويروى من المتأخرين خروج إلى القطر من المستسقين فلا يقاس به (فى ثياب بذلة) بكسر فسكون للمعجمة أى عمل غير جديدة (وفى) تخضع أى تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى فى كلامهم ومشيهم وجلسهم مع حضور القلب واستلزامه بالحية والخوف من الله تعالى وإحتمال مطف تخضع على بذلة مدفوع بأنه ليس لنا ثياب تخضع خصوصاً كذا قيل ولا نظير بل ثياب الكبر والفخر والخيل لنحدر طولاً كما هو أذيانها وإن كانت ثياب عمل فصيح عطلة على بذلة أيضاً خلافاً

لن تزع فيه وحيث إذا أمرها باظهار التخضع فى ما هو مهم

ففي ذاتهم من باب اولي وذلك لخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى الى الحبل فرق الخبير

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كايصل المبدؤ قول الترتول لا يأس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم استبيده الشاشي قال الاذرى وهو كاقال ولا يأس لهم قطيب بل تنظيف بسرو الكوشل وطلع دوح كرى ويخرجون من طريق ويرجمون في اخر (ويخرجون) قديا (الصبيان) والذى يتجهان مؤنة حملهم في مال الولي كقون صميم بل اولي (تنبه) مثل الصبيان غير المميزين عليه فخرج المجانين الذين امتلأوا طعنا اوتهم ويحتمل التعذيب بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم (اشعارا بان الكل مسترزقون) (والصبيوخ) والمجانز لان دعاءهم اقرب للاباء في غير البخاري وهل ترزقون وتقصرون الا بضعفائكم وفي خير ضيعفوا لاشباب خضع وبهائم ترع وشيوخ وكع اى لكبر سنهم او كثرة عيادتهم واطفال وضع لصب طليكم المذاب صبا (وكذا البهائم في الاصم) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيامن الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بمنلة رافعة بعض

ففي ذاتهم (الخ) اى ليس متروكا سم (قوله وقول الترتول) الى المتى في النهاية والحق (قوله) استبيده الشاشي (الخ) فان ذلك مكروفا يسقط المروية حيث لم يلق عثوش وشيخنا (قوله) ولا يأس لهم قطيب هذا يشمل ما لو كان يدهر امة لا يزيلها الا الطيب الذى يظهر له عتق في البدن وقد يفتن لان استعماله في نفسه ينافى ما هو مقصود المستقين من اظهار التذلل وعدم الترفع واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرافعة الكبرية الحاصلة منه يترك الطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان الاطلاق فيه اطلاق لا لاذى في جنب طلب المصلحة العامة عث (قوله) ويخرجون من طريق ويرجمون (الخ) اى مشافهة ذهابهم ان لم يلق عليهم نهاية ومقن زاد شيئا واما في وجعهم فالحشى مثل الركوب اه (قوله) تديا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان) اى والارقاء بذن ساداتهم نهاية ومقن (قوله) والذى يتجه) قضية كلام الاسوى انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم ياتو مقن وكذا في الايعاب والامداد كافى الكردى على الفضل وقال شيخنا بعد ذكر ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم فى من مالم وان كان لغيرهم فى على اوليائهم اه ويصح ان يكون هذا جماع بين القولين اه (قوله) ان مؤنة حملهم اى الصبيان ونحوهم مقن (قوله) كقون صميم (الخ) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة عث ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجرة بخلاف تلك فلم يكن له ان لا يقرب انه لا يخرج مؤنتهم من بيت المال وفى سم على المتبع بعد ما ذكره لو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب تنقيتها عليه وبغير اذنه فلا إشكال في عدم الوجوب او باذنه وهي وحدها فيه ففطر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لفرضا غايته الامر أنه قد يعمد على الزوج تنفع بواسطة خروجها لكانه لم يشأ اليه ولا طابه منها فهو مخروجا الزائدة على نفقة التخلّف فاولى بعدم الوجوب فليتامل اه (قوله) مضراوتهم (اى طيبتهم وابدأهم الخلق كرى) (قوله) ويؤيد الاول) اى الصومول وجرم به شيئا كما مر (مسترزقون) بكسر الزاى قول المتن (والصبيوخ) اى والحقن القبيح المنظر ياتو مقن (قوله) السجائر) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والحقن (قوله) والسجائر) اى غير ذوات الهيات بخلاف القدر ابسطا والسجائر ذوات الهيات ولا بد من اذن تحليل ذات التحليل نظير ما مر في المبدؤ وغيره ما مر اى بهيمى (قوله) وهل ترزقون) في معنى التزاي لا ترزقون عث (قوله) اى لكبر سنهم (الخ) عبارة التباية والحقن والاياعب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل ين اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم من ذلك لان ارجاء اعمامها بالتبع وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه ففطر ولا يبعد الصومول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل المقور منها كذلك ولا يبعد ان يبعد حيث تاخر قتلها لمراتقضاء كان اضطر الى كلوه وترودها كطير باغليا تام سم على جماع عث (قوله) فاذا هو بنلة (الخ) قال المصنف اى اسمها عيطون اه وبعض الحواشي قيل اسمها حمار وقيل طائفة وقيل شاهدة وكانت عرجاء عث (قوله) رافعة بعض قراعتها) عبارة الخبير وقت على ظهورها ورفعت يديها وقالت

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كايصل المبدؤ قول الترتول لا يأس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم استبيده الشاشي قال الاذرى وهو كاقال ولا يأس لهم قطيب بل تنظيف بسرو الكوشل وطلع دوح كرى ويخرجون من طريق ويرجمون في اخر (ويخرجون) قديا (الصبيان) والذى يتجهان مؤنة حملهم في مال الولي كقون صميم بل اولي (تنبه) مثل الصبيان غير المميزين عليه فخرج المجانين الذين امتلأوا طعنا اوتهم ويحتمل التعذيب بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم (اشعارا بان الكل مسترزقون) (والصبيوخ) والمجانز لان دعاءهم اقرب للاباء في غير البخاري وهل ترزقون وتقصرون الا بضعفائكم وفي خير ضيعفوا لاشباب خضع وبهائم ترع وشيوخ وكع اى لكبر سنهم او كثرة عيادتهم واطفال وضع لصب طليكم المذاب صبا (وكذا البهائم في الاصم) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيامن الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بمنلة رافعة بعض

(قوله) في ذاتهم (الخ) اى ليس متروكا (قوله) تديا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام (قوله) في مال الولي) اتقضى كلام الاسوى انها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله) كقون صميم) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية (قوله) اى لكبر سنهم) عبارة شرح العبابى اى انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله) في المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل ين اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها خذنا من قصة التمة قد يتجه عدم من ذلك لان اخراجها بالتبع ولا دلالة في قصة التمة اذ ليس فيها انه اخراجها وانما فيها الاخراج عث وروى اتفاقا وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه ففطر ولا يبعد الصومول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل المقور منها كذلك ولا يبعد

(قوله) في ذاتهم (الخ) اى ليس متروكا (قوله) تديا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام (قوله) في مال الولي) اتقضى كلام الاسوى انها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله) كقون صميم) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية (قوله) اى لكبر سنهم) عبارة شرح العبابى اى انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله) في المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل ين اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها خذنا من قصة التمة قد يتجه عدم من ذلك لان اخراجها بالتبع ولا دلالة في قصة التمة اذ ليس فيها انه اخراجها وانما فيها الاخراج عث وروى اتفاقا وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه ففطر ولا يبعد الصومول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل المقور منها كذلك ولا يبعد

قوامها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب بلكم من اجل شأن التمة وتقول هذا اللهم

ويُفرق بين الأمهات والأولاد حتى يكثر
الصحيح والرقعة فيكون
أقرب إلى الجاهل وتاريخ
فيه جمع بالأبدى (ولا
يُمنع أهل الذمة) أو
المعد (الحضور) أي
لا يبنى ذلك ويظهر أن عمله
مالم ير الإمام المصلحة في
ذلك على أنه يسن للامام
المتنع من المكروه كما
صرحوا به وسيأتي أنه
يكره لهم الحضور إلا أن
يجاب بأن المقام مقام
ذلة واستكانة فلا يكره
عاطفهم حيث لمصلحة
تقتضي ذلك لأنهم
مسزقون وفصل الله
واسع وقد تمهل لهم
الإجابة استدراجا وبه
يرد قول البحر يجرم
التأمين على دعاء الكافر
لأنه غير مقبول أنه على
أنه قد يحتمل له باسحق
فلا علم بعدم قبوله إلا بعد
تحقق موته على كفره ثم
رأيت الأذري قال
أطلعه نبيد والوجه
جواز التأمين بل نديه إذا
دعا لنفسه بالهداية ولنا
بالنصر مثلا ومنعه إذا
جهل ما يدعيه به لأنه قد
يدعي بأثم أي بل هو
الظاهر من حاله ويكره لهم
الحضور ولنا إحضارهم

(ولا يختلطون بنا)

الهم أنت خلقتنا فانزقنا لا لأهلنا أم (قوله) ويفرق بين الأمهات والأولاد) وقد فعل ذلك مع
الأدميات سم وفيه توقف لأنه يؤدي إلى زوال حضور الأمهات (قوله) ونازعه فيه) أي في التفرق قول
الحق (ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كافئ غير الاستسقاء (قوله) أو العبد
المرقوله ويعمد في النهاية الأولى ولا يظهر إلا أنهم (قوله) أو المؤمن عيش (قوله) أي
لا يبنى ذلك) أي لا يطلب الظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يطلب منهم من الخروج في
يومنا عليه قوله الآتي ونص إلى الفرض منه حكاية قول متايل لما فهم من كلام المصنف عيش (قوله)
وسياق أنه يكره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه في هذا الآتي ويكره أيضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك
تدبا وقيل وجوبه بالنزيم وراعتهم أي عن المسلمين بخلاف ما إذا تمروا فاتهم لا يمتنعون قطعا فيخرجون ولو
في يوم خروج المسلمين أم ومثله في الرض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم
فيختص من منع الإمام هذه الحالة هو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد أضاف ذلك لهم والملا والملاذ كورة وأغنى
عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منهم الخروج في يومنا وقضية ما تقرر من نديب الملح
إذا لم يميزو عانا أن قول المصنف لا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تمروا ولو لم يكن خروجهم في
يومنا على ما فيه أم وتقدم عن عيش أن الفرض من ذلك النص الآتي جكاية قول متايل لما فهم من كلام
المصنف وفي البحر يجرى وسأشبه شيئا ما حاصله أن الكراهة ونديب المنع لكل منهما مختص بما إذا لم يميزو عانا
(قوله) لأنهم الخ) تمثيل للذين (قوله) مسزقون) بكر الزاوي براموي (قوله) وبه يرد النسخ) أي بكونهم قد تمهل
لهم إلا جليبا استدراجا وقيل وجه الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيمه وتفرير العامة بحسن طريقتيه
لكن حسنا عيش (قوله) قول البحر يجرم التأمين (قوله) اعتمد المصنف (قوله) ثم رأيت الأذري قال أطلعه
بعيد النسخ أقره عيش ثم قال فرغ في استحباب الدعاء للكافر بخلاف واعتمد هو الجواز وأظنه أنه قال
لا يجرم الدعاء بالمخفرة إلا إذا أراد المخفرة مع موته على الكفر وسيأتي في الجنائز التصريح بتحريم الدعاء
للكافر بالمخفرة نعم أن أراد الله أظفره أن أسلم أو أراد بالدعاء بالمخفرة أن يحصل له سيئه وهو الإسلام
فلا يشبه إلا الجواز سم على التخييل ويبنى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم إلا امتنع خصوصا
إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعله دعاء له سيئه ولم يتم به غيره من المسلمين فاشهر
بتحقيق ذلك التبراه (قوله) ويكره) إلى قوله ولقول المالك في المنع في الآخرة وقول شيخنا لا لأنه (قوله)
ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الرض ويكره أيضا أي كراهة خروجهم معهم كراهة به الأصل
ليمنعون من الخروج معهم أم سم قول الملتن (ولا يختلطون الخ) أي أهل الذمة ولا غيرهم من سائر
الكفار قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لأن
ذوهم أقل لكن يكره للكفرهم قال المصنف وهذا يقتضي كفر أطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم
إذا ماتوا فقال لا أكثر منهم في التارطاطة لأنهم حكمهم والحقة وإنهم في الجنة هو الصحيح المختار لأنهم غير

أنه كذلك حيث تأخر قتله لمرأته فكان اضطرا إلى كتم زوجه ليأكله طربا للفتايل (قوله) ويفرق بين
الأمهات والأولاد) وقد فعل ذلك مع الأدميات (قوله) وسياق أنه يكره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه
في هذا الآتي ويكره أيضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك تدبا وقيل وجوبه بالنزيم وراعتهم أي عن
المسلمين بخلاف ما إذا تمروا فاتهم لا يمتنعون قطعا فيخرجون ولو في يوم خروج المسلمين أم ومثله في
الرض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص من منع الإمام هذه الحالة وهو
قضية قولهم فيمنعون الخ فقد أضاف ذلك لهم والملا والملاذ كورة وأغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد
يدل على طلب منهم من الخروج في يومنا وقضية ما تقرر من نديب المنع إذا لم يميزو عانا أن قول المصنف ولا
يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تمروا ولو لم يكن خروجهم في يومنا على ما فيه (قوله) ويكره لهم الحضور
الخ) عبارة شرح الرض ويكره أيضا خروجهم معهم كراهة به الأصل ليمنعون من الخروج معهم أم

أي يكره لنا فإظهارهم فكيفهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج إلى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصلاته الظاهر أنه تصوير فقط ثم

مكلفين وللوعلى الفطرة وتحرر هذا كقول شيخنا وغيره أنهم في أحكام الدنيا كفار أي فلا يصل عليهم ولا يفتون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة مقنو نهاية قال عرش قوله
مر لأن ذنوبهم الخ المراد بالتوب ما يندبنا في الشرع وإن لم يتعلق فيه خطيب القبي لمدم
تكميله بالزناو الترفيق بالكفر الذي هو أعظم الذنوب بعده تكليفه لا يمنع أماله باليسير وقوله لهم وهذا
يقضي الخ مستدق قوله لم لا لهم غير مكلفين الخ عبارة صحيحة في الفتاوى في وجوب ألبال من الأطفال أما أطفال
المسلمين في الجنة قطعا بل إجماعا الخلاف فيه شاذل غلط وأما أطفال الكفار فغيرهم أربعة أقوال أحدها
أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نمتسوا ولا قوله ولا تزروا زورا أخرى
الثاني أنهم في النار تبعاً لأبائهم ونسبة التوحي لا كثيرين لكنه نوع الثالث الوقف ويسرته بانهم
تحت المشيئة الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوحيهم لهم نار يقال أدخلوها فيدخلها من كان في علم الله
تعالى سعيها ويسلك منها من كان في علمه فاشقوا لو أدرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوري عن
أطفال المسلمين هل يعذبون بشيء من أنواع العذاب هل يرد أنهم يستلون في قبورهم وأن القبر يضمهم وما
الحكم في أطفال المشركين من هذه الامتيازات بانهم أي أطفال المسلمين لا يعذبون بشيء من أنواع العذاب
على شيء من المعاصي ولا يستلون في قبورهم كإليه جماعة والتي به شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني
والحنابلة والمالكية قولهم أن الطفل يستل روحه جماعة من هؤلاء واستدل بما لا يصح وأطفال المشركين
اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال الرابع جمع منها أنهم في الجنة خدم لأهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز
أن يكون أحسن الأطفال في النار فأجاب بأن الأطفال في الجنة ولو أطفال الكفار على الصحيح نعم يخطئ الله
تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة خلقا آخر يدخلهم النار لا يستلهم ما قبل وهم يستلون والعشرة
أقوال التي أشار إليها الشيخ سردها في فتح الباري فليدع عرش في قوله أي يكره الخ كذا في
النهاية (قوله لا نه الخ) (قوله) (وصلى على آخرهم) التي قوله ولقول المالكية في المتن
والنهاية (قوله الثاني) قال ابن قاضي وشيخه في نظر أنه وكأنه يشير إلى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب
الخ فحين من هذا أن المتمدن عند صاحبي المتن والنهاية المنصوص المذكور يصري (قوله يكون الخ) أي
وجوبا أخذنا من الرد الآن عرش (قوله مضاهاتهم الخ) أي مضاهاتهم ومساواتهم (قوله تقدمت)
أي مضاهاتهم سم (قوله على تلك المتوجهة) أي مفسدة مصادقة المساقاة والافتتان (قوله) ولقول
المالكية متعلق بقوله منوع الخ (قوله بالمصالح المرسة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل الدليل على
اعتباره ولا على إقامته سم (قوله من الأفراد) أي يريم (قوله قالوا لول عدم أفراد الخ) كذا في
شروح الارتدادوا بفضل ومال إليه شيخنا في المتن (كاليد) أي كملاته في الأركان وغيره مما لا يلبأ بأن
نهاية (قوله لفضل المار) أي في شرح في ثياب بنذقر تشفع (قوله فكون الخ) في هذا الترميم تامل عبارة
شيخنا في الإقالية والوقت فتوى جماعلة الاستسقاء ولا تقيد بوقت أه (قوله ويكره الخ) أي بعد
الانتاح قل التمدد يرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كما تمتددة وينادي لها الصلاة جامعة نهاية
ومع هذا شيخنا في كبريتها وأولاده البقيات الصالحات أه (قوله أو العاشية) أي الأوليان أفضل
مضى وهاية وشيخنا (قوله يجوز زيارتها على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه عرش مناصه قوله
مر بخلاف الميمنة في ابن حج ونخط بعض الفضلاء أنه هذا في بعض النسخ وأن الشارح مر رحمه الله
فدلى طرب عليه في نسخته وإن المتمدن أنه لا يجوز الزيادة على الركعتين كاليد انتهى وهو قريب أه
عبارة شيخنا في كتمان أي بقية صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة عليها إلا بالابن حج وما نقل عن الرمل
أنه لا زيادة عليهم ما ضرب عليه كماله منهم فالمتمدن المأمور عليه أنه لا يجوز الزيادة عليها أه فكل المتن
(قيل يقرأ الخ) أي يدل أقرب نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) أي قوله واقتضاه الخ في النهاية والمقني
(قوله تقدمت) أي مضاهاتهم (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل

رايت الأسنوى صرح
بكره الاختلاط لأنه قد
يصيبهم عذاب قال تعالى
واقتروا لئلا تعصين الذين
ظلموا منك خاصة وقص
على أن خروجهم يكون غير
يوم خروجنا واستشكل
بانهم قد يسقون فيفتن
بعض العامة ورد بأن في
خروجهم من مفسدة
محقة وهي مضاهاتهم لنا
قد تمت على تلك المتوجهة
ولقول المالكية بالمصالح
المرسة منوع من الأفراد
وقد يجاب بأن مفسدة
الفتنة أشد من مفسدة
المضاهاة وأداه تحقيقها
منوع كيف ونحن نمنعهم
من الاختلاط بنا لنصيرهم
منفردين هنا كالبائس
فأي مضاهاة في ذلك قالوا
علم أفرادهم يوم بل
المضاهاة فيه أشد (وهي
ركعتان كاليد) للغير
المار فتكون في وقتها أن
أريد الأفضل ويكره في
الأولى سبعا والثانية حسا
وقرأ في الأولى وقسح
وفي الثانية أقربت أو
الناشئة كالهاية (لكن)
يجوز زيارتها على ركعتين
بخلاف العيد أيضا (قيل
يقرأ في الثانية أنا أرسلنا
نوحا) لانتهاية بالمال
إذ فيها استغفروا ويكر
الاية (ولا تخمس صلاة
الاستسقاء بوقت العيد
في الاصح) ولا يغيره

(قوله)

بل يجوز ولو وقت كراهة لأنها ذات سبب متقدم فندارت مع غيرها

والتعاضد الجبرانه **ع** خلافاً لغيره المسموحول على أنه لا كل كاسر (ويطلب ك) نقطة (أ) فالأركان والسند دون الشروط
 فإتسامة كاسر في الكسوف والمعد (لكن) يجوز الاختصار هنا على خطبة واحدة بتأجيل ما من (٧٧) في الكسوف (ويستغفر الله تعالى

بدل الكبير) أو لمسا
 يقول استغفر الله الذي لا
 إليه المصير والحق التوب
 إليه تعالى الأولى وسبعا
 في الثانية لا إلى الحق وعد
 الله تعالى بأرسال المطر
 بعده في الاستغفر وأربكم
 ومن ثم إن كثرة قراتها
 إلى قوله أتهابوا أو كثرة
 الاستغفار وخم كراهة به
 وقيل يكبر بالصبر والتضرع
 له بأنه تفتية الخير وكلام
 الأكثرين (ويدهو في الخطبة
 الأولى) جهرا بأدعيته
ع والوارد عنه وهي
 كثيرة ومنها اللهم استعنا
 عنيما أي مطرا (مشتا) يعني
 أوله أي مقدما من القعدة
 (عنيما) بالماء والحمدى لا
 ينقصه شيء أو يرضى الجيران
 من غير ضرر (مريتا) يقع
 أوله بالماء والحمدى محمود
 الماتية فالحق والتافع ظاهرا
 والمريء التافع باطنيا
 (مريتا) بعضهم أوله بالتعنية
 أي أتيا بالريح وهو الوادة
 من المراجعة وهي الحصب
 بكساره ويجوز هنا فتح
 الميم أي ذابح أي عماد أو
 المرحضة من أربع البعير
 أكل الربيع أو القوقية من
 رقت الماشية أكلت ما
 شات والمقصود واحد
 (خدا) أي كثر الماء

(قوله أو تعاضدا جبرانه) أي المار (قوله كاسر) أي أنما (قوله على أنه لا كل) ملاحل على أنه اتفاق سم قول
 المتن (ويطلب الخ) ويندب أن مجلس أو لم يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر إذا نال جمعة عرس
 (قوله في الأركان والسند دون الشروط) لا ينبغي ما فيه لأن حكمها واحد من كل وجه والظاهر أنه يعتبر
 هنا ما يعتبر في العيد من الأصوام والسياح وكونه أرية على التفصيل المار فيه ثم ديت في المتن والتبائية في
 الأركان والسند والشروط وهو أن هذه من صميم حقه تعالى بصري وتكلف سم قول تأويل كلام الشارح
 فقال قوله في الأركان والسند كان مراده الأركان والسند خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط على أي
 الشروط خطبة الجمعة أي أي خطبة العيد في لزوم الاتيان بأركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها
 وعدم لزوم الاتيان بشروطها كما يفيد قول الشارح فإتسامة كاسرا (قوله فإتسامة الخ) (فرج) نذر
 خطبة الاستسقاء لوجه انعقاد النذر ليسر الاجتماع هنا ولومع واحد سم (قوله بناء) (فرج) مارجا
 أي سبق أن للمعد خلافة كدي على ما فصل عبارتيه نذر قوله خطبة العيد أي لا يكتفى خطبة واحدة
 كافي العيد قوله في الأركان وغيره أي لا في جواز تقديمها على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه (قوله)
 ويستغفر الله تعالى الخ ويؤمن أن يكثروا الكرميو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله قلوب المرش
 العظيم لا إله إلا الله قلوب السموات والأرض ورب العرش الكريم هو أن يكسر يامى بأقرب من رحمتك
 نستعين من رحمتك ترجو فلا تكتنا إلى انفسنا طرقة بين واسلم لنا شائنا كله لا إله إلا انت وبس في كل
 موطن اللهم انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأية آخر البقرة متنى قال شيخنا وهو
 أي دعاء الكرم في الحقيقة تيسر أن يسمي دعا له لأنه مقدمة للدعاء الذي بعده ولا يضمن الدعاء اه (قوله)
 أو لمسا إلى الحق في المتن وكذا في التباية أو قوله أو قيل إلى الحق (قوله يقول الخ) أي إذا أراد الأفضل ولا يلو
 اقتصر على استغفر الله كفى وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لمراد ان من قالها غفر له وإن كان من
 الركب شيخنا وفي التباية عبارة افتتح عرس قوله هـ من قالها غفر له الخ ولا يخصص تلك بكثرة الخطبة
 ويكونها تساملا اه (قوله جهرا) كذا في التباية (قوله استعنا) بفتح الحاء من اسق ووصلها من سق متنى
 وع عرس (قوله أي مقدما) الخ أي بأروا نهاية (قوله يضم أوله) أي كسر ثانيه (قوله والواحدة) عطف
 على التحنية قول الحق (خدا) بفتح الحاء ودال مهملة مفتوحين (قوله أو قطره كبار) عبارة التباية
 والتباية أو قيل التي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم متنى (قوله أي سائر الخ) عبارة التباية
 والحق بمثل الأرض أي يعمها كمثل القوس وقيل هو الذي يملأ الأرض بالنبات اه (قوله للهاتين)
 صوابه بالحاء المعجمة كذا في التباية والحق (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة الحق فيقال سم الما يسبح إذا سأل
 من فوق إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على وجه الأرض اه (قوله أي يطبق الأرض) من الإطياق ياقى
 الغتار والتطبيق كافي قال موسى عرس (قوله حتى يعمها) عبارة التباية أي يستوعبها فيه ير كالطين عليها
 اه زاد الحق قال هذا مطبق لهذا أي مسوله اه (قوله إلى أتسامة الحاجة الخ) لا تأخر به لأنه لو كان المراد
 الدوام الحقن لم يصح لأنه يرد على إلى الملاك بالترقي نحو شيخنا (قوله أي الأيسين الخ) أي بتأخير المطر
 نهاية بذات شيخنا والحق من الكسائر اه (قوله أن بالباد) أي معاد الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتبار ما لعل الغاية (قوله محمول على أنه لا كل) ملاحل على أنه اتفاق (في الأركان والسند)
 كان مراده الأركان والسند خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط على أي الشروط خطبة الجمعة (فرج)
 نذر خطبة الاستسقاء لوجه انعقاد النذر أما على انعقاد النذر فكأنه فاضح وأما على عدم انعقادها فظهور
 الفرق بينهما وإن لم يلزم غيره وهو اقته والمحذور منه لكنه ممكن من اصحابه من لمرد السباح وهي

والخير أو قطره كبار (مجيلا) بكسر اللام أي سائرا لا لاق لمعومه أو للأرض بالنبات كمثل القوس (سما) بفتح القعدة
 المعنيين أي شديد الوقع بالأرض من ساح جرى (طبقة) بفتح أوله أي يطبق الأرض حتى يعمها (دائما) إلى أتسامة الحاجة
 إليه (اللهم استعنا التفت ولا تفتلنا من التفتلطين) أي الأبد من رحمتك اللهم أن بالعباد والبلاد والحق من الأولاد

من عطف محل على الخالو ما خبر أن مقدم قوله ما لا تفكر الخ اسماء أخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
مقدم على شيخنا (قوله أى بدخ) أى وقع اللام شيخنا (قوله والعنك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
الخ) أى أخرج لنا الزرع بسبب المطر (قوله وأدر لنا الصرع) أى أكثر لنا دهره وهو القبر وعلى الصرع محل
القبر من الهمة وعاجب لأدرا أن يؤخذ الشعر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره
من عسل النحل ويسقى كل لبثها من دس وغيره ثلاثة أيام بطور اعل الرق فانه يكثر لبثها شيخنا (قوله
أى المطراخ) عبارة شيخنا أن خيراتها والمراد بها المطر وقوله من ركات الأرض أى خيراتها المراد بها
الثبات والثار وذلك لأن السباة تجري بحرى الأرض بحرى البحر الأم ومنها يحصل جميع الخيرات
بخلق الله تعالى وتديره اه (قوله والعري) بضم العين كلين وقبحا كشمس قاموس (قوله أى السحاب)
أى بارسال ما فيه سم عبارة الثانية والمعنى أى المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أى
كثيرا) عبارة الثانية والمعنى أى دوا كثيرا أى مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أى كثير الدهر متواليا اه
قول المتن (يستقبل القبة الخ) أى تدبار لو استقبل فى الأولى أى الدعا لم يهدف فى الثانية كاتفه فى البحر
عن نص امام معنى ونهاية قال عرش قوله هو لم يهدف إلى أى لا يطلب إعادة بل ينشئ كراهتها وكذا
ينشئ كراهة الاستقبال فى الأولى وإن اجز الاستقبال فيها عن الاستقبال فى الثانية اه (قوله أى نحو
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة فى الثانية الخ (قوله ثم يستقبل الخ) أى وإذا فرغ من الدعا استدبرها وأقبل
على الناس كافى الشرحين والروضة هنا زيادة المعنى لا كما يشعر به كلامه من بقا الاستقبال فأنها اه
الخطبة قول المتن (وبالتالى فى الدعا الخ) قال فى شرح البهجة اما الأولى أى الخطبة الأولى فيس فى الدعا
بلا مبالغة فيدعو فيها جهرا اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حيث تدعى أى حين استقبل القبة
بمصدر الخطبة الثانية سم (قوله حيث تدعى) إلى قوله وفى كتابنا فى المعنى لا فى قوله ويكره تركه إلى قول
المتن ولو ترك فى الثانية لا مذكر وقوله وفى كتابنا فى المعنى لا فى قوله ويكره تركه إلى قوله ويكره
ظهورا كهم الخ) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اللهم استننا التبت ونحوه لكن المقصود
برفع البلاء وما قدمه فى الفتوى عما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن قال معنى قولهم أن طلب رفع شيء
أن طلب ما المقصود من رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا نتحصل شيء إذا دعا بطلب تحصيل شيء عرش
عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويحمل ظهورهما إلى السماء ولو عند الفاظ التحصيل على المحتدم كما
قاله الحنفى فيما لحظى والشعر المسمى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله الطيرون وبه المعنى وماوى
من أنه يحمل بطونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كافى سائر الأدعية
ولو فى الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذا لم يكن القصد رفع البلاء والرفع الظهور مطلقا
نظرا للمقدودون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يديه من سجدة فإن كان عليها سائل أحتمل

حاصله بذلك أيضا فالاجتماع هنا ولو مع واحد على التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له لئلا يتم (قوله
أى السحاب) أى بار. أى ما فيه (قوله فى المتن ويستقبل القبة بمصدر الخطبة الثانية) قال فى شرح البهجة
فان استقبل له أى الدعا فى الأولى لم يهدف فى الثانية فله فى البحر عن نص الامام (قوله فى المتن وبالنسبة فى
الدعا مسر وجهرا) قال فى شرح البهجة اما الأولى أى الخطبة الأولى فيس فيها الدعا بلا مبالغة فيدعو فيها
جهرا اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حيث تدعى أى حين استقبل القبة بمصدر الخطبة الثانية
(قوله بخلاف واحد تحصيل شيء) فانه يحمل بطل كفه إلى السباة) وفى السؤال محالو جمع فى دعائه بين
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفه إلى السماء نظرا للاول أو يعين كفه إليها نظرا
لأنى فاجيب بالاول لأن دفع الغمام مقدم على جلب المصالح وأوردته لا تصور المستقلة لا تصور الجمع
بينهما فى لفظ واحد لا بد من تعدد اللفظ ترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا حيث لا لكل منهما
حكمة (واقول) بل تصور المستقلة كان سمع (إنما نجمع بينهما فدعا فيقول هو اللهم ارفعني مثل ذلك

والجهد أى يفتح أوله وقيل
ضمة ففتحته والعنك أى
الضيق ما لا تفكر أى
بالثوب إلا إليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الصرع
واسقنا من ركات السماء
أى المطر وأنبت لنا من
بركات الأرض أى المرحى
اللهم ارفع عنا الجهد
والجرح والعري واكفف
عنا من البلاء ما لا يكفنه
غيرك (اللهم) فأنستفرك
إنك كنت غفارا) أى لم
تزل تقفر ما يقع من هفوات
عبادك (فارسل السماء)
أى السحاب أو المطر
(طينا مدورا) أى كثيرا
(يستقبل القبة بمصدر
الخطبة الثانية) أى نحو
ثلثها إلى فراغ الدعا ثم
يستقبل الناس ويكمل
الخطبة بالحمل على الطاعة
وبالصلاة على النبي ﷺ
وبالنسبة للؤمنين
والمؤمنات ويقرا آيات
آيتين ثم يقول استغفره
لوكم (وبالنسبة فى الدعا)
حيث (سرا) ويسرون
حيث (جهرا) ويؤمنون
حيث قال تعالى ادعوا
ربكم خضعا وخفية
ويحملون ظهورا كهم
إلى السماء كاتبت فى مسلم
وكذا يسن ذلك لكل من
دعا لرفع بلاء ولو فى

لأنه المناسب لحال الأخذ وبني أن يكون من دعائهم حيث كان أصله اللهم استعاضتنا (٧٩) بدعائكم وعدتنا بأجلكم وقد وثا

كأمر تتأفأنا كما وعدتنا
 اللهم فاقم علينا بمغفرة
 ما قار لنا وما أجلكم بمقانا
 وسعة في رزقنا (وبحول
 رداءه عند استقباله) القبة
 (ليجعل يمينه يساره
 وعكسه للاتباع وحكمته
 التفاؤل بتغير الحال إلى
 الرخاء كأورد ويكره تركه
 (وبتكسبه) أن كان غير
 مدور ومثلث وطويل
 (على الجنب فيحصل أحلاه
 أسفلوه وعكسه) لم يصح أنه
 صلى الله عليه وسلم هذلك
 فتمه نقل خميسه ويحصل
 التحويل والتتكيس مما بان
 يجعل الطرف الأسفل الذي
 على شقه الأيمن على حافته
 الأيسر والرفرف الأسفل
 الذي على شقه الأيسر على
 حافته الأيمن أما المدور
 والمثلث فليس فيه إلا
 التحويل وكذا الطويل أي
 البالغ في الطول لتسر
 التكبس فيه وفي كذا في دور
 التمامة تفصيل في تحويل
 الطيلسان فراجعوه
 (وبحول) مع التكبس كما
 أفاده قوله مثله لسأوى
 قول أصله ويحصل خلافا
 لمن اعترضه على أنه في بعض
 النسخ عبر بعبارة أصله
 (الناس) أي المذكور وم
 جلوس (مثله) للاتباع أيضا
 (قلت ويترك) الرداء
 (عولا) منكسا (حتى يزع
 الثياب) بنحو البيت لأعلم

عدم الكرامة نهاية ومعنى قال عرش قوله من احتمل الجعارة فيما تختم في القنوت ويكره خارج
 الصلوات رفع اليد المتجسدة ولو بمائل ليا يظهر (هـ) قوله لأنه المناسب (الخ) عبارة شيخنا والحق في
 ذلك التفصيل أن القاصد من دفعه يظهر مذهبه بخلاف القاصد حصوله على فاته بمصحه بطون ما
 (قوله) وبني (الخ) أي كمال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومعنى نهاية (قوله) حيث (أي حين) استقبال
 القبة بعد صدرا الخليفة الثانية (قوله) كمال أصله (الخ) أي وأصله المصنف اختصارا وكان الاتي ذكره
 معنى (قوله) ما قار لنا (أي ما تركبناه من الخوبس) (قوله) وسعة يفتح العين على الأضغ الكسر لفة
 قليلة عرش (قوله) عند استقباله القبة (الخ) الأقر بان المراد عقبه عرش وجرم به شيخنا فقال وعمل التحويل
 بعد استقباله القبة (هـ) قولنا (الخ) (ليجعل) تحويل شيخنا قولنا (الخ) (وعكسه) بالتصريح والرفع
 بحميرى (قوله) كأورد (أي من) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب فقال الحسن رواه الشيخان
 عن أنس بن مالك ويعني فقال الكلمة الحسن والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم وأحب فقال الصالح معنى
 قول المتن (وبتكسبه) (الخ) يفتح أوله مخفا ويضمه متقلعا عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك (أي
 التكبس) (قوله) خميسه (أي كسامة عرش) (قوله) ويحصل التحويل والتكبس مما (الخ) أي وكل
 من التحويل والتكبس على حدثه لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع
 ذلك القلب خلافا لما وقع للامام والتزالي فاختبره تبعه جميعا من جعل ذلك الرافى وغيره أسنى وقوله لما
 وقع للامام التزالي أي وتبعهما الزكشى (قوله) أما المدور (الخ) وفي الأمايب المدور ما ينسج أو يخط
 مقورا كاسفرة والمثلث ما لا يفر أحد في مقابلته أو يتين كركي على أفضل (قوله) والمثلث) كذا
 في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كماله يقتضى تمام المثلث ما قبله وهو ظاهر ولذا صرح جماعة بأو
 (قوله) (هـ) الأولى الثانية كاصبريا النهاية (قوله) إلا التحويل (أي قطعا نهاية) ومعنى (قوله) لتسر
 التكبس فيه) راجع لما قبل وكذا (الخ) أيضا كما هو صريح صنيع الأسنى والمعنى (قوله) كما أفاده قوله (مثله)
 في أفاده نظرا لأن المقبوب من المائلة الواقعة قيد التحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل
 المذكور في الخطيب (قوله) فسأوى قول أصله (الخ) هذا عجيب (قوله) لما اعترضه) واقفه المعنى
 فقال تنبيه في المحرر بقوله يعمل بحد بل يحول وهو ما لم يقدروا في بعض نسخ الكتاب كذا لكن
 المذكور عن نسخة المصنف يحول (قوله) أي المذكور (أي فلا تحول التماس ولا الختاني) لثلاث تنكس
 عودتين شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع (أيضا) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم (قوله) ويترك الرداء) أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت)
 أي عند رجوعهم إلى منازلهم نهاية وأسنى وشرح بأفضل (قوله) وينزع (الخ) خالف فيه المعنى فقال حتى
 ينزع يفتح أوله التياب كل منها عند رجوعها منزلها (قوله) ليم ذلك (الخ) (فرح) (يسر) لكل
 أحد من يستسقى أن يستشفع بماله من غير ما يذكره في نفسه فيجعله شاهدا لأن ذلك لا يتبع بالشدة كما كان في
 خبر الثلاثة الذين أوفوا بالعاقب وأن يستشفع بأهل الصلاح لأن دعاءهم أرحى للجارية لاسيا فأقرب النبي صلى
 الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالمباين رضي الله تعالى عنه فقال الله أنا كذا إذا قطعنا
 فوسلنا إليك بيننا فقسقينا وأما قول المصنف في قوله نيسا فاقصفا فهو أرواه البخارى ومعنى نهاية زادنا الأسنى وكما
 استشفع معاوية يزيدنا أناسا فقال اللهم أنا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم أنا نستسقى بزيدين الأسود
 يا ذا دفع يدك إلى الله تعالى فرجع بدمه ورفع أسنمهم فثارت حماسة من المغرب كما أثر في وجوهها
 ورجع فسقوا حتى كاد الناس أن لا يلبثوا منازلهم (هـ) قولنا (الخ) (ولو ترك) (الخ) أي لو لم يكن أمام ولا

أثار قال في رفع البلا وسحر لثمة المظلمة على أنه قد يدعى أن العبرة بالمألو وهو واحد في نحو الإمام الرضا
 واعظم رفع كذا وحصول كذا الخياص (قوله) كما أفاده قوله (مثله) في أفاده نظرا لأن المقبوب من المائلة
 الواقعة قبل التحول مجرد صفة التحويل المذكور في آية فقامه (قوله) فسأوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)

يقول أنه صلى الله عليه وسلم غير رداء قبل ذلك ويترك وينزع مبيان للفعل ليم ذلك الامام غيره (ولو ترك الامام الاستسقاء

من يقوم مقامه يجزى وتقدم عن العباب مثله زيادة قول المتن (فعله الناس) أى البالنون الكاهلون
 جميعهم لانهم سبعة فيفعل بعضهم وإن كان بالغا فاعلان ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه
 ستين عن عرش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الاسلام المنى والنهاية لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء
 إذا كان الولي بالبلد حتى ياذن لهم كاقضاء كلام الشافعي لحرف الفتنة عليه الاذرى وغيره انتهى قال
 عرش قوله مر لا يخرجون الخ ويجزم ذلك إن قلنا فتنة سم على المنهج وقضيت انهم حيث فعلوها
 في البلد خطبوا ولو بلاذن ولعله غير مراد بل من خالفوا الفتنة لم يخطبوا إلا باذن او في سم بعد ذكره
 عن الاسنى ما مر افتاقره لكنهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور مر فمن ان امنت الفتنة ولم
 يمتد الاستدنان فالتجهم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد ان امنت وإن اعتدلا الاستدنان ولم يمتدنان

اه عبارة الشورى هل المراد يكره الخروج أو يجزم ويجه أنه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة إلا ليجزم اه
 (قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كاهو ظاهر صريح الفارح أو الخروج فقط كاهو قضية ما عرس
 شيخ الاسلام وغيره ويحتمل ان الاشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) أى قوله لم يخرج (قوله في ذلك) أى
 في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول المتن (جاء) أى بخلاف العيدو الكسوف فاعلم برأيه غلب عليها
 قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصفة في العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لأنه يجزى له لا يقتضى المنع
 لجواز القياس فلهما بر دعلى ماورد فيحرم اه عرش وقد يقال ان تقديم الخطبة خلاف القياس وماورد على
 خلافه يقتصر على مورد (قوله لكنه خلاف الفضل) أى في حقناها بقوم معنى (قوله الذى هو الخ)
 عبارة الاسنى لان ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء من صلاته أكثر وأقوى معتد بالقياس على خطبة

العيدو الكسوف اه وقضية عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الفارح كالتأية
 والمنى كالمصرح في التمدد فلهما (قوله من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء يجزى مر قول المتن
 (ربن الخ) أى لكل احد بقوم معنى (قوله أى يظهر) إلى قوله ولو قيل في النهاية إلا قوله وكان المراد
 إلى وانه لا ولو قوله هو على المتن وكذا المنى إلا قوله وانه لا ولو إلى المتن قول المتن (لاول مطر السنة) وهو
 ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا يقيد كونه في الحرم أو غيره وبني أن مثله التليل فيبرزه ويفعل ما ذكر
 شكر الله تعالى زادى ويحتمل ان يفرق بينهما بأن ما يصل من الماء عند قطع الخليل ونحوها اجزاء لما هو
 مجتمع في التبر ليس كالمطر فان نزوله الآن قريب عهد بالتكون ولا كذلك ماء التليل (فرع) قال شيخنا
 العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخليل ونحوه عن الوقت الذى استحق ان يقطع فيه كبولغ التليل بمصرنا
 ستة عشر ذراعا ووجه الحرمة ان فيه تأخير اله عن شرب الدواب والافتتاح به على وجه الارض الذى جرت

به العادة منه فتأخير مفوت لا يترتب عليه من المنافع العامة ما عرش (قوله وغيره) أى غير الاول عبارة
 المتن بل ينس عند اول كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبره واه الحاكم اه (قوله وكان المراد باله الخ)
 عمل تأمل وكذا تأمله بقوله لانه الخ بل الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من انه اول واقعي فذلك
 السنسواء كان مع بعد المهدى او ان المراد بها الشرعية التى اولها الحرم بصرى وتقدم عرش والزبادى
 الجزم بما استقر به الفارح (قوله لانه المتبادر من التليل الخ) فيه نظر بل يقال المتبادر المذكور لاوافق
 قوله الاثوب به يتجه الخ ان اردو بالتليل في الخبر يتجه الخ سم (قوله وبه) أى بالتليل الذى افاده الخبر
 يتجه ان البروز لكل مطر متقدما واضع واما قوله وانه لا الخ فاقادة التليل المذكور فذلك عمل تأمل وإنما
 الذى يظهر ان ما خذ الاول لو كان قبلها الاولى فانها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالوصاف بالوجه وهذا

فعله الناس) حتى الخروج
 للصحراء والخطبة كاست
 السنن لاصيا مع شدة
 احتياجهم نعم ان خشوا
 من ذلك فتتركوه كما هو
 ظاهره وجميع بين ما وقع
 للسنن في ذلك فاعلم
 التناهي (ولو خطب قبل
 الصلاة جاز) كاصح بالخبر
 لكنه خلاف الفضل الذى
 هو أكثر أحواله صلى الله
 عليه وسلم من تأخير الخطبة
 عن الصلاة (وبين أن يرد)
 أى يظهر (لاول مطر السنة)
 وغيره لكن الاول أكيد
 وكان المراد باله اول واقع
 منه بعد طول الهدى بتممه
 لانه المتبادر من التليل في
 الختنب يانه حديث صمد
 به وبه يتجه أن البروز
 لكل مطر

حتى الخروج للصحراء) الذى في شرح الروض ما فيه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج
 المذكور مر إذا كان الامام أو نائبه بالبلد حتى ياذن لهم كاقضاء كلام الشافعي لحرف الفتنة عليه
 الاذرى وغيره اه ما في شرح الروض نعم ان امنت الفتنة لم يمتد الاستدنان فالتجهم الكراهة وكذا في
 احتمال غير بعيد ان امنت وان اعتدلا الاستدنان لم يمتدنان (قوله لانه المتبادر من التليل) فيه نظر بل قد

سنة كما تروونه لا لكل مطر اول من لاخره (ويكتب في غير غوره ليصيه) خبر مسلم انه في (٨١) اقبلوه سلم خبره به حتى اصابه المطر وقال انه حديث عهد
 يربى به يتكونه وتزيده
 وحسنه كان اذا مطر السماء
 حمر الحديث (وان يقتسل
 او يتوضا) والا فضل ان
 يجمع ثم يقتسل ثم الوضوء
 (في السيل) لخبر منقطع انه
^{في السيل} كان إذا سال
 الوادي قال اخرجوا بنا
 الى هذا الذي جعله الله
 طهورا فلتطهروا به وتحمدا
 الله عليه قال الاستوى ولا
 تشرع له نية اذ لم يصادف
 وقت وضوء ولا غسل اه
 ولو قيل ينوي سنة التسل
 في السيل لم يبعد والوضوء
 لم يركب كالوضوء المجدد أو
 المسنون لنسوة فلا بد
 فيه من نية متبرعة تعامر في
 بابه ولا يفتي بنسوة الوضوء
 كما لا يكتفي في كل وضوء
 مسنون ولا تربية الجنب
 إذا تيمم رجاء به الوضوء
 المسنون ونية الغاسل وضوءه
 الميت ذلك لان هذين غير
 مقصود بل تابعا على
 أنه لو قيل هذا بذلك لم يبعد
 (و) ان (يسبح عند الردع)
 لما صرح ابن اليربوعي
 الله عنهما كل انما صحت ترك
 الحديث وقال سبحانه من
 يسبح الله بعد صلاته واللائكة
 من خبته (و) عند البرق)
 لما ياتي عن الماوري ولان
 الذكر عند الامور المخوفة

موسر تاكد اول مطر السماء بما يظهر واما خبر مسلم ان كل مطر سابق آكد من لاحقه بصري (قوله سنة)
 خبر ان قول المتن (غير عورته) الوجهان المراد بها عورة المحارم كما قلناه البرماوى عن القليوبي بحري يقول
 المتن (ويكتب) يذني ان هذا هو الاكل وان كان اصل السنة يحصل بكتف جزء من بدنه وان قل كل اس
 والبدن عرض (قوله حمر) اى كصف (قوله الحديث) اى كل الحديث المتقدم قول المتن (ان يقتسل
 الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقت وضوءه وكتبه بسم ايضا ما نه قد يقتضي ظاهر العبارة
 طلب ثلث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهار اعل التبرك اه (قوله والا فضل ان يجمع) اى
 بين الغسل والوضوء ويؤني حيث تقدم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنابة عرض قول
 المتن (في السيل) ومثله التيل في ايام يذنه شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فلتطهروا به الخ) هذا
 صادق للغسل والوضوء نهاية (قوله قال الاستوى الخ) اعني ما لا يوجب الاغتسال بالماء والوضوء وشيخ الاسلام وشرح بالغسل
 وشيخنا قال الكردي على بالغسل والامداد في الاغتسال ظاهر كلام الاذوني وجوبها فيها وكرهه اه
 عبارة هي (قوله قال الاستوى ولا تشرع الخ) قال لان الحكمة فيه هي الحكمة في كسوف البدن وفي شرح
 الغياب وظاهر كلام الاذوني وجوبها فيها لان اطلالها مشروعا بما يراه به المقترب بالنية ولو ارادوا
 عرض التبرك لم يستجروا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهروردي اه عبارة عرض
 قوله لم ولا يشترط فيها نية الخلل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه محتلا آتيا بالماء فلا
 يظهر الاية كان يقول لو نيت سنة التسل من هذا السيل ثم رايت ابن حبيب قال ولو قيل ينوي سنة الغسل في
 السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى في الوضوء الترتيب لان المقصود به وصول الماء لهذه
 الاعضاء غير حاصل بدون الترتيب وبعض المروءات عن بعضهم انه ينوي التسل في ايام يذنه التيل في كل
 يوم من ايام الزيادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماد (قوله اذ لم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان
 كان متوضعا لم يصل به صلاوة لم يطلب منه غسل واجب ولا مستوز بحري بصري (قوله اذا تيمم رجاء به الخ)
 اى عن الحديث و (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب و (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب
 و (قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والمشار الى الوضوء المسنون (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب
 المذكور ووضوء الميت واللام متعلق بلاثرتين وتعليق لعدم الورود (قوله هنا) اى في نية الجنب ونية
 الغاسل الميت و (قوله بذلك) اى باشتراطية متبرعة تعامر (قوله لما صرح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله
 اذا صحت) اى الى عدم مقتضى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه من ظاهره ولو قرأ أو ظاهره فباسم الله على اجابة
 المؤذن عرض (قوله وقال سبحانه) يسبح الله الخ (قوله الا فضل الخ) وشرح بالغسل (قوله لما ياتي
 الخ) عبارة الاستوى ونهاية والمغنى ونسب بالردع والبرق والمناسب ان قول عنده سبحانه من يركم البرق
 خوفه طعاما (قوله وان الله كرم الخ) اى كما جاء من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن كعب رضي
 الله تعالى عنه اسنى ريعاب (والردع) اى قول المتن ويقول في النهاية الا قوله وقال الى قال وقوله اتدعى
 في المغنى الاما ذكر قوله وقيل مطر او قوله تنزهوا قوله وقيل (قوله والردع ذلك) اخرجه احدو الرمدى
 وصححه سم (قوله فقله الشافعي الخ) وروى انه قيل الله عليه وسلم قال سنة السحاب قطعت احسن
 التعلق وصحت احسن الصلح نال عن نطقها البرق صحتك اسنى وبها يقر مقتضى اذ شيخنا لمعان التور من

قال التبادر المذكور لا يوافق قوله الا في وجهه الخ ان اردو بالتاميل في الخبر تنجيه (قوله وان يقتسل
 او يتوضا الخ) قد يقتضي ظاهر العبارة طلب ثلث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على
 التبرك (قوله قال الاستوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هي الحكمة في كسوف البدن وفي
 شرح الغياب وظاهر كلام الاذوني وجوبها فيها لان اطلالها مشروعا بما يراه به المقترب بالنية ولو ارادوا
 عرض التبرك لم يستجروا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهروردي اه (قوله وحسنه
 البرق) قال في شرح الرزوي والمناسب ان يقول عنده سبحانه من يركم البرق خوفه طعاما (قوله والردع ذلك)

وقال ما أشبه بظاهر القرآن قال الاستوى فالمسحوح هو صوته أو صوت سوجه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازاً (و لا يقيم بصره البرق أو المطر أو الرعد قال الماوردي لا) (٨٢) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا إله إلا الله وحده

فيها عند تحكيكها على هذا فالمسحوح نفس الرعد اهـ (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما أشبه الخ) ما متعجية وغيره النصيب يرجع إلى ما قاله بجاهداً تسبعت من مشابهة ما قاله بجاهداً بظاهر القرآن كرى (قوله صوته) أي صوت تسجيته نهاية (قوله قال الاستوى الخ) عبارة تافهة وعلى هذا فالمسحوح (قوله وأطلق الرعد) أي ولا عبرة بقول الفيلسوف إلى عدسوت اصطلاحاً لتأخر أجماع السحاب البرق ما يتقدم من اصطلاحاً كما سئى (قوله وأطلق الرعد) عمل تأمل فانه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) أي يصبر وغيره عـش (قوله فيختار الاقتداء بهم) ويحصل منه ذلك بمرقو احدقو لا بأس بالزيادة عـش (قوله أي مطراً) قال الاستوى من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل عـش (عطاء تافهاً) بالقاف أي شافاً للليليل وريلاً للعيش كما يؤخذ من عتار الصالح عـش والذي في نسخ التحفة والاستوى والمخفى وغيره ما بالغاه فليراجع (قوله مرتين) من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخره عن قوله فيندب عبارة تافهة والمخفى فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكره ذلك مرتين أو ثلاثاً هـ وفي الكسرى على بافضل أي اللهم صيياً تافهاً رواية البخاري والله صيياً تافهاً رواية أبي داود والله صيياً تافهاً رواية ابن ماجه اهـ (قوله فيندب الجمع) أي بأن يقول اللهم صيياً تافهاً و صيياً تافهاً بافضل أي مرتين أو ثلاثاً قول المتن (ويذكر ما يشاء) أي حال نزول المطر تافهة عبارة فشرح بافضل وإن يكثر من التلمس أو الشكر حال نزول المطر اهـ (قوله تخبر البيهقي) إلى قول المتن قاله في النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة حال الجهاد فليقره به بـهـرى (قوله وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له مرقى الحداد عند الخطئة من أن ذلك يكون قبله على ما ذكره البيهقي ثم بين الأقامة الصلاة أو بين الكلمات التي يجب باصل ما ذكره الحلبي ثم واعتمده الشارح مذهباً له تعالى وأنه لا يأتي به عند القول في العيد نحو الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقيفية ثم إذا دعا ينبغي له أن يفتش حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فإن يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وقد شروط الدعاء منه عـش (قوله وورقة الكسبة) ظاهره أن تكرر دخوله إلى المسجد المحرام بـهـرى عـش (قوله لو كان الزم من قرياء لا مانع منه عـش) (قوله أي أثر نزوله) عبارة تافهة أي بعد المطر أي أثره كما يجرى به في المجموع عن العاصي وليس المراد بعداً قطعاً عما هو ظاهر كلام المتن اهـ (قوله المتن) (مطرنا بنو كذا) ففتح نونه وهو آخره أي بوقت التجمّع القلبي على إعادة العرب في أصناف الأمطار إلى أن أو افاذ تمليق الحكم إلاماً أنه لو قال مطر تافى نوه كذا لم يكره هو كما قال شيخنا ظاهره معنى زائد النهاية والزم سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوعه من قبله في المشرق مقابلة في ساعة في ليلة إلى الثلاثة عشر يوماً وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فإن لها أربعة عشر يوماً اهـ (قوله قيل) واقفه المخفى (قوله يكره سب الرب) أي أو ما كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب إنما يقتضي المعادة لتغير المعتادة خصوصاً إذا شوشت ظاهره على السب أو لتفديد الكرامة بذلك لما قد منعه عـش (قوله ويكره) أي قول المتن قاله في المخفى (قوله من روح الله) أي رحمة ما ظهره المراد في الحقيقة يلزم أن تأتي بالندب من روحه تافهة اسم على التبع أو مطلقاً لأنهم من حيث صدورهم خلق الله تعالى لإيجادهم في هذه الدنيا وأما كانت بالندب بالندب لمن أراد أن الله تعالى والأقرب الثاني عـش ولعل الأولى لأنها تأتي بالرحمة لبعض وإن اتب بالندب لبعض آخر (قوله واستلوا الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح العاصفة عـش (قوله

لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك) (ريقول) ندبا (عند المطر اللهم صيياً) بتشديد الياء مطراً وقيل مطراً كثيراً (تافهاً) للاقتداء به رواه البخاري وفروا بقصياً هـ يتناوفاً أخرى صيياً أي بفتح فسكون عطاء تافهاً مرتين أو ثلاثاً فيندب الجمع بين ذلك (ويذكر ما يشاء) تخبر البيهقي أن العلماء يستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة وورقة الكسبة (و) يقول (بعده) أي أثر نزوله (مطرنا بافضل الله ورحمته ويكره) تزيهاً أن يقول (مطرنا بنو) أي وقت (كذا) أي التراب مثلاً لأنهم انصرفوا إلى أن التزم وقت وقوع الله فيه المطر من غير تأثير له البيت لكنه يومه أن يراد بهما في خبر الصحيحين ومن قال مطرنا بنو كذا فافكاف في مؤمن بالكواكب أي بأن يعتقد أن الكواكب تأثير في الأعجاب استقلالاً أو شركة لهذا كما جازعاً نعم كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول مطرنا بنو الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا تمسك لحاويل فيستغنى هذان المتن

البح آخر جهاد حمد الترمذي وصحة (قوله مرتين أو ثلاثاً) عبارة العباب يقول مرتين أو ثلاثاً عند نزول المطر (قوله في المتن ويكره مطرنا بنو كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصدور الذي تابع من محرم بسم الله واسم محمد بأن الأهماء ثم اشد لا قران القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صفة ذكر الله المنزوع عند الذبح والفرق كما هو ظاهر في الكراهة وعدم الحرة بين الاختصار على نوه كذا والجمع بينهما وبين بافضل الله

وفي نظرنا هذا الانهاج في البيت فلا استثناء (و) يكره (سب الرب) للخبر الصحيح الريح من روح الله تأتي بالرحمة تأتي بالندب فإذا نذب وابتعدوا فالتسوية أو أسأل الله خيرها واستغفروا الله من شرها (و) لو تضمنوا بكثرة ما طهرت بتلك الكاف بأن خشي منه على نحو البيوت

(فالسنان يسالوا الله) في نحو خطبة الجمعة فتقول لا تارة كبروا عتاب الصلوات من دهم نذب قول هذا في خطبة الاستسقاء قد ابد
لان السترد هو داخل في جنس وقت الصلاة خارجا فالصلاة صريحة في انما في صلاة لا يس (٨٣) مناخر وجو لا صلاة ولا تحويل

نذب قول هذا) اي دعاء الرفع الآن (قوله ولا دخل جنتك) اي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة)
اي التكبيرة المبرورة (قوله فبقولوا) عطف تقسيم على قول المتن يستلوا الله الخ وقوله هذا لا حاجة اليه
قول المتن حوالنا اي انزلنا الخطر حوالنا اي الجهات التي تحيط بنا (ولا طينا) اي ولا تمنه علينا او لا
يكون علينا تكون الواو التعليل شيخنا في الكردى على ما فضل عن الثوري حوالنا متى مفرد حوالنا
قل عن الثوري في تحريره وقوله ايضا انه مفرد اي على صورة جامع فليحرراه وقال شيخنا حوالنا
جمع حوالنا كان ظاهره الثانية اه (قوله الثاني) اي ولا طينا (قوله بالاول) اي حوالنا (قوله)
لشموه اي الاول (قوله اللهم) الى افادت في المتن والى الباب في الباقي لا قوله الا كام الى افادت (قوله)
جميع اكة اي يتحتم (قوله) اي في هذا الدعاء او راعته على الله عليه وسلم (قوله لا ادب هذا الدعاء)
الاول اسقاطا لفظه هذا كالمه التباية (قوله واولا منا) عطف على تلمينا (قوله اذ لم يروا الخ) اي يرد
(قوله وقياس ما راجع) عابرا لا يفي والتباية لكن تقدم في الباب السابق انها تنس نحو الولاة في بيته
منفردا وظاهر ان هذا عموما فيحصل ذلك اي ولا يصلح على انه لا تشرع الحية المخصوصة اه وفي
الباب بشر حواله خيف الفرق زيادة التليل مثلا وضرر دوله التيم او اتجبت الشمس نال الله الخ
بلا صلاة بالحق السابق اي بالية السابقة لا مطلقا (قوله اذ لم يروا) اي يروى بما يرفع المطر عرش
وحلى (عامة) يروى البيهقي في الشعب عن محمد بن سالم قال قلت لابي بكر الوراق عني شيئا يرفعني الى الله
تعالى ويقريني من الناس فقال اما الذي يريك الى الله تعالى فستكته واما الذي يريك من الناس فرك
مستهم ثم يروى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله يغضب عليه ثم انشد
الله يغضب ان تركت سواه . وفي آدم حين يغضب متى

(باب في حكم تارك الصلاة)

اي المخرصة على الاعيان اسالة جسد وغيره مقدمه متاعل المتأخر تيمنا لجمهورية والحق نهاية ومتقى اي
من تأخيره منها ومن ذكر في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة البقية فناسب ذكره خاتمة فاعش (قوله)
مكلف) اي قوله فانها مشرقا في المعنى الا قوله او وجوب الى المتوقفة لانه بان تأو او قوله دون ازالة
التجاسر الى قوله وبحيث التباية لا ما ذكر قوله ويلحق بالخلق ما (قوله او جاهل لم يصدق) اي امان
انكر جاهلا تقرب غبهه بالاسلام ونحوه يجوز ان يغني عليه كن بلغ عن عوام افاقا أو نشأ بعيدا عن العلماء
ليس مردا بل يعرف الوجوب فان عاد بمذلك صار مردا من زادت التباية لا يقر مسلم على ترك الصلاة
والمادة عمدا الا في مستقوا احدته في ما اذا اشبهه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منها ولا قاعة
ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة الصوم شرعا كثر الا السطحة المبتدأة اذا ابتد الصغيم ثم
اقوى منه ثم اقوى منها (بين اظن ان) اي يتناظر اكردى (قوله ولا يخرج به) اي الجاهل سم اي عن
حكم العالم كرى (قوله الجسد) اي الا في المتن (قوله لان كونه) اي الجاهل (قوله بحيث لا يغني) اي
وجوب الصلاة (قوله صير في حكم العالم) اي في التصيل الاتي (قوله المكتوبة) اي اما تارك الخ فمرد
ورحمة بان يقل مطر تافضل الله ورحمته ونوه كذا بل الا اهم في الاقتصار اقوى فاذ لم يحرم فلا يحرم
الجمع بالاول خلافا لما تورمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذا من حرة الجمع في بسم الله واسم
محمد وما يطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كاهر ظاهر فقل انه
لا فرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما راجع) جرى عليه هر واقه اظم
(باب في حكم تارك الصلاة)

والتبعض (ولا يصل لذلك واقه اظم) اذ لم يروى في الدعاء وقياس ما قيل في الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة)
(ان ترك) مكلف عالم او جاهل لم يصدق به لانه بين اظن ان لا يخرج الجسد الذي هو انكار ما سبقت عليه لانه كونه بين اظن ان لا يجيب لا يجنب
عليه صير في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة بالحق اي احدى الحسن كايصر حقه قوله الاتي عن وقت الضرورة لانه إما يكون لهذه لا غير

أو فعلها وأثر الترك لا جل

التقسيم (جدا وجوبا)

أو وجوبه كن جميع عليه

منها وفيه خلافاً وأخذنا

بما يأتي (كفر) إجماعاً

ككل جمع عليه معلوم من

الدين بالضرورة لأن ذلك

تكذيب للنص (أو) تركها

(كسلا) مع اعتقاده

وجوباً (قتل) لآية قل

تأروا غير أمريت أن أقاتل

الناس فانها شرط طلاق الكف

عن القتل والمقاتلة لا سلام

وأقامة الصلوات وإيتاء الزكاة

لكن الزكاة يمكن الإمام

أخذها ولو بالمقاتلة من

امتروا منها وأتوا ما كانت

فيها من حقيقياً بخلافه في

الصلاة فانها لا يمكن أهلها

بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى

القتل فلم وضوح الفرق

بين الصلاة والزكاة وكذا

الصوم فانه إذا لم يصب

طول النهار نواه فأجدي

الحبس فيه ولا كذلك

ببطلان اثنين المتعلقين

ونفسه بالعبادة الآتي

ليس من إحسان الفتنة في

شيء لم يقل بل لا يقا

لاعتل بالمحاضرة لأنه لم

يخرجها عن وقتها ولا

بالخارجة عنه لأنه لا مل

بالقضاء راجعاً نوراً

لأننا نقول بل يقتل

بالمحاضرة إذا أمر بها أي

الموت فلا يقتل بها لأنه التي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك

الصلاة سم (قوله أو وجوبه) وكذلك (في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده بما يكون تركه معلوماً من الدين

بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سبق واضح بصري (قوله أو وجوبه) كن (أي أو شرط كذلك كما

يأتي (قوله أو فيه خلافاً) أي الكلام في غير المقتل لذلك الخلاف الواهي أن جاز عقيدة كاهر ظاهر

وقضية ذلك ما نه يلحق بالجميع عليه في الكفر بانكاره المشتق في إذا كان الخلف أو ما هو فيه نظر غير اجمع

سم وتقدم أن تقع السيد البصري ما يؤيد بالنظر (قوله أو أخذنا بما) أي أنفاق قوله ويقتل أيضاً الخ

وتقدم أن تقع السيد البصري في الاخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالجمد قطعاً لأنه مع الترك إذا لم يجد

رحمة به معنى الكفر وإنما ذكر المذهب الترك لا جل التقسيم كاسم نافية معنى (قوله إجماعاً) قد يشك

على قوله أو فيه خلافاً إلا أن يريد إجماعاً في الجملة سم (قوله لا ص) أي أنه (رسوله) معنى (قوله إجماعاً)

أي الآية والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية (وقوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله مكات) أي المقاتلة

الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فلم وضوح الفرق) أي قوله فانه إذا علم الخ قد قال إنكار

انه إذا علم انه يقاتل بالحبس أو غيره فدل الصلاة بمكاتبه في الفرق لا يفتي سم وقد يجب على بعد

بكثره أن كان شرط الصلاة مع تمامها كغيرها خلافاً معنى العلم بالقاب بما ذكر في حديثها (قوله فتبين

القتل في حد ما) أي الصلاة أي لم يجر قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الآتي) أي في المتن

(قوله لا يقال) إل قوله دون إزالة التباسه في المتن لا قوله أي إلى الوقت وقوله ويلحق إلى خلاف الخ

(قوله بل يقتل الخ) عبارة التباينة قطعاً خارج الوقت بل هو الترك لا ص على أن ما نعلم أنه لا يقتل بترك القضاء

مطلقاً لا جعل ذلك ما لم يجرها في الوقت ويهدد عليها لم يقل فعلها أو علم أن الوقت عند آل النبي وقان أحدهما

وقصا أمرها والاخر وقت قتل فرقتا الأمر هو إذا ضاقت وقت الصلاة عن فعلها فيجب حبسهما عليهما أناصر

الزكاة فتقبل له بل كان صليته تركها وإن أخرجهما عن الوقت فتلنا الفرق وقت الأمر وجمان أحدهما

إذا بقي من الوقت من يسع مقدار الفرق يضاهى تاماً والطاير في الثاني إذا بقي من يسع ركعة وطهارة كاملة

أه قال عرض قوله من علينا أي على المخاطب ناو دو الامام أو نائبه قوله إذا بقي من الوقت من الخ أي

بالبينة أو ما ينفذ به من أه عرض (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة فترجح المنهج وطريقه أي الخ أن

يطلب بآدنها إذا ضاقت وقتها ويتوعد بالترك إن أخرجهما عن الوقت فان أصروا خرج استحقت القتل أه

زاد النهاية والأوامر من الخطاب والمتوعدوا لإمام أو نائبه فلا يطلب غير وقت القتل إلا في لأنه من

مقتضيه أه (قوله أو نائبه) ومه القاصي الذي له لا يذنبه كالقاصي الكبير عرض (قوله دون غيرها

البح) حلا الامام أي بصري عيا سم خالف في ذلك شرح العياض بما لم يظهر بانه كغيره أفعله

أي أمره وبلد له ولا فرق بين صدورهما عن الامام أو الأما وهو ظاهر لما يأتي أنه لو قال قد ددت

الزكاة مني أو وقتي فلا عذر قتل أو ما لا يصلح سكوتاً لا من أمره بالتبديد ليسا بشرطين للقتل لما لم

أمر به مع عدمهما وإنما ما قلنا لم مد ما نعلم به لا بد ولكنه عاقل ذلك في نزع الزكاة فقال مني

قال قد مددت تركها بلا عذر مثل سواها لا يصلح سكوتاً كسكوت المجموع لتحقق جنايته تبعده تأخيرها أي مع

الطلب في الوقت كما علم عاقله انتهى وقوله أي من الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع المنع كالإفتي وانظر

(قوله أي ما) طوى وقيل أن كذا سم (قوله أو فيه خلافاً) أي الكلام في غير المقتل لذلك

الخلاف أي إن جاز عقيدة كاهر ظاهر وقضية أنه ملحق بالجميع عليه في الكفر بانكاره المشتق

فيه إذا كان الخلاف أو ما هو فيه نظر فراجع (قوله إجماعاً) قد يشك على قوله أو فيه خلافاً إلا أن

يريد إجماعاً في الجملة (قوله فلم وضوح الفرق) أي قوله فانه إذا علم الخ قد قال إنكار انه إذا

علم ان يقاتل بالحبس أو غيره فتلها مكاتبه واخترق في الفرق لا يفتي (قوله دون غيرها في يظهر

وجهه بأن القتل لا يكون تماماً بالامام أو نائبه أعين صدور مدته عن أحدهما (قوله دون غيرها

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد أه قول
ظاهر كلامهم الأول وقد يصحح قول الجعفي عن البرماوي وخرج بالترويض المذكور وما تركه ولو
غالب عمره فلا قتله أه ويأتي ما يؤيد كلامه شرح الارشاد (قوله فيا يظهر) بوجه بان القتل لما كان متسلقا
بالأمام وتأتي به اعتبار صدور مقدمته على أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره أنه لا يطالب عند سعة
الوقت فإذا قرئ حيث لا تنفذ الفاتحة عليه فيخرج وحلي وقال البرماوي تكن المطالبة ولو في أول الوقت وأقره
شيخنا الحنفى بن عبيد بن (قوله فاستتم) أي لم يفعل بجبري (قوله وذلك) أي التارك لمعد (قوله كفاقتد
الطوبور بن الخ) في فتاوى القفال لو ترك قائد الطوبورين الصلاة متممدا أه من شافى المذكور أو لم
المراة ولو من قبله لم يمتد لا يقتل لأن جواز صلاته مختلف في معنى زاد التباير فريده بعضهم بمنا
بما إذا فخذ القاتل بذلك ولا فائدة في صحة قتله والأوجه الأخذ بالاطلاق أه فلا فرق بين التقليد وعدمه فإنه
لا يقتل عرش (قوله لأنه مختلف في وجوبها عليه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حتمه ما فقه من قتله
وان لم يفتد عرش (قوله ويلحق به) أي بانه الطوبورين التارك الصلاة (قوله وان لو لم) أي تلك الصلاة
(قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المنع ويقتل ترك الجمعة ولو قال أصليا ظهرا كما في زيادة الرعدة عن
الشافى واختار ما بين الصلاح والحق في التحقيق الأقوى تركها بلا قضاء إذ الظاهر ليس قضاء منها خلافا
لما في فتاوى الفزائى وجزمه في الحاشى الصغير من عدم القتل ويقتل بمخروج وقتها بحيث لا يتمكن من
فعلها ان لم يقب فان تاب لم يقتل. توبته ان يقول لا تركها بعد ذلك كلا وهل الخلاف كما قال الأدرسي
فمن تلومها جاعا فلنا بأحقيقة يقول لأجمة الأعلى أهل مصر جميع أه وكذا في التباير ولو لا قوله خلا لال
ويقتل وقوله وتوبته الى أه على الخلاف قال عرش مر إذ الظاهر ليس الخ فضيقه أنه لو هدد عليها في
وقتها لم يضلها حتى خرج الوقت ثم تابو قال أصلى لأجمة القابلة لكنه لم يسل ظهور ذلك اليه لم يقتل تركه
لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشافى مر أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان عمل
عدم القتل بالقضاء إذ لم يحدده أو بانه كما هنا أه تقدم عن المنع ويأتي عن سم عن الشافى
ما هو كالصريح في خلاف ما فقه عن فتاوى الرزلى (قوله جاعا) أي من الأئمة الأربعة فلو تعدت لأجمة
وترك فعلها المدمر عليه السابق لم يقتل تركها مع القدرة أو لا المندره بالشك فيه نظر والأقرب الثاني
ظهر اجمع عرش (قوله ويقتل) أي حدا (أيضا) أي تارك الصلاة كلا (بكل ركن الخ) أي تركه على
حذف المضاف (قوله دون إزالة التجاسة) أي لأن ذلك لا يقتل ما مشهور وأقرب بان إزالة التجاسة لا واجبة

فيا يظهر) عاقف في ذلك في شرح العياض فقال ثم ظاهر بانه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للفقول
أنه لا فرق بين صدورهما على الأمام أو الأحاد وهو ظاهر لما يأتي أنه لو قال تعدمت التأخير عن الوقت
بلا عذر دل سواء قال لا أصليا أم سكنت فحقت الأمر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت أنه يوجد مع
عدمهما وإنما فقتلها علم تعدمت تأخير بلا عذر إلى ان قال ثم رأيت ما يؤيد بعض ما تقدمته وهو قول
الزركشى رداعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط باله ليس بشرط للقتل بلا خلاف بل متى أعترف بتعدد
إخراجها عن وقتها ساقى القتل وإنما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها أو لتدريج مشروعية
القتل فانه قد لا يعرفه أه وهو صريح وإن من أعتف بتعدد التأخير قتل وان لم يوجد أمر وتهديد في
الوقت لكنه خالف ذلك في شرح الارشاد فقال ومن قال تعدمت تركها بلا عذر دل سواء قال لا أصليا أم
سكت أي كافي المجموع لتحقيق جنايته بتعدد تأخيره أي مع الطلب في الوقت كما علم عامراه وقوله أي
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كالأخفى وعبارة الروض ان قال تعدمت تركها بلا عذر قتل
ولو لم يقل ولا أصليا أه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو
يكتفى الأمر من غير تهديد (قوله إجماعا) أي أترأى من تلومه كذلك كمال القدر ولا تلومهم لأجمة سدى
حتمية كما تقدم في باب لأجمة (قوله دون إزالة التجاسة) أي لأن ذلك يقتل ما مشهور وأقرب بان إزالة التجاسة

فيا يظهر في الوقت عند
ضيقة وتعد على إخراجها
عنه فقتل حتى خرج وقتها
لأنه حينئذ معاند للشرع
عادا يقتضى مثله القتل
لهو ليس لحاضرة فقط ولا
لغائبة فقط بل لمجدوع
الأمرين الأمر والخراج
مع التصميم وخرج بكسلا
ما لوركا لمعد ولو قسا
كما يأتي وذلك كفاقتد
الطوبورين لأنه مختلف في
وجوبها عليه ويلحق به
كل تارك لعملة يلومه
فصاها وان لو تمة اتفاقا
لأن إيجاب قضائها شبهة
في تركها وان خضعت
بخلاف ما لو قال من تلومه
أجمة إجماعا لا أصليا
إلا ظهرا فان الأصح
قتله والقول بأنها فرض
كفاية شاذ لا يمول عليه
ويقتل أيضا بكل ركن أو
شرط لها أجمع على ركنيته
أو شرطية كالوضوء أو
كان الخلاف فيه وأما
جدا دون إزالة التجاسة
قال شراح

شرح العباب اه سم (قوله) وكذا الخ) أى كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيما اعتقد التارك شرطيته فيقتل به (قوله) بركاً من إحاطة المصدر بالمفعول أى برك فأقصد الطهورين الصلاة (قوله) قالوا جاح وقالوا نايه كما رأينا (قوله) خلاف ذلك أى فلا يقتل وإن اعتد شرطيته التارك المختلف فيه (قوله) قتله أى المكاف (قوله) برك تعلمها أى الصلاة (قوله) وظاهره أى الحدث (انه) أى التارك الذى كره (قوله) لا يباح الخ) فثبت ان مذاق العامى إذا لم لا يباح فى ذلك كاتر فى فعله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو روي غير ما أجمع سم وقوله إذا العالم الخ جرد مامن فى باب شروط الصلاة من أن العامى أو العالم على الوجه إذا اعتقدان ما فى الصلاة ببعضها فرض وبعضها سعة بحيث مالم يقصد فرض معين التولية (قوله) لا كفر) أى قوله فإن قلت فى المني وإلى الكتاب فى النهاية لا قوله على نذب الاستتابة (قوله) ليس كذلك) أى تحت المشيئة (قوله) بين العبد والكفر) أى بين العبد المسلم وبين أنصافه بالكفر اه كرى عن دى الماتنى عن شرح المشكاة شارح (قوله) والكفر) والذى فى النهاية والمختار وشرح بالفضل وبين الكفر اه ولى الرواية مختلفة (قوله) محمول على المستحل) أى أو على التناظر أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جميعاً بين الأدلة نايه ومعنى قولنا المني (والصحيح قتله الخ) أى وجوب ماني ونايه قولنا المني (بشرط) إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتبديد فيبشرط وقوعهما فى الوقت الحقيقى عبارته فى شرح العباب وظاهره ان اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتبديد فيبشرطه فى الوقت الحقيقى فقط ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة انتهى وصية ذلك أنه لو اتى الأمر والتبديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (تنبيه) هل بشرط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكتفى أن يبقى ما يسع اداءه بانوسع ركة فى نظر والثانى غير بعيد للتمثيل سم وتقدم عن النهاية أن اصح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الرخصة أى تامة

للمصلا ولا واجتنب شرح العباب (قوله) ولكرهه إلى الأثر الخ) هذا يرد ما فى شرح الارشاد من تقيده ما قتله عن فتاوى الفقهاء حيث قال نعم الأوجه ان ما فيه خلاف سوى لا يقتل بركه فى فتاوى الفقهاء لو ترك فأقصد الطهورين الصلاة متمم أو مس شامى الذكرا وليس المراقاة ترك نية أو ضرر مولى متمم المقتل لأن جوأ صلاته لغصبيه وينبئ تقيده بما إذا قتله القاتل بذلك وإلا فلا تارك بجوأ صلاته بذلك فأقصد تقيده يقتل لأنه تارك لما عدا ما هو غير الخ اه فقوله تناوله رد الخ جرد قوله فى شرح الارشاد وينبئ تقيده الخ هو حقيق بالرد لأن المراد انه إذا كان هناك خلاف سوى كان شدة داهية للقتل إذا لم يقتله وأما إذا قتل فلا يتغير اءادته يقتل لا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتفصيل الخلاف بالقوة بل حيث صحت التولية فلا شئ عليه قتله واحذر ما فى شرح الارشاد (قوله) لأنه يباح فى عدم هذا التين الخ) فثبت ان هذا فى العامى إذا العام لا يباح فى ذلك كاتر فى فعله لعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو روي ما طير ابع (قوله) بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صحيحهم ان اشتراط ذلك بالنسبة للأمر والأمر والتبديد فيبشرط وقوعهما فى الوقت الحقيقى ثم رأيت شارح تعرض لذلك فى شرح العباب فقال ظاهره ان اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل كاتر فى الأمر والأمر والتبديد فيبشرطه فى الوقت الحقيقى فقط فان قاعدة مذن تعلم بمجرد الإخراج عن الوقت الحقيقى وأما القتل فيقتضى الاحتياط التاخير إلى ما لا يمكن كرهه وقتل الدافع حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة أو قضية ذلك أنه لو اتى الأمر والتبديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (قوله) بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتبديد فيبشرط وقوعهما فى الوقت الحقيقى لا يكتفى بالنية الشارح فى شرح العباب نعم لو اخرج المسافر الظهر بقصد جميعها مع العصر فلما دخل وقت العصر اراد تركها هل يكتفى أمره بتدبيره فى هذه الحالة فى وقت العصر فى نظر (تنبيه) هل بشرط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكتفى التوعد إذا بقى أقل من ذلك وأنوسع الاداء بانوسع ركة أو يكتفى أن يبقى ما يسع اداءه فى نظر

وكذا ما اعتقد التارك شرطيته لأن تركه ترك لها ولكرهه ما ترك لها اعتدنا لإجماع الأثرى إلى المامر فى فاقط الطهورين أنه لا يقتل بركاً وإن اعتقد وجوبها رعاية لمن لم يوجبها فكذا هنا قالوجه خلاف ما قال ويصح بعضهم قتله برك قبلها بركاً وظاهره أنه ترك تعلم كينيتها من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كينيتها لم يرد الفرض من غيره لأنه يباح فى عدم هذا التبديد وإنما يقتل بذلك عدا لا كفر الماتنى أخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة ان شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك غير مسلم بين العبد والكفر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة) لمعوم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أى المجمع

والطهارة اه (قوله) ويقتل بالصبح بطلوع الشمس) أي وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع القمر
فيطلب باذانها إذا حاق وقتها ويترعد باقتل ان اخر جماع الوقت فان امر واخرج استوجب القتل
مقنن وشرح بفضل (قوله) لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ (قوله) ومن ثم الخ) أي من أجل
در القتل تلك الشبهة عبارة النهاية الحق في شرح ثم ضرب عقفه فان ادى عذرا كسبائ أو برد أو
عدم مدامو نجاسة عليه صححة كانت الاعذار في نفس الامرام باطلة كالوقال صليت وعلنا كذب لم يقتله
لعدم تحقق تعدد تأخيرها عن وقت من غير عدم ثمره بما بعد ذكر العذر وجوبه في العذر الباطل وندبا في
الصحيح بان يقول لصل فان امتنع بمقتل لذلك فان قال تصدعت تركيا بلا عذر قتل سواء قال ولا اصلها ام
سكت تحقيق جنايته بتعدد التأخير اه قال ع ش قوله بتعدد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن
قد امر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر ان يقيد هذا بما إذا كان قد امر وفيه نظر ثم رايت
شيئا جرم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا فرب ما قيد به ان حبراه اقول صنيع النهاية والمخى
كالصريح في التقييد بذلك (قوله) ولو ذكر عذرا الخ) أي حين إرادة قتله شرح بالصل (قوله) وإن ظن كذبه
يخرج ما لو علم كذبه بمسبوع عبارة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوز له
الصلاة بالإيماءه وخشيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد وقطع بكذبه (قوله) وهو ظاهر ان المراد الخ) عبارة
النهاية وراى الشيخ بانه يقتل من تلومها الجملة اجماعا بحيث امر بها امتنع منها وقال اصلها ظنرا عند
ضيق الوقت من خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي عن اقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر
ليس وثلما في حالة بخلاف الظهر (قوله) وأوجب التأخير الخ) أي وإن استأن من ذلك الاحتمال مادام سنا
للمم ما يمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) فاق في شرح المياب بان قاله صلى والاشكنا اه قاشرا إلى
ان ثوبه فعل تلك الصلاة المروكة أي قضاه ما هذه الأتاني في الجمعة إذا لياتي قضاه ما فلو جهه ان التوبة
فيهاى التوبة المروكة المروكة في الضمادات ثم رايت الناشري قال قال ابن الصلاح لا يسقط القتل الا
بالتوبة لا سيما لاعتقاد لما اه سم وتقدم عن المتن ان ثوبته ان يقول لا تركها أي الجمعة بعد ذلك كلا
اه (قوله) فوراً) إلى الكتاب في المتن الا قوله على نذب الاستتابة (قوله) ند بالخ) قال الاستاذ البكري
في الكندروجو بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها
والمجموع كافي شرح البهجة وغيره ما عر ان الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبل الامر بالمعروف
وهو واجب على الامام والاحاديث ينفى حل القول بتدبيره على انهم حيث جواز القتل بمعنى انه لا يترقب
جواز القتل عليها فلا ينافى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فلينال ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج
عنهم (فوجب تخليفه في النار) أي لوجبت الاستتابة وجداً نجاها من ذلك مقنن ونهاية (قوله) بخلاف
هذا) أي بخلاف تارك الصلاة فان عوف به اخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله المصنف في تناوبه

والثاني غير مبني على التأمل (قوله) فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في انه لا يكتفى بضيقة وقت
الضرورة عقبا وقياس ما ياتي اتفاق الجمعة خلاه (قوله) وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله)
وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا حاق وقتها عن
الخطية وسباق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لأنه جعل ذلك وقت الضرورة ليهو اقد اعتبر المتن
الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيقة وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث يضيء الوقت
ووجه احتمال ان يتركروا اخلاق الصلاة لمعيها فبدر كما معهم فلا تقتلهم مع الاحتمال كما أفاد ذلك
الشارح في السؤل الوجوه اه (قوله) في المتن ويستتاب) قال الاستاذ البكري في الكندروجو بالانه ليس اسوا
حالاً من المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها والمجموع كافي شرح البهجة وغيره
قال في شرح المنهج تركي استتابة في الحال لأن تأخيرها بغتة صلوات وقيل يحمل ثلاثة أيام والقولان في
التدبير وقيل في الوجوب المعنى اتفاق الحال لو بعد الثلاثة ندوبة وقيل واجبة اه (قوله) ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب
الشمس ولا بالغرب حتى
يطلع الفجر ويقتل بالصبح
بطلوع الشمس لأن الوقتين
قد يتحدان فكان شبهة
دائرة للقتل ومن ثم لو ذكر
عذرا لقتل تأخير لم يقتل وإن
كان قاسدا كالوقال صليت
وإن ظن كذبه وظاهر ان
المراد بوقت الضرورة في
الجمعة ضيق وقتها عن اقل
يمكن من الخطبة والصلاة
لأن وقت العصر ليس وقتا
لما في حالة بخلاف الظهر فان
قلت ينبغي قتله عقب سلام
الامام فان قلت شبهة احتمال
تبين قساده واعدتها
فيذكرها أوجبت التأخير
لباس منها بكل قدر وهو
مأمور (ويستتاب) فورا ندبا
كاصححه في التحقيق وفارق
الوجوب في المرتد ومنه
المجاد السابق بان ترك
استتابة يوجب تخليفه
في النار اجماعا بخلاف هذا

كون الحدود تنقطع الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد عدل هذا الجرم بمجر المستقبل لم يعطاب به معنى
 زاد النية لم ينزل كان في عزمه ان عاش لم يصل ايضا ما بعد ما هو امر اخر ليس عامن فيه اه اى فيرتب
 عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على التركى من الصلاة ووجدته عرش (قوله)
 اذالم يثبت كذا في النهاية وقال الخفى ان لم يدعوا ثم قال (تفيه) قولنا ثم يضرب عقبة فدها المستوى
 وغيره بما اذالم يثبت ولا حاجة اليه لان الكلام فيها اذا ترك كما كان حلالا من التركاه (قوله) بل مع الامتناع
 من القضاء (الخ) اى قاله تركية فاذا صلى زالت العلة نها بقوله هذا صريح فيما مر عن سمن عن الاعياب من
 ان تو يتنقض تلك الصلاة المتركة (قوله) وبصلاته اى قضائه لانك الصلاة المتركة (يرى ذلك)
 ان الامتناع قول المقتضى (ينصص بمعية) اى فى اى كان لكن ينبغي ان يترك المقاتل لان الغرض حله
 على الصلاة المذنب ونقصه فى المقاتل قد يفوت ذلك الغرض عرش قولنا المقتضى (ل) اى ثم يكفى
 (ويصل عليه) اى بعد غله (ويذكر مع المسلمين) اى فى مقابره معنى نهاية (قوله) ويصل على ندد الاستنابة
 (الخ) وهو موه انه يضمنه على الوجوب وفى شرح البيهقي لشيخ الاسلام ما نصه ذكر فى المجموع وغيره انه
 لو قتل بعد الاستنابة انسان اثم لا ضمان عليه كقاتل المرتد انه لو جن او سكر قيل فعل الصلاة لم يقتل
 بان قتل وجب المرد بخلاف نظير من المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتل فى جنونه او سكره كانه كما
 قال الاذرى فبان ذلك من قتلوه عليه المنل وعاندنا القرك اه وما ذكره من المجموع انه لا ضمان على من
 قتلوه مائة الا نابة ظاهره عدم الضمان وانما وجوبه بالتوبة وهو ظاهر لانما استحق القتل فهو مبدى
 بالنسبة لعامة القتل ليس متمسكوا بقتله عن شرح البيهقي فى النهاية (كذا فى المغنى) الاقوله وما ذكره من
 وجوب القود (الخ) (قوله) قبل التوبة (الخ) عبارة الرباية بترتبه على القود لان الاهمال يؤدى الى تأخير
 صلوات قبل بيل ثلاثه ايام ولو قتل فى مدة استنابته او قبلها لسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل
 المرتد (الخ) كذا فى المغنى الاوله ليس مثله قال عرش قوله لم يمس له اى فى الاحد اراد ان ائب عليه كزان
 محصن او قاطع طريق مع تارك صلاة اه (قوله) طافا اى سواء كان فى بلد الا نابة او قتلها كرمى
 (قوله) لكنه اثم (الخ) (خاتمة) قال الزالى ولزم زعمنا من يثبته بانه قد نال حالة اسقطت عنه الصلاة
 واحلت شرب الخمر واكل مال السلطان كازحه بعض من ادعى التصرف فلا شك فى وجوب قتله وان
 كان فى خلوة وتقل مثلها انما قتل مائة كافر لان ضرره اكثره خفى ونهاى قال عرش قوله مردواكل
 مال السلطان اى ازال البقية عن السلطنة من حره له الخ المسلمين بزم هذا انه يضمنه ويثبته
 عن حره فى مصارفه وظهر ان الحكم لا يتحقق باستحلال المسح لى بقوا استعمل شتا من ذلك كقول (قائده)
 مراتب الكفر ثلاثة احدها الكفر الاصلى واصله متدين وهو مبدى وثلثه تائبها الى روح اليه والاسلام
 وبه ارفع لهذا اصل من الاصلاح علف الا لى حيث كان بالجزية الاستعارة من المم العدم قالها
 قال فى شرح الساب بان يقال له اصل الاختلاف اعم اشار الى ان قوله قبل ذلك الاستنابة المتركة اى صاها
 وهاذا لا يأتى فى الجملة ان لا يأتى قضاها بالوجه ان الوية صهاى الوية المردى وادعوى فى الذبادات ثم
 رايت الباشرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل الا بالتوبة لانه لا قضاء لها اه (قوله) على نذب
 الاستنابة لا يضمنه من مثله مفهومة انه يضمنه على الوجوب وفى شرح البيهقي لمسح الاسلام ما نصه
 ذكر فى المجموع وغيره انه لو قتل بعد نابة انسان اثم لا ضمان على كذا قال المرتد انه لو جن او سكر
 قتل من الصلاة لم يزل بان تلو اسب الدود حلال ونظره فى المائة قتلها قلة اقيام الكفر وانما لا يقل
 ترك المنور والى ان قال وما ذكره من وجوب القود على من قتل فى جنونه او سكره كانه كاتل الاذرى على اذ
 لم تكن توبه عليه القتل عاندنا القرك وكل ما لا يفيد الا نابة لان الاستنابة واجبة اعماق فى شرح البيهقي
 وما ذكره من المجموع انه لا ضمان على من قتل بعد نابة الا ضمانا ظاهرا عدم الضمان وانما وجوب التوبة
 التى هو قضيتها كلام المجموع كالروضة اصدا ر عر ظاهر لانما حق القتل فيه مبدى بالنسبة لثانته

(ثم) اذالم يثبت (يضرب)
 عقبة) بالسيف ولا يجوز
 قتله بغير ذلك الامر
 باحسان الفتنة وانما قصت
 التوبة هنا بخلاف سائر
 الحدود لان القتل ليس
 على الاخراج من الوقت
 قطع بل مع الامتناع من
 القضاء وبصلاته يرول ذلك
 (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل
 الواضح على قتله بل ينصص
 بمعية حتى يصل الى موت
 ومردده (ويقبل ويصلى
 عليه ويدفن فى مقابر
 المسلمين) لانه مسلم (ولا
 يطعن فيه) بل يترك
 كبقية قور اصحاب الكبائر
 وعلى نذب الاستنابة
 لا يضمنه من مثله قبل التوبة
 مطلقا لانه ياتم من جهة
 الاقيات على الامام

السبب هو أربع الثلاثة فانه لا يتدبر به وقيل زوايا قيامه ورسوله القاء الشبهة في القلوب الضعيفة فذلك كانت جريرة اتهم الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لانه قد يكون فيه شبهة فتحل عنه والسبب لاشبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليهم واجبا ولا مستحبا فلا يتمتع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للارض، ثم هل هذا ما عطف في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة أم من سبب المسلول على من سبب الرسول السبكي اه وحش

(كتاب الجنائز)

(كتاب الجنائز)

(قوله) بفتح الحيم الى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله) وقيل بالفتح ذلك الخ) وقيل هما لغتان فهما معنى (قوله) وقيل عكسه فان لم يكن عليه الميت فهو سرور ومش معنى ونهاية قال شيخنا فعل القول الاول يصح أن يقول نوبت اصل على هذه الجازاة بالفتح والكسر اى ان لم ودعا الشمس على القول الثاني لا يصح ان يقول على هذه الجنائزاة بالكسر الا ان ارادها الميت بماز افاض ارادها العن ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله) من جنز) عبارة غيره من جنزه (قوله) قيل كان الخ) وقاتل ان يقول كان حوته ان يذكر قيل القرائض ثم الوصايا ثم القرائض فتلهمس (قوله) بين القرائض والوصايا اى مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم القرائض بصري (قوله) حق هذا اى كتاب الجنائز (قوله) لكن الا كان الخ) وبهذا عجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع له ومن الكفاية مع أهمها شيخنا (قوله) اثرها اى عيب الصلاة اى كتابها (قوله) كل مكلف اى يجبها كان لورى يضاهيا ومعنى قال عرش يستحق طالب العلم فلا يسئ له ذكر الموت لانه قطعوه رسم على جميع يحمل أن يطالب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطالب ان تدبا اه (قوله) ولا يشبهه الخ) اى تدب اصل ذكر الموت قال سلم فديوهه انعامه بن طلبه في حين الاكثر يدل على ان له دخلا بالمعصود وذلك يشعر بطله لانه يحصل بعض المقصود واما قوله لانه لا يلزم الخ فغير وارد لانه ليس المدعى الزوم قطعا بل يكفي للزوم اه وسامع كونه غير نول النارح الا في كونه مسترخ مردا باي هناك عن الكردى وعه سم فقه (قوله) وكرة الخ) طلق على الاتيان بالاقول والعصير لاقول (قوله) من حيث اندراج الخ) اى لا يلزم منه كونه مستغنى في اللق قاصرا كرى (قوله) وعلى هذا اى لزوم كون الاقل سنة من حيث الخ (قوله) المستلزم) كان وجه الاستلزام انه ليس لنا مباح بطلب الاكثر منه ولا يفتى فاد الخ المذكر على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله) ذلك اى استحباب الاكثر (قوله) لاستحباب ذكره اى مطلق ذكره المستخرج في الاكثر كرى قول المتن (ذكر الموت) اى تدبر لسانه بان عمله نصب

الذى ليس هو مثله واعلم ان الوجه هو وجوب الاستدانة لانه من قبل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينتفى وجوب الاستدانة على الجميع وإن كان في حق الامام كدوى يفتى حل القول بندها على أنه من حيث جواز التمثل يمتنى أنه لا يتوجه جواز التمثل عليها فلا يفتى رجوعا من حيث الامر بالمعروف فاستأمل ذلك فانه طاهر لا يفتى المروح

(كتاب الجنائز)

(قوله) قيل كان حق هذا أن يذكر من الوصايا والقرائض الخ) وقاتل أن يقول كان حقه أن يذكر قيل القرائض ثم الوصايا ثم القرائض فأمله (كل مكلف) يحتل ان يطالب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله) ولا يشبهه المتن) فديوهه انعامه لانه يدل على طلبه في ضمن الاكثر طلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه لم دخلا بالمعصود الاكثر ذكره وذلك يشعر بطله أصل ذكره لانه يحصل بعض المقصود واما قوله لانه لا يلزم الخ فغير وارد لانه ليس المدعى الزوم قطعا بل يكفي للزوم الخ (قوله) المستلزم) كان وجه الاستلزام انه ليس لنا مباح بطلب الاكثر منه ولا يفتى فساد الخ المذكر عاه انه من الكلام في ذكره في نفسه لو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله) في المتن) كرى قال في الباب بتأجيله

عينيها يشرح بأفضل (قوله لأنه) إلى المتن في النهاية التي (قوله لتعبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
 الاكثر من ذكر حديث استحيوا من الله حق الحياء وتمامه قالوا اننا فتحوا بابي الله الحمد قال ليس كذلك
 ولكن من استحيوا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلآ
 ومن اراد الاخرة ترك الدنيا من قبل ذلك فقد استحيوا من الله حق الحياء الموت مقارنة الروح الجسد
 والروح به ثم لطيف مثلي بالدين اشباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا ينفى وما قوله تعالى الله يتوفى
 النفس حين موتها فهو قدرو وهو حين موتها جسداتها يفرزها الله عن روحها وعندهم عرض وهو الحياة
 التي صار الدين بوجودها واما المصروفة والافلاحة فليس عندهم جسدا ولا عرضا بل جوهر مجرد غير
 متغير يتعلق بالدين لتعلق التدبير وليس داخلا فيه ولا خارجا عنه اه قال عرش قوله وهو ما وعى اى ما اشتمل
 عليه من السمع والبصر والاسان وقوله وليحفظ البطن اى يصنعه عن وصول الحرام اليه من الطعام والمشرب
 وقوله وما حوى يعني ان رادها ما يشمل القلب والفرج وقوله الموت مقارنة الروح الخ وهل الروح
 موجودة قبل خلق الجسد؟ لا فيه خلاف في العقائد المتقدمة الاول عرش (اى من الاصل) وبمحتمل أن
 يكون المراد بالكثير الشر والقليل الخير يصري قول المتن (ويستد) لعله بالجزم عطف على أكثر ويؤيده
 تغيير المنهج بزيادة اللام (قوله وجوبا) إلى قوله قال في المجموع في النهاية التي (قوله ولا قد صرح إلى
 وتضاد بين قوله ولا في الدنيا) اى يندب له تجديدهما اعتبارا بها في شرح بأفضل قال البصري قوله ولا
 الخ صادق بما زاد على ان لا حق عليه لاحد بما زاد اشك هل عليه حق لاحد منهم او لا ونسب الردق هاتين
 الصورتين غريب ما زاد اشك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يبيد ندم الردق في حق الاموال
 احتياطا لاحتمال اشتغال الدمة اما بالنسبة للشرقات فعمل تأمل إذ يبعد كل البعد ان يندب للسان ان
 يمكن التفرع من معاقبة نفسه بمجرد الفلك فلي تأمل اده صارة عرش قوله ولا في الدنيا اى بان يجدد الندم والعزم
 على أن لا يعود وليس ثم مظلة ردعها فلا يتأق فيها التجديد وهذا الجزم سبق له توبة من ذنب أمان لم يقدم
 له ذنب اصلا فقل المراد بالتوفيق حقه العزم على عدم فعل الذنب وصاراة الاعياب او ينزل نفسه منزلة
 العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه اه وينبغي ان المراد بندب والمظالم انما
 ترد في نفسه هل يؤمده او لا ان رده احتياطا اه (قوله وعلى هذا يعمل الخ) ويمكن الجمع ايضا بان يقال
 التعبر بالوجوب على الاصل وبالنسبة نظر إلى ملاحة تدعى إلى ترك الذنب والتندم عليه وتصميمه على أن لا
 قول المتن (بالتوبة) هو كيان في الشهادات إن شاء الله تعالى ترك الذنب والتندم عليه وتصميمه على أن لا
 يعود اليه وخرج عن مظلة قدر عليها ينحو تحل من اغتياه وبسبب نهاية (قوله بان يبادر) بيان للاستعداد
 بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) اى الممكن ردعها من عبادة عرش وعمل توقف التوبة على رد المظالم حيث
 قدر عليه كاصح من قوله لم وخرج عن مظلة قدر عليها الا فالشرط العزم على الردان قد ورد وعمله ايضا
 حيث عرف المظالم ولا فيصدق عاظم به عن المظالم كذا قبل والاقر بان يقال هو مال خاتم رده على
 بيت المال فعمل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما اخذته على مستحقيه
 ثم لو كان مستحقا بيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين ولا اتحاد القايض
 والمقيض في نظر الاقرب الاول هذا وعمل التوقف على الاستحلال ايضا حيث لم يرتب عليه ضرورة فنزله
 بأسرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها واهله الاستحلال لما فيه من حثك عن ضمهم فيكني التندم
 والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لا حاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) اى ما ليس في نفسه رده
 على المظالم كالاتحلال من الفرية وفي حاشية الايضاح لان حجب منها قضاء نحو صلواتك إن كثرت ويجب على
 صرف سائر زنته لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه له صرف ما عليه من مؤنة تقصير عياله وكذا يقال في نسيان
 القرآن او بعضه بعد البلوغ اه اقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أمالو كان عليه صلوات

لأنه ادعى إلى امتثال
 الامور واجتناب الناهي
 التعبر الصحيح أكثر
 من ذكرها ذم القذات اى
 بالمهمة مزيلها من اصلها
 وبالمهمة طاعها لكن
 قال السبكي الرواية بالمهمة
 قائمه ما ذكر في كثير اى من
 الاصل لا قتله ولا قليل
 اى من العمل الاكثره
 (ويستد) وجوبا إن علم
 أن عليه حقا ولا في الدنيا
 هو ظاهر وعلى هذا يعمل
 قول شارح ندبا وقول
 آخرين وجوبا (بالتوبة)
 بأن يبادر اليها (ورد
 المظالم) إلى أهلها يعنى
 الخروج منها ليتناول رد
 الاعيان ونحو قضاء
 الصلاة وقدر صرح السبكي
 بأن تاركها ظالم لجميع
 المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

كثيرة جدوا كان يستغرق صفوا هازما كثيرا الغني أن يكن في صحته من عمله على قضائهما مع الشروع في حق لومات من القضاء بمقتضى ما كانا لوزوج حولت في هذه الحالة فزوج به صحيح لا تفضل ما في مقدور اخذنا من قول الشارح من خروج عن مظلة قد وعليها ع (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما فادته اه يعني انه داخل في الملق بلا حاجة الى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع الى الملق عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه فلا يفسد الموت الملقوت له اه (وعطفها) لعل الأولى وعطفه أى الردم أى ليستغنى عن كتاب التانيث من المضاف اليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما رقى الاستسقام ولا تيسر جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة اه وهي ترك الذنوب التمدد اليه وتصميمه على الابتعاد عن شوق الملق (والمريض اكد) ويسر له الصبر على المرض أى ترك التضرع منه وتكره كثره الشكر نعم إن سألته نحو طبيب او قريب او صديق عن حاله فاجبه بما فيه من الشدة لعل صورة الجرح فلا بأس ولا يكره الاثنان كافيا لجموع لكن اشتغاله بنحو التمسح أولى منه فهو خلاف الأولى ويسر أن يمد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وحواله عند عتدال جوان برضى اهله بالصبر عليه وترك الترحم ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيره وان يحسن خلقه وان يحسن المنازع في امور الدنيا وأن يسترضى من له به عطفه كخادم وزوجة ولو جرحوا عامل وصديق ويسر عبادة المريض ولو بنحو ومدى في اول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا من لا يعرفه كذاذى قريب او جرحوا أو نحرهما من برضى إسلامه فان اتفق ذلك جازت عيادته وتكره عبادة تشق على المريض والخلق الاذرى عينا بالذي له المعاد المستأن اذا كانا يدارنا ونظر في عبادة أهل البدع المنكر قواهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرايق لا جوار ولا جلد توبة لا ناما مرون مهاجرتهم وان تكون العيادة غافلا يؤصلها كل يوم الا ان يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق من يستأنس به المريض او يترك بما يوشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسر لهم المواصلات لهم فيهم او يملوا كراهته ذلك ذكر في الجموع وان يتخفف المكث عند بل تكملة إطائه ما يفهم منه الرقة فيباوان يدعو له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بصدوان يكون دعاؤه وسأله العظم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاته سبع مرات وأن يطلب نفسه بمرضه فان عاف عليه الموت رغبه في التوبة الوصية وان يطلب الشفاة وان يعظه ويذكره بعدد ثباته بما جاهد عليه من خير ان برضى اهله وعياله بالرقة بالصبر عليه نهاية وكذا في الملقى وشرح بافضل الانما صرحا باعتبار تنظير الاذرى في عبادة أهل البدع أو الفجور أو المكس قال ع ش قوله مر فلا بأس أى فلا كراهة لمباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الفين وانها غير مكرهة وقوله مر تشق على المريض أى مشقة شديدة ولا حرمته وقوله مر اذا كانا يدارنا وينشئ مثله في الذى وقوله مر لا ناما مرون الخ قضيتهم عدم من عيادتهم بل كراهتها سيما اذا كان في ذلك زجر وقوله مر الا ان يكون مغلوبا الخ أى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشراداد ونحوه واولهم هروان يدعى بالشفاء أى ولو كان كافرا او قاسقار لو كان مرضه ومدوا وينبى ان عله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين والا فلا يطلب الدعاء بل لو قيل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يرد قوله هروان يكون دعاؤه هذا من مرضه في الوطء ومثله ما لو حضر المريض اليه أو حضر بل ينشئ بطلب الشفاة بذلك مطلقا اذا علم من مرضه وقوله مر والوصية الخ فهم انه لو لم يخفف عليه لا يطلب رغبه في ذلك لو قيل بطلب رغبه مطلقا لم يبدسها وإن ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه وان برضى فيه وفروها ان برضى اهله أى العائد وإن كان غير مراعى عند أهل المريض اه ع ش وفي الشكر على بافضل مانصه (قاعدة) في فتاوى الشيخ كرى ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لا اله الا الله قطع سبته والاثنين لداوا وتمتخلص منه بقوله لا ينبغي ان يدخل على مريض يوم السبت تركه كمالى أن قال نعم هناديقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفه أى الردى

وقضاء دين لم يبرأ منه
والتكفين من شفاء حد
أو تمرير لا يقبل الفجور
يقبله ولم ينف عنه وذلك
لانه قد ياتيه الموت بشفة
وعطفها اعتبارا بشأنها لانها
أمر شرطية التوبة (والمريض
أكد) بذلك أى أشد
مطالبة به من غيره لآول
مقتضات الموت به
(ويوضح) ندبا (المحضر)

ينبغي التفتن لما هو أنه إن رُسِمَ في أذهان العامة أن في الأسبوع أياما مشقوقة على المريض إذا أعيد فيها
 ليُنْبِئَن في علمته اعتقاد ذلك أن لا يعاد في تلك الأيام لأن ذلك يؤذي المريض ويؤذي مرضه اهـ وذكر
 الشارح في كتابه الأعادة فيما يليق المريض والأعادة قبل بركة العبادة في تلك الأيام يعدل ما فيه من
 الإيذاء حيث نواظره أن العير في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا يلهه لأن السنة لا تترك لكرامة الغير
 لها اهـ (قوله وهو من حضره المرات) ان لم يمت نها يقو معنى (قوله فلا يسر) أي لا يبالغ في التوجه
 من استلقائه نهاية ومعنى قول المتن (إلى القبلة) أي ربا أيضا (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع
 ومقابلان الاستلقاء المضطجع فمن تعذر اضجاع على الأيمن نها يقو معنى (قوله كافي الحمد) راجع لقول
 المصنف بوجه الأيمن و(قوله ولأن الخ) راجع لتوجهه إلى القبلة (قوله على المقابل) أي مقابل الصحيح
 وتقدم بيانه وذلك يعلم أن قول الشارح المذكور في قوله الخ أي في حين قول المصنف فان تعذر الخ وهو
 قوله الخ على قفاه الخ قطع النظر عن تقريبه على التعذر (قوله ذلك) أي ضمه على الأيسر نهاية ومعنى
 (قوله كلمة) أي قول المتن يقرأ في النهاية إلا قوله بفتح الحاء إلى رجا وقوله أي مع إلى وقول جمع وقوله
 وإنا للصدالي وبحيث وقوله لم يلفظ إلى إلا بصير وقوله والإلالي وإن يعيده وكذا في المتن إلا قوله
 وعش إلى المال الكافر وقوله ولو يذكر (قوله بفتح الميم) قال في الأعياب وتبليث الهدر أيضا عش (قوله
 لأنه الممكن) أنه لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله يرفع راسه) أي قليلا نهاية زاد المتن كان موضع تحت
 راسه ستره اهـ (قوله ليتوبه وجهه الخ) ظاهر عدم اعتبار توجه الصدر سم أي كأيديه تقديم
 رفع الرأس قليلا (قوله ولو يميز الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسقط تقييدهما
 وهو قريب من لم يميزه وانظر لو كان نبيار الأوجه انه لا يحد من جهة المني سم على حج والمضي هو
 قوله مع السابقين لأن الأنبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة في سم على البهجة وقوله وهو قريب
 في المميز لا يحد أن غير المميز كذلك اهـ عش وما نقله عن سم على حج من قوله والأوجه الخرج على
 البهجة من قوله لا يبعد الخ لا معنى بده (قوله وبه الخ) أي بالتبليط لائق حاصله كافي المتن والنهاية
 أن السابقين هنا للصلوة رشم ثلاثين الميت في قبره والصلوات لا يفتن (قوله فقط) أي ولا تسر زيادة محمد
 رسول الله نهاية ومعنى قال عش فلوزادها وذكرها لا تحضر بعد قوله لا إله إلا الله لا يخرج عن كون
 الزيادة من كلامه لأنه من تمام الشهادة اهـ أقول قد يخالفه ما يأتي من قول الشارح وإنما قصد الخ
 وقوله كانها يقادركم ولو ذكر لكن يأتي عن المتن ما يوافق قول هذا هو الأقرب (قوله أي من حضره
 المرات) أي تسمية الشيء بما يصير به نهاية زاد المتن كقوله إني أراي أعصرخا اهـ (قوله أي مع
 العائزين) يشمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فبالأحاج إلى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع
 من أن يسمع هذا القول إلى الأبد وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة عش قال
 أن السبي في الطوائف فان قلت اذا كنتم مائة اعل السفة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة
 به انه لا بد من قول من لم يصف الله عنه من عصاة المسلمين التار ثم يخرج منها الذي تلقوه عند ما لو
 تأمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قرينة او عن يعقوب
 الله بن جرارة فلا يدخل النار أصلا كما يليق اللفظ الآخر حرمانه على التار اهـ (قوله وإن طال)
 (قوله ليتوجه وجهه لانيه) ظاهره عد اعتبار توجه الصدر على هذا قبل يرى ذلك في الاضجاع
 للجنب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدوق وانظر به فانا لا يعتبر الصدر قبل يكتفي عن توجهه فظهر
 ظاهره و(قوله في المتن يفتن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسقط تقييدهما
 وهو قريب من المميز اهـ وانظر لو كان نبيار الأوجه انه لا يحد من جهة المني (قوله أي مع العائزين)
 يشمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فبالأحاج إلى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من أن يسمع
 هذا القول إلى الأبد وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة عش قال

وهو من حضره الموت
 (لجنبه الأيمن) فلا يسر
 (إلى القبلة على الصحيح) كما
 في السور لأن القبلة أشرف
 الجهات قال في المجموع
 والعمل على المقابل أي
 الموافق للمذكور في قوله
 فان تعذر أي تصرد ذلك
 (طريقه كان ونحوه) كلمة
 بجنبه (ألقى على قفاه
 ووجهه وأعضاءه) بفتح
 الميم أشهر من ضوا كسرهما
 وهما المنخفض من الرجاين
 والمراد جميع أسفلهما
 (القبلة) لأنه الممكن ورفع
 رأسه ليتوجه وجهه القبلة
 (وبلغ) تدبأ المحضر ولو
 يميز على الأوجه يحصل له
 الثواب لأن وجهه فارق عدم
 تقييده في الغير لأنه من
 السؤال (الشهادة) أي
 لا إله إلا الله فقط خبر مسلم
 لقنوا موتاكم أي من
 حضره الموت لا إله إلا الله
 مع الخبر الصحيح من كان
 آخر كلامه لا إله إلا الله
 دخل الجنة أي مع العائزين
 ولا لكل مسلم ولو فاسقا
 يدخلها ولو يحد عذاب
 وإن طال خلافا لكثير من
 فرق الضلال كالمنزلة
 الخوارج

وقول جمع يلقن محمد رسول الله ايضا لان التصديق هو على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بها (٩١٣) مردود بانه معلوم وانما التصديق

أي العذاب (قوله) وقول جمع يلقن الخ) أي ندبنا حتى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لأجل أنه لا يتم
الدين الواضح مراد الجميع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل (وقوله) وإنما التصديق الخ) قد يقال عليه
لا يصدق حصول الثواب لئلا يكون مع زيادة محمد رسول الله لها كالتمسك والوديع لكلمة التوحيد وورق
كثير من الأحاديث لا تقتصر على إله إلا مع القطع بأن الحكم المرتب عليهما من النجاة من النار ودخول
الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وإثباته التصريح بها كقوله يوضح المراد فليكن ما نحن فيه من هذا
القبيل بصري (قوله) الرقيق (الاحلي) أي ارادة قال ابن حبيب فتاوى به الحد بنية قيل هو أعلی المنازل كالوسيلة
التي هي أعلی الجنة فمنها أسالك بالقدرة أن تسكنني أعلی مراتب الجنة وقيل هو ممتناه أريد لقاءك بالله يا رقيق
يا أعلی والرقيق من إسماءه تعالى الحديث الصحيح أن أرق رقيق فكانه طلب لقاء الله تعالى انتهى أمه ع
(قوله مردود الخ) أي لقوا في علم تحصل سنة التلقين يظهر أنه لا كراهة في عيش (قوله) فليقتبها الخ) أي
الشهادتين إسمها بغير اليهودي وجوبا كما قال شيخنا ازجى اسلامه ولا مندبا معنى ونهاية قال ع
وظاهره مردود وجوب ذلك لأن التلقين انزجي من الاسلام وإن بلغ الضرورة لا يبدف فيه احتياجا أن يكون عنده
حاضرا وإن ظهر لنا خلافه وإن كانا ترتب عليه أحكام المسلمين حيثما (قوله) لأن النقل فيه أي التلقين
(قوله) لأن لا يقال له قل) أي يكره له ذلك عيش (قوله) بل تذكر الكلمة الخ) أي أو يقال ذكر كراهة تعالى
مبارك فنذكر الله جميعا معنى زاد التلقين فشرح بالفضل سبحانه الله والحدوة ولا إله إلا الله اقروا كبريائين
لمن عنده ذكرها أيضا أمه قال عيش قوله مردود بالفضل كبريائين هذا التلقين ان إتيان المريض بهذا المختار
لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر إقراره كبريائين على البهيضة قد يمنع أنه يقتضى ذلك لجواز
أن المراد إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة مع ذلك انه قد يقال أن المريض إذا نطق به
لا يصدق عليه التلقين لأن هذا كلما كان من توابع كلمة الشهادة عند كونه منها أمه (قوله) إذا تكلم الخ) أي
ولو تكلم بنفسه بل ذلك عليه قرينة أوضح ذلك ولي قاله في الخادم عيش (قوله) ولو يذكر خلافا
للنحو جارية فان قالوا لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمري بخلاف التسيح ونحوه لا لا ينافي
أن آخر كلامه لا إله إلا الله أقامه (قوله) ولكن أي المقتضى نهاية (قوله) لنحو عداوة الخ) أي كالحسنة نهاية (قوله)
ووارث الخ) ولو كان فقيرا لا شيء قاله ببيان الواو كثره عيش (قوله) قالوا رث) بنى بالوحضر العذر
والحاسد وبني تقديم الحاسد عيش (قوله) ندبا) التي قرله هو أوجه في النهاية والختم (قوله) أي من
حضره الموت) يعني مقصدا معنى قول المتن (يس) أي بناها وروى الخبر بن إسماعيل أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قرأها وهو خائف أو جائع شبع أو عطشان في أو غار كسي أو مريض شفي ويرى مدعى
(قوله) لأن الميت لا يقرأ الخ) وإنما يقرأ عنه معنى (قوله) واخذ ابن الرضا الخ) عبارة المعنى أن اخذ ابن
الرقة بظاهر الخبر وعبارة انتها بظلالا ما أخذ به من أنه كعضد من العمل بظاهر الخبر ولكن قول
لا مانع من أعمال اللفظ في حقيقته وعماز حيث قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها
اخذنا بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دثته إذ المطلوب إلا الاشتغال بتجديده إسماءه
دفعه لما في الرقة أن القرادة تنفعه في بعض الصور فلا يتم من ذلك ما بينه كالصدقة وغيرها أمه قال
عيش قوله مردود الفصل من غيرها أي في الحياة بعد المات أيضا فنذكر ما أفضل من قراءة غيرها بالمساري
لما كروه من مثل تكرار ما حفظه منها ولو بحسناتها بما لأن كل جزء منها مخصوصه مطلوب في ضمن طلب
كلها بحتمل أنه يقرأ ما يحفظه من غير ما عاين مثل على مثل ما قبله لا لا يقرب قوله (إذ المطلوب إلا أن
الخ) فحتمل من لا علاقة بالاشتغال بتجديده بطلب القراءة منه أو بعد عن إتيان عيش (قوله) يقتضيه

(قوله) واخذ ابن الرقة يقتضيه) أي حله على ظاهره

أي من حضره الموت لأن الميت لا يقرأ عليه واخذ ابن الرقة بجهته وعوارضه التي إذا صار من ظاهره وكون الميت لا يقرأ
عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسباع القرآن وحصول بركته له كالحلوه إذا صح السلام عليه فالتراءة عليه أول

وقد صرحوا بأنه يتنبأ
لأزواج المتزوج قراءة شيء
من القرآن يقرء قبله الأول
ما في خبر غريب مأمون
مريض يقرأ عنده بين
الامانة ينادوا داخل قبره
الامانة ينادوا بالحكمة في يس
استقامت احوال القياامة
واحوالها وتقيه الدنيا
وزوالها ونعم الجنة
وعذاب جهنم فيذكر
بقرباتها تلك الاحوال
الموجبة لتقبل والرد
لانها تسهل طوع الروح
ومحرم الممانه بايل وجوبها
فيها يظهر ان ظهر تأمارة
تدمل على احتياجه لا كان
يش إذا فعل بذلك لا كان
المعش يغب بجنته لعدة
الزعرور ذلك في الباطن
كورد بائنا لا يقول لعل
لا لا يغري حتى السبق قبل
ويحرم حضور الامانة
تدوم ربات في المسائل
المشورة فبرده (وليسن)
تدوم المحضر وكذا المريض
وان لم يصل إلى حالة
الاحتضار كما في المجموع
(ظنه به بسبب ما هو تعالى)
أي ينظر إلى غير لمروره
للغير الصحيح انما تدن
عبدى في فلا ينظر إلى
خيراً وصح قوله عنه
قبل موته ثلاث لا يكون
احد كذا لا هو ومن الظن
بأنه ويسن ان عنده تحسين
ظنه وتطليه فرحة وبه

[illegible]

(قوله) وكذا المريض وإن بصل إلى حالة الاحتضار (يعني) اعتمدته هو وعيانه في شرحه أما المريض غير المحتضر فالمعتد فيه أنه المحتضر فيكون زجاءه أغلب من جوفه كالمريض والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومتدبر وهو إما واجب فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والباحس سوء الظن بمن اشترى بين المسلمين بمخالفة الواجب المتظاهر بالحياث فلا يحرم ظن السوء به لأنه لا تعدل على نفسه كأن من ستر على نفسه لم يظن به إلا خيراً ومن دخل مدخل السوء اتهم من هناك نفسه متعاطيه السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن من إفسادهم في التقويم وأروى الجنائيات

يطلب واحد منهما بان استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذا الحال الثانية ومعنى (قوله) ويبحث
الاذعى وجوبه الخ وهو ظاهر ما تارة ومعنى (قوله) الا ان يفرق الخ اعتمدناه بما في المتن كما اننا (قوله)
وبان ما هنا يؤدى الى الكفر (اشارة الى ان الياس ليس بكفر خلافاً للحنيفة كذا الا من من المذهب كدى
عبارة سمعنا اعلم انهم تقررون عندنا ان كلامنا من الياس الحق من المكفر من الكبار قال الكمال في حاشية جمع
الجموع في عقائد الحنفية الياس من روج الله كفو وان الا من من مكر الله تعالى كفو فان ارادوا
الياس لانكار مسرفة حق الله الذوبوا الا من اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفو وقالوا لا يرد ذلك ان وان
ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستعبد العقوب عنها استبعادا يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجة
مادخل به في حد الا من لا اقرب ان كلامها كبره لا كفرة اهالي الياس الذي هو استعظام الذنب واستبعاد
العقوب الى الوجه المخصوص من دمجهم الى انكار مسرفة الحق فيصير كفرة باختلاف ترك الصلاة كسلا يؤدى الى
كفر لان الاستبعاد قد يشتد الى ان يصير انكار السمة الى جفوا لترك كسلا لا يصير جحد الوجوب فليتامل
اه قولنا ان (قادات غرض) أي لوجهي لتلافيح منظره بعد الموت ثم رايت سم على البهجة صرح
بذلك ع (قوله) ندبا الى التنيه في المتن الى قوله لكتفه فوفى النهاية (قوله) ان الروح اذا قبض الخ فيه
تذكير الروح في اختارانه يذكروا في وقت (قوله) نه البصر (قوله) شرح الروح ثم قال القم اغفر
لا في سلموا فوجدهم في المدين واختلفوا عقوب في العايرين واغفر لنا وله باب العالمين وافصح له في قوله
ونوره فيه انتهى صيرفا قول ولينبغي ان يقال مثل ذلك فيمن يعضض الا فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة
والسلام ع (قوله) ويسن حيداً أي حين انما يحضه يسم افداخ اي وعنده حيد يسم الله ثم يسبح مادام
يحمده نهاية الى المتأمل ونحوه واما ما قبل امام الجنازة فسياتي ع (قوله) ويحتمل ان المراد الخ وقد
قبل ان العين اول شيء يخرج منه الروح اول شيء يسرع اليه الفساد نهاية معنى قال ع شوقهم اول
شيء يخرج منه الروح عبارة الانسوى وغيره فآخر شيء تنزع عنه الروح اه (قوله) يبق فيه) اي في الصبر
(قوله) من حار ما الخ عبارة الثانية في اتار الحرارة التبريد اه (قوله) الفريز اي الطيسى (قوله) به
اي بهذا الشيء (قوله) وسياق اي آخر الرمن وخير قبده يرجع الى وجودها كدى ويظهر انه
يرجع الى الحكم وان المراد ببقيد عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه اي الحيوان (قوله) مع
وجودها اي الحركة (قوله) عريضة اي قول المتن وضع في المتن (قوله) ويربطا) بانه ضرب من نصر
مختار اه ع (قوله) لتلايدخل الخ اي لولا شبح منظره نهاية (قوله) وليت اصابعه) قد قال تلين
اصابعه ليس الا لتلين مفاصله فدخل في قول المصنف مفاصله سم اي كثرى عليه الثانية فقال عقبه فرد
اصابعه الى يطن كفته وساعده الخ لكن صنيع المتن مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده الخ ولو
استحتاج لتلين ذلك الى شيء من اليدين فلا بأس بحكام المصنف عن الشيخ في جحد الوجب وغيرهما نهاية
وشرح بافضل قال ع شوقهم فلا بأس بظاهره باحة ذلك ولو قيل انه سيثشق غصله او تكفيه بدونه

وما يحصل بغير الواحد في الاحكام بالايجاع ويجب العمل به قطعا واليائن عند الاحكام انتهت (قوله) وبان
ما هنا يؤدى الى الكفر (اعلم انهم تقررون عندنا ان كلامنا من الياس الحق من المكفر من الكبار قال الكمال في
حاشية جمع الجموع في عقائد الحنفية الياس من روج الله تعالى كفو وان الا من من مكر الله تعالى كفو
فان ارادوا الياس لانكار مسرفة حق الله الذوبوا الا من اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفو وقالوا لا يرد ذلك ان وان
ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستعبد العقوب عنها استبعادا يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجة
مادخل به في حد الا من لا اقرب ان كلامها كبره لا كفرة اهالي الياس الذي هو استعظام الذنب واستبعاد
العقوب الى الوجه المخصوص من دمجهم الى انكار مسرفة الحق فيصير كفرة باختلاف ترك الصلاة كسلا يؤدى الى
كفر لان الاستبعاد قد يشتد الى ان يصير انكار السمة الى جفوا لترك كسلا لا يصير جحد الوجوب فليتامل
(قوله) وليت اصابعه) قد قال تلين اصابعه ليس الا لتلين مفاصلها فدخل في قول المصنف مفاصله

يُسبَل شمله لبقاء الحرارة حيث (و. تر) بد نزح ثيابه الا (جميع بدنه ثوب) طرقة في غير المحترم تحت راسه ورجليه للاتباع واحترامه (خفيف) ثلثا يتسارع اليه (٩٦) القصاد (وضع على يمينه) تحت الثوب او فوقه لكنه لو فاته اول ما يجثو فيه واحد وضع

اخذ من المثلث غير صحيح
لان فيه كالروضة صفته
على وضع الثوب بالواو
(ثوب) قبيل من حديد
كسيف أو مرآة قال
الاذري والظاهر ان نحو
السيف وضع يعطى الى الميت
فان قد فطن رطب فا
يسهل ثلثا يتنفع والله هو
عشرين درهما والظاهر ان
هذا الترتيب لكامل الستة
الا اصلها نظار مافر
تدب المسك كالطيب الى آخره
تدب التسليم من نحو الجيش
وان تقديم الحديد لكونه
البلغ في دفع النفع لسريه
ويكره وضع المصنف
قال الاذري والتحرير
محمل امر يتبع الجرم به
ان من يل او قريب عافيه
قد روي طاهر او جعل على
كيفية تنافي تطعيمه الحق
به الاسنوي كتب الحديث
والعلم المحترم فان قلت هذا
الوضع إما يأتى عند
الاستقامة عند كونه على
جنبه مع ان كلامهم صريح
في وضعه قلة على جنبه
كالمتضرر في محتمل انه
تعارض منا متوهمان
الوضع على الجنوب وضع
الثقل على البطن فيقدم
هذا لان مصلحة الميت به
اكثرو محتمل انه لا تعارض

بل لوقيل بوجوبه اذا توقف (اصلاح) تكفينه عليه على وجهه زيل اذ لم يجداه (قوله ليس بل غسله)
اي وتكفينه نهاية (قوله لبقاء الحرارة حيث) اي حين زهر في الروح وعقبه فاذا لبنت الفواصل حيث
لا تـ الا فلا يمكن تليها بعد ذلك معنى (ياقوله قول المتن (ثوب) اي تغطيتها معنى (قوله في غير المحرم)
اي اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه نهاية معنى اي وهو ما عدا راسه عن اي في الذكر وما عدا
الوجه في الاثني (قوله تحتها راسه) ثلثا يتكشف نهاية (قوله ثلثا يتسارع الى) ثلثا يحميه فيسرع
اليه القصاد نهاية (قوله كاجثه) اي قوله لكشفه في اوله وانما يعتمد المنز وما الى النهاية (قوله غير صحيح)
قد يجب عنه بان الاخذ انما هو من اسلوب المتن لان اليلع لا يقدم ولا وخر لا لئكة (قوله لان فيه) اي في
المتن (قوله غلته) اي وضع الثقل (قوله على) وضع الثوب يعني على ستر البدن ثوب (قوله بالواو)
اي لاش (قوله من حديد) اي قول الطاهر في المتن في قول قوله نظير امر في النهاية (قوله او مرآة) ظاهره
انه معطوف على سيف ويصرح بقوله المتن عقب المتن كسيف و مرآة ونحوهما من انواع الحديد
وفي النهاية نحو رعد من المرآة من الحديد على نامل (قوله ان نحو السيف) اي كالسكين نهاية (قوله) فا
تيسر اي كالسيف (قوله واخذ نحو عشرين درهما) عبارة التباية في المتن وقد روي حامد بعشرين درهما اي
تقريباً قال الاذري كانه اقل ما يوضع في ذلك اي قال سيف يبدل على ذلك اي وفي الجعري عن الشوري فان
زاد على العشرين فيظهر انه ان زاد هذا الوضع عليه سائر اذ محرم والا فلا (قوله ان هذا الترتيب)
اي بين الحديد والطين وما تيسر (قوله ويكره) اي عبارة المتن والظاهر ان يدب ان يصان المصنف عنه
احترامه له بلحق به كتب الحديد العلم المحترم كاجثه الاسنوي (قوله) يتبعين الجرم به ان من (الغ)
اقره ع (قوله) او قرب ما عليه قدر (الغ) على تامل لما من ان المذهب كرامة ادخاله الملاحة لاسره تهتم
ان كان القرب على وجهه يلب على البطن ناديه الى مائة الفدر فلا بد فيه به (قوله فيقدم هذا)
اي وضع الثقل على طبعه هو مستلق على قفاه (قوله وهذا الاقرب) مال اليه التباية في رسمه ولو استقر
والاول لم يستقر ما ريت ذكر الا (قوله) المتن الخاف لا ياتى الا على الاذري وافرعا (قوله تدب) اي لو تقدم
في التباية الى قوله ر وده في المتن غرا (الغ) ونحوه اي ما هو من قطع كذا كناية عن (قوله من غير)
فراش اي ثلثا يحمي عليه فيغير من قال الشوري بل يلقى جلده بالسريره (قوله) من ثم لو كانت
صلبة (الغ) تدب نظيره بان الارض لا تخلو عن تدبيره عن غيبته يسر قول المتن (وزع) (الغ) اي بحيث
لا يرى شيء من بدنه تباية في المتن ولو قدم هذا الادب على الذي قبله كان اوله (قوله ثيابه ماتت (الغ)
اي سواء كان الثوب طاهرا ام نجسا بما يفضل فيه ام لا اخذا من العلة نهاية وفي المتن قال الاذري
وهذا بمن يسئل لافيه المهركة يعني ان يبق عليه القميص الذي يسئل قفاهه وقد جمع بين ما افاده
الناح و بين ما في التباية في الم غش قفاهه من ابدان التباية في قوله هو محل كلام الاذري ومن فيه بقرينة
قوله اذ لا ياتي (الغ) اذا خشي التضرر اخرج القميص ايضا ثم يعاد عند ارادة القفل وهو محل ما في النهاية
بدليل قوله اخذ من القفود فدا طلق الاصحاب تزع الثياب لكن عليهم مردد ان لا يحكم بالزح حيث لا تنفاد التضرر على
تدبر عدم الزح اما اذا من التضرر كافي الاضطرار الباردة فينبغي ان لا يحكم بالزح حيث لا تنفاد التضرر على
الوسط بالدفعة اشارة بذلك ان الاداء مظنة لتضرر ل التضرر فاقامه ثم اطلاله واستاء الشاهد تبعاً لتدبير
على تامل اذ لو فرض عنادى الى تأخير ذنبه وغلب على البطن حصول التضرر لم تزع الثياب فينبغي تدب

(قوله وهذا الاقرب) قد رويده اطلاق قول المصنف الا في وجهه القليلة كحصر (قوله من غير فراش)
اي لا يجلس على فراش ثلثا يحمي لثمنه (قوله) من ثم لو كانت صلبة لا انداء عليها (قوله) قد ينثر فيه بان
لا يمكن وضع الثقل على طبعه هو على جنبه لشدة عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لكلامهم وما لا اذري على الاول الزح
حيث قال الطاهر هنا القفوة على قفاه كافر قفوطم يوضع على يمينه (و. ضيع) ندبا (على سريره ونحوه) ثلثا يصيد ندوا والارض من
غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة لا انداء عليها يكره وضعه عليها خلاف الاول (وزع) تدب بانه (ثيابه) التي مات فيها التباية الجسد فيتنفخ

الزخ حيث يصري عبارة حش قوله وزعت ثيابه الخ أي ولو شهيد اعل المتعمد تعاد اليه عند التكفين انتهى رادى ويبنى ان عمل ذلك ما يرد نفسه حاله ثم رايته في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى ايج ان يقال ان قرب النسل بحيث لا يمتثل التغير لم ينزع والا نزع مر اه وفي سم على المنهج قال مر وزعت ثيابه وان كان نيا لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض كل طوم الا ثيابه لان هذا لا ينافي امتناع كل الارض لا التغير والى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخره اية توقت ولا يذمعه فهو لا ينافي الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده) أي بحث الاذرى (قوله) فلا تنزع عنه قال في الايباب هذا ظاهر ان ارددته فورا ولا لا والى نزعتهم اعادة تباعد الدفن خشية التغير كرى على بالفضل وتقدم انفا عن البصرى وحش ما يرافقه قول المثنى (وجه للقبلة) اى ان امكن (قوله كحضر) اى كوجهيه وتقدم معنى وثابة (قوله اى جميع) الى قوله خلافا لى في النهاية والمخفى الا قوله ان لم يخش الى وذلك (قوله اى جميع مامر) عبارة شرح اليباب اى جميع ما ذكر من التعميض الى هنا اه وفيه دلالة لقل ان ما ذكر من التعميض الى هنا لا يرافق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التعميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين القائمين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيعتبر وبالمجهو هذا ايده فلا تنضر سم قول المثنى (او فوق محارمه) ظاهر ان الارقوب وان كان ابداولى من غيره سم (قوله مع اتحاد الد كور قاع) اى اخذ ان قول الروضة يتولا الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولا رجل محرم من المرافقا وامر اعز من الرجال جاز نهاية ومتى وفى سم يبدد كرهه من الاسنى وهو اى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والاثرة) وببحث الاذرى هو اجمع الاجنبى للاجنبيه وعكسه مع النضر وعدم المس وهو بعيد ياتر استظهر المخفى ذلك البحث وقال سم فى شرح الاروض ويوى الى زيادة المصنف لفظه اولى ينى قول الارض والرجال بالرجال اولى اه وظاهر ان البحث ان ذلك للمحارم مع عدم النضر والمس وهو ظاهر فى نظر وهس جائز فى الحياة اه وقال حش قوله مر مع النضر الخ قال سم على المنهج يمد ما ذكر من بحث الاذرى المذكور وما الى مر انتهى وقوله مر وهو بعيد اى فيحرم لانه مظنة لزوية شى من البدن اه حش (قوله ومثله) اى المحرم قول المثنى (اذ اتيقن موته) اى يظهر شى من اماراته كاسترخاء قدم وميل انصر انخفاف صدقه معنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح فى ان المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى فى الابواب (قوله ان محبس) اى تيق (وقوله بين ظهري اى اهله) بفتح التواى ظهور اهله حش (قوله) ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان

الارض لا تخلو عن نداه وان خفيت (قوله) نعم بحث الاذرى بقا غيبه الذى يفسل فيه اذا كان طاهرا) ينجح ان يقال ان قرب النسل بحيث لا يمتثل التغير لم ينزع والا نزع مر (قوله اى جميع مامر) عبارة شرح اليباب اى جميع ما ذكر من التعميض الى هنا اه وفيه دلالة لقل ان ما ذكر من التعميض الى هنا لا يرافق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التعميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيعتبر وبالمجهو هذا ايده فلا تنضر ر (ارفق محارمه) ظاهر ان الارقوب وان كان ابداولى من غيره موان كان قرب سم يحتمل ان المراد به من شانه انه لا فرق فى شرح الارض وعبار الروضة يتولا الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولا رجل محرم من الرجال من نساء المحارم او للنساء من الرجال المحارم جلا قال الاذرى وفيه اشارت الى انه لا يتولى ذلك الاجنبى ولا الاجنبية ولا الكسر ولا يمدح جوازها مع النضر وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويوى الى زيادة المصنف لفظه اولى ينى قول الارض والرجال بالرجال اولى وكالحرم لفاذا ذكر الازوجين بل اولى اه وظاهر ان ذلك للمحارم مع عدم النضر ومع المس وهو ظاهر فى نظر وهس جائز فى الحياة (قوله مع اتحاد المذكور) تولا الاثرة بشرط للندب (قوله) ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان المراد به

نعم بحث الاذرى بقا غيبه الذى يفسل فيه اذا كان طاهر اذ لا معنى لزمه ثم اعادته لكن يفسر لحقوه لتلا يتجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالدفقة وسأى أن الشهيد يفتى بثيابه فلا تنزع عنه (وجه للقبلة كحضر) فيكون على جنبه الا يمين الى آخره (ويتولى ذلك) اى جميع مامر ندبا بأسهل يمكن (ارفق محارمه) به مع اتحاد المذكور قولا توثقه ومثله أحد الزوجين بالأولى لورور شفقت (ويبادر) بفتح الدال بفسله اذ اتيقن موته ندبا ان لم يخش من التأخير ولا فوجوا كما

هو ظاهر وذلك لامره ^{بالتجسس} بالتجسس بالميت وعلة بأنه لا يبنى لميقة مؤمن أن تجسس بين ظهري أهل رواه أبو داود ومضى شك فى موته

وجب تأخير الاليةين بتدريج (٩٨) ونحوه فلذلك الملامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لا يمكن هناك شك خلافا لما يرويه كذا

المراية الرد باستواء أوجهان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أي ظناؤا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما يجب المبادأة احتياط الاحتياط اغماؤه ونحوه انتهى سم وتقدم عن المعنى وغير ما رآه في إياها (قوله وجب تأخيره) يعني أن الذي وجب تأخيره وهو الذين دون الفضل والتكفين فأنها بتقدير حياته لا ضرر فيها نعم أن خيف منهن بضر بتقدير حياته امتنع فعلها عرش (قوله فذكر الملامات الخ) ومنها رعاة مقدمو ميل افتداهم انقضاه كفه أو انخفاض مدخله أو تفحص خصيته مع تدلي جلد تيمنا نهاية ويمكن أن يطلع على ذلك انقراض حيلته وكذا غيره ما بأن يقع نظره اليها بلا قصد عرش (قوله فيمتين فيها) أي في الاموات من السكنة قول المتن (وغسله الخ) (فرج) لو غسل الميت نفسه كرامة قبل يده في لا يبداهة يكره ولا يقال المحاطب بالفرض غيره لجوار أنه إنما عوّل على ذلك غير له لغيره مفاذاتي به كرامة كفي (فرج آخر) لو مات انسان مو تاحقيقا لجهز ثم احى حياة حقيقية ثم مات قالوه الذي لا شك فيه أنه يجب تجهيزه بآخر خلافا لما توهم على حج ويبنى أن مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى ابن حجر الحديث ما حاصله أن ما حي بعد الموت الحفيق بأن اخبر به معصوم ثبت له جميع احكام الموتى من قسمة تركته وتكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعمل عليها لأن ذلك شرع للمبرم وهو لا نظيره ولا ما يقار به ونشرع ما هو كذلك بمنع بملكه اه اى عليه فن مات بعد الحياة الثانية لا ينسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراةه فقطر اما إذا لم يتحقق موته حكنا بأنه إنما كان غشي او نحوه اه عرش أقول والقلب الى ما تقدم من سم اميل ثم راي ان شيخنا جرم بذلك بل عرو وقال لو مات انسان مو تاحقيقا ثم جهز ثم احى حياة حقيقية ثم مات قالوه الذي لا شك فيه أنه يجب تجهيزه ثانيا اه فقوله سم خلافا لما توهم له اشارة الى ما مر من الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحله) كذا في النباية والمعنى (قوله أنه قد لا يجب الخ) اى اوانه من لازم دفته غالبا فاستغنى به عنه سم ويصرى شيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح في شرح النفاط المنبذ فرض كفاية عذ أن علم به جميع ولو لم يتاحل المعتمد ولا يفرض عين اه وقياسه أن يقال بظاهره هنا بصرى عبارة القرطبي في شرح ابن شجاع وان لم يعلم باليت إلا واحد من علم عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تيمنه حيث مضى لا يخرج من كونه فرض كفاية في ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق في النباية وكذا في المتن الا قوله او قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) اى من قريب او غيره معنى (قوله وبأنى الكافر الخ) عبارة الثانية بقوله المعنى سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره سواء المسلم والذى إلا في الفضل والصلاة فحليها في المسلم غير الشهيد كما يعلم بما ياتي اه قال عرش واما الذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسه اه (قوله وكذا الشهيد) اى باقى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا خرج بالمسلم الكافر فيجوز غسه مطلقا ويحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفته أن كان ذميا او مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحرفى والمراد بخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه ما ران ففعلوا التكفين والدفن ويحرم فيه الفضل والصلاة اه (قوله ولو لم يخرج) اى من الخاضع والنفسة (قوله بالحق) اى في غسل الخى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) اى سرية نهاية (قوله فليت اولى) محل نظر (قوله به) اى بقوله فليت الخ (لمع وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) اى ابن وجد التحس على بدنه (قوله نديا) راجع للدين (قوله إذ يكتفى الخ) لتبيل التندب (قوله العرق) اى بين الخى والميت (قوله ولا يجب الخ) اى ساجدة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندما إلا أن يرد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

شارح ونقول الاطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكنة ظاهرا يموتون احياء لانه يمز ادراك الموت الحقيقى بها إلا على اقل الاطباء موحيين فيتمين فيها تأخير الى اليقين يظهر نحو التغير (وغسله) اى المسلم غير الشهيد (وتكفينه الصلاة عليه) وحله وكان سبب عدم ذكره هو ان ذكره غيره انه قد لا يجب بأن يصغر له عند حله ثم يصر كليلز فيه (ودفته) وما الحلق به كالغناء في البحر وبناءة كعليه على وجه الارض بشرطها الاق (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم بموته أو قصر لكونه بقره وينسب في عدم البحث على التخصيص وبأنى الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره إلا في الفضل والصلاة عليه (واقول النسل) ولو نحو جنب (معم بدنه) بالماء لانه المرض فى الخى فليت اولى به به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج التيب عند جلوسها على قدمها نظير ما مر فى الخى فقر لبعضهم انه ما غفلوا ذلك ليس على عمله (بعد از التالنس) عنده ان كان ندبا إذ يكتفى لها غسلة واحده ان زالت عنه بها بلا تيمر كالخى والفرق بان هذا حادثة امره فليحط له اكثر برده نصريحهم الاق بأنه لو خرج بعد النسل بمس من الفرج أو

أولج فيه لم يجب غسله ولا وضوء بخلاف الخى فاغتفره وافيه الما يمتنع وهو الخى ولا يجب الاستدراك هنا العلم اى

حي وكل يدينه نفس والماء لا يكتفي الا ادمعاهم الميت قطعا وما يأتي انه يكتفي في الاواب الثلاثة وان لم يرض الورق قلت بمنوع اما الا بالثلاث الى يمكنه اذالة خشيته بعد غلاف الميت تقدم ذلك واما الثاني فلان الثلاثة حته لم يملك الورق اسقاطها ولا يجب لصحة التسلية الفاسل في الاصح فيكون قرعته وغسل كاف له لحصول المقصود من غسله وهو النظافة وإن لم يتوضأ بغير نية التسلية خروجاً من الخلاف وكيفية ان يتوضأ نحو اداء التسلية عنه او استحاضة الصلاة عليه (قلنا لاصح المتصور وجوب غسل لتفريق اقسامه) لا اتمامه ونفسه فلا يسقط عنه الا بغسل الكافر من جملة المكلفين ومن ثم لو شؤدت الملائكة لنفسه لم يكف لانهم ليسوا من جملة المكلفين اي بالفروع فلا ينافي قول جمع اصحاب مكفون بالامان به صلى الله عليه وسلم بناء على انه مرسل اليهم على الاختار وإما كفي ذلك في الذنن لحصول المقصود منه وهو الستر اى مع كونه ليس صورة عبادة بخلاف التسل لا يقال المقصود

أى بان يقول قلت الاصح ان النية تكفي لما قال في البهارة (قوله انه الخ) يان لما (قوله لما) أى الحدث والنفس (قوله انه الخ) قائل يزيد (قوله وما يأتي الخ) غطف على انه لو الخ قولنا الخ (الاصح الخ) وقد فسح عدة الصحيح فليصر بصري (قوله لا تا) الى قوله أى بالفروع في الحق والى قولنا أى مع كونه في النهاية الا قوله أى بالفروع الى وانما كفى (قوله لو شؤدت الملائكة نفسه الخ) يبين ان مجرد صلاة الملائكة والجن عليه ما يفي في غسلهم إياه سم (قوله أى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تفصيل الجنى إذا لم يذكر كونه لا تمكلف وإن لم يعلم تكليفه بخصوص هذا سم وبأنى عن البصري ما يخالفه وعن مشايير الله لا في التشديد يعلم ذكره بالجن (قوله بناء على انه مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بناء على الله عليه وسلم مرسل الى الملائكة انه مرسل اليهم فيما يتعلق بهم من الاصول والفروع والاتقاهم فلا تضاد ان يقال في توجيهه السابق أى بالفروع الخاصة بتاتى من جعلها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم في الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان الوجة عدم الاكتفاء بتفصيل الجن لا تا لا تقطع بان غسل الميت من الفروع التى كلفوا بها بصري (قوله وإما كفى ذلك) أى فعل الملائكة كرى (قوله في الذنن) أى والتكفين نهاية ومعنى أى واخلى عرض وشيخنا عبارة قسم وظاهر ان الملائكة ينفذون اولى كوننا الادراج في الاكفان ام (قوله بخلاف التسل) ومثله الصلاة بل اولى قسم (قوله انه لا يسقط بغسلهم) والوجه الاكتفاء بتفصيل الجن كما مر من انقضاء بجمعتهم نهاية ومعنى قال عرض أى ذكرنا كانوا او اننا لا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين انقضاء الميت والغسل منهم في ذلك كرهة او لا التوجه فيما في ذلك كرهة او لا غسل المرأة ذكر اجتنابا فتاوى من حرم عليها ذلك يسقطه الطلب عنها وقسم على ان حج تهديد الجنى بالذكرة وقد توجب فيه (قوله ويكفى غسل الميت) قال في شرح العياض بسلم ما سابق في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم رأيت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل المسمى والمنجونه ومثله في ذلك كظاهر المخل والجن وكذلك التسل بناء على عدم وجوب تقيته لئلا يفتنه تعليمه اجراءه من الكافر بانه من جملة المكلفين إلا أن يجب ان هذا لا يتبعى المنع في غير الميت ولا لاقتضى المنع فيه أى المميز ايضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى التسل انتهى اه سم ورواه قول السابق الاوجه سقوطه بتفصيل غير المكلفين اه قال عرض أى من نوع ينادم كهي ومجنون بدليل قوله قد قيل وإن شاهدنا الملائكة الخناه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الفارس من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله)

للاعتذار بذلك مع قوله السابق قد بى إلا أن يريد الاستدراك على إمام العبارة الوجوب هذا وقد اجاب بعضهم بانهم معنى ما قاله قائلنا بطلنا ببدليلين الى الوصف في نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافا لما جعلوا عليه في الوصف لان اول البصينة اقد التسم وهو قوله اولادى او اذار لا دى لان المخل على معنى مع يخرج ما إذا تقدم اذ التمس (لان معنى هذا بان المسمى مع وجود اذ التمس وهو صادق بوجوده او لا (قوله ومن ثم لو شؤدت الملائكة لنفسه الخ) يبين ان مجرد صلاة الملائكة والجن عليه ما يفي في غسلهم إياه سم (قوله أى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تفصيل الجنى إذا لم يذكر كونه لا تمكلف وإن لم يعلم تكليفه بخصوص هذا (قوله بالامان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الامان بغيره من الانبياء صلوات الله عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فليظن هل خروج هذين بناء على ما ذكر مرصحه ثم انظر من اين ذلك لاجرم قد يقال ان الامان يسائر الرسل قضية الا امان مطلقا وإنما يختص بنبينا وجوب اتباعه عليهم فيما يتعلق بالامان (قوله وما كفى ذلك في الذنن الخ) وظاهر ان الملائكة ينفذون اولى كوننا الادراج في الاكفان (قوله بخلاف التسل) وكالتسل الصلاة قبل اولى كاهو ظاهر (قوله ويكفى غسل الميت)

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب تيمم وتعد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرنا في الجملة إجماعا وروى فيهم رأيت ما ساد كره اول حرمان التكاح انه لا يسقط بغسلهم ويكفى غسل الميت لأنه من جعلنا كالفاسق كما يأتي (والاكل وحشمه بموضع حال)

عن غير الناسل إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمعنى لا قوله وإن عاقب إلى لأنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي السر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كما ينسله الخ) ظاهره أن علياً والفضل كما يباشران النسل وفي ابن حنبل في الثبوت ما ينفذه على حديث جماعة منهم ابن سعد والبراء والبيهقي والعليل وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه أو ما في الحديث أن علياً ينسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الاطست عينا ما زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء السر وهما مصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فأتاوك عذرا الا كما نأمله قله مي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله في رواية ياعلي لا يفسق الا لانت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عينا ما العباس وابنه الفضل بينهما وقسم وأسامة وشقران مولاه عليه السلام يصون الماء معهم مصوبة من وراء السر اه وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ وروايت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك عشي أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يبين عليا تارة ويصحب الماء أخرى (قوله ان الولي أقرب الورع الخ) وهو مفيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فكأنه يشرح مرادهم أي فيكون حضوره خلاف الأولي عشي (قوله) أقرب الورع) فلا اجتماع الابن والآب والمعم أو الجدة فهل يستويان أو لا ويحتل تقديم الابن على الآب وتقديم الجد على العموي يعني أن من الأقرب هنا من ادلي بحيث ينزل على من ادلي بمجهلة لا يقدم الاخ الشقيق على الاخ لا بوجه هكذا في العموم قضية التمييز بالأقرب تقديم الاخ للأم والعم من الأم على ابن العم الشقيق أو الآب وإن كان ابن العم له عسوبة ويبنى أن يراد بالورع ما ينزل ذوى الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد ابيد ومفسله قال النسل واكتله في حد اعتبار اعتقاد النسل على علم البيهقي وأما لو اختلف اعتقاد الولي والناسل فيبني مراعاة الولي والأقرب أن طلبه الا لكل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب الا لكل فيه اما الجواز فلا مانع منه عشي (وان يكون على نحو لوح) أي كسرير هيءة لذلك ويكون عليه مستلقي كاستلقا المحتضر لأنه لا يمكن لفسه تايمة معنى (مرتفع) أي يستقبل على القبلة شرح بافضل (بالستيف) أي بحيث لا يتعم وصول الماء اليه والمستحب أن ينظر وجهه بغيره من أول ما ينشع على النسل تايمة معنى أي لان الميت مظنة التنزيه ولا يبنى اظهار ذلك عشي (قوله) لما اخبروا الخ عبارة التباينة اختلفت الصحابة في غسله هل يجرده أم نفسل في ثيابه فنفسيه التماس وبسمو اهاثا يقول لا يجره حوا رسول الله عليه السلام وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اه قال عشي فان قلت الماتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت غير زان يكون انضم إلى ذلك اجتنباد منهم بعد سماح الماتف فاستحسنوا هذا القول واجمعوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم لا لباع الماتف اه (قوله) ثم ان اتسع كه الخ) عبارة شرح المنهج والمعنى ويدخل الناسل يذهب كنهان كانوا اسما وبفسه من تحت وإن كان ضيقا فلتق

(الخ) قال في شرح الباب وسيل ما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل الميزيل أولى من هرايت في المجموع في التشكك ان يحصل بفعل الصور المجنون لوجود المقصود اه ومتفق ذلك كما هو ظاهر الحال والدين وكذا النسل بناء على عدم وجوب التية فيه لكن قد تنافى تعليم اجزاء من الكافر انه من جملة المكلفين الا ان يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز واللاقتضي المنع فيه ايضا لا ليش من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته قال في النسل ثم راي الزركشي قال ان كلامهم يقتضي محتم من المميز وغيره وقال لا يجوز دمه لأنه ليس من أهل القرض وقد علمت ما يرد هنا الاخير قوله اه (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامه هل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالقرض فيه لجواز انما هو مطلوب بذلك غيره ليسين ما قاله في كرامة كني (فرع آخر) لو مات انسان مو حقيقيا وجزئ من حياة حقيقية ثم مات قاله الذي لا شرط فيه اه يجب له تجهيزا خيرا قال في تومه (قوله) ويؤخذ منه ان الولي أقرب الورع لكن بشرط ان توجد الخ) هو مفيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة والا فكأنه يشرح مر

من غير الناسل ومعيته (مستور) بأن يكون سقفا نص عليه في الامم وان عاقب فيه جمع ليس فيه نحوكة يطالع عليه منه لان الحى يصر على ذلك ولأنه قد يكون بيده ما يكره الاطلاع عليه نعم لو لم يدخل عليه وإن لم يكن غاسلا ولا معينا لمصره على صلحته كالمثل العباس فان ابنة الفضل وابن اخيه عليا كانا ينسلانه عليه السلام وأسامة يتناول الماء العباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه ان الولي أقرب الورع لكن بشرط ان توجد في الشروط لا يفتي الناسل فيها يظهر وان يكون (على) نحو (لوح) مرتفع لئلا يصبه شاشور اسما على ليندر للماتفة (و) الاكل اه (ينسل في قميص) بال اوسخيف لما صم انهم الله أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداه من داخل البيت لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه وادعاه الحصوصية يحتاج لدليل لأنه خلاف الأصل ولأنه استمر ثم إن اتسع كه وإلا فلتق دخاربه

فان تعد وجب ستر هو نكاح يكون (عام) ما نحو (بارد) لانه يشد البدن والستر رخيه (١٠١) ثم ان احتيج له شدة ورد

رؤس الذخاير وادخل بدنه موضع الفتق فان لم يوجد قميص أو لم يأت غسلة فيسترته من مابين السرة والركبة اه قال الجيوري الذخاير من جميع ذخير من الكسوى الحسية بالثياب وروى سهاى الخياطة التي في أسفل الكرم لا يحتاج الاذن الوارثا كفتا باذن الشارع وما فيه من المصلحة للبت من عدم كشف عورته عى اوفى الكردى على بالغل وفى الاعاب ظاهر كلامهم ان الناس لا يحتاج الى استئذان الورقة فى الفتق وان قصصته القيمة وليما فيه ثم قال نعم ينبغي أن يحل حيث يكن فى الورقة عجز على والامحيز فتحة المنقصة لقيمة اه (قوله) فان قدو جب (الخ) وواضح انه يندب ستر ما زاد عليها لان ستره جميعه مطلوب بصري (قوله) ستر عورته) عبارة فى شرح بالفضل ستر ما بين ستره وركبته مع جزء منها اه (قوله) ما (خ) الى قوله لم يراع فى الثياب الملقى (قوله) ما (خ) اى اصاله فلا يندب مروج العنق بالمع عى (قوله) لا تخرج الى البار (قوله) والستر ما (خ) وكذا العنق بغيرى (قوله) فلا بأس) عبارة التباية فيكون حيث ادلى ولا يلائق في تسخينه فلا يسرع اليه القصاد اه (قوله) وينبغي (خ) والاولى ان يعد الما خانا كيو يمد منه عن الشاش ثلاثا بقدره او يصير مستملا ويدهمه اتان من اخرين صغيرا ومتوسطا يعرف بالصفير من الكبير ويصير فى المتوسط ثم يغل بالوسط قاله فى المجموع نهاية (قوله) وان يجنب ما مذم (خ) اى فيكون النسل بخلاف الاول عى (قوله) فى (ادعاه المنجد) اى الصلاة عليه (قوله) رفق) الى قوله ردى الملقى والى قوله حتى بالنسبة (خ) فى التباية قول المتن (ما لا (خ) اى قليلا تباية معنى (قوله) لان اعتداله لعل المراد به الجلوس لا ميل ولا يحتمل ان المراد استلقاء عياره التباية فى الملقى ليسل خروج ماني بطله اه قول المتن (فى قرة ققاء) واقفا مقصود جواز القرا منه معنى (قوله) ووا (خ) اى التقا (قوله) منع من تعامل) اى قليل عى (قوله) بعد الفسل) اى او بعد التكفيع فيفسد بدنه أو كفته معنى ونهاية (قوله) فاعية الطيب) اى منتشرة الرائحة كرى قول المتن (ولكن المجر (خ) فى الجيوري عن القليوبى وان كان جرما اه واستظهر عى انه لا فرق بين كونه عاليا عن الناس وغيره وفى الاى المجرمة بكسر الميم المجرمة اه (قوله) من اول وضعه) اى على المتسل (قوله) وليعتن المعين (خ) اى حين مسح البطن نهاية قول المتن (ثم يفضله لفتاه) اى مستلقيا كما كان اول تباية معنى قال عى فى تفسيره بالاضجاع تجوز حقيقته ان يبق على ققاء (قوله) ما (خ) الاولى تبيين الضمير كفى التباية فى الملقى (قوله) كما ينبغي (الى) اى بعد قضاها به نهاية (قوله) على ما قاله الامام (خ) اعتمد الملقى بيارته وفى التباية والوسيط ليسل كل سورة بخبر قولنا انه ابلغ فى النظافة اه (قوله) بان المباحدة) اى سرعة الاتصال (قوله) لمع من شى من عورته اه (خ) مفهومه جواز مس احد الزوجين ما عدا عورة الآخر اى بلا شهوة ولا حرم كالنظر بل اول قلنا لم سم (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين) اعتمده عى وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة فى جواز مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما ينه ما مشهوروا اهتمم وكذا شيخنا الكرى فى كذره فقال بعد كلام ما قصي مقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت فساتر بدنه وان له النظر كذلك اذ هو اول من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وياتى انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بان المباحدة (خ) كذا شرح مر (قوله) لمع من شى من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس احد الزوجين ما عدا عورة الآخر اى بلا شهوة ولا حرم كالنظر بشهوة بل اول قلنا لم سم (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة فى جواز مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما ينه ما مشهورا (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين (خ) تصرح بحرمه من احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة وفيه نظر ويؤيد النظر اطلاق قوله الا لاى لا مس اى تدافعا طلاق أن عدم المس مستوجب قطع يدل على جواز مس العورة بلا شهوة ثم رايث شيخنا الامام بالحسن الكرى قال فى كذره فى شرح قول المصنف الا لاى لا مس بعد كلام فقره مانصه ومتفق ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت فساتر بدنه وان له النظر كذلك اذ هو اول من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رايث

والغزالي ورد بان المباحدة من هذا المحل اولى ولقب الحرقة واجب لحرمة من شى من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين

(قوله) بخلاف نظر أحدهما وسيد (الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كثير مذكور في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة وتعليلها بالدمية والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري وشبهه أن السيد كذلك هو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحملهم المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة وتم لم يل الأولى حمله على ما إذا لم يكن فاعلا ولا معينا له عبارة الشارح في شرحه بفضل ويضف التامل ومن معه يصح وجوبها بما بين المرأة والكفة وجزمها إلا أن يكون زوجا ولو زوجة ولا شهوة فبأيضا عدا ذلك فخطر بلا شهوة بخلاف الأولى إلا الحاجة إلى النظر كمرقة المنحول من غير مواساة بالنظر ليعا ذكره (قوله) ولو العورة) يحتمل على هذا أن يقتضي من تزوجت فيمتنع نظر ما للعورة بلا ساجه مراد سم (قوله) باقي) إلى قوله ويصحبها بالنظر (قوله) ويقتضيه ما أصاب (الخ) أي إن تلوثت سم ونهاية معنى (قوله) ونحو اشتنان أي كالصايون (قوله) ويقتضيه من باب رد عرش (قوله) أنه بعد خرتين (الخ) مقتضى قول الشارح الآن ثم يلف أنه بعد ثلاث خرق لكن الذي يصح به كلام الأصحاب أنها خرتان لا غير وإن يلقها على أصبعه للاستياكة الثانية فهو الوجه بخلاف ما يقتضيه صلبه إلا أن يقول بان مراده بعضا من تلك الخرقه فليظلم بصميه من القدر يصري وقال الكندي على بفضل أن ما يأتي خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السابعة من يده اليسرى أو أي وكلام الأصحاب في الخرقه الكبرى التي اليد (قوله) على أصبعه أي السابعة فبأيضا معنى (قوله) تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله بخلافه إلا أن (قوله) الأول أن تكون (الخ) وفاقا لما في حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القدر لم يتصل باليد بخلافه هنا بقوله معنى ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله) ولا يفتح أسنانه) إذا كانت مترصة معنى أي يوسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالفه فتح كان هذا راجعا لمرور الساجه لحرمة رمي الألفان لم لو تمسسه وكان يؤم عليه ولو كان حيوانا أو قف على فتح أسنانه فجاءه فتم ولزمن عرق الما في جوفه عرش (قوله) من هذا) أي من استياكة الميت باليسرى (قوله) أنا قلنا (الخ) أي وإنه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمين على أنه يجزى عبارة اليسرى قد يقال قياسه أن الخرقه هنا لو كثرت بحيث تمنع فتوشه إلى الأصبع من كونه باليمين فلي تأمل أنه (قوله) ويضد (الخ) يقتضيه قوله السابق ويقتضيه ما في (الخ) (قوله) وبذلك كله (الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويقتضيه سياره (الخ) ويقتضي أن تغير الوضوء على وجه الذنب فيجوز تخديه عليه ويحترز عن المس كأي إلى السلام سم قول المتن (ويؤتى كأي) ويصح بعد ذلك ما تمتع أظفاره إن لم يقبلها وظاهره أنه وصاحبه شرح بفضل زادها بقوله الأولى كما

ما كتبه بعد من باب النكاح لشارح وغيره وهو بخلاف ذلك (قوله) بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كثير مذكور في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة فيقدر على المصنف هنا أن الزوج النظر إلى كل بدنها في حال الحياة ثم تألو بحال الحياة أي وخرج بحال الحياة بعد الموت فهو كالحرم أم إذا حرم مجرد النظر عودته ولو بلا شهوة عبارة بالدمية هناك أن مات صار الزوج كالحرم في النظر كما إذا فده في شرح المذهب هو عبارة كثر الأستاذ شيخنا أن الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كأي المجموع وشبهه أن السيد كذلك هو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحملهم المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله) ولو العورة) يحتمل على هذا أن يقتضي من تزوجت فيمتنع نظر ما للعورة بلا ساجه مراد سم (قوله) باقي) إلى قوله ويصحبها بالنظر (قوله) ويقتضيه ما أصاب (الخ) أي إن تلوثت سم ونهاية معنى (قوله) ونحو اشتنان أي كالصايون (قوله) ويقتضيه من باب رد عرش (قوله) أنه بعد خرتين (الخ) مقتضى قول الشارح الآن ثم يلف أنه بعد ثلاث خرق لكن الذي يصح به كلام الأصحاب أنها خرتان لا غير وإن يلقها على أصبعه للاستياكة الثانية فهو الوجه بخلاف ما يقتضيه صلبه إلا أن يقول بان مراده بعضا من تلك الخرقه فليظلم بصميه من القدر يصري وقال الكندي على بفضل أن ما يأتي خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السابعة من يده اليسرى أو أي وكلام الأصحاب في الخرقه الكبرى التي اليد (قوله) على أصبعه أي السابعة فبأيضا معنى (قوله) تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله بخلافه إلا أن (قوله) الأول أن تكون (الخ) وفاقا لما في حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القدر لم يتصل باليد بخلافه هنا بقوله معنى ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله) ولا يفتح أسنانه) إذا كانت مترصة معنى أي يوسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالفه فتح كان هذا راجعا لمرور الساجه لحرمة رمي الألفان لم لو تمسسه وكان يؤم عليه ولو كان حيوانا أو قف على فتح أسنانه فجاءه فتم ولزمن عرق الما في جوفه عرش (قوله) من هذا) أي من استياكة الميت باليسرى (قوله) أنا قلنا (الخ) أي وإنه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمين على أنه يجزى عبارة اليسرى قد يقال قياسه أن الخرقه هنا لو كثرت بحيث تمنع فتوشه إلى الأصبع من كونه باليمين فلي تأمل أنه (قوله) ويضد (الخ) يقتضيه قوله السابق ويقتضيه ما في (الخ) (قوله) وبذلك كله (الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويقتضيه سياره (الخ) ويقتضي أن تغير الوضوء على وجه الذنب فيجوز تخديه عليه ويحترز عن المس كأي إلى السلام سم قول المتن (ويؤتى كأي) ويصح بعد ذلك ما تمتع أظفاره إن لم يقبلها وظاهره أنه وصاحبه شرح بفضل زادها بقوله الأولى كما

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولو للعورة لأنه أخف (ثم) يأتي تلك ويقتضيه ما أصاب يده بماء ونحو اشتنان و (يقتضيه) خرقه (أخرى) يساهر أيضا ويقتضيه ما في على يده من قدر طاهر أو نحو يجب لفها في العورة كما عرف فلي تأمل أن كافي المجموع عن الشافعي والأصحاب أنه يمد خرتين لطيفتين واحدة للسواطين وأخرى لبيبة اليمين ثم يلف خرقه لطيفة على أصبعه (و يدخل أصبعه) تلك الأولى أن تكون اليسرى خللا فليقول كعصن لشم الحر (له) ويمر على أسنانه) بئى من الماء كسواك إلى ولا يفتح أسنانه ثلثا يدخل الماء جوفه فيفسده قبل يؤخذ من هذا أن الخي يستاك باليسرى أو ليس كذلك لوضوح الفرق فإن الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقه ولا كذلك ثم نعم قيامه أنا قلنا بمصو السواك الأصبع أو أرواد الخرقه على أصبع للاستياكة بالوال الذي يتفد منها لئلا يكون باليسرى (و زيد) بأصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقه الأولى المختصر (ما في منخرمه) يفتح أوله وثانته وكسرها

وضمها وفتح كسر وهي أشهر (من الأولى) مع شيء من الما يتهد كل ما يده من (أي) وبذلك كله يفيد

(بروحه) وضوءه كاملا

بعضه واستنشق

وغيرهما ويمل فيها رأسه

لئلا يدخل الماء جوفه ومن

ثم لم يندب فيها مبالغة

(كألى) ثم ينسل رأسه

ثم لحية يسد ونحوه)

كالخطي والسدر أرى

(ويسرحها) أى شعورها

ان تليد كاتقاء كلام

المجموع لازالما في أصولها

كا في الحى وإذا أراد

التسريح فالأولى أن يقدم

الرأس كما بحث وأن يكون

(بعط) بعض أو كسر

لنكون ويضعها (واسع

الانسان يرقى) لقل

الاتفاف وينعدم (ورد)

ندبا (المنتف) أى السانط

منها وكذا من شعر

غيرها (اليد) في كفته

ليدفن منه إكرامه ولا

يناق هذا ما يأتي أن نحو

الشعر يصل عليه وينسل

ويستر ويدفن وجوبا في

الكل لأن ما هنا من حيث

كوتهه وذلك من حيث

ذاته (وينسل) بعد ذلك

كله (شفة) أى من الأيسر

المقبلين من صفه تقدمه

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليشكر غسل ما تحتها والأوجه كما بحثه
الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المستنون كفى التسل اه قال عرش قوله ويقع بعد أى وجوب أن
علم ان اهتماما بمنع وصول الماء والاندباء لا فرق في حصوله المقصود بما ذكر بين كون الميت طاهرا أو لا
وقوله أنه ينوي أى وجوبه بأمره الوضوء المستنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من التية بخلاف التسل
اه عرش عبارة شيخنا ولا يجب نية التسل لكن تسن عروجا من الخلاف بخلاف نية الوضوء طاهرا واجبة
وذلك يلغى ويقال لتأني واجب ونيتة تسن وتسني واجبة ففضل الميت واجب ونيتة تسن وتسني وضوءه
سنه ونيتة واجبة اه وعبارة الجبيري قرشينا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها
شورى وجري الزيادة على الوجوب وهو المتمد اه (قوله وضوءه) إلى قول المتن ويسرحها في المعنى
وإلى قول الشارح ولا ينافي في النهاية إلا قوله كذا من شعر غيرهما (قوله وضوءه كاملا) أى ثلاثا ثلاثا نية
ومعنى (قوله بعضه واستنشق) ولا ينافي عنهما ما رأى قول المصنف ويدخل أصبه فالح لأنه كالسواك
وزيادة في التطيف نهاية (قوله فيها) أى المضمضة والاستنشق قول المتن (يسد) وهو يجر التيق
بكسر الباء الواحدة الواحدة سدرة شيخنا عبارة الجبيري ورق التيق اه (قوله كالخطي) أى الصابون
قول المتن (ويسرحها) أى بعد غسلها جميعا ويظهر أن هذا هو الأكل فلو غسل رأسه ثم سرحه وفعل
مكنا في الحية حصل أصل التسريح (قوله أى شعورها) لا ينفى ما فيه فإن الإضافة لأحدهما لأمية
وللاخر يأتية بصري أى لقيه جمع بين الحقيقة والجاز عبارة النهاية بالمعنى أى شعورها ولحيته اه
(قوله ان تليد) المتمدان التليد شرط التسريح مطلقا شرحه وفي شرح الروض الأوجه اه شرط
لتسريحها بوسع الانسان وظاهر المتن أن طلب التسريح وكونه واسع الانسان لا يتقيد بتليد شعرها هو
حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتليد والمتمدان التليد شرط لأصل التسريح سم عبارة الزركشي
قوله من مطلقا أى سواء في ذلك المشط واسع الانسان وغيره أى خلا لا للمد من جعل التليد شرطاً لمشط
واسع الانسان فقط اه وعبارة عرش قوله من ان تليد مفقوده أنه لم يليد لا يسن وينبغي ان
يكون ما حاه اه (قوله فالأولى أن يقدم الرأس) أى ولا يعكس لئلا ينزل الماء من رأسه إلى لحيته
فيحتاج إلى غسلها ثانيا شرحه بالفصل قول المتن (واسع الانسان) أى يبنى لها الواسع يضيقي الانسان او
غيره رقى بحيث انتف كل الشعر أو أكثره ان يحرم ذلك لأنه بعد إزاره الميت والأزاه به حرام سم (قوله
ولا ينافي هذا) أى قوله قبل ندبا سم (قوله أى نحو الشعر يصل) اه وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن
الصلاة على الشعر ان كان غسل سم (قوله بعد ذلك) إلى قوله يستحب في النهاية والمعنى إلا قوله لأمه

وبعد المضمضة ظهر عند المضمضة لعدم ما تروى سطيينها وتقدم عليه فوصالح القول بان أول سن وضوء
الحى السواك والقول بأنه ثم عند المضمضة فليتل (قوله في المتن ويوضه كالحى) أن كان في حيز من يلق
اخرى اتفاقا لترتيب بين الاستجماء المذكور بقوله وينسل يسارها (خ) وبين الوضوء وينبغي أنه على وجه
الأول يترى أنه يجوز تقديم الوضوء على الاستجماء ويمتد عن المس كالحى السلام وان لم يكن في حيز ما
ذكر صدق يجوز كلا الأمرين كالحى السلام (قوله أى شعورها) همان تليد (خ) المتمدان التليد شرط
للتسريح مطلقا من وفي شرح الروض في قوله أن تليد أى شعورها شرط لتسريحها بوسع الانسان
ويحتمل أنه شرط لتسريحها مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع والأول أوجه اه وظاهر المتن أن طلب
التسريح وكونه واسع الانسان لا يتقيد بتليد شعرها هو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتليد
والمتمدان التليد شرط لأصل التسريح (قوله كما بحث) وافق عليه من (قوله في المتن واسع الانسان رقى)
يبنى فيها الواسع يضيقي الانسان او غيره رقى بحيث انتف كل الشعر أو أكثره أو يحرم ذلك لأنه يمد
إزاره بالميت والأزاه به حرام (قوله ولا ينافي هذا) أى قوله قبل ندبا (ان نحو الشعر يصل عليه) وظاهر
أى الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل (قوله ويحرم كعبل وجهه) قال في شرح الروض

بالفضل أى لقلة الحركة فيه عرش (قوله) فان لم يحصل الاقواء بالثلاث المذكورة هل المراد بها ما ذكره بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الفسلات ويكون المراد بالحق في قول الماورودى واكمل منها خمس الخمس أى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة فليجمع وليحرر اه سم جزم الكردى على بالفضل بان المراد بها ما ذكره الخ عبارة عن حاصل ما ذكره اى الشارح في شرح بالفضل اى بمن ثلاث غسلات وانه حيث حصل التقاء مرة واحدة بالسدر لم يحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر او نحوها الثانية تزيد وهاتان غير محسوبيتين ثم ثلاث بالماء القراح وعن المحسوبات يكون معين قليل كافور وإن لم يحصل التقاء مرة من نحو السدر من زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى ان يحصل الاقواء يزيد عقب كل مرة بقسمة ثانية ثم ان او اد عقب كل غسلة بماء قراح او ان او اد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه لوى وجرى في التحفة على من ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية موزلة ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها بماء يترى غير الثلاث بالقراح إلى عقب السلت لهى تسم غسلات على كلات التدبيرين ثم ان لم يحصل الاقواء بالتسع زاد إلى ان يحصل الاقواء اه وقضية كلام النهاية ان المراد بخمس لمسيح في كلام الماورودى ما مر من عدم وقضية كلام شيخنا خلافاً لحيث قال في شرح قول الفري ثلاثا او خمساً او أكثر ما نصه قوله ثلاثا والسفان تكون الاولى بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور وعمل الاكثاف بها حيث حصل الاقواء الاوجب الاقواء قوله او خمساً السنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بالبقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالاولى والارابعة موزلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره قوله او أكثر اى من الخمس والاكثر منها اما سبع فالاول بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بنحو سدر والارابعة موزلة والسادسة بماء قراح او التسع فالاول بنحو سدر والثانية موزلة والثالثة بماء قراح والارابعة بنحو سدر والخامسة موزلة والسادسة بماء قراح والتاسعة بنحو سدر والثامنة موزلة والتاسعة بماء قراح قالاه القراح مؤخر عن كل من يترى يصح أن يكون مؤخر عن الجميع والمحال ان ادنى الكمال ثلاث راكلا تسع او وسطه خمس او سبع خلافاً لقول المحشى واكلمه سبق ما زاد اسراف اه (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة على لا يزيد عليها على الثلاث والفرق بين طهارة لهى بعض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البهجة واسنى ولا فرق في طلب الزيادة النظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما عرش (قوله) اسم) ظاهره انه هذه أولى بطع النظر عن الاقواء عليه فاصورة السج ولعل صورتها ان يحصل الاقواء بالسادسة فيسب سابعة للاثارة (قوله) والزيادة اسراف اى على السج وان كان الماء مسبلاً لان السج هنا كالثلاث فى الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه ان استحباب الثلاث لا يفرق فيه بين المملوك وغيره عرش (قوله) ولا يسقط الفرض بسلة الخ) اقول لا يؤخذ من ذلك مسقة كثيرة الوقوع يغفل عنها وى ما اذا كان على شخص غسل واجب فيذلك بدنه بنحو اثنان ثم يفيض الماء عليه تارياً رقع الجنة متلاً فترى مع لان الماء يتغير لما ذكره التتير المضربى ان في ذلك مانعاً اخر وهو وجود الصارف الذى يمتنع منه استدامة البقية في الطهارة كما يؤخذ ما تقر فى الوضوء وليفتن لذلك فاته مهم وكثير ما يضل عنه يصرى (قوله) وبما قررت به) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث و (قوله

السدر من التيامن والتيامر والتحريف السابق لم أرفى ذلك نصراً لمحاولي قيل حصل السنة بكل والاخير فأولى لاجه فان لم يحصل الاقواء بالثلاثة المذكورة زاد ويسوزان حصل بفتح وان حصل من يرد طهارة كاقضاء كلامهما وقال الماورودى هى اذنى الكمال وأكمل منها خمس فسيح والزيادة اسراف اه ولا يسقط الفرض بسلة تعبد ماؤها بالسدر فقها كثيراً لانه يسبلة الطهورة كاسر سواً لمخالفة لهى الاولى والمزلة لهى الثانية من كل من الثلاث وبما قررت به الخ يعلم أنه لا اعتراض عليه وقول من كل من الثلاث هو ما اعتمد جمع وصرح به خبر أم عطية فأقتصر الخ والروضة كالاصحاب على الاول ان لم يحصل

(قوله) فان لم يحصل الاقواء بالثلاثة المذكورة هل المراد بها ما ذكره الشارح بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الفسلات ويكون المراد بالحق في قول الماورودى واكمل منها خمس الخمس أى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة فليجمع وليحرر اه سم جزم الكردى على بالفضل بان المراد بها ما ذكره الخ عبارة عن حاصل ما ذكره اى الشارح في شرح بالفضل اى بمن ثلاث غسلات وانه حيث حصل التقاء مرة واحدة بالسدر لم يحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر او نحوها الثانية تزيد وهاتان غير محسوبيتين ثم ثلاث بالماء القراح وعن المحسوبات يكون معين قليل كافور وإن لم يحصل التقاء مرة من نحو السدر من زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى ان يحصل الاقواء يزيد عقب كل مرة بقسمة ثانية ثم ان او اد عقب كل غسلة بماء قراح او ان او اد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه لوى وجرى في التحفة على من ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية موزلة ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها بماء يترى غير الثلاث بالقراح إلى عقب السلت لهى تسم غسلات على كلات التدبيرين ثم ان لم يحصل الاقواء بالتسع زاد إلى ان يحصل الاقواء اه وقضية كلام النهاية ان المراد بخمس لمسيح في كلام الماورودى ما مر من عدم وقضية كلام شيخنا خلافاً لحيث قال في شرح قول الفري ثلاثا او خمساً او أكثر ما نصه قوله ثلاثا والسفان تكون الاولى بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور وعمل الاكثاف بها حيث حصل الاقواء الاوجب الاقواء قوله او خمساً السنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بالبقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالاولى والارابعة موزلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره قوله او أكثر اى من الخمس والاكثر منها اما سبع فالاول بنحو سدر والثانية بماء يترى الثالثة بنحو سدر والارابعة موزلة والسادسة بماء قراح او التسع فالاول بنحو سدر والثانية موزلة والثالثة بماء قراح والارابعة بنحو سدر والخامسة موزلة والتاسعة بماء قراح قالاه القراح مؤخر عن كل من يترى يصح أن يكون مؤخر عن الجميع والمحال ان ادنى الكمال ثلاث راكلا تسع او وسطه خمس او سبع خلافاً لقول المحشى واكلمه سبق ما زاد اسراف اه (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة على لا يزيد عليها على الثلاث والفرق بين طهارة لهى بعض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البهجة واسنى ولا فرق في طلب الزيادة النظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما عرش (قوله) اسم) ظاهره انه هذه أولى بطع النظر عن الاقواء عليه فاصورة السج ولعل صورتها ان يحصل الاقواء بالسادسة فيسب سابعة للاثارة (قوله) والزيادة اسراف اى على السج وان كان الماء مسبلاً لان السج هنا كالثلاث فى الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه ان استحباب الثلاث لا يفرق فيه بين المملوك وغيره عرش (قوله) ولا يسقط الفرض بسلة الخ) اقول لا يؤخذ من ذلك مسقة كثيرة الوقوع يغفل عنها وى ما اذا كان على شخص غسل واجب فيذلك بدنه بنحو اثنان ثم يفيض الماء عليه تارياً رقع الجنة متلاً فترى مع لان الماء يتغير لما ذكره التتير المضربى ان في ذلك مانعاً اخر وهو وجود الصارف الذى يمتنع منه استدامة البقية في الطهارة كما يؤخذ ما تقر فى الوضوء وليفتن لذلك فاته مهم وكثير ما يضل عنه يصرى (قوله) وبما قررت به) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث و (قوله

على ما ذكره في عمل على لبيان (١٠٦) أقل الكالواختفاء المتناهي السدور الخطي يذره قول الماوردي السدور أول النص

عليه لانه أسكت لبيان الا
أن يجعل على الاستواء في
اصل النضلة قبل وإقام
الروضة جامع بينهما غريب
واستحب المني إعادة
الوضوء مع كل غسلة وإن
يصل في كل غسلة من
الثلاث التي بالماء الصرف
في غير الحرم (قليل كافر)
عاطل بحيث لا يغيره تنجس
ضاراً أو كثيراً ما رواه
مراه نوحان وذلك لانه
يقوى البين وينفر الحرام
والاخيرة أكد ويكره
تركه ويلين مقاصله بعد
الفصل كائناً ثم ينشفه
تضييقاً بليغاً لا يجل كفته
فيخرج قشره ويأتي بعد
وضوئه وفسله بذكر
الوضوء بعده وكذا على
الاحضاء على ما مر وسن
أجمعه من التوازين أو
أجملي وإياه (ولو خرج
بعده) أي الفصل أي قليل
الأدراج في الكفن (يحب)
ولو من الفرج (وجب
إزالته) تنظيهاً له منه
(قط) لأن الفرض قد
سقط بما وجدوا عليه لا يجب
بمخرج منه الطاهر شيء
(وقيل) يجب ذلك مع
الفصل أن يخرج من الفرج
القبل أو الدبر لانه يتضمن
الطهر وطهر الميت غسل
كل بدنه (وقيل) يجب مع
ذلك (الوضوء) كالحى أما
ما خرج من غير الفرج أو
بعداً لأدراج في الكفن فلا

على ما ذكرته وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المني إعادة الوضوء) وفيه
نظير لما ظهر كلامهم بخلافه شرح مراده سم وبصرى قال عش قوله مرد وفيه نظر الخ ممتد اه (قوله
من الثلاث) إلى قوله لم يأت في الثبوت والمخفى لا قوله كائناً (قوله في غير الحرم) أي أما الحرم إذا مات قبل
تحمله الأول فيخرج كافر أو قتل ففسله نايق ومضى وشرح بأفضل فإن مات بعده كان كفه في
طلب الطيب شيئا (قوله من الثلاث) ظاهر ضمني ولو فرقا وتقدم التصريح بذلك عن الثبوت الكرى
وشيئا قول المتن (قليل كافر) هو نوع معروف من الطيب (قوله عاتل) هو المسمى بالطيار
شيئا (قوله أو كثيراً) أي ولو غير الماء شيئا (قوله لانه) أي الكافر (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتي في
التنظيف هذا الخلاف في تنظيف الحى معنى ونهاية (قوله لا يجل كفته الخ) وهذا فارق غسل الحى
ووضوءه حيث استحوا ترك التنظيف فيها أسنى (قوله يأتى الخ) عارة الأسنى قال الأذرى وعده
صاحب المحال من السنن التشديد عند غسله قال وكان مراده عند فراغه منه ويكون كالنائب عنه قال
ويحسن أن يريد اليه أجمعه من التوازين ومن المتطهرين أو يقول لا يجلي وإياه وقياسته أن يأتي في الوضوء
بذلك بعد الماء الأصغر (قوله بعد وضوئه وغسله) أي بعد كل منهما (قوله بعده) أي الذي بعد
الوضوء (قوله وكذا على الأصغر) أي يأتي بذكر الوضوء على اعضائه (قوله أجمعه من التوازين)
كان المراد من جملة سمكاً لا حقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أي أو وقع عليه نجس في آخر
غسله أو بعده نايق ومضى قال عش فرع لو لم يكن قطع الدم الخارج من الميت بنسلة صح غسله وصحت
الصلاة عليه لا غايته أنه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مخرج من المنهج وقضية
التنظيف بالسلس وجوبه على الدم بنحو قطرة وعصبه صبغ الفسل والمبادرة بالصلاة عليه بعد سحى
لو أخرت لأصل الصلاة وجبت عادة ما ذكر ويبنى أن من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس
لأجابه في ذنوب انتظار الجماعة (قوله أي الفصل) أي قوله في الأصل في الثبوت والمخفى الأمانة عليه قول
المتن (قط) أي من غير إعادة غسل أو غير نهاية (قوله عليه لا يجب الخ) عبارة الثبوت والمخفى والأسنى
ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا بعد تأميس أو غيره لا تنافاً تكليفه (شئ) أي الأزالة والفصل
من الوضوء (قوله يجب ذلك) أي يجب إزالته فيما إذا لم يكن نايق ومضى (قوله لانه) أي خروج النجس من
الفرج (يتضمن الطهر) أي يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لأنه مغلوب بعبارة الثبوت والمخفى يجب إزالته مع
الوضوء بالجرح على تقدير مع وإن كان قليلاً أذخر في المضاف إليه مع حذف المضاف قليل لا الفصل كافي الحى
اه قال عش قوله مرد بالجرح وقد راجح ما يقتضيه فصحته قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحى)
الى المتن في الثبوت والمخفى (قوله أو بعداً لأدراج) شامل لما بعد الصلاة بعبارة الجبرى والضايف الممتد
أنه يجب إزالته ما لم يدفن مخرجاً من الفرج بعد الصلاة حتى أمه أو الأصل (انه) أي فلا يمتنع يكون
الرجل ينسل المراقوة عكس في صوراً كلاً من أن الأصل كاله الشارح ففى كالمستثنى نايق قول المتن (ينسل
الرجل) (تنبه) لو صرف الفاسل الفصل عن غسل الميت بأن قصد به الفصل عن الجنابة مثلاً إذا كان
على الثلاث هذا المعنى مطلوباً متى ألقى أو لم يلق أجمع ولو لم يجر (قوله واستحب المني إعادة الوضوء مع
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخلافه شرح مر (قوله من الثلاث الخ) ظاهر ضمني وإن فرقها وفيه نظر
لأن أثر الكافر فيما عدا الأخيرة حيث يزول بنسلة السدور الآية بعده اللهم إلا أن يمنع ذلك فليتنازل
(قوله أو كثيراً) مدطرف على قول المتن قليل كافر أو وضوءه يدل على بناء يجعل في المتن الفاعل (قوله في المتن)
وجب إزالته (قط) وهذا واضح قبل الصلاة لتوقفها على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة قبل يجب
إزالته أو لا يه نظر (قوله ينسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال الخ الحى هذا هو الأصل والأول ليهما هو
المصرب اه أقول نصب الأول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل أن يوجه بأفاده المحصر أخذ من

جنباً ينفى وقائله أنه يكتفى ولو قلنا باشرط النية لأن المقصود النطق وهو حاصل وكما لو اجتمع على
الحى غسلان واجباً لتوى أحدهما فانه يكتفى سم على المتبوع اه عش (قوله بالنصب الخ) جواز الخفى قوله
الرجل والرجل والمرأة والمرأة ينسب الأول فيها بخلاف ذلك ليصح استناد بنسب المذكور للزوج
لو جرد الفاعل بالمفعول كما في قولهم اتى القاضي امرأة يجر ذرع الأول منها ما يكون من عطف الجمل
ويجوز في الجملة المطرقة قبل مبدوءة بلامه التانيث اه زاد التباية اعني انه يصح ذلك بدون ما ذكر لانه
معلوف فهو تابع ويتصرف فيما لا يتصرف في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص
ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفي سم ما يوافقه (قوله وخلافه ركك) مجرد دعوى ممنوعة
لا استدلالها قاله سم اقول استدعه قوله لتفوت الخ (قوله وحى الاشعار) ويحتمل انها اعادة الحصر اخذ من
اطلاق قول السعدان تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلامنا القرين قد ينسب
الاخر كما سيم لاننا باختيار الاصل سم عش (قوله ولو امرد) هو القياس امتناع غسله للاستدلال اذ احرمنا
النظر له لحاقاً بالزانية وفي سم بعد ذكر مثله عن الناشئ اقول وامتناع تفصيل المرأة إذا كان
بالفاخرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالنفا أى أو مشى كما أتى قال عش قوله من والقياس الخ
خلافاً لخب (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت مودحاً الوجه ولم يحضر عزمه بم أيضاً بناء على حرمة النظر
اليه وواقعه لم يكن قديماً بما إذا خشي الفتنة لانهما عندما حصة الرافى من أنه لا يحرم النظر للاستدلال
متدخول الفتنة وهذا مما يبطل به فان الغالب ان منسحل المراد الحسان هو الاجانب سم على المتبوع وظاهره
وان لم يوجد غيره ويبنى ان يقال ان لم يوجد الا هو جوازاً لم يكف نفسه ما يمكن نظيره ما قاله في الشهادة
على الانثوية لان يفرق بأن للنسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه بما يضيغ الحق بالامتناع ولا بد لها
والله الاقرب بوقوله اذ احرمنا النظر الى ان يخفى الفتنة على المتدبر اه عش ولو قيل ان الاقرب هو
الاول تجمعا عن اراد المصنف عملاً باطلاهم لم يمس (قوله لما أتى الخ) أى قيل قول المصنف هو الى الرجال
الخ (قوله كذلك) أى بالنصب قول المتن (وبنسل امته) أى يجوز ذلك نهاية (قوله ولو نوحوا ولد) الى
قوله ولو علم في الخفى الاقرب هو ان جازى وليس لما اول قول المتن فان لم يحصر في النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو
نوحوا ولد الخ) أى كالذرية نهاية معنى (قوله بل أولى) أى الملكة الرقية وجميعاً نهاية معنى (قوله
ولا رماع الخ) عطى على كالأروجة عبارة الباقى والخفى والكتابة ترقيم بالموت هو احسن (قوله لا
مروجة الخ) بن عطى على ما قبله تأمل ولعل الحمزة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن موزوجة الخ
الخفى نحوها (قوله ومعتدة) أى ولو من شبه عش (قوله هو مستبرأة) لا يقال المستبرأة ما عولت ما لى
والاصح حل التمتتها ما سوى الوطء ففصلها الى او ينفرد فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا مسواها بالنظر اليها
بغير شهوة فلا يتبع عليه غسلها لاننا قولاً نحرىم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بعضها كاحصره في المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلامنا القرين قد ينسب
الاخر كما سيم لاننا باختيار الاصل واما توجيه امتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا استدلال اثوت
الحقيقى المعطوف بدون الفصل بفعله فيرد عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبما كان تقدير فعل
مؤنث للمعطوف وجعل المعطوف من قبيل عطف الجمل فليتمل (بالنصب) قد يوجه من جهة الخفى بان فيه
اشارة الى الاتمام بالميت وانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا إنما ذكر بالتبع فلي تأمل (قوله وخلافه
ركك) مجرد دعوى ممنوعة لا استدلالها (قوله ولو امرد) في الناشئ تنبيه اخر اذ احرمنا النظر الى الامر
إلغاؤه اما اة قاله فاس امتناع تنسب الرجل اه اقول وامتناع تنسب المرأة إذا كان بالنفا الحرمه
النظر أيضاً ظاهر (قوله هو مستبرأة) لا يقال المستبرأة ما عولت ما لى والاصح حل التمتتها ما سوى
الوطء ففصلها الى او ينفرد فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا مسواها بالنظر اليها بغير شهوة فلا يتبع عليه غسلها لاننا
نقول نحرىم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بعضها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركك
لتفوت نكته تقديم
المفعول على خلاف الاصل
وحى الاشعار بأهمية
ما للكلام فيه وهو الميعود
أمر دلياً فى الخفى ولأنه
من الجفص (الرجل والمرأة)
كذلك المرأة (الحاقاً لكل
بجنسه وبفسل امته) ولو
نحرىم ولو مكاتبة وذمية
كالزوجة بل أولى ولا رماع
الكتابة بالموت لامروجة
ومتدعة ومستبرأة ومعتدة
ومبعضة

وكذا نحو وثنية حل
الأوجه مريضه عليه
وان جازله نظر ما عدا ما بين
سرور كغيره الميعة كما
يأتي في النكاح وليس ملو
مكاتبه وأم أنه ان تنسل
سيدها لا تنقلها للورثة أو
عقبها بتلاف الزوجية لبقاء
آثار الزوجية بمدا الموت
(وزوجته) غير الرجعية
والمعتدة من شبهة وان حل
نظرها لتعلق الحق فيها
بأجنبي ولو ذية (وهي) أي
غير من ذكرنا ولو ذية تنسل
(زوجها) إجماعا وان
انصلت بزوج بأن وضعت
عقبه مته ويعلم بما يأتي
ان الكافر لا ينسل مسلما
ان الذمية إنما تنسل
زوجها الذي (ويلقان)
أي السيد وأحد الزوجين
(خرقة) ندبا (ولاس) من
أحدهما يعني أن يصدر
لشيء من بدن الميت حفظا
لعبارة الفاسل إذ الميت
لا يتخلف طهره بذلك فان
خالف صح النسل لا يقال
هنا مكره ما من لف
الخرقة الفاسل لأحد
الزوجين لأن ذلك في لف
واجب وهو شامل لما كان
معه هذا في لف مندوب
وهو خاص بهما للاستكرار
نعم الذي يتوهم

فاشتهت المعتدة بما مع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نافية عن (وكذا نحو وثنية) أي من كل أمة نكرم
عليه كجوسية نافية عن معنى (قوله غير الميعة) سيأتي في ما شرب باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور وكية
الميعة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليظن هذا التقيد بسم (وليس لها) أي الامة (قوله)
يقاد آثار الزوجية (الخ) أي بديل التوارث نافية عن معنى قولنا المثنى (وزوجته) أي عود أن توج واختها ونحوها
أورابها مساها معنى ونهاية (قوله غير الرجعية) أي فلا ينسلها لغير المسلم والنظر وان كانت كالزوجية
النفقة ونحوها مثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نافية عن معنى (قوله نظرها) أي المعتدة بفسخها لمعاد ما بين
السرقة والكيفية نافية وسم (قوله ولو ذمية) أي وان لم يرض به رجال عارها من أهل ملت نافية عن قول المثنى
(وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمقوه وظاهره لا يتأق هذا ما يأتي من أهلها لاحق لحاق ولاية النسل لأن
الكلام متناهي الجواز ع (قوله إجماعا) وتقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استدرت ما فعل
رسول الله ﷺ إلا نسؤه رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أي لو ظهر
لغيرها لئلا ذكر وقتة صفة صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نسائه لمصلحتن بهذا الغرض العظيم
ولأن جميع بدنه يعمل لمن نظر حال حياته ولا نأبكره أي بان تنسل زوجته سمعته سمعته بنت عيسى ففعلت ولم
يشكر ما عدا (قوله ان الذمية إنما تنسل الخ) في المبالغة يباشره في كذا الاستاذ البكري وغسل الذمية
زوجها المسلم مكره سم عبارة ع ش أن كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان
كان المراد انها لا يمكن من التنفيل فغيره نظر لأنه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم ايت بها من عن
شرح الروض والبيحة انه يكره تنفيل الذمية زوجها المسلم ان شيخنا الذي احدثه وهو صريح في قول المثل
إلا أن غسل الذمية لا زوجها المسلم مكره اه (قوله أي السيد) أي في قولنا فان خالف في الحق المخرق (قوله أي السيد)
أي في تنفيل امته (واحد الزوجين) أي في تنفيل الآخر نافية عن معنى (قوله ولا من الخ) مس اسم لا ومن
أحدهما متعلق بمو يني الخ غيره كذا أي و (قوله لشيء) الخ متعلق بمس أو بضمير المستتر في يصدر
ولا ينبغي ما في تغيير الفاعل من التقيد ولذا عدل النهاية بالحق فحقا ولا من واقع بينهما وبين الميت
أي لا يني ذلك اه قال ع ش قوله هر أي لا يني ذلك أي لا يني من فاعله مكره في غير العورة اما غيرها
فحرام كما مر في قوله مرو لفظ الخرقه واجب لغير مته من شيء من عورتها بلا سائر (قوله لا يقال هذا) أي
قول المصنف ويلقان غيره (قوله لأن ذلك في لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التي تنسل
السواطين اما الخرقه الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفها مندوب بالاولا وجميعا يمكن دفع الشكرار بطريق
آخر بأن يقال ما من النسبة لأصل الذمب وما هنا بالنسبة لنا كده فلا تكرر ابرصرى (قوله وهو) أي الف
الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمتن أحد الزوجين عورة الآخر كراهة من ماعداها كما صرح به
إن حجج ذمها تقدم وتقل سم على حجج هناك عن الفاعل هر جواز من العورة من كل منها وعليه

البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح هر (قوله وكذا نحو وثنية على الأوجه) أي التي بعث البارز خلافا
للاثنوي يورق في شرح الروض على طريق الاثنوي بين نحو الميعة ونحو المعتدة لراجمه (قوله لحرمة
بعضه عليه وان جازله نظر ما عدا ما بين سرور وكية غير الميعة) يقتضي ضم على المنع هنا والجواز في الحرم
مع حرمة بعضه ما عدا ما بين سرورها وكيفية بان الأصل في الاجاب الحرمة لا نهن مظنة الشهوة
فاقتضى تنفيلها إلا من أباح له الشرع تنفيلها كالزوجين من مقصدها من الامة التي يعمل بعضها بخلاف
المحرم لأنهن لسن مظنة الشهوة لكن بمنزلة الجذس (غير الميعة) سيأتي في ما شرب باب النكاح حل نظر
ما عدا ما بين سرور وكية الميعة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليظن هذا التقيد (غير
الجمه) والمعتدة عن شبهة أي قاله الا ذمعي انه القياس واجاب في شرح الروض عن رد الزمخشري له بما
اشار اليه الفاعل (قوله وان حل نظرها) أي لما عدا ما بين السرقة الركبة كما عبر في شرح الروض عن
الزركشي (قوله ان الذمية إنما تنسل زوجها الذي) في المبالغة يباشره في كذا الاستاذ البكري وغسل

إنما هو مكرر هذا من غير أنه يسن لكل غاسل لقبه فقل يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار أيضا لأن هذا بالنظر لكراهة العسل وما هنا بالنظر لانتقاض الطهريه (فان لم يحضر إلا أجنبي) كغيره وأصبح الميت امرأة (أو أجنبية) كذلك والميت رجل (بم) الميت (في الأصح) لتعدد التسل شرطا لتركه على النظر والمشاغرة ويؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سائنة ويحضر غيره مثلا وأمكن غسله به ليصل الماء لكل بدنه من غير مش ولا نظر وجب وهو ظاهر على أن الأذرع وغيره أطاوا في الانتصار للقبائل مذعبا ودليلا وقضية المتن كلامهم أنه يسم وإن كان على بدنه خيط ووجهه يشتر ذاك لا يكره ورجل توقف صحة التيمم أي والصلاة الآتية المسائل المستور على إذا التمس إن أمكنت كما أما الصغير بأن لم يبلغ حدا يشترى والخنى ولو كبرا لم يوجد له محرم فيغسله الرقبان أما الأول فواضع وأما الثاني

لأن كرهه من التيمم يخص لموم قوله هو لقب الخرقه واجب كانه قبل الإتيان حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا هو خاص بها فيكون المش ولو العورة عند مكرها لأحراما حش (قوله) إنما هو أي المتزوج (تكرر هذا) أي ما هنا (مع من عزاخ) أي هناك (قوله) ومع ذلك أي التحريم بأنه يسن لكل غاسل الخ (قوله) لأن هذا أي قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلما أجنبية غسلة الكافر لأن النظر إليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومضى وإصباح (قوله) واضح) مفهوما أن الخنى ولو كبير إذا لم يجد إلا هو يفضل الرجل والمرأة لا جنتين ولم يصحح به بوقد يوجهه بالقياس على حكمه سم على حجاب عش أقروا كذا مفهوم قول الشارح كبيران الصغير ذكرا أو أنثى يفضل الرجل والمرأة لا جنتين وقد يوجهه بالقياس على حكمه الآتي واقعة أعلم (قوله) امرأة أي مشتهة وإن لم تبلغ أختا ما ياتي في محرمها (قوله) كذلك أي كبيره فواضحة قال سم فرج قد يؤخذ من قوله السابق أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بنسبيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ القتل وإن أتم القاتل له وقدم من عشا الحزم بذلك (قوله) رجل أي مفتنى وإن لم يبلغ أختا ما ياتي قول المتن (بم) الخ أي وجوبا بغيره متى قال عشا أي محال كما هو معلوم وفي سم على حجب التيمم لا له أقول الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لأصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشورى على المنهج جزم ابن حجب في الإصباح بعدم وجوب النية كالنفس له وفي الجعري عن أبيه لا يجب في هذا التيمم نية إلحاقه بأصله أي في الخلاف هنا مبنى على الخلاف في فضل الميت قول المتن (في الأصح) ولو حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب التسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجب إعادة الصلاة هذا هو الظاهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينش لسقوط الطلب بالتيمم بدل التسل وليس هذا كالدفع بلا غسل فانه ينش لأجله ولو كان له لم يوجد من غسل ولا بدله ويبنى أن مثل الدفن إذا لم يقف القبر فنه لا فانه دقيق وقيل عن بعضهم في الدفن خلافا للشرح حش (قوله) لتعدد التسل إلى قوله على أن الأذرع في النهاية (قوله) لتعدد التسل عبارة التاثير في إلحاقه بقدر القاتل بفقد الماء له قال عشا وذلك بان يكون الماء على الأجنبي طلبة منه فيقال هل فقد القاتل أو قيل بظاهره إلى وقت لا ينشئ عليه فيه التيمم لم يكن بعيدا (قوله) ويؤخذ منه أي من التعليل بالترقب على النظر أو المسح (قوله) وأمكن غسله به أي أوصب ماء عليه يعمه سمو عشا (للقابل) أي مقابل الأصح وهو أن يفضل الميت في ثيابه بلب القاتل على بدنه خرقه ينتقض طهره ما أمكنه أن يحضر إلى النظر نظر الضرورة بغيره متى ولعل الأول فيز من تأويله تنجبا عن التعبير والأزراء (قوله) أنه يسم وإن كان على بدنه خيط الخ أي فلا ريب إلا جنى والأوجه كقوله شيخنا أنه ربه ويرقى بأن إذا التيمم بدلها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالة كافر معنى ربه أي شيخنا قال سم وكذا قالهم وفي شرح البيهقي للشارح وهذا ما يوجه الخ له وقال عشا قوله لهم أن يزيل ما الأجنبي رجلا أو امرأة أي وإن كانت العورة مغطى وصحت النجاسة بدنه وجب إزالة التيمم بذلك التسل ويبنى أن مثل ذلك التكفين يفرق بينه وبين التسل بأن لا بد لخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن وجلا مات مع زوجته وقت جامعها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة لا جنتين الذمية لزوجه المسلم مكره (قوله) كغيره واضح) مفهوما أن الخنى ولو كبير إذا لم يجد إلا هو يفضل الرجل والمرأة لا جنتين ولم يصح به بوقد يوجهه بالقياس على حكمه (فرج) قد يؤخذ من قوله السابق أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بنسبيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ القتل وإن أتم القاتل له (قوله) أو أوصب ماء عليه يعمه (قوله) وجب) متى عليه مكر (قوله) أنه يسم وإن كان على بدنه خيط الخ أي فلا ريب إلا جنى كالأبسه قالهم في شرح البيهقي والأوجه خلافه يفرق بأن إذا التيمم بدلها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالة كافر في فعله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العور فأما أي ومسا (قوله) إن أمكنت بكلمة أي في باب التيمم
 في شرح قول المصنف يساره يمنة في تنبيهه فراجع بصري (قوله) أما الصغير إلى المتن في النهاية والمنفى إلا
 قوله ندبا (قوله) أما الصغير أي ذكره أرائق عرش (قوله) والحقنا (خ) وكذا من جعل ذكره أرائق كان كل
 سبب ما به يتميز أحدهما عن الآخر أم سم على المبيع أم عرش (قوله) فيفسله أي كلا من الصغير مطلقا
 والحقني المشكل إذ لم يوجد له محرم (قوله) الفريقان أي يجوز لكل منهما تنفيله لأنها يجتمعان على غسله
 وينبغي إقصاءه على الفصل الواجب دون الفسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء عرش (قوله) أما الأول
 فواضح أي حل النظر والمسل من غير نهاية (قوله) فللضرورة يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله
 أحد الفريقين امتنع على الآخر تنفيله سم (قوله) ويغسل أي الحقني عند قدح المحرم من (لوق نوب) أي
 وجوب عرش (قوله) ويحتمل الفاسل (خ) ويفرق بينه وبين الأجنبي أي حيث حرم على المرأة تنفيله وبالعكس
 بأنه مما يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة بخلافه ثم يأتيه موقفي (قوله) ندبا قال الناشري
 (تتمه) قال الاستوى حيث قلنا أن الأجنبي يغسل الحقني فينتجه إقصاءه يغني عن غسله وأجده لا ضرورة
 تندفع باسم على المبيع أم عرش عبارة لأبواب قال الماوردي يغني عن غسل في غلظة أو لا يكون غسله
 أوفق والاستوى يغني أن لا يترك أم (قوله) في الفصل أي إذا اجتمع من أقاربه من يصلح لنفسه نهاية
 قول المتن (ولام بالصلاة) (خ) انظر هل الأول بالميت الرقيق قريبه الحر أو سببه سم على صحيح والأقرب
 الثاني لأنه لم تقطع المعلقة بينها بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عرش أو قول ولو قيل بأقربيه الأول لم يجد
 (قوله) وسيأتي أي في الفرع الآتي أنهم رجال المعصيات من النسب ثم الولاء نهاية (قوله) إن الله إلى
 قوله والفقهاء في النهاية والحقني (قوله) والفقهاء (خ) كذا في شرح المبيع قال البيهقي عليه قوله والفقهاء أي
 الاقارب وقوله من غير الفقيه أي غير الاقارب لأنه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حقه له وقد ورد عليه أنه
 حيث يكون مكررا مع ما قبله ولعل الأول أن يقال أن الفقيه محمول على المعنى المعروف (لأن إقصاءه) (خ)
 راجع لقوله أن الاقارب (قوله) وثم أي في الصلاة (قوله) والحاصل إلى المتن في شرح المبيع وكذا
 في النهاية والحقني الاقارب قالوا وقوله ومن تقدمه إلى قال رجال (قوله) قالوا أي الإمام أو نائبه
 شرح المبيع (قوله) قالوا لا (خ) علمته مع قوله الآتي في جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء
 في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقدم ذات الولاء في الرجل على ذوي الأرحام سم قال النهاية وإنما
 جعل الولاء في غسل الذكور وسطا لقوله الولاء فيهم ولهذا يورثه بالاتفاق وأخر في غسل الإناث فقد تمت
 ذات الأرحام على ذات الولاء فيه لأنهم أشق منهم ونصف الولاء في الإناث ولهذا لا يورث بولاء إلا
 عتيقها وموت باليه بنسب أو ولاء (قدرا الأرحام) هذا موافق لما ذكره في الصلاة من تقدم السلطان على
 ذوي الأرحام وسيأتي في هامش ذلك عن الفتوى أن تقدم ذوي الأرحام على السلطان طريقة المروزة وتيمم
 الشيخان وقياسه أن يكون هنا كذلك سم (قوله) إذا لم ينظم أمر بيت المال أي بان قصد الإمام أو بعض
 شروط الإمامة كان كذا جازا كرى أي كافي ومتنا قبله بتعين من الأعيان (قوله) قالوا روجه كلامهم
 يشمل الزوجة لا مذكور فيها لأن الاستاذة ما بين أوجهها لا حق لها بعد ما عن المناسبات والولايات
 ويدل له كلام ابن كعب الآتي نهاية أي نقص الأنوثة والرق بخلاف الزوج المبدى سم عبارة عرش قوله

فللضرورة مع ضعف
 الشهوة بالموت ويصل من
 فرق ثوب ويحتمل
 التامل تدباق النظر والمس
 (وأولى الرجال به) أي
 بالرجل في الفصل (أو لام
 بالصلاة) عليه وسيأتي
 لكن غالباً فلا رد أن
 الله ياب الفصل أولى
 من الأقرب والأسن
 والفقهاء ولو أجتيا أولى
 من غير فقيه ولو قريبا
 عكس الصلاة على ما يأتي
 فيها لأن قصدتها أحسن
 الفصل والاقارب والفقهاء
 أولى به ثم البداهة ونحو
 الأسن والأقرب أدق
 فدناؤه أقرب للاجابة
 والحاصل أنه يقدم رجال
 حصة النسب قالوا قالوا إلى
 قدر الأرحام ومن تقدمهم
 على الولاء حل على ما إذا لم
 ينظم بيت المال قال رجال
 الأجانب

الروض قالوا سر هذا فهو يوجه (خ) (قوله) فللضرورة يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله
 أحد الفريقين امتنع على الآخر تنفيله (قوله) في المتن وأولى الرجال بالولاء بالصلاة عليه) انظر هل الأول
 بالميت الرقيق قريبه الحر أو سببه (قوله) قالوا قالوا في قدر الأرحام) علمته مع قوله الآتي في جانب الأم ثم ذات
 الولاء تأخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقدم ذات الولاء في الرجل على ذوي الأرحام
 (قوله) قالوا في قدر الأرحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح في الصلاة من تقدم السلطان على ذوي الأرحام
 وسيأتي في هامش ذلك عن الفتوى أن تقدم ذوي الأرحام على السلطان طريقة المروزة وتيمم البيتخان

فالزوجة فالنساء المعلوم (و) أولى النساء (بها) أي المرأة (قربانها) المحارم كالأب وغيره من كنت لهم لأنهم أشق قبل قال الجاهل ومضى.
 القربان من كلام العوام لأن المصدر لا يصح الاعتدال باختلاف النوع وهو مفقود منا اه (١١١) ويجب الأخذ من علم بصحة هذا

أمر أوجهها لا حق لها أي يقتضى أن تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
 كالتقدم لكن قد يشكل على هذا تقدم زوجها المبدع على رجل القربة وأي فرق بين الذكر والأنثى
 الرقيقين ولمل الفرقان المبدع من الرجال فهو أصل الأوليات في الجمل لا كذلك إلا ما ذه (قوله)
 وأولى النساء (التي قبله) ويجب في المتيقن الأقل قبل والى التنبيه في النهاية إلا قوله ولو سافنا وقوله ولا
 ترجيح إلى المتيقن (قوله) وغيره من حلق على المحارم (قوله) لأن المصدر (الخ) أي التي تنوع كرى
 (قوله) ويجب (الخ) هذا على التنزل إلا ما أفاده الجاهل ومضى وعلى تأمل لأن منع جمع المصدر مادام باقيا على
 مصدره وما بعد فلهذا مني آخر كما فعل تأمل بصرى عبارة عن قوله من بصحة هذا الجمع (الخ)
 لكن يحتاج لتقدير مضاف أي ذوات قربانها أو يجعل القربة بمعنى القربة عازا ليصح الجمل أنه قول
 المتن (ويقدم) أي القربان (قوله) لأن الأناث (الخ) أي وإن كان منظور الزوج أكثر لأن حل نظره
 عارض وحل نظره من أصل سم (قوله) وهي من التي قبله بشرط المحقق في المتن إلا قوله لا ترجيح إلى
 قاله الاستوى (قوله) فالتق في عمل المصوبة (الخ) أي فإن استوى قدم بما قدم به في الصلاة على الميت فإن
 استوى في الجلب ولم يتشأ ذلك وإلا افرع بينهما نهاية (قوله) كالصلاة ظاهره ولو بدت عرض
 عبارة سم عن الصواب البرلى على شرح البيهقي قوله فالتق في عمل المصوبة أولى يعني أن يكون عمله
 عند الاستواء القريب كظهوره إلا في غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كثيره من المحرمية المصوبة تقدم
 وإن بعدت وليس له وهذا كيف تقدم المصوبة البعيدة جدا على الخالة اه (قوله) وتقدم القربى فالقربى
 (الخ) (يتمثل روحه) أيضا قوله السابق فإن استوى ثنتان محرمية فالتق (الخ) (قوله) فإن استوى كان
 الظاهر التانيث (قوله) ذات رضاع أي إذا كانت أماً أو اختاً من الرضاع ثلاثين (قوله) ويحرم (الخ)
 مصعبه قوله بذلك (قوله) على الأولى يعني ترجيح محرمية الرضاع كذا في المتن وقضية كلام النهاية
 أن المرافعة إنما هي الترجيح محرمية المصاهرة فليراجع (قوله) ثم ذات (الخ) أي صاحبة الأولاد لأن كانت
 مستقيمة أمما للثقة فلا حق لها في التنزل عرض قول المتن (ثم رجح القربة) أي من الأبرار ومن أعدمها
 هنا بقوى (قوله) وشرط المتقدم (الخ) أي شرط كونه أو بالتقديم على غيره ماذر وعليه فلا يتم

وقياس أن يكون هنا كذلك (قوله) فالزوجة وكلامهم يشمل الزوجة الأمه وذكر لها ابن الاستاذان
 أوجهها لا حق لها المبدع المناسب والولايات وبذلك كلام ابن كعب الذي شرح هر وظاهر
 كلامهم إلا في الزوج أنه يقدم على ما يأتي وإن كان زويقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوج بأنها أيمد
 عن المناسبات والولايات انتهى إلا أنه في قوله يرجع ما لو كان القرب من ذكر أو أنثى رقيقا فإن كان له
 حق ليو جه بنوة القربة أقرب لهم سافلا باطلا ما عني أن لا حق لرقيق لأنه لا يفي الجاهل الرقيق غير
 أهل لما (قوله) لأن الأناث ثنتين (التي) أي وإن كان منظوره أكثر لأن حل نظره عارض وحل نظره من
 أصل (قوله) وتقدم القربى فالقربى (يتمثل روحه) أيضا قوله فإن استوى ثنتان محرمية فالتق في عمل
 المصوبة أولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلى ما شرح البيهقي قوله فإن استوى ثنتان محرمية
 فالتق في عمل المصوبة أولى ما عني أن يكون عمله عند الاستواء القرب كظهوره إلا في غير المحارم
 ولكن ظاهر صنيعه كثيره من المحرمية المصوبة تقدم وإن بعدت وليس له وهذا كيف تقدم المصوبة البعيدة
 جدا على الخالة اه (قوله) فإن استوى (الخ) عبارة شرح البيهقي ذلك بالنسبة للأنثى لا محرمية لمن فإن
 استوى في القرب قدمت التي على المصوبة على قياس ما سم كبت المصوبة بنت الخالة فإن استوى في
 جميع ذلك أقرع اه فليعلم مع ما ذكره الفاضل قال ليا لا محرمية فمن تقدم القربى فالقربى فإن
 استوى فالتق في عمل المصوبة فإن استوى تقدم بما يقدم به في الصلاة فإن استوى أقرع (قوله) ثم ذات (الخ)

(قلت) إلا أن المصون (وهو) كل قريب غير محرم (فكأنه) أي لا حق له في الفسل إلا ما يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم
 عليهم) أي رجال القربة (الزوج في الأصح) لأنه ينظر ما لا ينظر وتقدم لاجنية على شرط المتقدم في الكل الحرة كالصغيرة المعتق

وان لا يكون كافرا مسلما ولا كافلا (١٢) ولا عدوا ولا عاقولا ولا صياوان مبدل الوجة (نتية) تحية كلامه باهل صريه وجوب

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الوضوء قوله الرافعي من الجنين وغيره للاقرب ايثارا لا بعد ان تعد جس الميت والمخوض اليه الا لا لكن اطال جمع متاخرون في تدبوه ان المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل غسل العورة او فعل التحلل الاول للمحرم لم يعد دخوله وقتها كالمطلق خلافا لمن الحق دخوله بغسله لان العورة بحالة في الحياة ودخوله وقتها لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره ولفظه) اى لا يجوز ذلك وان لم يبق عليه غيره كما اقتضاه اطلاقهم واعتداه الزكشي وغيره اذ مبنى النسك على ان التبريد لا يوجب قبضته وذلك ابقاء لاثار الاحرام والتعذر الصحيح على حرمانه لا تحريمه طيبا ولا تقديرا وراسه فاته يمس يوم القيامه مليا وصرحه حرمة لباس ذكر خطا وسنجره امرأة وكفيا بفتار نعم لو تضرع غسله لا يخلعه لتليده راسه وجب حلقه على الوجة وكذا لو تضرع غسل ما تمت ظهره

لا قبله لولباس التخيير عند غسله كجلوس المحرم عند متبرخه ولا بدية على حاله ومطيه خلافا للقبلي

(وطيب المعتدة) الحصة (فلا يصح) لزوال الخلق المحرم عليه من التوضيح وميلها للازواج او ميلهم اليها بالموت ومن متعاز ثم جلا تكفينها في ثياب الرتبة (والجديده) لا يكره في غير المحرم اخذ ظهره وشعر ابطه ومانته وشاره) لا له ردفه نهى بل يستحب لما

على الكافر تفصيل المسلم لاصل القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجوده من اجتماعه له الشروط وقد تقدم عن أهل أنه يكره الذمية تفصيل زوجها المسلم عرش (قوله) وان لا يكون كافرا في مثل (اى) لو بالعكس عبارة الثبانية والاتحاد في الاسلام والكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وبغاية المعنى والروض واقارب الكافر الكفار اولى به اى اى يشهد من غسله ونحوه اسنى (قوله) ولا كافلا اى للثبوت ويصح كفاؤه ثبانية وادنى قال عرش من فشرح البهجة وهذا عداه السبكي الى غير غسله فقال ليس لقائه حتى يغسله ولا الصلاة عليه ولادله وهو تحية كلام غير موثقة في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله) للاقرب الى قوله لكن اطال في المعنى والنهاية (قوله) ولا كافلا اى غلبت لرجل تفوضه لامرأته وعكسه متنى زاد الاسنى وهو على طريقة من لا ادنى الجوفى وغيره من وجوب الترتيب المذكور ما على استحبابه وهو ما قدمته من جملة يجوز ذلك وهو ما صرح به في الطلب ثم ساق كلام الجوفى مساق الوجة الضعيف بل كلام ولده الامام بشعر بانه انما اراد به التمسك بالجزا فانه ان القوض اى تركب خلاف الاولى لتفويته حتى الميت عليه ينقله الى غير جنسه اه (قوله) في تدبه (الخ) تقدم عن الاسنى انه المتمد ليجوز للرجال التفرغ لغير النساء وبالعكس الا انه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الفارح اعتداه ايضا خلافا لما في الجبرى حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جمع الى الاول وراقتهم ابن حجر والمتمد الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلبي ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فياذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة وبالعكس حرم حتى اه وفي عرش اخذا من كلام الثبانية ما يوافق هذا التفصيل (قوله) وانه المذهب الظاهر حلقه على تدبه (قوله) او فعل التحلل الاول (الخ) اى فان مات بعده كان كثيره في طلب الطيب كسبا في ثبانية ومعنى (قوله) ولا يخلط (الخ) عبارة الثبانية والمعنى اى يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما تمتع فله في كفته اه (قوله) اى لا يجوز الى قوله وصرحه في الثبانية والمعنى (قوله) اى لا يجوز ذلك اى يحرم إزالة ذلك منه ثبانية ومعنى قال في شرح البهجة ثم ان اخذ من ذلك شيئا او انتقب يتسرع ونحوه صرفى كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حي ومات حجب انفصاله من شره او غيره ولو يغير يجب دفنه لكن لا يخلط صرفى كفته ليدفن معه اه (قوله) غير اه اى غير الحلق ثبانية ومعنى (قوله) على ان الغير) اى غير الثبانية (قوله) لا يوجب اى المحرم (في قبته) اى قبته النسل عبارة الثبانية والمعنى لا يقوم به كالمكان عليه طواف واسمى اه (قوله) وذلك اى حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله) لا تسموا (الخ) بفتح الفوقية والميم لغير ان داودوه بعضهم او كسر الميم فسطاق اه عرش (قوله) وصرحه اى الخبر (قوله) وجب حلقه على الوجة وكذا (الخ) اعتد ذلك مرقبهما (قوله) ولا باس الى قوله ومن ثم في الثبانية والمعنى الا قوله خلافا للقبلي (قوله) عند غسله لولا قبله من حين الموت عرش (قوله) كجلوس المحرم (الخ) ولا ياتي هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند الطوارى بقصد الامة للحاجة الى ذلك متابعه له هناك عبارة سم التضييق مطلق الجواز ولا جالس المذكور مكره اه (قوله) ولا بدية على حاله (الخ) اى ولو تبرع فورا لمات (وطيب المعتدة) (الخ) اى لا يجوز تطيبها ثبانية ومعنى وينبغي كراهة خروجها من الخلاف عرش (قوله) من التضييق) اى على الوجة ثبانية (قوله) بالموت (قوله)

وقدمت ذوات الاحرام على ذوات الولا في غسل الاثام لانهن اشقى منهن ولضيق الولا في الاثام ولهذا الارث امره اولا لا لا اعتقبا او متمياله بنسب او لا وشرح مرقب (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم يني عكسه (قوله) ولا كافلا اى غلبت لابل تفصيل ايتهم وجود جنسية (على) الوجة وكذا اعتد ذلك مرقبهما (قوله) كجلوس (الخ) التضييق مطلق الجواز ولا جالس المذكور مكره نهى على ذلك

(وطيب المعتدة) الحصة (فلا يصح) لزوال الخلق المحرم عليه من التوضيح وميلها للازواج او ميلهم اليها بالموت ومن متعاز ثم جلا تكفينها في ثياب الرتبة (والجديده) لا يكره في غير المحرم اخذ ظهره وشعر ابطه ومانته وشاره) لا له ردفه نهى بل يستحب لما

متعلق بوالميت قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أي وإن اعتاد إزالته حياته على كراهة إزالته شره ما لم تدع حاجة إليه ولا كان له دبر أو ساهه وطنه بصبح أو نحو ما أو كان به قروح مثلاً وجدها بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كإحراقه إلا إذا جرى في قوته وهو ظاهر نهاية قال حش قوله مر وجبت الخ يعني أن مثل ذلك ما لو شق جوفه وكثر خروج النجاسة منه لم يكن قطع ذلك إلا بالحيطة العتق فيجب ويؤني جواز ذلك إذا ترتب على عدم الحيطة مجرد خروج ما منه وإن أمكن غسله لأن في خروجها هناك حرمة والحيطة تمنع ويقال لو كان يدين الميت طبع عتق من وصول الماء فهل يجب إزالته الشعر حيث ذمام لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما اعتمدته الشارح من باب الوضوء من أنه يعني عن الطير في الخي ويكتفي بفصل الشعر وإن منع الطير ووصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً لشيوخ الإسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذي إذا زالت منه كالهية ما غيره كشم الأبط والمائة فتجب إزالته والذي ينبغي هنا العفو والتسليم بغير الشعر ولا في إزالة الشعر من الميت هناك حرمة في جميع

من النفاقة قلت الأظهر

كراهته والله أعلم لأنه

حدث وقد صرح النبي عن

حدثات الأمور التي لم يقصد

الشرع باستحسانها وزعم

أنه تظليل بما رده احترام

أحوال الميت من ثم حرم

ختمه إن صي بتأخير أو

تعدر غسل ما تحت قلته كما

اقتضاء إطلاقهم وعليه

فيهم عما تحتها

(فصل في تكفين الميت

وحمله وتوابهها (يكفن)

الميت بعد غسله بماله ليسه

حياً فيجوز حريره ومن عفر

للرأفة والصبي والمجنون

مع الكراهة لا لرجل وغنى

اليدن أه (قوله لا عتق) وهو ما لم يكن في صده على الله عليه وسلم والمراد به مناهما من الرق قواعد الشرع حش (قوله حرم ختمه إن صي بتأخير) كذا في (قوله ختمه الخ) قال في العباب كالأنوار وقلع ستة سم أي الميت مطلقاً حرماً أو لا (قوله أو تعدر الخ) أي وإن وجب إزالة شعر بين النسل والفرق ظاهر من سم على حج ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلته نجاسة ما إذا كان تحتها ذلك فلا يميم على معتد الشارح من ريل بدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة على ما قاله ابن حزم من أنه يصح التيمم مع النجاسة إذا تعدر تاز التيمم ويصل عليه بقى ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب بل المختص بتقديم الميت لأنه إذا تم به الميت يصل عليه الحى صلاة فقد الطهور ونحو إذا تيمم به الحى لا يصل عليه الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى به عرش جوار شيتنا وما تحت قلته لا يلف فلا بد من تسليماً وغسل ما تحتها إن تيمم أو لا فإن كان تحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا يميم بل بدفن بلا صلاة كغفاد الطهورين على ما قاله الريل لا بشرط التيمم إزالته النجاسة وقال ابن حجر يميم للضرورة ويؤني تقليده لأن في دفعه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيتنا على كل ليسم قطع قلته وإن عصى بتأخير أه (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابهها (الميت) إلى قوله أو يقدم في التاب والميتي (قوله) بعد غسله (ينبغي) بدظهره ليعمل التيمم ثم رايه عري في الهابة بعصره تغيير الشارح بالنسل جرى على الغالب قال حش قوله مر بعدظهره مفهوماً أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لفسده لم يجز ولكنه يمتد به ويحتمل أن كونه بعدظهره أولى فليراجع وفي سم على المذهب (فرع) هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعاً لكنه سار في الحال فيه نظرو يحتمل الجواز بشرط أن لا يبعد إزواء بالميت انتهى أه (قوله ومن عفر) أي بلغى الساق في القياس وهو ما ينطبق عليه المخفر عرقاً حش (قوله لا لرجل وغنى) فينتج تكفينهما في الزعفر والحرير مع وجود غيرهما لا المحصر ولا يجوز للسلم تكفين قريه الذي فيما ينتج تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المحسن

الجو جري (قوله ومن ثم حرم ختمه) قال في العباب كالأنوار وقلع ستة (قوله) أو تعدر غسل ما تحت قلته (قوله) أي وإن وجب الرق بين النسل والفرق ظاهر مر (قوله) وعليه فيهم عما تحتها (ي) ما لو كان تحتها نجس لا يزول إلا بعد الحتان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابهها) (فرع) المتوجه ليمين مات لا يس حرير لحاجة أه وإن وجد بدخلت مقتضى طلب دفنه فيه كن استشهد هو لا به لسوغ لم يجب تيممه بل بدفن فيه لأن دفن الشهيد في أثوابه إقتل فيها مطلوب بشرط أن لا يورثه ذلك كن لبس السحر وجوب قتل ومات فيها وجب نزعها ثم رايته أن شيتنا الشهاب الريل أفتى بجميع ذلك ولو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بقوله الألبس المتدنى به فيخرج مر (قوله لا لرجل وغنى) ولا يجوز للسلم تكفين قريه الذي فيما ينتج تكفين المسلم فيه

وأما المصنف فتقدم الكلام فيه في فصل اليباس احوال عرش قوله لم لا المصنف فانه مكروه (قوله حل) اي حل ما ذكر من الحرير والمزعر للرجل والخفى (قوله فيه) اي الوجوب (حيث) اي حين فقد غير ما ذكر (قوله ولقتيل المركة) عطف حل قوله اذا لم يجد غيره واي وجبت الاذرى ايضا حلة لقتيل المركة وهو الشهيد كدى (قوله بشرطه) اي بان يحتاج إليه الحرب مفتي ظاهره لا لدفع نحو قبل لكن صرح النباية بعمدها ايضا عبارته ولو استشهد في ثياب حرير ليس بالضرورة كدفع قل جاز تكفيته فيها مع وجود غيره ما كاسيا في من السنة تكفيته في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما اذا تخطفت بدمه كالتي به الولد رحمه الله تعالى فيما لا ذرى في آخر كلامه ولهذا لو لبس الرجل حريرا الحكة او قل مثلا واستمر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تكفيته عملا بعموم النهي اقل به والوجه انه تعالى ايضا هو اعتمدته سم قال عرش قوله لضرورة فلو تمدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا القيس التمدى فيزع مر سم على حصر وقوله مر جاز تكفيته في الخفضية التصدير بالجواز انه لا يكون اولى وقضيته ايضا جواز التعدد هو ظاهر لان لبسه في الاصل حاجة فاستدعت اه عرش (قوله لكنه) اي الاذرى (خالقه) اي بعه الجمل لقتيل المركة (قوله ويقدم على نحو حرير الخ) وقفا للاسوة وخلا للثبابة والمثني والقصاب الزملي عبارة سم المعتمد تقديم الحرير مراده قال عرش وهل يقتصر على ثوب واحد أم يجب الثلاثة نقل سم من مر انه انما جاز الضرورة وهي تدفع بالواحد فليقتصر عليه الا اقرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الخي لا في حاجة كالحرير الحكة ودفع القمل بل والتجمل وما هنا في (قوله وجده غيره) اي ثوب باطرها بخلاف اذا لم يكن يجد ظاهر الميكفن في المتجسس اي بعد الصلاة عليه عاريا اذا تصدع مع التجاسة سم على البجته اه عرش (قوله وإن حل لبسه الخ) اي في خارج الصلاة ثبابة (قوله ولينظر في هذا مع مامر الخ) وعباب بانه يصلح له او لا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا في عدم تطهيره او تكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر او طين ثم يكفن فيه اي في المتجسس او قبل جميع ذلك لصحتها اي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع مامر) كانه يريد به قوله في شرح سم في الاصح وعمل توقف التيمم اي الصلاة وحيث قد قضيت ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متجسس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الخي هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفيته سم (قوله ان عله) اي الشرط المذکور (قوله وحيث) اي حين ان سحله ان امكن الخ (قوله ولا سو مع به) اي المتجسس فيصلي عليه مكفنا فيه هذا مفاد كلامه ومر عن سم وع ش أنفا ما خالفه وفسر الكردي خبير به بالحرير وفيه سبق فلم (قوله وتكفن) الى قوله ويحرم في الخفى والى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتكفن صدقة الخ) اي مع الكرامة اخذ اعمار عن عرش في تطيبها (قوله في ثوب زينة) اي كياح تطيبها سم (قوله كما مر) اي قيل الفصل (قوله وجده غيره) اي من الاثواب ولو حريرا عرش (قوله فيها يظهر) هو ظاهر وقضيته وجوب تميمه بنحو الطين لوجوب التميم في الكفن ولو لم يوجد الا حبل قبل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لا سائر فيمنظر ولا يبعد الجواب قال مرونيته تقدم بنحو الحناء المعجون على الطين لان التطين مع وجوده ازواجه سم (قوله بجمرة ستر الجنائز الخ) اي وستر توابيت الا ولباح عن (قوله

وبحث الاذرى حله اذ لم يجد غيره وظاهر ان مراده بأجل ما يصلح للوجوب اذ لا يخاف فيه حيث ولقتيل المركة اذا لبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لكنه خالفه في مواضع اخرى وبحس هو وغيره انه يحرم التكفين في متجسس بما لا يفي عنه وجده غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرها و لينظر في هذا مع ما باقي المسائل المشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع مامر أنفا ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحيث فان امكن تطهير هذا المعين والا سو مع به وتكفن عدة في ثوب زينة وان حرم لبسه له في الحياة كما مر ويحرم في حله وجده غيره لانه مرد به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جهادهم حشيش ثم طين فيها يظهر (فرع) التي ابن الصلاح يحرم ستر الجنائز بحرير

شرح مر (قوله ويقدم على نحو حرير خ) المعتمد تقدم الحرير مر (قوله ولينظر في هذا مع ما باقي النج) يجب بانه يصلح له او لا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا في عدم تطهيره او تكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر او طين ثم يكفن فيه اعني في المتجسس او قبل جميع ذلك لصحتها اي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع مامر) كانه يريد به قوله في شرح سم في الاصح وعمل توقف صحة التيمم اي الصلاة والخ وحيث قد قضيت ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متجسس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الخي هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفيته (قوله وتكفن صدقة في ثوب زينة) اي كما يباح تطيبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضيته وجوب تميمه بنحو الطين لوجوب التميم في الكفن

وكل ما المقصود به الزينة
ولو امرأة كما يحرم ستر
يبتاع بجزء وعائنه للجلال
البقيين يجوز الحرب فيها
وفي الطفل واحضده جمع
مع أن القياس هو الأول
(وأظنه ثوب) يستر المودة
المختلفة بالانكسورة
والثانية دون الرق
والحرية بناء على الأصح
التي صرح به الرافعي
أن الرق بوزن بالموت وإن
بقيت آثاره من نفسه
لا تمت وقول الرق كشيء لو
زال ملكه لم يسلها بوجه أنه
يختل زوجته مع زوال
حصنته ثم الاكتفاء
بستر العورة هو ما صحه
المصنف في جميع كتبه إلا
الابتناع وقوله من
الأكثرين كالنبي ولأنه
سوقه تعالى وقال آخرون
يجب ستر جميع البدن إلا
رأس المحرم ووجه
الحرمة لحق الله تعالى كما
يأتي عن المجموع ويصرح
به قول المذهب أن سائر
العورة قسط لا يمسى
كفتنا أي والواجب
التكفين فوجب الكل
لخروج عن هذا الواجب
الذي هو لحق الله تعالى
وأطال جمع متأخرون

وكل ما المقصود به الزينة) لعل المراد به ما يحرم كالزخرف والافترا لبيت بما لا يحرم المكين عليه مكره
لا حرام قد يقال إن كان الصبر مع وضع نحو قصص فينبغي التحريم لأنه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه
فينبغي الحل لأنه حينئذ كالتدبير ثم رأيت كلام الجلال البقيني في حواشي الروضة ظاهر في تصوير الحل
بما ذكره تبصرى (قوله) وعائنه للجلال البقيني يجوز الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلاء متعلقا
يدينها وهو جازم لها فيما جازم لها لفضل حياتها جازم لها بمدومتها حتى يجوز تخليتها بنحو حل الذهب
ودفعه معها حتى يرضى الورقة وكانوا كالميلين أي ولا عليها دين يستقر ولا يقال أنه تصديق مال له تصديق
بغيره وهو أكرام الميت وتخليته وتضييع المال وإتلافه لغيره جازم به سم على سبيل ما ومع ذلك فهو
باق على ملك الورقة فلا يخرجها سبيل أو نحوه جازم لا يجوز لهم فتح القبور لا خراج ما فيه من منك
سحر الميت مع رضائهم بدفعه معها فلا يفسدوا فتحوا القبور واخذوا ما فيه جازم لا تصرف فيه غير شواذ
شيئا غصب مثل ما مر من سم لكنه مع الكراهة اه وقول سم ودفعه معها الخ يأتي في شرح ويجوز
رابع وخامس ما يقتضى خلافه للردده أشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله) وفي العقل) أي العلي شيئا
(قوله) واخذته جمع) وهو أوجه بناء على قولنا المني (ثوب) أي واحد مثنى (قوله) يستر العورة) أي عورة
الصلاة عرش (قوله) المختلفة بالذكور فالخ) أي يجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفيها عورة كانت
أوامر وجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لكون النظر إليها يوقع في الفتنة غالبا شرح
مر اه سم (قوله) وإن بقيت الخ) عبارة التباينة لا ينافيها ماسر من جواز تنسيل السيد لها لأن ذلك ليس
لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز الزوج تفصيل زوجته مع أن ملكه زال عنها اه
(قوله) وإن بقيت آثار الخ) لأن قولنا لا تصارح في سترورتها على ما بين السرة والركبة أيضا اثر من
آثار الرق فإن وجد من من الشارح من التفرقة بين اثر واثر فليذكر في الأثرية فتعجب بصرى هذا
مجرد بحث ولا في التباينة للمني والاسم وغيرهما مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة باز في اتباع الاثر
الأول اذ المالك يدون الثاني (قوله) مع زوال حصنتها) أي وهذا جازم نكاح اختيارا وأربع ما سم
(قوله) وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجميع المفقري بين الوجهين فدروحه وقال وأظنه ثوب
يستر البدن والواجب ستر العورة فعمل الأول على أنه حق تعالى والثاني على أنه حق للبيت وهو جمع حد
مثنى (قوله) فوجب الكل) أي كل البدن (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله) وأطال جمع
النكاح) عبارة التباينة وأظنه ثوب واحد يستر البشرية هنا كالصلاة مع جميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه الحرمة
كما صحه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح له شاذه كالاذن حتى يجالجه والحراساتين وقد بحث
الميت وما صحه في روضه المجمع وشرح الصغير من أن أفهاما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق
أفهاما في وفي المني نحوها عبارة شيخنا فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه الحرمة
على المتمدن أن كان محجرا عليه بالقتل ولو قال القرم ما يكفي في ثوب وهو الورقة من ثلاثة الواجب الغرام
مختلف ما لو قال القرم ما يكفي يستر العورة ولو قال يستر جميع البدن فانه يجاب الورقة ولو اتفقت الورقة
ولو لم يوجد إلا يجب قبل يجب التكفين له بإدخال الميت له لأنه سار فيه فطر ولا يعد الواجب قال مر
ويشبه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لأن الطين مع وجوده إزارا به (وعائنه للجلال البقيني يجوز)
هو الذي احتضمه مر (قوله) وعائنه للجلال البقيني الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلاء متعلقا يدينها
وهو جازم لها فيما جازم لها لفضل حياتها جازم لها بمدومتها حتى يجوز تخليتها بنحو حل الذهب ودفعه
معا حتى يرضى الورقة وكانوا كالميلين ولا يقال أنه تصديق مال له تصديق لغيره وهو أكرام الميت وتخليته
وتضييع المال وإتلافه لغيره جازم به سم (قوله) دون الرق والحرية) أي يجب ما ستر من الأقرب ولو رقيقه
ما عدل الوجه والكفين وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالبا شرح مر
(قوله) مع زوال حصنتها عرش الخ) أي وهذا جازم نكاح اختيارا وأربع ما سواها (قوله) وهذا مستثنى (النكاح) كذا

في الاستمراره وعل الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بسائرهما والوردية يساغ كفن في الساغ اتفاقا ان الزائد على سائرهما من الساغ حتى (١٦٦) مؤكداً لثبوتها بقطع تقديمه على الغرماء كالتورقة فبما عمنه وإن لم يكن واجباً في التكفين

وهذا مقتضى ما تقدم من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وإلّا قد جزم الماوردي بأن الغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقدم من تأكده وتقديمه به يحمل قول بعض من اعتدوا الأول أنه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عدة التكفين الواجب على كل من علم به ولو لا يترك خلاف في أن الواجب سائرهما أو الساغ لعل أنه بالسائر يسقط حرج التكفين الواجب عن الأمة ويبقى حرج منع حق الميت على الورقة أو الغرماء من كونه حقه يحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بإصاحه بأساطله كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه إذا طلى من الميت عورته فقط سقط الفرض ولكنه أخل بحقه صريح لما قررته أنه واجب للبيت كما أفاده قوله لكنه أخل بحقه لا للخروج من عدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكْتفاء بسائر المورة يتم القطع بأن الواجد لا يسقط بأساطله لأنه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه

وفي شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فإن قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجباً من حيث حق الميت فلتا الواسع عدم وجوبه من حيث التكفين لوجوبه من حيث حق الميت لأحاجة له بل المعنى منه للاستئمان من ما يصرف في المستحب (قوله) وبما تقدم على قول شيخنا في شرح الروض (الح) أقول هذا الذي حكاه من شرح الروض لم يبره في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده الحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره في الخلاف الذي بين الأصحاب بل أن الواجب ما يميم البدن أو سائر المورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في انقطاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فإن قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجباً من حيث حق الميت فلتا الواسع عدم وجوبه من حيث التكفين لوجوبه من حيث حق الميت لأحاجة له بل المعنى منه للاستئمان من ما يصرف في المستحب (قوله) وبما تقدم على قول شيخنا في شرح الروض (الح) أقول هذا الذي حكاه من شرح الروض لم يبره في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده الحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره في الخلاف الذي بين الأصحاب بل أن الواجب ما يميم البدن أو سائر المورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في انقطاع

وبما قرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الواجد أنه لحق الميت بالنسبة للغرماء أحداً من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد بأن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحل لا يصح لأن الخلاف

التناقض

في وجوب سائرهما أو الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في جميعهما (١١٧) ويأتي من المجموع التصريح بقى

ان الرعية باسقاط الوالد لا تمتنع لانها واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لان الوجوب له لحق الآدى فهو مبنى على ان الواجب سائرهما لحق الله والوالد لحق الآدى ويعلم منه بالاول قدمه بالواجب تعليم على وجوب الوالد لحق الله فصالح الاتفاق ولا بد من سائر البشر هنا كالعلاقة (ولا تمتنع) بتقدير الفاء والبناء للفعول ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أى سائر العورة لما تقرر أمحق لله تعالى بخلافها بما راد عليه خلافا لما في المجموع من جمع قائما بما يأتى بالضعيف أن الواجب سائر جميع البين لحق الله تعالى لقوله لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر صنف التفرع على الاول الذى صمدان والواحد صنف يتقدم به على الورثة كما صرح به قوله الاتفاق السابق وما من الضامى فان قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تمتنع باسقاطه وإن قلنا أمحقه لأن إسقاطه له مكروه وهو الوصية به لا تمتنع قلت كونه وصيته باسقاطه مكروه متعوق كيف فيه من المساحة بمقتضى الورثة أو التزمه ما لا يخفى وبه

التنافس في عبارة الرضى بذلك الخ لم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية والمنع في الخلاف يجعل الوجدان على أمحقه تعالى والثاني على أمحقه للبيت ثم قال ما سألنا الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط وبسائر العورة والنسبة لحق الميت مشوب بغيره تعالى ما يستبقى البين وبالنسبة لحق الميت فقط الترتيب الثاني والثالث فكل من سائر العورة والسابق البين لا يسقط رعية ولا يغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من التوب الثاني والثالث يسقط الرعية ويمنع التزعم لا الورثة كلا وبما هو اعتمد معتبر كلاهما (قوله) ويأتى أى (أما) (غنى المجموع) (الخ) عطف على قوله تقرر (الخ) (قوله) التصريح به أى بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) فى ان الرعية باسقاط (الخ) أى فى ذكر المجموع هذا الكلام من جمع (قوله) ولا ينافي ذلك أى ان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) الاتفاق المذكور أى من المجموع عن المارودى وغيره (قوله) لان الوجوب أى وجوب الوالد (فيه) أى الاتفاق المذكور (قوله) أى الاتفاق المذكور (قوله) ان الواجب سائرهما لحق الله تعالى (الخ) اعتمده النهاية والمنع وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه أى من تقدم الميت بالوالد على القول بأنه لحق الآدى (قوله) عليم أى الغنى (قوله) على وجوب الوالد أى على القول بان وجوب الوالد ان (قوله) بتقدير الفاء إلى المتن في النهاية بقاؤه على الاول (قوله) بخلافها بما راد (الخ) أى بخلاف الرعية باسقاط الوالد على سائر العورة (قوله) خلافا لما في المجموع من جمع (الخ) المعتمد ما في المجموع لان الوالد على سائر العورة حق الله والميت فله ملك إسقاطه بالرعية نظرا لخاصية حق الله تعالى هو أمه و تقدم عن النهاية والمنع مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع (الخ) أى المارضا من ان الرعية باسقاط الوالد لا تمتنع لانها واجب لحق الله تعالى (قوله) قوله أى قول المجموع المتقدم (قوله) صريح في البناء (الخ) يدفعه ما مر اتفاقا من قوله لما تقرر الخ مجاب عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزئياتها كالجواز الاخر هنا (قوله) وما مر (الخ) عطف على قوله (قوله) ظاهر كلامهم الخ اعتمده النهاية والمنع (قوله) متعوق قدرد أن السائل لم يدع قوله هذه الوصية مكروهة بل إنها وصية بغيره (قوله) كيف وفيه من المساحة بمقتضى الخ مجاب عنه بأنه ليس حقه له وحده بل فيه حق تعالى لم (قوله) هو أى سائر العورة فقط (قوله) مزب (قوله) يأتى به ذاعيب (قوله) إسقاطه) أى الوالد كدعى قول المتن (والفضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب بل الواجب ما يملك البين وأما العورة فقط حق يقال أن ذلك لا يصلح لأن الخلاف التمسك بقصد دفع التنافس في عبارة الرضى كما صرح به قوله لعل مراده قوله لا فهو مناقض لقوله الخ ولا إشكال في انعدام التنافس من عبارة الرضى بذلك الخ ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الرضى اعتمد وجوب ما يملك لكنه جعل وجوبه مشوبا بحق الله تعالى وحق الميت وعرض وجوب سائر العورة لحق الله تعالى عنه من هذا الجمل كونه خلاف سائر ادوات بل القول لولس ذلك لجواز ان يوافقه في الحكم بخلافه في حقه وسببه فليتامل (قوله) خلافا لما في المجموع من جمع المعتمد ما في المجموع لان الوالد على سائر العورة حق الله والميت فله ملك إسقاطه بالرعية نظر الثانية حق الله هو (قوله) والوصية به لا تمتنع قدرد عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو عرمة مع أنها نافذة بشرط الاجازة الورثة مجاب بالفرق بين الوصية المكروهة والرعية المكروهة كما بين في فليتامل مجاب أيضا بالفرق بان المكروه هنا وقوع الايصاء بقصد أو وقوع الايصاء به بغيره مكروه بل لمنه وهو الايصاء بالثلث اقل لا يقال فحقه انه لو سوى ثم بالزيادة تصد لم تمتنع لا تقول هذا لا يتصور لعدم تميز الزيادة بدليل أنه لو سوى بقدر الثلث لم يحد ملامته بشئ آخر لا غير مثلا ورد الورثة الزيادة فاشركا في الثلث بالنسبة فليتامل (قوله) قلت كونه وصيته باسقاطه مكروهة متعوق قدرد أن السائل لم يدع غير ان هذه الوصية مكروهة بل إنها وصية بغيره (قوله) كيف وفيه من المساحة بمقتضى الورثة (الخ) مجاب بأنه ليس

بتدفع ما يقال هو مزب فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وريتها ما هو لا يلقى بالمال (والفضل للرجل)

الركة لا يهاون كانت واجبة فلا تقتصر عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية
ومعنى (قوله أى الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية المتى لا قوله ووجهه (قوله أى الذكر) أى
بالنا كان أو صيا أو محرمانى ونهاية قال عى أى أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه (قوله ووجهه مرة)
استطرد إلى بل يبنى إسقاطه (قوله) لكنه خلاف المستحب عبارة الرضى وإن زيد الرجل على الثلاثة
لغايب قيسا وحماء جاز قال فى شرحه وليس زيادتهما مكرهة لكنها خلاف الأولى كفى المجموع أه
(قوله المطلقين التصرف) أهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا بعضهم محجور عليهم ويواهم قوله
الأولم الزيادة عليها إلا أن كان فهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فهم
محجور عليهم إلا جازت لهم فلا حصر سم عبارة النهاية فهم ذلك أى جواز الرابع والخامس إذا كان
الورثة أهلا للبرع ورواه فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غاب فلاه زاد المتنى
أو كان الوارث بيت المال فلا (قوله) لكن مع الكراهة عبارة المتنى وأما الزيادة على ذلك أى الرابع
والخامس فهم مكرهة وإن أشعر كلام المصنف بغير منابر يمتنع في المجموع أه (قوله كما أطلقوه) اعتمد
النهاية والمتنى (قوله بغيره) أى الأكثر سم (قوله فهو الأصح) من كلام الأذرى (قوله) لأنه إذا خضع
الخ يمنع استلزامه التحريم بما تقدم عن سم وغيره فدفن المرأة مع حلبيها أنه تنصيص الغرض وهو
أكرام الميت وتنصيص المال لغرض جاز ويأتى عن الجبىرى ما يوافقه (قوله أى المرأة) إلى قوله نظير
ما حصر فى النهاية والمتنى لا قوله أو من مال المورثين لفقهاء ذكره قوله لنا كدماه إلى (قوله) أى
المرأة) فتية لإطلاقها من عن النهاية فى الرجل ولو صغيرة (قوله) وتكره الزيادة (الخ) عبارة الرضى وتكره
الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للرافعة غير ما قال فى المجموع ولو قيل بغيره (الخ) (فرع) هل الخمسة
للزوجة أو الثلاثة للرجل فلائيه منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه سم أقول ينصير بالثاني قول
شرعى الرضى والمنهج امامته أى الوارث من الزوجة على الثلاثة ولو فى المرأة جاز بالاتفاق كاحكامه أمام
وبه علم أن الخمسة ليست متاكدة فى حق المرأة كذا الثلاثة فى حق الرجل حتى يجرى الوارث عليها كما يجرى
على الثلاثة وبه صرح فى الروضة أه قال الجبىرى قوله وليس الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة (الخ)
فخص من هذه البارة ومن عبارة مر أن الخمسة فى حق الرجل وغيره على حسواس فلا يجوز إلا رضا
الورثة لا يجوز إذا كان فيهم محجور عليه وإن الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حسواس اجتبر الورثة عليها
ولا تنوب على ردهم أه (قوله) وتكره الزيادة عليها) قال فى المجموع ولو قيل بغيره بما لم يمد شرح
المنهج قال الجبىرى قوله ولو قيل بغيره (الخ) ضعيف والمتعمد لأحرمة فى الزيادة على الخمسة لأنه لغرض
شرعى وهو أكرام الميت (قوله هذا كله) أى الأفضل والمجانز فى الرجل وغيره (قوله) ممن تلوهم نفقت)
أى من سدد زوج وقريب نهاية معنى (قوله) أو من بيت المال (الخ) فتحرم الزيادة عليه من بيت المال كما
يعلم من كلام الرضى وكذا لو كفن عارقف للتكفين كالأقربى ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والتفنن قاته
من قبيل الأمور المستحقة لى لا تعطى على الاظهر نهاية معنى قال عى قوله لم فتحرم الزيادة عليه (الخ)
أى ويحرم على رلى الميت أخذها إذا اتفق ذلك فقرار الضمان على الميت دون أمين بيت المال لكنه
طريق الضمان ولا يجوز لأحد منهما نفيه لتقصيرهما بالذنب وقوله هر ولا يعطى الخنوط (الخ) أى من

حقاله وحده عليه حتى قه مر (قوله) لكنه خلاف المستحب عبارة الرضى وإن زيد الرجل على الثلاثة
لغايب قيسا وحماء جاز قال فى شرحه وليس زيادتهما مكرهة لكنها خلاف الأولى كفى المجموع أه
(قوله المطلقين التصرف) أهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا بعضهم محجور عليهم ويواهم قوله
الأولم الزيادة عليها إلا أن كان بهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم
محجور عليهم إلا جازت لهم فلا حصر مر (قوله) لكن مع الكراهة) أى لا كثر (قوله) وتكره الزيادة
عليها) عبارة الرضى وتكره الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للرافعة غير ما قال فى المجموع ولو قيل بغيره

أى الذكر (ثلاثة) ييم كل
منها البدن غير رأس محرم
ووجهه مرة اتباعا لما قبله
صلى الله عليه وسلم (ويجوز)
بلا كراهة لكنه خلاف
المستحب (رابع وخامس)
ربها الورثة المطلقين
التصرف وكذا أكثر لكن
مع الكراهة كما أطلقوه
قال فى المجموع ولا يبعد
تعميمه لأنه إذا خضع
أهل قبل بأحد أه قال
الأذرى جزم ابن يونس
بالتحريم وهو نغية أو
صريح كلام كثيرين فهو
الأصح (و) الأفضل (لها)
أى المرأة ومثلها المتنى
(خمس) لطلب زيادة السر
لها وتكره الزيادة عليها
هذا كله حيث لا بد من كفن
من ماله ولا وجب الاقتصار
على ثوب ساتر لكل البدن
أن طلبه يحرم مستغرق أو
كفن ممن تلوهم نفقته ولم
يتبرع بالواتد أو من بيت
المال أو وقف إلا كفن

اومن مال المورسين لتقدماد كرو لو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها او اكثر او اتفقوا على (١٩) ثوب واحد او كان عليهم مجبور عليه

قالت ثلاثة ولهم الزيادة عليها
الا ان كان عليهم مجبور عليه او
الورثة والقرام المسترقون
في سائر العود والبدن
فسائر البدن لما مره
حقه يقدم عليهم لتأكد
امره بقوة الخلاف في
وجوبه وإن اسقطه وهذا
قارق اجابهم في منع سائر
المستحقين اذا قلنا بايجاب
القرام والورثة من السابغ
كما تقرر فليس مثله بقية
الثلاثة بالنسبة للقرام بل
الورثة فاذا اتفقوا على ثوب
اجرم الحاكم على الثلاثة
لتقرير ما تقرر انها حق
بالنسبة لهم مقدم عليهم
ما لم يسقطها لكننا
واجبة من حيث التكفين
وقارق القرام والورثة ثمانية
حقه في الثلاث اضعف
منه في السابغ فلم يمنع القرام
تقدما لبرائة ذمته ومنع
الورثة لانه لامراض
لحقه وقول المجموع القول
بوجوب الثلاث شاذ عمه
القول بوجوبها من حيث
واجب التكفين وليس
كلانا فيه وانما هو في
وجوبها من حيث انها حق
ولم يسقطه ولا مراض
ومن ثم قال السبكي والاذري
يجبرهم الحاكم على الثلاث
وان كان عليهم مجبور قال
الاذري او غائب وقول
الاذري الاجبار انما ياتي
على الوجه الشاذ في الثلاث
واجبة علم رده ما تقرر في

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اه عش (قوله) اومن مال المورسين الخ أي ولو لم يتبعوا بالزيادة كما
هو ظاهر قال البصري ما يابط اليه ما رها اه وقال البصري عن عش والمراد بالمورسين من يملك كفاية
سقطت من ان طلب من واحد منهم ثمن عليه ثلاثا كلوا اه وياتي ما يتعلق به (قوله) او كان الخ عطف
على قوله اختلف الورثة الخ (قوله) مجبور عليه أي او غائب نهاية (قوله) الثالثة أي لو ما نهاية قال عش
(فرع) هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا مانع من القرام ولا وصية بالاقتصار على واحد كما سلم
في ذلك ظاهر اطلعتهم نعم وقد اوافق من ذلك قسم على المنهج اه (قوله) مجبور عليه أي او غائب
نهاية (قوله) وان اسقطه غاية لقوله بقوة الخلاف الخ (قوله) وهذا أي بقوله لنا كدما ربه الخ (قوله)
فليس مثله أي مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله) بالنسبة للقرام (قوله) قال القرام يكفون في ثوب الورثة
في ثلاثة اجيب القرام بما يفهم من (قوله) بل للورثة أي بالنسبة للورثة فيجب وجوبه على بقية الثلاثة فلا يسقط
الثاني والثالث الا بايضاء او منع التفرغ سم (قوله) فاذا اتفقوا (فرع) هل قوله بل للورثة (قوله)
اجرم الحاكم حاصل ما اعتد به الفارح ان الكف ينقسم على اربعة اقسام حق الله تعالى وهو سائر
المعونة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطلقا وحق الميت وهو سائر بقية البدن لهذا للبيت اسقاطه بالوصية
دون غيره وحق القرام هو الثاني والثالث فلقرم عند الاستحقاق اسقاطه بالمنع متدون للورثة وحق
الورثة هو الزاد على الثلاث فللورثة اسقاطه بالمنع متدور في الجمل الرمي والمضى على هذه الاقسام
الا الثاني منها فاعتد ان فيه حقا هو حق الميت فاذا انقضت الميت حقته في حق الله فليس لاحد اسقاط شيء
من سابغ جميع البدن عندما كردي على بافضل (قوله) القرام والورثة فاعل فقول (قوله) او رقه لها أي حيث
اجيب القرام في منع الزاد على السابغ دون الورثة فاجروا على الثلاثة (قوله) ما لم يسقطها أي بقية
الثلاثة (قوله) بل باحقه أي الميت (قوله) لم يمنع أي حقه في الثلاثة وكذا الضمير المستتر قوله الا في
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أي الوجه القائل بوجوب الخ (قوله) ومن ثم أي لاجل كون قول
المجموع محمول على ذلك (قوله) ذلك الوجه أي لاجل رد قول الاذري الذي المذكور
بذلك التقرر ود (قوله) ذلك أي قول الاذري المذكور (قوله) انما بيان لما (قوله) قال إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الحصة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان عليهم مجبور عليه (قوله) فليس
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للقرام اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة على الميت وان لا يسقط الثاني
والثالث الا بايضاء او منع التفرغ سم ذكر الفارح في شرح قول الارشاد ولا الواو شاي ليس له مانع من
ثلاث لثانف ما تضمنه ظاهر قوله ثلثا منهم لو ارادوا الثلاثة ليست لثانف بما يروى هو محتمل لما فيه من
عقافة السنة المتأخذة في مثل ذلك بل لو منهم فصل سائر المستحبات ثم راي الفارح في الجورى بحث
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج التعليل او لأراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة العاقف ومنع
بعضهم منها لم يجب المستعجل لو اتفقوا على المنع بما ارادوا ثلاثة لاجل هبتها لم يمنوا اه ما في شرح
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة على الميت لاستحبة واما وجوب كونها لثانف فعمل لشر
وسايق في كلام من الاساعدان قلت وجوب الثلاثة بان قول المصنف كثيره والافضل للرجل ثلاث
قلت ممنوع لجواز ارادتها ان حصل في الجورى بحث في الاضليل في بعض الصور كما لو كفن من غير التركة
قال افضل للكفن تكفينه في الثلاثة وهذا لا يتأق وجوبها من التركة بشرطه جواز ارادة الاقتصار
عليها افضل كما يشعر به قوله مجوز وارجع عاشر وهذا لا يتأق وجوبها في نفسها (فرع) منع التفرغ
من الثاني والثالث ثم بعد ذلك ابرام ملائم بنسب الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث ولا نظرا
لان منه منع المتعلق بالتركة فلا يهود اليها فيه نظر واحتمال (فرع) اخر هل يجب تكفين
الذي في ثلاث حيث لا يمنع من التفرغ ولا وصية سواء كان له وارثا او لا كما هو ظاهر اطلعتهم
فيه نظر (قوله) بل للورثة أي بالنسبة للورثة (قوله) فلم يمنع القرام (الضمير في) يمنع لحقه

تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي اجابه بما ذكرته أنها واجبة على الميت لانها بجاهه كاترك للميت دست ثوب

ايها ما خلق الله تعالى فلا

تستطون ان اوصى باسماطها

اه (فرع) قال وادرت

ا كفته من مالي وقال اخر

من التركة اوجب دفعا لثمة

الاول عنه ويصح الاذرى

ان الحاكم يعتبر الاصلح

فيجب المخرج لاستغراق

دين او خيف التركة او قلتها

مع كثرة اطفاله هو ووجه

مدرك الاضلا قال وادرت

ا كفته من الميسوق اخر من

مالي اوجب الاول على ما بين

الورثتين والوجه ما نقله

الاذرى عن السرخسي انه

يجاب الثاني دفعا لما رآه

ومثله قول واحد من مالي

واخر من بيت المال او قال

وادرت اذنه في ملكه واخر

في مسبة اوجب الثاني

لانه اذ حازها بوجه (ومن

كفن منها) اى الذكر

وشعره (ثلاثة فمى

لقائمه) متساوية في عمومها

جميع البدن ثم في عرضها

وطولها اى الافضل فيها

ذلك فلا يتنافى ما بين ان

الاولى اوسع لان المراد ان

اتفق فيها ذلك كايابى ليس

فيها قبض ولا حاملة للرجل

ولا ازار او خمار للراة اتباعا

لما قبله صلى الله عليه وسلم

(وان كفن في خمسة زيد

قبض وعمامة) لغير محرم

(تحتن) اى اللقائف كما

قله ابن عمر رضي الله عنها

يرك له

النهاية والمغنى (قوله قال) اى السبكي (قوله دفعا لثمة الاول) ومن ثم لا يكفن لها تبرع به اجنبي عليه الا ان قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان ما يقصد تكفينه لصلاحه وعلية فيتمين صرفه اليه فان كفته بغيره ودفعه الى الكفو الا كان لهم اخذوه وتكفينه في غير نهاية وامداد قال عرش قوله هر لا يكفن اى لا يجوز وقوله هر الا ان قبل جميع الورثة ان كانوا اطلاقا قول هرودو ملاك اى وجوبا واخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا من انه اذا مات شخص بقرضه با كفايا متعددة من انه يكفن في واحد منها وما فضل برحماكم ما لم يتبرع به المالك الوارث او تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت لئلا اراد الوارث تكفينه في الجميع جاز ان دلقت قرينة على رضا الفقير بذلك كمن اعتقد ادم صلاح الميت والا كمن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكتفي في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا نحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الفقير بعدم الرد وقوله هر والاى ان لا يقصد تكفينه الخ اه عرش (وهو وجه مدرك لا نقلا) محل تأمل اذ فاته تقييد اطلاق لمضى يقتضيه لا اخذوه فيه وكم من قبيح صادر من متأخر اطلاق كلام المتكفين واعتداه الفارح وغيره بل وقع كثيرا الفارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ورضيه ويرى ربه ميت كان المغنى والقرع قد قضى به وامان كذلك اذ ملاحظة براءة ذمته او خلوس كفته عن الفقه او رغبته او حاجته لظفاه لاولى بالاعتناء من دفع المنة فالحاصل ان تقييد الاذرى رحمه الله تعالى على ان الاعتقاد سوى بالاعتناء بصري وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمغنى الفرع وسكو تهما بصحة الاذرى باعتقاد اطلاق الفرع (ومثله قول واحد الخ) اى فيجاب الاول دفعا لما رآه عارضة عارضة شرع العيب قال الاذرى والظاهر ان الداعي الى تكفينه من عده مجاب دون الداعي اليه من بيت المال ا اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم (قوله اى الذكر) لى قول المتن وسن في النهاية الا قوله على مالي او لا ركذا في المغنى الا قوله اى الافضل الى كايابى (قوله وغيره) اى من الابن والحنث قول المتن (لقائف) هل يعتبره مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاجل هيئة اللقائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال في الاسماء الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستتابة بخلافه السنن في كفته نهاية واعتداه وشيئا ركذا عرش عبارته واذ قوله فمى للقائف انه لا يكتفي بالقبض او الملوطة من احداها وهو موافق لما بينا في الاسماء فتنه له اه وقوله لما باقى الخ نعم به ما قد سنا من انما (قوله متساوية الخ) وقيل متساوية لا تسفل من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثاني من عتقه الى كفيه والثالث يسترجع بدنه متقى ونهاية واستنى قال عرش قوله متساوية اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله في عمومها جميع البدن الخ) اى غير رأس الحرم ووجه المحرمة كاسياى متقى ونهاية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول عرش اى ان تسترجع جميع البدن اه لا يناسب التنزيه الا (قوله ان الاول الخ) اى المبسوطة او لامن اللقائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الارجح كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان قالوا تحتنها (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية ومنعنى قول المتن (زيد قبض الخ) لاراد امتنار رحم الله تعالى شيئا يان قبض الميت وظاهر الاطلاق

(قوله اوجب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفن فيها تبرع به اجنبي عليه الا ان قبل جميع الورثة شرح هر (قوله) ومثله قول واحد من مالي واخر من بيت المال) عبارة شرح العيب قال الاذرى والظاهر ان الداعي الى تكفينه من عده مجاب دون الداعي اليه من بيت المال ا اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله في المغنى للقائف) هل يعتبره مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاجل هيئة اللقائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال في الاسماء الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستتابة بخلافه السنن في كفته نهاية واعتداه وشيئا ركذا عرش عبارته واذ قوله فمى للقائف انه لا يكتفي بالقبض او الملوطة من احداها وهو موافق لما بينا في الاسماء فتنه له اه وقوله لما باقى الخ نعم به ما قد سنا من انما (قوله متساوية الخ) وقيل متساوية لا تسفل من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثاني من عتقه الى كفيه والثالث يسترجع بدنه متقى ونهاية واستنى قال عرش قوله متساوية اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله في عمومها جميع البدن الخ) اى غير رأس الحرم ووجه المحرمة كاسياى متقى ونهاية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول عرش اى ان تسترجع جميع البدن اه لا يناسب التنزيه الا (قوله ان الاول الخ) اى المبسوطة او لامن اللقائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الارجح كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان قالوا تحتنها (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية ومنعنى قول المتن (زيد قبض الخ) لاراد امتنار رحم الله تعالى شيئا يان قبض الميت وظاهر الاطلاق

(قوله اوجب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفن فيها تبرع به اجنبي عليه الا ان قبل جميع الورثة شرح هر (قوله) ومثله قول واحد من مالي واخر من بيت المال) عبارة شرح العيب قال الاذرى والظاهر ان الداعي الى تكفينه من عده مجاب دون الداعي اليه من بيت المال ا اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله في المغنى للقائف) هل يعتبره مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاجل هيئة اللقائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال في الاسماء الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستتابة بخلافه السنن في كفته نهاية واعتداه وشيئا ركذا عرش عبارته واذ قوله فمى للقائف انه لا يكتفي بالقبض او الملوطة من احداها وهو موافق لما بينا في الاسماء فتنه له اه وقوله لما باقى الخ نعم به ما قد سنا من انما (قوله متساوية الخ) وقيل متساوية لا تسفل من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثاني من عتقه الى كفيه والثالث يسترجع بدنه متقى ونهاية واستنى قال عرش قوله متساوية اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله في عمومها جميع البدن الخ) اى غير رأس الحرم ووجه المحرمة كاسياى متقى ونهاية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول عرش اى ان تسترجع جميع البدن اه لا يناسب التنزيه الا (قوله ان الاول الخ) اى المبسوطة او لامن اللقائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الارجح كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان قالوا تحتنها (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية ومنعنى قول المتن (زيد قبض الخ) لاراد امتنار رحم الله تعالى شيئا يان قبض الميت وظاهر الاطلاق

على ما بين سرتها وركبتها
أولا (وغار) على راسها
ثالثا (وقب) على دينها
ثانيا (ولفائف)
مساويان اثباتا لفقه
صل الله عليه وسلم وعلم بيته
أم كلثوم (و) في قول
ثلاث لفائف (الثالثة
عوض عن القميص اذ لم
يكن في كنفه صلى الله عليه
وسلم (وازار وغار
وليس) القطن لانه صلى
الله عليه وسلم كفن فيه
والابيض) لذلك القميص
الصحيح البسوان يابك
البياض وكنتوا فيها
موتاكم (وعله) الاصل
التي يجب منه كسائر مؤن
التجهيز (اصل التركية)
التي لم ينعق بينها حتى كا
بأتى أول الفراش لاثباتها
قطر ولا اصلها من زوجة
بوسر لاسي كره ويقدم
من طلب التجهيز منها على
من طلبه من ماله كما مر
ويراى فيها حاله سعة
وضيقا وان كان مقبرا
على نفسه في حياته ولو كان
عليه دين على ما شمله اطلاقهم
وفرق بيته وبين نظيره
في المجلس بأن ذاك يناسبه
الحاق العاربه الذي رتبته
لنفسه لعله يفرج عن
مثل فعله بخلاف الميت
وتجهيز البعض في ملكه
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه قميص الخي للرايح نهر أيت في شرح الكنز الذين بن جميع الخنق مانصه والقميص
من المنكب الى القدم بلا دخا ريص لانها تفعل في قبض الخي لتسع اسفله للشي وبلا جيب ولا كين ولا
تكشف اطرافها المراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذي عليه العمل لان قوله لا تكشف
اطرافه هل المراد به عدم كشف الجنبين بعضهم الى بعض او عدم كشف الذيل على تامل مصرى وقوله ولم
لا يحتاج الى قول ما تقدم اتقا عن المتن وغيره والثاني من معناه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كسبه على
الذي عليه العمل كالصريح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح الكنز وقوله هل المراد به الخ
الظاهر ان المراد ما يصل ذنبا جميعا فلا يكشف عن متبها كاطرافه العمل قول المتن (وان كفت في خمسة
قازار الخ) تصريح بان لا يجب لها اذ اذا دخل القفا تها اذا كفت في خمسة التعميم سم (قوله لغير مجرم)
راجع القميص ايضا (قوله وفي قول الخ) اي لها اذا كفت المرافة في خمسة (قوله الثالثة موضار الخ) عبارة
النهاية والفتى اي الواقعة الثالثة بدل القميص لان الحصة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كنفه
صل الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الايض) وسياق ان المنسول اولي من الجدة دينها في مؤن (قوله)
والابيض الخ) ولو قيل بوجوبه لان لا يصلح في التكفين في غير من الاصول لكن اطلاقهم بمثاله وفيه
ان ذلك جائز وان اوصى بغير الايض لا يترك وهو الوصية به لا تنفذ ثم ظاهر اطلاقهم بنب الايض ولو كان
الميت ذميا حش (قوله وكنتوا فيها الخ) ويكره ان يكون في الكفن غير البياض كجمل نحو صفير فوق
واسد او سفيل قديم شيئا (قوله الاصل) التي قوله لا تثليث في النهاية والفتى قول المتن (اصل التر كفتا لم
تكن الخ) ولا يشترط وقوع التكفين من مكلف كافي المهور وفيه عن البندنجي وغيره ولو مات انسان
ولم ير جديا كفن به الا ثوب مع ماله غير محتاج الى لونه بذهله بالقيمة كاطدام المعطر زاد البغوى في فتاويه
فان لم يكن له مال فجا لا لان تكفينه لازم لامة ولا يدل صار اليه معنى ونهاية واسنى اقول قد يقال لو لم
ولا يدل الخ) على تامل لتصرحهم باجزاء الجيش والطين عند فقد الثوب فليتا مل و ايضا لغيره ان يكون
على ذلك حيث كان من المورسين ولا يفتى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كاهو ظاهر لانه قد
يحتاج لفته بصري وقوله لتصرحهم باجزاء الجيش الخ في تقريره نظر ظاهر (الثوب غير مفقود هنا
بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من المورسين اي اولي توجد الاغنياء مثلا كاسم عن مر
(قوله التي لم ينعق بينها) اي جميعا كاهو المتبادر ويضد قوله كاياتي الخ وبه يتدفع ما لم هنا (قوله)
ولا اصلها الخ) لا يفتى ما فيه من الزكة عبارة النهاية والفتى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجها
مال ويلزمه نفقتها فكفتها ونحوه عليه في الاصح الا ان اه وحى سالمة هنا (قوله كما مر) اي في
الفرع (قوله ويراعى) الى المتن في النهاية الا ما ثبت عليه (قوله ويراعى) اي وجوبا قال سم وظاهر
انه يحرم تكفينه ولو كان في ذمته دين مستغرق في غير الثلاث به لانه ازواجه وهو حرام اه (قوله فيه)
اي في التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فنجا د الثياب او متوسطا فن متوسطا
او مقلا فن ضيقا شرح المنعج (قوله ولو كان الخ) غاية حش (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية
كاقتضاء اطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاول عن فعله مثله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفت في خمسة قازار الخ) تصريح بان لا يجب لها اذ اذا دخل القفا تها اذا كفت في خمسة التعميم فكلام
الاحكام للمار في غير ذلك خصوص ما رقد على بخالفه لثلاثة وما هنا غير بخالفه لثلاثة ما رقد على يتعسر
الله (قوله من لم ينعق الخ) في اطلاق هذا التقيد نظر لان الحق اذا لم يسترقها لا يمنع انها عمل
(قوله وان كان مقبرا الخ) اعتمد مر (قوله لو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم) اعتمد مر وعيارة
شرح الروض ويثبت على ماله اذ لم يكن عليه دين مستغرق ولا لا يفتى اعتبار تضرع كاعتبره وفي المجلس
ويحتمل الفرق بتدوير كسب الميت بخلاف الخي يمكنه كسب ما يليق به غالبا اه و ظاهر انه مجرم تكفينه
في غير الثلاث به لا تها زاده وهو حرام (ويرق ينعمرين نظيره في المجلس) انظر ما لمات المجلس (قوله)

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما البعض فإن لم تكن يتبين سيد مهاباة فالحكم واضح والإلحاق عش قوله حر فالحكم واضح أى فى بابها عليها فعل السيد نصف لافاة لأن الواجب عليه يقطع النظر عن التبيين لافاة واحدة وفى مال البعض لافاة ونصف فيكمله لافاتان فيكفى فيهما وإذا دلالة من ماله وثيق بالاختلاف هل موته فى ربة السيد أو نوبته ويبيّن أنه كالموتى تكون مهاباة لعدم المرجح اه (قوله تركه) الى قوله نعم فى النهاية والمعنى الإقراره كإفاده الى فؤدة التجبزه (قوله واستترتها دين) أى متعلق بدين التركة بصري وسم قول المتن (فعل من عليه نفقته الخ) ولو مات من لومه تجبزه بغيره بمدمونه وقبل تجبزه وتركه لا تقي إلا بتجيز واحد مما حفظ قالوا وجه كالأقرب الى الدرجه لعله تعالى أنه يقدم الميت الثانى لتبين تجبزه عن تجبزه غيره وشرح حر اه سم قال عش قوله قالوا وجه لظاهره وإن خيف تغير الاول وهو ظاهر لأنه تبين أن تجبزه ليس راجعا الى الثانى لجمعه اه قول المتن (من قريب) أى اصل أو فرع صغرى أو كبرى ناية ومعنى (قوله كمال الحياة) عبارة النهاية والمعنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا تنسأ خبر موت المكاتب اه (قوله راد كبر فقير) أى قادر على الكسب بصري (قوله قال لا يمكن) الى قوله كما فهمه فى المتن (لا قوله فيوقفه) كماله وقوله اه هو كسبه كذا فى النهاية (لا قوله جعله) (قوله فى) وقفه كماله كماله فى بيت المال) انظر ما وجه الترتيب بين وقفه كماله كماله فى بيت المال مع أن كلامها جهة مصرف لما ذكر بصري وقديومه بان تعلق حق الميت بالموقوف الكسب أقوى وأتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم رأيت فى عش ما نصه يقدم على بيت المال أو قوف على الاكفان وكذا الموصى بل لا كماله وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير في نظر والأقرب الثانى لأن الوصية تخليك ففى أقوى من الوقف اه (قوله فعل اغنيا المسلمين) ظاهر مولو محجورين فعل ولهم الإخراج حر اه سم قال عش المراد بالثمن منهم من يملك كفاية سنة كتابها مش وهو موافقا فى الرضا وفى التقاروت فى المجموع فيها الثمن من يملك زيادة على العمر الثالب وهو المستند وقام معنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجبزه الميت فليراجع اه ولو قبل بالترتيب بينهما لم يمد ليحب على الاغنياء بالمعنى الثانى ثم على الاغنياء بالمعنى الاول ثم على الاول منه قالوا فى الرضا النظر قوله أعل قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا فعل الكسب ايضا الزوج الموصى له أو ما انفجر اليه من أراثا حيث كانت تقفها لازمة له فعليه تكفين زوجته كانت أو أمرا جميعا أو ما تاساملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان أعصرهن تجبزه الزوج الموصى له وعن بعض جهات أو تم تجبزه من ما لها ثابته وكذا فى المتن الإقراره ولو ما انفجر أراثها وباقى فى الشرع ما يرافقه قال عش قوله حر الموصى به ما ياتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كسبه) أى الذى هو أصل التركة فلوقال كمال التركة كان أولى (قوله غير المملوكة الخ) عبارة

أو كانت واستترها قدين) هذا يقتضى تقديم الدين على التكفين وهو متوجع ولهذا قال فى الرضا كثير وهو أى كسب الميت مع سائر مؤن تجبزه مقدم على الدين أى الذى قد ختمه ويصرح بذلك ايضا قوله السابق ولو كان عليه. ن على ما شغلهم اطلاقهم وما مر قبله ليه عن شرح الرضا الفهم إلا أن يزيد بالدين ما تعلق بعين التركة (قوله فى المتن سيد) لو مات السيد بدمونه ثم قبل تجبزه مؤن تركه لا تقي إلا بتجيز واحد مما حفظ الى اقرب به شيخه الشباب الى أنه قدم السيد لتبين تجبزه عن تجبزه غيره وشرح حر اه (قوله فعل اغنيا المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعل ولهم الإخراج حر اه سم قال عش الرضا وفيه أى المجموع من البند تجبزه وغيره ولو مات انسان ولم يوجد ثم ما يكتفى به إلا بتوبيع مالك غير محتاج اليه لومه بدلهه بالقيمة كالحكام المخطرون إذا التوى فى خاويه فان لم يكن له مال فجانا لا أن تكفنه لازم لا مقرلا بدلهه بصار اليه اه وعبارة العبا بان لم تكن تركة فجانا اه وظاهر ما أنه لا يجب حرقه فقديمه على اغنياء المسلمين فلينظر على هذا ما على الزوج عليمه فان كان عمله إذا كثر وجوزد الاثاب ظموجب عليهم إذا كثر لم يجب إذا لم يوجد إلا واحد منهم أو ردت ذلك على حر عمله على ما إذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله فيلومه مؤن تجبزه زوجته خادما) ولو ماتت الزوجة

والحرية وإن لم يكن مهاباة ولا افضل ذى النوبة (فان لم تكن) تركه ولا مال الحق بها وهو الزوج كإفاده سيافه أو كانت واستترتها دين أو بغير ما لا يكتفى (أ) مؤنة التجبزه كلها أو ما فى منها (على من عليه نفقته من قريب وصيد) ولو لا مؤنة ومكاتب كمال الحياة نعم يجب تجبزه ولو كبر فقير ولا يرد لأنه الآن عاجز والمأجر تجبزه مؤنة فان لم يكن له متفق وجب فى وقفه لا كسب ثم فى بيت المال قال لا يمكن أو ظم متوليه بمنحه فعل اغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف على جملة عمله أصل التركة أى هو كسبه فيلومه مؤن تجبزه زوجته وعادها غير المملوكة له وغير المملوكة على الزوج

النهاية إذا كانت علو كمالها كان كانت مكرراً أو أمته أو غيرها فلا يخفى حكمه ومعلوم أني أتخذها
إياها للاتفاق عليها كما شئت قال ع ش قوله وأتمته أي يجب عليه تكفينها لكونها ملكة لا تكون لها عادمة
وقوله أو غيرها أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب به ع ش (قوله) إذ ليس لها
الخ (قوله) لا يجب عليه تكفينها ع ش (قوله) بخلاف من صحت الخ (قوله) أي يجب عليه تجهيزها ع ش وصري
(قوله) بأن الخ ع ش عطف على زوجته (قوله) مطلقاً أي حملته أو لا (قوله) وإن أسرت الخ (قوله) الزوجة
سرة كانت أو أمراً (قوله) وهو دعوى عطفه على أصل الخ (قوله) ودل على وتيمه التباينة عبارة وبما تقرر أي في حل
المتن علم أن جملته كذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح براد المائيل إن ظاهره يقتضي أن
عمل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركه لزوجته وهو مخالف لما في الروضة وأصلها اه (قوله) على أهل
وحده أي على الخ لقط لا على جموع الميتة والخبر (قوله) يلزمها ركة المني أي إذا مدلول التركيب حيث
وعمل الكفن الزوج مثله ولا خلاف في تركه قول سم والزوج ممنوع قطعاً من أظهاره إذ حاصل المني
حيث كان أصله أصل التركة في غير المروجة والزوجة وأي ركة في ذلك اه إن أراد حاصل المني
المدلول الصناعي فكارة أو المني المقصود فليس الكلام فيه كما يفتي بالشرح (قوله) والناقوله كذا الخ
هو ممنوع أيضاً إذ ينبغي أن من فروا أنه يان اختصاص الخلاف بالمطوف دون المطوف عليه إذ هو مفيد
ذلك إن كان المطف من قبيل المقررات كاد عليه استقراء كلام المصنف كقول في باب الخو المقر يشترط
نساؤها جناً وقدراً وكذا حلاً ولا وجلاً وصحوة كسر في الأصح اه فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال إن أراد
بقوله من قبيل المقررات ما يشمل المدة كافتاء استدله من كلام المصنف ليس من المدة فلا يتم تحريمه
أو التفصلات فقط فاهنا ليس منها (قوله) لا يتكافأ لعله بأن أراد بالأهل المقدراً بالمطف أصل التركة الذي
هو فرد من مطلق الأهل المذكور في سبيل شبه الاستخدام فبني التركيب حيث أن أصل التركة الزوج مثله
وقال الكردى أي بتأويل الجمله بالمفرد والتقدير الزوج المائل له في أنه عمله أيضاً ولا يخفى أنه لا يزال
ركة المني (قوله) تأمل ذلك أي العطف المذكور (قوله) العطف مفعول أراد (قوله) لا الصنعة أي لا
بالنسبة التركيب كدعى (قوله) إذا أصل الخ (قوله) توجه بالمطف بالنسبة للمني الخ ينى فكانه قال أصل التركة
عمل الكفن والزوج مثله أي أصل التركة (قوله) أنه الخ (قوله) بيان لما تقرر (قوله) قلت يلزمه الخ الزوم
ممنوع لما علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان
المطف من صنف الجبل وليس كذلك كاتين سم ومرافيه وإيضاً يمنع نسبة ذلك الترم إلى الشارح
(قوله) علم من ذكر الخ (قوله) وإلّا فالنقل على أصل التركة لا يعمه المطوف عليه لأن عليه ثقة الميت (قوله)
فساد إجماع الخ (قوله) الإضافة للبيان (قوله) وجود الزوج ولعل صوابه المرافى لما قدمه في السؤال فقد الزوج
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم إجماع الخلاف الخ إذ التبادر حيث جرح في الأصح الحال كما هو الغالب
في القبول المتقدمة بلا عطف وأما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه الزوم وتوجه الكردى له بما
نصه قوله قلت يلزمه الخ يلزمه أن لا يجرى الخلاف في الزوج كالأجبرى في الأصل فاجراء المصنف

وخادماً ما علم ويرد إلى التحيز لحداء ما لا وجه لتقديم من يخشى فساداً وإلا فالوجه شرع (قوله)
يلزمها ركة المني هذا ممنوع قطعاً من أظهاره إذ حاصل المني حيث أن عمله أصل التركة في غير الزوجة
والزوج في المروجة وأي ركة في ذلك قوله والناقوله كذا هو ممنوع أيضاً إذ ينبغي أن من فروا أنه يان
اختصاص الخلاف بالمطوف دون المطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان المطف من قبيل عطف المقررات
كاد عليه استقراء كلام المصنف كقول في باب الخو المقر يشترط نساؤها جناً وقدراً وكذا حلاً ولا وجلاً
وصحوة كسر في الأصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قلت يلزمه الخ الزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقراء
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان المطف من صنف الجبل وليس كذلك كما
تبين (أرجع) أعلم على أكثر من العدد الشرعي وأسلمن أو كى كليات ثم متواتر مع من الاختيار ينبغي

إذ ليس لها إلا الأجرة
بخلاف من صحتنا بنفقتها
وبأن حامل منه ورجعية
مطلقاً وإن أسرت وكان
لها تركه كما أنه عطفه
المذكور ودعوى عطفه
على أصل وحده يلزمها
ركة المني والناقوله كذا
الخبر به من الزوج إلا
يشكف كالأجبرى أو أراد
قائل ذلك المطف بالنسبة
للمني المقصود لا الصنعة
إذ أصل ما يخبر عنه في
الحقيقة بأنه أهل للزوج
كذلك فإن قلت بل
الصنعة صحيحة وكذا حال
أي وعمله الزوج حال
كونه كالأصل فيما تقرر
أنه إذا قد يكون على نحو
التقرب وهذا اعتبار
صحيح حامل على العطف
المذكور قلت يلزمه فساد
إجماع الخلاف في كونه
على من ذكر عند وجود
الزوج

وليس كذلك وعمل كل
اندفع زعم لإمام المتن
اشترط قهرها ثم رأيت
ابن السبكي أجاب بذلك
وغيره فزاعف به بالجدى
وبحث جمع أبى يكتى ملبوس
فيه قوة وقال بعضهم لا بد
من الجديد كما في الحياة
والذي يتجه اجراء قوى
يقارب الجديد بل لإطلاقهم
أولوية المنقول على الجديد
يؤيد الاول وهل يجرى
ذلك في الكفن من حيث
هو أو يفرق بأن ما للزوجة
مما وضعه فوجب أن يكون
كما في الحياة وهي فيها إنما
يجب لها الجديد بخلاف
كسوة القريب لا يجب لها
جديد كما هو ظاهر النظر في
ذلك مجالس الأوجه الاول
كما يصح به فقولهم أن من
لزمه تكفين غيره لا يلزمه
لأنوب واحد أو أنها امتاع
لا عليك وأنها لا تصير ديناً
على الممسر وأن العبرة
بحال الزوج دونها بخلاف
الحياتي الكل بل يثقل عن
أكثر الأصحاب وانتصر
له جمع أن كفنها لا يلزم
الزوج مطلقاً وحيث فلا
فرق بينها وبين غيرها فيما
ذكر وخسر بالزوج
أبيه فلا يلزمه تجهيز زوجة
أبيه وإن لزمه نفقتها في
الحياة (في الأصح)

الخلاف في الزوج يكون قاسداً وليس كذلك ظاهر الفساد (قوله) وليس كذلك أى لا خلاف
فيهم عداً كبداد إضافة الفساد إلى ما بعده (قوله) وعلى كل أى من احتياي العطف (قوله) وإجماع إجماع
المتأخر أى ما قبل أن يظهر يقتضى وجوب الكفن على الزوج إنما هو حيث يمكن للزوجة تركه وهو
خلاف ما في الروضة وأصلها متى (قوله) بذلك أى بأنه عطف على قوله أصل الترك كلاً أو بعضاً لاصل
قوله من قريب وسيد (قوله) أنه يكتى أى في تكفين الزوجة عرش (قوله) يؤيد الاول أى بحث الجمع ومال
إليه ثم على المسج عرش (قوله) وهل يجرى ذلك أى الخلاف المذكور (قوله) من حيث هو أى سواء
كان الكفن للزوجة أو لغيرها (قوله) بأن الزوجة أى من الكفن (قوله) وهي فيها أى الزوجة في الحياة
(قوله) ذلك أى في جميع أحد الأمرين من إعتاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله) والوجه
الاول أى عدم الفرق وجرى بان الخلاف في مطلق الكفن اللازم على التبر (قوله) لا يلزمه لأنوب
واحد الخ وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث فتركه الزوجة
وتقتصر على الثوب الواحد الذى هو عليه لأن الزوج يملأها أسلماً ولم يؤسر الزوج ببعض الثوب
قط كل من تركها وبني حيث وجب الثاني والثالث لأن الزوج في هذه الحالة لا قاهاً ولا جالبة
مراه من كل حال عرشاً وكرسى على الفضل قول لو قيل في الصورة الاولى بوجوب الثاني والثالث
أيضاً في تركه الزوجة لم يجد (قوله) وإنما الخ عطف على أن من لزمه الخ الضمير لكون التجهيز (قوله)
امتاع الخ وعليه لينى أنه لو أكل الزوجة سبع مثلاً والكفن باقير جمع الزوج لا للزوجة يجرى (قوله)
أن كفنها لا يلزم الزوج الخ أى لفوات التمكين للحال النفقة نأية (قوله) مطلقاً أى لزمه نفقتها في
الحياة ولا (قوله) وحيث أن أى حين عاقله حال المات بحال الجالبة فيذكر مع نقل مقابل الأصح منا
عن أكثر الأصحاب وانتصر جمع له (قوله) بينها أى الزوجة (قوله) فيأذكر أى من جريان الخلاف
في مطلق الكفن (قوله) وخارج إل قوله لأن خصوص الخ في النأية (قوله) فلا يلزمه الخ ولومات
زوجه دفعة بنحوهم ولم يجد إلا كفنها قبل يقرع بينهما أو قدم المسرة أو من يقتضى فسادها أو من
مرتبا لم تقدم الاولى والمسرة أو يقرع احتالات اقربها أو لها مفى وعبارتها يقرع لومات تزوجه
دفعة بنحوهم ولم يجد إلا كفنها واحد أو تقاسم الاقتراح أن لم يكن ثم من يقتضى فسادها ولا اندم على
غيرها أو مرتبا فالوجه تقديم الاولى مع أن من التبر وقال البند بنى لومات أقربها أى الذين يجب نفقتهم
عليه وم الأصول والفروع دفعة بنحوهم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسر عساده فإن استؤا قدم
الأب ثم الأم ثم الأقرب فالأقرب بنحوهم من الأخوين استنما وقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال
تقديم الأم على الأبوين في تقديم الأسن مطلقاً نظر ولا وجه لتقديم القاصر الشق على البر التقي وإن كان
أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يكنه القيام بأمر الكل ويذهب إلى بغيره فيه خلاف القطر أو النفقة أو وسياق
بعض ذلك في القرائن ولو ماتت الزوجة وخادما معاً لم يجد إلا تجهيز أحد ما فالوجه أخذها مع تقديم
من خشي فسادها والأقرب لوجه الأصل والمتبوعه قال عرش قوله مر ولا وجه لتقديم القاصر
الخ من الأخوين فقطدون ما قبله فقدم ولو كان تاجر اشترى معلوم من الأم ادبا لأخوين ولان للجهز
والنفقة الأخ ليست واجبة لتجهيزه أو قال سم (لرح) أصل على أكثر من المحدثين وسلب
أو كى كناية شتم من امتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إلا يصل لادامه عليه إلا بذلك الاختيار
وقد امتنع من اللومات قبل الاختيار بعد موتين ينفى وجوب تجهيز الجميع من تركته أو قال شيخنا ولو
كان له زوجتان حر قواماً ومسلة وكتايف قوامات معاً لم يجد إلا ما يجهز أحد ما لم يقدم كل من الحرمة
والمسلة على الأمومة الكتانية لشرعها أو يقرع بينها والظاهر الثاني أه (قوله) كالحياتى إلى قوله لا من
خصوص الخ المعنى (قوله) كالحياتى أى كاعليه نفقتها في الحياة (قوله) نحو ناشرة الخ هل يشمل القرام
أن يلزمه تجهيز الجميع إلا يصل لادامه عليه إلا بذلك الاختيار وقدم امتنع من اللومات قبل الاختيار بعد

والثامن المصلحة التي لا تحصل الوطء أولا فيه فنظر الأقرب الثاني لأن تفتقه من ذكر واجبة على الزوج
و(قوله وسفير) أي لا تحصل الوطء من (قوله نعم إن أصر الخ) أي أن أصر الزوج عن تجهيز الزوجة
الموسرة أو عن بعض جهزتها أو تم تجهيزها من ما لها بها أو معنى أي بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا
لوجود مانع قائم كما كثر هو استسراق الديون تركتها لتعلقها بما إذا كانت في ذمتها يقدم كفتها على
الديون سم على حسب المصلحة أو عرش (قوله إن أصر الخ) أي عند الموت وإن أصر بعده وقبل تكفيها جهزها
سم وفي عرش عن مرد خلا فصار له مسمى من رجل أنه ينبغي فيها لو كان مصرا عند موت الزوجة ثم حصل
له مال قبل تكفيها أنه يجب عليه تكفيها لبقاء علة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
الواجب سم على الصحيح اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتياده (قوله
والأخ) أي وإن لم يورث مانع قتل واختلاف بين كافى المزوج بكتاية سم (قوله وهو متجه) اعتمد به
اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعا (قوله من ليس عند الخ) وبمقتضى الضبط لا يقرنهم
اه سم واعتمد مع ش كافر (قوله فأن لم يكن لما تركه) أو تعلق بميتيها دين (قوله أولم يجب نفقتها
الخ) أي لنحو نفوذها (قوله فعل من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله قالوا قف الخ) استغرب
عش تقدم من الوصية عليه كافر (قوله لو غاب الخ) إلى قوله كاجتبه في المني وإلى قوله يظهر في النهاية إلا قوله كما
بحته إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي يجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورقة
فقول النهاية المني فبعضت الزوجة الورقة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين عما
ذكر (قوله رجع عليه) كذا لو غاب أي أو امتنع القرب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من
مال نفسه عشي أي بأذن الحاكم كالأشهاد (قوله على شقة الثاني الخ) وهو التكفين بغير إذن الحاكم
(قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أن لو لم يوجد حاكم) أي لم يفسر استكفانه بلا مشقة ولا تأخير مدة بعد
التأخير إليها إزاء ما ليس عاقدو كعدم وجود الحاكم أو امتنع من الإذن لا بدراهم أن قلعت عرش (قوله
ليرجع به) فلو فقد الشهود فدل يرجع أو لا لأن قد الشهود نادرا كالأقوال في هر ب الجمل فيه نظر والأقرب
الثاني عرش لم هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم كما بالانظر لباطن ظاهر الجرح بطريق الظفر إذا
نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالتوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
لأنها تبرع وليست وصية لو أوصت بالتوب وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما لم تكن من رأس المال لعدم

موتين ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم إن أصر الخ) أي عند الموت وإن أصر بعده وقبل
تكفينها مرد ظاهر كلامهم اه إذا كان الزوج موسر لا يجب التوب الثاني والثالث في تركه الزوجة
ويقتصر على التوب الواحد الذي هو عليه لأن الزوجين لا يتأهلان إلا قاه ابتدأ هو لا يجب عليه إلا التوب
واحد لا يقال بل لا تأهل لكن الزوج تحمل عبئا كالنطرة لا تأتمتع بذلك ويؤدب المنة أو لا تأهلها التوب
لوجبت لا تواب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو أصر الزوج ببعض التوب فقط كمل من تركتها
وينبغي حيثن وجوب الثاني والثالث لأن الزوجين هذه الحالة لا تأهلها بالجلو لو ماتت زوجاته دفعة
بهم أو غيره ولم يجدوا كفتا واحدا فالقياس الأقرب أن لم يكن ثم من يخشى فسادها والأقدم عليها أو
ترتبا فالوجه تقديم الأول مع أمن التغير اخذا عامر وقال البندنجي لو ماتت أقربه دفعة قدم في
التكفين وغيره من يسر فسادها فإن استروا قدم الأب ثم الأقرب الأقرب يقدم من الآخرين استسما
ويقرع بين الزوجين وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب في تقديم الأسن مطلقا نظرا لولا حه
لتقديم الفاجر الشقي على البر التقي وإن كان أصغر منه وليند ك ما إذا لم يكنه القيام بالكل وشبهه إن
يجب فيه خلاف الفطر فأنو النفقة اه وسياق بعض ذلك في التبرع شرحه (قوله والاه) أي وإن لم يورث
لما منع قتل واختلاف بين كافى المزوج بكتاية سم اعتمد به (قوله وهو متجه) اعتمد به (قوله وبمقتضى المسر
الخ) وبمقتضى الضبط لا يقرنهم (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالتوب الثاني

كانت وصية لوراث لانها استقلت (٢٦٦) الواجبته وانما يمكن ايصاؤه بقضاءه من الثلث كذلك لانه لم يورث على احد

مخصوصه شيئا حتى يحتاج
 لأجازة الباقيين (ويستط)
 اولادها بنوا على كل ما بعده
 (احسن الاتفاقوا وسعها)
 ان تفاوتت حسنا وسعة
 ويظهر فيما إذا تناقض
 الحسن والسعة تقدم السعة
 فان اتفقت سعة وتفاوتت
 حسنا تقدم حسنها
 (والثانية) وهي التي تلي
 الاولى حسنا وسعة (فوقها)
 وكذا (الثالثة) فوق الثانية
 كما يجعل الحق احسن ثابته
 الاصل وما يليه (ويذكر)
 بالمعجمة (على كل واحدة)
 منهن بل وما زاد قبل وضع
 الاخرى فوقها (حنوط)
 ينتج اوله لانه يدفع سعة
 بلان ويستحب تغييرهن
 او بالمدنى غير محرم ثلاثا
 لما صحت من الامرها وهو
 اول من الممسك وقال ابن
 الصلاح بل هو اول لانه
 اعطى الطيب بوقد اوصى
 على كرم افعوجه كما جاء
 بسند حسن ان يحط بمسك
 كان عنده من فضة حنوط
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (ويروى عن الميت فوقها)
 (برفق مستقيا) على ظهره
 (وعليه حنوط) وهو نوح
 من الطيب يختص بالميت
 يشتمل على نحو صندوق
 وذخيرة وكافور فطافه
 عليه بقوله (وكافور)
 لا عادة تدبوضه مرقا
 ايضا وللإهتمام بشانه

تعلق الكفن مطلقا بالتركه مع وجود الزوج المورس مرسم (قوله) كانت وصية لوراث اي فتوقف
 على اجازة الورثة عرش رادسم عن مربيته من الثلث لانه شأن التبرع وهذه تبرع وقياس
 كونها وصية لزوج اعتبار بقوله بعد الموات اه (قوله) كذلك اي وصية لوراث مع انه ذلك وفر عليهم
 لم يورث معنى الايصاء لهم سم (قوله) وفي كل ما بعده اي الى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (واوسعها)
 اي واطولها نهاية ومعنى (قوله) ان تفاوتت (التي) عبارة النهائية المراد اوسعها ان اتفق لما مر من انه
 يتدب ان تكون متساوية او المراد بتساويها هو الوجه كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت
 اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى الاقره مرقا افاده الشيخ مانعه لقول الشارح ان تفاوتت الخ
 فيها اشعار بالجواب الاول ليوهوا الحق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لفاتفت
 اه (قوله) ويظهر فيما إذا تناقض (التي) لعل محلها فيما اذا تناقض الحسن بحيث لو جعل اعلم لم يمكن لفة على
 الاخر اما اذا امكن لفة على المتسم التي هو دون في الحسن فيبني ان به من تقدم الاحسن كما يؤخذ من
 تعليمهم جعل الاعلى مع اعلى باسكان لفة على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك ان عمل ما ذكر
 من تقدم المتسم مطلقا حيث يمكن لف الضيق عليه اما اذا امكن لف كل منهما على الآخر فلا ترجيح الا بغير
 حسن فليتناول بصري وروافقه قول سم ولعل الاوجه ان يقال ان كانت اي القناطس سا بقسط لا و مرصا
 فعدا لاجن فيسطو ولا والاقدم الاوسع فليتناول اه (قوله) فان اتفقت سعة يعني عنه فله ان تفاوتت
 حسنا قائل (قوله) وهي التي التي قوله ثلاثا في النهاية والمعنى (قوله) كما يجعل (التي) هذا لا يفيد وجه تقديم
 الاوسع ولذا زاد النهائية والمعنى وما هو اوسع فلاما كلفه على الضيق بخلاف العكس اه قول المتن
 (ويذكر الخ) اي في غير المحرم نهاية ومعنى (قوله) منهن اي القناطس نهاية (قوله) وما زاد (عطف على
 كل واحدة في المتن او على من في الشرح (قوله) قبل الخ) متناقض يذكر (قوله) بتخير من (اي وما زاد (قوله)
 بالمرود اي التبرع الطيب بالمسك شرح باختصار (قوله) في غير محرم الاولى تقدمه على كل واحدة او
 تأخيرها عن ثلاثا لجميع لكل من الذكر والتبشير (قوله) من الامرها اي بالتبشير وكرهه بالمرود وكرهه
 ثلاثا (قوله) وهو اول اي المودق للاثنتين (مستقبيا) بوجه بل يذاه على صدره اليسرى على اليسرى
 او يرسلاف في جنبه لا تقبل في ذلك لكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية الاقره لا تقبل في ذلك (قوله)
 هو نوح الى قوله ويرض في النهاية والمعنى الاقره بل قال الى المتن (قوله) على نحو صندوق وذخيرة (وهما
 يتوحيه اي الاحمر والابيض من انواع الطيب بحري (قوله) يشتمل الخ) قاله الازهرى وقال غيره كل
 طيب خلط للبت نهاية ومعنى (قوله) وللإهتمام الخ) الاولى اوبدل الواو (قوله) كالخفاط اي بان
 تكون مشقوقة الطرئين وتجميل على الهيئة المتقدمة في المستحاجة نهاية ومعنى (قوله) عليه حنوط

والثالث قايما صفة الصية واعتبارها من الثلث لانها تبرع وليست وصية لوراث لعدم وجوب الثاني
 والثالث على الزوج وعالم تكن من راس المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركه مع وجود الزوج المورس
 مرسم (قوله) وصية لوراث يعني ان يعتبر من الثلث لانه شأن التبرع وهذه تبرع مرسم اقول فيه نظر لان
 الوصية لوراث موقوفة على الاجازة وان خرجت من الثلث قال مروي يقياس كونها وصية لزوج اعتبار
 بقوله بعد الموات اه مرسم (قوله) وانما يمكن ايصاؤه بقضاءه من الثلث كذلك (اي مع ذلك وفر
 عليهم لم يورث معنى الايصاء لهم سم (قوله) في المتن ولو وسعها) قال في شرح الروض والمراد اوسعها ان اتفق لما مر
 انه يتدب ان تكون متساوية او المراد بتساويها هو الوجه شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقرنة
 كونه في مقابلة وجهه قائل بان الاسفل باخذ ما بين شترته وركبته الثاني من عتقه الى كعبه والثالث يستر
 جميع بدنه اه قول الشارح ان تفاوتت فيما اشعار بالجواب الاول ليوهوا الحق لما قدمه في شرح قول المصنف
 ومن كفن منها بثلاثة فهي لفاتفت (واوسعها) لئلا تتعارض الاحسن والاروسع فيجتمعا تقدم الاحسن

اي

ثلاثا يغفل عنه مع انه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الغوام والرجح الكربة ومن ثم تدب
 تعمم البدن به وتقد اليه بقرنة (كالخفاط بعد دس تقطن منهما عليه حنوط حتى يصل

بالحقة ويأتى في شدة حتى يمنع الخارج ويكره دسه إلى داخل الحلقة قال (١٣٧) الاذنى ظاهر كلام غير القارى

تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة اه وحجاب بانه لعذر فلا انتهاك (ويحمل على كل متضمن مثله بدنه) الاصلية كمين واذنى وقومته والطارئة ينحو جرح وعلى كل مسجدين مساجده السبعة السابقة والاثني (فمن حليج عليه خطوط دها البوام ورا كمالا لمساجد وتلف عليه القاف) بان يمشى كل متنامي طرف شقة الامر على الايمن ثم من طرف شقة الامر على الايسر كما يفعل الحى بالقاب ويصل الفاضل عند رأسه أكثر (ويشدد في غير الحرم بشدا ويرض برض بدنى المرأة وصدورها لتلا يتشر عند الحركة والحل) فاذا وضع في قبر منزع العباد (لرؤال مقتضيه ولكرامة بقاء شيء مفقود معه) ولا يلبس الحرم قبل التحلل الاول (الذكر عيطا) قال الجرجاني ولا تشد عليه الجرجاني ولا تشد عليه اكفانه ولا يستر رأسه

أى وكافور يأتى بمعنى (قوله بالحقة) أى حلقة البرنابية (قوله ويكره دسه) أى الالمة متضاف لخروج شيء بسببها شرح باضل (قوله كمين) أى الكلف استقصائية وإبدل الحقى الكلف بمن (قوله وعلى كل مسجدا) أى ولو كان صغيرا لظاهره كراما لوضع السجود من حيث هو عرش ومثل الصغير كما استقر به الاطفيحى مسلم إلى مسجد أسلاويانى عن التباية ما يشمل الكل (قوله من مساجده) أى الجبل والركبتين وباطن الكسنيين واصابع القدمين نهاية (قوله تعان حليج) بالحمامة أى متدوف عرش وفى الكردى على باضل عن شرحى الارشادى ونوع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه عرش (قوله ويعدل الفاضل) أى عالم يكن عمر ماحلى (قوله عند رأسه) أى عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومضى أى فوق رأسه عرش قول المتن (وقد) أى عليه القافى ولا يجوز ان يكتب على الكسنيين من القران والاسماء المظلمة صيانة لما عن الصديق ولان يكون البيت من الثياب مافية ذينة كفى فاعلى ابن الصلاح ولعله محول على ذينة محرمة عليه حال سياحة نهاية وكذا فى الحق لا اقره لاهل الاسماء المظلمة قوله ولعله (قوله فى غير الحرم) أى أى كفى تحرير الجرجاني لانه شبه بقدر الاسماء المظلمة قوله ولعله (قوله فى غير الحرم) أى أى كفى الوجوب بغير دفعه بذلك التردد لاق من البصرى واعتراضه من مناصفة قد يقال مطلقا لا يمنع على الحرم فانه هو ان يلبس على بدنه ثوبا ويرض طرفه فيه أو على المتنع نحو المقدور لطلب الشدة بغير نحو المقدور الرباط (قوله ويرض من) أى جوارح صدر البهية ويشد على صدر المرأة ثوبا لتلا يضطر بدنيا عند الخل فتشتر الاكفان قال الاكفان ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويصل عنها فى القبر اه ومقتضى التحليل المذكور الاكفان نحو صاعقة الغرض بمنع الشدة به ان لا تشد الاكفان الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد يعذر ارباعا من المسنون كونه سائر الجميع صدر المرأة لانه الخ في عدم ظهور التدين عرش اقول وقول الفارس بغير من يرض شدى المرأة الخ صريح فيها استظهره (قوله لتلا يتشر) أى يؤخذ من هذا التحليل ان الصغيرة ذاتى ليس لها بدنى ينشر لاسن لما ذلك عرش ويؤخذ من التحليل ايضا ان الصغيرة ليس بقيد كالكبيرة ذاتى ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فاذا وضع في قبر منزع العباد) وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومضى قول المتن (ولا يلبس الحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومضى (قوله قبل التحلل) أى قوله لانه لا يكتب فى النهاية والحقى الاقره لما لحنى الى القبر وقوله ومع هذا الى او كان قول المتن (عيطا) أى ولما فى مناه ما عزم على الحرم لبنة نهاية ومضى (قوله ولا تشد عليه) كانه ان كان المراد لا تشد فحتمل ولا يجوز فحمل تأمل اذا كان نحو خيط اوفى عمل التسكة فلينام بصرى وفى قسم نحوه وصنيع النهاية والحقى ظاهر فى الاول كما مر قول المتن (ولا يستر رأسه) أى يحرم ذلك نهاية ومضى أى غطاها وضلوا وجب الكشف ما لم يدرى الميت منها عرش أى الحرم والحرم (قوله قبل الفصل) متعلق بقوله مر (قوله يبنى الخ) عبارة التباية والحقى ولا يندب ان يعد لنفسه كفتنا قال عرش ظاهره انه لا يكره سم على البهية اه وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الا من حل او من اراد بالبحلاف القبر فانه يسن اتخاذه اه (قوله كفتنا الخ) أى لا يكره ان يعد لنفسه قبر ايدى فيه قال العبادى ولا يصير ارجى بمادام حيا معنى واسى قاله عرش

فيبسطه او لولل الاوجه ان يقال ان كانت سائبة طولا وعرضا قدم الاحسن فيبسطه او لا لا قدم الاوسع للقيام (قوله وعلى كل مسجدين مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يميز نظر الامن شان النوع (فى غير الحرم) قد يقال مطلقا لا يمنع على الحرم فانه يجوز ان يلبس على بدنه ثوبا ويرض طرفه فيه وانما المتنع نحو المقدور لطلب الشدة بغير نحو المقدور الرباط (قوله ولا تشد عليه) كفتناه ظاهر هذا المتاع القدس مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشدا زاده يمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرغ يبنى ان لا يعد لنفسه كفتنا) قال فى شرح الروض قال أى الزكشى ولو اعد له قبر ايدى فيه فيبنى ان لا يكره رأسه لما بأن فى إحرامه (فرغ) يبنى ان لا يعد لنفسه كفتنا

أى أغنيته أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه لأجل حفره ثم أه وظاهر أنه في القبر المدفون فيه ملكة
والأغنيى لغريمان يسبقه في الدفن فيه بل فضية ما يأتي في تعيين الكفن المدفون فيه لا يجوز ولو أوقفه في غيره
بلا حد فتراجع (قوله) إلا أن سأل الخ) أى حسن أعدداده قد صرح له من بعض الصماعة متى وأسن
(قوله) ومع هذا لا يحتاج الخ) على تأمل بعصرى عبارة سم قد بينت عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الضربة ولم
تتفاوت فيهم حيث لا اكتشاف يكونه من آثاره وكذا إذا عم اتشفاؤا أه (قوله) تين) وقافة النهاية (قوله)
وترجيح الزركشى الخ) اعتمدته الأسى والمضى (قوله) والفرق ظاهر) أى إذا ليس فيها عالة فامر المورث
بإختلاف ما هنا نهاية قال عر ش قوله مر إذ ليس فيها الخ) يؤخذ منه أن على وجوب التكفين فيها أعده نفسه
أن يقول بعد أعدداده كفتوى في هذا أو نحو ذلك أما ما أعده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان
استحسن لنفسه فهو بالوادخر مودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كنفاله فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى
ذلك كافي بآيات الشهد ثم رابت في سم على البهجة بعد مثل ما ذكرنا فيه قد وجه ظاهر العبارة بأن إدخاره
بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فلينأمل انتهى أه وما قاله سم هو الأقرب (قوله) ولو
سرق الخ) قوله هو المتجنى المغنى والنهاية والأسى لا قوله وبظهر إل قائم تقسم (قوله) وظاهر الخ) خبر
مقدم لقرنه أن الصورة الخ) (قوله) أن الصورة هنا الخ) عبارة عر ش وصورة المسئلة إذا انكشف التبر
والأ فلا كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم التبرش كل دفن ابتداء بالتكفين يترتب على ذلك
أنه لو فتح فسقية في جدي بعض أمواتها يلا كفن لنحو بلامه يجب ستره وامتنع سدا بدون ستره وكفى وضع
التراب عليه ولو أيسمه فيها لأن فيه أنها كالمو قد يقال إذا أمكن لفة في الكفن بلا زرا أو موجب بخلاف ما إذا
توقف على إزراء كان قطع أو خشى قطعهم بغيره ويجب إعادة الكفن كالملى وظهر الميت والوجوب
على من تولى نفقته في الحياة كما يجب النفقة أبدا لو كان حيا مع ما قرره مر في جدره نفقته فلا يجب على
عموم المسلمين فاتتبع ويلومانه بقيد قولهم إذا سرق الكفن بعد التسميم بلومه تكفيه من التركة ما إذا لم
يكن في الورثة من يلومه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أه امتنع من وجوبه
على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة وإلا فاقيا س وجوبه على بيت المال ثم على
عموم المسلمين أخذا بما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة الكفن كمال الخ) ما يقع
كبيرا من ظهور عظام المرقى من القبر ولا يهدأها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته
إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين أه (قوله) قائم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق
الخ) (قوله) جددو جوبا) أى سواء أكان كفن أولا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن
العلة في المرة الأولى الحاجة في موجوده أسى ومنفى قاسم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كان
الابتداء أه أقول الظاهر أخذنا من قولهم أن وجوب الثاني والثالث للغير الوعا قد صمد عن الأسى والمضى
انقا أن العلة الحاجة وعن عر ش عن مر في مسألة الضميمة من التبرير بالسران الواجب هنا السابق
فقط (قوله) وكذا أن قسمت الخ) خلافا لآبها بعبارة أنه لم تقسم بلومه إلى الورثة لكن يسرى عليه كما
بحث الأذرى أه إذا كان قد كفن أو لا في الثلاثة التي حتى لم أذكر التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر
أما لو كفن متباها أو حديقني أو يلومهم تكفيه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن
له مال فكأن مات ولا مال له أه ويقا من سم ما يواقه بزيادة (قوله) وقال الماوردى ندبا) أقره
الأسى وقال المغنى هو أوجه أه وقال سم هو الصحيح وعلمه إن كان كفن أولا بطلاة أو لا كان كفن

إلا أن سأل من الشبهة أوى
فيه اخف ومع هذا لا يحتاج
أن يقال أو كان من أثر من
يشرك به لأنه لا يكتفى
بكونه من آثاره إلا أن خفت
شبهه فيدخل في الأول
ثم إذا عينه ثمين قال وقال
أقضى ديني من هذه العين
وترجيح الزركشى جواز
إبداله بكتاب الشهد فيه
لنظر والفرق ظاهر ولو
سرق كفته ولو بددته
ويظهر أن بلاء مع بقاء
الميت كسرقته فيها يأتي
وظاهر الأخذا بما يأتي من
عدم التبرش بالكفن لحصول
المقصود منه بستره في
التراب فلا تنفك حرمة
أن الصورة ههنا السارق
أخذ الكفن ولم يعلم بالتراب
عليه أو طمه تبرش لغرض
آخر فرؤى بلا كفن قائم
تقسم التركة جددو جوبا
وكذا أن قسمت عند التبرل
وقال الماوردى ندبا

لأنه للاختيار بخلاف الكفن قال المبادى ولا يصير أحق به مادام حيا وافته ابن رؤس أه (قوله) ومع
هذا لا يحتاج أن يقال أو كان الخ) قد بينت بأنه إذا عمت الضربة تتفاوت فيهم حيث لا اكتشاف يكونه من
آثاره وكذا إذا عم اتشفاؤا أه (قوله) ثم إذا عينه تين) كذا مر (قوله) جددو جوبا) هل يجب ثلاثة أثواب
حيث لا مانع كافي لابتداء (قوله) وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح وعلمه إن كان كفن أولا بطلاة أو لا كان

والمشبه الأول وكذا لو
كان الممكن المتفق أو
بيت المال ولو أكل الميت
سبع مثلاً فهو الورثة إلا
أن كان من أجنبي لم يورثه
وقهه بأداء الواجب
عنه لأنه حيث عارية
لازمة (وحمل الجنابة
بين العمودين أفضل من
التربع في الأصح) فعمل
الصعابة رضي الله عنهم
ووردته عليه السلام هذا أن
أراد الاقتصاد على كيفية
والأفضل لجمع بينهما
بأن يعمل ثارة كذا
وثارة كذا (ومو) أي
الحل بينهما (أن يضع
الحشبتين المقدمتين) وما
العمودان (على ماقية
ورأسه بينهما ويصل
المؤخرتين رجلان)
أحدهما من الجانب الأيمن
والآخر من الجانب
اليسار لا واحد لأنه لو
توسطهما لم ينظر الطريق
وأن عمل على رأسه خرج
عن الحل بين العمودين
وأدى

ثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لأنها حقه ولم يستوفها أو بائتين وجب له الثالث لأنه حقه
كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفنه بما وقف لكفنه في بيت المال فإن اغتيا
المسلمين لأنه يسقط التكفين راساً على هذا يضح قوله وكذلك كان الممكن المتفق الخ قول هذا قاذو وجب
على الاغتيا دخل فيهم الورقة حيث كانوا اغتيا ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التنب لا به اعتبار
خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مرفوقاه (قوله والمشبه الأول) خلافاً للتأني في المتفق والآخر
وسم كاسر (قوله وكذا لو كان الممكن الخ) أي يحد وجوباً كما أصبح في شرح الروض عن التمسق بقياس
المأوردى خلافاً سم وتقدم عن عرش عن سم عن مرفوقاه المتفق عن التمسق (قوله إلا أن كان
من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفنه وقيل الورقة جاز أن امتنعوا أو بعضهم لم يكفن
فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافاً فيما إذا قبلوا له لم يبدله منه قول الشيخ أن زيادته أن كان الميت
من بقصد تكفنه لصالحه أو عليه تعين صرفه إليه كان كفتوه في غير مودع إلى مالكة وإلا كان لهم أخذه
وتكفنه في غيره أم وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما رواه الله (قوله لأنه حيث عارية
الخ) أي غير المالكة قول المتق (وحمل الجنابة الخ) ويحرم حمل الميت بيته مزرية حكمه في فراشة أو قبة
أو بيته يفتى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سريره أو لوح أو حبل وإي شيء حل عليه اجزا
فإن خيف تغيره أو انفجاره وقيل إن بيته لم يعمل عليه فلا بأس أن يعمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل إلى
القبور انتهى (قوله لفعل الصعابة) التي هو تقييع الخ في النهاية والمتق (قوله ووردته الخ) أي حمل التي
عليه السلام سدين معاً ما يند ضميف نهاية ومتق قال عرش قوله مرفوق الخ المتبادر من هذا أنه
صل الله عليه وسلم بارحله ومجوزاته أمر بعمله كذلك فنسب إليه أنه وباقي في الشرح ما يصح به الأول
وقال الجبيري قرر شيخنا الحنفى الثاني وقال لم يثبت مباشرة حملها بعد دفنها (قوله هذا) أي كون الحل بين
العمودين أفضل (قوله ولا أفضل الخ) أي خروجه من الخلاف فيهما الفعل انتهى وإيجاب (قوله تارة
كذا الخ) أي تارة بيته الحل بين العمودين وتارة تقييع التبريع نهاية قول المتق (ومو) يضع الحشبتين
الخ) فلو جاز عن الحل أهله اثبات بالعمودين يأخذ اثباتاً بالآخر تعين في حالتي السجود وعدمه فالحال هو عند تقدير
المعبر ثلاثاً ومع وجوده خمسة فإن يجوز الصيغة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومتق زاد الأسنى وشرح
بفضل وأما ما يفعله كثير من الاقتصاد على اثنين أو واحد ففكره وإلا في الطفل الذي جرت العادة بعمله
على الأيدي أم قول المتق (على ماقية) والماتق ما بين المنكب والمق وهو مذكور وقيل نهاية ومتق
قال عرش قوله وهو مذكور هذا على خلاف قاعدة أن ما تعدد في الإنسان مؤنث أم (قوله لا واحداً الخ)
أي وإنما تأخر إنسان ولم يمكن لأن الواحد لو وسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه ولو وضع
الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أي غالباً ولا يفديكون حامل المؤخر أقصر من حامل المتقدم

كفن ثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لأنها حقه ولم يستوفها أو بائتين وجب له الثالث لأن
حقه كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفنه بما وقف لكفنه في بيت المال فإن اغتيا
المسلمين لأنه يسقط التكفين راساً على هذا يضح قوله وكذلك كان الممكن المتفق الخ قول هذا قاذو وجب
على الاغتيا دخل فيهم الورقة حيث كانوا اغتيا ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التنب لا به اعتبار
خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مرفوقاه (قوله والمشبه الأول) خلافاً للتأني في المتفق والآخر
وسم كاسر (قوله وكذا لو كان الممكن المتفق الخ) أي يحد وجوباً كما أصبح في شرح الروض عن التمسق بقياس
المأوردى خلافاً سم وتقدم عن عرش عن سم عن مرفوقاه المتفق عن التمسق (قوله إلا أن كان
من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفنه وقيل الورقة جاز أن امتنعوا أو بعضهم لم يكفن
فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافاً فيما إذا قبلوا له لم يبدله منه قول الشيخ أن زيادته أن كان الميت
من بقصد تكفنه لصالحه أو عليه تعين صرفه إليه كان كفتوه في غير مودع إلى مالكة وإلا كان لهم أخذه
وتكفنه في غيره أم وهو الصحيح (قوله وأدى

التي تنكس رأس الميت (والترتيب ١٣٠) أن يقدم رجلان ويأخر آخران) ولادنا في جليل بل هو مكروم وبرون ثم نله

(قوله) التي تنكس رأس الميت يؤخذ منه أن السن في موضع رأس الميت في حال السبر أن يكون إلى جهة الطريق سواء القبلة وغيره يصري قول المتن (أن يقدم رجلا) أي يضع أحدهما العمود والآخر على قاعته الأيسر والآخر عكسه ويحمل الآخران كذلك ليكون الحاملون أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالترتيب فإن عجز الأربعة عنها حملها ستة أو ثمانية أو أكثر اشغافا بحسب الحاجة وما زاد على الأربعة يحصل من جوأ السبر أو زاد أعمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل ببيداف بن عرقاها كان حيا واما الصغير فإن حمل واحد جاز إذ لا زاد فيه ومن أراد التبرك بالحل بالميتة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كنفه ثم بالآخر من مؤخرها ثم يقدم ثلاثين خلفها فيأخذها الأيمن المؤخر أوبهية التبريع بدأ بالعمود الأيسر من مقدمها على قاعته الأيمن ثم بالآخر من مؤخرها كذلك ثم يقدم ثلاثين خلفها يبدأ بالأيمن من مقدمها على قاعته الأيسر ثم من مؤخرها كذلك والميتتين إلى باقي في الثانية ويحمل المقدم على كنفه مقدمها ومؤخرها من مؤخرها (قوله ولا دماء) أي ولا يقطع مرقوم قاضي ومضى (قوله) وتشييع الجنازة (فإن) أي إلى الجاهل ويندب مكثهم إلى أن يدفن ويكره القيام لمن مرت به ولم ير الدهاب سمعوا الأمر به منسوخ شرح بفضل (قوله) ويكره النساء (الخ) والرجل بلا كراهة تشييع جنازة كالقريب قال الأذري وهل يلحق به الجار كافي العبادة فيه نظرا وأما زيادة قبره في المجموع الصواب جواز به قطع أكثر من ولا يتولد أي حمل الجنازة إلا إلى الرجال وإن كان الميت امرأة أنصف النساء قالوا قد ينكشف شئ من جرحان فيكره لمن حمله لذلك فإن لم يرجع فهو من تعين عليهن أسنى وقال في شرح المنهج في معناه الخائفي فيما يظهر اه (قوله) وحابطه أن لا يمدح (الخ) يظهر أنه يتفاوت بتفاوت الجنازة فالجنازة التي فيها مشاعر مثلا إذا بمدحها نحو حسين ذراعاً مثلاً قد يقطع الرف نسبتها إليها التي فيها مشاعر الألف مثلاً لا يقطع الرف نسبتها إليها ولو بمدحها نحو ماتني ذراعاً مثلاً فليتا مل يصري أقول بل نحو سميت ذراع عبادة الذكرى على بفضل حاصل ماني إلى الصاب أنان بمدحها لمعطفا وكثرة مشيع حصل فضيلة لا تشيع وإلا فلا اه قول المتن (والمتشي) أي للشيخ لها بية (قوله الفضل) إلى الفصل في المتشي والتهابة إلى قوله وهل مجرد المنصب إلى المتشي قوله لكن انتصر إلى وكونه قوله أي رؤية كاملة (قوله) بل يكره (الخ) أي في ذهابه ومساواة كرامة في الركوب في المودنية ومضى (قوله) كشف أي وبدا القبر كما قاله الماوردي وظاهره أنه لا كرامة حينئذ وإن اطاع المتشي وتقديره بان من شأن البعيد أن فيه نوع مشقة أما فرض اقتطاعها فلما قال وجه الكرامة (قوله) وبغيره أي كالشفعة (قوله) بمكره عليه أي يشكل على الفرق (قوله) هنا أي مع الجنازة (قوله) وكون المتشي أمامها (الخ) أي ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قربانها فيما يظهر وبقي ما لو تارض عليه الركوب أمامها مع القرب المتشي أمامها مع البعد هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ حمزة في تراجم هذه الصفات فأنظر ما ذا يرى اه والأقرب سراغا فالأمام أن يقدم شرح (قوله الفضل) أي ولو مشى خلفها حصل فضيلة أصل المتابعة دون كمالها ولو تقدم إلى القبر لم يكره ثم هو خيار إن شاق ما حتى توضع الجنازة وإن شاق قدسية ومضى وقولها لم يكره ولكن في فضل الاتباع باب (قوله) للاتباع (الخ) ما راجع أمرا أخاف الجنازة أو تضيق نهاية ومضى (قوله) وكثرة قربها (فضل) أي من بمدحها بان لا يراها أكثر ثلاثين من مهابتها ومضى (قوله) أي رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة يصري (قوله) خصب أي يزدق الأسراع ويكره القيام إلى تنكس رأس الميت) قد لا يؤدى كالوكان المتقدم طويلا متأخرا قصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على نسبة واحدة (قوله) في المتن والترتيب) قال في شرح الروض وأما ما فعله كثير من الاقتصاد على اثنين أو واحد فمكروه وخالف السنة لكن الظاهر أن عمله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي اه (قوله) في المتن والمتشي أمامها) لو شيعها نسوانا كرهه ذلك قبل يطلب أن يكن أمامها فيه نظر ولا يمدح أن يطلب ذلك إلا لمارض كخوف نظر محرم أو اختلاط بالرجال م

ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعي رضي الله وتشييع الجنازة سنة مؤكدة ويكره النساء ما لم يمش منه فتشعر بالأحرار كموقياس نظارته وضابطه أن لا يمدحها بعدا يقطع عرفا نسبته إليها (والمتشي) الفضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير غير كشف وهل مجرد المنصب هنا هل قياسا على ما يأتي في رد الميع وغيره وأيضاً كل محتمل والفرق أوجه فإن قلت يكره عليه ما سر أن قد بعض لباسه للاتباع هل الجمة قلت بفرق بأن أهل العرف العام بعدون المتشي هنا حتى من ذرى المناصب تواضعا وامتثالاً للسنة فلا تتعزم به مروتهم بل يزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم للاتباع بهم وكون المشيع (أماما) الفضل للاتباع ولا يمدح نفعا سوا المراكب والماتشي وقل الاتفاق على أن المراكب يكون خلفها مردود بل قال الأستاذ غلط لكن انتصر له الأذري بصحة الخبر به وبأن تقدمه أيا لللباة وكونه (قربها) الفضل للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو تشف راحا في رؤية كاملة (ويسرعها) تدب الصلة الأمر به بأن

يكون فوق المتشي المتداد ودون الحبيب (أن ينفق قبره) بالأسراع والاتأني به ولوحاف التغير أن لا يترقب حجب الجنازة

(فصل في الصلاة عليه) قيل هي من خصائص هذا الامم وفيها ميتة في شرح العياشي من جملته الحديث الذي رواه جماعة من طرق متقدمة حسنة وصحة الحاشية كان عليه السلام تالكان آدم رجلا اشهر طولا كانه نخلة يحرق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

محنوطه وكفته من الجنة

فلما مات عليه السلام غسلوه

بالماء السدر ثلاثا وجعلوا

في الثالثة كافورا وكفوه

فوتر من الثياب وحفروا

لهلدا وصلوا عليه وقالوا

لولده هذه سنة ولد آدم من

يبدوه وفي رواية لهم قالوا

يا بني ادم هذه سنتكم من

يبدوه فكلناكم فاطموا

وحقا يتبين ان القبل

والتكفين والصلاة والنفن

والسدو والحنوط والكافور

والوتر والعدن الشرائع

القديمه وانها لخصوصية

لنبي خاتم النبيين من ذلك فان

صحيح ما يدل على الخصوصية

تأمين حله على انه بالنسبة

لنبي التكبير والكيفية

وقتل احد ابني ادم اغناه

وارسال التراب له ليريه

كيفية الدفن كان في حياة

ادم قيل لما غاب العجوز وم

انهم امن بنى اسرائيل شاذ

لا يمول عليه (تنبيه)

هل شرعت صلاة الجنائز

بمكة او لم تشرع بالمدينة

لم ار في ذلك نص يحاظر

حديثه عليه السلام صلى على

قبر البراء بن مبرور لما قدم

المدينة وكان مات قبل قدومه

لما شرب كما قال ابن اسحق

والقاضي اقره ان الصلاة

على الجنائز لم تكن شرع

الجنائز اذا مات به ولم ير الدفن معها كما صرح به في الروضة جري عليه ابن المقرئ خلافا لما جرى عليه المتولي من الاستحياب قال في المجموع قال البيهقي يستحب ان مر به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها اذا كانت اهلا لذلك وان يقول سبحان اهل الجنة وسبحان الملك القدوس وروى عن ابيه عليه السلام قال من راي جنازة فقال الله اكبر صدق الله وروى هذا ما وعدنا الله ورواه الله بما وعدنا الله تعالى كتب لعشرون حسنة مني زاد الثنا بوجاب الشافعي والمجهر من الاحاديث بان الامر بالقيام فيها مندوخ اه قال عرش قومه رزق في الاسراع اى وجوبه من الاستحياب اى استحباب اى استحباب القيام لها كبير اكان الميت او صغيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التعظيم للميت قال في شرح الروض والذى قاله المتولي هو المختار وقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القعود الاحاديث هل رضى الله عنه وليس صريحا في النسخ قوله لم يمسحوا اى يكون القيام مكره واهل قومه لهم اذا كانت اهلا لذلك اى فاذا كانت غير اهل فلينذر كما جاء به اهل اولنا لا يذكريشا نظرا الى ان السرعة مطلوب اربابها لان يثني عليها شر او الاثر الثاني وقوله هر وان يقول سبحان اهل الجنة واقره من عباد الله ما كان له شر

(فصل في الصلاة على الميت) قوله في (الخ) اعتمد المصنف والثبابة واقره من عباد الله ما كان له شر خصائص هذه الامة كما قاله الفسكاني في المالكى في شرح الرسالة انه زاد الثاني واثنا فيه ما ورد من تفصيل الملائكة ادى عليه الصلوة والسلام والصلاة عليه وقوله من يابى ادم هذه سنتكم في ما كمل اى اهل الاول هل الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على اصل الفعل اى هو يحصل بالدعاء عرش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جعلته) اى ما في شرح العياشي (قوله فاطموا) اى لعل الجنائز اذ (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المختصة على الفاتحة الصلوة على النبي عليه السلام ومامن شر يعتايجرى (قوله وقيل احد) جراب من موارنة هذه القصة الحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنائز بمكة) استظهر في الايام (قوله) وظهر حديثه عليه السلام (الخ) وما في الاصابة (خ) في الاستدلال كل منهما نظرا اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موته وقبل خروجه عليه السلام فان بينهما مائة كما هو مقرر بصري وقد يجب بان ما ذكره من الاحتمالين لا ينافي لما ادعاه الشافعي من الظهور ولذا قال عرش بعد سر كلام الشافعي ولما قال ظهر حديث انه لاحتمال انها شرعت بمكة بعدموت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الاصابة) عطف على قوله حديث الخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره شروا واعتمد شيخنا والبيهقي (قوله اى الميت) الى قولنا المتروك في الثبابة والمغنى (قوله المحكوم باسلامه) مخرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسبق في ذلك سم قول الامن (او كان اى سبعة ثبابة معنى (قوله حديثنا السابق) اى في الموضوع وهو اداء الاعمال بالنيات كدعى قوله (او كنت نية غيرهما) كذا في المغنى والثبابة تهيئ الشافعي الحق وقد يقال الاول ان يقال كوفت خيرة من نيات الصلوات لما في الاول من تقدير متغيرين ومن تفصيل الضميرين بخلاف الثاني فان فيه تقدير مصنف فقط ويسلم من التفصيل المذكور بالكلية فليتأمل مع التحلل بالانصاف بصري (قوله تنجب الخ) قال في شرح العياشي واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترطه الا ما استثنى من ذلك نية الفعل والقرضية حتى حق الصلى على الخلاف السابق في حق المرأة ان وقتها تعلقوا واقرها بكيفية الاحرام وانه بمن هنا ما سن ثم في الاصابة هذا الوجهان المعروفان ومع كونهما تعلقا منهما يجب فيها القيام لقادروا لا يجوز الخروج منها على الوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية القرضية في صلاة الصلوة الخمس

(فصل في الصلاة عليه) قوله لم يمسحوا اى في المصنف من خصائص هذه الامة الخ ذكر الفسكاني المالكى في شرح الرسالة ان الاصابة بالثلاث من خصائص هذه الامة شرح هر (قوله اى الميت المحكوم باسلامه) مخرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (او كان احدهما النية) لحديثنا السابق (وتوبا) هنا (ك) كوفت نية (غيرها) فيجب بمقارنتها لتكثير التحريم كما مر اول حصة الامة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة قد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء لم يفتى
 اشتراطية الفرضية حيث سد عياره من الرجوع من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح
 من عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن
 المكلفين مع وجودهم فتقويت مشابهاة الفرض فيجوز أن تذلل منزلة الفرض ليشترط فيها ثبوت الفرضية
 بخلاف المكتوبة منه فإنا لا تسقط المخرج من غير ولا في فرض في حق فتقويت جهة التثنية فيها فلم
 يشترط فيها ثبوت الفرضية اهـ (قوله وجوبية الفرض) أي ولو في صلاة امرأة مع رجل نية زاد سم
 نظر الآن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير هاو فإذا أتممت صلاته للأجزاء
 نظر اه قال عرش قال سم على التبعة لما لو كان مع النساء هي يجب على النساء امره بها بل وضربه
 عليها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترطية الفرضية في المكتوبات الخمس من انتهى وهو
 ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لا سقاط الصلاة عنهم
 فلما راجع اهـ (قوله حيث تدعى نية الفرض الخ) يفتى كفاية في فرض الكفاية وإن عرض تعيينا لأنه
 عارض امره اه سم وعش (قوله ويرد بأنه يفتى الخ) قد يقال إن أريد بحسب الواقع فلا يفيد والام
 يجب تعيين العبدية لفطر أو اضحى بل لم يجب تعيين في معنى مطلقا ويجب الملاحظة لما أوتيت مادامه
 الخصم فليتا لم ثم رايات الحمى استشكاه بذلك فلم يمكن منع ما استدعى إليه الخصم من عدم التمييز مستند إلى
 أنه أي التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر لا شك بصري وفيه فطرو وجه عرش
 كلام الشارح بما نصه المراد أن الفرض المضاف للتعيين معناه فرض الكفاية والمضاف لأحدى الصلوات
 الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا للتعيينين ورضعني والفاظ متشابهة أو لو سلمت
 حملت على معناه الرضعي وهو الكفاية في الجنائز أو العيني في غيره ما وجدنا ما يحجبها أو رده سم هنا اه
 (قوله وقاسه الخ) أي قياس من الإضافة تدبني كونه مستقبلا لتدبني كره (قوله كونه) عبارة بأنها
 قوله اهـ (قوله وقد يقال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كنية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية
 أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة وسيأتي ذلك (قوله وجوبية الفرض) قال في الباب النية
 كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التنبيه أنه يشترطها جميع ما يشترط ثم لا ما استثنى فن ذلك في الفعل
 والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه في حق الأنثى وإن وقعت لها فلا ياتى قياسا على
 ما ذكره في الصلاة للمادة بل قد يتجه الوجوب على الأنثى وإن لم يقل به للمادة لا مكان الفرق أو إقرارها
 بتكثيره إلا أحرامه وانهم هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الإضافة هنا إلى الله تعالى الوجهان
 المعروفان اه ثم قال في الصابي صلاة المرأة الصبي مع الرجل أو بعده تقع فلا قال في شرحه وانما سقط
 بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما وصل الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها مع كونها تغلظ منها يجب فيها ثبوت
 الفرضية والقيام للفرد كما راول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الوجه كما هو يفرق بينه وبين عدم
 لزوم الجهاد لها بخصوص الصف بان الصلاة تحتاط لها أكثر اه ولا يخفى أن قياس عدم وجوب نية
 الفرضية في صلاة الصبي الخمس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة
 ذكر ولا مع الصبي إلا النساء لم يفتى اشتراطية الفرضية حيث سد عياره ويرد بأنه يفتى بيزاينها الخ) لا يمد
 صحة نية فرض الكفاية وإن تعينت عليه نظر الإصاها والتمين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة إذا
 صلت مع الرجال نظر الآن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير هاو فإذا أتممت
 صلاته للأجزاء نظر (فرح) يتجه استحباب نية الاستقبال كنية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية
 عدد الأجزاء فنية الصلوات نعم لو عينوا خطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كنية الواو أو يفرق فيه
 نظروا بما قد يناسب الفرقان الزيادة هنا لا تبطل وقد يفرق بذلك قوله الآن وأن نوى بتكثيره والركنية بل من
 نوى بتكثيره الركنية فهو يستفادها خمس مثلا للتمثال (قوله اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

(و) يجب نية الفرض
 لا يفتى كونه كفاية حيث
 (تكتفي بنية الفرض وإن لم
 يشترط لفرض الكفاية
 كما لا يشترط في الخمس
 التمرض لفرض العين
 (وقيل لفرضية فرض
 كفاية) لتمييز فرض
 العين ويرد بأنه يفتى بيمر
 بينهما اختلاف معنى
 الفرضية فيها وتسن
 الإضافة إلى الله تعالى
 وقياسه تدب كونه مستقبلا

ولا يتصور هاتية اداء وحده ولا تية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من ندب تية عدد (١٣٣) التكية اصطلاحا بانها تية الزكيات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفه بل يكفي ادنى عدد كمل هذا أو من صلى عليه الامام استتباع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استتباعهم قاسدا برده تصرع البتوى الذى جزم بالانوار وغيره بأنه يكفي فيه ان يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واضعده فى المجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات باليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جائز بل ندب قال فى المجموع لان معرفة اعيان المرق وعدمه ليس شرطاً من ثم جرح الزكى بقوله وإن لم يعرف عدمه ولا اخطاهم ولا اتمامه فالوجه انه لافرق بينه وبين الحاضر واذا قولنا غير اى يكفي فى الجمع قصدتم وإن لم يعرف عدمه كما بآى لا يضرهم وإن صلى تائباً على البعض الباقي لوجوب اتمام المطلق فى كل من البعضين (فان عين الميت (وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان محرراً (بطلت) صلاته أى لم تتعد كما ياصله بالمباشرة ليه نظير ما روى الامام (وإن حضر موتى نواهم) اى

عدد الزكيات بقية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتقادها خمس فهل تطل كيقية الصلوات أو يفرق فيه فنظر وما يقتضى تناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تطل وقد يؤيد ذلك قوله الاق وان نوى بتكبيره الركبة اهل بل من نوى بتكبيره الركبة لم يمتدعت انها خمس مثلاً فليأمل سم (قوله ولا يتصور هاتية اداء الخ) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق أو نوى المعنى الثانوى فلا تطل غش انظر ما للفرق بين الاطلاق والمعنى الثانوى وينبني أن لا تطل أياً قالوا أراد اداء الصلاة على الميت ابتداءً أو بالبقاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فليج (قوله ولا معرفه) اى لو هو استتباع جميع التباية والمعنى (قوله) استتباع الغائب الخ جرى عليه التباية المقتضى فقيداً للميت فى الميت بالحاضر ثم قال لا اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه قبله كما قاله زنجبى الحضرى وعزى إلى البيهقري زاد الاول نعم لو صلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كنى كالحاضر اه قال عرش قوله مر بقله اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه اى بقله كما تقدم فى الشرح اه (قوله والا) اى بان أراد اى باسمه ونسبه (قوله) كان استتباعهم قاسداً اى لعدم الفرق حيث يتبينها عبارة الكردى على باطل ولا فرق بين الغائب والحاضر فى ذلك اى فى عدم وجوب التحين كما عتمدته فى النخبة وغيرها وقيدته فى شرح المنهج بالحاضر فأتى انه لا بد فى الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والتباية وذكره الفارح فى الامداد ما يفيد ان الخلف لفظي والحاصل انه إذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كنى عن التحين عندهما اى الفارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أياً قالوا صلى على من مات باليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب قال الاسم الى انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده الخ خبر استتباع جميع الخ (قوله يكفي) اى فى الميت الغائب (قوله) من تصح الصلاة عليهم) قال فى الايعاب لا بد من هذا القول لار ما يتناهى المستلزم لاشتراط تقدم ضله وكونه غير شيدو كونه غائباً التباية المحجوزة للصلاة عليه حيث قد تذكروا هذا الاجمال ونواهم واضح ولا لايعدم التصرع لهذه الشروط الثلاثة اه كرى على باطل (قوله) فالوجه انه لافرق بينه اى يكفي فى كل منهما ادنى تيميد (قوله) يكفي فى الجمع اى قول المتن الثانى فى التباية والمعنى الا قوله كما ياصله (قوله) لا يصح الخ) اى لا يكفي فى الجمع قصد بعضهم على اتمام قال عرش ومنه ما لو عين البعض بالمجزئة كانت الرابع اى فلا يكفي (قوله) كائى اى انفاقوله إجمالاً (قوله الميت) اى الحاضر أو الغائب تباية ومعنى (قوله) على زيد فبان الخ) اى او على الكبير او اذ ذكر من ولاده فبان الصغير او الاق تباية ومعنى (قوله) ما لم يشر اليه) فان أشار اليه صحت تنبيهه للاشارة تباية ومعنى اى بقله عرش (قوله) فلا امام اى فى تعيينه (قوله) إجمالاً اى وإن لم يعرف عدمه تباية ومعنى (قوله) ذكر عدمه) اى بالقلب (قوله) كما مر) اى ليجب على المأموم نية الاقتداء بالجماعة بالامام كاسر فى صفة الائمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما يأتى تباية ومعنى قال عرش وقياس ما مر اه إذ لم يشر الاقتداء بطلت صلاته بالتباية فى تكبيره على ما مر بان يقتضى جازع تكبيره بعد تكبيره الامام لاجل بعد انتظار كثير اه (قوله لم يصح) اى لان تعيين من لم يصل عليه وهو غير معين تباية ومعنى قال عرش وجهان محله ما لم يلاحظ الاخصاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الاخصاص الحاضر من وهو يتقدم عشر قبائروا احدهم عشر فالتجبه للصحة واجراه واقره عرش عبارة البصرى من الواضح انه يثبت تنبيهه بما إذا يشر اما إذا أشار قبائرى الصحة تنبيهه للاشارة اه (قوله) او على حى وميت الخ) او على ميتين ثم نوى قطعاً عن احداهما بطلت تباية قال عرش قوله بطلت اى ليهما ويؤ لقال

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عدمه وإن عرفه وحكم تية القدوة هنا كمر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح أو على حى ميت صحت ان جعل ولا لافلتلاجه ويؤخذ من قوله لو اهل هو حضرت جنازة تائباً الصلاة تكفى فيها جنة

فربت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان ليهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا يه نظر والأقرب الثاني
 لأنه لم يرد الصلاة عليها ويحتمل الصحة كنوى الصلاة على حي وميت جعلها بالرجال هو لعل هذا الاحتياط هو
 الأقرب فنفيا للأشارة (قوله) لعدم سلامه (الخ) قد يفيد صحة الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال إذا
 تمتد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلجا قالوجه البطلان بينهما سم وأقره الشورى (قوله) أو سدس إلى
 قول المتن ولو خمس في النية فهو الحق (قوله) ولم يرد البطلان أي أو لا كان متلجا به اسم عبارة النهاية
 والحق نعم لو زاد على الأربع عند اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره الأذرعى قال ع ش ولعل وجه
 البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله) وإن نوى بتكبيره الركبة ثانياً فظاهره
 أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتقنة أو لا ولو قيل بالضرورة الأولى لم يكن بعيداً وفي سم على صحيح لو زاد
 على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يصح كالأربع معتقداً جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق
 ويؤيد الأول قول الفارح وإن نوى بتكبيره الركبة بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى
 ع ش (قوله) أو سدس مثلاً ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدوا تكره الزيادة عليها للخلاف في
 البطلان بها حيث زاد لا والله السلام لم يسلم ليقاها حكماً في الراجع المطلوب فيها السلام حتى لو لم يكن قرا
 القائمة في الأولى اجزائه حيث قلما يظهر ثم رويت سم على صحيح صرح بما سطرناه (فرع) لو زاد
 الإمام وكان المأموم مسبوقة فاق بالآذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدركه الإمام بعد الخامسة
 قرا أم لا ثبت الإمام السادسة كبرها معه وعلى التي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لا كبر السابعة كبرها
 معه ثم دعا للثبتم لا كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه بذلك ونصح صلاته سواء علم أنها زائدة
 أو جعل ذلك ويتقدم الجواز والحسبان هنا الجمل كافي بقية الصلوات عليه نظر ومال رد للارول لم يحرم
 على المتنج أقر لو قد يتوقف في النسبة بان الزيادة على الأربع إذا كان محصلة للإمام فليسوق في الحقيقة
 إختافاً بتكبيره أنه كلما بدأ بأية للإمام هو فعل فيها ذلك لم تحسب فاقباس أنه هنا كذلك (فرع)
 موافق في المناجزة شرح في قراءة الفاتحة لعل لا يقطعها تأخيرها ما يبدأ الأولى بناء على اجزائها فالتأخير يعدغير
 الأولى ولا قال مرد لا يجوز بل تميزت عليه بالشروع لثمين عليه الأنيان بها فان تخلف نحو بطرقتها
 تخلف وقرأها ما لم يشرع الإمام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم ولا فنية نظر ظاهر فليحرم
 وليراجع سم على المنهج والأقرب الميل إلى النظر ع ش (قوله) أي عدم البطلان (ثبوت) أي
 الزائد على الأربع (قوله) ولاه أي التكبير (قوله) أما سوا (الخ) أي وأجمل نهاية (قوله) عدداً لم يذكره
 النهاية والحق ولعله لثمين على الخلاف نظير ما تقدم اتفاقاً قال المتن (لم يتابعه) أي المأموم نهاية قال ع ش
 قال سم على البهجة هذا شامل للسوق اه أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع لينبى أن لا يحسب له عن
 بقية ما عليه لأن حسان ما عليه محله بسلام الإمام ومازاده الإمام محسوب من عمل الأربعة وقد تقدم ما به
 اه (قوله) ندبا أي لا تسن له متابعتها في الزائدة نهاية ومعنى أي بل تكره خروج من خلاف من أظلم بها
 ع ش (قوله) لا مدخل لسجود السور (الخ) (فرع) قرا أية بسجدة في صلاة المناجزة وسجد الوجه
 بطلان الصلاة إن كان طامداً طامداً انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله) وبه فارق (الخ) عبارة
 شرح السياب وفارق هذا ما سرق تكبير المبدأ بان ذلك له خلاف محترم باق إلى الآن خلاف الزيادة على

فبعد سلامه تجب عليها
 صلاة أخرى (الثاني أربع
 تكبيرات) بتكبيره
 الأسماء لإجماعاً (فان خمس)
 أو سدس مثلاً عدداً لم يعتد
 البطلان (لم يطل) صلاته
 (في الأصح) وإن نوى
 بتكبيره الركبة خلافاً لجمع
 متأخرين وذلك لثبوته
 في صحيح مسلم ولاه ذكر
 وزادته ولو ركننا لقتصر
 كتكبيره الفاتحة بقصد
 الركبة أمانهوا فلا يصح
 جزمنا ورس أنه لا مدخل
 لسجود السور فيها (ولو
 خمس أمه) عدداً (لم يتابعه)
 ندبا (في الأصح) لأن ما فعله
 غير مشروع عند من يمتد
 بهما تقرر من الإجماع

مبين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مرد (قوله) لعدم سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال إذا تمتد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلجا قالوجه
 البطلان بينهما (قوله) في المتن فأن خمس (الخ) لو زاد على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يصح كالأربع
 معتقداً جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق بان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يصح اعتقادها فروضا
 بخلاف الزائد على الأربع مثلاً فغير مطلوب بها ما قد يرد بالأول قول الفارح وإن نوى بتكبيره الركبة
 بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله) لم يعتد البطلان) أي أو لا كان متلجا به (قوله) وبه فارق

الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به انتهى سم (قوله مامرق في تكبير العبد)
 عبارة هناك لم أن كبراً مامستأولاً مثلاً تابعه ندبا وإن لم يستند إلا مام ويزق بينه وبين مام
 لما لو كبر إمام الجائزة تخافان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زادتبا خلاف في الأبطال خلافا
 هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن ياتي بما يستند أحدهما وإلا فلا وجه لتابعته حيث انتهى سم قول
 المتن (بل يسلم) أي بيقول المفاخرة وإلا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدرة فيعطى كالسلام قبل تمام
 الصلاة ثم أه سم على البهجة أه عش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه
 ذكرهم تأخره مرتبة اعتقاداً بالصحاب في تقديمه ما قبل عليه الكلام قريبا على الإفهام نهاية (قوله حال
 كونه) أي على مذهب من هو زجبي الحال من الخبر و(قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور من
 عدم جواز (قوله فيما راجع) عبارة المعنى والنهاية في كفيته وتعدده ويؤخذ من ذلك عدم من زيادة
 وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قاله ابن ذلك وأنه يفتى في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة أو جعلها لتفاد
 وجه من قال في المجموع أنه لا أشهر أه قال عش قوله وتعدى أن اقتصر على واحدة أي بما من جهة
 يمينه وقوله هو عدم من زيادة على أي هو على القبر أو على غائب أه عش (قوله على مامرق) أي في ذكر
 السلام كرى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير
 الإمام ما بعده ما ينبغي أن يشتغل بالدعاء لأنه لا يقتصر في صلاة الجنازة قول لو فرغ من الصلاة على النبي ^{عليه السلام}
 قبل تكبير الإمام ما بعده ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بأس به قبله قبل الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وقام له أه سم على البهجة وقوله أن يشتغل
 بالدعاء أي أن يقول اللهم اغفر له وأرحمه يذكره أو ياتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالث لكنه لا يجرى عما
 يقال بعدها وتقل بالدرس من الأعياد لحج المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام من قراءة السورة
 أه وفيه وقت أقرب مما قاله سم أه عش (قوله فيدلها) إلى قوله وتعيينها في النهاية والمعنى الإقوله أي
 طريقة مألوفة (قوله فيدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجرى نظير ذلك في
 الدعاء للبيت حتى إذا لم يستمع وجب بدله قال عرف بقدره وعلى هذا فالمراد بديل الدعاء ما ذكره من غير
 ترتيب بينهما ومنه فيه نظر والتجهر الجريان انتهى عش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر
 لا صلوات لم يقرأ بفاتحة الكتاب نايق معنى (قوله قراها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي
 رواية قرأ بأم القرآن لجبرها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة نايق معنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة
 عش أي طريقة شرعية وهي واجبة أه (قوله على تعيينها) أي الذي اختاره الراسي قول المتن (قلت
 تجزى بالفاتحة الخ) في شاشة شيخنا التور الشرامل على حفظه أه مانصه في ضمن هذا جواب حادثة وقع
 السؤال عنها هو أن شافعي اتقيد بالكي وتابعه في التكبيرات وقر الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الأولى
 فلأسلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ بالفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر إمامه أنه ترك
 الفاتحة تركه قبل الإيماء لا يقتضي الطلاق لجواز أن ياتي بها بطل الرابة لكنه لم يسل بونها بطلت
 صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاته مام وهو لا يضر أه وهي قاعدة جليلة يحتاج إليها

وهو مارق مامرق في تكبير
 العبد (بل يسلم أو ينتظره
 ليسلمه) وهو الأفضل
 لتأكيد المتابعة (الثالث
 السلام) حال كونه أو هو
 (كسلام غيرها) لما
 مرق به وجوباً وندبا إلا
 وبركاته فستحاط على
 مامرق (الرابع قراءة
 الفاتحة) فيدلها قال عرف
 بقدره لما مرق في مجتها
 وروى البخاري أن ابن
 عباس قرأ بها هنا وقال
 لتعلموا أنها سنة أي
 طريقة مألوفة وعلمها
 (بعد التكبير) (الأولى)
 وقيل الثانية لما ص أن أبا
 امامة رضى الله عنه قال
 المتن في الصلاة على الجنازة
 أن يقرأ في التكبير الأولى
 بأم القرآن وعلى تعيينها
 لو تسبوا كبر لم يتبعه يمينه
 بما يأتي به كما أنهم قولهم
 فاقعد المتروك لتسوء

الخ عبارة تشرح العباب ومارق هذا مامرق في تكبير العبد بأن ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الآن بخلاف
 الرواية على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به أه (قوله وهو مارق مامرق في
 تكبير العبد) عبارة هي باب العبد نعم أن كبراً مامستأولاً مثلاً تابعه ندبا وإن لم يستند إلا مام ويزق بينه وبين مام
 يمينه ومن ياتي لما لو كبر إمام الجائزة تخافان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زادتبا خلاف في الأبطال خلافاً
 هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن ياتي بما يستند أحدهما وإلا فلا وجه لتابعته حيث انتهى سم قول
 المتن (بل يسلم) أي بيقول المفاخرة وإلا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدرة فيعطى كالسلام قبل تمام
 الصلاة ثم أه سم على البهجة أه عش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه
 ذكرهم تأخره مرتبة اعتقاداً بالصحاب في تقديمه ما قبل عليه الكلام قريبا على الإفهام نهاية (قوله حال
 كونه) أي على مذهب من هو زجبي الحال من الخبر و(قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور من
 عدم جواز (قوله فيما راجع) عبارة المعنى والنهاية في كفيته وتعدده ويؤخذ من ذلك عدم من زيادة
 وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قاله ابن ذلك وأنه يفتى في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة أو جعلها لتفاد
 وجه من قال في المجموع أنه لا أشهر أه قال عش قوله وتعدى أن اقتصر على واحدة أي بما من جهة
 يمينه وقوله هو عدم من زيادة على أي هو على القبر أو على غائب أه عش (قوله على مامرق) أي في ذكر
 السلام كرى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير
 الإمام ما بعده ما ينبغي أن يشتغل بالدعاء لأنه لا يقتصر في صلاة الجنازة قول لو فرغ من الصلاة على النبي ^{عليه السلام}
 قبل تكبير الإمام ما بعده ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بأس به قبله قبل الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وقام له أه سم على البهجة وقوله أن يشتغل
 بالدعاء أي أن يقول اللهم اغفر له وأرحمه يذكره أو ياتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالث لكنه لا يجرى عما
 يقال بعدها وتقل بالدرس من الأعياد لحج المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام من قراءة السورة
 أه وفيه وقت أقرب مما قاله سم أه عش (قوله فيدلها) إلى قوله وتعيينها في النهاية والمعنى الإقوله أي
 طريقة مألوفة (قوله فيدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجرى نظير ذلك في
 الدعاء للبيت حتى إذا لم يستمع وجب بدله قال عرف بقدره وعلى هذا فالمراد بديل الدعاء ما ذكره من غير
 ترتيب بينهما ومنه فيه نظر والتجهر الجريان انتهى عش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر
 لا صلوات لم يقرأ بفاتحة الكتاب نايق معنى (قوله قراها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي
 رواية قرأ بأم القرآن لجبرها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة نايق معنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة
 عش أي طريقة شرعية وهي واجبة أه (قوله على تعيينها) أي الذي اختاره الراسي قول المتن (قلت
 تجزى بالفاتحة الخ) في شاشة شيخنا التور الشرامل على حفظه أه مانصه في ضمن هذا جواب حادثة وقع
 السؤال عنها هو أن شافعي اتقيد بالكي وتابعه في التكبيرات وقر الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الأولى
 فلأسلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ بالفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر إمامه أنه ترك
 الفاتحة تركه قبل الإيماء لا يقتضي الطلاق لجواز أن ياتي بها بطل الرابة لكنه لم يسل بونها بطلت
 صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاته مام وهو لا يضر أه وهي قاعدة جليلة يحتاج إليها

(قلت تجزى بالقائمة بعد غير الأول) (١٣٦) وقول الروضة واحدا بعد ما لو بعد الثانية يخرج عرج المثال للملايخا القسما هنا خلافا لما في زعم

في الصلاة خلف المصلي وظاهر أن الحكم جليح في حال كان الإمام يرى حصة القراءة في صلاة الجنازة كالحق لإدراك الفرق إلى ما وجهه الشيخ بقائه الله ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية القاعة وإلا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لأنه لا يستدور وجوب البسملة وأما ما يقال أنه حيث كان الإمام لا يرى قراءة القاعة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فتجوز بحسب محبة عند القاضي فقد يجاب عنه بذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عتيد قد يشد (قوله تجزى بالقائمة الخ) في إمران الأول أنه شامل لما إذا أتى بأبعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني أنه لا فرق في إجازتها بغير الأول بين المسبوق والموافق فلم يسبق الذي لم يدرك إلا ما يسع بعضها أو شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الأولى لكن إذا أخرها المسبوق تبعه أن يجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو أراد فعلها في محلها ففكر الإمام الثانية قبل أن يأتي بقدر ما أدركه لا يؤمنه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الأولى) أي من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المستدرك من جميع المصنفين تبيينها بظاهر كلام المتن في الأول ويشمل ذلك المنفرد والإمام والمأموم ويرتّب عليه نحو الأول في ذكر واجبه بين ركعتين في تكبير واحدة وترتّب الترتيب أي بين القاعة وبين واجب التكبير فالمتن الأول لا يجوز له قراءة بعض القاعة في تكبيره أو بقاءها في أخرى لعدم ورود نهاية زاد المتن وكالقائمة فهذا عند السجود عنها بدلها (قوله ما غير القاعة) إلى قوله لما كان في الثانية أو المني (قوله وجزم بالمصنف في تبيينها الخ) والفتوى حل ما في التبيان وقال النص والجوهر سني وشرح المنهج (قوله خلوعه مني) أي جعل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القرن من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدهو وعدم سن السجدة تخفيف لا يثق بطلب الإسراع بالجنازة سم (قوله كإياي) أي قيل قول المصنف السادس (قوله وانضمها الخ) قال شيخنا الشباب البر لسي انظر حل يجب سبيل الترتيب بينها وبين واجب التكبير المنقول لعمى الأيام انتهى أقول الظاهر أنه لا يجب سم حل المنهج أي الله أن يأتيها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا أو بعد ما بينهما لأنه يأتي بعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط المراتب فيها عش وتقدم من المني والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزى فيها ما يجزى في الخطبة من الحاشي والمحي ونحوها وصرح بذلك في العياض فقال وأقها كافي التشهد ع (قوله لانه) إلى قوله ظهر تمين الخ في الثانية أو المني لا قوله وظهر المني لا قوله والتدب (قوله لانه) أي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة نهاية قول المتن (بعد الثانية) أي لفعل المني والخلف نهاية معنى (قوله عتبا) أي قبل الثالثة معنى (قوله لفرع بناء هذا) أي تعينا بعد الثانية نهاية (قوله وظهر أن الخ) اعتمده شيخنا (قوله فلم تم) أي في صلاة التشهد (قوله وهنا أي في صلاة الجنازة) (قوله خروجها من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما تكون حيث لم ير الاقتصار على الصلاة سم عبارة ع

تحتها (واحدة أو علم) ما غير القاعة من الصلاة في الثانية والبصا في الثالثة تنهين لا يجوز خلوعه عنهما كان في الفرق صر اختيار كنهون الأول وجزءه المصنف نفسه في تبيينه وانتصر لها لا دعى وغيره وقد يفرق بأن قصد الصلاة الشفاعة والبصا للبيت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة لقبولهم من ثم سن الخلفها كما يأتي تبيين علمها الوارد أن فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف القاعة فلم يمتنع لها حل بل يجوز خلع الأول منها وانضمها إلى واحدة من الثلاثة اشعارا أيضا بأن القراءة دليل في هذه الصلاة من ثم لم تكن فيها السجدة (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لانه من السنة كما رواه الحارث عن جميع من الصحابة وعن ائمتهم ومحمد (بعد الثانية) أي عتبا فلا تجزى في غيرها لما تقرر من تبيينها فيها بخلاف القاعة في الأول لوجوب ما بعدها حل تمين القاعة في الأولى ودعا قدمت قفا (والصحيح أن الصلاة على الأهل لا يجب) كثير ما حل أولى لتبناحل التخفيف نعم تسن وظاهر أن كيفية صلاة التشهد السابقة الفصل هنا أيضا وأنه يتدب ضم السلام الصلاة كما فهمه قولهم ثم تأتوا بالمتنج إليه فتشهدوه في التشهد وهذا يستند فليسن خروجها من الكراهة وفي

ويفارق السورة بأنه لا حد لها فلو ثبتت لأدت إلى ترك المبادر قلنا كذا بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعا للؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة الحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فاته الاكل السادس الدعاء (اليت) بخصوصه باقل ما ينطلق عليه الاسم لأنه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خير إذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء وظاهر تعيين الدعاء له بأخروى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الطلبة وإن العفل في ذلك كثيره لأنه وإن قطع له الجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء كالإتيان صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذعري قال يستثنى غير المكلف لا شبه عدم الدعاء له وهو يجب منه ثم رأيت القزوي قلته غثو ونقيته بأنه باطل وهو كما قال وليس قوله أجمعه فرطاً إلى آخره متنباً عن الدعاء لأنه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى لأنه إذا تكلف الدعاء له بالمعوم الذي مدله كية محكوم بها على كل فرد فالدعاء باطل هذا (بعد الثالثة) أي عقبا فلا يجزى بغيره ما جازما قال في المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح اه ومع ذلك تابع الاصحاب على تعيينها دون الأولى للفاتحة قال غيره وكذا ليس لتعين الصلاة في الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب إن قدر) لأنها فرض كالخشي فإني هنا

وقسم على شرح البهجة ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم إليها السلام وجه ذلك أنه الوارد والحكمة في ذلك بناء على التخفيف بل قد يقتضى ذلك أن يقتصر على الصلاة الفصل اه وقوله شيخنا العلامة الشويزي على المنهج عن الشارح مه ويوافقه ما تقدم عن النابوي من أن عمل كراهة المراد الصلاة عن السلام في غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبتت سورة من قصر الفصل كافي الخرب لم يرد إلى ترك المبادر سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أي بنحو اللهم اغفر للؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أي بأى صيغة من صيغته والمشهور منها الحمد لله المأثور فينبغي الاتيان بها عرش (ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء الحمد لكنه لو كان كافياً زيادة الروضة اه قال عرش قوله مه بين الصلاتين أي الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله بخصوصه) أي أوفى عزمه بقصد فلا يكتفى بالدعاء للؤمنين والمؤمنات من غير قصد شيخنا (قوله باقل ما ينطلق عليه الاسم) أي كاللهم ارحمه أو اللهم اغفر له نهاية معنى (قوله وما قبله الخ) شامل لفاتحة لكن ينافيه ما تقدم في الفرق (قوله وظاهر) أي قوله ثم رأيت الخ عرش واعتمده شيخنا (قوله لا بنحو اللهم) عبارة شيخنا فلا يكتفى بغيري إلا أن الال إلى أخرى نحو اللهم اغفر له ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو في صغيره أو نبي ما علمت من أن المغفرة لا يختصى سيق الذنب اه (قوله وإن العفل الخ) أي من بلغ عجزنا ودام إلى موته نهاية (قوله في ذلك) أي في وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أي من وجوب الدعاء لليت معنى (قوله وليس قوله أجمعه فرطاً الخ متنباً) يأتي عن النهاية والمعنى وشيخنا خلافه (قوله وهو لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تهديد (قوله فأولى هذا) قد تمنع الأولوية بل المساواة لأن المعوم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى أن قول المصنف الآتي ويقول في العفل مع هذا الثاني الخ إن لم يكن صحيحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فامله سم (قوله أي عقبا) أي قوله قال غيره في النهاية والمعنى (قوله قال في المجموع وليس لتخصيصها) يمكن أن يقال بل دليل واضح وهو ما صرح به خبرنا إمامة من السنة في صلاة الجنائز اه يكبر ثم يقرأ بام القرآن عاخرة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء لليت ويسلم وذلك لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة كرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجمل تؤول إلى قبل التكبيرات أو بعدها أو بمساواة متلاقط قوله فيه ثم يصلي الخ معناه بعد الثانية ليكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الوجه خلافاً للشاري نهاية قال عرش ويحرم على المرأة القطع وينتفع منه الصبي كافي الأيما اه قول المتن (إن قدر) أي فإن عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لأنها) أي قوله لا على غائب في النهاية وكذا في المعنى الاقوله والحاشيا إلى المتن وقوله أي الإمام إلى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبتت سورة من قصر الفصل كافي المغرب لم يرد إلى ترك المبادر (قوله فأولى هذا) قد تمنع الأولوية بل المساواة لأن المعوم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى أن قول المصنف الآتي ويقول في العفل مع هذا الثاني الخ إن لم يكن صحيحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فامله لكن خشيته ذلك الاكتفاء في التكبير بنحو اللهم شفعني أهله وأهل عصره ما جمعه فرطاً لم وهو بعيد لأن يفرق بأنه توسع معنى العفل لأنه منقوطة فليتأمل (قوله قال في المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح) يمكن أن يقال بل تخصيصه بحداد دليل واضح وهو ما صرح به خبرنا إمامة من السنة في صلاة الجنائز اه يكبر ثم يقرأ بام القرآن عاخرة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء لليت ويسلم وذلك لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة كرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجمل تؤول إلى قبل التكبيرات أو بعدها أو بمساواة متلاقط قوله فيه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية ليكون قوله ثم يخص الدعاء لليت

وعذابه والحسب في خبره
وجاف الأرض من جنيته
وقه برحتك الأمن من
صداك حتى تبعته إلى
جنتك يا أرحم الراحمين
وهذا التقطع الشافعي من
مجموع أحاديث وردت
واشتصت الأصحاب وفق
الاتي يدل العبد بالآمة
ويوثق الضامن ويجوز
تذكيرها بإرادة الميت أو
الشخص ككسبه بإرادة
النسبة ليحضر من تأنيث
بقي منزول بقائه كغفران
صرف مناهو لعمده وفي
الحق والمجهول يميز بما
يشمل الذكر والإني
كسلوكه وفيما إذا اجتمع
ذكور وأنثى الأولى
تغليب الذكور لأنهم
أشرف وقوله وابن
صديق وفي نص الشافعي
وابن حديد بالافراد إنما
يأتي في معروف الأب
أما وله الزنا فيقول وابن
أمتك وفي مسلم دعاء
طويل عه صلي الله
عليه وسلم

أو أكله السباع فالتبديد القبر جري على الغالب نعم يستثنى من عمومه إلا نياوس شهدا الممر كركو كذا الإطفال
فلا يستثنى على المتمدل لعدم تكليفهم (قوله وعذابه) من صفك العام على الخاص (قوله والحسب في الخ)
أي ومع له فيه بقدر مد البصر أن يكسب غريباً أو لا ينحل دمه على وطنه والقبر أمارو عنه من رايض الجنة أو
حفرة من حفر النار (قوله وجاف الأرض) أي باعدها والمراد منه تخفيف خفة القبر عليه (قوله وقه) وقه
الخ فيه ما تقدم (قوله من عذابه) أي الضام للمائق القبر والمائق يوم القيامة (قوله حتى تبعته) أي إلى
أن تبعته شيخنا (قوله وهذا التقطع) أي قوله هو ظاهر أن المراد في التباينة الخ لا قوله ليحضر إلى وفي الحق
وقوله وفي نص الشافعي إلى إنما يأتي قوله هو ظاهر أنه أول (قوله وهذا التقطع الشافعي الخ) يريد أنه لم يرد في
حديث واحد هكذا سم على المنهج عن الشيخ عيه اه ع (قوله وفي الاتي الخ) عبارة شيخنا قوله هذا
عبدك أي هذا الميت الحاضر متدلل وعاضد لك (قوله وابن عديك) المراد بها أبو الميت وانه هذا كان
له بان لم يكن له أب كيدنا عيني وابن الزنا قال فيم ابن أمتك وهذا في الذكر وأما الاتي فيقول ليها هذه
أمتك وبنت عبدك إن كان لها أب قال كيت الزنا قال قياس أن يقول وبنت أمتك وفي الحق يقول هذا
مملوك ولد عبدك إن كان له أب قال ولد أمتك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتأنيث
مطلقاً على إرادة النسبة فإن كان تأنيث مذكرين أو مذكرة مؤنثات قال هذا من عديك وإنا عبدك ومؤنثين
قال هاتان أمتك وبنتا عبدك وإن كانوا جميعاً مذكرة أو مذكرة مؤنثات قال هؤلاء عديك وإنا عبدك أو
مؤنثات قال هؤلاء أموك وبنتا عديك ويراعي جميع ذلك فيما بعد إلا في قوله وأنت خير منزول به فيجب
تذكيره الضمير وإفرا من كان الميت أنثى أو اثنين أو جملاً ليس عائد على الميت بل على الموصوف
المخوف والتقدير وأنت خير كرم منزول به فتعيل المجهى بقوله لأنه عائد على أقفه نظراً وان اشترقان
أنه على معنى وانت خير أنتي منزول بها كقولنا ذلك تأنيثاً تعاملاً أو على معنى خير ذات منزول بها
لم يتكرر كذا إن جمعه على معنى وأنت خير كرم منزول بهم شيخنا (قوله يدل العبد بالآمة) هذا على المشهور
أما على قول ابن حرم أن العبد يشمل الآمة فلا حاجة إلى الأيدى ليويني أن يختار في هذا المثل بخصوصه وقواع
لفظ أو أدنا لموله (قوله ككسبه) أن أراد الجواز الصافي فواضع لكن الأولى اجتبا لأنه تغيير لقواعد
من غير ضرورة يصري (قوله بإرادة النسبة) أي النفس كرمي عبارة المنقح على إرادة لفظ الجنازة اه
(قوله وليحضر من تأنيث به الخ) أي ضميره فانه راجع إلى الله تعالى عرش وفي الجبري يبعد ذكر مثله غن
الزيادة وغيره ما نصعوا عرشاً به فانه عائد على موصوف مقدراً أي خير كرم منزول به ويجوز تقدير المخوف
جماي خير كرماء فيجمع الضمير أيهم ومؤنثاتي خير ذات فيؤنس أيها وقال شيخنا الحق وهو متعين
وما وقع في الحواشي من وجوهه تعالى لا يظهر أصلاً أي لأنه يصير التقدير عليه أنك يا الله خير منزول
بأقوه وهذا الأسن لهام وتقدم من شيخنا ما يراهه ويمكن حل كلام الفارح على الأولى من صور التقدير
الثلاث المتقدمة من شيخنا (قوله كسلوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كاسم في الاتي عرش (قوله
ذكر ذكروا ناث) الظاهر أن المراد بالخبر ولو واحد يصري (قوله وقه الخ) مبتدأ خبره قوله إنما يأتي الخ
(قوله وفي نص الشافعي وابن عديك) جملة اعتراضية (قوله فليأذا اجتمع ذكور الخ) عبارة التباينة
والقياس أنه لو صلى على جمع معاً يأتي فيه ما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بنو هذا المصنف واسم
الإشارة صحح صلاته كإني به أو الدرهم اه ذلاً اختلال في صيغة البدعاً ما اسم الإشارة فتقول أئمة النجاة
أنه قد يشار بالواحد للجمع والمراسن الفقهاء يجوز أن يذكروا في الاتي على إرادة الشخص وأما لفظ
العبد فلا نه مفرد متضاف لعمدة فيعم أفراد من اشترى الهام (قوله وإنما يأتي في معروف الأب) على تأمل بل
يمكن إيقاعه على أنه أراد ما ينظر في الأصول أو بالنظر إلى إطلاق اللفظ والعرف العام فلتأمل بصري
(قوله وفي مسلم دعاء طويل الخ) ويأتي فيه ما من من التذكير الأفراد وعندهما قوا أخره وذكره بعد هذا

عند شيخنا الشباب الزملي علم هذا الاستثناء

الدهاء كافي الثبوت المتي كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسي وهذا أصح دعما لجنازة كفاي الروعة
عن الحفاظه (قوله) وأصف عنه أي حاصره منه عرش (قوله) بالما والتلج والبرد هذه الثلاثة بالتكثير
في الثبوت المتي (قوله) وزوجا غيرا من زوجة قضيت أن يقال ذلك وإن كان الميت اثني سم له البهجة
أه عرش (قوله) وظاهر أن المراد بالبدال الخ قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والووجة إنما هو في الجنة
والعرش لأن الدعاء بما يزيل الوصفة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتعجب بنحو المحور ومصاحبة الملك
كاورد ثبوت ذلك للاختيار في كثير من الأخبار فلا مانع أن يراد بالبدال في النوات فقط ويحمل على ما تقرر
أو فيها وفي الصفات فيحمل ما في الجنة أيضا فليتامر به يعلم اندفاع تنظيره ما لا في كلام شيخ الاسلام
بصري (قوله) لقوله تعالى الخ وقوله وتجبر الخ تشر على ترتيب القلب (قوله) رايبت شيئا قال الخ هذا الذي
حكاه عن من رافى شرح البهجة بل لم يشر في بيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانعه
وصدق قوله وإبدله زوجا غيرا من زوجة فيمن لا زوجة له في المرأة إذا قلنا بما جمع زوجها في الآية بان
يراد في الأول ما يميم الفعل والتقدير وفي الثاني ما يميم (بدال الذات) ببدال الهيئة أه وفي قوله في الأول
وقوله في الثاني التحليل ومراده أن مراد في هذا أنه عام بالبدال الأعم من الفعل والتقدير لأجل أن يتناول
الأول فإن الببدال فيه تقديرى ومن ببدال الذات وببدال الصفة لأجل أن يتناول الثاني فإن الببدال فيه ببدال
صفة لذات الحاصل أن المراد الأعم من الببدال بالفعل كافي من له زوجة والتقدير كافي من لا زوجة له ومن
بدال الذات كافي من طلق زوجته وماتت في عصمة غيره أو ببدال الصفة كافي من ماتت في عصمة زوجها وعلى
تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع في بعض كتبه فراه منه ما يناء لقوله فيمراد بادلها الخ
من ماري به القدر المشترك بين ببدال الذات وببدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع النظر
الاسم راي عن الثبوت يسئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله) لمن لا زوجة الخ أي بالنسبة له (قوله) يصدق
الخ خبره وقوله الخ (قوله) أن لو كانت الخ كلمة عنها يفتح الحزمة وسكون التين مفسر للقدر المجرور
في قوله بتقدير ما الخ (قوله) يراد بادلها أي ببدال الووجة مطلقا لا الووجة المذ كورق (قوله) ما يميم ببدال

(قوله) ثم رايبت شيئا قال الخ هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يشر في بيان ذلك فيه مطلقا
ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانعه وصدق قوله وإبدله زوجا غيرا من زوجة فيمن لا زوجة له
وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآية بأن يراد في الأول ما يميم الفعل والتقدير وفي الثاني ما يميم
بدال الذات وببدال الهيئة أه ولا يخفى أنه لم يرد قوله بأن يراد في الأول الخ أن المراد بالنسبة للأول
بخصوصه الأعم من الفعل والتقدير حتى يكون الببدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة يكون فعليا وتارة
يكون تقديرى أو يشرحه حيث أن هذا التسم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إلا تقديرى ولا يقوله وفي
الثاني الخ أن المراد بالنسبة لثاني بخصوصه الأعم من ببدال الذات وببدال الصفة حتى يكون الببدال
بالنسبة للمرأة المذ كورة تارة يكون ببدال الذات وتارة يكون ببدال صفة ويتوجه حيث أنه لا يتصور
كونه ببدال ذات بل إنما يتصور كونه ببدال صفة بل لفظه في التحليل والمراد أنه راد في هذا الصفا بالبدال
الأعم من الفعل والتقدير لأجل أن يتناول الأول فإن الببدال فيه تقديرى فلما يراد بالبدال الأعم
لم يشمله ومن ببدال الذات وببدال الصفة لأجل الثاني أي لأجل أن يتناول الثاني إذا قلنا فيه ببدال
صفة لذات فلما يراد بالأعم لم يشمله الحاصل أن المراد الأعم من الببدال بالفعل كافي من له زوجة بالتقدير
كافي من لا زوجة له ومن ببدال الذات كافي من طلق زوجته وماتت في عصمة غيره أو ببدال الصفة كافي من
ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع في بعض كتبه فراه منه ما يناء
قوله فيه بأن يراد بادلها الخ معناه بأن يراد به القدر المشترك بين ببدال الذات وببدال الصفة والقدر المشترك
متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا مناص له إلا عدم التامل فتأمل (قوله) يراد بادلها أي ببدال
الووجة مطلقا لا الووجة المذكور وقوله ما يميم ببدال النوات أي كالإختلاف أنها ليست زوجها في الدنيا كما

وظاهر أنه أولى وهو المهم
أغفر له وأرحمه وأصف عنه
وحافظه أكرم نزهة ووسع
مدخله وأغسله بالماء
والتلج والبرد وثقه من
الخطايا كما يبقى الثوب
الأيض من الدنس وأبدله
دارا غيرا من داره أهلا
غيرا من أهله وزوجا
غيرا من زوجة وأدخله
الجنة وأدخله من طاب
القبر وقتلته ومن طاب
النار وظاهر أن المراد
بالبدال في الأهل والووجة
بدال الأوصاف لا
الذات لقوله تعالى
ألحقنا بهم زواجهم ولغير
الطهارة وغيره أن نساء
الجنة من نساء الدنيا أفضل
من المحور العين ثم رايبت
شيئا قال وقوله وزوجا
غيرا من زوجة لمن
لا زوجة له يصدق بتقديرها
له أن لو كانت له وكذا في
الزوجة إذا قيل أهلا زوجها
في الدنيا يراد بادلها زوجا
غيرا من زوجها ما يميم

بدال

المذموم ابدال الصفات هو ارادنا ببدال الذات مع فرض انها الزوجاني التي فيها نظر وكذا (١٤١) قوله اذ قيل كيف وقد مع الخ

بده

الزوات أي كإذ قلنا انها ليست للزوجاني الدنيا كادل عليه قوله اذ قيل الخ كانت له بيشمر بخلاف في المسئلة
(وقوله وابدال الصفات) أي كإذ قلنا انها الزوجاني الدنيا وهذا يتقدم نظر الشارع المبنى على ان الماهي
قول الشيخ ان يراد ببدالها الوجه المذكور فليتام سم ويأتي عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في
المسئلة (وقوله ببدالها الزوجاني من زوجا) لا نسب تذكر الضمير بن (وقوله فيه نظر) علم جوابه بما تقدم
وقوله وكذا قول الخ يجوز ان يكون مراد شيخ الاسلام اذ قال قائل أو اعتراض معترض بانها الزوجاني صاحب
به الخبر فكيف يطلب ابداله بالنسبة اليها فيجاب بأنه يراد بالابدال حيث تكميل الخ لأن مراده تعضيف
هذا القول وهذا الاحتمال واضح على الخار عليه فالحل عليه اولى من اعتراضه ثم رأت في نسخة من شرح
الروض عبارتها اذ قلنا بانها مع زوجها في الآخرة يصير ويأتي عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (وقوله
كيف وقد صرح الخبر ان) ان ثبت خلاف لم يدخل الخبر في صحة الخبر لقائه سم ويصرح بثبوت الخلاف في
المسئلة قول النهاية ما مضى صدق قوله ابداله زوجا غير ان زوجة من زوجة لا وفي المار اذ قلنا بانها مع
زوجها في الآخرة هو الاصح بان يراد في الماهي القمل والتقدير في الثاني وما يسم ابدال الذات
وابدال الماهية اى الصفة غش (وقوله ويؤخذ منه انه) محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق في هذا وبالضرورة
التي ذكرها غش ذلك ورد فيها أي تشكون لثاني يقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى
لا يتخصص بصري وقد فرق بين الصورتين بان الصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهره كالنكاح اذ لفظ
الأزواج اظهر في بقا المصحة حين الموت (وقوله ظاهر الحديث الخ) أي في الصورة الثالثة وكذا في الثانية
بالاولى (وقوله انها الثاني) اقول وهو كذلك يصري (وقضية المهر كانه الاول) لم يظهر ترجحه فليتام
بصري وقد يقال وجهه دوام المصحة في حياته الاول دون الثاني (وقوله وان الحديث الخ) حط على قوله انها
الخ (وقوله لا احسنها خلفا الخ) ظاهره ان ماتت في عصمة الآخر سم قول المات (عليه) أي على الداء المار
بنهاية (وقوله بده) أي قوله وفي ذكره في النهاية في المات في الآخرة واغتر لنا وفي قوله من ثم الى الظاهر (وقوله
لأن الخ) متمم بقول المات وقدم الحياة بنهاية والخفي وقد مر هذا لغير لفظه في مسلم وقدمته المصاحف
الليث بخلاف ذلك فان بعضهم يروى بالخفي وبعضه بالفظ اه قول المات (وقوله الخ) أي استعيا بانهاية
ومعنى واستى قول المات (الهم اجعله الخ) ويأتي فيه ما مر من التذكير وحده وغيرهما يكتفي في الطفل هذا
الدعاء لا يمارضه قولم لا بد من الدعاء للبيث بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم وقدما بخصوصه كفى
فلو شك في بلوغه هل يدعو به الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ أو يدعو به بالخضر فهو حوا والاحسن الجمع
بينها احتياطا بان يؤمق ويأخذ منهم وشيخنا قال عش قوله ويكتفي في الطفل الخ خلافا لابن حبيب وقوله
م ثبوت هذا الخ أي على ان قوله اجعله فرط الخ حيث كان معناه سابقا لمصالحها في الآخرة دعاه له
بخصوصه لا أنه لا يكون كذلك إلا إذا كان لشرافه عندنا بتقديمه عليه لذلك وقوله هو والاحسن الخ الخ
أي قولها بات بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء به بالخضر لا بالغيره لبلوغه عش (وقوله سواء امات الخ)
قوله الاسنوى وقال الزركشي حمله على الابوين الخيين المسلمين فان لم يكن كذلك اتي بما يقتضيه الحال وهذا
اولى لنا يتوهمنى واستى اى ما قاله الزركشي عش (وقوله امات في حياتها الخ) يمكن توجيهه بانها وان ماتت
بعدهما لا حاق في النشأة الحشرية من نحو الشؤ والاحساب عن وود الحرض وما بعده بخلافهما فلا
يبدن في تقدمه عليهما في ابر ان قدما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية يصري (وقوله الظاهر في ابدالنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذ قيل الخ فانه يشمر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أي كإذ قلنا انها الزوجاني
الدنيا وهذا يتقدم نظر الشارع المبنى على ان الماهي قول الشيخ بان يراد ببدالها الزوجة المذكورة
فليتام (وقوله وكذا قول الخ اذ قيل كيف وقد صرح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يدخل الخبر في صحة الخبر
خامله (وقوله قال لا احسنها خلفا عندنا في الدنيا) ظاهره ان ماتت في عصمة الآخر (وقوله ويقول في
الطفل الخ ويكتفي في الطفل هذا المصاحف لا يمارضه قولم لا بد من الدعاء للبيث بخصوصه كما مر لثبوت هذا
فرطكم على الحرض وشوا امات في حياتها أم بعدهما أم بينهما خلافا لظاهره في الظاهر في المار ان يقول لاهو من سلم بما لاحد

أصوله أن يقول لاسلمه المسلم وصرح المصنف بأخروى الكافرو كذا من شك في اسلامه ولو هو والديه مختلفان من غير ادله او بقرينة كالدوا
هذا هو الذي يتجه من اضطراب ذلك (١٤٢) (وسلفوا ذخرا) بالمعجزة شبه تقدمه لها بشئ يقينى يكون امامها مدخرا إلى وقت

حاجتها لا يشفاة لها كما
نظر يلزم عما تقدم قاله السيد البصرى ولكن الفرق بين المقامين بالادلة لاخروى لكافر على احتمال هنا
دون ما تقدم ظاهر (قوله) وكذا من شك (الخ) عبارة النهائية والمنفى قال لا ادعى فلو جمل اسلامهما
فكاملين داخل القالب النار اه والا حوط تعليقه على ايمانها لاسيا في ناحية كثر الكفار فيها ولو
علم اسلام احدهما كفر الاخر او شك قبل يخف الحكم كما قال عى من انه يدعو للسلم منها
ويعلق الدماء على الاسلام فيمن شك فيه ثم اقر كله فيما على اسلام الميت او ظن فلو شك اسلامه
كما ليك الصغار حيث شك في ان السابق لهم مسلم فيحكم باسلامهم ثم اهلوا كافر فيحكم بكفرهم ثم اهلوا فقال
ابن حنبل الاقرب ان لا يصل عليه اه وتديقال بل الاقرب انه يصل عليه ويعلق التبة كما لو اختلط مسلم
بكافر ويؤيده قول الشارح من الآتى شرح ولو اختلط مسلمون بكفار أو كفروا لم تضرعت بيتان باسلامه
وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلما اه واحتشد شيخنا قاله ان حج (قوله مدخرا)
غير ثابث ليكون عبارة شيخنا الاخر بالمعجزة التي انفوس المدخر فقه به الصغير لانه قد مدخرا امامها
لو قس حاجتها لا يشفع لها كاصح في الحديث اه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هناك لانه مصدر اضافة الامر
انهم تصرفوا اليه يتصرفون فيه هاتين او دعه مدخرة ومبعض شدي عبارة الجعبرى والظاهر انه مصدر
كمدلانه هو من المحذوف التاء اه (قوله الذى هو الخ) عبارة النهائية بمعنى الوعد اسم فاعل اى
واخطوا المراد به ما يجابده غايته هو الظفر المطلوب من الخبر ووايه وعبارة المنفى بمعنى اسم مفعول
اى موصوفا واسم فاعل اى واخطوا قولنا المت (وقيل بالخ) هذا لا يتأق بالابوين الكافرين بجهرى
(قوله اى ثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبنى على ان نفس المسببة لا تثاب عليها وسأى تحريره في كلام
الشارح في جميع التذرية بصرى (قوله هذا الخ) اى قوله واقر صبر بجهرى (قوله لا يتأق الا فى حق)
تقدم عن النهائية ان المراد به غايته من الثواب (قوله زاد) اى قوله وايمان الخ النهائية والمنفى (قوله) اذا الفتنة
يكنى بها) لكن لا يظهر حيث نكتة التقيد بالبدية بصرى وس (قوله وذلك) اى الدماء لول الدين نهاية
(قوله نذا) اى قوله وحاطط الخ النهائية والمنفى لا قوله وفراية ولا تضنا بعبده (قوله) يضم اوله وضمه
اى من امر محرر وموالية الثانية اوضح شيخنا قول المتن (اجرم) اى اجر الصلاة عليه اى اجر المسببة فان المسلمين
في المسببة كالتى اى احد من يونانية (واغفر لنا وله) اى ولو صغر الان المغفرة لا تستدعى سبق ذنب
عش اذ شيخنا لا بأس بزيادة للمسلمين اه (قوله فيسن ذلك) نعم لو غشى تغير الميت او انفجاره ولو اتي
بالسنن القياس كاقاله لا ادعى الاقتصار على الاركان نهاية معنى واسنى وس وشيخنا اى بل يجب ذلك
الاقتصار ان غلب على ظنه تغيره بالزيادة عش وتقدم في الشرح مثله (قوله ان يلحقها الخ) اى ان تكون
مقدار الثانية (قوله) او تطويلها الخ) عبارة النهائية وحده ان يكون كابين التذكيرات كما افاده الحديث
الوارديه اه واقره سم قال عش قره كابين التذكيرات اى الثلاثة المتقدمة وظهره من حصول
السنن ولو يتكرر الادعية السابقة اه وقال الرشيدى الظاهر ان المراد ان لا يطوله الى حد لا يخلو ما بين
تذكيرتين من اى التذكيرات ويعدان يكون المراد جملة ما بين التذكيرات فليراجع اه وعبارة شيخنا
ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قليلا او تفل من بعضهم من غير انها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
حول الى قوله العظيم حتى قال الشيخ اياي بل نعم وردت هذه في بعض الاحاديث اه قول المتن (لم يكبر حتى)

صحيح (وظلة) اسم المصدر
الذى هو الرضا اى واعظا
وفي ذكره كاعتبارا وقدماتا
او احدهما قبله نظر
اذا الوصل التذكير
بالمراتب كالاتبار وهذا
قد انقطع بالموت فان اريد
بهما غايتهما من الظفر
بالمطرب اجمه ذلك
(واعتبارا) يعتبران بموت
ولقدته حتى يحملها ذلك
على عمل صالح (وشفيها
ونقل به) اى ثواب الصبر
على قدره أو الرضا به
(مواديتها) واقر الصبر
على قلوبهما) هذا لا يتأق
الا فى رادق الرزقة
وغیرها ولا تقتضيا عبده
ولا تحرمها اجره وايمان
هذا فى الميتين صحيح اذ
الفتنة يكتفى باع العذاب
وذلك لو ردد الامر بالدماء
لا يوبى بالمالية والرحمة
ولا يضر ضعف سنده لانه
فى الفضائل (د) يقول (هـ)
الرابعة) نداء (الهم لاحمرنا)
يضم اوله لوصفه (اجرم) ولا
تقتضيا عبده) اى بار تكاتب
المعاصى لانه صعب انه صلى
الله عليه وسلم كان يدعو
بمق الصلاة على الجنازة فى
رواية لا تضنا بدمه زاد
جمع واغفر لنا وله وصح
انه صلى الله عليه وسلم

بالنقص خصوصه من رولوداه خصوصه كنى ولو شك في بلوغه قبل بدعوه بهذا الدماء لان اصل عدم
البلوغ اذ بدعوه بالمغفرة ونحوها والاحسن اجمع بينهما احتياطا شرح من (قوله) اذا الفتنة يكتفى بها من
العذاب لا يظهر حيث نكتة من عبده (فرع) لو غشى تغير الميت او انفجاره ولو اتي بالسنن القياس الاقتصار
على الاركان كاقاله لا ادعى شرح الروض (قوله) قبل وحاطط بطولها (و) وحده ان يكون كابين التذكيرات كما

كان يعزل الدماء عقب الرابعة فيسن ذلك قبل وحاطط بطولها لانها أنقص الأركان اه
وهو تحمك غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف القننى بلا طر قلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) اى شرح فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكثيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكثيره فاحسانه

ركعة مخرج حتى كبر ما لو
تخلف بالرابعة حتى سلم لكن
قال البارزى تبطل ايضا
واقره الاستوى وفيه
لتصریح التحليل المذكور
بان الرابطة ركعة
ودعوى الهيات ان عدم
وجوب ذكر ركعتين في كونها
ركعة منوعة كيف
والاولى لا يجب فيها ذكر
على ما روى ركعة
لاطلاعهم بالطلان بالتخلف
بما لم يتوجه الى الخلاف في
ذكر ما اذا اختلف بعذر
كسبائ وبطرق ما قدم
سماخ تكبير وكذا جعل
عذر به لا يظهر فلا بطلان
فراى نظم صلاة نفسه قال
النزى لكن له ما ضابط
كافى الصلاة فراهي شيئا اه
ويظهر الجوى على نظم
نفسه مطلقا لما مر ان
التكبير بمذلة الركعة وقد
قالوا بعد التكبير هناك
يجرى على نظم نفسه وبعد
الركعة في الصلاة لا يجرى
على نظم نفسه فافترقا وكان
وجهه انه لا مخالفة هنا
فاحسن على جرية على نظم
نفسه مطلقا بخلافه فهو وقع
لصارح ان التامى يتفرقه
التأخر بواحدة لا ينتهين
وذكر مشيخان في شرح
منهجه غير مع الترى منه
فقال على ما اقتضاه كلامهم
اه والوجه عدم بطلان
مطلقا لانه لو سلمى فآخر

كبر امامه الخ ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتمه الصحة ولو شرع مع شرعه فيها ولكن تأخر فراخ
المأموم هل تقول بالصحة ما بالطلان هو عمل نظر انتهى عمدة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انهم
يتخلف حتى كبر امامه اخرى حتى شق قول المتن (اخرى) وظاهر ان الاخرى لا تتحقق إذا كان معه الاول
الا بالتكثير الثالثة ان المأموم يطلب منه ان يتأخر عن تكبير الامام فاذا اقر الفاتحة معه كبر الامام الثانية
لا يقال سبقه ينهى عن (قوله اى شرح) الى قوله لكن قال الحق النباية والمختار الاسنى (قوله) وخرج
عنى كبر ما لو تخلف بالرابعة الخ) اى فلا يتطل فأتى بها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست
كالركعة خلافا لما شرح به البارزى في التبيين من البطلان معنى ونهاية واسنى وشيئا وباتى في الشرح
اعتقاد مسألة البارزى وعن سى ودعوى السيد البصري يبنى ان يفصل في التخلف بالرابطة الى سلام
الامام يقال بالطلان ان اى فيها الامام يذكر لفرض التخلف كيفية التكثيرات وقول الشيخين تكثيرهما
حتى كبر ما لا يصور فلا يتأخر وان روى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم شق مخالفة اه وهذا
وان كان رجبيا من حيث المسلك لكنه كاحداث قول في مسألة فيها لو ان فلا يجوز العمل به (قوله) لتصریح
التحليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى الهيات الخ) اى على ما اقمه المتن من عدم بطلان
بالتخلف بالرابطة (قوله) كيف الاولى لا يجب الخ) يفرق بانها على الواجب بالا صا فلهذا يندفع قوله ولم
يندفع الخ (قوله) على ما روى من تصحيح المصنف (قوله) وهى ركعة كطلاعهم بالطلان الخ) تامل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبير الاحرام لا معنى لتخلف بها الا عدم الاحرام وعدم الاقتداء كلاحدا
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم راد البصرى واقتصار اصل الروضة على التخلف
بالتأخير الثالثة وعدم تحرجه للاولى معبر بغيرتها في الحكم بتكبير تيز ولعل وجهه ما اثرت اليه من
عدم تصوره وما اخذ في الهيات من عدم تعرض الرابطة مخالفتها لما ذكر اى في البطلان وايضا قول
المنهاج لو تخلف المثنى الخ خرج التخلف بالاولى لانه قبل الاثبات باخبر مقتضى عدم بطلان بالتخلف بالمتأمل
اه (قوله) ما اذا اختلف الى قوله فراهي في النباية والمختار (قوله) فلا بطلان) عبارة الثانية فلم تبطل بتخلفه
بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كاقضاء كلامهم اه وكذا في المتن لا انه عبر بمل ما يدل كاقال حش قال
سم على ان جميع بطلان كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامام في الرابطة
اه (قوله) له) اى التخلف بعذر (قوله) ضابط) اى كشروع الامام في الثالثة (قوله) مطلقا) اى ولو
شرع الامام في الرابطة (قوله) بعد التكبير) اى بعد التخلف بتكبيره فواحدة فقط بعذر (قوله) فافترقا) اى
التكبير هنا الركعة في الصلاة فكان الاولى تأنيث الفعل (قوله) مطلقا) اى سواء تخلف بتكبيره او اكثر
(قوله) لصارح الخ) واقفه النباية والمختار (قوله) اه والوجه عدم بطلان مطلقا الخ) هو يمكن حمل النسيان
على نسيان القراءة فقط لا على اضرار حش عبارة الجوى قوله والوجه التمسك في نسيان الصلاة او
الاقتداء دون غيره كسبائ القراءة على شورى ياه وعبارة شيخان كان يذكركه قراءة نسيان
او عدم سماخ تكبيرا وجعل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا
محور على ما اداننى القراءة مثله يعقوها واما اداننى الصلاة فالتمسك هنا لا تبطل ولو بالتخلف بجمع
افاده الحديث الوارد في مخرج (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها على الواجب بالا صا
وبهذا يندفع قوله ولم يتوجه الخ (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) لطلاعهم بالطلان بالتخلف بها) تامل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبير الاحرام لا معنى لتخلف بها الا عدم الاحرام وعدم الاقتداء كلاحدا
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله) وذكر مشيخان في شرح منهجه الخ) عبارة شرح
المنهج فان كان ثم عذر كسبائ لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه
ومثل في شرح البهجة وكسب شيئا التهاب الرلى بامامة ما نه اقضى هذا انه لو اتم في القاعة لبطه
القراءة مثلا حتى شرع الامام في الثالثة بطلت قال ارجب عليه سيقتدان قطع الفاتحة وتأخره قبل شروع في
مطلقا لانه لو سلمى فآخر

من امامه جميع الركعات لم تبطل صلاته هنا الاولى ولو تقدم عدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجوى عليه شيئا ايضا

التكبيرات أم أي ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجليل (قوله) ويشكل عليه أي على عدم الإعلان بالتقدم المذكور (قوله) فالتقدم بها (أولى) لاعتداله بالنهية والمنفى والزيادة وشيخنا وقال البصري أقول إذا قيل بالانحطاط كالأخر فهل يصور بتأخير ما ذكره في التأخر فلا يجعل صلاته إلا إذا مضى في تكبير قوليات إمامه بالتأخير فيها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيره لم يفضلها الإمام وإن شرع الإمام في التلظ بها فصبغها عنه منها عمل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول أنجهما قالوا ولو جردوا بضرب مع التأخر مع التقدم إلا خش أو الثاني أنجهما قاله ذلك الشارع وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيره المخالفة فيه يسيرة جدا لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فلي تأمل ولو جمع بين الكلامين بتزويل كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن عمل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وما بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متغلا به لم يضر لانه زيادة ذكر في تكبيره لا تقدم تكبيره ويتردد النظر في حال الإطلاق أم وجزم عرش بالإعلان فيها عبارة قوله مرد ولو تقدم على إمامه بتكبيره التي أو قصد بها تكبيره الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرى لم يضر كالركن الركن القول في الصلاة أو قول المتن (ويكرر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر إمامه عن إمامه في الصلاة الأولى أو عن تكبيره فيها بعدها وإن أدرك من القيام بقدر الفاتحة وكذا لا اصطلاح وهو من لم يدرك منا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة الخ برماوى وشيخنا قول المتن (ويقرأ الفاتحة) أي إذا أدرك زمانا يسبق قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء. وإن شاء أخرها لتكبيره أخرى سم زاد شيئا لا يتعين بعد الأولى وقال الشيخ عوض تميم بعد الأولى في حق المسبوق دون الموافق أنه يؤيد ما قلناه سم من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الفارح الأنوني في النهية والمنفى ما رواه نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله) في تكبيره غيرها) أي كالأصل على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوات بها ومنه سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إمام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية من يسبق شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد هذا إمامه تأخرها لا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في الأصل ولو تمكن بعد إمامه من قراءة بعضها قبل أن يقرأ بقصد تأخيرها سواء

ويشكل عليه ما مر أن التقدم الخش فإذا مضى التأخر بتكبيره فالتقدم بها أولى ويمكن أن يجاب بأن التأخر هنا أخش إذ غاية التقدم أنه كزيادة تكبيره وقدم من الزيادة لا تصرف هنا وإن زلوا التكبيرات كالكلمات بخلاف التأخر قالت فيه لهما ظاهرا (ويكرر المسبوق ويقرأ الفاتحة) إن كان الإمام في تكبيره (غيرها) أي الأولى لأن ما أدركه أول صلاته فبراعى ترتيب نفسه

الثالثة هذا قضية كلامهم حماقة أم ولعلنا أن يقول لا يتبعه الإعلان بمجرد التخلف إلى شروع الإمام في الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هنا بمنزلة الأولى من ثلاث أو كان في باقي الصلوات ولا يعلن هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالتخلف والمنفى على النظم بعد التلبس بالأكثر فلما تامل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكور في أعظم من النسيان لكن تميم في النسيان ما قلناه الفارح لما يئنه بما في غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس أن التخلف بتكبيره إنما ينشأ إذا شرع الإمام فيها بعدما كماله قوله حتى كبر الإمام أخرى أن يتخلف بتكبيرتين إنما ينشأ إذا شرع الإمام فيها بعدما كماله قوله حتى كبر الإمام في الرابعة في قول شيخنا فاضل هذا هو أشمق الفاتحة ليطه القراءات ملاحق شرح الإمام في الثالثة الخ في نظر بل قياس ما قلناه أن يقرأ حتى شرع الإمام في الرابعة إلا أن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهي الرابعة فالتقدم بها (أولى) لاعتداله من أول صلاته فيسأل المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها أراد المسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيسأل من أدرك بعد إمامه بقدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا اصطلاح وهو من لم يدرك منا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة إذ أراد اصطلاحيا لكان قوله ويقرأ الفاتحة منافي له ولم يعمقه بعده ولو كبر الإمام أخرى الخ قوله وإن كبرها هو في الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على أنه أراد المسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته وقوله ويقرأ الفاتحة أنه يجب عليه قرائن إذا أدرك زمانا يسبق قبل أن يكبر الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافي قوله نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (ويقرأ الفاتحة) أي إن شاء أو ما أخرها من تكبيره أخرى (في المتن) إن كان الإمام في غيرها) أي بان أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله) في المتن

قرأ ما يمكن فيه أو لا في نظر ليلتأمل فيه لانه لا يبعد السقوط بحيث قرأ ما يمكن وإذا أخرها متجه أن نجيب
بكلامنا لابقا غير محلها لا تكون الا كاملة ام سم بصرف قول المتن (قيل شرع في الفاتحة) أي بان كبر
ضبط احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية اطالة ولو احرم مقاصدا تأخير الفاتحة الى
ما بعد الاول كاحكامهم عن سم خلافا قل من الجوهري من تأخير التصديق المذكور (قوله نظير ما مر المتح)
أي من انه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوقاته يركع معه وتعملها عن نهاية ومضى (قوله وقد
يقال الخ) أي في عن النهاية والمضى ما يرافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لانها عليها الاصول (قوله الا
على الضعيف) أي انها لا تجزى بعد غير الاول (قوله فلهذا الخ) أي على تقدير هذه الارادة سم قول
المتن (تركها الخ) أي فلو اشتغل باكمال الفاتحة فتخطت بغير عذر فإن كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت
صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرط علم وسم على المتن اقول ولعل شرطه
عدم طول المكث حش قول المتن (وتأبيه في الاصح) وتجدل عنه باقيا كالوركع الامام والمسبوق
في انهاء الفاتحة او لا يكتفى بهذا أي سقوط الفاتحة بعد ما كان وكلاهما قبله بما مر ان الفاتحة لا تتم في الاول لان
الاكمل قرائتها قبل فتحها عن الامام ولو سلم الامام عقب تكبيره للمسبوق لا تسقط عنه القراءة معني
ونهاية (قوله ان لم يكن) أي في قوله ان حركت في البداية والمضى (قوله ان لم يكن اشتغل بتوذي) أي ولا
افتتاح نهاية (قوله والا فقرأ بقدره الخ) وتحريره أنه اذا اشتغل بالتوذي فخرج من الفاتحة حتى كبر
الامام الثانية او الثالثة لزم التخلف لقراءة بقدر التوذي ويكون متخلفا بعد ان غلب على طئه انه يدرك
الفاتحة بعد التوذي او لا فغير معذور فإن لم يشمها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال حش قوله
ويكون متخطفا بعد رؤيته ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم المواقف القراءات الاولى وجميع بينها وبين
الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغها متخلفا فخطب لا تمام الواجب عليه اه
وحياة سم قولهم ولا فقرأ بقدره لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو
ولخطو اذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فاقه وعلى هذا قبل ان يثنيه عن المقارعة قصد
تأخيرها الى تكبيره اخرى لعدم تعيين الاول في القراءة فاقول قضية ما مر من قول النهاية في المقارعة قصد
الاغتراف اذ اعل قول المتن (وإذا سلم الامام الخ) يردد النظر فيها في الامام والمسبوق في انهاء الفاتحة وقبل
الشروع فيها قبل تسقط عنه بيتها في الاول وكذا في الثاني ولا على تأمل ثم ايت كلام المتن ونهاية
مصرحها بالثاني يصري وقدما انما (قوله لان الجنازة تقع حيثك) أي ليس الوقت وقت تقبل نهاية

(ولو كبر الامام أخرى

قيل شرع في الفاتحة كبر

معه وسقطت القراءة)

نظير ما مر في المسبوق في

بقية الصلوات وهذا إنما

باقى على تعيين الفاتحة عقب

الاولى كذا قيل وقد يقال

على باقى على ما مضى المصنف

ايضا لانها وان لم تتم لها

هي منصرفة اليها الا ان

يصرفها عنها بتأخيرها الى

غيرها لم تجزى السقوط نظرا

لذلك الاصل نعم قوله

وبقرا الفاتحة ان اراد به

الرجوع لابقا لإلا على

الضعيف فلهذا ترك التنبيه

عليه العلم به ما مر (وان

كبرها وهو في الفاتحة

تركها وتأبيه في الاصح)

إن لم يكن اشتغل بتوذي لا

قرأ بقدره نظير ما مر (وإذا

سلم الامام تدارك للمسبوق

باقى التكبيرات باذكارها)

وجوبا في الواجب وقتها

في التدبؤ (وق قول

لا تفسرط الاذكار باقيا

بما نسقا لان الجنازة تقع

حيثك وجوبا

ولو كبر الامام اخرى قبل شرعه في الفاتحة (الخ) لو احرم مقاصدا تأخير الفاتحة الى ما بعد الاول فكبر الامام
اخرى قبل معنى زمن يمكن فيه قرائتها من الفاتحة قبل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبق حقيقة لا اعتبار
بقصد تأخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها والاولان قصد تأخيرها عن هذا المحل في نظر كذا يقال لو
تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها فقط قبل يؤثر قصد تأخيرها سواء قرأ ما يمكن منه او لا وكيف الحال
فيه نظر ليلتأمل فيه لانه لا يبعد السقوط في الاول ولا اعتبار بقصد المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما يمكن
(قوله في المتن قبل شرعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرفة اليها) أي لانها
عليها الاصل (قوله لا يأتى إلا على الضعيف) أي انها لا تجزى بعد غير الاول (قوله فلهذا الخ) أي على
تقدير هذه الارادة (والا فقرأ بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لا تفسرط في القرائات على الاصل
تعين لها يجوز التأخير الى تكبيره اخرى لعدم تعيين القراءة بعد الاول وسيتبين في جميع ما مره إذا لم يجوز
توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظر وعلى بعض الطلبة من تقرير ذلك في الدرر في بعض الاعوام الثاني
(والا فقرأ بقدره) لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو ولخطو اذا اراد
الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فاقه على ما تقدم فيها اذا اراد الامام المحوى السجود قبل ان يتم
المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح وتوذي بما لم يعمل على هذا قبل يثنيه عن المقارعة قصد تأخيرها الى تكبيره

أنه يسن إتيان ما حتى يتم
المقتدون وأنه لا يضر فيها
والشيء باقيل إحرار المصل
وبعد وإن حولت عن
القبلة ما يزيد ما بينهما على
ثلاث أذراع أو يعل بينهما
حائل مضر في غير المسجد
(و تقتصر شروط الصلاة)
والقدوة أي كل ما رملها
بما يتأتى بجيئه هنا وظاهر
أنه يكره ويسن كل ما رمل
لها بما يتأتى بجيئه هنا أيضا
نعم بحسب بعضهم أنه يسن
هنا النظر للجنات في بعضهم
النظر لخل السجود لو
فرض أخذنا من بحسب
البلقيني ذلك في الإجماع
والمصلحة في طلبه وهذا هو
الأوجه وذلك لأنها صلاة
وتقدم طهر الميت كإتاني
وقول ابن جرير كالمشي
تصح بلا طهارة رد بأنه
حارق للإجماع وابن جرير
وإن عد من الشافعية
لا يبعد تفرده وجها لهم
كالزنى وقع لانسوى أنه
فهم من كلام الرافعي
وجوب استقبال القبلة
تزيلا له منزلة الإمام كما
تزلوه منزلة من منع التقدم
عليه وود بأنه تخيل فاسد
إذ الميت غير متصل فكيف
يتوهم وجوب استقباله
للقبلة وكلام الرافعي
لا يفهمه وإنما المراد منه

(قوله) يسن إتيان ما (الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فأمره بتأخير الحل فإن لم يتفق من الولي أمر ولا شيء
استحب التأخير من المباشر للمحل وإن اردوا الحل استحب للأحاديث عدم الحل اهـ ولقول
المخاطب بذلك المباشرون ثم الولي ثم الأحاديث بعد (قوله) حتى يتم المقتدون عبارة شرح الروض
ويستحب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق ما فاته فإن رفعت لم يضر وإن حولت عن القبلة بخلاف ابتداء
عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام ما لا يعتدل في الابتداء قاله الجمهور
وقضيته أن الموافق كالمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشي بها يصل عليها بلا بشرط أن لا يكون بينهما
أكثر من ثلاثة أذراع كإتاني وإن يكون محاذيا لها كالمأموم مع الإمام اهـ والابتداء على القول بذلك
الموافق صلاة الجماعة اهـ وزاد المفتي على ذلك أيضا وإن بدت بعد ذلك اهـ قال ع ش قوله هو بشرط أن
يكون قضيته هذا تخصيص ذلك بوقت الأحرام ومفهومه أنه إذا زادت المسافة على ذلك بعد الإحرام لم يضر
وقد يفسر كلام صحيح بخلافه قوله هو أكثر من ثلث أذراع أي يقيناً عليه فلو شك في المسافة هل تزيد على
ذلك أو لا لم يضر لأن الأصل عدم التقدم وقوله هو وأن يكون محاذيا لها أي بأن لا تتحول عن القبلة وقوله
على القول بذلك الخ أي القول المرجوح اهـ ع ش (قوله) وإن حولت عن القبلة يظهر أنه تعمم لقوله
وبعد فقط لا لقوله قبل الخ أيضا (قوله) ما لم يرد الخ ظاهره أنه ينفذ في الثاني فقط أو فيها وعلى كل فقيه
غافل لما تقرر في الحق من أن البعد في الدوام لا يضر كلما به جزم المذهب عليه إجماع ويحذر بصري أقول
تقدم أنفان ع ش حل كلام النباية على ما يوافق كلام المفتي والحاصل أنه لو أحرم على جنازة وهي
قارئة لم يضر بعد ذلك رملها وتحولها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلاثة أذراع وقوي حائل بينهما كإتاني
الجبيري عن الحلوي وفيه أيضا كلام المفتي والنهاية وشيئا من إحرارهم عليها وهي سائرة في غير ذلك من
عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثة تقرر عدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر من المنع ع ش
ورأى أنها يخاف في جميع ذلك إلا في عدم الزيادة فائتطرطه قالوا لا يذرى وس في الدوام أيضا قال ما جرى عليه
سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام أيضا ضيف اهـ وظاهر كلام الفارح اشتراط كل من عدم
الزيادة عدم الحائل في الدوام أيضا قول المتن (ويذترط شروط الخ) أي يذترط في صلاة الجنابة شروط
غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نية ومغنى (قوله) والقعدة) أي أن أراد الاقتداء سم
ولعل المناسب أي لو فرض الاقتداء بالميت (قوله) لو فرض أي السجود (قوله) ذلك) أي النظر على
السجود لو فرض النظر (قوله) وهذا هو الوجه) أي من النظر لخل السجود (قوله) ذلك) أي اشتراط
ما ذكر (قوله) وتقدم الخ) حلف على شروط الصلاة (قوله) كإتاني) أي في المسائل المنثورة (قوله)
بلا طهارة) أي للميت (قوله) وإنما المراد منه) أي من كلام الرافعي (قوله) إن كونه الحاضر) أي الميت
أخرى لعدم تعيين الأولي للقرابة (قوله) أنه لا يضر فيها المشي باقيل إحرار المصل وبعد وإن حولت عن
القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق ما فاته فإن رفعت لم يضر وإن
حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام لا
يحتمل في الابتداء قاله الجمهور وقضيته أن الموافق كالمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشي بها يصل
عليها بلا بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذراع كإتاني وأن يكون محاذيا لها كالمأموم مع الإمام
ولا يضر الشيء بها الخ اهـ ومنه في شرح العياد فليتأمل مع قول الفارح قبل إحرار المصل مع قوله وإن
حولت عن القبلة وبالجملة فالمقتدون من إحرارهم بالصلاة قبل رفقها لم يضر رفقها بذلك وإن بدت
وتحولت عن القبلة ومن إحرارهم بعد شرط عدم البعد والتحول فإن بدت أو تحولت قبل سلامه
طلعت صلاته (فرع) لو رفعت قبل فراغ المسبوق وبدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعدها
والوجه عدم صحة الاقتداء بل عدم انعقاد نفس الصلاة أخذاً ما تقدم خلافا لما توهمه طلبة قائم توهموا
اغترار البعد في حقته تيمنا لا غتراره في حق امامه (قوله) والقعدة) أي أن أراد الاقتداء

والحاضر (قوله امام المصل) أي قد اتمرو (قوله ابتداء) أي في ابتداء عقد الصلاة يختلف اليوم فاته بمعدل
في اليوم أو بالاحتياط في الابتداء (قوله ما لم يأت) أي من انعقاد الصلاة كرسى (قوله بالرغم) أي قوله لو كوننا
في النهار لم يأت الحق إلا قوله لا ينافيه إلى الآن (قوله لا يمتنع) هذه كلمة لعدم الجواب فقط دون السن عبارة
النهاية فلا تفسر فيها بالمشكوك بل تستحب خبر مسلم مأمون وجعل يقيم على جنازة توريثه
رجلا لا يكره نفاقه شيئا لا يشتمهم الله فيه وإنما حصلت الصحابة على التي ^{في} فرادى كانوا أو الميقات
قال الشافعي لمعلم امره وتناقصه في أن لا يثوى الصلاة عليه أحد أو غير ذلك لا يمكن فتدعيه الإمام يؤم
تقوم ولو تقدم أحد في الصلاة لصار مقدما على كل من يثوي ويتين الصلاة ومعنى ما رواه أي قال في الفتاوى
أي جماعات بعد جماعات حتى يحضر المصلون عليه ^{في} فإذا كان ثلاثون فالأول الملائكة ستون والثلاثون مع
كل واحد مئتين واقف في الأحياء منه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ
القرآن منهم إلا ستة اختلط في اثنين منهم قال المهرمي لهؤلاء من المدينة والأتقوى أبو ذر
المرزبي أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم بعد حيا وروى عنه وصحبه من أقاله من قوله
مأمون جل الرجل مثالي قوله لم يبق من قوله لا يمتنع ما رواه في قوله لا يمتنع ما رواه في قوله لا يمتنع
وإن لم يكن نواعد لو فضل أقواسه أمع شوق قال الرشيد قوله أي جماعات بعد جماعات معناه أنهم كانوا
يجمعون جماعات بعد جماعات لكن يصل كل واحد من مائة ألف في الإمام ثم في كل مائة ألف في غيره
وأحمد بن حنبل ظاهر هذا أن الخلفاء يشاركون في العمل بالجمع والجمع وقوله لا يمتنع ما رواه في قوله لا يمتنع
الصحة بغير الإجماع والأجواز في قرن المأموم أنهم أحذف هذا العدد وهو معلوم بالضرورة من متنازع
كرن الذين يجمعون إليه صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المطلية خصوصاً مع أسفارهم وانتقالاته فصار على
هذا قالوا أحسن ما يتفق له أن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد يخرج قوله مات عن مائة
ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن مائة وعشرين ألفا يضاف إليه (ولا ينافيه) أي قوله
لم يرد عدم الاتفاق إجماعاً من قوله قد يقال بشكل عليه ما تروى إلى الأولى بأما متناهية فكأنه لو موجودا
كلمة العباس رضي الله تعالى عنه قد تعجب من ذلك بأن عادة الأسفرت بتقديم الإمام على الولي فغيروا
على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فحاشوا إلى التناهي إلى تعين الإمام وفيه نظر اه (قوله لا
تقدم) قد يقال إن كان عمره وقاؤه من صلى الله عليه وسلم أن صلاة الجنائز موقوفة على الولي فلا إجماع
إلا على ما لو فيها الولي أن كان الجدي يستمر حيا لا يفيد دعوى الخصوصية بعمره وسلك أن
تمنع ثبوت توقف الجدي على كون التوفيض إلى الولي مشهوراً فمن صلى الله عليه وسلم ومن حكم
ثابت من صلى الله عليه وسلم يشترط من بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فغير دهر بن عادة أو لا يفي ذلك
الزم بتقديم الإمام إلى عظمى صلاة الجنائز كافى في التوهم كما هو ظاهر أيضا (قوله لو تمهنا الخليفة) أي
فرمان نبي الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فتدعيه (قوله به) أي الإمام الأعظم (قوله إذا ذلك) أي من صلى الله عليه وسلم
(قوله ولو صيا) أي عزنا بأن يوقف (قوله لا يمتنع) فليقل للثبوت (قوله لا يمتنع) فليقل للثبوت (قوله لا يمتنع) فليقل للثبوت
(قوله وبجزى) الحق هو ما خرج في قوله وسكت عنه النهاية والتمنى لئلا تفتنه أرحم من تلك التي في قوله لا يمتنع
لا يحسن إلا التي قلتم بغير ما دلالة في نظر والتمنى لا يمتنع إلا والتمنى لا يمتنع إلا والتمنى لا يمتنع إلا والتمنى لا يمتنع إلا
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما رآه آخر التيمم حكم صلاة فقد الطهرون) عبارة منك قال
أي الذي ذكر في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الغرض وقاد الطهرون أن تقيت على أحد ما صلى قبل
الدفن من إعادة أذا وجد الطهر الكامل وهذا التحصيل له وجه ظاهر فجميعه بين من قال بالتحصن ومن قال
بالجواز اه (قوله ما) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أي لسقوط طهر ضمانية (لا) أي قوله له على

أمام المصلّي ابتداء مانع
 (لا الجامعة) قال في فلا
 تجب بل تنل لانهم صلوا
 عليه صلى الله عليه وسلم
 فرأى وان كان لعذرهم
 الاتفاق على امام خلفه بعد
 ولا ينالها الجديد الا لانه
 لو تقدمت الى ثم مره الخليفة
 لاختصاص الامامه به إذ
 ذاك (ويستقط فرضها
 بواحد) ولو صيا مع
 وجود رجل لانه لا يشترط
 فيها الجماعة فكذا العدد
 كثيرها وكون صلاة الصبي
 قفلا لا يؤثر لانه قد يجزى
 عن الثمن قالوا بل يزعمها
 في الوقت والحصول المقصود
 بصلاته مع وجه القبول
 فيها أكثر ويجزى الواحد
 ايضا وان ينقض الثاقفة
 وغيره او بقدر هاولو
 مع وجود من يخطئه لها
 يظهر لان المقصود وجود
 صلاة صحيحة من جنس
 الخطابين وقد جدت وصر
 أو اخر التيمم حكم صلاة
 قائد الطهورين ومن لا يتب
 تيممه عن القضاء فراجع
 (وقيل يجب اثنان وقيل
 ثلاثة) لانه صلى الله عليه
 وسلم قال صلوا على من
 قال لا اله الا الله

واقبل الجمع اثنان او ثلاثة
(وقيل اربعة) كما يجب
اي على هذا القول ان
يحملها اربعة لان ما دونه
اراد بالجمع ولا يجب الجماعة
على كل وجه ولا تسقط
بالنساء) ومثلن الخثاني
(وهناك) اي بمحل الصلاة
وما ينسب اليه كفارج
الصورة القريب منه اخذا
بما ياتي عن الوافي (رجال)
اورجل ولا يخطأ بينهما
حيث بل اوصي بميز على
مانته جمع قبل وعليه
يلزم من امره بقله بل
وضربه عليه اه وهو بعيد
بل لا وجه له وانما الذي يتجه
ان عمل البحث اذا اراد
الصلاة الا توجه الفرض
عليه (في الاصح) لان فيه
استنباط به ولان الرجال
اكمل لدعائهم اقرب
للإجابة اما اذا لم يكن غيره من
تقلوبهم وتسقط بفعلهم
وتسمن الجماعة كما يجب
المصنف لكن تزوج فيه بان
الجمهور على خلافه وانما
لزمته ولم تسقط بفعلهم
مع وجود الصبي المريد
لفعلها على ذلك الحديث لان
دعاه اقرب للإجابة منه
وقد يخاطب الانسان بشيء
وتتوقف محبته منه على شيء
آخر ولك ان تقول اقرية
دعاه تاتي حتى في اجتماعه
مع الرجال ولم ينظر اليها
حيث قد يكونه من جنسهم
لا جنسهم لا اثر له هنا على

بمحنة الثباني والمخني الا قوله اخذ الى المتن (قوله واول الجمع الخ) أي الذي دللت عليه الواو في صلوا الخ ع ش
(قوله واول الجمع اثنان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع وشيدي (قوله كما يجب الخ) عبارة المخني
بنام على مقتضى محل الجنازة انه لا يجوز التقصير عن اربعة لان الخالصا دأوى امره (قوله ولا يجب الجماعة)
اي فيصلون لفرادى اشأوا في المجموع عن الاصحاب ولو صلى على الجنازة عدد اذ قل على الشرط وطقت
صلاة الجميع فرض كفاية معني ونهاية في الشرح مثله (قوله اي بمحل الصلاة الخ) عبارة الثباني والمخني
والاوجه ان المراد بمحضوره اي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة
القصر اه (قوله بما ياتي) اي في شرح ويصل على الثائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او
الرجال عن يلزمه القضاء فهو كالدوم فيما يظهر في ترجمه الفرض على النساء ويسقط بفعلهم م ر اه سم
(قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصي) قد يشمله لان الرجال قد تطلق
بمعنى الذكور كما في حديث لفلان رجل ذكر سم وفي المخني وغيره بقوله وهناك ذكر كبري لم يلزم ما ذكر
وكان احصر اه (قوله قيل وعليه الخ) اعتمد المخني والثباني وقالا للشهاب الرمي (قوله يلزم من امره
بفعلها الخ) فان امره على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتين قاله سم وقد يفيد قول
الشارح وانما الذي يتجه ويصرح بذلك قول المخني والاولى ان يقال ان امتنع اجزأت صلاتين والاولاه
(قوله لان) الى قوله ولك في الثباني والمخني (قوله غير من) عبارة الثباني والمخني ذكر اي ولا خشي فيها
يظهر اه ويا في الشرح ما يفيد (قوله تلو من الخ) قال في شرح الروض ولو حصر الرجل بعلم تلزمه
الاعادة انتهى ولو حضر بعد اصرامه من قبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعد ولا
فيه نظرو الاول لغريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره من شرح الروض قول الشارح وتسقط
اخر لم يلزم من لم يطلع على ذلك التقل قال ما نصه القياس انه يجب على الخشي او غيره من الرجال اذا حضر
بعد الدفن ان يصل على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل الداه (قوله وتسقط بفعلهم) ورا داصلا المرأة
سقط الفرض عن النساء نهاية معني اي فربما يئن ح ش (قوله وتسمن لمن الجماعة الخ) وهو المعتمد كافي
غيره من الصلوات وقيل لا تستحب لمن وقيل تسمن لمن في جماعة المرأة معني (قوله وانما لو تسمن الخ) فيه
ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شيء باخر) اي كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على

الخ) اعتمد مر (قوله اي بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عزم الخطاب بها لا تسقط بالنساء في عمله
مع وجود رجال ولو لم يعمل آخر وان بعدوا ونظروا انه ليس بعمله الانساغاية الامرانهم ان قروا
وجيب الحظوظ للصلاة والاصول بمكانهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحله اذا لم يظن ان فيه من غيرهم من
الرجال بالفرض ويمنع الاخذ بما ياتي باختلاف المقامين ومدركهما فلنا ياتي في ذلك كلامهم كقولهم انه
لو صلت المرأة لتفقد الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة لان العمل على ما اذا لم يظن ان فيه من الرجال انه ليس بمحل
الميت الا نساء قبل صلاة النساء الا لزمته الصلاة (قوله اي بمحل الصلاة الخ) والاوجه ان المراد بمحضوره
اي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر شرح مر (قوله
رجال اورجل) نعم ان كان الرجل او الرجال عن يلزمه القضاء فهو كالدوم فيما يظهر في ترجمه الفرض على
النساء ويسقط بفعلهم مر (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد ايسن (قوله اوصي بميز) قد يشمله
المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما في حديث لفلان رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزم من امره
بفعلها الخ) فان امره على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلح لخرعة الميت وتجزيه من صلاتين ولا تجزيه ولا بد
من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي وحضر بالفرض صلاتين انما كانت لخرعة الميت فينظر والاول
غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيره من قلزمه من) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد تلزمه الاعادة اه
ولو حضر بعد اصرامه من قبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعد ولا فيه نظرو الاول
قريب (بمحنة المصنف) عبارة الروض و صلاتين فرادى افضل قال في شرحه تركه به بذلك اولى من قول

أما إنما تقتضي أنه يتدبر لمن الائتام به لا منع محبة صلاته ودعوى أنه قد يخاطب الإنسان إلى آخره محتاج لتأمل بأن إطلاقها لا يفيد ما نحن فيه وإنما الذي يفيد له أن ثبت أنهم في ضرورة ما وجبوا على واحد أوجع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بقوله إذا أراد خير

المخاطب به التبرع به فإن ثبت ذلك أيد ذلك البحث وإلا كان مع عدم انقضاء ممانته خارجا عن القواعد على أنه مخالف لمفهوم قول

المتبرع وغيره وهناك رجال فلا يقتل قامله وفي المجموع والرجال الاجتهاد وإن كان عبد الأول من المرأة القرينة والصبيان أولى من النساء أنه قيل هذه البشارة مشكلة

لاقتضائها سقوطها بهام وجود البالغ ورد بأن الصورة أن هذا الجملة

ومعنى بالغ وغيره فتقدم أحدها أولى من تقديم

أحدها من تقديم ذلك الاستشكل باقتضائها

ما مر من أنها صريحة في أن الكلام إنما هو في الأولوية

بالأمانة لا غير وحيت ذلك يقتضي للأراد ذلك

لا مذكور لأنه موم ولو اجتماع خشي وأمره لم تسقط

بها عنه لا احتال ذكوره بخلاف عكسه (ويصل على

القائب من البلد) بأن يكون يعمل بعيد عن البلد بحيث لا يسهل اليأس عرفا

اخذ من قول الزركشي عن صاحب الزاوي وأقره أن خارج السور القريب منه

كذلك له ولا يخدم من كلام الاستوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم

أما) أي أثرية دعاء الصلي للاجابة (قوله لا يمنع محبة صلاته) انظر من أين لازم على هذا البحث منعها سم (قوله بأن إطلاقها) الباعني اللام متعلق بحتاج الخو الضمير له دعوى (قوله وإنما الذي يفيد له أن ثبت أنهم في ضرورة ما وجبوا على واحد أوجع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بقوله إذا أراد خير المتبرع به التبرع به فإن ثبت ذلك أيد ذلك البحث وإلا كان مع عدم انقضاء ممانته خارجا عن القواعد على أنه مخالف لمفهوم قول المتبرع وغيره وهناك رجال فلا يقتل قامله وفي المجموع والرجال الاجتهاد وإن كان عبد الأول من المرأة القرينة والصبيان أولى من النساء أنه قيل هذه البشارة مشكلة لاقتضائها سقوطها بهام وجود البالغ ورد بأن الصورة أن هذا الجملة ومعنى بالغ وغيره فتقدم أحدها أولى من تقديم أحدها من تقديم ذلك الاستشكل باقتضائها ما مر من أنها صريحة في أن الكلام إنما هو في الأولوية بالأمانة لا غير وحيت ذلك يقتضي للأراد ذلك لا مذكور لأنه موم ولو اجتماع خشي وأمره لم تسقط بها عنه لا احتال ذكوره بخلاف عكسه (ويصل على القائب من البلد) بأن يكون يعمل بعيد عن البلد بحيث لا يسهل اليأس عرفا اخذ من قول الزركشي عن صاحب الزاوي وأقره أن خارج السور القريب منه كذلك له ولا يخدم من كلام الاستوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم

أصله فإن لم يكن رجل صلي من فرادى قائل في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والأصحاب فيه نظر ويثني أن تسن له الجماعة كافي غير ما عليه جماعة من السلف أنه وبه يعلم أن المصنف معترف بأن الجمهور على خلاف بحثه كما يترو من قول الشارح السابق وتوزع الخ أنه (قوله لا يمنع محبة صلاته) انظر من أين لازم على هذا البحث منع محبة صلاته (قوله وإنما الذي يفيد له أن ثبت أنهم في ضرورة ما وجبوا على واحد أوجع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بقوله إذا أراد خير المتبرع به التبرع به فإن ثبت ذلك أيد ذلك البحث وإلا كان مع عدم انقضاء ممانته خارجا عن القواعد على أنه مخالف لمفهوم قول المتبرع وغيره وهناك رجال فلا يقتل قامله وفي المجموع والرجال الاجتهاد وإن كان عبد الأول من المرأة القرينة والصبيان أولى من النساء أنه قيل هذه البشارة مشكلة لاقتضائها سقوطها بهام وجود البالغ ورد بأن الصورة أن هذا الجملة ومعنى بالغ وغيره فتقدم أحدها أولى من تقديم أحدها من تقديم ذلك الاستشكل باقتضائها ما مر من أنها صريحة في أن الكلام إنما هو في الأولوية بالأمانة لا غير وحيت ذلك يقتضي للأراد ذلك لا مذكور لأنه موم ولو اجتماع خشي وأمره لم تسقط بها عنه لا احتال ذكوره بخلاف عكسه (ويصل على القائب من البلد) بأن يكون يعمل بعيد عن البلد بحيث لا يسهل اليأس عرفا اخذ من قول الزركشي عن صاحب الزاوي وأقره أن خارج السور القريب منه كذلك له ولا يخدم من كلام الاستوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم

وهو متجه أن أريد به الحدوث لا القرب ولا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لأنه ^{في} أخر يومه موت التجاشي يوم موته وصل عليه هو وأصحابه رواه الشيخان وكان ذلك ستة تسع وجاء أن سريره وقع له صلى الله عليه وسلم خشي شامده وهذا يفرض محبة لا ينفى الاستدلال لأنها وإن كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لأصحابه ولا بد من طس

أن الميت فعل كاشه
اطلاقهم نعم الاوجهان له
أن يعلق النية به فيتوى
الصلاة عليه أن يصل ولا
تسقط هذه الفرض من
أهل عمله كذا اطلقوه
وظاهر ما نه لا فرق بين أن
يحيى زمن بقصرون فيه
بترك الصلاة وأن لا يمكن
بناء ذلك على أن الخطاب
بذلك أهله أولا أو الكل
وسر أن الأرجح الثاني
وحيث عدم السقوط مع
عدم تقصيرهم ومع استواء
كل من علم عوته في الخطاب
بتقصيره فيه نظر ظاهر
أما من باليد فلا يصل عليه
وإن كبرت وعذر ينحو
مرض أو حبس كاشه
اطلاقهم وعند الحضور
يشترط كإتيان جميعها
مكان وإن لا يتقدم عليه
أو هل قبره وإن لا يزيد
ما بينهما على ثلاثة
ذراع نظير ما مر في
المأموم مع إمامه
(ويجب تقديمها أي
الصلاة على الدفن) لأنه
المنقول فإن دفن قلبها
أثم كل من علم به ولم
يعذر وتسقط بالصلاة
على القبر (وتصح)
الصلاة (بعد) أي الدفن
للاتباع قيل يشترط بقاء
شيء من الميت أه وفيه
نظر لأن ضجبت الذنب
لا يبقى كاهن مقرر في عمله

ينقل وإن كانت لأن الله تعالى خلق له أدارا كذا فلا يتم على مذهب الخصم لأن البعد عن الميت عنده منع صحة
الصلاة وإن أراهوا ويضاهون أن يتصل صلاة الصحابة أه قال ع (شرح) لو بعد الميت عن الميت بان
كان على مسافة القصير كثر مثلا لكن كان المصل يفايده كالحاضر منه كرامة قليل تصح صلاته من
البعد لا يفتأ وبالمعاد بالثواب لا تصح مع ذلك لأنه حاضر أو في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر
والنتيجة عند الأول أن جواب مر فوراً بالثاني سم على البهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته
في الصلاة وصلاة الصحابة معه على التجاني وإن وقع له حتى رأى فعله القبول به لأن ذلك لا يصيره
ساحراً سم أي وأيضا تفسير الشارح للثواب بقوله بأن يكون بمحل بعيد الخ كالصريح فيما استوجهه
سم وأما ع (قوله أن الميت غسل) أي أو يمعم (قوله أن غسل) أي طهرنا به (قوله ولا تسقط الخ) عبارة
النهاية والأسنى والمغنى وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الثواب بأن ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكي
عن ابن القفطان وظاهر أن محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون أه (قوله وظاهره) أي ظاهر
اطلاقهم (قوله بناء ذلك) أي السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية بالأسنى والمغنى اعتاده
(قوله أمان باليد الخ) المنتجه من الاعتبار المشقة وعدها لحيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت
وحيث لا لو خارج السور لم تصح مر أه سم على صحيح وقد يفيد قوله مر ولو تدر الخ ومنه أيضا
يستفاد أن العبارة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التخييل للعد بالمرض ع (قوله وعذر الخ)
خلافاً للنهاية التي عابرت بها ولو تدر على من في البلد الحضور بحسب أو مرض لم يبعد الجواز كما يحتمل
الأدعى ووجهه من أن إبي الدم في المحبوس أه زاد الأول لأنهم قد فعلوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي معناه إذا
قتل الإنسان بغيره أغنى قبره أه قتال مره في معناه الخ هل المراد في معنى الثواب أي فصيح بلا خلاف
أورق الحاضر المذنبون فتركوا على الخلاف أو الأقرب الثاني لكن ينبغي أنه إذا علم أنه دفن بلا صلاة تجزى
الصلاة عليه قطعا ولو قلنا لا تصح صلاة المحبوس باليد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدي إلى
تعطيل فرض الكفاية يصري (قوله كإتيان) أي في المسائل المنتورة (قوله أن جميعها مكان إدخال الخ) أي
عند التحرم فقط كما تقدم (قوله نظير ما مر) ولو صلى على من مات في يومه أو سنته وطهر في أقطار الأرض جاز
وإن لم يمتين بل يمس لأن الصلاة على الثواب جائز وتعين غير شرطية ومعنى قال ع (شرح) قوله مر ولو
صلى على من مات الخ هل يدخل من في البلد تبعاً وقد ينقاس عدم الدخول لأنه لا تصح الصلاة عليه إلا مع
حضوره سم على البهجة وعمله أيضا أخذنا مره سم ما لم تحقق الصلاة عليهم في قبورهم وإلا شلتهم
وقوله مر وإن لم يمتين الخ واشمل من ذلك أن ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه من أموات المسلمين
فيشمل من مات من بلوغه ثم ينيش أن يقول في الدعاء علم هؤلاء هم من كان منهم عسافاً دفن أحسنه ومن كان
منهم مسيئاً تجاوز عن سيئاته لأن الظاهر في الجميع أنهم ليسوا أكهم عسفين ولا مسيين أه ع (شرح) قول المتن
(قوله ويجب تقديمها) أي وتأخيرها عن الفصل أو التيمم عند وجوبه فهو شرطية ومعنى (قوله أي الصلاة)
إلى قول المتن الأصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم الخ) أي من الدافئين والراغبين بدفنه قلبها ويصل
عليه وهو في قبره لا ينش لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومعنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل
يسقط بغيرها أي القبر لأن الامتثال للظاهر نعم يصري والظاهر أن الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط
دوام الأثم لا أصله (قوله وفيه نظر لأن عجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

إذا مات بعد نوى وهو أن امتنع على قبره كإتيان غير أجمع (نعم الأوجه) اعتمد مر (قوله ولا تسقط هذه
الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القفطان لكنها لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهان فيه
أزراهما أو أنها باليت لكن الأقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر أن عمله إذا علم الحاضرون أه
(قوله أمان باليد) المنتجه من الاعتبار المشقة وعدها لحيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت
وحيث لا لو خارج السور لم تصح مر والأوجه في القرى المتقاربة جدرانها كآفربة الواحدة

جواز الصلاة على القبر ابداً بالشرط الذي ذكرناه لا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لما في حنفيتهم لا بعدة قاته
 قبل لاهتموا لا بتسليمه اه قال ع ش قوله لم وعلم من ذلك الخ ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المشبوبة
 وغير ماعل ان غير المشبوبة يشقق انضماره عن كونها مشبوبة كفته بالصديق ويصرح بالتصميم قول الفاضل
 ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ قوله لم السابق ولو صل على من مات في يومه سته اده و قول الثانية بالشرط
 الذي الخ يعني به كون المصل من اهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) أى
 صحة الصلاة على القبر من ذى النية والثابت اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على
 القبر والغائب عن الدين كان من اهل فرضها وقت موته اه وتخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة
 مسقطه للفرض ولو لم وجوده والى جالقي الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل للغير فرقوا واضع
 اه وقد يفرق بصيق الوقت في الحاضر دونهما وبان في التأخير في الحضور البالغ اذراء وناهوا بظاهر
 دونهما (قوله حيث) أى حين الموت (مسلماً طاهراً) أى بخلاف الكافر والحائض ومثله (قوله من طرا
 تكليفه الخ) أى بان بلغ اوراقه بعد الموت أى من طرا إسلامه أو طهره عن نحر الحيش بعده (قوله في)
 أى فيما اقتضاه كلامهما (قوله من ثم جزم بعضهم الخ) اعنيده هم اه سم عبارة الثانية والتميز واختار
 الموت يقتضى انه لم يبلغ اوراقه بعد الموت وتقبل النسل لم يمت ذلك الصور بخلافه لانه لو لم يكن ثم غيره
 ثبوت الصلاة اتفاقاً كذلك لو كان ثم غيره فرك الجميع قائم بانهم بل لوزال المانع بعد النسل وبعد الصلاة
 عليه ما ذكرنا منا يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحيث في نفي العبط عن كان من اهل فرضها وقت الدفن اه
 وقيل شر حاله ورضو والمنهج عن الاسوى مثل ذلك أقره قوله لم بل لوزال المانع النفي الجبرى أى بأن
 بلغ اوراقه واسلم وأطهرت من الحيش ان التقاسم اه (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله وهذه الصلاة
 لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى
 بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قاله ويتنقض صلاة النساء مع الرجال فانها لمن قاله هو صحيحة وقال
 الزركشي معناه انها لا تفعل مرة بعد اخرى أى من صلاها لا يبعد ما لا يطلب منه ذلك لكن باقى انه
 لو أعادها وقتها نافله وكان هذا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لم تنفعل ما لا صلى عليها من
 لم يصل اولاً فانها تقع فرضاً منفوقاً وناهية وقره سم قال ع ش قوله لم لو اعادة ما الخ أى ولو مراراً
 منفرداً كانه عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) أى والصبي المميز يجزى (قوله وقد يرد
 عليه) أى على التعليل المذكور (قوله وذلك) أى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا يتأني

(والاصح تخصيص الصحة)
 بمن كان من اهل (أدله
 (فرضها وقت الموت)
 بأن يكون حيث مكلفاً
 مسلماً طاهراً لأنه يؤدي
 فرضاً وطه به بخلاف من
 طرا تكليفه بعد الموت ولو
 قبل النسل كما اقتضاه
 كلامهما وان نوزعاً عليه ومن
 ثم جزم بعضهم بأن تكليفه
 عند النسل بل قبل الدفن
 كونه عند الموت وذلك لأن
 غير المكلف مستطوع وهذه
 الصلاة لا يتطوع بها وقد
 يرد عليه صلاة النساء مع
 وجود الرجال فانها عرض
 تطوع إلا ان يجاب بأنهم
 من اهل الفرض بتقدير
 اقترادهن وذلك لم يكن
 كذلك فكانت صلاته
 عرض تطوع مبتدأ لا بتأني

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب
 عن الدين كان من اهل فرضها وقت موته اه وتخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض
 ولو لم وجوده والى جالقي الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل للغير فرقوا واضع (ومن ثم جزم
 بعضهم) اعنيدهم (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشي معناه لا تفعل مرة بعد اخرى وقوله
 لا تفعل مرة بعد اخرى سياتى في شرح قول المصنف من صل لا يبعد على الصحيح انها تفعل مرة بعد اخرى الا
 ان يريد انه لا تندب ان تفعل مرة بعد اخرى لبيتا بل بعد ذلك هذا لا يناسب المنع الذي الكلام فيه وقال في
 المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء من
 غير شيب ثم قال لكن ما قاله ويتنقض صلاة النساء مع الرجال فانها لمن قاله هو صحيحة وقت نافله
 خلافاً للتأني وله مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنفعل على انه يمكن الجواب عن ذلك بان
 محال كلامهم ان كان عدم الطلب لذاتها وناليس كذلك بل لا مر عارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها
 وهر اه لا يتنفل بها ما لا صلى عليها لم يصل اولاً فانها تقع فرضاً وقد اعترض ان العاد قول المجموع
 بخلاف الظاهر بانه عطاء مرجح فان الظاهر لا يجوز ابتداءه من غير سبب لانه تعالى عبادة يؤتى بها وهو
 آخر امر الاسباب التي يردى بها الظاهر ثلاثة الادوار القضاء الاعاد وقد دهب شيئا الصواب الى بان ما قاله هو

هذا وهو الماثل اسلم او كلف قبل الدين (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حاكمة ضرورية فلا يقاس بها غيرها (ولا يصح على قبر رسول الله

هذا) بمقتضى أن المشار اليه في المتن من اعتبار حالة الموت بمقتضى أنه الجواب المذكور أنفاه هو الاقرب (قوله) لان هذه حاكمة ضرورية قد يقال تلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر اذا شاع كثر وجودا للمكثنين بالنسبة للصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر التبر المدفون قول المتن (ولا يصح الخ) اي لا يجوز ذبها (قوله) وغيره (القول) اي يصح ذبها في الصلاة في النهاية الا قوله اي على كل قول ولو قيل قوله لان يقال في المتن (الاماد كر) اي على كل قول) يتنافى مع قول المتن وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكان ينبغي ان يقول لاي لفرادى ولا جماعة (قوله) النضر الصحيح) ولا نام نكس من أهل القرض وقت موته نهاية معنى (قوله) كذا قوله) اي في الاستدلال (اتخذوا قافورا انياهم) قال السيوطي هو في قول الواجب بازا المجموع اليهود والنصارى وروحه (لان يقال انهم انياهم غير كماله واربعين مرمي في قول الواجب بازا المجموع اليهود والنصارى او المراد الانبياء وكبار انياهم فاكثرت في ذكر الانبياء ويؤيد رواية مسلم في انياهم وصلحائهم او المراد بالانخاداع من الابتاع والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعواهم او مشر ولا يخفى ان اولي الاجرة باسطوا رادناها آخرها (قوله) لان يقال اذا حرمت اليه) لان قول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ يشمل الفعل مرة ثلاثا وفيه توقف اذا المراد الصلاة اليه اتخذه وقيل تعظيمه كعظيم المعبود الحقيقي بخلاف الصلاة عليه كالمظهر (قوله) وفيه الخ) اي في الجواب (قوله) وظاهر ان الكلام في غير عيسى الخ) والوجه كالتقصا كلامهم المنع فيه كثير بناء على ان علة المنع النهي بالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلة في عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبرهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزكي في عبادته الصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة على قبره صلى الله عليه وسلم لمن اليهود داخ في شرح مرادهم وقضية إطلاق شيخ الاسلام والفتي عدم استثناء سيدنا عيسى ايضا صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (قوله) فيه يجوز) الاخصر لجواز الخ) (قوله) كما يصرح به الخ) تقدم انه لا علة لهذا التعليل وإعانة المنع النهي (قوله) انه لم يكن الخ) اي بانه الخ) (قوله) وقرول بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كما مر (قوله) ترد عليهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله) لتعليق) اي البعض (قوله) لا يمنع ذلك) اي جواز الصلاة على قبرهم (قوله) لاها) اي حياتهم في قبرهم قول المتن (فرح) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرح عن الصلاة تستدعي النظر في المصل و صفاته التي تقدمها عند المزاحمة فلما تكلم بما سبق على الصلاة تناسب ان يفرع على ذلك الكلام على المصل وما يتعلق به سم (قوله) اي القريب) الى قوله فيكون الترتيب واجبا في النهاية والمنع لإلواؤه بمقتضى (قوله) اي القريب الخ) هذا التفسير يقتضي تقدم ذرى الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقدم الامام عليه لان يقال ان هذا تفسير للولي في الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المتقوص عليه حتى وقد يقال ان ما ذكر تفسير لما في المتن لقطويان لمراده (قوله) بمقتضى الخ) اقتصر عليه النهاية والمنع فقالوا اي حق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سبب الركوى على الفضل وقضية تغيير الرض والنسج من الفضل باول النجب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا قال حش قوله مر اي حق اي اولي فلو تقدم غيره كداهن صحيح اه واعتمده

هذا وهو الماثل اسلم او كلف قبل الدين (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حاكمة ضرورية فلا يقاس بها غيرها (ولا يصح على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (صالح) اي على كل قول القبر الصحيح لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قافورا انياهم مساجد اي يصح ذبها كذا قاله وحجته في المطابقة بين الدليل والمدعى فظهر ظاهر الان يقال اذا حرمت اليه فعله كذلك وفيه ما فيه وظاهر ان الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم وفيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليلهم المنع انه لم يكن من اهلها حين موته وقرول بعضهم في محض حشر يبعد عنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز الصلاة على قبره وإن كان من اهلها حين موته برد عليهم المذكورة فلا نظر لتعليق بخصبة الاقتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يلقى في قبره ليس في محله ان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الاحاديث الكثيرة الصحيحة ان الانبياء اياهم في قبرهم يصلون وحياتهم لا تمتنع ذلك قياسا على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن الا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرح) مر

الذكور وغير وارث (أولى) يحمل اثنان معاً بشرط أن يكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في النسل باليه ويحمل اثنان

الشورى وما لم سم إلى الحرمة كآباء (قوله) الذكر) سذكر عترة (قوله) بمعنى أحق) أى بمعنى مستحق
ولا لاقتدستعمل بمعنى أولى سم (قوله) ماله) أى من المال ذهب الترتيب إليه (قوله) فيكون الترتيب
التدب) لا يمدح على هذا ولو تقدم غير الأولى مع رغبته في الأمانة وعدم رغبته في غيره حرم لأن فيه تقويت
فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاء ولا يتألف ماله في الذخائر من أنه لو تقدم غيره من خرجت له القرعة جاز قطعا
لا مكان حله على غيره من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب هو أن تقدم الغير ولو أجنبيا لأن الجميع مخاطبون بهذا
القرض حتى لا يخسر من أه سم أقول ويمكن حله أيضا على سقوط القرض لأجل عدم الائتم (قوله)
وعليه) أى الاحتياط الثاني (قوله) بينهما) أى الصلة بالدين (قوله) على ماله محبة الميت) أى لا يحب الاطلاع
عليه سم (قوله) الأمانة ولا يتألف أى اقتضاها وجوب الترتيب به بالأولى (قوله) لما قوى الخلاف (الخ)
أى كآباء (قوله) أنه لا حق له أى الولي (قوله) وظاهره) أى ذلك التمييز كذا ضمير قوله ليكون الخ
(قوله) في الثاني) أى في التدب (قوله) أى الصلاة) إلى قوله ويرقى في النهاية المعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو
غاب (قوله) على الميت) أى ولو أصرأفتية (قوله) حيث لا خشية لفتنة) أى من الولي والأقدم الوالي مطلقا من
وتبناه (قوله) بكتبة الصلوات) راجع لقوله الأولى الوالي الخ سم (قوله) وقد علمت الخ) أى من قوله
لأنهم من حقوق الميت الخ (قوله) وأيضا الخ) اختصر النهاية والمعنى على هذا اقتضاه فرقا الجدي بان المقصود
من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله) خلافة ثم) أى في بكتبة الصلوات (قوله) ويؤخذ
منه) أى من الفرق الثاني (قوله) أن القريب الخ) اعتمدته النهاية والمعنى والأسنى قال سم يؤيده زوال
الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالنسل أيضا أنه وعالف السيد عمر البصري قال
بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد أه (قوله) فإن لم يوجد إلا النساخ الخ) عبارة المعنى
والأسنى والمرأة يصلى وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهاية وأما رد بعضهم ذلك بأن الأوجه أنه
لا حق للفلسا في الأمانة إلا لا تشرع في الجاعة جبراً ما مالوا لا فقد تقدم عن المصنف استحسانها بها وإنما
ثانياً فيكن في هذا الحكم جوازها لمن هذا أردنا تقدم نساء القرابة بترتيب الذكور لورور التفقة كان
الرجال أه (قوله) على ما يأتي) أى في شرح على النص (قوله) وبقر بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا
الفرق يعلم ماله وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية
الصلاة هنا القطع بأن الترتيب في تلك للجواب وأنه لو تصرف الجيد وزوج فزوج غيره صحيح بخلافها
هنا للرد في أن الترتيب في تلك للجواب أو للتدب على القول بأنه للجواب لو تقدم الجيد أو أجنبى
فمنع صلاته والاعتقاد به وإن كان متباً كما هو واضح ونقل عن الجمهور أيضاً للضعف والولاية هنا قلنا

الكلام على المصل وما يتعلق به (قوله) بمعنى أحق) أى بمعنى مستحق ولا لاقتدستعمل بمعنى أولى (قوله)
ويحمل أنه على ظاهره) في احتمال أولى منها مع حمل على الولي لغير معنى أحق لظن ظاهره إذ لا يمكن الإخبار عنه
بغير العمل خصوصاً مع تعلق ما مات به فاقبل (قوله) فيكون الترتيب للتدب) لا يمدح على هذا أنه لو تقدم غير
الأولى مع رغبته في الأمانة وعدم رضاء بتقديم غيره حرم لأن فيه تقويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاء
ولا يتألف ماله في شرح الروض عن الذخائر فيما لا احتج بالافراق من أنه لو تقدم غيره من خرجت له القرعة جاز
قطعا لا مكان حله على غيره من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب هو أن تقدم الغير ولو أجنبيا لأن الجميع مخاطبون بهذا
القرض حتى لا يخسر من أه سم أقول ويمكن حله أيضا على سقوط القرض لأجل عدم الائتم (قوله)
وعليه) أى الاحتياط الثاني (قوله) بينهما) أى الصلة بالدين (قوله) على ماله محبة الميت) أى لا يحب الاطلاع
عليه سم (قوله) الأمانة ولا يتألف أى اقتضاها وجوب الترتيب به بالأولى (قوله) لما قوى الخلاف (الخ)
أى كآباء (قوله) أنه لا حق له أى الولي (قوله) وظاهره) أى ذلك التمييز كذا ضمير قوله ليكون الخ
(قوله) في الثاني) أى في التدب (قوله) أى الصلاة) إلى قوله ويرقى في النهاية المعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو
غاب (قوله) على الميت) أى ولو أصرأفتية (قوله) حيث لا خشية لفتنة) أى من الولي والأقدم الوالي مطلقا من
وتبناه (قوله) بكتبة الصلوات) راجع لقوله الأولى الوالي الخ سم (قوله) وقد علمت الخ) أى من قوله
لأنهم من حقوق الميت الخ (قوله) وأيضا الخ) اختصر النهاية والمعنى على هذا اقتضاه فرقا الجدي بان المقصود
من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله) خلافة ثم) أى في بكتبة الصلوات (قوله) ويؤخذ
منه) أى من الفرق الثاني (قوله) أن القريب الخ) اعتمدته النهاية والمعنى والأسنى قال سم يؤيده زوال
الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالنسل أيضا أنه وعالف السيد عمر البصري قال
بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد أه (قوله) فإن لم يوجد إلا النساخ الخ) عبارة المعنى
والأسنى والمرأة يصلى وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهاية وأما رد بعضهم ذلك بأن الأوجه أنه
لا حق للفلسا في الأمانة إلا لا تشرع في الجاعة جبراً ما مالوا لا فقد تقدم عن المصنف استحسانها بها وإنما
ثانياً فيكن في هذا الحكم جوازها لمن هذا أردنا تقدم نساء القرابة بترتيب الذكور لورور التفقة كان
الرجال أه (قوله) على ما يأتي) أى في شرح على النص (قوله) وبقر بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا
الفرق يعلم ماله وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية
الصلاة هنا القطع بأن الترتيب في تلك للجواب وأنه لو تصرف الجيد وزوج فزوج غيره صحيح بخلافها
هنا للرد في أن الترتيب في تلك للجواب أو للتدب على القول بأنه للجواب لو تقدم الجيد أو أجنبى
فمنع صلاته والاعتقاد به وإن كان متباً كما هو واضح ونقل عن الجمهور أيضاً للضعف والولاية هنا قلنا

(٢٠) - ثرواني وابن قاسم - ثالث) أى ولا نائب له على ما يأتي ولو غيبة قرية قدم الجيد بقرض بينه وبين نظيره في النكاح

ظاهرة فيكون الترتيب
للتدب هو نظير ما يأتي في
الدين وعليه يفرق بينهما
وبين النسل بأنه مظنة
الإصلاح على ما لا يحبه
الميت فكل ما كان المطاع
أقرب كان ذلك أحب للميت
لأنه مظنة للستر أكثر فإن
قلت الأمانة ولا يتألف
بها ولا كذلك النفس قلت
لكن لما قوى الخلاف وكثر
القائلون بأنه لا حق له فيها
ضعفت ولايته ثم أتت في
الروضة غير بأنه لا بأس
بانتظار الولي غاب وظاهره
أنه لا فرق بين كونه ذكراً
يؤم قبل غيبته وإن لا يكون
ظاهراً في الثاني (بأمانتها)
أى الصلاة على الميت (من
الوالي) حيث لا خشية لفتنة
لأنهم من حقوق الميت فكان
وله أوليها والتقدم به
قال الأئمة الثلاثة الأولى
الوالي فأما المسجد فالوالي
بكتبة الصلوات وقد علمت
وضوح الفرق أيضاً لعدم
القريب أقرب للاجابة
لحوته ونفقت فكان لتدبيه
هنا وجه مسوغ بخلافه
ثم يؤخذ منه بالأولى أن
القريب الحر أولى من السيد
وهو ظاهر ما لا يفتي يقدم
الذكر عليها ولو أجنبيا فإن
لم يوجد إلا النساء قدمت
بفرض ذكورتها كما بحث
وظاهر تقدم المختني عليها
في أمانتها ولو غاب الأقرب

بأن القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد وما لاحق الوالي مع وجود أحدهم من الأكارب فأثقلت الألائد ويقدم من الأكارب الأقرب فالأقرب نظر المزد الشفقة إذ من كان (١٥٤) أشفق كان دعواه أقرب للأجابة (فيقدم الأب ثم الجد) للاب (وإن علمت الابن ثم ابنة)

وإن سفل (ثم الآخر والأظهر
تقديم الأخ للابوين على
الأخ للاب) كالأرث
والام وإن لم يكن لها دخل
هنا صالحة للترجيح لأن
المدار على الأقربة الموجبة
لأقربة الدماء بإقالي
حاصل نعم كون الأقرب
مأمولاً لأن الامام ربما
يصحله حاضراً وخ سعه فيه
من الدماء لقربه بجماع
الخبر ومباهته من تدبر
ذلك وتأمله علم أن الأقربة
زداد بها انكسار القلب
ألفتنى زيادة الخسوف
المتعينة للكمال وهو في
الامام آكد من في المأموم
ويجوز ذلك في تخوايفي عم
أحدهما على لام (ثم) بعدهما
(ابن الأخ لابوين ثم لاب
ثم العصبية) من النسب فالولاء
قالسطان أن انتظم بيت
المال (على ترتيب الأورث)
في غير ابني عم أحدهما أخ
لام كآياتي (ثم) بعد عصبية
الولاء قالسطان بقبده
(ذوو الأرحام) الأقرب
فالأقرب أيضاً يقدم أبو
الام فالحال قائم للام ثم
الأخ للام يقدم على الحال
ويتأخر عن أبي الام وبوجه
بانه وإن كان وارثاً لكنه
بدل الام فقط تقدم عليه من
هو اقرب في الأدلاء بها

بالاستقال للاب بعد مجرد العتبة من غير اناية بخلاف النكاح فأمسالكاً جادة لا تصاف بصرى (قوله) بان
القاضي (أخ) قد يفتي في الفرق أن دعواه القريب أقرب إلى الاجابة مصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم
(قوله) ولا كذلك البعيد) فيه نظر وكذا قوله وهنا لاحق الوالي أخ فيه نظر سم (قوله) وقدم (أخ)
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الأب) أي وأبائه كما قاله ابن القري وكثير الأب أيضاً ثابتاً (ثم الجد) أبو
الأب (وإن علمت) أي لأن الأصول أكثر شفقة من الفروع بها فو مقضى قول المتن (ثم الابن) أخ وخالف ذلك
ترتيب الأورث بأن معظم الفرض هنا الدماء للبيت تقدم الأشفق لأن دعواه أقرب إلى الاجابة معنى (قوله)
وإن سفل) بقتل القاتل نهاية معنى قول المتن (ثم الأخ) لأن الفروع أشفق من الحواشي نهاية معنى (قوله)
والام (أخ) ودليل مقابل الأظهر (قوله) دخل هنا) أي في امامة ابن الجان نهاية معنى (قوله) لأن المدار (أخ)
عبارة النهاية والمعنى إذ لها دخل في الجملة لأنها تفصل مأمومة ومفردة وامامة للبناء عند فقد غيرهن تقدم
بها (أخ) (قوله) لأقربة النساء) أي لقبول بصرى (قوله) بإقالي) أي الأقربة الموجبة (أخ) (قوله)
لأن الامام (أخ) علة فتى للنسب (قوله) ويجرى) إلى قوله وإن تأخذ في النهاية والمعنى الإقوله وبوجه إلى
وقدم وقوله كاهو الأول إلى ولا مدخل وقوله ولا رد إلى فإن استوى واستأقوله ودخل إلى فالوجه (قوله)
ويجوز ذلك) أي الخلاف الذي في المتن (قوله) في تخوايفي عم (أخ) أي كآياتي معنى يجيز (قوله) أحدهما
أخ لام) أي يقدم الذي هو أخ لام على غير مؤان كآيات الأورث سواء عر (قوله) ثم بعدهما) أي الأخ
لابوين والأخ لابوين أفراد الصغير راجعاً إلى الأخ كان أخسر قول المتن (ابن الأخ لابوين) أي وإن سفل
عر (قوله) من النسب (أخ) من تملية أي العصبية من أجل النسب فن أجل الولاء فن أجل الامامة
الطغي قبلة قال لا أخ بالمر صفاً غل النسب كذا في الجيزي ويؤيده قول الشارح الاتي ثم بعد عصبية
الولاء وخبر علة التها في المعنى ثم العصبية النسبية يثبتهم على ترتيب الأورث فيقدم هم شقيق ثم لأب ثم ابن
عم كذلك ثم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبية النسب يقدم المعنى ثم عصبية النسبية ثم معتقه
ثم عصبية النسبية ثم السلطان وأبائه عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع أن قول الشارح قالوا
بالرفع صمما على العصبية (قوله) في غير ابني عم (أخ) يبقى عنه ما قدمه أعفاً (قوله) أحدهما على لام) أي فانه يقدم
هنا الأخ سم (قوله) كآياتي) أي أيضاً (قوله) بقبده) هو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذوو الأرحام)
والقياس هنا عدم تقديم القتال كآسى في الفصل نهاية معنى أي ولو لخطاوا فالتأجق قياساً على عدم ائمه
وتقدم انه لاحق له فيه وقباضه هنا انه لاحق له في الامامة عر (قوله) وبوجه) أي تأخر الأخ للام عن أبي الام
(قوله) وله وجه) عبارة النهاية وهو المتمداه (قوله) وإن أوصى بغيره (أخ) أي فلا تنفذ وصيته بما قلها نهاية
ومعنى أي لا يجب تنفيذها لكنه أو كآياتي عر (قوله) ولا ينافيه) أي التحليل (قوله) ماسر) أي في شرح

أردناه قدم نسماً اقرباً بترتيب المذكور (قوله) بان القاضي فيه كولي آخر (أخ) قد يفتي في الفرق أن دعواه
القريب أقرب إلى الاجابة مصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله) ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله)
وهنا لاحق الوالي) فيه نظر ونظر والأدعى ايضاً عن القفال أن وفي المرأة حل مواويل الصلاة على أمها
كالصلاة عليها لان المدار في الصلاة على الصنفين المتجه الأول أي حيث لا تقارب للام اخذنا ما تقدم
شرح مر (قوله) وإن لم يكن لها دخل) حل ياتي مع ما تقدم ان النساء تقدم فرض الذكور (قوله) في غير ابني
عم أحدهما أخ لام) أي فانه تقدم هنا الأخ (قوله) قالسطان بقبده) ما ذكره من تقدم السلطان على ذوى
الأرحام جزم به في الروض من زيادته قال في شرحه وبصرح الصميري والمتولي اه وجزم بذلك في شرح
المنجى لكن ذكر الأذرى في القوتان تقدم ذوى الأرحام على السلطان طريقة المروضة وتسم الشبان
وإن طريقة الرعايتين عكسها وذكر منهم الصميري والمتولي واختارها ناض الأذرى (قوله) وقدم في المختار

وهو أو الام وقدم في المختار على الأخ للام بين البنات وله وجه لأن الإلهاد بالبنوة أقوى منه بالأخوة ينبع من
ذلك كله وإن أوصى بغيره فلا تخافق الولي كالأورث ولا ينافيه ماسر أنها من حقوق الميت لأن الولي ينفذه لغيره أهله لغيره إسقاطها

وما ورد مما يخالفه محمول
 على أن الأولى أجزا الوصية كما
 هو الأولى جبرا لحاظ
 الميت ولا مدخل للزوج هنا
 أي حيث وجد من شركائهم
 بخلاف نحو النسل والدفن
 (ولو اجتمعا) أي اثنتان
 (في درجة) ثابنتين أو أخوين
 أو ابني عم وليس أحدهما
 أعلاهما وكل أهل للإمامة
 (فالأسن) في الإسلام
 (العدل أولى) من الأئمة
 ونحوه (مثل النص) بخلاف
 ما مر في بقية الصلوات لأن
 الفرض هنا الدعاء ودعاء
 الأسن أقرب للإجابة أما إذا
 كان أحدهما أعلاهما فقديم
 وإن كان الآخر أسن ولا
 يدخل الميت لهما يستويا
 حيث قلنا من قرأه الأم
 مرتبة فإن استويا استأنفهم
 الإحقى بالإمامة بفقهه وغيره
 عامر فإن استويا في الكل
 أفرغ ودخل في الأهل من
 لا يعرفه غير مصحح الصلاة
 فيقدم المأمع الاستواء في
 الدرجة فالوجه تقديم
 الفقيه على نحو الأسن وغيره
 الفقيهون للاحق الأنا بطون
 غاب بخلاف المستويين
 لا بد في الأنا بغير رضا الآخر
 وخرج بقولنا وكل أهل
 للإمامة غير الأهل نحو
 القاسق والمبتدع والذي
 سجد له لا يقدم نائبه

من الأولى (قوله) وما ورد مما يخالفه أي من أن يأمر وصي أن يصل عليه حر فصل وأن عمرو وصي أن يصل
 عليه صيب فصل وإن عاش وصي أن يصل عليها بوجوب حر فصل وإن ابن مسعود وصي أن يصل عليه الزبير
 فصل نهاية واستوى معنى (قوله) كما هو الأولى أي تنقيص وجهه بالإمامة عليه (قوله) ولا مدخل (الخ) عبارة
 الثبوت للمنفى واستوى معكوت المصنف من الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرقوم وكذلك بخلاف
 الفصل والكفيتين والدفن وعمل ذلك إذا جتمع الزوج غير الأجانب والأقارب مقدم على الأجانب
 (قوله) حيث وجد من مر أي والأقارب مقدم على الأجانب سم (قوله) بخلاف نحو النسل (الخ) أي
 كالتسكين (قوله) أي اثنتان أي وليان ولو كان أحد المستويين زوجا لقدم وإن كان الآخر أسن منه كالتقصاء
 نص البيهقي وقوله لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القراءة نهاية ومعنى
 وأقره سم (قوله) لاسر أي انفا (قوله) فإن استويا (الخ) عبارة النهاية للمنفى فإن استويا في الصفات كلها
 وتناظرا أفرغ كافي المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صمعه أه أي ولا ثم كاستقربه سمع عرش
 (قوله) أفرغ أي وجوبا إن كان متناحرا لمقطعا للزواج وتناظريا بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت
 له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب عرش (قوله) ودخل في الأهل (الخ) عبارة النهاية ونصية
 كلامهم تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو ظاهر والله الساجدة لا يخالفه لأن عليها في مشاركتين
 في الفقه فكان دعاء الأسن أقرب بخلافه فإن الأسن ليس دعاء أقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء أه
 (قوله) لا مع الاستواء أي الذي الكلام فيه سم (قوله) وللأقرب الأنا بقران غاب) المفهوم من هذه العبارة
 أنه لا الأنا غاب وحضوره نائبه مطلقا يقدم والأقرب فائدة في أن له الأنا بقران هذا ما في القوت قال
 شيخنا الشهاب الرمي أنه المتعدد لكن قد تقدم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقدم نائب فاضل الدرجة كالأسن
 على مفصولها كالائفة وليس مراد في شرح الروض أي والنهاية والمنفى وفي المجموع يقدم مفصول
 الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس ونائب الأقرب النائب على البعيد الحاضر أه وقد تجاب عن الشارح
 بعمل الإحقى في كلامه على الأقرب والمستويين على المستويين في مجرد الدرجة أعين من استوائها أيضا
 في نحو الأسن والفقه أو لا سم قال عرش قوله مر على نائب فاضلها أي وإن كان حاضر أو قوله مر نائب
 الأقرب النائب وكذا الحاضر كما مر أه (قوله) نحو القاسق والمبتدع أي فلاح طيحا بالإمامة نهاية
 ومعنى أي مع وجود عدل المأمع التمسك الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق
 فيه بين أن يفتق بيده أم لا وهو مخالف لمال الشهادات من التفرقة بينها إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي

(الخ) وهو المعتقد شرح مر (قوله) أي حيث وجد من مر (الخ) والأقارب يقدم على الأجانب شرح مر
 (قوله) ولو لا الخ (لام) انظر أي حاجة إلى هذا مع قوله السابق نعم الأخ للإمام (قوله) بخلاف نحو النسل
 والدفن أي والتسكين مر (قوله) في المنفى لظهور اجتماع في درجة (الخ) فلو كان أحد المستويين درجة زوجا
 أي كابي عم أحد الزوجين قدم وإن كان الآخر أسن منه كالتقصاء نص البيهقي وقوله لا مدخل للزوج
 مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القراءة شرح مر (قوله) فإن استويا (الخ) أي في الكل أفرغ) ولو صلى
 غير من خرجت قرعته صمعه مر (قوله) لا مع الاستواء أي الذي الكلام فيه (قوله) لا لا وجه تقديم الفقيه
 (الخ) في شرح الروض أنه قضية كلامهم أنه ظاهر (قوله) وللأقرب الأنا بقران غاب) المفهوم من هذه العبارة
 أنه لا الأنا غاب وحضوره نائبه مطلقا يقدم على من يمدد ولا لا كبير فائدة في أن له الأنا بقران وهذا ما في
 القوت لأنه صرح بأن الحق نائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا والذي في الاستوى تقدم نائب النائب دون
 نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرمي ما شمس شرح الروض أن المعتقد ما في القوت هو أن ما ذكره
 الاستوى لا يعتد به أه لكن قد تقدم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقدم نائب فاضل الدرجة كالأسن
 على مفصولها كالائفة وليس مراد في شرح الروض وقوله أي المجموع يقدم مفصول الدرجة على نائب فاضلها
 في الأقيس ونائب الأقرب النائب على البعيد الحاضر أه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاستوى في تقديم

فدعته بدعته أو جهل حاله أو قوت الشبهة الحاملة له على البدع أو يكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراً للبدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراً للفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلاً وقضية كلام الشارح وإن تكسب عام المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استوى في العداوة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن مبيداً عرش ولعل الشارح أراد ادخاله بزيادة لفظ نحو على ما في التبايع والمخفى (قوله ولو تأقدهم الخ) ونقل الأذريعي عن القتال أن ولي المراهل هو ولي الصلاة على أمنا كالصلاة عليها أولاً لأن المدار على الشفقة والتجسس الأولاد أي حيث لا مارب للامة أخذاً مما تقدم شرحه ثم سمى قول المتن (البيد) أي القريب بدليل ما يأتي من قول المتن (على البعد) أي وعلى المبيض أيضاً ويبنى أن يقدم المبيضين أكثر مما حرة وأن يقدم المبيض البعيد على القريب القريب عرش (قوله ولو اتفه) إلى قوله أو اظهاراً في التبايع والمخفى الا قوله أو أقاد إلى المتن (فهو بالامامة اليق) أي لأن الامامة ولا يفتها يقو معنى (أما حرمي) أي ولو أقرب كادل عليه السباق ونه عليه شيخنا البرلسي سمى (قوله من بالغ) ظاهره ولو اجنيا كافي الجبري لكن يأتي عن العباب خلافة ويؤيد ذلك لتليل التبايع والمخفى بأنه مكلف فهو أحرص على تكليل الصلاة ولو أن الصلاة خلقه لجمع على جوارها من غلله خلف الصبي كافي المجموع اهـ (قوله وأما بعد قريب) أي ولو حياً وفي العباب ثم عصبات النسب يرتبهم في أرته حتى يعمرو ويقيم على بالغ أو حراً اجنيا اهـ (قوله) فيقدم غل الحر الاجنبي (ظاهره ولو اتفه أو فقها سم وقد يقتضي ما ذكره تقدم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبي البالغ زليه توقيت و الظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح محمول غل ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ تقدم على الصبي مطلقاً اهـ (قوله ولو أقاد الخ) وفي المجموع أن التقديم في الجانب معتبر كافي القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عرش هذا قد يقتضي أن الجانب يقدم فيهم الا فتفه على الاسن وواس ما في القريب خلافة اهـ قول المتن (ويقف الخ) هو الاقرب بوقا قال البرقي الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس ومنه في الدكر أو العيصا ومنه في المرأة ساذاه المصل في الموقوفين كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اهـ عرش (قوله المستقل) خرج به المأموم الآن سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الدكر ولو حياً (قوله وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي الباهنة يا ومعنى وفي الجبري مانعه ويوضع راس الدكر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما على عمل الناس الآن ويكون راس الاثني والختي لجهة يمينه على عادة الناس الآن عرش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصل فيختل بكون راس الدكر جهة يسار المصل والاثني بالمعكس إذ اثم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالفضل جعل راسها على اليسار كراس الدكر ليكون راسها جهة القبر الشريف سلوكا للأدب كما قاله بعض المحققين اهـ و يأتي أن شامقة تعالى ما تعلقه عرش (١٦) بمبارتها عن سم ما يوافقه (قوله أي المرأة) أي ولو صغيرة تبايع معنى (قوله وعاقوا الخ) عطف على للاتباع عبارة المتن وبحكمه المخافة المبالغة في ستر الاثني والاحتياط في الخشاه (قوله أو اظهار الخ) لعل أو بمعنى الواو (قوله به) أي بالستر

عني قد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الاقرب المستويين في له المستويين في جرد الدرجة اعم من استوائهما ايضا في نحو السن والفقهاء ولا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الرض عن المجموع تقدم الاثن عن الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله في المتن البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي (قوله) أما حرمي) أي ولو أقرب كادل عليه السباق (أما حرمي فيقدم عليه) كذا في شرح المذهب قال شيخنا البرلسي وقضية ان الحكم كذلك ولو كان الصبي أقرب وهو ظاهر اهـ (قوله وأما بعد قريب) أي ولو حياً وفي العباب ثم عصبات النسب يرتبهم في أرته حتى يعمرو ويقيم على بالغ أو حراً اجنيا اهـ (قوله) فيقدم غل الحر الاجنبي (ظاهره ولو اتفه أو فقها سم وقد يقتضي ما ذكره تقدم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبي البالغ زليه توقيت و الظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح محمول غل ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ تقدم على الصبي مطلقاً اهـ (قوله ولو أقاد الخ) وفي المجموع أن التقديم في الجانب معتبر كافي القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عرش هذا قد يقتضي أن الجانب يقدم فيهم الا فتفه على الاسن وواس ما في القريب خلافة اهـ قول المتن (ويقف الخ) هو الاقرب بوقا قال البرقي الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس ومنه في الدكر أو العيصا ومنه في المرأة ساذاه المصل في الموقوفين كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اهـ عرش (قوله المستقل) خرج به المأموم الآن سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الدكر ولو حياً (قوله وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي الباهنة يا ومعنى وفي الجبري مانعه ويوضع راس الدكر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما على عمل الناس الآن ويكون راس الاثني والختي لجهة يمينه على عادة الناس الآن عرش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصل فيختل بكون راس الدكر جهة يسار المصل والاثني بالمعكس إذ اثم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالفضل جعل راسها على اليسار كراس الدكر ليكون راسها جهة القبر الشريف سلوكا للأدب كما قاله بعض المحققين اهـ و يأتي أن شامقة تعالى ما تعلقه عرش (١٦) بمبارتها عن سم ما يوافقه (قوله أي المرأة) أي ولو صغيرة تبايع معنى (قوله وعاقوا الخ) عطف على للاتباع عبارة المتن وبحكمه المخافة المبالغة في ستر الاثني والاحتياط في الخشاه (قوله أو اظهار الخ) لعل أو بمعنى الواو (قوله به) أي بالستر

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة تائبها لانه ليس لمخفى في ذاتها بل خارج عنها وهو الملكية وذلك غير موجود هنا (ويقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو اتفه وأسن أو قريبا كعم خر على أخفى لانه أكمل فهو بالامامة أليق ودعاؤه اقرب للاجبا بما حرمي فيقدم عليه من بالغ لانه أكمل وأما بعد قريب فيقدم على الحر الاجنبي والحاد هذا ما في اصله بالاولى أن الحر في المستويين درجة اول (ويقف) ندبا المصل ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) للاتباع حسنة الرمزى (وهيها) أي المرأة للاتباع رواه الشيخان ومثلها الخش وعاقوة لسترها أو اظهاراً للاحتواء به ولو حضر رجل وأنى في تابوت واحد

٩ قوله بمبارتها كذا بأصل الشيخ ولعل الأولى التذكير أو من هامش

فهل يرامى في الموقف الرجل لانه اشرف او هي لانها احق بالسرة او الافضل (١٥٧) لقربه لقرعة لانه الاشرف

حقيقة كل عمل ولعل
الثاني اقرب أما المأموم
ليقف حيث تيسر
والأفضل أفراد كل جنازة
بصلاة إلا مع خشية نحو
تهدى بالتأخير (ويجوز على
الجنازة صلاة) واحدة
برضا أوليائهم اتعدوا أم
اختلفوا كما صرح من جمع
من الصحابة في أم كلثوم
بنت صعلوقها وقدم
عليها إلى جهة الامام مرضى
أقنعهم أن هذا السنة
وصل ابن عمر على تسع
جنازة رجالوا نسوا قدم
اليه الرجال ولا
الترض منها البعد والجمع
فيه ممكن وإذا جمعو
وحضروا معا وبطهران
العبدة في المية وضعا
بجمل الصلاة لأخيه وأحمد
النوع والأفضل أقرع بين
الأولياء ان تنازعو
فيم يقرب للامام
والا قدم من قدموه ولا
نظر لما قيل الحق للبيت
فكيف سقط رضاخيه
لأن النرض تسأروهم في
الحضور فليس لأحد منهم
حق معين أقطعه الولي
فان اختلف النوع قدم
اليه الرجل فالصبي فالنثى
فالمرأة أو الفاضل قدم
الأفضل بما يقطن به قربه
إلى الوعدة كالورع

(قوله فهل يرامى في الموقف الرجل الخ) في احتمال اربع من غير من يتأبوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل
مجيزة المرأة بأزواج الرجل ويحاذيها والتجهز جميع هذا الاحتمال ما لم يصدقته قتل ثم رأيت التصريح
به فيما يأتي في الحاشية من شرح الروض سم أقول وظاهر ان الجمل المذكور يتأبوت واحد
أي بان يضاف على القفن كونه اقرب من جوفه فافق الشرح مفروض لها إذا جعل راسها في جانب واحد (قوله بقربه
مر له سم (قوله اما المأموم) إلى قوله ثم يقرع في المني لا قوله ويظهر أن كان اختلف وقوله لنعم إلى أما
إذا (قوله والفضل) إلى قوله فان رضى في التأخير إلا ما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن بين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسره الوقوف
بازامام ذكر الوقوف يحمل آخر غير بين الامام لم يرد وقوفه بازامام ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى
المقصود بالوقوف بازامام ذكر كالسرف في الاتي سم (قوله والفضل) أي كما يشبهه تيسره فيما يأتي بالحوار
(أفراد كل جنازة الخ) أي لانها أكثر عملا وارجح قيل لا والتأخير لذلك يسهلها يوقى (الأمم خشية الخ)
أي فالفضل ان يجمع قد يكون واجبا يهية أي بان غلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تأخير) أي كالاستجار
نهاية قول المني (ويجوز على الجنازة الخ) أسواء كالنواذ كور الما نانا مذكر كوروا وانا ثانيا ومعنى (قوله
برضا أوليائهم) تيسر كمرئيه (قوله اتعدوا الخ) أي الجنازة نوعا (قوله من جمع الخ) أي نحو ثمانين نهاية
(قوله ولولها) وهو زيد من ضرب الخطأ بمرضى اقنعهم بها ومعنى (قوله وقدم عليها الخ) أي
وجعل الامام وهو سعيد بن العاصي الغلام عابليه وجعلها عابله القليلة نهاية (قوله إن هذا الخ) أي غرض
في مقام التنازع ان هذا هو السنة عش (قوله منها) أي صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وحل
بمتدثرات لم يرد بعدد ما رواه لاقية نظرو الاقرب الاول ورواه يقال في التشديد لم يرد له من قيل
قول المصنف ويكره تخصيص القبر بما يصح بذلك عش (قوله أقرع الخ) أي بذكر التمكن كل واحد من
صلاته بنفسه على ميتة عش وتخصيص قوب بالاقراع عند خشية نحو التأخير (قوله ولا) أي إن لم
يتنازعو (قوله ورضاخيه) وهو الاول (قوله وقدم اليه) أي إلى الامام في جهة القبلة عش (قوله تساوهم
في الحضور) أي والنزول الفضل (قوله الرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذي رأس الرجل مجيزة المرأة
انتهى اه سم وفي عش عن ابن عبدالحق منه (قوله في المرأة) أي البالغة ثم القصية قياسا على الذكر
حقن (قوله والفضل الخ) أي فان كانا رجالا أو نساء جملا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة
ليحاذي الجميع وقدم اليه لفضلهم نهاية ومعنى قال عش وقوله مر واحدا خلف واحد الخ أي والشرط
ان لا يزيدا بينهما على ثلثة تدافع اه (قوله تقديم الاب على الابن) حلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يرامى في الموقف الرجل الخ) قد يقال في احتمال اربع من غير من يتأبوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل
مجيزة المرأة بأزواج الرجل ويحاذيها والتجهز جميع هذا الاحتمال ما لم يصدقته قتل ثم رأيت التصريح به فيما يأتي في الحاشية من شرح الروض فبينى
ان يحمل تردد الفارح على ما إذا تردد أن يصادق برأس الرجل مجيزة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكون
في تأبوت واحد اه (قوله ولعل الثاني اقرب) انتهى م (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان
المأموم واحدا وتمازى وقوفه على بين الامام وبازاء رأس الرجل أو مجيزة المرأة قالوجه ان
المطلوب وقوفه على بين وبين ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسره الوقوف بازاء
ما ذكر والوقوف يحمل آخر غير بين الامام لم يرد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى
المقصود بالوقوف بازامام ذكر كالسرف في الاتي (قوله في المني) ويجوز على الجنازة صلاة) علم من
تيسره بالحوار ان الأفضل افراد كل بصل لا تشرح م (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذي رأس
الرجل مجيزة المرأة اه (قوله) نعم بحث الادعي ومن تبعه تقديم الاب على الابن) حلا قال والام على البنت

والصلاح لا يضر حرية لاتطاع الرق بالوت نعم بحث الارض ومن تبعه تقديم الاب على الابن كما في البدي

فيقدم أى إلى الامام نابة (قوله الأسبق) يبنى أن المراد الأسبق إلى الوضع بين يدى الامام سم (قوله مطلقا) أى وإن كان المتأخر الفصل نابتا متى قال ع ش لو كان المتأخر نيا كاسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له الأسبق فيه نظر ثم رايت صحيح ورد فيه فى فتاوى مال إلى أنه لا يؤخر له (قوله تحت اسرة الكل) أى آخرت على الرجل والصبي والحشى نابة متى (قوله صفوا صغار احدا الخ) هو كلام الاحباب وعلل بأن جهة العيين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الاصل فى الرجل المذكور جهة على عيين المصلى فيقف عند رأسه ويكون ظاهله على عيينه فى جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرافة وكذا الحشى السنة ان يقف عند عجزه نابة فيبنى ان يكون جهة رأسها فى جهة عيينه وهو الموافق لعمل الناس وسبب ذلك من ذلك ان معنى جعل الحشائى صفاء العيين ان يكون رجلان الثانى عند رأس الاول وهكذا الملتامل سم على المنهج اه ع ش وفى حاشى المتن لصاحبه والاولى كآ قال اليهودى فى حواشى الروضة جمل واس الذكر عن سائر الامام لا يكون معظله على عيين الامام (قوله عن عيينه الخ) ويقدم إلى الاين الامام اسبقهم ان تترى او انهم لم يترى تروا بجمعى (قوله واس كل منهم الخ) جملة سالية فكان الاولى وراس الخ بالواو كفى المتن (قوله عند الرجل الآخر) أى فتكون رجل الثانى عند رأس الاول وهكذا هو تقدم من ع ش مثله (قوله وعند اجتماع جناز) أى مما امرتين (قوله وراحد الخ) أى بامامة واحد وإن لم يكن منهم (قوله والا) أى وإن لم يترى متنازعا فى التعيين (قوله قد مولى الساقية) أى ان اجتمعوا امرتين (قوله ثم يقرع) أى بين الاولياء إذا حضرت الجنازة معاناة أى قد باتمكن كل واحد من صلاته بنفسه على مية ع ش (قوله ولو صلى) ببناء المفعول (قوله يماز) أى يمازى به يقرع إلى الوضوء (قوله والا) أى بان اتحدوا فى الفضل او اختلفوا فيه وتنازعا فى التقديم ويؤدى الاحتمال الثانى ما يأتى آفا عن سم (قوله اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وقارق مامر) أى فى التقريب إلى الامام بالفضل وإن لم ير ضوا لا يعتبر الاقراع وهنا إنما يقدم به إذا رضى او لا اقرع سم (قوله بان ذاك) أى القرب إلى الامام (قوله من هذا) أى التقديم بالسلا عليه (قوله من على شك فى إسلامه) يدخل فيه مسئلة السلي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارتا الوجه انه كالمسلم اخذنا ما بآ فى شرحه ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم ذلك يجوز الحال الخ سم عارة الفكر دى قوله من شك فى إسلامه أى بعد العلم بكفره كابدل عليه قوله الآن وبى اصل يقا على كفرة فلا ينافى ما بآى وكالمسلم فى ذلك يجوز الحال بدارتا اه (قوله كعبادة عدل الخ) أى والدار كدى (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام يشهادة العدل بالنسبة لا رتو نحو وفى العباب فرع لو تمارضت بيتان باسلام ميت وكفرة غسل وصلى عليه ويحى له كاسر أى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للقول اه سم (قوله وعه) أى وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبا فيقدم الأسبق مطلقا ان اتحد النوع ولا تحت امرأة لكل وحشى لرجل وصبي لاصبى بالغ ولو حضر حشائى مما او مرتبين صفوا صغارا واحداه عيينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث يقدم أى على ذكر وعند اجتماع جناز ان رضى الاولياء بواحد وحشوه آمين ولا يقدم على السابقة وإن كانت اثنى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والامام هو احد قدم من يتلاف فساد ثم الا فضل بامر ان رضىوا ولا اقرع وقارق مامر بأن ذاك أخب من هذا (وتحرم) الصلاة (على) من شك فى إسلامه دون من يظن إسلامه ولو بقرينة كعبادة عدل به وإن لم يثبت وعه ان لم يشهد عدل آخر يموت على الكفر والاعراضا

(قوله فيقدم الأسبق مطلقا) يبنى ان المراد الأسبق إلى الوضع بين يدى الامام (قوله ثم يقرع) قال فى شرح الروض ولكن نقول لم يقدموا بالصفات قبل الاقراع أى بانى نظيره انتهى وفرق غيره بان التقديم متنازلة لا يقرع إلا الاقراع بخلافه فى نظيره المذكور أى القرب إلى الامام فانه مجرد قضية القرب إلى الامام فأثرت فيه الصفات المعاضلة وفرق بين ذلك أيضا فرجه وقد يشكل على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاولياء على بعض بالهفات سم أهو لا يلائق بجانب بان هاتيه لاية على بيت القبر (قوله والا اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وقارق مامر) أى فى التقريب إلى الامام أى حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا لا يعتبر الاقراع وهنا إنما يقدم به إذا رضى او لا اقرع سم (قوله على من شك فى إسلامه) يدخل فيه مسئلة السلي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارتا الوجه انه كالمسلم اخذنا ما بآ فى شرحه ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم فى ذلك يجوز الحال بدارتا الخ (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام يشهادة العدل بالنسبة لا رتو نحو وفى العباب فرع لو تمارضت بيتان باسلام ميت وكفرة غسل وصلى عليه ويحى له كاسر أى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للقول انتهى

ويعني اصل بقائه كغيره وبهذا يجمع بين من اطلق عند شهادة واجد باسلامه الصلاة عليه ومن اطلق دوما ويردد النظر في الاوتة
الصغار المعلوم سيئهم مع الشك في اسلام ما سيهم ولا فرق يقوم من الاذرع انه ين امرهم بنحو الصلاة قبل قياسه جواز الصلاة فانطليهم
او يفرق بان ذلك فيه مصلحة لهم بالنهم لما بعد البرغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب على (الكافر) بسائر انواعه

لحرمة الدعاء بالمغفرة قال
تعالى ولا تصل على احد
منهم مات ابدا الا يؤمهم
اطفال الكفار فتحرم
الصلاة عليهم وإن كانوا
من اهل الجنة سوا او صفوا
الاسلام أم لا لانهم مع
ذلك يعاملون في احكام
الدنيا من الارث وعشرة
معاملة الكفار والصلاة
من احكام الدنيا خلا لما
ومهمه ويظهر حل الدعاء
لهم بالمغفرة لانه من احكام
الآخرة بخلاف صورة
الصلاة (ولا يجب) علينا
(غسله) لانه كفر اعمو ليس
هو من اهلها نعم يجوز
لغير مسلم اتصل عليه
وسلم امر على اهل الله
وتكفيت لكنه ضعيف
(والاصح وجوب تكفيت
الذي) والحق به المعاهد
والمستامن (ودفته) من
ماله ثم منغقه ثم من يبي
المال ثم من مياسير المسلمين
وقد بدت كاياب اعطاه
وكسوته اذ احسن وقيد
المجموع الوجهين بما اذا لم
يكن له مال وخصما بنا
قال في وجوبها على
المسلمين اذ لم يكن له مال
وجها ثم صحح الوجه
وعله بما ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله) وبقي اصل بقائه) يؤخذ منه أن عطف الكفر الاصل اموأ أخبر شخص بارادة مسلم
واخبر ببقائه على الاسلام الى الموت ليصل عليه لان الاصل بقاؤه على الاسلام بصري وقدم على الكردى
ما يورثه (قوله) وبهذا) اي بقوله وعمله (قوله) وسر) اي في اوتل الصلاة كردى (قوله) والثاني اقرب
اي فلا يجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتياده وعن عرش ان الاقرب انه يصل عليه ويعلق التية
كالموختلط مسلم بكافر او لمول هذا هو الاخرط (قوله) بسائر انواعه) الى قوله مؤمهم في النهاية المني
(قوله) لحرمة الدعاء) اي لقوله تعالى ان قد لا يخبران بشرك جنة بما في معنى (قوله) قال الله تعالى) هذا دليل
ثان فكان الاولي المعلق كافي النهاية والمني (قوله) فحرم الصلاة (الخ) اعتمدت وشيخنا وغيرهما (قوله)
مع ذلك) اي كونهم من اهل الجنة (قوله) ويظهر (الخ) اقره عرش (قوله) بالمغفرة) قد يناقش فيه بانها
لا تكون الا عن معصية او مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع طوقا لرفع درجات لسل من ذلك
والامر سهل اذ ما ذكر منافعة في المثال لا في الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بان المغفرة
لا تقتضى سبق الذنب (قوله) بخلاف صورة الصلاة) التفرقة بين الدعاء لهم بالصلاة عليهم على كامل فان
صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا لغير من ته طلب امر لهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق
بجواز اصل الدعاء لمطلق الكافر بخلاف الصلاة (قوله) علينا) الى قوله هو قيد في النهاية وكذا في المني الا قوله
لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله) علينا) اي ولا على الكفار نهاية في معنى (قوله) نعم يجوز) اي وان كان
حريرا وسوا في الجواز اقرب وغيره والمسلم وغيره في معنى قال عرش اراد مزايا الجواز ما قبل
الحرمة والمبادر انتم مباح ويحتمل الكراهة بخلاف الاولي وظاهره ان المراد بالفضل المتقدم وسر
الوضوء الشرعي اه جازع قسم قوله يجوز اذ يورل على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة الدعة
ونحوهما وهو ظاهر اذ لا مانع من ان قصد بذلك اكرامه تعظيمه فينبئ الحرمة بل قد يكون كفر اذ اقص
تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفيت الذي) يخرج به الحر في فلا يجب تكفيت ولا دفته
بل يجوز اذرا الكلاب عليه اذ لا حرمة في الاولي دفته ثلاثي الناس برأىته والمراد كالحرفي معنى
ونهاية (قوله) من ماله) انظر مع قوله هو قيد في المجموع الخ جسم وقد جاء بان قوله الا في قرأة استثناء كون
ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله) ثم منغقه) اي ماله (قوله) هو قيد في المجموع الوجهين (الخ) ممكننا صور
الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما اذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصلها بصري
(وقوله) وغيره) منه النهاية المني (قوله) بما اذا لم يكن له مال) اي ولا من تلامه نقتضه معنى ونهاية وباقى
الشرح ما يفيد (قوله) وخصمها (الخ) كلام الروضة واصلها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله) بنا
اي بالمسلمين (قوله) اذ لم يكن له مال) اي لا منق كافر من النهاية المني (قوله) بما ذكر) وهو الواقيد بدت
(قوله) على انه (الخ) اي ما تقدم من التكفيت والدفن (قوله) وجوبا) اي مؤنة التكفيت والدفن (قوله)
المخاطب به (الخ) وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب النقل لا يختص بنا والمؤنة تختص بنحو تركته ان
كانت تقول الشارح المخاطب بان اراد بالمال فروضه او القتل فشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله) نعم يجوز) اي يورل على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة الدعة ونحوه كما هو ظاهر اذ لا مانع من قصد
بذلك اكرامه تعظيمه فينبئ الحرمة بل قد يكون كفر اذ اقص تعظيمه من حيث كفره (قوله) من ماله)
انظر مع قوله بعد وقيد في المجموع (الخ) (قوله) وبما اذا كان له مال او منق المخاطب به الورثة (والمنق (الخ)

انه لا يجب على الدين من الحيية التي اهلها من اذ ذلك وهي الواقعة بدت فلا يناق كاهر واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكفون
بالفرووع فيما اذا كان له مال او منق المخاطب به الورثة او المنق ثم من علم عوته نظير ما مر في المسلم لا يناق ما صحه من الوجوب قوله في
موضع اخر قد كرنا ان المسلم غلظه دفته لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن الذي قدمه في قوله لا قوله في موضع اخر
وجوز غلظه تكفيت ودفته لانه موقع فيها اجموعا عليه بدليل تعقيب له لك بقوله واما وجوب التكفيت فبه خلاف وتفهيل سق وانضاف داب

غسل الميت واشاء بذلك لاذكره (١٦٠) غتله ولا قاتل ذلك ولا غتله ولا غتله المربي فيجوز اغرا الكلاب غل حيتته

وكذا المرتد والزندق
(ولو وجد عضو مسلم) أو
نحوه كشمه أو ظفره
وهم من قتل من المجموع
غسله وقصية كلامهما
التوقف فيان المدقات لا
يصل على الشعرة الواحدة
واخذ به غيرهما فرجع
أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي
أن الصلاة في الحقيقة إنما
هي غل الكل وإن كان تابها
لما وجد (علموه) وإن هذا
الموجود منه انفصل بعد
الموت أو وحركته حركة
مذبح ولم يعلم أنه غسل قبل
الصلاة على الجملة ويظهر أن
أن المراد يعلم حقيقة العلم فلا
يكن الظن ويترك بينه وبين
الاسلام بان الأصل الحياة
لا تنتقل أحكامها عنه
الا يبين وايضا قالت مو
الموجب لجميع ما بعده فوجب
الاحتياط له بخلاف نحو
الاسلام فانه من جملة
التوابع لأحكام الموت
وايضا فالاسلام يكتفي فيه
بالتعلق عليه في أصل التية
بخلاف الموت (صلى عليه)
وجوبا كما فعله الصحابة
رضي الله عنهم لما اتقى عليهم
بمكة طائر نرس بعد الحزن
ابن عتاب بن أسيد أيام
وقفة الجبل ورفوها بياخه
(قوله معاوية الخ لعل
الصواب مع عائشة فان
وقفة الجبل لم تكن مع
معاوية بل كانت مع عائشة وطلمة واليزيد رضي الله عنهم اه مع مح

أقول وسيأتي كلام الشارح كالصريح في الأول إلا أن قوله ثم من علم به ثم لا رادة الثاني (قوله اما المربي)
إلى قوله ووهي التباية والمخني قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الجزء من ذي فالتقياس وجوب تكفينه
ودفته عبرة اه عش (قوله فيان المدقات لا يصل الخ) اعتمدته التباية والمخني ثم قال الأول ولعل الظاهر
كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق ايل اه قال عش قوله مر وكلامهم الى الفرق الخ
معتمد اه عبارة سم ولعل الوجه الفرق ثم بعض الظفر اليسير يتجه انه كالشعرة اه (قوله لا يصل
على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غير ما فلا يجب غسلها كما فعله في أصل الوضوء من صاحب الحدود وقره
مخني وأقره عش عبارة الحلبي وعلى قياس ذلك الفسل والتكفين والدفن فلا يجب واحدتها اه (قوله
أخذ به) أي بالتوقف (قوله ترجع اه لفرق) أي بين الشعرة الواحدة غير ما فيصلي عليه مطلقا بصري
وسم (قوله ويؤيده الخ) برده التباية اه لما كان بقية الدين تابها لما صلي عليه اشترط أن يكون له وقفي
الوجه وحسن يستحب بخلاف الشعرة فاقنا ليست كذلك فلا يناسبها الاستباح اه (قوله وإن كان) فيه
استخدام إذا لم ير بالضمير ما عدا ما وجد (قوله وإن كان تابها لم يجد) بهذا يدفع التأييد وترجيح عدم
الفرق لأن ما لا وقع له لا يصلح للاستباح والشعرة كذلك سم وتقدم التباية مثله قول المتن (علموه)
أي يبين شهادة مخني وتباية (قوله وإن هذا) إلى قوله ويظهر في النهاية والمخني (قوله أو حركته حركة
مذبح) عبارة المخني والتباية وشرح المنهج نعم أن ابن من حركات في الحال الحكم الكل واحد فيصلي عليه
ودفته خلاف ما إذا مات بمعدة سواها اندملت جراحات اه قال عش قوله نعم أن ابن الخ مثل ذلك ما لو
حلق رأسه ثم مات عقب الحلق لجاة فليار اجمع ومفهوم كلام ابن حجاج بخلاف ذلك وقصته ايضا أنه لا فرق بين
كون وصوله إلى الحركة المذبح عرضا وبجناية وقد قرأ يمينه في موضع فليحرر وقد قال الأقرب تصوير
ذلك ما لو مات بجناية (قاعدة) وقم السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم مات ثم دأب يد الكافر ثم مات مسلما
فهل تؤيد دمه أو تعذب في الأولى وتتم في الثانية أم لا فيه نظر والظاهر فيها ما لا لأن المقطوع عتق في الاسلام
سلبت الاحمال الصادرة منها بار تداد صاحبها والمقطوع عتق الكفر سقطت الخواحدة بما صدر منها ماسلام
صاحبها اه (قوله ولم يعلم أنه غسل) أي طهره والافتلا يجب الصلاة عليه تابها ومخني (قوله ويظهر أن المراد
الخ) ظاهر النسخة الاتية المستدل به اخلافة قوله لا في والظاهر الخ عمل تامل بصري (قوله وإن كان المراد
أي حيث وجب الصلاة على من ظن اسلامه (قوله أحكامها الخ) أي منها عدم جواز الصلاة عليه (قوله لا
يقين) أي اللوث (قوله جميع ما بعده) أي ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر أن هذه
الصلاة لما حرك الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على المعزول لا بعد ولو ترك لنفسه مع امكانه و اراد
الصلاة على الباقي الغائب فهل له ذلك أو يتمتع لا بعد نفسه مع امكانه فلا بد من نية الصلاة على
الجملة نظر ما لم ير الثاني فليار اجمع سم (قوله بالتعلق عليه) أي الاسلام بان يقول أصلي عليه إن كان
مسلم كرى (قوله وجوبا) إلى قوله وبحسب التباية وكذا في المخني لا قوله والظاهر الخ ويجب قوله فان
كان بدرام إلى ويجب (قوله وقمة الجبل) أي مقاتلة على مع معاوية رضي الله تعالى عنهما من جهة الخلافة

عبارة شرح البهجة في السلم وهل المخطاط بهذه الفرق وض أي الفسل والتكفين والخمل والصلاة والدفن
أقارب الميت ثم عند حزمهم أو غشيهم الاجانب والكل خاططين من غير ترتيب فيه وجها حكما الجملي
وهو غريب والشهور ومحم الخاطبات لكل من علم موته وسياق في الفرق أتمس الكلام على محل مؤن التجديد
اه حاصله أن وجوب الفعل لا يختص بالهنة تختص بنحو تركه أن كانت قول الشارح المخطاط بأن
أراد بالمال فراضح والتمل فشكل مع قوله نظير ما مرق في السلم (قوله فرجع اه لفرق) أي في الصلاة بين
الشعرة وغيرها (قوله وإن كان تابها لم يوجد) فيه مسامحة لا تخفى (قوله وإن كان تابها لم يوجد) بهذا
يذهب التأييد وترجيح عدم الفرق لأن ما لا وقع له لا يصلح للاستباح والشعرة كذلك سم ولعل الظاهر الواحدة
كالشعرة وفيه نظر ولعل الوجه الفرق ثم بعض الظفر اليسير يتجه انه كالشعرة (قوله في المتن صلى عليه)

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فمقروا الجبل وعليه حتى وقع الجبل فدخلوا عائشة فذهبوا بها إلى علي فبكت وأعتزل كل منهما الآخر ومكثت مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها إلى المدينة رضي الله تعالى عنهم أجمعين بهيمى (قوله) أنهم كانوا عرفوا (الخ) أى قبل انقضاءها سم (قوله) وسر بخرقة يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عرش عبارة سم هل يجب ثلاث عرق سابقة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويرى بين الجزم والجله كاهو قضية إطلاق هذه العبارة (اه) (قوله) ومواراة (الخ) والاقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجللة من حفره تمتع وانحة الجللة ونش السبع عليها وأنه يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجللة ووجهت القبلة سم وأقره عرش فى الثالث ثم قال وبشيء أنه يجب الله أن يبايع العرش فى الميت الذى جف دون الشعر (اه) (قوله) فانه يسن ذلك) ظاهره أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من القسل والستر والمواراة لكن اقتصر المثنى والنهاية على الآخرين عيارتهما أماما انفصل من سى أو شككتا فى موته كيمسارق وظفر وشعر وعقفة وقد قصد ونحوه فيسن ذلك كراما صاحبها ويسلف اليد ونحوها بخرقة أيضا (اه) قال عرش قوله مر كيد مسارق وينبئ إذا دقت أن يجعل يابنها للجهة القبلة وقوله مروشرو منه ما زال يحاق الرأس وينبئ أن الخياط به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحالتى يفعل سقط عنه الطلب (اه) عرش (قوله) ويسر مواراة (الخ) أى ولا يجوز الصلاة عليها سم (قوله) ولو ما يقطع الختان) فرع هل المنيحة جزء من الأم أو من المولود سى إذا مات أحد ما عقب انفصلها كان لها حكم الجزم المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت سجد دعا وجب تجيزها والصلاة عليها كقبة الأجر أو لا لا لأنها لا تعد من أجزائها واحد منهما خصوصا لو روي دقية نظر فلتأمل سم على الصحيح أقول الظاهر أنه لا يجب فيها سى عرش عبارة البهيمى أما المنيحة المسماة بالجللة لاسى التى تقطع من الولد لغيره جزء منه أما المنيحة التى فيها الولد للميت جزء من الأم أو من الولد فليورى وبرماوى (اه) (قوله) وكالمسلم فى ذلك) أى تجيز لكل والجزء عبارة عنها ولو وجد ميت مجهول أو بعضه يلاذ ناضل عليه إذا الغالب فيها الأم لا بغير مقتضا عدم الصلاة عليه إذا وجد فموات لا ينسب إلى دار الأم ولو لا دار الكفر وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك (اه) عبارة المثنى ولو جعل كون المعضو من مسلم صل على ما يضاف أن كان فى دار الإسلام كالو وجد فيها ميت جعل إسلامه (اه) (قوله) لكن الغالب فيها الإسلام) أى ولا فرق فى ذلك بين أن تجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا لحرمة الدار عرش (قوله) فكالتقطت فيها ياقى) أى منه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر عرش (قوله) وتجبة الصلاة (الخ) وإد علم أنه صلى على جللة الميت لأعلى العضو وحده إذا جاز الغالب تابع لها حتى نأية وقال المثنى نمر من صلى على هذا الميت دون هذا العضو توى الصلاة على العضو وحده كاجزم به ابن شعبة (اه) ويأتى عن عمر مثله (قوله) على الجللة) أى يقول نوبت اصل على جللة من انفصل منه هذا الجزء بهيمى (قوله) أن علمه غسل (الخ) أى ولا وجبت نأية

والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا يبعد عنه ولو ترك نفسه لم إمكانه وأراد الصلاة على الباقي الغالب قبل له ذلك أو بمنع إلا بعد تنفيله مع إمكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجللة فيه نظر بهيمى فى الوأين بعض أجزاء الحاضرين وأراد تفصيل ما هذا المأين وتخصيص الصلاة عليه وما لم يأتى إلى الثاني فليراجع (قوله) والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أى قبل انقضاء (قوله) وسر بخرقة) هل يجب ثلاث عرق سابقة إذا أمكن ذلك من تركه كفى الجللة أم لا ويرى بين الجزم والجله كاهو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراة) هل يعتبر فيها ما يعتبر فى الجللة من حفره تمتع راحة للجللة ونش السبع عليها أم بكنى ما يصان معه من التمر مثله غالبا فيه نظر ولعل الأقرب الثانى وهل يجب توجيهه للقبلة بار يجعل على العضو الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجللة ووجهت القبلة فيه نظر ولا يبعد الجواب (قوله) وتس مواراة كل ما انفصل من سى) أى ولا يجوز الصلاة عليه (قوله) وتجبة الصلاة على الجللة) أى ومع ذلك هى صلاة على حاضر نظر الجزء الحاضر واستيعابه الباقي الغالب فيها أحكام الصلاة

والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفادة وجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وسر بخرقة ومواراة وإن كان من غير المواراة مر أن ما زاد عليها يجب منه لحق الميت بخلاف ما لا يصل عليه كيد من جعل موته فانه يسن ذلك فيها وتس مواراة كل ما انفصل من سى ولو ما يقطع الختان وكالمسلم فى ذلك مجهول الحال يدارا لأن الغالب فيها الأم لا بغير مقتضا عدم الصلاة عليه إذا وجد فموات لا ينسب إلى دار الأم ولو لا دار الكفر وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك (اه) عبارة المثنى ولو جعل كون المعضو من مسلم صل على ما يضاف أن كان فى دار الإسلام كالو وجد فيها ميت جعل إسلامه (اه) (قوله) لكن الغالب فيها الإسلام) أى ولا فرق فى ذلك بين أن تجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا لحرمة الدار عرش (قوله) فكالتقطت فيها ياقى) أى منه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر عرش (قوله) وتجبة الصلاة (الخ) وإد علم أنه صلى على جللة الميت لأعلى العضو وحده إذا جاز الغالب تابع لها حتى نأية وقال المثنى نمر من صلى على هذا الميت دون هذا العضو توى الصلاة على العضو وحده كاجزم به ابن شعبة (اه) ويأتى عن عمر مثله (قوله) على الجللة) أى يقول نوبت اصل على جللة من انفصل منه هذا الجزء بهيمى (قوله) أن علمه غسل (الخ) أى ولا وجبت نأية

ومعنى (قوله) وببحث الركش (الخ) اعتمدته مر ويبنى تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على ياقبه والاجاز يتيه فقط مرهم وكتب البصري أيضا ما منه قول الركش وإذا هو صادق بما إذا كان رتيبه حيثما افتاده الشارع وما إذا عظم عدم غسلها ورتبه حيثما افتاده الركش فعمل ما في صنيع الشارع رجماقة تعالى ما عاقل نقل المعنى عن الركش الثاني فقط عبارة وقال الركش على الصلاة على الجملة إذا عظم أن قد غسلت فأن لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عليها ان كانت قد غسلت ولا يضر التعليل في ذلك (قوله) ولا تكني الصلاة (الخ) (لرفع) ولن حضر بعد الصلاة على الميت فلهما احد ما قبل طهر الاخر (قوله) ولا تكني الصلاة (الخ) (لرفع) ولن حضر بعد الصلاة على الميت فلهما جماعة وفردى والاولى التأخير إلى ألفين كالمص عليه وينو الفرض لو توهمنا منه فرضا ياقه وشرح الروح قول المتن (والسقط (الخ) وهو كإعرافه أئمة اللغة لا النازل قبل تمام أشهر وهو يعلم أن النازل بعد تمام أشهر وهو سنة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلواته غير ما وإن نزل ميتا ولم يله سبى حياة أذهو خارج من كلام المصنف كنهه كإثبات ذلك الواو المرحمة تعالى وهو داخل في قوله يجب غسل الميت المالم وتكفيه والصلاة عليه ودفعه نهاية في المعنى نحو موفى سم عن إتمام السيرة على ما رواه خلافا لما في الشرح وقاقت لصحح الإسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أي وإن لم يظهر فيه تعطيل ولا غيره حيث علم أنه أدى (قوله) لأن هذا) أي من استعمل أو يكى قبل تمام انفصاله (قوله) مستتي (الخ) قضية هذا أن لو مات بعد استياله لم تقطع بعمه ونزل دون بقية يجرى في النازل لما تقدم قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كمال إليه سم (قوله) وما دعا هذين) أي ما دعا التماس ونحو الصلاة كما سلم يدخل فيها عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعمه ثم انفصل بآقية لتقتضى به العدة (قوله) ولا تعلم حياته) أي بان لم يستعمل ولم يكن نهاية ومعنى قول المتن (كاختلاج) أي أو غير كنهية ومعنى أي لو دون أربعة أشهر إن فرض ع ش (قوله) اختياري) بما إذا تضمن من الاضطراب بصرى (قوله) لا احتلال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى (قوله) عليها) أي الحياة أي الدالة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما لم يظهر خلقته نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أي لم يجب غسله سم قول المتن (وكذا أن بلغها) أي أربعة أشهر أي مائة وعشرين يوما قد دفع الروح فيه عادة أي ظهر خلقه فالمرية بذلك يظهر خلقه الذي عدم ظهوره كاتفرقة التبصير على أربعة أشهر وعدم بلوغه جارى على الناب من ظهور خلقه الذي عدمه أو غير بعضهم من إمكان تنفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتعطيل وعدمه وكلاهما وإن تقاربت فالمرية بما ذكره معنى عبارة النهاية وأعلن السقوط أسرارها صاحبها أنه إن لم يظهر فيه خلق أدى لا يجب فيه مئى، ولم يسر ستره غير قد دفعه وإن ظهر فيه خلقه لم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة لما هي متممة كما مر كان ظهر فيه إمارة الحياة فكان كبير (قوله) كاسر حوا به في قوله

الجملة بما إذا عظم أن قد غسلت والآخرى العضو وحده وفيه نظر بل الذي يتيه أنه ينوى الجملة وإن لم يغسل ذلك معلقا يتيه بكونه قد غسل فظهر ما سرق الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجملة صلى على كل ولا تكني الصلاة على أحدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه يجب نيته الجزء فقط (والسقط) بتكليفه من السقوط (ان) علت حياته كان (استعمل) من أهل رفع صوته (أو يكى) بعد انفصاله كذا قيده بعضهم وليس في عمله لأن هذا مستق من أنه إذا انفصل بعمه لا يعطى حكم المنفصل كغيره كذا حذر حقه حيث يقتل جاره وفي الروضة وغيرها ما أخرج واسم صاحب الجزء آخر قتل لانتيقنا بالصباح حياته وما دعا هذين لحكمه فيه حكم المنصل (ككيد) للخصر الصحيح على كلام فيه إذا أنشئ الصبي ورثه صلى عليه (والا) نمل حياته (فان ظهرت إمارة الحياة) كاختلاج اختياري (صلى) عليه) وجوب (في الاظهر) لا احتلال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن فلهما وإن لم تظهر إمارة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) قد دفع الروح فيه (لم يغسل عليه) أي لم يجر الصلاة عليه لانه

فصاعدا ولم تظهر امارا للحياة فيه سمت الصلاة عليه (في الاظهر) قهرهم الحبر وبلغوا ان التنفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكاملة وكذا القول لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعه ومن ثم قال بعضهم قد يحصل (١٦٣) القول تسعة مع تخلف تنفخ الروح فيه

الح) ويأتى عن السيوطى ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تخصيصه بما اذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط اهـ سم و تقدم عن النهاية المتى ما يوافقه (قوله لم يقهرهم الحبر) اى المتقدم في شرح ككبير وقد يقال ان مفهومه يتناقض الاظهر السابق انما (قوله وبلغوا ان التنفخ الح) و بدليل مقابل الاظهر (قوله وجود) اى التنفخ (قوله لتسعة) اللام بمعنى لل (قوله الح) الاسباك وهو بالواو (قوله قبل خروجه) اى من الجوف (قوله واذا قال جميع الح) اى كما تقدم في شرح اوبكى (قوله قبل تمام الح) متعلق باستتلاؤه (قوله لا يعتد به) خبران (قوله فكيف به) اى بوجود التنفخ في السقط (قوله ومن ثم) اى لاجل ان الاعتداد بتنفخ الروح فيه وهو كلف في الجوف غاية البعد (قوله ان الخلاف) اى السابق في شرح اوبكى (قوله في وجودها) اى الحياة (قوله منه) اى فى الجوف فنرى معنى (قوله فاذا بعضهم) هو شيختنا الشهاب الرلى سم اى يورثه الحياة بغيره من بعدها (قوله لتسعة) بل لست كما مر عن النهاية بغيره (المقابل) اى مقابل الاظهر (قوله وزعم ان التنازل) وهذا اتى الرلى فقال السقط هو التنازل قبل تمام اشهر اى اقل مدة الحمل اما التنازل بعد تمامها هو ستة اشهر ولطائف فلا يسمى سقطا فيجب فيه ما يجب في الكبير من وجوب الفسل والتكفين والدفن والصلاة عليه وان تولد ميتا والتفصيل انما هو في السقط كدى (قوله لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله مصرح الح) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى يظهر امارا للحياة فعدمه (قوله محتملة لان يردوا الح) و ظاهر ان المتبادر هو الاحتمال لا الغير فينبى حلها عليه وفي سم عن افتاء السيوطى ما نصه قال ابن الرفعة في الكفاية تقلان الشيخ ان حامدا للسقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على ان المولود بعد ستة اشهر مولى لا يسقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (قوله وحيت) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بحدته اقل مدة الحمل) و ظاهر ان هذا هو المتبادر لثنتين ايرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قاله الح (قوله ويسفل) اى قوله لو لم يخلف المتى الا انوار فاعل الى المتن كذا في النهاية اى قوله سم بنس القرآن (قوله والاسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيره مما سم (قوله بها) اى بالاربعه (قوله بما تقرو) ما من هذا مع ان المتنازعات تعرض للصلاة لا صلاة مطلقا اى لغير رسم ولثان قول ان معناها ان دور الخلاف بين الاظهر والثاني ومقابلة (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فنحنها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادى عندها فان لم يظهر اى ما يجب غسله (قوله فاذا بعضهم) هو شيختنا الشهاب الرلى (قوله فاذا بعضهم) وولد الخ (فى افتاء السيوطى سقط لم يستلزم ولم ينتج وقد بلغ سبعة اشهر فصاعدا هل يجب الصلاة عليه لا فاجاب بقوله قد يقيم من عبارة الرافعى في شرح حيت قال وبلغ اربعة اشهر فصاعدا ولم يترك ولا استعمل فى الصلاة عليه فلان اظهر مما لا يصل عليه وبلغ سبعة اشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعليمه بانه لا يترك ولا يورث من تليل غيره اذ قد يتخلف تنفخ الروح لا مرار اذ قد تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما اذا لم يجاوز ستة اشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية تقلان الشيخ ان حامدا للسقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على ان المولود بعد ستة اشهر مولى لا يسقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (والاسن ستره بخرقة ودفنه) اى دون غيره مما (قوله بما تقرو) ما من هذا مع ان المتنازعات تعرض للصلاة لا صلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها) اى فنحنها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب

رايت شيخنا اتى بما ذكرته ويسفل ويكفن ويدفن قطعا ان ظهرت حلقة آدمى والاسن ستره بخرقه ودفنه وقارقت الصلاة غيرها بانها اضحيق منه لما مر ان الذى يسفل ويكفن ويدفن ولا يصل عليه وانهممت تسوية المتين الاربعه ومادونها انه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادى وغيره ولهم ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يسفل الشهيد)

فصيل بمعنى مفعول لأنه مشهوده (١٦٤) بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله هو دمه أو قاتل لأن روحه تعبد الجنة قبل غيره (ولا يصل

عليه) أي يحرم ذلك لأن لم
 يرد الفصل لأن مقتضاه لأنه
 سي بفس القرآن وأما
 لاثر شهادتهم وتعظيمهم
 باستئذانهم عن دعاء الغير
 وتعظيمهم لنوم القص فيهم
 وبه فارقوا غسله ^{عليه}
 والصلاة عليه لأن كل أحد
 يقطع بانه غير محتاج لذلك
 وإن قصد به التشريع
 وزيادة الزنى قطع ^{عليه}
 لاظهار استغفاره لأنه ^{عليه}
 لم يفضل قتل أحد ولم يصل
 عليهم كما شهدت به
 الأحاديث التي كادت أن
 تنواتر وخبر أنه ^{عليه}
 صل عليهم عشرة عشرة
 ضيف جدا ثم صح أنه
 خرج بعد ثمان سنين فصل
 عليهم صلاته على الميت ولا
 دليل فيه لأن الخلاف لا يرى
 الصلاة على القبر بعد الصلاة
 أيام تعين أن المراد أنه دعا
 لهم كما يدعى لليت (وهو
 من) أي سلم ولو قلنا أني
 غير مكلف (مات) قال
 (الكفار) أو كافر واحد
 (بسيه) أي القتال كان
 أصابه سلاح مسلم قتله
 خطأ أو عاد عليه سيئه أو
 تردى بهودة أو رفسه
 فرسه أو قتله مسلم استعانوا
 به أو انكشف عنه الحرب
 وشك أمات بسببها وغيره
 لأن الظاهر موته بسببها
 وخرج بقوله قتال قتلهم
 لا مبرصا فليس بشهيد

حيث وجب ما عدا الصلاة سم (قوله فصيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للعتى المتقول عنه
 والعرض بما ذكره من المناسقة في النقل والحققة الشرعية من مات قال الكفار الخ وليس المشتق
 ملحوظا في بصري (لا تعالج) عبارة الثانية بقول الخي سم بذلك لأن ما هو دمه أو قاتل الكفار الخ وليس المشتق
 وله شاهد بقتله إذ يبعث وجره يتغير دمه لأن ملائكة الرحمن يشهدون فيه فيقبضون روحه (قوله أي يحرم
 ذلك) أي كل من التسل والصلاة (قوله لا تعالج) بفس القرآن) فبقال حياتهم لا يمنع ذلك نظير ما تقدم
 في حياة الأنبياء (قوله وأما لاثر شهادتهم) عبارة غيرهم بالحكمة في ذلك إجماعا ما قال الجبيري في أن
 هذا لا يشتمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأوجب بان الحكمة لا يلزم أطرأها (قوله لنوم القص الخ)
 يعني لو أمر بفصلهم والصلاة عليهم لنوم أنه لا جمل قص فيهم بخلاف الأنبياء لأن أحدا لا يتوهم بقصائهم
 بحال كدري (قوله وبه فارقوا الخ) أي بالتعليل الآخر وعطال الفرق تشديد التعظيم بقوله لنوم الخ (قوله
 لذلك) أي ما ذكر من دعاء التبر وتعظيمهم (قوله وإن قصد به التشريع) فيه تأمل (قوله ولا تعالج) عطف
 على قوله لا تعالج (قوله ضيف جدا) بل خطأ قال الشافعي ينبغي لزوم أن يستحي على نفسه معنى (قوله
 نعم) أي قول المتن: يكفى في النهاية الإقرار بخرج الخ بخلاف الخ كذا في المتن الإقرار بقتله تنبيه إلى المتن
 (قوله نعم صرح) عبارة الاستحسان في المتن والنهاية وأما خبر أنه ^{عليه} خرج الخ المراد أن كافى المجموع أنه
 دعا لهم كدعائه لليت لقوله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم أو إجماع يدل على هذا لأن عندنا لا يصل على
 الشهيد عند الخلفاء وهو أبو حنيفة لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيامه (ولا دليل فيه) أي العزم ر لا فهو
 وأردنا ولا يجدي في دفع قوله لأن الخلاف الخ لا يتم قهره لعمين إلا بالنسبة لأوامر الحسم لبيان
 بصري قول المتن (وهو الخ) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات نهاية معنى
 (ولو قلنا أني) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا
 أو لا فاجبت عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم
 قتال الكفار أنه يصددهم ولو بخدمه للفرار أو نحوها ع ش اقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا
 الأول قضية لتعليل المحش أن المميز الذي يصد للقتال شهيد (غيره مكلف) أي صغير أو مجنون فأنسى ومنق
 قول المتن (في قتال الكفار) أي سواء كانوا أحرار أم عبيد من أم أهلك دمة قصدوا قطع الطريق علينا أو نحو
 ذلك معنى وثنا قال ع ش ا قوله قصدوا الخ احتراز به عما لو قتل واحد منهم مسلما بغيلة (بسيه أي القتال)
 ومنع ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيختون سر د باغتت الأراض بملاؤه بالبارود
 فإذا مريم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من عليها وأهلكت المسلمين (قاعدة) قال ابن الاستاذ كان
 مقتول في حرب الكفار حاصيا بالخروج ففيه نظر والظاهر أنه شهيد أم لا قال ع ش ا حيث لا يجوز القرار
 فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا أه سم على البهجة (فرع) قال في تجريد
 العياب أبو دخل حرق ببلادنا قاتل مسلما قتله فهو شهيد قطعنا ولوري مسلم إلى صيد فأصاب مسلما في حال
 القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين سم على المنهية ع ش ا قول قولهم الآن أفنا كان أصابه سلاح مسلم
 كالصرح في أنه شهيد (خطأ) ظاهرا أنه لا فرق في ذلك بين أن يصد كافر أبيضه أو لا ولا مانع من ع ش
 وهذا صريح في خلاف ما قدمه عن القاضي حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أي وإن لم يكن عليه أثر
 دمه ياتر معنى (قوله أو غيره) أي غير القتال (قوله فليس بشهيد) أي الشهادة انحصرت سم (قوله الأصح)
 خلافتا بقا بقا الخ (قوله واحد منهم) أي مثلا (قوله إن قطع برته) كذا في أصله حقه الله تعالى والأول

من ظهور خلق الإدى عندها فإن لم يظهر حيث وجب ما عدا الصلاة عبارة المتصح والأي وإن لم
 تظهر حياته ولم تظهر أماراتها وجب تحمينه بلا صلاة إن ظهر خلقه والامن سره بخفة ودقته أه (قوله
 فليس بشهيد على الأصح) أي الشهادة المخصوصة

على الأصح بخلاف ما لو أنكسر أو ابتغى لاستصالحهم فمات واحد منهم وقتل واحدا من قاته شهيد
 على الأوجه (فإن مات بعد قتله) أي القتال وقد بقي في حياة مستقر أو أن قطع بجموعه من جرحه (أو) مات أحد من أهل العدل (في قتال

البخاري) من مسلم (فتاوى شيخنا الاظهر) فيسئل ويصلي عليه اما الاول فثلاثة كقيل بسبب (١٦٥) اشروا الثاني ثلاثة قيل مسلم ومن

كأنى أهمل والغنى الثبائية ثلثان لا بما جازان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كاسم صرح به
بصرى قول المتن (فغير شيدنا) أى سوا ما طال الإيمان أم قصر نأى بمقتضى (قوله) ومن ثم قوله كافر
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بل ظن جوازاً عنهم مروقى ما لو استعان أهل العدل بكفار تخلوا
وأعدانهم ألقوا حال الحرب بل يكون شيدنا فيفترس على حجر الأثر بانه شيدوا بقضى ما لو شكفى
كون المقتول مقتولاً مسلماً أو كافراً والأثر بانه ليس بصيدى عرش أقر ولو القلب فى الأثر لا دل على عدم الشهادة
مبيل إذ مناقاة الكفار فيه تنجى لاهل العدل فلا يصدق على القتل المذكور أنه مات فى قتال الكفار (قوله)
أو قتله مسلماً) أى لم يستمن به الكفار أخذاً بامر الموت (جنب) أى أو نحوه كالحض ونفسه
نأى بمقتضى (قوله) وهو مع أهله) بلغة حال من غير معاهة الفاعل فى المعنى (قوله البيا) أى الدهر أو الجار
متعلق بالخروج (قوله تاسر) أى فى الفسل قول المتن (و تزال تاجسة) أى الضيوان حصلت بسبب
الشدة كقولنا خرج بسبب القتال وظان المراد انجس أى ابلغ المعنوف معناه أى امال المعنوف معناه فحرم
إزائه لأن أذلت لاهل المعنوف عرش (قوله) أى ادمم الشهادة حال من الشهادة فحرم
إزائه اطلاقاً للشيء من غسل الصيد لا هاتراً غيراً ولا تأمل نصراً إلى الخلاف فمن الصائمين معناه اثر صيانة
لا اله المقتول على نفسه بخلافه من غير أن لا يبرأ منه حر عليه ذلك قدرت على الإشارة إلى
ذلك باب الوضوء. نهاية ومعنى عبارة اسم قول المتن (غير الدم) أى بخلاف الدم فإنه يتمتع بإذاته بالنسل
مخلطاً بغيره وهو الفرقان الفسل يؤيده بالكلية عينا أو أرواؤه لنحو موديل العين دون الأثر
أم (قوله) أو يفرق) معتمد عرش (قوله لك) أى كلامهم (الثنائى) أى (الثنائى) عبارة الثبائية والثانى
أقرب بأى القدر (قوله ندبا) أى قوله بل يظهر للمعنى لا قوله لا ذات بلوى إلى المتن فإن لم يكن فى الثبائية
الامازكر (قوله ندبا) أى ان لم يتفقوا على ذلك أو لا فوجوا كما يأتى فى قوله أو لا جاع (قوله التامات فيها)
أى أو اعتدلبسها غالباً لثبائية ومعنى أى وان لم تكن يضاماً بقا لاث الشهادة وعليه العمل من التكفين فى
الأيض حيث لم يرام منه ما يقتضى خلافه عرش (قوله) فالقيد بذلك) عبارة المعنى والثبائية فالتقيد فى
كلام المصنف كاصله بالملطحة لبيان الاكمل وعلم بالقيدين بانه لا يجب تكفينها كسائر الموتى
(قوله) أو لا جاع) عبارة الغنى وشرح الأثر والوضوء والثبائية أو اداؤوه أو قبحوها وتكفينها فى غيرهما جازاً سواء
كان عليها اثر الشهادة أو لا ولو طلب بعض الأثر وعزمت بعضهم إيجاب المصنوع فى أحد احتمالين يظهر
ترجيحه لا لاجباب الدلالة (أى) أى خلاف جميع الأثر (أى) بدليل قوله ندبا مع (قوله) لا ذات
بها) أى بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز ذبحها وتكفينها فى الأثر (أى) (قوله) فغير مأمور فى الثلاث) أى كالمؤ
قال بعضهم تكفينها فى ثوب أو امتع الباقون فى ثبائية (قوله) رعا به لمصلحة) قال فى شرح العياض قالت أصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بيا به قلت الذى استفيد من تقديمهم غالب الثلاث هو رعا به من
الميت وأعتد التنازع بفعله لا كالمؤ وهو مناهض النزاع انتهى سم (قوله) وينزع ندبا) أى

أولاً فالنصيحة لك وذلك الاتباع والأوجه ألا يحجب أحد الورقة أزم إن لاقى بعرة ما فاجتنبه ما في الثالث، بزم ندبا

ثم دوح وغرو وثوب
جلدو فخر يظهر أن حله
حيث كان ملكه ورضى به
وارثه الرشيد والاربيب
توجه (فان لم يكن ثوبه سابقا
تم) الواسب وجوا وغيره
نداء احكم شهيد الدنيا
فقط وهو من قاتل لحو
حية أو الأخر فهو من
قاتل لتكون كلمة الله هي
العليا ما الشهيد الآخر فقط
كغريق ومطلون وغريق
وألقى به من مات بصاغة
وميت من طاعون وقد
يقذف منه أن حرمة الفرار
من بلد الطاعون والدخول
اليه على أن يعلم ذلك الاقليم
لكن الوجه ما أطلقوه
كأبيه لعل الأول يعلم
القيام بالباقيين وتجهيزهم
والثاني بأنه ربما أصابه
فيسنده لدخوله فان قلت
غايته انه نوع من العدوى
وهي انما تقتضي الكرامة
فقط قلت تنوع بل هذا
يصنع عليه عرفاته من
اللقاء باليد الى التلبكة
ومقتول ظلار ميت عتقا
لمن يحمل نكاحه بشرط العفة
والكتم كافي الحبر ولا
يبعد في عاشق غيرها
اضطرازا انه شهيد أيضا
بل واختيارا أيضا إذا
عقب وكنتم كمن ركب
بحر المعصية لان الجهة منكدة

ولو فرض أنه بعد إزاره لا التفات اليه لورد الامر به عس (قوله نحو دوح الخ) عبارة غيره آلة حرب
كسحر وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً كخض وجبة عشقوا الخ (قوله ان حله) أي عمل تدب نزع ما ذكر قول
المتن (سابقا) أي سابق لجميع بدنه و (قوله نعم) أي وجوبها بما يفرض معنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة
اثواب إذا كفن من ماله ولادن غليظ يداي (قوله هذا) أي الفصل في الغنى الآخر فالوجه في اليد مقتول
وكذا في النهاية إلا قوله بل واختيار (قوله هذا الخ) عبارة قاتلني والاسنى والنهاية بالشهادة كاتفاق الجمهور
ثلاثة الأول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا ينسل ولا يصل عليه في حكم الآخرة بمعنى أنه لو أباحوا وهو
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من
قتل في قتال الكفار بسببه ودخل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم
الآخرة فقط كالمقتول ظلماً من غير قتال والمطلون إذا مات بالبلن والمطلون إذا مات بالطاعون والغريق
إذا مات بالغرق والفر من القرب إذا مات بالغرق طالب علم إذا مات على طلبه من مات عتقا وبالطعن أو بدار
الحرب أو نحوه ذلك استثنى بعضهم من الغريب العاصي يفر به كالأبني والناشرة ومن الغريب العاصي
يركبه البحر كان القاتل فيه عدم السلامة أو استواء الأمرين أو ركه لشرب خمر ومن الميت
بالطعن الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة وباقى في الشرع ما يراه (قوله وهو من
قاتل لتكون كلمة الله الخ) يق من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم وبظهوره من القسم الأول
وان المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لآمر ديني والله اعلم (قوله ومطلون) أي
كالمستحق وغيره خلافاً لقيد بالآل (قوله شهيد في حكم الدنيا) أي في حكم الدنيا فقط لا في حكم الآخرة
بمن مات بمرض البطن المتعارف أي الأسهال اهـ (قوله وغريق الخ) قال في شرح التحرير والحدود وكتب
عليه العلامة الشوري قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح الباب أو سداده بجملة بعضهم على ما إذا قتل على غير
الكيفية المأخوذ فيها أو الوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأتيا انتهى أقول الأقرب
أنه شهيد مطلقاً سواء بذل على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لشرع بالفرق ومات أو مات بسبب
الولادة من حل الزنا ونحوهما عس (قوله وميت من طاعون) أي وإن لم يظن وظاهره وإن لم يكن
من نوع المطعونين بأن كان البطن في الأطفال أو الأرقاء وهو من غيرهم عس عبارة شيخنا أوفى زمن
الطاعون ولو بغيره لكن كان صابراً محتسباً أو به بعده اهـ (قوله وقدي خذته) أي من أطلاق إن
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقيده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لي وجه الأخذ (قوله
لكن الوجه ما أطلقوه الخ) أي بحرم كل من الفرار والدخول مع الطاعون ذلك الاقليم أو لا (قوله لعل
الأول) أي حرمة الفرار أو (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله انه نوع الخ) أي الطاعون (قوله انما
تقتضي الكرامة) أي كرامة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الآتي وميت الخ عطف على غريق
(قوله ظلماً) أي ولو ميتة كان استحق شخص حرز قيته لقده نصفين شيخنا وتقدم استعراق عس
أن مقتول حد شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختل بمجروره لم يتجاوز
الشرع و (قوله الركن) أي حتى عن مشوقه شيخنا (قوله لا يبعد الخ) اعتدله لغنى والنهاية وشيخنا
(قوله في عاشق غيرها) أي كمر دنيا أو معنى (قوله بل واختيار الخ) رفاً لغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال
عس قال سم على المنهج والمعتد عند شيخنا الرمي وغيره عدم الفرق بين المرد وغيره حيث كان
المرض العفة والكتمان بل قال الطيللاوي وم وإن كان السبب المؤدي الى عتق الأمر اختصاراً
حيث صار اضطراب أو عسر ركنه والله أعلم أهو معنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختل به حصل بينهما
فاشع بل عزم على أنه وإن غلبه لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يدكر ما به لاحد ولو عجز به اهـ (قوله
لان الجهة منكدة) عبارة النهاية والوجه في ذلك أن يقال كان الموت معصية كان تسببت بقاء الحمل
عدم الزرع اهـ (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) يق من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

ومبطلاناً فهو كغيره غسلا وصلاة وغيرهما (فصل في الدفن وما يتبعه) (١٦٧) (أقل القبر المحصل للواجب

(حفرة تمتع) بعد طمها
(الرائحة) أن تظهر فتوشى
(والريح) أن يتشربها كنه
لأن حكمه وجوب الدفن
من عدم انتهاك حرمة
بانتشار ريحه واستقرار
جيفته واكل السبع له لا
تحصل إلا بذلك وخرج
بحفرة وضعه بوجه الأرض
وسره بكثير نحو تراب
أرجارة فانه لا يجرى
عندما كان الحفر وان منع
الريح والسبع لأنه ليس
بدفن وبشتم ذنك ما يمنع
أحدهما كان اعتدات
سباع ذلك المحل الحفر من
موتاه فيجب بناء القبر بحيث
تمنع وصولها إليه كأمر ظاهر
فأن لم يمتها البناء كعوض
النواحي وجب صندوق كما
يطلب ما يأتي وكالفاسق
فأنها بيوت تحت الأرض
وقد قطع ابن الصلاح
والسيكى وغيرهما بحربة
الدفن فيها مع ما فيها من
اختلاط الرجال بالنساء
وإدخال ميتة على ميتة قبل
بلا الإلزام ونسبها السبع
واضح وعنده للرائحة
مشاهد فقول الرافعي

فأنت أركب البحر وسهر السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للصبيان بالسبب
المستلزم للصبيان بالمسبب وإن لم يكن السبب مسمى حصلت الشهادة وإن قارنا بمسببة لأنه لا تلازم
بينهما أه قال عرش ومته ماله صاد حية وهو ليس حادقا في صيدنا ونحو البهوان إذا لم يكن
حادقا في صنته يتخلل الحادق لهما فانه شديد لعدم تسمية في هلاك نفسه اه (قوله وبشتم مطلقا)
أى ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومتى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب أما شهيد الآخر الخ
(فصل في الدفن وما يتبعه) أى الدفن كالتمزية رشيدى (قوله المحصل) أى قوله
فقول الرافعي في التابا بالمعنى الآخر فهو يتمنع إلى كالفاسق (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع
الرائحة والسبع) هذا ضابط الدفن الشرعى فمن منع ذلك كفى وإلا فلا نهاية قال عرش هذا يفيد أنه لا بد
من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن
لم تكن له رائحة أصلا كان جف اه وياق من م ما يراقه (قوله وإن نظهر) إشارة إلى تقدير مضاف
وكذا قوله أن يتشربها إليه (قوله فتوشى) أى إلى هنا يفرغ من (قوله وبها كنه) عبارة النهاية والمعنى
لاكل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد أنه لا يمكن ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى
أحد لادن فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) (فرع) لو لم يوجد عمل بدفن فيه إلا ملك إنسان غير
محتاج إليه لومه بذلك بالقيمة فإن لم يكن له فاجعنا نأخذ قياس ما تقدم في الكفن على ما مر فيه سم (قوله
وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذ كورة في المتن صادقة مع بنائها بحيث منعت ما ذكر كنهت كالفاسق إن
كانت ثابتي حفر كفت أن منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لا إطلاق ما يأتي سم (قوله وسره الخ) عبارة
النهاية والبناء عليه ما يمنع ذنك لنعم لو تعذر الحفر لم يشرط كالومات بسقيته والساحل بعيد أو به مانع
فيجب غسلا وتكفينه والصلاة عليه ثم يحمل بين يديه أو تدبأ لتلايتضخ ثم يلقى لينفذ البحر إلى كونه وإن كان
كان أهله كفارا احتلوا أحد من مسلمي قريش لم يجرؤ أن يلقوا به حتى لا ينجسوا به وإن كان
أهل البر مسلمين ما إذا أمكن دفنه لم يكن لهم قرب البر لو لم يمنع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عرش
قوله مر والبناء عليه ما يمنع الخ في حكمه حفره لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم يبنى عليه ما يمنع ذلك فلا يمكن
اه وتقدم أفتاح سم ما يخالفه (قوله وبشتم الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان احتادت الخ)
مثال لمنع الريح دون السبع و(قوله كالفاسق) مثال لمنع السبع دون الريح يصرى (قوله وصولها إليه)
أى وصول السباع إلى الميت (قوله ما يأتي) أى في المسائل المشورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ
(قوله وكالفاسق) أى المهر وقبيلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فأنها بيوت تحت الأرض الخ)
أى فلا يمكن الدفن فيها فانه كمنعه في غار ونحوه ويبدأ به معنى (وعنده للرائحة) متعلق بالضمير لفيه
نظر سم (قوله يتمنع الخ) عبارة التابا بالاسم والمعنى وظاهر انهما غير متلازمين كالفاسق التي
لا تكتم الرائحة منها الرشح فلا يمكن الدفن فيها اه (قوله يتمنع حله الخ) كلام الرافعي ليس فيه
دعوى التلازم حتى يحتاج إلى المحل والتأويل يصرى سم (قوله في النظر إليه) أى إلى التلازم قالوا (قوله
لعمدته) أى لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) أى التلازم قول المتن (وتدبأن يوسع الخ) وينبى

(فصل في الدفن وما يتبعه) (فرع) لو لم يوجد عمل بدفن فيه إلا ملك إنسان غير محتاج إليه لزمه بذلك
بالقيمة فإن لم يكن له مال فاجعنا نأخذ قياس ما تقدم في حاش قول المصنف في فصل الكفن فإن لم يكن فعل من
عليه نفقته من قريب أو سيدهم كذا الزوج أو الصاحب لو لم يوجد إلا توابع مالكه غير محتاج إليه على ما مر
فيه (قوله في المتن حفره تمتع الخ) الحفرة المذ كورة صادقة مع بنائها بحيث منعت ما ذكر كنهت كالفاسق
إن كانت ثابتي حفر كفت أن منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لا إطلاق ما يأتي (من عدم انتهاك حرمة بانتشار
ريحه) يفيد أنه لا يمكن ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى أحد لأن فيه انتهاك حرمة (وعنده للرائحة)
لرائحة متعلق بالضمير لفيه نظر (قوله يتمنع حله) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل لفصلان تبيته كيدرك

ما ذكره أولا وبالنظر لعمده الجواب ما ذكره أنما يجرى شارح بالاول فيه تساعل (ربند أن يوسع)

(ويصح) بالمحلة وقيل
المحطة للبحر الصحيح في
قيل احد احفروا او لوسوا
واحفروا ان يكون التميمين
(قائمة) لرجل معتدل
(ويستطاع) بان يقوم فيه
ويستطاع يده مرتفعة ويصح
الرائي ان ذلك ثلاثة اذرع
ونصف والمصنف انه اربعة
ونصف لانما راض اذا الاول
في ذراع العمل السابق يانه
اول الطهارة والثاني في
ذراع اليد (والحد) يفتح
اوله ويختموه وان يفتح في
اسفل جانب القبر والاولى
كونه القيل قدر ما يمسح
الميت (افضل من الشق)
يفتح اوله (ان حليت
الارض يجر مسلمان سعد
ابن ابي وقاص امر ان
يحمل له الحد وان ينصب
عليه الابن كالفيل برسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي
غيره ضعف الحد لنا والشق
لغيرنا اما في خوخة فالشق
افضل خشية الانبياء وهو
حفرة كالنهر بيني جانبها
ويوضع بينهما الميت ثم
تسقف الحجر او لوى ويرش
قليلا بحيث لا يسهو ويسن
ان يوسع كل منها ريتا كد
ذلك عند راسه ورجليه
للخبر الصحيح به (ويروى)
ندبا (راسه) أي الميت في
التش (عند رجل القبر)
أي مؤخره الذي سيكون
عند سفله وجعل الميت
(ويسل من قبل راسه)

ان يكون ذلك مقدار ما يمسح من يده القبر ومن يده ذلك لان فيه تعبيراً على الناس عرش
(قوله بان يزداد) الى قوله ويسن في النهاية الا قوله الاول كونه وقوله خبر الى ما في رغو وكذا في المتن
الانه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الراي واعتدال الاول قول المتن (ويصح) اي بان يزداد
في زو له معنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب عرش قوله واسعوا واحفواهما من باب
الانفصال لم يمتزما مفتوحة (قوله وان يكون التميمين) إشارة الى ان قول المصنف قائمة الخ خبر
ليكون المحذوفة (قوله ويستطاع) أي غير قابض لا صابها عرش (قوله ولا تعارض) جرى عليه من
اه سم (قوله اذا الاول في ذراع العمل الخ) أي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع
التجارة أي وهي تقرب من الاربعين ونصف بذراع الا قد يختلف بينهما عرش (قوله السابق يانه)
وهو انه ذراع وربع من ذراع اليد فيكون التفاضل بينهما من ذراع لان الثلاثة ونصف بذراع العمل
باربعون ونصف الاثنا بذراع اليد قوله فلانما راض أي تقر بما جرى قول المتن (والحد افضل من
الشق) ولا يكون وضع الميت في القبر كاهو المجهود الآن أي في الفساق قالنا سم آتو ن بترك الدفن في
الحد والحد الشق شيئا (قوله القيل) أي وان حفر في الحجة المقابلة للقبلة كره عرش قول المتن (ان حليت)
بضم اللام من أصلها بقرهي البيوسقو الشدة (قوله الحد لنا) يحتمل ان المراد للسليين ويحتمل لاهل
المدينة لصلا بآثارهم ويلحق بهم من في مقامهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قبر
القبر كالنهر ويبني جانباه بلبان وغيرهما لم تسم النار اه قال عرش قوله مر عالم تسمه الخ اي الاولى
ذلك اه (قوله بنى جانباه) هل يسن ذلك البناء بحيث يكرهه وان كانت الارض في غاية الصلابة
او انما هو اذا كان في الارض نوع رغو بخلاف ما اذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الانهيار اصلا فلا
يتبدل البناء كما يفيد قول المتن او يبني الخ ياؤم ريت قال شيئا على الغرض فانه قوله ويبني جانباه الخ
ظاهرا انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعابلا بل يمكن الاقتصار على احدهما فيجعل الاربعة او ثم يجعل
او مانعه فلو تجوز الجمع لصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع
بينها اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض الحد أو الشق نجاسة لم يجوز وضع الميت
عليها مطلقا أو بفصل بين ان تكون من صديد الحفر في كافي المقبرة المنبوذة فيجوز وضعه عليها او من غيره
كبول او غائط فلا يجوز كل يحمل قال الشوري والوجه هو الاول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه فيه
الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيئا (قوله ثم يستدف) بلبان وخشب او حجر معنى (قوله)
ويرفع قليلا) هل ذلك وجوبا لئلا يذرى به سم على حج والظاهر انه كذلك لليلة المذكورة عرش
(قوله ويسن الخ) عبارة المغنى والنهاية عبارة المجموع كالجهور ويستحب ان يوسع من قبل رجليه ورأسه
أي لقطو كذا رواه ابو داود وغيره والمعنى يساعده ليهو نه عما لي ظهره من الانقلاب اه قال عرش وما
ذكره من المجموع محمول على الشق والحد ليقول المصنف ويندب ان يوسع الحفر غير منه حج فيها
او قال ما في المجموع عرشه بيا هو قال بصري عبارة لا سني ويوسع من زيادته أي يوسع الحد عند المعموم
الحفر السابقين يتا كذلك عند راسه ورجليه للاسرة في خبر صحيح في ان يدار اه ففهم منه تخصيص
تأ كرتوسمة على الرأس الرجاءين الحد وعبارة التفتة مصرفة بموم التا كد المذكور اه (قوله عند
رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى الا قوله ندبا
وقوله لما راي المتن وقوله وقد يشك الى بعد ما حارم وقوله هو محتمل الى قتها قول المتن (ويسل الخ) أي

بأذن تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلا الخ) هل ذلك وجوبا
لئلا يذرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل اذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع
والجهور ثم هذه العبارة تفيد من التوسيع في غير ما يلي رأسه ورجليه ايضا خلافا لما تقدم عن المجموع
وغيره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثاني (قوله عند رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر

الصنوع هو في حكم المرفوع
(ويذكره) ولو اتى ندبا

(القدر الجال) لانه

أمر بأطاعة أن يؤلف فيه

بتمام كلهم لألفية وإن

وقع في المجموع وغيره

لانه

يذكر ولأنهم أقوى نعم

يتولين حلها من المتصل

الى التش تسليمها لمن

بالقدر وحل شاذها فيه

(واولاهم) بالدفن (الا حق

بالصلاة) عليه وقد مر لكن

من حيث البرجة والقرب

دون الصفات اذا لا يفهمنا

مقدم على الاسن الاقرب

عكس الصلاة كما مر في

الفصل ولا خلاف ان

الوال لا حق له منها قال ابن

الزيتونار صا الاخرى بان

القياس انه حق له التقديم

او التقديم (قلت إلا ان

تكون امرأة مروج

قارلام الزوج) وإن يكن

له حق في الصلاة (واقه أعلم)

لانه ينظر ما لا ينظر ونقد

يشكل عليه تقديمه

أيا لمعه هو اجني مغضول

على شأن مع الزوج

الافضل والمذكر المشايخ

اليه في الخبر على راي هو

انه كان وطى سرية تلك

اليه دون ابى طلحة ظاهر

كلام امتناهم لا يعتبرونه

لكن يسئل ذلك انها واقعة

حال ويحتمل ان عيان

لقرط الحزن والاسف

لم يبق من قسه

يخرج الميت من التمش من جهة رأسه ليسلم إن في القبر (قوله برق) أى سلا برق لا ينفق (قوله لماصح
الخ) عبارة الثانية لأن السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلماصح من بعض الصحابة انه من السنة اما السبل
فلماصح انه فضل به صلى الله عليه وسلم وفى المتن وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك ما في صنيع الشارح
من إيهام ان ذلك علة للتسل او لموضع (قوله ندبا) خلافا لمتنى عبارته وظاهر ما في المختصر وكلام
الشامل والثباتان هذا واجب على الرجل عند وجودهم وتمكنهم واستظيره الاذرى وهو ظاهر ام
قول المتن (الرجل) أى اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفين عن ذلك غالبا نهاية ومعنى قال عرش
ويبنى ان الرادبال جال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم فقرة وانها لو فعله الاناث كان مكروها وها هو جال
خلاف من حره من تيمم الحطيط اه (قوله امر بالاطلحة الخ) أى مع انه كان لها عار من النساء كفاطة
وغيرها صلى الله تعالى عنهم بتايه معنى (قوله وان وقع الخ) أى انهار قيتها يه معنى (قوله عند موتها)
أى ودلتها بناية اى رقية (قوله ولانهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله اقوى) أى من النساء ويخشى
من مباشرتهن منك حرمة الميت وانتكاشا من معنى (قوله نعم يتولين الخ) أى تدبا منقوتها يه (قوله
جلها من المتصل الخ) وكذا من الموضع الذى هو بعد الموت الى المتصل ان لم يكن فيه مشقة عليهن عرش
وشينها (قوله وتسليمها لمن بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) أى الادخال الى القبر (قوله دون الصفات) أى
المعتبرة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بمكسها فلا يقال ان تقديم الاقنه على الاسن تقديم بالصفات فيتاى
قوله دون الصفات سم عرش (قوله اذا لا يفهمنا) أى والبعد الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد
بالاقفه اذا علم بذلك الباب بناية ومعنى (قوله ولا خلاف الخ) عبارة الثانية بقدر المتن والوالى هنا لا يقدم على
الاقرب جزماءه قول المتن (قولا لام الزوج) والوجه كما قال الاذرى ان السيد فى الامة لا يحل له كالزوج
واما غير هافل يكون معها كالجنى والاقرب نعم الا ان يكون بينها عرية واما البعد فهو اقرب بقبحها
من الا جانب حيا معنى واسن وكذا فى الثانية لافى المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لا وان لم يكن بينها
عرية لانه فى النظر ونحوه كالمهر وهو اولى من عيد المرأة اذا مالكية اقوى من المملوكة اه واعتدته
الحلى وأقره عرش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الآثار فهو منحوم على ما تقدم ثم
وتقدم في الفصل ان الزوج احق من رجال الاقرب سم عبارة البصرى هذا لا يلزم ما تقدم قلله وأقره
من انه مقدم على الا جانب وجزم به صاحب المتن وبالنسبة وحيد الحق الغاية ان يقال وان كان مؤخر
عن الاقرب اه (قوله وقد يشكل عليه) أى على قول المصنف قارلام الزوج (قوله انهم لا يعتبرونه)
أى الوطمانا (قوله لكن يسئل ذلك) أى يدل الاشكال (قوله انها الخ) أى الواقعة فى الخبر كرى

(قوله اذا لا يفهمنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الاقنه على الاسن تقديم بالصفات فيتاى قوله
دون الصفات لا تناقض لقوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتبرة في الصلاة ولم يقدم هنا بل بمكسها
وعبار وشرح البهجة بتقديمها الاقنه أى بالدفن على الاقرب والاسن والبعد كالمع الفقيه على الاقرب أى
والاسن اخذنا قبله بالاولى لانه اذا قدم الاقنه على الاسن مع المشاركة فى اصل الفقه مع عدم المشاركة
فى اصله بالاولى كاخ غير قضيته بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه هو مسار
لما مر ثم اه لكن الذى تقدم متفق كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محله عند
الاستدافى البرجة وهذا لا يتخذ بذلك كاتيد معجزة شرح البهجة المذكورة إلا ان حصل على ذلك قد
يقال لاجابة لقوله لم يجد الفقيه الخ مع ما قبله فتلهم (فرع) تقدم ان قضية كلامها بل صريحه
ان الترتيب السابق فى الفصل واجب وامانا هذا الترتيب المذكور فى الدفن لقى شرح الروض من جملة
كلامه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لائح فليتأمل (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع
وجود الاقرب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الفصل ان الزوج احق من رجال الاقارب

بأحكام الدفن فأذن أرواه
 ولا يرادهم قالوا في الجملة أنه ليس أن يجامع لها ليكون بعده من الميول إلى ما يراد من النساء لا تأقوله
 القرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل تلك اليلقو القرض هناك يكون بعده من ذكر النساء وبعد
 القرض من اقوى علمه كذا عرش (قوله) وبعد (قوله) بعد الزوج سم وكردى وعبارة التباها والمق
 وبلي الاقته ثم الاقرب (قوله) الحارب الاقرب فالاقرب كالصلاة اي يقدم الاب ثم ابو وان علام
 الابن ثم ابوان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ الاب ثم العلم الشقيق ثم
 العلم للاب ثم ابو الام ثم الاخ منها ثم الحال ثم العلم منها ثم عدها اي الميتة يشهدان يقدم على عيدها عارم
 الرضاع وعارم المصاهرة آسنى وفي سم عن شرح البيهقي مثله (قوله) ان عرف ما قدمه يعني احكام الدفن
 وهل المراد الاحكام الواجبة فقط او هي والمتنوعة يبنى الثاني نظر المصلحة الميت يصري اقول قول شارح
 بل الفقيه كالصريح او صريح في الاول (قوله) فقتها) والاشبه بكافة الشيخ تقديم عارم الرضا وعارم
 المصاهرة على عيدها بقا قال عرش وقياس ما تقدم في النسل من ان الظاهر تقديم عارم الرضا على عارم
 المصاهرة هنا كذلك ثم راي في سم على المنهج (قوله) غلى (قوله) قال الاذرى وقد يقال ان النني والم
 من النقول ما ضعف شهوة من شباب الحصان فيقدمان عليهم نهاية (قوله) ومعتق) لم يرتفع مع ما قبله سم
 اقول بل يرتفع بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله) فذورحم كذلك) اي غير عرم كبنى خال وبني عمه سم ونهاية
 (قوله) فصالح اجنبي) اي ثم الافضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهن في النسل والحائى كالنساء بما يتوهم
 قال عرش وبنيى تقدم الحائى على النساء لا جلال ذكورتهم اه (قوله) فان استوى اثنان (الخ) اي
 وتمازطانيا معنى (قوله) افرح) اي ندبا عرش (قوله) لا تقطاع الملك) اي وهو بيته موجودها آسنى
 (قوله) اذ الرجال (الخ) في تقريبه تأمل (قوله) ثم) اي في غسل المرأة (قوله) وحائى (الخ) اي في دفن المرأة
 سم (قوله) كان الم) اي كان قبلها لى من ابن الم (قوله) انما (قوله) اي قبلها (قوله) ونحو ابن اذخل
 في النحر الاجانب (قوله) وهذا الترتيب مستحب (الخ) اقتضه التباها بقدر الزيادة قال سم وفي شرح الروض
 أنه قضية كلامهم اه (قوله) اي الدافنون) الى قول المتن ويسدق التباها والمتن (قوله) وإن كانت إلى
 حرم ومقوله وصح الى ولومات (قوله) اي الدافنون) اي المدخولون الميتة في القبر بما يتوهم (قوله) ندبا
 (الخ) اي اما الواجب في المدخل له فهو ما يحصل به الكفاية نهاية (قوله) ثلاثة) يعني ندبا موقاة لما
 فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم راي في عبارة الروض وشرحه شذالى ما ذكرته

(قوله) بأحكام الدفن) بكسر الحزة أى اتقاه (قوله) لم يعارف) أى لم يجامع (قوله) يقدم منهم من بعده
 (الخ) ولا يرادهم قالوا فى الجملة أنه ليس أن يجامع لها ليكون بعده من الميل إلى ما يراد من النساء لا تأقوله
 القرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل تلك اليلقو القرض هناك يكون بعده من ذكر النساء وبعد
 القرض من اقوى علمه كذا عرش (قوله) وبعد (قوله) بعد الزوج سم وكردى وعبارة التباها والمق
 وبلي الاقته ثم الاقرب (قوله) الحارب الاقرب فالاقرب كالصلاة اي يقدم الاب ثم ابو وان علام
 الابن ثم ابوان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ الاب ثم العلم الشقيق ثم
 العلم للاب ثم ابو الام ثم الاخ منها ثم الحال ثم العلم منها ثم عدها اي الميتة يشهدان يقدم على عيدها عارم
 الرضاع وعارم المصاهرة آسنى وفي سم عن شرح البيهقي مثله (قوله) ان عرف ما قدمه يعني احكام الدفن
 وهل المراد الاحكام الواجبة فقط او هي والمتنوعة يبنى الثاني نظر المصلحة الميت يصري اقول قول شارح
 بل الفقيه كالصريح او صريح في الاول (قوله) فقتها) والاشبه بكافة الشيخ تقديم عارم الرضا وعارم
 المصاهرة على عيدها بقا قال عرش وقياس ما تقدم في النسل من ان الظاهر تقديم عارم الرضا على عارم
 المصاهرة هنا كذلك ثم راي في سم على المنهج (قوله) غلى (قوله) قال الاذرى وقد يقال ان النني والم
 من النقول ما ضعف شهوة من شباب الحصان فيقدمان عليهم نهاية (قوله) ومعتق) لم يرتفع مع ما قبله سم
 اقول بل يرتفع بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله) فذورحم كذلك) اي غير عرم كبنى خال وبني عمه سم ونهاية
 (قوله) فصالح اجنبي) اي ثم الافضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهن في النسل والحائى كالنساء بما يتوهم
 قال عرش وبنيى تقدم الحائى على النساء لا جلال ذكورتهم اه (قوله) فان استوى اثنان (الخ) اي
 وتمازطانيا معنى (قوله) افرح) اي ندبا عرش (قوله) لا تقطاع الملك) اي وهو بيته موجودها آسنى
 (قوله) اذ الرجال (الخ) في تقريبه تأمل (قوله) ثم) اي في غسل المرأة (قوله) وحائى (الخ) اي في دفن المرأة
 سم (قوله) كان الم) اي كان قبلها لى من ابن الم (قوله) انما (قوله) اي قبلها (قوله) ونحو ابن اذخل
 في النحر الاجانب (قوله) وهذا الترتيب مستحب (الخ) اقتضه التباها بقدر الزيادة قال سم وفي شرح الروض
 أنه قضية كلامهم اه (قوله) اي الدافنون) الى قول المتن ويسدق التباها والمتن (قوله) وإن كانت إلى
 حرم ومقوله وصح الى ولومات (قوله) اي الدافنون) اي المدخولون الميتة في القبر بما يتوهم (قوله) ندبا
 (الخ) اي اما الواجب في المدخل له فهو ما يحصل به الكفاية نهاية (قوله) ثلاثة) يعني ندبا موقاة لما
 فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم راي في عبارة الروض وشرحه شذالى ما ذكرته

(قوله) يقدم منهم من بعده) بالجماع لأنه أي بعد) قد يمرض بأن القريب العهد اسكن نفسان ذلك
 اخذاعا قال في غير من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله) وبعد) اي بعد الزوج الحارم الاقرب
 فالاقرب عبارة شرح البيهقي لعرم من العصة ثم ذوى الارحام يقدم الاب ثم ابو وان علام ثم الابن ثم
 ابنته وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العلم الشقيق ثم العلم
 للاب ثم ابو الام ثم الاخ منها ثم الحال ثم العلم منها ثم كلامه عرم القرابة والرضاع والمصاهرة فاقلم
 يكن عرم فقديم تظم الى التي تدفن اه وفي شرح الروض ويشه أن يتقدم على عيدها عارم الرضا
 وعارم المصاهرة قال في شرح الروض قال الاذرى والمتبادر من كلامهم انه لاحق السيد في الدفن
 والوجه انى الامة التي تحل له كالزوج واما غير ما قبله يكون معها كالاجنبا ولا فيه فنظر والاقرب لهم
 إلا أن يكون بينها عرم ميقوما البدينوا حتى بدقته من الاجانب حتى اه شرح الروض وقضية تهديم
 بقولهم من الاجانب ان الاقارب باحق منه وهو قياس ما قدمه شارح في الصلاة وقتلنا ما شهد ان قياسه
 النسل (قوله) ومعتق) لم يرتفع مع ما قبل (قوله) كذلك) اي غير عرم كبنى خال وبني عمه (قوله) اذ
 الرجال ثم يتأخرون) اي في غسل المرأة (قوله) وهنا يتقدمون) اي في دفن المرأة (قوله) وهذا الترتيب
 مستحب) في شرح الروض انه قضية كلامهم (قوله) كاسم) اي في ادول القرع السابق

بحسب الحاجة المصحح أن دانيه عليه السلام غل والعباس والتعل رضي الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة وزيادة شفران مولاهم صلى الله عليه وسلم وقسم العباس رضوانه عليهم في ثلث أو ثمانية شيء (١٧١) احتجوا إليه على أن بعض الحفاظ

صحبوا واتفقوا كلامه أنها الأصل (ويروى عن بعض الحفاظ) أو التقي (على يمينه) ندبا كالاحتطاج عند التوم ويكره على يساره (القبلة) وجوز بالنقل الخلفه عن السلف ومر في المصل المضطجع أنه يستقبل وجوبا بمقدم يده ووجهه فليأت ذلك منا إذا لاقى بينما كان دفن مستديرا أو مستقيما وإن كان رجلا جرحه إليها على الأوجه حرم ونفس ما لم يشتر كإتيان (ويستد) ندبا في هذا والأضلاع المطوية عليه (وجهه) ورجلاه (ال) جداره أي القبر ويحتاج إلى ياقبه حتى يكون قريبا من حية الرامح ثلاث ينسكب (و) يستد (ظهره) بليته طاهرة (ونحوها) فتمه من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه نحو لينة ويفضي بجمده الأيمن بعد تنحية الكتف عنه إليه أو إلى القرب ليكون هيئة من هو في غاية الذل والافتقار وصح أنه عليه السلام كان عند التوم يضع يده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللينة ويحتمل عدمه لأن الذل فيها هو من جسد اللينة أظهر ولومات صغير أسلم

وهي يستحب أن يكون عديم وعدد الفاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة أتتبت بصرى (قوله) بحسب الحاجة أي فلواتتبت الحاجة بآتين مثلا زيد ثالث مراعاة للقرينة عش (قوله) في نقل الخ) بلا تخوين (قوله) أو التقي) عبارة النهائية والمغنى وأخبره ما هو له وما هو له (قوله) ويكره الخ) أي ولا يشي مغنى (قوله) لنقل الخلف الخ) جملة أنها بقوله المغنى عقلا وضع على العين وعللا وجوب توجيه القبلة بقوله لا تنزلا له من نقل المصل واللائيم أنه غير مسلم أه (قوله) ومراخ) وقع السؤال في الفرس محالومات ملتصقان ماذا فعل الجوار يمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلها إليه كل منهما القبلة ولا أنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الموهوش الصحية ما يروى الله عش وفيه توقف ولو قيل بالأفراح لم يبعد (قوله) مستديرا) أي أو منصرفا (قوله) أو مستلقيا) أي أو منكبا على وجهه شيئا (قوله) المضطجع) لعله المستلق سم أي كاعبر به الشيخ حميدة (قوله) وإن كان رجلا الخ) أي وإن جعل إحصاء القبلة ورفعت رأسه قليلا كاقبل بالخصر حميدة أه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله) على الأوجه) اعتمد حميدة والنهية كاسرعن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم يده لكن قوله مر في المصل المضطجع الخ يقتضي خلافه أه وقوله يقتضي خلافه في نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أي وجوبا والمراد بالتغير اللين كما قاله الماوردي وهو المتمد خلا قال المراهبة الافتقار شيئا (قوله) أي القبر) أي القدر أو التقي قول المغنى (ونحوها) أي كلين نهية (قوله) نحو لينة) أي كغير نهية ومغنى (قوله) إليه) أي إلى نحو اللينة سم (قوله) دخو الخ) أي إلى الداني أي فيتمسكها لفظ نحو لينة (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) نقتضت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر عش قال شيئا فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار فيه لأنه لا يجب استقباله حيث ندعم استقباله أولى أه (قوله) أو كافر الخ) أي أما المسلمة فترأى لها ما في بطنا عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة ولا يدين المسلم مقبرة الكفار ولا كافر مقبرة المسلمين قال في الحامد لا ينفخ أنه حرام انتهى ولو لم يرد جود موضع حال الخلف الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لصاح ذلك لم يجوز دفنه حيث دفن مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفنه إلا لحنو واحد سم لم يجوز الضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحرم سم على أن يشبهه ويقال مثله في المسلم الذي لم يتسدد دفنه إلا مع الذميين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أي وجوبا نهية ومغنى (قوله) ليتوجه) أي الجنين القبلة نهية قول المغنى (ويستد قبم الحاد) وكذا غيره (قوله) بلين) أي طوبى لغيره قف نهية ومغنى قال عش قوله لو يسد أي وجوبا بقوله بلين أي ندبا (فرج) لو وضع الميت في القبر غير لحدو لا شق وأهل القرباء على جسده فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مر الحق بحرمة ذلك (فرج) لو لم يوجد إلا للين فلابد على يجوز أخذه كافيا لا يضطر إلى أن يسد الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج أه (قوله) بنحو كسر لين) عبارة شرح المنهج بكسر لين وطين ونحوها أه قال الجبيري قوله وطين به عن ابن القين وحده لا يكتفى ولا يندب إلا إذا كان عند سد خلاقه بمضمهر برأوى أه (قوله) اتباعا) أي قوله وظاهره والمغنى وإلى قول المغنى نهية في النهاية إلا قوله بأن كان إلى وقم (قوله) غيره) أي

(قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) في اللين القبلة) هذا السلم فلا يجب استقبال الكافر بل يجوز الاستقبال به أو الاستدبار بشرح مر (قوله) ومر في المصل المضطجع) لعله المستلق وإن كان رجلا جرحه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم يده لكن قوله مر في المصل المضطجع الخ يقتضي خلافه (قوله) إليه) أي إلى نحو اللينة (قوله) نقتضت فيه الروح) أي كأيديه الأسوي قالوا أن كان قبله دفنته ما لم كفسا ما لم لا أنه دفنه حيث لا يجب استقباله أولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض بسطر دما عثر من

دفن بمقابر الكفار لأجر ما أحكامهم الدنيوية عليهم من ثم يصل عليه كأمرا وكافرا يبطننا حين نقتضت فيه الروح سم مسلم دفنت بين مقابرنا ومقابرهم وجعل ظهرها القبلة ليتوجه لأن وجهه إلى طهرها (ويستد قف) بفتح فسكون (الحد بلين) بأن يبينه ثم يسد ما بينه من الفرج بنحو كسر لين اتباعا لما قبله عليه السلام ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع القرباء والمواثم وكالين في ذلك غيره وآثره

لأنه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل حد البدن محبوب كسابقه ولا حقه فتحوز إجمالة التراب عليه من غير تسوية به صريح وغير واحد لكن بحث غير واحد وجوب البدن كما (١٧٢) عليه الإجماع الثقل من زمنه ^{في} إلى الآن فتعزم تلك الإجمالة لما فيها من الأوزار

وتمتلك الحرمة إذا حرروا ما دون ذلك ككيه على وجهه وحله على هيئة مزرية فهذا أولى أم ويجرى ما ذكر في تسميتك التثقب وفي الجواهر لو أنهم القبر تفسير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره أم وجهه أنه يتغير في الدوام مالا يتغير في غيره وألحق بانهما إخبار ترا به عقبدته وأوضح أن الكلام حيث لم يتضح عليه سبع أو يظهر منه ويجوز الإيجاب لإصلاحه قطعا (ويغنى من ذلك) إلى القبر بأن كان له شقيقه كما نص عليه ووقع في الكفاية أنه يسئل لكل من حضر وقد يجمع يصل الأول على التاكيد ثلاث حثيات تراب) بيده جميعا من قبل رأس الميت للإتباع وسنده جيد ويقول في الأولى منها غافناكم وفي الثانية وفيها نديمكم وفي الثالثة ومنها يخرجكم تارة أخرى (تتبيه) بين بالجمع بين بحث وحثيات المناسب ليحثي لا يحثوا أصح مما يحثو حثوا وحثوات وحثي يحثي حثيا وحثيات والثاني أفصح (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر تدب

كالعين نهاية ومعنى (قوله) لأنه المأثور (الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن البتات التي وضعت في قبره ^{في} تسع يتأقو معنى أي فينبغي كون البتات تسعا شيئا (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب البدن (الخ) هو الصواب ويعمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السدور حصول التراب للبنت على وجهه بعد إزاره اسم أقول هذا الخلط على الخلط على الحال المعادى قوله مر فهذا أولى (الخ) ظاهره وإن لم يصل التراب إلى جسد الميت لم يكن بعيدا ثم رأيت عبارة شيخنا الذي أدى وأما أصل السدور واجب إن أدى عنه إلى إجمالة التراب عليه ولا فتدوب أم وعلى هذا يحمل قول الفارح مر في غير هذا الكتاب إن السدور مندوب عرش وتقدم ما في ذلك الحمل (قوله) ماذا كر أي في المتن والشرح (قوله) عقبدته أي أول انهار قبل تسمية القبر وسده وجب إصلاحه فليقو ويرماوى أم يجرى (قوله) وجب إصلاحه (الخ) أي أو نقله الأخذ عامر بصري قول المتن (ويحتمل) أي بعد السدور عرش (قوله) ووقع في الكفاية أنه يسئل لكل من حضر) أي الدفن وهو شامل للبيداء أيضا واستظهره العراقي وهو المحدث عنه أنه يمكن الجمع بينهما يحصل الأول على التاكيد نهاية وكذا في المتن إلا قوله على أنه يمكن الخ فقال عرش قوله مر وهو شامل للبيداء (الخ) وللنساء أيضا ومعلوم أن محله حيث لم يرد قبرها من القبر إلى الاختلاط بالرجال أم (قوله) بيده جميعا) أي وإن كانت المقبرة منبوذة فطرية عرش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى قال عرش ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابها أيضا سم على المنبرج مائل فقد التراب قبل يشير إليه بيده أم لا فيه نظر والأقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون (قائدة) وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوى من خط والده قال وجدت ما مثله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إرادته وقرأ أنا أنزلنا في ليلة القدر سبع مرات وجهه مع الميت في كفته أو قبره لم يلب ذلك الميت في القبر انتهى علقي وينبغي أولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوذة لأن الكفن لينجس أم (قوله) ويقول في الأولى (الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لفته عند المسئلة حثه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السائر وحده في الثالثة اللهم جاف الأرض عن جنيها نهاية قال عرش قوله حثه أي ما يجتمع به على محلاته وأطلعه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يستل كالطعم وأطلعه يشمل أيضا ما لو قدم الأية على الدماء وأخرها وينبغي تقديم الأية على الدماء أخذا من قوله زاد المحب (الخ) أم (قوله) والثاني أفصح وفي كلام المختار والخل ما يفسر بأن الأفصح الأول عرش (قوله) ثم بعد حثي الحاضرين (الخ) مقتضاه انتظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جد التنويه المبادرة فليتام بصري (قوله) كذلك أي ثلاث حثيات التراب قال التباية والتمني وإنما كان الإجمالة بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع البتات وعن تأذي الحاضرين بالقبور أم (قوله) أي (يردم) أي يصب التراب على الميت أية (قوله) مثلا (الخ) عبارة التباية والتمني فتصح الميت جميع مسحة بكترها وهي آفة تسحق الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف الجفرة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة من السحر أي الكشف وظاهر أن المراد منتهى أرواق معناه وحكمة فلما سارع تكميل الدفن أم (قوله) إذعي (الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله) بخلاف الجفرة أي قاتها تكون من الحديد ومن غيره عرش (قوله) على ترابه أي القبر معنى (قوله) أي إن كفاء (الخ) أي وإن لم يرتفع ترابه شبرا أو أوجه كما قال شيخنا

به عليه (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب البدن (الخ) هو الصواب ويعمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السدور حصول التراب للبنت على وجهه بعد إزاره (قوله) ووقع في الكفاية أنه يسئل لكل من حضر) هو المحدث شرح مر (قوله) في المتن ثلاث حثيات) انظر لفتدرا الحثي قبل تطلب الإشارة إليه بيده في نظر

الفورية كما يفهمه التعليل الذي خلاف ما تقتضيه ثم (بالحال) أي يردم والأولى كونه (بالمساحي) أن

ملا لأنه أسرع تكميل الدفن إذ هي جمع مسحات الكسرو ولا تكون إلا من حديد بخلاف الجفرة فلو زاد على أن كفاء لا ينام شخه

(وربع) الثبأن (عش) نبه من نحو كافر أو مبتدع أو سارق (شراقتل) هربا ليعرف (١٧٣) فإذ أروى حرم وصح أن قبره **عليه**

أن زاد له مقبرتي في الشرح مثله قول المتن (ورفع الخ) أي بدأ به أو انتهى به (قوله إن لم يمش) إلى قوله من غير حاجز في التابو المعنى الآخر له ورواية البخاري إلى كون التسطيع الخ (قوله إن لم يمش نبه الخ) أي وإن شئ من ذلك فلا يرفع تابو مقبرتي قال ع ح هل ذلك واجب أو مندوب ويبنى أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فسلم به ذلك أم (قوله من نحو كافر الخ) أي كدوبا أو مقبرتي قول المتن (شرا الخ) أي فلولا ذلك كان مكروها ع (قوله يذيعه) أي ولو من المقبرة المنبوذة ع ح (قوله كاست) عبارة التابو كاسته الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الخ قبل إتمام جفرا أو قبل تراب الأرض لكثرة الحجارة أو قول المتن (أن تسطيع) أي جعله مسطحا مستويا له سطح (أو من تسنيم) أي جعله مسطحا كالجلول على هيئة سنم البعير شيخنا (قوله وكون التسطيع الخ) رد دليل المقابل (قوله لأن السنة لا تترك الخ) إذ روى ذلك لا يدل على ترك سنن كثيرة معني قول المتن (فلا يدين اثنا الخ) ويبنى أن يلحق بها واحد يدين بآخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في الحد أو فسقة كما توضع الأمية بعضهم على بعض فهل يسوغ التيش حيث تدبو ضمواعلى وجهات وإن وسع المكان ولا تقاوا لحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وقا لم سم على المنهج أم ع ح (قوله أي يندب الخ) وقا لا تسليح الإسلام وخلافها يقر المعنى أو تيممها عا قالا ولولا يدين اثنا في قبر ابتداء لم يرد ذلك حيث قبر ساقلا الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال أنه صحيح لوقد بدأ ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كافي به الوالده الله تعالى وإن أعد الترح كرجلين أو أسرتين أو أختلفوا وكان بينهما مرمى أو أمانع ولدها ولو كان صغيرا أو يتيما زوجية أو عولكية كجري عليه المصنف تبعا لشرعي أم (قوله يفكره الخ) والحمد للتحريم حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودوام وإن كان هناك محرمية أو الجلس لأن الأمة في منع الجمع تأتي في القهوه شيخنا وخو بجري (قوله أو سبدي) قيد في شرح الإرشاد الصنف بموت الرقيق أو لا بخلاف عكس لاقتضاه الروايت سم (قوله وما في المجموع الخ) اتفق بما فيه شيخنا الشهاب الرمي (قوله بين الأم ولدها) وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتدله القهوه وقول المتن ثم قالوا ع من تعليم ذلك بتكسر عدم حرمة نيش قبره لحدان مثلا لدفن شخص في القعد الثاني إن لم يظهر له راحة إذ لا لال فيه وهو ظاهر وإن لم يترضوا له فيها علم أم وأقره سم قال ع ح قال سم على المنهج ويكره نيش القبر لدفن يحرم فتح القسمة لدفن فيها إن كان هناك حكمة لم حرمه من بها كان تظهر راحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا إن لم يكن هناك هناك (الحاجة كان لم يترس له مكان هو أم ثم ذكر كلاما يعطى قوته أن ما ذكر يحرم في حق الكفار أيضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في الحد واحد بلا ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الرأفة بعد ما حل يحرم أم لا في نظر والآثرب أن يقال أن أقرب زمن الدفن جرم والإقلا أم (قوله إدخال ميت على آخر الخ) وفي الزيادة وحل تحريمه عند عدم الضرورة أم اعتدله فيجوز كافي ابتداء رمل أم ع ح (قوله قبل بل جميعه) أهم جواز التيش بعد بل جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمنع نبهه مطلقا أم سم (قوله على أنه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله تحاء) أي نهي العظم من

(قوله أو سبدي) قيد في شرح الإرشاد الصنف بموت الرقيق أو لا بخلاف عكس لاقتضاه الروايت وما في المجموع ضيف اتفق بما فيه شيخنا الشهاب الرمي (قوله من حرمة بين الأم ولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر) علوه بتكسر عدم حرمة نيش قبره لحدان مثلا لدفن شخص في القعد الثاني إن لم يظهر له راحة إذ لا لال فيه وهو ظاهر وإن لم يترضوا له فيها علم شرح (قوله قبل بل جميعه) أهم جواز التيش بعد بل جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمنع نبهه مطلقا (قوله بأن كثر الموق) يبنى الاكتفاء بالمرور وإن لم يكثر الموق وإن

ما يعتجج إليه أو بعده تحاء ودفن الآخر فإن ضاق بأن لم يمكن دفعه إلا عليه فظاهر قوله تحاء حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم
 اذا تساووا في القضية يقرع بينهم وانهم اذا تفرقوا لا ينشئ الا سبق وان كان مفصولا لا اما استثنى بان
 هنا وان ما ذكره من ان استثناء الاب والام بانى هناك ايضا انتهى وقد سلم من رغب في هذا الكلام وانه يدل على
 انه اذا سبق وضع احد مقام في الحد لا ينشئ الا فيما استثنى فيسوي ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير
 من وضع اولي القدرين من ان كان اتى وذلك التبراء به لا نه بصفة استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال
 والمال المراد السابق بالوضع عند القدر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شقيق القدر ثم اخذوه وضعه
 في الحد ولا لا فيما استثنى فليتام له وانظر لود في ذماني في الحد لم يقدم إلى جدار القبر اخفها كقرا
 وصيا ناسم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسل الخ) عبارة المنقح المحترم ما غير المحترم كقبر حرق
 ومر تدوز تدقيق فلا يكره ذلك لو اذ مضت مدة يتبين انه لم يق من الميت في القبر شي ما سوى جيب الذنب فلا
 بأس بالانتفاع به ولا يكره ما لم يبين المقتبر بالنقل على المشهور اه زاد النباهة والظاهر انه لا حرجة لقبر الذي
 في نفسه لم يبنى اجتنابه لاجل كفا الا في غير احياهم اذا وجدوا ولا شك في كراهة المكشفي مقابرهم
 اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك في الجلس والجلوس والوطوبى في عدم حرجة البول والتوضي على قبره لمعلم
 حرمته ولا حرجة تاذي الاحياء قوله لم يكره ما لم يبين المقتبر بالنقل الى ما لم يكن متجسا بنجاسة طرية
 فيحرم من مشي به على القبر ما غير الطرية فلا يكره لكن يبنى اجتنابه اي وجوب في البول والتوضي واما
 في نحو الجلوس اه ع ش قوله ولو مهدا كحمارب) وزان محسن وتارك صلاته بشرطه (قوله) ولا يستند
 اليه اي يظهره (ولا ينكأ عليه) اي يجنبه فيما متفيران حنفى (قوله) وظاهر الى المتأخره الشورى
 وع ش (قوله) ويحتمل للحاق ما قرب منه (التعليل بالاحترام يقتضى ترجميع هذا الاحتمال ولولم يقطق
 عليه الحاذة يصري (قوله) احتراماً الى قوله وبحت النقي المخفى لا قوله ويحتمل الى اما تزويجها وقوله
 ضيف وكذا في النهاية لا ما ذكر وما ائنه عليه (قوله) لا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة
 (قوله) بان المراد) اي بالجلوس في المحبر (قوله) القمود عليه (التح) اي وهو حرام بالاجماع نهاية ومعنى
 (قوله) لغضاء الحاجة اي للبول والتضا طرية قوله (التح) كقبره منه خيا) نعم لو كان عادة معه المبد
 وقداوصى بالقرب منه قرب منه لا نه حقه كالواذن له في الحياة قاله الا وكفى امان كان ما به في حال حياته
 لكونه جيارا كالولاية الظلمة للامعة بذلك نهاية ومعنى (قوله) احتراماً له) يؤخذ منه كراهة ما عليه
 عامة زوار الاولياء من دفعهم التواييد وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حتم التاديب في زيارتهم وعدم
 رفع الصوت عندهم والبعاد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيها لهم اكراما ع ش
 (قوله) وقيل (اي) ان قبيل القبر وسلامته وتقبل الاعتاب عند الحقول لزيارة الاولياء نهاية ومعنى
 (قوله) بدعة (التح) نعم ان قصد بتقبل اضرحتهم التبركلم يكره كما اتفق به الرافضة اه قد قد صرحوا
 به اه اذا جاز عن اسلام المحبر بين ان يشرع بهصاوا قبلها قالوا اى اجزا ما يبيت قبل الحسن بن علي قال
 ع ش قوله لم يكره تعجيل اضرحتهم ومثلهما قالوا لا اعتبار بقوله قد صرحوا (التح) اي يقاس عليه ما ذكره قوله
 به اه اذا جاز (التح) يؤخذ من هذا ان محلاته لا يلبس ونحوه التي تعذر زيارتها كسيدى احد البدرى اذا حصل
 فيها حرام يمنع من الوصول الى القبر او يؤدى الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف على
 الظاهر وزاد ان الظاهر ان ما ذكره من استثناء الاب والام بانى هناك قال وقد يفرض بان المدة متناهية
 بخلاف انهم بان قصد من الصلاة له عمو الا فضل اول به اه واعلم ان قول الفارح تبما لشرح الروض
 الا ما استثنى ظاهرا اه اذا سبق وضع امرئ من الاصل في الحد نصيب الذكر ولا يتخلو عن اشكال وجهه خلافه
 (قوله الذي لمسل) اي ما غير المحترم كقبر مر تدوز حرق فلا كراهة في غير الظاهر اه لا سمة لقبر الذي في
 نفسه لكن يبنى اجتنابه لاجل كفا الا في غير احياهم اذا وجدوا ولا شك في كراهة المكشفي مقابرهم محل
 ما مر عن عدم معنى مدة يتبين فيها انه لم يق من الميت شي في القبر فان مضت فلا بأس بالانتفاع به شرح مر (قوله)

الذي اسلم ولو مهدا
 يظهر ولا يستند اليه ولا
 ينكأ عليه وظاهر ان المراد
 به عاذي الميت لا ما اعتيد
 التحويط عليه فانه قد يكون
 غير عاذ له لاسيما للحد
 ويحتمل الحاق ما قرب
 منه جدا به لانه يعلق
 عليه عرفا انه عاذ له (ولا
 توطأ) احتراماً له لا
 لضرورة كان لم يصل لقبر
 ميتة وكذا ما يزيد زيارته
 ولو غير قرب فما يظهر
 أو لا يتمكن من الحفر الا
 به والنهي في هذه كلها
 للكرهية وقال كثير من
 للحرمة واختير لغير مسلم
 المصرح بالعباد عليه
 لكن اولوه بأن المراد
 القمود عليه لغضاء الحاجة
 (وقرب) ندبا (زائره) من
 قبره (كقبره) منه) إذا
 زاره (حيا) احتراماً له
 والتزام القبر أو ما عليه
 من نحو تابوت ولو قبره
 صلى الله عليه وسلم بشعر
 بدو تقيبه بدعة مكروهة
 فيجوز (والنهي) بالميت
 والحق به

مصلحة نحو المال لشمول الخير (١٧٦) الآن لها ايضا (سنة) لكل من يأسف عليه كقريب وزوج وصبر وضيق

ويمد ومولى ولو صغيرا
فعم الشابة لا يميز بها الا نحو
عمر أي بكرة ذلك كما يتبادر
بالسلام ويضلل الحرمة
وكلامهم اليها أقرب لأن
في التزوية من الوصلة
وخفية الفتنة ما ليس في
مجرد السلام اما تزويجها
فلا شك في حرمتها عليها
كسلامها عليه وذلك لخبر
ضعيف من عرى مصافه
مثل أجره وفي خبرين
ما جئنا به يكره حل الكرامة
يوم القيامة وبحت بعضهم
أنه لا يسن لأهل الميت
تزوية بعضهم لبعض وفيه
نظر ظاهر مخالفته للمعنى
وظاهر كلامهم والافضل
كرتها (قل دفته) ان رأى
منهم شدة جرح لم يصبر
ولا فبهده لا اشتغالهم
بتجديده (و) تمتد (بعده
ثلاثة أيام) تقريبا لسكون
الحزن بعدها غالبا ومن ثم
كرهه حيثئذ لأنها تجده
وابتداؤها من الدفن كافي
المجموع واعتبره جميع بان
المنقول له من الموت هذا
ان حضر المزمى والمزمى
وعلم والا فالتقدم أو
بلوغ الخبر وكذا خبر نحو
مريض أو مجوس ويكره
الجلوس لها وهي الامر
بالصبر والمحل عليه يوجد
الآجر والتحذير من

الوزر بالجرح والدعاء للميت المسلم بالدفن في قبره

(و) حيث أن يعزى المسلم بالمسلم أي يقال في تميزه (اعظم الله أجره) أي جملة خطاياه بآفة الثواب والوجبات فاندفع ما جلعنهم من كراهته لا دعاه بتكثير المصائب ووجه اندفاعه أن اعظام الاجر غير منحصر في تكثير المصائب كما قد روي قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجره ان هذا من احوالنا والاعتراف عنه ^{في} لما عرى ما اذا بان له (تنبيه) وقع لعزى عبد السلام أن المصائب نفسها لا ثواب فيها لأنها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان يصبر كبرت الذنب إذا بشرط (١٧٧) في المكفر ان يكون كسبا بل قد يكون غير كسب كالإله

مسار شدي (قوله حيث) أي حين إذ حذفت التمرة وأحين إذ أراد ما قبل المات (ويعزى الخ) فتح الأي نهاية قول المتن (اعظم الله أجره الخ) ويستحب أن يبدأ بقوله ما روي من تسمية الحضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تمنع الله عن أمن كل معصية وخلفا من كل مالك ودركا من كل فائت فباقة لتقوا ربا ما قد روي أن المصائب من حرمة الثواب بمنزلة إذا التها يتووداته صلى الله عليه وسلم أي ما إذا بان له بقوله عظم الله لك الاجر والمهلك الصبر وروى قتار بابك الشكر ومن أحسن كمال المجموع أن الله ما اغفره ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى أم (قوله أي جملة) أي قوله علم أن هذا في التوبة (قوله ووجه اندفاعه أن اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام أجر هذه المعصية التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضي طلب مثله وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله أن هذا) أي الدعاء المذكور (هذا أي في التوبة) (قوله لتعبر به) أي الام وكذا الضمير المستتر لحكم (قوله ويؤيده) عمل تأمل بصري ويأتي عنه وعن سم ما يتبين به وجه التأمل (قوله خبر الصالحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) أي نصب (ولا وصب) أي مرض (قوله لنعلم الخ) أي لثواب بهذا إذا كان قوله ثواب عامل تركيا وصغيرا أما إذا كان تركيا إصاليا فلا حذف ولا تقدير (وحيث قد افاد الخ) ما يتعجب منه بصري (قوله وحيث قد افاد مجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الأول لا يفيد التكفير لا الثواب والثاني افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف في التكفير سم زاد البصري وذلك أن تقول أن كل من الثواب والمقاب قد يطلق على لمة وقمة فصل إلى العبد من به في مقابلة كسب يتأسر به هذا المعنى هو الذي يكثر دوراته في الاطلاقات الشرعية وقد يطلق بأداء النعمة والنعمة الواضحة إلى العبد من مولا منه قوله في كسب الكلامية أن له روجا في آفة المعاصي وتعديب الطبع فيجوز أن يكون في الواقع في كلام العبد من الأول وفي النص من الثاني فلا تعارض لتغير المورد في تقليل العواشعار بأنه لم يفت مطلق الثواب بل الثواب الموطأ بالكسب وفي النص آفة الثواب بالمرض الذي ليس من الكسب في شيء فتأمل هالكاجدة الانصاف متعاضيا عن ثنية التكلف والاعتساف أه أقول لو لم لا ثواب الخ ظاهر المنع من ما زاده السيد عمر البصري ناشئ عن كماله لكتنه مشوب بالتكلف (قوله الخ) أي النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور في الجنون) قد يمنع ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام زوال التمييز سم وذلك أن تعجب بعروض بعض أفراد الجنون دفعة بلا تدريج بان النص كالصرح في حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقا (قوله نفس المعصية والصبر) أي ثواب لنفس المعصية وثواب للصبر عليها (قوله ومنه) أي من الأخير (قوله وان من اتقى) عطف على قوله ان من اصيب (قوله فان كان لعدو كجنون) يقتضي حصول ثواب الصبر ايضا وهو محل تأمل اللهم إلا إذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فحتمل اعتدافا من الحديث المار

المنقول أنه من الحوت هذا هو المتصريح به وروى في شرح الروض جارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه أن اعظام الاجر غير منحصر في تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام أجر هذه المعصية التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضي طلب مثله وهو مستفاد من كلام الشارح (وحيث قد افاد مجموع الحديثين أن في المعصية المرض وغيره جزاءين) يتأمل فيهما فان الحديث الأول لا يفيد التكفير لا الثواب والثاني لا يفيد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف في التكفير (ومثل ذلك لا يتصور في الجنون) قد يمنع

(٢٣) - شرواني وابن قاسم - ثالث - الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره إلى زوال عقله يرده إلى سوي بين المريض والجنون في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في الجنون فالحمل المذكور غلط مفتقو العقل كما ذكره في الجنون ثم رايه بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه لم يذكر أنه الحامل ان من اصيب وصبر حمله له ثواب غير التكفير لنفس المعصية بل الصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك ما عورده في السوي ينته في كتاب في العبادات ان من اتقى صبره فان كان لعدو كجنون لم يترك ذلك

أو لنحو جوع لم يحصل لمن ذلك التواضع في حق ما قلنا المقر في المذهب وإن اختير خلافه أن من تخالف عن الجماعة لم يدر كمرش لا يحصل له ثوابا قلت يشتمل على أنه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بأكمله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قرأه

الاخلص قلد تلك القرآن وما في معناه ولا شاهد لأن عبد السلام في وإن ليس للإنسان إلا ما سعى لأنه عام مخصوص بالاجماع على أن الميت يصل إليه دعاء الغير وصدقته فيشأب عليهما ويغفره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بذلك أي جعل سلوك وصرك حسنا (وغفرليك) وقدم المغفر لأن المخطئ وقيل يقدم الميت لأنه أحوج (و) يمزي المسلم (بالكافر) أي يقال له (أعظم الله امرئك) ويضم إليه أما (وصرك) وأما وجبر مصيبتك أو نحوها وأما واخلف عليك فيمن يخلف أو ورخلف عليك في ثواب أي كان خليفة عليك ولا يدعو لك ببيت بنحو مغفرة لحرمة (و) يمزي (الكافر) أن احترام كحرمي فحرم تعزيتي على ما قاله الاستنوي والذي يشبه الكرامة ثم إن كان فيها توقيه حرمت حق لذي وقد نعت تعزيتي وحرمي إسلامه) بالمسلم فخر أقبلتكموا حسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم مثله بل قال الاستنوي يشبهه ندها لمن نعت عبادته يقال له اخلف أو خلف الله

ذلك بأنه يتصور في الجنون قبل تمام زوال الغيب (قوله) أو لنحو جوع لم يحصل لمن ذلك التواضع في حق ما قلنا المقر في المذهب وإن اختير خلافه أن من تخالف عن الجماعة لم يدر كمرش لا يحصل له ثوابا قلت يشتمل على أنه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بأكمله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قرأه

عليك ولا تخص عددك أي لشكر الجارية بهم للسلمين في الدنيا والقداء لهم بهم في الآخرة تعزية فليس فيه دعاء لتمام كفر بل قال شارح لاجتاج لهذا التأويل أصلا لأنه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر

و ظاهره انه لا تمنى توبة مسلم يمتدح في خلافه وعارب وزنه زوار كملان وز (١٧٩) كل حداء (و يحرم البكاء)

بالقصر الفهم والمدر للبع الصوت (عليه) أي الميت (قبل الموت) أجماعاً (وبعد) المصاحبه أنه ^{في} دمته صباه وهو جالس على قبر بنته وزوار قبره فيكون أبكى من حوله نعم هو اختيار خلاف الأولى بل مكروه كافي الأذكار عن الشافعي والاصحاب القبر الصحيح فإذا وجبت فلا تبكين بأية قالوا ومالو جواب يارسول الله قال الموت وحسنت انما صلي على ما فاضت عليه كلام الروضة ندم قبل الموت وبصرح القاضي قال اطارب انكرامة فراقه وخدم الرغبة في ماله وقضيت اختصاصه بالوارث قال شارح والاولى ان لا يكون بمحضرة المحتضر (ويحرم التندب بتعدد) الياء زائدة حقيقة التندب تعدد (شماله) نحو واكفاه واجلأه لما في الخبر الحسن ان من يقال فيه ذلك يركل به ملكان يلزانه ويقولان له امكنا كتبوا البراءة في القدر باليد موقونة واشترط في المجموع التحريم اقران يصير مراً خلاقاً بلع ومن ثم رد أبو زرعة

تمنى المسلم بنحو عارب الخ لكونه في الجبري عن البر ماوى ماضيه وشكره لئلا تترك صلاته مبتدع اه فله اجمع (قوله) وظاهره انه لا ينسخ (قائمة) مثل ابر بكرة عن موت اهل قال موت الاب قصم الظهر وموت الولد صدق في التوفيق وموت الاخ قص الجناح وموت الزوج من ساعة ولذا قال الحسن البصري عن الادب ان لا يمزي الرجل فزوجته من هذا من تفراده ولما عزى في بئر رقية قال اخذت دفن البات من المكرم ما حواه العسكر في الاثام مني وكتب بعضهم في حاشيته ما مضى فحزن ساعة أي حيث لا اولاد له منها ولا اولاد من كثير لا سيما اذا تزوج قاله لا جناح له عيش فكلاه محمول على عدم الاولاد (قوله) هو بالقصر إلى قوله فوضعت في القبر التي (قوله) هو بالقصر الخ أي والكلام فيعروا بالبكاء بالمذموم مكروه عند الرمي قاله شيخنا وله في غير النهاية وأما فيه فقيه تفصيل يأتي (قوله) لاجتماع لكن الأولى تركه بحضرة المحتضر نهاية معنى وبقي في الشرح مثله (قوله) على قبر بنته) وهي ام كثر عم عن قول المتن (وبعد) أي ولو بعد الدفن بمعنى (قوله) نعم هو الخ أي البكاء بعد الموت نهاية (قوله) اختياراً أي اما القبرى فلا يدخل تحت التكليف عشي عبارة البصري لاجتماع اليه أي قيد الاختيار لأن مورد الاحكام إنما هو فعل المكلف الاختياري فذكره بالاجتماع (قوله) خلاف الأولى وهو المتمدن في قال شيخنا هذا في البكاء بعد الموت وأما فيه فباح اه (قوله) كما في الأذكار الخ) قال السبكي وبني أي يقال إذا كان البكاء على عمل الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان الجرح وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم اه والثاني أظهر قال الرواية ويستثنى ما إذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهي لأنه لا يملك البشر وهذا ظاهر قال بعضهم وإن كان لحجة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما تقدم من عليه وصلاحه وركته وشجاعة فيظهر استحبابه وإلحاقه من يرويه بقاءه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى قال الزكري هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين فلا تمنع منه اه معنى وشيخنا وكذا في النهاية لا قوله والثاني أظهر قال عرش قوله مر قال بعضهم الخ متمدن اه (قوله) وقضية كلام الروضة الخ) خلافاً للثانية والاسنى هو التي حيث قالوا واللفظ لا والروضة كاصحابها والبكاء قبل الموت أولى منه بعدد وليس معناه كقول الزكري أنه ملوب وإن صرح به القاضي وابن الصايغ بل أمأولى بالجواز لأنه يمدد بكون اسفالي ما فاتاه (قوله) وقضية اختصاصه هذه بضعة مسلمة إن كانت الملة مركبة ولا تقتضي الأولى المصوم بصري (قوله) قال شارح الخ) احتجده النهاية بالمعنى كما في قول المتن (شماله) جمع شمال كلال وهو ما انصف به الميت من الطبايع الحسنة معنى (قوله) نحووا كفهاه إلى قوله واشترط في المعنى وإلى قوله وسياق في النهاية لا قوله لما في الخبر إلى واشترط وقوله وغيره إلى ومع ذلك (قوله) لما في الخبر الخ) سياق إلى قوله محمول على من أوصى به أو كان كافراً معنى (قوله) واشترط في المجموع كلام المجموع قال الباقى وحده لا يحرم وعد الثبائل من غير بقاء لا يحرم على أي يحرم (قوله) وإلى أي وإن لم يشرط الاقران بما ذكر (قوله) دخل أي في التندب الحرام (المادح والمؤرخ) أي ممن اتدأ مدحاً مما شاكل الاموات ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التواريخ كرى (قوله) المحرم التندب) إن أراد في ذاته قطع النظر عن الاقران نعم هو اختيار خلاف الأولى (التم) ويحتمل السبكي أنه إن كان البكاء على عمل الميت ما يخشى عليه من عقاب الله واهوال القيامة لا يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان الجرح وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزكري هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين فلا يندفع منه واستثنى الرواية ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لأنه لا يملك البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال إن كان لحجة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما تقدم من عليه وصلاحه وركته وشجاعة فيظهر استحبابه وإلحاقه من يرويه بقاءه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى شرحه مر (قوله) بل مكروه أي بعد الموت (قوله) ومع ذلك المحرم التندب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ

قول من قال يحرم البكاء عند نديه أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقاً

وهذه الأمور محرمة مطلقا (١٨٠) وسيتلى في الشهادات في اجتماع المحرمين والعتبة ما يورد في (و) يحرم (النوح)

ولو من غير بكا، وهو رفع الصوت بالتدب لما صح في الناحية من التفتيحات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده (و) يحرم (الجزع) يضرب صدره ونحوه) كشف ثوب واشر أو قطع شعر وتغيير لباس أوزى أو ترك لبس معتاد كما قال ابن دقيق العيد وغيره ولا تغتر بجملة التفتيحات الذين يفعلونه قال الامام ويحرم الاقراط في رفع الصوت بالبكا ونقله في الاذكار عن الاصحاب

(لرح) لا يعذب ميت بشئ من ذلك وما ورد من تعذيبه بمحو، عند الجهور على من أوصى به وقبل يعذب ما لم يته عنه لأن سكوته يشعر برحاه فبما كدته في الأهل من ذلك غروبا من هذا الخلاف فإن في احاديث صحيحة ما يشهد له بل للاطلاق قلت هذه مسائل متشعبة أي مبددة بعضها من الفصل الاول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يادر) يفتح المال ندبا يقضاء (دن الميت) عقيب موته إن أمكن مساهرة لملك نفسه عن حبسها بدنها عن مقامها الكريم كما صح

بالبكاء فبما تقدم من المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الا في فعل الطاهر ماسر انما من الخطي من أن كلامها جاز في ذاته ثم رايه سم والرشيد اشار الى الاشكال المذكورة فقال الاول قوله مع ذلك المحرم التدب الخ قد يشكل الاشتراط حيث أنه قال الثاني فهو اشترط في المجموع الخ هذا لا يلزم مع قوله الا في ومع ذلك المحرم الخ (و) حصر في ان التدب في جحدته يحرم سواء البكاء بالبكاء أم لا فاقبل اه (قوله) وهذه الأمور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للتدب كما سم بالبكاء الخ متعلق بـ (قوله مطلقا) أي مع البكاء ويدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيد (قوله) ويحرم (النوح الخ) ويكرهه في الميت يذكر ما مره واضافه لله في المرائي والاولى الاستغفاره ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه يحرم او على فعله مع الاجتماع له او على الاكثر منه او على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فزال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء بفعله وقالت عائشة بنت رسول الله ﷺ ما ذا علي من ثم تربة أحمد أنه لا يلزم مدى الزمان غاليا صبت على مصائب لو انما صبت على الأيام عدت لاليا

نهاية ومتى وبات ما يورثه في الشرح (قوله) ولو من غير بكا) في قوله قيل في النهاية في المنقح والاقول ومن ثم إلى الثاني (قوله) وهو رفع الصوت بالتدب) فالنوح سر كب من شيتين رفع الصوت والتدب فان فقد احدهما فلا حرمه فافهم الان من ان بعض الناس يقول كان ما لو كان كرما لحره مقفه بل ليس لخبر ذكره محاسن ما تأكد من ذلك المنة التي تفعل في العلماء شيئا (قوله) ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمد شيئا وما عدا ذلك في خلاه فقال كل من التدب الوضوء صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات ما خيب وزا بن حمران النوح و الجزع كبيرة (قوله) كشف قول الخ) أي وتسوي وجهه والقائل ما دخل الزاس نهايتو قول ع ش وحمله الطين بالاولى سواء منه ما جعل على الرأسي والدين وغيرهما (قوله) ونشر الخ) أي يوشرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع عن ش (قوله) وتغيير لباس) يعني منه ما بعده ولذا سقطه الثاني في المنقح (قوله) لو ترك الخ) عبارة أخرى من ترك الخ) والواو (قوله) معناه) أي اللها ب ع ش (قوله) كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الا. امو الضابطان كل فعل يتضمن اظهار جرح ينافي الاقبال والاستسلام لله تعالى فهو يحرم نهايتو معنى (قوله) ويحرم الاقراط الخ) خرج غير الاقراط سم (قوله) يحول عند الجهور الخ) والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد محمول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب معنى ونهاية (قوله) أي مبددة الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفتن برد كل مستقلة منها إلى ما يناسبه مما تقدم (و) اجماعا في موضع واحد لانه لو لم يرها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها وفيه إلى التطويل المنافي لفرغه من الاختصار نهاية معنى زاد سم فان قلت لفضل كذلك في بقية الاواب قلت لى الوادات فيها بالنسبة لهذه (قوله) ندبا) إلى قوله قالنا في كشي في النهاية في المنقح والاقول وإن قال إن كان لم يكن وقوله بل صرح به كثير منهم وما نبيه عليه (قوله) صعب موته) أي قبل الاشتغال بنفسه وغيره من أمور منهايتو معنى (قوله) لملك نفسه) أي روحه منهايتو (قوله) وإن قال جمع الخ) أي لأن ما قاله ليس قطعيا فالاحتياط بالبادرة مطلقا سم عبارة ع ش قادمة بالنسبة لانه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخصف قلوبه وغيره وبين من صغى بالاستدانة وغيره اه (قوله) عن حبسها بدنها الخ) ومن ذلك ما اخذ بالعقد الفاسدة كالعاطلة حيث لم يوف بالمعقود بل المقبوض كان اشترى شرعا فاسدا وقبض المبيع رتق في يد الموف بدله ما قبض به بالمعاقلة الفاسدة وقبل كل من الما فدين ما وقع المقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما فدين كان باقيا وبذلك ان كان متافقا ولا ملاية لاحد منها في الاخرة فالحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما إثم الاقدام على

(قوله) ويحرم الاقراط) خرج غير الاقراط (قوله) أي مبددة) أي باعتبار حالها للالفة وانما يذكر كلا متنافي على لانه يؤدي إلى الطول لاحتياجه حيث أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها واقطع فان قلت لفضل ذلك في بقية الاواب قلت لفة الوادات فيها بالنسبة لهذه (قوله) وإن قال جمع

فبين لم يعلقوه. أو أقرم عصى بالاستدانة فان لم يكن بالتركه جنس الدين أى أو كان ولم يسبل التعاضد منغور افيا يظهر سال ند بالولى حرمانه
أن يتألى ابعليه وسيتنظر أذنت بجر در ضام بعصر مفي ذمة الولي وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعي والاصحاب بل صرح به كثير منهم
وذلك الحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة تلحقه الا ولا الضمان فالنص المجموع قال (١٨١) الزركشي وغيره ما أخذ من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم
امتنع من الصلاة على مدين
حتى قال أبو قتادة على دينه
وفي رواية صحيحة أنه لما
ضمن الدينارين اللذين عليه
جبل صلى الله عليه وسلم
يقول ما عليك والميت
منهما يرى قال نعم فصل
عليه أن الاجنبي كالولي في
ذلك انه لا فرق في ذلك بين
أن يخلف الميت تركه وان
لا وينبغي لمن فعل ذلك ان
يسأل الدائن تحليل الميت
تحليلا صحيحا ليبرأ يقين
وليخرج من خلاف من زعم
أن المشهور أن ذلك التحليل
والضمان لا يصح قال جمع
وصورة ما قاله الشافعي
والاصحاب من الحوالة ان
يقول الدائن اسقط حقتك
منه أو أبرمه وحل عرضه
فأفضل ذلك برى الميت
ولزم الملتزم ما تزمه لانه
استداه مال لترض
صحيحه وقوله أن يقول
الى اخره مجرد تصوير لما
مر عن المجموع ان مجرد
راضيهما بعصر الدين في
ذمة الولي يبرى الميت
فيلزمه ما تزمه وان
تلفت التركه بمحض بعضهم
ان تعقبها لا ينقطع بمجرد
ذلك بل يردم منها بالدين
الى الوفاء لان في ذلك

العقد الفاسد ع (قوله عليه) أى الحبيب بالدين كردى (فان لم يكن الخ) عزز قوله ان أمكن عبارة
النهاية والمغنى فان لم يتيسر حال المال ولغيره ما ان يحلوه ويحتالوا به عليه نفس عليه الشافعي الخ
(قوله فترأذنته الخ) هل الولي يعتد التوفيق من غير حصته من التركه او لا لان المال لومه بطريق التبرع
فليس له الرجوع على التركه ولا التوفيق من غير حصته متنافيه لفظ رسم ورائى عن البصري استظهار
الثاني ويؤيده قول الشارح الا فيلزمه ما تزمه وان تلفت التركه ويؤيد الاول البحث الا في
وجوب التزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لاحسن لغنا الاخراب (قوله) أى البراءة بذلك
نهاية ومعنى (قوله) قاله أى قوله هو حيث تفرأذنته الخ (قوله) قال الزركشي الخ) اقره ع (قوله)
ان الاجنبي الخ) مقول الزركشي وغيره بصرى (قوله) اسقط حقتك الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى
بصفة الامر في الاصل والمأخذ في الاصل ان كان الانسب بجر ينما على منزال واحد يمكن ان يقرأ بقرنه
على صورة الامر ائذ كذا لا يكون فينا بسقط بصرى يقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح
مرا اظاهري انه بصفة الامر من غير تأكيد (قوله) استدعاه مال أى التزاع (قوله) وقوله أى اجمع
(قوله) مجرد ذلك أى التراضى (قوله) وبمحض بعضهم الخ) يظهر ان عمل ما ذكر بتسليمه فيما اذا انحصرت
التركه في الملتزم ولا يتعلق بتعيينه دون نصيب من صداه من الورثة ولا يتعلق بها بالكلية حيث كان
اجنبيا وفتاها كالولى فإذا ذكر بصرى اقول قضية تحليل الباحث بان في ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم
الاختصاص بصورة الاقتصار المذكورة (قوله) يساعده أى البحث وكذا خبره لا يتأليه (قوله) لان
ذلك ليس قطعا الخ) أى اوله مشروط بمحصل الوفاة لا احتياط بقا التعلق بالتركه سم عبارة البصري
او يقال رابرة موقوفة فان تبين الاداء تحققت البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققت البقاء
والتعلق بالتركه اه (قوله) استجلايا) أى قوله وفي المجموع في المغنى والنهاية (قوله) وبمحض الادعى الخ)
جزم به النهاية والمغنى (قوله) وجوب المبادرة أى قضاء دين الميت و (قوله) عند التمكن أى تمكن
القضاء من التركه (قوله) وطلب المستحق أى مع طلبه حقه و (قوله) ونحو ذلك أى كان عصى بتأخير
بطل أو غيره كغنيان الذهب والسرقة وغيرهما بماهية وسم (قوله) وكذا في وصية نحو الفقراء الخ) أى
ليجب المبادرة بتنفيذ عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له للمعين وكذا عند
المسكة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات وكان قد اوصى بتجهيلها اه قال الرشيدى قوله لو كان

مصلحة الميت ايتار توزع فيه وجواب بان احتمال أن لا يؤدى الى يساعده ولا يتأنيه ما من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعا بل
ظنا فان قلت مصلحة الميت والاحتياط بهاء الحجر في التركه حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلايا بالبر الدعاة وبمحض الادعى
وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا في وصيته الفقراء واذا اوصى بتجهيلها (و) بكرة (فى الموت لعزير ب) أى يدينه

أوامال النبي الصحيح عنه (لافتة دين) (١٨٢) أي خوفه لا يكره بل يسكنه كآتي به المصنف اتباعا للكثير وبحسب الأذرع ذنب تنبيه

بالشهادة في سبيل الله كما
صح عن عمر وغيره وفي
المجموع يسكن تنبيه يكره
شرف أي مكة أو المدينة
أوبيت المقدس وينبغي
أن يلتحق بها حال الصالحين
ويحتمل أن الدليل بالمدينة
أفضل منه بمكة لمعظم ما جاء
فيها وكلام الآفة يرد
(تنبيه) تنافي مقبوما
كلامه في مجرد تنبيهه والنبي
يتبعه أنه لا كراهة لأن
حظها أم مع الضرر يشعر
بالتبرم بالقضاء بخلافه مع
خدمه أنه هو حيث دلل
على الرضا لأن من شأن
النفوس التفرقة عن الموت
فنشبهه بالأمر دليل على
حجة الآخرة بل حديث
من أصحاب لقاء الله أسبابه
لقائه يدل على ندم تنبيه
علة لقاء الله كقول
شريف بل أول (وإن
التداوى) الخبر الصحيح
تداواوا فإن الله لم يهضم دواء
الأرواح فدواء غير الحرم
وفي رواية صحيحة ما نزل
اللهاء إلا نزل له شفاخان
تركه توكل فهو فضيلة قاله
المصنف واستحسن

قد أوصى الخ مسطوف على قوله طلب المستحق أي وكذا أن يطلب وكان قد أوصى بتجملها (قوله)
أوامال) أي أوصى في دنياه أو نحو ذلك معنى نهاية أي كتحديد ظالم عرش (قوله أي خوفها) أي أو
خوف ذنبا عرش (قوله كآتي به المصنف) أي في تناوبه غير المشبورة وقوله بعضهم عن الصالحين
وهو المحدثين أي معنى (قوله وبحسب الأذرع الخ) عبارة النبا بما تنبيه لغيره أي خوفه كآتي به
الشهادتين سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن في الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم أم زاد المعنى وقال غيره
إنما تنمي الوفاة على الإسلام لا الموت أم (قوله ذنب تنبيه الخ) ينبغي أن يسكن في الموت أيضا وقال الله
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء الأولياء كما صرح الشارح بالأول ويشمل ذلك
قولهم أما متنية لغيره أي خوفه ويصيده الحديث الشريف وأسالك شوقا إلى لقاءك من غير ضراء
مضرة ولا شئنة مضلة أي غير مشوب بشيء من العلل الدنيوية والدينية بصري (قوله يسكن تنبيه يكره الخ)
بالتأمل الصادق يظهر أن تنبيها الموت يحمل شريف ليس من تنبيها الموت بل تنبيها صفة الأرواح
عذر وهو بصري أقول لو هذا إنما إذا نفي ذلك وأطلق وأما إذا نفي ما ذكره فبقيدته بنحو مفراوعام مخصوص
فظاهر أنه من تنبيها الموت عبارة عرش ولا يتأتى أن ذلك من تنبيها الموت إلا إذا تمتحالا أو في وقت معين أما
بلون ذلك فيمكن حله على أن المعنى إذا نفي تنبيها في شيد أو في مكة الخ كقيل بل في الجواب عن قول سيدنا
يوسف صلى الله عليه وسلم على نيتنا وعليه توفيق مسلمانا والمحقق بالصالحين أم (قوله وكلام الآفة يرد) أن
كان للآفة كلام في خصوص الدفن فسلم وإن كان من عموم تفصيل مكة فعمل كامل لأن تفصيل مكة بمعنى أن
العمل بها أكثر شأنها بالعمل بالمدينة لا غير وهذا لا يتأتى أن لم يرد في المدينة خصوصيات ليست لمن دلفي
بمكة إذ من المعلوم أن بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضي خصوصية
الدفن بالطائف عليه بصري (قوله تنبيه) إلى المتن أقره عرش (قوله تنافي مفهوم ما كلمه) أي إذ مفهوم
لغير الخ عدم الكرامة ومفهوم لفظة الخ الكرامة (قوله كقوليد الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم
قول المتن (ويحسن) أي للريش ويجوز الاختيار على طلب الكافرو وصفه ما يرتب على ذلك
ترك عبادته وأوصى ما لا يعتمد فيه نهاية معنى ومنه الأمر بالاداء بالنسب سم وعرش (قوله الخبر)
القول المتن: يجوز في النهاية والمعنى إلا قوله ثم رايت إلى ونقل قوله وأعرض عن الوباء قوله قال شارح
وما تنبيه عليه (قوله غير الحرم) وهو كبر السن عرش (قوله فهو فضيلة) عبارة المعنى فهو أفضل أم وقال
سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى أفضل أم عبارة البصري الذي يظهر أن التداوى أفضل
لأنه سمته صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ودعوى أنه تشريع يحسن تكلف لاحامل عليه أم (قوله قاله
المصنف) أي في المجموع نهاية معنى (قوله واستحسن الأذرع الخ) اعتمدته النبا والمعنى ثم قال ويمكن
حل كلام المجموع عليه أم (قوله بين أن يقوى تركه) أي بأن لا يخشى على نفسه من التعرض بدوام
المرض وورق الرضا (قوله ويحتمل الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضي أنه في كثيره
كما في غير ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجهما بوجهما)

أجاب به ونقل عياض الاجماع على عدم وجوه واعترض بأن لنا وجهان بوجهما إذا كان به جرح بخلاف منه الكلف

وفي

نوراً قوياً وجوباً نحو إباحة ما غلب به بغيره وابطال العمل القصد لتيقن منه (ويكره) إكراهه أي المربض (عليه) أي التداوي وتناول الدواء لانه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام انتهى الصحيح لا تكرر هو امر حاكم على الطعام (١٨٣) والشرايب أن الله يعلمهم ويسمهم

واحد في ذلك على تصنيف الرمدى له وليس كما قال قد مضى في المجمع (ويجوز لامل الميت ونحوه) كما صدقته (تقيل وجهه) لما صح انه ميتون رضى الله عنه بعد موته من ثم قال في الجرحه ستوقيد السبكي بنحو امله والاوجه حمله على صاحب فيسن لكل احد تقيد به كما يروى ما في المتن بالتقيل لغيره من ذكر خلاف الأولى ملاحقاً له على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولا بأس بالاعلام بموته) بل يندب كافي المجمع بالنداء ونحوه (الصلاة) عليه (وغيرها) كالعبادة والرحمة لانه ^{عليه السلام} نبي النجاشي يوم موته (بخلاف نبي الجاهلية) وهو النداء بذلك فخره وليكره انتهى الصحيح فتعبر بكره تربيته بذكر محاسن فظم أثره انتهى عنها وعليها حيث لم يوجد معها التندب السابق والاخر متوجّه حيث حملت على تجديد حسن او اشرفت بشيرم أو فلتت في جامع قصدت لما رواه الألبان كانت بحق ونحوها وعلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الناسل) ولا يس من غير خرقه شيئاً

وفي الأتوار على البقوى في باب ختان الولاء أنه إذا علم الغشاء في المداواة وجبت له ولعل محله الشفاعة بخلافه من التلف ونحوه لا نحو بطلان البرسم (قوله) (وآرق) أي عدم وجوب التداوي (قوله) (بغيره) الأولى ولا يجوز بصري (قوله) (لتيقن منه) هذا صريح في أنه لو قطع بقاعدة التداوي وجب وهو قريب عش وتقدم من الأتوار مثله قول المتن (ويكره) إكراهه (الخ) أي الإلحاح عليه وإن لم يرقه له بغيره طيب وليس المراد به إلا إكراه الشرعي الذي هو التثديد يفتقر بعاجلة ظلاً إلى آخر شرطه عش (قوله) (قال شارح) عبارة النهاية والمختار وكذا إكراهه على الطعام كما في المجمع لما في ذلك من التشويش عليه وأما حديث لا تكرر هو امر حاكم على المجمع فقد مضى في غير ما وادعي الرمدى أنه حسن وفيه من شرح العباب ما يوافقه بطلان ذلك قول شارح الأتوار في كونه لا يستلزم بالحدث المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك السيد البصري من أن إكراهه على تناول الطعام على التناول على ينافي لما في النهاية والمختار من نقل هذا الحكم عن المجمع (قوله) (ولا يعتمد في ذلك) (الخ) أي يستند في الصحيح على التحسين بصري (قوله) (فقد مضى) (الخ) أي يقدم على من قال أنه حسن لأن مع من ضمنه زيادة على الجرح لا يروى عش (قوله) (كما صدقته) إلى قوله (الأوجه في النهاية والمختار) قول المتن (تقيل وجهه) أي أوده أو غيره ما من قبلة البندواً إنما انصرف على الوجه لانه لو ارد عش (قوله) (لما صح) (الخ) أي لما في البخاري أن بابكر رضى الله تعالى عنه قبل وجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نياقوت مخي (قوله) (والأوجه) حمله على صاحب (الخ) خلافاً للنهاية والمختار فيما يفتقر به لاهله ونحوه كما قاله السبكي وسجواً لانه يندم وفيه أثر الرضا ولا يس بتقيل الميت الصالح تقيد بالصالح اما غيره فينبغي أن يكرهه وأقره مسم قال عش قوله مر وينبغي ندبه لاهله أي لو كان غير صالح قوله مر وجواز لغوي أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقيل الميت أي في أي عمل كان كما يفيد إطلاعه لما هو معلوم من الكلام حيث لا شبهة في أنه لثرا والرقوة الشفقة عليه وقوله مر وما غيره ينفي الخ من مظاهر أن كان التبرع معروفاً بالتمام ما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا يفسد فينبغي أن يكون ما صاح عش (قوله) (لغير من ذكر) أي لغير أهل الميت ونحوه (قوله) (بل يندب) إلى قول المتن ولا ينظر في البهاية والمختار (قوله) (بل يندب) (الخ) أي أوليه عش وظاهر أنه ليس يقيد (قوله) (أو نحوه) أي كأر سال من غير أهل البلد ردافردا (قوله) (الصلاة عليه الخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المختار فان تصد إلى اعلام بموته يكره أو قصد به الإخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله) (كالعبادة الخ) أي والمحال للنهاية ومختار (قوله) (لنبي النجاشي) أي أصل خبره لا سيما به عش قول المتن (نبي الجاهلية) بسكون العين وبكسر مع تنقيد الياء مصدر لناه نياقوت مخي (قوله) (تربيته) بذكر محاسن (البازائدة) إذ حقيقته إذ كانت كافي التندب كودي (قوله) (التندب السابق) أي المأمورون بالكل عش (قوله) (على تجديد حزن) أي لغيره نحوه (قوله) (وأفلس في جامع) أي أو كانت بغير حق أخذاً بما في بصري (قوله) (ولا الألبان كانت بحق الخ) وينبغي أن تكرر أيضاً إذا كانت بحق وعلت حماد كرو ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع بصري أي أي تأفده قول شارح في نحو عام (قوله) (ولا يس) إلى قوله (له) تضمين في النهاية والمختار (قوله) (ولا نظر إلى نظر العين) (قوله) (فكر ذلك) أي كل من النظر والمنظر والسر اعتمده النهاية والمختار (قوله) (ورب) أي ما يسي الخ) أي بما رأى سواداً ونحوه فيلظنه عن بابا فيسي به ظناً نياقوت مخي (قوله) (ويؤيد بالأول) أي الكراهة من الأول (الا بقدر الحاجة) قد يتوقف تصوير الحاجة للس بلا سائل بصري قول المتن

الأمر بالنداء أو النجس شرح مر (قوله) (كذلك على تناول طعام) جزم في العباب بكره هذا وقد قل في شرحه عن الرضا وغيره ما (قوله) (وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي زوائد الروضة وأهل النكاح ولا بأس بتقيل

(من يندبه) فيكره ذلك كافي الروضة وغيرها لانه قد يكون به ما يكره إطلاعه أحد عليه وربما رأى ما يسي ظنه به وصح في المجمع أنه خلاف الأولى ويؤيد الأول الخلاف في حرمة (الا بقدر الحاجة) كسرة المصنوع من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لانه

وَعَلَّ جَوَازَ ذَلِكَ إِنْ مَسَّ أَوْ لَطَرَ (مِنْ غَيْرِ الْمَوَدَّةِ) وَالْأَحْرَمُ اتِّفَاقًا إِنْ لَطَرَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ أَوِ السَّيِّدَ بِلَا شُؤْبَةٍ وَإِلَّا صَغِيرًا يَأْتِي فِي التَّكْحَنِ وَلَطَرَ الْمَعِينُ لَعْنَهُ هَا مَكْرُوهٌ إِلَّا (١٨٤) لَمْ يَضُرَّ رُفُوسًا تَغْلِيظِي وَجْهَهُ مِنْ أَوَّلِ غَسَلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَيَحْرُمُ كَبْلُهُ كَامِرًا (وَهُوَ لَمْ يَنْزِعْ غَسَلَهُ)

(من العورة) وهي ما بين ذكر كعبوس فشرح حر اه سم اى سوا مكان ذكر اراتي (قوله ولا احرع) (الظاهر من الوجه) بل هو لظهوره ولكن يظن جواز اذنا كان به خافوا احتاج لا التبعاش (قوله لا انظر احد الوحيين) اخرج المرسوق قدم هاشم وبسئل يسار ما فيه كالظفر سم عبارة عن هناك مائل كلام الفارح هنا جواز نظر العورة بلا شوبة وحرمة مسها كذلك لكنه كثره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شوبة ونقله الدميري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا يخفى انه اذا حرع النظر حرم المس لا ما بلغ منه وحل حر المذكور في باب النكاح على ما اذا كان هناك شوبة اه (قوله لا الصغير) اى الذى يبلغ على الكهولة حر المراتي وإن كان الناظر اجنبيا عرش (قوله ونظر الميتين) اخرج عبارة المختص وامامنا الفاسل من معين وغيره فيكره النظر الى غير السورة ولا العورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة الحالية (قوله واخفى الخ) عطف على ترى اى ولو غسل ترى الميت واخفى على الناسل من سراية السم الى كرى (قوله لا يقدم الخ) وليس من التفتعالو وجد ما يمكن لفعل الميت قطعا وظهر الخي فيجب تقديم غسل الميت لا الخي يمكنه الصلاة عليه بالتيمن اوجدا واما فائدة الظهور من خلاف ما توهمه الخي من ذلك فيرى الى دفن الميت الصلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان فيه نجاسة عرش قول المتن (عم) ظاهر كلامهم انه لا يجب في هذا التيمم التية اعطاه حكمه وهو الميت ايجاب (قوله كالخ) اى قاسا على غسل الجنابة تيمم (قوله وليحافظ الخ) عطف على قوله كالى (قوله) وليس من ذلك اى من التحذر (قوله ورم) اى التيمم كرى عبارة التوبة والخفى ووجه لفقداء ثم رجده قبل دفته وجب غسله كالمالك عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال عرش قوله ثم رجده قبل دفته مفهوما انه بعد الدفن لا ينش للفعل سوا ما كان في فعل يغسل فيه وجود الماء لا وهو ظاهر نعم لما كنا قلنا به هو التيمم اه (حكم ما وجدنا الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة اذا وجد الماء قبل دفته (قول المتن بلا كراهة) اى لو لم يجد غيره مما عرش قال البصري لكن يظهر انه خلاف الاول والى الحديث (قوله وفيه) اى في قوله وبسئل الجنب الخ (قوله ووجه الخ) اى قاسا على ما قبله الخ (قوله واذا نظر الخ) عطف التضييق على ذلك اشارة الى ما قبله (قوله لا يشرع له ان ينظر الى امرأة الا كراهة الخ) اى الموتى لا تقدم في الصلابة لجنب واقتصر الدخول البصري بايجاب غسلين معنى (قوله وكذا معنيته) اى في قول المتن ويكره في التوبة والخفى لا في قوله يسل الى المتن وقوله والصلاة والدفن وما نية عليه لا يوثق به الا باين الخ) اى وقد يظهر ما يظهر له من سر ويستر عكسها بانه (قوله ومع ذلك) اى الاجزاء (قوله يحرم عمل الامام الخ) اى لا تامة ما تروى لا ولا وليس الناس من اهلها تينة قال عرش وقياس ما مر عنه من في الاذان من ان التوبة صحيحان كان نصبه حر اما ان يقال بطله هذا على ما في مختار الخ على دين الفارح صحيح (قوله في اذانه) اى الفاسق (قوله وكذا الخ) اى يحرم التنويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول التوبة والخفى ويجب ان يكون عالما بالادائه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (قوله اى غيرها ذكر ما الخ) قد يقال يجب كل غير ارم من متغير به نحو فسق او مستتر عند من يعلم حاله ان شئ تر ضرر عذر ذكره ويجب ذكر شئ رامين ذكر من عجب له ان ذكر ذلك يؤدى الى تساهل من يمهله في تركها كان الصلوة تصفا به بصرى واستظهر ما لا ياتي في النسخ (قوله كسوا وجهه) اى وتغير وجهه واقترب من الصلوة (قوله لا تراه) اى لمن لا ياتي في الاستحلال منه (قوله حرك ان امرأة بالمدية من ماله غسلت امراته فاصتقت بدعا على فرجها فتعير الناس في امرها هل تقطع بدعا بالناسلة او فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوا ما قالت لما وضعت بدعا عليها فسالوا ما قالت فلت طال ما مضى هذا الفرج

لنقدما أو لنحوه حرق أو
لغرق أو غسل نهرى أو غيغ
على الفاسل ولم يمكنه
التحفظ (عم) وجوب كالأحلى
وليحافظ على جنته لتدفن
ضالها وليس من ذلك شبهة
نثار الفساد إليه لقروح
فيه لانه لا يلى ومصرح
مالى وجد الما بعد تيممه
(ويضل الجنب والحاضر)
ومثلها القفص (الميت بلا
كرامة) لانها طاهر ان فيه
ضعيف لما له الاحمال من
حرمة حضورها عند
الجنسز وحرقها بجنمها
للائحة الى حرقا في جنمها
الصحيح ان الملائكة لا تدخل
بياتيه جنب اذ لو نظر لذلك
لحرم تفسيلها ايضا ولا
قائل به وتوم فرق بين
المتضرر والميت لا يجدى
لاحتياج كل الى حضور
ملائكة الرحمة (واذا ماتا
غسلا غسلا قط) للبروت
لا تقاطع اعطاهما به (وليكن
الفاصل أمينا) وكذا اميته
تدبا فيها لا يبرهن لا يوتق به
في الاثان ما عاظم منه نعم
يجزى وغسل ساق كالكاثر
وأولى ومع ذلك يحرم على
الامان تقريض غسل موق
المسلمين اليه نظير مارق
اذا نعو كذا نلى لمط ما لا يد
منه فيه ويعلم عامر في
الاجتهاد ان يكتفى برك
الفاصل والكاه غسلة

لا غسل (فان رأى) الغسل أو معينه (خيرا) كطيب ورجو استنارة وجهه (ذكره) ندبا لانه ادعى لكثرة المصابين عليه والداين به له (أو) رأى (غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غيب وقصم الأمر بالكف عن ذكر مساوي الموقر (الاصطلاح) فهما ليسا الخبز

في نحو متجاهر يفسق أو يبدع لا يفتري به يظهر الشر فيه ليذبح من طريقته غيره بل يحسب وجوب الكتم في الأول هو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تراجع اخوان) أو غيرهما من كل اثنين استويا قريبا أو نحو ذلك لا مرجع (أو رجوعا ايضا) (القرع) بينهما في النسل والصلوات الذين تعلموا النزاع وفتنوا وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر الحق

بقريه الكافر) تجزيه لانه وليه (ويكره) حل المذهب تقلا لا وصية كاسر اخر اللباس (الكفن) المصغر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراء ويمرر المزعفره وكذا اكثر من يمرر عليه الحرير قياسا عليه واعتد ابن الرضوي غيره قول القاضي ان الطيب لا يتركه الحرة وهي يكره فتعمر نوع عطل من ثياب القطن وعمله لم يكن يقصد لونه اخذا من قول شرح مسلم واعتد الاذري يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لا فرق بين المصبوغ قبل التمسح وبده وهو ظاهر وقول القاضي يرمم الثاني ضعيف ان صبوغه لا وكفى وقد قال القاضي وغيره يرمم على الحى ليس الثاني ان صبغ الزينة وهو خفيف ايضا كما يلبس بما فيه شرح العباب (و) يكره حيث لا دين عليه مستغرق ولا يورثه غائب او محجور ولا امرت (المالافيه) بارتقاء سمعها بليق به النبي الصحيح عنه وادابو داود اما تحنيه بياضه ونظافته وسبو عنه وكفايته

ربه فقال مالك هذا قذف بالجنس ما جازين تتخص بهما ذلك خلصت بهما فنقول لا يفتي وما لك في المدينة منقوص يصرى (قوله في نحو متجاهر يفسق) لعل الأول في متجاهر بنحو ففسق الحى كالظلم (قوله) ويظهر الشر فيه (الخ) وينبغي كما قاله الاذري ان يتحدث بذلك عن المستتر يبدع عند الملمح على حاله المائلين اليها لعلهم يتجزون اه ناهية القول وحل قياسه ياتي ذلك في القاء المستتر بالنسبة للظلمين على حاله المائلين اليه وفي كتم غيرهما في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصري (قوله بحث الخ) اعتمد الحق والنهاية في المتن مع حارة الاول والوجه كما قال الاذري ان يقال ان اذراى من مبتدع اماره خيره كتمها ولا يبعد اجابته لتلاصيح الناس على الاغراء ببدعته ويسن كتابنا من المتجاهر بالنسب والظلم لا يفتري بذكر ما امثاله (قوله في الاول) اى فيها اذراى غير اى نحو متجاهر يفسق أو يبدع (قوله) وقضيته اى التعليل (قوله وجوب الاقراع) على نحو قاض (الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستجابا لانه بحسب قلم النزاع وقطعه متوقف على التفرع فوجب ذلك اما بالنسبة اليها فلا يظهر الوجوب حيث فرض استجاب الترتيب لانه غير متجزئ لكل منها خالفه الترتيب مع عدم التساوي فكيف معه بصري وعش قول المتن (والكافر الحق الخ) من قريه المسلم ناهية بمعنى (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا ببعض فان لم يكن تولا المسلم ناهية بمعنى (قوله تقلا لا وصية) اى الحكم مبنى على ما نقل عن الصافي من نفيه على حل المصغر لا على وجهه ناهية على الحرمة كروى (كاسر اخر اللباس) عبارته هناك وكذا المصغر على ما صحت به الاحاديث واختاره الحق وغيره ولا يبالوا بالنسب الصافي على حله قدما للعمل بوجهه اى بانه اذا صحت الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) الى قوله كلفه التبايع والمخفى (قوله وكذا كثر ما الخ) اى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفران العرف على ما قدمه ومن يبنى مثل ذلك في كراهة المصغر (قرع) وقول السؤال في الفرس من حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراما من جعل الحنفى يدا المستور عليه واجباته بان الذى يبنى ان يرمم ذلك في الرجال حرمة عليهم فى الحيا يوكفه في التساو الصبيان عش حارة البصرى قوله وكذا كثره يبنى ان يكون المصغر كذلك ان قلنا يتجر به اه (قوله لمن يمرر عليه الحرير) خرج بنحو الصبي لجواز الحريرة في الحياة سم (قوله) وعمله اى عدم الكراهة (قوله وظاهر الخ) اى قول شرح مسلم (قوله انه لا فرق الخ) اى في الكراهة (قوله يرمم الثاني) اى المصبوغ بعد التمسح (قوله وهو ضعيف الخ) اى قول القاضي وغيره ويمرر الخ (بارتقاء ثمنه) الى قوله اعترض في النهاية الا قوله وقيل الى المتن الى قوله والظاهر في المخفى لا ما ذكر (قوله عماليق) اى وان اعتاد الجلباد في حياته مزاوى اه يجرى (قوله وسبو) اى كونه سابغا كرى عبارة عش اى كونه سابغا اه (قوله لا يحسن الخ) اى يتخذها ايضا نظيفا سابغا ناهية (قوله) قائم بتزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمر الا لكنا حال تزاورهم وهو لانه يبدع فهو بدعتا في ذلك ما مر في الحديث قبله ان يسلب سلبا مر بما قلت يمكن ان يحجب بانه يسلب باعتبار الحالة التى نشأ عنها كتمير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التى دفنوا بها وامور الاخره لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به عش (قوله وقيل المراد بتحصينها الخ) بوجه اعتبار الامر بنم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يحجب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا بين الدليلين سم (قوله)

وعليه اخره قسوته ما فيه كالنظر (قوله كاسر اخر اللباس) اى انه يرمم وصية (قوله لمن يمرر عليه الحرير) خرج بنحو الصبي لجواز الحريرة في الحياة (قوله وقيل المراد بتحصينها كونها من حل) بوجه اعتبار الامر بنم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يحجب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا

(٢٤ - شرواق وابن قاسم - ثالث) فسنه لغير مسلم اذا كفن احدهم فليحسن كفته وروى ابن عدى غير حديثه كفا من مات كما قام به زاورون في يومه وقيل المراد بتحصينها كونها من حل (والغسل) اللبس (اولى من الجديد) لانه قصيد والحق اعق بالجديد كما قاله الصديق كراهه وجهه واعتنى بان المذهب فلا يرد لاولوية الجديد من ثم كفن فيه على ما عليه مسلم

والظاهر انه باقتضائهم وظاهر كلامهم اجراء اليش وان لم يبق فيه قوة أصلا ومما فيه (والصبي كالبغ في تكفيتها بالواب) والصبي كالبغنة في ذلك ايضا وقد مر أو اشار بالواب الى انه منه عددا لا صفه على الحر والهي دون البالغ (والحنوط) اى اذ هو السابق (مستحب) فلا يتعبد بقدر ولا بفعل إلا برضا الترمذ لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه وموته وأنه ليس لغيره مولا وارث متعوز من به في الاثر وظاهر ذلك انه مقرر حتى على التدبير ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسارع به غالب مع مزيد المصلحة فيه للبيت لا يتأني في قول الام بعد ذلك بسطرين ولو لم يكن حنوط (١٨٦) بولا كالورق في من ذلك رجوت ان يجرى له ان هذا في الاجزاء المنافي للوجوب الاول في ان ينع

ثبته لا يفتقر لرضا وارث ولا لغيره مولا يجرى خلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في الصبر والمسك عند الكل وراعى ابن الصلاح بان ظاهر بيت المال الوقف الا كفا لا يعمل فتنافوا في حنوطا اى (الان اطرد ذلك من زمن الراتب وعليه لا حيثئذ كشرطه كباقي (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه موته ويتعبد بما يليق به فراقه للجامع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوف وجوب الطيب كافي الغسل (ولا يعمل الجنائز الا لرجال وان كانت) ختنى (اى ان) لغضب النساء عنه فيكره لمن كآتهن وى يعمل على سرير او لوح او عمل واى شئ حمل عليه اجزا قاله في المجموع (ويصرم حلها على هيئة مربية) كحلها في نحو قفلة او غرارة وكحل كبير على نحو يد او كنف (وهي طاف منها سقوطها) لانه لم يرض لامامته مالم ينش تغيره قبله حيث ذلك

انه باقتضائهم (اى باجماع الصحابة رض الله تعالى عنهم (قوله وم) اى في التمكنين (قوله والهي) اى في القول المتك من مستحبين التناهي (قوله والهي) اى في التختي معنى (قوله لكن في المجموع) اى قوله ولا يتأني (قوله ع) اى في ظاهر ذلك (الخ) اى في ما في المجموع عن الام (قوله ولا يتأني) اى ما مر من المجموع (من ذلك) اى من الاكفان والاختصال (قوله لان هذا) اى ما في الام اخرا والجار متعلق بعدم المناقاة (قوله والاول) اى القول الاول في الام (قوله عند جم) اى ويجرى عند جم اخر نهاية (قوله والحق) اى الصلاح (الخ) اعتمد بها التناهي كمر في الفصل (قوله لان اطرد ذلك (الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد من التركات سم (قوله لا حيثئذ كشرطه (الخ) انه يقال فخصه كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم (الان يفرق بينهما) الفطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التمكنين عن الايمان بما لم يصدق من ابن الاستاذ ان قد اوقف على الاكفان بالواجب والا كل اتخ وان اطلق واقتضت العادة شيئا تزل عليه اه (قوله كباقي) اى في الوقف (قوله ليكون) اى قوله كذا قاله في التناهي (قوله كافي الغسل) اى حال حياته ليرك له الكسوف وجوبه دون الطيب في الغسل (الا لرجال) اى في التناهي (قوله اضرب النساء عنه (الخ) اى عن الرجل فان لم يوجد فعن تعين عليهن نهاية ومعنى (قوله فيكره) اى وان ادى الى اضرارهم سم (قوله اجزا) اى كفى في سقوط الطلب وشروطه اذ ان لا يكون الرجل على هيئة مزدوقه منه عمله على ما يليق به ع (قوله وكحل كبير (الخ) يبنى وكذا صغير على نحو كنف سم ويبنى وان يراد بالكبير هنا الكبير بالجنه فنسب ابن شرسين حكمه بالبالغ فليد اجمع (قوله والجب) اى معتد ع (قوله مطلقا) اى عدت ساجدة لذلك ام لا ع (قوله كذلك) اى على الابدى والرباب قول المتن (ويذهب الرواة) ومثله التختي نهاية ومعنى (قوله لا يروى البيهقي في الغسل الا قوله قال في المجموع قبل (قوله يبنى قبة الخ) عبارة التناهي بقوله وسرور فخصه اوقية او مكية لانه استرها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رحمه التناهي عبارة واول من غطى نفسه بالى الاسلام كآته ان عبد الله بن قاطمة بن بسر روى الله ^{عليه السلام} ثم بعدها زين بنت جحش وكانت راته بالحبيشة لما هاجرت واوصت به فقال هر نعم بخاء الطعنة اه والظنية اسم للرافع الخوارج ع (قوله اول ما اتخذ) مبتدا وما مصدرية (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبر ان (قوله بامرهم) متعلق باخفوا (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) اى ما في المجموع (قوله وبقرض محبة ذلك) اى ما روى البيهقي (قوله التناهي) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله لان اطرد ذلك) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد من التركات (لانه حيثئذ كشرطه) قد يقال فخصه كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم (الان يفرق بينهما) الفطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان ادى الى اضرارهم سم (قوله كحل كبير على نحو يد او كنف) يبنى وكذا صغير على نحو كنف (قوله قال في المجموع قبله) اى اول من حمل كذلك وروى البيهقي قال هر في شرحه واول من

فلا بأس بمحله على الابدى والرتاب كذا قاله وروى جماعة من علماء مال فطلب على الظن تغيره قبل ذلك والا وجب محله كذلك (قوله) باس في الطائر بمحله على الابدى مطلقا (ويذهب للرافعة ما يسترها كتابوت) بمعنى فيمقتطاة لا يصح امام المؤمنين زين ورضي الله عنه وبه وكانت قد رآه با لجنه فلما هاجرت قال في المجموع قبله هي اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك فعلمه فان صح هذا فهو قبل زين بن سبين كثير فزعم ان ذلك اول ما اتخذ في جنازة زين بنته ^{عليها السلام} بامرهم باطل اه لخصا وبقوله بن محمد قد يقال هو ينافي ما قبل ان اول من فعل به ذلك زين لان المراد اول من فعل به ذلك الذي رآه بالحبيشة

علت ذلك من رتب
فاستحسنتم امرت به ولا
يكفر الركوب في الرجوع
منها أي الجنابة لفصله صل
الله عليه وسلم له رواءه مسلم
بخلافه في الذهاب لغيره صدر
كاسر (ولا بأس باتباع)
بالتشديد (المسلم جنازة
قريبه الكافر) فلا كراهة
فيه خلافاً للرواية بخبر أبي
داود وغيره بسند حسن
وواقع في المجموع باسناد
ضعيف أنه صل الله عليه وسلم
أمره علياً كرم الله وجهه أن
يؤذي بأبواب قال لا تؤذي
ولا دليل فيه أنه كان يلزمه
تجهده كونه في حياته يؤذي
بأنه كان له أولاد غيره
وفرغته فلا يلزمه قول
ذلك بنفسه فكان الدليل في
قوله له بنفسه ويجوز له
زيارة قبره أيضاً كالقريب
زوج ومالك قال شارح
وجروا اعتراض بان الأوجه
تقيده رجاء إسلام أي
لشوقه أو خشيته فتنة
والمهم المتن حرمة اتباع
المسلم جنازة كافر غير نحو
قريب وبه صرح الثاوي
(ويكره الغلط) وهو رفع
الصوت ولو بالذكر والقراءة
(في) المثنى مع (الجنابة)
لان الصواب قرئ الله عنهم
كرهه حيث رواه البيهقي
وكره الحسن وغيره واستفروا
لا يخفى من ثم قال ابن عمر
لقاطة لا تغفر لك بل
يسكت متفكر في الموت

(قوله وقاطعة) مبتدأ وجملة الظاهر أنها غير قول المتن (ولا يكره الركوب) أي لا بأس به معنى (قوله
أي الجنابة) إلى قوله ويؤذي منها أي لا قوله خلافاً للرواية ويؤذي هو وقع في المجموع باسناد ضعيف وقوله
قال شارح قوله واعتراض إلى وجهه وكذا في المتن لا قوله ورد في مجموع (قوله لغيره صدر) أي كصنف
ويعد مكاناً يتوهم معنى قول المتن (باتباع المسلم) أي مشيه عن قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يمد
كما قاله الأذني الحاق الوجوه للملوك بالقرى ويصحبها أيضاً للمولى والجوار كافي للعبادة ليعاينها
ومعنى (قوله أنه يغفر) أمر (الخ) بذلك من غير أن يداود عبارة النهاية والمحل للرواية وأما جروا وغيره عن
علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صل الله عليه وسلم فقلت له إن عمك الفضال
قدمت قال انطلق فواراه (قوله) ولا دليل فيه أي في الخبر على مطلق القراية بأنها يتوهم (قوله) لا يمد
علياً كرم الله وجهه نهاية (قوله) أي نزاع الأئمة (قوله) وغيره أي فرض لو لم تجهز أو لم يطلب
على كل كرم الله وجهه بخصوصه (قوله) فلا يلزمه (الخ) إذا كان متمكناً من اختلاف غيره عليه من أجل ملته
نهاية (قوله) ويجوز (الخ) أي مع الكراهة نهاية معنى (قوله) زيارة قبره أي قبره الكافر نهاية (قوله)
والقريب (الخ) مفهومة أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب هو المواقف لما يأتي من الثاني
ولو قيل يكره هنا كان المتمد كراهة اتباع جنازة تملك يكن بعيداً وهذا وسيأتي للشارح من أن زيارة قبور
الكفار مباحة خلافاً للرواية في غير مجازها وهو بمؤمه شامل للقريب وغيره موضعية التصريح بالأباحة عدم
الكراهة إلا أن رادها عدم الحرمة بل ذلك مقابلت بسلام المأوى عن (قوله) واعتراض أي على
ذلك الشارح (قوله) بان الأوجه تقيده (الخ) خلافاً للمتن والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكرناه لوجه
التخصيص بالجوار ليتأهل بصري (قوله) أي لشوقه أي قريب الجوار واللام متعلق بإسلام (قوله) وأهم
المتن حرمة (الخ) سيأتي خلافه في هامش وزيادة القبور للرجال سم وتقدم عن عرض أن المتمد الكراهة
(قوله) أي بالشرع قول المتن (الغلط) ينتهي التبين وسكو نهايتها (قوله) ولو بالذكر (الخ) فرضوا كراهة
رفع الصوت مهما حال السهر وسكون ذلك في الحضور عند غسله وتكفيله وضعه في التمشيد ويعد
الوصول إلى المقبرة إلى دفنه لا يبعد أن أحكم كذلك فليراجع سم على حج أنه عن (قوله) كرهه
حيث عابرة النهاية والمعنى كرهوا رفع الصوت عند الجنابة والقتال والذكر والختار والصواب كافي
المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السهر مع الجنابة أنه قال عن قول يندب ما يفعل الآن
إمام الجنابة من الجنابة وغيره لم يعد لان تركه لزوم باليت وقرضاً لتكلم فيه وقورته فليراجع اه
وفي وقفة ظاهرة (قوله) استفروا (الخ) أي قول المنادي مع الجنابة استفروا الخ نهاية (قوله)
لا تغفر الله لك كأن مراد من عرض الله تعالى عنه لا يستغفره أي لا يشتغل به الآن باللسان جهراً لكونه
بذمة ثم ابتداء الدعاء بقوله غفر الله لك أمرك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالروا ولعل الحكمة في تركها
خروجها من جرح الزجر ثم الظاهر أنه محض غلب على الظن أن اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية
كنحو شبيه زول الكراهة بصري أقول تأويله الحديث بما ذكر حسن جيد في النية وجملة سم على
ظاهرة فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق
لكن في جواز ذلك لتبرئ العالم نظر (قوله) بل يسكت أي لا يرفع صوته عبارة النهاية والمعنى بل
غلب تشفيها بالإسلام كما قال ابن عبد البر وقاطعة بنت رسول الله صل الله عليه وسلم ثم بعد هذا ينبت جرح
وكانت راته بالحيفة لما حجرت وأوصت بشرح (قوله) ويجوز له زيارة قبره أي مع الكراهة مفرح
م (قوله) رجاء إسلام أي لتبرأ اليك كما هو معلوم (قوله) والمهم المتن حرمة (الخ) سيأتي خلافه في هامش زيارة
القبور للرجال (قوله) ولو بالذكر (الخ) فرضوا كراهة رفع الصوت مهما حال السهر وسكونه في ذلك
في الحضور عند غسله وتكفيله وضعه في التمشيد ويعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه لا يبعد أن أحكم كذلك
فليراجع (قوله) ومن ثم قال ابن عمر (الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء

قيل بمرته وكذا عند
القرن ثم الورود عندها
الحاج الى ابا يسه كاهو
ظاهر ويؤيده ما من
التجويد عند الفسل (ولو
اختلط) من يصل عليه بمن
لا يصل عليه كان اشبه
(مسلوب) أو مسلم
(بكتاف) أو شيد أو سفل
لم تظهر فيه اماره حياة
بغيره وتعد تميز بعضهم
من بعض (وجب غسل
الجميع) وتكفيهم
ودفعهم من بيت المال
فالغنياء حيث لا تركه
والأخرى من تركه كل
تجويد واحد بالقرعة فيها
يظهر وينشر كأشاراته
بعضهم تفاوت مؤن
تجويد للضرورة
(والصلاة) عليهم ادلا
يتحقق الاثبات بالواجب
الابذالك قول الاسنوي
هذا تردد بين واجب وحرام
فليقدم الحرام على القاعدة رد
بأنه لا يكون حراما لالامع
المعلم بعينه وأمام الجبل
فلا على أن ذلك لا يرد في
الصلاة أصلا لأنه ينحصر
بالمسلم وغير نحو الصلبي
نيت ولا في غسل الكافر
لأباحتهم رأيت شيئا
أشار لذلك (فان غاصل
على الجميع) صلاة واحدة
(يقصد المسلم) وغير نحو

يشغل بالتفكر في الموت الخ وهي أحسن (قوله) لايجز الاله بدعة الخ) وما يفعله جملة القراء من
القراءة بالتقطيع وإخراج الكلام من موضوعه ثم إيجاب إنكاره بما توافقي قال عرش قوله لحرام الخ
أي وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرزاء
وتحريمه اه قول المتن (واباها) (نار) ظاهره ولو كافر أو لا يقع منه الاله موجودة فيه عرش (قوله)
ثم الورود عندها الخ) عبارة البهارة ثم لو احتجج إلى البدن ليلاقى الالهي المظلمة فظاهر أنه لا يكره
السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة البدن ليجل احسان الدين واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)
يردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر أنه من حيث نحو الطيب راعى المحرم لأن فعل ذلك يؤدي إلى
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غاية تركه كسنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا
ان الواجب امتار العورة وان الاقتصار عليه لا يؤتم فالامر واضح ولا لافعل نظر بصري عبارة عرش وكتب
العلامة الشوري مافيه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل ينظر رأس الجميع احتياطا للستر أو لا احتياطا
للأحرام وقد بدعه الثاني لان التنطية محرمه جزءا مختلفا ستر ما زاد على العورة اه والأقرب الأول لان
التغطية حق للبيت فلا يترك للفرق الاخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك نهرايت في كلامهم ما يصرح
بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رايت في كلام سم الخ فيه نظر بل ميل كلام سم كما
يأتي إلى الأول (قوله) من يصل عليه إلى قوله وقول الاسنوي في التها بقوله الخ لا قوله من يبيت المال إلى المتن
(قوله) لم تظهر فيه اماره حياة) عبارة التها بقوله الخ أو سقط بصل عليه بسقط لا يصل عليه اه (قوله) ولا
أخرج من تركه كل تجويد واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت
المال لان القرعة لا تؤثر في الأموال فيشملها جرحه بل يؤخذ منها ما زاد من بيت المال كالموتات تخص
لا مال ليقو ما لو كان المشتبه ثدا أو حريا فكيف يكون الحال فيه لا سيما لايجز ان من بيت المال اللهم
إلا ان يقال يجز انما يقتصر ذلك للضرورة لأنه وسيلة لتجويد المسلم عرش أي كاهو ظاهر إطلاق المتن
وقضية لتليل الفارح الاق (قوله) بالقرعة الخ) يظهر ان الأقراع ليس للأخراج بل لتخصيص الفرج
وان كان كلامه إلى الأول أميل بصري وقد تدفع ذلك ما تقدم أنفا عرش (قوله) ويتفرخ الخ) هل
المراد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به معنى الاختصار احتيال ان القرعة تؤدي إلى ان يجز الواحد
منهم بالخارج من تركه التميز بحسب نفس الامر والمراد انه يخرج من تركه كل تجويد يلا تفاوت بينهم
ومعنى الاختصار انما حيث لم تعتبر ما هو الأول من كون تجويد كل لاقابه عمل تأمل فان كان المراد الثاني
فيظهر اننا ضمير اقلهم لانهما حوط بصري اقول كلام الشارح كالصريح في الأول كآمرته (قوله) لا لذلك
أي بجهد الكل والصلاة عليه (قوله) وقول الاسنوي الخ) أي معارضنا للملك المذكورة (قوله) هذا) أي
تجويد الكل والصلاة عليه (قوله) تردد) بصيغة الماضي (قوله) بين واجب) أي نظرا لاحتلال الفرق
الأول وحرام أي نظر لاحتلال الفرق الثاني (قوله) على القاعدة) أي قاعدة إذا اجتمع المانع والمتنص
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان دره للماسد مقدم على جلب المصالح (قوله) رد الخ) خبره قول الاسنوي
الخ (قوله) بأنه لا يكون حراما الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جازيل بوجوب ستره والجميع
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل القاطع أولى مع حرمة على
المحرم للتأمل اه وقد تقدم استتباب عرش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يمد الخ هذا في نفس
الكفن يقطع النظر عن ستر الرأس وعده كاهو ظاهر خلافا لما رعن عرش (قوله) على ان ذلك الخ)
اقتصر على هذا الجواب التها بقوله الخ ولعله لان الجواب الأول يمكن ان يعارض عنه فيقال لا يكون نواجيا
لإلزامه بعينه الخ (قوله) انك) أي الجواب العلوي (قوله) صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط
على من وقع منه لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله) رد بأنه لا يكون حراما لالامع العلم بيت)
قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جازيل بوجوب ستره والجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

ويقول عنافي الأولي اللهم اغفر لهم (وهو واحد) وحدثنا بالصلاة عليه إن كان (١٨٩) (سما) وهو نحو شيئا يفوق ورد.

أثمة الضرورة وأعرض
بأنه لا ضرورة لأماكن
الكيفية الأولى ويجب
بأنه قد نفق بتأخير من
غسل إلى فراغ غسل اليدين
بل قد يتعين إن أدى التأخير
إلى تفريق كذا يتعين الأولى
لأنهم غسل الجميع وكان
الأفراد يؤدي إلى تفريق
التأخير (ويقول) في
الكيفية الأولى اللهم اغفر
لأن كان مسلما ولا يقول
في اختلاط نحو الشهيد بنحو
الله اغفر له إن كان غير
شاهد بل يطلق ويدفون
في الأولى بين مقابر أو مقابر
الكفار (ويشترط) اتفاقا
(لصحة الصلاة تقدم غسله)
أو تبسبه بشرطه لا المتفرق
وتزيل الصلاة عليه منزلة
صلاته ومن ثم اشترط
طهارة كفته أيضا إلى فراغ
الصلاة عليه (وتكره) قبل
تكفينه واستشكل الفرق
مع أن كلا من المتعينين
موجود فيهما قد يجب بانه
أخف بدليل التشقق
دونه وأن من صل بلا طهر
يبعد وعاريا لا يبعد ثم
رأيت شيئا أجاب بذلك
(لومات بهم ونحوه)
كوقوعه في حديق أو بحر
(و) قد (تعدو إخراجا)
منه (وغسله) وتيممه لم
يصل عليه (فوات الشرط
واعترضه الأذرى

في النهاية لا قوله يقول هنا إلى المتن وقوله من ثم إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المتن الآخر له
ورد الخ (قوله) ويقول عنافي (أول) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين
بكماء مختلف بنية الصور كاختلاط الشهيد بنحو مصرى أي يطلق الدعاء عليها أخذها بما في (قوله) أو غير
نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصل عليه ونحوها بقية (قوله)
الضرورة) أي كمن نسي صلاة من المجلس نهاية (قوله) بل قد يتعين أي أفراد لكل صلاة (قوله) إن أدى التأخير
إلى تفريق أي لشدة ضرره وكثرة الخوف بها بقية (قوله) الكيفية الأولى الخ قد يقال فيه مع ما ذكرنا من تكرار مصرى
(قوله) ولا يقول الخ عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لاتصافا بالمتفرق وهو دعاءه
بالمقتضى للكافر ولو تمارضت بيتان بسلامة كفره غسل وصل عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما
وفي المجموع عن المتن لو مات من غير عدل بسلامة قبل موته لم يصح شهادة في توريث قريبه المسلم من
ولا حرمان قريبه الكافر باختلاف وهل تقبل شهادة في الصلاة عليه وتوابعها وبين أصحاب القبول
أما قل عرض عليه فيجزم بالثبوت الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله) غير شهيد أي أو سقط لا يصل عليه (قوله)
ويدفون في الأولى الخ أي سواء كان الميت الكافر بالناء وحيا لأن الدفن من أحكام الدنيا وأحكام
المشركين فيها ككفار عن قول المتن (وتكره قبل تكفينه) أي لا تحرم ولو بدون ستر العودة والأولى
المبادر للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخير ما إلى تمام التكفين خروج بحسنه من عدم أو نحوه
عن (قوله) واستشكل الفرق الخ أي بين القتل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطا لصحة الصلاة دون
الأخر من كلا من المعنيين المذكورين في القتل من كونه منقولا وتزيل الصلاة عليه منزلة صلاته
موجود في التكفين أيضا كرى (قوله) بانه أخف أي ترك الشراخف من ترك الطهارات معنى عبارة النهاية
بأن باب التكفين أوسع من القتل (قوله) قد تعدو إخراجا منه غسله الخ يؤخذ منه أنه لا يصل على
فائد الطهورين الميت ومن عن شرا ما يرافقه بل قول الشارح كالتأخير يورد الخ صرح في ذلك (قوله)
وتيممه (الوارى) أي أو كغيره التي تأخر قول المتن (ل يصل عليه) هذا هو المتمد خلافاً من المتأخرين
حيث عمو أن الشرط إنما يتبع تأخرها في صراحة إلى يصل عليه كإضافة الشيخان عن المتن وأقراء وقال
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه ترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمسور إلى
أن قالوا بوسط الأذرى الكلام في المسئلة والعقب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تلقيناه من
مشايخنا ما في المتن أنه وينبغي تعليل ذلك الجمع لسيأتي التفرق على مختار الرافعي فيه فمرزأ عن إيراد الميت
وجبراً فخطر أهله (قوله) بانه أي بآلة بعضها قوله بانه أي أقروا ما عطف على قوله منه أفراد الضمير
باعتبار لفظها (قوله) ولا كذلك هنا أي فان الشارع لم يعد لصلاة متواترة وجوب تقديم الصلاة على الدفن
لا يستدعي إلحاق ذلك بالوقت المحصور عن (قوله) لصحة الصلاة) إلى قوله وما تفرق في النهاية إلى قوله
هو لقب إلى سهل (قوله) أن لا يتقدم الخ ويشترط أيضاً أن يجمعها مكان واحد كما قاله الأذرى وأن لا يزيد
ما ينهيه في غير المسجد ثلثاً قد زاد قريباً من ثلاث لا يلائم من لاقا ما مضى زاد التأخر يؤخذ منه كرامة

الجميع لعدم ترك التكفين عليه بل الاتفاق وأول مع حرمة على الحرم لليتأمل (قوله) ويقول عنافي (أول)
أي أو ما الثانية فيوسع الدعاء للجميع لأن الشهيد إن امتنع الصلاة عليه لا يمنع القطع به نحو المغفرة
وسأني في كلام الشارح (قوله) تقدم غسله أو تيممه) انظر فائد الطهورين (قوله) وقد يجب الخ قد يقال هنا
الجواب إنما يصلح في قول على اختلاف الحكم (قوله) وقد تعدو إخراجا منه غسله وتيممه لم يصل عليه
يؤخذ منه أنه لا يصل على فائد الطهورين الميت (قوله) ويرد بأن ذلك الخ قد ينزع في هذا (رد وجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تكن عن القضاء كصلاة التيمم في الحضر فتدبر أو حرمة ما كان أو حرمة ثم
(قوله) في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة الخ) يرفق والرض ويشترط أن لا يكون بينه أي الأمام وبينها

وغيره وأطالوا بامته بل أمته أن الشرط إنما يتبع عند القدرة لصحة صلاة فائد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما
هو حرمة الوقت الذي حد الشارع طريقه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

والاصل (نقد على المذهب لها) انما الاولين والاخرين اما المذهب الثاني لا يؤثر فيها كونهما واما المذهب الثالث (وهو صلاة عليه) بل لئلا
 (في المسجد) خبر مسلم انه صلى على ابى بن ربيعة اى هو لقب امهوه منه كذا لان ابن ربيعة نقلا عن ابن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في المسجد وزعم انها كانا خارجا لا يلتفت اليه لاختلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعول الفعل
 الحسى كالصلاة لا يكون لها مفعول بل هو مفعول الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال اصحابنا في ان قلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من
 وجودهما فيه بخلافه في ان قد تفته فيه بشرط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في صبر وقال انه نفيز بدو قوله مفهوم
 ظرف المكان حجة عند الفاضل (١٩٠) بقوله مقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف اهـ ولك ان تقول لما قاله

في القاعدة له وجه وجهه
 لان الظرف المكاني من
 الحسيات فاذا جعل ظرفا
 لفعل حسي متعلوكم كون
 الفاعل والمفعول فيه لان
 الفعل المذكور لا يشترط
 الا بوجودهما بخلاف
 الفعل المعنوي فانه اجنبى
 عن الظرف الحسى فاكفى
 بما هو لازم له بكل تقدير
 وهو الفاعل فقط واما قوله
 من اصحابه فهو لا يشترط
 على جميع الصنفين وغيرهما
 انه في القتل يشترط وجود
 المقتول فيه لا القاتل وفي
 القذف يملكه ووجهه
 بان ذكر المسجد قرينة على
 ان المقصد به الارض من
 انتهاك حرمة وانتهاكها
 يحصل بوجود المقتول فيه
 لاستلزام وقوع محبة
 القتل فيه بوجود القاذف
 لان القذف يحصل مع
 غيبة القتل فان قلت
 هل لما ذكره وجه قلت
 يمكن ان يوجد بان القتل
 لما استلزم غالبا وجود

مسواواته وقد مر بعض ذلك اهـ ويؤخذ منه ايضا انها مفعولة لفعل الصلاة كاسم في صلاة الجماعة على
 الخلاف فيما كانا اشار اليه في شرح الرضى بصري (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سم اى على الحقل الذى
 يتقن كون الميت فيه ان كل ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالا امام فان تقدم لم يملك
 صلته وانظر بماذا يميز التقدم هنا ويبنى ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع
 عرض (قوله هو لقب امهوه) فيه توافيق بين جملة لقوله ومعناه الخ فردوا معناه بحسب اصل الوضع
 لا قال كونه لقباً لا يثبت دلالة له على الشخص وكان ماخذه كلام الشارح المحقق لكنه انصرف
 بما اتفقوا عليه واما ذكره على ما عايناه في الشارح المحقق فلا يخبر علمنا انصار اسمها اى على سهل بل البيضاء
 وصف امهوا اسمها عدو في تكملة الصفا في ذالك العرب للان يرضى وفلاية بعضا فالتسوية العرض
 من الدنس والعيوب اهـ بصري (قوله في المسجد) اى في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم وحلى ايضا في مسجد بن معاوية
 على اى الرعية عبادته بن عبادته بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب التنوير فيها كتيب على ابن عبد الناس في
 الوفود عرض (قوله ولا يخرج) عطف على قوله لا تخرج (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعله ومفعول
 عامله (قوله في القتل الحسى) اى بدمه (قوله ومن ثم قال اصحابنا الخ) ان كان المراد بالهوى المدرك
 بحاسة البصر خاصة اجمعهذا التفرع والا فلي تأمل لان القذف محسوس بحاسة السمع بصري (قوله
 بدو قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) اى لازما او متعديا (قوله بكمه) اى بشرط وجود
 القاذف لا القذوف (قوله لما ذكره) اى على اصحابنا من اشترط وجودهما في المثال الاول والفاعل
 فقط في الثاني (قوله لكن المبحوث) اى الذى يبحث (قوله في هذه) اى صورة الابدال بالمال (قوله
 فتأمل ذلك كله فانه الخ) لا ينبغي على التامل ما في هذا الذى اخطب به وقال انه مهم فليكن بالتأمل مع
 رعاية القواعد الخمس (قوله وخبر) الى المتن في النهاية والتمنى لا قوله وقد صلب الى نعم (قوله ضعيف)
 صرح بضعفه احمد ابن المنذر واليهيوق فى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله
 على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن قوله تعالى وان اسما سم للبهيمة (قوله من) اى من دخاله
 (حرم) اى ادخاله نهاية (قوله حيث كانوا) الخ مضى به ما دون السنة لا يطلب منه ذلك وفي سم

اى الجنابة في غير المسجد فلو كانت ذواته قريبا اى اقل في شربها عن اى حمله بهاء كان واحد نزلا للجنابة
 منزلة الا امام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تاتي هنا (في المتن ولا القبر) اى
 الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وجهه - سبها في هذا المثال دون الاخر (قوله فتأمل ذلك فانه
 مهم) لا ينبغي على التامل ما في هذا الذى اخطب به وقال انه مهم فليكن بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث
 كانوا استقفا كثير) قال في الباب فان كانوا استقفا فقط وقت واحد مع الامام في صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسي حال صدورهم من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف على
 فانه لا يستلزم ذلك ما تقرر من صدقه مع غيبة القتل فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخبر ما تقرر ان ذكر المسجد قرينة الى اخره ما لو
 أبده بالدار قلته او قد تفته في الدار ولانية له مقتضى القاعدة بناء على ان القتل منزل منزلة الحسى اى يشترط فيه وجودهما فيه اى القذف
 وجود القاذف فقط لكن المبحوث في هذه انه لا بد من وجودهما في الصورتين ويوجه بان هذه القاعدة لما ظن ان حجب تحريمه على القاذف
 المظردقوى ان التقيد بالتأخر يرجع لجميع ما قبله فلو قلنا ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف والرواية
 المشهورة فلا شيء عليه وقد صلب عمرو الصفا على ان يكرهه اى عنهم فيه اى حرم الصلاة عليه في القضاة الصفا في كل من مدين
 في معنى الاجماع نعم ان خيف تلويح المسجد تحريم (ويش) حيث كانوا استقفا كثيرا (جعل صفو ثلاثة فاكث) اعتبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف قد
أوجب أي غفر له كما في
روايته المقصود منع النقص
عن الثلاثة لا الزيادة عليها
ومن ثم قال كثر في مسلم
ما من مسلم يصل عليه مائة
من المسلمين يثلون مائة
كلم يشفعون له لا يشفعوا
فيه عليه أيضا مثل ذلك في
الأربعين بحث الأركشي
وقال بعضهم أن الصفوف
الثلاثة مرتبة واحدة في
الفضيلة وهو ظاهر إلا أن
حق من جهة وقد اصطف
الثلاثة قال فضل له كما هو
ظاهر أن يتحرى الأول
لأننا إنما سويت بين الثلاثة
لثلاثتها كرها بتقديم كلم
للأول وهذا متبناه ولو لم
يبحر الاستبالة بالأمم وقف
واحد معه وإثبات صفا
وإثبات صفا (وإذا صلى عليه
فحضر من يصل صلى) ندبا
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى
على قبور جماعة ومعلوم
أنهم أعادوا بعد الصلاة
عليهم ومن هذا أخذ جمع
أئمة تأخير ما عليه إلى
بعد الدفن وتقع فرضا
ليكونه وثاب نوابه وإن
سقط الحرج بالأول لبقاء
الخطاب به ندبا وقد يكون
اجتماعه سنة وأذا وقع
وقع واجبا كحج فرقة تأخروا
عن وقع بأمرهم الأعياء
الآن (ومن صلى) ندب له
أنه لا يبعد (على الصحيح)

على حج بعد كلام مانع فإن كانوا خمسة سقط أهل يقف الواحد على الإمام وهو الأربعة صفين لأنه أقرب إلى
العدد الذي يطلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صفوا واحدا المدم
ماطلبه الشارع من الصفوف الثلاثة عليه نظرا والأول غير بعيد بل هو جوهرياه وفتيته أنهم لو كانوا الثلاثة
وقفوا خلف الإمام لو قيل يقفوا أحدهم على الإمام وإثنان صفين بعد نفر به من الصفوف الثلاثة التي طلبها
الشارع أو ما لو كانوا أربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفين خلف الإمام لأن فيه مراعاة ماطلبه الشارع من
الثلاثة الصفوف أيضا عرش وقوله ولو قيل الثلث يأتي في الشرح ما يؤيد وقوله وأما لو كانوا أربعة الثلث
لا ينبغي أنه عين ما قدمه من سم (قوله) والمقصود أي من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجهر عطفًا على النقص
(قوله قال) أي المصنف (قوله) وبجهد الأركشي عبارة أنها يقول هذا أي الخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
الصف الواحد في الفضيلة كما قاله الأركشي عن بعضهم نعم تبعه من الأول بعد الثلاثة كدصول الفرض
بهاه قال الرشيدي قوله مر أن الأول بعد الثلاثة كدأ ما بعده عبارة البصري قوله مر بعد الثلاثة
لعله بعد استكمالها وعبارة المصنف هنا فضيلة الصف الأول ولو فضيلة غير مساوية بخلاف بقية الصلوات التي تنقص
على كثرة الصفوف هنا ومقتضاها بل صريح أن الثلاثة أكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة بخلافها
للشارع والنبية (قوله) وهو ظاهر الآن حق من جهة الثلث أقره عرش (قوله) أن يتحرى الأول أي بعد الثلاثة
كما تقدم عن النبوية في احتمال المراد الأول من الثلاثة (قوله) ولو لم يصل (الشرح) تفصيل لقوله المتقدم حيث
كانوا ستة الثلث (قوله) وقفوا أحدهم الثلث صفين أقل الصفاتان وإن لم يجلست الخمسة صفين والإمام
صفاحش (وإثبات صفا) (فرع) يتأكد كافي بالسر استصحاب الصلاة على من مات في الأوقات الفاحشة
كعدم عقوبة العبد وشارع أو مريم بالجمعة وليتها وحضور دفنه ثبته في معنى قال عرش ولعل وجه التاكيد أن
موتهم تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيثما أخيره الموت في تلك
الأوقات وظاهر من أن حرف بغير الضمير الصلاح أنه قول المتن (فحضر من يصل) أي قبل الدفن أو بعده من
ونهاية (قوله) ندبا (الفرقة) فيجوز أن تكون في نهاية الدفن أو ما قبله عليه وكذا في المتن (فمن هذا إلى
وتقع (قوله) أنه ليس تأخيرها أنه ينحصر بعد الصلاة عليه مسافة دفنه عرش وسم (قوله) وتقع فرضا
أي تقع صلاة من يصل فرضا كالأول في نهاية ومعنى (قوله) سقط الثلث عبارة أنها يقول سقط
الفرض الأول فيمنع وقوع الثانية فرضا لأننا نقول الساقط بالأول حرج الفرض لا هو وأضح ذلك
اليسكي رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية إذا لم يتم بالمقصود بل بتجدد مصلحته بترك الفاعلين كتمتع العلم
وحفظ القرآن وصلاة الجنائز إذا تمقصوها لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل
فرض يائمه بتركه مطلقا (أهـ) (بالأول) (الفرقة) الأولى بالأول (ندبا) ينبغي إسقاطه كإعماله عن من النبوية والمغنى
(وقد يكون) جواب ثان أي لو ضلنا أن الساقط بالأول الفرض فلا يلزم أن تقع الثانية نقلا لأنه قد يكون الثلث
(قوله) كسجدة (فرقة) عبارة أنها يباب النبوية والمغنى كسجدة الطرود واحتمال الوجب الغير (قوله) (الفرقة)
أي السجدة كرى قول المتن (ومن صلى) أي على ميت جماعة ومنفردا لا يبعد أي لا يستحب له إعادتها
لأن جماعة لا أفراد أنها في معنى قال عرش قوله مر لا يستحب له إعادتها أي فتكون مباحة أهـ

خمس لقط ليل يقف الواحد على الإمام وهو الأربعة صفين لأنه أقرب إلى العدد الذي يطلبه الشارع وهو الثلاثة
الصفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صفوا واحدا المدم ماطلبه الشارع من الصفوف الثلاثة
فيه نظرا والأول غير بعيد بل هو جوهرياه (وبجهد الأركشي) عبارة أنها يقول هذا أي الخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
الصف الواحد في الفضيلة (قوله) لا الفضيلة (قوله) لا بعد الدفن أي بعد وجوب الصلاة عليه قبل
الدفن كما هو ظاهر المتقدم أنه يجب تقديم ما على الدفن ويجزئ دفنه قبلها (قوله) ندب له أنه لا يبعد قال في شرح
الروض أي سواء صلى منفردا أو جماعة أعادها في جماعة أو منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده
أهـ ففيه تصريح بعدم استحباب إعادتها في جماعة بخلاف بقية الصلوات التي تطلب الجماعة فيها قال

وإن صلى منفردا لأن صلاة الجماعة

خلافا للتحفة (قوله لا يتنفل بها) أى بمعنى أنه لا يبعد هامة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بقية قوله ومضى
 التيمم (الخ) عبارة أخرى نعم فأخذ الطهورين إذا صلى ثم وجدهما يظهر به فانه يبعد كما اقر به الفقهاء أنه زاد
 النية وقياها من كل من لو تمت إعادة المكتوبة فخلل يصلى هنا ويبدأ بصلاته لكل هل يتوقف ذلك على تعيين
 صلاته عليها أولا فيما احتياليا والاقرب نعم بل لا يبنى أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره أه
 قال سم و قوله مر فانه يبعد الخ يبنى أن عمل بطلب إعادة ثم لم يلحقه ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره أه
 وفي الأعياب وعمل أيضا في التيمم إذا كان يعمل بطلب إعادة ثم لم يلحقه ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره أه
 بل لا يبنى الخ عبارة في باب التيمم والوجه هو أن صلاة أى التيمم عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل
 الفرض به أه ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجبه ثم أه (قوله وإذا عاذا الخ) أى لو كان منفردا
 ولعلها مراد الخ عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادة تأويل منفردا أو كرم من مرة ووجهان
 المقصود الدعاء انتهى (قوله وقسم له نفلا) أى كافي المجدوع وهذه خارجة عن القياس لأن الصلاة
 لا تمتد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة العائنة الثانية ويوجه انعقادها بأن
 المقصود من الصلاة على الميت الشفاعت والدعاء له وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض بيقينا
 نية ومضى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لا ينافي لقال تقاس على المعادة لأن المعادة
 مطلوبة إعادة تأويل أيضا خلف فيها هل الفرض الأول أو الثاني أو ما هنا قال إعادة غير مطلوبة بالمرقة فارقا
 ولا فرق في ذلك بين أن يصل منفردا أو في جماعة فطعموا من حش عبارة سم هل المعادة من أحسن كذلك
 فيه ما تقدم في عمله فلما لم يست كذلك يفرق بينهما من فروض الأعيان أه (قوله أى لا يندب) إلى قوله
 بل يظهر في النية بالاقتران وقصته إلى المتن وقوله لا نقي إلى ويحرم هو كذا في المتن إلى أنه مال إلى ما اختاره
 السبكي ومن تبعه (قوله يبنى انتظار مائة أو أربعين الخ) أى انتظار كامل إذا كان الحاضر وندبهم
 لأن هذا المدد مطلوب فيها وفي مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعين قيل وحكمة أنه لم يجتمع أو يرون
 إلا كان عقبيه ولم يحكم المائة كالاربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم منى قال ع وحجرت المعادة لأن
 بانهم لا يصلون على الميت بعد مدة فلا يبعد أن يقال بين انتظار مائة من المصلحة لئلا يجب غلب على
 القائل أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه أه (قوله الحديث) إلى المتقدم في شرح
 ويسمى جعل صفوة الخ (قوله للامر السابق) أو تحكمتهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نية يمتنع
 وقال حش ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر اشترى زيادة المصلين بحيث آمن من تفهده
 على هذا جعل ما تقدم بالهاتش عن سم على المنهج عن مر أه (قوله أو الجماعة الخ) عطف على قول المتن
 زيادة مصلين سم (قوله لم يلحقوا) أى الصلاة الأولى إذا صلى عليه من يسقطه الفرض منى (لحضوره) أى
 أى عن قرب نية ومضى (قوله هو حبر في الروضة الخ) ربما النية بقوله الخ (قوله بلا بأس بذلك) أى بانتظار
 الرولى إذا رجع حضوره عن قرب نية ومضى (قوله على ما مر الخ) أى من الخلاف في وجوب القرب
 في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بأرجبة (قوله اعتضد الخ) أى لصحج الاحتجاج
 به (قوله لم يصل الخ) أى وصلت عليه الصلابة من قول المتن (أو عكس) أى كل منهما نية (قوله وبه) أى
 مر ظاهر كلامهم جواز إعادة تأويل منفردا أو كثر من مرة ووجهان المقصود الدعاء أه (قوله مع حكم
 فأخذ الطهورين) في شرح مر فانه أخذ الطهورين إذا صلى ثم وجدهما يظهر به يبعد التأويل فتأويله
 وقياها من كل من لو تمت إعادة المكتوبة فخلل يصلى هنا ويبدأ بصلاته لكل هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته
 عليها ولا يبنى أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره أه (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة
 أن عمل بطلب إعادة تأويل الفرض بعد ذلك من لا يلزمه التقاض (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة
 من أحسن كذلك فيما تقدم في عمله فلي أنها ليست كذلك يفرق بينهما من فروض الأعيان (قوله أو الجماعة
 آخرين) عطف على قول المتن أو زيادة المصلين (والجمهور بالغزير من مثل فعله) إن كان غير عليه الصلاة

لا يتنفل بها ومضى التيمم
 حكم ما إذا وجد الماء بعدها
 مع حكم صلاة نحر فأخذ
 الطهورين وإذا أعادوا قسم
 له فلا يجوز له الخروج
 منها (ولا تؤثر) أى لا يندب
 التأخير (لزيادة مصلين)
 أى كثرتهم وإن نازع فيه
 السبكي واختار وتيمم
 الأذخرى والزركشى
 وغيرهما أنه إذا لم يحش
 فقهره يبنى انتظار مائة
 أو أربعين رجب حضوره
 قربا للحديث أو بجماعة
 آخرين لم يلحقوا وذلك
 للامر السابق بالإسراع
 بياهم تخرخصوا للولى
 لأن لم يحش فقهره وغيره في
 الروضة بلا بأس بذلك
 وقصته أن التأخير ليس
 بأوجب وينبى بناؤه على
 ما مر أول فرع الجديد
 (وقائل نفسه كثيره في النسل
 والصلاة) وغيرهما خبر
 الصلاة واجبة على كل مسلم
 ومسلمة لا كان أو أجرا
 وإن عمل التكبير وهو
 مرسل اعتضد بقوله كثير
 أهل العلم وخبر مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم لم يصل على
 الذى قتل نفسه أبى عنه
 ابن حبان بأنه منسوخ
 والجمهور بأنه لجزع من مثل
 فعله (ولو نوى الإمام صلاة
 غائب والمأموم صلاة حاضر
 أو عكس جزا) كما لو
 صلى الظهر خلف من يصلى
 العصر وبه

عليه بالاولى (الخ) قال حاصل اربع مسائل

في حاضرين او غائبين

(والدليل بالمقبرة الضل)

لكثرة الدعاء له بتكرير

الواشرين والمائتين ودقته

صل الله عليه وسلم بجمرة

عائقة لان من خواص

الانبياء انهم يدفنون حيث

يموتون وانما القفال بكرامة

الدفن بالبيت ضعيف

ويصح الاخرى تدب غير

المقبرة لتشوية بأرضها

او ملحوة او ندوة او

لتحو ميتة او فسقة

فسقا ظاهر اها وتدفن

الشديد بمكة اى ولو بقرب

مكة ونحوها ما يأتى لان

قتل احد قتلوا للدينة

قاصر صل الله عليه وسلم

ردم لمخاضهم فردوا

اليها حصه الترمذى يحرم

تقله للمقبرة ان ادى

لاضجاره بل يظهر انه لو

خشى اضجاره من حله من

عمل موته وجب دقه به ان

امكن ولو ملكه (ويكره

الميت بها) نعم حذر كا

هو ظاهر لما فيه من الوحشة

نعم لو قيل بدبه حيث يقن

انتفاء الوحشة حله ذلك

على دوام تذكر الموت

وبالى المستلزم للاعراض

عما سوى الله تعالى لم يبعد

اخذا من الحذر الاقارب

تذكر الاخرى وتندب ستر

القبور بستر متل عند ادخال

الميت فيه (وان كان الميت

وجلا) لتلا ينكشف

بما في المتن (قوله عليه السلام بالاولى الخ) قال حاصل اربع مسائل (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن في الغسل مقبرة باليد
كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورقة يدفن في ملكي اوق ارضي لتركوا الباقر في المقبرة
اجيب طاب ما كان دفته بعض الورقة فافرض قسمه ليقول اوق ارضي لتركوا الباقر في المقبرة لا المشترى فقلوا الاول
تركوه الحيارين جهل والمدفن له ان الميت او هقل منه وان تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال
ابن الاستاذ ان كان الميت رجلا اجب المقدم في الصلاة القفل فان استورا افرغوا ان كان امرأة اجب
القريب دون الزوج وهذا كمال الاخرى حله عند استواء القربتين ولا فيجب ان ينظر الى ما هو اصلح
لبيت فيجاب الداعي اليه كالمقبرة اذا كان احداهما اقرب اصلح او مجاورة الاخيرى والاخرى بالبعد من ذلك
بل لو اتفقوا على خلاف الاصلح منهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مضمومة او اشتراها
ظالم مال حيث تمسكها او كان اهلها اهل بدعة او فسق او كانت رثتها فاسدة لمؤخرة او نحوها او كان
تقل الميت اليها يؤدى الى افتجاره قال الفضل اجتمعت بل بمسبب في بعض ذلك كالمظهر ومات شخص
في سفينة او مكن من هناك دفته لكونهم قرب القبر ولو مالع اولهم التناخير ليدفنه فيه او الاجمل بين وحين
لثلاثين تنفخ التي لبيده البحر الى من لمعه يدفنه ولو قتل بشئ لينزل الى القبر لم يأمروا اذا القوه بين وحين
او في القبر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بخلاف ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة
الكفار ولا عكسه اذا غلطوا دفنوا في مقبرة مستقلة كالمقبرة ومقبرة اهل الحرب اذا اندرست جاز ان يجعل
مقبرة للمسلمين ومسيحا لان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان كذلك ولو حفر شخص قبر ابي مقبرة لا يكون احق
به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري باى ارض يموت لكن الاولى ان لا يراهم عليه اى اذ ماتت حضرت ميت
آخر ويدفن فيه احد معنى ونهاية (قوله وانما القفال الخ) عبارة المعنى والاسنى والتباقي في فتاوى القفال
ان الدفن بالبيت مكروه قال الاخرى لان يدعو اليها حاجة ومصلحة عن المشهور انه خلاف الاولى لان التفرق بينهما ما
لا مكروه اه قال سلم ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان التفرق بينهما ما
احد المتأخرين كما تقرر في حله (قوله لتشوية بأرضها) اى شوية غسب وادخل بالبحر كون منها خبيثا
(قوله او لتحو ميتة او فسقة) اى كظلمة او لم العبدة بنال اهل المقبرة كما يفيد قول المتأخرى وان كان
اهلها اهل بدعة الخ (قوله وتندب لآخر) عطف على تدب غير المقبرة (قوله لان قتل احد الخ) تدب يقال تعزية
هذا الدليل وجوب دقته بمحله لا بد به سم الا ان ثبت ما يصره من الوجوب (قوله ويحرم نقله) اى نقل
الميت مطلقا ناهية معنى (قوله ولو ملكه) اهل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره الميت بها) اى المقبرة
وفي كلامه اشعار بمهم الكراهة في القبر المفرد قال الاستوى فيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء
او في بيت مسكون انتهى والفرقة اوجه بل كثير من التربة مسكونة كالبيوت قالوا وجه عدم الكراهة
نهاية ومعنى (قوله ما فيه من الوحشة) وخدعتان على الكراهة حيث كان منفردا كانا جماعة كما
يقع كثيرا اى زمانا في الميت لبله لجمعة لقراءة قران او زيارته فذكر نهايتها معنى (قوله عند ادخال الميت الخ)
مفهومه انه لا يتدب ذلك عند وضعة في التشرؤبى ان يكون مباحا ش (قوله لتلا ينكشف) اى لانه
عند ستر قبر سعد بن معاذ معنى ونهاية (قوله كان الخشى او امرأة آكد) اى منه لرجل وامرأة

والمسلم ايضا لم يصل عليه بشكل جواب الجهور بانه يقتضى جواز تركها لهما ايضا والفقهاء من المذهب

خلافه لان يقال الزجر بمثل ذلك خاص به عليه السلام وان كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يتجس لحواب

(وانما القفال بكرامة الدفن بالبيت ضعيف) قال فرح الروض غل ان المشهور انه خلاف الاولى

لا مكروه اه ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان التفرق بينهما ما احده

التأخير كما تقرر في حله (قوله لان قتل احد الخ) قد يقال تحية هذا الدليل وجوب دقته بمحله لا بد به

(قوله فردوا اليها حصه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن حله طلب رده اليه

(٢٥ - شرواني ابن قاسم - ثالث)

(بسم الله) أى أدخلك (وغل) (١٩٤) ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم أى أدخلك الابلاغ بفتح هـ وحق وواحدة بدل

ملته فى أخرى زيادته والله
(ولا يفرش تحتى ولا)
يوضع تحت رأسه (معدة)
بكسر الميم أى يكره ذلك
لما فيه من إضاعة المال أى
لكونه لنوع غرض قد
يقصد فلا تنافى بين الملة
والمال لأن عمل حرمة
إضاعة المال حيث لا غرض
أصلا قيل تعبيره بغير حركة
لأن المدة غير معروفة
أخرجت من الفرش لم يرد
لها حامل بلهاه وهو
عصيب وكان قائله تغفل عن
قول الشاعر
ورجى من الخواجب العيون
عطف العيون لفظا على
ما قبله المنذر إضمار العامة
المناسبة وهو كلف فكذا
هنا كما قدرته (بكره دفعته
تايرت) إجماعا لأنه بدعة
(إلا) لغرض ككون الدين
(فى أرض ندية) بتخفيف
التحتية (أو رخوة) بكسر
أوله وفتحها أو ما سباع
تخفف أرضها وإن أحسبت
أو تهرى بحيث لا يضبطه
إلا التابوت أو كان امرأة
لا عزم لها فلا يكره المصلحة
بل لا يبعد وجوبه فى مسئلة
السباع إن غلب وجودها
ومسئلة الثرى وتنفذ
وصيته من الثلث بما تدب
فان لم يوص فى رأس المال
إن وضوا لا تنفذ ما كره
(وجوز الدين ليلا) بلا

كرامة خلافا للصن وحده مع أنه استدلل بغيره مسلم لا يدل له وذلك لما صح أنه عليه السلام فعله كذا الخلفاء الراشدون عبارة

أكد من الحق نهاية ومعنى قول المتن ويقول (بسم الله) ويسن أن يزيد من الدعاء ما يناسب الحال
معنى ونهاية أى قالهم اتقوا أرباب السباد لروحهم وأكرم منزلهم وسع مدخلهم وسع له فى تبرع عرض (قوله
الذى يدعته) أى وإن تمدد عرض (قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله وفروا بستانه)
قد يقال عليها فينبغي الجمع بينهما بأن يقول على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ملة رسول الله صلى
رسول الله وسنته (قوله وفى أخرى زيادة) ملة بين الشارح وعلموا الذى عليه العمل ذكره اثر باسم
الله فليحذر جميع ما ذكر بصري عبارة العياض وشرحه بسبب الله وهو على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وفى إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ولا يفرش تحتى) قال البخارى لا بأس بأن يبسط تحت جنبه شئ لا تسجل فى قبره صلى الله عليه وسلم فطيفة
حررا واجلب الاصحاب بأن ذلك يمكن صادرا عن جل الصالحين لا برضاهم وإنما فعله شتران كرامة إن
بابها احد هذه ^{فيما لا يخفى} وفى الاستيعاب أن تلك القطيفة أخرجت قبل أن يصل التراب معنى ونهاية قال
عش قوله مدروى الاستيعاب معتمد اه (قوله ولا يورض) على قوله انتهى فى المتن إلا قوله قيل وإلى
المتن فى النهاية (قوله بكسر الميم) وجها عاذا فنتها سميت بذلك لأنها أقل رضع الحد عليها نهاية ومعنى
(قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة أن كان من التركة وفى الروايات قاصروا ولمه غير مراد
سم (قوله لما فيه من إضاعة المال) أى بل يورض بدعا حسرا وألينو بفضي بعده الياء إلى التراب كإمرت
الإشارة إليه معنى ونهاية (وإن أخرجت من الفرش) أى وهو الصواب معنى (قوله وكان قائله تغفل عن
قول الشاعر) أى عن نص النجاة على جواز مثله فى المتن وقد ذكره صاحب الآلية بقوله هو أى الواو
انفرد بعطف حامل مزال قد فى معموله عن تشثيله لذلك بقوله تعالى والذين تبوء الدار والأمان أى
ولقوا الأيمان سم (قوله طلف الميمون الخ) الجردل من قول الشاعر ويحمل نصب يورض الحافض أى
مطبق الخ (قوله المتعذر) صفتو (قوله إضمار الخ) مفقولة لطفها أو حال من قاله المتخوف قول
المتن (فى تابوت) أى أو نحوه من كل ما يحول بينه وبين الأرض عرض (قوله لأنه بدعة) إلى قوله فان لم يوص
فى التابوت والمضى إلا قوله بل لا يمد إلى وتنفذ (قوله بتخفيف التحتية) أى وسكون الدال معنى (قوله بكسر
أوله الخ) وهو الصحيح من فتحه وحكى فيه الضم أيضا نهاية (قوله أو تهرى الخ) أى الميت يهريق أو لىغ
نهاية ومعنى ذلك معطوف على كون الدين الخ (قوله أو كان امرأة الخ) أى كالهاتى لئلا يسأها الأجانب
عند الدفن وغيره معنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتن قوله فيه نظر اه (قوله
بل لا يبعد وجوبه الخ) (قوله وتغفل الخ) عبارة التابوت والمضى ولا تنفذ وصيته به إلا فى هذه
الحالة أى أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة فى المتن والشرح (قوله إن وضوا) يتأمل مع
إطلائهم (الآتى فى الفراض) فى حق التجهيز وقصر بهم بالخروج مع أنه من المندوبات بصري أقول تقدم
فى شرح والخوطة مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كره) أى فيما إذا كان لنهر عند قول المتن
(وجوز الدين الخ) أى السلم أما موقى أهل الذمة فسواء إن شاء الله تعالى فى الجزية أن الإمام يمنهم
من إظهار جنازتهم نهاية ومعنى (قوله بلا كرامة) كذا فى النهاية والمعنى (قوله لما صح الخ)
(قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وإن كان من
التركة فى الروقة قاصروا ولمه غير مراد (قوله وكان قائله تغفل عن قول الشاعر الخ) لاجابة إلى الاستدلال
فى الرد لقول الشاعر فاه مجرد لا يفيد شيئا كما لا يخفى فان النجاة فصلا على جواز مثل ذلك فى المتن وقد
ذكره صاحب الآلية بقوله هو أى الواو انفرد بعطف حامل مزال قد فى معموله من أمثلة ذلك قوله
تعالى والذين تبوء الدار والأيمان أى والفقرا الأيمان (قوله أو كانت امرأة) قال فى شرح الروض
لئلا يسأها الأجانب (قوله أو كانت امرأة لا عزم لها) قوله فى شرح الروض من حكاية الأذى له
عن المتن وغيره وعقب بقوله قلت فيه نظر اه

(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكراهة ذات السبب (التي إذا لم يتحرره) لأن سببه هو المرت متعمد أو مقارن إما إذا تحراه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كأي شيء مسلم من حقيقة عامر رضي الله عنه ثلاث ساطحاتنا رسول الله ﷺ من الصلاة فيهن وإن فرق فيهن موتاً أو ذكر وقت الاستواء أو الطلوع والغروب قال في المجموع عقبه جمع منهم أجابوا عنه بأن الإجماع دل على حرمة العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين أنهم أجابوا بأن النبي إنما هو عن تحريم هذه الأوقات (١٩٥) الذين فهذا هو المكروه وهو مراد

الحديث قالوا وهذا أحسن من الأول بخلافه من حيث الفعل وهو ما يندب صلاة الصبح إلى الطلوع والمغرب إلى الغروب ولا يحرم فيه وأن تحريه بكأله الاستوى وغيره واستدلوا به بالحبر وكلام الأصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتد أنه لا فرق عليه فليس من التحري التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمه البطان في التحري بأن فيه مراعاة الشرع وهذا لا مراعاة فيه بوجه وإن لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا فرق في هذا كروءنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليهم من الفرق بينهما في الصلاة وبما يؤيد اتحاد المصلين المعتد المذكور أنه لا فرق بين الأوقات الزمانية والقولية كيوئم وأن الأصحاب هنا أطلقوا الكراهة عند التحري واختلفوا هل مل شكره أو تحرم أو المعتد الحرمة قال جمع قياسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وإن تحري كيوئم وأقر أنها مأمور

عبارة أنها بقرينة ما لا يفتى في أصله عليه وسلم من لا يقرأ ويكره وعثمان كذلك لم يفتى في أصله عليه وسلم أيضاً اهـ قول المتن (ووقت كراهة الصلاة) أي بلا كراهة نهاية ومتى (قوله كراهة الصلاة) أي وقياصاً عليها (قوله التي) أي اتفاقاً للتنبيه (قوله مقدم) أي باعتبار الابتداء (أو مقارن) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) سياقاً يحترز في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أو لا للحصول لمقصوداً ما تأنيافلاته في وقت أداته فهو أظهر الصلاة ما إذا تأخرى بها وقت الكراهة كالصبر إذا تأخرى بها وقت الإصرار فلها مع كراهة التأخير تنقصد صياغة النهاية فإن تحراه كما في المجموع اهـ زاد المتن وقتاً مقتضاه كلاماً والوضع وإن اقتضى المانع عدم الجواز وجرى عليه شيخنا في شرح منجه يمكن حله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة على خبر مسلم عن عقبه (قوله كأي) يعني بالمعنى التي من المجموع (قوله وأن تغرب) بضم الباء وكسر ما هي (قوله ود كراخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم يجرى (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الإصرار سم (قوله أجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمدته النهاية في المتن (قوله وهو الخ) أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) أي ولا يكره معنى نهاية (قوله بالحبر) أي المارناً ومفهوماً (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة قال المتن والها يتوصوب في الحاد م كراهة تحري الأوقات كلها هو الظاهر (قوله لا فرق) أي بين الأوقات الزمانية والقولية فيكره في كلها مع التحري (قوله عليه) أي النزاع المذكور (قوله لتعليم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطان) أي بطان الصلاة في وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير إلى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) أي قول المصنف لا تخول زيادة المصلين (قوله في هذا) أي من الكراهة أو الحرمة مع التحري (هنا) أي في الدفن (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله مأمور) أي في الصلاة (قوله اتحاد المصلين) أي الدفن والصلاة (قوله المعتد الخ) فاعل يؤيد (قوله أنه الخ) بيان للمعتد المذكور (قوله كيوئم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الأصحاب الخ) عطف على قوله المعتد وعطف التأييد قوله قال جمع الخ (قوله قياصاً) أي التحريم في الصلاة (قوله كيوئم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله وأقرافهما) عطف على اتحاد المصلين يعني بما يؤيد إصراق المصلين أمر أن أحدهما مأمور قبيل التنبيه عن الاستوى والثاني ما قاله وأخبر كنهنا مردوداً لما يظهر من قوله ذلك الخ كتبت أنها متدنان فتوى الاشكال ثم أجاب عنه بقوله وبغير الخ كردى (قوله بخلافه) أي التحريم في الصلاة فيعم الزمانية والقولية (قوله بخلافه) أي بخلاف المتن في الصلاة فيعم التحريم وعدمه (قوله ولكن) تقول الخ أي أراد التأييد لا الفرق بما ذكر (قوله ثم أتى النبي) في هذا التفرع فاعلم (قوله) وهذا أي بعدم افتراق المصلين في هذا (قوله واختلافهما في حرم مكة) أي حيث يكره الدفن مع (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أو لا للحصول لمقصوداً ما تأنيافلاته في وقت أداته فهو نظير الصلاة المراد إذا تأخرى بها وقت الكراهة كالصبر إذا تأخرى بها وقت الإصرار فلها مع كراهة التأخير تنقصد (قوله والغروب) وهو الإصرار (قوله بان المعتد الخ) اعتمدته مر

عن الاستوى وغيره من قصر التحريم عند التحري على الأوقات الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا عند عدم التحري لا كراهة بخلافه ثم ولك أن تقول لما هنا من جزئ السبب المتعمد أو المقارن كما تقرر وما هو كذلك لا حرمة أو كراهة في الأوقات التحري لضعفها فإن تم التأييد عند عدم التحري نظر السبب به سببه هنا ثم وبهذا يتجوز ترجيح المعتد المذكور أنه لا فرق بين الوقت الفعل والزمان لأن المانع على التحري وهو عام في الوقتين ثم فكذلك هنا وبغير بين اتحادهما في ذلك فكلوا اختلافهما في حرم مكة بان الصلاة لما ثبتت فيه عليها في غيره بالمعاصرة

التحرى فيه بخلاف الصلاة (قوله الآية) أي في الاحتكاف كرى (قوله فيه) لعله متعلق بمردها
والصغير لم يرمم مكة (قوله وإن تعمر أها) أي أوقات الكرامة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ)
عطف على قوله ناسب الخ (قوله أي خارجا) أي خارج حرم مكة والثاني باعتبار المضاعف إليه وكذا
ضمير في غير ما (قوله في الأمرين) أي وقت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المراجعة بالتحرى و (قوله فانه
الخ) علة انتفاء الأمر الأول و (قوله أيضا الخ) علة انتفاء الأمر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل
الأمرين المقتضيين لاختلافهما في حرم مكة (قوله أن من شأن المصلى كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع
فإن يصل في أي ساعة شاء بقرينة قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم ياذن
الشارع بفعله أي ساعة أريد بل نهى عن تعمر أوقات الكرامة (قوله فانه نصورت الخ) أي فكره
الدفن عند التحرى في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التحرى فيه سم (قوله أفضل الدفن منها) (فرع)
يحل من الأجر بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضو ومعه أي من منزله مثلا غير أطو يحصل منها وبالخصو
معه إلى تمام الدفن لا للوراثة فقط غير أن الخبر الصحيح من شهد الجنازة حتى يصل عليها لله طرا ومن
شهدا حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها لله طير طان قيل وما التقير طان قال مثل الجليلين
العظيمين وسلم أصغر مما مثل ذلك بقير ط الصلاة أو بدو فتكون ثلاثة قراريط فيه احتمال
لكن في صحيح البخاري في كتاب الأيمان التصريح بالأول ويشهد الثاني جواروه الطبراني مرفوعا من شيع
جنازة حتى يمشى فيها كتب له ثلاثة قراريط وما يفرط طرا أو لم يصل عليه ثم حضر بعده مكس حتى دفن
لم يحصل له التقير ط الثاني كاصرح في المجموع وغيره لكن له أجرة في الجلة ولو تعددت الجنازات وأعدت
الصلاة عليها دفعة واحدة هل يصدق التقير ط بتعدد أها أو لا نظر الاتحاد الصلاة قال الأذخري الظاهر التعدد
وبه أغلب فاقضى حماد البازي وهو ظاهر منفي وكذا في النهاية لا قوله قبل الو بما تقر رقاع عش قوله لم
يرصل عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده على الدفن ومنه ما سار من موضع الصلاة مع المسلمين إه
أي لم يصل على الجنازة (قوله أي فاضل) إلى قوله قسم في النهاية لا قوله أو زيادة إلى الثاني وقوله بل بيمان
نظير ما روى كذا في الغنى الأوفى وسيل إلى المتن (قوله بخلافها) أي فاتها بخلاف السنة (قوله بالجلس)
بفتح الجيم وكسر ماير ماوى (قوله وقيل الجير) هو النورة البيضاء (قوله لا تطهين) أي لا تكرر تطهين
لأنه ليس للزينة (قوله البناء عليه) أي ويكره البناء على القبر في حرم القبر وهو ما قرب منه جدا
وخارج الحرم هذا في غير المسئلة وما الحق بها كما يشير إليه الشارع وأما فيها سياتي كرى (قوله لم يكره
البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة عمل تأمل ثم رأيت الشارع صرح به فيما سياتي بصري عبارة
عش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما جعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينش
قبل بلا الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي أيضا الخ سياتي عن سم مثله (قوله والتخصيص) لعل
المراد به مثلا البناء بالجلس لا الملقى المتقدم أي التخصيص والألا مدخل له قد دفع نحو البنش (قوله بل قد
يجان الخ) أقره عش (قوله نظير ما روى) أي في شرح أقل القبر حفرة تنبع الرائحة (قوله وسيل من
عدم ما في المسئلة الخ) أي فاتهم أن ذلك يخصص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) أقر الغنى
الاعتراض عبارته (تنبه) ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسئلة مكروه ولكن يهدم فانه أطلق
في البناء وأصل في الهدم بين المسئلة وغير دار لكت صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المتمد
فلو صرح به هناك أن أولي فان قيل يؤخذ من قوله عدم الحرمه أوجب بالنع قد قال في الروضة في آخر


المضاعفة التي لا توجد في
غيرها وأيضا فالتحرى
المتنج لمراجعة الشرع لا
يتصور في الصلاة فيه مع قول
الشارع ^{بأنه} لا يمتنعوا
أحدا طاف وصل إلى بقاسة
شاء ولا كذلك الدفن في
الأمرين فانه ليس من شأن
الميت أن يخرج بمن الحرم
فلا يمتنع في التمشي وما أيضا
تحرى الدفن في هذا الوقت
مع حصول المقصود منه
بتأخيرها إلى خروج الوقت
المكروه فيه مراعاة ظاهرة
فقال ذلك فانه مهم والمحصل
أن من شأن المصلى كونه تارة
في الحرم وتارة خارجا فوسع
له اختتام الحرم ولم يتصور
منه مراعاة الدفن ليس من
شأنه ذلك فتصورت المراجعة
فيه (وعرها) أي الليل ووقت
الكرامة وهو ما في من
النهار (أفضل) للدفن منهما
أي فاضل عليهما لأنه مندوب
بغلافهما فعم ان خشي من
التأخر إلى الوقت المندوب
تغير حرم أو زيادة على
الأسراع المطلوب تدب
تركه فيها يظهر (ويكره
تخصيص القبر) أي تبيضه
بالجلس وهو الجلس وقيل
الجير والمراد هنا ما هو
أحد هما لا تطهين (والبناء)
عليه حرى مد وخارجا نعم
أن خشي ينش أو خرسع
أو هدم سيل لم يكره البناء
والتخصيص بل قد يجان
نظير ما روى وسيل من هدم

ما المسئلة حرمة البناء فيها إذا لا يهدم إلا ما حرى موهضه فلا اعتراض عليه خلافاً لرويه (والتكاتب عليه) انتهى الصحيح شروط

عن الثلاثة كتابه اسمه وغيره في لوح عند راسه أو في غيره فعم بحث الأذري حرمه كتابة (١٩٧) القرآن لتعريفه للاتباع بالقرآن

والتيجس بصدق الموت
عند تكملة أو الفوق ووقوع
المطروقة كتابه اسمه
التعريف به على طول
السنة لاسيما للقبول والاتباع
والصالحين لأنه طريق
للإعلام المستحب ولا
يؤي الحاكم النبي قال
ليس العمل عليه فإن أئمة
المسلمين من الشرق إلى
المغرب سكتوا على قبورهم
فهم عمل أخذ به الخلف عن
السلف ويرجع هذه الكلمة
وبعضها بالنسبة على قبورهم
أكثر من الكتابة عليها في
القابر المسجلة كما هو مشاهد
لأسيما بالمغربين ومصر
ونحوها وقد علموا بالنسبة
عنه فكذلك أن ذلك هذا
اجماع قولي وهو حجة كما
صرح به فقلت بمتوخ بل
هو أكثرى فقط إذ لم يفتقد
ذلك حتى عن العلماء الذين
يروون عنه وبغرض كونه
اجماعا فعلياً فعل حيثية كما
هو ظاهر آثارهم فتصالح
الأئمة بحيث يتفق فيها
الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ أئمة (قرع)
يسن وضع جريدة خضره
على القبر للاتباع وسنده
صحيح ولا يخفف عنه بركة
تسبيحها إذ هو أكل من
تسبيح البابية قال في ذلك من
نوح جبار وقيل به ما ما اعتد

شروط الصلاة أن غرس العجر في المسجد مكره ثم قال فإن غرسه قطع وتجمع بعضهم بين كل الأوصاف
بجعل الكرامة على ما إذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء أو اتصاف حرم القبر الحرام على ما إذا بنى على
القبر أو يأتينا بنى فيه والمتمتع بالحرم مطلقاً له وقوله وتجمع بعضهم الخ في التباين مثله (قوله عن الثلاثة)
وهو التخصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشي نبشه والدفن عليه وكان يتعطف عن
ذلك بكتابة باسم صاحبه لم يضر أمه فيقتل فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليأكل لمصاب اسمهم وتقدم
وبأن مثمنه عن ش (وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذري حرمه كتابة القرآن لتعريفه للاتباع
بالدرس الخ) هذا المحذور غير محقق فالمتمتع بالكتابة لا يضر أصحاب الأوصاف الشاملة لكتابة القرآن ويكره أن يجعل
على القبر مظلة لأن محرم رضى الله تعالى عنه رأى قبة فتحاها وقال دغره بطله عمله وفي البخاري ما مات الحسن
ابن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم ضربت امرأته القبة على قبة سنة ثم رعت فسمعا صاحبها يقول
الأهل وجنوا ما فقدوا فأجاباه الحربل كوا قاتلوا مفتي وكذا في التباين إلا قوله لأن مخرجاً وفي البصري
بعد ذكره عن المفتي كرامة المظلة مانعه وقد يقال ينبغي أن يكون عمل ذلك إذا لم يكن ثم فرض صحيح في
التظليل وإلا فلا كرامة كان يكون لو قام من مجتمعين لتعريف القارة على الميت من الحلو الرد اه (قوله)
وتدب كتابة اسمه) عطف على حرمه كتابة القرآن واعتدته التباينة بلا عرو إلى الأذري ونقل شيخنا عن
شرح البهجة اعتداه مع العزول الزركشي وقره (قوله لغير التعريف بالخ) أي لغير التباينة (قوله النبي)
أي عن الكتابة (قوله فهو) أي كتابة الاسم على القبور (قوله ويرد) أي قول الحاكم فأن أئمة المسلمين الخ
(قوله أكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله لكذلك) أي لا يكون اتصافهم على الكتابة بحجة لتبنيها
(قوله هو اجماع) أي عمل كتابة الاسم لغير التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يروون عنه) عمل المناسب
المالايرون الخ بزيادة الأوصاف لفظاً حتى (لا يسن) أي قوله عرف المفتي الأذري وسنده ما لم يقس
وقوله ما عن غير قوله ولذا قيدوا إلى المن قوله لغير حاجة إلى أو نحو نحو يطوقه وهل من البناء إلى المن
والمقوله وأعرض في التباين إلا ما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) ويذنب أنه لو ثبت عليه شئ كتنى به
عن وضع الجريد قياساً على زوال المطر الآن فيعمل خلاه ويرقى بأن زيادة الماء بعد زوال المطر الكافي
لأنه لم يحصل المفرد من تعبد الأرب بخلاف وضع الجريد بزيادة على الحشيش فإنه يحصل بزيادة
رحمة للبت بتسبيح الجريد عن ش (قوله ولأنه يخفف الخ) عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
أي من الأشياء المطربة و (قوله يجرم أخذ ذلك) أي على غير مالكة تباينة ومفتي قال غش قوله من
الأشياء المطربة يدخل في ذلك الأبرسم ونحوه من جميع التباينات المطربة قوله مذهب على غير مالكة أي أما
مالكة فإن كان الموضوع ما يبرهن عنه عدم جرمه عليه أخذه لأنه صار حقاً للبت وإن كان كتبها لا يبرهن
عن مثله فادع لم يجرمهم على التنجيز ويظهر أن مثل الجريد ما اعتد من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها
على القبور ليعلم أخذه لعدم اعراض مالكة عنه عدم جرمه أخذه من وضعه عن ش ولم عمل الحرمه إذا
لم تقدر بادعاهم اللبس وضع نحو الشمع على قصد التصدق عن صاحب القبر لن أخذه وأعرض راحته
عنه بالكلمة والإفلا يجرم أخذه للراجع (قوله لنفوات حتى الميت) قد بينا فيه قوله السابق أذهو أكل

من طرح الرمحان ونحوه ويحرم أخذ ذلك كما بحث لما فيمن تهوئ حق الميت وظاهره أنه لا حرمه في أخذ يابن أعرش عنه لنفوات
حتى الميت ليس هو لذيقه وتدب الوضع بالخضر أو أعرضوا عن الأيسر بالكلمة نظراً لتشيده  التخفيف الأخضر بما لم يبين

الثاني وهل من البناء ما احتيد من جعل أرومة احتوا سريرة عيلة بالفتح مع لسق رأس كل منها بصلق الآخر يخص محكما ولا لانه لا يسمى بناء حر فالذي يتجه الأول لأن اللغة الساجة من التأييد موجودة هنا (في مقبرة مسيلة) برى ما اتحاد أهل البلد الذين فيها عرف أصلها وميلها لم لا مثلها بالأولى موقوفه بل هذه أولى حرمة البناء فيها لصلها قاله الأسرى واعتز بأن الموقوفة هي المسبة وعكسه ويريد أن تعريفها يدخل مواتا احتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسيلا لموقوفة فصيح ما ذكره (هم) وجوب حرمة كافي المجموع لما فيه من التضييق مع أن البناء لابد بداهة من حيث البناء من الناس تلك البقعة وقد اتفق جمع بهم كل ما قرأه من الأبنية حتى قبة أماننا الشافعي رضي الله عنه التي بناها بعض الملوك ويبنى أن لكل أحد عدم ذلك مالم يخش منه مفسدة فيتمتع الوقف للامام اخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شيء من المسيلة وأن يتيقن بل من جهالاته لا يجوز الانتفاع بها بنير الدفن فيقلع وقول المثلوي يجوز بناء الدفن على

الخصصة أقول قول المتن (ولوى الخ) لا يبعد أن مثل البناء الموجه على دار خشب كقصورة توجد القبة أيضا فليتامل مع كل حوجهي التضييق ع (عاصم) أي فشرح وبناؤه (قوله) أو نحو نحو يطالخ) أي كبيت أو مسجد أو غير ذلك معنى ونهاية (قوله) من جعل أربعة أبحار مربعة الخ) أي مسطرة التريكية ع (قوله) والذي يتجه الأول) لا يبعد أن يستثنى عليه ما هو محل الأحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلاءه سم وعش (قوله) لأن اللغة الساجة في أي محل لنعم سياتي الإشارة إليهما سم قول المتن (في مقبرة مسيلة) ومن المسبل كآل الميمى وغيره فقرأه قصر فأن لم بعدا لحكم ذكر في تنازع مصر أن عمرو بن العاص أعطاه الموقوف فيها مالا جريلا وذكر أنه وجد في الكتاب الأول أي التوراة أنها تربة أهل الجنة فكانت عربن الخطاب في ذلك فكشبت إليه أن لا يعرف أي اعتدرة اللجنة إلا لأجساد المؤمنين فاجعلوا لهم نائكم وقد اتفق جماعة من العلماء بجم ما بنى فيها من زاداتها فيظهر حله على ما إذا عرف حاله في الوضع فأن جعل ترك حلالا في وضعه بحق كافي الكنائس التي تفر أهل الذمة عليها في بلدنا وجعلنا حالها وكافي البناء الموجود على ساحة الأتجار والضرارح أه وندفع ذلك قول الشارح الآتي حتى قبة أماننا الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله بالأولى) الأولى ليلظهر الأضراب الذي أسقطه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) مل يجوز أحياء موضع من هذا الموات دارا أو غيرها أو ملك النخعي ذلك يترق بين ذلك وحرمة البناء بقبر بأنه ليس للملك ويرد إلى التحجير أو لا يكون احتياذا الذين فيه ما لنا من الأحياء فيه نظر وقد يؤيد الأول إطلاعهم صحة أحياء الموات سم ويؤيد أيضا قول الأسنى والنهنية قال الأذعي ويرقب الحاق الموات بالمسيلة لأن فيه تخفيفا على المسلمين مالا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الأحياء أه وبأن أفاضل الإعياب ما قد يصرح بذلك مع ما هو ولكن قول الشارح الآتي ولا يجوز زرع شيء من الخ صريح في الثاني وهو الظاهر وأه أطل (قوله) يدخل مواتا الخ) قد يدخل ولا يجوز موقوفة الدفن احتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الأسرى بالتعريض للبناء بينهما (قوله) وجوبا) إلى قوله من أن البناء في النهاية والنخعي (قوله) وقد اتفق جمع الخ) الأوجه خلاف هذا الاتفاق مالم يتحقق التمدي ببناء بعينه والأفامن بئلم يتحقق أمره إلا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافق (قوله) حتى قبة أماننا الشافعي رضي الله تعالى عنه) هذا الاتفاق مردود لأن قبة أماننا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم ع (قوله) محمول على المملوك (هل الموات كالمملوك في ذلك سم أقول قد يصرح بذلك قول الشارح في الأبناب ما فصره يجوز زرع تلك الأرض أي التي يقين بلاء منها وبناؤها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف بها اتفاق الأصحاب ذكر ذلك كافي المجموع وينبغي فرضه في مقبرة مملوكه أو موات لا مسيلة لم نحو البناء فيها مطلقا أه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويرد بأن تعريفها يدخل مواتا الخ كالصرح في خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن جعل ماني الإعياب على ما إذا ترك أهل البلد الدفن في ذلك الموات حالا مع عدمهم على تركه استقبالا أيضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندبان رش القبر) أي بعد الدفن وشمل ذلك الأطفال وهو ظاهر ع (قوله) مالم يزل مطلقا الخ) أقره ع (قوله) للاتباع) أي لأنه حتى إلقاء عليه وسلم فله قبور ولده إبراهيم معنى ونهاية

(قوله) في المتن (ولوى) لا يبعد أن مثل البناء الموجه على دار خشب كقصورة توجد القبة أيضا فليتامل (قوله) والذي يتجه الأول) لا يبعد أن يستثنى عليه ما لو كان جعل الأحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله) لأن اللغة الساجة في أي محل لنعم سياتي الإشارة إليه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا) هل يجوز أحياء موضع من هذا الموات دارا أو غيرها أو ملك النخعي ذلك يترق بين ذلك وحرمة البناء بقبر بأنه ليس للملك ويرد إلى التحجير أولا ويكون احتياذا الذين فيه ما لنا من الأحياء فيه نظر وقد يؤيد الأول إطلاعهم صحة أحياء الموات (وقد اتفق جمع الخ) الأوجه خلاف هذا الاتفاق مالم يتحقق التمدي ببناء بعينه وإلا فأن بئلم يتحقق أمره إلا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل (محمول على المملوك) هل المراد كالمملوك في

وللامر بهو حفظ التراب هو تفاؤل بغيره المنجوع ومن ثم يدب كون الماء مطهورا وادويكره (١٩٩) بالتحس او يحرم قاه الاذخرى

ويكره عليه بخلق ورشه بما
ورد قال الاسنوي ولو قيل
بالتحريم لم يحدود بان
فيه غرض عليه وضمن
وعنه من اختيار السبكي
انه اذا قصد يسيره وحضور
الملائكة لكونه تعالى الج
الطيب لم يكره (ر) ان
(يوضع عليه حصى) صغار
(ر) ان (يوضع هنداسه)
ولواش (حجر او خشية)
للاتباع رواء في الاول
الشافعي في قبر ابراهيم
والثاني ابوداود بسند جيد
في قبر عثمان بن مظنون
وفيه التمييز بصخرة وتحتيه
تدب غطر الحصر ومثله يحرمه
ووجه ظاهر فان القصد
بذلك مرة في المات على
الدوام لا يثبت كذلك الا
المظيم قبل وتوضع اخرى
عند رجله وفيه نظر لانه
خلاف الاتباع (و) تدب
(جمع الاقارب) ونحوهم
كالزوجة والمساكين
والمعتاقين والاصدقاء لها
يظهر في موضع للاتباع ولاه
اسهل على الزوار وادوح
لارواحهم ويرتبون
كترتيبهم السابق في القبر
فيا يظهر (و) تدب
(زيارة القبور) التي
للسلمين (الرجال) اجابا
وكانت محظورة لقرب
غدهم بمساحلة قريبا
حلهم على ما لا ينبغي ثم
لما استقرت الامور نسخت

(قوله وللأمر به) ظاهر صنيعه أنه غير الاتباع قضية اقتصار غيره على الاتباع خلافة (قوله وحفظ) الى
قول المتن زيارة القبور في التباية والمغنى لا فوله وفيه نظر الى المتن وما اتبعه عليه (قوله بغيره المنجوع)
يفتح المأمور به موضع الضجوع واجمع ضامع مصباح اه عش (قوله ومن ثم) امير اجل التفاؤل
(قوله مطهور الخ) اي ولو ما لحاش عياره لا رشيدى الى لا مستحلا اه (قوله ويكره بالنجس) اعتمد
الايجاب والمغنى (قوله ان يحرم) اعتمدته النهاية (قوله قاه الخ) اي قوله تدب الى هنا قال عش وسكت
غرا المستعمل ومفهوم قوله مطهورا انه خلاف الاول اه (قوله ويكره عليه بخلق ورشه الخ) اي لانه
احدا عا مال نهاية ومغنى قال عش وينبغي ان مثل ذلك الارش على غير القبر اعقده اكرام صاحب القبر
كالرش على احتره بعض الاولاياما كرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) اي ما قاله
الاسنوي (قوله يسيره) اي ما الورن نهاية ومغنى اي ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه
حيث لم يبعد شيئا من المتن (ويضع عليه حصى) وهل يجوز بناء ذلك اي تثبيته نحو حصى في مسيلة
عمل تامل ولعل الاقرب لجواز الفرق بينه وبين المربة التي مر ذكرها وواضح فان تثبيته ماذكر لا يصح
فيه ولا منع من الوصول الى البري وجهه بخلاف ما يصرى قول المتن (حجر او خشية) اي او نحو ذلك نهاية ومغنى
(قوله روافع الاول الشافعي) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابراهيم وروى اخرى على غيره
فرجعه فامر به فاستدعى وقالنا لا ضرر ولا نفع وان المبدأ اذ حمل شيئا احب امتنانه بقنه معنى (قوله
وفيه الخ) اي ما رواه ابوداود (قوله قبل الخ) اقره النهاية والمغنى والاسنوي حيا رتهم بذكر الماوردى
استحابه عند رجليه ايضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقديما بان هذا وان لم يرد لكنه في معنى ماورد
بجامع ان في كل عين يعرف به القبر عش (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمساكين الخ)
اي وانهم من الزاحوا المصاهرة فنهاية (قوله ويرتبون الخ) اي يقدم ندبا الاب الى القبلة ثم الاسن
فلاسن على الترتيب المذكور وفي اذاد فنوا في واحد نهاية ومغنى (قوله وتدب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير ني او عالم او صالح خرجا من خلاف من منه كالجوني فانه قال
ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المغنى قال الاذخرى والاشيه ان موضع التندس اذ لم يكن في ذلك سفر
لزيارة فقط بل في كلام الفيض ان محمدا له لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر عينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده
انه لا يجوز جوارا اسنوي الطرفين اي فكره اه وقال عش ويثا كذلك حتى لا الارش خصوصا
الابوين ولو كانوا ابدا غير البلاء الذي هو فيه اه (قوله التي للسلمين) لم يبينوا ان الزائر يزور قائما
او قاعدا ويحتمل ان يقال فعل ما يليق لو كان الميت حي او قد يستدل للقيام مطلقا وللأكابر بالقيام في زيارة
التي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجماعا) الى قوله هو قول بعضهم في المتن (قوله لم يباحلهم) اي الزاررة
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت ينسك من زيارة القبور فروروا الخ) ولا تدخل النساء
في خبر الرجال على الاختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا بك ان شاء الله احقون الهم اغفر لاهل بقيع التردى معنى (قوله ثم من كان الخ) عبارة المغنى وذكر
القاضي ابو العلي في تعليقه ما حاصله انه من كان يستحب لزيارته في حياته من قريب او صاحب فيسن له
زيارة في الموت كما في حال الحياة وما يحرم فيسن له زيارته اذا قصد بها ذكر الموت او الترحم عليه او نحو
ذلك (قوله او يحرم) اعتمدته مر (قوله ويرد) اعتمدته مر (قوله في المتن) تدب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب لا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير ني او عالم او صالح خرجا من خلاف من منه كالجوني
فانه قال ذلك لا يجوز اه ولينتهي ان الزائر يزور قائما او قاعدا ويحتمل ان يقال بفعل ما يليق لو كان
الميت حي او قد يستدل للقيام مطلقا وللأكابر بالقيام في زيارة التي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في
تقسيم الزيارة اما لاداء حق نحو صديق ووالد الخباري نعم من زاور قبر والده او احداهما يوم الجمعة كان

وامروا بها بقوله **وَيَذَرُوهَا** كنت ينسك عن زيارة القبور فروروا قائما ذكر الآخرة ثم من كان تعن له زيارته حيا لنحو صدقة
واضح وغيره بقصد زيارة تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تكرير الذهاب ببداية المغنى لقراءة في التبر ليس بسنة ممنوع إذ يسن

ذلك قال الاستوى وهو حسن اه قال في الايمان واما تسن الزيادة فلا اعتبار والترحوم والمداء اخذان
 قول الزركشي ان يدب الزيادة مفيد بقصد الاعتبار والترحوم والاستغفار والتلاوة والمداء نحو هو يكون
 الميت مسدداً ولو اجتناب الابرصه لكتبا فيمن يصره كذا فلا تسن زيارة الكافر بل كافح بالجموع وإذا
 كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في قسم الزيارة انها المجرى كالموت والاخره فتكفي رؤية التبرير من
 غير معرفة اصحابها اما نحو المداء فسن لكل مسلم واما التبرك فسن لاهل الخير لان لم يفرق يراهم
 تصرفات وركات لا يصح عددها واما الاداء حق صديق والخبير اني نعم من زار قبره والديه او احداهما يوم
 الجمعة كان كحجة ونظروا رواية البيهقي غفر له وكتبه براءة واما رحمة وتأسيس الماروى انس ما يكون الميت
 في قبره وادارى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من احدى قبره اخيه المؤمن فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه
 السلام وادارى كذا الزيارة فمن مات قريبه في غيبته اها اختصاراً (قوله كائن الخ) اى واني في المتن (قوله قراءة
 الخ) نائب فاعل يسن (قوله يوسن الوضوء الخ) كذا في المتن وعش (قوله بل قبل تحرم الخ) عبارة النهاية
 والفتى اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافاً لما وردى في تحريمها اه قال عش قوله رمدى خلافاً لما وردى
 الخ عبارة المناوى اما قبور الكفار فلا يتدبر بارتباطها بغيره على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار
 وذكر الموت فهي مندوبة مطلقاً يستوى فيها جميع القبور كقوله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها
 قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة يمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور
 من عصر الخمس إلى شمس السبت فلهذا يوم الجمعة لا يحضر الارواح فيه اهل المراد حضور خاص والارواح
 فلا زيارح طيات بالقبور مطلقاً وزيارة متصل الله عليه وسلم لعبد واحد يوم السبت لمهله بعد من المدينة
 وضيق يوم الجمعة عن الاحمال المطلوبة فيه من التفكير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه
 في غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف لا باس باتباع المسلم جنازة قريبه
 الكافر فانصه ويجوز له زيارة قبره ايضاً وكما قبره بزوج وما لك قال شارح وجاروا عرض بان الواجهة
 تقيدهم بجاما سلام او خشية فتنة وهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبصرح الشافى
 انتهى قال في العباب وللسلم زيارة كافر قال في شرحه اى يباح له ذلك كاطلع به الا كثر من وصوبه
 في المجموع انتهى رظاهر قطع الاكثرين هذا الذى صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى
 ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضا في اتباع جنازته لقريب واجنبى خلاف ما قدمه عن الشافى وظاهر
 ان الكلام حيث لا اكرامه لا تعظيم في الزيارة والاتباع والاحرام وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم
 عن شرح حر كراهة زيارة قبر القريب سم وما نقله عن شرح العباب سرفاض عن النهاية والفتى مثله
 وقوله وقضية الاباحة عدم الكراهة قال عش إلا ان يعمل ان المراد اى بالاباحة عدم الحرمة
 وبدل لذلك عاقل اى فى النهاية بكلام الماوردى اى القائل بالتحريم اه (قوله الخائف) الى قوله
 والحق في النهاية والفتى الا فرقه والعلامة (قوله الخائف) من المتن لكنه كذلك فى اصل الشارح من غير ان يبين
 بما يؤيد باه من المتن اه بصري (قوله مطلقاً) اى ولو عجزوا تذهب في نحو المودج (قوله نعم يسن لمن
 وسلم

كانس عليه قراءة ماتيس
 على القبر والدعاء فاقيدة
 انما هي في تلك الاجناعات
 الحادثة دون نفس القراءة
 والدعاء على ان من تلك
 الاجناعات ما هو من
 البدع الحسنة كما لا يخفى
 ويسن الوضوء لما يقبور
 الكفار فلا تسن زيارتها
 بل لجل تحريم ويتعين ترجيحه
 في غير نحو قريب قياساً على
 ما مر في اتباع جنازته
 (و تركه) (لخائف) (للنساء)
 مطلقاً خشية الفتنة ورفع
 اصوابهن بالكراهة نعم تسن
 لمن زيارته صلى الله عليه
 وسلم

كحجة ولعظ رواية البيهقي غفر له وكتبه براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم
 يستحضر ما قدمه عند قول المصنف لا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله ما نصي مجوز له زيارة
 قبره ايضاً وكما قبره بزوج وما لك قال شارح وجاروا عرض بان الواجهة تقيدهم بجد اسلام وخشية فتنة
 والمهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبصرح الشافى اه قال في العباب وللسلم
 زيارة قبر كافر قال في شرحه اى يباح له ذلك كاطلع به الا كثر من وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع
 الاكثرين هذا الذى صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضا في
 اتباع جنازة قريب راجع خلاف ما قدمه عن الشافى وظاهر ان الكلام حيث لا اكرامه لا تعظيم في الزيارة
 والاتباع والاحرام وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح حر كراهة زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر
الأنبياء والصلوات الأولى.
قال الأذري أن صح
فأقربا أول بالصلة من
الصلحين أه وظاهره أنه
لا يرتبه لكن ارتضاه
غير واحد بل جزموا به
والحق في ذلك أن يفضل
بين أن تنهب لمفسد
كذهابها للسجد فيشترط
هنا ما ثم من كونها محرزا
ليست مذبذبة بطيب ولا
حل ولا قرب ذينة كما
في الجملة بل أول وأن
تنهب في نحو هودج ما
يستر شخصها عن الأجانب
فيسن لها ولو شاة إذ
لاشعة فتنة هنا ويفرق
بين نحر العلماء والأقارب
بأن قصد إظهار تطهير
نحر العلماء بأعيانهم
وأبنا فروارهم يعود
عليهم منهم مدة أخرى
لا يشكره إلا المحرمون
بغلاف الأقارب قانذع
قول الأذري أن صح إلى
آخره (وقيل تحريم) الخبر
الصحيح لعناقه ذوات
القبور وعمل ضعفه حيث
لم يرتب على غروجهن فتنة
والأفلاشك في التحريم
ويحمل عليه الحديث
(وقيل تباح) إذا لم تنش
عدوا لأنه صلى الله عليه
وسلم رأى امرأة عبيدة
ولم يشكر عليها (وسلم الزائر)

(الخ) أي على كل من الأقوال الثلاثة بل هي أعظم القربات لذلك كور والآن انتهية ومتفق قال غش
ومعلوم أن فعل ذلك حيث اتفق لما الزوج أو السيد والولي أه وأولع الخلوة فقط أخذنا عامر في العبد
والجماعة (قوله) قال بعضهم (الخ) عبارة فالتنوي في قبورية الأنبياء والصلحين والشهداء هذا
ظاهر أن قال الأذري إرادة للتقدم في إزاره شبهة فأنصح ذلك فينبغي أن يكون ذياره قبورا وبها واخترنا
وسائر اقربا كذلك فاتهم أول بالصلة من الصالحين أه والأولى عدم إلحاقهم لما تقدم من تعليل
الكرامة أه وعبرة التباية وينبغي أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قلنا من إرادة
والقبول وهو المعتبرون قال الأذري إرادة للتقدمين والأوجه عدم إلحاقها وبها واخترنا وبها وقبة اقربا
بذلك أخذنا من العلة وأن بحثنا قاضي شبهة الإلحاق أه وما قبلها من نقل بحث إلحاق الأقارب عن ابن
شبهة مخالف لقول الشارح قال الأذري أن صح (الخ) (قوله) والصلوات أي الماملين (والأولياء) أي من اشترى
بذلك بين الناس عرش (قوله) فأقربا أول (الخ) هذا عتوق سم أي كما يأتي في الشرح ولما تقدم من
علة الكرامة (قوله) وظاهره أنه لا يرتب أي ظاهر صريح الأذري أنه لا يرتب بقول بعضهم وكذا (الخ)
(قوله) والحق في ذلك أي في سن ذيار سائر الأنبياء والصلوات الأولى (قوله) كذهابها للسجد أي في
داخل الملاية بدون ما يستر شخصها من نحو هودج (قوله) فيشترط هنا أي في سن ذيارتين للقبور ونحو العلماء
(قوله) وإن تنهب في نحو هودج (الخ) الظاهر أن على أشرط ما ذكره حيث كان ثم أحد من الأجانب أو الإخلا
وجه لا شرطه بصري وقوله حيث كان ثم (الخ) أي عند المشهد وطريقه كما يأتي عن سم انفا (قوله) فتنس
لها (الخ) أي رلا أجنب عند القبور ليجنب في الإلحاق في المعنى بين وجوده عندها وفي طريقها سم
(قوله) ويفرق (الخ) اعتدته التباية والحق في كافر (قوله) بين نحر العلماء والأقارب أي حيث بين ذيارتين
للقبور ونحو العلماء على التمييز للمردون قبور اقربا من فلا تنس لن ذيارها مطلقا بل تشكر كما هو صريح
صليهم (قوله) بخلاف الأقارب أي مالم يكونوا علماء أو أولياء عرش أي أو صلحا أو شهداء (قوله)
ويحمل عليه الحديث) أي هل ما يرتب على غروجهن فتنة عبارة التباية تحمل أي الخبر المذكور على ما إذا
كانت ذيارتين للتعبير بالكمالات التي على ما جرت به عادتهن لأن في غروجهن ما (قوله) إذا لم تنش
(الخ) عبارة الحق وقيل تباح جزم به في الأحياء وصحة الزواني إذا من الاقتان حلا بالأصل والخبر فيها
إذا ترتب عليها تكاثر نوح ونحو ذلك أه (قوله) لأنه حصل الله عليه وسلم رأى امرأة (الخ) يمكن أن يجاب بأنها
واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالقبرة لا لغيره والزيادة سم قول المتن
(وسلم الزائر) عبارة العيايب ويقول هو قائم أو قاعد مقابل وجه الميت السلام عليكم النبي وشرحه عقب
وهو قائم أو قاعد كافي المجموع عن الحافظ أم موسى الأصحاب قال كأن الزائر في الحياة ورمز أرقاها
قاعدة أو مارة وروى القيام من حديث جماعة انتهى وأعلم أنهم صرحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة
القرآن جالسا أفضل وصرح بالمصنف في ثنيان أيضا وتضمنت أن من أراد القراءة عند القبور سن له الجالس

القرب أه (قوله) قال بعضهم جرى عليه مر (قوله) فأقربا أول بالصلة (الخ) هذا منوع مر (قوله)
وإن تنهب في نحو هودج (الخ) أي رلا أجنب عند القبور فيها ينبغي الإلحاق في المعنى بين وجوده عندها
وفي طريقها لكن يشك على ذلك أن وجوده عندها لا يزيد على وجوده في المسجد مع أن كلامهم صريح
في حضورها المسجد مع وجوده فيه والفرق بين وجوده عندها ووجوده في المسجد لا يتضح (قوله)
لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة عبيدة ولم يشكر عليها) يمكن أن يجاب بأنها واقعة حال فعلية محتملة
لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالقبرة لا لغيره والزيادة (قوله) في المتن وسلم الزائر) عبارة العيايب
ويقول هو قائم أو قاعد مقابل وجه الميت السلام عليكم النبي وشرحه عقب هو قائم أو قاعد كافي المجموع
عن الحافظ ابن موسى الأصحاب قال كأن الزائر في الحياة ورمز أرقاها قاعدة أو مارة وروى القيام من
حديث جماعة أه وأعلم أنهم صرحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة القرآن جالسا أفضل وصرح به

لها على أهل القبرة هموما ثم خصوصا (٢٠٢) خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإننا لنشاه

الله بك لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا نحرمنك أجرام ولا تقتلنا بدم والاستغفار لتبرك والدفن بتلك البقعة والوثق على الاسلام وقيل قولك السلام خبر اذ انما معنى السلام قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أن أن العرب كانوا يتادفون في السلام على الموتى (وقرأ ما تيسر (ويروى) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقيبها أرحم الميت كما حشر ترجى له الأجرة والبركة بل أصل القراءة هنا وفيما إذا دعاه به صهبا ولو بعيدا كباقي في الوصية (ويحرم قتل الميت) قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (إلى) أخر (وأن أوصى به لأن فيه متكاخرته وصح أمره صلى الله عليه وسلم لم يدفن قتل أسد في مضاجعهم لما أرادوا تقليم ولا ينافيه ما مر لاحتمال أنهم تقلم بعد فأمرهم بدم البيا وقضية قوله بلد أخره لا يحرم قتله أرتقوا صهاو الظاهر أنه غير مراد وأن كل ما لا ينسب لبلد الموت يحرم النقل إليه ثم رأيت غير واحد جزموا بحرمته قتله

المصنف في التين وأيضا وقضية أن من أراد القراءة عند القبر من له المجلس (قوله) وصح أمره (الخ) قد يشك على الاستدلال به أمره صلى الله عليه وسلم بدم إلى مضاجعهم بعد تقليم إلى المدينة على تدفن الشهيد بحمله كاتقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله) لاحتمال أنهم تقلم (بعد) أي وأعلمهم فهو أن الأمر للأباحة والإغلايق بهم مخالفة وأن بعضهم من لم يلغهم الأمر من نقل

إلى محل أبعد من مقبرة محل موته (وقيل يكره) لإخراجه دليل لحرمة

إلا أن يكون بقرب مكة) أي حرماً ولو كذا البقية (والمدينة أويته المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وأن تروى في

باليه مثال الصعراء كذلك حيث لم ينظم كآله الأسوى منها مع البلاد أربع مسائل ولا شك في جواز
في البلدتين المتصلتين أو المتجاورتين لاسيما العادة جارية بالدفن خارج البلد أو لعل البعرة في كل بلد بمسافة
مقربة لها قال عرش قوله لم أربع مسائل هي نقله من يديك أو لصعراء أو من حرماً للصعراء أو بلد
وقوله لم بمسافة مقربة يعني للوارد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة قال قول المتن
إلا أن يكون بقرب مكة (الخ) والمعتبر في القرب بمسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الأزر كشيء وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل على ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة فنقلت وصيته
حيث قرب ومن التغير استثناءه لا أدري نهاية ومعنى قال عرش قوله لم لا يتغير فيها الخ أي غالباً لو زادت
على يوم ومن التغير استثناءه أو نحو قوله لم وينبغي استثناء ما الخ أي من النقل فيحرم وقوله لم من
الأماكن الثلاثة أي ما غير ما يحرم تنفيذاً وقوله لم فنقلت وصيته الخ أي ولو دفن بغيره ما نقل وجوا
عملاً بوصيته على ما يأتي المعتبر من عدم النقل مطلقاً اه عرش (قوله) أي حرماً (الخ) ويظهر أن النقل
من حرماً مكة إليها مندوب بغير ما على بقية وأن النقل من محل منته إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في
المنقول إليه مربة ليست في المنقول منه كجوار أهل صلاح مثلاً ولا يحرم فيها يظهر إلا لا معنى له
حيث هو عليه إن تحريم النقل من مكة إلى خارجها من قبله الحرام بالأولى ثم جميع ما ذكره في في المدينة
وبيت المقدس والقصير يعلم بالنفاية على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكره في في منته نقلًا لتمام
وليحرر بصري وقوله لا لا يفهم الخ وقوله يحرم النقل من مكة إلى حرم عن عرش ما يفيد تنقيده بما إذا
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرماً أو مثلاً بمسافة ولا يجوز (قوله) بحرمته نقله إلى محل
أبعد من مقبرة الخ أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فأصل رشدي
وتقدم عن مثله (قوله) وكذا لبقية أي ما يأتي في المتن وهو المدينة وبیت المقدس وفي الفارح
وهو قرية بمصر حالها يعني المراد ما بجميع حرمها كدري (قول المتن) نص عليه (الخ) أي لنقله وحيث
قال استثناءه أن نقل الكرامة ويلزم منه عدم الحرفة أو إليها وما هو أو إلى كآله الأسوى علقاً قاعدة
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله) وأن تروى في قوله (الخ) أي إذا من حفظ حجة على من لم يحفظ
نهاية (قوله) أو قرية (الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالأمام الشافعي ونحوه شيئاً (قوله) على ما عساه الحب
(الخ) اعتمده النهاية والغنى (قوله) فلا يحرم (الخ) وراجع للثبوت (قوله) وعمله الخ أي محل جواز النقل إل
الأمكان الثلاثة وما الخ (قوله) فيكون أولى (الخ) وهو الظاهر ومعنى ونهاية (قوله) وبعد غسله (الخ) عطف
على قوله حيث الخ (قوله) وينقل الخ) أي يجوز ذلك عرش (قوله) وقضية ذلك أي جواز النقل الضرورة
المذكورة (قوله) بعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسد ما زمن التبل دون
غيره فجوز نقله في جميع السنن ينبغي أن محل جواز النقل الميت في المقبرة وبمكانه وبمناط في أحكام قبره
باليتماء ونحوه كجملة في صندوق عرش (قوله) إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من
الفساد عرش (قوله) ويحرم بعضهم الخ) ضعيف عرش (قوله) وقبل بلاء) إلى قوله ودفعه في مسجدي الخ
إلا قوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى بان الحلتك وقوله
أي إلى المتن (قوله) وقبل بلاء الخ) عبارة اختار على الثوب بالكسر على بالقصر فإن فحش بالصدر
مدته وهى تعيدان ما هنا يجوز في الكسر مع التصريح مع المد عرش (قوله) الظاهرة) استراخ من
عجب الذنب فإنه عظم من غير جدال العيس (قوله) ولو نحو مكة) أي ما لم يوص به على ما رآه أنفاس أي من الميت
الضعيف (قوله) كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهايتم معنى (قوله) أو تبسم) الأولى الواو

بعض القتل فأمرهم بدم (قوله) في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله) ولو نحو مكة) أي ما لم يوص به على ما ر

بتلك الأرض (لنقل) ولو نحو مكة (وغيره) كتحسين وصلاة عليه (حرام) لأنه فيه تنكاح مرت (الضرورة) فيجب (بأن) أي
كان (دفن بلا غسل) أو تبسم بشرطه ولينبغي بنين أو قطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ اه من بعض الموهاب

هل الأوجه لا تموجا بم
بخله شيء فاستدرك (أوق
أرض أو ثوب مضمون)
وإن تغير وان غرم الورقة
مثله أو قيمته مالم يمسح
المالك منه إن لم يكن تخمير
ذلك الثوب أو الأرض فلا
لأنه يؤخذ من مالكه فمرا
وليس الحرر كالنصبوب
لبناء حق الله تعالى على
المساحة ودفعه في مسجد
كوفي المضمون فينبش
ويخرج مطلقا على الأوجه
(أو وقع فيه) أي القبر
(ماله) ولون التركوان
قروته الميت المالم يمسح
مالكها أيضا فقيده المذهب
بطله رده في شرعها بينهم
برأقره عليه وفاق
تقديم نيشه وشق جوفه
لاخراج ما اجتمع فيه
بالطلب فينتجيب وإن
غرم الورقة مثله أو قيمته
من التركة أو من ماله
على المتمدن بأن الحثك
والإيذاء والعار في هذا
أشد وألش وأيضا
فكثير من ذوى المروءات
يستبشمه فيساع به أكثر
من غيره أما إذا اتلع مال
نفسه فلا ينبش قبره
لاخر اجامى ولا يبدله
كاهو ظاهر (أو دفن لتغير
القبة) وإن كان رجلاه
اليها على الأوجه خلا
لذئلي كما فيجب لوجه

كاجبره النهاية والمغنى (قوله أو تيمم الخ) وقوله أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز نيشه وإن كان تيممه في الأصل
لنقد الفاسل أو المالم يمسح يفسد فيه وجوده وهو ظاهر عش (قوله وإن غرم الخ) فيه ما يأتي في نظيره
التي (قوله مالم يمسح المالك) هذا صادق بصرفي الطلب والسكرت عنه والمساحة وكذا الاسرفيا
يأتي بصرفي وقيد النهاية والاياب والمغنى وجوب النيش ما يطلب مالكمها ثم قال الاولان فان لم يطلب
المالك ذلك حرم النيش كاجرم به الاستاذ قال الزركشي مالم يكن حجورا عليه أو بمن يتماطله وهو ظاهر
ويكره له طلب النيش ويسن في حقه التركاء وأقره سم قال عش قوله مالم يطلب المالك الخ لمالو
سكت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة فيحرم إخراجها ومقتضى كلام ابن حجر وجوب نيشه عند سكوت
المالك وقد يمنع بان في إخراج الميت إزراء والمساحة جارية بمثله قال لا قرب عدم جواز نيشه مالم يصرح
المالك بالطلب اه (قوله لا) أي فلا يجوز النيش معنى ونهاية (قوله لأنه يؤخذ من مالكه الخ) أي ويعطى
قيمتها الثوب من ركة الميت إن كانت والألف من متفق إن كان والألف بيت المال فياسير المسلمين إن لم
يكن هو منهم عش يأتى ما ذكر في آجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) وينبش ونحوه كالمسرة والرباط
وينبش أيضا استثناء ما بنى مسجدا وعين جانيهما لدفع نفسه فيه مثلا واستثناءه عند قوله جعلته مسجدا
مثلا في راجع (قوله ويخرج مطلقا) أي حقيق على المصلين أو الاسم وقال عش أي تنبش لاه (قوله
ولون التركة) أي ولو من بيت المال إيعاب (قوله وإن قل) أي كخاتم معنى ونهاية (قوله وإن تغير)
أي الميت لأن تركه فيه إضاعة مال معنى ونهاية (قوله مالم يمسح) أي سواء طلبه مالكه أم لا نهاية قال عش
التبادر من عدم الطلب السكرت وهو يقتضى أنه لو نبش عنه لم ينبش وهو ظاهر اه (قوله وتعيين المذهب
الخ) اعتمد المغنى عبارة قريده في المذهب مالكو هو الذي يظهر اعتنا به قياسي الكفن وأما قوله
في المجموع ولم يوافقوه عليه فتقدم بواقفة صاحبي التصارو الاستقصاء اه عبارة شيئا وقيد في
المذهب يطلب مالكو هو المتمدن اه (قوله بأنهم لم يوافقوه) قال الأندلسي بين المصنف أن الكلام هنا في
وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند
الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم اه معنى ونهاية (قوله على المتمدن) خلا للثانية والاياب عبارة
واللفظ الاول ولو بلغ مال قبره وطلبه مالكو لم يضمن بدله أحد من رثته أو غيره كاتلف في الرخصة من
صاحب المدقة هو المتمدن نيش وشق جوفه ودفع مالكا اه قال عش قوله لم يضمن بدله الخ أي ماله وضمته
أحد من الورقة أو غيره لم يدفع لصاحب المال بدله حرم نيشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصرفا للميت
عن انتهاك حرمة اه (قوله أما إذا اتلع) أي قوله لم اخذ في المغنى لا قوله أي إلا في المغنى وقوله وإن كان
إلى لجيب وقوله أو نحو شال إلى أو يلحقه وقوله أي غير المسئلة إلى ما فيه (قوله فلا ينبش الخ) أي
لا ستره كما في حال حياته معنى ونهاية قال عش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشرع وإن كان عليه دين
لا ملاك قيل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) أي وإن كان في النهاية أي غير المسئلة إلى ما فيه
(قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر مغفورا على ما جرت به العادة

وقدم عن الشيخ غير قرأ ابن حجاج التصريح بالحرم وإن رفع رأساً لم يقدم بدنه بحيث كان القبر عند المن قبل إلى بحرى حش وفيه وثقة قال سمع يمد ذكر ما يرافقه ونظر بل لا يصديق هذه الحالة قوله لغير التلبه قول الشارح يجب ليوجه إليها وهذا هو الظاهر دون ما مر عن حش ثم (قوله على ما جرت الخ) لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى ما قد يشبه من هتك نهاية (قوله وأدعت الخ) أى وأدعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد له منها وطلب امرأته منها وأدعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولد امرأته وطلبت إرثاً منه وأقام كل بنت قائمه بنش فإن وجدته حتى قدمت بينة الرجل أو دفن في ثوب مرمون وطلب الميراثين إخراجاً قال الأذرى والقياس غرم القيمة فإن تعدد بنش وأخرج ما لم تنقص قيمته بالي أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتي في الجزية أو كفته أحد الورثة من التركة أو سرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لأخرج ذلك لم تلزمهم إجابته وليس لهم نفيه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإزاد في المدفون التنبش وإخراج الزائد والظاهر كقول الأذرى أن المراد الزائد على الثلاثة شرحه به سمع قوله قدمت بينة الرجل خالفه المني فقال تعاوض البيتان على الأصح ويوقد الميراث وقال الباقى في الطبقات أنه قسم بينهما أه قال حش قوله قد قدمت بينة الرجل أى لأن بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة لظنها حصول الولد مستندة لغير ذلك ووجه قوله لم تلزمهم إجابته أى ويجوز فينبش لأخراجه حش (قوله ترجى حياته) أى بأن يكون له ستة أشهر فأكثر أسنى ونهاية معنى (قوله أخر دفنها الخ) أى ولو تغيرت لتلا دفن أهل حياتها وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقاً بل ستة أشهر أو لا لعدم تيقن حياته حش (قوله وأولى الطلاق والتزواى المتق) الخ أى كان قال إن تولدت ذكراً أنت طالق طلاقاً واقعاً طلقين أو قال إن تزوجتني الله ولداً ذكراً له على كذا أو بشر بولد فقال إن كان ذكر فبى حراً وإن فامى حررة فقلت الحلود في جميع ذلك ودفن ولم يعلم حالها بما ترمي معنى (قوله بصفة فيه) أى كاذبة أو لا أو تارة سم (قوله فينبش الخ) ظاهره وجوب (قوله أوبسده) كذا في أصله رحمه الله وكان الظاهر أوبسدها بصرى (قوله وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله لم يعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لأنه ليس منأبها بل هو من أفرادها كما هو متعنى صريحه إلا أن يختار الأول وقطع النظر عن التفرع (قوله وليشهد على صورته الخ) على ما قاله النزالي والأصح خلافه شرحه به سم عبارة المني ذكره النزالي في الشهادات وسياق ما فيه أه (قوله إذا غلظت الواقعة) عبارة غير اشتدت الحاجة أه (قوله عند تنازع الورثة فيه) أى فإن المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك في المناصحات نهاية

وقدمه بدنه وفيه نظر بل لا يصديق هذه الحالة قوله لغير التلبه قول الشارح يجوز التزوجه إليها (قوله) أى المتنازعة دفن لغير التلبه) أى وأدعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد له منها وطلب امرأته منها وأدعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولد امرأته وطلبت إرثاً منه وأقام كل بنت قائمه بنش فإن وجدته حتى قدمت بينة الرجل أو دفن في ثوب مرمون وطلب الميراثين إخراجاً قال الأذرى والقياس غرم القيمة فإن تعدد بنش وأخرج ما لم تنقص قيمته بالي أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتي في الجزية أو كفته أحد الورثة من التركة أو سرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لأخذ ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم نفيه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في المدفون التنبش وإخراج الزائد والظاهر كقول الأذرى أن المراد الزائد على الثلاث شرحه به (لا تكفين) أى لا ينبش ويخرج بالتنبش ما يور بالتراب فينبش وجوب إخراج مكفينين إلا أنها كذا يقال قد تنقص إخراجها انتهاكاً ويجمع بأنه لهذا الغرض ليس انتدراكاً (قوله ترجى حياته) كما في شرح الرض بأن يكون له ستة أشهر فأكثر أه (قوله بصفة فيه) أى كاذبة أو لا أو تارة وليشهد على صورته الخ قاله النزالي والأصح خلافه شرحه به (قوله إذا غلظت الواقعة) عبارة تشرح الرض واشتدت الحاجة (قوله) أى ليلح القاتل بأحد متنازعين فيه) فیده البغوى

(لا تكفين في الأصح)

لأن فرضه السر وقد حصل بالتراب أو دفنت ويطلبها حتى ترجى حياته ويجب شق جوفها لأخراجه قبل دفنها وبسده فإن لم ترج حياتها أخر دفنها حتى يموت وما قيل أنه يوضع على بطنها غيره ليوت غلط فاحش فليحذر أو طلق الطلاق والتزواى المتق بصفة فيه فينبش العلم بها أوبسده أو وليشهد على صورته لم يعرف اسمه ونسبه إذا غلظت الواقعة أو ليحمله القاتل بأحد متنازعين فيه أو ليعرف ذكوره أو أوقته عند تنازع الورثة فيه أو نحو شلل عضو عند تنازعهم مع جانيه فيه

قدما محرر جوار و يفرق فيها وقال حتى استأنس بكمر اهل ما ذار ارجع به رسول في ويستحب اثنين بالغ ما قبل او يجوز سبقه فكيف
ولو شهدا كاتعتاد اطلاقهم بعد تمام الدين فغيره حنفيا اعتضد بشواهد على انهم (٢٠٧) القضاة لا تدفع قول ابن عبد السلام

حتى استأنس بكمر (قوله) قدما من اخرج متعلق بعضهم به ارجع بالوقوف (قوله) ويستحب (الى قوله) ولو
شيدوا القبايق والمثني (قوله) اثنين بالغ الخ) ويستدلون عندهم القبر معنى عبارة فتجاءل يقيم
رجل قبايقه ويقول باعدا بن امة اخرج وعبارة الثانية ويقف الملقن عند راس القبر يعني ان
يتولاهم الدين والصلوات من اقراره ولا يفرغهم اهـ (قوله) بالغ ما قبل الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو
مر احقار يجوز لم يتقدمه تكليف لمد القبايقا يعني (قوله) ولو شهدا) خلافا للثانية وشيئا عبارة
الاول واستثنى بعضهم شهد الممر كالا يصل عليه يعني الى الدرحة الله تعالى والاصح ان لا يبايعهم
الصلوات والسلام لا يستلون لان غير النبي يسال عن النبي فكيف يسال هو عن نفسه اهـ قال حش قوله
مر واستثنى بعضهم شهد الممر كالا يصل عليه لان لا يسال واذا اقتصاره عليه ان غيره من الشهداء يسال
وعبارة الا يردى السؤال القبر عام لكل مكشور ولو شهدا (قوله) شهدا الممر كالا يسال عن نفسه بعد سوال
الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يسالون على عدم التفتة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في
الترجيح على الناب للا فرق بين المقبور وغيره فيفضل الفريق والحريق وان سحق وذرى الى الارض ومن
اكتنه السباح وقوله لا يسالون اى لا يقتنون اهـ حش (قوله) بعد تمام الدين) فيقول له باعدا
ابن امة الله اذكر ما خرجت عليهم من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار
حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك وحديت باهـ ربا
وبالاسلام دينار محمد صلى الله عليه وسلم يتوا بالقران اماما بالكعبة قبله بالثنتين اخوا انا حتى زاد
النهاية وانكر بعضهم قوله بان امة الله لان المشهور دعاه الناس بابائهم يوم القيامة كانه عليه بالخيار في
صحيحه ظاهر ان خلق غير النبي وولدوا ناعلي ان المصنف غير فقال باللان ابن للان او باعدا بن امة
الله (قوله) خبره اى التلقين عبارة المثني لحديث يورده في الروضة والحدیثون كان
صنيفا لكنه اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة لم يزل الناس على العمل به من العصر الاول لقرن من
من يقتدي به وقد قال تعالى ذكره فان اذكرى تنفع المؤمنين واسو ح ما يكون العبد الا في هذه الحاله اهـ
(قوله) من مردود) خبره وترجيح الخ قول المتن (لغير ان اهل) اى ولو اجانبهم لما فهم ولم ان يكونوا غير انا
كافى الا انوار ثمانية (قوله) ولو كانوا) الى قوله ووجه عده الخ في النهاية (قوله) ولو كانوا) اى اهل الميت معنى
قول المتن (يشبههم) اى اهل الاقارب بمعنى قول المتن (يومهم وليتهم) قال الاسنوى والتبشير باليوم واليلة
واضح اذا مات في اوائل اليوم فلو مات في اخره فقياسه ان تضم الى ذلك اليلة الثانية ايضا لاسيما اذا تفرق
الدفن عن تلك اليلة معنى ونهاية (قوله) ما يشغلهم) يفتحوا له وضمه شاذ ايجاب (قوله) يرونه) يفتح الباب
مضارع وبالكسر حش (قوله) ونحوها) اى كالرثى (قوله) من جعل اهل الميت طعاما الخ) اي قبل
الدفن وبعد ما ياتي منه المشهور بالحق والحق المعلوم ايضا حش (قوله) بدعة مكروهه) عبارة شيعتنا
بدعة غير مستعجلة بل تحرم الوحشة المعروفة واخراج الكفاة وتوصيت الخج والصبح ان كان في الروثة
محو عليه الا اذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اهـ (وصنهم) في اصله رحمة الله صنيعهم بالياء
بصرى اقول لو كذلك في الاسنى والمثني والنهاية وصنهم بلا ياء ووجه عده) مبتدأ وخبره قوله ما فيه الخ
(قوله) من هذا) اى من كرامة اجتماع اهل الميت الخ اخذ من قوله الاقارب لا تضمنه الخبر بمحمل من كرامة
ما اعتيد الخ (قوله) متضمن الجلوس الخ) اى المكروه (قوله) به اى باليطان (صرح في الاثوار) اعتمد
في الايجاب فقال في شرح قول العبايو صنعت ليجتمع الناس عليه مكروهه ما نصه وروى عن من كرامته عدم
تقرؤا الوصية به به صرح في الاثوار في بابها ونبه الغزوى وغيره اهـ (قوله) ان لاهل الميت) اى فيه خبر
قال في الروض من سبق الى مكان مسبل لم ير اولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب ودترابه

عوام واخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروهه بطلانها باطعام المرحون لكرامته
لانه متضمن الجلوس للتحزية وزيارته به صرح في الاثوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بانهم يطعمون من حفرهم لم يكره

وليه نظر ودعوى ذلك التضمن بنحوه من ثم خالف ذلك بعضهم قائلين بصحة الوصية بأطعام المدينين أنه ينفذ من الثلث ولو بقوله فله من الالة
وعليه قاتل قيد باليوم والليلتي (٢٠٨) كلامه له للافتل فين قوله لهم اطعموا من حصرهم من المدينين لأما داموا مجتمعين

ومشغولين لا لفتلا احتياجا
بأمر الحزن من عمل الخلاف
كأهو واضح في غير ما عتيد
الان ان اهل الميت يعمل لهم
مثل ما عملوا لنبرهم فان
هذا حيث يتجرى فيه
الخلاف الا في النقطة
فن عليه شيء لهم فله
وجوبه فله فله وحيدلا
تتاق هنا كاهته ولا يعمل
فله ما لفتا تحت او المزين
على الاول من التركة الا اذا لم
يكن عليه دين وليس في الورثة
محجورون لأغائب ولا أعوا
وشعروا والذبح على القبر
قال بعضهم من صنع
الجاهلية أم والظاهر
كرهاته لانه بدعة فلا تصح
الوصية بها ايضا (قائده)
وردان من مات يوم الجمعة
أوليتها أمن من عذاب
القبر وفتنته واخذته انه
لا يستل وإتمامه ذلك ان
صنع عنه على الله عليه وسلم
أو عن صاحب اذنته لا يقال
من قبل الرأي ومن ثم قال
شيخنا يستل من مات رمضان
اول ليلة الجمعة لمعوم الالة
الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لمة التطوير الاصلاح
والنماء والمجد وشرط ان
لا يخرج من مال او بدن
على الوجه الاتي سي

(قوله هي لمة) الى قوله الاظهر في المعنى الا قوله الاصلاح (قوله هي لمة التطوير) قال تعالى قد افلح
من ذا كاهاي طهر ما ي طهر ما من الادناس معنى (قوله وانما) بالمداي الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما
(وقوله والمجد) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اى لا تمدحوا وتطلق ايضا على الزكاة يقال زكيت النفقة
اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكاى كثير الخير شيئا ومعنى (قوله لوجود ذلك المعاني
كلها الخ) اى لانه يظهر المخرج عنه عن تدنس بقى المستحقين والمخرج عن الاثم ويصلحه وينمو المال
ببركة آخر اجمر دما لا خله ويعدح غرضه عند الله حتى يبعده بصحة ايمانه فالتسوية بين المعنى الشرعى
والقوى موجودة على كل من المعاني القوية شيئا (قوله نحو رواة الزكاة) اى وقوله تعالى خذ
من اموالهم صدقة معنى (قوله بمجمل) اى لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما
بينها الستة (قوله ويشكل عليها) أى آية الزكاة يعنى على ترجيع انها مجمل (قوله مشتق) أى كلمة
عليه ان وجدها بعد تمام الدفن يجعلها في جانب وجلاذته معه اه (قوله واخذته انه لا يستل) هذا
صريح في ان الفتنة غير السؤال واه اعلم

(كتاب الزكاة)

(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعى هو ان

بذلك لوجود تلك المعاني كلها هو الاصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والاظهر انها بمجمل لأعامة اشتقاقية
ولا ملافتة لا بشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أنوال أوبة انها عامة معصومة مع استواء كل من الآيتين لفظا لكل مفرد مشتق

واقترنا بأن جميع موم تلك رجال حنفية، وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية هو الأصل المطلقة أو بشرط أن يلم منته متضمنة فأحرمه الشرع عارج عن الأصل والميم حرمه موافقة فمسلما مع (٢٠٩) مدين يتنذر القول بالاجمال لأنه الذي لم

تتضمن دلالته على شيء معين والحل قد قبلت دلالة من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تصحاح دلالته على معناه أو إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو عارج عن الأصل لتضمنه أفعال التبرع فيها عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود ياتيه مع إجماله لصعد عليه حد الجميل وبذلك ذلك فيها أحاديث البايين لأنه لا يفتى بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فذكر منها لأنه

يحتاج ليائها لكونها حل خلاف الأصل لا يبين البيوعات الصحيحة ككفاه بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لا يخرج عن الأصل فيحتاج إلى ياتيه لا يبين ما لا يجب فيه ككفاه بأصل عدم الوجوب ومن ثم طلب من أداي الزكاة في نحو غيل وريق بالدليل والسنة والإجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن أنكر أصلها كفر وكذا بعض جزئيات الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال التقديري

اشتقاقه فيشمل المشتق منه كاهنا ويتبدل بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخص اقترن بمقد الواو والالف (قوله دقيق) أي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بأن حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناها بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن أن يفرق بأن معنى البيع الشرعي هو ما يصدق عليه كان معلوما لم فكانت دلالته لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة فممكن معلوما لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقا وأجاسها فكانت دلالته لفظ الزكاة غير متضمنة فليتا مل سم (قوله لا أصل للحل) أي قبل ورود الشرع (قوله مطلقا) أي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) أي الموافقة لأصل الحل مطلقا والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالة) أي دلالة لا يعلية (قوله وأما إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بأن حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع إجماله الأولى) هذه (قوله لذلك فيما) يعني إجماع أهل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وقوله ما كثر منها من أحاديثها (قوله لا يبين البيوعات الخ) عطف عليه قوله بأحاديث الخ كدى (قوله والسنة) إلى الباب في التبايع المني (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب أي كغيره في الإسلام على غرض تبايع معنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة عن المني وهي إحدار كان الإسلام فيكفر بجاهدها وإن التي بها وقائل المستع من أدائها وتؤخذ منه فقرا كأهل الصدق ورضاه تعال منه الكلام في الزكاة فالجمع عليها أما ما اختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والورع في الأرض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكثر جاسدها لا اختلاف العلماء ورضاه تعالى منهم في وجوبها اه وفي التبايع والمبايع نحوها (قوله فأنكر أصلها) أي أنكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الأموال ع (كفر) أي ومن جهلها عرف فأن جسد ما بعد ذلك كفر نهاية (قوله وكذا بعض جزئيات الضرورية) أي دون المختلف فيه كوجوب مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد المياح لظفر أهمل شيخنا وليس زكاة القطر منه لأن خلاف ابن البان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كقائل وليس كل خلاف حله معتبرا إلا خلافا له حظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور بعد صدقة زكاة الأموال فرضت في شال من السنة المذكورة وزكاة القطر قبل العيد يفرض من بعد فرض رمضان أطلقه أي مجبري (قوله التقدير) أي الذمب والقصة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) أي الأبل والبقر والغنم والأنسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله ولا يملك الخ) الأول لا يملك الواو (قوله بدل شيخنا الخ) أي وقا لا في جماع (قوله ثم ذكر الخ) أي وقا لشار حدان قام التزوي (قوله بأه اعم الخ) قال شيخنا لا نها تشمل كل دابة اه (قوله وليس بصحيح الخ) على تأمل وليس فيما استدل به إنيات للبدعي لجواز أن يكون كل من المذكورين انحصر على الأشهر أو على ما ساط به وقد قال الإمام الثاقل لا يحيط بالغة التي ولو كان عدم الذكر يدل على عدمه لم يملأن

ما يصدق عليه كان معلوما لم فكانت دلالته لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة شرط يمكن معلوما لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقا واجتمعا فكانت دلالته لفظ غير متضمنة فليتا مل (قوله وقد يفرق بأن حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناها بل في نفس البيع ونفس الزكاة باعتبارها أو لا باعتبار (قوله فأنكر أصلها كثر وكذا الخ) عبارة عن المياح إحدار كان الإسلام حيث يجب إجماعا فيكفر بجاهده لا حيث اختلف فيه كال غير مكلف

(٢٧) - شرواني وإن قسم - ثالث - والانعام والقوت والقر والمنب ثمانية أصناف من الناس يأتي بينهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبها وبالأبل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه لأنه أكثر أموال العرب (تنبيه) أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أهم من الثمن وليس يصبح حكا وإبدالاً فائدي في القاموس

أبنا الأيل والنتم وفي النهاية أنها الأيل واليقر والنتم هي الخمس من النتم أو مساوية له ومنه قول المتن الآن أن احدنوح الماشية ونحوه ولوجوب ذلك الماشية شرطان (٣١) إلى آخره (لأنما يجب) منه (في النتم) وجمعه النمام وجمعه انمام يذكر ويؤنث سميت بذلك

لكثرة تأنمها عليها (وهي الأيل واليقر) الأيلية (والنتم) وتقيدها بالأيلية أيضا غير محتاج إليه لأن الظبا إنما تسمى شياه البه لا غنمه كالغنم ولا تسمى في الرصيف بغير من أنها تسمى فهو لم يشتر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لأن الحيل والريق) وغيرهما لغير تجارة خبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والخنول من) ما يجب فيه وما لا يجب فيه كالنول بين بقر الحلى وبقر وحش وبين غنم وغلاد بالذ جمع طي ويأتي به آخر السج لأنه لا يسمى بقر ولا غنما وإعالمهم جزاءه تغليظ عليه أما متروك عما تجب فيها كابل وبقر أهل تغلب فيه الزكاة فتعتبر بأخفها على الأوجه لأنه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسنة كاربعمين متروكة بين ضان ومنه فمتبر بالأكثر كايئته في شرح الارشاد (ولاشي في الأصل حتى تبلغ غنسا) خبر مما ليس في أدون خمس من ذود من الأيل صدقة (ففيها شاتو في عشر شاتان) في (خمس عشرة ثلاث) من الضياء (و) في (عشرين أربع) من الضياء (و) في (عشر وعشرين

كل من القلقن بصرى عبارة عش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها عرقا (قوله أنها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من إطلاقا مساوية له قول المتن (في النتم) هو اسم جمع لا واحد له فأن قيل لو حذف المصنف لفظة النتم كان آخره واسم اجيب بأنه أقد بد كره تسمية الثلاث فيها معنى ونهاية (قوله انمام) كذا في أصله رحمه تعالى بعد أن كان انمام بدون ما مضى عليه ليحرر وبصرى وكذا في النهاية والمتن انمام بلا ياء (قوله يذكر ويؤنث) أي بجمع الضمير عليه وهذا غلط لقول الجمهور هي وأسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها إنما كانت لغير الأدي لوما التثنية انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندم عش (قوله سميت الخ) حقان يؤخر من قول المتن وهي الأيل الخ (قوله لكنه) انمام الله الخ أي لا تأخذ ثلثها غالب الكثرة منها فبأية معنى قول المتن (وهي الأيل واليقر والنتم الخ) الأيل بكسر الياء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمع على آمال كقول إحارم واليقر اسم جنس بمعنى واحد بقره ياقور لذكروا لاثنى فالتاء الواحدة والنتم اسم جنس المرادى يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والأنثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيئا (قوله وتقيدها) أي تقيدها بالنتم بالأيلية لاخراج الظبا. غير محتاج الخ كرهى (قوله أيضا) أي كالبقر (قوله فبواخ) أي إطلاق النتم على الظبا. قول المتن (لأن الحيل) هو موطنهم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والأنثى سميت بذلك لا غنيا لها في مشيها وأوجها أبو حنيفة في الأنثى من الحيل وحدها مع الذكور والريق اسم جنس أرادى يطلق على الذكر وغيره على الواحد المتحد شيئا ومعنى وكذا في النهاية إلا أنه لو أوجها إلى والريقين (قوله لغير تجارة) إلى قوله لكن بالنسبة في النهاية إلا أنه لو أتى إلى أنه وكذا في المتن إلا أنه وإعالم إلى ما متروك (قوله جمع طي) وهو النزال إليها بقر معنى (قوله لأنه) أي الخول (قوله وإعالم) لوم الخ عبارة النهاية لا ينافيه إعجاب الجراء على المحرم بقوله للاحتياط لأن الزكاة ماسة ذاتها بالتخفيف والجزاء شرمة للتمتع بالنسبة للتقليد اه قال سم قوله وإعالم الخ يتأمل اه ولعل وجهه أنه لا يتم المناقاة هنا حتى يحتاج إلى دفعه بذلك لأنهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحش (قوله بالنسبة للعدد) أي كالقير في هذا المثال (قوله كأربعمين الخ) أي كايئته السنين في أربعين الخ (قوله فمتبر بالأكثر) أي سنا كرهى (قوله كايئته) في شرح الارشاد عبارة ثم ليحتمر بالاكثر كايئ في الأضحية فلا يخرج عنها إلا ما ه سنان اه بصرى وعش زاد سم وقديقال قياس اعتبار الأخف عدد اختياره سنا ثم ظاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكمين كونه بعورة أحدهما أو لا اه (قوله خبرهما) أي الصبيحين قول المتن (ففيها شاة) أي ولود كروا ونامو جيت الشاة وإن كان وجوبا على خلاف الأصل لرفق بالفرقين لأن إيجاب البعير يضرب بالمالك وإيجاب جزم من بهير وهو أخص مضرة وبالفقره بالتبويض معنى ونهاية (قوله فلا بد من الخ) أي إطلاق قوله ونخس وعشرين بنت غاض قائم مقيد بقيد لا كورو الكبار بقر فيما يأتي (قوله ويجزى) إلى قوله لكن فيه في الباب والمتن (قوله لا حراهما الخ) راجع لقوله ويجزى عنها بنتا ليون أيضا قول المتن (وست وسبعين بنتا ليون) أي تعيدا لا بالحساب ولا بقصص الحساب أن نجبا في اثنين وسبعين لأن بنتا ليون وجبت في ست وثلاثين كما قدم وكذا قوله واحد وسبعين حقان وقوله مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنتا ليون أي تعيدا لا

وزكاة تبارق فوطرة اه (قوله النتم) أي معنى ثلاثة (قوله وإعالم) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارة ثم بحث اه يركى زكاة أخفها اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد وأما بالنسبة للسنة كأي أربعين مستولية بين ضان ومنه فمتبر بالأكثر كايئ في نظيره في الأضحية فلا يخرج عنها إلا ما ه سنان اه وقديقال

بنت غاض) وسياق أن في الذكور ذكروا في الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنتا ليون) بالحساب في (ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا ليون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقان أو بنتا ليون لأجراتها ما زاد (و) في (سبعين بنتا ليون) إحدى وتسعين حقان (و) في (مائة إحدى وعشرين ثلاث بنتا ليون) فإن قصص الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الحقة

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل إى وإيداعها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر انه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا سأت واحدة فقط ما ذكرى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قسمة واجب الاول والثاني فصا بقامته سم (قوله) كما يتتق في شرح العباب) عيار متعناك بعد كلام لسمو وانما الذى يتتق هذا المحل ان يقال بشرط في الساقى (الحسن ان تساوى تحريمية خمس بنيت عناس وسمان المستحقين شركا في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الرقص صفولا يتعلق به الزكاة وهذا الأخير يبين ان ما قاله الشيخ او حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق بالرقص ايضا اما على الصحيح فالشاة في الثاني تتعلق بالخمسة فقط فيلزم قصصا وكذا في الثالث للافرق بين الخمس والست وما فرقها إلى العشر لزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكره وانما الصواب انه تلزم مشاة فقط الاول انتهى واقول لا ينبغي ان الشارح استندى حكمه على المذكورين بالغفلة النط إلى ان الرقص لا يتعلق به الزكاة والبيع السادس في المثال الرقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب في العام الثاني والثالث شى لنقص التصاير هو الخمس على المستحقين بنام العام الاول مقدار شاة منها وقائل ان يقول اذا نقص التصاير بعد تمام العام الاول بملك المستحقين ما ذكر كل من البيع السادس ولا تكون التكلفة وتصالان الرقص ما زاد على التصاير التكلفة حيث قد غير ذاء فيعتقد الحول الثاني لتحق التصاير التكلفة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وهذا يظهر ان ما داه من الغفلة والغلط لا ينشأه إلا الغفلة والغلط لم يرد عليهم شى اخر غير ما ذكره هو انه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بنام العام الاول واحدة وبنام الثاني اخرى فينقص التصاير للاجيب ثلاث شياه كما قالوا بل ثخان إلا ان يجاب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فبى قدروا واجب العام الاول والثاني الباقي بعده فصاير فيجب فيه العام الثالث شاة اخرى فلتاامل اى سم بحذف (قوله) وكه (الخ) اى من اقول الصبيح اى حامد العمراني ومن اعترضه (قوله) كاملة إلى قول المتوفيل ستة في النهاية والمخفى لا قوله هو حيث انى وهذا (قوله) كاملة) عياره على والشرى والرملى اى وغيرهما وطعت في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخالف وان مرادهما به يتحقق كمال السنة مثلا بصرى (قوله) لان ما (الخ) اى سميت به لان الخ نهاية (قوله) نصير ما خضا (الخ) فيه تفرع الشى على نفسه عيار النهاية والمخفى نصير

واعترض بان الصواب إسقاط شكل والتعير بشاة في الثالث ايضا وكه مبنى على ضعف ان الرقص يتعلق به الزكاة خلافا لغلط فيه كما يتتق في شرح العباب قيل قسم الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الاول فقط فانظر قانه مهم (وبت الخاض غامسة) كاملة لان ما ادعا ان تحمل ثانيا نصير ما خضاى ساملا

لا ينشأه إلى الغفلة والغلط فهو ذباقة من الهجوم على تغليط الاثمة من غير تتيق ومراجعة للافضل السنين العديدة نعم يرد عليهم شى اخر غير ما ذكره هو انه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة في الثالث قدر قيمة شاتين وفرضنا ان قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بنام العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بنام العام الاول واحدة وبنام الثاني اخرى فينقص التصاير للاجيب ثلاث شياه كما قالوا بل ثخان الا ان يجاب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فبى قدروا واجب العام الاول والثاني الباقي بعده فصاير فيجب فيه العام الثالث شاة اخرى فلتاامل اى سم بحذف (قوله) وكه (الخ) اى من اقول الصبيح اى حامد العمراني ومن اعترضه (قوله) كاملة إلى قول المتوفيل ستة في النهاية والمخفى لا قوله هو حيث انى وهذا (قوله) كاملة) عياره على والشرى والرملى اى وغيرهما وطعت في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخالف وان مرادهما به يتحقق كمال السنة مثلا بصرى (قوله) لان ما (الخ) اى سميت به لان الخ نهاية (قوله) نصير ما خضا (الخ) فيه تفرع الشى على نفسه عيار النهاية والمخفى نصير

(والبيون مستان) كالمكان لانها انما انزلت تأنيو يصير لها بين (والحقه ثلاث) كاملة لانها استخففت ان تركب ويحمل عليها ويطلقها
 الفعل ويقال لذلك حق لانه استحق ان يترك (والجذعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم استانها اي تستطير ظاهر

من الخاض الى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى ابدال الواو بالفاء كما في التنايق والمثني قول المتن
 (والبيون) مطوف على الخاض (قوله والحقه) مطوف على بنت القسم قول المتن (وبنت الخاض الخ)
 قال الملقى في شرح الجامع الصغير وهو اي الابل حوار يضم الحاء بال واو بعد فصله من امة لفيل ثم في
 السنة الثانية فان خاض وبنت خاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحق في الخامسة
 جذع وجذعة وفي السادسة ثني وثنية وفي السابعة رابع ورابعة يفتح الراء وفي الثامنة سدس سدس
 السين والدادل وسدسية وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مختلف يضم الميم واسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح
 الروض ثم لا يختص هذا ان بازل ومختلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين كما كثيرا كبر بازل جلود
 الخمس سنين بعد العاشرة فهو حود عود بفتح العين واسكان الواو فاذا همم فالد كركم بفتح القاف وكسر
 الحاء المعجمة والاثني تانبو شارف انتهى اه عثر (قوله ان يترك) اي وان يصير عليها ايضا عثر (قوله)
 او اجذعت الخ) صديق قول المتن لانه في السنة (وقيل ستة) وجمعهم اجزاء مادونه هذه السنين
 الاجماع نهاية ومعنى (قوله حلالا للطلق على المقيد) اي بجميع ان في كل شاة مطلو بفتح شاء مجبري (قوله)
 اي بلد المال الى قوله لان الواجب في النهاية والمثني الا قوله هنالي الا لانه قوله وحيد الى ويثني
 (قوله اي بلد المال) شامل لنفسه هوسم الى المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة التنايق والمثني خبر في كل
 شخص شاة والشاء تطلق على الضان والمزاه (قوله ولا يجوز الضلوصه) اي من غنم بلد المال الى
 غنم بلد آخر تبايقومنى (قوله هنا) اي في التمن المخرج عن الابل (قوله ولما ياتي في زكاة التمن الخ)
 كذا في التمنج والاسنى (قوله وحيدت قديمته الخ) اي كان يكون المثل احد التوعين والآخر ذو قسم
 (قوله ويثني الخ) صديق على تفسير (قوله ويثني التمن الخ) اي عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه قسم
 وبها قال عر وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المأمروان التنية منها على قيمة من جذعة الضان
 لم يثبت ثنية المعز واقتصاد الفارح مر على الضان نظر الغالب من ان قيمة الضان اكثر من قيمة المزاه
 (قوله كاصحها في المجموع) وهو المحدث نهاية قال عر قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض
 تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان بله مثلا لو اختلفت صحة ومرضى اخرج صحبة قيمتها
 دون قيمة المخرج عن الصحاح الخلف وقياسه ان قال فخرج منها صحبة من المرضى دون قيمة الصحبة
 المخرجة من السليمة واما مجرد كون الشاة في الذمة والمغيب لا يثبت لها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة
 عن المريضة لقيمة المخرجة من السليمة اه وما ذكره ياتي فيها لو كان الابل حصارا (قوله صحة الشاة الخ)
 اي بخلاف بغير الوكافة المخرج حمدون خمس وعشرين فيجزى ولو مريضة ان كانت ابله او اكرها
 مر ارضاع المتعدشوري اه مجبري (قوله بخلافها ياتي الخ) اي فان الواجب ثني في المال نهاية (قوله فان لم
 في احوال الثالث وفيها قاله المراتي نظر ظاهر (قوله في التمن والبيون) مطوف على الخاض وقوله
 والحقه مطوف على بنت (حلالا للطلق على المقيد كما في الاصول بالاضحية) الخ كافي الاصول بالقياس فيحصر
 القياس هنا (قوله ولا يجوز المدلوله) اي من غنم البلد منها وفيها ياتي في زكاة التمن الخ) مثله في الروض
 وشرحه وقد قدم منه اه في زكاة التمن لا يجوز ما دون غنم البلد وان كان مثل غنمه لا يثني اشكاله للقطع
 باجماع المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فيكف لا يجوز اخراج منه اذا كان دون غنم البلد اه
 لا يثني الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجوز ما دون غنم البلد اذا كان اي غنم البلد دون
 غنمه او مثله اذا كان اعلى واخرج من دونه الذي هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجرام بل هذا من غنمه لانه
 لا يجزى الاخراج من عينها بل يجوز ما نالها ولو بالشراء بل بدق بالغنم البلد قوله لا يجوز المدلوله عنه شامل
 لغنمه هو فليقتل (وحيدت قديمته) اي كان يكون المثل احد التوعين والآخر دونه اه (ويثني الضان)

لأنه يقتضي تصحيحه كلام الروحة وأصلها صحة الشاة وكأها وإن كانت الابل مريضة او معيبة لانها ابل
 فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيا ياتي بعد الفصل

(يحد) إلى قوله كن قد اخرج المني (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المتبرعنا وقبائده عدم الوجدان في اليك وما حو اليه مادن مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق قيمتا الخ) قد يشكل الحال بان قيمة الصحيحة المجرة غير منضبطة لتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أي صحبة مجرة ولو اقلها سم (قوله ولا ياتن) أي لا في ملك ولا ياتن (قوله ولو عن ثاثة) إلى قوله ينافي الثبائية والمني (لا قوله) إذا توافوا إلى المني قوله ثم يدل على إلا أنه (قوله لصدق اسم الشاة) أي في الجبرو (قوله للوردة) أي لا التابث شرح بافضل (قوله وهو عارق) أي بانها من غير الجنس اه (قوله أي ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الثبنة أي من الابل وكلام غيره كالصرح بدخولها هو متجه لانها إذا أجزأت في الحس والعشرين وما فوقها فتا دونها بالاولى وحيدة لا في تفسيره بما يجوز فيها بصري (قوله وهو بنت غناض الخ) هل يشترط الصفة والكمال فيها وان كانت ابهر احال ان اجزا ذلك يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا لو اوجب ليس في المال إذا الواجب اصالة هو الشاة وهي في الذمة ما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا في نظر والمتجه الاول لان الوجود يقتل بخلافه سم أقول ويدل الثاني قول شارح الاقوال لاجراءه عنها الخ وتقدم انفا عن الشورى اعتماد وكلام المني والثبائية كالصرح فيه عبارتها واقادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أثني بنت غناض فالوقفا كما في المجموع وكونه عن ثاثة عن خمس وعشرين فان لم يجز عنها فيقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الا قوله وكونه الخ قال عرش قوله وكونه يجز الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معينة فخرج بنت غناض معينة من جنس الخرج عنه تجزى وعليه فيخرج بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر ليان تكون صحبة وان كانت ابهر احال بين ما لو اخرج بنت غناض معينة مادن خمس وعشرين مربعة بان المربعة تجزى عن خمس وعشرين مربعة تجزى عما دونها بالاولى والشاة فيها دون الحس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الفاروع وبان تكون صحبة اه (قوله) ثم بدلنا الخ خلافا للظاهر ما تقدم اتعاض المني والباقي وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلنا الخ في الروض ما يوافقه في شرح الارشاد للشارح ونحو بنت الغناض او بدلنا عند تقدمها من ابن ليون او نحوها كباقي وفي كلام المجموع ما ينافي ذلك خلافا لغيره الاسنوي وتبهم شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكري فقال لا يجوز ان ليون وان اجزا في غير هذا المحل (وقوله عند تقدمها) افادته لا تجزى سم وجودها انتهت عبارة الكردى على بافضل قوله كان ليون عند تقدمها قلله في شرح الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرح البهجة وصرح به في الاسنوي جري عليه الزيادة في عواشي المنهج وسم

أي عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المتبرعنا وقبائده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادن مسافة القصر (قوله فوق قيمتها درهم) قد يشكل الحال بان قيمة الصحيحة المجرة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضمامها بها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أي صحبة مجرة ثم بقي اه هل يعتبر قيمتها بالبدل مطلقا وان كان جدي بها شي قبل او لا مطلقا راجعه (قوله لا ياتن على الاصح انه اصل) أي هنا (قوله) هو بنت غناض فالوقفا الخ هل يشترط الصغر والكمال في بنت الغناض وما فوقها وان كانت ابهر احال ان اجزا ذلك يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا لو اوجب ليس في المال إذا لو اوجب اصالة للشاة فهي في الذمة ما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا في نظر والمتجه الاول لان الوجود يقتل بخلافه فليراجع (قوله) ثم بدلنا عند تقدمها يوافقه قول الروض لخرج تجزى بنت غناض ثم بدلنا في خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلنا في نسخة او بدلنا كما قاله في شرحه قوله بدلنا قال في شرحه من ابن ليون ونحوه كباقي اه وفي شرح الارشاد للشارح ونحو بنت الغناض او بدلنا عند تقدمها من ابن ليون او نحوها كباقي وكلام المجموع لا ينافي ذلك بل يقتضيه خلافا لغيره الاسنوي اه لكن قال في المنهج ويجزى بغير الزكاة قال في شرحه واقادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونها اثني بنت غناض فالوقفا كافي المجموع اه وقضيت عدم اجزا المذكور هنا وان اجزا عن خمس وعشرين عند تقدم بنت الغناض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها درهم كن قد بنت الغناض مثلا لم يجد ما لابن ليون ولا ياتن في فرق قيمتها للضرورة (و الاصح) انه يجوز الذكر ولو عن ثاثة وهو جذع ضأن أو ثني معر كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذا توافوا للوردة كباقي الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الامانات في النعم والفرق بانه هنا بدل وسم اصل لا ياتن على الاصح انه اصل أيضا لأن براد البديلة من حيث القياس إذ هي لاماني الاصالة من حيث الاجراء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا بغير الزكاة) أي ما يجب فيها وهو بنت غناض فافرقها ثم بدلنا كابن ليون

خمس وعشرين) وان نقص
عن قيمة الشاة بنادى الاصح
انه الاصل الى القياس وان
كانت الشاة في الاصل اى
المقصود عليه الواجب
احدها لا يمينه وهذا
يجمع بين الخلاف في ذلك
ولا جوازها عنها لحدوثها
اولى فلما اخرج من خمس
ملاوقه كلفه كلفها لتعدد
تجزئته بخلاف نحو مسح كل
الراس في الوضوء فان قلت
يلزم ان يكون بمجرى نسبة قيمة
الشاة الى قيمته بديل ما رجحه
الركن في اخراج بنت
اليون بن بنت الخاض انه
لا يقع فرضا الا ما يقابل
خمس وعشرين جزءا من
سنة وثلاثين بديل اخذ
الجبران في مقابلة الباقي
قلت منوع لان الواجب
ثم الشاة افاضل من غير
الجنس فتعجز به لان
القيمة تعدد به هنا من
المجس قية زيادة محسوسة
معروفة بالاجزاء من غير
نظر لقيمة فامكن فيه
التجزئ ويخرج بغير الزكاة
ان الخاض وما دون بنت
الخاض (فان عدم) من
عنده خمس وعشرون
(بنت الخاض) بان تعدد
اخراجها وقت ارادة
الاخراج ولو اخرجوه من
مؤجل مطلقا او بحال
لا يقد عليه او غصب عجز
عن تقاضاى بان كان فيه

في شرح اى فيجاء ونقل الشورى عن الشيخ عليه ارجاء ابن اليون ولومع وجود بنت الخاض وظاهر
الخطيب الجلال الرملى عدم اجماع ابن اليون مطلقا اه (قوله الاصح انه مجزئ) اى هو ضامن الشاة
اتخذتوا وتعددت عنها بقومته قال عرش ظاهر التميز بالاجزاء ان الشاة الفضل منه ويبنى ان يقال
بالضابط لانه من الجنس ولو انا اخرج من قدامنا لم نعمل اضليته على الشاة فان كانت قيمته اكثر من قيمة
الشاة فان تساوى من كل وجه قبل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يتخير بينهما
كل عمدل والاقرب الثالث اه (قوله ولا جوازها) الى قوله فان قلت في النهاية والمضى (قوله ولا جوازها) الى
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلما اخرجها) عبارة انها بقوله يقع فيها لو اخرجها مما دونها
كله فرضا او بعضه كخمسه عن خمسة فيه وجها مجزئان فيها لو اخرجها لتعدد بدنها وقرة بدل الشاة قل تقع
كلها فرضا او بعضها وقيمن مسح جميع راسه في وضوءه او اطال بركه او سجد فوق الواجب ونحو ذلك
واحق والوجه انه كما في بغير الزكاة ويجوز بغيره في جميع فرضا في مسح جميع الراس ونحوه يرفع
قدرا الواجب فرضا الباقي فلا والاضابط لذلك ان لا يمكن تميزه بغير الكل فرضا وما مكن يقع البعير
فرضا والباقي فلا كما مره وفيها يبعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال عرش قوله مر وما امكن
يقع البعير الخ اى سواه امكن تجزئته بنفسه كسج جميع الراس او يبدله كالواحد اخرج بنت اليون عن
بنت مخاض بلا جبران ان يأتى اه (قوله انه الخ) بيان لما رجحه الركش والعصير لثان (قوله
الا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح الا قدر خمسة الخ (قوله) مقابلة الباقي وهو احد
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) اى في اخراج بغير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة
تتميم الخ) وايضا قاله قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها فلا يتصور رتبة اصلا سم (قوله وهنا)
اى في اخراج بنت اليون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) اى في ما له بديل ولا يكتب شرادها الخ
عبارة الخ في بان لم تكن في ملكه وقت الراس اه وعبارة الوضوء شرع يؤخذ ابن اليون ولو لم تكن
ومعترى عن بنت مخاض لم تكن في يميني في ملكه وكذا سقوف ما فوقه وان كان كل منها لقيمة سنوا ولا
يكلف تحصيلها بشر اى اه (قوله ان تعدد) الى قوله بخلاف الكفار عن النهاية الا قوله اى بان
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) او قاله لا يرفع خلافا لثاني كاسر (قوله او غصب) اى او نذر عجز

شيخنا الامام ابو الحسن البكري في شرحه قال ولا مجزئ ابن اليون وان اجزأ في غير هذا المثل اه قد تبعا
ما قاله الاسنوي فليتامل (قوله عند فقدها) اذ افادته لا مجزئ يجمع وجودها (قوله فلما اخرجها عن خمس مثلا
وقع كلفه فرضا لتعدد تجزئته بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح الباب في قول العياشي باب الوضوء
واذا عجز راسه ولو دفعه فليقع عليه لاسم فرض الباقي تطوع في سياق النقل عن الجمهور بعد ان ذكر خلافا
في ذلك ما نص من نظائر ذلك ما طول قيام الفرض او الركون او السجود زيادة على قدر الواجب فقبل
الواجب بالجميع وقيل القدر الذي لو اقتصر عليه اجزاء ما لو اخرج بغيره من خمس من الابل قبل الواجب
الحسن وقيل الواجب الجميع ما لو نذر ان يهدي شاة او يضئ بها ما خرج بدنه فقبل الواجب السبع وقيل
الواجب بالجميع والاصح الاول الى ان قال اه وما رجحه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا
وفي الوضوء بان العماد الاخير في المجموع في النذر لكنه رجح في الزكاة ان الزائد في غيره ما فرض وفي
بقية الصور نقل وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الوضوء اصلها بما يشبهه ونقله الاتفاق
عليه يعلم انه المحدث اه وبما عجز السوال الذي اوردته هنا يظهر الفرق بين مسئلة الزكاة ما لو نذر انه يهدي
شاة او يضئ بها لان شاة نحو النذر الاضحية مقابل بشر عاجز من اليد (قوله لان القيمة تعدد) قد يقال
هذا لا يمنع امكان التجزئ مع اعتبار الشرع المتوهم ان كان تخمينيا لا يحمي من المسائل وفيه ما يأتى
في الفصل الاخير (قوله لان القيمة الخ) وايضا قاله ثم قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) اى في ما له بديل ولا يكلف شرادها الخ

كله لها وقع مرة فيها يظهر

(قَابِلُونَ) او خشي ولدون يخرج عنها وان كان اقل قيمة متبالا يكتف شرعا وان قدر عليها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخصيف ولا يجزى الخشي من اولاد الخاض قطعا لعدم تحقق الا توبة كذا قيل وفيه نظر لجرى خلاف قولى باجراد ان الخاض ملاقطع وله اخراج بنت اليون مع وجود ابن (٢١٦) اليون لكن ان لم يطلب جبر انا ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض او ابن ليون ما

عنا الاسماكتيا يظهر عليه فينبغي ان يفسر العجز بنظر ما فسر به الفارس في القصب بصرى (قوله قابلون او خشي) الخ) اى لانه يخلق رواية اى داود فان لم يكن له بنت مخاض قابلون ذكره قوله ذكر اراده الثاني كيد له فقم توم التطلو الخشي اولي زواجر اذ ان يخرج الخشي مع وجود الا توبة لم يجز له احتلال ذكره مفتي ونباية (قوله وان كان) اى ولد اليون ذكره او خشي (قوله منها) اى من بنت الخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة للمغنى على شرأه بنت مخاض اه (قوله وفيه نظر) اى فى قوله قطعا (قوله فلا قطع) اى فان الخشي ولد الخاض اولي من ابن الخاض (قوله او ابن ليون) اى او خشا وخشي ولد ليون او شرح للمبع (قوله بان وجدها) اى فى ملكها ساقى (قوله او وجدها وارثه) اى بان مات المورث بعد تمام الحول قبل الاداء قوله بين ما خشيتم قوله وارثه (قلا تامين على المتمدن المتدين كالمورث لان العبرة بوقت الاداء شرعيا سم عياره مع المتزين ان عدم بنت الخاض حال الاخراج على اى الامع حتى لو ملكها او وارثه من التركة لزمه اخرجها اه فقيد تعيينها على الوارث لكن ثانيا من التركة خلافا لحكامهم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن اليون) الا وجه عدم امتناعه اعتبار اصابة الاداء شرح مر اه سم عياره ولو تلفت بنت الخاض بعد التمكن من اخرجها قالا وجه عدم امتناع ابن اليون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافا للاسوى اه قال عرش اى وان كان تلفها بفعله على ما اقتضاء اطلاقه وذكر ان حجج عن بحث الاسوى ما يخالفه واطال فى تأييده والى ورده اشارة الفارس مر بقوله خلافا للاسوى اه (قوله بنابه) اى البحث المذكور (قوله لايحق رضى اى فى خلو المتن قوله لارادة اخرج اخرج اى يوقتها على حذف المخاض (قوله هنا) اى فى البحث الثاني (قوله ثم مع ذلك) اى مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) اى على ذلك المراد كرى (قوله انه يلزمه) اى المالك (قوله بان لا يبدل الخ) يعنى عن تلك الارادة لارادة اخرج نحو ابن اليون نحو ما عن بنت الخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتاخر اخرجها عنها) خبر اخرجها مر جمع الى ما وهى البنت الخاض (قوله ذلك) اشارة الى قوله انه يلزمه القاء الخ كرى (قوله ان هذا التمين) اى تمين اخرج بنت الخاض حيث شئت اى حين تلفها بعد التمكن المعنى المذكور ويحتل ان المراد قوله هذا التمين البقاء على تلك الارادة وقوله حيث شئت حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) اى فى هذا التمين وكذا اخبر عنه و (قوله بقيد المذكور) هو قوله هذا التمكن هذا ما ظهر فى حل هذا القام ثم رابت فى السكرى ما فسر قوله حيث شئت رجع الى قوله ان مراده الخ والخشيم فى فيه وفى عنه رجحان ان هذا التمين وقوله بقيد المذكور اشارة الى قوله لما يتاخر الخ وقوله قصير اى قصير اى قصير عظيم فيصير انا اه (قوله ومر) اى قيل قول المصنف وانه يجزى المذكور (قوله وعمله) اى مامر (قوله من يجزى الخ) شامل للثبة التى لها خمس سنين وطعت فى السادسة وليست من اسنان الزكاة (قوله والواجب الخ) اى الصودالية (قوله على ما بحث شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ حمزة ثم قد من العراق فى التمكن عرش (قوله تحصيله) اى اخراج ابن اليون (قوله انه الخ) بيان للنقول والضمير لمن عدم بنت مخاض وبذلك (قوله ويجزى ذلك الخ) كان الاولون ان يؤخر مر يد كرى قيل التالى (قوله فى سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا لمن عدم واجبا من الاول ولو جعده فى مالان يصعد دجوة للثبة ويأخذ جبر انا بشرط ان تكون له سلمية او ينزل دجوة يعطى الجبران اه (قوله لكذا بتحصيل اصل اخر)

اذا لم يعدم بنت الخاض بان وجدها ولو قيل الاخراج قيمتين اخرجها ولو معلقة بخلاف ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المتمدن والفرق ظاهر ويبحث الاسوى انها لو تلفت بعد التمكن من اخرجها امتنع ابن اليون لتقصيره فان قلت ينالها ما عساه ايضا ان العبرة فى التمدن بوقت الاداء المعتبر عنه فيما تقرر بآراءه الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك اخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بان لا يبدل لما يتاخر اخرجها عنها قلت ليس ذلك يبعد لان هذا التمين حيث يتعين استحبابه تام للتمتعين فقد وله عنه بقيد المذكور تقصير اى تقصير ومر انه اذا لم يجدها ولو ابن ليون فرق بينهما وعمله ان لم يكن بما له من جبرى وامكن الصودالية مع الجبران ولو لا وجب على ما بحثه شارح وايده خبره بان ابن اليون بدل وقد الزموه تحصيله فكذا هنا اه وفى كل من البحث والى هذا نظر ظاهر

اما البحث ملازمه مخالف لما نقول فى الكفاية جبرى عليه الاسوى والزركشى وغيرهما انتميم بن اخرج القيمة الصعود قد بش طه كحرره فى شرح العبابي جبرى ذلك فى سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خسر الباقى بن اخرج قيمته الصعود والزلو بشرطه واما التأييد فلوحظ ان الفرق بين البدل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال اذا لم يتحصل البدل فكذا بتحصيل اصل اخر

(والمية كعدومة) فيخرج ابن اليون مع وجودها ولا يكلف (بنت مخاض) كريمة أي دفعا وأبها مازيل مختلفا إذا كان كلن كرائم
كأبائي للعب الصحيح أي الكرائم أموالهم (لكن تمتع) السكرية إذا كانت عنده (٢١٧) (ابن اليون) وخفا (في الاصح) لوجود بنت

قد يقال الأصل الآخر بدلنا بدليل اجراءه كالجامع البديلة هنا في الجملة سم قول الماتن (والمية
الخ) أي والمقصود العاجز عن تغليبها المروية في رجل أو بحال ويجوز عن تغليبها متى تقدم في الشرح
ومن التباينة مثله (قوله فيخرج) إلى قوله متلاف التباينة والمغنى الأقوله حيث لا في قول المتن (ولا
يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن علة في غير نحو الولي والوكيل إذ عليها رعاية
مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الواحدة
لهزيمة جازا غيرها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الواحدة لهزيمة جازا غيرها
مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي من الأسنى ما يصح بما قاله ولا وأما قاله ثانيا ففي الجبري
عن الأنطقي أنه لو كان بعض أبه كرائم بعضها مازيل يخرج كريمة بالنسب الاتي فيما إذا كان
بعضها محاربا وبعضها مراضا اه (قوله وأبها الخ) أي بقتبا أسنى (قوله مازيل) أي هو والأب ليس حيا
سم (قوله مختلفا) إذا كان كلن كرائم أي لم يولد إخراج كريمة متى ونهاية (قوله كأبائي) أي في
الفصل الاتي في شرح وخيار (قوله يالك وكرائم أموالهم) وكرائم الأموال قائلها التي تتعلق بها
نفس مالها الكرائم بسبب ما جمعت من جميل الصفات فإن تلوح بها قد أحسن أسنى (قوله مع ورود
النس) أي في أجزاء ابن اليون من بنت المخاض (قوله لا يرجع هذا الاختصاص) أي اختصاص
الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا تباينة متى (قوله في أبه) أي أبه وبقره ولا يكون ذلك إلا فيهما
حقيقا به جبري (قوله الماتن) أي في قول المنصف وإن وجدها الخ (قوله وقضيت) أي نصبة لتلويل
عدم الجواز بالتفصيل (قوله وأجزاء ثلاث مع حقتين) أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرها
(قوله وأربع مع حقة) أي بأن يراد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان) متعلق بالأجزاء
والضمير المستتر أربع لأجزاء كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله هو
الأغيط) ملل المساري في القبط سم أي كأب يستل من قول الشارح حيث لا يغيط (قوله
وهو كذلك) أي كأب في الروض وشرحه وإن لم يذكر الشرط المذكور سم وقوله كأب في الروض الخ أي
والتباينة والمغنى وقوله وإن لم يذكر الشرط الخ أي عناصر مجا ولا في عظم سائين كلامه اعتبار الشرط
المذكور هنا أيضا (قوله لكن بشكل عليه) أي على اجراء ما ذكر قول المتن (فان وجدها له الخ) عبارة
المغنى والتباينة واعلم أن هذه المسئلة خمسة أحوال لأنه أمان يوجد عنده كل الواجب بكل الحساين أو
بأحد مادي أو الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحد ما ولا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد
شرح بيان ذلك فقال فاذن جاع الخ اه (قوله كاملا) إلى التنبيه في التباينة وكذا في المغنى لإقوله أو
بصفة الكرم (قوله كاملا) أي أتاها جميعا تباينة متى قول المتن (أخذ) أي وأن وجدته من الآخر إذ
أنها نس كالمعدوم شرح المترجئ أسنى وشيخنا (قوله أن لم يصل الآخر الأغيط) أي أو الأثنين الأغيط
وبني أو السوا في القبطية أي لا يتعين ما به سم برواؤه قول والمغنى والتباينة وقوله أخذت بقضى
أنه لو حصل المقرود لعله لا يؤخذ عبارة الروضة والمهر ولا يكلف تحصيل الآخر وإن كان الأغيط وهي
ولا يكلف كريمة إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أهله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليها رعاية مصلحة
المالك والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الواحدة لهزيمة جاز
أخر اجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الواحدة لهزيمة جازا غيرها مع كريمة فليراجع
ذلك (قوله وأبها مازيل) أي هو والأب ليس حيا (قوله إذا كان مع وجوده من عنده هو الأغيط) مل أو
المساري في القبط (قوله وهو كذلك) أي كما في الروض وشرحه وإن لم يذكر الشرط المذكور (قوله

(٢١٨) — ثرواتي وان قام — ثالث — بأن التخيير ثم بالنس مع أن كل خصصة مقصودة فأنها ولا كذلك هنا وقاعدة
تعين الأغيط هنا لا تم (فان وجدها له أحدهما) كاملا (أخذ) أن لم يحصل الآخر الأغيط ولا يلزم تحصيله إن سئل على المذهب

ولا يجوز معنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة عليه (والا) يوجد بماله احدهما كاملا بان قد كل منهما او بعض كل او بعض احدهما او
وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) الكرم (فله تحصيل ماشاء) منها اى كله او تمامه بشر ما هو غير موافق لم يكن اغبط

لشقة تحصيل الاغبط
ويعلم بما يقاين له ان يصعد
او ينزل مع الجبران فله في
تلك الاحوال الخمسة ان
يحمل الحقائق اصلا ويصعد
لاربع جنات فيخرجها
ويأخذ اربع جبرانات وان
يحمل بنات اللون اصلا
ويؤزل بنات خاض
فيخرجها مع خمس جبرانات
فلمن له فيما اذا وجد بعض
كل منهما ثلاث حقائق
واربع بنات ليون ان
يحمل الحقائق اصلا فيذهبها
او بعضها والباقي من بنات
الليون مع الجبران لكل
وبنات الليون اصلا فيذهبها
او بعضها والباقي من الحقائق
ويأخذ الجبران لكل وليا
اذا وجد بعض احدهما حقة
ان يحملها اصلا فيذهبها مع
ثلاث جنات ويأخذ ثلاث
جبرانات او بنات الليون
اصلا فيذهب خمس بنات
خاض مع خمس جبرانات
(تتبع) قضية كلامهم
انه فيما اذا قدما يجوز
له حمل الحقائق اصلا ويذهب
اربع بنات ليون مع اربع
جبرانات لا يحمل بنات
الليون اصلا ويذهب خمس
حقائق ويأخذ خمس جبرانات
ويجد عين الواجب هنا
فانتفع اخذ الجبران كذا
قيل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الآخر الاغبط اى الواسعين والاغبط وينبغي أو المساوى في النية اى ولا يتبين ما بماله (قوله)
ولا صعود اى بالجبران (قوله) والا يوجد بماله احدهما اى واحد منهما (قوله) او بعض احدهما حمل الاولى
بدل هذا او احدهما وبعض الآخر قائله (قوله) او بعض احدهما اى او قد بعض احدهما ولا يخفى
ان المقصود منه انه وجد احدهما وبعض الآخر دون بعض وليس يصحح ولا مراد او عبارة شرح المتبرج
هذا المقام والاى وان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء ان لم يوجد شيء منهما او وجد بعض كل
منها او بعض احدهما او وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه قوله او بعض
احدهما لكنه في شرح التبرج يرى بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالقدرة يصيب المقصود
قائله اقول الشارح اصل هذا الحمل ط (قوله) في تلك الاحوال الخمسة اى المذكورة بقوله فان
تفضل منها الخ (قوله) مع الجبران لكل) اى من الباقي (قوله) كذا قيل كلام شرح الروض موافق لهذا
القول فانه قال بظاهر انه يجوز له ان يحمل الحقائق اصلا ويؤزل الاربعة بنات ليون ويصعد اربع
جبرانات ثم قال بولاهم يقتضى ذلك (قوله) من الآخر) كانه احراز حماد كقول التتبع ان اصله له احد

واما الاولى ففيها نظر ولا نسلم ان كلامهم يقتضى ما ذكره فيلان احدا الواجبين الغير فيما لا يصلح البدلية عن (قوله)
الاخر بل اذا وجد هو او بعضهما ما يتبعه عن نفسه ثم يكل من غيرهما لانا كان له اربعة ارجاء اربع حقائق وخمس بنات ليون

إذ لا يقتضيه لأن كل ما تين أصل برأسها ولا يشك عليه ما ياتي من تين الا غلط خل هذا غلي ما إذا استويا في الاغبطا وكان في اجتماع لغا فم
وبتات البون اغبطية ياتي أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الا غبط للقرام) أي الاصناف وغلب الفقرا منهم لكثرة هم وشهرتهم
لان استواءهما في القدرة عليهما كوقوع وجودهما في الوجود ويزو ح الفرق وليس له (٣١٩) فياذ ذكر ان يصعد او ينزل القدرتين

كان يعمل بتات البون أصلا
ويصعد جس جذاوع يا حرم
عشر جبرانات أو الحقائق
أصلا وينزل الأربع بتات
مخاض ويضع ثمان جبرانات
لكثرة الجبران مع إمكان
تقلبه ومن ثم لو روى في
الأول بتات جبرانات
جاء (وان رجدهما) بماله
بغير صفة الا جهاد كالمدم
كأمر أو بصفته حال
الاخراج ولا نظر لحال
الوجوب كأمر بما رجا اذا
وجد بتات المخاض قبل
الاخراج نعم لا يبعد أن
يأتي هنا بتات تحت الاستوى
السابق من أنه لو قصر حتى
حتى تلف الا غبط لم يجره
غيره (قاله صحيح تين
الا غبط) أي لا تنفع منها
إن كان من غير الكرام إذ
هي كالعمومة كما بعته
السبكي وكلام المجموع
ظاهر فيه بان كان أصله لم
زيادة قيمة أو احتياجهم
لنحدر أو حوت أو حل إذ
لا مشقة في تحصيله وإنما غير
فيما يأتي في الجبران وفي
الصعود والذلول الا غبط
أولى ان تصرف لنفسه لأن

(قوله) إذ لا يقتضيه (الخ) أي خلاف ما مر في المسامتين معنى (قوله) ما ياتي من تين الا غبط) أي وهو لا يكون
إلا أحدهما شرح الروض اه سم (قوله) خل هذا) أي ما هنا (قوله) على ما إذا استوى) أي كل واحد من
الفرعين والمجتمع منهما (قوله) ياتي) أي في شرح قاله صحيح (الخ) (قوله) لان استواءهما في القدرة (الخ)
عبارة للمعنى والتهابة لان استواءهما في عدم الوجود عند وجودهما في الخارج الا غبط
كسابق اه (قوله) ويزو ح الفرق) وهو ان في تكليف الا غبط مع عدم مشقة على المالك ولا مشقة في
دفعه حيث كان موجودا وحش (قوله) فياذ ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله) مع إمكان تقلبه) أي بما
مر بقره فلفظ تلك الاحوال الخمسة (الخ) سم (قوله) في الأول) وهو الصعود بتات جذاوع (قوله) تين
الا غبط) أي وان كان المال المحجور عليه حش (قوله) أي لا تنفع الى الخلف في التهاية الا قوله بان كان ذلك
وإنما غير (قوله) إن كان من غير الكرام) قلت كيف يتصور كونه الا غبط وهو من غير الكرام قلت
يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا بقوله فان قلت ياتي الا غبط هنا (الخ) سم (قوله) بان كان (الخ)
تصور لان التماس واللا غبط والمألو احد (قوله) إذ لا مشقة (الخ) لتليل للتي (قوله) واما غير (قوله) بدال بدال مقابل
الصحيح (قوله) فيا ياتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين در ماسم (قوله) وفي الصعود (الخ) عطف على
في الجبران (قوله) والذلول) أي بينهما سم عبارة قالتها وعند قدنا الواجب بين صعود و نزول اه (قوله) والولى
أي لا واجب سم عبارة العصري أي ثم لا متعين اه (قوله) إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى سم
(قوله) لان الجبران (الخ) متعلق بقوله واما غير في الجبران (قوله) واحد الفرعين (الخ) بالتصعب عطف على
الجبران (قوله) لا يمكن (الخ) متعلق بقوله واما غير في الصعود والذلول (قوله) أي الا غبط) أي في قول المتن
وقيل في التهاية الا قوله ما يستتدل بالمتن وقوله لان التصديق يجوز وكذا في المتن الا قوله لا من الماخوذ
وقوله لا يصف حققة قول المتن (ان دلل أو قصر الساعي) أو يصدق من المالك والساعي في عدم التديليس
والتقصير فيؤخذ من المالك التناقص وهو ان دلل بقدر يتعل تديليس المالك أو تقصير الساعي حش
(قوله) ولو في الاجتهاد) أي بأل أخذه طالما بالمال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الا غبط ماذا معنى ونهاية
عبارة تشرح المنهج بان لم يتخذ وانظر انه الا غبط اه من غير اجتهاد (قوله) فرد عبه (الخ) أي فيلزم
المالك إخراج الا غبط وورد الساعي ما عدا ان كان باقيا ويده ان كان تالفاتها بمعنى قاله حش هل ذلك
البدل من ماله لتقصيره بغيره الساعي أو من ماله ان كان فيه نظر والأقرب الأول للمقلد كونه اه قول المتن
(والاصح (الخ) والثاني لا يجب بل يس لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب مع منى بأخر كذا ادى اجتهاد
الساعي الى اخذ القيمة بان كان حقيقا فانه لا يجب معاشه اشرف معنى ونهاية (قوله) ما لم يستند (الخ) ملاقدم

الجبران ثم في الدقة تخير الله كالكفارة وأحد الفرعين هنا متعلق بالعين فهو عيبه صلحته مستح ولا كان تحصيل الفرع هنا به
والاستئذان من الذلول والصعود بخلافه (ولا يجوز غيره) أي الا غبط (ان دلل) المالك بان غني الا غبط (أو قصر الساعي) ورفق
الاجتهاد فيهما أعملا غبطة تدعيه ان وجوده لا يقتضي (والا) بدلس ذلك لو قصر هذا (فيجزي) عن الزكاة لا بد من دفع (والاصح) بناء
على الاجرام لا يستند الساعي حل اخذ غير الا غبط وقروض الامام لذلك لا جرم اخذ الا غبط حيث تد (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الا غبط

إذا كانت الاغطية بزيادة القيمة لا (٢٢٠) بدفع القرض بكافة فاذا كانت قيمة ما قد اقتضى من ارباعه والاخر ارباعا ونحوه واخرج

هذا عقب قوله ولا يجوز غيره فقام لهم (قوله إذا كانت الاغطية الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بتغير ذلك عما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) أي والا فلا يجب معاشي. كما قاله الرافعي نهاية متى (قوله لا الخ) تمثيل للاصح (قوله أحد القرضين) أي والحقاق (قوله والاخر) أي كينات القبول نهاية (قوله دنائير او دراهم) خرجت من غيرهما لا يجوز. وان احتيد تعامل أهل البلد به ولمه غير مراد وان التغيير فيما للغالب يجوز، وغيرهما حيث كان هو تقديله. ويتضمنه إطلاق قول الحقلي ومراهم بالدرهم تقديله كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عمير قمانه أي لأشخاص الدراهم أي القضة ع ش أقول لو كذا يقتضيه قول الشارح الآن لأن القضاة الخ (قوله من الاغط) أي لأنه الأصل نهاية (قوله فالجبر خمسة أضعاف بنت ليون) وظاهر أن محله حيث لم يتفاوت التثمين بين الذهب والفضة والفضة ان زاد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهما الضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله أن كان يخرج بقدره جزءا قليلا حتى التامل يصري (قوله بخمسة أضعاف بنت الخ) عبارة عنها هي الختني تخمين وخمسة أضعاف الخ (قوله لأن التفاوت خمسون مرة قيمة كل بنت ليون الخ) أي ونسبة الخمسين للتسعين خمسة أضعاف لأن تسعين التسعين عشرة عشرين (قوله وابن ليون) إلى قول الملتحق في الصمد في النهاية لا قوله وامكنه تحصيلها وكذا في الختني لا قوله نعم إلى ما إذا (قوله وابن ليون) بالنسب عطفًا على المأمور (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وامكنه الخ) بنظر وجه هذا التقييد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلها فهدف بنت ليون عنده واخذ الجبر ان وان جاز له ايضا اخرج القيمة كما تقدم قيل والمعية كمدومة كان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت ليون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو غير بينهما ولهذا قيد قوله فدفعها بقوله ان شاء سم ولعل بدفع ذلك النظر قال النهاية ان امكنه الخ يحتل سقوط ان حالية من ثم التناسخ (قوله بصفة الاجزاء) أي بصفة الشاة المخرجة فيأخذون خمس وعشرين من الابل فيجمع ما سبق وقاما خلا قالوا ان الساعي لو دفع الى كروخي بمالك جاز فعلها نهاية (قوله لان الحق) أي فلهما سقاطه شرح المنهج قول الحق (او عشرين درهما) والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ من الماله غالبا وليس هناك حاكم ولا مقيم فبذلك قيمة مقرية كصاح المصراة والقطر وغيرهما زبادي (قوله إسلامية مقرية) والدرهم المقرية يساوي نصف فضة جديد كما قاله بعضهم أو يساوي نصف فضة وثلاثا كما قاله الحقلي لتناسب الدرهم المذكور قيمة الفاتين لان الكلام في شاة الحرب وهي تساوي نحو احدى عشر نصف فضة بل اقل وليس المراد به الدرهم المشهور حتى انه يغير ويقلب لانه قول الشارح كغيره وهي المراد الخ (قوله وغلبي) عبارة عن الاسي والنهاية او غلبي (قوله وهي) أي القضة الخاصة متى (قوله قدر الواجب) أي او اقل إذا رضى المالك كالمو ظاهر لان الحق له في ان يلو من إعطائه ما يكون مقرته قدر الواجب التطوع بالنش وهو حق المستحق المهم لأن يجب ألا يكون له قيمة سم (قوله كاسر) أي في شرح فان عدم بنت الخاض فان ليون قول الملتحق (قدمه) أي في ماله نهاية ومتى (قوله وكذا كل من لومه من قدره الخ) ولو صعد من بنت الخاض مثلا إلى بنت ليون قال البروكشي هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثاني فان زيادة النسب فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا من ستون ثلاثين جزءا ويكون أحد عشر في مقابلة الجبران

بالا ليرجع عليه تخمين
عده ويجوز اخر ارجح) دنائير او
ي (دراهم) من تقديله وان
ويمكنه شر اكامل لان القصد
في الجبر لا غير وهو حاصل بها
وهذا أظهر من وجوه
اخرى حل بها لانها كلها
مدخولة كما ينظر بتأملها
ويجوز ان يخرج بقدره جزءا
من الاغطيا من الماخوذ
فلو كانت قيمة الحقاق
اربعة اة وبنت القبول
اربعة اة وخمسين واخذ
الحقاق بالجبر خمسة اضعاف
بنت ليون لا ينصف حقة
لأن التفاوت خمسون
وقيمة كل بنت ليون تسعون
(وقيل بتعين تحصيل شخص
به) من الاغيطون (ومن
لومه بنت غاض لمدهم)
وابن ليون في ماله وامكنه
تحصيلها (وهذه بنت
ليون دفعها) ان شاد واخذ
شائين) بصفة الاجزاء لان
رضي ولو يذكر واحد لان
الحق له (وعشرين درهما)
إسلامية مقرية أي لينة
خالصة وهي المراد بالدرهم
حيث أطلق نعم لو لم يحدد
وغلبي للمخرشة جلابنا

إذا كانت الاغطية بزيادة القيمة) والا فلا يجب شى قاله الرافعي شرحه وخرج ما إذا كانت بتغير ذلك عما تقدم (وامكنه تحصيلها) بنظر وجه هذا التقييد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلها له دفع بنت ليون عنده واخذ الجبران وإن جاز له ايضا اخرج القيمة كما تقدم قيل والمعية كمدومة كان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت ليون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو غير بينهما ولهذا قيد قوله فدفعها بقوله ان شاء سم (قوله اخرج ما يكون مقرية من المقرية قدر الواجب) أي او اقل إذا رضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له في ان يلو من إعطائه ما يكون مقرية قدر الواجب التطوع بالنش وهو حق المستحق المهم لأن يجب ألا يكون له قيمة

على الاصح من جزاء التعامل
بها اخرج ما يكون مقرية من
المقرية قدر الواجب اما اذا
وجد ابن ليون فلا يجوز
بنت ليون إلا اذا لم يطلب
جبرانا كاسر (او لومه

(بنت ليون لمدهم ما دفع بنت غاض مع شائين) بصفة الشاة التي في الابل في جميع ما مر فيها (وعشرين نهاية درهما) بدفع (حقته) أخذ شائين من عشرين درهما) كما جاء بالبخاري من كتاب أبي بكر رضي الله عنه وكذا كل من لومه من قدره

وما زال من ذلك الصود لعل منه لو غير من زكاة أو أخذ الجبران أو الأول لأسفل منه أن كان من زكاة دفع الجبران وخرج به بغير ما إذا وجدها فيمتنع الأول وكذا الصود أن طلب جبراً أو نحو المصحب والكرم من كمدوم نظير مأمور وإنما منعت بنت الحاض الكرمية لأن ليون كاسم لأن الذكر لا يدخل له في فرائض الأهل فكان الانتقال إليه الصود الأول (و) الخيار (٢٢١) في الثائين والدرهم وأحدهما

هو مسمى الجبران الواحد (لداقها) مالكاً كان أو سائياً لكن يلزمه رماية مصلحة الفقراء أخذوا دفعا كأيوم كايلاً وويلارماية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصود الأول للمالك في الأصح) لانهما شرعا تخفيفاً على سبي لا يكف الشراء فاسب تخفيفه ولو مع الجمع بينهما كما إذا لزمه بنتا ليون فزل من أحدهما لبنت الحاض مع إعطاء جبران وصدهن الأخرى لحققة مع أخذه لكن والله الساعي وإلا اجب هذا ما بهت الزركشي والذي بهت المتع مطلقاً لأن الواجب واحد ماناً يصعد وأما أن يزل وأما الجمع فغارج عن التقياس من غير حاجة إليه وعلى الخلاف أن دفع غير الأقبط والارام الناهي قبول الأقبط هو ما (لأن تكون إلهامية) بمرض أو غيره فلا يجوز له الصود لميب مع طلب الجبران لأن إرادته الساعي مصلحة لأن الجبران للتفاوت بين السليمين وهو فرق التفاوت بين المعيين فقد تريد قيمة الجبران المأخوذة على المصحب المدفوع ومن

نهایة (قوله وما زال) عطف على الماهر (قوله وخرج به بغير ما) أي في موضعين (قوله ما إذا وجدها) أي ولو لمصلحة كما تقدم عـش (قوله فيمتنع الأول) أي مطلقاً معنی (قوله كمدوم ما) أي لو جرد الكرمية لا يمنع الصود الأول وأن منع وجود بنت حاض كرمية العدل إلى ليون نهاية ومعنی وسم (قوله نظير مأمور) أي في شرح تعین الاقبط (قوله كاسم) أي في المتن قيل ولو اتفق لم يرد من (قوله لا يدخل له في فرائض الأهل) أي لم يجب منه إذا كروا ما أخذه عند فقد بنت الحاض فهو بدل عنها لا فريض عـش (قوله فكان الانتقال إليه) أي مع وجود بنت الحاض في ما هو قول المتن (لداقها) أي يدفع ما شاء منها وإن كان قيمته دون قيمة الأخر حيث كان الدافع المالك فإن كان الدافع الساعي راعى الأصح كما ذكره الفارح بقوله لكن يلزمه ما جرت به عادة على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وإن كان هو الدافع هو راعى مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم يجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وإن كان هو الدافع هو الولي أو الوكيل ويجب عليه مراعاة موكله ومولاه كما في حديثك قولهم والخير فقد دفع عـش ويصرح بهذا قول المتن والنائية قيل كيف يلزمه مراعاة الأصح والخيرة للمالك الجيب بأنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك وإلا أخذته ما يدفعه ذلك إداى وجوبه فيجب على أخذه عـش (قوله لكن يلزمه) أي الساعي رعاة مصلحة الخیر یس للمالك إذا كان دافعاً اختار الأضعف منها بقا معنی (قوله أخذوا) أي لا لا يغط الجبران للثانی ما قبله یمكن إرادته بأن فرض المالك الخيرة بین أخذ الثائین وأخذ العشرین إلا لتفاوت أو أفراد بالأخذ عليه وإن لم يلزم المالك موافقة شوری وقدم الجواب الأخير عن المتن والنائية (قوله هذا ما بهت الزركشي) أي وأقره الأسنى (مطلقاً) أي والله الساعي أو لا (قوله وعلى الخلاف) الأول المتن ولا يجزى ثمانية المتن وكذا في الثاني إلا قوله لا إن إرادته الساعي مصلحة (قوله وعلى الخلاف) أي الذي في المتن (قوله لا إن إرادته الساعي) أي فيجوز أن أشار إليه إلاماً قال الأسنى وهو متجه أسنى ومعنی سم وخالف النائية فقال فلورای الساعي مصلحة ذلك لا لا وجه المنع أيضاً أخذاً بعموم كلامهم خلافاً للأسنى (قوله لا الجبران) أي لتلليل للثمن (قوله ومن ثم) أي لا لجل ذلك التلليل قول المتن (وله صود درجین) أي كالو وجب عليه بنت ليون فصد إلى اللجنة عند فقد بنت ليون والحققة معنی ونهایة (قوله فيجة المخرجة) أي التي يريد إخراجها وجهتها ما بينها وبين الواجب الشرعی بغيری (قوله فلا يصعد عن بنت حاض الحققة) أي وإن كان فيه منفعة الفقراء لتزليل الدرجة القری منزلة الواجب عـش (قوله لزاد) عبارة غير الزاد ممنون لا ماجر (قوله مطلقاً) أي تمتاز الدرجة القری أو لا (قوله هو صود و زول) أي وحكم الصود الأول بثلاث درجات كدرجتي على ما سبق كان يعطى عن جعقة فقد هاهو اللجنة وبنت ليون بنت حاض ويدفع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت حاض جعقة عند قدما بينهما يأخذ ثلاث جبرانات معنی ونهایة (قوله كما ذكر) أي في الصود الأول للدرجتي فيجوز بشرط تمتاز الدرجة

ثم لو عدل السلم مع طلب الجبران لجزله الأول لم يجب مع دفع جبران لتبرعه زيادة (وله صود درجتي وأخذ جبران وثمن زول ودرجتي مع دفع جبران) كما إذا اضطرر إلى الحققة بنت حاض (بشرط تمتاز درجة) فرق في جهة المخرجة (في الأصح) لا يصعد عن بنت الحاض المحققة لا يزل عن الحققة إلا لا اعتد بتمنر بنت ليون لا مكان استئناس الجبران الزاد تمير لوصد درجتي ورعي جبران واحد جلاً قطعاً مطلقاً وصود و زول زاد عدل درجتي كما طلبت حاض من جعقة وعكس كما ذكر ونخرج قولنا في جهة المخرجة ما لو لم يمتد ليون

فقدما للجنة للصود البعده اعجز جبرائيل وإن كان حده بعث غاضبا لها وإن كانت أقرب لبنت اليرن ليست في جهة الجنة أو
يجوز أخذ الجبران مع ثنية وهي المائتين ستين كاملة (بدل جذعة) فقدما على أحسن الوجوه) لأنها ليست من أسنان الزكاة (قلت الآخر
عند الجمهور الجواز أو أضعاف) لأنها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت جذعة بدل حقها لا يلزم من اتفاما أسنان الزكاة عنها اسانلة

القر في جهة الخرج جعفر ظاهرا المراد بالقر في المثال الجبرتان المتوسطتان أدلو تعدت إحدا مادن
الأخرى لم يتجه الصعود النزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليصه (قوله) ولا يتعدد
الجبران الخ) أي فثنية درجات الصود مع الجبران أربع بأن يصعد من بنت الخاض إلى الثانية فيأخذ
أربع جبرانات وغاية درجات النزول لا يكون إلا مع الجبران ثلاث بأن يزل من الجذعة إلى بنت الخاض
ويبلغ ثلاث جبرانات بحري (قوله) لأن الفسار اعتبر الثنية في الجذعة الخ) أي دون ما هو فيها ولا ما هو فيها
تتاهي نحوها أسنى وثنية ونصبة هذا التعليل أن الساعي لا يجبر على قول ما فوق الثانية مطلقا لكن قول ما ولا
يتعدد الجبران الخ) قد يقتضي أنه يجبر عليه جبران واحد (قوله) جمع قول المتن ولا تجزى شاة عشرة دراهم
الخ) ظاهره وإن انصر المستقرون وضوا ذلك لأن الخوة ثمال سم وباق عن الثنية ما يوافقه
(قوله) نعم إن كان الأخذ المالك الخ) أي خلاف الساعي كاسنظرة لأن الحق للفقراء وغيرهم مبين
ونصبة ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جازوه وعملوا الأقرب بالمنع نظر الأصل وهذا عرض
نهاية قال عش وعمرى ذلك في كل ما خرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وإن رضى بالفقره وكانوا
محصورين كالردم بنى ليرن ونصفه من حق ليرن فحقه (قوله) لأن الحق له (أي) وله إسقاطه
بالكلية معقوبها بقول المتن (وعمرى شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر وهذه الصورة مع قصد كون
شاة عشرة دراهم للجبران ونظيره مما لا قبل بمتن نظر القصد ما لا يصح حاله لا يبعد الامتناع فليحرم
بصرى (قوله) لأن الجذعة الخ) إلى الثنية في الثانية والحق لا قوله واستثنى إلى وهي قوله وبمقتضى ذلك
(قوله) لأن كالمستقل الخ) ولو ترجمه على ثلاث جبرانات فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين
درهما عن أخرى شاتين وعشرين درهما جاز (قوله) لا يتبع الخ) أي سمى بذلك لأنه الخ) أي سمى بذلك لأنه
بجوزى (ثنية) أي وإن كانت أقل قيمة من ثنية المشركي والدكور لغير ثلث جبرعات (قوله) مما يوجد
في بعض النسخ (أي قبل قوله ثم في كل الخ) (قوله) تكامل أسناتها (أي سميت بذلك تكامل أسناتها (قوله)
بالأول) عبارة الثانية المنق على الأصح (قوله) ثيمما (ثيمما) الأول تمييز والثاني إسم أن سم
الظاهر أنه وم الخ) وهو كذلك والمسقة متوقفة في زوائد العرض عبارتها ولو ملك إحدى وستين
بنت عاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب ثلاث جبرانات وفي الحامى وجه أنها
تكتفيو حدها حذر من الإجماع وليس بشيء أه قاله المذكور إنما يخرج على الوجه المرجوح
بصرى (حيث كان من الخ) أي يكفي الأتية سم (قوله) يجب فيه الزكاة (الجملة صفة سم) (قوله) لا تعتبر
الخ) خبرنا (قوله) موافقة للخرج) لعل الأنسب موافقة المخرج فيه (قوله) وذلك الخ) راجع لما
في المتن (قوله) لا يشترى إلا زيادة عشرين الخ) أي في ستين بقرة تيمان وفي سبعين مستور تبع وفي ثمانين
مستنان وفي تسعين ثلاثمائة وفي مائة مسنة وتيمان وفي مائة وعشرة مستنان وتبع نهاية ومعنى
(قوله) في مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أئمة) أي يتفق فيه فرضان معنى (قوله)
تفصيل ماسر الخ) أي من خلاف وتفرع معنى (قوله) هنا) أي في زكاة البقر نهاية (قوله)

القر في جهة الخرج جعفر ظاهرا المراد بالقر في المثال الجبرتان المتوسطتان أدلو تعدت إحدا مادن
الأخرى لم يتجه الصعود النزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليصه (قوله) في المتن
ولا تجزى شاة عشرة دراهم ظاهره وإن انصر المستقرون وضوا ذلك لأن الحق له ثمال (قوله)
وبمقتضى ذلك (أي من خلاف وتفرع معنى (قوله) هنا) إسم أن (قوله) حيث كان في سن يجب فيه الزكاة)

نابتها ولا تعدد الجبران
بأخراج ما هو فيها لأن الفسار
أعتبر الثنية في الجذعة كان
الأخصية إذا لم يطلب
جبران الجوز جوما (ولا
تجزى ما هو عشرة دراهم)
من جبران واحد لأن الحديث
أقتضى التمييز بين الشاتين
والعشرين ثم تجزى خمسة
ثالثة كما يجوز في كثرة
غيره فاعطاهم خمسة كسوة
خسة نعم إن كان الأخذ
المالك ورضى بالتفريق
جاز لأن الحق له (وعمرى
شاتان وعشرون لجبرائيل)
لأن كلا مستقل فاجبر
الآخر على القول (ولا)
شيء في البقر حتى تبلغ
ثلاثين قريبا (تبع) وهو
(ابن سنة) كاملة لأنه يتبع
أما في المرح وتجزى
ثيمما بالأول (ثم في كل
ثلاثين تبع وفي كل
أربعين مسنة) واستثنى
بهذا مما يوجد في بعض
النسخ وفي أربعين مسنة
وهي ما (لها ستان)
كاملتان لتكامل أسناتها
وتجزى تيمان بالأول
وبمقتضى أن في كل أربعين
ثيمما تيمما الظاهر أنه وم
لأن المخرج منه حيث كان
فمن يجب فيه الزكاة لا تعتبر
مواثقتة للخرج ومياتي

فرد استكمال لإخراج الصغى ما يصح بذلك وذلك الخبر الصحيح بذلك عظم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يشترى إلا
زيادة عشرين ثم تجزى بزيادة كل عشرة ثقي ما هو عشرين ثلاث مسنات أو أربعة أئمة وباقى لتفصيل ماسر في المائتين لأنه لا جبران
هنا كالفرض لعدم ورود (ولا) شيء في (التم) حتى تبلغ أربعين فثاة جذعة حان وثنية موز وفي ما هو واحد وعشرون شاتان وفي (المائتين)

رواحدة ثلاث من الثياب (وفي أربعة أربع ثم في كل مائة شاة) كافى (٢٢٣) كتاب الصديق زكى الله عنه

رواه البخارى (تتبعه)

أكثر ما يصور من الرض

في الأبل تسعة وعشرون

ما بين إحدى وتسعين ومائة

وإحدى وعشرين وفي

البقر تسع عشرة ما بين

أربعين وستين وفي الغن

مائة وخمسة وتسعون ما بين

ماتتين ومائة وأربعة

(فصل في بيان كيفية

الإخراج لما مر وبعض

شروط الزكاة (إن اتحد

نوع الماشية) كان كانت

إليه كلها أرحية أو مبرية

أو بقره كلها جواميس أو

عرايا أو غنمه كلها أناول

معزا (أخذ الفرض منه)

وهذا هو الأصل نعم إن

اختلقت الصفة مع اتحاد

النوع ولا قص وجب

أعطيا كالحق في نبات

البون فما مر ولا نظر

لا يمكن الفرق بان الواجب

ثم اصلان لأننا لم نلحظ

القياس أنه لا يجب حل

المالك في المستلين فلا ينافى

هذا الفرق الأقوى خمس

وعشرين معينة وقاوق

اختلاف الصفة هنا

إختلاف النوع بأنه أشد

فإن قلت ينافى لأعطيت هنا

ما يأتى أنه لا يؤخذ الخيار

قلت يجمع بمحل هذا حل

ما إذا كانت كلها خيارا

لكن تعدد وجه التمهية

فيها أو كلها غير خيار بأن لم

يوجد فيها وصف الخيار

كافى كتاب الصديق رضى الله عنه الخ ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدتين أو أكثر لو ملك مائتين في بلدتين وفي كل أربعين لا تلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما نهاية معنى قال ع ش قوله هر لومة الزكاة أى ويبلغ زكاته للامام لأنه الذى يملك الزكاة وقال منه ليا يأتى اه عبارة شيخنا أن اجتماع المستحقين في البلدتين أعطاهما الشاة في مائتين المستثنين وإلا أعطاهما للامام وهو يطيبا لمن شاء لأن كل الزكاة اه (فصل في بيان كيفية الإخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة (إنما قال ذلك لأنه تقدم من شروطها كونها ناعا وكونها نصا ع ش قول المتن (نوع الماشية) سميت بذلك ليعاها معنى نهاية ومعنى (قوله) كان كانت) إلى قوله نعم قلت ما وجه الإخراج في النهاية (ألا قوله) لا نظر إلى أن قلت وقوله قصر إلى وذلك وقوله أو أخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا فى المتن (ألا قوله) قل قلت إلى المتن (قوله) أرحية) نسبة إلى أرحب بالمهنتين والموحدة قيمة من معدائو (قوله) أو مبرية) يقتضى المسمى وسكون الملة نسبة إلى مبرة من حيدان أو قرية أسنى وكذا فى قول المتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لأن خصوص ما له غش (قوله) وهذا هو الأصل) تميمنا بآتى من تصحيح تقريبه للوائح على ما قبله (قوله) نعم إن اختلقت (الصفة) أى بان تفاوتت في السن معنى ولعل الباء بمعنى السكاف (قوله) ولا قص) واسيا به في الزكاة خمسة المرض والمعيوب المذكورة والمعروفة بالذئب (إن كان عنده من الماشية نوعان أحدهما ردى كدى (قوله) وجب أعطيا) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتى لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمعنى والأسى فامة الأصحاب كآلى المجموع من البيان أن السامعى يختار انفساه قال ع ش أى انفع المعروضين بالصفات المختلفة يعينى أن يأتى هنا نظير ما تقدم من أنه لا يجرى غيره إن دلل المالك أو قصر السامعى الخ اه (قوله) كالحق في نبات البون) أى قياسا على وجوب الأعطيتا ك (قوله) ولا نظر لا يمكن الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله) ثم) أى فيما مر (قوله) فلا ينافى هذا الفرق (المتن) هذا فاعلم والفرق مفعوله سم عبارة الكردى أى لا ينافى علم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله) وقاوق اختلاف (الصفة) أى حيث رجب معه الأعطيت (قوله) اختلاف النوع) أى إلى حيث لم يجمع معه الأعطيت وعبارة شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شاة اختلاف النوع فى لزوم الإخراج من أجهدها زيادة (أصح) بالمال كشئت لا يقال الإخراج من أجهدها من غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه مسيان فى (أصح) فى الإخراج من أجهدها لفلان من زيادة لا تأتبع انهما سبان هو ظاهر (ثم) (بأنه) أى اختلاف النوع كدى (قوله) يأتى الأعطيتا) أى وجوب الأعطيت عند اختلاف الصفة (قوله) ما يأتى) أى عن قريب فى قوله لو كان البعض أربا الخ (قوله) وقدر) أى فى شرح تعين الأعطيت (قوله) وذلك) أى وحمل ما يأتى قول المتن (عن شأن) هو جمع مفردة للذ كرائز ولذئب حائمة به قيل النوع معنى وزادى قول المتن (معزا) هو يقتضى المعنى وسكونها جمع مفردة للذ كرا معزو وللذئب حائمة به المعزى بمعنى المعزوه من منصرف في التشكير إذ الله لا الحاق للثانيتين معنى ع ش قول المتن (جزا فى الأصح) هذه

أى كافى الأتمية

(فصل في بيان كيفية الإخراج الخ) (قوله) وجب أعطيا) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتى لاتحاد النوع هنا (قوله) ونبات البون) قال فى شرح الروض قلته للمجموع من المعراض عن عامة الأصحاب (قوله) ثم) أى فيما مر (قوله) ولا ينافى هذا الفرق الخ) هذا فاعلم الفرق مفعوله (قوله) وقاوق اختلاف (الصفة) أى حيث رجب معه الأعطيت (قوله) اختلاف النوع) أى إلى حيث لم يجمع معه الأعطيت وعبارة شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شاة اختلاف النوع فى لزوم الإخراج من أجهدها زيادة (أصح) بالمال كالحق لا يقال الإخراج من أجهدها من غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه مسيان فى (أصح) فى الإخراج من أجهدها لفلان من زيادة لا تأتبع انهما سبان هو ظاهر (ثم) (بأنه) أى اختلاف النوع كدى (قوله) يأتى الأعطيتا) أى وجوب الأعطيت عند اختلاف الصفة (قوله) ما يأتى) أى عن قريب فى قوله لو كان البعض أربا الخ (قوله) وقدر) أى فى شرح تعين الأعطيت (قوله) وذلك) أى وحمل ما يأتى قول المتن (عن شأن) هو جمع مفردة للذ كرائز ولذئب حائمة به قيل النوع معنى وزادى قول المتن (معزا) هو يقتضى المعنى وسكونها جمع مفردة للذ كرا معزو وللذئب حائمة به المعزى بمعنى المعزوه من منصرف في التشكير إذ الله لا الحاق للثانيتين معنى ع ش قول المتن (جزا فى الأصح) هذه

الآتى وقد مر أن الأعطية لا تنصرف في زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ (فقر أخذ) السامعى أو أخرج هو بنفسه (عن شأن معزا أو عكسه) أو من جواميس هرايا أو عكسه

(جاء في الاصح) لا يحاذ الجنس ولهذا بكل نصيب أحدهما بالآخر (يعرط رعاية القيمة) بأن تساوى قيمة الحجر من غير النوع تعدد أو تعدد قيمة الواجب من النوع الذى هو الأصل كان تستوى قيمة قيمة المعروضه والعضان وتبيع العراب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس ذاتا تنقص عن قيمة العراب حتى هو تساوى قيمتهما الأرحسية والمهرية أجرات أحدهما عن الأخرى فمعامل مائيل وكان الفرق أن الثاني بين العضان والمعرور العراب (٢٢٤) والجواميس أظهر جرحى فيها الخلاف تنزيلا لهذا القادر من هذا اختلاف الجنس بخلاف

الأرحسية والمهرية فأن قلت ما وجه ترميع فلو على ما قبله المقتضى عدم الأجزاء أصطفا قلت وجه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كاتقرر لا لانحصار الأجزاء فيه وإن اختلف النوع (كمن أو مع) وكسارعية ومهرية وجواميس وعراب (فى) قول يؤخذ من الألف (فى) أن كان الأصل خلافه تعلقا للعقاب (فإن استويا فالأعبط) هو الذى يؤخذ أى لأنه لا مرجع غير موقبل يشترى المالك (والأظهر أنه) أى المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليها بالقيمة) ورعاية الجباين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون ذرا) وهى اثنتى الممر (وعشر نجات) منانا (أخذنا أو فجة قيمة ثلاثة أرباع عن) بجرة (وربع نجة) بجرة وفى عكسه ثلاثة أرباع لنجة ورابع عن والخيرة للمالك كما أفاده المتن لا للسامع فى قوله اغذى اخذنا عتاره المالك كذا يقال فى الأبل والبقر فلو كانت قيمة عن بجرة دينار أو نسبة بجرة

الصورة وليس من اختلاف النوع إلا فى قوله وإن اختلف الخ لأن ما هنا مفروض فيها إذا كان الكل من العضان واخذته من المعراو عكسه عرش (قوله لا يحاذ الجنس الخ) فيجوز اخذ جذعة عضان عن أربعين من الممر أو تبيعهم عن أربعين من العضان باعتبار القيمة نهاية (قوله لا تعدد الخ) أى المخرج (قوله قيمة الواجب) مفعول لتساوى (قوله) ودعوى أن الجواميس الخ عبارة التباية بقول الشارع معلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز اخذها عن العراب بخلاف العكس لم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمنه والقدرة بقيمة الجواميس عليها بل هو الغالب فى زمانها (قوله وإن الفرق) أى بين الأرحسية والمهرية وبين نحر الممر والعضان حيث اختلف فى الثاني دون الأول كرى (قوله ما وجه ترميع) (الخ) يجوز كون الثاني فلو يجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال عرش ولو عبر بالواو كان أظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما أراه المصنف من المرفع عليه ويجعل التفرع قرينة الإرادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أى حيث قد عرفه وهذا هو الأصل صلب قول المصنف اخذ القرض منه (كأرحسية) إلى قوله نعم فى النهاية وكذا فى المتن إلى قوله كأفاده إلى لو كانت (قوله تعلقيا للعقاب) أى اعتبارا بالنسبة معنى (قوله) وهى أتم الممن تقدم أن أتم الممر ما عرفت فالتنزيه والماعة مترادفان عرش (قوله) والخيرة للمالك دفع لما قد تروم من اخذ سم عبارة المتن لو عبر المصنف بالصلى دون اخذ كذا كذا لول لأن الخيرة للمالك اه (قوله) كأفاده المتن (قوله) أى بقوله يخرج ماشاء وقوله أى اخذنا اختاره المالك أى بدليل ماشاء (قوله) فكذا يقال فى الأبل الخ) فلو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحسية وخمس عشرة أضعاف على الأظهر بنسبة خاص أرحسية أو مهرية بقيمة ثلاثة أضعاف أرحسية وخمس مهرية نهاية (قوله) نعم إلى قوله أى سم اعتبارا فى الأسمى مثله (قوله) أى سم اعتبار القيمة من الخ) أى لاختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فى ذلك إن لم يؤخذ كذا اعتبار القيمة متافاه سم قول المتن (ولا تؤخذ عن بجنة الإرادة) (قوله) أى بغيره ماشاء فى أسباب التقص فى الزكاة وهى خمس الممر من العيب والذكور والصنم والدادة فقالوا لا تؤخذ الخ (قوله) بآرد) إلى قوله كذا عروا فى النهاية إلى قوله فلو ملك إلى يؤخذ (قوله) بما رده المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة تقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب فى جنس المبيع عدمه كرى على ما فصل (قوله) أى المرض الخ) أى بأن تمحضت ماشيته منها نهاية معنى (قوله) ولو كان البعض) أى من المرض أو المبيعات سم (قوله) أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيما رافقا إلا أن

في الأخراج من أجود ما فضلا عن زيادته لا تمنع أجهاسا وهو ظاهر (قوله) ما وجه ترميع فلو على ما قبله المقتضى الخ) يجوز كون الثاني فلو يجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله) قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما أراه المصنف من المرفع عليه ويرى بما جعل التفرع قرينة الإرادة (قوله) والخيرة للمالك دفع لما قد تروم من اخذهم (قوله) كأفاده المتن (قوله) أى بقوله يخرج ماشاء (قوله) أى بغيره ماشاء (قوله) أى سم اعتبار القيمة هنا كاهو ظاهر (قوله) أى لاختلاف النوع رعاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيها وذلك إن لم يؤخذ كذا اعتبار القيمة متافاه (قوله) ولو كان البعض) أى من المرض والمبيعات (قوله) أخرج الوسط) لم يخرج من أجود النوع فيما رافقا إلا أن يضرب بأن اخذ الأجود من اعتبار القيمة لاختلاف

دينارين لوفى المال الأول عن أربعة قيمتها دينار ورابع وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج يفرق من نوع شاة لكن من أجود ما سم اعتبار القيمة هنا كاهو ظاهر (ولا تؤخذ من بعضه لامية) بما رده المبيع عطفام على خاص للشمى عن ذلك وماه البخارى (الا من مثليا) أى المرض أو المبيعات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى المبيع ولا يلزم ما لخبر جماعين الحقيقين فلو ملك خمسا وعشرين بغيره أمة بغيره بنسبة خاص من الأجود أخرى دونها تبينت هذه لها الواء

يفرق بأن أخذ الأجر دتم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا قلوا أخرج الأعلى إجحاف
وقد يقال هلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضاً وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر افتنا بخلافه هنا سم
(قوله بخلافه هنا) يمر هنا ما كان أخذ الأجر دتم من السلم ليس حيقاً من المبيع حيقاً ومن قد يجاب أخذ
مما قدمه الشارع في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بأن اختلاف المبيع أشد لولا أخرج الأعلى
منه إجحاف (قوله ويؤخذ إن لبون خشي عن ابن لبون الخ) لم يبين وجهاً جازماً له أنه لا يظفر من
الذ كور أو لا يؤخذ إن كان أثني قوارق من بنت النخاض وإن كان ذكراً أجزأ عن بنت النخاض بخلافه
البيع فإن رغبة المشتري تختلف بالأد كور أو لا تؤخذ عن ع (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) أي وانقسمت
نوعاً بما يقو من (قوله نصفها سلم الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحبة فعليه صحبة بقسمة وتلايين جزء من
أربعين جزءاً من قيمة مريضة أو ممية وجزء من أربعين جزءاً من قيمة صحبة وذلك بتأويله عشرين دينار
وعلى هذا أقس بما يقو من (قوله تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة الخ) ولو لم تؤخذ في ماله صحبة تبقى قيمتها
بالواجب مقسطاً ما كانت قيمة المريضة بأربعين درهماً أو بقيمة مائة في ماله صحبة واحدة من أربعين
قيمة الصحيحة المخرجة أحد أربعمائة درهم أو نصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر ليرأى
انقسمت ماشيته لصنار وكبار ولم تؤخذ في ماله كيرة بالقسط (قوله أخذ صحبة بالقسط مع مريضة)
هذا التمييز محل تأمل فراجع راجع والذي رآه بخط بعض الأفاضل نقله عن شرح المذهب بصحبة
ومريضة بالقسط وهو الذي يظهر وقول الشارع فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التبيين والحاصل أن من تأمل
كلهم في هذا محل الداني تأمل وفهم مرادهم من التقسيط قطع بأن صواب الميابة ما تقدم عن شرح المذهب
ويعلم ما فيه في الشارع وجه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح الميابة أنور بن عراق ماضيه وإن كان الكامل
دون الفرض كآتي شاة فيها كاملة فقط أجزائه كاملة ونافضة أي بالتقسيط كآتي المجموع بحيث تكون
نسبة قيمة المخرج إلى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ إلى النصاب رعاية للجانين انتهى اه بصري وفي سم
ما يروى (قوله كذا صوابه) أي يقبل الصحيح قولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله أو صحبتيان) عطف على
قوله بنت لبون صحبة (قوله بأن تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بأن تكون كل واحدة منهما بأربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا قلوا أخرج الأعلى إجحاف وقد يقال هلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضاً
وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر افتنا بخلافه هنا وقد يشك على أخذ الأعلى المتقدم أو لفضل وجوابه
ما يشير إليه ثم (قوله بخلافه هنا) يمر لم كان أخذ الأجر دتم من السلم ليس حيقاً ومن المبيع حيقاً اه
(قوله كذا صوابه) أي يقبل الصحيح قولهم بالقسط دون المريضة (قوله فوجه أن القيمة الخ) فيه بحث
لأن من لا م تقسيط الصحيحة التقسيط على المريضة لا بما تقط على الصحيحة وعلى المريضة بأن تأوى
جزء من ستين وسمين جزءاً من قيمة صحبة وخمس وسمين جزءاً من ستين وسمين جزءاً من قيمة مريضة فلو منع
اختلاف مراتب المريضة التقسيط لثمة هنا فليأمل قلاً ما من تقسيط المريضة أيضاً بأن تأوى خمسة وسمين
جزءاً من ستين وسمين جزءاً من قيمة صحبة فليأمل ثم رأيت في الميابة في نظير هذا المثال ماضيه وإن كان الكامل
دون الفرض كآتي شاة فيها كاملة فقط أجزائه كاملة ونافضة بالتقسيط اه وظاهره اعتبار التقسيط في
المريضة أيضاً وهو ظاهر لكن اعترضه الشارع في شرعه بأن كان ينبغي أن يجعل بالتقسيط عيباً كاملة
ويؤخر نافضة عنه لأنه قيدي الكاملة فقط كالمعتمد وقالوا كانه مع قول المجموع مريضة صحبة بالقسط
والفرق بين الميابة وبين ظاهره أن بالقسط في هذه متعلق بما يابى فقط وهو صحبة وفي جارية المصنف متعذر
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعي تقسيط المريضة فليأمل (قوله مع
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف) قد تمنع هذه التفرقة (قوله أو صحبتيان) أخذنا مع رعاية القيمة قال

وإنما يجب الأولى كما غبط
في الخفاق وبنت اللبون
لأن كلامهم أصل منصوب
عليه ولا حيف بخلافه هنا
ويؤخذ إن لبون خشي عن
لبون ذ كرمع أن الختوة
صحي في المبيع ولو انقسمت
ماشيته لقيمة ومية
أخذت سليمة بالقسط في
أربعين شاة نصفها سلم
ونصفها مبيع وقيمة كل
سليمه ديناران وكل ممية
دينار تؤخذ سليمة بقيمة
نصف سليمه أو نصف ممية
عاز كرو ذلك ديناراً ونصف
ولو كانت النقسمة لسليمة
وممية ستا وسمين مثلاً
فيها بنت لبون صحبة أخذ
صحيح بالقسط مع مريضة كذا
عبراً به ظاهره أن وعليه
المريضة لا يعتبر فيها قسط
فوجه أن القيمة تقسط مع
اختلاف مراتب الصحة
لا مع اختلاف مراتب
العيب أو صحبتيان أخذنا
مع رعاية القيمة بأن تكون
نسبة قيمتهما إلى قيمة الجميع
كنسبتهما إلى الجميع (ولا
ذكر)

لأن النص ورد بالاناث (الا
اذ وجب) كاي لوناو
حق في خمس وعشرين
ايلا عند حذفت الخاض
وكجذع او ثني ليا دونها
وكسيع في ثلاثين برة
(وكذا) بل خالذ كرفيا
(لو تحضت) ماشيته غير
الغنم (ذ كورا) وواجب في
الاصل اتي (في الاصح) كما
هو عند ميسين مثلها نعم
يحبس اي لوناو اخذ في
ست وثلاثين ان يكون
أكثر قيمة منه في خمس
وعشرين لتلايسوي بين
النصب ويعرف ذلك
بالتقويم والنسب فلر كانت
قيمة الماخوذ في خمس
وعشرين خمسين كانت
قيمة الماخوذ في ست وثلاثين
اثنين وسبعين بنسبة زيادة
الجملة الثانية على الجملة الاولى
وهي ثمان وخمس خمس
اما الغنم فكذلك على وجه
والاصح اجزاء الله كرها
قطعا وخرج شخصت
مالوا قسمت الى ذكر
واناث فلا يؤخذها الا
الاناث كالتمسحة انا
لكن الا تي الماخوذة في
المختلفة تكون دون
لماخوذة في التمسحة
لوجوب رعاية نظير التقسيط
السابق فيها فان تعدد
واجبها وليس عند الا تي
واحدة جاز اخراج ذكر
مها و ايراده على المتن
نظرا الى انها لم تسم

وأجزأه اخراج ذكر غير صحيح

وسبعين جزأ من ستو سبعين جزأ من قيمة مريضة بجزأين من ستو وسبعين جزأ من قيمة صحيحة فلور اذات
قيمة الصبيحتين الموجودتين على ذلك ينبغي ان لا يجبا اخر اجماعا بل له تحصيل صبيحتين يكون قيمتهما
مواصفة لنسبة المذكور قسم اي فان لم يجد ما فرق قيمتهما كاي بقوله (قوله لان النص) الى قوله فان لم توجد
في المتي الا ثلوه وواجبها في الاصل اتي وكذا في النهاية الا ثلوه له وجه الى قطعا وقوله في غير الغنم (قوله
او حق) اي او ما فرق ماسق (قوله) وكجذع (اي من الضان (ار تي) اي من المزدحم (قوله) وكتيب (اي
وتعيين بدلان المستأه كرى على الفصل (قوله في ثلاثين برة) ظاهر مولوكات انا ثا عشر اقول بل
هو ممتين و الا لتكر مع قول المصنف وكذا لو تحضت الخ (قوله غير الغنم) اي وستاق الغنم انا ثا سم
قول المتن (وكذا لو تحضت الخ) لو تحضت ماشيته خنا في حيث الاستوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال
ذكر كرموا ثوتها او عكسه بل بحسب اتي بقيمة احد منها و جزم بذلك في العباب سم و اقره الشوري وعش
(قوله في الاصل) له ايراد به على ما اقتضاه اطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اي من الماخوذ في
نحس الخ (قوله فلر كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها
وكذا يقال في الصغار الاتية كذا اقله المهي سم والاقرب ان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق
عليه اسم ابن البون حيث لا مانع من تعريب يقوم ثم ايراده بالنسبة بصرى (قوله على الجملة الثانية)
متعلق بالزيادة متعلق بالنسبة عطف اي الى الجملة الاولى بمرس (قوله فكذلك) اي قال بل والبر في
الخلاص المتقدم (قوله الاصح اجزاء الله كراخ) اي حيث تحضت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم
وغيره ان تفاوت القيمة بين ذكرها وانثاءها يبر بخلاف غيرهما اما التفاوت بالنظر لفوات المرو والنسل
فلينظر واليه لا يكثر تحصيل الا تي بقيمة الذكور عش (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط) الوجه في
بيان التقسيط هناك ان قال لوناو في اثنين والعشرين هنا خمسة عشر اتي وعشرة كور ووجب اتي برة
تساوي ثلاثة اخماس قيمة اتي برة ومخني قيمة ذكر بمرس (قوله فان تعددوا واجبها) اي كاتي
شاة (قوله جاز اخراج ذكر معها) ينبغي مع مراعاة التقسيط السابق سم (قوله و ايراده هذه) الاشارة
في الرض و ان كان فيها اي لعمه صحيح قدر الواجب فالوجه وجب جميع لاتي بماله مثال اربون شاة نصفها
مراضا ومعيبو قيمة الصحيحة اي كل صحيحة دينار وان الاخرى اي وكل مريضة او معيبة دينار لومه
صحيحة دينار ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فليها صحيحة بقمة وثلاثين اجزاء من اربون من قيمة
مريضة بجزء من اربون من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق
لا تي بماله قال في شرحه ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كمنه الى الجميع جمعا بل الحق اه اقول
الشارح مع رعاية القيمة اي بالنسبة المذكورة بأن تكون كل واحد منهما اربعة وسبعين جزء من ستة
وسبعين جزء من قيمة مريضة بجزأين من ستو سبعين من قيمة صحيحة فلر اذات قيمة الصبيحتين الموجودتين
على ذلك ينبغي ان لا يجبا اخر اجماعا بل له تحصيل صبيحتين تكون قيمتهما مواصفة لنسبة المذكور كور (قوله
كجذع) اي من الضان (قوله و تي) اي من المزدحم (قوله في الماخوذ) وكذا لو تحضت ذكورا) لو تحضت ماشيته
خنا في حيث الاستوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكر كرموا ثوتها او عكسه بل بحسب اتي بقيمة واحد
منها و جزم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) اي وستاق الغنم انا ثا سم (قوله ولو كانت قيمة الماخوذ في خمس
وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا
يقال في الصغار الاتية (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هناك ان
لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر اتي وعشرة ذكور ووجب اتي برة تساوي ثلاثة اخماس قيمة
اتي وخمسي قيمة ذكر بمرس (قوله فان تعددوا واجبها) اي كاتي شاة (قوله جاز اخراج ذكر
معا) ينبغي مع مراعاة نظير التقسيط السابق

لأن هذه الحالة ضرورية لنظر ما عرف السليم والمحب (وفي المزار) إذا ماتت الأم ماتت الأب، ماتت جدي أو أمك أربعين من صغار المرحوم معنى عليها حول فادفع استكمال ذلك بأن شرط الوكيل الحول بعده تبلغ حد (٢٢٧) الأجزاء (صغير في الجديد) تقول

الصديق رضى الله عنه والله
لو متعوى عثا كافر
يؤدبنا الى رسول الله
صل الله عليه وسلم لقاتلتهم
على منها والعناق صغيرة
المو ما لم تجتمع ويحتد
الساعي في غير القتم وليحتد
عن التسوية بين ما قبل وكثر
فيؤخذ في ست وثلاثين
فصيلا تفصيل فوق الماخوذ
في خمس وعشرين وفي ست
واربعين فصلا تفصيل فوق
الماخوذ في ست وثلاثين
وهكذا والكلام ليا إذا
اتحد المجلس في خمسة
أبسة صغار تعجب مدحها
ثمة لأنها كانت من غير
المجلس تختلف باختلافه
ولو انقسمت ماشيته
لصغار وكبار وجبت
كبيرة بالقسط فان لم توجد
بها القيمة كسروا كذا يقال
فيا شق (ولا) تؤخذ
(رن) أي حديثة عهد بنتاج
ناقة كانت أو بقرة أو شاة
وان اختلف أهل القمة في
إطلاقها على الثلاثة سميت
بذلك لأنها تربي ولدها
ويستمر لها هذا الاسم إلى
خمس عشرة يوما من ولادتها
أو إلى شهرين أو ثلاث
لأهل القتم الذي يظهر أن
العبرة بكونها تسمى حديثة
عرفا لانه المناسب لنظر

راجعة لقوله فان تعدد واجبا إلخ ع (قوله لأن هذه إلخ) لعل الأولى أن يقال لما تعينت الإثنية لجهة
الزكاة صارت ماشيته بعد ما ذكرنا من خمسة خارج منها بقية الواجب ذكرها أو ما مادل به الفارح فقد
كتب عليه الفاضل المثنى سم أنه عليه ما فيه أي أن ما فاده لا يمنع وروده على العبرة وأن كان مراد
المصنف التقيد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع الإيراد يصري (قوله حالة ضرورية) قد يجاب
بأن في مفهوم محض تفصيلا سم (قوله إذا ماتت الأم ماتت إلخ) أي وقد تم حولها بقية (قوله ما لم تجتمع)
أي لم تبلغ ستة متقوى ع (قوله وكثر) الأولى وما كثر (قوله في غير القتم) أي أو ما القتم فقد اختلف
واجب أنصافها بالعدد (قوله تفصيل فوق الماخوذ إلخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة
على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام إلخ) عبارة عن المخرجات ويجعل أجزاء الصغير إذا كان من المجلس
فان كان من غيره كمسمة أسير صغار أخرج عنها شاة بعين إلخ ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت
ماشيتها لصغار وكبار إلخ) عبارة عن شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغارا لزمه كبيرة ونصف قيمة كبيرة
ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لأكثر من نصفه قيل لو ملك مائة من الكبار فتحت قبل تمام الحول إحدى وعشرين
فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساوي ما تجزى من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين
سم (قوله وجبت كبيرة إلخ) وان كانت في شق من سن فرضه لم يكلف الإخراج منها بل يحصل السن
الواجب له الصمود والوقوف في الأبل كالقسط ما بقي من سن (قوله به) أي بالقسط ع (قوله كاسر) أي
في شق ولا يمين غالب غم البيل كدرى (قوله فباسق) أي فباوجب فيه القسط مما اختلفت ماشيته
نوطا وسلامة وعيالاتا وأثا ذكرها ونحوها لم يعد ما في بالتقسيم فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) أي قوله
والذي يظهر في السابق المثنى الآخر له وإن اختلف المثنى (رن) يعني الزاوية تشد بدلا لما لو حدة
والقصر بقية (قوله الذي يظهر إلخ) أقرع (قوله العبرة بكونها تسمى) قد يدل على البديل إلى العرف
إلا أنه قد ساءل شريعتنا ونحوها لئلا يمل وقد يقال لما اختلفت قول أهل القمة ولم يظهر
ترجيح أحد القولين تعين التصريح إلى العرف يصري (قوله يفتح) أي إلى المثنى في المثنى وإلى قوله وفي نظر في البقاة
الآخر له كذا قيل في فيظهر (قوله يفتح لضم) أي مع التفتيش في بقية مثنى قول المثنى (وحامل) أي ولو يمين
ما كثر شم وظاهره وان كان غير ما كثر شم كالوزن خنزير على بقرة حملت منه ويوجه بأن في
أحدهما الاختصاص بما في جوفها ع (قوله التي طرقت الفصل المثنى) وهو المتمد وعلم أن لم تدل فقرة
على أنها تعمل منه ع (قوله لفظة حل الباهم المثنى) وفي ما لو دفع سائلا اثنين حلها حل يثبت له الخيار
أم لا فيه ونظر الأقرب الأول فيسرها ع (قوله ولو أنما تجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد
يقال ما وجه عدم اجتماعه يصري عبارة سم فيه نظر اه أي لأن المدا في العموم والخصوص على المعلوم
وهو موجودها لا على الاستعمال والأرادة سببا الخالي عن القرينة (قوله والمراد إلخ) علة ويان
(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورية) قد يجاب بأن في مفهوم محض تفصيلا
(قوله فوق الماخوذ إلخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله
ولو انقسمت ماشيتها لصغار وكبار إلخ) عبارة عن شرح العباب ولو ملك أربعين
نصفها صغارا لزمه كبيرة ونصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يوجد لأكثر من نصفه قيل لو ملك
مائة من الكبار فتحت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن
تساوي ما تجزى من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

التقيد (وأقوله) يفتح ضم أي مسنة للأكل (وحامل) والحق في الكفاية عن الأصحاب التي طرقت الفصل لفظة حل الباهم من مرة
واحدة بخلاف الأدميات وأنما تجزى في الأصحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردي وهما مطلقا لا يتنازع وهو الحامل أكثر لزادة
ثمنا غالبا ولحمها لا يكون نسيجا في الأدميات (وغيره) علم بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه له موافق المراد خيار بوصفها

غير ما ذكر وحيداً فظهر منه باذرية بدنية، بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا جبرية متبر بآلة لا جبراً فطوح
وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار (٢٣٨) التي ذكرها لا يعتبر مع زيادة قيمة ولا عدمها اعتباراً بالخط وذلك لمبرايك وكرام

للبنارة (قوله غير ما ذكر) أي من الرزق والا كقوله والحامل عش (قوله وأه لا عبرة) عطف على
قوله خبيثة (قوله وذلك) إلى المتن في المتن (قوله خبروا بك الخ) أي قول عمر رضي الله عنه ولا
تؤخذ إلا كونه ولا الرزق ولا ما انقضى أي الحامل ولا الخلف التمهيدية ومتى (قوله كاسر) أي في شرح
ولا يكلف كرامة كرمي (قوله لأن الحامل حيوانان) أي في أخذها اخذ حيوانين يميرون نهاية قول
المتن (الابرضى المالكة) وينبغي أن عمله في الرزق إذا استغنى الولد عنها ولا إلا لحرمة التفريق حيث
عش قول المتن (ولو اشترك أهل الرزق الخ) أي بأن كان بينهما مال علوك لها بقدر أو غيره كان ورثاه
عش (قوله في جنس) إلى قوله وقديهم في المتن (قوله في جنس واحد) خرج به الاشتراك في غنم
وبقر ونحوه نهاية (قوله أو اقل ولا حد ما نصاب) أي وان لم يمتز إلا بصحة من المشترك دليل قوله
الآن لا حد ما نصابون انفردها سم (قوله ولا حد ما الخ) قيد لقوله أو اقل و (قوله بنحوه) (قوله
متعلق بشارك بصرى (قوله وبهذا) أي بالتليل الثاني (قوله فارتقت) أي زكاة الخلطة (قوله
نظارتها) أي من كل حق يحتاج إلى نية أدى عن غيره بشرا فانه لا يسقط بخلاف كافة الخلطة لأنها تحمل
المالين كالرأى كرمي (قوله وتقل الرزق الخ) اعتدته النهاية فقال بظاهر كلامهم كالخبر لأنه لا فرق
في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن تقل الرزق من القاضي
أي بعد المروزي أنه إذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه أي على ما نقله
الرزق أه (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحد ما لم يرجع وان
لم يأخذ الآخر كسابقاً في ثم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهرت في خلطة الشيوخ التي الكلام لأن فيها ولأن
ذكر هذا الكلام في شرح الرزق في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في
خلطة الشيوخ فانه عليها مستبدلته إذا كان بينهما نصاب على السواء وانتقلت فإذا أخرج قدر الواجب
فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو
ما إذا كان بينهما ريعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة
الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعة ربع صاحب الأكر على الآخر نصف قدره كاف
شرح الرزق عن ابن الرقعة سم (قوله أنه لا فرق) أي في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال
المشترك وأن يخرج من غيره كرمي (قوله رجع ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) أي قوله
ونصو في النهاية في المتن لا فوله وكان اشتركا إلى وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار إليه بقوله المصنف
ولو اشترك الجوهو من نوعي الخلطة المسمى بخلطة شركة ويعبر عنها أيضاً بخلطة الاعيان وخلطة الشيوخ
نهاية ومعنى (قوله كتابين) أي شاة لأحدهما ثلثان أي والآخر ثلثها نهاية (قوله وبأن
ذلك) أي ما ذكر من الأقسام (في خلطة الجوار) وهي الثاني من نوعي الخلطة الذي أشار إليه

أموالهم نعم إن كانت
ما شئت كلها خياراً أخذ
الواجب منها كما لا
الحوامل لأن الحامل
حيوانان (الابرضى المالكة)
في الجميع لأنه حسن
بالزيادة (ولو اشترك أهل
الزكاة) أي اثنين من أهلها
كما يفيد قوله زكي أو طلاق
أهل على الاثنين صحيح لأنه
اسم جنس ومماثال (في)
جنس واحد وإن اختلف
التنوع من (ماشية) نصاب
يشعرون أو شرا (زكياً
كرجل) كخلطة الجوار
الآتية بل أولى وقد يفيد
من قوله زكياً أنه ليس
لأحدهما الانفراد
بالإخراج بل بالذات الآخر
وليس مراداً بل له ذلك
والانفراد بالنية عنه على
المختلص المعتمد ليرجع بدل
ما أخرجه عنه لأن
الشارع في ذلك ولأن
الخلطة تحمل المالين مالا
واحداً لتمامه على الدفع
المبصر الموجب للرجوع
وبهذا فارتقت بظواهرها
وقتل الرزق أي أن على
الرجوع حيث لم يأذن
الآخر أن أدى من المشترك
وفيه نظر بل ظاهر كلامهم
والخبر أنه لا فرق ثم رأيت
ابن الأسناد رجع ذلك ثم
قد يفيدهما الاشتراك

تخصيها كتابين بينهما سواء متقلاً كأربعين كذلك وتختص على أحدهما تخفيفاً على الآخر كسبعين لأحدهما ثلثاها المصنف
وكان اشتركا في عشرين متصفة ولأحدهما ثلاثون انفردها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا يفيد شيئاً كتابين سواء.

وأي في ذلك خلطة الجوار
 أما إذا لم يكن لأحدهما
 ضابط فلا زكاة وبلفه
 مجموع المالكين كان انفراد
 منها بثمانية عشر واشتركا
 في ثنتين أو خلطا ثمانية
 وعشرين وميزا شاتين دائما
 (وكذا لو خلطا) أي أهلا
 الزكاة (بجارية) بأن كان
 مال كل مصيفا نفسه فزكاة
 كرجل أجماعا ونحو
 البخاري عن كتاب الصديق
 رضي الله عنه لا يجمع بين
 مفترق ولا يفرق بين مجتمع
 خشيصة أو صدقة يخرج أهل
 الزكاة ما لو كان أحدا المالكين
 موقوفا لأدنى أو مكاتب
 أو لبيت المال فيعتبر الآخر
 أن بلغ نصا بأزكاه أو لأفلا
 (بشرط) دوام الخلطة سنة
 في الحول فلو ملك كل
 أربعين شاة أول الهرم
 وخطاها أول صفر لم تثبت
 في الحول الأول فإذا جلد
 الهرم أخرج كل شاة وثبتت
 في الحول الثاني وما بعده
 وبقيها في خير الحول وقت
 الوجوب كبذو صلاح الثمر
 واشتداد الحب ونصوا
 عليه مع اشتراط قبلة
 وبعده أيضا بدليل اتحاد
 نحو المقيم والجرن لأنه
 الأصل ولا يغير معطرين
 إذ لو ورث جرحه نخلنا مشرا

المصنف بقوله لا وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صافتها يترقى (قوله) وأي ذلك في
 خلطة الجوار كان الأول أن يذكره قبل المتن الذي (قوله) كان انفراد الخ هذا من خلطة الشيوخ
 الذي فيه الكلام و(قوله) أي لا يفرق الخ من خلطة الجوار التي ولذا ذكره النهاية في الكلام
 عليه (قوله) أو خلط ثمانية الخ أي أو كان ملك كل منهما عشرين من التمتع خلط ثمانية عشر بمنزلة
 وتركاشتين مفترقتين نهاية ومتنى (قوله) دائما ليس بقيد قول المتن (وكذا لو خلط بجارية الخ)
 وينبغي للولي أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعصما قياسا على ما ساق
 في الأسماء في ما لا تختلف عقيدة الولي المولى عليه قبل برأى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه
 ليه نظر والأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يملك
 بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بمنزلة الصبي حتى وجب على الشافعي نصف شاة عولا بعقيدته
 دون الحنفى عرش (قوله) ونحو البخاري الخ) ما لم يحطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالإجماع
 ونحو الخ من ظاهرة شهر أبي هاشم نسخة مقدمة فافصاه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى إجماعا
 ونحو الخ ثم ضرب على إجماعه أي فيها التعلل ولم يلق الواو (قوله) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ
 نهى المالك عن كل من التفریق والجمع خشيصة وجوبا أو كثرتها ونهى الساعي عنها خشيصة سقوطها
 أو قلها ونحو ظاهر في الجوار ومثل الشيوخ وأولى نهاية (قوله) ونحو جرح أهل الزكاة الخ) عبارة المتن
 والنهاية بقوله أهل الزكاة قيد في الخ لخلطته فلو كان أحدا المالكين موقوفا الخ اه (قوله) فيعتبر الآخر أي
 نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاة أي زكاة المفترقة نهاية ومتنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية
 والمتنى وعمل ما تقدم حيث لم يقدم للخلطيين ما لا يفرق دان اقتضا لحوال على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان
 انفق حولا ما كان ملك كل الخ ان اختلف حولا ما كان ملك عذرة عزم وهذا عذرة صفر خلط خرة
 شرب ربيع فعمل كل واحد عند اقتضاه حوله شاة إذا طرأ الانفراد على الخلطة فنبلغ ما له نصا بأزكاه ومن
 لا فلا اه وقره لغيره لكل واحد عند اقتضاه حوله شاة قال الكردى على ما يقتضى أي في الحول الأول وما
 فيها بعد فشا نصفها على الأول في الهرم والآخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في الهرم ثم آخر
 عشرين يصفرو خلطاهما حيث ففي الحول الأول على الأول شاة في الهرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وكل
 حول بعده عليها شاة على ذي العشرين ثلثها حوله وعلى الآخر ثلثها حوله اه (قوله) لم تثبت الخ) أي
 الخلطة نهاية (قوله) الهرم الأولى التمسك (قوله) وبقيتها الخ) صطف على دوام الخلطة (قوله) عليه
 أي على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراط قبلة الخ) أي قبل وقت الوجوب (وقوله)
 لأنه) متعلق بنصوا أو الضمير لوقت الوجوب كرى (قوله) ولا يفرق الخ) أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب
 واشترط ابتداء (قوله) إذ لو ورث الخ) علة لثمة الثانية (قوله) إذ لو ورث جمع نخل الخ) عبارة العباب
 وما أي ويبنى على ثبوت الخلطة ما لو رثا نخلنا واشترط ابتداء الوجوب كزكاة الخلطة المشتركة
 حيث اه قال الشارح في شرح قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشيوخ وقوله حيث اه وقت الوجوب وقد
 صرح صاحب الحاوى الصغير وفرعه بأن ما لا يعتبر له حول فيعتبر الخلطة في عند الوجوب كبذو صلاح
 في الثمر ومرا دم خلطة الشيوخ أما خلطة الجوار فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الانحلال بدليل اشتراطهم
 الاتحاد في المأوى تسقى منه الأرض والحراث وملقح النخل والجند والجرن ونحو ذلك اه وسياق
 كان كان بينهما أربعين شاة لأحدهما في عشرين منها فصفا في العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة
 الشاة أربعة دراهم فان اخذت من العشرين المربعين جميع صاحب الأكر على الآخر نصف درهم قاله
 ابن الرقعة اه (قوله) إذ لو ورث جمع نخلنا مشرا الخ) عبارة العباب وما أي ويبنى على ثبوت الخلطة ما لو رثا
 نخلنا مشرا أو اقتسما بعد الوجوب كزكاة الخلطة المشتركة حيث اه وقره زكاة الخلطة قال الشارح في
 شرحه أي خلطة الشيوخ وقوله حيث قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

فانقسموا بعد الزهر لومهم زيادة الخلطة لاشترأ كم حصة الزهر لومهم بالحوصل ان ما لا يشتريه حول تشترا الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في
 التمر كذا في الحماوي وفروعه ومردم خلطة الشبوع اما خلطه المجاورة فلا بد منها في اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم
 الاتحاد في نحو الما والجريزو (ان لا تميز) (٢٣٠) ماشية احد هماغن ماشية الاخر (في المشرح) اى على الشرب ولا في الدولو والانياتى

كلامهنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجرار الا ان ذكر الانقسام يتناقض ذلك وفيه نظر
 لان هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوارسم (قوله فاقسموا الخ) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة
 الجوارسم اى الى فيها الكلام (قوله وان لا تميز الخ) ويشترط خلطة الجوار في التقنين ان لا يشتري
 احدا ماستدوقه يصنع فيه كيسولا يباع بترس يحرسه ونحوهما قال سم في شرح الانبياح لو كان يشتريه
 ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصفها بالخلط في حستوق واحد جميع الحول الظاهر بثبوت حكم الخلطة لا تطبق
 حنا يطبق عليها بقا الخلطة لا تشتري طوما التجارة فيشترط في الجوار فيها ان لا يميز في المكان والحارس
 والجالحو مكان الحفظ من خواتم ونحوها وان كان مال كل راوى اى ركن كافى لا يعابو الاسنى والميزان
 والوزن والكيل والمكيال والنراخ والارواح والتقادو المنادى والمطالب بالايمان كرى على افضل وما
 نقله عن سم فيه توقفه وان قره عث ايضا لان باذن اصحاب الودائع في الجمل المذكور فانه ولم يذكر
 تشتريه الخلطة لكن تشتريه خلطة الشبوع اما خلطه المجاورة فلا بد منها في اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم
 الاتحاد في نحو الما والجريزو (ان لا تميز) (٢٣٠) ماشية احد هماغن ماشية الاخر (في المشرح) اى على الشرب ولا في الدولو والانياتى
 ويشكل الى ويضرب وكذا في النخى الا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدا ماستدوقه) اى احسن الماشيتين
 (قوله بان يشتريه) اى الما لان (قوله كاباني) اى اتفاق الشرح (قوله مصدر) اى وهو المراد هنا نهاية
 ومتنى (قوله بطاني) اى يعطيه (قوله فلا يشترط اتخاذه كالحالب) اى وكالا يشترط اتحاد الجزولا
 خلط العين لا يصح ما يترى منى قال عث وكذا لا يشترط اتحاد الجزا قيا على الحالب ولا خلطة
 الصوف قيا على خلطة العين وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجزاء عبارة
 الكرى وكذا لا يشترط اتحاد الجزا وآلة الجزاء قول المتن (وكذا الراعى والفعل الخ) ويعجز تعدد
 الرعاة فاما يشترط عدم انفراد كل راع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل اى الفعل مرسلة فيها تنزه على
 كل من الماشيتين بحيث لا تخفى ماشية كل بفعل عن ماشية الاخرى وان كانت ملكا لاحدهما او معامرة له
 او لم لا لان اختلاف النوع كضمان ومنه فلا يضر اختلافهما في الضرورة ويشترط اتحاد مكان الاتراء
 كالحلب بان يقر متنى اكثر ذلك موجود في الشرح (قوله اختلافه) اى الفعل (قوله وان استمير
 النخ) اى الفعل (قوله وهو موجود النخ) اى المختص (قوله ويشكل عليه النخ) اى على عدم اشتراط
 الخلطة في تحمل ان يرجع الضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلا لهما النخ) اى
 ليست موجبة للو كذا في جميع صورها بل الموجب التصايب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم
 النخ قال الجبرى وحاصله ان السوم له مدخل تام في الاعجاب ولذا يلزم من اتفاته عدم الوجوب بخلاف
 الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الجواب ولا يلحق ما فيها بالخلطة في هذا الفرق خفاء فليحسرا انهم لان يكون
 باطلا لهما متعلقا بليست بواجب اطلاق مواقة الاصل بقرينة ما بعد (قوله مطلقا) اى ولو بلا قصد معنى
 ونهاية (قوله اوسير) بتمدد النخ عبارة النهاية بقرينة المعنى فان كان يسير او لم يعلم بالملع يضر فان علموا بقرائه
 الصغير وفروعه بان ما لا يشتريه حول تشترا الخلطة في عند الوجوب كيدو الصلاح في النخ ومردم
 خلطة الشبوع اما خلطه المجاورة فلا بد منها في اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الما
 الذى نسق منه الارض ورواها في مرقع التخل والجداد الجريزو نحو ذلك او شيئا كلامه هنا يصرح
 بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجرار الا ان ذكر الانقسام يتناقض ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط
 إنما هي لخلطة الجرار (قوله فاقسموا بعد الزهر) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجرار اه

تشرى فيها ولا فيا تجتمع
 في قيل السق وما تنهى اليه
 ليشرب غير ما بان لا تنفرد
 لاحدا بما يحمل لارد فيه
 الاخرى لا بان يتحد الى
 على واحد عا ذكر دنا وكذا
 في جميع ما بان فلعان ما يشتري
 الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد
 بالذات بل ان لا يخفى
 احد الما لى به وان تعدد
 لا الفصل عند اختلاف
 النوع كاباني (والمشرح)
 الصالح للرى وطريقه
 فيا تجتمع فيه لتعلق للرى
 وفيها رضى فيه والفرق
 اليه لانها مسرعة في الفصل
 (والمراج) يضم الميم اى
 ماوا ليل (وموضع
 الحلب) يفتح اللام مصدر
 وحكى سكنها وقد يطلق
 على العين وهو اخى على
 الحلب الحلب يفتح الميم اما
 بكسرهما فهو الاء الذى
 يحلب به ولا يشترط اتحاده
 كالحالب) وكذا الراعى
 والفعل) لكن ان اتحد
 النوع والام يضر اختلافه
 لضرورة حيث في (الاصح)
 وان استمير او ملكا احدا
 (لانية الخلطة في الاصح)
 لان المختص لائم الخلطة
 هو خفة لائقه باتحاد ما ذكر
 وهو موجود وان لم تنو
 ويشكل عليه السوم فان

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد من قصده الا ان يفرق بان الخلطة ليست موجبة
 باطلا لهما بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصده للاختلاف لانه لا يوجب كان مواقة
 للاصل ويشتر الا تفرق في واحد بما ذكر اى ياتي زنا طويلا كئلا ايام مطلقا اوسير او يعتمد احدهما له او بقريره للتفرق

وأقصد ذلك وأعله أحد ما فقط كالقائه الأذرى وغيره ضرا (قوله) ويجزى أخذ الساعى (الخ) عبارة
 المعنى والتبائية والآخر ويجزى الساعى الأخذ من مال أحد الخاططين وإن لم يضطر إليه أى بأن كان مال كل
 منهما كاملا ويجد فيه الواجب كماله الأخذ من المال ما كان أخذ شاة مثلا من أحدهما يرجع على صاحبه بما
 يخصه من قيمتها لا منها غير مثلية فلو خلطت المائة بمائة وأخذ الساعى من أحدهما شاة يرجع على صاحبه
 بنفس قيمتها لا بشاة ولا ينصف شاة فإن أخذ من كل شاة فلا ترجع وإن اختلفت قيمتهما لقل أو أخذ من
 كل منهما إلا واجبه لا فترد فلو كان لزيد مائة ولعمرو خمسون وأخذ الساعى الشاة من عمرو يرجع بثمن
 قيمتها أو من زيد يرجع بالثلث وإن أخذ من كل منهما شاة فرجع زيدا بثمن قيمتها وعمرو بثمن قيمتها
 وإذا تنازعنا في قيمة المال فقولنا المرجع عليه لأنه غاربه لو كان لأحدهما ثلاثون من البقر والآخر
 أربعون منها فراجعهما تبع ومنع على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعا وعلى صاحب الأربعين أربعة
 أسباعا فإن أخذها الساعى من صاحب الأربعين يرجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتها وإن أخذها
 من الآخر يرجع بأربعة أسباع قيمتها وإن أخذ التبع من صاحب الأربعين والمستمن من الآخر يرجع
 صاحب المستن بأربعة أسباعا وصاحب التبع بثلاثة أسباعا وإن أخذ المستن من صاحب الأربعين
 والتبع من الآخر فالمنصوص أنه لا يرجع لأحد منهما على الآخر لأن كلامهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه
 أنه (قوله) فيرجع على شريك (الخ) أى أقدم أى وإن لم يأخذ كما هو ظاهر ضم ونهاية (قوله) ويصدق
 فيها أى الشريك في القيمة سم قول المتن (ومرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله) بالشركة أى قوله
 وقيل في المعنى والتبائية (قوله) بالشركة (الخ) متعلق بخلطة (الخ) أى كوجودها في الماشية (قوله)
 في خلطة الجوار أى في الزور اعتبائية ومعنى (قوله) حافظ النخل والشجر) كذا في النخل والذى في المعنى
 وشرح المتن حافظ الزور والشجر أى قول المتن (والمكان) أى بشرط أن لا يتشيز في خلطة الجوار فى
 التجار أو المكان أو يكون هو بعض المال المملعة الحائزات معنى ونهاية (قوله) على غير الأخير) والآخر هو قول
 القليل على احتمال الإحصاء قول المتن (ومكان الحفظ) أى كحرمانه ولو كان مال كل ناحية منه نهاية متنى
 (كأن) إلى المتن في التبائية والمعنى الأقول هو استشكل إلى حوصرة (قوله) أى الأرض وكان الأول
 التثنية عبارة للتبائية والمعنى وما يسق لها أنه (قوله) وحرث) أى حصادها بقومته (قوله) وميزان)
 أى وذرار وذرار كرى على باض (قوله) وتقاد) أى صراف (ومناد) أى دلال (قوله) لأن المسالين إنما
 يصبر أن (الخ) يؤخذ من هذا جواب ملويع السؤال عنه من أن جماعة يدعو أحد شخص دراهم وهوى على
 ذلك سنة لم تجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصيبا أم لا فإى
 يظهر فليراجع شهر أبى فى سم على الفائة ماضه (فرج) عنده ودائع لا تبلغ كل منها نصيبا فجعلها فى
 صندوق واحد جميع الحلول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لا تطبيق ضابطها ونية الخلطة
 لا تقتضى انتهائى أنه عن زائد الجبرى فوجب عليهم زكاتها ووزعت على الدرام أنه وظاهر ذلك لو لم

(قوله) فيرجع على شريك) أى أقدم أى وإن لم يأخذ كما هو ظاهر قال فى الروض فرج قد ثبت الرجوع فى
 فى خلطة الأثر الكمثل أن يكون بينهما سم من الأبل قبض الشاة أحدهما أى يرجع على الآخر بنصف
 قيمتها فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل شاة تراجع أيضا فإذا تساوا بقاها أى قال فى شرحه ما ذكر من
 الرجوع للمتن عليه التقاس إنما يأتى على ما س عن الأمام وغيره ما على الأصح فلا تراجع كالمصرح به فى
 المجموع أنه وقال فى الروض قبل ذلك إن كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون فأخذ التبع والمستن
 من عمرو يرجع بأربعة أسباع قيمتها أو من زيد يرجع بثلاثة أسباعا فإن أخذ من كل فتره فلا تراجع قال
 فى شرحه كما نفيده خلافا لما فى التبع الأمام وغيره فى قوله يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المستن وعمرو
 بأربعة أسباع قيمة التبع أنه (قوله) ويصدق فيها) أى القيمة (قوله) فى المتن ومرض التجارة) يشمل الرقيق
 (قوله) وقيل الأول حافظ الكرم والثانى (الخ) الأول هو الناطور بالمهلة والثانى هو بالمهجة (قوله)

فلهذا لا يدر الحنطة والمريدان أن الحنطة إنما تكون قبل الوجوب والمجرى بعده فلا معنى لاختيار الاشتراك فيه ومجاب بان الإخراج له توقف على التجفيف كان المرف بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالحنطة عليه فإن اتضح وجه عدمه على أن قوله تعالى آخره خير صحيح؟

علماء انفا وصوره خلطة
المجاورة وذلك ان يكون
لكل صنف تفصيل اوزوع
في حائط واحد وكس درام
في صندوق واحد وامانة
تجارة في مكان واحد و
يعلم منه ان ليس الرادعا
بمبدأ اتحاد كونه واحدا
أحد المالكين وإن تعدد
(لوجوب زكاة المشاية)
التي يفتنم كما عرف بما
قدسه ومرت على ما يه
الوضع الثوري أيضا فلا
أعراض عليه ولا إحاطة
بعض في تحويل مكر الليل
عنى الزكاة فيها كما باهله
وبصع كرم بمعنى الليل
(شرطان) غير عامر وباني
من التصاب و كمال الملك
وإسلام المالك وحريه
أحدهما (مضى الحول)
كله وهي (فيلك) فخر
لازكاة في مال حتى يحول
عليه الحول وهو ضيق بل
جميع عند أدوار دجلة أنه
اعتقد بآثار موصلة إلى
كثيرين من الصباغة بل
أجمع القابعون والفقه
عليه وإن خالف فيه بعض
الصباغة عرضة عنهم هي
سوالاته حال أي ذهب
وأي غيره (لكن ماتج)
بالنابذ للمول لا لغيره (من
نصاب) قبل ما هو ولو
بلفظة (ركي يحوله) إلى
النصاب من أي إلى

ووالله عمو وعلي رضي الله عنهما ولم يعرف لهم مخالف ولأن الله في اشتراط الحول حصول النماء والتناج نماء عظيم فتبع وكذا الأصل في جوله وإن مات فأذا كان غنمه مائة فولدت إحدى وعشرين قبل الحول ورجب شاتان وأربعين بعد كافي الروضة والمجموع

لأنها تبلغ بالتاج ما يجب فيه. ثم زاد على ما قبله وأعرض عنه غيد فيها إذا ملك أربعين فقلت عشرين ثم مات من الإماء عشرون
ويروى بأن كلابها في خصوص ذلك المثال لا يرد عليهم هذا قبل رد الأول على المتن لأن العشرين يصدق عليها أنها تمتعت من نصاب ومع ذلك
لا تزيح بحوله ويروى أنه لم يرد كلامه أن الإماء لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء. (٢٣٣) زاد على الأربعين بالتاج أولى فأراد

وكذا لو مات الخ قال عشرين قوله عشرة صوابه عشرون كما عبر به حجج (قوله وأعرض) آفره النباية
والمتن كما مرها (قوله ورد) تقدم من النباية أقامها رد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) أي
ولادته ثمانية عشر فقط وقوله هذا أي ولادته أربعين عشرين (قوله رد الأول) أي ولادته ثمانية عشر
فقط (على المتن) أي على طرده (قوله بأنه) أي الشان و (قوله من كلامه) أي المفيد ما بين النصابين وقص
(قوله وأربعون) إلى المتن في النباية والمتن الآخر لم يفرض إلى بيان السخلة وقوله عفاه ونظره ثم رأت
التي خرج وقوله لم يبق لي ويشترط (قوله وأربعون) أي مطوف على قولها ما (قوله وماتت) أي
الأربعون الإماء كلها (قوله فيجب شاة) أي صغيرة عش (قوله واستشكل الاستوى هذا) أي قوله
لكن ماتت من نصاب آخر وكذا الأشار في قوله يفرض ذلك (قوله لأنه لا كلامهم) أي الضام لما إذا
كان التاج في نصف الحول (قوله أي لأن البان كالسكالات) على أنه لا يشترط في الكلا يكون مباحا على
ما في يده نهاية ومعنى (قوله لأنه يستخلف) أي يأتي من عتاده تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شيء
بالماء يسقط أو كناية (قوله بغير ذلك) راجع النباية والمتن إن رمت (قوله فعل اشتراط) أي
الحول السوم (قوله واتي) أي قبل الحصف طال غلفت الخ (قوله كأيان) أي في المثلث انقال (قوله ويقوله
بحوله ما حدث الخ) لا يعني ما قبله ولذا جعله النباية والمتن عزز ما قدره كالشارح من قيد قليل تمام
حوله ولو بدله فقال لأن انفصل التاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعد كجتن خرج بعضه
في الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله انقضاء حوله لصله قال عشرين
أنهم كلامهم أو أنهم لم يتم انفصاله مع تمام الحول كان حوله أصله حوله لكن كلام ابن حبيب يذهب خلافه
(قوله أومع غيره) قال فشرح الروض أن ذلك قضية كلامه كصله وأنه ظاهر سم ورائنا عن النباية
والمتن ما يهيم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النباية والمتن عقب المتن
يشترط كونه ملكا للنصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قالوا يخرج بقولنا أن يكون مملوكا ماله
أوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله الملك الإماء ثم ماتت ثم حصل التاج لم يزل الأصل قاله في
الكفاية عن المتن وأفره أه قال الزبيدي قوله بالسبب الذي ملك به النصاب يعني أنه انجر إليه ملكه
من ملك الأصل لأنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب (قوله فلأوصى به) أي
بالتاج (لخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفرع اعتبار شرط آخر لم يصرح به بالشارح
وجهه تعالى هو اتحاد الملك وكان وجهه من أنه لو كان ما ذكره مغن عنه ولين كذلك فقد نجد
السبب يستخلفه الملك كذا أوصى بها الشخص ويتأخر لاخر ثم رأت عبارة المتن والنباية يشترط
أن يكون مملوكا للملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب أه يصري (قوله وكذا لو أوصى الموصى
له بالحل به الخ) كان أوصى زيد المالك لأربعين من التتم بمحلبا لمسرو ثم مات زيد وقبل عرو
الوصية بالحل ثم أوصى به قبل انفصاله الوارث زيد المالك للإماء بالوارث ثم مات عرو وقبل وراث
زيد الوصية فلا يرى التاج يحول الأصل لأنه ملك التاج بغيره الذي ملك به الإماء عش
(قوله وانفصال كل التاج الخ) مكرور مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المملوك الخ)
إلى ما عتد (قوله وأغیره) أي كارت ووصية نهاية ومعنى (قوله لأنه) أي قوله نعم في النباية

(قوله فيجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أومع غيره) قال في شرح الروض أن ذلك قضية كلامه
كأصله وأنه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر أنه لو وقع الموت قبل آخر الحول أومع غيره فلا زكاة

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثالث) الثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الإماء والتاج فلو أوصى به لخصم لم
يضم لحول الوارث وكذا لو أوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله الملك الإماء ثم ماتت ثم نتجت له يركب حول الأصل وانفصال
كل التاج قبل تمام الحول ولا الإلزام (و اتحاد الموصى فو حلت الف - بل إن تصور لا يضم ولا يضم المملوك بشرط أن يضم في الحول)

التي لم يملك له خلو النتائج (ماخرج ٩٣٤) عندئذ يخرج في الحول النصاب فيضم له بلوغه باحتمال المواصفة اذا اشترى حرة

المحرر ثلاثين بقرو عشرة
اخرى ولو رجب خليف
الثلاثين تتبع عند عزم
والعشرة ربع سنة عند
رجب عليه بعد ذلك في
باق الاحوال ثلاثة ارباع
سنة عند عزم وريسا
عند رجبه وهكذا من ثم
لو طرات الخطئة على
الافراد لم يمتد السنة الاولى
وكافة الافتراء ولا يمتد
وكافة الخطئة (قواعد)
المالك (التابع بعد الحول)
أو نحو البيع أثناء أو غير
ذلك من مقتضات الوكالة
وخالفه السامع واحتمل
قول كل (صدق) المالك
لأن الأصل عدم الوجوب
مع أن الأصل في كل ساد
تقديره ما قرب زمن (فإن
انهم) من السامع مثلا
(حاشا) ندبا فان أت ترك
ولا يخلط ساع ولا مستحق
(ولو مات) المالك في الحول
انقطع فيستأنف الوارث
من وقت الموت نعم السائمة
لا يستأنف جوهراته بل
من وقت قصده هو لاسمائها
بعد عليه بالموت مثل ذلك
ما لو كان ماله موروته فرض
تجارة فلا ينقص حوله حتى
ينصرف فيه بنية التجارة
وأما قضاء اليقين
بالاكتفاء هنا والقائمة
بقصد المورث فهو مخالف
لكلام الاصحاب فاحذر
وإن واقته الاندفع في

والمنع الا قولهم من ثم إلى المتن وقوله مع أن الأصل إلى المتن وما ينبغي عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الخ)
أي قد دل الدليل على اشتراط الحول نية أو معنى (قوله) والنتائج (ماخرج عنه) أي من اشتراط الحول
(النص عليه) أي بقي ما عداه على الأصل نية أو معنى (قوله) فإذا اشترى حرة عزم ثلاثين (الخ) أي أو
ورثها أو نحو ذلك ما يوافق معنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الخ) لا يظهر وجه تفريمه على ما قبله فكان الأولى
أن يقول كما لو طرات (الخ) قول المتن (بعد الحول) أي ومع آخره كما قدمه اتفاقا خلافا لنية أو المعنى
(قوله) أو نحو البيع (الخ) عبارة للمعنى والنية أو ما استفاد به نحو شراء وأدعى السامع خلافه اه (قوله)
أو نحو البيع أثناء (الخ) أي ثم أورد عليه نحو عيب عبارة للنية أو المعنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم
ودع عليه يبيع أو أقاله استأنف من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالنصب استأنف الرد في الحال فعلق الوكالة
بالمال فهو صحيح حادث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها لا يبطئ به الرد قبل التمكن من ادائها فان
سارع لا يخرجها ولم يطمع بالعيب لا يبدل خارجها فطره فان أخرجهما من المال أو غيرهما باع منه بقدرهما
واشترى بمتنهما اجعل يرد لتفريق الصفقة قوله الارشون أخرجهما من غير مرد إذا رد حقيقة دليل
جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار كان كالمالك لئلا يمتد إن كان الخيار له أو موقفاً بان
الخيارها ثم فسح المقدم بقطع الحول لعدم تجديد المالك وإن كان الخيار للمشتري فان فسح استأنف
البائع الحول وإن أجاز فوكالة عليه حوله من المقادير (قوله) أو احتمل قوله كل (الخ) بخلاف ما لو طرقت
قراين الأحوال بكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والنتائج بنوا أربعة أشهر وأدعى المالك حين طلب
السامع في نصف شوال أو وكالة أبا بعد الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتي عن البصري (قوله) مع أن الأصل
في كل حادث (الخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضي خلافه بصري وقد يجاب بأن هذا
راجع لما في المتن فقط (قوله) ندبا أي احتياطاً لحق المستحقين (فان) أي نكل (توكرو) لا يخلط ساع) أي
لا يترك (ولاستحق) أي لعدم تعيين نية أو معنى قال شيخنا وكذا إيمان الوكالة كلها مسنونة اه وبأن
عن عرش ما يورثه (قوله) ولو مات المالك أي بالنصب نية (انقطع الخ) ملك المرتد وكذا زعمه وحوله
موقوفات فان عاد إلى الاسلام تينا بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والافلات نية
ومعنى (في الحول) وظاهره أن وقع الموت قبل إخراج الحول أو مع آخره فلا وكالة لذلك الحول وأوقفه
وجب إخراجها من التركة (قوله) من أي من وقت الموت (بل من وقت قصده) هو لاسمائها بعد عليه
بالموت هذا صريح في أنه لو كان الراعي هو الوارث بقداها ما غير عالم بموت مورثه فلا تعتبر هذه الاسماء
كما اعتدده عرش (ومثل ذلك) في الروض مثله (قوله) حتى ينصرف أي الوارث بعد عليه بموت مورثه كما
يفيه التشبيه (قوله) هنا أي في عرض التجارة (قوله) فيضنه أي في السائمة كما يأتي (قوله) أو زال
ملك (الخ) أي عن النصاب أو بعضه يبيع أو غير نية أو معنى أي كية شرح بأفضل قول المتن (فعاد)
أي بشرأ أو غيره نية أو معنى أي كد يبيع أو أقاله حرة كد على أفضل قول المتن (أو يبادل مثله)
أي كابل بابل معنى (مبادلة) إلى قوله وكذا في المتن وكذا في النية أو قوله وفي الوجه إلى وشل (قوله)
مبادلة صحيحة أي أما المبادلة فاسد أي كالمعاوضة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزيد
الملك على عرض غيره أو أخذته تسعة عشر ديناراً بثلاثين من عشر ديناراً زكي الدينار لحوله والتسعة
لحوله نية أو معنى قال عرش قوله لغير عرض صريح ما ذكر أن الحول إما ينقطع لما خرج من ملكه
دون ما بقي وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استأنف الحول بالنصب لكل وإن كان الاستبدال
في بعض موانه لا للربحين الماشية وغيرها لأن يقال المراد استأنف فيها بادل فيموجب عزمه على حج
ناقلاً عن بعضهم بأن عمل اقتطاعها أي بالمعاوضة إذا لم يقارن بما يحصل به تمام النصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة

المتمم له عش (قوله في غير محقر من الخ) عبارة ثلثية في غير التجارة اه زاد المفتي بغير الصرف قال الرشدي قوله في غير التجارة اي بالنسبة لغير الصرف كاي لا يمتزج به لان المقصود اذا كان فيه تفصيل لا يمتزج به اه قال عش اي ما هي فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحلول على ما يأتي اه فحل الشارح ادخل بالنحو عرض التجارة (قوله ويكره) اي كراهة تزويجها بغير معنى وشيخ الاسلام عبارة السكردى على بافضل وهو المعتمد في المقصد اي السكراة اه (قوله ذلك) اي اذا ملك المصاحب نصيبا وبمقتضى اثناء الحلول بما وصفنا وغيره (قوله ان تصدبه الفراق) اي قسط بخلاف ما اذا اطلق او كان الحاجة قسما ولما ولقرا فلا يكره منها بغير معنى وشيخنا (قوله وفي الوجيز يحرم الخ) اي اذا قصد بذلك الفراق من الزكاة معنى (قوله) وان هذان الفتحة الخ) عبارة للمفتي وان ابا يوسف كان يضمنه والعلم علان حناو فافهم وهذا من العلم الضار اه (قوله وهو كذلك) اي قائمهم يستأنفون الحلول كلها بدلوا ولذلك قال ابن سريج بشره الصياغة بانه لا زكاة عليهم تايها بغير معنى وشيخنا قال عش قوله مر قائمهم يستأنفون الخ اي بشرط صحة المبادلة من الحلول والتفاضل المماثلة لاتحاد الجنس والحلول والتفاضل قسطه اختلاسه والاجاب والقبول مطلقا عش (قوله فينقطع الحول ايضا) هل عليه حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة سم وجزم بذلك الشيخ باعشن في شرح بافضل وفيه ما مر من التايها بالمفتي بتحديد المبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثاني) الى قوله اي ما لم يكن في المفتي الاقوال او اعتمادا الى الاستوى الى قوله وفيما فيه في التايها الا ما ذكر (قوله بافضل المالك الخ) اي مع علمه بملكها عش وشيخنا وتقدم في الشرح انفا ما يفيد عبارة شرح بافضل لباعشن ولابد ان يكون السوم من المالك المالك العالم بملكه لما هو من تايها ولو سا (قوله او له) قال الاذرى والظاهر ان اسامة الى المحجور كاسامة الرشدي لكن لو كان الحظ للمحجور في تركها لمذا موضع تامل انتهى ولا يحتاج الى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة معني اذا التايها هو هل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهما ولا اثر لملكه في نظر ويعدنحرمهما على ان عدم اعتمادا لهذا اذا كان لها تمينر بمحمل ان قال ان اختلفت من مال حر في لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجبات بل ادرى ولا علف والمتولد بين سامة مع موقوفه حكمه الا ان كانت سامة من الهياق الجولوا الا لاهما قال عش قوله مر ويعدنحرمهما الخ اي يكون ان ارجح انه لا اعتبار باسامتها (قوله لا يضمن) اي بان لم يكن له امان و (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمداه عبارة سم بعدد كرقعة الاذرى المارة قوله فلهذا موضع تامل لا يبعد ما على انه يجب على الولى مراعاة المصلحة انه لا يبعد باسامتها اذا انتفعت المصلحة خلاها كان كان العلف يسيرا جدا بالنسبة لما يجب اخر اجفى الزكاة وما قصره على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف ما لو انتفعت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة صغيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيجوزها وكذا الاستوى الاسمان فيما يظهر للبيان ولينبغي ان يحرم جميع ذلك في الحاكم لنية المالك مثلا اه قال السكردى على بافضل واقول ينبغي ان يكون الوكيل كذلك اه بنى الوكيل المطلق المالك فيما يتعلق بماشيته واما وكيله في خصوص اسامة ماشيته بان امره بها فيجوز بها مطلقا كما هو ظاهر (قوله لا ياتي الخ)

(قوله فينقطع الحول ايضا) هل عليه حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة (فرع) قال في الروض للرواحى اي بان اخذ من غيره خمسة عشر دينارا بتمسة عشر من عشرين زكى الدينار لحول اه اقول لا يخفى اشكاله إذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت جماداته تكلر اذلك ببعضهم اجاب ان على انقطاعها اذا لم يقرنها بما يحصل به تمام التصاب من نوع المتمم له (قوله لثبوت) بله ان كان ثبوت لجبل بماز ملك المقرض والا فهو مشكل (قوله او له) قال الناشرى ما مضه تنبيه قال الاذرى والظاهر ان اسامة الى المحجور كاسامة الرشيد ماشيته ولو كان الحظ للمحجور في تركها فلهذا موضع تامل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهما ولا اثر لها فيه ونريد بنحرمهما

في غير محقر من الخ
(استأنف) لا يملك جديد
فاحتاج لحول ثان وأنى
بالنفا ومثل ليقسم
الاستئناف عند طول الزمان
واختلاف النوع بالاولى
ويكره له ذلك ان تصدبه
الفراق من الزكاة وفى
الوجيز يحرم زكاة الاحياء
ولا تبرأ به الزكاة باطنان وان
هذان من الفتحة الضار وقال
ابن الصلاح قائم بقصد
لا يضمنه ومثل المات بيع
بعض التقادى للتجارة
يضمن كايضه الصياغة
وهو كذلك وكذا لو كان
عنده نصاب سامة للتجارة
فادلهما بغيرها فينقطع الحول
ايضا ولو اقترض نصاب
تصدق الحول لم ينقطع منه
لان المالك ليرد بالكلية
لثبوت بدل في ذمة المقرض
والدين فيه الزكاة كايانى
(و) الشرط الثاني (كونها

علاقتين بقوله بفعل المالك الخ (قوله والساعة الزاعية في كلامي) كان الاولى ان يؤخره ويذكره
 قبل قوله اما المملوك الخ (قوله في كلامي) والسلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبا او باسا والشم
 هو البابس والشب والجال بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقام الماء
 وسقيها اياه لا يضرب وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في المملوك فرض فيه كلفة في بيرة
 بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف للمملوك الذي قيمته غير بيرة شيئا (قوله
 وذلك) اي اشتراط كونها ساعة (قوله) اما المملوك شامل لما يستتبه الاميون وما استتبهه وبعضهم
 قل عن شيئا الرمل تصويره بغير ما يستتبهه نوره هو بانه يتسلم محته ليس للتقيد بالانقل سم على
 حج اه عش عبارة التباية ولو اُسِمَت في كلامك كان ثبت في ارض مملوك لشخص او موقوفة عليه
 لم يلح في ساعة او مملوكة وجمان اصحابا كما في به القفال وجرم به ابن المقرئ او لما لان قيمة السلا
 ناهية غالبا ولا كلفة فيها ورجح السبكي انها ساعة ان لم يكن للسلا قيمة او كانت بيرة لا يمد
 مثلها ككافة مقابلة تماها او المملوك لوجهه واطمعا اياه في الرعي او البليد فلو قل اه زاد المعنى
 والسلا المصروب كالمملوك لانه ذكر فيه اه قال عش قوله هو كان ثبت في ارض مملوكة اي او
 اشتراه ولو بقيمة كثيرة ومثل ذلك ما يستتبه الناس كان استاجر ارضا للزراعة وبذرها جالفت
 فهو من السلا المملوك في الزاعية له الخلاف المذكور وقوله اصحابا كما في به القفال الخ اي انها
 ساعة فتجب فيها الزكاة قوله فلو قل اي ان كان ما كتبه من الجوز قد راعا التمشي بدونه بلا ضررين
 ادهش (قوله على ما رجحه السبكي) اعتمد مرأسم اي في غير التباية وكذا اعتمد شرح المنهجي و شيئا وكذا
 الشارح في الحاصل الا اني وان تراها عتية (قوله) انه يؤثره مطلقا) اي وان قلت اعتمد شرحي بالفضل وفي
 الكردى عليه وكذا في الاسنوي وشروح الارشاد والعياب والشارح و ظاهر المعنى والتباية اعتدائها ولو
 وعصا اشتراه او المباح في عمله ساعة وان جزءه مملوكة (قوله) او الاسنوي وغيره اثناء القفال الخ وكذا
 اعتمد التباية والمعنى بشرط عدم الجزاء و ظاهر هذا الاثنا ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم من عش
 وضمه الحنفى فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها ساعة (قوله) قال القفال الخ اعتمد التباية
 (قوله) وان قدمه الخ اي ان جمع الورق اثنان وقدمه المشايخ (قوله) اي ما لم يكن الخ اي ما قدمه لها (قوله)
 لانه لا يملك) يؤخذ لهذا لا يصح اخذه للبيح نهاية (قوله) قاله ابن العباد اقره انما يقو الضمير راجع لقوله اي
 على ان حمدا عدا ولا اذا كان لها تميز ويحتمل ان يقال لو اعتلقت به مال حر لا يضمن ان السوم
 لا ينقطع كالرجع لا يرضى لان ذلك لا يؤثره المتولين ساعة ومملوكة له حكم الام فان كانت هي
 الساعة ضم اليها في الحول والافلاو تقدم اول الباب في الترتيبين كوين وجوب الزكاة فيمكن يسهل
 باي اصله يقطع وينبغي على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي التاثير قوله لهذا موضع تامل
 لا يمد بناه في انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد بساعة اذا اقتضت المصلحة خلافها كان العلف
 يسيرا جدا بالنسبة لما يجب اخراجه في الزكاة وما يصره على الاسامة من نحر ارجعها كان الواجب
 بنت غاضر تساوى عشرين دينارا واجرة ارجعها في العام خمس دنانير وكان العلف بنحو دينارين بخلاف
 ما راقضت المصلحة الاسامة كان كانت مائة الاسامة مع قدر الزكاة خيرة بالنسبة الى مائة العلف ليستدبها
 وكذا الاستوى الامران فيها يظهر للتيامل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحام كنسية المالك مثلا (قوله)
 والساعة الزاعية في كلامي لم يترس لاعتبار سقيها من ماء مباح وعدم اعتبارها (قوله) فانهم انه لا زكاة
 الخ) قد يقال التقيد بالسوم في الاحاديث خرج عن جرح الغالب فلا مفهوم له كاتفرق في الاصول الا ان يمنع
 ان السوم ما لا يثبت التوقف فيه فليتامل (قوله) اما المملوك) اي كان ثبت في ارض مملوكة له او موقوفة عليه
 شرح مر (قوله) اما المملوك شامل لما لا يستتبه الاميون وما استتبهه وبعضهم قل عن شيئا الرمل
 تصويره بغير ما يستتبهه نوره هو بانه يتسلم محته ليس للتقيد بالانقل (قوله) على ما رجحه السبكي

والساعة الزاعية في كلامي
 وذلك للتقيد بالسوم في
 الاحاديث في الاول والشم
 والحق بها البقر فانهم
 انه زكاة في مملوكة لان
 مؤتبها لما تترفع لم تحتمل
 المواساة اما المملوك فان
 قلت فيه بحيث لم يمد منه
 كلفة في مقابلة تماها فهي
 ساعة ولا فهي مملوكة على
 ما رجحه السبكي واعتمد
 الجلال البلقيني انه يؤثر
 مطلقا الاستوى وغيره اثناء
 القفال بانها لو عصا اشتراه
 في عمله ساعة والافلاو
 قال القفال ولو رعاها
 ووقا تانر ساعة وان قدمه
 لها مملوكة اي ما لم يكن من
 حشيش الحرم فلا ينقطع
 به السوم لانه لا يملك وانما
 يثبت لاختد نوع اختصاص
 فاذا حلف بها به فقد علفها
 بغير مملوك فلم ينقطع السوم
 قاله ابن العباد وفيه ما فيه
 لان الممدار على الكلفة
 وعندها لا على ملك المملوك

والحاصل ان الذي يجهل ذلك ان ملك العلف او مؤنة تقديم المباح لها ان عدمه اهل العرف تأنفوا في مقابلة قيامها او نأثموا في باقية على وها
ولا فلا تان قلت يشك على هذا ما باقي العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالمال المفقود من متهم وجوب كمال العشر مطلقا
يفرق بان ما حان فيه النظر للملوف وذلك في النظر لونه قسطن كل بما يناسبه على ان المردك (٢٣٧) فيها واحد في الحقيقة كما يعلم بما يأتى فان

ثم لما لم لا يسقط الوجوب
من اصله فلم ينظر فيه لانه
وغيره بخلاف العلف هنا
ويظهر اتيان ذلك ايضا
فيا لو استاجر من رجاء
بأجرة فيفرق بين كثرة
الاجرة وقلتها ولا أثر
لشرب التناج لربامه لانه
نافي من الكلا المباح مع
كونه قابلا ولذلك لم يرد
بحول وقول الاستوى
عن المتولى لا يضم لاه
حتى يسام بقية حواضر
بأنه يلزم منه أنه ركي ما
دام صغيره الا أنه يتميز
بالسوم من لبن امه وهو
باطل وخرج باسمه من
ذكر سامته وروها وتم
سحوا ولم يلزم فلا زكاتها
خلافا لما يحتمل الاذرى وما
لو اسام باغاصب أو مشتر
شراء قاسدا فان علفه
معظم الحول ليلوا نهارا
(فلا زكاة) فيها لكثرة
مؤنتها حيث (والا) تلف
معظمه كان كانت تسام
نهارا أو تلف ليل (والا) صعب
انها (ان) تلفت قدر العيش
يدون بلا ضررين) اما قلته
الزمن كيوم او مريض فقد
قال انها تصير من العلف
اليومين لا الثلاثة واما
لاستثانها بالرى فلا

لم يكن الخ (قوله) والحاصل الخ اعتمد شيخ الاسلام في المنهج الخطيب في شرحه التنييه ومحصرا في نباح
والجمل الرمل في شرح البجة كرى على بافضل وكذا اعتمد الحنفى وشيخنا الجيوى (قوله) يشك على
(هذا) الحاصل المذكور (قوله) ما يأتى الخ اعنى فى المتن (قوله) مطلقا) اعنى ان كانت قيمة الماء تالية
(قوله) قلت يفرق بان ما حان الخ يقال عليه كان النظر هنا للملوف وهناك لو منه سم وبات نظيره في قول
الشارح فان شرب الماء الخ (قوله) ويظهر) ينبغي ان يتامل فيه ويرى ان اصل الرخصة اطلاق وجوب الزكاة
في الماشية المستاجر على رعا يصرى وقد يجب بان شأن المتأخر من تفيد اطلاق المتقدم بما يظهر لهم (قوله)
اتيان ذلك الخ) الحاصل المذكور وهل يأتى ذلك ايضا في آخر به عا دقولا فالجور من اخذ منه من
رعاه الراعى في مقابلة رعيهم من الكلا المباح لانه من الكلفة او يقال في الحقيقة راعية في كلامنا ولا
نظر لهذا المتأخر دخل تامل يصرى وجزم حش بالثاني (قوله) يفرق بين كثرة الاجرة الخ) انى ان عدت
كلفة فعلية ولا اضمائة كرى (قوله) ولذا اعنى لو كون التناج تابعة للامات (قوله) وخرج) الى المتن
في النهاية والمتن (قوله) وخرج باسمه من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس حال واسامها الوراث على ظن
بقامه موته ثم تبين وقته وانها في ذلك الوراث جميع المدة هل يجب عليه الزكاة لكونه اسامها بافضل مع
كونها في ملكه فظن للاسامة من غيره لا يمنع من وقوعها له ام لا اقول فينظر والاقرب الثانى وقيد له
كلام سم على المنهج ع شره تقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله) خلافا لما يحتمل الاذرى
تقدم وهذا سم (قوله) والواسام الخ) صلف على قوله سامته الخ (قوله) شراء قاسدا) اى كالمعاونة
عش (قوله) ليل ونهارا) اى ولو مرقا معنى ونهاية وباتى في الشرح ما يراه (قوله) واما لاستثانها
بالرى الخ) ولو كان يصرحها نهارا وباتى لما شئت من العلف ليل او نهارا (قوله) ولا يتغير الخ) جواب
ان علفه الخ وكان حق هذا المرجح ان يريد وار العلف قبل وجبت الاتى فى المتن (قوله) كما اقتضاء
اطلاقه الخ) اى بل قوله السابق كان كانت تسام نهارا ونظف ليلام قصيلهم فيه كنهه بقولهم
قالا سم ان علف قدر الخ مصرح به (قوله) وعلم ما ذكر) الى قوله يفرق في النهاية والمتن الا قوله
مطلقا وقوله او لنا صوب وقوله وصح الى وزمن الخ (قوله) وعلم ما ذكر) اى قول المصنف قال اصح ان علف
الخ (قوله) ولا لا قطع به) بقية النهاية والقرو والاشنى بان يكون متمولا قال في الايباق ان لم يتموا لم يؤثر
فعلما اه كرى على بافضل عبارة الاول ولا اثر بخبر دية العلف ولا العلف يسير كامر الا ان قصده قطع
السوم وكان عاميتم له قال ع شره وقياصه انه لو استعمل قدر ايسر او قصده قطع الحول سقطت الزكاة
اه وفيه قفلة لا يقدنا فيه قوله لاجامد الخ (قوله) مطلقا) اى وإن قل او كان قدر العيش يدونه بلا
ضررين شرح بافضل لبعش قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى
الدراب نحو الجزا اثر فيها سامتو اما ما أخذاه المتكلم عليها من نحو الملتزم من الدرهم فهو غير دلائل

اعتمد (قوله) قلت يفرق بان ما حان الخ) يقال عليه كان النظر هنا للملوف وهناك لو منه (قوله) خلافا
لما يحتمل الاذرى) تقدم وهذا (قوله) فان علفه معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى اقتطاعه لوجود
علف مؤثر لم يصدق بلا يتناول ابد من بيتة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البينة فهو كالو اى ذلك
الخ ووصى بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبينة فوجهه ثم يصدق في التلف به كاسيأتى ذلك فيه نظرو
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر او لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بشاؤه
وعدم اقتطاعه فيه نظر فليراجع (قوله) كما اقتضاء اطلاقهم) اى بل قوله السابق كان كانت تسام نهارا

يتغير حكمها بالعلف حيث كاجر به والرواى (وجب) زكاتها لحقة مؤنتها (والا) تمش أصلا ومع ضررين يدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة
سواء كان ذلك القدر الذى علف به متوايلا غير متوالى كما اقتضاء اطلاقهم وهو ظاهر لما تقرران المدار على الفلوة انه كثر نهارا وعلم ما ذكر
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم ولا لا قطع به مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة بناء على الاصح انه يطر قصد السوم

(أو اعتقلت السائمة) بنفسها فقد المؤثر فلا زكاتها لعدم حصول المؤثر وعقد المالك بشرط لزومه فهو إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت
 حراما) للمالك ولو لم يحرّم أو باعها أو انصاع (في حرث أو نضج) وهو على الأصل المالك للثوب (ونحوه) كحل (فلا زكاة في الأصح) لأنها
 معدة لاستعمال المباح فاشتبه ثياب البدن وصح ليس في البئر المأول شيء موافقة لليس على المأول شيء بوزن كونها حراما قياس
 بوزن حلقها لغيره يفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعمل في حرث وجوبها في حلق حرث بها متصلة في التقادم من ثم لم يحتج

تقصير لعل لم يستعملها
 في الأحرار والحرث لا يفرق فيه
 بظلالها في الحيوان من ثم
 احتاجت إلى إسمائه وقصد
 فثارت بأذى مؤثر ومنه
 الاستعمال الحرث (وإذا
 وردت معناه أخذت زكاتها
 عندئذ) ندبا للأحرار به رواه
 أحمد ولا بأس ولا يكون
 حينئذ دها للبدن ولا الناعي
 أن ينفع المراعى (والأثر
 للمالك هو استثنائها بالكلية
 فتدبر يوت أهلها)
 وأفتيمم في كفون الرديها
 لأنه لا بأس بظهورها لا ترد
 ما هو لا مستقر لأهلها فوام
 احتجهم معها تكليف
 الساعي النجعة إليهم لأن
 كفته امرن من كفته
 تكليفهم ودعا إلى حل
 الحرث رأيت المثل قال
 اللازم للمالك التمكن من
 أخذ الزكاة دون حلها إلى
 الإمام ثم اشتكك به بأنوا
 الزكاة تقتضي وجوب الحل
 إليهم ولو كان يبيعها لوجوبها
 لزمه المثل وعليه حل قول
 أبي بكر رضي الله عنه
 ممنوع قالوا أعطوه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت لهم عليه أه والقاضي
 قال يلزمه التسليم بالمال

من الأصل ما هو معلوم أنه لا يجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع التوقيف ما لو كانت ربحي في كل ما يباح جميع
 السنة لكن جرت عادتها كما يعلقها إذا رجعت إلى بيعت أهلها قدر أو بآداء الثمن أو دفع ضرر يبيعها
 هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا في نظر قديمي عذم من قول الشارح وهو لو كان يبيع حياها راءا ويطي لها شيئا
 لم يؤثر أنها سائمة عرض (قوله) أو اعتقلت السائمة بنفسها أي أو علقها المالك أو ألقاها في البحر أو ألقاها في
 منقوع أو في الماء (أو كانت حراما) أي أو إن اسميت (فتنه) وقم السؤال في الدرس مما هو حاصل
 من المأول نتاج لم يجب فيه الزكاة كما لا والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه
 وحوله من حين الإتيان بما مضى من حول الأميات قبل انقضائه لا يستبعد لعدم وجوب الزكاة فيها
 عرض قوله لا إذا تم نصابه وحوله إلى وسومه بشرطه (قوله) ولو لم يحرث أي كان تكون معدة للحرث أو
 قطع طريق كآلاته المأوردى إلى باب أه كرى على يافضل (قوله) أو انصاع (قوله) لعل وجه الإتيان به دفعه
 وجوب زكاتها إذا استعملها فاصبا لأنه لا مؤنة لعل مالكها السائمة فلتجب زكاتها (قوله) وهو على
 المالك للثوب) كذا في أصله وحماته تعالى الذي في الحل والمقني والنهاية وهو حل الماء للثوب
 فليحرر يصرى قال عرض قوله وهو حل الماء للثوب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للثوب أو نحوه
 لما يأتي في كلام الحل من أن النضج السقي من ماء بئر أو بئر قويسى فالحا أه (قوله) وزمن
 كونها (الخ) عبارة في شرحه بالفضل وشرط تأثير استعمالها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر ولا يؤثر أه أي
 متواليات لا كما يفيد القياس على زمن الفصل (قوله) ويفرق بين عدم وجوب (الخ) عبارة في النهاية والمقني
 والأسبق وقرئ بين المستعملة في حرث وبين الحل المستعمل فيه بأن الأصل في الحل وفي الذهب والفضة
 الحرمة إلا ما رخص فإذا استعملت الماشية في الحرث رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفصل الخمسين وإذا
 استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله أه (قوله) بأنها (الخ) أي الزكاة (قوله) والحرث (الخ) أي
 الاستعمال الحرث (قوله) لا لاسر) إلى قوله ثم دبريت والنهاية والمقني (قوله) ولا بأس (قوله) أي حل كل من
 المالك والحرث نهاية زاد المقني ولو كان لهما شيان عندنا من أمر يجمعهما عند أحدهما لأن يصر عليه
 ذلك أه (قوله) حيث (قوله) أي حين اعتياد الماشية ورود الماء (قوله) لنحو استثنائها (الخ) عبارة في المقني بأن
 استثنى عند وزمن الربيع بالكلية أه (قوله) بالكلية عبارة في النهاية بالربيع أه (قوله) وأفتيمم
 لومتنوع (الخ) فليحرر يصرى في المكان تقول كذا في أصله رحمه الله تعالى بدون واقعه الذي في المقني والنهاية وغيرهما
 عطف على المثل كرى (قوله) واعتدته (الخ) وكذا في النهاية والمقني فقال ولو كانت
 الماشية متروكة بغير أسر أعدها وأما كإفصل رب المال تسليم السن الواجب الساعي ولو توق ذلك
 على عقاب لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه واقعه لومتنوع قال لأن العقاب هنا
 من تمام التسليم قال عرض قوله ولو توق ذلك على عقاب لزمه إلى يصر في الساعي بما يتعلق به
 الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها لساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا إن تلفت في

ونصف ليلاص تفصيله كثره بقره قال أسحق إن علفت قدرا الخ مصرح به (قوله) ويفرق بين عدم
 وجوب الزكاة (الخ) فرق أيضا بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة إلا ما رخص فإذا

ثم يستردها أو اعتدته في الكفاية فقال مؤنة إصالحها إلى الساعي أو المستعمل على المؤدة فيلزمه العقاب في الجرح وعليه حل
 إصالحها ما ذكر عن أبي بكر رضي الله عنه أه وبرأه قوله المجموع عن صاحب البيان وأقره مؤنة إصالحها الماشية إلى الساعي على المالك
 لأنها لا تمكن من الاستيفاء ولأنه تقول إن قلنا يوجب البيع إلى الإمام أو نأته وجبت المؤنة على المالك أو يصدمه فإن أرسل
 ساعيا وجب تمكنه من القبض ولو بنحو عقاب الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحمالها إلى عمله أن يبعد لأن ذلك مشقة لا تطاق

وهذا التفصيل يجمع بين كلام التثنية وغيره وتعليل المجموع بعده لما ذكره تامله وفيه عن الاصحاب يلزمه بسط السعة لأخذها
أي من لا يلزم منهم يزودنا بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو ذلك (فقد عدها إن كان ثمة) والسامعي عددا (والإمام) يكن ثمة أو قال
لا أرغف عددها (فتعد) أي وجوباً كما هو ظاهره والأولى كون المد (مستمع) (٢٣٩) ثم به واحدة فواحدة ويبدل

واحد من الآخر والمخرج
تصعب بعده به البها
ويضمه على ظهرها لأنه
أسهل وأبعد عن التعليل
فإن ادعى أحدهما الخطأ
بما يقتضيه الواجب به أحد
المد ويسر لأخذ الزكاة
الدعاء لمطعياً وترغيباً
وتطبيعاً لقلبه وقيل يجب
ويكره لغيره أي أو ملك
أفراد الصلاة على غير
نبي أو ملك وقيل يجرم
والسلام كالصلاة فيكره
أفراد غائب به أي إلا
في المكائيات أخذها عما
يأتي بالسهر لأنها منزل
منزلة الخطابة ثم رأيت
المجموع صرح بذلك
منا فقال وما يقع في غير
في المراسلات منزل منزلة
ما يقع منه خطايا ويسر
لمطع نحو صدقة أو
كفارة أو نذر وجبا
قبل من ذلك أن السميع
العلم ويسر الترضي
والترحم على كل شيء ولو
غير محبب خلافاً لمن خص
الترحم بالصلاة

(باب زكاة النبات)
أي النبات وهو أما جرم

بده بلا قصير أه وقوله أي يتصرف الخ تقدم وبأن في الترخي خلافة وللمطع يطعم عليه (قوله) وهذا
التفصيل أي قوله إن قلنا الخ (قوله) يجمع بين كلام التثنية أي جملة على الشق الأول منه (قوله) وغيره
أي القاضى بجملة على الثاني منه (قوله) وتعليل المجموع أي قوله لأنها لتسكين الخ (قوله) لا ذكرته
أي قوله أو بعده فإن أرسل الخ (قوله) وفيه أي يوفى المجموع قوله بلزمه أي الإمام (قوله) أو نحو ذلك إلى
الباب في النهاية إلا قوله وقيل يجب وقوله وقيل يجرم وإلى قوله ويسر الترضي في المتن إلا قوله أي وجوباً
وقوله أو ملك (قوله) أو نحو ذلك أي كونه نهاية ومتى (قوله) من الآخر والمخرج شامل لتائب
السامعي وروى المالك وفاته (قوله) ويضمه الخ) أو بمعنى أو كعبه شيخ الإسلام والمتن (قوله) أحد المد
أي وجوباً ع (قوله) لأخذ الزكاة أي من السامعي أو المستحق (قوله) الدعاء لمطعياً الخ) أي فيقول
أجر الله علياً وأعطيت وجهك طهوراً وبارك لك فيما أقيمت ولا تبتغي دعاء نهاية ومتى (قوله) ويكره
لغيره أي أو ملك أي أدامتها فلا كرامة مطلقاً لأنها تسبها للهدايا أنعامها على غيرها خبراً فعمل الله
عليه وسلم قال الله صل على آل أبي أوفى (قوله) على غيري أو ملك أي إذا ذلك خاص بالأنبياء والملائكة
ما لم يقع ذلك تباعلم كآل نفع من اختلف في نبوته كقتيان ومرم لا كرامة في أفراد الصلاة والسلام
عليهما إلا تضاعفاً عن حال من قال رضي الله عنه نهاية (قوله) وقيل يجرم وقيل يستحب وقيل خلاف
الأولى متى (قوله) لمطع مخصوصة الخ) أي كافر لدروس ونصفه أو التائب زاد المتن وإتيان ورداه
قال ع ش وكذا ينبغي للعالم بحدسونه أن يقول ذلك لأن فيه في التحصيل عبادة أه (قوله) صل كل
خير) عبارة النهاية على غير الأنبياء من الأخبار أه قال يعصري هل المراد بالخ طاهره وهو من غير يعلم
أو صلاح أو غيره وكل مسلم لا زال المسلم القاسم الجاهل أوحج إلى طلب الرضا لمن الله تعالى من غيره
ينبغي أن يرجع ويحرم أه أقول كلامهم كالصرخ في الأول ويؤيده أن الترضي دعاء مشوب بالتعظيم
فلا يناسب في حق القاسم (باب زكاة النبات)

(قوله) أي التائب لما كان النبات يستعمل بمصدراً إما بمعنى التائب فسره بما هو المراد هنا (قوله) وهو
أي التائب (قوله) مثلاً أي أو تعدوا قول المتن (والشعر) بفتح الشين وقال بكسر نهايته قول المتن
المتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ صدأ كله لا يخلق من نوره بلا واسطة وكل ما ينبت في
الأرض فيه دسود أو لا إلا الأرز فإنه دسود لا دافيه شيخنا وغيره (قوله) بفتح الضم لتشديد في أشهر
الغلات أي السبع والثانية كذلك إلا أن الحمرة مضمومة أيضاً والثانية بضمها وتخفيف الزاوى على وزن
كتب والأربعة بضم الحمرة وسكون الراء كوزن قتل والخامسة حذف الحمرة وتشديد الواو والسادسة
وزنون بين الراء والواو والسادسة بفتح الحمرة مع تخفيف الزاوى على وزن ضمد ثم قال شيخنا والشائع
على الأربعة الخامسة أه قول المتن (والمدس) بفتح الميم والبال المهملين وما اشتهر من أنه أكل على
محاط طيباً نارهم ليصبح وكل ما دوى فيه فهو باطل وكذلك ما دوى في الأرز والباذنجان والخرصة
كما قال الجوهري

أخبار وز ثم باذنجان • عس حريسة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المهرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الحسيس وإن استعمل الحفل في ذلك
قد استعمله في أصله شرح هر (باب زكاة النبات)

وهو على الأشهر ماله سابق وأما قيم وهو ماله سابق كالأرز والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تفصيل بالقول) وهو
ما يقوم به الدين غالباً لأن الاتقيات ضرورية العناية فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تهما أو تأمداً
مثلاً كالأرز (وهو من أثمار الرطب والتمب) إجماعاً (ومن الحب الحنطة والقمح والأرز) بفتح الحاء تشديد في أشهر الغلات (والمدس)

ومائر المختار اختياراً ولو فاخر (٧٤٠) كالحصن والبلا والبالا والذرة والذخ وهو فرع منها والويل وهو البحر والجلبان والماش

وهو نوع من مظاهر النبتة قال القاموس يوم حب كالجأروش كذلك لانها بحركه ونواحيها متناهية اختياراً بل قد تكرر كثيراً على بعض اذكر النبت الصحيح فيها من السياء والسيل والبذل العشر ولها سقى بالنصح نصف المشروفاً يكون ذلك في الترو والخطة والما وبها القاموس العليخ والزمان والقصب اى بالمصغر وهو الرطبة ينتج لسكون فغزو عفا عنه رسول الله ﷺ وقيل بما فيه غيره بجامع الاكيات وصلاحيه لا ادغار فاجنب فيه وصدما فيها لا نجيب فيه سواء لزوع ذلك قصد امنت اتفاقاً كان المجموع حاكياً فيه الاتفاق ويحمل حذف قول شيخنا في من يجره مورثه تعالى لاصله وان زوجه ماله او نأبه فلا زكاة فيما لزوع نفسه او زوجه غيره بغير اذنه كغيره في رسوم التمساه وفي الروضة واصلاً ما حاصله ان ماتت من حب مملوك بنحو ربح او طهر ذكي وجرى عليه شراح التنية وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه ذكي وعليه بفرق بين هذا والمائنة بان لما نوح اختياراً حتى اصار عنه وهو قد

شيخنا ويحرم (قوله كالحصن) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشترى على الاكتم من خمر المأمو تشديد الميم المعصومة فليس لفة شيخنا (قوله والبلا) مرعب كروى كبير من الحريج (قوله والبالا) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو القول شيخنا ويحرم (قوله والذرة) يضم الذال المعجمة بخلاف ما اشترى على الاكتم من جملة بالبدال المبهمة وقصم الزاء شيخنا (قوله والويل) بالمد والقصر (قوله وهو البحر) بتثنية الدال وسكون الجيم كروى على بافضل (قوله والجلبان) يضم الجيم عش وفي القاموس كعتيان ويجوز شد الياء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشري كروى على بافضل (قوله ان الذرة) كثره ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بحركه ونواحيها متناهية) لعلق منه ولا فلا وجود لها بحركه الان (قوله النجى) الى قوله وقيل في الحق والى قوله وبه يعلم في التباية (قوله القنبر الصحيح الخ) على وجه ما في الحديث شرح (قوله والبذل) بالجر عطفاً على ما من قوله لما الخ عش قال الشورى وفي المصباح المجل ما يشر به قوله فيستثنى عن السقي اه (قوله واما يكون ذلك الخ) مدرج من الراوى تفسير للراى من الحديث عش (قوله وهو الرطبة) اى الخشيش الاخضر شرح بافضل لبا عشن (قوله امنت اثار من حب مملوك الخ) اى نبت سم (قوله) الصافي على سابل فتاوى الحب نبت نأية (قوله امنت اثار من حب مملوك الخ) اى نبت سم (قوله) عليه اى على المشتدق التابت من عدم اشتراط قصد لزوع فيه (قوله فانتجيب الخ) لم ذلك سم (قوله) بخلافه اى الامر هنا اى في الحب وكان الاول الاخصر بخلاف هذا (قوله في رسوم المائنة) الاولى حذف في (قوله ويظهر ان يلقى بالمملوك الخ) اى تصيب فيه الزكاة اذ بلغ نصاباً (قوله الى ارثه) اى ارض مملوكه اذ لو لم تكنه بخلاف ما لو حله الى ارض مباحة فثبت فيها فلا زكاة فيه كما يابى (قوله وقصد تملكه الخ) يبنى فيما تملكه بالتبعية ان ينظر الى حاله حينئذ كان مباحاً من حيث هو مملوكه لا ملاذ هو باقى على ملك صاحبه الى الان وقد لا يسمح به الان بعد التباية والارض حماد كرا ليزيل الملك واما بيع اخذوه تملكه ان كان مباح من حيثه فتضاعف فليأمل وليحرر ويبنى النظر في الولى لئلا يفتى بانه مقتضى كونه انه لا يكون ملكاً ولا زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فظاهر انه ملك لصاحب البذر لما تقرر فان علم فاعرض عنه الخطأ بالزكاة هل ياتي في مالك الارض نظير ما ذكره في المارقة او يشار له ان يقبله مطلقاً لانه لم يصر من اذن الباكى وان لم يعلم فظاهر ان له حكم الاموال الضائعة فيصرف في المصالح وعليه قبل يخرج منه الزكاة حيث يقطع او ينقلب على الظن ان مالكه من اهلها ولا على تامل ولعل الاول الاقرب فليأتم جميع ما ذكره ويحرر فاقى لما روى عنه قلائم رايت الفاضل الحشى سم قال قوله وقصد الخ قضيت توقف ماله على قصد تملكه وسياتي في شرح قول المصنف العاريفو لرحل السيل يذرى الى ارثه فثبت فهو لصاحب البذر تشديد بعدم ارض مالك ثم قوله اما ارض مالك عنه وهو من يصح ارضه لا كسيفه فهو لى الارض ان قلنا بوال ملك مالك عنه يجره والارض ارض انتهى بصري (قوله وكذا ايقال فيما حله سيل الخ) اى ان قصد تملكه قبل التباية او بعد وجب فيه الزكاة والا فلا فهو لرحل تامل اذ مقتضى ما ذكرناه يجوز تملكه بغيره وبه والقياس ان يكون لاذ كرحمك التى فليأتم وليحرر ثم رايت الفاضل الحشى قال قوله فثبت الخ ظاهر ان من قصد تملكه ملك جمبه فليظروا ذلك ولا جعل غنيمة او فبايل لا يبنى الا ان يكون غنيمته ان وجد استيلا وجعلنا

استامات بخلافه تاتى اذ ان ثبتت اقرت بنفسه نادراً فالحق بالغالب لا كذلك في رسوم المائنة فانتجيب قصد خصص ويظهر قصد ان يلقى بالمملوك حله سيل الى ارثه مباح من حيث هو تملكه بعد التباية او قبله وكذا يقال فيما حله سيل من دار الحرب

يؤكل تداءى بالوتاد ما وحتما (٢٤٢) كالقرطم والقرص وحب القمل والسمسم وباختيار ما يقتات ادمطرارا كحب الخنظل والحلبا

والغاسول وهو الاشنان
وصنطه جمع بكل ما يستنبه
الادميون لان من لازم عدم
استنباتهم له عدم اقياتهم
باعتبار اى ولا عكس
اذ الحلية تستبخت اختيارا
ولا تقتات كذلك وعلى ذراع
ارض فيها خراج واجرة
الوكعة ولا يسقطها
وجوبها لا اختلاف الجبهة
والخبر الثاني لا يجابها
ضعيف اجابا بل لا
يؤديها من حيا لا يمد
اخراج زكاة الكل وفي
المجموع لو اجر الحراجية
فاخراج على المالك ولا يصل
لخبر ارض اخذ اجرتها
من حيا بل ادا زكاته كان
فعل في تلك قدر الزكاة فيؤخذ
منه عشر ما يده او نصفه كما
لو اشترى زكايما لم يخرج
زكاته ولو اخذ الامام
او قائمه كالقاضي بشرته
الا فآخر الباب الحراج
على انه بدل عن المشرف
كأخذ التيمية بالاجتهاد او
التقليد والاصح اجراؤه
او ظنا لم يجر عنها وإن
توأم المالك وعلم الامام
بذلك قول بعضهم بمقتل
الاجزاء رد بان الفرض
انما قصد الظلم وهذا صارف
عنها وقومهم يجوز دفعها لمن
لا يعلم انما زكاة لان العبرة
بنية المالك على عدم
الصارف من الاخذ اما
معه كان قصد بالاختفية

كالقرطم الخ) اى التين والسفرجل والخوخ والمان والورد والجوز والنخاع والمشمش مخي (قوله
والقرص) بضم القاف وقد فتح بالمعروف يقصر وتسل بالايادي (وحب القمل) بضم القاف
واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسمسم) بكسر السين وسكون الميم (قوله كحب الخنظل)
يقبل سرات ان لا يزول مرارة ثم يقتات به حال الضرر وقوله (قوله والغاسول الخ) قال في الصالح حب
الاشنان حب غبر يؤكل في الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتات كذلك) اى اختيارا سم
(قوله وعلى ذراع) الى قوله والخبر المخي (قوله وعلى ذراع الخ) عبارة بالنهاية والاسنى ولا فرق
وجوب المشرف او نصفه بين الارض المستاجر فو ذات الحراج وغيرهما لعموم الاخبار وخبر لا يجمع عشر
وخارج في ارض مسلم ضعيف تكون الارض خراجية اذا فتحها الامام غرة ثم لم يرضها من الغائبين ووقف
عليها ورضب عليها خراجا او فتحها صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط
بالاسلام فان سكتوها لم تقدر على ان كان جزء يسقط باسلامها (قوله واجرة) الروايعنى او
التى لئلا الخلو (قوله لا يجابها) اى المشرف والخراج نهاية (قوله ولا يؤديها) اى الخراج والاجرة
(قوله فالحراج على المالك) اى لعل المستاجر سم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله
او ظلالا بالنهاية المخي الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) لو دفع المكس مثلا بنية
الزكاة اجزاء على المعتد حيث كان لاخذها مسلفا غير او نحوه من المستحقين شيئا (قوله على انه بدل عن
المشرف) يبنى ان الحراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس المشرف الواجب اجرا عندنا بشرطية المالك
ان دفع باختياره او من غير جنسه نظرق اعتبار التيقو عدمه لمذهب الاخذ سم وياتى من حش عدم
شائرا طرية المالك حيث (قوله والاصح اجراؤه) اى يسقط به الفرض فان قصص عن الواجب بمعية نهاية
ومنى وروى قال حش اى تقوم نية الامام مقام نية المالك كالمستع ولا يرضى منه ما يخذ الملتزمون
باللادن حقه ودرام لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكاة لا يقصدون بالماخوذ الزكاة بل يحصلونه
في مقابلة تعميم في البلاذرخو ما يخذ الملتزمون لا عشار البلاذ من الامام بمقدار معين من
التفرد او غير ما ليسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله او ظلالا) اى لمجرد قصد
الظلم بدون ان ينضم اليه قصده انه بدل عن المشرف فغيره القابلق قوله يرد الخ قوله ويؤديه الخ وقول المخي
والروض مع شرحه والخراج الماخوذ ظلالا لا يقوم مقام المشرف ان اخذه السلطان على ان يكون بدل
المشرف هو كاخذ القيمة بالاجتهاد ليسقط به الفرض اه (قوله رد بان الفرض الخ) قضيت انه لو اطلق
الاخذ من الامام او قائمه لم يقصد حين الاخذ التصيب لا كونه دلا عن الزكاة بغيرى خلافا لغيره
قوله وبهذا يعلم الظاهر اجمع ثم رايت ان سم رجح تلك القضية كباقي (قوله اى قاصد الظلم) اى فقط
(قوله على عدمه) الصارف الخ) قد يقتضى اه لو دفع الزكاة بنية لمقر باعتد الفقير انها عدية او عن
دين وصد اخذها من هذه الجهة لم تجزويه نظرو لمه بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤديه) اى
تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الحراج الماخوذ ظلالا

ولا تقتات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى ذراع ارض فيها خراج الخ) عبارة لروض وجوبه وان كانت
الارض مستأجرة او ذات خراج قال في شرحه فتجب الزكاة مع الاخرى الخراج ثم قال واما خبر
لا يجمع مشرو وخراج في ارض مسلم ضعيف فانه في المجموع اه (فاخراج على المالك) اى لعل المستاجر
على انه بدل عن المشرف يبنى ان الحراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس المشرف الواجب اجرا عندنا بشرط
نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظرق اعتبار التيقو عدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل
عن المشرف) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او تقليدا فظلم بشرط في هذه الحالة نية المالك ولا يكتفى نية الامام
لان المالك غير مجتمع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نيته ولا اعتبر اعتقاد اخذ وقد
يقال لا اعتبار بنية المالك اختياره لان اى جزاء ذلك لو بتقليد من يراه (قوله على عدمه) الصارف قد

بالزكاة وهو على قاصد الظلم الذي يعمل على إزالة الفاحش وهذا هو ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخضع الامام او نائبه على العمل به بل عنها باجماع ادار تقليد صحيح لا مطلقا خلافا لما روي في كايست الكلام على كتاب الواجب عن اقرار الكبار في غيره وسياق ذلك ما مر في (تبيين) فما أخذوا كشي من كلامهم ان ارض مصر ليست خراجية ثم قل عن بعض الخبايا بل انكر التماسه في بعدم وجوب زكاة الكثرنا خراجية بان شرط الخراج ان من عليه الخراج ملكها ملكا تاما هو ليست كذلك فتجب الزكاة حتى على قواعد الخفية واجب ما به في ذلك على ما جمع عليه الحقبة انها تحت غنة وان حرم وضع على رؤس أهلها الجزية (٢٤٣) وارضا الخراج اوقادهم المسجون

الاتساق ولا يطمئن من ريبتر لجله اعتقاد الفاسي وعذائته موجد دمار أضرار أصحجر على شافئ لب الشطرع مع سنى لاذية
عامة على صعية بالنسبة لاعتقاد الخني لاذية ثم العبا الحرم عنده إلا بمساعدة الفاسي هو إيان أن الفاسي لا يتكر على تخالف قبل ما قبل
عنودهم عن الفاسي لا تافتر من أجده أول فده من يصح قبله على فضله أخافاً أولاً اعتبار بقية نفسه ويجاه من الأول بأن اعتبار
الاستمبال المؤدى لترك احتياطهم إلا على مخالفة من لا مامنا به ولا يخاص به القمل المؤدى للوقوف عور وطرهم إمامنا النواحل ما علفت
بهو كذا قبل إخراجهم عن التاني والثالث فإني إن من آثاره الخالف لكن طرنا أنكار طيل قبله ما رى مومح به في إوائته بالآراء

وهذا هو الذي يجهل ترجمته خلافا لما إلى الأول وحيارته السبكي في كتابه بصريته فيما ذكره وحاصلها من أن تصرفاً فاسداً اعتبرت المذهب فيه فأرداهما من ههنا (٢٤٤) يفسده فبغير خلاف الأصح أن من يصححه إن كان قوله مما ينقص لم يصل له وكذا إن لم ينقص

وقلنا المصيب واحد إلى وهو الأصح ما اتصل به حكم لانه فيما بطن الأمر فيه كظاهرة ينقد ظاهراً وباطناً كما يأتي بسطه في التقاضو نظريه بما لا يلاقيه (وفي القديم يجب في الزيتون والوهران والورس) ينتج فسكون تبعا صفر باليمن يصنع به ولو دون نصاب لثقة حاصلها غالباً (والتطرم) بكسر الهمزة وفتح الغين صاحب العصف (والسبل) من التحل كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الأول لكونه القديم لا يرجع في عمل غير موثوق لا نأثر فيأعد الزعفران عن الصحابة لكن تباعضا من (ونصابه خمسة أوسق) من وسق جمع أو حمل خبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي ألف وستة عشر رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعا أجماعا لجملة الأوسق ثمانية صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل ولتلك وقد ردت بالبغدادى لانه الرطل الشرعى (وبالدمشقى ثمانية وستون رطل ورملا وثلاثان) لا ينزل دمشق شاة درهم ورطل بغداد عند الرافى مائة وثلاثون درهما (قلت لا أصح) أنها بالرطل الدمشقى (ثلاثة

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافى أرباعه متلا ما يعتد الخالف تلقى الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعى ولما راعى حتى لشافى مالك نصاب لابي ثالب عمره ما يقطع أويظن غالبا أنه زكاة أو نحو ما للبرائع (قوله وهذا) أى الثاني من عدم الجواز (هو الذى ينتج) أقره عش وسم (قوله أن من تصرف فاسداً إلخ) الأولى أن من تصرف تصرفا خالف المذهب في فسادة أى كاستبدال الوقت والمعاطة (قوله به) أى بما وقع نحو ثمن في ذلك التصرف (قوله لم يفسده) أى يعتد فسادة كرمى أى هل يجوز له أخذه (قوله فيه إلخ) أى يجوز أخذه وحله (قوله أن من يصححه) أى يعتد صحة ذلك التصرف (قوله أن كان قوله مما ينقص) أى لكونه مخالفا لقياس الحق مثلا (قوله ما لم يصل له) أى لم يفسده (قوله وكذا القطر (قوله لانه) أى حكم القاضي (فما بطن الأمر فيه كظاهرة) أى بخلافه فما بطن الأمر فيه بخلاف ظاهره كاذبين يشاهد كالحكم بفساده كاذبين ظاهرهما العدالة فينقد ظاهرا لا باطنا فلا يندى التحل باطنا ولا يصح (قوله ينتج) إلى قول المتن ونصابه في التباين للمخفى لا قوله ولودون إلى التباين ما عليه (قوله ولودون نصاب إلخ) يبنى لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كرمى وبصرى (قوله فيأعد الزعفران) أى يوقى الزعفران على الورس كذا في التحل والذى في التباين للمخفى فيأعد الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه إلخ) أى القوت الذى يجب فيه الزكاة (فتبينه) مذهب أى حقيقة وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عند النصاب ومذهب أحمد يجب لهما يكال أوزن ويخرج من القوت ولا يضمن النصاب ومذهب مالك كالشافعى قاله في القلاد ما حسن قول المتن (خمس أوسق) أى أنه ذلك وما زاد أيضا به فلا نقص فيها أو اوسق جميع وسق وهو ما يقع على الأصح مصدر بمعنى الجميع سعى بذلك لجمعه الصبيان شيئا ونأية ومغنى قال عش والمراد هنا الموقوع بمعنى المجموع (قوله خبر) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمخفى لا قوله قال الروافى إلى وإن غاروا منه عليه (قوله لجملة الأوسق) أى فذا ضربت الحقة أوسق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثة صاع شيئا (قوله والصاع أربعة أمداد إلخ) أى فذا ضربت أربعة أمداد في الثلثة صاع صارت الجملة القوامى مئدو (قوله والمد رطل وثلث) أى قصير الجملة ألفا وستة عشر رطل بالبغدادى شيئا (قوله وقد ردت) أى الحقة أوسق (قوله لانه الرطل الشرعى) أى الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأعرش (قوله ورطل بغداد عند الرافى مائة وثلاثون درهما) أى فيضرب في ألف وستة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستين يخرج بالقسمة ما ذكره نهاية قول المتن (لأن الأصح أن رطل بغداد إلخ) بانه أن تضرب ما سقط من كل درهم وهو درهم وثلاثة أسياع درهم في ألف وستة تبلغ ألفى درهم ومائتي درهم وخمسة وثلاثون درهما وخمسة أسياع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زيادة الفى لأن الباقي بعد الاستقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعمائة فائتا ألف وخمسة آلاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثمائة وأثنين وأربعين رطلا والباقي هو خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعمائة في مقابلة أسياع رطل لأن سبعة عشر مائتين وخمسة أسياع (قوله تعديد) أى لا زكاة في أقل منها إلا في مسئلة الخلف السابعة شرح الفضل (قوله على الأصح) وهو المعتد ووقع في شرح مسلم والمجموع وروى المسائل أنه قريب وعلا به لا يعتبر نقص رطل أو رطلين قال المحاملى وغيره بل وخمسة وأقرهم في المجموع كرمى على الفضل (قوله والاعتبار بالكيل) أى على الصحيح متجاوزا للنهاية بما كان بحث عجوب المبيع ما يصرح بذلك أيضا

رطل (واثنان وأربعون) رطلا (وستة أسياع) من رطل (لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما في أربعة أسياع درهم وقيل بلا أسياع وقيل وثلاثون واه أعلم) وتقدير الأوسق بذلك تحديد على الأصح والاعتبار بالكيل

فزيته صلى الله عليه وسلم أم (قوله استظهارا) أي أو إذا والكيل ثمانية مقي زاد شرح بأفضل فإن
اختلغا فيبلغ بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم يجز كذا وفي حكمه نجب أم عبارة
البيجي م قوله استظهارا أي طالبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قلنا
حصل نقص في الوزن لا يضر بهذا الكيل أم فلا بد أن نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البوالق والقلوب
الوزن لأنه أخف حش اتبنت (قوله والمعتبر فيه) أي في الوزن من كل نوع (الوسط) أي أنه يشتمل
على الخفيف والوزن مقي رتبة قال الكندي مثلا نوع الحنطة بعضه في غاية النخلة وبعضه في غاية الخفة
وبعضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط كذا نوع الشعير وغيره أم (سنة ارادب) إلا سدس ارادب
الخ اعتمد الشارع في كنيته في الأسي هو وجه وإيدع سم في شرح أن في شجاع وقال القموني سنة ارادب
وربع ارادب واعتمد الخطيب في المعنى ويرى في النهاية وهو بالارادب المسمى سنة ارادب سما كرى
على بأفضل (قوله) كما حره السبكي الخ هو ضبطها القموني بالكيل المصري سنة ارادب وربيع ارادب
وهذا يصح بما هو أم لا أن لغيره ما يربطه بالارادب ويصوبه لأن الكيل قد كره ما كان عليه شيئا
عبارة البيجي م وقال بعض المحققين هذا الصواب السابق والأفضل صواب الان بالكيل المصري أربعة ارادب
وسدس بسبب كره ما يكال به الآن حتى صارت الأربعة ارادب وسدس بقدر الستار ادب والربع من
الارادب المقدرة ثلثا ما سابقا (قوله) بناء على أن الصاع قدحان الخ أي وكل خمسة عشر مدا سبعة أقداح
وكل خمسة عشر صاعا روية ونصف ربيع ثلاثون صاعا ثلاث ويات ونصف ثلاثا صاع خمسة
وثلاثون روية وهي خمسة ارادب ونصف وثلاث الصاع على قوله خبا توستون قدحان قال القموني
كيله بالارادب المصري ستة ارادب وربيع ارادب وهو المعتد به في القدرين صاعا كوكاة الفطر وكفارة
الخير وعليه فالصاع ستة مائة مقي قول المتن (ويعتبر تمر اوزنيا) قال في الروض فإن أخذ الزكاة
أي لغيره رطبار دها ولو تلفت قيمته لم يجزها ولم تنقص من قيمتها وقوله لم يجز هو المأمور لأنه
ليس بصلة لغيره عند القبض بخلاف ما ساق في المعدن لأنه يصفه لغيره بل يصفه لغيره ولكنه مخطئ به
مائه ماله قبض الحب بد جفا في قشره ثم ميزه فإن كان قدر الوارادب اجزا أو لا رد التفات أو أخذ ذلك
لأن عنده القبض بصفة الوجوب ولكنه مخطئ بقشره ونحوه سم (قوله) لم يجز مسلم ليس في حب ولا تمر الخ
أي فاعتبر الاوسق من التمر مقي قول المتن (والا لم يطاوعنا) فضيعة امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم
إن لم يأت من مطاوعنا لم يجز حب أو خراج البسر وإجراؤه هو التمسى سم على خبره وقوله نعم إن لم يأت
منه وطاوعنا أي غير ردي كما يؤخذ مما يأتي أم حش (قوله) ليس بوجوب حب أو خراج البسر أي بتقدير الجفاف

(قوله) والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال وأما الإجماع فله اختلاف في مقدار
النصاب باختلافها (وهو بالارادب المصري ستة ارادب الا سدس الخ) وقال القموني ستة ارادب وربيع
لحمل القدرين صاعا كوكاة الفطر وكفارة الخير واعتمد شيخنا الصواب على (قوله) ويعتبر تمر اوزنيا
الخ قال في الروض فإن أخذ الساعي الزكاة من طيار دها هو على ردها أن بين الاكابر كما يأتي في باب
زكاة النقدي إذا أخذ الردي عن الجيد أو المكسور عن الصحيح أو يفرق فيه فطر والقلب إلى الأول أميل
قليل أجمع قال في الروض فإن أخذ الساعي الزكاة من طيار دها ولو تلفت قيمته لم يجزها ولم تنقص من قيمتها
وقوله قيمته أي بناء على أنه مستحقر كما يثبت في شرحه وهو لم يجز هو المأمور لأنه ليس بصفة الوجوب عند
القبض كما لو قبض المستحق سبعة لكانت يده لا تجزى بخلاف ما ساق في المعدن أنه إذا قبضه الساعي
مخطئ به ثم ميزه فإن كان قدر الوارادب اجزا أو لا رد التفات أو أخذ ذلك لا يصفه لغيره بل يصفه لغيره
مخطئ به ثم ميزه ماله قبض الحب بد جفا في قشره ثم ميزه فإن كان قدر الوارادب اجزا أو لا رد التفات
أو أخذ ذلك لا يصفه لغيره بل يصفه لغيره ولكنه مخطئ بقشره ونحوه (في المتن) لا لم يطاوعنا
فضيعة امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم إن لم يأت من مطاوعنا لم يجز حب أو خراج البسر وإجراؤه هو التمسى سم

قال الروافق عن الأصحاب
بمكيل أهل المدينة أي الغير
الآن أول زكاة النشد
ولما قدر بالوزن استظهارا
والمعتبر فيه من كل نوع
الوسط وهو بالارادب
المصري ستة ارادب إلا
سدس ارادب كما حره
السبكي بناء على أن الصاع
قدحان بالمصري إلا لاسبي
مد (ويعتبر) والطوبى العنب
أي بولفه خمسة أوسق حالة
كوكاة تمر اوزنيا أن تتم
اوزن بغير مسلم ليس في
حب ولا تمر صدقة حتى
يبلغ خمسة أوسق (والا)
يتم ولا يوزن (في البسر)
(رطبا ونخلا)

للوكان عنده ستة أسوق مالا يتخفف قدرنا جملها فان كانت بحيث لو تخففت كانت خمسة أو سق وجبت
 ذكائها أو أقل منها فلا يتخفنا وعش أي وإن شك فالأقرب عدم الوجوب لانه الأصل اخذنا بما ياتى
 الارز الصغير **(قوله)** ويخرج منه أي ويقطع باذن الامام ونخرج الزكاة متنفيا لخال شرح المنيع
 ويتاخر هذا صرح في أنه لو جعله ديناً ثم أخرج الزكاة من الدين لم يخرج **(قوله)** ويعتم غير المتخفف أي
 بتقدير الجفاف هنا وفيما ياتي ما لحق بذلك **(قوله)** وما يجب ردنا كما لا يجب الخ أي فيعتبر وطياً
 ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب وطياً شرح المنيع **(قوله)** وله قطع مالا يجب الخ ويجب استئذان
 المالك في قطعه كما في الروضة فإن قطع من غير استئذانه ثم عزز وعزل الساعي إن ياذله خلافاً لما صرح في
 الشرح الصغير من الاستحباب بما يفهم معنى ويأتى بعضه في الشرح قال ع ش قوله هو ويجب الخ أي حل
 المالك ثم هذا واضح فيما إذا كان ثم عامل ولا رجب استئذان الامام أو تأنيه ولو فوق مسافة العدوى
 اه ولو لم يكن في هذا الأقليم امام ولا ذو شركة لم يجب استئذان اه وحققه اخذنا من نظائر وفيلراجع
(قوله) أي وما الحق الخ أي ما يجب ردنا وما يطول زمن جهاله **(قوله)** وكذا ما مضى اصله الخ أي
 وإن كان يجب قسم **(قوله)** لنحو عطش ولو اندفعت بقطع البعض لم تميز الزيادة عليه نهاية ومعنى **(قوله)**
 أو خيف عليه أي حل الأصل للضرورة **(قوله)** قبل اوائنه متعلق بالقطع وكذا الضمير واسع اليه **(قوله)**
 وإن كان رطباً فيه إشاراً بأنه لم يصل حداً يصلح لتحقيقه ويناسب ذلك قوله قبل اوائنه والأصل لو كان وصل
 إلى ذلك كان القياس اعتبار تخفيفه وأنه لا يجوز بدونه فليتأمل سم أي كما أتى في الشرح **(قوله)** له تم
 جانب أي أو يوجب جاف قال سم لزوم التراجف هو بحث الرافعي الآتي في الضرر آخر الباب اه
(قوله) يدل كل منهما أي لزوم التمر أو القيمة **(قوله)** لم يتعلق بيته أي بالتأمر أو القيمة **(قوله)** فيعطى
 البيع في الكل فيه نظر سم **(قوله)** لعدم الم الخ يعني العلم عند التوزيع سم **(قوله)** والساعي
 قبضه الخ أي قبض مالا يبيض وما الحق به بخلاف ما يجب كإتيان في التنبية كدوى سم **(قوله)** حل
 التخل أي قبل القطع وروض أي مشاعاً **(قوله)** ثم يقسمه بالخرم أي بان يخرسه وبين الواحب في
 نخلة أو نخلات أسنى **(قوله)** وبعد قطعه الخ هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة وأجزائه عن
 الزكاة أو ما يخدم من الروض من عدم أجزائه ما قبضه الساعي وطاً وإن تضرع في بدو لم ينقص لا يخالف هذا
 لانه مفروض في غير ذلك هو الساعي أخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والأشبه في
 الشرح الصغير المتع قال في المجموع وهو الصحيح سم مشاعاً أي يتسلم جميع المقطوع للساعي أسنى **(قوله)**
 ثم يقسمه أي بكل أو وزن **(قوله)** بناء على الأصح الخ راجع لكل من الشقين وكذا قوله له بعد
 قبضه الخ أي لو قبل القسمة إيماناً راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الأول ثم للساعي
(قوله) وكذا ما مضى أي وإن كان يجب **(قوله)** وإن كان رطباً للضرورة فيه إشاراً بأنه لم يصل حداً
 يصلح لتحقيقه ويناسب ذلك قوله قبل اوائنه والأصل لو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تخفيفه وأنه
 لا يجوز بدونه فليتأمل **(قوله)** له تم جانب لزوم التراجف هو بحث الرافعي الآتي في الضرر آخر الباب
(قوله) لا الزكاة لم يتعلق بيته أي بل بالترجاف أو القيمة **(قوله)** فيعطى البيع في الكل فيه نظر **(قوله)**
 لعدم العلم يعني العلم عند التوزيع **(قوله)** والساعي قبضه الخ كانه متعلق بما تقدم أن له قطع مالا يجب
 وما مضى أصله أو خيف عليه ثم رأيت عبارة الروض صريحة بتعلق هذا بما ذكر ترتيبه عليه ويحتمل قوله
 وبعد قطعه مشاعاً الخ المصرح بصحة القبض والأجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الأخرى عن الروض من
 عدم أجزائه ما قبضه الساعي وطياً لا غير ذلك **(قوله)** وبعد قطعه مشاعاً ثم يقسمه الخ هذا الكلام نص في
 صحة القبض في هذه الحالة وأجزائه عن الزكاة قال في الروض إن قبضه رطباً لا يجوز وإن تضرع في بدو لا يخالف
 هذا لانه مفروض في غيره **(قوله)** وبعد قطعه أو هل أخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض
 والأشبه في الشرح الصغير المتع قال في المجموع وهو الصحيح اه **(قوله)** وله بعد قبضه يمه الخ عبارة الروضة

ويخرج منه لأن هذا كل
 أصو هو يعنى غير المتخفف
 للتخفف في كمال النصب
 لاتحاد الجنس وما يبيض
 ردنا كما لا يبيض ركذا ما
 يطول زمن جهاله كسنة كما
 بحثه الرافعي وله قطع مالا
 يبيض أي وما الحق به كما هو
 ظاهر وإن لم يصلح له لاتقع
 في بقائه وكذا ما مضى اصله
 لنحو عطش قال بعضهم أو
 خيف عليه قيل أو انه
 وتخرج منه وإن كان رطباً
 للضرورة ومن ثم لو قطعه
 من غير ضرورة لومه تمر
 جاف أو القيمة على ما ياتي
 آخر الباب يدل على كل منهما
 له التصرف المقطوع لأن
 الزكاة لم تتعلق بيته كما
 قيل وفيه نظر لما يمل بما
 ياتي قبل الصيام في شاة
 وأجرة في خمسة أبرة إن
 المستحقين شركاء بقدر
 قيمتها فيعطى البيع في الكل
 لعدم العلم بما عدا قدر
 الزكاة للساعي قبضه على
 التخل ثم يقسمه بالخرم
 وبعد قطعه مشاعاً ثم يقسمه
 بناء على الأصح أن قسمه
 المثليات أفراده بعد قبضه
 يمه لمصلحة المستحقين
 ولو لوالسالك وتفرقة ثمة

إن لم يكن تخفيفه ثمرة بعد القطع والإلام على الأوجه ليسله ثم أبحاث بعضهم أن للمالك (٧٤٧) الاستقلال بالقسمه وفيه إطلاق

قول التثنية عن جمع تموز
القسمه بين المالكين القتره
كيلا أو زنا ولا ربا لان
للمالك أن يذلق لم أكثر
من نصيبه فيستظم بحيث
يمل أن منهم زيادة ويوم
على هذه الطريقة يجوز
القسمه على النخل بأن يمل
اليوم نخلا يمل أن ثمرتها
أكثر من الثمره ويجب
على الممتدأ استئذان العامل
لأنهم شركاء في ما يبيع لأن
نائبهم فإن قطع بغير إذنه
وقد سلمت مراجهته وروى
وسايق أن القاضي يستفيد
بولاية القضاء ولا ية الزكاة
ما لم يول لها غيره لحديثه
قائم مقام العامل في جميع
ما ذكر (تنبه) ما البه
ما ذكر من صحة قبض الساعي
الرب ليس إطلاقه مرادا
بل ما يوجب لصحة بيعته
فيلا يرد ما في يده وبذلك
تلف فإن اخره عند حتى
جف وسأوى قدر الزكاة
أجرا فإن ارد الزكاة
قص اخذ ما في هذا ما قتلاه
عن الرايين ثم ما الى
قول ابن كعب لا يجزى بحال
لفساد القبض من أصله
اه وهذا هو القياس وان
اختار في المجموع الاول
وقد يوجه بأن الزكاة لما
خرجت من قياس
المعاملات سوغ فيها
بأجرا ما وجد شرط
إخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المسكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويرقه بينهم بفعل ما فيه الاحتياط ويأتى بالشرح
قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ لثمة اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من
المالك وغيره قال في الأصل وأبيع هو والمالك ويقسمان الثمن اه (قوله) إن لم يكن تخفيفه (الخ) لعله
فيما رآه أصله نحو عطش أو خيف عليه (قوله) (والإلام) ظاهر ما روى الساعي فله الرجوع سم أي بأصل
ما هو الظاهر من رجوع قوله إن لم يكن الخ قوله له بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله والساعي الخ فيفيد
لزم للمالك كما يفيد قوله ليس له ثمرا (قوله) وبحت بعضهم الخ) أنظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنفس الخ رجوع سم عبارة الكردى والمتمدخ خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مبنى على ما يأتي
فيه انفا أن قول الفارح ويجب الخ مقابل لهذا البحث واثم ما فيه (قوله) (ويجب) الى قوله وسياق تقدم
عن النباية والتمني مثله (قوله) (ويجب الخ) أي فيما إذا احتج بالقطع فيا لا يوجب والمال حتى به ع وسم
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه اقول بل هو الرجوع الى قوله وله قطع ما لا يوجب الخ كما هو صريح
صنيع النباية والتمني (قوله) استئذان العامل) أي في القطع سم (قوله) (لأنهم) أي المستحقين سم (قوله)
فإن قطع بغير إذنه وقد سلمت الخ) مفهوما أنه لا يرد إذا ضرت مراجهته وله إذا احتج بالقطع ثم هذا مع
قوله وللمالك الاستقلال بالقسمه فيجوز أن الاستقلال به بدون القطع سم (قوله) (ورد) أي ولو لحاج
عش عبارة الروض مع شرحه عصى وورد أن على التصريح أي ضرورة الامام أن رأى ذلك قاله في المذهب قال
ولا يفرقه ما قص لا أنه لو استأذنه وجب عليه أن يأنذره في القطع وأن قصص به اثره اه أي إذا الكلام فيها
إذا احتج بالقطع نحو عطش (ما البه ما ذكر) أي قوله للساعي الخ (قوله) (بل ما يوجب الخ) أي لا يرد يتناول
مع طول الزم من إذهامها لا يوجب كقديم ومثلها ما مر أصلا وخيف عليه سم (قوله) (فيلا يرد ما في يده) ان الخ
له فيما لا يدين ولا كان تهما كباقي باب زكاة التقديرات الذي عن الجيد والمكسور عن الصحيح سم
(قوله) (ثم ما لا يرد الخ) أي كخ الخ) اعتمدته مر شرح الروض اه سم وكذا اعتمدته النباية في المتن كباقي (قوله)
وهذا (قوله) (ابن كعب) (قوله) (وان اختار في المجموع الاول) أي ما قتلاه عن الرايين من الاجزاء
(قوله) (ويوجه) أي الاول هو الاجزاء كروى في شرحه ويجب بيده علاج الخراج بوجهه بالاجزاء
(قوله) (ويظهر الخ) اعتمدته النباية (قوله) (وما مبتدا) أي والخبر مفسر أو سق (قوله) (أو معطوف الخ)
أي فيقدر في هذه الصورة سالوا التقدير ويتر ما ادخر في قشره مقشورا في تناسب ما عطف هو عليه كروى
اشاره الى دفع اعتراض سم بمناصه قوله أو معطوف على فاعل يعتبر فيه حرازة مع قوله مفسرة أو سق اه
(قوله) (ولو قشر ته الخ) أي الا لاحقة بالحب يعني نصابه عشرة أو سق وان كان في قشر ته الخراء قطع كروى

في الشق الاول ثم للساعي أن يبيع نصيب المسكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويرقه بينهم بفعل ما فيه الاحتياط
لهم اه وسكت عن ذلك في الشق الثاني والظاهر أن كالاول كما هو ظاهر عبارة الفارح وظاهر عبارة
الروضة المذكورة أنه لا يلزم احصاء الساعي والمالك تخفيفه وان امكن خلاف قول الفارح والروضة
على الاوجه لكن قول الروضة بفعل ما فيه الاحتياط يفيد ان عليه مراعاة الاحتياط فقد يوجب التخفيف
إذا كان أحظ (قوله) (والإلام) ظاهر ما روى الساعي فله الرجوع (قوله) وبحت بعضهم أن للمالك الاستقلال
بالقسمه انظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخ رجوع سم (قوله) (استئذان العامل) أي في
القطع (قوله) (لأنهم) أي المستحقين (قوله) (فإن قطع بغير إذنه وقد سلمت مراجهته عذر) مفهوما أنه لا يرد
إذا ضرت مراجهته وله إذا احتج بالقطع ثم هذا مع قوله للمالك الاستقلال بالقسمه فيجوز أن الاستقلال
بها دون القطع (قوله) (بل ما يوجب الخ) أي لا يرد يتناول مع طول الزم من إذهامها لا يوجب كقديم ومثلها ما مر
أصله أو خيف عليه (قوله) (ثم ما لا يرد الخ) أي كخ الخ) اعتمدته مر (قوله) (أو معطوف على فاعل يعتبر) فيه
حرازة مع قوله مفسرة أو سق (قوله) (ولو قشر ته الخ) أي السفلى وهذه المبالغة تقتضي أن نصابه عشرة

الساعي له فاسد (و) يعتبر (الحب) أي لو غره نصابا حال كونه (معنى من) نحو (تنبه) وقشر لا يؤكل ولا يذخر معه ويظهر اغتزار
قيل فيه لا يؤخذ في الكيل (وما) مبتدا أو معطوف على فاعل يعتبر (ادخر في قشره) لا يؤكل (و كالارد) ولو قشر سم الخراء

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى إشكاله وقد يجاب بأن أو الالحال فيكون
 قيدا فيه مع هذا ما فيه اه عبارة الثبائية والمنفي ولا اثر للقرنة فالحر الملائمة بالارز كفى المجموع
 الأصحاب اه قال ع ش قوله مـ ولا اثر للقرنة داخ اي خلافا لمخج اه (قوله) فيتم اوليه ولا يدخل في
 قسره غيرهما) كذا في الثبائية والمنفي (قوله) ولا يدخل في قسره داخ اي الذي لا يؤكل كله والإيراد عليه
 ما سيذكره سم (قوله) فكاف التثنية الخ) عبارة الثبائية فكاف استقصائية اه اي انها دلت على انه
 لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام التقيا. ومقتضى ع ش (قوله) اعتبار القرنة الذي إدغاره فيه أصلح
 له الخ) فلهذا لا يجب تصفية من قسره وان قسره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون
 القرنة اعتبرنا مودون ثبائية زادنا المنفي او لم يحصل من القرنة خمسة اوسق فلاز كافيها وانما ذلك جرى على
 الثالب اه لا ع ش قوله مـ فلهذا لا يدخل في قسره الشهاب الملى مانصه سئل عن رجل زكاة زرع شعير
 وضرب بذلك الواجب حتى صار ابيض لحصل منه اصله مثلا ثم اخرجه من الارز الشعير هل يجرى اولا
 فأجاب بأنه لا يجرى ما أخرجه عن واجبه اه أقول هذا قد بيناه قولنا المشارح مـ فلهذا لا يجب تصفية
 الخ قال قياس الاجزاء ويرجع بان ما قلناه هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على التقراء في قسره وانما سقط
 عنه تبيينه تخفيفا عليهم وليس فيه تفويت على الفقراء بل يفرق لهم لتحمل المؤنة عنهم وبين ما لو لم
 يضر به وشك فيما حصل عنده لم يبلغ خالصه خمسة اوسق او لا هل يجب عليه ان كادام لايه نظر والاقرب
 عدم الوجوب لانما لا يلزم ولا يكلف ازا للقرنة لغير خالصه لم يبلغ نصف ابا ولا يشكل ذلك ما لو اخطأ
 زان من ذهب نصفه جهل الاكثر حيث كلف امتحانه بالبك او غيره بما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب
 وجهل قدر الواجب بخلافه هناك شك في اصل الوجوب اه (قوله) بالتصف متعلق بقوله اعتبار الخ
 (قوله) غالب اي وتذكرون خالصا من ذلك دون خمسة اوسق فلاز كافيها وانما ذلك جرى على
 لصاب اي يجب عليه ان كاتشر الخبيث وتقدم من المنفي والثبائية مثله (قوله) فيعتبر اعتمد مـ اه سم
 وكذا اعتمد الشارع في شرحه بفضل قال الكردي عليه وكذلك في شرحي الراشاد وشيخ الاسلام في الاثنى
 وشرح المنهج والمخيط في المنفي مـ في الثبائية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار القرنة مطلقا وصرح باعتبارها
 في الايعاب اه (قوله) واعتمد ايضا ان الرقة التي) وكذا اعتمد شيخ الاسلام والثبائية والمنفي كما
 مرانفا (قوله) اعتمد الاذرى اي ما نقله المارودي الخ وكذا اعتمدوا الثبائية والمنفي وم كاسر انفا
 (قوله) وخرج الى المتن في الثبائية والمنفي (قوله) هل ما اعتمداه) وقالوا لينا فليظن غير مـ قد انتهى وقد
 يؤخذ منها انها لا تتوكل معه فردد على قوله السابق ولا يدخل في قسره غيرهما ويستثنى عن اندفاع الاغراض
 على المصنف بما ذكره سم (قوله) مخرج الدخول) أي دخول قرنة الباقلا السفلى في الحساب قال سم
 لا يخفى ان خضية الدخول في قرنة الارز اخرا اه اي بطريق الاول (قوله) واعتمد الاذرى الخ
 اي الدخول وهو المصنف ثبائية ومتن قول المتن (ولا يكمل الخ) اي في النصاب ثبائية (قوله) إجماعا) الى
 أرسق سواء كان في قسره السفلى وهي الخراى فقط او كان في العليا المستلزم لكونه السفلى ايضا ولا
 يخفى اشكاله اذ كيف يكون الخالص من القرنة خمسة على تقدير كونه في القرنة الواحدة وكرهه في
 القشرين وقد يجاب بان أو في قولنا كان الخواو الحال فيكون قيدا فيه مع هذا ما فيه (قوله) ولو في قسره
 الخرا اه اراد بهذا ان الخرا اه ايضا لا تدخل في الحساب (قوله) ولا يدخل في قسره) اي الذي لا يؤكل كله
 والا وود عليه ما سيذكره (قوله) فيعتبر اعتمد مـ (قوله) وكذا ضعف ايضا نقل المارودي عن
 اكثر اصحابنا عدم تأخير قرنة الارز الخرا اه حتى الخ) ولا اثر للقرنة الخرا اه اللاصقة بالارز كافي
 المجموع عن الاصحاب شرح مـ (قوله) ولا تدخل قرنة الباقلا السفلى في الحساب) قال الشيخان لا يها غليظة
 غير مفسودة اه وقد يؤخذ من هذا انها لا تتوكل معه فردد على قوله السابق ولا يدخل في قسره غيرهما ويستثنى
 عن اندفاع الاغراض على المصنف بما ذكره (قوله) مخرج الدخول) أي في قرنة الارز الخرا اه

(والعلم) يفتح أوليه ولا
 يدخل في قسره غيرهما
 فكاف التثنية جيتد
 لا قاعدة عدم انحصار الافراد
 الذخيرة لا الخارجية فلا
 اعتراض عليه (في تصابه
 عشرة اوسق) تحديد
 اعتبار القرنة الذي إدغاره
 فيه أصلح هو ابقى بالتصف
 لان خالصه يجرى منه خمسة
 اوسق غالبا وقولا في ساعد
 قد يجرى من الارز الثلث
 فيعتبر ضعفه في المجموع
 وإن كان ظاهر كلام الرازي
 اعتماده واعتمد ايضا ان
 الرقة وغير مـ كذا ضعف
 ايضا نقل المارودي عن
 اكثر اصحابنا عدم تأخير
 قرنة الارز الخرا اه حتى اذا
 بلغها خمسة اوسق وجبت
 زكاته واعتمد الاذرى
 وخرج بلا يؤكل معة الذرة
 لا يدخل قسره في الحساب
 لانه يؤكل معه وتجنبت
 عنه تادئة كتفسير الحنابلة
 ولا تدخل قرنة الباقلا
 السفلى في الحساب لثبائه
 عشرة على ما اعتمده لكن
 استغربه في المجموع ثم
 وجه الدخول واعتمده
 الاذرى وغيره (ولا
 يكمل جنس يحنس) إجماعا
 في التمر والزبيب وقباصا

في نحو البر والصبر (ويضم النوع الى النوع) كتمر مقول ويؤى وير مصرى وشاى لاتحاد الاسم ومران النسخ نوع من الذرة وهو مخرج في انهم يسمونه الكهنة بشكل لا اختلافها صورة ولو تلو طوما وطعما مع الاختلاف في هذه الاربعة تنمذ النوعية اتفاقا اخذنا من الخلاف الاتي في السلت فلجعل كلامهم على نوع من الذرة يساوى النسخ فياكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومرايضنا لماش نوع من الجلبان

فيضم اليه (ويخرج من كل قسطة) لانه لا مشقة في اختلاف الموائى المتنوعة كامر (فان عسر التنسيب لكثرة الانواع (اخرج الوسط) لااعلاها ولاادناها رعاية لجانين فان تكلف واخرج من كل قسطة فهو الفصل (ويضم الملس) وهو قوت نحو اهل كاشه في كل كلام حبتان واكثر (الى الحنطة لا يخرج منها) صرح هذا هنا مع قوله قبله النوع الى النوع ليين ان مال المبارتين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانها كسب من تركيب الصبين الاثنين طيبا انفرده لاصار اصله سلا براسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثله ولو تلو ملاسة (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يخطب بالصبر والذى يظهر ان الشعر ان قل بحيث لم يزل يؤرق القص لم يعتبر فلا يجرى ماخرج شعير ولا يدخل في الحنطة والا لم يخل احدهما بالآخر فما كل نصابه اخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر ماورزعه

قوله مر في النهاية المختي (قوله في نحو البر والصبر) أى كالمعصم مع الخس معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تابينا في الجملة قوله اذادته واختلفت مكانها بقومتي (قوله وطيبا) محل نامل قد صرح الاعلاء بانها باردان باسنان بصري وقد يجب باختلافهما في درجت البرودق اليوسه (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومرا على نوع من النسخ يساوى الذرة قسم قول المختي (ويخرج من كل اى) اى من النوعين او الانواع هامة ومقتى قال عرش مفهوم المختي انه لو اخرج من احد النوعين عنها يفتى وان كان ما اخرج منه اعل قيمة من الاخر وليس مراداه لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف الموائى) اى فان الاصبح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كاسرو لا يؤخذ البعض من هذا البعض من الاخر المشقة نهاية ومقتى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوعها بقومتي (قوله لااعلاها) اى لا يجب اخرجها لوالا اخرج الاعل زاد خيرا عرش اه بجمري (قوله من كل قسطة) اى ومن الاعلى شرح بفضل قول المختي (ويضم الملس) اى قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه ينقل عن نوعيه سم (قوله واكثر) عبارة الثانية والمقتى وثلاثة (قوله ليين) ان مال المبارتين الخ اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم هو ذلك ان المضموم المضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الا لادلا وجود الجنس (الافى) من النوع (قوله فلا يجرى) الخ يتأمل المراد به سيد حموي يظهر ان المراد بذلك انه لا يصحب من الواجب قبله لا يدخل الحنطة تقصيره (قوله والا) اى بان كثر بحيث لم يزل اثر في القص (قوله اخرج عه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة التقدا بغير خالص المشوش نصابا او كان عنده خالص بكملة اخرج قدر الواجب خالصا ومن المشوش ما يطم ان فيه قدر الواجب فلو كان محجور تميم الا ولان قصص مؤنة السبك الاحتجاج اليه من قيمة الفش وينبغي فيها اذادته مؤنة السبك على قيمة الفش ولمرض المستحقون بجمعها لا بجزءه اخرج الثاني لاضرارهم حيث يختلف ما اذادته وادروها اه وقال سم قوله وينبغي فيها اذادته مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه بان ظاهر كلامهم اجزا اخرج المشوش عن المشوش وان اذادته مؤنة السبك على قيمة الدش ولمرض المستحقون ولهذا قال في المباب في المشوش زكاة بخالصه بقدر الواجب يقتبوا لا بجزءه مشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كله يجرى لظهور هنا ايضا وانما سكتوا عنه هنا اكفاه ما ياتي اه قول الشارح من غير المختلط اى من المختلط ما يطم ان فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) الى قوله ليرى ان المادقة الثانية والمقتى قول المختي (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سق احدهما بقوله الآخر بغيرها شرح بفضل قول المختي (واختلف ادراكه) وعليه فلادرك بعضه ولم يبلغ نصابا بجزءه التصرف فيه ثم اذادته بقا بقوله كل به النصاب ذكر الجميع سواء كان الاول باقيا او تافا فان باع تبين بطلان مقتى قدر الزكاة وبعب على المشتري رد ان كان باقيا وبله ان كان تافا عرش وباني في الشرع قيل قول المختي وجب يبدو صلاح الشعر مثله (او حله) اى حرارة وبرودة كتنجيد وتمامه اذ تمامه حارة يسر ادراكه ثمرها وتجديدها بقا بقا معنى (قوله)

(قوله ليجعل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق وسم الخ ان يقول على نوع من النسخ يساوى الذرة الخ (قوله في المختي) ويضم الملس الخ قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه ينقل عن نوعيه (قوله ليين ان مال المبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٢ - شرواى وابن قاسم - ثالث) (الى) ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاع ثمر العام الثاني قبل هذا الا ولاباحا (ويضم ثمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لا اختلاف نوعه او حله لجران المادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النية الى احدة لا يكون في نوع واحد اطلاقا قل من التنك قواعير التساوى في الادراك تلمز وجوب الزكاة

فقد برز وقوع النطع في العام الواحد جماعة على ما حكى وهو أربعة أشهر على ما في الكفاية عن الأصحاب لجرم العادة بأن ما بين اطلاع النخلة إلى صدور صلاحها ونشوب إدرها (٢٥٠) ذلك لكن يرد بأن الممتد اثنا عشر شهرًا فظهر ما يأتي (وقيل أن اطلاع الثاني بعد جدد الأول)

واعتبر وقوع القطع في العام (الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطع فيه قال حر والمعتد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه ثم وكذا اعتمدته النباهة في المتن وشرح بالفصل عبارة قالوا ولين والعبرة في الضم بما لا يلاهيها في عام واحد كما صرح به ابن القري في شرح ارشاده وهو المعتد فيضم مطلع نخلة الى الاخر ان مطلع الثاني قبل جدها الاول وكذا بعد في عام واحد وفي الكردى على بالفصل وكذلك الا لمعايد الامداد اعتمد شيخ الاسلام في الاخيرة الخطيب الشرنوب والجمال الرمل وغيرهم وجرم شيخ الاسلام في منجه بان العبرة بقطع الشرنوب لا باطلاها وهو ظاهر التحفة في فتح المجموع وهو وجبه اه (قوله بان المعتد الخ) اعتمدته النباهة في المتن وشرح بالفصل ايضا (قوله فظهير ما يأتي) اي في الزرع كدى (قوله بفتح الجيم) اي قوله قيل في النباهة في المتن (قوله بعمل في العام من بين الخ) اي بان يفصل الحقل الثاني عن الحقل الاول واما ما عرج متابعي حيث يتأخر برزق الثاني عن برزق الاول بنحو يومين او ثلاثة ثم يتلاحق به في السكير فكله على ما عرجش (قوله برزق) اي ان كثر كما في قولهم نوحا من الكرم المعروف في انه يشترك في عام مرات (قوله قبل الحلال كثر ما عرجش) اي لا يلاهيها من جهة الاخرى لانه مضمون (قوله ان كان كل الخ) الاول ان الثاني بعد جدها الاول الخ (قوله ويراد به الخ) حاصله ان ما في المتن مقيد بالغالب فنجد جاب عن هذا الدين المراد لا يدفع اليراد (وان صرح ما قاله من الحكم) اعتمد هذا الحكم النباهة في المتن وشرح بالمعجم ايضا (قوله وهذا) اي التقل (وقد يقال الخ) اي بما بين القولين (قوله وان استغفلا) اي قول المتن وراجع الخ في النباهة في المتن الاقروهم عن الجهداد (قوله وان استغفلا الخ) عبارة طلبة في المتن والمستغف من اصل كدرة سبيلكم من قافية في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من الكرم والنخل لا تنهار اذ ان القاية لعل كل حل كثره عام بخلاف الدرو وغيره ما قلنا في الخارج منها قانيا بالاول كزوع تجعل اذ الكعبه اه قال عرجش قوله حر يضم الى الاصل ظاهره وان طالع المدعو لم يقع حصاد اعمان عام ويمكن توجيهه بان له كان مستغفلا من الاصل بزل منزلة اصله اه (قوله او اختلفت ازرعا) ولو توصل بذل الزرع عادة بان منتهش او شهرين متلاحقا عادة فلذلك زرع واحد ان لم يقع حصاده في سنة فتو ا واحدة فيضم بعضه الى بعض واما ان تفصل اليه بان اختلف اوقاه عادة فانه يضم ايضا بعضه الى بعض بشرط وقوع الحصاد في عام واحد وفي قافي عشر شهر اربية سواء. والزرعان في سنة واحدة لا كدى على بالفصل وياشترى ما يوافق في كل بعدد كثر منه في الزرع

ماضيه في تصريحه بان ما في الزرع واحد ان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف في الخارج اه (قوله رارق الخ) لعل الفرق باعتبار قولهم ان استغفلا الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا اذ ليس ذلك نظير حل ما ذكر رسم وصنيع ما مر من النباهة في المتن صريح في تراجعه في المتن (وقوع حصادها الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين اي عند النباهة والمغني ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صلح لا لتتابعه بساتينه اذ بخلاف الزرع فانه لا يتبعه بمجرد ذلك زرعاً المقصود منه للاذمين الحب عاصفة باعتبار حصاده عرجش (قوله ولا عبرة بقايتا الزرع) اي فيضنا ان اذا وقع حصادهما في سنة وان

(قوله واعتبر وقوع القطع في العام الواحد) جماعا للعبرة في اتحاد العام بوقوع القطع فيه قال حر والمعتد ان العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه (قوله لكن رديان المعتد الخ) اعتمد هذا المعتد ايضا (قوله رارق ما مر من حمل المنب الخ) لعل الفرق باعتبار قولهم ان استغفلا الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا اذ ليس ذلك نظير حل ما ذكر (في المتن) ولا يظهر اعتبار وقوع حصادها في سنة) والمراد بالحصاد حصوله بالقرعة لا بالفصل كما قد امكن ان يكون في شرفه قال ان تليهم برشديا لشر حره وعبارة الروض فضل وان توصل بذل الزرع عشر او شهرين متلاحقا في عام فلذلك زرع واحد وان تفصل واختلاف اوقاه

يُفتح الجبر كسر هارون الخ
الذال وأما لما أي قطعه
(لم يفتح) لحدوه بعد انصرام
الاول فاشبه ثمر العام الثاني
ولو أعلم ان الثاني قبل بدو صلاح
الارض لم يكن له جزء ما
فضله كانه له ان تصور
نخل أو كرم يعمل في العام
مرتين ثم احدهما إلى
الآخر وليس كذلك بل
الحاصل كثرة طعين إن كان
كل بعد جدد الآخر أو
وقتها به ورد إزاده
وإن صرح ما قلناه من الحكم
بان كلامه جرى على الغالب
المعتاد فلا ترد عليه هذه
الصورة النادرة وإن نقل
ثبات كثرة في مضارق
المبعض بهذا اعتراض من
غير الاستحالة قد قال ان
أريد ان المرحون يبد
جدا ثم يظف ضمرا آخر
فهو الحال عادة في نام الفرس
منه أو أنه يخرج من جنب
تلك المراجين مخرجين
أخرى قبل جدد تلك أو
بعده فهو موجود ومشاهد
في بعض التواصي (وزوعا
العام يضيق) وإن استخطا
من اصل واختلفا وزوعا
وجدادا كالدره تزوع
وبعوا صيفا وخرافا وق
ما مر من حمل العنب والتخل
لا يضيقان بان هذين وادان
لله واما كل حل كثرة

ثم بخلاف لزوم لا بد ان كان ذلك كزعم واحد تعميل امدراك بعينه (والاظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) لم
 بان يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريضة ولا عبرة باجماع الزعم لان الحاد هو المقصود منه يستقر الوجه

لحق الزرع في سنة ثانية ومضى **(قوله وتازع الاستوى في ذلك)** أي في الظاهر المذكور عبارة الثانية والمغنى وجلة ما فيها عشرة أقوال أصحابنا ذكر المصنف وتقلده عن الأكرين وهو المصنف وإن قال الاستوى أنه يقل بطل بطول القول بتفصيله والحاصل أني أرى من محضه فلا عن حروء إلى الأكرين الخ لتمام المغنى في شرح منجه وبما بان ذلك لا يقدر على نقل الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظها **(قوله ويكنى عنه)** أي عن الحصاد في الزرع عبارة الثانية والمغنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كإفاده السكال بن أبي شريف **(قوله وعن الجداد)** أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاع خلافاً للثانية والمغنى **(قوله من إمكانه الخ)** أي حصولها بالقوة لا بالفعل كرى قولنا إن (وواجب ما شرب الخ) ولا تجب في المشتريات زيادة لتغير السنة الأولى بخلاف غيرها لأنها إنما تستكرر في الأموال الثابتة وهذه منقطعة النماء معرضة لفساد نهاية معنى ويأتي في الفرح مثله **(قوله من نهر الخ)** أي وأساقية حفرت من النهر وإن احتاجت قوة نهاية **(قوله أو التاج)** عطف على المطر ويحمل على نهر **(قوله أو غرب حروءه الخ)** أي عطف على الضمير المستتر مع الفصل **(قوله به)** أي هنا كالباقى المتن بمعنى من أو للشيئية كأيضا بقوله ويشرب حروءه الخ وقال الكركي الباء هنا للتعدي أي أشر به الماء حروءه على أن يكون المأمور بالشرب وحروءه قاعه أه وفيه ما لا ينبغي **(قوله ويشرب حروءه)** أي عطف على المطر **(قوله)** أي ينقل ويسمى **(إلى قوله من ماء الخ)** أي الثانية والمغنى لا في قوله واستأجره **(قوله ينضح بنهر الخ)** أي ينقل المأمور من عمله إلى الزرع بمعنى أو غيره كالطاعة والهادف ويعتبر في صورة الحيوان أن يكون بشير إدارة كأن يحمل الماء ويؤايلة على نحو جعل ويرقى به إلى الزرع فيسقى به شيئا وبجهرى **(قوله سانية)** بسين مهملة ونون ومثناة من تحت الثانية ومغنى أي أساقية وفي المختار والسانية الفأخضة وهي الثالثة التي يستقى عليها بجهرى **(قوله ما يدبر الحيوان)** أي أو الاديون شيئا **(قوله أو ناعورة)** عطف على دولاب **(قوله يدبر الماء نفسه)** وحيث كان المادير ما بنفسه فلا وجب فيما سقى به الماء الحنفية المؤنة حشواً وجب بأنه لا كان يحتاج لإصلاح إلا إذا أنكرت كان فيه مؤنة بجهرى **(قوله أو استأجره)** يتأمل فيه إلا أن قال غاية الأمر فساد الإجارة فلم يخرج المادير كونه بموض سم **(قوله أو بدلو)** معطوف على قول المصنف ينضح **(قوله أو جوب خنائه)** أي هو خزانة جميع ما تقدم ويحمل رجوعه لما عدا الشراء الصحيح **(قوله من ماء الخ)** بيان لما في قول المتن بما اشتراء كرى **(قوله فاني المتن الخ)** عبارة المغنى الأولى فرامة مقصورة على أنها موصولة لا معدودة لأنها المأمور فقلها على التقدير الأول نعم التلج والبرد بخلاف الممدودة قول الاستوى نعم عمل الأول الماء المتجس من غير أن لا ينضح شراؤه انتهت وقد قال الماء المتجس داخل على التقديرين أن يراد صورة الشراء الصادقة بالصحيح والفساد خارج على كليهما أن يراد حقيقة وهو الصحيح فلما لم يلاحظ الاستوى في التحصيل وقد يقال لعل لم يلاحظ الماء المطلق لا يطلق شراؤه على التجس بصرى **(أي العشر)** أي التي له فإن قلت في المغنى وكذا في الثانية الأقواله من ثم حكى فيه الإجماع **(قوله والمغنى ب)** أي لماذا ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو النضح **(قوله هنا)** أي في الباب و **(قوله ثم)** أي في المشية **(قوله قلت الخ)** ويمكن الفرق بأن الشر

ضم ما حصل حصاده في سنة واحدة أه وفيه تصريح بأن ما توصل زرع واحد إن لم يضر حصاده في سنة واحدة بخلاف إطلاق المصنف في الشارح **(في المتن ينضح)** يشمل حمل الماء على الناضح إلى الأرض بدون سابقة أو دولاب أو غير ذلك **(قوله أو استأجره)** يتأمل فيه إلا أن يقال غاية الأمر لساد الاستئجار ولم يخرج المادير كونه بموض **(قوله فاني المتن موصولة)** أي لا معدودة **(قوله فان قلت لم توثق الخ)** يمكن الفرق بأن مشروعية الزكاة دفع حاجة الفقراء مثلاً والحاجة إلى الثمر والزرع أشد من ذلك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه فشرعوا به مطلقاً بخلاف الحيوان والحاصل أن الثمر والزرع من الأقوات التي لا يقوم البدن بدونها لو جبت زكاتها مطلقاً وإن اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فإن الحاجة إليه دون

لا تشه نظر الواجب فيه بالحاصل منه كأم قيل الباب من الحبو الشعر عنه نظر اليها مطلقا ثم اوجوا التفاتو بحسب المأونة وعدمها
نظر الى انتموا سائرهم يتكثروا تغلر بحسب (٢٥٣) ذلك فانهما بالهتني اذ اطويل في الحق بما جيون اودية مكنه حاصله ان المسق منها

بمشرى فاعند القرار ارفع
الماء او الماء وحده او
بمنسوب مثلا فيه نصف
أشتر مطلقا لانه مضمون
عليه وكذا اذا توجه البيع
إلى الماء وحده في كل ذرة
وإن فرضت صحة بخلاف
شرائه مطلقا مع القرار
وفرضت صحته فان ماسق
بما ولا فيه النصف للوثة
ببخلاف المسقى به بعد
فان فيه العشر لان الثمن
إنما يابل الاول دون ما
يعد فلا مؤنة في مقابلته
وما خلفه في الصحيح فيه
نظر ظاهر والذي يشبه
وجوب النصف فيه مطلقا
كأه ظاهر كلامهم انه حيث
ملك بمؤنة لم يلزمه سوى
النصف فسة الشراء وما
بعدها ولا نسلم ان الثمن
مقابل لاول ما قطع بل
لكل ما حصل منه قالوا إذا
لم يملك على النج لم يملك الماء
فوجب العشر مطلقا
وقضيته وجوب العشر في
تلك الميون مطلقا لانها
تخرج من جبال غير ملوكة
وأصل منيعها الذي يتنجر
منه الماء غير ملوك بل ولا
مروفي و لكن ان تقول هذا
وإن كان هو القيان إلا ان
قولهم لو وجد نهر ايسق
ارضين بلغة ولم تعرف
انه جفر او انفرق بنفسه

والزوح من الاقرا تاتي لا يرقم البدين بدونها لوجب زكاتها مطلقا وإن اختلف قدر الواجب بخلاف
الحير ان كان الحاجة اليه دون الحاجة اليها ما لم يتعلق به الزكاة مطلقا سم زاد الثموري وبان من شان
العطف كثر فالمؤنة بخلاف الماء من شانه خفة لمؤنة بل لا ابا حة اه (قوله فطر البيا) الى اى عين (قوله
لواجب) اى الوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقتنا الخ الحب والشتر (قوله مطلقا)
اى كثر في المؤنة او لا (قوله بحسب المؤنة الخ) الانسب لما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر الى انه) اى
الواجب كرى (قوله في المسق الخ) اى من الزرع او الشتر (قوله بمشرى فاسدا) كذا في اصله يظهر حة
الله تعالى فهو صفة مفعول مطلق اى شر افا سدا يصرى (قوله القرار) اى شغل الماء وحده كرى (قوله
مثلا) اى او بشرق (قوله مطلقا) اى في السنة الاولى وما بعدها كرى (قوله في كل ذرة) اى فيما
يجتاك الب كل ذرة بخصوصه ومن وقت زرعته الى وقت اكله وهذا التفسير مع ظهوره في التهم وفي
الخارج بينى عماني يصرى ما نصه قوله في كل ذرة كذا في اصله يظهر حة الله تعالى ولعل بمله إذا
اكتفت الزرة ببقية واحدة فخرج ببقية بدل ذرة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) اى
الماء وحده (مطلقا) اى بدون التوقيت بمدة كسنة (قوله ومع القرار) بى ما شرى القرار وحده شره
صحيحا فالظاهر ان ماسق به فيه العشر مطلقا فانه لا مؤنة تحذف في مقابلة الماء صلا فخرج ثم رايت ما ياتي
عن سم اقاروه حصر صريح فباقت (قوله وفرضت صحته) اى الشراء مطلقا مع القرار (قوله وما خلفه
الصحيح) هو قوله فان ماسق به اولا الخ كرى (قوله انه يمشى الخ) بيان لكلامهم (قوله في فسة الشراء
الخ) تفسير لقوله مطلقا (قوله قال) اى اليقين (قوله لم يملك الماء) اى لا يكون ملكا لا حد بل يصير مباحا
(قوله في تلك الميون الخ) اى في المسقى بها من الزرع والنبات (قوله مطلقا) اى عن التفصيل الذي تضمنه
الحاصل المذكور (قوله وان تقول الخ) اى متافضا لقضية قول البشتي كرى (قوله هذا الخ) اى
القضية المذكورة (قوله ارضين) يشتر التون (قوله ظاهر الخ) خبر ان (قوله لكن قال الا ذرى الخ) يمنع
للتنافض المذكورة فيثبت المطلوب وهو وجوب العشر في اودية مكة كرى (قوله على ان مباحها) اى
مكها اى مياه حير بها (قوله ياتي) اى في احيا ما لموات كرى (قوله وعليه) اى ما قاله الا ذرى (قوله لان ماء
حير بها مباح) قد يقال هو ان كان مباحا الا انه لم يحصل الا يؤنة ولا نجر لانه لا با حة اتي لم تدفع المؤنة فالتجته
ان الواجب نصف لعشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء اى لو لم يقر القرار فان كان القرار اى وحده
فالتجته العشر لانه يثبت كالمسقى بالقنوات فليتنا مل سم وفي الكرى على بافضل ما نصه وبمست سم في
حواشي التذنيق حصرا لالمباح فكيف وجوب بنصف العشر لكن نقل من الجليل ان ما اخذه السلطان او
حافظ الم لا يمتنع العشر وهذا لم يذكر استرداده من اخذه يظهر انه مشفوع به اقول تقدم عن عرض
ان ما يؤخذ المستعمل على نحو الجزائر من نحو الملتزم من الدوام على رعي الدواب فيها هو بظهور لا يمنع من
الاساماء وقضيته ان ما يؤخذ طلبا على الماء لا يمنع العشر مطلقا (قوله وكذا السواق) الى قوله فتصيره
في المعنى وكذا في الناهية لا قوله الغلبة على الضميف (قوله وكذا السواق الخ) القناة اى ابار المتصل بعضها
بالحاجة اليها ما لم تتصل به الزكاة مطلقا (قوله لا تشه) قد يقال تصديق الثمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل
والحيوان كذا لغيره قال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها تاكولن أنفسه مقصودة ايضا (قوله لان ما يصير بها
مباح) قد يقال هو ان كان مباحا الا انه لم يحصل الا يؤنة ولا نجر لانه لا با حة اتي لم تدفع المؤنة فالتجته ان
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فالتجته العشر لانه حيث
كالمسقى بالقنوات فليتنا مل (قوله وكذا السواق الخ) ما نسبها للقنوات

حكيم ملك ظاهر في ملك ماء تلك الميون ومن ثم اجمع أهل الحجاز قد بما حديثا على ان مباحها ملوك لا له الا ذرى بعض
كبابي على قولهم ما جعل اصله ملك لذرى اليدعيه ان كان من ميمه من ملوك لهم بخلاف ما منته بموات او يخرج من نهر عام كجدة فان باق
إباحته و عليه فيجب في اودية مكة العشر لان ماء حير بها مباح لا جميع منابعها في موات تغلر (القنوات) وكذا السواق الصغيرة

من النهر العظيم (كالعمر على الصحيح) في الحق بها العشر لانه لا يفتق مقابلته فتنه في كل حارة الارض والعين والنهر واحياها او
تبيتها لان يجري الماء فيها بطريق الى الزرع بخلاف المسقى بنهر الناحية فان الكلفة في مقابلته الماء نفسه (وفي ماسقهما) اي العين (تواء)
او جعل حاله قائماتي (تلا تار باعه) اي الشرور عاية لثانين (فان غلب احدهما ففي قول (٢٥٣) تنبهره) ترجيحها للقلية (والاظهر)

انه) بقط) كاهو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر

وثلثه بنحو بضع وجب

خمس اسداس العشر ثلثا

العشر للثلثين وثلث نصف

العشر ثلث وتعتبر القلية

على الضعيف والتبسيط

على الاظهر (باعتبار عيش

الزرع) او التمر (وتعالم)

لانه المقصود بالسقي

فاعتبرت مدته من غير نظر

الى مجرد الاتقع فتصبيه

بالحاء المراد به مدته وجد

اولا (وقيل بعدد السقيات)

النافعة بقول الخراء فاذا

كان من بذر الى ادراكه

ثمانية اشهر فاحتاج في ستة

اشهر من الشتاء والربيع

الى سقيتين بنحو مطر

وفي شهرين من الصيف الى

ثلاث سقيات لسقيها بنحو

بضع فيجب على المتمد

ثلاثة ارباع العشر وربع

نصف العشر فان احتاج في

اربعة اشهر لسقية بمطر

واربعة لسقيتين بضع

وجب ثلاثة ارباع العشر

وكذا لوجمل القنادر من

تقع كل باعتبار المدة اخذا

بالاستواء ثلاثا يلزم التحكم

يبحث تحت الارض والساقية هي المغفورة من النهر ووجه الارض (قوله بل في حارة الارض) عبارة
الحق لان مونة الفتوات (فما تخرج لمارة للقر بقول التاجر لا حيا لارض فالتحريك وصل الماء
الى الزرع بطريقه مرة بغير حيا اه (قوله واهياها) اي الارض والعين والنهر ابتداء (قوله او تبيتها)
اي هذه الثلاثة دواما (قوله اي العين) اي كطرو وضع قول المتن (سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش
الزرع ونماه اخذنا بما في ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كباقي) اي انفا بقوله وكذا لوجمل القنادر الخ
(قوله الى مجرد الاتقع) اي ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) اي ا. (قوله النافعة)
الى قوله وهذا فالحق لا الفرقه فان احتاج الى ركذا (قوله بقول الخراء) يعني الا كتمان ذلك باختيار
واخذنا من الا كتمانهم بمقاييس من الا في ركذا (قوله فاذا كان) الى قوله وهذا في النهاية
الاخرى ولا فرق الى ويعلم (قوله فاذا كان الخ) اي عيش الزرع ومدته (قوله لسقيات) اي الثلاث سقيات
فالتصديق مقول مطلق عددي (قوله وكذا لوجمل القنادر الخ) ويظهر انه يعمل بما كان في نفس الامر
عند زوال الجهل بصري اي اخذنا من قول الفارح الا في ان يعرف الحال (قوله اخذنا بالاسواء الخ)
وقيل وجب العشر لان الاصل راءة الفقه من الزيادة على العمل ومغنى في بعض النسخ بالاستواء
(قوله ولو لم يكن احدهما اكثر الخ) تبع شيخه في شرح الرض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الفارح
فيها من الماوردى وقره قدسوى الزاقي في الحكمين هذه الصورة والتي قبلها كاقوله في الخاء وهو وكذا
سوى بينهما في الجواهر فقلنا من ابن شريح والجورج حكم مقالة الماوردى عنه فينبغي ان يكون المتعديها
التسوية لما ذكره بصري اقول في النهاية والمغنى شرح المنهج مثل ما في الشرح الا انه زاد الثاني ذكره
الماوردى اه والاول قاله الماوردى وهو ظاهر اه فيمد اتماما هذه الشروح على احتياط ما في شرح
الروض لا يجوز لنا اخذنا خلافا لما علمنا انقره السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ القين الخ) قال
سم انظر ما في القين الذي باخذه وما حكمه كصرف المالك في المال المشكوك في قدره والواجب اه والظاهر ان
المراد بالقيين ما يوجب على الظان ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيها زاد على ظنه انه
الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب عيش وقوله وان تصرف المالك الخ يتخالف قول الفارح
والنهاية الى ان يعرف الحال وقول المغنى ويرقب الباقي الى البيان ومقب الحنفى كلام عيش بما قصه وفي
الرشدي ما قصه قوله فيؤخذ القين اي ويرقب الباقي كاف في شرح الروض ومعنى اخذنا القين ان يعتبر بكل
من التقديرين ويؤخذ الاقل منها هكذا ظهر فلما راجع اه فلو علمنا انه سقي ستة اشهر باحدهما وشهرين
بالاخر ووجمل عين الاكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين ارباعا فلا في تقدير ان الاكثر هو الذي يمد
الصبا يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة ارباع وعلى تقدير العكس يكون
الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة ارباع فيلحق انخراج خمسة ارباع ويوقف
ارديان الى علم الحال فان اراد راءة الفارح رجعا اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغنى وشواقي جميع
ما ذكر في السقي بما بين انفا الزرع على قصد السقي بما امكن انشاء قاصدا السقي باحدهما ثم عرض السقي
بالاخر وقيل في الحال الثاني يستصعب حكم ما قصه اه (قوله وان اختلف الواجب) اي وهو العشر
في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وهذا) اي بقوله ويعلم الحق الخ (قوله يعلم ان من له الخ)
(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماه اخذنا بما في ان الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر ووجمل عينه قالوا يجب ينقص عن العشر ويرد على تصفيه فيؤخذ القين الى ان يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر
بين ان يقصد السقي بما فيعرض خلافا وان لا ويقص السقي بنحو مطر الى المسقى بنحو بضع في اكمال التصديق واختلاف الواجب
وهذا المستعمل لاختلاف الارض غالبا يعلم ان من له اراض في حال متفرقة ولم يتصل تصاب الا من مجموعها لزمه زكاهه ويظهر
اه لو حصل له من زرع دون التصابل له انصرف فيه وان كان حصوه مازرعوا بنحوه يتحد حسابه مع الاول فلما تم التصابل

الامر كذلك المستعصم من حقها في الزرع والحرث والعزير والجر والحرث وغيره ما يصري (قوله) بان يعلن نحو البيع في قدر الزكاة اى يجب على نحو المشتري ودهان كان باقيا بدهان كان تالفه عش (قوله) ويصدق الى الماتن في النجاسة والمغنى (قوله) ويصدق المالك في كونه مسقيا (الخ) اطلقوا التصديق المالكين ان اتهم من قرآن الاحوال قد قطع بكذبه كراوع بغلاة لا ما قبلها ولا فيما قرب منها يعتدل السبق منه بنحو ناضج للعل كلامهم محمول على غير ما ذكره قدس سره اياه لوال المالك حاكم بحريق وقوف في الجرين وعلينا انه يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع الماتن فلو ادعى المالك النتائج بهذا القول او غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتمل قول كل صدق المالك (الخ) وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجحوه كانه لم يستحضره (قوله) فيسار (اى) من الثمر والزرع (قوله) ولو في البعض الى قوله نسمي النجاسة المغنى الا قوله قال الى ولا يشترط (قوله) ولو في البعض وان قل كعبه عش وباعش وكردى على بالفضل (قوله) خابطه اى بدو الصلاح نهاية (قوله) في البيع (اى) في باب الاصول والخاصة مع قول الماتن (واشتداد الحب (الخ) اى وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتم على المالك الاكل والتصرف وحيث لا فينبغي اجتناب القربى ونحو من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى بحيرة اه عش ومنقول الزرع فيضاد كراي كراي في التفرع (قوله) قال اصله اى اصل المناجى وهو المحرر (قوله) لو اشترى (الخ) ولو اشترى بخلافه بشرط الخيار فبد الصلاح في مده فان كان على من له الملك وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان مضى البيع في الاول ولم يبق في الثانية ثم اذا لم يبق الملك له واخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار لها فالزكاة موقوفة في ثبوتها للمالك وجبت الزكاة عليه وان اشترى التخليل بشرطها او ثمرها فقط كالزراعت او مكاتبه فبد الصلاح في ملكه ثم رد ما يبيع او غيره مما قاله يمدد الصلاح لم يجز كذا تعال على احدا ما اشترى فلا تليس احلا للوجوب واما البائع فلا تهايم تكن في ملكه حين الوجوب او اشترى اما مسلم فبد الصلاح في ملكه ثم رد ما يبيع او رد ما على البائع فبر التعلق الزكاة بها فهو كسب حدث يده ولو اخرج الفار لم رد ما على الارض او من غيرها فله ان رد ما على رد ما عليه بخلافه لا سقط البائع حقه وان اشترى التفرع حدها بشرط القطع فبد الصلاح حرم القطع لتعلق من المستحق بها فانما لم يرض البائع بالابقاء فله التمسك بضره بمس الثمرة ما لا يشترطه وقوله رضى به وان المشتري الا القطع لم يكن للشري القسطن في البائع قدرضى بسقاط حقه البائع الوجوه في الرضا بالابقاء لا بغيره ما عايرة واذا فسح البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه اخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشي لو بد الصلاح قبل القبض فهذا يجب حدث بد البائع قبل القبض فينبغي ان ثبت الخيار للشري قال وهذا اذا بد الزرع ولا فيه ثم ما استحق ابقاءه في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمني فينبغي ان يفسخ المقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق بالقدس شرح الرضوي معنى زاد النجاسة او ارجع عدم انقاس المقدما كذا والفرق بينهما ان الشرط في القبض عليه ما لوجبه المقدان في حرم المقد صارت بقاء الوجوه في المقد بخلاف القسطن لا يفتقر في الشرعي الا لا يفتقر في الشرطى اه (قوله) وحده اى جفت المناجى قول اصله ان ذكر (قوله) من حيث تعليقه (الخ) اى تعليق المصنف الوجوب بدو الصلاح كردى (قوله) وهو مؤنة نحو الجدا (الخ) اى كالباس والحل وغيرهما يحتاج الى مؤنة نهاية ومعنى (قوله) من عالس ماله (الخ) للزوال عالس او غيرها من مال الزكاة وتعدرا استداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة حظه عش (قوله) لا يجب الاخراج الا بعد التصفية (الخ) اى لا الارز والعلش فانه يؤخذها جيبا فشرهما كسر معنى ونهاية ويجوز اخرجها عالس عن القشر عش (قوله) فيبايع (اى) لا رد ثبوت لا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله وخوف عليه (قوله) بل لا يجوز (قوله) فلو اخرج في الحال الرطب والسنبل ما يكثر (قوله) ومع وجوبه لا يجب الاخراج (لا بعد التصفية (الخ) وعلم ما تقرر في غير الارز والعلش امامنا لم يخذ

بان يعلن نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتصدد ودله بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مسقيا بماذا ويحلف نديا لانهم (ونجيب) الزكاة فيما سار (يبدو صلاح الثمر) ولو في البعض ويأتى خابطه في البيع لانه حيث ذكره كامة وقوله بلح وجبهم واشتداد الحب رلوفى البعض ايضا لانه حيث قوت وقوله بل قال اصله لو اشترى او ردت فبدا مشروقه بد الصلاح منه فلو كان عليه لاهل من انتقل الملك عنه لان السبب انما وجد ملكه وحده فلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والصفية وسائر المؤن من عالس ماله كثير يخرجون ذلك من الثمر او الحطب ثم يركون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوبه بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد الصفية والجناف فيا يجب بل لا يجوز قبلها

لعمري يأتي في المعلق تفصيل في شرح قوله فلهما يتعين مجي كنهه فان قيل له قال راد بالوجوب بذلك انه اذا دسب الوجب الاخر اجمالا فاصولوا
 زيبا او جابصني فعمل ان ما اعتد من اعطاء المالك الذين تلوهم الزكاة الفقرا استنبال لوربطا عند الحصاد والجداد حرام وان ثوابه الزكاة
 ولا يجوز لهم حسابها منها الا ان صني اوجب وجدد الزكاة كما هو ظاهر شهر أيت بجلبا صرح (٢٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان

فرض ان الأخذ من أهل
 الزكاة فقد أخذ قبل مجيهم
 تمام التصفيق اخذه بعدها
 من غير اقباض المالك له او
 من غير نيته لا يبيحه قال
 وهذه امور لا بد من رعايتها
 جميعها وقد مر اطل الناس على
 اخذ ذلك مع ما فيه من
 الفساد وكثير من المتعبدين
 بروه احل ما وجد وسببه
 نبذ العلم وراء الظهور اه
 واعترض بملو به البيهق
 ان بالورداء امرام الرداء
 أنها إذا احتاجت لتلقط
 السائل فدل على ان هذه
 عادة مفسرة فمن زمنه ^{في كل}
 وأنه لا فرق بين الزكوى
 وغيره لو سئمت هذا الامر
 وإذا جرى خلاف في
 مذهبا ان المالك ترك له
 نخلات بالخرص يأكلها
 فكيف يضائق بثل هذا
 الذي اعتد من غير تكثير في
 لا حصار والامصار اه
 وفيه ما فيه فاصوب ما قاله
 بجلي ويلوهم اخراج زكاة
 ما اعطوه كالواظفوه ولا
 يخرج على ما مر من المراقبين
 وغيرهم لانه يتفرق في الساعي
 ما لا يتفرق في غيره ونوزع
 فيما ذكر من الحرمة
 بأطلاقتهم ندب اطعام
 الفقراء يوم الجداد

أول بغير ردى لم يجزه ولو أخذه لم يقع الموقع وان جفوه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ
 واختاره في الرضا وهو المحدثون ان نقل المليون خلافة وروى عن ابن كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما
 في الرضا في باب الغصب نهاية مقني وكذا في الاسنى انما اختار رد القيمة عند التلف قال عرش قوله
 هو وهو المحدث هذا بخلاف ما لو اخرج جاني نيتته او ذميا من المعدن في ترابه فصفاه الأخذ فبلغ الحاصل
 منه قدر الزكاة الفرق ان الواجب هنا ليس كان في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور
 والمعدن فان الواجب به منه ما وجد في اخرجه فانيته انما غلط بالتراب او التبن فنع المختلط من مرة
 مقدار مقدار صني وتبين انه قدر الواجب اهـ ا زوال الاجام اهـ وتقدم عن سم منه (قوله نعم ويأتي في
 المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فيأتي قوله نعم وجدوا
 اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بمحمل قوله هنا وجدوا الخ على ما يشتمل تجديد الثانية بقرينة تأييده بسلام
 المحل المشتمل عليه راحة (قوله يتعين مجي كنهه) اي خلافا لالاسنى والنهاية والمخفى كما مر انما (قوله
 بذلك) اي يبدو الصلاح الاشد اد (قوله انفساه دسب الوجب الاخر اجمالا) عياره غير ما انفساه دسب
 وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اي بعد جدوا اشتداد الحب فان لم يفتد او شك فيه فلا زكاة فيها ولا
 يحرم التصرف فيها باعثن (قوله اوردوا) الا في كونه يفتتح الراسوكون الطاهر (قوله حرام) نعم ان حمل
 زكاة ذلك معانده من الحب المصني او القصر الجفاف جزو سياقي جواز التصرف في القصر بعد الخرص
 والتضمن وقوله يا عاشر (قوله وجدوا الخ) يقتضي كنهه وانه لا يكتفي بنية المالك حيث لو اعتد الاقباض
 الاول كما صرح بهذا الثاني قوله انه ثوابه الزكاة وقوله السابق نعم يأتي في المعدن الخ صريح في الاكفاء
 بالنية ابتداء ويحتمل التصفيق كما يعلم برأجة ماسيا في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال
 الاول واما الاشكال بمنافاة قوله السابق الصريح في الاكفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يعمل
 التفصيل فانه على المخول قسطا على ما يصلح ما به من الاكفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) اي
 بقوله ان ما احده من اعطاء المالك الخ (قوله ان الأخذ) اي السائل عند الحصاد (قوله بعد ما) اي بعد
 تصفية المستحق (قوله هذه امور) اي اقباض المالك ونيتته بعد التصفية (قوله واعترض) اي ما قاله
 المحل (قوله على ان هذه) اي التقاط السائل والثابت لرعاية الخبز (قوله وانه لا فرق فيه) اي في جواز
 التقاط السائل (قوله وإذا جرى خلاف الخ) اي كاي (قوله اه) اي كلام المعترض (قوله وفيه
 ما فيه) اي من كونه قول صحابي وكونه احتمال قابل للعمل على غير الزكوى (قوله فاصوب الخ)
 اي الاصوب والاقبال اعراض قرى جدا (ويلوهم الخ) عطف على قوله حرام (قوله اخراج زكاة
 ما اعطوه) اي ويرجع في مقداره ثلثة عشر كما مر من عرش (قوله كالواظفوه) اي النصاب كله او
 بعضه بنحو الاكل (قوله على ما مر) اي في التبيين الذي قيل قوله للمصنف والحب معنى من تين (قوله
 لانه يتفرق الخ) قد بين اطلاته (قوله انه لا فرق الخ) اعتمدته الاسنى والنهاية والمخفى (قوله ما ذكر الخ)
 لهه ببناء المقول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من اليد والتكلف (قوله قال) اي الزكوى (قوله
 او زادت) عمل تامل بصري اي فان مقتضاها ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا ترتبط بالثمة على
 واجبهما في قصرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح
 بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فيأتي قوله هنا وجدوا اقباضه فلنأمل (قوله فيلوهم به) (٢٥٦)
 عبارته فيما لو قطعه من غير ضرورة لزوم تمر جلف او القيمة على ما يأتي اخر الباب اهـ

والحصاد خروجا من خلاف من أوجبه لروادئني عن الجداد لئلا ومن ثم كره قافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلق
 به الزكاة وغيره ومجاب بالزكوى لما ذكر جواز التقاط السائل بعد الحصاد قال ويحمل على مالا زكاة فيه وطرائه زكى
 او زادت اجرة جمعه على ما يحصل منه كذا يقال هنا (١) قول المحقق (قوله فيلوهم به الخ) ليس موجودا في نسخ الشرح التي بايد

وأما قول شيخنا الظاهر العموم أن هذا التقدير مشتغل به وإن كان ظاهر المعنى من فهمهم في موضع آخر لكن ألا وفي كلامهم ما تقدمت
أولاً ومن لزوم إخراج زكاة باطلا عنهم (٢٥٦) المذكور في الحجب مع أنه لا يترك إلا معنى ولا يخص به ويدين الخلف في مثل هذا على

مالاً زكاة فهو قصر حراً
بان من تصديق بالمال الزكوي
بعد حوله تلامه زكاهم
يفرقا بين قلبه وكثيره
تضمن حل الزكوي ليجتمع
به أطراف كلامهم ولا يتناقض
ذلك عما ذكره في منع غرض
نخل البصرة لأنه ضعيف كما
يأتي ريباً في رد قول الامام
والغزالي المنع الكل من
التصرف بخلاف الإجماع
وضعفت تركي من الربط
إلى كراهية أحاديث البكر
وأمر القاضي بشر القول
الربط بمحلولان على مالا
زكاة فيه إذا روي في الواقعة
تسقط بالاحتياط ولا ينظر
التبيين وغيرهما في منع
بيع هذا في نفسه إلى
الاستراض عليه بأنه
خلاف الإجماع القليل
وكلام الأكثرين وعليه
الائمة الثلاثة كذلك لا ينظر
فيما يحرم فيه مال خلاف ما صرح
به كلامهم وإن اعترض
بنحو ذلك إذا ذهب نقل
فأذا زادت المشقة في الزامه
هنا فلا حجب على التخصيص
بتقليد مذهب آخر كذهب
أحد قائله بغير التصرف قبل
الحرس والتضمن وإن
يأكل هو عياله على المادة
ولا يحجب عليه وكذا ما
يدينه من هذا في إراته
(وإن غرض التمسك)

الحاصل من التمسك بالحب غير الجمع (قوله والظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السائل بعد الحصاد
ولا يعمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله ما تقدمت) الخ وهو قوله لم يلزم الخ ويحتمل ما نقله عن الجبل
والمال واحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي ونزوع فيما ذكر من
لزوم الخ باطلا عنهم فبإطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله ويرد الخ) أي الزمان (قوله بين قلبه الخ) أي
التصدق (قوله ولا يتناقض ذلك) أي حل الزكوي (قوله لأنه الخ) أي ما ذكره الخ (قوله ويأتي)
إلى المتن ذكره عمن عن الشارح وأقره (قوله ويأتي الخ) عطف على قوله ولا يتناقض الخ سم (قوله)
وضعفت تركي الخ) عطف على رد الخ (قوله وأحاديث البكر) كونه روية أمر القاضي الخ أي إله الان على
جواز التصرف في الزكوي قبل إخراج زكاته قال الكردي البكر أي كونه لا يعمل على أدراكه من كل شيء ما (قوله)
في منع بيع هذا) أي القول الربط (قوله عليه ما نه) أي المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الإجماع (قوله)
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكلام الخ (قوله لا ينظر) بينا المقول (قوله وفيما)
نحو الخ) وهو منع ما عدا من أعطاه المالك الخ (قوله كلامهم) أي الأكثرين (قوله وإن اعترض)
بنحو ذلك) أي أنه خلاف الإجماع القليل الخ (قوله إذا ذهب النقل) متعلق بقوله لا ينظر الخ وعلة لعدم
النظر (قوله فإذا زادت المشقة الخ) أي كراهية ظاهرة (قوله في الزامه الخ) أي الزام مذهب القاضي في منع
التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا حجب الخ) بفتح الميم وسكون التاء التامته لقول القاضي لا يمنع شرها (قوله)
كذهب أحد الخ) به قال الامام والغزالي كما يأتي وأعلم أنه يكفي هنا تقليد الآخر فقط كما روي باب النبات
كردي وفيه ما صرح كما يعلم بجراجه إجماع في أخذ الامام أو نائبه بخصه فلا يمنع فيه من كل المالك بنفسه
أو عطاه لم يلبس أو سببه أو فقراً فلا بد فيه من تقليد المالك أيضاً (قوله يصنع ما قاله الامام) الغزالي ما تصرف
فيه المالك يصيب عليه كما يعلم بما يتبعه بخلاف ذهب الامام أحد (قوله فانه بغير التصرف الخ) والمصرح به
في كتاب الحنابلة أن شرطه أن لا يجهز أو الزرع أو الثلث (قوله وكذا ما يدينه الخ) الذي رويته في كتب الحنابلة
أنه لا يجهز لها أن يذهب شيئا منه كرهى على باطل أو لم يحتل أن جواز الإهداء فيه خلاف عند
الحنابلة وأعلم الشارح على ما لم يطلع عليه المحتش كرهى من ترجيح جواز الإهداء عند قول المتن (وإن
غرض التمسك الخ) فتجده صريح شرح البيهقي دخول الحرس والتضمن مالا يحجب فليتأمل ويراجع سم وقده
عن حشر شيخنا الحزم بذلك (قوله الذي يجب) إلى المتن في النبات وقوله الخ (قوله وما أطال ما لوردى الخ)
أي توجه الرواية في ذلك وهذا في النخل أما السكر لم يمد له كثير منها وقوله الخ (قوله والمحق بهم الخ) بناء
المقول عبارة في النبات وقوله الخ قال السبكي على هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو يد ما عرف في أصل البصرة
يجرى عليه حكمه (قوله الخ) ونقل في الإجماع فقال يجرم غرسها بالإجماع بناءً وقوله الخ (قوله إذا بدا)
صلاحه الخ) ويحرم غرس الكل إذا بدا صلاحه في نوع دون آخر في أقبس الوجهين متفق ونهاية أقراء سم

(قوله) وأما قول شيخنا الظاهر العموم أي عموم جواز التقاط السائل بعد الحصاد ولا يعمل
ما ذكره على الزركشي (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضحف)
ترك الخ) عطف على رد (قوله في المتن) ورسن غرض التمسك الخ (قوله في البيهقي)
فإن يضمن (أي إخراجاً) به الصريح المالك التمسك الجاهل فيقول ذلكاً فينافي كله تصرفه وبعدان
يضمن لو لم يلقه بضمه عفاً أه قوله التمسك الجاهل قال في شرحه أي إن كان يحجب وقوله يضمن بجففاً
قال في شرحه إن كان يحجب فإن لم يحجب أو أتاه قبل الحرس أو التضمن أو القبول ختمه وطياً لا يجافي غريم
القيمة أو لا يتحقق أن هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضي دخول الحرس والتضمن مالا يحجب
فليتأمل ويراجع وقوله في غريم القيمة الوجه أنه إنما يجرم المثل كما يعلم بما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه)

الذي يجب فيه الزكاة وإن كان من نخل البصرة وما أطال به المارودي من استثنائه ونقل فيه الإجماع
واعتده
لأنهم لا ينعون منه مختاراً فيخرجون أكثر ما عليهم والمحق بهم من هو مثله في ذلك ودوه بأنه طريقة ضعيفة تفردها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح يصح (على ما ذكره) للامر الصحيح بذلك من ثم قيل بوجوبه بمقتضى بينهم على الأول إذا علم الإمام أو نائبه عرف الملك بالبيع وغيره
قيل الجفاف والحرص التضمن فهو هنا حزم ما يجي من الرطب والغلب تقرأ أو (٢٥٧) زيبا بان وي ماعلى كل شجرة ثم إن شاء

واعتمد على قوله (أصلح بيعته) أي بوجه أحسن مما قاله في الأصل خيفة فيستان أنه يجوز
بيع الكل بلا شرط قطع عرض (قوله) ويحتج بالحق في وجوب الحرص (على الأول) أي على سن الحرص
(قوله) والحرص إلى قوله وفي تخصيص المتن في النهاية والمتن في الأقوال لكن يصح على ويدخل (قوله)
والحرص التضمن (الخ) عبارة عن الحرص لفظا والحرص لفظا ومنه قوله تعالى قل الحرصون واصطلاحا
ما تقرروا حكمته الرق بالملك والمستحق اه (قوله) بان وي ماعلى كل شجرة) أي ولا يقتصر على رؤية
البعض وقياس الباقي لتفاوتها نهاية ومتن (قوله) بشرط (الخ) راجع لقوله وإن شاء (الخ) (قوله) لتعذر الحرز
فيه أي لاستحار جهوله لا أنه لا يؤكل غالباً وبطريق اختلاف الثمرة نهاية ومتن قال عرض قوله ولو لا يؤكل غالباً
أخذنا دون ما قبله يشمل الضمير على سبيل الهجرة المحركة إذا كان معطلاً بملتين يبقى ما بقيت أحدهما لا
بمؤخره اه (قوله) فهو خفيف) فيه تأمل فإن شدة الضرورة تنبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك
بالاشتراك الغير الحقيقي مع تعدي إخراج زكاته لها جمع (قوله) وإن قل عن الآية الثلاثة (الخ) تقدم عن أحد
مايو أهمل ما هو المبلغ منه (قوله) قيل أنه) بما قد تزايدت (قوله) ويعد بدو الصلاح) عطف على قوله
بالمثل (قوله) (قوله) الأولى ما قبله لأنه قال خرج المقدو بالصفقال عرض منه أي ما قبله البدو البليغ الذي
استبعد قبل قوله اه (قوله) لتعذر خرصه) أي لعدم انضباط المقدار لكثرة المعامات قبل بدو نهاية قول
المتن (إدخال جميه) أي جميع الثمر والغلب نهاية (قوله) أوصفه) أي لنصف العشر (قوله) تحرم) أي
كاحباته وضمياته (قوله) لكن يشهد (الخ) عبارة عن الثاني أنه ترك المالك ثمر نخلة أو علات ياكلها اه
واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم غنظوا ودعوا الثالث قال لم يذهبوا الثالث فهو الرغوع وادأبو
داود وصحبه ابن جابر ويختلف ذلك بكثرة عياله وقلتهم وإيجاب الشافعي ورضاه تعالى عنه به على أنه
يترك ذلك من الزكاة لا من الحرص ولا يفرق في إخراج الزكاة إلى دفع قوله غنظوا ودعوا الزكاة إلى إخراج حرم
الكل غنظوا بحسب الحرص وتركوا له شيئاً آخر من أجل الترك بعد الحرص المتضمن للإيجاب فيكون
المركو له قد ربيحتهم الفقر لا يفرق فهو اه (قوله) وحله (الخ) أي حل الآية ذلك الحظر فيما الشافعي (الخ)
نهاية (قوله) من الزكاة شيء) أي لا من الأشياء بعضها من غير خرص نهاية (قوله) وفي تخصيص المتن) أي بتعيينه
بالمشهور لا بالأظهر (قوله) مدرك هذا المقابل) الأول في ما بعده إسقاط لفظ مدرك (قوله) وهو) أي هذا
المقابل وهو الاستثناء (قوله) واختاره (الخ) أي مطلق الاستثناء الذي تضمنه المقابل عبارة عن كبري الضمير
يرجع إلى المقابل للمعنى الأصم وهو لا يدخل جميعه في الحرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه
أي لا ينافي قوله الآتي ونوى (الخ) (قوله) ومر الجواب) وهو أنه محمول على ما لا زكاة فيه قول المتن) وأنه يكتفي
بخارص ولا يجوز للحاكم كونه الاستثناء بدو منه فعنده لا يكتفي بدو منه عرض (قوله) واحد) أي إلى قوله
ولا يكتفي في المتن وإلى قوله ويتكسبهما في النهاية (قوله) لأنه لا يمتدح (الخ) ولا فعل الله عليه وسلم كان يبيت
عبد الله بن رواحة غاراً ولو لم يطلب الثمرة معنى وشرح المسح (قوله) ولو اختلفت غار صان (الخ) في مالو
اختلفا كثيراً من التبيين وقياس ما في الأبياء ان يقدم أكثر عرض (قوله) وقد قد غار صان (الخ) عبارة
في النهاية والمتن) قال لم يبيت الحاكم غاراً أو لم يكن حاكماً كإلى عدلين عالين بالحرص بخرص صان (الخ) اه
قال عرض قضيته أنه لا يكتفي خرصه هو ولو احتاط الفقركوا من طرقات بالحرص وهو ظاهر لاتباه اه

أو صلاح يصح) لم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والأوجه على ما قاله
الشيخ عدم الجواز لكن الأقيس كآله أن يضي شبة الجواز شرح مر (قوله) لتعذر الحرز فيه) في تعذر
في الضمير نظر (قوله) وإن قل عن الآية الثلاثة ما قبل أنه يرافقه) تقدم عن أحد ما يرهقه بل ما هو المبلغ منه

(٣٣ - شرواني وإن قاسم - ثالث) الحرص ومر الجواب عن هذا الاستبعاد (وأنه يكتفي غارص) واحد لأنه
يحتد ويعمل بقوله نفسه غير كالحاكم ولو اختلفت غار صان ترقفها حتى يعرف الأمر منها أو من غير ما هو لقد غار صان من جهة الصافي

حكم المالك عدلين يعرفان غلبته نعمته كما يافو لا يفتي واحدا حيا طلق الفتر أو لأن التكريم مانع خلاف الأصل وقباً بالمالك ليصح بعضهم أجزاء واحداً بذلك ويحكمهما (٣٥٨) مع التضمين الآتي المفيد التصرف ود ابتداء الزمة والاستاذ قول الفزاري كاماه

(قوله حكم المالك عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كما يأتي) أي تضمينا صرحا فيقبله المالك (قوله على خلاف الأصل) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخاصمين ومنهم المالك فقط (قوله يريد بذلك) أي بالتعليل الثاني (قوله ويحكمهما الخ) متعلق بقوله الآخر داخ (قوله ينفذ التصرف الخ) أي بلا حرمة (قوله وحل مالا مالا آخر ون الخ) يتأمل هذا المجمع قولها فبقاعدة قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمن يباح التصرف في الجميع كاسيا في انقسام بصري قول المتن (وشرطه الخ) أي الخارص واحدا كان واثنين معنى (قوله العلم بالخرص) أي لأنه اجتهدوا الجاهل بالشيء وليس من أهل الاجتهاد نهاية معنى (قوله بالاستفاضة) يظهر أن مثلها علم من يمتع من ائمة أو تائه بأنه عالم بالخرص بصري قول المتن العدا لئلا في الروايع وحقق وهذا أقدم مما سلكه الفارح وإن كان المال واحدا بصري (قوله ما خرج جها) هلا قال ما دخل فيها سم قول المتن (وكذا الخ الخ) وعلم من العدا لا الا سلامه بالخبر العقل ولا بد أن يكون ناطقا وبصري إذا خرص اختيارا ولا يقر انقضاء وصفه ماذكر يمنع قبول الخبر نهاية (قوله وصر الخ) أي في شرحه وجب الاغتباط الفقراء قول المتن (ويصير الخ) مطوف على أن حق الخ لا على قطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الربط إلا أن يعمل التمر والرويب سائلين بتأويلها بالنكرة بصري ويجوز أن يعمل التمر والخضر البصري والظرف حالاً منه مقدما عليه (قوله إن لم ينفذ الخ) أي لو ياتي في النهاية والخضر لا التمر لئلا كل منهما وقوله وأخذ بكذا وما عليه (قوله إن لم ينفذ الخ) أي قبل التمكن نهاية والخضر الأولي أفراد الخضر بأرجاءه إلى التمر الفاسل للربط العيب كان النهاية والخضر (قوله بغير تقصير منه الخ) فإن تلف بشرط كان وضعه في غير حرز منه ضمن وإنما يضمن في حاله عدم تقصير مع تقدم التضمين لتأمر المالك على المساهلة لأنها علة تقيت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الادانة (قوله أي كل منهما) هلا فسر الهاء بالتر فلا يشكل حيث يتولى أفراد ضمير جفاهه ونتيجة ضمير ليخرجها لأن مرجع الأول حيث ذكر مفرد هو التمر والثاني ضمير وهو التمر والرويب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المصنف في اتحاد المجمع في الموضوعين فغيره لا يشكل المجمع لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل سم (قوله من الساعي) عبارة بالنهاية والخضر من الخارص أو من يقوم مقامه اه أي ومنه ثم يركع عش ثم قال الخضر والخضر هو الساعي أو الامام أو غيره بالفضل وشرح الوضوح وادخله من الساعي وادخله الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ماذنواً له من الامام أو الساعي في التضمين (قوله أو الخارص) أي الجلس فيمثل الاثنين أو ليعتلف مقدمه في شرح وانه يكتفي بخارص من اشترط تعدد الحكم (قوله نحو المالك) أي من وليه أو وكيله أو شريكه (قوله كعنتك يا به بكذا) أي نصيب المستحقين من الربط أو العيب بكذا أو زبنا يتأخر معنى (قوله أو أخذه بكذا) أي وأقرضتك نصيب المستحقين من الربط أو العيب بكذا أو أوزبنا بجبري قول المتن (وقول المالك) أي فوراً أو ورش ذلك قول التارخ أي شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالقام بجبري وقيد أيضاً قول النهاية بالخضر فإن لم يضمنه ضمنه فلم يقبل المالك في حق الفقراء بخلافه ثم رأيت قول السبب مع شرحه يقبل ذلك المالك الأصل أو وكيله والابن اهلا فله ويجب في القبول أن يكون فوراً اه (قوله بل الكل) أي ولو يغير إذن شريكه كما يأتي (قوله كما يجوز أن يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودي) نصيبه صح ذلك وإن لم ياذنه المسلم في القبول ع شر (قوله)

ينفذ التصرف في الربط قبل الجفاف فيأخذ قدر الزكاة بالأجامع والألح الناس من الربط وحل مالا مالا آخر ون على ما بعد الخرص والتضمن (وشرطه) العلم بالخرص ويظهر الاستفاد فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة (والعدا لئلا يأتى شرطها) وسيت احلت أريد بها عدا العدا لئلا لا جعل حكاية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها قال (وكذا الخ) الخريف المذكورة في الأصح (لأنه لا يؤلى ليس من لم تكمل فيه شروط عدا الشهادة اهلافاً (فأما خرص) وضمن (قالاظهر أن حق الفقراء) أي المستحقين ومرسمة تقليمهم (ينقطع من عين التمر) بالثلاثة (ويصير في ذمة المالك التمر) بالثلاثة (والرويب) إن لم ينفذ بغير تقصير منه فإن تلفا بغير تقصيره قبل التمكن من الاداء فلا ضمان عليه (ليخرجها بعد جفاهه) أي كل منهما لأن الخرص مع التضمين يبيح له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقه منه (وشرطه)

في الاقطاع والصيرورة المذكورتين (التصريح) من الساعي أو الخارص المحكم في الخرص (بضمينه) أي حق الفقراء المتحو المالك كعنتك يا به بكذا (أو وكيله) أي لو يغيره (على مذهب) لأن الاقتفال من الدين إلى الذمة يستدعي دخاها أو تأخيرها ما يعلم منه جواز تضمين الساعي أحد شريكه قدر حقه بل الكل كما يجوز أن يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودي

كما يأبى بعض أئمة من هذا من أنه يجوز له أن يخرجها من غيره أنه لو ضمن حصته أو أخرجهما ثم اتساعا له التصرف في ماله وإن لم يخرج شيء
 حصته بئال إن القسمه أفرأ قال غيره وأبى وقد اتساعا بعد الجفاف الضرورة إذ لا يكلف بينه مع القسمه تبعية الزكاة للمال له وفيه
 نظر إذ كلهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمه التي هي بيع بعد تملك حتى الزكاة فيحمل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من حصته
 بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمه وإن أخرجهما قبلها أو بعد ما حصته بشي من المال كله فتطاع في حصة الشريك لعدم
 إذنه ولم يصحب بالخروج إلا الأربع أن تصافوا بحيث لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تملك الزكاة بحصته ونظيره

ما لو باع شريك عبد بن بدير
 إذن شريك يظفر نصف
 كل لافي أحدهما وهذا
 كله مبنى على حيف لما
 مر أن المقول المختص أن
 الحقة أي شيوعا وأجورا
 في الحيوانات والمشر
 وغيرهما كما صرحوا به
 فيحمل المالكين كالمال الواحد
 فيجوز لأحد الشريكين
 الإخراج من ماله ولو
 بغير إذن شريكه اكتفاء
 بأذن الشارع ويرجع على
 الشريك بحصته ما لم ينو
 التبرع وحيث في أخرجه
 أحد شريكين أو يخطئ
 جله التصرف في قدر حصته
 كالو ضمن قدر الزكاة تضمنتا
 صححا لا يجاب مناع طلب
 قسمه ما يجب أو غيره قبل
 القطع بأن يفسد الزكاة
 بالحرص من نخلة أو أكثر
 إن قلنا القسمه بيع وإلا
 أوجب وكذا بعد
 القطع وقبل الجفاف وعلى
 المنسح يقضي الساعي
 الواجب من المقطوع
 مشاعا بقض الكل وبه

قائى أى فى آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أى من جواز تضمن الساعي أحد شريكين قدر حقه (الخ) (قوله
 من غيره) أى غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بينا المفاعل من الثلاثى يبنى قول تضمن
 الساعي حصته (قوله أو أخرجهما) أى ما عتده من الحب المصق أو الثمر الجاف (قوله وإن لم يخرج شريكه
 الخ) أى لم يضمن (قوله قال غيره) أى غير الباحث المتقدم عطف على قوله أفرأ (قوله إذ لا يكلف بذله) أى
 بما تعلق بحصته شريك (قوله وفيه نظر) أى لبقائه التبرع (قوله إذ كلهم كالصريح) في امتناع استقلال
 المالك (الخ) انظر ما تقدم قيل والحب معنى من تنبه سمى من قول الشارع وبحث بعضهم أن للمالك
 الاستقلال بالقسمه الخ فوجب أبان ما تقدم من قسمه المالك بغير بين المستحقين وما عتاف قسمه الشريكين
 بينهما (قوله للحمل ذلك) أى ما قاله التبرع (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قدر فرض أنه ضمن حصته أو
 أخرجهما ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا أن يقال كلامه بالنسبة لشريكه فإنه لم يرجعته حيان ولا
 إخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وإن أخرجهما) عطف على بطلان القسمه (قوله لبقاء
 تملك الزكاة) أى بعضها (قوله وهذا الخ) أى ما قاله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الإطلاق
 (قوله ولا يجاب) إلى قوله ذكر المجموع وفرس الروض (قوله قسمه ما يجب) أى ما يضر أصله ونحوه
 كما يؤخذ من كلام الروض وينبغي أيضا قول الشارع الآن وفارق الخ (قوله بأن تفرد الخ) إنما لم
 القسمه بذلك لأنها ليست حقيقة بل المراد بها تعيين شيء بالزكاة ليصرف المالك في الباقي تروجا كرى
 (قوله إن قلنا القسمه بيع) أى لا تمتنع بيع الربط بالربط إيجاب (قوله وإلا) أى إن قلنا أنها إخراج
 وهو ما صح في المجموع لإيجابه تقدم في التبرع أنه الأصح (قوله وعلى المتن) أى المرجوح (قوله من
 المقطوع الخ) إنما قيل به لأن غير المقطوع الذى يجب لا يتصور فيه القبض كأم وإنما الذى لا يجب فهو
 كقطوع كأم أيضا كرى أقول تقدم المراد ما يجب من كلام الشارع نحو ما يضر أصله وتقدم عن
 الروض والروض أنه مثل المقطوع فلا ساعي قبضه مشاعا بقض الكل ثم الساعي أن يبيع نصيب المساكين
 للمالك وغيره وإن قطع ويرق بينهم فبطل ما فيه لاحظ (قوله ويلزمه فعل لاحظ) أى من البيع أو
 التفرق أو التجفيف (قوله مع بقا الثمرة) أى التي لا يجب أو تضر أصلها روض (قوله فان تلفها الخ)
 أى الثمرة التي لا تضر بالأصل أو تجف وتباعد روض (قوله وقت التلف) أى أو الاتفاق لاسن (قوله قال)
 أى في المجموع (قوله وفارق هذا) أى لو قيمة الواجب طباعنا (ما مر) أى في شرح وإلا لم يضرنا

حيث في أفراد ضمير جفاهه وتنبه ضمير لخرجها لأن مرجع الأول حيث مفرد هو الثمر والثاني متقو هو
 الثمر والويب ولا حاجة إلى التأويل الذى ارتكبه المني على اتحاد المرجع في المومنين فهدا إلى أشكال
 المخرج ليان الحكمة الواضحة لتمام (قوله إذ كلهم كالصريح) في امتناع استقلال المالك بالقسمه (الخ)
 انظر ما تقدم قيل والحب يبنى من تنبه (قوله للحمل ذلك على ما إذا الخ) أن أراد حمل البحث المذكور فلا
 يخفى على هذا الحل كإدراك التام (قوله على ما إذا انقطع حقهم) قد يقال قدر فرض أنه ضمن حصته أو

ببر المالك وبملكه المستحقون قبضه نأبهم ثم يبيعهم أو يبيعه هو والمالك وتقسان الثمن ويلزمه فعل لاحظ وليس له أخذ قيمة الواجب
 مع بقا الثمرة أى لا باجتهاد أو تقليد صحيح كإعمال مأمور في الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قبضها لزمه قيمة الواجب طباعنا
 وقت التلف ذكر في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسئلة العراقيين بأنه لم يلزمه بقاؤها إلى الجفاف حتى يدفع الجفاف فإذا قطع
 قبله فقد تعدى لزمه الجفاف وهنا لا إبقاء عليه لأن الفرض أنه خاف المعش فلم يلزمه التبرع له القطع ودفع الربط فلم يلزمه
 غيره وفيه غرض فقامه (وقيل ينقطع) حتى الفقداء (بنفس الحرص) لأن التضمن لم يرد وليس هذا التضمنين على حقيقة العنان

من لزوم التمسك الجاف (قوله لا يأن) أي في التفرع ويحتمل في قول المصنفين لو ادعى هلاك الشجر أو
الخفائه يفيد (قوله ما تلف بغير تصدير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو
الجرين قبل الجفاف من غير تقييد نهاية ومتى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لانه) أي قوله
وتيمه في المتن والنهية (قوله واستبعده التمسك) أي إطلاقيهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمنين
ومتى ونهية (قوله يصرفه الخ) أي يظن أنه يصرفه الخ (قوله لاحظ لم) أي للمستحقين (قوله فقال)
أي الغير (قوله إنما يضمنه) أي يضمن الإمام أو نائبه لذلك (قوله فان ظنها خاف ظه الخ) أي فان
ضمنه على ظن أنه موثر فقد تضمنه ثم إن بانه معسر تلفت الشجرة باع الإمام من الشراء وغيره مما
يملكه ما يفي بما ضمنه وبذلك يتدفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع قاء التمسك وتعلق الزكاة بحاله على
هذا البحث اه لان الباحث إنما بحث عدم جواز التضمنين لأن علم عساره لا يفسدها أيضاً ذاتين خلاف
ظنه (قوله أي حيث لم يأن الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يأن الخ (قوله ويصح بعضهم الخ) جزم به
النهية (قوله أما قبل الخ) أي قوله كما يأن في النهاية بغير التمسك (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في
الكل أو البعض شامتا كما في شرح الروض وكذلك البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله
الآن أنفاً ومع ذلك يحرم عليه التصرف بالخ أنه يحرم مطلقاً في الكل والبعض معينا أو شامتا لانه
تصرف في حق الغير أي المستحقين لأن لهم في كل حبة حقاً بغيره لانه مع الحزمة يصح وينفذ فيما عدا قدر
الزكاة ويطل في قدر ما نعلم أن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما ساقى آخر الباب فينبغي عدم التحريم بمس
(قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشروحه لكن يخالفه قول النهاية والغنى وقد فهم
كلامه امتناع تصرفه قبل التضمنين في جميع الخروض لأن بيعه هو كذلك ينفذ تصرفه فيما عدا الواجب
شامتا لبقاء الحق في العين لا معينا فيحرم ما كل شيء منه أهلاً لأن الأكل إنما يدخل في معنى بخلاف البيع
يقع شامتا بغيره (قوله مع كون الشجرة الخ) جواب سؤال عبارة الاستثناء قال قلت لاجاز التصرف
فيه أيضاً قدر نصيبه كالنفساء لقلت الشجرة كما نفاه بغير حقيقة بل المذهب فيها جانب التوثيق فلا يجوز
التصرف مطلقاً (قوله لان المذهب فيها الخ) أي فلا يقال لاجاز التصرف في قدر نصيبه كافي للمشتري
سم (قوله يحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شامتا كما هو ظاهر عبارة
الروض وأصله غير محمول لا يخلو من الاشكال وقد يدفع بانه تصرف في حق غيره لانه ما تصرف فيه من
كل أو بعض فيه حق للمستحقين ثم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتى آخر الباب فينتج عدم التحريم بمس

آخرها ومع ذلك يقطع حكمه من العين إلا أن يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا
أخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن وإذا ضمن) وعمل جواز التضمنين إذا كان المال موكراً
ينبغي ولو بالشجرة فإن كان معسراً فلا شرح حر (قوله باع الإمام الخ) ما المراد بذلك مع قاء التمسك وتعلق
الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في الكل أو البعض شامتا كما في شرح الروض وكذلك
البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفاً ومع ذلك يحرم عليه التصرف في الخ أنه يحرم
التصرف مطلقاً وما كان في الكل أم في البعض معينا أم شامتا وجه الحزمة أنه تصرف في حق غيره لأن
ما وقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقاً للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير إذن
صاحب الحق فيحرم له كمنع الحزمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويطل في قدر ما نعلم أن استثنى قدر الزكاة في
البيع على ما ساقى في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين فليتامل وقضية
ذلك أنه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشتري أو بيعه بغير إذن شريكه إلا أن يفرق بالنسبة للبعض
بان المذهب هنا التوثيق (قوله لان المذهب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال لاجاز التصرف في قدر نصيبه كما
في المشتري (قوله لم يحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شامتا وعبارة الروض
(فرع) يحرم الأكل أو التصرف قبل الخرف قال في شرحه لكن ان تصرف في الكل أو البعض شامتا صريح

لما يأتى انه لا يضمن ما تلف
بغير تصدير (وإذا ضمن)
وقيل على الأول (جاء
تصرفه في جميع الخروض
بيما وغيره) لانه ملكه
بذلك لم يأن لانه تعلق
به وهذا هو فائدة التضمنين
واستبعده الاذني في
معسر يصرفه في دينه أو
ياكله ويقاؤه في ذمته
لاحظ لم فهو تبعه غيره
فقال إنما يضمنه حيث
يرى المصلحة ولا مصلحة
هنا فان ظنها خاف ظنه
باع الإمام جزم من التمسك
أو الشجر أي حيث لم يكن
مروءاً ويصح بعضهم انه
متى أمكن الاستيفاء من
الشجر أو غيره فخرص عليه
وضمنه وإلا فلا أما قبل
الخرف والتضمنين أو
القول فلا ينفذ تصرفه
بيعه أو غيره إلا فيما عدا
قدر الزكاة كما يأتى ومع ذلك
يحرم عليه التصرف في غيره
منها لتعلق الحق بها مع
كون الشجرة كغير حقيقة
لان المذهب فيها جانب
التوثيق فحرم التصرف مطلقاً

وبهذا يعلم ضعفنا فاعرفوا جدبا نال ذلك قبل التعهد بالاكل لذاتى ايه يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز
اكلة بية غرم له (ولو ادعى المالك ذلك لخرس) او بصدقه (بسبب غنى كسرة) جعلها من الهلاك لان الثالب ان المروق غنى ولا
يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لزمه (او ظاهر) كتحريم (عرف) دون عمومه او موه (٢٦١) ولكن انهم وفي هلاك القرية (صدق

بيئته) في دعواه ما ذكر
واليمين هنا وفي سائر ما يأتي
مستحبة (ثان فان لم يعرف
الظاهر) بان غرض عدمه
اولم يعرف شي (طوب
بيئته) بوفوه (على الصحيح)
لسبب اقامتها (ثم يصدق
بيئته في الهلاك به) اى
بذلك السبب لاحتمال
سلامته ما لم يخصه صولو
اقتصر على دعوى الهلاك
من غير تعرض لسبب قبل
قوله ويحلف ندبا ان انهم
(ولو ادعى حيف الحارص)
عليه باخياره بزيادة عددا
قليلا وكثيرا لم يسمع دعواه
الا بيئته كدعوى الجور
على الحاكم (او غلظه بما
يبدو) وقوله عاده من عالم
بالحرص كالربع (لم يقبل)
للم يظان دعواه نعم يحلف
عنه القدر الممكن الذى لو
اقتصر عليه قبل (او
يحتمل) بفتح الميم وبين
قدره كواحد في مائة
وكدس او عشر على ما قاله
التبديجى واستبعد في
السدس وقدمته الرامى
بنصف العشر (قبل)
وحلف ندبا ان انهم (في
الاصح) لان صدقه يمكن
هنا كانه تلف المرفوض
ولا اعاد كنه (خرج

وتقدم عن التبايق المقتضى ما يفيد جواز التصرف لماعدا قدر الزكاة شائما (قوله) وهذا يعلم ضعفنا (الخ)
وقال للتبايق المقتضى وشرعى الرضى والمنهج (قوله) وايضا (الى الفرع في المقتضى الا قوله بان عرف الى
المقتضى وقوله واستعمال المقتضى وكذا في التبايق الا قوله وكندس الى المقتضى (قوله) كتحريم اى اوردوا وتنب
تبايق ومقتضى (قوله) ولكن انهم اى وان لم يتم صدق بلا يمين تبايق ومقتضى (قوله) في دعواه ما ذكر (اى
في دعوى التلف بذلك السبب تبايق ومقتضى (قوله) بان عرف عدمه) لم يتوقف ظاهر ثم رايت في شرح
العياب وشرح الرضى بانفسه وان لم يعرف وفوقه لم يمكن كان قال تلف بحريق وقع في الجرن وعلينا خلا له
لم يثبت الى قوله ولا الى بيئته اتفاقا (ه) وفي التبايق والمقتضى وشرح المنهج ما يورده قوله المقتضى (او غلظه الخ)
ولم يبدع غلطه غير انه قال لم يجد الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحتمال احتمال تلفه قاله الماوردى وغيره
اسنى وتبايق ومقتضى (قوله) العلم بيطان دعواه عبارة التبايق والمقتضى لم يقبل الا بيئته العلم بيطان دعواه
القطب (او بين قدره) اى والا لم يسمع دعواه سم ونهابة ومقتضى (قوله) كواحد الخ عبارة التبايق
وكان مقدارا يقع عادة بين الكيلين كرسق في ما توسق قيل في الاصح وحطه ما ادعاء فان كان اكثر
بما يقع بين الكيلين ما هو محتمل ايضا كخمس او سق في مائة قال التبديجى وكثير الثمرة وسدسها ام (قوله)
المقتضى والاسنى الا انما زاد ادعاء كخمس او سق في مائة قال التبديجى وكثير الثمرة وسدسها ام (قوله)
هذا كله) اى قوله او محتمل وبين قدره الى هنا منهج وتبايق ومقتضى (قوله) والا اعيد كيلة) اى وحمله به
تبايق وشرح المنهج قال الجبىرى قوله اعيد كيلة وجوبا والتعبير بالاعادة لتزليل الغرض منزلة
الكيل ويمكن ان يكل اولا بعد الجذا ثم ادعى بعده القطب ام (قوله) علم عامر) لعل من قول المصنف
المصنف فاذا خرس قال لا ظهران حق القفراء الى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الماوردى في شرحه (او قيل
ذلك) اى قبل الحرس او التضمين والقبول ايعاب راسى (قوله) لا خوف ضرر) اى فان كان خوف
ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حيث ذكروه او الجبىرى (قوله) لا مائة مثله) اى عشر الرطب ونصفه قال
سم لزوم المثل هو الاوجه (ه) وتقدم عن المقتضى والتبايق ما يفيد ترجيحه وغن حشوا الماخذ
(قوله) وترجيح الروضة) اعتمدت ايعاب والاسنى (قوله) هنا) انما قال هنا فانه يرجع في باب النصب
لزم المثل كامر (قوله) القيمة) اى قيمة عشر الرطب ان سقى بلا مائة ايعاب راسى (كأرأوا عند ذلك)

ليأخذ النصب المستحقين (ه) وكذا ظاهر عبارة الرضى واحده وغيرهما لا يخلو عن الاشكال وقد يدعى
بانه لا يؤمن ان تلف ما عدا قدر الزكاة لو لم يلزمه فيما اذا تلف بغير قصور الاصحاب او اجب من ذلك الباقي
كابدل عليه قول الا في آخر الصفحوا بعض مذكر الباقي الاول دفعه بانه تصرف حق غيره لان ما تصرف
فيهم من كل اربعة يسق للمستحقين نعم ان استسقى البيع قدر الزكاة على ما ياتي آخر الباب فينتج عدم
التحريم (قوله) لان الثالب ان المروق (الخ) قد يجاب ايضا بان المراد بالهلاك لغواته عن يده (قوله) في المقتضى
او محتمل) قال الاسنوى اى وكان مقدارا يقع بين الكيلين في العادة كالرسق في المائة قال (انما قيدنا
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين الكيلين احراز اعانق ذلك كما هو محتمل ايضا كالحق في المائة فان
الرامى قد جرم بانه يقبل ويحلف عند التهمة وحى الوجين فيما يقع بين الكيلين غاصه فلذلك
شرحتا به كلامنا (ه) ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين الكيلين عدم تحقق النقض واحتمال
انهم من تفاوت الكيل (قوله) وبين قدره) اى واللام يسمع دعواه (قوله) لزمه مثله) لزم المثل
هو الاوجه (قوله) وترجيح الروضة) عبر في الرضى قوله لزمه عشر الرطب فقال في شرحه اى قبه

علم ما مر انه اذا ألتف الثمر الذى يجب بعد الحرس والتضمين والقبول لزمه زكاته جلتا أو قبل ذلك لا خوف ضرر لزمه
مثله لانه مثل على تناقض فيوترجيح الروضة هنا القيمة هو متصور الشافعى والاكثرين ووجهها وإن كان خلافا للقياس رعاية
مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كالأرأوا عند ذلك حيث أئو موقيا إذا تلف نصاب الماشية عين الحيوان لواجب

وإن كان متقوما بما يلزمه المالك (٢٦٧) بخلاف ما لو اتفقه اجنبى لاختارمه إلا لثبته قرواين المالك وغيره أو ايد ذلك جمع بقوله

أى فأوجروا المثل في اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الوالو الحال (قوله رعاية الجنس) الخ
 الانسب لثبته ما في الاستوى والايام لان الماشية اتفق للمستحقين من القيمة بالهرم والنسل والضرر اه
 (قوله بخلاف ما اتفقه اجنبى) ان كان المراد بخلاف ما لو اتفقت نصاب الماشية كاتبادر قوله لا يلزمه
 الا لثبته في غاية الظهور سم اقول وجزم السكرى بذلك على قول الشارح قروا الخ اى فى الماشية
 لكن فى الجزم قتل لا احتمال رجوعه الى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين أو بعده (قوله وايد
 ذلك) اى ايد ترجيح الروضة ما القيمة كرمى (قوله عن بحث الرافى) الخ اى فى اى اذا تلف الثمر
 الذى يحجب قبل الخرس والتضمين والقبول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافى وحله قوله بوجود
 التمر الجاف (قوله لا تقول الخ) مقول الجميع كرمى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس
 من مقول الجميع (قوله فى لزوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلف) اى قوله
 قال الشيخ فى النهاية والغنى (قوله ولو تلف) اى باقية بخلافه او غيرها كسرة قبل جفاله او بعده لاياب
 (قوله بعد ذلك) اى الخرس والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (ذكرى الباقي) اى بحصته
 وان كان دون نصاب لاياب ونابة (قوله ولو تلف المالك بعد ما) اى بعد الخرس والتضمين كايحصى
 المايوسر من الدارى سم (قوله إن ضمن الجاني قال فى شرح الماياب بان كان مملوكا ولو مصر الا حريا
 فيما يظهر اه سم (قوله ولا لالا) اى كالتلف ما لاياب (قوله فلا شيء عليه) اى لان الزكاة متعلقة
 بالكمين لاياب (قوله الغناص) اى المتلف بعد التضمين او قبله (قوله وعليه) اى على ما قاله الدارى
 (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمانه هنا بالمثل سم
 اقول قضية قول الشارح المارضا بخلاف ما لو اتفقه اجنبى الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وايد لزومه
 التمر) يحمل ان هذا فى اى اذا تلف الاجنبى بعد الخرس والتضمين وقوله لا يمتنع ان غرم قبل ما اذا تلف
 قبل ما يحتمل ان هذا مبنى على بحث الرافى وما تقدم على ما رجعه الروضة مقول ما ليه الشارح فى اتلاف
 المالك وامل هذا هو الاقرب (قوله ما فى ذلك) اى من السؤال الجواب (قوله وفى المجموع) عبارة فى
 الاياب فى المجموع قال الامام اذا كان بين رجلين رطب مشترك على التخليل غرس أحدهما على الآخر
 والزم ذمته له ثم اياها قال صاحب التريب تصرف الخرس عليه فى الجميع ولو لمه لصاحبه التمر كما تصرف
 فى نصيب المساكين بالخر من قال الامام ما ذكره يعقوب حق الشراكا وما جرى فى حق المساكين لا يقاس
 به تصرف الشراكا فى املاكهم المحققة اه كلام المجموع وحذف ابن عدلان ما قاله صاحب التريب اه
 (قوله ليلومه) اى يلوم التمر على الخرس عليه (قوله ويصرف) اى الخرس عليه بالجميع لعله فيما
 اذا جرد خرس وتضمين آخر من الساعى أو الامام بعد خرسه من الزوام الشريك كايغديه مامر انفا عن
 الاياب والاماطلة بشكل فليراجع (قوله واغتر) من عند الشارح كولى من كلام صاحب التريب
 (عدم رخصة الشراكا) اى على خرس احد الشريكين على صاحبه الزامه بمحضه ثمرا (قوله خلاف
 القسمة) اى ان يصح الاول المذكور ان ان القسمة اقرار وان لا يصح ان قلنا انما يصح (قوله ويؤيد
 ما قاله) اى صاحب التريب (قوله الخ) اى للباقي فى الاصل والعامل فى العكس (قوله والساعى ان يضمن)

جوابا عن بحث الرافى
 وجوب التمر الجاف لانه
 واجبه وقدرته لا تقول
 واجبه الجاف لا لاجب
 او ضمنه بالخر وسلطانه
 عليه لا فرق فى لزوم القيمة
 بين ما يقتصر وغيره ولو
 تلفه كله بعد ذلك قبل امكان
 الاداء بلا تقصير لم يلزمه
 شيء او بعضه ذكرى الباقي
 قال الدارى ولو اتفقت المال
 بعد ما اجنبى لزم المالك
 الزكاة ضمن الجاني ولا
 فلا او قبل التضمين فلا شيء
 عليه ويطلب الغناص اه
 وعليه ان غرم القيمة قلنا
 هى الواجب بقدها المالك
 للمستحقين ولا يلزمه شره
 واجبه الزكاة بما جا هو
 ظاهر كلام الرضا فى اصلها
 وغيره مما اذا لزمه التمر
 فقال له المالك ادعنى ما
 عليك لم يصح لما فيه من
 اتحاد القايض والمقبض الا
 اذا قلنا فيمن قال بدية اشترى
 لى كذا على ما يصح
 ويبرر الان الاتحاد وقع ضمنا
 لا فسادا بقرابح شروط
 البيع واخر الزكاة ما فى
 ذلك وفى المجموع عن الامام
 عن صاحب التريب لاحد
 الشريكين فى رطب خرعه
 على صاحبه الزامه بمحضه
 ثمرا فيلومه ويصرف فى
 الجميع واغتر صدره بما يقا
 الشراكا ومستحقون لما
 يأتى ان شركتهم غير

يهوديا

حقيقية لئلا الزكاة على الزرق ولا يأتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد

ما قاله قولهم اخر المساقاة خوفا للمالك على التمر العامل او عكسه فخره عليه وتضمينه اياه بتمر قال جميع مقدمون والساعى ان يضمن

يهوديا الخ) اى ولا نظر لكون الذى ليس من اهل الزكاة لان التضمين كاعلم عامر منزل منزلة القرص ايعاب
(قوله لاهم) اى اليهود (قوله رابين وواحدة من الفاتمين) بيان لواقع اذ مجرد كونه ساعيا كافى فى حصة
التضمين (قوله تضمينه لهم الخ) اى تضمين اياهم روبا حلقه وظاهر فى ان اليهود ملوكوا ذلك الرب يبدله
الثابت فى ذمتهم هو التبر (قوله لانه صل الله عليه وسلم الخ) فذا علق قوله لانهم شركاؤهم فى التبر (قوله
قال السبكي الخ) رد لما قد يتوهم وروده على قوله تضمينه الخ فكان المناسبات ابدال العلة بمعلولها والمزيد
اسم قاعل بمؤبدته اسم مفعل (قوله) وزعم انه ينتفر اى هنا ولا لقد اغتفروا فى معاملة
الكفار مالم ينتفروا فى غيرها فى مواضع سم

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد المرض الخ) كان المراد ان التقدير المراد فى هذا الباب خدما ذكر ولا فائدة ينقد يكون ذهبا
وفضة واطلق عليه المصنف التقدير باب من تلزمه الزكاة فى قوله او عرضا او قداسم (قوله لمن زعم الخ)
وهو الاسوى معنى (قوله اختصاه بالمضروب) اى من الذهب والفضة معنى (قوله الوزان) اى صاحب
الوزن كرى (قوله وهو صريح الخ) بتقديم الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل التقدير
لنفاذ اعطائهم اطلاق على المنقرد من باب اطلاق المصدر على اسم المفعل ولقد اطلاقا ان احدهما على ما
يقابل المرض والدين ففضل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والتاخر له
اطلاقا ان ايضا كالتداهل او شيدى قوله لم رتبة لعلنا ظاهره ولو تغير التقدير لاجب قوله لم اطلق
على المقدور لعل ادا ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلقا ما يعطى بدليل قوله ولقد اطلاقا ان
اذ هو كالمرض حتى انه ليس له غير هذين الاطلاقين او قال ع ش قوله لم رتبة لعلنا اطلاقا ان اى فى عرف الفقهاء
وقوله مرد ورائض لهما اطلاقا الخ اى من الذهب والفضة اهر (قوله رحيق) اى حين اذ كان التقدير معنيين
غرفى عام ولغوى خاص كرى (قوله مثل السكل) يبنى حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره
فى باب من تلزمه الزكاة الا فى تلخيص هناك فترصا بسم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض فى المتن
الا فوله لا يبدال التبر والى قول المتن ولا شى فى النهاية الا قوله قيل الى قوله والى الربى اوى (قوله
الكتاب) اى قوله تعالى والدين يكون الذهب والفضة والكسز مالم تؤد كاهن التقدير من ان اشرف بسم
الله تعالى على عباده اذ هم اقوام الدنيا ونظام احمر الالحاق لان حاجت الناس كثيرة وكلها تنقضى جهبا بخلاف
غيره من الاموال فمن كنزهم فقد ابطل الحكة التى خلقها لهما كمن جاس قاضى البلد ومنتهان قضى حوائج
الناس نهاية معنى (تعديدا) اى يقينا يظهر قوله فلو نقص الخ (فرع) ابلغ نصا باو معنى عليه حول لعل

(قوله وزعم انه ينتفر) اى هنا ولا لقد اغتفروا فى معاملة الكفار مالم ينتفروا فى غيرها فى مواضع

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد المرض) كان المراد ان التقدير فى هذا الباب خدما ذكر ولا فائدة ينقد يكون ذهبا
وفضة واطلق عليه المصنف التقدير باب من تلزمه الزكاة فى قوله او عرضا او قداسم (قوله لمن زعم الخ)
بالذهب والفضة من حيث هو فليتأمل (فرع) ابلغ نصا باو معنى عليه حول لعل لمزكاة فيه نظرو ولا
يعدا كالتداهل كالتداهل لا يلزم اذ هو ما حتى يخرج فلو تيسر اخر اجبه بنحو وداهل يلزمه لا داهل
الزكاة والاتفاق من على قوله الزكاة لا يلزم اذ هو ما حتى يخرج فلو تيسر اخر اجبه بنحو وداهل يلزمه لا داهل
اذا ما كان كافى الحال ولو قيل اخر اجبه كفى دينه الحال على موصرف وان يلزمه اخر اجبه كنفقة المومن والدين
فلو مات قبل اخر اجبه قبل دينه ما كان ان يتيسر له اخر اجبه بلا ضرر فترك استحقاق الزكاة عليه فخرج
من تركه ولا يشقى جو فله ان كان لم يتيسر له اخر اجبه كذلك لم يجب الاخر اجبه من تركه بل ان خرج ولو
بالتدبير يشقى جو فله رجعت تركه والا لا (وهو صريح فى ان رضعه التبرى الخ) قد تمتع الصراحة بجواز ان
له معنى آخر فى اللغة (قوله مثل السكل) يبنى حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره فى باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شرك مسلم زكاته
لان ايهودوا حتى زكاة
عنه ضمن يهود غير زكاة
الفاتمين لاهم شركاؤهم فى
التبر وابين وواحدة من
الفاتمين تضمينه لهم ظاهر
فى انهم ملوكوا ذلك يبدله
من التبر المستغرق فى ذمتهم
لانه صل الله عليه وسلم
ساقاهم ببطر ما يخرج
وم لا تلزمهم زكاة قال
السبكي وزعم انه ينتفر
معاملة الكفار ولا ينتفر
فى غيرهما لا يرضيه ذولب
(باب زكاة النقد)

اى الذهب والفضة وهو
ضد المرض والدين ففضل
غيره المضروب ايضا خلافا
لمن زعم اختصاصه
بالمضروب كذا قاله غير
واحد الذين القاموس
التقدير الوزان من الدرهم
وهو صريح فى ان رضعه
التبرى المضروب من

الفضة لا غير ويحيث للاوجه
للاختلاف المذكور لانه
ان اريد التقدير هذا الباب
شمل السكل انا فاقا للوضع
التبرى فهو ما ذكر
والاصل فيه الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
التضميناتادرو) نصاب
(الذهب عشرون مثقالا)
اجماعا يحددا فلي شعر
فى ميزان ونحو فى آخر

تأوله زكاة في نظر ولا يمدانه كالتائب فتجب فيه الزكاة ولا يؤم أدائاً حتى يخرج فلترى أخرجه
بحرود أو قبل بلومه إذا زاد الزكاة الاتفاق منه على موته وإداده في حال طوبى به فيه فطرو وشبهه فبالترى
أخرجه بلا ضرر إن بلومه أضاف الزكاة في الحال ولو قبل أخرجه كان دينه الحال على مؤسره وقول بلومه
أخرجه لفظة المومن والدين فلو مات قبل أخرجه فقد يتبين أن قال إن كان يتيسر له أخرجه بلا ضرر
فترك استحق الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له أخرجه كذلك لم يجب
الأخرجه من تركه بل إن خرج ولو بالتدنى بشق جوفه وجبت تركه وإلا فليس على حج قال شيخنا
الشريفي: يتلوه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا بأنه تلف فليكن هنا كذلك أم أقول قد يفرق بأن ما
في البحر ما يوس منه عادة فاشبهه بالتلف والذي يتلوه يسهل خروجه باستعماله الدوا بل يغلب خروجه لأنه
تحمله المدة فاشبهه بالتائب كما قاله سماعه ش (قوله للزكاة) أي وإن راجع التامة بـ (قوله للشك) أي في
النصاب متنى (ولا يمدنى ذلك) أي في قصه في ميزان وتماه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا إسلاماً) سياتي
أنه حدث فيها جنازة (قوله لم تشر) بنما للمقول من الثلاث (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه
بـ (والصدر الأول بعده بالدرم البعل الأسود هو عناية وذائق والطبري وهو أربعة دنانير
قال المحمدي عن الخطابي وكان أهل المدينة يتعاملون بالدرهم عندا قدره من صلى الله عليه وسلم فأرشدهم
إلى الوزن وجعل الميار وزن أهل مكه هو ستة دنانير أي ما بين أدمع من شرح البيهقي الطبري نسبة إلى
طبرية قبة الأردن بالشام وتسمى بتعيين والبنية نسبة إلى البعل لأنه كان عليها صورة أمه (قوله
ثم استخرج) أي متى ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الأزرعي
الكنسكي ويجب اعتقاده أنه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه من
لحقه أنه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك بما يؤيد ما بين (قوله والذائق) قال في المصباح الذائق معرب
وهو سد درهم هو عندنا ثوبان حبتا غروب وإن الدرهم عديم اثنتا عشر حبة غروب والذائق
الاسلامي حبتا غروب وثلاثة غروب فإن الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة غروب وتفتح عن
وتكسر وجمع المكسور دوائق وجمع المفتوح دوائق زيادة بما قاله الأزرعي ش (قوله ونحساحية) أي
حبة شعير كما عبه العباسي ويصرى (قوله فطر منه) أي زكاة (قوله) أي لأن ثلاثة أسباعه إحدى وعشرون
وثلاثة أخماس فإذا ضمت هذه الخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة هو المتقال (قوله ومتى
نقص من المتقال) أي لأن ثلاثة أسباعه إحدى وعشرون وثلاثة أخماس فإذا نقصت هذه من الثنتين
وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيئاً (قوله بقرابط الوقت) وهي الأربعة والعشرون
رشدي والقرابط ثلاث حبات من الشعير يجيرى (قوله قال شيخنا) وقد نصاب الذهب بالندى
سبعون عشرون الأربعمائة الفندقي والحبوب ثلاثة وأربعون وقرابط وسبع قيراط كذا قرره
مشايخنا وأما بعضهم فيدعونه بذلك أن هذا بنغال الاصطلاح وهو غير معمول عليه وأما بالمتقال
الشرعي المحول عليه فنصاب اليندي الكامل به عشرون لا حر فوجدته متقالاً كاملاً ولا غش في مومته
انجر الكامل ولكنه فيه غش بمقدار شعير قال نصاب به عشرون وثلاث وقد نصاب الفضة بالدينار طاقة
ثمانية وعشرون والبالون نصف ريال مع زيادة نصف درهم يتألى إن الال في درهم من النحاس وخمسة
وعشرون بالبناء على إن الال في درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وأما بعضهم فيدعونه هذا
بالدرم الاصطلاح وأما بالدرم الشرعي وهو المحول عليه فنصاب الال بالدينار طاقة وإن دفع عشرون بالال
لأنه حر والال فوجد عشر درهما وثلاثة أرباع درهم الثاني أحد عشر درهما وثلاثي دس درهم والثالث
كل منهما عشر درهما وقد عدهم في النصف بالمروقة بسنة ونصف وستة وستين وثلاثي نصف لأن كل

فلان كالتكسر ولا يمد في ذلك ثم التحديد لا يمد في خفة الموازين باختلاف حقد صانعيها (وزن مكه) للغير الصحيح الكيل مكيال المدينه والوزن وزن مكه والمقال ولم يتغير جاهلية ولا إسلاماً ثنتين وسبعون حبة شعير متوسطة لم تشر وقطع من طرفيها مادي وطال والدرم اختلف وزنه جاهلية وإسلاماً ثم استقر على أنه ستة دوائق والذائق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرم خمسون حبة وخمسا حبة والمقال درهم وثلاثة أسباع درهم فطر أنه متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان متقالاً ومتى نقص من المتقال ثلاثة أسباعه كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقرابط الوقت وقيل أربعة عشر قيراطاً والمتقال أربعة وعشرون قيراطاً على الأول وعشرون على الثاني قال شيخنا ونصاب الذهب بالانصر في خمسة وعشرون وسبعان وتسع أم

الآن لا يمل بين هناك قدر نصابه (قوله ولا يمدنى ذلك) أي في قصه في ميزان وتماه في آخره قوله مع التحديد بتأمل (قوله ونحساحية) أي حبة شعير كما عبه في العباب

والظاهر أن مراده

بالأشرف القايين أو

البرسباني وبه يعلم النصاب

بذاتير العاملة الجادة

الآن على أنه حدث أيضا

تغير في المتقال لا يوافق

شيئا مما رطلت به وليجهد

الناظر فيها يوافق كلام

الأئمة قبل التغير

(وزكاتها ربع عشر)

لخبر صحيحين بذلك

ويجب فيها زاد بمسابه

إذ لا نقص هنا وقرى

الماشية بهن رسول الماشكة

لورج به رسول التكر

الواجب هنا بتكر السنين

بخلاله في القر والحب

لا يجب فيه ثانيا حيث لم

ينوبه تجارة لأن التقدي نام

في نفسه وبتعبه للانفراع

والشراء به في أي وقت

مختلف في ذلك ولا شيء في

المفتوش أي المخلوط

من ذهب بنحو نحاس ومن

فضة بنحو نحاس (حتى

يلغ خالصة نصابا) لخير

الفيثين ليس فيها دون

خمس أواق من الورق

صدقة فإذا بلغ خالص

المفتوش نصابا أو كان

عنده خالص بكله أخرج

قدر الواجب خالصا أو

من المفتوش ما يعلم أن

فيه قدر الواجب وصدق

المالك في قدر النش فلو

كان لوجود تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فاجلها ما تدرهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن
السابق من الانصاف الكبيرة فالخالص من النش وأما في زمانا قد مضى ودرجها النش فيختار في الكردى
قال السيد محمد سعيد المني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي بنقص عن الذي يقدر منه فينقص عن المائتين
وهو خمسة وعشرون وربع مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم ومن درهم ثم قال وأما
الرية سكة مالوك الهندية فبما بين اثنتان وخمسون ربية وأما الذي أتته في التي يقال لها في مصر أنصاف
الفضة بحيث لا يمكن ضبطها بالعدد القاحش الاختلاف في وزنها رجعتنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك
ما تفرغ خمسة وسبعون درهما مدنيا وبقي خمسة بدخلها النحاس فبقي في أسلاسل يقال لها لعة يضم
الواى ثم غيرت بالقرش الجدد فالولة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن
لا يضبط عددها وكذلك القرش وهو أن كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة إلى اليا واليهما لا يضبطان
بالعدد فتفاوت وزناهما وإن رجع إلى الوزن فإنواعهما (تمة) والنصاب من الفضة بالدرهم
الثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الأولى والثاني الثانية غير ثم درهم إلى آخر مائة في الرسالة
الذكرورة اه (قوله القايين) وهو اقروضا من الدينار المعروف الآن عرش واقصر النهاية على
القايين قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الاسلام اه قول المتن (وزكاتها ربع عشر) وهو
خمس دراهم في نصاب الفضة ونصف متقال في نصاب الذهب فإن وجد عنده نصف متقال سلمه للمستحقين
أو من وكوه منهم أو من غيرهم وأن لم يوجد جسد اليهم متقالا كاملا فنصفه عن الو كاتون نصفه مائة عديم ثم
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لأجنبي يتقاسموا ثمنه ويشترى منه نصفه ويشترى نصفه لكن مع الكراهة
لأنه يكره للناس شراء صدقة من تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا وأبونا في معنى قال
عشر قوله مر عن تصدق عليه منه مائة اشترائه من المتصدق عليه لم يكره اه وفيه
وقفة فليراجع (قوله لخبرين) إلى المتن في المتن (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المتن لما روي الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس يداون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري في الفقرة ربع
العشر ولما روي أبو داود والبيهقي باسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت
وحال عليها الحلول فبها نصف دينار اه (قوله ويجب فلها زاد بمسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثا تدرهم في
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهمان ونصف فاجلها سبعة دراهم ونصف شيئا (قوله إذ لا نقص
هنا) أي كالمشترات (قوله وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالمأثية (قوله بخلافه) أي الواجب
(قوله لا يجب فيه) أي فلها زاد كمن القر والحب (قوله أي المخلوط) أي قوله وينبغي في النهاية والمضي
إلا قوله ويصدق إلى فلها كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المتن أي المخلوط بما هو أدون منه اه (قوله
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره باسناد صحيح أو حسن كقوله في المجموع ليس في أقل من عشرين
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المشيخ ومعنى (قوله أواق) بالتثنية على وزن جوار وبأيات
النتيجة مشددا وخفيا جرم أو بقية قيمه من ثمنه في تحريفه في لغة بحذف الألف وقع الواو وهي أربعون
درهما بالأشفاق كدري على بافضل (قوله من الورق) بكسر الراء فتحجها مع فتح الواو فيموجبوزن سكان
الراء مع تثنية الواو فيحقن خمس لغات رقالة رقالة أيضا أي الواء عوض عن الواو شيئا (قوله أو من المفتوش
الخ) صلف على قوله قدر الواجب الخ قال عرش ومثل المفتوش الفضة المقصورة فيشترط أن يكون
وزن المخرج منها قدر ماوجب عليه من الفضة الخالصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصورة الخ أي
والدينار المقصود (قوله ما يعلم أي يقتضاه) (قوله أنه فيه قدر الواجب) أي ويكون متلوها
بالنش شرح بافضل ونها بقرع معنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومن ادعى المالك أن
(قوله) ويصدق المالك في قدر النش) عبارة شرح الروض ومن ادعى المالك أن قدر الخالص في المفتوش
كذا وكذا صدق وحلف أن أنهم ولو قالوا جمل قدر النش وادى اجتهدا إلى أنه كذا وكذا لم يكن لاسعى

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلفه ان انهم ولو قال أجهل قدر الفش وادى اجتباى الى انه كذا وكذا لم يكن الساعي قبله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك انتهت سم اى وإليغير بين أن يسبحك روى عى الصاوان محتاط ويؤدى ما يتقن أن فيه الواجب خالصا كرى على بأفضل (قوله) ان نقصت اى بخلاف ما لوساوت أوزادت فيخرج من المغشوش ما له قدر الواجب خالصا إذا زائدة حيث في السبك إذ يترجم مؤنة السبك والمستفاد به مثله أو قال سم (قوله) المحتاج اليه عبارة الاسنى والمغنى أى ان كان تمسبك لأن اخرج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله) المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لأن في الاخراج من المغشوش فوائد الفش وفي السبك غرامة مؤنة وفي إخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله) عن قيمة الفش) متعلق بنقصت ويفهم منه ان التعين المذكور فيما إذا كان للفش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رايت ما باتى عن المغنى والتباية والاياب عند قول الفارح ويكره للإمام إخراج الله الحد (قوله) وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك إخراج) قد ينظر فيه من وجهين أحدهما أن هذا في الاخراج من المغشوش وما باتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع إخراج بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا أى كإتاني في الشرح عن المجموع والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الفش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الايباب في المغشوش زكاة خالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال لا يجرى بمغشوش عن خالص انتهى ونأزه الفارح فيما قاله ثانيا بما ينبئ الوقوف عليه هذا وقد يجهل أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرم سم أقول بل باتى في الشرح عن المجموع أن المغشوش لا يجرى عن الخالص (قوله) بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للبساة وفيه قوة إذ لا تامة لهم مع تصب السبك سم (قوله) وعلى هذا التفصيل يحمل إخراج) أى وان كانت هذه غير مسئلة المثلن إذ المالم الخالص وهناك تمغشوش سم (قوله) لو أخرج خمسة مثرا إخراج) هنا ولما باتى قريبا كذا في أصله رحمة تعالى فليحرم فإن الذى في أصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة إخراج يصري

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه من قيمة الفش وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الفش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجرى إخراج الثاني لأضرارهم حيث بخلاف ما إذا لم يزد أو روضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله) ان نقصت) أى بخلاف ما لوساوت أوزادت فيخرج من المغشوش ما له قدر الواجب خالصا إذا زائدة حيث في السبك إذ يترجم مؤنة السبك والمستفاد به مثله أو قال سم (قوله) المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لأن في الاخراج من المغشوش فوائد الفش وفي السبك غرامة مؤنة وفي إخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله) وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك إخراج) قد ينظر فيه من وجهين أحدهما أن هذا في الاخراج من المغشوش وما باتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه إخراج سم ان كلامهم لا ينافى في الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل في الاخراج عن المغشوش لرسلم جريانه في الاخراج عن الخالص بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا هذا التفصيل في الاخراج عن المغشوش لأن المخرج في الأول ليس كالمخرج عنه بخلافه في الثاني والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الفش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الايباب في المغشوش زكاة خالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجرى بمغشوش عن خالص اه وقوله أو لاو بمغشوش إخراج قال في شرحه وحيث يكون متطلوبا بالحدس كما ذكره الشيخان وغيرهم إخراج اه وقوله ثانيا ولا يجرى إخراج نأزه في شرحه في ذلك بما ينبئ الوقوف عليه هذا وقد يجهل أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرم (قوله) ما إذا زادت) شامل للبساة وفيه قوة إذ لا تامة لهم مع تصب السبك (قوله) وعلى هذا التفصيل يحمل إخراج) أى وان

(قوله خالصة) الأولى الثانية (قوله عن قسطة) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمن ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمن ونصفا من الخالص عن المائة الباقية (قوله ويخرج الباقي من الخالص) يبنى أو من منشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتام (قوله) وقول آخر لا يجوزى ما فيه من تكليف المستحق (الخ) قال في شرح العباب بعد قوله نحو ذلك من غير صاحب العباب بل الظاهر ما من من الاجزاء ولا نسلم انه تكليفهم بما ذكر بل امان نجهله مطوعا بالنش نظير ما رواه وكلفه تميز غشه لا يخذه ويؤيد الاول قوله لو علق في الخلع على دراهم فاعطته منشوشة وقعو ملكها ولا نظر كافى الروضة إلى النش لحقارته في جانب القسطة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام في الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله) ما فيه من تكليف المستحق (الخ) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف في الاخراج عن المنشوش سم (قوله) بل سوى (الخ) عطف على قوله يبنى (الخ) (قوله في اخرجه) أى المال (قوله يبنى) أى المنشوش (قوله) وبين الرديء أى نحو خشوة إذا أخرجه عن الجيد لنحو نمرة سم (قوله) وإن (الخ) عطف تفسير على قوله اخرج (الخ) (قوله) إلا إذا استهلك كان مراده لقتلهم وهذا مبنى على ان الاستثناء راجع إلى قول الشارح لم يجرى (الخ) وأما إذا رجع إلى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما يأتي عن التبايع وغيره فالمراد بالاستهلاك ملاك اخرج المنشوش والردى سم تلقه (قوله) فيخرج التفات (قوله) ويأتى عن الياع وغيره بيان معرفة التفات (قوله) ثم قال (قوله) أى في المجموع (قوله) انتهى (قوله) أى كلام المجموع (قوله) ان بين عند الدفع (الخ) أى ولا لا يسترددها بقومته قال الشدي قوله ولا لا فلاخ وهل يكون مسقطا للزكاف ولا راجعاه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالنقص يد المستحق فيخرج التفات (قوله) انه عن ذلك المال (قوله) أى الخالص الجيد (قوله) وعلى عدم الاجزاء (قوله) أى عدم اجزاء المنشوش عن المنشوش الذى هو قول الآخرين وحله الشارح على ما إذا زادت مؤنة السبك (الخ) ويحتمل ان راجع ايضا إلى عدم اجزاء المنشوش من الخالص الذى ذكره عن المجموع وافرده هو الاقرب (قوله) في يده (قوله) الساعى والمستحق (قوله) والراب (الخ) أى يبنى وما فى تراب المدين والمنشوش ولو قال والراجب في التراب المنشوش بصفتها كان أولى (قوله) ويكره (قوله) إلى المتزقي التبايع (الخ) لا قوله وما لا يروج إلى ولا يكره (قوله) ويكره (قوله) الامام (قوله) خبر الصحيحين من غشنا فليس منا فان علم معيارها أى قدر النش صحت المعاملة بما مينة وفي الدمة اتفاقا وإن كان مجهولا فبقدر اربعة او خمسة الصحة مطلقا ولو كان النش قليلا بحيث لا يأخذ نظام الوزن فوجوده كعدمه فتزاد التبايع يحصل المقدر عليها إن غلبت أى في محل المقدار زاد الياع قال الصيمرى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا خالص (قوله) إلا أن علم قدر النش لم يكن له قيمة ولا اثر في الوزن وبيع الدرام الخالصة او المنشوشة بذهب غلوط بضعة لما فيه لا يجوز ايضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المثل إذا المال هنا خالص وهناك منشوش (قوله) عن قسطة) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمن ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمن ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص يبنى أو من منشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتام (قوله) وقول آخر لا يجوزى ما فيه من تكليف المستحق مؤنة إخلاصه (قوله) قال في شرح العباب بعد قوله نحو ذلك من غير صاحب العباب بل الظاهر ما من من الاجزاء ولا نسلم انه تكليفهم بما ذكر بل امان نجهله مطوعا بالنش نظير ما رواه وكلفه تميز غشه لا يخذه ويؤيد الاول قوله لو علق في الخلع على دراهم فاعطته منشوشة وقعو ملكها ولا نظر كافى الروضة إلى النش لحقارته في جانب القسطة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام في الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله) ما فيه من تكليف المستحق (قوله) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف في الاخراج عن المنشوش (قوله) وبين الرديء أى نحو خشوة إذا أخرجه عن الجيد لنحو نمرة (قوله) إلا إذا استهلك كان مراده لقتلهم ليخرج التفات عبارة تشرح الروض وإذا قلناه استرداده فان كان باقيا اخذه ولا اخرج التفات وتذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفات

خالصة فيظهر القطع
بأجزاها فيما من الخالص
عن قسطة ويخرج الباقي
من الخالص وقول آخر
لا يجوزى ما فيه من تكليف
المستحق مؤنة إخلاصه
بل سوى في المجموع في
اخراجها عن الخالص بينه
وبين الرديء. وأن له
الاسترداد لأنه لم يجرى
عن الزكاة إلا إذا استهلك
فيخرج التفات ثم قال
ولو أخرج عن مائتين
خالصتين خمسة عشر
منشوشة فقد سبق أنه لا
يجزىه وإن لم تسترداها
له وحل الاسترداد ان
بين عند الدفع أنه من ذلك
المال وعلى عدم الاجزاء
لو خلس المنشوش في يد
الساعى والمستحق أجرا
كأن تراب المدين بخلاف
سنة كبرت في يده لانهما
لم تكن بضعة الاجزاء يوم
الاخذ والتراب المنشوش
هنا يصفه لكنه غلط
بغيره ويكره للامام ضرب
المنشوش

حيث كن من قاعدة منجوة كما يعلم بما في قوله (قوله) ونهيه ضرب الخالص (الخ) عبارة العباب مع شرحه
ويكره لنهيه الامام الضرب لدرام او دفاتير يعني ان يلحق بها الفلوس لعلها الاقية بنهر اذنه ولو ضرب
ذلك خالصا لانه من شان الامام وان فيه اقيانا عليه وللإمام تميزه قال القاضي وتزيره للفتوش اشد
وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب
الفتوش ويكره له ضرب الخالص وهذا قولنا في قول الشيخ الخطيب اي والثابت ويكره لنهيه الامام ضرب
الدرام والدفاتير ولو خالصا خفيف بالنسبة لما انطوى تحت القابيه وهو الفتوش اه (قوله) وما لا روج
ولو ضرب مفتوشة على سكة الامام وغضا اذ يمدن غش ضرب يحرم فهم يظن لما فيه من التدليس بآبام اه
مثل مضروبه بنهاية قال عش ومثل المفتوشة المذكورة الجيدة او المفتوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها
مخالفة لصنع درام الامام ومن يعلم مخالفتها لا يرغب فيها كزعت في درام الامام فتحرم لما في صنعتها من
التدليس اه (قوله) موافق لنقد البلد اي اذا كان نقدا بلدا منشورا لا يفكره (مسألة) بل يسبكو ويصفيه
نهايقه معنى (قوله) يدوم (الخ) خبر قوله وما لا روج الخ قضية تغييره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو
ظاهر (قوله) ولا يكل أحد التقدين (الخ) اي لاختلاف الجنس نهاية معنى (قوله) ويكل كل نوع (الخ) اي
في كل جنس جديرو عديته وروى نوع اخر وعكسه كافي الماشية والمشرات والمراد بالجوذة والنوموة العبر
هل الضرب بنحوهما وبالرداة الخسوة والفتفت عند الضرب ونحوهما قال القموني وليس الخلوص
والفتش من نوع الجوذة والرداة (عباب وفي الثابت والمضي (قوله) ان سبل) اي بان قلت الانواع
(قوله) (الخ) اي فان كثرت شوق اعتبار الجميع اخذ من الوسط كافي المشرات معنى ونهاية قال عش
قوله لم اخذ من الوسط الخ اي وخرج من احدهما راعيا للقيمة كالتقدم في اختلاف النوعين من الماشية
اه (قوله) فن الوسط) والاعلى اول كافر نظير ذلك في المشرات شرح العباب (قوله) لا عكسهما
لا يجوز روى ويكسور عن جيد وصحيح نهايقه معنى (قوله) فيسردهما (الخ) اي ولا يسرداه ان يمدن
اليدعانه عن ذلك المال ولا لا يسرده كالموجع الزكاة فتقتضيه له قبل الحول وإذا جاز له الاسترداد كان
يق اخذه والا خرج التفاوت وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بحسن آخر كان يكون معه ما تدارم جيدة
فاخرج منها خمسة مبيعوا خمسة الجيدة تساوى بالنهب نصف دينار والمبعية تساوى بمخمس دينار فيبقى
عليه درهم جيد نهاية (عباب) واسى قال عش قوله لم كان يق اخذ الخ قضية ما ذكر انه لا يكتفي بدفع
التفاوت مع بقائه وحتملا انه غير مراد وان المراد جاز له اخذه جاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله لم
ان يقوم المخرج بحسن اخر اي ولا يجوز تحريمه بحسنه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله فمافضلة كاهو معلوم من
الروايات فيبقى عليه درهم جيداي وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على خمسة الجيدة خص كل نصف
نخس منه درهمان والمبعية تساوى بخمس دينار وقيمتها اربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار
نصف نخس يقال بدرهم من الجيدة اه عش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه بالنقديته لايح هنا أصلا كاهو
ظاهر وقوله كل نصف نخس منه درهمان صوابا (إسقاط لفتة نصف او الراد لفتة درهمان) قوله ان بين
اي عند الدلع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما باقى في التسجيل ان المدار على علم الاخذ لاثنين

ونهي ضرب الخالص إلا
بذاته وما لا روج إلا
بتليس ككثر أنواع
الكيمياء الموجودة الآن
يدوم ثم بدوامه كافي
الاحياء وشدد فيه ولا
يكره (مسألة) مفتوش
موافق لنقد البلد ولا
يكل أحد التقدين بالآخر
ويكمل كل نوع من جنس
بآخر منه ثم يؤخذ من كل
ان سبل ولا فن الوسط
ويجوز جيد وصحيح عن
روى ويكسور بل هو
أفضل لا عكس ما فيسرداهما

(قوله) ونهيه ضرب الخالص (الاذنه) أي يكره قال في العباب وللإمام تميزه وللشوش أي تميزه
للفتوش اشداه وقوله وللإمام تميزه نقله في شرحه عن جماعة قال جرجي عليه الشينخان في الغصب ثم
قال في التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يطرأ
التميز فديكرى على غير الخ (قوله) لا عكسهما) اي لا يجوز كآبام به في الروض في نسخة قال في شرحه
وحى أرفق بالاصل اه (قوله) فيسردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردي المخرج من
الجيدة كان باقيا اخذه والا خرج التفاوت اه وقضية أجر أو حال التلف مع وجوب التفاوت لا ممة
حال باقائهم يمكن الفرق وقد يقال قياس اجزائه حال التلف مع التفاوت اجزؤه حال القامع التفاوت

ان بين (ولو انحط اناه
منهما) أى التقدير بأن
اذا وصح منها (وجعل
أكثرهما) كان أكثر وزنه
ألفا وأحدهما ستة
والآخر أربعة وجعل
عنه (زكى) أى أكثر ذها
وفضة احتياطا كان لغير
عصور وإلا فحين التيقن
الآن فير كى ستة ذها
وسنة فضة وحيد براء
يتقار لا يكتى تركية كله
ذها لا لا يجرى من الفضة
كمسكه (أو ميز) بينهما
بالتار ويحصل عند تساوى
أجراه يسلك أدنى جراً
بالماء بأن يضع فيه ألفا ذها
ويطرقه ثم ألفا فضة
ويعلم وهو أريد ارتفاعا
من الأول ثم يضع المختلط
قال أيهما كان ارتفاعه
أقرب فهو الأكثر وبأن
هذا في مختلط جبل وزنه
بالكية لأن علامته بين
علائق الخالص فإن اسوت
نسبه اليها كان يكون
ارتفاع الفضة أصميا
والذهب ثقل أصح والمختلط
خسة أسداس أصح فهو
نصفان وإن زاد على علامة
الذهب بشميرتين ونقص
عن علامة الفضة بشميرة
قتناه فضة وثلاثة ذهب
وبأن يضع فيه ستة فضة
واربعائة ذها ويعلم
ارتفاعها

الدافع حش (قوله أى التقدير) القول المتعدي في المعنى لا قوله وإنما لم يجعلوا إلى وليسوا كذا في
النهاية لا قوله مؤنة السبك على المالك (قوله وجعل عنه) أى غنا لا كثرة وهو الستة تقول المالك (زكى
الاكثر) (فرع) لو ملك نصبا نصفه يدوم باقية منصوبا ودين مؤجل زكى الذى يدوم في الحال لان
الامكان أى إمكان الاداء شرط الضمان لا الوجوب أى وجوب الاداء لان المبور لا يقطع بالمسور ايجاب
واسنى ونهاية معنى قال حش أى وما المنسوب والدين فان هل استغلاصه لكونه سالا على مل ما دال
وجب زكاته فورا ايتناؤا لاقتدر رجوعه الى يدوم لو بعد مدة طوية كآبائى اه (قوله ذها وفضة) أى
مقدرا كون الأكثر ذها وكونه فضة عارفا للمعنى وشرعى المنهج والروض والنهاية زكى كلا منها بغيره
الاكثر اه (قوله فير كى الخ) فترع على مافى المالك (قوله ويحصل) أى التيقن بالتار (قوله) عند
تساوى أجزائه أى بان يكون مافى كل جزء منها قدر مافى غيره من ذلك سم ورحش (قوله او بالماء)
عطف على التار (قوله بأن يضع الخ) أى بان يضع ماء في قصعة مثلا ثم يضع فيه الفضة فنى (قوله ثم ألفا
فضة الخ) أى ثم يفرج الألف ذها ثم يضع فيه ألفا فضة (قوله وهو أريد ارتفاعا) أى لأن الفضة
أكثر حجما من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله ثم يضع المختلط الخ) لا شك انه يكتفى بوضع المختلط او لا
وسطا ايضا وسى ونهاية ومعنى (قوله وبأن يضاف المختلط الخ) وكذا يأتى في منشوشة بنحو نحاس لم يعلم
هل خالصا متان رخصا مائة او بالعكس شيئا (قوله جبل وزنه بالكلية) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم
ان مافيه من الذهب والفضة متساوى بان متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضع وان كان المراد الجبل
بالجملة ايضا فهو مشكل سم (قوله كان يكون ارتفاعا فضة اصميا الخ) أى فالفضة الموازنة للذهب
يكون حصصا مقدار حجمه مرتو نصفار شديدي (فهو لصفان) باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر
من شرح البهجة وماها من نسبتها سم وبأن أيضا ما يتبين به ان المراد الثاني (قوله قتناه فضة الخ)
أى او بالعكس لى العكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله وبأن يضع الخ) أى بان يضع في الماقدار المختلط
منهما مما مرتين في أحدهما الأكثر ذها والآخر فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم
يضع المختلط في طبق بما وصل اليه قال الاستوى ونقل في الكفاية عن الامام وغيره طرقا آخرى يأتى ايضا مع
الجبل بمقدار كل منها وروان يضع المختلط وهو ألف مثلا في ما يعلم كأم ثم يفرجه ثم يضع فيه من الذهب
شيئا بعد شئ حتى يرتفع تلك العلامة ثم يفرجه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع تلك العلامة ويعتبر
وزن كل منها فان كان الذهب الفاضل اثنين والفضة ثمانية فلنأخذ نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد انهما نصفان في الحجم لا في الوزن فيكون زنة الذهب ستة فضة وزنة الفضة اربعة فضة لان
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون الفاضل بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك وبأنه بالذكاء إذا جعلت كلا

فلتأمل (قوله ان بين) قال في شرح الروض انه من ذلك المال (قوله ويحصل عند تساوى أجزائه) المراد كما
هو ظاهر يتساوى أجزاها بان يكون مافى كل جزء من كل منهما مساو في القدر مافى الجزء الآخر منه (قوله
جبل وزنه بالكلية) ان كان المراد الجبل وزنه بالكلية لم يعلم ان مافيه من الذهب والفضة متساوى ان
متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضع وان كان المراد الجبل بالجملة ايضا فهو مشكل إلا ان يتجه حيث يكون
الموضوع من خالص كل ألفا لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الانا ولا يتجه ايضا الجزم بأن علامة المختلط بين
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يرجب زيادة علامته على العلامةين او تقصصا عنها (قوله هو
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر من شرح البهجة وماها من نسبتها سم
(قوله وان نقص عن علامة الذهب بشميرتين الخ) في هذا التعبير نظر لان المهور من النقص عن علامة
الذهب انه يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يماز ما لان الفضة أكبر جرما من الذهب فالمختلط
منها من الذهب أكبر جرما من خالص الذهب فطما ولفك قال لان علامته بين علائق الخالص وصيرة
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان النوا لا غبار عليها (قتناه فضة وثلاثة ذهب)

منها أربعة أمتار وزد على الذهب منه بقدر نصف الفضة هو مائتان كان المجموع ألفاً ثمانية وعشرون قال
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستة أمتار إضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب لحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فإذا كان
الأتم ألفاً وجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة
ألفاً إلا إذا كان فيه ستة أمتار ذهباً أربعة أمتار فضة على البيضة وقوله مر ويأتي بها الخ وهذه الطرق
كلها إذا وجد الألفاً أما إذا تعدى ليقوى اعتبار طوله ويضدده التخمين في مسألة المذوى والودى أه ديمرى
وسياقى كلام الشارح مر ما يخالفه أى من أنه إذا علم أصابتها ثوبه وجهل عمله وجب غسل الجميع
عش عبارة الرشيدى قوله مر فإن كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانية أمتار الخ بطل منه أن
الفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصف وسياقى التصريح به لكن في كلام ابن
الحاتم أن جهر الذهب كجهر الفضة ثلاثة أسياعاً ومن ثم كان المثال درهماً وثلاثة أسياعاً درهم
والدرهم سبعة أمتار المثال أه (قوله) ويلحق بما وصل إليه أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين
فإن الأجزاء تنضم مع الصوغ ويشترج بعضها مع بعض فالاعتبار بما علامته أقرب إلى علامته فيكون
أكثره هو الأكثر أعرف بعلامته سم (قوله) وإنما يعملوا الماء معياراً فى الربا أى كان يكتفوا فى
المائة بأن ينوص الموضوع فيما حد الموضعين فى الماء قدر ما ينوص الموضوع فيه الآخر فيكون هذا
قائماً مقام الوزن سم (قوله) لأنه أضاف (قوله) أى لأن المداير ثم على حقيقة المائة والوزن بالماء لا يفيدها إذا
غاب ما يفيد الظن ومناخى ظن الأثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة يفيد إيجاب (قوله)
فى السلم عبارة فى الإيجاب قضاء الديون كالحرف فى المكيلات أه (قوله) وليس له الخ أى ولا يعتد
بالمائة فى معرفة الأثر أكثر غلبة الظن ولو تولى إخراجها ينضم بصق فيه أن أخبر عن علم ثبته وهو معنى وشرح
الروض (قوله) لم يقل ظنه فيه محل ذلك حيث كان المختلط باقياً فإن قد عمل بخله الظن على ماسر من
الديمى عش (قوله) ولو قد بالغ عبارة الثبته وهو المختص وإذا تعدى الامتحان وسر التمييز يأن يفقد الله
السبيل الخ أه (قوله) ولو قد أآلة السبيل الخ) أى لم يجد سبباً كالإبلا أكثر من أجرة المثل كما هو ظاهر
اختدام نظائر إيجاب (قوله) أو احتاج فيه لزم من طول أى عرقاً ويحتمل أنه زاد على ثلاثة أمتار إيجاب
(قوله) كذا نقله الخ أى قوله ولو قد تعدى ثبته (قوله) وتوقف الخ) أى الرأى (قوله) ولا يبعد أن يعمل
السبيل الخ) معتمد عش قول المتن (من حل) يعنى أوله وكسر مع كسر اللام وقد بدد بالياء واحده على
فتح الحامو سكن اللام معنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأولى أو لزيادة قيمته بالصنع لا بما هو
للكان أه ناموزنه ما تادى درهم وقيمه ثلاثاً ثم جبر كاه مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر
دونه ولا من جنس آخر ولو أعل أو يكسر أو يخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاطة بية ويأتى فى الشرح

قال فى شرح الرضى وأبالمكس فى المكس أه (قوله) ثم يكس) فبقال حاجة إلى المكس بل واقتصر
على وضع ستة أمتار فضة وأربعة أمتار ذهباً وعلم ثم وضع المشبه فان وصل إلى علامة ذلك علم أن الأثر أكثر
والأعلم أن الأثر أكثر الذهب ونجاى بان الأجزاء تنضم مع الصوغ ويشترج بعضها مع بعض بخلاف الترام
بدون الصوغ فقد يدخلها فإذا لم يكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يلزم أن يكون الأكثر من
الأجزاء لمرأى أن لا يصل لواحدة من العلامتين وكيف ذلك فالاعتبار بما علامته أقرب إلى علامته فيكون أكثره
هو الأثر أكثر ما عرفت بعلامته أيضاً فقد يكون ما أخذ الموضوع أو لا من الماسنيا لعدم وصوله لعلامة
الآخر فلا بد من النظر لظاهر ما عرفت إليه فيجوز عدم وصوله لعلامة الأول لا يقتضى أنه يصل لعلامة
الآخر وإن أكثره من جنس أكثر الآخر لئلا يعمل (قوله) وإنما يعمل الماء معياراً فى الربا أى كان يكتفوا
فى المائة بأن ينوص الموضوع فيه أحد الموضعين فى الماء قدر ما ينوص الموضوع فيه الآخر ويكون هذا
قائماً مقام الوزن (قوله) قالوا لا يبعد الخ) قال فى شرح العباب وأجيب بان السبيل يمكن تقديره على وقت

ثم يكس ثم يضع المشبه
ويلحق بما وصل إليه وإنما
ليحصل الماء معياراً فى الربا
لأنه أضيف ولذا جعلوه
معياراً فى السلم وليس له
الاعتداد على غلبة ظنه من
غير تمييز لتعلق حق التميز
به فلم يقل ظنه فيه ومؤنة
السبيل على المالك ولو قد
آلة السبيل أو احتاج فيه
لزم من طول أجره على
توكية إلا أكثر من كل
منه ولا يبعد فى التأخير
إلى التمكن لأن الزكاة
فورية كذا نقله الرافعى
عن الإمام وتوقف فيه
فقال ولا يبعد أن يعمل
السبيل أو ما فى معناه من
شروطه لا مكان (يرى)
الحرم) من التقدير (من حل)
وغیره

ما هو أكثر زيادة (قوله بالجهر) أي قوله ولا نظير في النهاية إلا قوله بل هو إلى ولو مات وكذا في المتن (قوله
والأحاديث الواردة) (قوله بالجهر) أي عطف على حل لا بالرفع عطف على الحرم لأنه لا يناسب تنبيه
الحرم حيثما حل تحصيله إلا بقوله من الحرم لأن الحرم لا ينفرد حيثما يحل أيضا غير المكروه وغير المباح
وليس مراداً سم (قوله وكذا المكروه الخ) أي تجب فيه ما ذكرناه أيضاً نهاية (قوله كعبية لغة الخ)
قوة الكلام تدل على كراهة استعماله إناء فيه ضبة مكروهة سم على البهجة وهي تنبيه الكراهة في
الجميع لا في محل الضبة فقط عـ قول المتن (لا المباح) يعني أن يراد به الجواز الذي لم يرجع تركه فيشمل
الواجب والمنسوب أن تصور ذلك فليتامل سم (قوله لأنه معد الخ) وصح من ابن عمر أنه كان يحل بناته
وجوارمه بالذهب ولا يخرج ذلك منه وصح نحوه عن عائشة وغيره عارضاً الله تعالى عنهم أسوأ إيجاب (قوله)
لا استعمال مباح) ولو اشترى أنا، ليتخذة حلياً مباحاً لحبس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يكن غير مباح
سواء كان ذلك قبل تولده من أمه أم لا لأنه معد للاستعمال مباح نهاية قال عـ قوله
واضطر إلى استعماله الخ أي أو لاستعماله فشر به من مرض أخيراً من التحق أنه لا يزيده إلا موارداً مسكلاً لوجه
أو اتخذه ابتداءً لذلك فقول في طهره أي مثلاً اه (قوله على أنها الخ) أي تلك الأحاديث (و) (قوله فيها)
أي في تلك الأفراد (قوله لزمه ذلك) كذا مر اه سم وكذا في الروض والمصاب وأقرها شارحها
وفي النهاية والتمني وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتي) أي المتن (قوله على ما في البحر) عبارة في
الإيجاب كاجرم به في الجواهر وقوله الأسرى وقوله من الروايات ولولم احتال وجهه إقامة لنية
مورثه مقام يتم على الأول وفاق ما لو اتخذه بلا قصد شي، بأن في تلك اتخاذاً دون هذه واتخاذاً مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه ونوع في ما لا يجدي اه (قوله هو الصوغ) عبارة غيره وهو الاتحاد اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصري قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو من غربة لأن الاتحاد لا يتصور
فيه بل يصدق بالشرائط الإيجاب بل ذكر الجلال السيوطي في حواشي الروضة مسئلة لا يتخاضع فيه وفي
الاستدراك لا يرى فرض المستحق الميراث والشرائط لا تجعل مسئلة الميراث من صور الاتحاد فتقتضاه عدم
وجوب الزكاة فيها إن لم يعلم معنى حول فلعل ما في البحر مفرع على مقابل الأصم في مسئلة الاتحاد اه
وقد قدمنا ما في البحر اتفاق المتأخرين على اعتدائه قوله فلعل الخ الخفايا لذلك الاتفاق في قوله فخرق
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك أنه لا ينافي اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولله في اقتضاء الأثر (قوله ولو حليت الخ) عبارة المتن وفيه التأييد ولو حل
المساجد والكمية أو قاد عليها بذهب أو فضة حرم لأنها ليست في معنى المصحف ولا ذلك لا ينقل عن السلف
لهو بدو كل بدعة خلا لا إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجهر في ذلك إلا أن جعل وقفا على
المسجد فلا يركب لعدم المالكة المين وظاهر كلام شيخنا أن محل محقرة أنه حل استعماله بأن احتج إليه
والأخرف الحرم باطل وبذلك علم أن رفته ليس على التحل كما فهم أنه باطل كالوقوف على تزويق المسجد
وقد أنه إضاعة ماله الوضعية ما ذكرناه مع محقرة لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة إليه بصرح
الأذري قتاله عن العمراني عن أبي إسحق اه وفي الإيجاب ما يوافقه قال عـ قوله حر ولا يجوز

بالجهر إجماعاً وكذا المكروه
كعبية لغة كثيرة الحاجة
وصحرو لونه (لا المباح في
الظاهر) لأنه معد للاستعمال
مباح لأشب امتنة النار
والأحاديث المقتضية
لوجوب الزكاة وحرمه
الاستعمال حتى على النساء
جلبها البيهقي وغيره على
أن الحل كان محرماً أول
الاسلام على النساء على أنها في
أفراد عامة فيحمل أن ذلك
لا سرف فيها بل هو ظاهر
من سياق بعض الأحاديث
ولو مات مورثه عن حل
مباح فعلى طيه حول أو
أكثر لم يعلم به لزمه كانه
على ما في البحر لأنه لم يشو
امسكه لاستعمال مباح
ورد بأن المرافق لما يأتي
اتخاذ سوار بلا قصد عدم
وجوبه وبما يأتي
أن ثم صار قفراً وهو الصوغ
المقتضى للاستعمال غالباً
ولا صارف هنا أصلاً ولا
نظراً لنية مورثه لأنها انقطعت
بالموت ولو حليت الكعبة

استعماله أى حيث خصل منه شيء بالمرض على النار والافق كثير المحلى اه (قوله مثلا) أى أو مسجد
أو مشهد عياب (قوله حرم) أى يترك ويضرب عياب (قوله كتمليك على) أى مثل تعليق فتدبل و (قوله)
بان القصد منه) أى من الوقت عليها و (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال
و (قوله فصح وقفه) أى وقف المحلى كأنه يعمد و (قوله نظر الملك) أى القصد المعلن كرى وقوله هو
الاستعمال والى الأولى هو التحلية (قوله فأن وقف) أى نحو فتدبل التقدير والمحلة به أسنى وإسباب (قوله)
احتاج اليها الخ) يحتل ان المراد الحاجة إليها فى نحو تضبيب مباح بالحق جذعه وباه لا حصر فيه لان
شرط الموقوف لا اقتناع به مع بقا عينه فليتأمل سم على حج وهو ظاهر فى تحلية المسجد نفسه دون وقف
التدليل عليه عى عبارة الكردى قوله احتاج إليها أى احتاج المسجد الى عين المحلى بنحو اجراءه له التحصيل
مصلحة وقوله على تحليته به أى المحلى كفتدبل ونحوه اه وقوله بنحو اجراءه الخ فيه وقفه فأن هذه الاجارة
قاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التبرع فيها و (قوله أى الخ الخ) أى أو بالتقدير نفسه (قوله لباطل)
أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه كانه علم فأن يعلم كان من الأموال العائمة التى اسرها لبيت
الحال عى (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التحلية تشمل التضبيب وتصور اباحتها بلا كراهة كافى
تضبيب نحو جذعه وباه بضبة صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كاهو صريح ضيقه فى التحلية لغير
حاجة (قوله كىل) الى قوله لو ذكر فى المتن والى المتن فى النهاية (قوله كىل الخ) وباعتنا المرافة من تصاویر
الذهب والقضنة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإسباب قال عى أى حيث كان على صورة حيوان يمشى
بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلا فلا يحرم اقتضاده استعماله ولكن يثبت أن يكون
مكروها فتجب زكاته كأم فى الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله إلا للجلالين الخ) أى هو مباح للضرورة
ويجب كرهه بدور الحال انما البيع للضرورة بقدر يقدرها شئنا أو قبل بغيرها اما كذا لاحتياط طرو
الاحتياج اليه يعلم بمدى لا يتغير فى الدوام لا يتغير فى ابتداء الخراج (قوله توقف عليه) أى ولم يتم
غيره مقامه نهاية قال عى أى اما اذا قام غيره مقامه لم يحرز ان كان الذهب اصلح اه (قوله وذكرنا)
أى الاتامع بيان حرمة أول الكتاب سم (قوله بكر السنين) الى قول المتن فلا ذكر كافى فى التبايع والى المتن
(قوله وكأمرافى على الرجال) أى كالة الحرب المحلاة سم (قوله بالأسوا) أى الا حوط معنى قول
المتن (فلواتخذ الرجل سوارا) أى مثلا ولو اتخذه لاستعمال عرم فاستعمله فى المباح وقت وجبت فيه
الزكاة فإن عكس فى الوجوب احتالان أو جهبا عندهم نظرا للقصد لا ابتداء فأن طرأ على ذلك قصد
عرم ابتداء حولا من وقفه واتخذها لموجب طما وفيه احتال شرح مر اه سم وبأنى فى الشرح
ما يراه (قوله بلا كراهة) احتار به من المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لثبوت سم (قوله)

كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال عدم العلم (قوله ويجاب الخ) فى شرح الدياب
وجوابه انه محمول على ما اذا حل استعماله بان احتيج اليوم من زعم حمله على التحل فتقدم أذهو حيث
كالوقف على تزويق المسجد وقشه لانه اضاعه حال واقعية ماذكرنا مع محقة وقفه لا يجوز استعماله دند
عدم الحاجة اليوم به صرح الاذرى ناقله عن الصمرا عن ابن اسحاق اه (قوله احتاج إليها) يحتل
ان المراد الحاجة اليه فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وباه لا فى حصره لان شرط الموقوف لا اقتناع
بمع بقا عينه فليتأمل (قوله لباطل) أى مع بيان حرمة أول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد
يمنع بان التحلية تشمل التضبيب وتصور اباحتها بلا كراهة كافى تضبيب نحو جذعه وباه بضبة صغيرة
لحاجة (قوله وكأمرافى على الرجال) أى كالة الحرب المحلاة (قوله فلواتخذ الرجل سوارا الخ) ولو
اتخذ لاستعمال عرم فاستعمله فى المباح وقت وجبت فيه الزكاة فإن عكس فى الوجوب احتالان
أو جهبا عندهم نظرا للقصد لا ابتداء فأن طرأ على ذلك قصد عرم ابتداء حولا من وقفه واتخذها لموجب
طما وفيه احتال شرح مر (قوله بلا كراهة) احتار به من المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لثبوت

مثلا بنقد حرم كتمليك على
فيها يتحصل منه شيء فأن
وقف عليها فلا زكاته فيه
قطعا لعدم الملك المعلن
مع حرمة استعماله ونازع
الأذرى فى صحة وقفه مع
حرمة استعماله ويجاب بان
القصد منه عينة لا وصفه
فصح وقفه نظرا لذلك وبه
يعلم ان المراد وقف عينة على
نحو مسجد احتاج إليها
لا للترتين به اما وقفه على
تحليته به فباطل لانه
لا يتصور حله (ومن) التقدير
الذهب أو القضة (المحرم
الاناء) كىل ولو لا مراعاة
للحاصلين توقف عليه وذكر
هنا الضرورة التقسيم ويان
الزكاة فيه فلا تكرر
(والسوار) بكسر السين
اكثر من صيها (والجناخال)
بفتح الحاء سائر على النساء
(لبس الرجل) بأن قصد
ذلك باتخاذها بما عرمان
بالقصد فاللبس أولى بذلك
لان فيه خنثة لا تلتحق
بشهادة الرجل بخلاف
اتخاذها للباس امرأة أو
صبي والخنى كرجل فى حل
النساء وكأمرافى فى حل
الرجال اخذ بالأسوا (ولو
اتخذ) الرجل (سوارا) بلا
قصد للباس أو غيره (أو)
قصد اجراءه لانه لا استعماله
بلا كراهة (لا زكاة)
فيه (فى الأصح)

لأنه في الأولى بالصياغة يطل
 تنبيه للاخراج المحقق
 بالثابتات اذ قصد بها
 الاستعمال غالبا مع انضمامها
 اليها غالبا فلا ترد السبائك
 وفي الثانية يشبه ما مر في
 المواشي العوامل وقضية
 كلامهم انه لا فرق بين ان
 ينوي بذلك التجارة وان
 لا وحيد فيشكل عليه
 ما ياتي فيمن استاجر ارضا
 ليؤجرها بقصد التجارة والا
 ان يفرق عاياتا في التجارة
 في التقد ضيقة تادرة فلم
 يؤثر قصدها مع وجود
 صورة الحل الجائز الثاني
 لها وخرج بقوله لا قصد
 ما اذا قصد اتخاذه كذا
 ليزكي وان لم يحرم اتخاذه
 في غير الانا لم يقصد سباحا
 ثم يهرم لم أو عكسه تغير
 الحكم ولو قصد اعارته
 لمن له استعماله لم يجب
 جزا (وكذا لو انكسر
 الحل) المباح فله (وقصد
 اصلاحه) فلا زكاة في
 الاصح وان دام احوالا
 لدوام صورة الحل مع
 قصد اصلاحه هذا ان
 ترقف استعماله على
 الاصلاح بنحو لم ولم
 يتغير عليه فلا أثر للكسر
 قطعا وان احتاج لصوغ
 جديد بمعنى حوله بطل عليه
 بتكسر ذكي قطعا وان قصد
 الحول من حين الكسر
 وخرج بقصد اصلاحه

في الأولى) من قوله بل قصد (قوله في الثانية) من قوله أو قصد الخ عن (قوله اذ قصد بها) أي
 بالصياغة (قوله بذلك) أي الاجارة (قوله المتألفا) أي التجارة (قوله وخرج) أي المتن في النهاية
 والمغنى (قوله قوله بل قصد) أي إلى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذه كذا) أي بان اتخذه ليدبره ولا
 يستعمله لآخر. لا في غيره كالأدوية ليعمها الاحتياج إلى غنته ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل
 والمرأة عن (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكذلك قصد المالك بالحل المباح الاستعمال
 الموجب لزكاة بان يصد به استعماله ما لم يكره وما يتبدل الحول من حين قصده وكذا غيره إلى المسقط لها
 بان قصد به استعماله ما لم يكره وما يتبدل الحول من حين قصده إلى مباح قطع الحول له (قوله لمن له استعماله) أي
 بلا كراهة (قوله المباح) أي قوله كافي أصل الروضة في النهاية والمعنى والاياب وشرى المترج والروض
 الا قوله ومعنى حوله بعد (قوله فعله الخ) عبارة في النهاية والاشي وشرح العباب وقصد اصلاحه عند
 عليه بانكساره ثم قالوا وشي كلامه ما لم يعلم بانكساره الا بعد حوله أو أكثر قصد اصلاحه فانه لزكاة
 فيه أيضا كافي الوسيط لان قصد بين انه كان من صداه لعل انكساره لم يقصد اصلاحه حتى معنى عام
 وجبت زكاة فان قصد به اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل له سم وقوله أي لا في الظاهر
 الخ يوافق ويدعو إلى معنى قول الروض بعد ذلك قصد الموجب لبقاء الحول وكذا غيره إلى المسقط قطع
 انتهى (قوله فلا زكاة فيه الخ) أي وان كان عليه بذلك بسدح الحول كقوله شيخ الاسلام في شرحي
 البهجة الروض والربط في نهايته والشارح في الايما وبغيره انه كره على بافضل أي خلافا لما
 يقصد صنف الشارح (قوله ومعنى حوله لم يعلم عليه) مفهومة عدم الوجوب فيما معنى قبل حله لكن لم
 يذكر هذا التقيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارة وان احتاج للاصلاح بذلك صوغ عاد كذا
 وحوله من انكساره وقضية انه لا فرق بين العلم وبغيره سم اقول وبصرح بذلك المفهوم قول
 باعثن في شرح بافضل ما مضى على علم بانكساره فلا زكاة مطلقا له أي سواء احتاج اصلاحه إلى
 سبب كصوغ ام لا وياي عن الكرهى على بافضل (قوله ذكي قطعا) أي وان قصد صوغه كاصح
 به شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ) وقوله وكذا ان لم يقصد الخ (قوله وان في ادا ترقف

(قوله اذ قصد بها) أي الصياغة الاستعمال أي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال انسان لو اشترى
 اناء ليخضعه لعلها مباحا فليس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره وفي حولا كذلك قول تلمه
 زكاة لا قرب كقوله الأذرعى لانه معد لاستعمال المباح شرح محمد (قوله في المتن) قصد اصلاحه قال في
 شرح اروض عند عليه بانكساره ثم قال وشي كلامه بتقريره انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام أو أكثر
 قصد اصلاحه لازكاة ايضا لان قصد بين انه كان من صداه لعل انكساره لم يقصد اصلاحه حتى معنى عام
 وجبت زكاة فان قصد به اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل له سم وقوله أي لا في الظاهر
 الخ يوافق ويدعو إلى معنى قول الروض بعد ذلك قصد الموجب لبقاء الحول وكذا غيره إلى المسقط قطع
 انتهى (قوله فلا زكاة فيه الخ) أي وان كان عليه بذلك بسدح الحول كقوله شيخ الاسلام في شرحي
 البهجة الروض والربط في نهايته والشارح في الايما وبغيره انه كره على بافضل أي خلافا لما
 يقصد صنف الشارح (قوله ومعنى حوله لم يعلم عليه) مفهومة عدم الوجوب فيما معنى قبل حله لكن لم
 يذكر هذا التقيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارة وان احتاج للاصلاح بذلك صوغ عاد كذا
 وحوله من انكساره وقضية انه لا فرق بين العلم وبغيره سم اقول وبصرح بذلك المفهوم قول
 باعثن في شرح بافضل ما مضى على علم بانكساره فلا زكاة مطلقا له أي سواء احتاج اصلاحه إلى
 سبب كصوغ ام لا وياي عن الكرهى على بافضل (قوله ذكي قطعا) أي وان قصد صوغه كاصح
 به شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ) وقوله وكذا ان لم يقصد الخ (قوله وان في ادا ترقف

استعمال المتكسر الى الاصلاح والا ملازكاة كما مر في الشرح أعلاه (قوله ما إذا قصد كزنا الخ) أي لو لمع
 قصد الاصلاح بنهاية وشرح بالفضل (قوله نحو تب) أي كالدرهم أسنى ونهاية (قوله وكذا) أن لم قصد
 شيئاً أي قد علم بأن تكساره والا فلا ملازكاة مطلقاً اه كرى على الفضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المفتي
 وشيخنا عليه حيث أوجبنا الزكاة في الحلي واختلقت قيمته ووزنه فالمرءية قيمته لا وزنه بخلاف الحرم
 ليعينه كالأواني فالمرءية بوزنه لا قيمته فلولا كونه له حل ووزنه ما تناذر هو قيمته ثلثاً ثم تغير بين أن يخرج ربع
 عشر ثم ساعاً ثم يساعاً يتغير جنسه ويغير قيمته على المستحقين أو يخرج خمسة وهو غاي كعام قيمته
 سبعة ونصف فتدوا لا يجوز كسر عليه على منه خمسة مكررة لأن فيه ضرراً عليه وعلى المستحقين أو كاله
 أناء كذلك تغير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع دشره هاشا اه
 وزاد في الأسنى في الأول وظاهر أنه يجوز آخر أراج سبعة ونصف فتداه واهتمدش والكردي وفي
 العباب مثل ما مر عن المفتي وقال الشارح في شرحه أنهم كلامه ما إذا أخرج خمسة دراهم جيدة تساوى
 لجودة سبعمائة ليها سبعة دراهم نصفاً لم يجوز ليس كذلك في المجموع لأنه بقدر الواجب عليه وقيمته
 وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصفاً لأنه بائناً على الفقر اسلكوا قدر الفرض
 اه (قوله) فيما صنعت عرمة أي كالاتاوا الحلي الذي لا يحل لاحد كرى (قوله) وفيما صنعته مباحة
 أي كمتكروم كسور لم ينو اصلاحه عياب عبارة الكرى أي كالحلي الذي يحل لبعض الناس اه
 (تسمة) قال في المجموع عن الأصحاب كل حل حرم على القريقين كانا القدر عمل كسره ولا ضمان فيه
 بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعة اتفاقاً لا مكان الانتفاع به بأعياب وأسنى ومفتي قول
 المشن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخشني كما ترى ففهمه
 جواز نحو الأصمعي واليد والاختين للراة يدل عليه أهم علو الانتفاع ذلك بمنعته للزينة والزينة
 غير متممة في حق المرأة بل هي مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر إلا أن يوجد قتل صحيح صريح
 بخلافه لكن خالفه من في ذلك سم ومال عرش أيضاً إلى الجواز كما يأتي لكن قتل الجعيرى من
 جمع خلاله عبارة وتخصيته أي الانتصار على الرجل والخشني أن المرأة لا يحرم عليها انتفاعاً صريحاً من
 ذهب أو فضة ويبنى التحريم زيادى وحقق وقيل في ومالوى اه وواقفهم الشيخ باعثن
 فقال ويحرم على رجل وأتى أصح من ذهب وفضة اه (قوله والخشني) إلى قول المتن ويحرم في النهاية
 الاقوله فاطلاقاً لا ويحرم وقوله والتطريف بالحري وكذا في المفتي الاقوله وفي غداً ويبحث (قوله
 والخشني) أي ولو انتفع بالانوفة قد مضى حوله أو كثر في بنى وجوب الزكاة لأنه في مدة الخشنة ممنوع
 من الاستعمال فاشبهه الأول إذا اتخذت على وجه يحرم حر (قوله إلا أن صدى الخ) عبارة العباب يحرم
 على الرجل استعمال الذهب ما لم يصدا اه وعبارة شرح حر ومران الذهب إذا حل لونه ذهب حسنة
 يلحق بالذهب إذا صدى على مقاله البندنجي كاهله في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه نظر انتهى
 اه سم قال عرش قهرم ورويه نظر مستدوجه انه ذهب ذاتا وبيع بخلاف ما صدى بأن صداه يمنع صفه
 الذهبية اه (قوله بحيث لا يبين) أي فلا حرمة لكن يبنى كرامته فوجب الزكاة فيه ثم إن استعماله على
 وجه لا يوجد الا في النساء حرم لما فيه من التشبه بين الرجال والخشني (قوله أو غشى) ربما يفهم تعبيرهم
 بالتشبه أنه غشى بنسولين أو خرقه حل وعليه فهو كالحري لكنهم لم يشروا لذلك باعثن أقول ينتع

ما إذا قصد كزناه أو جملة
 نحو تبرئ في كى فطما وكذا
 أن لم يقصد شيئاً كما في أصل
 الروح من الشرح الصغير
 لأنه الآن غير ممد
 للاستعمال وصح في
 الكبير في موضع عدم
 وجوبها وصوبه الأسنى
 ويعتبر فيما صنعت عرمة
 وزنه دون قيمته الزائفة
 بسبب الصنعة لأنها مستحقة
 الزكاة فلا احترام لها وفيها
 صنعة مباحة كالأصا
 لتعلق الزكاة بعينه الغير
 المحترمة فوجب اعتبارها
 ببيئتها الموجودة حيث
 (ويحرم على الرجل)
 والخشني (حل الذهب) ولو
 في آلة الحرب فغير الأصح
 إلا أن صدى بحيث لا يبين
 كاقطه في المجموع عن جمع
 وأقرم ويوجه بزوال
 الخيلاء عنه حيث لا يظهر ما
 في أناء صدى أو غشى

ويحرم على الرجل الخ هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخشني كما ترى ففهمه جواز نحو الأصمعي
 واليد والاختين للراة يدل عليه أهم علو الانتفاع ذلك بمنعته للزينة والزينة غير متممة في حق المرأة بل هي
 مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر إلا أن يوجد قتل صحيح صريح بخلافه لكن خالفه من في ذلك (قوله إلا
 أن صدى) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصدا اه ومران الذهب إذا حل لونه
 وذهب حسنة يلحق بالذهب إذا صدى على مقاله البندنجي كاقطه في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه

(لا أنف) لمن زال أنفه

وان أمكن من لفظة لا

لا بصدا غالبا ولا يفسد

المتبصلا مع أنه

أمر به من جملة لفظة فانت

عليه (والأنفة) بتثنية أوله

وفائه فهي تسمع أفعصها

وأشهرها فتح ثم ضم

(والسن) وان تعدد فأول

شدها به عند كفا وذلك

قياسا على الأنف وكل ما جاز

له بالذهب فهو بالفضة

أجوز (والأصبع) أو

اليدبل وأكثر من أنفة

من أصبع فلا يجوز من

ذهب وكذا لفظة لا تبالا

تعمل فتضمن لفظة

بغلاف الأنفة وأخذته

الأذرى أن ما تحتها لو كان

أشله استتمت وعخذته

ان الزوائد ان حملت حلت

والأفلا فاطلاق الزركشي

المنع فيها ليس بصحيح

وبحث النزي للحاق أنفة

سفل بالأصبع لأنها لا

تتحرك (ويعرسم)

الحاتم) من ذهب وهو

ما يستعك به لفه (هل

الصحيح) لمعوم أداة

التحريم وفارق ما مر في

التعريف والتعريف بالحري

بأن الحاتم أكرم للخص

من الأناور استعماله أودم

(ويصله) أي الرجل (من

ما ذكره من الأفيام تقديم التعريف يكون بنحوه عياره شرح بالعدل اما انما بالذهب والفضة إذا غشي
بشعره ونحوه بحيث ستره فانه محل اه قول المتن (إلا الأنف والأذن والسن) أي يجوز لها اتخاذ ذلك
من الذهب ولا زكاة في وان أمكن نزعها عنه كما اعتضد كلام الماوردي نهاية مفتي وايداع قال عرش
ويؤخذ من نفي الزكاة عدم كرامة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كإعديم في الضية وبني ان مثل
الأنف العين إذا قطعت واتخذ بدلها من ذلك فيظهر فيجوز اه (قوله غالب) أي إذا كان خالسا نهاية
ومفتي قول المتن (والأنفة) أي ولو لكل أصبع والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الأيها
ثلاث أنامل نهاية مفتي وايداع وأسوق وهذا صريح في دخول أنملة الأيها في حاشية شيبخا على النزي عما
نصه ولو قطعت أنملة سبازا خادها من الذهب ولو لكل أصبع ما عدا الأيها اه لده من تحريف التماسخ
أسوق قلنا من انتقال نظر من الآية الأولى إلى الآية الثانية المشتقة على الاستثناء في كلامهم المذكور
فليراجع (قوله) المصباح وأشهر ما (الخ) قال النديم أي صاحب فتح مرزبان وميمها ولعلك الجرمي غير اه
عبارة المختار الأنملة ينفع الممزقة الملم أيضا وقد يعض الملم فلا عرف أحدا ذكره غير المحرزي
في المغرب انتهى اه عرش (قوله) وأن تعدد أي بل وان كان بدلا لجميع الإنسان عرش (قوله) وذلك
أي جواز اتخاذ الأنملة والس من الذهب (قوله) أجوز أي أولى بنهاية مفتي قول المتن (والأصبع) أي
ولو للراة مر اه سم على المنهج أقول ولو قيل بجوازه لأزالة التشويه من يدها بفقد الأصبع وحصول
الزيف يبعد عرش وتقدم سم ما يوافق وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله) وأخذته أي من التحليل
(قوله) ويؤخذته أي من التحليل أو من كلام الأذرى (قوله) حلت أي الأنملة من ذهب مثلا فوقها
(فرع) لو اتخذ الرقيق نحو أنملة أو أنف لم يدخل في يمينه على الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق
حيث ذهب أو لا بل لا يوجد ان النتم ذلك بحيث صار بحيث نزعها عنه ويقيم ماركها لرواه
فيدخل في يمينه ويصح بيعه حيث ذهب لأنه متضمن للثبوت فيه مقصودا بالنسبة للثبوت في الرقيق بخلاف
الدار المصنعة بالذهب حيث يمنع بيعها بالذهب لقاعدة مدحمة لأن الذهب المصنعة يتأخر ويقصد لفه
عنها بخلاف ما هنا (فرع) آخر حكم ما انفصل بالرقب بما ذكر الطيار فانه ان صار بحيث ينشئ من نزعها
عن رويم كني غشله ولربح بإصال المال ما تحتها من البدن ولا التيم مما تحتها ولا حكمه حكم الجيرة
هكذا ينبغي سم (فيها) أي في الأنملة الزائدة (قوله) وببحث (الخ) اعتمده النهاية مفتي (قوله) الحاق أنملة سفل
(الخ) أي بان فقدت أصبعه فاد اتخذ أنملة بدل السفل من أنامل الأصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كالأجوز
اتخاذ الأصبع للأنملة مثل الأنملة السفل الأنملة الوصلة لوجوده منع الأنملة فيها عرش قول المتن (ويعرسم
سن الحاتم) أي اتخذ استعماله على الرجل مفتي ونهاية قال عرش ويعرسم عليه أيضا ليس بالمعج والسوار
والمعلق خلافا للنزلي اه دميري والقامع يعرسم الدال واللام عرش (قوله) وفارق (الخ) عبارة أنفة
وساق ذلك قليله وكثيره ويفارق حبة الأنا الصغيرة على رأى الرافعي بان الحاتم أي زاد مفتي نعم ان
عدى بحيث لا يتبين جاز استعماله قله في المجموع واجب عرش قول الرافعي بان الذهب لا يصدا بان منه نزعها
يصدر هو ما يخالفه غيره اه (قوله) أي الرجل) التي قوله ويجوز في المفتي إلى قوله به يعلم في النهاية
(قوله) أي الرجل) ومثله انتهى بل أولى بنهاية مفتي قال سم هل يصل الرجل الحاتم في رجله فيه نظر
اه وقد يقال خصية قوله لا أصل في القضية التحريم إلا ما صبح الأذن فيه عدم حله وانه اقول المتن (من

نظر شرح مر (قوله) لا أنف) عبارة العباب لا كسدبل مبان أنف وأنملة ولو من كل الأصابع وأستان
اولشدها ان تنقلت ولا زكي وان أمكن نزعها اه وقوله ولا زكي قال فشرحه أي كل من هذه
المذكورات يحمل استعمالها على كالحل المباح اه وقوله وان أمكن نزعها قال فشرحه كما ذكره الصيرى
والماوردي وأقرهما القولين وغيره وهو ظاهر الحاجة إليه اه (قوله) حلت أي الأنملة من ذهب مثلا
فوقها (قوله) وفارق ما مر في الضية) أي على رأى الرافعي شرح مر (قوله) في المتن الحاتم) هل يحمل له الحاتم

القصة الخاتمة] إجماعا ليس و لوف اليسار لكن في العين الفعل لانه الاكثر في الاحاديث وكونه صار شعارا للزنا والفساد ويجوز فيه متاوه من غير ودونه به يخل (٢٧٦) الحلقة إذ غايتها انها عاتم بلا نص ويجرد النظر في قطعة لفظة بنقش عليها ثم تتخذ لختمها حال

القصة الخاتمة] أي يصل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن السكر ماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا الزبدي ما يرجع واعتمد الجواز فقه الحد عرش (قوله به ليس إلخ) أي ليس لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في العين الفعل نهاية (قوله لانه الاكثر إلخ) ولا نهية واليمين أشرف نهاية (قوله وكونه إلخ) أي اليقين في معنى (قوله لانه لانه) أي لان السنة لا تترك بموافقة بنص اهل البدعة لانها إيجاب (قوله ويجوز بنص إلخ) عبارة النهائية ويجوز لبسه فيها أي المختصرين معا بنص ويدونه ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر كراهة تعالى ولا كراهة فيه أه قال عرش أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة التجسس كان لبسه في اليسار واستنجد به بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه أه عبارة شرعية العباب ولا يكره التتميم نحو رصاص وحديد ونحاس أه (قوله وحيدتة قالوا به الحل هنا) فيه نظروا في وجه الحرمة لأنها الأصل في استعمال القصة سم وشيخنا عبارة عرش وبعبارة شيخنا الزبدي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة لفظة بنقش عليها اسم صاحبها يختم بها فلا يجوز بيعت بهضم الجواز انتهت أه (قوله ويسمى جمل قصه إلخ) كذا في النهاية المخطوطة (قوله ولا يكره إلخ) كذا في الإيما ب المغي (قوله لبسه) أي عاتم القصة (قوله للبراة) أي الخليفة المزوجة إيجاب (قوله وظاهره) جواز الانتخاذ لا البدر) وفيه خلاف من أشهر والذي ينبغي اعتنا به ما أفاده شيخنا من انه جاء ما يؤيد السرف مغي عبارة النهائية ويجوز تعدده انتخاذا لبسا فالصواب ليه أن لا يعد اسرافا وإنما غير الشيخان بما مر أي بالخاتم لا بما يتكافأ في الحل الذي لا يجب فيه الزكاة أما إذا اتخذوا ثوبا ليس اثنين منها أو أكثر دفعة فنجس فيها الزكاة وهو جرم في الحل المكروه أه قال عرش قوله هو ويجوز تعدده الظاهر هو لو كثر ثم خرجت عن عادة أمثاله كمسحون غاما مثلا وقوله ثم نجس فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليسا واحدا يعد واحد سم من هر لوجوب الخ فخصيتان التعدد في الوقت الواحد حديث جرت به عادة مثله مكروه لأحرام عرش أقول لهذا الذي ذكره آخر من التقييد بما ذكرناه هو الظاهر دون ما ذكرناه أولا من التعميم ولذا قال عرش ويجوز تعدد ليس منوط باليقظة باللباس فن لا يليق به تعدد ليس كلين اثنين يحرم وقال شيخنا ويحل للرجل الخاتم من القصة بحسب عادة أمثاله قدر أو عددا وحلا أو اتخذوا ثوبا ليس اثنين واحدا يعد واحد جازان لبسا معا جاز ما يمكن فيه اسراف ولو تختمت في غير المختصر جاز جمع الكراهة أه (قوله لكن صوب الاسنوي إلخ) تقدم عن النهاية في المغني وغيرهما اعتنا به بشرط أن لا يكون فيه اسراف (قوله والذي يشبه اعتنا به إلخ) قال عرش ما حاشا عليه انه يجوز لبسا أو انتخاذا متحدا أو متعددا لكن تعدده لبسا مكروه كذا في غير المختصر سم (قوله الظاهر حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في دأ وبدين (قوله والأوجه) أي وقاله للثني والإيما ب ومدر (قوله الأول) أي الكراهة (قوله وزعمانه) أي التتميم في رجليه في نظر (قوله وحيدتة قالوا به الحل هنا) فيه نظروا في وجه الحرمة لأنها الأصل في استعمال القصة ويلزم حل استعمال الحل القصة بنحو النشر وهو بغير جدار (قوله والفي الخاتم فنجس فيصدق الخ) فالعقد منه ضبط أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينة له كما اقتضاء كلامهم صرح به الخوازمي وغيره فأخرج عنه كان اسرافا كذا قال عرش الخلفاء للامراء على ما تقرر وأوجه اعتبارا عرف أن المال ليس ويجوز تعدده انتخاذا لا لبسا فالصواب فيه أيضا أنه لا يعد اسرافا عرش هر ويجوز تعدد البدر منوط باليقظة باللباس فن لا يليق به تعدد ليس كلين اثنين يحرم وقد يشبه جواز ما نقص عن مقال وإن كان أكثر من عرف اللباس الظاهر قوله في الحديث لا تبخله مقالا ولو اعتبر عرف اللباس مطلقا لم امتناع ما زاد على الجلبان زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يشبه اعتنا به كلام الرضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا صار شعارا للفساد والنساء

فليحرم من هذه الجملة حتى عند الدار وغيره وحكي جها في جواز وفي غير المختصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القبول صرح بالكراهة وسبقه أي في شرحه - لم والأذري صوب - ريم الأوجه الأولى وذهب عنه - فهو وصيات النساء منوع

في غير المختصر (قوله الكلام الخ) أي في تعدد الحاتم اتخاذا وليساق وقت واحد وعمله (قوله بعمل ذلك) أي
تعدد الحاتم وكوفي غير المختصر (قوله لكرامتها كآله ابن العاد) هل كرامة ليس الاثنين مشروطة
بليسا في يد واحدة أو هي ثابتة فيليسا في دين فيه نظر سم أقول قضية ما قدعنا عن النهاية وقول
الشارح السابق والتي يتجالح عدم اشتراط الابدال واحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمتن
وغير ما فتاده (قوله) والإحرم ما حصل به الأسراف ما حصل به الأسراف ما عدا الأول إذا رتب
وأحد ما إذا رتب سم أقول الأسراف قد يكون بالوقوف لثلاثة مثلا فليكن المحرم في المرتب حيث
ما عدا الثلاثة الأول وفي الحقيقة عدا إلى ثلاثة اختارها (قوله فأناطوه بالعرف) أي عرف تلك اليلة وقاعدة
امثال فيها أخرج عن ذلك كان إسرافا كالوقوف لثلاثة المرات المتعددة من نهاية (قوله فالعبرة)
أي فيزته نهاية (قوله فبأيظهر) اعتمدته النهاية في المتن كإسرافا (قوله وبجل) أي لرجل متى (قوله)
أي تخليعة) تخفيفان الكلام في الفعل وإن جاز جز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد
حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) بمحمل أن غلظه كمو سم عبارة الكردى
وغلظه كبراه وفي ما عمن ما خلاصتان استدلالهم لجواز تخليعة آلات الحرب بآيات ان قضية سيفه صلى
الله عليه وسلم له كانا من لفظة صريح في جواز تخليعة التمدد الكلام حيث لا سرف كتعميم القصد بالتخليعة
والإحرم في غير الخارج عن مدغى السيف ما الخارج عنه فإم جزم ما كان اجازة أو حقيقة بشرط كون
بعضه في مدغى التقيف فليقلده من اجل به أي قول المتن (والمعلقة) لم يشترط الصراح كونها معتادة في
الدمى بشرط ان تكون معتادة فلو ان تخليعة تقبل لم يكن ليها من لفظة وجبت الزكاة قطعا لانه غير
معد لا سيما ما يحش ع ش عبارة لا يمايو محل حل التخليعة أن لم يسرف فلو حل منطقة حتى قلت وحق
عليه لسا حرم كذا قبل ويظهر أن المدار على السرف عرفا أن لم يتقل الآلة المخلصة لا شق حلها أم (قوله)
مطلقا لما حصل له يجوز ليسا واتخاذا متعددا أو متعدد لكن تعدده مكره وكلية في غير المختصر لتجنب الزكاة
فيما مر منه ويجوز تعدده اتخاذا وليسا فالضابط فيه أيضا ان لا يعد إسرافا قال ابن العاد إنما عبر
الشيخان بامر لهما ليكن في الحل التي لتجنب فيه زكاة لوجوبها في الحل المكروه شرح م وفي
كلام ابن العاد هنا إشارة إلى وجوب الزكاة في ليس المتعددين ما لو اتخذ المتعددين ليس الواحد بعد الواحد
هل يكره له فندبر إلى المكروه الذي هو ليس المتعددا كما فيهم كلام ابن العاد هنا اقتضب الزكاة حيثما أيضا
أو لا إذ لا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجر إليه الأثرى لجواز اتخاذ الحرير وان كان قد يجر إليه المحرم
فيه نظر وما مر من عدم لكرامة (قوله لكرامتها كآله ابن العاد) هل كرامة ليس الاثنين مشروطة
بليسا في يد واحدة أو هي ثابتة فيليسا في دين فيه نظر (قوله) والإحرم ما حصل به الأسراف) هل ما
حصل به الأسراف ما عدا الأول إذا رتب في الآخر واحد مما إذا رتب (قوله فالعبرة بفهم امثال
اللائس) كذا مر (فرع) لروا تخليع الرقيق نحو أمة أو أصف من ذهب فهل يدخل في فيه وعلى الدخول
هل يصح بيع ذلك الرقيق حيث ذهب بالار لا يرويه ان قال أن النعم ذلك بحيث صار يشي من نوعه
معدود تيم صار كالجزم منه فدخل في فيه ويصح بيعه حيثما ذهب لانه من جنس التقيع بالصفة
لثغرة الرقيق بخلاف الدار المصنوعة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدجوة لأن الذهب
المصنوعة بثنائي ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما فصل بالرقيق ما ذكر في العبارة
انما صار بحيث يشي من نوعه معدود تيم كمن غلبوا لم يجب أيضا المذلل لثمنه من الدين ولا تيسم
حاجته (والإحرام حكم الجيرة حكما ينفى (فرع آخر) إذا وجبت الزكاة فيها إذا امتنع خواتم
ليس المتعددتها لكرامة ذلك قبل المراد وجوبها في الجميع أو في عدا وحدها بأن يختار واحد ليعده
الوجوب ان اتخذ ما عدا الأول وله نظر (قوله أي تخليعة) تخليعة نكس كلام في الفعل و زجرا جز
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد حلية آلات الحرب في غير الآيات (قوله كالسيف)

والكلام في الرجل فقد
صرح الرامى في الودية
بجل ذلك للسراة وإذا
جوزنا اثنين ما كثر دفعة
وجبت فيها الزكاة
لكرامتها كآله ابن العاد
قال غيره وعمل جواز
التعدد على القول بوجبت
لبعد إسراف وإلا حرم
ما حصل به الأسراف
وصوب الأذى ما
اقتضاء كلام ابن العاد من
وجوب قصه من متقال
لثمن من اتخاذا متقالا
وسنده حسن وان ضعفه
المصنف وغيره ولم يبالوا
بتصحيح ابن حبان له
وغالنه غيره فأناطوه
بالعرف وقطعه بعضهم
عن الخوازي وغيره
وعليه فالعبرة بفهم امثال
اللائس فيما يظهر (و)
يجل من الفضة (حلية)
أي تخليعة (آلات الحرب)
للجهد أو المرصد للجهد
كارتق (كالسيف
والريح والمعلقة)

بكر الميم وهي ما يشهد بها الراسطوا طراف السهام والدرغ والخود وقال القرس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنه والقلة لان في ذلك إروا بالبالغاوا لا يجوز ذهب لريادة (٣٧٨) الامراف الحيلامو خبران سيفه ^{٣٧٩} يوم الفتح كان عليه ذهب وقضى بعثت انه نوبه

يسير بتغير فله **الملك** قبل ملكه وواقع الأحوال الفعلية تقتطع بمثل هذا من أن تعين الترمذي لسماعه من بعضهم أن القطان التحلية فعل عند التقدي حال متفرقة مع الأحكام حتى تسير كالجزء منها ولا مكان فصلا مع عدم ضابطي من غير عارفت القوة السابق أو لا للكتاب انصرام لكن قضية كلام بعضهم جواز القوة هنا حصل منه شيء أولا على خلاف ما مر في الآيت وقد يفرق بأن هناك حاجة للبيئة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم لا مالا بلبسه كالسرج والقيام وكل ما على الدابة كبريتا في (الاصح) كالأية ما عني نحو مجاهد فلاجل فليطع ما ذكر كإرضاء جميع قسما لروايت لكن قضية كمال الأثر في الله لا فرق ويوجه بأنها اسمية لا حرب وإن كانت عند من لا يجازب ولأن إغاثة الكفار ولو لم يدار ناسا عة مطلقا وبه يفرق بين هذا وحر مقتنية كلب الصيد على من لم يصطد به (وليس للرداء ولا الغنى حجة) آقا (الحرب) مطلقا لأن فيه تقبلا بالرجال وهو حرام

ويوجه بان بهيها من التورين واذلا شهاة له فاشبهه من جنس الرجال (٢٧٩) فكان القياس جواز حمل القرعيتين له

ويوجه الخ أي ذلك لما عود (قوله بان فيه) أي كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حمل القرعيتين) أي أن لا حرمه على وليهما في الباسما حل الرجل والمرأة (قوله والصبي) أي قوله أو مثقوبة في الثبارة للمتن (قوله والصبي والمجنون) وبأنه أن لما ذلك أنه لا حرمه على وليهما في الباسما مادام كرم (قوله ودنانير معارة) أي فلا زكاة فيها ثياب ومثني وعياب (قوله أي لما عرى الخ) عبارة الجبري والمرأة التي هي يحمل لها عيون بنظم ليسوا له كانت الميرون متيا من غير ما ولو من حرير قاله الحلبي وقيد بعضهم يكون الميرون متيا من نحو نحاس وهو المعتداه وما لم عرش أيضا إلى التقييد ذلك كور كأي (قوله) يحمل في القلادة (القلادة كناية عن دنانير أو دراهم كثيرة تنظم في غيطو توضع في رقية المرأة مجبري) (قوله قطعاً) أي اتفاقاً (قوله أو مثقوبة الخ) بوقاثة لشرعي الروض والمنهج وخلافتها في الرقية (قوله لا دخولها الخ) هذا التعليل في غاية الظهور لم يذكر راحة التحريم الذي في الروضة وغيره ما حتى تأمل فيها (قوله وبه) أي بما في المجموع (قوله على مافي الروضة الخ) اعتمدته الثبارة للمتن عبارة تهاول وتقلعت دراهم أو دنانير مثقوبة بان جعلتها في قلادة كنها على تحريمها وهو المعتدك في الروضة وما في المجموع في باب الباس من حلها عمول على المرأة لا تاحصر فت ذلك من جهة التقاديل جهة أخرى بخلاف غيرها أه قال عرش قرعة حر عمول على المرأة هي التي يحمل لها عروقة من ذهب لفضة ويعلق بها غيط كالسبعة وإطلاق العروقة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحو موفيه نظر أو عبارة تشيخنا كذا ما علق من التقديس على النسائو الصغار في القلادو الراقع يجب فيها الزكاة على المعتدك في الحمل لما عرى من غير جنسها بحيث يتصل بها المعاملة إلا لا حرمه كأصناف المعروف أو قوله من غير جنسها الخ فهو قه وخالف لصرح ما مر من عرش والبيجري ولا خلاف ما مر من الثبارة للمتن (قوله من التحريم) أي اللقوبة اعتمدته مر أه سم (قوله الخ) أي مافي الروضة الخ (قوله وما عرى الخ) على تأمل (قوله غلطه قوله الخ) مقبول ففاضل وخير مما لا نسوي (قوله ليقادتها) أي صفة المعاملة بها وكونها مدهما وإطلاق اسم الدرهم أو الدنانير عليها عرقاً (قوله والوجه الخ) على حمل هذا الباب ليس من ذلك الصبي والمجنون سم وياتي عن عرش ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر في شرح ليس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذها للبش امرأة أو صبي (قوله إلا أن قيل بكرهاتها) سيأتي اعتاده في قوله يعني الخ (قوله يعينها) أي عدم الكرامة (قوله فهو) أي الأسوي (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد يمنع بان حاصل كلام الأسوي أن الحل قسيان ما قيل يتو قسيان هو ما وردنا أو العامة بقضية زكاة مطلقاً ما لم يبق فيه ذلك فبإحالة زكاة فهو غيره يجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبره قوله لا لا ذرعي الخ (قوله ويوجه) أي الرد (قوله وكناج) أي وإن لم يشؤده من غير عبارة الثبارة لم منه اتاج فيحمل ما إليه مطلقاً وإن لم تكن بمن اعتاده كما هو الصواب في باب الباس من المجموع وهو المعتد اقل عرش قوله حر فيحمل لها ومثلها الصبي والمجنون قد كر المرأة للتشليل أم (قوله منزلة النبي) أي عن الترك في الأولوعن التعل في الثاني كرى (قوله لبسه) أي التاج أسنى (قوله نعم لا يعيد ناعية) واختار بل الصواب الجواز مطلقاً من غير تردد لمعوم الخبير ولخوفه في اسم الحل يعاب وأسنى (قوله إلا أن يقال الخ) هذا واضح إذا كان متبادر الجلال ليس تاج من التقديس ما لو كان متبادر لبسه من غير ما قد يقال في لبسها له تشبه بالرجال وإن جعلته منهما بصري وهذا جبر بحث في الدليل أو لا قد مد من الثبارة للمتن أعيد الحل مطلقاً (قوله لها) وفي نسخة أي من الثبارة بل ذكر عن مرسح (قوله ليس مانسج بها) ألهم أن غير اللبس من الأشرار التحدث بذلك

(ولما) وللصبي والمجنون (ليس) أي أتاح حل الذهب والفضة كملوك وشاتم وسوار وخلخال ونعل ودرهم ودنانير معارة أي لما عرى يحمل في القلادة قطعاً أو مثقوبة على الأصح في المجموع لا دخولها في اسم الحل وبه رد الأسوي وغيره ما في الروضة وغيره ما من التحريم بل زعم الأسوي أنه غلط لكنه غلطه وما عرى غلطه قوله يجب زكاتها ليقادتها لأنها لم تخرج بالثب عنها أه والوجه أنه لا زكاة فيها لما تقرر أنها من جملة الحل إلا أن قيل بكرهاتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها لكن صرح الأسوي بقلان الزواني وأقره بعدم ما حيث فهو قائل بوجوب زكاتها مع عدم حرمتها ولا كراهتها وهو كلام لا يعقل كما قاله الزركشي وقوله لا ذرعي التعل أولى بالتمنع من خلخال وزنه ما تاتى مقال مردود ويوجه بان الكلام في نعل لا يعيد للبشر في جنسها وبه قائل الخللان وكناج كما صرح به في المجموع وينبغي أن ما وقع في جملة ما خلاف قوى يكره لبسه لها أنهم نزلوا الخلاف في الوجوب أو التحريم منزلة النبي كما في فضل الجمعة ما كره هنا

يجب زكاته أو اعتياد عطاء الفرس لبسه لا يحرمه عليه نعم لا يعيد ناعية اعتياد الرجال فيها لبسه تحريمه عليه إلا أن يقال أنه يحرم على الرجال فلا نظر لا يعتياد فهو لا لمدحه كما عرى شأنه ما عرى مات وهذا أقرب (وكناج) لها (ليس مانسج بها) أي الذهب والفضة (في الأصح)

لا إحداهما تقطع خلافا لمن
 وفيه (ما تادى دينار) أي
 متقاول من غير بما تقادرات
 كل فردة منه على حياها
 لكنه يوم ان هذا شرط
 وليس كذلك بل المدار
 على الماتتين وإن تفاوت
 وزن الفردتين ولا يكفي
 نقص نحر المتقابلين من
 الماتتين كما يفهمه التعليل الذي
 وحيث وجد السرف الآتي
 وجبت زكاة جميعه لا قدر
 السرف فقط ولم يرتض
 الا ذكره في التقيد بالماتتين
 بل اعتبر العادة فقد ترد
 وقد تنقص ويصح غيره
 ان السرف في خلخال
 الفضة أن يبلغ ألفي مثقال
 وهو يسيد بل يبنى
 الاكتفاء فيه بما في مثقال
 كالذهب كما يصرح به
 التعليل الآتي المأخوذ
 منه ان المدار على الوزن
 دون النفاسة وذلك
 لاتقاء الزينة من المهورزة
 لمن التحل بل يفر الطبع
 منه كذا قاله وبه يعلم
 ضابط السرف واعتبر
 في الروضة كالشريحين
 مطلق السرف ولم يقيد
 بالمبالغة كالنحر وجمع
 بان المراد بالسرف ظهوره
 فيساوي قيد المبالغة فيه
 المذكورة في المتن ثم
 وايته في المجموع صرح

لا يجوز قال السيد في ساحة الروضة لم يرتضوا الاقتراش المنسوج بهما كالمقاعد المحرقة بذلك قال الجلال
 القفني ويبنى أي يبنى حل ذلك على القولين في اقتراش الحرير قلت قد يلاحظ من يد السرف في الاقتراش
 هنا كاسين في لبس الثمل بخلاف الحرير انتهى شوري وقوله في لبس الثمل المعتد بهما لا يجوز فيكون المعتد
 في القفش الجواز اياضاً ع (قوله لعموم الادلة) اي لان ذلك من جنس الخلي معنى ونهاية قول المتن
 (والاصح تحريم المبالغة الخ) هو الثاني لا يحرم كالاصح امتحاناً ساوور وخلاخيل لتلبس الواحد منها بعد
 الواحد ياتي في لبس ذلك معاً ما سرق في الحرير لاجل ثيابه ومضى عبارة الفارح في شرح قول العياشي ويجه
 حل لبس عدد لا يتق اهر التقيد باللاتق ما خوذ من قوله ما لم يدر في حيث جمن من خلاخل جاز ما لم يعد
 الجمع بينهما لاسرافاً ع (قوله في كل) الى المتن في المعنى والى قوله خلافاً في النهاية (قوله) وان تفاوت وزن
 الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسعاً احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والآخرى مائة وتسعين
 وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاول وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردتيه مائة ملبوس
 واحد (قوله) ولا يكفي نقص نحو المتقابلين (الخ) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعذر بقر لا تنفر منه النفس (قوله)
 التعليل (الآتي) وهو قوله ذلك لاتقاء الخ (قوله) وحيث وجد السرف الخ) وقالوا في المني والمني والاسني
 والاياباب (قوله الآتي) اي في قوله اما الزكاة فتجب باذي سرف (قوله) وجبت زكاة جميعه الخ) اي وان لم
 يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والحلل المكروه يجب فيه الزكاة فظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء
 اسني واياباب (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن وتعليل له (قوله) لاتقاء المني الخ) يؤخذ من هذا اباحة
 ما يتخذ النفاسة من متان من صائب الذهب والراكي وان كثرت ذمها لان النفس لا تنفر منها بل هي في
 ثيابه الزينة نهاية ومعنى زادم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث من قال حش قوله
 من من عصائب الذهب الخ المراد به التي تفعل بالصوغ وتعمل على العصائب اما ما يقع لنساء الارياك
 من العضة المنقوشة او الذهب المخططة على القماش غرام كالدرام المنقوشة على الجوهرة في الفلادة كامر وقياس
 ذلك ايضاً من معاجرت به العادة من تعبد راءهم وتعلتها على راس الا ولا الدامسار وهو قضية قوله من
 الاى وكأثره اطلعت في ذلك اهر هذا كله على مسلك الابهة والمني من حرمة امتخاذ فلادة من الدرهم
 او الدنانير المنقوشة الغير المرافق اما على ما اعتمدته الفارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث
 المدرك فلا حرمة في شى عدا كرو يبنى تقليده لاهل بلد اعتادوه وواعتبر في الروضة (خ) هو الاوجه مر
 سموع ش (قوله) ويجمع بان المراد الخ) وقالوا في المني خلافاً في عبارة الاول وخرج بتقييده السرف
 فيما للحرر بالمائة ما اذا سرفت لم يتايع فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة يؤخذ من كلام ابن
 التباد وقار في ما ياتي في آله الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حلها
 للراة بخلافها لغيرها فاعتبرها قليل السرف اه وزاد الثاني ومانقر من اختصار السرف من غير
 ما لغيره ما اقتضاء كلام ابن التباد جرى عليه بعض المتأخرين والوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
 والمبالغة فيه جرى على الغالب اه قال حش قوله ولم يتايع الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد
 بالسرف في حق المرأة ان يجعله على مقدار لا يعده ثلثة زينة كاشهرية قوله من السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالاصح امتحاناً ساوور وخلاخيل لتلبس
 الواحد منها بعد الواحد ياتي في لبس ذلك معاً ما سرق في الحرير لاجل ثيابه ومضى عبارة الفارح في شرح قول العياشي ويجه
 الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسعاً احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والآخرى مائة وتسعين
 وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاول وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردتيه مائة ملبوس
 واحد (قوله) ولا يكفي نقص نحو المتقابلين (الخ) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعذر بقر لا تنفر منه النفس (قوله)
 التعليل (الآتي) وهو قوله ذلك لاتقاء الخ (قوله) وحيث وجد السرف الخ) وقالوا في المني والمني والاسني
 والاياباب (قوله الآتي) اي في قوله اما الزكاة فتجب باذي سرف (قوله) وجبت زكاة جميعه الخ) اي وان لم
 يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والحلل المكروه يجب فيه الزكاة فظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء
 اسني واياباب (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن وتعليل له (قوله) لاتقاء المني الخ) يؤخذ من هذا اباحة
 ما يتخذ النفاسة من متان من صائب الذهب والراكي وان كثرت ذمها لان النفس لا تنفر منها بل هي في
 ثيابه الزينة نهاية ومعنى زادم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث من قال حش قوله
 من من عصائب الذهب الخ المراد به التي تفعل بالصوغ وتعمل على العصائب اما ما يقع لنساء الارياك
 من العضة المنقوشة او الذهب المخططة على القماش غرام كالدرام المنقوشة على الجوهرة في الفلادة كامر وقياس
 ذلك ايضاً من معاجرت به العادة من تعبد راءهم وتعلتها على راس الا ولا الدامسار وهو قضية قوله من
 الاى وكأثره اطلعت في ذلك اهر هذا كله على مسلك الابهة والمني من حرمة امتخاذ فلادة من الدرهم
 او الدنانير المنقوشة الغير المرافق اما على ما اعتمدته الفارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث
 المدرك فلا حرمة في شى عدا كرو يبنى تقليده لاهل بلد اعتادوه وواعتبر في الروضة (خ) هو الاوجه مر

الحرف عليه للالاق في بين الفقر اموالا غنياءه (قوله ثم هذا كماله) وكأثر العقل في ذلك لكن لا يقيد
 بغير الحرف فيياظهر وخرج بالمرأة الرجل والحش يحرم عليها ليس حل الذهب والفضة على ماسر
 وكذا مانسج بها لأن جأتهما الحرب لهما يظهر بحد غير نهاية وشرح المنهج قال البحرى المراد بالطفل
 غير البالغ وله الجنون وقوله لكن لا يقيد بغير الحرف أى كقيد المرأة فيجوز له استعمال حلها
 ولو فى الحرف بهاء (قوله وصر الخ) أى فى شرح ولها ليس أنواع حل الذهب الخ (قوله وهذا) أى
 التعليل (قوله فاعترض الخ) وقال القفى وخلافاً للنابة كما مر قول المتن (وجواز تحلية المصنف الخ)
 وينبى كماله الزركشى (الحاق اللوح المعدلكتبة الفتر أن بالمصنف ذلك ما يقوى معنى وأسنى وإيباب
 قال سم أقول ينبى أيضاً للحاق التفسير حيث حرم صبه بالمصنف بل على قول الشارح ينبى ما يقوى أن الخ
 لا فرق أه قال ع شر قوله من المعدلكتبة الفتر أن أى ولو فى بعض الأحيان كالألواح المدة لكتبة
 بعض الصور فبايسو صرافة أه (قوله ينبى ما يقوى أن ولو للترك الخ) خرج ذلك ما كتب ذلك
 على قبرى مثلاً وبه فلا يجوز فلما يظهر أنه لم يقصده تنظيم القرآن وإنما يقصده التزين ع شره فظهر
 وتعليه ظاهر للتح (قوله وغلاة) إلى التنية فى الها يقوى الخ لا قوله تحلية ما ذكر وقوله كتلتها إلى ما
 بقية الخ (قوله وغلاة) أى بيت جده ع شر (قوله وغلاة الخ) أى لا كرسى ولا علاقة تشرح العباب قول
 المتن (وكذا المرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالنمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بوقه
 من ولو حلت مصنفها بالذهب ثم باعتها لرجاء أو آجرته أو أحوته لم يقبل بحل لاستعماله بغير المرأة
 فيه حل نظر والمع قرب هو هذا واضع إذا كان يحصل منه شئ بالمرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل
 لأنه لا يزيد من ذلك إلا أنه المبره الذى لا يحصل منه شئ بالمرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
 كاتقدم فى باب الاجتهاد سم (قوله تحلية ما ذكر) شامل لغلاف المصنف. لذا قال باطن بحل المرأة تحلية
 ما يقوى أن ولو لحال ولو للترك وغلاة بذهب أه لكن منية كلام لفتى أنه لا يجوز باتفاق عبارته بحل
 تحلية غلاف المصنف المنفصل عنه بالفضة للرجل والماء وأما بالذهب قال المجموع حرام لا بخلاف
 نص عليه الشافعى والأصحاب أى وإن عام بحر المرأة ذلك لأنه ليس عليه مصنف أه فليراجع قول المتن
 (للمرأة بذهب). الظلم فى ذلك كله كما رأته أه عباب قال شارح فى ش. حى فى جواز تحلية بالذهب
 وغيره ما يحل لها كقدمه فى الباب. قدس ثم أن الجنون مثله أه (قوله كتلتها به) أى قيسا
 على تزين المرأة بالذهب (قوله طعنا) أى سواء فى ذلك كتب لأحد بيت غيرها نهاية معنى أى سواء
 كانت للرجل أو المرأة بالفضة أو الذهب (قوله تنية يؤخذ من تعبير الخ) يذكر ما أسلفه فلم يأتى
 هذا التنية لأن لا تميز رأيت الفاضل الحشى قال قوله حرمه الفتر معنا أخ لوجه عدم الحرمة وضاعة الماز.
 لنرض جائزة من أه بصرى (قوله مطلقاً) أى حصل منه شئ أو لا كرسى أى وسواء كان للرجل
 أو للمرأة (قوله بكل) أى من النمويه والتحلية (قوله يؤيد الاطلاق) أى إطلاق التزين الشامل

(قوله فى المتن وجواز تحلية المصنف) وينبى كماله الزركشى (الحاق اللوح المعدلكتبة الفتر أن
 بالمصنف ذلك ترح من أقول ينبى أيضاً للحاق التفسير حيث حرم صبه بالمصنف. بل على
 قول الشارح ينبى ما يقوى أن الخ لا فرق (قوله فى تلت ركذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا
 كانت التحلية بالنمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بوقه من المعدلكتبة الفتر أن بالمصنف ذلك ما يقوى معنى وأسنى وإيباب
 شرح من ولو حلت مصنفها بالذهب ثم باعتها لرجل أو آجرته أو أحوته لم يقبل بحل لاستعماله بغير
 المرأة فيه حل نظر والمع قرب وهذا واضع إذا كان يحصل منه شئ بالمرض على النار وإلا فلا يمكن غير
 الحل لأنه لا يزيد من ذلك إلا أنه المبره الذى لا يحصل منه شئ بالمرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
 كاتقدم فى باب الاجتهاد (قوله حرمه التنية هنا) الوجه عدم الحر. فراضاة أن نرض جائزة من

قول القزالي من كتب القرآن بالادب لغنا نحن ولا ذكاة عليه قلت: يفرق فيه بين شرفي كرام حروف القرآن ما يشترق في محروقه ووجهه
 حل لا يأتى (كرا) اهل انك لمكان (٢٨٢) مضطرب اليه بخلاف غيره ما يمكن الا كرام فيه التحلية المزعجة لنتوجه فيه اسوار شره

زكاة البند (حول) كافي
المواشي نعم لولاك قضا
نصا بستانش ثم اقرحه
لاخر لم يقطع حول كاسر
فاذا كان موشر او ادالي
زكاة عند تمام السال اشهر
الثانية قاله الصبيح ابو حامد
وجهه اصلا متفيا عليه
وذكره الى اننا تعميل
واعتمد البقيتي وغيره
ولو حل خيو ان يندعروا
ولمته زكاة (ولا زكاة
في سائر احواله او كالقول
وبلى الجواهر وروى
في ذلك ولا ياب مدعة
لاستعمال كالاشية العاملة

قول المتن (زكاة المدين) الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى أنفقوا من ممتلكات أي ذكر من غير ما
 كسبتم أي من المال وأخر جملتك من الأرض أي من الحبوب والثمار وغيرهما كفي جميعها أنه **عنه**
 اخذ من المعادن القليلة الصدقة وهي منتفع بالتقاف والباء الموحدة ناجية من فريه بين مكة والمدينة يقال لها
 الفرج بمنع القاء وإسكان الراء مفتي ونهية (قوله هو) إلى المتن في المفتي ونهية (قوله هو) أي
 الإطلاق الثاني ومن الإطلاق الأول قول المصنف من استخرج ذهباً أو فضة من معدن (قوله ومنه
 جئات عند) أي إقامة مفتي (قوله هو) إلى قوله كذا في التباين المفتي (قوله هو) من أهل الزكاة خرج
 به المكاتب فإنه ملك ما أخذ من المعدن ولا زكاة عليه فيه وأما ما أخذ العبد لسيده فله من زكاة مفتي
 ونهية (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صنياعه (قوله ونهية) أي نصية اختصاره على ما ذكر (قوله
 والذي يظهر) إلى قوله لو أن ترددوا في حاشية شيخنا بلا هو والى قوله ويؤيد في الجبري عن الزبائدي
 (قوله ونحو المسجد) أي ملكه المسجود ونحوه ويصرف في مصالحها شيئاً (قوله لأنه من عين الوقف)

(قوله ملكه المحرف عليه) فقال ان يقول انهن ملوك ثمرة الشجرة (قوله) لا تمنع من الوقت) ظاهره ان يقول الوقت وصحت بالنسبة اليه ايضا فليظن ما فعل به وهل له حكم الارض حتى يتبع التصرف فيه ولو لجهة الوقت (لا من من الوقت) قضيت شيئا الوقت وصحت بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به ما يفعل بالثمرة غير الثمرة اذا دخلت في الوقت وبوجه ان يقال ان يمكن الانتفاع به مع قاضيته كجملة حليا بما ينتفع به بياضه ليس او اطاره او جلقه وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمرة يحصل ان له حكم الارض فلا يشمل به الا ما قبل بالارض (قوله) وان ردودا انعكس ذلك) القوم منه ان الحق انه لا كافيه لا من من

المأخضة وإن وجد في ملكه
 لأنه لم يتحقق كونه ملكا
 من حين ملك الأرض
 لا احتمال كون الموجود
 مما يخلق شيئا فثابتا والاصل
 عدم وجوب الزكاة
 وحديث أن الذهب
 والقنطرة عتقات في
 الأرض يوم خلق الله
 السموات والأرض
 خفيف على أن المراد
 جنسها لا بالنسبة لجل
 بعينه (لزمه ربع عشره)
 النهر الصحيح يخرج
 بنحيا ولفظة غيرهما فلا
 زكاة فيه (وقول
 الخ) قياسا على الزكاة
 التي يجمع الاخفاء في
 الأرض (وقول ان
 حصل بقصب أي كلعن
 ومعالجة بنار (فرب
 المشرو لا غشيه) ويجاب
 بأن من شأن المعدن
 الثمن والركاز عدمه
 فألفنا كالمعدن (ويشترط
 التصاب) استخراج واحد
 أو جمع لعموم الأدلة
 السابقة ولأن ما دونه
 لا يعمل المراساة بخلافه
 (الاحول) لأنه إنما اعتبر
 لأجل تكامل البناء
 والمخرج من المعدن غدا
 كله فأشبه الثمر والزرع
 (على المذهب فيما) وخبر
 الحول السابق مخصوص
 بغير المعدن لأنه يستلزم
 من النص معنى يخصه

يتأمل مع ماسيا في الركاز من جملة من زواجره بصرى عبارة سم قوله لأنه من حين الوقف قضية بشمول
 الوقف فهو محتمل بالنسبة إليه فليظن ماذا يفعل به وهل له حكم الأرض حتى يمنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف
 ولا يمدان بفعل بما يفعل بالثمره الغير المبررة إذا دخلت في الوقف وتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع
 بقائه كعمله حليما باحتقاره به بما ليس لإعارة أو إيجار فوجب الأصل بما يفعل بالثمره كونه محتمل أن
 له حكم الأرض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالأرض ويجوز شيئا على هذا الاحتمال يقال لو كان موجودا
 حال الوقف فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اه (قوله ولو لم يملك المدين الخ) أي بأن الوقف
 على معين لأن الوقف على جهة عامة ونحو مسجد كرهى (قوله وإن ترددوا فكذاك) المفهوم منه أن المعنى
 أنه لا زكاة فيه لأنه من حين الوقف وقد يتوقف الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه سم عبارة البصرى
 قوله وإن ترددوا فكذاك أما علم وجوب الزكاة فواضح لأن الأصل براءة الذمة ومع احتمال تقدمه على
 الوقفية لأن زكاة وأما جملته من عين الوقف كما يقتضيه من قبله فامل لأن الأصل في كل حادث أن يقرر
 بأقرب من مولده إذا شك في كون الركاز حليا أو أصليا كان له حكم الأصل لا يقال ولو لم يملكه
 فينبغي أن تجب الزكاة أيضا لا تناقض طارئة بالنسبة إليها الأصل المتقدم أما بالنسبة لثبوت الملك للمبرور منه
 شيء معين العمل به لا يقال بلزومه تخصيص الأحكام في أمروا واحد لا تناقض لما منع من خلاف المدرك
 بل هو مشتمل على ثبوتها نظائر شيئا ممل ثم رايت التنازل المسمى قالوا قد يتوقف الحكم بوقفيته الخ اه
 (قوله لأنه لم يتحقق كونه ملكا الخ) قضية أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه إلى أن وصل إليه وشاهده
 فلم يأخذ حتى مضى حوازل كي تلك الأحوال جميع ما علم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كالاتي
 سم عبارة البصرى مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه كي لسائر الأحوال ومقتضى ما بأن
 أن الوجوب في المعدن يحصل التل في يده أنه لا يركب لعدم النقص سبب الوجود فليصره اه وقد يقال
 أن يتحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول التل في يده بل من أفراد قول المتن (لزمه
 ربع المشرق) أي سواء كان مديونا أو لا يباذله إلى الدين لا يمنع وجوب الوكاؤه واستخراجه مسلم من دار
 الحرب كان غنيمته غنما يتقاسم قال عرش قوله هر باده على أن الدين الخ أي هو الراجح اه (قوله
 للغير الخ) ولا يجب عليه زكاة في المدة الماضية إذا وجد في ملكه لا تعلم يتحقق كونه ملكا من حين ملك
 الأرض لا احتمال كون الموجود مما يخلق شيئا فثابتا والاصل عدم وجوب الزكاة متى ونهاية وتقدم في
 الشرح مثله وعن سم والبصرى ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد
 نهاية ومعنى (قوله أي طعن الخ) أي وحفر نهاية ومعنى قول المتن (ويشترط التصاب) أي ولو
 بضمه إلى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به وروى في الشرح مثله (قوله أو
 جمع) عبارة الروض ونهاية المعنى ولو استخرج اثنان من معدن لصابا زكاة لخطئة اه زاد الباب
 وشبهه اختيار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اه قال الفارسي في شرحه أي يظهر مامر في الخطئة من اعتبار
 الاتحاد في تلك الأمور السابقة فيباحث بصير المالان كالمال الواحد وقد ينازع فيه بأنهم كالمشترطوا
 هنا الحول لأنه إنما يحسن فلا يحتاج إلى الأراق كذلك لا يحتاج إلى الأراق أيضا باشتراط اتحاد ما ذكر
 وهذا أقرب للنص ولكلاهم اه (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى
 حل (قوله معنى يخصه) أي كتمام البناء هنا (قوله وقت وجوبه) أي قوله أي أن نوى في
 الوقف وقد يتوقف الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه (قوله لأنه لم يتحقق كونه ملكا الخ) قضية أنه لو
 تحقق ذلك كان حفر في ملكه إلى أن وصل إليه وشاهده فلم يأخذ حتى مضى حوازل كي تلك الأحوال
 جميع ما علم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كالاتي (قوله أي كلعن الخ) لم يعمل من الثمن حفر الأرض
 وقلمه منها (قوله استخرج واحد أو جمع) قال في الروض فرغ إذا استخرج اثنان لصابا زكاة لخطئة اه

النهاية والمخفى (قوله) ووقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فبالملك الأرض باحياها وعلان فيه معدنا كان شاهده لاكتشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى بإخراج الخالص عنه قبل استخراجه فلتا مل سم اى وقت لهم ووقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) ووقت الاخراج (الخ) اى وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومعنى (قوله) بعد التخليص والتفتية اى عقب التخليص والتفتية من الرقاب ونحوه كأن وقت الوجوب في الاروع اشتداد الحبس وقت الاخراج التفتية ويجبر على التفتية كافي تفتية الحروب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التفتية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتهدم في شرح وجوب بيده وصلاح الثمر واشتداد الحبس ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) ووجب قسط مايقى اى وان نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل السكن معنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مرفظ لير (الخ) اى كونه قسطا صادقا ليس معنى واسئى وامايب (قوله) ثم اى تفتية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى (الخ) إخراجها قبلها) ظاهره وان علان ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتل الاجزاء حيث كان نظيره في إخراج المشغوش بل لا يتجه فارق بينهما سم (قوله) ويعضنه (الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن قبضه ودهن ان كان باقيا بذله إن كان ناقصا يصدق به مئة في قدره إن اختلفا في قبضه قبل التلف وبعده إذا اصر براءة الفضة فان تلف في يده قبل التفتية لم غرمه فان كان تراب فضة قوم ذهب وتراب ذهب قوم فضة فان اختلفا في قيمته صدق الساعى بيبسته لأنه غرم ما تلقى المجموع فان ميزه الساعى فان قدر الواجب أجزاء أو لاد الفاتر وأراخه ولا نعى الساعى بمصلحة غيره اه قال عرض قوله مر سخن اى من ماله لتقصيره في الفضة قبضه اه (قوله) اجزاء اى قوله السابق فلا يجزى (الخ) إخراجها اى اى ادم كذا كذا لا مطلقا سم (قوله) حيثما اى قبل التفتية (قوله) ان نوى اى المالك المخرج كرى (قوله) ولما فسد القبض) يحتل ان المراد الفساد ظاهره اى انه بالتفتية لا اعتداده ولا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اى قبل إذا تلف في يده قبل التفتية والمراد بالتراب في الموضع المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين مايقى (الخ) بقدره في هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد في إخراج الردي من الجيد في التقدير ان يبين انه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التحويل والمحال ان الاوجه التفتية كفى مسئلة إخراج الردي عن الجيد والمخشوش من الخالص ثم رايته الفاضل المختص اشار الى ذلك بمزيد بسط لمليك بمراجعتهم بصري (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط في الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب (قوله) ووقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فبالملك الأرض باحياها وعلان فيها معدنا كان شاهده لاكتشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى بإخراج الخالص عنه قبل استخراجه فلتا مل سم اى وقت لهم ووقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) ووقت الاخراج (الخ) اى وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومعنى (قوله) بعد التخليص والتفتية اى عقب التخليص والتفتية من الرقاب ونحوه كأن وقت الوجوب في الاروع اشتداد الحبس وقت الاخراج التفتية ويجبر على التفتية كافي تفتية الحروب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التفتية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتهدم في شرح وجوب بيده وصلاح الثمر واشتداد الحبس ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) ووجب قسط مايقى اى وان نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل السكن معنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مرفظ لير (الخ) اى كونه قسطا صادقا ليس معنى واسئى وامايب (قوله) ثم اى تفتية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى (الخ) إخراجها قبلها) ظاهره وان علان ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتل الاجزاء حيث كان نظيره في إخراج المشغوش بل لا يتجه فارق بينهما سم (قوله) ويعضنه (الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن قبضه ودهن ان كان باقيا بذله إن كان ناقصا يصدق به مئة في قدره إن اختلفا في قبضه قبل التلف وبعده إذا اصر براءة الفضة فان تلف في يده قبل التفتية لم غرمه فان كان تراب فضة قوم ذهب وتراب ذهب قوم فضة فان اختلفا في قيمته صدق الساعى بيبسته لأنه غرم ما تلقى المجموع فان ميزه الساعى فان قدر الواجب أجزاء أو لاد الفاتر وأراخه ولا نعى الساعى بمصلحة غيره اه قال عرض قوله مر سخن اى من ماله لتقصيره في الفضة قبضه اه (قوله) اجزاء اى قوله السابق فلا يجزى (الخ) إخراجها اى اى ادم كذا كذا لا مطلقا سم (قوله) حيثما اى قبل التفتية (قوله) ان نوى اى المالك المخرج كرى (قوله) ولما فسد القبض) يحتل ان المراد الفساد ظاهره اى انه بالتفتية لا اعتداده ولا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اى قبل إذا تلف في يده قبل التفتية والمراد بالتراب في الموضع المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين مايقى (الخ) بقدره في هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد في إخراج الردي من الجيد في التقدير ان يبين انه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التحويل والمحال ان الاوجه التفتية كفى مسئلة إخراج الردي عن الجيد والمخشوش من الخالص ثم رايته الفاضل المختص اشار الى ذلك بمزيد بسط لمليك بمراجعتهم بصري (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط في الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب

وقت وجوبه حصول النبل بيده وقت الاخراج بعد التخليص والتفتية فلو تلف بعينه قبل السكن من الاخراج سقط قسطه ووجب قسط مايقى ومؤنة ذلك على المالك كما مرفظ لير (قوله) فلا يجزى (الخ) إخراجها قبلها ويعضنه قابضه ويصدق في قدره وقيمته ان تلف لانه غرم ولو ميزه الآخذ فكان قدر الواجب اجزاء اى ان نوى به الزكاة حيثما وكذا عند الاخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض لا اختلافه بينه وبه فارق ما لو قبض محلة فكبرت في يده ويقوم تراب فضة وذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر اطالهم هنا ضمن قابضه انه يرجع عليه به وان لم يشترط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين مايقى في التحويل بان المخرج ثم يجزى في ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزى، فذاته للشيخ للشرط بالاولى سم (قوله) فانه غير مجزى، (الخ) لك ان تمنه باه ولو كان غير مجزى، فذاته لما اجر اذا مره فكان قدر الواجب سم (قوله) فساد القبض، هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض، فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزائ الردي عن الجيد من لازمه فساد القبض من اصلهم مع ذلك بشرط اقل الاسترداد البيان اه سم يحذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيله (قوله) ان تصد الى قوله بخلاف الخق النية الى ان لفظه نحو في غير نحو زهوا وكذا في المتن لا تراه الى لغير الى ثم عاد (قوله) ان تصد للمعدن لان تصد (الخ) عبارة للمعدن والنية ان تصد المعدن اى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق (الخ) ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدل بمضم تقار بالوتبع اذا غالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز تعلق الكفاية عن النص اه فاذا انه يشترط اتحاد المخرج ايضا بان كان جنسا واحدا ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملها وبالمعدن المستغرق له لان تعددا في الخق الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله) وكذا الركاز الاولى تقديم على قوله لان تعدد الخق لثبوت الشروط لا يتأبطا (قوله) وان اتلف أولا ولا (لا) اى كان كان كالأخرج شيئا بعه او وهى الى ان اخرج نصا بايجب زكاة الجميع ويبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة يراه الاخراج عنه وان تلفوا تسفروده قياسا على ما ذكره ابن سيرين زكاة الثابت عشرين اه مجزى (قوله) اى لتبرع (الخ) عبارة في الايجاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله) اى لغير نحو زهوا) يقتضى ان لو سافر لمرض لا يتحقق بالاستخراج انه يكون عذرا وهو على تأمل لانه امر اضعن العمل فلو قبل السفر بما يتحقق بالاستخراج لكان متجها وم رأيت الاذرى قالو ينفى ان يفرق بين سفر وسفر والزركشى عن ابن عبد السلام ان المستقصورة بالسفر بشرا اختياره بصري اقول ما ذكره من متجه معنى لكن تضمنه اطلاق شرعى المنع والروض والمغنى السفر وتقييد التحفة كالتأبطه الايجاب بما تقدم معنا ان الاطلاق هو المتقول وانهم لم يفتوا بما نفاه الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله) والا يقطعه بعذر) اى بان يقطعه بلا عذر نهاية ومعنى (قوله) فلا ضم (الخ) نعم يتسارع بما عتيد للاسراخفة من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله) بخلافهنا) يذى ان يجزى على ما لا يقال هنا في لو اخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله) فانه غير مجزى، فذاته فساد القبض (الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء او حينئذ قد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة المعدن من نفسه والفظ للروض وشرا لا يجزى. ردى ومسكوع عن جيد وصحيح كالو اخرج مريضه عن صحاح وله استردادها كما ياتي في الفرق الا ان ثم قال وإذا اخرج رديا عن جيد كان اخرج خمسة مية عن مائة من جيد فله اسفاده كالمعنى الزكاة فنلف ما لقل الحول هذا ان بين ذلك عند البلع والافلا يسترده اه قد صرحوا بعدم اجزائ الردي عن الجيد من لازمه فساد القبض من اصلهم مع ذلك بشرط اقل الاسترداد البيان كارى فان قلت هذا الكلام (انما اذا اشترط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد وهو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من محبت التسهيل فساق في اية يكن في الاسترداد مجرد قوله هذه وكان له جعله وان لم يشترط الاسترداد على الحاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظرا لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى فذاته مع فساد القبض قلت لان له غير مجزى، فذاته ولا لم يجزى، إذا مره فكان قدر الواجب (قوله) فساد القبض (الخ) قد يشكك لفساد القبض من اصله مع ما تقدم من الاجزاء إذا مره الساعى فكان قدر الواجب (قوله) ان تصد (الخ) وظهر اى ما أخرجه من احد المدينين يضم الى ما أخرجه من الاخر قبله كالانصاب كما يعلم ما ياتي آتفا (قوله) وكذا الركاز) قال في شرح الروض تعلق الكفاية عن النص (ولا يشترط بما لا اول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب عبارة الروض وان اتلفه ولا لا ولا هو لا يفتى اشكال ذلك لان الانصاب حيث لم يمتنع في ملكه وفي شرح الروض بشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخله هنا فانه غير مجزى
في ذاته فساد القبض من
أصله فلم يخرج للشرط (ويضم
بعضه الى بعض ان) اتحاد
المعدن لان تعدد وإن
تقارب وكذا الركاز
(و) تتابع العمل) كما يضم
المتلاحق من الثار ولا
يشترط بما لا اول بملكه
وان اتلف أولا ولا (لا) ولا
يشترط في الضم (اتصال
التيل على الجديد) لانه
لا يحصل غالبا إلا متفرقا
(واذا قلع العمل بعذر)
كإصلاح القهر بآجير
ومرض وسفر أى لغير
نحو زهوا فيما ينظر أخذها
يأتى في الاحتكاك ثم عاد
اليه (ضم) وإن طال الزمن
عرفه لانه كاف على العمل
مقزال المعدن (ولا) يقطع
بعدم (فلا) ضم وإن قصر
الزمن عرفه لانه امر اضعن
ومعنى عدم الضم

أه لا يضم الأول إلى الثاني
في كمال النصاب بخلاف
ما ملكه بغير ذلك فاه يضم
إليه نظير ما يأتي (ويضم
الثاني إلى الأول كما يضمه إلى
ما ملكه) من جنسه أو
عرض تجارة تقوم بجنسه
ولو (بغير المدين) كارت
وإن غلب بشرط عمله ببقائه
(في كمال النصاب فإن
كل بالنصاب) زكي الثاني
فلو استخرج بالاول وخسين
ثم استخرج تمام النصاب لم
يضم الخسين لما بعدها
فلا زكاة فيها ويضم المائة
والخسين لما قبلها فيزيها
لعدم الحول ثم إذا أخرج
حق المدين من غيرهما
ومضى حول من حين كمال
المائتين ثم زكاة ما ولو
كان الأول نصابا ضم الثاني
إليه قطعا (وفي الرأى) أي
المركز إذا استخرج ما من
المتفق عليه ولعدم المؤنة
وبه فرق ربع العشر في
المدين والتفاوت بينه وبين الزكاة
وقلنا مفهومه في العشرات
(يصرف) كالمدين (يصرف)
الزكاة على المشهور) لأنه
حق واجب في الاستفادة من
الأرض كالطيبو الثمر وبه
انفتح قياسه بالثاني (وشرطه
النصاب أو التقدي) النصاب أو
التفتقرو لغير معزوب (على
المذهب) كالمدين فيأتي
بما مامر ثم في التكيل
بما عتده (لا الحول) إجماعا

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسع بأكثر منه كآل الحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعليل
نماية (قوله) فلا كمال النصاب) أي حتى يركب الأول سم (قوله) بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه
عند حصول الأول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وإن استخرج دون النصاب من
معدن أو ركرو في ملكه نصاب من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به زكي المستخرج في الحال لضمة إلى ما في
ملكه لأن كان ملكه غائبا فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فيستحق الزكوة وكذا الزكاة الملك دون نصاب
أيضا لأنهما جميعا نصاب كان ملكه مائة درهم فنال من المدين مائة فركب المدين في الحال اه وفي
العياب مع شرحه ما رواه (قوله) فاته الخ) أي الأول (قوله) اليه) أي ما ملكه (قوله) نظير ما يأتي) أي
اتفاق قول المصنف كما يضمه الخ قول المتن (ويضم الثاني إلى الأول) أي إن كان قابضا بقومته وفي
قال عرض أي فإن تقبل قبل إخراج باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكك هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء
الأول إلا أن لا يجرى ما من حيث يتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا ذكر اه وفي البصري ما رواه (قوله) ولو
بغير المدين) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله) كارت) أي وية وغيرهما
نماية (قوله) بشرط عمله ببقائه) أي بقاءه الغائب وقت الحصول عياب وروض (قوله) ثم استخرج تمام
النصاب) أي ما تقوم بخسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير غرض عياب (قوله) فإن كل) أي قوله ولو كان الأول
في الثاني يركب إلى المتن في المعنى (قوله) ثم إذا أخرج الخ) عبارة المعنى ويتقدم الحول على المائتين من حين
تمامها إذا أخرج الخ (قوله) ومعنى حول الخ) عبارة الروض وشرحه ويتقدم الحول عليهما من حين التيل
إن كان نقد والحرج زكاة المدين من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين التيل في نحو هذا
المثال إن أخرج من غير ما نقص النصاب إلى حين الإخراج ملكا المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن
يأتي هنا ما قيل في نظائر ذلك أن تصور ثم رايت الشارع في شرح العياب بصدان قال وأخرج زكاة التيل من
غيره ما قال ما نصه ومرويات في نظائره بسط قاره اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الإشكال وما يمكن في
جوابه ما قيل في نظائره فليتامل سم (أي المركز) إلى قوله نظير ما يأتي في النهاية لا قوله وكان سبب إلى المتن
وكذا في المعنى لا قوله واليد (إذا استخرج ما من الزكاة) خرج به الملكات فلا زكاة فيما وجدته مع أنه ملكه
وما وجدته بعد فليست فله الزكاة وما وجدته المبدع فله الزكاة أي إن تها يا أو لأقله أكره على أن يفضل
قول المتن (يصرف الزكاة) المصروف يكسر الز على الصرف وهو المراد هنا ويقتضها مصدر معنى قول المتن
(وشرط النصاب) أي واتحاد المكان المستخرج منه كاتقدم عرض (قوله) أو القضة) الأولى الواو (قوله)
فيأتي هنا ما مر ثم في التكيل الخ) سكت عما إذا قطع الإخراج بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الأول
والثاني إلى الآخر مطلقا وعلى تفصيل المدين فليدبر سم أقول كلام العباب كما صرح في أن الرأى

تسدد يضم تمامه بالواو وتصدر كذا في الرأى تعلق الكفاية عن النص اه (قوله) في المتن لا يضم الأول
إلى الثاني) أي حتى يركب الأول (بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه عند حصول الأول تمام النصاب
(قوله) ولو بغير المدين) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب (ومعنى حول من حين كمال المائتين)
عبارة الروض وشرحه ويتقدم الحول عليهما من حين التيل إن كان اتفاقا في شرح الروض وكذا الزكاة الملك
دون نصاب أيضا لأنهما جميعا نصاب فيزكي المدين في الحال ويتقدم الحول عليهما من حين التيل إن كان
نقداهم وأخرج زكاة المدين من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ما لو ملك ما تقدمه هو تال من المدين مائة
اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين التيل في نحو هذا المثال وإن أخرج من غير ما نقص النصاب إلى
حين الإخراج ملكا المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي هنا ما قيل في نظائره ذلك أن تصور ثم رايت
الشارع في شرح العياب بصدان قال وأخرج زكاة التيل من غير ما نقص النصاب المذكور أي وهو ما تقدمه من شرح
الروض قال ما نصه ومرويات في نظائره بسط قاره اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الإشكال وما يمكن في
جوابه ما قيل في نظائره فليتامل (قوله) فيأتي هنا ما مر ثم في التكيل بما عتده) سكت عما إذا قطع الإخراج

كذلك (فلتقة) فيعلم
أحكامها من تعريف وغيره
هذا إن وجد بنحو موات
أما إذا وجد بموكل بدارنا
فهو مالكة فيحفظ له حتى
يقس منه فإن أيس منه فهو
ليث المال وإن كان عليه
ضرب الاسلام لأنه مال
صانع (وكذا) يكون لقتة
بقيدته (إن لم يعلم من أى
الضربين هو) كغيره وحلى
وما يضرب منه جاهلية
وإسلاما تنقيا لحكم
الاسلام (وإنما يملكه) أى
الجاهل (الواحد) له
وقوله الزكاة فيه (إذا
وجدته موات) ولو بدارم
وإن ذبوا عنهم مثله غراب
أو قلا أو ثيور جاهلية
(أو ملك أسية) أو فى
موقوف عليه أو يده نظير
ما يأتى عن المجموع بما فيه
فإن كان موقفا على نحو
مسجد أو جهة عامة صرف
لجهة الوقف على الأوجه
ويوجه ذلك بأنه ليس به
للأرض نزل منزلتو واندها
لعدم المعارض ليد عليه
(فإن وجد فى أرض غنمية
لغنمية أو فى فقه أو فى
(مسجد أو شارع) ولم
يعلم مالكة (فلتقة على
المذهب) لأن يد المسلمين
عليه وقد جهل مالكة

الجاهل المجهول الموجود بغير الملك والعرى وظاهر أن حكمه كبقية أمواله فى الرضى وإن وجد فى ملك
أى لحرى فى دار الحرب فله حكم النى إن أخذ بغير قهر كافى شره لا أن دخل بامانهم أى فهدى على مالكة وجوباً وإن أخذ
وإن أخذ أى قهراً فهو غنمية أه وفى العباب وما وجد بموكل بدار الحرب غنمية مطلقاً قال فى شرحه أى سواء
أخذ قهراً أم غير قهر كسر قهراً واختلاس وما قبله الامام فى القسم الثانى أنه فى أى الذى اعتمدته الرضى
فاستشكله الشيخان بأن من دخل دارهم بلا أمان وانضم ما لهم بلا قهر إيمان بأخذه خفية فيكون سارقاً أو
جهاراً الذى يكون غنماً أو مما خاصة ملك الاخذوا عرض الاستوى ما ذكره من اختصاص الاستصحاب
الصحيح الذى عليه الأكثرون أنه غنمية خمسة أه ومجاوب يحمل كلامه على أن المراد اختصاص الاخذ
بما عدا الخمس (قوله كذلك) أى بعينه (قوله هذا الخ) أى قول المصنف وإلا لقتة (قوله بنحو موات)
أى كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) أى بخلاف مالو وجد بموكل فى دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو
غنمية أو بامانهم فيجب رده على مالكة كرسى على الفضل وتقدم عن سمس مثله زيادة (قوله بقيدته) وهو
عدم العلم بمالكة ووجوده بنحو موات (قوله تغليظ التيم) أى بولان الأصل فى كل حادث أن يقدر بقرب
من يصير قول المتن (إذا وجد الخ) أى وكان من أهل الزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر
ملكهما ما استخرجاهم الزكاة تجب فى مالهما سمس وتقدم عن عرض فى المحدث الجزم بالشمول (قوله ولو بدارم
الخ) بمرأه أسياء الواجد أم قطعها أم لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبله فى القبول أيضاً (قوله أو موقوف
على الخ) قال سمس على المنهج فرع فى أصل الرضى إن وجدته بموقوف بده فهو ركاز كذا فى التذويب انتهى
أى فهو له كما اعتده من لو نفعه من يده الوقف فينبغى أن يرضى عن الوقف فادعاء قوله وإلا
فلنملكه من أين ادعاه هكذا إلى المحيى وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود
لناظر أو للمستحق لأن الحق له الناظر إنما يتصرف له الأقرب الثانى. انظر لو كان الوقف للسجد هل
ما وجد فيه للسجد لا يبيد سمس وعليه فينبغى نفاذ ناظر لا يصح فيه للسجد ركز ذلك عرض (قوله وبأيدله)
ظاهر مؤلف كان البديله انبهره قل وهو وقفة قضية كلام سمس عرض (قوله نظير ما يأتى عن المجموع) أى
ليس زائداً على هذا لا بالقيده الثانى سمس (قوله عايله) أى من قوله على الظاهر لقطع الخ (قوله فان
كان) أى ما وجد فى الركاز (قوله صرف لجهة الوقف) يتأمل هذا مع ما تقدم فى المحدث المعلوم وجوده حال
الوقفية يصرى وقد يفرق بمنزلة المحدث من الأرض الموقوفة لخلق فلتدون الركاز (قوله ويرى كذلك) أى قوله
أوفى موقوف عليه (قوله فى أرض) إلى المتن فى النهاية (قوله قضية) أى للثنا من (قوله فى) أى لالأهل
النى. نهاية قول المتن (أو شارع) أى لو طريق نافذة نهاية (قوله لا يد المسلمين الخ) أى بولان الظاهر أنه

فى المتن علم مالكة) شامل لتسوى الذى ولا ينافيه ما ساقى فى التتية لأن ذلك الجاهل المجهول الموجود
بغير الملك والعرى وظاهر أن حكمه كبقية أمواله فى الرضى وإن وجد فى ملك أى لحرى فى دار الحرب
فله حكم النى. أى إن أخذ بغير قهر كافى شره لا أن دخل بامانهم أى فهدى على مالكة وجوباً وإن أخذ
أى قهراً فهو غنمية أه وفى العباب وما وجد بموكل بدار الحرب غنمية مطلقاً قال فى شرحه أى سواء أخذ
قهراً أم غير قهر كسر قهراً واختلاس وما قبله الامام فى القسم الثانى أنه فى أى الذى اعتمدته الرضى
فاستشكله الشيخان بأن من دخل دارهم بلا أمان وانضم ما لهم بلا قهر إيمان بأخذه خفية فيكون
سارقاً أو جهاراً فيكون غنماً أو مما خاصة ملك الاخذوا عرض الاستوى ما ذكره من اختصاص
الاخذ بهما بأن الصحيح الذى عليه الأكثرون أنه غنمية خمسة أه ومجاوب يحمل كلامه على أن المراد
اختصاص الاخذ بما عدا الخمس (قوله فى المتن زائداً) كذا وجدوا قوله الزكاة التى (أى) إن كان أهلاً
للزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر ملكهما ما استخرجاهم الزكاة تجب فى مالهما
(لرفع) المكتات بملك ما يأخذه من المحدث أى الركاز ولا زكاة عليه وما يأخذه البديل لسيده أى
فقله زكاة ووض (قوله نظير ما يأتى عن المجموع) الذى ليس زائداً على هذا إلا بالقيده الثانى

ويبحث الأذري أن من سبل ملكه طريقاً يكون له وإن ماضيه الامام طريقاً من (٢٨٩) بيت المال يكون ليت المال وإن

المجدولوط أهني في موات
فوركاو لا يغير المسجد
حكمه قال وصورة المني
مالاً جمل حاله وتجب
منه النزي بأن المسجد
والشارع صارت في مال المسلمين
واختصاصهما ورد بأن
اختصاصهما أمر حكى
طاري فل يقتض مالهم
على الدين فلم يوافق حاله
ولا يقال الواقف ملكه
لأنه يكتفي بمصرع مسجد
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج
لتقدير دخوله بملكه وبأنه
يلزمه أن من وجد بملكه
لا يكون له لمن انتقل منه إليه
ولا قاتله ويرد بان هذه
ليست نظرية مستثناة
فيما تمارر أملاكه مستثناة
ليس فيها الاطرو وسجدة
أوشارعية وقد عرفت أنها
لا تقتضي ملكاً ولا مباحية

للمسلم وأذى ولا يحمل تلك المالحية يدل ثمراتها (قوله) ويبحث الأذري (الخ) الوجه جعل كلام الأذري
على ما لو لم يمتد التسليم زمن يمكن فيه الدفن كالخراج الزكاز في مجلس التسليم وكلام النزي على ما إذا
معنى ما ذكرناه قبل المعنى يعلم أنه كان موجوداً قبل التسليم فيكون ملكاً للسبل ولم يخرج عن ملكه
بالتسليم وبهذا المعنى صارت اليد للسلبين مع احتمال أن يكون دفن بعد التسليم وأنه كان ملكاً لبعضهم
بطريق شرعي ويؤيد هذا التفصيل أو يمتد ما سياتي في تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا أن احتمال
صدقه ولو على بدعاً سم وبصري زاداً ولو هذا كلفه ملك سبل وأما لو بني مسجداً في موات فإنه
يصير مسجداً من غير تقدير دخوله في ملكه والوجه فيها وجد فيه أنه ان وجد قبل معنى زمن يمكن دفنه
فيه بعد صبر ورثة مسجد فهو على باحة فليدكوا جده إذ لم يبق ملك أحد عليه وإن وجد بعد معنى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لأن اليد صارت للسلبين كاتقدم (قوله) طريقاً) أي أو مسجداً نهاية
وسم (قوله) يكون له) فديال القياس أن يقال يكون له أن ادعاه أو لا فلهن ملكه منه إلى آخر ما يأتي ثم رأيت
الشارع ذكر هذا في الفصلة الثانية سم (قوله) طريقاً) أي أو مسجداً نهاية (قوله) مالاً جمل حاله) أي
حال المسجد كدري (قوله) ونسب منه النزي (الخ) اعتمدت أنها بما قاله النزي وتقدم عن سم والبصري
الجمع بين ماضيه الأذري وما قاله النزي (قوله) ورد) أي ما قاله النزي (قوله) فلم يوافق ما (خ) أي ليكون
للسبل أن سبق ملكه الأرض على التسليم ولا فواجده (قوله) ولا يقال (الخ) أي فيما لو بني مسجداً
في موات (قوله) لا (الخ) متعلق بالنزعة (قوله) وبأنه (الخ) حطف على بأن المسجد آخر غيره يلزمه
رجوع إلى الأذري كدري (قوله) ورد) أي قول النزي أنه يلزمه (الخ) (قوله) بأن هذه (الخ) أي مسئلة من
وجد بملكه وكذا الضمير في قوله لأن فيها (الخ) (قوله) أي المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله
ما فيها (قوله) وقوله) أي النزي (قوله) برده قول الأذري (الخ) أقول بل قول المتن لأن في ذلك شخص
الجميع التامل فقامل سم عبارة البصري بل المسئلة مصرحاً بما في أصل الروضة وعبارتها) وأما إذا كان
الموضع الذي وجد فيه الكنز لواء مسجد كان قد أحياه فأوجد مركاو وإن كان انتقل إليه من غير محل
لاخذه بل عليه مرعته على من ملكه منه وهكذا حتى ينشئ إلى المني انتهت اه (قوله) وبأن هذا) أي
قول الأذري أن من ملك مكاناً (الخ) (قوله) قائله) أي الواقف (ثم لورثته ظاهر) هذا ظاهر أن لم يمتد بعد
الواقف ما يمكن فيه الكنز ما إذا مضى ذلك القيد للسلبين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتي في مسئلة

(قوله) ويبحث الأذري أن من سبل ملكه طريقاً يكون له) فديال القياس أن يقال يكون له أن ادعاه وإلا
قلن ملكه منه إلى آخر ما يأتي وقياس بحث الأذري المذكور أنه لو وقف ملكه مسجداً كان له أن ادعاه وإلا
لكن ملكه منه إلى آخر ما يأتي ثم رأيت الشارح ذكر هذا على ما يأتي وقد يقال ما يجت في المسائل الثلاثة ظاهر
باطناً وكذا ظاهر ما لم يمتد التسليم والبناء مدة تجعل الكثرة إذ لا بد من التسليم مع احتمال
والوجه حل كلام الأذري على ما لو لم يمتد التسليم زمن يمكن فيه الدفن كالخراج الزكاز في مجلس
التسليم وكلام النزي يدل على ما إذا مضى ما ذكرناه قبل المعنى يعلم أنه كان موجوداً قبل التسليم فيكون
ملكاً للسبل ولم يخرج عن ملكه بالتسليم وبعد المعنى صارت اليد للسلبين مع احتمال أن يكون دفن بعد
التسليم وأنه كان ملكاً لبعضهم بطريق شرعي ويؤيد هذا التفصيل أو يمتد ما سياتي في تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا أن احتمال صدقه ولو على بدعاً سم وبصري زاداً ولو هذا كلفه ملك سبل وأما لو بني مسجداً في
مواته فيصير مسجداً من غير تقدير دخوله في ملكه والوجه فيها وجد فيه أنه ان وجد قبل معنى زمن يمكن
دفنه فيه بعد صبر ورثة مسجد فهو على باحة فليدكوا جده إذ لم يبق ملك أحد عليه وإن وجد بعد معنى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لأن اليد صارت للسلبين كاتقدم (قوله) وتجب منه النزي (الخ) اعتمد مر
ما قاله النزي (قوله) برده قول الأذري (الخ) أقول بل قول المتن لأن في ذلك شخص الجميع التامل فقامل
(قوله) قائله) ثم لورثته ظاهر) هذا ظاهر أن لم يمتد بعد الواقف ما يمكن فيه الكنز ما إذا مضى ذلك القيد

وجده (في ملك شخص) أو وقف عليه

(٣٧ - شروان قائم - ثالث)

والإله على ما في المجموع عن البغوي (٢٩٠) مذهباً إلى التبري منه بما أبدته في شرح العباب مع بيان انه يهمل سبقي إليه

وأنه محمول على الظاهر قط
أو الباطن إن كان وارث
الواقف مستقراً تركته
(فكان ادعاء) ولم ينفه عنه
على ما صوبه الآخرون
لكن مردود بلا بين كما مضى
الفرد وقال الآخرون لا بد
منها أن ادعاء الواجد هو
ظاهر (والإله) يده (١) هو
(من ملكه) ثم لمن قبله
(ومكناً) يجرى كما قرر
(سبقي) يعني الأمر (الذي
الحق) للآخرة ومن أقضه
السلطان أيها بأن ملكه
وقبيلوا إن لم يعمروا القول
يتوقف ملكه على إحيائها
خطأ ومن أصحابهم غشية
عامة أو حرماً فتكون له
أو لوارثه وإن لم يدهه بل
وإن نقاه كاصرح به كلام
الداري لأنه ملكه بالآحياء
أو نحوه تبعاً للأرض ولم
يول ملكه عنه ببعضاً لأنه
مدنون منقول فيخرج
نفسه الذي لومه يوم ملكه
وزكاة ما فيه السنين الماضية
كعالم يوجد قال بعض
الورثة ليس لورثي ملك
بخصه ما ذكر فإن أيسر
من مالكة تصدق به الإمام
أو من هو فيه ولا ينافي
هذا ما مر في نظيره أنه
ليست المال لأن ماليتها
المال للإمام ومن دخل

التنازع وليس نظيره مسئلة المشتري المذكورة لأن يده ثابتة في الحال بخلاف يد الوارث المذكورة حيث
فالقاسم أن ما وجد فيه لقطة فليأتمل سم (قوله) واليه) خرج ما عاين كانت لناظر ناظر لادعاء الناظر
حيث وجبته أنه إن لم يحتمل سبق وحتم يد الناظر عليه ودلت إياه أو الإقلال بده ثابتة عن الموقوف عليه
سم (قوله) على الظاهر قط أي أو ما في الباطن فلا محال له إيعاب (قوله) إن كان) أي الواجد (قوله) أولم
ينفذه إلى قول المتن ولو تنازع في النهاية إلا قوله بأن ملكه إلى فيكون قوله بل وإن نقاه إلى لأنه ملكه وكذا
في المتن إلا قوله قال الآخرون إلى المتن (قوله) وإن لم ينفه عنه) عبارة المغني والناظر كذلك قاله وقال ابن
الرفعة السبكي الشرط أنه لا ينفه قال الآخرون هو الصواب كما هو ما يبدو المتعمداً قاله ويفارق ما مر
ما يده بأنها ظاهرة معلومة له غالباً بخلافه فاضرب دعواه لا احتمال أن غيره دعه اه (قوله) والا يده
أي ما يملكه عنه أو نقاه نهاية ومعنى قول المتن (فلن ملكه) ويقوم ورثته مقامه بعده وروته فإن نقاه
بعض سقط حقه وسلكه بالباقي ما ذكره منو نهاية قال عرش (قوله) فلن ملكه متنازع) قاس ما قدمه
فيمن وجد فيه ملكه أنه لا يكتفي هنا مجرد عدم الشيء بل لا بد من دعواه ثم ما تقررنا له أن ملكه منه أو رثته
ظاهر أن علويها ودعواه ولم يعلموا أو علمهم بذلك وأصلهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بأن من
نسب لغيره من ذلك تسلمت عليه الظلة بالأذى وإتمامه بأن هذا بعض ما وجد قبل يكون ذلك علواً
في عدم الاعلام ويكون في يده كالدنية ليجب حفظه ومراعاة ما بدأ به وهو تصرفه مصرف بيت المال كمن
وجد ما ليس من ماله كوخاف من دفعه لأمين بيت المال إن ما بين بيت المال لا يصرفه مصرفه في نظر ولا
يعد الثاني للسفر المذكور وينبغي أن لا يمكن دفعه لمن ملكه منه تقديمه على غيرهم إن كان مستحقاً بيت المال
اه (قوله) بل وإن نقاه) كذا في الإيعاب لكن أقصر العباب والروضة وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والمنهج على ما قبله اعتمد سم فقال قوله إن نقاه الخ في نظر الوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الآحياء قطعياً
وحيث نقاه نقاه هو أو رثته حفظ فإن أيسر من مالكة لبيت المال اه وعبارة عرش قوله لم ينفه عنه
قال سم أي ما ينفه قال شرط فيمن قبل الحق إن يدهه وفي الحق إن لا ينفه من انتهى لكن في الوادي
ما نصه قوله فيكون له وإن لم يدهه أي وإن نقاه كاصرح به الدارمي انتهى والإقرار بما في الوادي اه قال
الجبري اعتمداً قاله زبدي الحلبي والحفي هو القلب إلى ما قاله سم أميل وأما علم (قوله) وزكاة ما فيه السنين
الماضية) أي ربع العشر كما هو ظاهر وشيدي (قوله) فإن قال بعض الورثة ليس لورثي ملكه بخصه ما ذكر
هذا مفروض في شرح الروضة في رتبة من قبل الحق ثم قال في الحق فإن مات الحق قام ورثته مقامه وإن لم ينفه
بعضهم أصلي نصيبه منه وحفظ الباقي فإن أيسر من مالكة تصدق به الإمام أو من هو فيه يده انتهى وهو فهم
أن من نقاه منهم اتفق هو نصيبته انتفاء معنى الحق سم وأقول ومثل صنيع شرح الروضة صنيع المغني في
الموضعين وأقصر النهاية على ذكره في رتبة من قبل الحق (قوله) ملكه بخصه ما فيه السنين) أي لم يصب من قاله أنه
لورثته الكري (قوله) أو من هو فيه) ظاهر التخصيص بينهما ولو قيل إذا كان الإمام جائر يصرفه هو لمن
يستحقه يمكن بيده يمكن أن أوفى كلامه للتخصيص قال بعضهم ويجوز لأجداه أن يوفى منه نفسه من تلامه

لللسان وقد نسخ يد الوارث على قاس ما يأتي في مسئلة التنازع وليس نظيره مسئلة المشتري المذكورة لأن
يده ثابتة في الحال بخلاف يد الوارث المذكورة حيث تنازع القاسم أن ما وجد فيه لقطة فليأتمل (قوله) واليه) (قوله) واليه) (قوله) واليه)
خرج ما عاين كانت لناظر ناظر لادعاء الناظر حيث وجبته أنه إن لم يحتمل سبق وضع يد الناظر عليه ودلت إياه أو الإقلال بده ثابتة عن الموقوف عليه
أي أو الإقلال بده ثابتة عن الموقوف عليه (قوله) بلا بين) اعتمد مر (قوله) وقال الآخرون إلى الآخرون اعتمده
أي من (قوله) بل وإن نقاه) في نظر الوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الآحياء قطعياً حيث نقاه
هو أو رثته حفظ فإن أيسر من مالكة لبيت المال (قوله) وإن نقاه) فيه نظر وعبارة شرح الروضة بخلافه
قاله خلاصه على فعل قاس قول المصنف السابق وإلا فلقطه أنه متنازعاً له أن مال خات (قوله) فإن قال
بعض الورثة) هذا مفروض في شرح الروضة في رتبة من قبل الحق ثم قال في الحق فإن مات الحق قام ورثته

تحت يده صرفه لمن له حق فيه كالفقراء (ولو تنازع)

مؤتمنه حيث كان عن يستحق بيت المال بغير أى كاهو قياس نظاره (قوله أى الركاك) إلى قوله ولو ادعاه
اثنا في النهاية لا فهو لم يكتسب وكذا في المتن الا قوله في نسخة في المتن (أى الركاك الموجود) ليس المراد
بالركاك هنا دفين الجاهلية الباقى على دينهم والالم تصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا فى لم يمكن
دفعته نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفعته اجل المراد دفين الجاهلية فى الاصل لا باعتبار الحال وهذا
ظاهر وان خفى على بعض الضعفة سم (قوله بملك) بالتون (قوله لئلا يثارها) أى الواو (قوله وفى نسخة ار)
أى فى قوله وميرعش (قوله الا لئلا يثارها) على تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال
المالك ملكته الخ ايما بواستى لقول الشارح البائع أى ونحوه قول المالك (صدق ذواليد) يؤخذ منه ان
المصدق البائع أى ونحوه اذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله انا احتمل
صدقه) أى بان امكن دفعه فى مثل زمن يده استوى ناي (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال فى المجموع
ولو اتفقا على أنه لم يدفعه صاحب اليد فهو المالك بلا خلاف استوى ايما ب (قوله وكان) عطف على
قوله احتمل الخ كرى (قوله قبل هو دالين) أى إلى البائع أو المكسرى ار الميرعش (قوله والافكر
الخ) أى فاقم متى (قوله وامكن) أى بان معنى زمن من حين الردي يمكن دفعه ايما ب يظهر ان قول
الشارح وامكن راجع لقوله لم يصدق ايما ب (قوله لئلا يثارها) أى (قوله فليست) أى يد
المشتري أو المستأجر أو المستعير اسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل فى المتن (قوله وقد وجد بملك غيره)
أى ولم يده عياب (قوله لا يمكن ذى) هذا التعبير على نحو ما عبر فى الروض وشرحه وهو مظاهر فى الركاك
الجاهل وعبر فى العياب بقوله لم يمنع تدب الامام وغيره الذى من المعدن والركاك الاسلامى فان اخذ قبل ذلك
منه شيئا لم يكر لاشى عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كاعبر به فى شرح الروض
ومفهوم قوله لم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المتع لا يملكه الكلام كما علم فى الاصل والحاشية فى غير ما وجد
بملكه وادعاه سم قال الشارح فى شرح قول العباب يمنع تدب ما مضى كاصرح به فى الدارمى واقتضت عبارة
الشيخين آخر الكنت قضية قياسها المتع من منه من الاحياء بدارنا الوجوب وكلام المجموع ظاهر فهو على
الاول يفرق بدار من تابد ضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل انه اراد الخ أى كاحه الشارح فى شرحه
عليه وبقيده ايضا كلام العباب ان ما فى روع الامام وغيره من المسلمين انما هو المتع ما بدار الاسلام لا مطلقا
(قوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملك الخ) قال فى شرح الروض ويشارك ما احياه تابد ضرره اه فان
قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متاع اخذه واحياه بدار
الاسلام قلت هذا منع على الظاهر ان ما وجد بملك فى دار الاسلام من معدن أو ركاك حكم له به ان ادعاه

مقامه وان لم ينفه بعضهم اعطى نصيبه من حفظ الباقي فان ايس من الك تصدق به الامام او من هو فى
يده اه وهو فهم ان من نفاء منهم انتفى حتى نصيبه انتفاؤه بنى الهي (قوله أى الركاك الموجود) ليس
المراد بالركاك هنا دفين الجاهلية الباقى على دينهم والالم تصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا فى لم يمكن
دفعته نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفعته الخ بل المراد دفين الجاهلية فى الاصل لا باعتبار الحال
وهذا ظاهر وان خفى على بعض الضعفة (فى المتن صدق ذى اليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع قبل
القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر فى الروض وشرحه وهو مظاهر فى الركاك
الجاهل وهو مظاهر وعبر فى العياب بقوله لم يمنع تدب الامام وغيره الذى من المعدن والركاك الاسلامى فان
اخذ قبل ذلك منه شيئا لم يملكه لاشى عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كاعبر به فى شرح
الروض ومفهوم قوله لم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المتع لا يملكه الكلام كما علم فى الاصل والحاشية فى
غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذى) من اخذ معدن أو ركاك من دارنا قال فى شرح الروض كما
يمنع من الاحياء بقوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملك كخطبا قال فى شرح الروض ويشارك ما احياه تابد
ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لا متاع اخذه

أى الركاك الموجود بملك
(بائع ومشتري ومكرو ومكتر
وميرعش وفى نسخة أو قالوا
بمعاها وكان سبب لئلا يثارها
الاشارة إلى مقابلة يد
المستعير ليد المستأجر
(ومستعير) بان ادعى كل
منهما أنه والله الذى دفعه
أو قال البائع ملكته
بالاحياء (صدق ذى اليد)
وهو مفترى ومكرو ومستعير
لان يده ليست اليد
السابقة (يمينه) كقضية
الامانة هذا إن احتمل
صدقه ولو على بعض الابان
لم يمكن دفعه فمدة يده لم
يصدق وكان تنازع عاقل
هو المعين والافكر أو فميرعش
ان سكت أو قال دفعته بعد
المودلى وامكن لان قال
دفعته قبل نحو الاعارة لانه
سلم له حصول الدين فى يده
ونسخت اليد السابقة ولو
ادعاه تنازع وقد وجد بملك
غير ما قلن صدقه المالك
(تنبيه) لا يمكن ذى من
أخذ معدن أو ركاك من
دارنا لانه تدخل فيه نعم
ما اخذه قبل الازعاج بملك

الركاز وذلك لاحتمال انه ملك بطريق صحيح مع دلائل الدخول الملك اما في المدين فلا احتمال انه ملك تهما
ملك عليه بنحو الشراء واما في الركاز فلا احتمال انه من نحو موات قبل الازعاج ثم كثر في ملكه وعلى المذوق
الشارح السابق اما اذا وجد بملوك يدار فاني حفظ الخشمال للرجد بملوك الذي وكذا قول المصنف ولو
نازحه بائع ومشتري شامل للبشرى الذي وكذا قوله السابق فان وجدنا سلامي علم مالكة شامل
لذي لانه يتصور ملكه كاتقروفتي ان يعلم انه مالك الموجود فليشأله

(فصل في كاة التجارة) (قوله في كاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عيد التجارة حش
والتجارة تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح اسنى ومضى وإيمابو هذا هو المدا مع تقدم في الشرح انها
تغليب المال بالتصرف فيه لطلب انماها إذا المواد بالتصرف فيه البيع ونحوه من المعاضات كما به
عليه حش فشراب زر البقم ليزرع ويبيع ما يثبت ويحصل منه ليس من التجارة وان حش على بعض الضعفة
فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما إذا اشترى نحو برز سم او كنان او قطن ليزرع ويبيع ما يحصل
منه كاهوادة الوراخ أن تجب زكاة التجارة فيما يثبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ
الحاصل منه تصابوا هو ظاهر الفساد وياتي في زكاة بستان شاة الله تعالى (قوله قال) إلى قوله وفائدة الخ
في النهاية لا قوله أي ولم يكن إلى المتروقه وهو دون إلى وهو تصاب وكذا في المني الا قوله أي كثر
(قوله أي كثر) أي فلا يردان ايا حنيقة لا يقول بوجوبها حش (قوله وصح خبره في البراء) والبر
يأمو حدة مفتوحة وزاى مصححة مشددة يطلق على الثياب المدة للبيع عند البرازن على السلاح قاله
الجوهري ناية ومضى (قوله وزكاة العين لا تجب في حزين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع حش (قوله
حله) أي لا يجبر (قوله وبذلك) أي خبر أني داود (قوله في خبر السابق) أي في أوائل زكاة خيرا ان قول
المتن (الحول) ويظهر انفقاده بول متاع يشتره بقصدها ويبنى حولا ما يشترى به عليه شوبري اه
يجوزى وياتي ما يتعلق بذلك (قوله نعم التصاب هنا) حل معنى والا فظاهر ان قول المصنف معتبرا
الحال من التصاب قول المتن (وفي قول بعضهم) وعليه نقصت قيمة عن التصاب في لحظة انقطع الحول
فان كل يصد لك استانقة الحول من حيث نهاية (قوله فضل الاول) وهو اعتبار اخر الحول نهاية (قوله
وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضا ناية ومضى رسم (قوله الذي يقوم به) أي كما يفيد ذلك جمل
ال العهد نهاية ومضى زاد سم وفيه انه لا قرينة (قوله بان بيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم
(قوله مثلا) أي أو جر اربوبه (قوله أي ولم يكن ملكا الخ) أقول هو متجه به هو ما عودما ياتي بالاولى
فانضم من هنا بالنقل بخلافه فيما ياتي فانه يقوم لا غير فاذن ضم التقرير فلان يضم مع النقص
بالاولى ثم رايت القاضى المحشى قال لمل هذا هو الاول وجه وإن كتب شيخنا الشباب البرلى بها مشرحة

واحياته بدار الاملا مقلت هذا مع بل الظاهر ان ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن او ركاز حكمه به
ان ادعاه في الركاز وذلك لاحتمال انه ملك بطريق صحيح مع دلائل الدخول الملك اما في المدين فلا احتمال انه
ملك تهما الملك عليه بنحو الشراء واما في الركاز فلا احتمال انه اخذ من نحو موات قبل الازعاج ثم كثر في
ملكه وعلى المذوق الشارح السابق اما اذا وجد بملوك يدار فاني حفظ الخشمال للرجد بملوك الذي
وكذا قول المصنف لو نازحه بائع ومشتري شامل للبشرى الذي وكذا قوله السابق فان وجدنا سلامي علم
مالكة شامل لذي لانه يتصور ملكه كاتقروفتي ان يعلم انه مالك الموجود فليشأله (كحلبا) قال في
الروض ولا يلزمه شيء أي بناء على ان مصرف المدين مصرف الزكاة
(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالاولى) لك ان تقول ان اريد بالاولى حتى بالنظر لخلاف
الذي في قوله لا يصح فهو ممكن وان اريد بالاولى في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن خلاف فالثالث
كذلك إلا ان الخلاف داخل في التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك
جعل ال للمعدن لانه لا قرينة (قوله بان بيع به مثلا) شامل للبيع بعينه وفي الذمة (قوله أي ولم يكن في

كحلبا

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذر وقد اجمع على

وجوبها بما علم اهل العلم

اكثرهم وصح خبره وفي

البر صدقته وهو الثياب

المعدة للبيع والسلاح

وزكاة العين لا تجب في حزين

فحين حله في زكاة التجارة

وروى أبو حامد مرفوعا

الامر باخراج الصدقة عما

يعد للبيع وبذلك يعلم ان

في الوجوب في البعد

والفرس في الخبر السابق

محول على ما لم يمد منها

للبيع (شرط زكاة التجارة

الحول والتصاب) كثيرا

نعم التصاب هنا إما يكون

(معتبرا باخر الحول) أي

فيه لانه حالة الوجوب دون

ما قبله لكثرة اضطراب

القيم (وفي قول بطرفه)

قياسا للاول بالآخر (وفي

قول بعضهم) كالواشي

(لعلى) الاول (الاظهر)

وكذا على الثاني بالاولى

لخذه لذلك ولا عا ليس من

غرضه (ورد) مال التجارة

(إلى التقدير الذي يقوم به آخر

الحول بان بيع به مثلا في)

(خلال الحول وهو دون

التصاب) أي ولم يكن ملكه

المبيع خلاه اخذا باطلاهم انتهى يصري أقول بل المستلصق مع حوائج باه
أي عرضها انما الحول بدون نصاب متامى من قدها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من
عرض أو من قدها آخر أي غير قدها التقرير بني حوله على حول مال التجارة اه (قوله قد من جلته اخ) **الح**
لعل تعبيده بالقد لا نه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها ابقى منه شيئا لم ينقطع الحول
وقد جزم بذلك شيخنا النصاب الراسي بامش شرح المنهج سم (قوله اخذا بما ياتي) أي في شرح فالاصح
انه يبتدأ حول اخ بقوله وعلى الخلاف اخ (قوله لا ان يفرض) تقدم عن سم والبصري باعتداده مع الفرق
(قوله لا تحقق نقص النصاب اخ) بر دعليه ما لو نض بقده غير ما اشتراه به هو انقص من ذلك النقد وشي
(قوله لا نه مطلقون اخ) يؤخذ من أنه لو علم في انما الحول ان مال التجارة لا يساوي نصابا باستانف الحول من
حيث حرر شيخنا اه بجري بر دمعاصر عن البابور الرشيدي وقول النبايقو المتي والثاني لا ينقطع كا
لو بادل به سلة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باه بدون النصاب من قده
التقرير في انما الحول لا ينقطع أو من عرض أو قدها غير بني أي حوله على حول مال التجارة كما إذا باه بنصاب
اه (قوله عرض اخر) أي ولو دون نصاب كامر عن البابور الروض والنبايقو المتي (قوله كان باه
بدرام) أي ولو دون نصاب بقده من البابور الروض عبارة شرح بالفضل كان باع في انما الحول عرضا
اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهما فاه اه (قوله) والحال يقتضي التقرير بدناثير أي
اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب بقده اليه عرض (قوله فلا ينقطع الحول اخ) جواب اما (قوله
وقا فند اخ) مبتدأ خبره انه لو ملك اخ (قوله في الثالثة اخ) أي في الدار لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم
يقتربه شيئا (قوله الصريح اخ) صفة كلامهم (قوله زكاة) أي مال التجارة لا المجموع قالند الاخر
مضموم اليه في النصاب دون الحول سم (قوله الذي) إلى قوله لان التجارة اخ في النبايقو المتي قول المتن

ملكه قد من جلته يملكه اخ) فيه أمران الأول لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا النصاب
الرأسى بامش شرح المنهج خلاه اخذا باطلاهم كاستحكيه عنه والثاني ان تعبيده بالقد في قوله قد من
جلته لعله لا نه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها ابقى منه شيئا لم ينقطع الحول وقد جزم
بذلك شيخنا المذكور فلما كتب بامش شرح المنهج بصورة ما كتبه تنبيهه لفض المال ناقصا وكان في ملكه
من التقدم يملك به نصابا فلا اثر له في استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاهم لعم لو في من عرض
التجارة تقي بل ينضم ولو قل فلا إشكال في جاحول التجارة في الذي نض ناقصا ولو باع جميعه بقده ناقص عن
النصاب يقوم به ولكن في ذمة المشتري ثم اعتاض عنه لا يقوم به ولو في المجلس فانظروا الانقطاع بخلاف
صكه اه بصورة ما كتبه قوله فلا إشكال في جاحول التجارة في الذي نض ناقصا يستعمل ان محله ان يكن
حولها جاحول الذي ينضم والا فالعبرة بحول الذي ينضم ويضم هذا اليه لانه اخذ من كلام ذكره في
المجموع في نظير ذلك حيث قال ما نضه فلما اشتري العرض بالمائة أي المائة درهم التي معه فلما مضت
اشهر استفاد خمسين درهما من جهة اخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته ما نحو خمسين فللا زكاة لان الحسين
لم يتم حولها لانها وان ضمت إلى مال التجارة فقامت قيمته في النصاب لا في الحول لانها ليست من العرض ولا
من ديمه فاذ تم حول الحسين ذكر إلى المائةين ولو كان معه ما تقدم فاشترى بها عرضا للتجارة في اول المحرم
ثم استفاد ما في اول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد ما في الثالث في اول شهر ربيع فاشترى بها عرضا اخر فاذا
تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصابا زكاهما وان قصصه فلا زكاة في الحال
فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا زكاهما ولا فلا اه وفي القوت ما نضه اشارة تضم اموال
التجارة بعضها إلى بعض في النصاب وانما خلفت حولها اه ويبنى حله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم
ما سبق حوله إلى ما تاجر حوله في النصاب في الحول فليتأمل (قوله اخذا بما ياتي) أي في قوله
الآن قريبا وعلى الخلاف اخ (قوله يملكه زكاة) أي هو لا المجموع قالند الآخر مضموم اليه

للاسي وخلافه للمنفى والتباقر عيارهما قال الماوردي لو تروى القنية ببعض عرض التجارة ولم يمتنع في
تأثيره وجهان أحدهما كقول الشيخ أيثر ويرجع في التحسين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقرهما
المنع أن قول المتن (القنية) بكسر القاف وخيهام معنى القنية أن ينوي حياضه للاشتغال به بجريه قول المتن
(بنيها) أي بخلاف مجرد الاستعمال بلا قنية فإنه لا يؤثر منفى وروى عياض وشرح بالفضل (قوله)
فيقطع الحول بمجرد بنيها) أي ولو كثر جدا بحيث تقضى المادة بأن مثله لا يجنب للاشتغال به ويصدق
في دعواه القنية ولو دللت القنية على خلاف ما ادعاه عرض (قوله التقلب) أي بالبيع والحوار وعرض
(قوله يصير مقبا بالنية) أي بنية الأقامة وهو سائر لكن المفسد خلافة كاتقدم بصري عبارة المنفى يصير
مقبا بمجرد النية إذا نوى وهو ما كثر لا يصير مسافرا إلا بالفعل أم (قوله لا يستعمل المحرم) الأولى التوصيف
(قوله الذي يظهر ترجيحه أنه لا إخراج) خلافا للآسي وللنفى والتباقر عيارهما وقضية إطلاق المصنف أنه
لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالا جازوا أو حرما كلبس الدياح وفتح الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو
أصح وجهين في القنية يظهر ترجيحه أن قول المتن (إذا اقترنت نيتها) أي نية التجارة فبذلك العرض ينكسب
ذلك العرض وتلك بمعاوضة وتقدم إضاهان التجارة قلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب البهاء
فتبين بذلك أن البذر المشتري بنية أن يزرع ثم يجرى ما يثبت ويحصل منه كبدو البقم لا يكون عرض تجارة
لا هو ولا ما يثبت منه أما الأول فلأن شرط أصل عقرب نية التجارة به قسمه بل بما يثبت منه وإما الثاني فأنه لا يملك
بمعاوضة بل براعة بدو القنية ولا يقاس البذر بالذرة كور على نحو صيغ اشتري ليصبح مقبلا من العرض لأن
التجارة هناك بين الصنع المشتري لا بما ينشأ منه بخلاف البذر الذي كونه يملكه لا على نحو صيغ
اشترى ليصير ويترجمه لأنه لا ذلك الدمن موجود فيه بالفعل حسا وجرمته حقيقة لا ناسية منه فالتجارة
هناك بين المشتري أيضا ولا على نحو صيغ عيب اشتري ليخضع خلا ويترجمه لأن العيصير لا يخرج بصيروره
خلا عن حقيقة إلى أخرى بل هو باقى على حقيقته لا أصلي (وما المتجر صفته) قط فالتجارة هناك أيضا بين
المشتري لا بما هو ناسية منه بخلاف البذر الذي كونه يملكه لا على نحو صيغ اشتري ليصبح مقبلا من العرض لأن
ملح اشتري ليعين به نقاش بعرض مال التجارة لاستهلاك ذلك الملح وعدم وقوعه مسلا لم يقيد أن البذر
الذي كونه يصير مال تجارة لأنه لا يستهلك بالبراعة بل انشأه على أن يثبت كسرا ياناجرا لا يباع في الجلد
فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولو سلم تقليل المذ كور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء
مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ماذا كركله فيها إذا كانت الأرض التي
زرع فيها البذر المذ كور عرض تجارة والإضحية عن العياض وغيره ما يفيد أن التباقر في أرض القنية
لا يكون مال تجارة مطلقا نعم لو كان كل من البذر والأرض التي زرع هو فيها عرض تجارة كان اشتري كل
منهما بتناج التجارة أو بنية التجارة في عينه كان التباقر منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كباقي عن
العياض وغيره ولكن لما لم إخراج البقم من تحت الأرض كانت الزايم من الزرع لا للأعمال المأجدة إلا لا
على بلوغه فيه نصا بأن شاهده أن كسافه بنحو سبل ولا يكتفى الظن والتخمين أخذنا ما تقدم من سم
والعصري في ذلك المحدث وأما إذا كان أحدهما القنية فلا يكون التباقر ثابت حيث مال تجارة لقر العياض مع
شرحه والروى واليه مجمع شره والفظ للروى أن كان المملوك بمعاوضة التجارة فخلا مشرة وأخير
مشرة تأثرت أراضا من زرعها وغير مزرعة فقررهما بذر التجارة ببلغ الحاصل نصا بأوجب ذلك العيين
لقومتها في التنازل والحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فيها ما مال تجارة فلا تسقط عنها زكاة
أه فتقديم يكون كل من البذر والأرض التجارة يفيد أنه متى كان أحدهما القنية لا يكون الآخر الحاصل مال

(قوله والظاهر أن مراده بأمرهم) قد يقال لا حاجة لذلك بل ولا لزوم قيد الأحرار بل المزمع بمنع المارد
لهم عمل الخلاف وموجب اللام عند المحققين قال الكمال المقدسي في سائفة جمع الجوامع وشيخ الإسلام
والخامسة أن من رتب ما يجزى في النفس العزم أي الجرم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين أنه

تأخذ تأمله (وأي يصير العرض تجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما اطلقت في المقام لكثرة الأوامر قول الملتن (كسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الأولاد ولا بد من إقرارها بكل تملك إلا أن يفرغ راس مال التجارة باعثن وفي الجبيري عن الخليلي والأطعيني ما يوافق ويأتي ما يتعلق بقول الملتن (بما وضة كسرا) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين أحدهما أن قوله بما وضة عامر ما يذهب خاص بقوله بما وضة ما ياتي فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج أن فيه معاوضة إلا أنها غير محضة علان مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كسرا تنميما للتصوير لا مثيلا للمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء من المعلوم أن المعاوضة فيه عضة بصرية (قوله محضة) أي وسأتي غير المحضة سم قول الملتن (كسرا) أي ومته ماله تموض عن دين قرضه أو بال التجارة مراده سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه بجهة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم وقرض أو قال حش قوله أو قرض مثله في الزايد وقضيه أهلو استدردله نوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قبل انه مال تجارة في هذه الحال لم يكن بعيدا لانه قرضه هو ضامن في ذمة الغير فانطق عليه الضابط أو قوله ولو قبل انه مال تجارة الخ يوساقي حته عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله) وكأجرة صطف على كسرا وكذا ما ياتي من قوله وكأقرض وكسرا نحو داغ كرى (قوله) وكأجرة لنفسه أو ماله (الخ) عبارة المعنى والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما لاجر به نفسه أو ماله أو ما استاجر أو منفعة ما استاجر به أن كان يستاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة قائ وكذا في الباب وشرحه إلا أنه تبدل المنافع بالمستغلات وفي الأروض وشرحه إلا أن قولهم بأن كان الخ قال سم وقوله أو ما استاجر عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما لاجر به ما استاجر أو قوله أو منفعة ما استاجر عطف على قوله ما من قوله ما لاجر به نفسه أي من المملوك بمعاوضة دفعه ما استاجر وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل أو قال حش قوله أو منفعة ما استاجر تأمل الفرق بين هذه ما قبلها فإن الأجرة أو أن وردت على العين متعلقة بتقضيها وقد قال الفرق ظاهر لأن المراد من قوله أو ما استاجر الموضع الذي أخذه عن منفعة ما استاجر به أن أجر ما استاجر به درهم فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة الخ فنفس المنفعة كان استاجرا ما كن بقصد التجارة فنفسها مال تجارة أو فالرادم من قولهم أو منفعة الخ ما ذكره الشارع بقوله ومنه أن يستاجر المنافع الخ ويأتي ما فيه (قوله ومنه) أي من الخلق بمعاوضة (قوله المنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة إيجاب (قوله) تلمه من كان التجارة (الخ) فهو قهقهة لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما هو جرح وتلفت الأجرة قبل تمام بالحوال وعقبه قبل الفكن من إخراج زكاتها وسياق الثاني لاز كانه فليكن الأول مثله في عدم الإكاة بل أولى ثم أريت الكرى على ما فضل سر دكلام الشارع هذا ثم قال ما فسر فيه أن المنفعة قد تلتفت بعض الزمان من غير مقابل فالذي يركبه أو بالجملة أن ما قاله الشارع هنا وإن سكنت عليه سم وأقره الشيدى مشكلا لا يسوغ القول به إلا أن يوجد عقل صحيح صريح عليه فليراجع (قوله) على مال التجارة) أي وهو منفعة الأرض سم (قوله) نقدا عينا) أي ولم يستهلكه كأموالهم ويأتي عن حش في هامش ليعمل به الخ بما يقيد (قوله) ياتي فيه مامرو ما ياتي) كان مراده بما سمر نحو قوله ودالي التقدي الخ فاذا أجرها بتقدي من جنس ما يقوم به بدون نصاب انقطع الحول وما ياتي أن الدين الحال أو المثل ياتي في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل الاتي شمس عبارة الكرى قوله ما مرجع إلى عينا ويأتي إلى دنيا يعني في صورة كون التقدي عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة وهي ما تفسد بفساد حوضه (كسرا) بمرض أو قد أو دين حال أو مؤجل وكأجرة لنفسه أو ماله ومنه أن يستاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة فلي إذا استاجر أرضا يؤجرها بقصد التجارة فلي حول ولم يؤجرها فله زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حول ولا يخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وإن أجرها فإن كانت الأجرة نقدا عينا أو دينيا حالا أو مؤجلا تأتي فيه مامرو ويأتي

فلي تأمل (قوله محضة) أي وسأتي غير المحضة (قوله في الملتن كسرا) أي ومته ماله تموض عن دين قرضه أو بال التجارة مر (قوله) وكأجرة لنفسه أو ماله (الخ) عبارة الأروض وشرحه وكذا أي من المملوك بالمعاوضة ما لاجر به نفسه أو ماله أو ما استاجر بل أو منفعة ما استاجر به وقوله أو ما استاجر عطف على ما من قوله ما لاجر به نفسه أي من المملوك منفعة ما استاجر كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل (قوله) لا نصال الحول على مال التجارة) أي وهو منفعة الأرض (قوله) مامرو ما ياتي) كان مراده بما سمر نحو قوله ودالي التقدي الخ فاذا أجرها بتقدي من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وما ياتي

أمره ضاقت استهلكه أو نوى بغيره فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل ما ظهر كالتراض كما

شبه كلامهم لكن قال جمع
مقدمون لا يصير للتجارة
وان اقرنت به التيلة لان
مقصودها اى الاصل الاوراق
لا للتجارة وكشرا نحو دباغ
او صبح ليعمل به الخشب
بالمرض وان لم يمتكث عنده
حولا لا لامتة تقسمولا
نحو صابون وعلع اشتراه
ليفسل او يصن به للناس
فلا يصير مال تجارة فلا زكاة
فيمن ان بقى عنده حولا لانه
يستهلك فلا يقع مسلا لهم
اى من شأنه ذلك ويعد
هذا الاقران لا يحتاج كثيرا
في بقية الاملا ولا يظهر ان
يشتري الاقران هنا بالنظر
او انتمل الملك ما يأتى
كتابة الطلاق (وكذا)
المواضة غير المحتوى
الى لا تسد فسادا للمقابل
ومنها المال المصالح عليه
عن دم (والهر وعوض
الحلج) كان زوج امته او
خالع زوجته بعرض نوى
به التجارة فلهذا لمواضة
بذلك كله (فلا يصح) ولهذا
ثبتت الفسقة فيما ملك به
(لا لما ملك) (بالمبة)
المختبان لا يشرط لها ثواب
معلوم ولا نفى بيع
(والاحتباب) والاستقيا
والارشوان على الوارث
او غير من ذكر حال ملكه
التجارة بما ملكه لان التملك
مجانا لا يبد تجارة واقتا
البقيى بانه يورث مال

بأنى فيما سمن أحكام النقد العيين في صورة كون النقد ديناً بآتى فيه ما بآتى في أحكام الدين النقد وما
ظاهرا انه (قوله) أمر ضاقت استهلكه (الخ) وكذا الحكم إذا كانت عينا تقدا واستهلكه كما هو ظاهر
وباقى عن عرض في ما شرب ليعمل الخ ما يفيد (قوله) وان نوى التجارة فيه (الخ) وكذا الاطلاق اخذ من
قوله الاقرب بمدد الاقران الخ سم (قوله) وكالتراض (الى قوله) وانما يلتقى في النهاية والمضى إلا
قوله ويظهر الى الملك (قوله) لان مقصود (الخ) اى ما لو قبض المقرض بدل المقرض بنية التجارة كان
أقرض حيو انتم قبض مثله الصورى كذلك فالتجاة أنه مال تجارة سم على المنهج اء عرض (قوله) وكشرا
نحو دباغ (الخ) اى كشرا شحم ليدمن به الجلود عياب (قوله) ليعمل به للناس (الخ) اى قنار مذكاه بدمضى
حوله نية اى حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبح او بما اشتراه به من الصبح وكان الاول باقيا في
يده كالأوبضا فتجب زكاته عرض (قوله) وان لم يمتكث عنده (الخ) قد يقال إذا مكث عنده حولا فواضح
ان اقوم تلك العين في آخر الحلول او اما اذا خرجت فاشاء حلول دفعة او بالتدريج فحل تقوم في آخر الحلول
بفرض بقا الى اء عند التصرف فيها أو يظن لما أخذ يورث على العين والصنع ويجمع بمقابل العين
ويخرج منه محل تردد لمل الثالث اقرب لم يحصل قلمه وان لم يمكن الخ عمل ما إذا لم يقبض بمسئور اس الامان
ولا اقله وان الحل ينقطع بصرى اى بشرط حال عرض قضية كلامهم انه لا فرق في الصبح بين كونه
تجورا وغيره وقضية ما يأتى من التحليل الصابون اختصاصه بالتأثير الظاهر انه غير مراد اخذ اياها لظهور
وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين الصابون بانه يحصل من الصبح لون مخالف لاصل الثوب يبقى ببقائه فنزل
منزلة العين بخلاف الصابون فان المقصود منه دبر اذا اوسخ الثوب والآخر الحاصل منه كانه الصفة التي كانت
موجودة قبل غسل الثوب لم يمسس الحافه بالعين اه (قوله) لا لامتة (الخ) حطف على الناس (قوله) ولا نحو
صابون (الخ) لا يظهر طصفه على ما قبله وكان ينبغي ان يقول ولا شرا نحو صابون وملع لفسل الخ (قوله)
ما يأتى في كتابة الطلاق) والمعتد منه الا كضابطه لم يكن المعتبر ثم اقران التية بجزء مما يأتى به الزوج
حتى لو خالها بكتنا ولو لم يورث لفظه فلو نوى مع القبول وقضية كلام سم من هر الاكتفاء هنا
بما وان اقرنت بالقبول بوجاهة شيئا الزاوى بنبى اخبار ما في مجلس العقد استه اه عرض حيازة
الكرى على ما يفعل قال في المداهل العبرة بقرانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع من او الانجاب
بالنسبة للثمن او بالمدق كاحتمل وقياس ما يأتى في الكتابة في الطلاق ترجيع الاول او الثاني على الخلاف
الاقى ثم ومع ذلك لا يبعد ان يكون الاخير هو الاقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشى التحفة عن الصبح
صحيحا اختيار ما في مجلس المقدون خلاصها العقد اه (قوله) كان زوج امته (الخ) اى او تزوجت الحرة
بذلك اسقى و اعياب قال عرض اما الزوج غير السيد لانه فان كان جيرا فالتية منه حال المقدون كان
غير جيرا فالتية منها مقارة لمقدونيا او توكلة في التية اه (قوله) او خالغ (الخ) اى حرا وعبد اسقى و اعياب
(قوله) فيما ملك به (اى) يصلح او نكاح او خلغ (قوله) او اصليدا (الخ) اى والاختشاش نهاية ومضى
(قوله) بانه يورث (الخ) بيتا للفاعل من التوريث (قوله) الوارد (الى قوله) الخ يضمن في النهاية والمضى

(٣٨ - شروانى وابن قاسم - نالك) تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختيار له جارا على اختياره والضعيف أيضا ان الوارث لا يشرط تصدده لاسم كفا بقدر مورثه (والاسترداد) أو الوالد (بييب) كالو باع عرضة بجا وجد به عيا فرده واستردعه

أوفرد عليه بسبب قصد به التجارة (٢٩٨) واشترى بغير من قنية شيئا ولو عرض تجارة أو بغير من تجارة عرض قنية فله عليه كذلك

إلا قوله كأي من إلى بخلاف ما (قوله أو اشترى الخ) قد بينى مما قبله (١) (قوله فلا يصير مال التجارة الخ) أي فلا يصير ما كان التجار تعامل تجارة بخلاف الذي ذهبوا ويحرمون اشترى عرض التجارة بغير من لها ما يبيع حكمها كالبايع عرض التجارة أو اشترى بغير من عرضها وكما لو تابع التجار أن ثم تقابلوا ببيع ما يبيعون ومضى وبنايه (قوله بغير من) أي كغلس نياقه ومضى (قوله أي بغير من ذهب الخ) ولو اشترى بغير من أحد مما هم عرض عنه عرضا مثلا قال وجه عدم اختلاف الحكم (قوله ولو بغير من مضروب) أي إذا كانت تعجب فيها الزكاة بخلاف نحو الحل كالبايع رشيدى (قوله كان اشترى بغير من الخ) أي سواء كان اشترى بغير من هذا المرام أو بغير من هذه لأن المقود عليه في الصورتين ميمون هذا بخلاف ما لو قال لو كيلة اشترى بهذا البتة فإنه يتغير بين الشراء وبين الشراء بغير من الشراء في ذاته بخلاف ما إذا قال اشترى بغير من فلا يجوز له الشراء في النعمة حتى لو اشترى لها ما يقع من المحل عرض (قوله بغير من عرضين ديناراً) أي أو بغير من في النعمة وقد عفا في المجلس كالأمر ذكره الشهاب بسبب ما كان وما أتت من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو أقبضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فإنه ينقطع الحل كاذكره الشهاب بحيرة الرسل رشيدى ويأتى من سم مثله قول المتن (خوله من حين ملك النقد) أي من غير الحل المباح لما يأتى أن الحل المباح من عرض القنية عرض (قوله كأي من حول الدين على حول الدين) أي كالملك عشرين ديناراً مثلاً وأقر ضايفاً أثناء الحل (قوله وبالعكس) أي كان استوفى أثناء الحل نصاً بالعرضه (قوله بخلاف ما اشترى بغير من النعمة الخ) يستثنى ما أتته في المجلس فإنه كالواشترى بغير من النقد كاجرم به الفارح في شرح الارشاد وصرح به السيكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرسل وهو ظاهر فلهذا لو اشترى بفضة في ذمته من حين عنها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لأنه عرض عفا النعمة اهـ (قوله ثم قدما عنه) أي أعلى حالاً التصايب الذي عنده في هذا القول (قوله لا يبقى عليه) أشار إلى أنه ينقطع حل ما عنده (قوله بخلافه إذا اشترى بغير من) أي بأن صرفه إلى تلك الجهة مستثنى وهو صورة المتن (قوله في حين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشترى بغير من كدى وقوله أي أعلى حالاً الخ في إطلاعه نظر يعلم ما عرس من سرور الشيدى وعياره التبايع والمضى ما لو اشترى بغير من النعمة ثم قدما عنه ينقطع حل القدو ويتداول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتغير اهـ قال عرض قوله ثم قدما عنه أي بعد فارقة المجلس سم على صحيح فقلان عن شرح الارشاد وأنقاه التعليل بقوله ثم إذ صرفه الخ اهـ (قوله أي كلى مباح) أي كنيصاً بسبب ما قسم قول المتن (أودونه الخ) ولو شغل اشترى بنصاب أودونه خوله من الشراء أو الاحتياط التبايعاً بباب (قوله الحاصل) أي قول المتن في الظاهر في المعنى إلا قوله ومع آخره (قوله التصايب) إلى قوله فملق في النهاية إلا ما ذكر (قوله أومع آخره) كذلك في الأسنى والايام (قوله في نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فإن المحضوم زيادة القيمة إلا أن يحمل في السلبية فلا تسامح بغيرى عبارة فلها بغير المعنى سواء أحصل الربح زيادته في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الأسواق اهـ

فلا يصير مال تجارة لا تصاد الماوضو مثله الرديسوا فاقابلوا تحالف (وإذا ضلكت) أي مال التجارة (يقته) أي بغير من ذهب أو فضة أو غير مضروب (نصاب) أودونه وملكه بآية كان اشترى بغير من ديناراً أو ما متى درهم أو بغير من عرضة علك عشرة أخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) فينبى حول التجارة على حوله لا شراً كما في قدر الواجب وجهه كأي من حول الدين على حول الدين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشترى بغير من النعمة ثم قدما عنه في ذاته لا يبقى عليه لأن صرفه إلى هذه الجهة لم يتغير بخلافه إذا اشترى بغير من في حين ابتداء حوله من الشراء كالأمر (أو ملكه بغير من قدر دونه) أي التصايب وليس في ملكه بآية (أو بغير من قنية) أي كلى مباح (أ) حوله (من الشراء) لأن ما ملكه يعلم يكن حوله حتى يبنى عليه (وقيل إن ملكه بنصاب ما يبنى على حوله) لأنها مال زكاة جار في الحل كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكوتين قدراً ومطلقاً (ويعنى الربح) الحاصل أثناء الحل أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيره كارتفاع السوق (إلى الأصل في الحل إن لم

بعض) بكسر النون بما يقرب (١) قوله عما قبله كذا بأصل الشيخ رحمه الله وأصل الأولى عنه مقابلة اهـ من هاشم (قوله

قياسا على النتائج مع الامتيازات لمصر للحفاظ على حوله كل زيادة في قيمة الممتلكات لا سيما في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضها وانما في المحرم
عن صاحبها من تساوي قبيل الخرج الحول ثلثة اونس في باهوى بالاقوم به ذكرى (٢٩٩) المجمع عند تمام الحول لان الربح كان غير

متبين (لان النقص) اى صار
تأخذا ذهابا ونقصا من جنس
راس المال التصاير اسما
الى اخر الحول او اشترى به
عرضا قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يترك الاصل
بحوله ويترك الربح بحول
(في الاظهر) ومثله اصله
بان يفتى عرضا بما تبقى
درهم ويبيعه بعد ستة اشهر
بثلثة وعسكها الى تمام
الحول او يشتري بها عرضا
يساوي ثلثة اونس آخر الحول
ليخرج باخره وكذا ما تبين
فانما مضت ستة اشهر اخرى
اخرج عن المائة لان
الربح متبين فاعتبر بنفسه
ولكونه غير جزء من الاصل
فارق النتائج مع الامتياز
ولفقد الرقابب النتائج
لا الربح لم يطل فلو نقص
جنس المال فكيف عرض
بعرض فيضم الربح للاصل
وكذا لو كان راس المال
دون نصاب ثم نقص بنصاب
واسمكت فتمام حول الشراء
وانه لو نقص بما يقوم به بعد
حول ظهور الربح او ماله
ذكرى بحول اصله الحول
الاول ونقصه قبل الحول
من نشوده (والاصح ان
ولد العرض) من الحيوان
غير السائمة كخيل وجوار
ومعلوق (ونمره) ومنه هنا
صوف وعصن وشجر وورقه

(قوله قبل آخر الحول) عبارة عن قبل آخر الحول ولو بلحظة (قوله اونس في باهوى) اى في الحول ولو قبل
اخر بلحظة نهاية (قوله وي بالاقوم به) فيه موقوفه بها من عرازة عبارة عن نهاية (قوله اونس في باهوى)
لا يقوم به اه (قوله كامن) اى مستتر ذكرى قول المتن (لان النقص) اى الكل معنى (قوله ذهابا ونقصا) اى
عبارة بالاقوم المعنى اى صار تأخذا بقدر يقوم به ببيع او اتلاف اجنى اه (قوله من جنس) قد يقال لولا
ما يقوم به لكان اول لان جنس راس المال قد يكون عرضا الا ان يقال ان مراده من جنس راس المال ما يقوم
به يصري وتقدر عليه ان المراد لا يدفع الا براد قول المتن (في الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بغير دينار
ثم ما به لستة اشهر باربعين دينارا واشترى بها عرضا اخر وبلغ اخر الحول بالتقويم او بالتضييق مائة
ذكرى عشرين لان راس المال عشرون ونصيبا من الربح ثلاثون ذكرى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين
لانه حاصل في اخر الحول من غير نقص من ثلثه ثمان كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باه
اخر الحول الاول كان اى العشرين الربح لو باه اى لستة اشهر من مائة الاول وذكرى ربعها وهو
ثلاثون ولو باه لستة اشهر اخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح ذكرى ربعها وهو
الثلاثون معها لانه ينقص قبل فراغ حوله ما يقوم به وروى عن عياض (قوله او يشتري بها) عطف على
يتمسك الخ (قوله فضل ان لو نقص الخ) محرز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون
نصاب الخ) ظاهره انه في حين فله وان الربح مما يضم للاصل فيكون محرز تقديده بالنصاب في قوله السابق
اى صار ذهابا ونقصا من جنس راس المال بالنصاب لكن انظر هذا مع ما في الروض وشرحه كثير مما
نقصه واذا اشترى عرضا بغيره من الدنانير وباعه في اثناء الحول بغير من مائة بغيرها عرضا ذكرى
من العشرين لحوله بمسكة الحظفة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليخرجهم وقوله كثير ما اى كالنصاب
وشرحه فليخرج ما ذكره ايضا فقيده اسقاطا لنهاية تقيد بالنصاب السابق وعبارة المحل والمغنى ولو كان راس
المال دون نصاب كانا اشترى عرضا بما قد يروى به بعد ستة اشهر بما تبقى درهم واسمكتها الى تمام حول
الشراء كما ان ضمننا الربح الى الاصل واعتبرنا بالنصاب اخر الحول فليخرج الا ذكرى مائة الربح بعد ستة
اشهر اى قال النصاب عمرة في حاشية الاول قوله ان ضمننا الربح الى التناحر وذلك على مقابل الاظهر اه
(وانه لو نقص) الى المتن في الاصل والنصاب بغيره شره مثله (قوله وانه لو نقص) معطوف على قوله انه لو نقص الخ
كره (قوله) ذكرى بحول اصله الحول الاول اى سواء اظهر ويه قبل الاخراج او التمكن من الاداء الخ
ايجاب (قوله واستوفاه) اى الربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت في المغنى (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقيد ان قوله الا ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق في غير السائمة مع انه
يمكن التعميم فانه لم يترس فيها بآتي لول السائمة فليأتم لم (قوله ومنه) اى التمر (قوله وصوف)
اى ووبر وشره معنى (قوله ونحوها) اى كالتين وايجاب والبن والسمن عمرة (قوله وعلى الجديد في كونه

ونحوها (مال تجارة) لانها جزء من الامر المشعر (وان حوله حول الاصل) تبعاه كتاج السائمة (وواجبها) اى التجارية اى مالها
(ربح غير التبره) انفاقا في ربح المهر كالنقد لان عرضها تقوم به وعلى الجديد في كونه من التبره لانها متعلق هذه الزكاة

(الخ) وعن القدم أنه يخرج ربع عشر ماني يده سم عبارة المتني والقديم بحسب الآخر اخرج من عين العرض
 لا ماله في ملكه والقيمة قد عرفت في قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله
 وإن زادت في النهاية (قوله عامر) اي في أول الفصل (قوله وإن زادت) ولو قيل التمكن (الخ) وقا
 للباب والروض وخلاف النهاية والفتي عبارة الأول مع شرحه للشارح فرع قال في المجموع ما حاصله
 قوم العرض آخر الحلول بمائتين وباعه بثلاثين قبة او عين ضمت الزيادة الى الاصل في الحلول الثاني دون
 الأول سواء كان قبل إخراج أو كأه أم بعده لأن الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزم من كانه ان قوم آخر
 الحلول بثلاثمائة وباعه بأقل من نظران قل النقص بان يتناوب به لم يلزم من أن كأه ما بيع به وإن كثر كان باع
 ما قوم بأربعين بخمسة وثلاثين في الأربعين وكان باع ما قوم بثلاثمائة بتأني حال كونه مغنوا عما جازيا
 زكي ثلثة لأن هذا النقص بتفريطه هكذا فصله إجماعنا اه ماني المجموع ثم قالوا إذا اشترى ماني
 درهم او مائة ماني فبقي حنطة وقيمتها آخر الحلول ما لتان لو من خمسة دراهم فلو اشترى ادا لك فمادت قيمتها الى
 مائة فلو كان كان ذلك قبل مكنة الآداء زكي الباقي قط يدبر معين ونصف اذا لا قصير منه او بعده اي مكنة
 الآداء في الكل بخمسة دراهم لأن النقص من صفاته ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قيل التمكن او بعد
 الاتفاق لم يلزم من الحلول السابق فاذا زادت في المثال المدة كروماتين ولو قيل الامكان او اتفاق الحنطة
 بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعد اربعة او خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن والاتلاف
 اه وفي الرض وشرحه ما يراه في عبارة الاخيرين ولو باع العرض بدون قيمته زكي القيمة او كثر قيمتها
 ففي زكاة الزائدة معيار جهان او جهبها الوجوب اه قال عرض قولهم ولو باع العرض أي يصدح لأن الحلول
 وقوله زكي القيمة أي لا ما باع قط لانه فرت الزيادة باعتبار نقصها ويصدق في قدر ما لفته اه عرض
 (قوله) ويظهر الاكتفاء بتقريب المال (الخ) بل الذي يظهر ان على المالك حيث لا ساسي تحكم عدلين
 عارفين بما حال الخرص المار بجامع ان كلا منهما تخمين لا تحقيق لهما وما عدا الماشية فامر محسوس بحقق
 فتأمله حق التام بل يصري عبارة عرض قال ابن الاستاذ ينبغي للتاجر ان يبادي في تقرير ماله بعدلين ويختار
 بواحد كجواز الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل قص فلا يدري ما يجزى به ويستهله أنه لا يجوز ان
 يكون هو واحد العدلين وإن قلنا بجواز في جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يعضد المالية
 فيعدها ثمة فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا حاصلا لها اه ثم المختار في تقرير العدلين النظر الى ما يرغب
 في الاخذ به سم على البهجة أي في مثل ذلك العرض لا فاذا فرض انها القصد وان التاجر اذا باع على ما جرت
 به عادة مقرر ان اوقات كثيرة تبلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه
 السابق لأن الزيادة المفروحة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه وما تقدم
 عن الاستاذ اذ عده للشارح في الايجاب (قوله) نظير ما مر في عدا الماشية (وقد يفرق بان متعلق العدليتين
 ويعدا لحاظه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة لخطا فالتبعية فيه اقوى ومن ثم
 لم يكتف بحصره فيتم بل ولم يحد حارص من جهة الامام حكم بعدلين يخبرانه كامر عرض (ولو غير
 نقد) الى قوله او بتقديله في قيمته في النهاية والفتي (الخ) او قوله او مغشوشا وقوله اي بين الى المتن وقوله بتقديله
 المتن وقوله ان كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله) وإن كان غير مضروب (الخ) حاصله مع
 قوله اي بين المضروب اه اذا ملك بتدغير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله
 الا في غير المضروب فيأمر سم عبارة الكردى على ما فصل فإن كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بين
 المضروب والخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله اي بين المضروب
 الخالص) يعني اي ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد بالبدوي والتمت (قوله والاخ)

فلا يجوز إخراجهم من عين
 العرض وعلم ما مر انما
 تعتبر باخر الحلول فان
 اخراجهم بعد التمكن
 ونقصت القيمة من ما نقص
 لتقصيره بخلافه قبله وإن
 زادت ولو قيل التمكن او
 بعد الاتفاق فلا يعتبر
 ويظهر الاكتفاء بتقويم
 المالك الثقة العارف
 والساعي تصديقه فظهر ما مر
 في عدا الماشية (فان ملك)
 العرض (بنقد) ولو غير
 نقد البلد وفي الامة ان كان
 غير مضروب أو مغشوشا
 (قوم به) أي بين المضروب
 الخالص والاقسم مضروب
 او غالف من جنسه

أجله السلطان وحيدتخان
 يبلغ به نصا بازاك وإلا فلا
 وإن بلغته بقند آخر لأن
 الحول لم ينحل على حوله فهو
 أقرب إليه من قند البلد
 (وكنذا) إذا ملكه بقند (دونه)
 يصاب (في الأصح) لانه
 أصله ولو ملك من جلسته
 ما يملكه قوم بذلك الجيش
 ولا يجري فيه هذا الخلاف
 لأنه اشترى ببعض ما لم يقد
 عليه الحول إذا بدأوه من
 حين ملك القند (أو) ملكه
 بقند وجهل أو نسي أو
 (بمرض) لقنية أو بنحو
 نكاح أو غلخ (ة) فهو
 (بغالب قند البلد) إذ هو
 الأصل في التقويم فإن بلغ
 به نصا بازاك وإلا فلا وإن
 بلغه بقنده فإن لم يكن بها
 قندا عليها لم يفتوس مثلا
 اعتبر بقند أقرب بالبلد إليها
 (فإن طلب) في البلد (تقدان)
 على التساوى وكان الأقرب
 في صورته المذكورة بلدين
 اختلف قد هما في يظهر
 وبلغ مال التجارة (بأحدهما)
 فقط (فصا با قوم) مال
 التجارة كله إذا ملك بغير
 قند وما قابل غير القند إذ
 ملك بقند عرض كما يأتي
 (به) ليلوه نصا با بقند غالب
 يقتضاه من طرق ماسر قالوا
 تم انتصاب بأحد مدينين
 أو بقند لا يقرم به على أن
 المزان أحبط من التقويم
 قافر التفاوت فيها لآليه
 (فإن بلغه) (بهما) أي بكل

منهما (قوم بالانفع الفقراء) بنى المستحقين نظير ما مر مع ذكر حكمه إشاراً للفقراء بالذکر كاجتماع الحقائق وبنات اللون

(وقيل تنخير المالك فيقوم بأهباشاء كعطي الجبران وصحة في أصل الروضة واتصاه كلام المجموع وغيره واعتدله الأسنوي وغيره ويؤيده ما يأتي في الفطرة في اقوات لا غالب فيها أنه يتخير ولا يتعين الأنفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فسوح هنا أكثر (وان ملك يتقدر عرض) كاتق درهم وعرض فنية (قوم ما قابل النقد به) قوم (الباقى بالغالب) من قد البلد وإن كان دون نصاب أو من أحد الغالبين إذا بلغه به فقط كاسر لأن كلا منهما لو اتفرد كان حكمه ذلك ويجري ذلك في اختلاف الصفة أيضا كأن اشترى بنصاب دائر بغير بعضها صحيح وببعضها مكسر وتقارنا فيقوم ما ينقص كلاه لكن أن بلغ مجموعهما نصابا زكي لا تحاد جنسهما وفرق بين التقوم بالمكسر هنا دون غير المضروب فيها مربان كسره لا ينافي التقوم به بخلاف غيره (وتجب فطرة عبيد التجارة مع ذكاتها) لاختلاف السبب وهو المال والبدن فربما اخلا كاتقيمة الجواهر في الصيد (ولو كان العرض شائعا)

وقيل يجب الأضطرار كمدى قول المتن (وقيل يتخير) هو المعتمد ع ش وكردى على ما فضل (قوله) كعطي الجبران أي كتخير بين شاق الجبران ودراهمها بآية ومضى (قوله) واعتدله الأسنوي (الخ) وكذا اعتدله النجاشي والتابعي (قوله) وعليه أي على تخيير المالك هنا (قوله) اجتماع ما ذكر أي الحقاق وبنات البيرن قول المتن (قوله) وإن ملك يتقدر عرض هل من ذلك ما لو ملكه يتقدم نقوش بنحو خاص فيقوم ما قابل خالصه بمقابل نحو نحاسه بنال نقد البسم ونصية ما مضى شرح فأنه ملك يتقدم بماله ليس من ذلك وينبغي حل ما مضى على ما إذا ما قابل النقوش من المبيع لقلته وجريان العادة بالتطوع وبما قاله سم على خلافه (قوله) كاتق درهم) إلى قوله فيقوم في التبايق والافتقار له من إحدى لأن الخ قول المتن (قوم ما قابل النقد به) أي ما قابل العرض ويعرف مقابله بتقريبه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الجلة فلو كان اشتراه بمشرد درهم وثوب قيمته خمسة فقابله ثلث مال التجارة فيقوم ما ينقص البيرن لو اختلف جنس التقدير المقوم بهما بكل نصاب أحدهما بالآخر ولا يجب زكاة فيها لم يبلغ نصابها أو من أحدهما فليقوم من الأسنى مثله (قوله) وإن كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول المصنف الباقى (قوله) أو من أحد الغالبين) حطفت على من نقد البيرن (قوله) كاسر) أي في شرح فأن طلب نقدان وبلغ أحدهما الخ (قوله) ويجري ذلك أي التسيطر ورض (قوله) فيقوم ما ينقص كلاه) أي فيقوم ما ينقص الصحيح والصحيح وما ينقص المكسر بالمكسر ورض (قوله) ليأمر) أي في شرح فأن ملك العرض يتقدم به (قوله) لا اختلاف السبب) إلى قوله أو اشترى في المفتى الأوفى وهو المال والبدن وقوله قال إلى المفتى وقوله وانفق إلى المتن وقوله لا تقدم إلى المتن إلى قوله ولا يتصور في التبايق لا ما ذكر (قوله) وهو المال والبدن) فيه نظر تأمل شوبى ووجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وإنما سببا لإدراكه ومن رمضان ووجه من شوال شيخنا أعجز من قد يجب بان البدن سبب أيضا ولو بعد ما يأتي في ما طهره للصائم (قوله) في الصيد) أي للملوك إذا قلته الحرم نهاية (قوله) أو ثمر أو حيا) ولو قال المصنف ولو كان المرض ما يجب الزكاة فيه عنه إحدى المرتين والنقطة في الأخرى ثم يقوم المرض بهما مرتين كذلك ويذكر إلا كثر من كل منهما باق المتألو قومنا النقطة والذهب بعد فرض أن أكثر الذهب فساوت العشرون مثقالا من النقطة عشر من الذهب ثم فوننا الذهب بالفضة بعد فرض أن أكثر النقطة فساوت العشرون مثقالا من الذهب أو يمين من النقطة فيقوم المرض بهما مرتين بهذه النسبة يركى باعتبار الأكثر فيها فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالنقطة يركى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهباً وثلاثة أسباعها فضة أو ما وجب ذلك لأن أحد الجنسين لا يجزى عن الآخر ولو ملكهما وجهل قدر كل منهما ليحتمل اعتبار غالب نقد البلد كقوله فليأمر شكل في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع المرض بما عدا ما يساوى منه أقل متناول بكل منهما فليأمر (قوله) فيقوم بأهباشاء) في الباب وشرحه فقارح ولو اشتراه أي عرض التجارة بنصا بين أو قل من التقدير مهما جابها بنسبة التسيطر يوم الملك بأن يقوم أحد التقدير بالآخر فإن اشترى عرضا عاتق درهم وعشرين ديناراً فساوت المائتان عشرين مثقالا أو عشرة نصف العرض في الأولى وثلث في الثانية مشترى بدرهم ونصفه في الأولى وثلث في الثانية مشترى بالدينار وكذا يقوم آخر الحول وجمعا مع مقابله علم أنه لا بد من تقويم يقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمرة التسيطر ثم آخر الحول لمرة وجوب الزكاة فيزكيان أن ينافى الأحوال كلها نصا في آخر كل حول وإن بلغا نصابين فالبلغ منهما نصا زكاة وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصا وإن بلغه ولو قوم الشكل بأحد التقدير إذ لا يضم أحدهما إلى الآخر اه وجارة الروض وشرحه وإن ملكه بنصا بين من التقدير قوم أحدهما بالآخر لمرة التسيطر يوم الملك فإن كانت قيمة المائتين عشر ديناراً قوم آخر الحول هجما نصفه الخ (قوله) في المتن وإن ملك يتقدر عرض هل من ذلك ما لو ملكه يتقدم نقوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه بمقابل نحو نحاسه بنال نقد البلد (قوله) فيقوم ما ينقص كلاه) عبارة شرح الروض فيقوم

لكان أهم واستغنى عن تقديم هذا معنى (قوله) أو ثمر أو حيا) أى كان اشترى التجارة بخلافه أو قامت
أو أرضا موروثة أو فروعها يذرى التجارة فهو حيا (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصري عبارة الأعيان
وبأن ما تفرق الثمر والحبا كمنه بعض التحقيق فى الزكاة المملوك للتجارة فقد كان اشترى لها دنانير
مثلا بخلاف مالو اشترى لها أو غيرها فقد ابتد كايغمله الصيارفة كان الحول يتقطع بذلك ثم لم الزكاة
على الصيارفة اه (قوله مثلا) لعله راجع لشرائها دنانير أيضا أى قبل الشراء سائر الممارضات ومثل
الدنانير البراهم ومثل الحطبة بقية العروض (قوله) كسعر ثلاثين (الح) أى وكسعة عشر من الدنانير قيمتها
مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسنة ابن النقيب أى وغالب قد البالد البراهم (قوله) أو كل
نصابهما) أى كاربين شاة قيمتها ما تادرم معنى (قوله) وأحق (الح) الأولى حذف الواو قول المتن (فركاة
العين) قال فى شرح المنهج أى والمنفى والنباية لمعلم أنه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كالمجموع فلو
كان مع ما فيه زكاة عين مالاً زكاة عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم
زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حله اه وخرج بقوله كثير فبدأ قبل حله صلاح ثم وجب مع تقديم
التجارة قبل بدو الصلاح فى خرج كالمظاهر زكاة الجميع للتجارة فوجبت فإذا بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو
يوم وجبت حيث كان مظهر زكاة العين فى الثمر فليأتمل سم قال ح وشويعه قد قبل وجوب الزكاة
فى الثمر على هذا الوجه بلامه إجماع الزكاتين فى مال واحد لأنه ذكر الثمر عند تمام الحول لدخولها فى التقويم
وذكرها على بدو الصلاح فتكرر فيه زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة
ما بينهما (وإذا) أخرج زكاة العين فى الثمر والحبا (الح) أى فيها إذا بدأ صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حوله
التجارة فهو مظهران ثم نصاب لكل منهما من نصاب العين دون الثمر والارض لم يسقط زكاتها لعدم
تمام نصابهما ويضم الثمر إلى الثمر والارض إلى الحب يقرم الجميع ويخرج زكاته وتسقط زكاة العين
فيه نظرا لأقرب اخذنا من إطلاقه وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام النصاب عرض
أقول ويصرح بالاول قول الفقهاء إن نزلت نصابا لم يخرج زكاته من نصاب العرض عى (قوله)
لم تسقط (الح) قال فى الروض وشرحه بنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد
الجداد لا من وقت الادراك والتجب زكاة التجارة فيه أى فى الأحوال الآتية وهو الظاهر ان ابتداء الحول
الثانى على الشجر من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد تنازع عن وقت إخراج
زكاة الثمر فيختلف حولا هاهنا (فى قيمة عروضها) أى التجارة (قوله) إذا تضمن الثمر) لتلحق الثمر بغيره
بلىث الثمر هو مال ولم يلقه بصري عبارة الأعيان وشرحه لا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة إجموع
والثمن والارض لكن إذا تقسمت قيمة هذا الثلاثة من النصاب بأكمل قيمة الثمرة أو الحب لأنه لا نه
زكاتها ولا اختلاف حكمها كالمقرر اه (ولا يضمن القيمة الثمر النع) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحبا

ما يخص الصحيح والصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اه (قوله) أو ثمر أو حيا) أى كان اشترى التجارة
تخلط ثمرته أو قامت ثمرات أرضا موروثة أو فروعها يذرى التجارة (قوله) فى المتن زكاة العين قال فى شرح
المنهج لمعلم أنه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كالمجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالاً زكاة عينه
كان اشترى شجرا للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر
عند تمام حله اه قال فى الروض وشرحه بنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه
بعد الجداد لا من وقت الادراك والتجب زكاة التجارة فيه أبداً أى فى الأحوال الآتية اه والظاهر ان
ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد تنازع عن
وقت إخراج زكاة الثمر فيختلف حولا هاهنا وخرج بقوله شرح المنهج كثير فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب
التجارة قبل بدو الصلاح فى خرج كالمظاهر زكاة الجميع للتجارة فوجبت فإذا بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو
يوم وجبت حيث كان مظهر زكاة العين فى الثمر (قوله) إذا تضمن القيمة الثمر والحبا) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حيا قال ابن
النقيب أو اشترى دنانير
التجارة بخلاف مثلا (كان
كل) بثلاثين الم (نصاب
أخذى الزكاتين فقط) كتسع
وثلثين من الثمن قيمتها
مائتان وكاربين منها قيمتها
دون المائتين (وجبت) زكاة
ما كل نصابا لوجود نصابها
من غير معارض (أو)
ككل (نصابها) وافتح
وقت الوجوب أو اختلف
فركاة العين) هى الوجبة
(فى الجديدين) لقوبه للإجماع
عليها بخلاف زكاة التجارة
وإذا أخرج زكاة العين فى
الثمر والحبا لم تسقط زكاة
التجارة فى قيمته عرضها
من نحو المذبح والارض
وتبين الحب ان بلىث نصابا
إذا لا يضمن لقيمة الثمر
والحب (فعل هذا) وهو
تقديم زكاة العين (لوسيقى
حول التجارة) بأن أى كان
اشترى بما لها بعد سنة
اشترى من حولا (نصاب
سائمة) ولم يقصد به القيمة
أو اشترى مملوكة للتجارة
ثم أسماها بعد سنة اشترى
ولا يتصور سبق حول
العين فى السائمة

الشر والحب بان يبيع
الصالح ويقع الاشتداد
قبل تمام حول التجارة
وحكم هذه كما علم ما مر
انه يخرج زكاة العين ثم
زكاة التجارة آخرهما
(فالاصح وجوب زكاة
التجارة تمام حولها)
لثلا يحيط بعض حولها
ولأن الوجوب يغني جدرولا
معارض له (ثم من انقضاء
حولها يفتتح حولاً لزكاة
العين اي في سائر
الاعوال وما مضى من
السوم في بقية الحول الأول
وغير معتبر) وإذا قلنا جامل
القرض لا يملك الربح
بالظهور) بل بالقسمة
وهو الاصح (فعل المالك زكاة
الجميع) ربما ورأس مال
لانه ملكه (فان اخرجها)
من عنده فواضح ان (من
مال القراض حسب من
الربح في الاصح) كزمن
المال من نحو أجرة دلال
وفطرة عبد تجارة وفداء
جنباً (ولان قلنا) بالضميف
انه (ملك) الربح المشروط
له (بالظهور) لزوم المالك
زكاة رأس المال وحصة
من الربح لانه مالك لها
(والذهب) على هذا
الضعيف (انه يلزم المالك
زكاة حصته) من الربح
فتمتكنه من التوصل اليه من
شباب القسمة فهو كدين حال
على ملو. وعليه قائداً

حول حصته من الظهور) باب زكاة الفطر

الأول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لان قبليهما فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض
التجارة والمذكورة آخر حوا عن التصابي بلغت قيمة الثمر والحب تصابي كاي الجميع لحول الثمر والحب
الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى من الررض وشرحه
سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه ترك في الصورة المذكورة الجميع لحول التجارة الثاني اذ لم تبلغ قيمة
الثمر والحب تصاباً لا يفي ذلك منهما لحول الثاني وانه اقل (قوله لا تلغ) اي السوم (قوله ما مر)
اي انا فهو لو اذ اخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اي في قيمة العروض لا العين كما مر كدعي عبارة
عش وليس ليجوب زكاة عين لان ما وجب في الشر متعلق بعينه وخرج منه ما وجب في الشجر متعلق
بقيته خال عن الثمر (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الأول غير معتبر زاد الررض عقب هذا
فاذا اتفق الحول لان واشترى ما مر ضاى بعد ستة اشهر مثلاً استأنف الحول من حين شرائه فلوحث نقص
في نصاب السائمة اي حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلوحث نتاج ينتقل اي إلى زكاة
العين لان الحول انفسد للتجارة انتهى اسم (قوله بل بالقسمة) إلى الباب في التاثير المسمى (قوله فواضح) اي
ولا يرجع له على العامل عش (قوله وعليه الخ) اي على ذلك الضعيف (خاصة) يصح بيع عرض التجارة
قبل اخراج زكاته وإن كان يندرج بها او باع عرض قية لان متعلق زكاته القيمة وهي لا تقوت بالبيع
ولو اعتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية يندرج بها الزكاة فيها لانها ييطان متعلق زكاة التجارة
كان البيع ييطان متعلق زكاة العين وكذا لو جمعه صدقا او صلحا عن دم او نحوهما لان مقابله ليس
بمال فان باعه بمائة قدر المحابة كالمو جب فيعطى فيها قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصحب في الباقي
تفرقاً للصفقة معنى وتباً يشرح الررض وشرح العياب قال عش قوله وجميع الباقي اي ويتمنى
حق المستحقين بما ييطان فيه التصرف مع ذلك لا ينقطع لمثل المالك به لانه خاطب بالاخراج فان دفع سد
ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه ولا للامام المتعلق بما في لانه حق الفقراء اه
(باب زكاة الفطر)

(قوله سميت) إلى قوله كافي المجموع في المعنى لا قوله كذا إلى ويقل (قوله سميت به الخ) كذا في المعنى
وقول الفارح وإنما يتأني المتروك اما الاول فلجواز ان يكون مراد قائل ذلك ان وجوبه يتحقق به إذ
هو الجزء الاخر من الملة وايضا فيا السببية لا يمتنع ان يكون مدخولها هو السبب الثام واما الثاني
فواضح جدا وما ادري ما منشأ الخل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله اي بالفطر
لانا نقول المرجع زكاة الفطر والتدكير على تاويل الفطر) او الاسم سابع شائع ثم راي الفاضل المحشي
قال قوله وإنما يتأني الخ فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها بصادق مع كون الوجوب بغيره
الشر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لان قبليهما فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت
قيمة عروض التجارة والمذكورة آخر حوا عن التصابي بلغت قيمة الثمر والحب تصابي كاي الجميع لحول
الشر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى من
الروض وشرحه (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الأول غير معتبر) زاد الررض عقب هذا فاذا
اتفق الحول لان واشترى ما مر ضاى بعد ستة اشهر مثلاً استأنف الحول من حين شرائه اما اذا كان لا يبلغ
نصاباً الا باحدهما فالحكم بلفه به فلوحث نقص في نصاب السائمة اي غلبناه انتقل إلى التجارة
واستأنف الحول فلوحث نتاج ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انفسد للتجارة اه وانه تعالى اظم
(باب زكاة الفطر)

(قوله اه وإنما يتأني على ضعيف) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها بصادق مع كون الوجوب بغيره
ايضاً منه فهو لا يتأني كون الوجوب بالجزء ابرقره وان الاضافة بيانية فهو مسلم لان كان هذا القائل صرح
بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير ليرام ذلك لجواز اداء مرجع الضمير المذكور للفطر زكاة الفطر

ايضا

باب زكاة الفطر) سميت به لان وجوبها يدخوله كذا قيل وإنما يتأني على ضعيف

الاقى ويقال زكاة الفطرة

بكر القاموس قول ابن الزبدة

بضمها غريب لانها تخرج

عن الفطرة اى الحلقة اذ

هى طهرة البدن كما ياتى

وتطلق على الفرج ايضا

وهى مولدة لاعربية ولا

معربة بل هى اصطلاح

للفقهاء فتكون حقيقة شرعية

كما فى المجموع عن الحاموي

واما ما وقع القاموس من

انها عربة فغير صحيح لان

ذلك المخرج يوم الميول يعلم

الا من الشارع فاهل اللغة

يجعلونه كيف ينسب اليهم

ولنظير هذا اعنى خلطة

الحقائق الشرعية بالحقائق

القوية ما وقع له في تفسيره

التعزير بانه ضرب دون

المحسوراتى في باب التنبية

عليه مع بيان انه وقع من

هذا الخطا كثيرا وكثيرا

خطيب التنبية له وفرضت

كرمضان ثانى سنى الهجرة

وتقل ابن المنذر الاجماع

على وجوبها وخالفه ابن

البيان فيه غلط صريح كافي

الروضة قالوا كبر زكاة الفطر

لشهر رمضان كسجدة البور

لصلاة تيمم قصر الصوم كما

يجزى السجود قصر الصلاة

ويؤيده الاخبار الصحيح انها

طهرة الصائم من الفجر

والركن والحبر الحسن

التربيش شهر رمضان ملحق

بين السامو الا واصل لا يرفع

الا زكاة الفطر (تجب باول

ليلة العيد) اى بادره هذا

ايضا منه لاني اقول كون الوجود بالجزأين و(قوله وان الاحاقلة يائية) هو مسلم ان كان هذا القتال صرح بانه ما سميت بالفطر قال صرح به بالضمير بل يوم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور له نظر زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير في بدخوله الفطر انتهى اى يصير يوك ان تسلم مرجع الضمير الى الفطر وتنتج الثاني بان المراد وجعل الفطر جزءا من الاسم وله نظائر (قوله وان الاحاقلة الخ) صفت على قوله ضعيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية الا قوله كافي المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطلق) اى الفطرة بالكسر و(قوله ايضا) اى كما اطلقت على الحلقة سم (قوله وهى) اى الفطرة بمعنى المخرج جسم وعش وقوله مولدة اى تطلق بها المولدون و(قوله لاعربية) وهى التى تكلمت بها العرب باوصافها واضع لنتهم و(قوله ولا معربة) والمربوب ولتقت غير عربى واستعملت العرب في معناه الاصل يتخير ما اى في الغالب ع ش عبارة الى شديد قوله مولدة لا عربى الخ معنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع دليل قوله فتكون حقيقة شرعية والا فاول مولده الفطر الذى ولده الناس معنى اخترعوه ولم يعرف العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال افة تعالى خطر افة الى خطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى في القدر المخرج والانسب ان يقول حقيقة عربة او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رايتم سم على البهجة قال ما نصفا قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عربة لان الشرع ما كانت يوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهى صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهية في معناها وان كان الشارح من النسب في شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى ما كان يوضع الشارع للتمثيل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالشرعية غير المرعية فيسئل الحقيقة الشرعية ويسلم ان مراده الحقيقة القوية فهو مثبت مقدم على الناق واما ما من كون اهل المجاهدة يستادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى ذمة المقتدر او انقطع بدميته وبالجملة فاقول كلام الاجلاء وحمله على عمل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير نصريه بانها عربة فان كان كافة القائل الخش من ان عبارته الفطرة صدقة الفطر فليس نصريه في كونها عربة وعدم التنبية له كونها بهذا المعنى من المروعات الشرعية للاستثناء عن بعضها اه يصري بحذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده في المعنى الا قوله وتقل الى قال (قوله ثانى سنى الهجرة) كان الظاهر الثالث قال ع ش لم يبين في اى يوم من اى شهر وعبارة المواهب اللدبية وفرضت زكاة الفطر قبل الميدينين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن البيان ويحاج به انه شاهد متكرر فلا يخفى به الاجماع او يرد بالاجماع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثرة ويؤيد مقول ابن كبر لا يكفر بلاحدا نهاية (قوله تيمم قصر الصوم الخ) وجه الشبهة وان كانت هذه واجبة وذاك مندوب ع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله واخبر الحسن التريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف تريب تراه المعلوم على اخراجها بالنسبة لقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافى حصول اصل التراب ويرد للنظر في توقف التراب على اخراج زكاة بموته وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه اتمامه بطريق التبع على انه لا يبعد ان تطهر المداين ايضا اتماما لان حجاج ع ش زاد الجبري عن الشوري والعمري ع ما نصه ولا يملك صوم المؤمن بالمعنى المذكور اذا لم تؤدعه الفطرة اذ لا تقصر من اه (قوله اى بادره كذا) الى قول المتن وسن في النهاية الا قوله باول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط التنى الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وكانت حيا تستقر وقوله ولو شك الى المتن (قوله مع ادراك آخر جزا الخ) قال الاسنوي يظهر

كما ان مرجع الضمير في بدخوله الفطر (قوله وتطلق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الحلقة (قوله وهى) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع القاموس) عبارته والمطرة صدقة الفطر (قوله

أوردك فيما إذا قال لمبده أنت سر أول جرم من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لو وجته اه
 أي قاله بلفظ الإطلاق وإن كان هناك ما ياء في وقت بين اثنين بلفظ يوم أو حقيقة قريب بين اثنين كذلك وما
 أشبه ذلك ليس عليها لأن وقت الوجوب حصل في وقتها حتى عبارة شيئا ولو قال لمبده أنت سر مع آخر
 جرم من رمضان وجبت على العيد لا ركا الجزأين بخلاف ما قال أنت سر مع أول جرم من ليلة شوال فلا
 يجب على أحد ولو كان هناك ما ياء بين اثنين في وقت الخ (قوله) كما يفيد قوله فتخرج الشيخ في إفادته ما ذكر
 نظر لجواز أن الأخير من جملة ما يخرج من رمضان مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وانعدم الأخير من جملة ما يخرج من رمضان
 يدرك أول ليلة العيد (قوله) وقوله فيما يفيد (تسجيل) وجهه أنه لا يمتنع أن في التعبير به إشعار بأن رمضان
 فهو جرم واحد خلا فهو سبب أوله لا لما جزأه لا انحصار سبب وجوبها حتى يتبين أول شوال وكتب
 عليه سم على جميع ما مضى وقوله فيما يفيد الخ قد قال هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من
 رمضان بل يقتضي أنه رمضان إكله كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمها على السببين وهو
 متمتع فليأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كله
 وبعضه فصح قوله لتسجيل الفطر من أول رمضان وقوله ثم من رمضان إدراك جرم من رمضان وهذا غاية
 الظهور لكنه قد يفتيه مع عدم التأمل اه ع (قوله) لا خافها أي كاة الفطر (قوله) فرض رسول الله
 أي أظهر فرضها أو قدرها أو وجبها بان فرض التقسيعات وما إلى الوجوب اليه (قوله) على الناس
 أي لو كانوا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموثرو (قوله) صاعاً الخ يجوز أن
 يكون بدلاً وحالاً وإنما اقتصر على التروا والشمع لكونها الدين كأنما موجود في زمنه إذ ذاك يجزى
 (قوله) وما إلى الليل الخ أي لا يكاد يستحق إدراك الجزء الثاني إلا بأدراك الجزء الأول فلا يقال ليس في
 الجزء ما يقتضي توقف الوجوب على إدراك الجزء الأخير من رمضان قاله البيهقي وقال الكندي هذا
 جواب سؤال مقدر كان قال يقول كلام المصنف لا يدل على أن الوجوب مركب فاجب بان قوله أول
 الليل يدل على التركيب اه وأقول الظاهر المتعين أنه تمتة دليل المتن وهو قول الشارح لاحقاً الخ فكانه
 قال والقطر المذكور إنما يتحقق بأول ليلة العيد (قوله) وفيه أي في الخبر (قوله) حتى التفت الخ قد
 يقال وحتى العسي والمنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المتقبل
 للغير وفيه نظر ظاهر لأن المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقاً (قوله) ولما تقرر عطف
 على قوله لاحقاً الخ (قوله) مطر تلصائمه أي من التفرق والرفق نهاية (قوله) عند تمام صومه أي أو تمامه
 بأول ليلة العيد (قوله) وأهم المتأناه قال الأذري وهو المذهب بما يؤمن (قوله) ثم مات المخرج بكسر
 الراء (قوله) وجب الإخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث إن علم القابض ابتداءً ممتدة

كما يفيد قوله فتخرج الخ
 آخره وقوله فيما يفيد
 تسجيل الفطر من أول
 رمضان (في الأخير)
 لاحقاً في خبر البيهقي
 إلى القطر من رمضان وهو
 فرض رسول الله ﷺ
 وكاة الفطر من رمضان على
 الناس صاعاً من تمر أو صاعاً
 من شمع على كل حر أو عبد
 ذكر أو أخت من المسلمين
 وبأول الليل خرج وقد
 الصوم ودخل وقت الفطر
 وعلى فيه على بابها خلافت
 أولها بمن لأن الأصح أن
 الوجوب يلاق المؤدى عنه
 أولاً حتى التفت كما يأتى ولما
 تقرر أنها مطرة الصائم
 فكانت عند تمام صومه وأهم
 المتأناه لو أدى فطره عبده
 قبل الغروب ثم مات
 المخرج

فيخرج (في إفادته) ما ذكره نظر لجواز أن الأخير من رمضان مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليأمل (قوله)
 وقوله فيما يفيد الخ قد قال هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان
 إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمها على السببين وهو متمتع فليأمل ثم الوجه كما هو
 واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قوله لتسجيل
 الفطر من أول رمضان وقوله ثم من رمضان إدراك جرم من رمضان وهذا غاية الظهور لكنه قد يشبه
 مع عدم التأمل (قوله) حتى التفت الخ قد يقال وحتى العسي والمنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو
 الوجوب المستقر بخلاف المتقبل للغير وفيه نظر (قوله) ثم مات المخرج الخ هو من مات قبل الغروب في وقت
 فطره فترقيقه في الوقت ولو استغرق الدين التركة أو مات بعده فالفطر عنه وعظم أي الإرقاق التركة
 مقدمة على الدين والميراث أو صابوا من مات بعد وجوب فطره عبداً وصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الوصي له أو وصي له بعد وجوبها فالفطر عليه وإن رد ما فعل الوارث فلو مات
 الموصي له قبل التبرؤ لم يعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للبيت وفطرته في التركة أو يباح جزء

وكوت السيد موت العبد فيسرد ما سجد من شىء بشرطه (أو باع فيه الخ) انظر إذا قارن تمام البيع النازل
للكل أول جز من لية العبد فانه لم يجتمع الجزان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذلك قارن الموت أى تمام
الزهر في ذلك لم يجتمع الجزان في ملك واحد من المورث والوارث وكذلك قارن موت الموصى ذلك فانه لم
يجتمع الجزان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع
ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما ياتى في عديم مشترك مثلاً فوقع أحد الجزين من آخر
نوبة أحدهما أو الآخر أول نوبة الآخر فأن الظاهر وجوبها عليها لأن الأصل الوجوب عليها إلا إذا وقع
زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لا استقلاله في جميعه حيث ظهر أنه سجد هدم عن المتى ما يورثه (قوله)
أو أطلق قال سم على العبد فلو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه تسقط
فطرته عنه لأنها لم تدرك الجزين في عصمت ويلا مفاطرة نفسها لأن الوجوب بإلقاها ولم يجسد بسب
للتحمل عنهما ولو علق طلاقها بأول جز من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لأن الطلاق يقع مقارنتاً
للجزين بالتأني من جزى الوجوب وهو أول جز من شوال لم تكن عنده زوجة حش وقد قدم من الأسنوى
وشيناً ما علقه وهو الظاهر لأنها لم تدرك الجزين (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه
أعتق لققن بطلان قوله ولو لمه فطرته وإن عاقبت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقته قبله لا فيها لا
ينقل الزكاة لتغيره بل يستطفاً بالأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فانه يرتفع إلى غير مخرج مـ اهـ سم
قال حش قوله ثم ولزمه الخ إلى يوم السيد قياس ذلك أنه لو ادعى طلاقاً أو زوجة قبل وقت الوجوب لم
تسقط فطرته عنه وقوله ثم فانه يرتفع إلى غير ماى وهو العبد بتقدير يساره بطرومال قبل الغروب
أو بنجام ملكه على ما يذهب بأن كان كاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست محل البحث لعدم
وجوب زكاة الكاتب على سيده اهـ قول المتن (بعد الغروب) أى أومه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله)
عن يؤدى عنه) بيان لأن من مات كرى أى يؤدى بنجام المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة الخ)
مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبوح لا تخرج عنه وهو ادعى إن كان ذلك بنجامية وإلا
فتبين فطرته مادام حياته حركه كالصحيح حتى يقتل قاله حش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله)
واستثناء القرب) أى الذى يؤدى عنه كرى (قوله وإنما سقطت الخ) جواب سأل منشفة قوله ولو قبل
التسكن عبارة الباقى والمضى ولو مات مؤدى عنه بعد الوجوب قبل التسكن لم تسقط فطرته على الأصح فى

منه إن لم يكن له تركه أو إن مات قبل الوجوب أو ممة فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لا ترفع
الوجوب كان في ملكهم شرجح وفالارض وشرحه فصل لو اشترى عبداً من ثمن الشمس لية الفطر
ومما في خيار المجلس أو الشرط فطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحد مما رزق له الملك وإن قلنا
بالوقف لذلك بان كان الخيار لمنازل من يؤل إليه الملك فطرته اهـ وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العبد
إذا استقر خياره إلى أن يتبين من ألى إليه الملك فغير أصح (قوله أو باع فيه الخ) انظر إذا قارن تمام البيع
النازل لذلك أول جز من لية العبد فانه لم يجتمع الجزان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذلك قارن
الموت أى تمام الزهر في ذلك لم يجتمع الجزان في ملك واحد من المورث والوارث وكذلك قارن موت الموصى ذلك فانه لم
يجتمع الجزان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع
ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما ياتى في عديم مشترك مثلاً فوقع أحد الجزين من آخر
نوبة أحدهما أو الآخر أول نوبة الآخر فأن الظاهر وجوبها عليها لأن الأصل الوجوب عليها إلا إذا وقع
زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لا استقلاله في جميعه حيث ظهر أنه سجد هدم عن المتى ما يورثه (قوله أو أعتق الخ)
ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق لققن بطلان قوله ولو لمه فطرته وإن عاقبت دعواه بعد الحول بيع
المال الزكوى أو وقته قبله لا فيها لا تنقل الزكاة لتغيره بل يستطفاً بالأصل عدم وجوبها بخلاف

أو باع فيه وجوب الإخراج
على الوارث أو المشتري
وإذا قلنا بالظاهر (فتخرج
عن مات) أر طلق أو
أعتق أو بيع (بعد الغروب)
ولو قبل التسكن عن يؤدى
عنه وكانت حياته مستقرة
عنده لوجود السبب في
حياته واستثناء القرب
كوتته وإنما سقطت زكاة
المال تلفه قبل التسكن
لأنه يبيع به هنا الزكاة
متعلقة بالذمة بشرط التنى
ومن ثم لو تلف ما هنا
قبل التسكن سقطت كافى
تلك (دون من ولد)

المجموع خلافاً للمال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالمعين والفطرة بالذمة اهـ (قوله أي تم انقضاء) أي ولو
 خرج بعضه قبل الغروب اهـ سم عياره التبايع في خضعن كلامه اهـ لو خرج بعض الجنين قبل الغروب
 وباقيه بعده لم يجب لأنه جنين لم يتم انقضاء اهـ قال عرش قوله حر وباقيه بعده قال سم على المنجز ينبغي
 أو ماله لا نهى بذلك الجزاء الاول ولم يقب تمام انقضاء شيء من معان بل اولى شوال اهـ (قوله وتجدد)
 أي حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حرازة ذلك التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد
 الغروب) أي ومعه شيخنا (قوله بعد الغروب) أي في الخارج في الغنى وكذا في الخارج عنه في الإسلام سم
 (قوله ولو شك في الحدوث الخ) أي ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده
 فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب ولا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت
 الوجوب سم قال عرش بعد نحو ما ذكره الأقرب الاول للتملك المذكورة ورجع هذا الأصل على كون
 الأصل عدم الوجوب لقوله باستصحاب بقا الحياة والروحية اللذين هما سبب الوجوب اهـ (قوله ان
 تخرج) أي قوله للخلاف في الغنى وكذا في النهاية لا قوله لا نهى (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو
 شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالأمن فخرجوا إلى الصلاة فله شيخنا كشيءه البرأى ولو قيل بوجوب
 إخراجها إليه حينئذ لم يبدفراجعه اهـ كرى على الأفضل (قوله لا نهى) شامل اليك وسياق ما فيه سم (قوله
 وان يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الإخراج صلاة العيد في جامع قبله الاول والثاني
 فيه نظراً لا يبعد الثاني ما لم تقتض حاجة الفقراء فيقدم الاول فليخرج عرش وجرم بذلك باعثن
 للأمر الصحيح به أي بالإخراج قبل الغروب إلى صلاة العيد نهاية وغنى (قوله بل يكره ذلك) أي تأخيرها
 عن الصلاة إلى آخر يوم العيد معني ونهاية شيخنا (قوله غنى) في الخلاف (قوله وبما تراه الخ) متعلق
 بقوله يتدفع الخ كرى (قوله تدب الإخراج الخ) أي الاول تدب الإخراج (قوله وإلا) أي بان إخراجها مع
 الصلاة (قوله وتدب عدم التأخير الخ) أي الثاني تدب عدم التأخير الخ شامل للذمة (قوله وإن كان كلام المتن
 الخ) عطف على قوله إن الكلام الحديث (قوله عليه) أي على المتن كرى (قوله بأنه يوم تدب إخراجها مع
 الصلاة) أي وظاهر الحديث رده معني (قوله ما تقرر) أي ما يعم ما تقرر كرى (قوله فالأمر) أي المتن
 من أن إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) مفعلة لأضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أي والمخف
 (قوله جرى على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجرم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال إن تغيير المنهاج
 صادق باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج على القيام
 الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا نهى من غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية
 إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق المخارضى الخ) وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يخرجهما قبل
 العيد يوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى اضلية الإخراج ليلا سم أي
 الاول لأنه يندفعها إلى غير مخرج حر (قوله أي تم انقضاء) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله
 وإسلام وغنى) فيه حرازة ذلك التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أي في الخارج عنه في
 الغنى وكذا في الخارج عنه في الإسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) أي ما لو شك في أن الموت أو الطلاق
 أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده هل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب ولا لأن الأصل
 عدم الوجوب وعدم إدراك الوقت الوجوب فيه نظر (قوله لا نهى) شامل اليك وسياق ما فيه (قوله وإن
 تبعه شيخنا جرى على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجرم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال إن تغيير
 المنهاج صادق باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج
 على القيام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا نهى من غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من
 إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة للقيام وفي التأشير تنبيه على أن من العبادات ما يستحب تأخير
 فعله عن أول وقت وجوبه وبوزاة الفطر دون ذلك اهـ (قوله ووجه الخ) قد يقتضى اضلية الإخراج ليلا

بوجه وقوف وإسلام وغنى
 بعد الغروب لعدم إدراك
 المصحب ولو شك في
 الحدوث قبل الغروب
 أو بعده فلا وجوب كما
 هو ظاهر للشك (ومن
 أن) تخرج يوم العيد لا
 قبله وأن يكون إخراجها
 قبل صلاته وهو قبل
 الخروج إليها من بيته
 أفضل للأمر الصحيح به
 وأن لا تؤخر حتى
 صلاته بل يكره ذلك
 للخلاف القوي في الحرمة
 حيث وقد مر صواباً بأن
 الخلاف في الوجوب
 يقتضى كرامة التارك فهو في
 الحرمة يقتضى كرامة
 الفعل وبما قرره أن
 الكلام في مقامين تدب
 الإخراج قبل الصلاة ولا
 خلاف الأفضل وتدب
 عدم التأخير عنها ولا
 فكهروه وأن كلام المتن
 إنما هو في الثاني يتدفع
 الاعتراض عليه بأنه يوم
 تدب إخراجها مع الصلاة
 ووجه اندفاعه ما تقرر أن
 إخراجها معها من جهة
 المنسوب وإن كان الأفضل
 إخراجها قبلها فما أرمه
 صحيح من حيث هطلت
 التذية من غير نظر إلى
 خصوص الاضلية التي
 توهمها المتعرضون أن تبعه
 شيخنا جرى على أن إخراجها
 معها غير مندوب والحق

قال الأسنوي (قوله قال الأسنوي) إلى قوله ومته يؤخذ في النهاية والمنتهى (قوله وإنا طاعة ذلك) إلى قوله نعم
لا انتظار قريب أو جل ما يخرج الوقت اه (وبعزم تأخير ما عن يومه) بلا عن كنية مال (٣٠٩) أو مستحق لوقت المضي المقصود

وهو اغناؤم عن الطلب
في يوم السرور ويجب
القضاء فوراً لمصياها
بالتأخير ومته يؤخذ أنه
لوم يصح به نحو نسيان
لا يلزمه التور وهو ظاهر
كنظائره (تنبه) ظاهر
قولهم هنا كنية مال ان
غيبته مطلقاً لا يمنع وجوبها
وفيه نظر كأنه بعضهم
انها بمنه مطلقاً اخذنا مافي
المجموع ان زكاة القطر
إذ اجوز عنها وقت الوجوب
لا تثبت في الذمة إذا داه
ان التنية من جهة العجز
هو محل الزام والى تنبيهه
في ذلك تفصيل يمتنع به
اطراف كلامهم وهو ان
التنية إن كانت لمون
مرحلتين لموته لا يهتقد
كالخاضر لكن لا يلزمه
الاقتراس بل له التأخير
الى حضور المال وعلى هذا
يصل قولهم كنية مال او
مرحلتين فان قلنا بوجه
جمع متأخرون انه يمتنع
أخذ الزكاة عنه في كل
كالتقسيم الاول أو بما عليه
الشيخان انه كالعدم
فياخذها لم تلمه القطرة
لانه وقت وجوبها قدير
معدم ولا نظر لقدرة
على الاقتراس لمفقه كا
ابتداء ولا تحملاً على

من الاجراخ نهاراً (قوله قال الأسنوي) إلى قوله ومته يؤخذ في النهاية والمنتهى (قوله وإنا طاعة ذلك) إلى قوله نعم
جزم بذلك التبايع والمنتهى بلا عزم (قوله وإنا طاعة ذلك الخ) أي إخراج القطرة كرتي أي قولهم يس
الاجراخ قبل الصلاة (قوله نعم يس الخ) عبارة التبايع وسياق في ذلك كمال التأخير لا انتظار نحو قريب
وجار افضل ياتي مثله هنا ما يؤخرها عن يوم القطر اه عيش وقباس ما ياتي به لو اخرها من الغرض من
هذه ثم تلف المال استقرت في ذمته لا ياتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة المابقة اه (قوله بلا عزم) وليس
من العذر انتظار الاحوج عيش قالهم هل من العذر عدم تبيين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخير
قبول الموصولة به اه (قوله كنية مال الخ) أي لا كاتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها
عنه لذلك خلافاً كمالاً فانه يجوز تأخيرها ان لم يستدضر الحاضر من شيخنا (قوله أو مستحق
يضيئ ان يكون المراد انهم في محل يحرم نقل الزكاة اليه بل اه بعزمي (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير
القطر عن الصلاة كرتي (قوله) ويجب التقاض الخ) قال في المجموع وهو ظاهر كلامهم ان كان تأخيرها
عن التمكن تكون أداء، والفرق ان القطر مؤقتة بزمان محدود كالصلاة من نية (قوله فوراً) قال في
شرح الروض فيلذا اخرها بلا عذر اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم ان انحصار المستحقين وطالبه
وجب التور كالوطول المورس بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي عيش عيب حكاية هذا
التنبية بما فيه ماضيه وقضية انقضاء الشارح مر على كون التنية عذراً في جواز التأخير ان المحدث عنه
مر الوجوب مطلقاً وإنما اغتره جواز التأخير لعذره بالتنية اه وقوله وقضية انقضاء الشارح الخ
أو الوجه والمنتهى (قوله مطلقاً) أي سواء كان مرحلتين أو دونها عيش (قوله إذا داه الخ) علق قوله
كأنه بعضهم الخ وتوجب النظر في ذلك الاختلاف (قوله أو لمرحلتين الخ) عطف على قوله لمون مرحلتين
(قوله كان كالقسم الاول) أي تلمه القطرة مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله
ورود ان في باب البداية لا قوله وإنما اجاز الى جزمه وقوله ويصل الى المال الرد وقوله وجعل المال المكتوب
وكذا في المضي لا قوله ثم لم يوجز وقوله وهو ظاهر الى المال الرد قول المتن (على كاف) فلو غاب وخبرها
حيثما لا اقرب به يعاقب عليها الاخرة لانه غاب بالقرع وكان متمكناً من محبة إخراجها بان يأتي بكلمة
الاسلام قبل بالدرس من ابن حنفٍ في شرح الاربعين خلافاً وفيه وقفه ولو اسلم ثم اراد إخراجها مع
لفي الكفر بقياس ما قدمه الشارح مر من عدم محققاها لانه من الصلاة في الكفر عدم محققاها من هذا وقد
يقال يصح وضعه على عذر بان الكافر ليس من اهل الصلاة مطلقاً بخلاف الصدقة فانه من اهلها في الجنة
إذا ثبت بصدقة التلوع عنه قلنا ادى الزكاة بعد الاسلام لنا خصوص وقوعها فوراً وقت نطقها
عش أي وهو الاقرب (قوله أصلي) سيذكر عزمه (قوله والفتير) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم
يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكلف بفروج الشرية وهدم منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من
المسلمين لجواز ان لا المسلم هو الذي يمتثل به (قوله مستولده) الاول ولو مستولدة (قوله الملهة) أي إذا

(قوله نعم يس الخ) أي إخراج القطرة كرتي أي قولهم يس
قريب بالمرور وبمحيط بتضييق الوقت قال في مال لا يملك له لا يحل له الاعتناء بالطلب في ذلك اليوم لا
ان يؤخرها لا انتظار قريب أو جل قياسي الزكاة انه لا ياتي ما يخرج الوقت اه (قوله بلا عزم كنية مال
الخ) هل من العذر عدم تبيين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخير قبول الموصولة به (قوله ويجب
القضاء فوراً) قال في شرح الروض فيلذا اخرها بلا عذر اه (قوله وهو ظاهر) نعم ان انحصار المستحقين
وطالبه وجوب التور كالوطول المورس بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الاخرة كغيرها) أي
بناء على انه مكلف بفروج الشرية وهذا من اولى قديس يدل عليه قوله تعالى ولم نك تعلم المسكين أي يخرج

كافر) أصلي إجماعاً والفتير ولا ينافيه ولا ينافيه وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الاخرة كغيرها (الافقيده) أي قه
ومستولده (وقريه) وخادم زوجة (المسلم) كل من ذكر وزوجته المسلة دونه وقت التوروب (في الاصح) قلناه كائفة

ولأن الأصح أن الفطرة
تجب ابتداء على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وعلى
التحمل فهو كالحالة ومن
ثم لو أصغر زوج الحرة
الموسرة قبلها بالأخراج
كما يأتي وإنما جاز أخراج
التحمل عنه فغير أن
التحمل نظر الكون بظاهرة
له فلا تأتي بهذا الضمان
مختلفا في وجهه وأما الجواب
بكونه مؤدى فيه فنظر ظاهر
لأن أجزاءه هو عمل
الزواج وحزم في البسيط
بأنها تصح من الكافر بغير
يقول قتادة قال هو ضامن
عن الإمام لعدم صحة نيته
وعدم صيرته إلى أن التحمل
عنه ينوي لكن في الجموع
عنه يمكن إخراجها عنه لأنه
المكلف بالأخراج
وظاهر وجوبها ويحمل بأنه
طلب فيها بالماتية المروسة
لأنه كالكفار فاما المرد
ومعونه فهي موقوفة أن
عاد إلى الإسلام وجبت
ولا فلا (ولا) فطرة على
(ريق) لأن نفسه ولا
عن غيره لأن غير الكاتب
لا يتكلم هو ملكه ضئيف
لا يتمسك المروسة
ولا استقلاله نزل مع
السيد منزلة اجني فلم
تلقه فطرته

أصل ثم غرسه في الفم وهو متخلف في العدة معنى ونهاية عيار قسم (فرع) أصله الزوج وتختلف
الزوج وجبت الفطرة فإن أسلف في العدة مرداه وفي حاشية شيخنا على التزم به ولا ضرر وإذا لم يورى ولا
ليستين لهما من حين إسلامهما فلا زوجية ولا وجوب يظهر أن الفطرة حيث يتحمل عليها (قوله) لأن الأصح
والثاني أنها تجب على المخرج ابتداء بما يقوى معنى (قوله) وعلى التحمل فهو كالحالة أي خرجها بما على المؤدى
بطريق الحوا وهو الممتد لا بطريق الضمان وإن جرى عليه جمع متفرقون عنه حين بان له إذا ما التحمل
عنه بغير إذن التحمل أجزأه أو سقط عن التحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحوا لا الضمان
(قوله) لم يلزمها) يعني لو كان كالتضامن لزمها بالأخراج (قوله) كما يأتي يريد به قول المصنف قلت الخ كرى
(قوله) إنما جاز (الخ) رد له ليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله) نظر الكون بظاهرة (الخ) لا يعني ما في هذا
الاعتذار وقوة التأييد المذكور للصفحة (قوله) وأما الجواب أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق
الضمان بالأجزاء المذكور (قوله) بكونه نوى أي بأنه اعتذر عدم الإذن لكون التحمل عنه قد نوى نهاية
(قوله) لأن أجزاءه نيته) أي التحمل عنه (قوله) تصح من الكافر أي من مسلم لم يمه مؤثته (قوله) وقوله في
الروض حرم أصلها عن الإمام (الخ) عبارة المنع وعلى الأول أنه أي كالحال التقاليل لا ملام لأصنافه أن التحمل
عنه ينوي والكافر لا تصح منه الثانية أه ذاتها بما يعلم من أن الحق نية العبادة بدليل قول المجموع أنه
يكنى إخراجها عنه لأنه المكلف بالأخراج انتهى وظاهره وجوبها أفعال حرة وله وظاهره وجوبها
مستدلى بوجوب النية على الكافر وهي التميز لا التقرب وهو في البصرى مثله (قوله) أي الإمام (قوله)
وظاهره وجوبها) أي بوجوب النية للتمييز لا للمادة كرى وشيخنا عبارة رسم والبصرى عبارة العباب
ليجزي، ذهبنا لثانية تقرب وجب نية التمييز (قوله) غلب فيها) أي العطرة (المالية) أي على العبادة
(والمروسة) أي الأعضاء كرى (قوله) أما المار تدعو به (الخ) وكذا العبادات تدعى بها فإذا لم تدعو ولو غربت
النفس ومن تلزم الكافر فحقه من تلزمه فطرته من تلزمه بالأسلام أفعال حرة من تلزمه بالأسلام
أو القرب ويبنى أي يأتي فيه ما قيل في العبد أه (قوله) فهي موقوفة على ما في فطرته المرد تدعو به أو أسلم على
عشرة نسوة قبل غروب الشمس ليلة العياد أسلمن من أيضا قبله قال وجوب فطرة أربع منهن نهاية قال
عش، ويبنى أن توقف فطرته على الاختيار ويكون مستقيم من وجوب التحميل ويحتمل وجوب إخراج
لأربعة فور التحقق الزوجية فيهن مبيحة ثم إذا اختار أربعاً لم يمتنع أن يزوجهن منهن العطره وهذا الثاني أقرب
أه (ولا فطرة على رقيق) أي استقرار أفلا ينافي قوله السابق وعلى بابها (الخ) ولا ما يأتي سم أي في شرح
ولا العبد فطرته وجهه (قوله) وهو الخ أي الكاتب (قوله) فلم تلزمه أي السيد (فطرته) أي الكاتب قول
وكذا الفطره ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لأن المسلم هو الذي يمتثل ويحتمل عام
الوجوب على الكافر مطلقاً لا بما يقب عليها في الآخرة (قوله) ولأن الأصح أن الفطرة (الخ) قال في شرح
الروض ويحب القطع بأن عمله إذا كان المؤدى عنه مكلفاً إلا أنجب على المؤدى قطعاً أه وقد يمنع بأن
خطاب غير المكلف إنما يمتنع إذا كان مستقراً أما إذا كان متقلداً عنه لا غير فلا مانع منه في نظر ظاهر لأن
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقاً (قوله) ومن ثم لو أصغر زوج الحرة) لا يعني أن المراد
أصاها وقت الوجوب والمسر حينئذ لا يخاطبها فامضى تلقياً بملق حواة (قوله) نظراً لكونها
ظاهرة لا يعني ما في هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للصفحة (قوله) وأما الجواب (الخ) أي كما
في شرح الروض (قوله) ظاهره وجوبها (الخ) عبارة العباب فيجزي، ذهبنا لثانية تقرب وجب نية التمييز
(قوله) أي موقوفة أن عاد إلى الإسلام وجبت (ولا فلا) قال مرد وكذا يقال في العبد المرد كما قال في شرح
الروض أن ذلك هو الموافق لكلام الجمهور وذلك لأن العطرة لا يجب إلا عن مسلم خلافاً لما
يحمده الماردي من الوجوب وإن لم يعد إلى الإسلام (قوله) في المات ولا فطرة على رقيق)
أي استقرار أفلا ينافي قوله السابق وعلى بابها (الخ) ولا ما يأتي

المثنى (وفي المكاتب وجوه) لو فسح المكاتب الكتابة بعد الجواب لم يجب على سيده فيها نظير لأن الفسخ إنما يقع للعقد من حينئذ عرش وانظر ولما قالوا ولما للاعتقال لم يلزم على أمه أو لأبيه نظروا الأقرب الأول فلما استحق المثنى بعد أن الزوج لهقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عاب وفي بعض المراسم تنبيه بما إذا انفقت بلاذن من الخاكر إلا أن الزوج هو قريب هو قوله وفي بعض المراسم الخاكر لو لم يشرع في العيب ما يؤمنه (قوله) من أي من المعض (قوله) هذا أي التقييد (أن لم تكن مائة) أي أو كانت وقوله من جرم من رمضان في نوبة الإشراف عشرين ويأتي عن سم منه (قوله) ولا استأجر (قوله) الثوبان في وقت الجواب بأن كان آخر جرم من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جرم من شوال الأخر فينتهي تحصيل الواجب عليهما سم على البيهقه عرش زاد سم على حج ثم رابت في محصر الكفاية لأن النقيب ما يؤمنه أو يمينه أم (قوله) أن المؤن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله) ولا فلي كل قدر سمته نقل سم على البيهقه عن الشارح اعتداه بقي ماومات المعض أو ما تاملوا وشككتنا في المأياة فوطعنا فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو انقسطت فطرية نظرا والأقرب الثاني وهذا كله أن قدر المهر الرق والحرية فان جرد ذلك فالأقرب المناهضة عرش (قوله) كاتر (قوله) أي بقوله عن نفسه (قوله) أما ماعلو كقوله) إلى المثنى في الثباة (قوله) أما ماعلو كقوله) قال في شرح العيب أما زوجته يلزمه من فطرته ما مثل الفطر الذي يلزمه لنفسه أم أي لما سياتي أنه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرية زوجته نفسها أن كانت حرة وسيداها أن كانت أمة سم وحيارة عرش وهل يجب على المعض فطرة كاملة عزوجته وله ورفيقه أو وقسطه من الحرية ففطرة كلام المصنف القسط ذكره الخليل في شرحه على الأصل والاعتماد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وله ورفيقه كاتر في بيئتنا الشباب الزمل أم زيادي (قوله) فيلزمه كل زكاته أي يلزم المعض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مائة أو لم تكن كدري (قوله) كأمر ظاهر أي وإن قال الخليل بالقسط فيعنه أي أيضا باعثن (قوله) ولا فطرة على مصر الخ) يثنى أن يعد منه من استحق معلوم وطيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لملاحظة الطار ونحوه لأنه حيث تفرق قادر وإن كان مالكا فقدر المعلوم من ربح الوقت قبل قبضه حينئذ ما عليه ومن لم يدر حينئذ ما عليه معسر فقدر استيفاءه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن فحسب أو عرق ماله أو ضل عنه فقدر زكاة المالك حيث وجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المنصوب والمسرور ونحوهما لو كان لا يجب إلا في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة

(قوله) في المثنى وفي المكاتب وجوه) لو فسح المكاتب الكتابة بعد أدراك سبب الوجوب فهل يبين وجوبها على السيد أو لا لأن الفسخ إنما يقع من الآن قد كان مستقلا من الوجوب فيه نظروا الظاهر الثاني على الأرجح (قوله) سيده جرما) أي وإن لم تزل منه ففقت (قوله) هذا أن لم تكن مائة الخ) وإذا وقع من الوجوب فطرة السيد لزمته الفطرة لزم المعض فطرة عرش أو لا ينافيه أنه في نوبة السيد حكم الرقيق لأنه بالنسبة لغير ذلك كأمر ظاهر ثم رابت الشارح صرح بما نقا (قوله) ولا لزم من وقوع من الوجوب في نوبته بقى ولو وقع أحد أو يقع في نوبة أحدهما أو في نوبة الآخر كان تمت نوبة أحدهما بآخر جزء من رمضان وكان أول نوبة الآخر لبدء فهل يجب عليهما أو لا يجب على واحد منهما فيه فطروا الأقرب الأول كأول من مائة لأن عدم اختصاص أحدهما بجمع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رابت في محصر الكفاية لأن النقيب ما يؤمنه أو يمينه فانه قال ما نمسه فان غربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر وقتا يجب بالوقتين لو تمهما أم ولا يضرب التأيدو التصريح فترجمه على مرجوح كالأينقي (قوله) أن المؤن النادرة) التي منها الفطرة (قوله) أما ماعلو كقوله) قال في شرح العيب أما زوجته يلزمه من فطرته ما مثل الفطر الذي يلزمه لنفسه أم أي لما سياتي أنه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها أن كانت حرة وسيداها أن كانت أمة (قوله) ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة

صحيحة (وجه) أنها تلزمه

في كسبه عن نفسه وعموه

وجه أنها تلزم سيده

لأن لكل ملكا المكاتب

كتابة فائدة فطرم سيده

جرما (ومن يصنه حر

يلزمه) من الفطرة من

نفسه (قسطه) بقدر

ما فيه من الحرية وبانها

عنه على مالك الباقي

كالقطة هذا أن لم تكن

مائة ولا لزم من

وقع زمن الوجوب في

نوبته بناء على الأصح عند

التبيين وإن اختلفا أن

المؤن النادرة تدخل في

المائة وكذا شريكان في

قن ولهمان في أب تبايا

فيه ولا فلي كل قدر

حسب والكلام في نفس

المعض كاتر أما ماعلو ك

وقربه يلزمه كل زكاته

مطلقا كأمر ظاهر (ولا

فطرة على) معسر

لا تتعلق إلا بالذمة هر سم على حج وقد يتوقف عليها ذكره لأن التعليل يتعلق الفطرة بالذمة لا بدخل لفي عدم وجوبها حيث كان له مال فإن المصلحة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فخلاصها يحتاج إليه وهذا واجد بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حزم من الوجوب على من له مال غالب عرش اقول وقد يصرح بالوجوب بخلافه لا يعيب المصنف ما فيه تسمية الفارق بأن المقيمين بالاربطة التي عليها اوقف عليهم الفطرة وان كان الوقت على غير معين لانهم ملكو الفضة قطاعاتهم اغنيا بخلاف مال الوقت على الصوفية مطلقا فان الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس اخر رمضان على عزم المقام في التمتع بالحضور ونعم لو شرط لكل واحد حقه كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفق على المدارش فان جرائهم مقدرة على الشهر فاذا اهل شوال والوقت غلة منهم الفطرة وان لم يقضوها الثبوت ملكتهم على قدر المشاهدة من حلة الغلة اه (قوله وقت الوجوب) الى قول المتن يشترط في النية إلا قوله وقول البغوي الموهو حنار كذا في المتن إلا قوله واستقلال (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي انه لو ايسر مع اول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر الكونه موسرا وقت الوجوب قد يشكك بأن الجزء الأخير من رمضان صاده مسررا فليصلح العلمية مع ذلك ولا يصري اقول والذي يفيد كلام عرش والكرد على جلي بالفضل ان البيرة في اعيانها واليسار بالجزء الأخير فقط اى وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) اى والمرافق الصحيح الاستعداد على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح سم عبارة النية ولو دخل وقت الوجوب له اب مسرر عليه تفتت و ايسر الاب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبه على الاب بطريق الحوا فهو الاصح بل تستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحوال (قوله وهو) اى المسرر مبتدا خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (ان يفضل) بضم الضاد وفتحة نية و معنى اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب هو قوله الا فى وسن الخ سم قول المتن (من) قوله وقت من في تفتت الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تسمية ما اعتد من الكمك والنقل وغيره الحوا وجود ما دامته على يوم العيد ليلته لا يقتضى وجوبه على فاته بعد وقت الغروب وغير واحد لو كذا الفطر وانما قلنا بذلك لما قلنا في كتاب التفقات من انه يجب على الزوج تيمنة ما يليق بماله من ذلك لزوجته عرش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما يملكه من كمك وحمل ونقل كل زوج وزوجته ويؤيد غير ذلك اه قول المتن (شيء) اى يخرج في فطر سم اية ومعنى قول المتن (فمسر) ولو تكلف المسر باقراض او غيره واخرجهما ليعصم الاخراج وتقع زكاة كالتكليف من لم يجب عليه الحج و حج فاته يصح ويقع عن فرضه لغيره نظرا محتمل انه كذلك فليراجع سم على المنهج و قياس لا اعتداد به او نفيه حيث اخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه ان ذلك فاته ولو تكلف بقرض او نحو هو اخرج عرش (قوله لأن الوقت داخل) اى و إنما اعتبر الفضل عما ذكر لان الخ ايجاب (قوله اخراجها) هل تقع حينئذ واجبة سر نقل عرش عن المصاب انما تقع واجبة لكن عبارة العياض لا تفيده كما يظهر من المراجعة (قوله انه لا يجب الكسب) وهو كذلك كاصرح به الرافعي في كتاب الحج وان لا يشترط كون احدى فخلاصه من راس ماله

وقت الوجوب) ينتهي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لما طاله الناظر ونحوه لأنه حديث غير قادر وان كان ما لك القدر المعلوم من ربع الوقت قبل قضاءه حتى أتى بماعليه ومن له دين حال لم يوسر تمدن استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعد من غضب أو سرق ماله أو ضل عنه وفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المنصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال بعلقبها بالعين بخلاف الفطرة لانها تتعلق بالذمة (قوله مبنى على ضعيف) اى والمرافق الصحيح الاستقرار على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو اى المسرر مبتدا خبره بخلافه (في المتن من يفضل) اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الا فى وسن الخ (قوله اخراجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب باجماع وان ايسر بعد وقول البغوي لو أصر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل اطرأح الابن لزم الأب مبنى على ضعيف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (من لم يفضل عن قوله وقت من في تفتت) من أدى رحيوان واستمال من لم يملك لا يغفل تغليا بل واستقلالاً شاع به حقيقته عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً لمن ذهبه (إليه العيد ويومه شيء فمسر) ومن فضل عنه شيء فمسر لأن الفتوى لا بد منه ويسن لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد قبل غروب يومه فيما يظهر اخراجها وأنهم المقتن انه لا يجب الكسب لها أى ان لم تصرف في ذمته لتدبيره وانما وجوبه لنفسه القريب لأنه كالنفس

(ويشترط) في الابتداء
(كونه) أي الفاضل عما
ذكر (فاضل) دين ولو
مؤجلا على تناقض إليه
وشارح ما يأتي في زكاة
المال أن الدين لا ينحصر
بنقلها بينه بل يصلح الدين
مانعا لما لاقىه بخلاف هذه
أذ الفطرة طهرة للدين
والدين يقتضي حبه بعد
الموت ولا شك أن رعاية
الخص من المجلس مقدمة
على رعاية المظهر وعن دستة
ثوب لا تقى به بموخر من
لا تقى به وبهم من نحو
(مسكن) بفتح الكاف
وكمره (أو) يحتاج
إليه أي كل واحد المسكن
أو لخدمته أو لمقتضى أو
مخافته أو خدمة غيره
لعمله في أرض وماشية
(في الأصح) كافي الكفارة
بجامع أن كلا مطهر المأوى
ثبت الفطر تقضى فيه فيباع
فيها كل ما يباع في الدين من
نحو مسكن وخادم لتعديبه
بتأخيرها غالبا ويغرق
بين هذا وحالة الابتداء
ويتدفع استكمال الأذعي
لأنه يخرج بلاق غير ما إذا
أمكنه إبداءه بلاق وآخر
التقوت لزمه وإن الفسه
(ومن لزمه فطرته) أي كل
مسلم لما في الكافر لزمه
فطرة نفسه ليساره (لزمه)
فطرة من لزمه ففته

وضيمته ولو سكن بدونهما وبفارق المسكن والخادم بالحاجة الجارية وتهايمه وعيابه قال عرش قوله
مهر وهو كذلك مثله بالاولى إلى أن اذاع على التحصيل بالدعاء أو نحوها فانه لا يكف ذلك لأن الأمور
الخارجة المأداة لا تبنى عليها الأحكام وقوله مهر وضيمته كالضحية الواضحة التي يستغنيها فكيف التزول عنها
أن أمكن ذلك بموضع على المأداة في مثلها عرش (قوله في الابتداء) سيذكر محتمرا (قوله عن دين الخ) وقنا
الشيخ الإسلام خلافا للثبوت في المتن وعرش وشيخنا (قوله يفارق) أي الدين هنا حيث يقع الوجوب إذا
لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله إن الدين) بيان لما يفارق (قوله لا ينقلها الخ) متملق بقوله يفارق (قوله) وعن
دست ثوب الخ) إلى قوله وإن الفقه في الثبوت في المتن الإقوله لشد به إلى يخرج (قوله) وعن دست ثوب) ومنه
قيص وسراويل وحمالة ومكعب وما يحتاج إلى زيادة ليردو التحمل عما يترك للفلس شرح بالفصل
وفي الكرى عليه وزاد في الفقه في الإعياب ودعاة يليها فوق القميص وتكبره منديل وقلنسوة تحت
البماق وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وازرى به بقدره يتركه أو يشترطه ويتركه ما يحتاج إليه ليردوان
كان من صيف لا يحتاج إليه لانه يصعد الاحتياج إليه شتاء انتهى (قوله لا تقى به بموخر) أي متصبا
ومروءة قدر أو تواز ما واما مكانا كالموخر واضح لإصاب قال الكرى على بالفصل بعد ذلك متناهية
وبهم منع من غيرهما ينتهي في الأصل أنه لا بد أن يكون المخرج جزءا من ما عجزت به عاداتها من التحمل به
يوم العيد هو ظاهر أو في بعض ما يوافقه (عن لا تقى به) فيه مع ما قبله تكرر أو لو قال عن لا تقى به
وبهم من دست ثوب ونحو مسكن الخ لسل من (قوله من نحو مسكن الخ) أي لو مستاجر لمدة طرية
ثم الأجرة كان كالفصل للوجوب واستاجر بيتا للاحق لغيرها لم يمسروا كان في ذمته فهي دين عليه
وهو لا يمنع الوجوب على المستعير المتعقر أن كانت مستحقه له بقية المدة لا يكلف تقبلا عن ملكه بموضع
كالسكن لا يحتاجه لما عرش قول المتن (يحتاج إليه) نعم أن أمكن الاستغناء عن المسكن لا يحتاجه السكنى
بالأجرة أو لتيسر مسكن مباح بنحو مدونة فلا يجد أن يأتي هنا فظهر ما سيبيح في الحج لإعياب أي من أنه
يلزمه صرف النقد الذي معه للسلح (كأن الكفار غار الخ) وقياس ما يأتي في التفتيش وقسم الصدقات أنه يتركه
هنا إصابته كسب الفقه عليها إلا أن يتم غير بعيد ولو كان منه مال يحتاج لصره إلى الخ
المسكن فكالمعلم لإعياب (قوله) أمالو ثبت الفطرة الخ) عرش في الابتداء سم (قوله) لا لعمله في
أرضه الخ) فانه في المجموع وقياس به حاجة المسكن بما يفي ليقال أي إن يحتاجه لسكره أو سكن من تلزمه
مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تين مثلا فافهم عرش (قوله غيره) أي النفيس من الثوب ونحو المسكن والخادم
كردى على بالفصل (قوله وإن الله) أي غير اللازم مستمد عرش (قوله لما في الكافر) أي من أنه لا تلزمه
فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرته من تلزمه ففته) وتستعطن الزوج والقرية المورس بن خراج
زوجته أو قرية الفطرة عن نفسه باقراض أو غير مولو بنير إثنين عيابه وشرحه وروى وشرحه
وقدم وباقي الشرح ما يفيد (قوله بقرأة) إلى قوله ويظهر في الثبوت في المتن (قوله بقرأة) قال في
فاضل عن دين الخ) على القول بأنه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل إذا قدمت على الدين نعم إيا الدين
يقدم على المسكن والخادم لأن المتقدم على المتقدم مقدم أمهم آخرها نعمها كاتفر باللهم إلا أن يجاب
بأن المتقدم على المتقدم مقدم كليا وبأن الدين أنما قدم عليها السبيل لتخصيصها بالكرامات وذلك بخلاف
الفطرة مع فقها بالنسبة إليها (قوله) أمالو ثبت الفطرة الخ) عرش في الابتداء (قوله) في التين ومن لزمه
فطرته الخ) ولوا سلم قبل عشرة نساء قبل غروب الشمس وجبت ففتهن لأنهن عيوبات بسببه ولا تلزمه
الفطرة بما يظهر لأن الفطرة إنما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسنة أن يسلم قبل غروب
الشمس ليلة العيد فإنا سلمنا بعد الغروب فلا فطر لهذا فطره ظاهر على شرح مروني وجوب فطره تاريخ
لأن فيه أربع زوجات قال في الروض لا يجب فطره لملكه فوته يوم العيد وليلة فقط أي أو قدر
على إصابته كما في شرحه ولو صغيرا لسقوط ففته عن الولد أيضا لأصاره أم (فرع) أسلت

بما لا يملك أو زوجية لم يترن ~~في~~ كفو إذا كانا مسلمين ووجدا ما يورده عنهم خبر مسلم ليس على المختار

عبدوا لافره صدقة الا
صدقة الفطر (لكن لا يلزم
المسلم فطر العبد القريب
والزوجة الكفار) وإن
لزمه نفقتها لما مر ويظهر
في فن سي ولم يعلم اسلام
ما به انه لا فطر عنه في حال
عشره وكذا يبدو عنه ان
لم يسلم حملها بالاصل بخلاف
من قد داروا وشككتا في
اسلامه حملان الغالب
فيمن يدان بالاسلام (ولا
العبد فطره زوجة) ولو
حررة وان لزمه نفقتها في غير
كسبه لانه ليس اهلا لفطره
نفسه فغيره أولى ومرو
وجوبها على المبعوث
ووجد دخوله اهلا للعبد
في القاعدة ان الاصح ان
الزوج بطلاقه ثم يتحمل
السيد عنه فيصدق حيث
أنه لزمه فطره نفسه لامرته
(ولا ان الفطر تزوجا يه)
وسرى له مستورا لقوان
لزمه نفقتها لانها لازمة
للاب مع الاعصار فتحملا
عنه ولأن قدما يسقطها
على التسخين فبحسب لاضافه
ثانيا بخلاف الفطر ففيها
(وفي الان زوجة) انما لزمه
كالنفقة وانصره الاذرى

وعن نجب نفقته دون فطره
ايضا مطلقا في بيت المال
والمسجد وموقوف على
جهة او معين ومن على
مياسر المسلمين نفقتهم
نجب هذه على واحد تلك

الزمن وشربها لا يجب على الاب فطرة ولله ملك قوت يوم العبد وليك قطع أو قدر على كسبه ولو
صغير المسوق نفقته عنه بذلك وتسقط ايضا عن الولد لا عساره انتهى عبارة فوطي قوت يوم
العبد وليك قطع نجب اي فطرته على اصله ولا فطره على ولا يصح إخراجها عنه إلا بانه هذا كثير الوقوع
لينفقه له (يقربا أو ملكا) وثابت بالخرج عنه أولا في فطره والقريب الثاني فليراجع عرض (قوله
أوردوجية) ونجب فطره زوجية كذا بان حامل ولوامة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها
فليزها فطره نفسها لاسباب وعرض (قوله خبر مسلم الخ) أي في الرقيق والباقي بالقياس عليه بما جمع وجوب
النفقة نهاية وعن (قوله لاسر) أي لقوله ~~في~~ في الخبر السابق من المسلمين متى ونهاية قول المتن
(فطرة العبد) أي الرقيق نهاية (قوله ولو سره) أي قوله ووجه الخ في الثبوت بالمتن (قوله ومرو وجوبها على
المبعض) أن أراد وجوب فطرة نفسه فأنى مرو وجوب التسقط فقط أو فطرة زوجته فليمر فليحرر سم
عبارة المتن واحتربه أي المبعوث المبعوث فيجب عليه المقدار الذي يجب على نفسه قد سبق بيانه هو تقدم
عن شرح العباب ما يورده عن سم توجيهه عبارة النهاية وأحتربه عن المبعوث فيجب عليه فطره فاصله
وفرعه وزوجته ورفيقه أهال عرض أي كاملة كاتخذ من الزيادة عن الرمي اه (قوله في القاعدة
أي قول المصنف من لزمه الخ) و (قوله إن الزوج) أي الفطرة نفس العبد (وقوله لانه) أي نفقة
زوجة الاب سم (قوله فيما) أي في المتن (قوله ومن يجب) أي قوله من أجر في الثبوت إلى قوله وهل
الحرف في المتن الآخر هل من شرط أن من أجر (قوله ايضا) أي مثل ما ذكر في المتن (قوله مطلقا الخ) أي سواء
كان مسلما أو كافرا وكذا يشتمل أن المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسجد) أي سواء كان العبد
ملكاً أو متقاعليه متى ولزمه ما سبق (قوله ومن على مياسر المسلمين) أي الحر الفقير عن الكسب متى
وكذا (قوله من شرط طمعه مع حامل الخ) أي شرط المعاجز نفقته عليه نهاية عبارة قسم قال في الزمن في باب
المساقاة نفقتهم أي عبيد المالك المشروط معاملة بهم المالك على المال كله أو شرط في الثمرة بمجرى أو
الحامل جزاء ولو لم يتقدم فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحرة الفتيحة الخ) قيد بالفتية لئلا يتردد في أنها
تأمرها فطره نفسها أو لا (فروع) حيث وجبت فطرة الخادمة فتيحة إن كان مملوكا فليزها زوج مسورا ولا
فطرته على زوجها لانه الأصل في وجوب فطرته ما لم يجب فطرته على غيره والأصل في زوج الخادمة
ومعنى ذلك أنها إذا كانت أمه ووجبت نفقتها على زوجها بان سلبت له ليل أو نهارا كان كافرا مسورا
ففطرته على غيرها فليزها وان كان مسورا والأصل في زوج الخادمة حيث خدمتها بنفقتها خدمة
لا تمتنع التسليم ليل أو نهارا وانما تقدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج الخادمة لانها الأصل فيها فليزها
سم (قوله بنعيم استجار الخ) عبارة المتن ودخل في عبارة أي المصنف ما لو اخذم زوجته التي تقدم عادة
استجارا واجتيرى اتفق عليها فانه يجب عليه فطرته كنفقتها بخلاف الاجنية المأجورة لخدمتها كالانجب
عليه نفقتها كذا الذي حتمت الخدمتها بنفقتها باذنه لانها في معنى المأجورة كاجرمه بقا المجموع وان قال
الرافعي في نفقات تحت فطرته وكذا في النهاية لا انتقال وقال الرافعي الخ وهو القاسي به بجزء المتولى
ثم جمع ما يأتي انما قال ع شره فله المأجورة لخدمتها أي لولادة قد سقوت مثل هذا ما يكثر وقوه على مصر

وقرأ الزوجه وتخطف الزوج وجبت الفطرة ان اسلم في المدة حر (قوله ومرو وجوبها على المبعوث) ان
أراد وجوب فطره نفسه فأنى مرو وجوب التسقط فقط أو فطرة زوجته فليمر فليحرر (في القاعدة) أي
خراهم من لزمه الخ (قوله ان الاصح ان الزوج) أي فطره نفسه (قوله فيصدق حيث كذا لزمه الخ)
فيصدق ذلك سم قوله السابق ليساره فطر (قوله لانه) أي نفقة وزوجة الاب (قوله مع حامل قراض أو
مساقاة) قال في الزمن في باب المساقاة نفقة عبيد المالك المشروط معاملة بهم المالك على المال كله ولو
شرط في الثمرة بمجرى أو على العامل جزاء ولم يتقدم فالعرف كاف اه (قوله وهل الحرة الفتيحة الخ)

على آخر من شرط طمعه مع حامل قراض أو مساقاة ومن أجرته وشرط نفقته على المستاجر ومن
سحب بالنفقة لفطر الأول والثاني على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحرة الفتيحة للزوجة بنهر استجارا وتلزمها

من استبحار شخص لرضي دوايه مثلاً بشي معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجر أجازة صحيحاً فائدة بخلاف
حال استخدامه بالنفقة والسكو فوجب فطرته كخادم الزوجية يشمل الفرق بأن خادم الزوجية استخدامه
واجب كزوجية بخلاف من يتلقاها بالزوج مثلاً فانه لا يجب استخدامه وهو متمكن من ان يتقدم نفسه فان
قرض استخدامه بلا إجماع كان كالشبع بالنفقة لا لفطرة عليه اهـ واعتد الاول باعشن والثاني شيخنا
وقد يؤيد بما ذكره الفارح كالمغني فيمن حج بالنفقة (قوله) بتادعل ما جزم به في المجموع (الح) والاروجه
حل الاول اي ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لما مقدر من النفقة لا لتقدمه الثاني
اي ما قاله الرافعي كالشولي من الوجوب على ما إذا لم يكن لما مقدر بل تاكل كفايتها كالا ما شرحه راد سم
وهذا الجمع حسن بالغ كدعي على الفضل وكذا اعتد به باعشن ميارتجو اما خادم زوجته التي يتقدم مثلها
عادت فان أخذها أمته أو أمها أو أجنبية ولم يكن لها شيء معين من نفقة أو كسوة أو أجر أو لوليا جولة
فائدة لومه فطرتها وإن عين لها شيء فلا فطره فلها عليه بمثلها يقال في عادمه اهـ (قوله) انه لا يلزمه اي زوج
المخدومه (قوله) فطرة نفسها فاعل يلزمها كدعي (قوله) اعتبارها اي بنفسها يعني لاجل اعتبار نفسها مستقلة
لأنها لم تزوج (قوله) ولا عطف على يلزمها كدعي (قوله) والثاني اقرب (الح) قد يقتضي ذلك وجوب
فطرة الخادمة وإن لم يجب فطرة المخدومة لكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته في شرح السباب لكن القياس
ما جزم به المشولي وجرى عليه الى ان في النفقات من وجوب فطرتها لانها في نفقتها اهـ اي
بان تقدمها متبار ينفق عليها ليجب فطرتها كائنت في الباب بشره قبل ما ذكره سموا اعتد به شيخنا جارية
ومنها المؤجر بالنفقة فلا يجب فطرته على المتاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن يجب على نفس الاجيران
كان حراً أم سراً على سيدان كان رقيقاً فانهم المتاجر لخدمة الزوجة بالنفقة ليس حكمها فطرتها مثلها
اهـ وقال البصري والقلب إلى الاول اميل أخذان لتليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج بانها معنى
للمؤجرة اهـ (قوله) وعكس ذلك المشار اليه اذ كرفقوا المستفاد لكن لا يلزم التي بيني ما ذكر فانه يجب
النفقة دون الفطره وعكسوه هو المكاتب وما يبعدونه فانه يجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومساائل المساقاة
التي عطف على مكاتب (قوله) المذكورة (إشارة إلى قولهم شرط الی ومن حج النكاح) (قوله)

قيداً بالنفقة لئلا يتردد أنها تلزمها فطرة نفسها أولاً (مخرج) حيث وجبت فطرتها للخادمة ليعين أن
عملها لم يكن لما زوج موسراً ولا فطرته على زوجها لانه الاصل في وجوب فطرتها بحيث يمس فطرتها
عليه والاصل في زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة يجب على الممسر بخلاف الفطرة
وفي هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوجها بالمخدومة بالاداء لها فطرة
واحدة لان الفطرة لا تتعدى انتقال فطرتها عن زوجها اذا عسر الى الزوج المخدومة لا بتاني ما مران
التحمل من قبل الحرة لان الحرة لا تتأمنع الرجوع على الحبل ولا تمنع تبدل الحال عليه على البذل والرتب
كاهنا ويجري ذلك فيما اذا كانت الزوجة عامة وحيث نفقتها على زوجها فان سلت له ليلاً ونهاراً فان كان
حر أم سراً ففطرتها عليه او حراً مسراً فلي سيدها ان كان موسراً ولا فطرته على زوجها المخدومة حيث
خدمتها بنفقة خادمة لا تمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد الفطرة على زوج المخدومة
لانها الاصل فيما قبلت (قوله) بتادعل ما جزم به في المجموع (الح) والاروجه حل الاول اي ما جزم به في
المجموع على ما إذا كان لما مقدر من النفقة لا لتقدمه والثاني على ما إذا لم يكن لما مقدر بل تاكل كفايتها
الا ما شرحه راد سم (قوله) الثاني اقرب (الح) قد يقتضي ذلك وجوب فطرتها للخادمة وإن لم يجب فطرتها للمخدومة
لكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته في شرح الباب كذا الحرة التي صحبتها لتخدمها بنفقة باذنه كاجزم
به في المجموع رتبته القمولى وغيره لانها في معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المشولي وجرى عليه
الى ان في النفقات من وجوب فطرتها لانها في نفقتها كاهنا التي نفقها اهـ اي بان تقدمها متبار ينفق
عليها ليجب فطرتها كائنت في الباب وشره قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كناية فائدة (الح)

بتادعل ما جزم به في المجموع
ورتبته القمولى وغيره انه
لا تلزمه فطرتها خلافا
لرافعي كالشولي فطرة
نفسا مع ان نفقتها على
زوج مخدومتها اعتبارا
بها أولا لانها تابعة
لزوجية وهي لا تلزمها
فطرة نفسها وإن كانت
غنية والزوج مصر كل
عتمل والثاني اقرب إلى
كلامهم في النفقات أن لها
حكمها إلا في مسائل
استكثوها ليس هذه منها
أما المتأجرة فليها
فطرة نفسها كاهو ظاهر
لان نفقتها عليها والواجب
لها إنما هو الاجرة لا
غيره ككأجير فليد
الزوجة وعكس ذلك
مكاتب كناية فائدة
ومساائل المساقاة والقرض
والاجارة المذكورة تلزم
السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حبل يذلو يزوجها (٣١٦) فتلوه فطرته لا تقتضا (ولو اعرس الزوج) وقت الزوج (او كان عبدا فلا يظهر انه يلام

زوجته بالجرقة فطرته) إذا كانت موصرتها (وكذا ميد الامة) بناء على الاصح السابق ان الزوج يلاق المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فاذا لم يصلح التحمل استمر الزوج على المؤدى عنه واستقر وإن ايسر المؤدى يصير إذا قلنا بالاصح فقبل هو كالضمان وانصر له الا متى عو اطال والاصح في المصروع انه كالحرة ومن ثم لو اعرس زوج الحرة الموصرة لم يلزمها الاخراج كاصح التحمل لحوال الحق إلى ذمة المتحمل فهو كاعسار الخال عليه ولو كان المؤدى عنه يملك والمؤدى باخر وجب من ثمرات بلد المؤدى عنه لمستحقته لانه لا تصح الحوالة إلى غير الجنس وإن صح ضمانه ولا يلزم المؤدى ثمة الاخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية اخراج الموصرة في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الاخراج فيما بين على الضمان وبه على الحوالة ثم اراد اخراج المتحمل عنه لا على الضمان غطاب بالوجوب فخرج لان خلاصه على الحوالة لكن مراده ان يجازيها ولو عليها (قلت الاصح المنصوص لا يلزم الحرة) الغير الناشئة ولو عتقة لكن يس لها خروجه من الخلاف (واقطاعه) وتلزم قيد الامة والفرق ان

وكذا زوجة (الخ) عطف على مكاتبه اكردى (قوله) وعكس ذلك مكاتب (الخ) أى يجب فطرته دون نقتته كاذكره سم (قوله) وكذا زوجة حبل (الخ) وقا قلنا بقر المغنير الوض وشرحوه لا يعاب به ولو فطرة الناشئة عليها ومثله كل من لا تفتقها كغاية وعيوبه يدين وغيره يمكنه ولو نحو صخر ومعتدة عن شبهه بخلاف موصرة لان المرض عندها ومن حبل بين الزوج وبينها كافي المجموع عن كلام الاصحاب أنه وصريح صميمه ان من حبل بين الزوج وبينها لا يشمل المصروع المعتدة بالعتق في كلامه وعليه فلفل المراد بين حبل (الخ) ما حصلت بنحو شاهد زور فليزج اجمع على ع شر قوله لم زوجة حبل بينها (الخ) ما هو وان كانت الحلو لقرت الزوج وبنا مل وجهه حيث ومن الحلو لقا لحبس وظاهره ولو كان حبسا بقره وهذا قد يخالف ما مر من الايعاب انفا (قوله) بلاق المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الامة (قوله) فاذا لم يصلح (الخ) أى لا عساره اورقته (قوله) بعد أى يمد وقت الزوج (قوله) وإذا قلنا بالاصح) أى السابق ان الزوج (الخ) (قوله) فقبل هو) أى التحمل (قوله) لم يلزمها (الخ) يخرج لو كان كالضمان للزما الاخراج (قوله) كاصح) أى بقوله قلنا لا يصح الخ كرى (قوله) لتحول الحق إلى ذمة النعم) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت الزوج المقتضى لعدم غطابته رأسا سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقتضى انقطاع تعلق الحمل ولا يستلزم مطالبة الحال عليه بان يكون موصرا كاثارا اليه التارح بقوله في الواقع (قوله) ولو كان النعم) عطف على قوله لو اعرس النعم عبارة المغنير ومن فواتها خلاف ما لو كان المؤدى عنه يملك والمؤدى بلداخر واختلفت قوت البدين فان قلنا بالحوالة وجب ان يؤدى من بلده المؤدى عنه هو الموصرة وان قلنا بالضمان جاز ان يؤدى من بلده المؤدى لانه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها ما لمستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعاهما وتقبل فيه ذلك (قوله) ولا يلزم للمؤدى النعم) التميز بعدم الزوم يدل على الجواز سم (قوله) منها) أى من ذمة الفطر (قوله) لكن مر الخ) أى في شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله) ولو عليها) أى الحوالة قول الحق قلت الاصح المنصوص لا يلزم الحرة) ومنه ما لو كان الزوج غنيا والوجة شافية فلا زكاعل واحد منها عملا بعبدة كل منهما في عكس ذلك بترجيه الطلب عليه عملا بعبدة وتعليها عملا بعبدتها فأمر احدهما اخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي يوجب اخراج صاع من غائب قوت البدين والحق لا يوجب ذلك فان كان الغائب البر واخرج الزوج الشافعي عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى غنوها وإن اخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر في الذي اخرجته فان كان من التبر أو الزبيب أو الصغبر أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى ذلك في عقدة الشافعي فيلزمه ان يخرج عنها بحسب عقيدته صاعا من البر وإن اخرجت الزوجة عن نفسها من البر قالوا يجب عندنا تخفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات قالوا يجب منها عندم صاع لكن نصف الصاع عندم أربعة ارمال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة ارمال وثلاث بالبغدادى فاذا اخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزوم الزوج الشافعي اخراج وطل وثلاث بالبغدادى حتى ياكل الصاع عنده كرى على الفضل وياضن في شرحه (قوله) الغير الناشئة) أى ألى الناشئة فكل من فطرته نفسها بقر يعاب بوسم (قوله) ولو حقيقة) كذا في النسخ وكان الظاهر ولو غنية كافي الفتح وشرح الفضل (قوله) لكن يس) إلى قول الحق ولو اقطع في النعماء المغنير لا قوله الموصرة إلى بقر المجموع ثم قرءوا في إلى لو غابوا (قوله) يس لها) أى الحرة المذكرة اخراج فطرته عن نفسها (قوله) خروجه من الخلاف) أى وتطهيرها بما يقال ع شر هذا كله حيث كانت موصرة لزوج في مذهبه فان كانت أى يجب فطرته دون نقتته كاذكره (قوله) لتحول الحق إلى ذمة المتحمل) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت المقتضى لعدم غطابته رأسا سم (قوله) وإن صح ضمانه) اراجع (قوله) ولا يلزم للمؤدى (الخ) التميز بعدم الزوم يدل على الجواز (قوله) لكن مر) أى في شرح ولا فطرة على كافر (الخ) (قوله) الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطر تعالى الزوج المومر إذا لم يجد له ليلًا وتارًا لأن يساوه لا يذهب العمل العبد بل يقتضي أنه مومر والمومر ليس من أهل التحمل فأقر ما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع لكن النفي في موضع آخر منه (٣١٧) كالزوج مومر أصلها أنها مومرة لأنه

ليس أصل التحمل بوجه
مخلاف الحر المومر وفي
المجموع ليس للزوجة عنه
مطالبة المؤذي بإخراجها
وقرى الأسنوي الأذني
مطالبة الزوج حبسًا ولو غاب
فألف الجير للزوج فاقترض
فقتب الضرورة لا فطرها
لأن المطالب جبار كذا بعينه
الاحتاج (ولو انقطع خبره)
أي التاج مع توصل الرقاق
(قاله صاحب جواب إخراج
فطره في الحال) لية العبد
ومعه لأن الأصل بقاء
حياته (وقيل) لا يجب إلا
(إذا عاد) كركلة المال
الكتاب وقرى الأول بان
التأخير إنما جاز ثم البناء
وهو غير معتبر هنا وفي
قولنا (أي) يجب مدعيها
لأن الأصل برأه إلا أنه نعم
يلزمه إذا عاد لإخراجها
مضى قيل كذا تقرير ما على
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم
عليه اتحاد مع الثاني إلا أن
يقال ظاهر كلامهم بل
صرحه أنها على الثاني
وجبت وإنما جاز التأخير
إلى عوده وقباه لإحتيال
موت فلهذا أخرجهما عنه
في غيبته أجزأه عاد وأما
على الثالث فلا يخاطب
بالوجوب أصلاً مادام
غائباً فلا يجوز الإخراج
حينئذ فإن عاد خوطب
بالوجوب لأن الحال ولما
مضى وحينئذ فالفرق بين

عناقله راعت مذهبا (قوله) إنما وجب (الخ) عبارة أنها يقرى ولا يقتض ذلك الفرق ما سألها سيدها
ليلا وتاراً الزوج مومر حيث يجب الفطر على الزوج فلو أضاف أنها عند اليسار غير ماضية عن السيد
بل يعملها الزوج عنه اه (قوله) عمله (معه) أي تحمل الزوج عن السيد (قوله) فالتقرة (أي سيداً لا مومراً) الحرة
(قوله) وما ذكر في زوجة العبد (أي من عدم لزوم فطر تعالىها) (قوله) هو ما في المجموع (أي عند التأخير) أي
وشين الإسلام (قوله) لا (أي الزوج العبد) (قوله) هو في المجموع ليس للزوجة عنه (الخ) عند التأخير أي النفي
(قوله) مطالبة الزوج حبساً (أي ليس الكلام في ذلك ولا يختص به أي الزوجة هذا ولو قيل بأن لها المطالبة
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى يخرج الزكاة بعد عرش وتقدم عن الشورى ولو ماوى ترجيح
عدم التعلق إذ لا يختص من المؤذي عنه (قوله) الضرورة (الخ) عبارة غيره اقترض فقتبها دون فطرها
لتضررها باقتطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخطب بإخراجها اه (قوله) لا (المطالب) أي
وطريقه أن يؤكل من بدلهما عنه يلدها أو يدفعها للقاضي لأنه قبل الزكاة فإن لم تكن من ذلك بقيت
في ذمته إلى المحضور ويحذر في التأخير عرش وقوله أو يدفعها للقاضي أي أن كانت الزوجة من محل
ولا يته كإثبات في الشرح (قوله) وكذا بعضنا (الخ) أي لعله لا اقترض على متفقه الكتاب لثقت دون فطرته
(قوله) أصلاً (الزوجة) أي قول المتن وقول في التأخير أي النفي (قوله) أي التناوب (الخ) أي التناوب ولم تعلم حياته
ولم تنته غيبته إلى مدة يصح فيها بومه تأخير معنى (قوله) مع توصل الرقاق) كأنه قيد حمل الخلاف سم
(ويوم) الراوي عن أبي جابر النفي (قوله) لا يجب (الخ) أي فطرته أي إخراجها (قوله) يجب مدعيها (الخ)
عبارة المختار النهائية أي لا يجب شيء بالكلية لأن الأصل برأه إلا أنه من هذا القول على إذا استمر
اقتطاع خبره فلو بانته حياته بعد ذلك وعاد إلى سيد مومر يجب الإخراج وإن لم يعد إلى يده فعل الخلاف في
الضال ونحوه اه أي النفي في المتن وعبارة الرض وشريحه وتولم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عنه
والمرهون والجاني والموصى بمنعته الموصوب والضالو الأقربون اقتطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة
يحكم فيها بومه في الحال اه (قوله) اتحاداً (أي الثالث) (قوله) لا (الخ) عبارة الأسنوي أي التأخير والنفي
في تقرير هذا الوجه الثاني وقيل أنها يجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد اقتضى سم يعني ولا
يناسب هذا الجواب تقرير الفاضل لهذا الوجه بما قدمه (قوله) لو عاد (أي اتفاقاً) وكذا لو بانته حياته وان
لم يعد على المعتد (قوله) فلا يجوز (الخ) وهو ثمرة الخلاف (قوله) ولا يجب اتفاقاً (أي ومحل عدم
الوجوب بما لا يتبين وجوده كالمو ظاهر سم (قوله) ومحل الخلاف (أي قوله) فإن تحقق في التأخير النفي إلا
قوله وكان وجهه إلى واستشكل وقوله عين إلى قال في نسخة (قوله) وكان وجهه عدم الاحتياج للمدعي (الخ) فيه
تصریح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة سم قال عرش وهو أي عدم الاشتراط نصية
كلام الفاضل مر وقال الزبائدي جزم من صحيح بان معنى المدة كاف وعالته شيخنا الرل فقال لا بد من
الحكم بوجهه في تصور الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لا وادى عليه بعض المستفيين
بفطر عبيده قاضي مومر أو أنكروه المستحق حكم القاضي بومه دفع المطالبة عن السيد (قوله) يجب لنفقاء
بذل العبد) أي من غالب قوت بلده (قوله) وذلك مستند) أي لانه لا يعرف موضعه نهاية (قوله) تردد

الزوج والمأشزة (قوله) إنما وجب مع ذلك (الخ) قال في شرح الرض فلو واحد (قوله) هو ما في المجموع
قال في شرح الرض وهو المعتد (قوله) مع توصل الرقاق) كأنه قيد حمل الخلاف (قوله) لا (الخ) قال ظاهر
كلامهم بل صريحه أنها على الثاني (الخ) عبارة الأسنوي في تقرير هذا الوجه وقيل أنها يجب ولكن لا يجب
إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله) ولا يجب اتفاقاً (أي ومحل عدم الوجوب ما لم يتبين وجوده كالمو ظاهر
(قوله) وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بومه (الخ) فيه تصریح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة

التولين ظاهر وعمل الخلاف أن لم تنته مدته غيبته إلى ما يصحكم بعده بومه تأخير وقد وادى عليه بعض المستفيين
في بقية الأحكام انهم يحسن حق الله تعالى فسرع عليه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالاً بأنها يجب لنفقاء بذل العبد وذلك مستند وتورد

الاستوى وغيره بين استئناؤه وإخراجها من أصلها لئلا يخلو الأصل عن أصله لأن الأصل ماؤه فيها وإعطائها للقاضي لأن له قتلها وتزويرها أي ما يؤمن
قبضها الغير وعين النزي الاستئناؤه بإطل الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يتحقق ورد بدقيق كونه في ولايته والأصل
عدم خروجه منها إذا كان في قاض (٣١٨) كذا في حاشية النزي فيجب فيه ذلك أنه يدفع إلى القاضي ليجرجه في أي محال ولايته شامو تعين

البر لا جراته مثل كل كل
تقديم لما يأتي به من
غيره ولا يجزى عنه
فان تحقق خروجه عن محل
ولاية القاضي فالأمام فان
تحقق خروجه عن محل ولايته
أيضا بان تعدد المتولين
ولم ينفذ في كل قطر الأمر
المتنطبقه فالذي يظهر أنه
يجب الاستئناؤه للضرورة
حيثما زاد لم يقطع خبره
فيخرج عنه في بلده وهذا
مع ما قبله يظهر الفرق بين
منقطع الخبر وغيره خلافاً
وعدم عدم الفرق (والأصح
أن من أسير ببعض صاحب
بلازمه) إخراجهم عن واحد
قطعة لا ميسور ووافق
بعض الرقبة في الكفاية بأن لما
بدل أي في الجاني التبعيض
فما ميسور (والأصح) أنه
لو وجد بعض) صاع أو
(الصانع) قدم نفسه) خبر
التي حين إبدأ بنفسك ثم
يمن أو لو خبر مسلم أي
بنفسك فتصدق عليها فان
فضل شيء فلا طلق فان فضل
قوله قدم نفسه وجوب ذلك
وبصرح الأصحاب ونقد
منه جمع متأخرون أنه لو
وجد كل الصيغان لزمه
تقديم نفسه أيضا لأن في
تأخير ما غرأ باحتيال

الاستوى (الخ) عبارة النهاية والتي ورد بان هذه الصورة مستتامة من القاعدة الضرورية أو يخرج من
قوت آخر بلده وصوله إليها وهي مستتامة على هذا أيضا ويؤيد فطره للقاضي الذي له ولاية ذلك ليجرجه
لأنه لقل الزكوة مستتامة أيضا لا احتيال اختلاف اجناس الاوقات نعم ان دفع القاضي البر خرج
عن الواجب يقين لأنه على الاوقات (قوله بين استئناؤه) أي من اعتبار قوت بلده المخرج عنه فيعتبر فيها
قوت بلده المخرج شيخنا وإيعاب أي من اعتبار قرار بلده المخرج عنه على ما مر من النهاية والتي (قوله
وإخراجها) (الخ) عطف على قوله استئناؤها عطف مغاير على ما مر من النهاية والتي (قوله) (الخ) من قول الشارح
الذي ورد ما مع ما قبله (الخ) جري الكردى على أنه من تنسبة الاستئناؤه لرد حقيقتين بين اثنين لا تلازمه ويؤيد
قول الشارح وعين النزي الاستئناؤه (قوله أي ما يؤمن) (الخ) أي بان فوزه الامام لنفيه - عبارة
الكردى قوله ما يؤمن من أي والا لملن موضا له (قوله بان شرطه) (الخ) قد منع هذا إن لم يكن
متقولا بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب وبالتنقل في محل ولايته وان فرقها في غيره
فلا يرجع هو اه سم اقول ويؤيد اشتراط ما ذكر تقديم القاضي بان يكون له ولاية الزكاة
ومعلوم أنه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته (قوله في قاض كذا) أي كان العبد في محل ولايته
ولم يتحقق خروجه عنه عش (قوله في أي محال ولايته) (الخ) قضية امتناع النقل إلى غير محال ولايته
فلا يرجع سم اقول بأن في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح باستئناؤه (قوله فان تحقق) إلى
المتأخره عش (قوله بان تعدد) (الخ) الباء بمعنى التكافؤ (قوله وإلا) (الخ) الاخصر الاحم في كل
قطر امه (قوله في بلده) أي المبدعش (قوله مم ما قبله) لعله قوله وتورد تردد الاستوى (الخ) (قوله) يتعين
الاستئناؤه أي فيخرجها في آخر بلد ميسور وصوله إليها كردى أي أو في بلدة السيد ومن قوتها على ما مر
من النهاية والتي (قوله إخراجها) إلى قوله واخذ في النهاية والتي (قوله) (الخ) ووافق إلى المتن وقوله غير
إلى وغير (قوله أي في الجبل) أي فلا يقتضى بالمرتبة الأخيرة منها نهاية قول المتن (قدم نفسه) أي
وجوبها في معنى وبقي في الشرح مثله (قوله) واخذ منه جميع (الخ) قد يورد عليهم أن قضية دليلهم أن
من لا يؤم إلا لظرف نفسه بل هو المبادرة بأخرها لوجود ما ذكر من التفرق والتأخير عن انكلاهم مصرح
بان الوجوب موسع يوم العيد نعم ان علم وظن التلف ان لم يبادر بالأخراج اتهم وجوب المبادرة وقت تقديم
نفسه سم (قوله وهو الأوجه) (الخ) اعتمد هو أيضا سم (قوله وحل الأول) أي ما جرى عليه الجمع
(قوله فالذي يظهر) (الخ) الاعتداد (الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المتجه عدم
الاعتداد مع الائتم وشبهه لا استدراك إن لم يشترطه ولا علقا قبض لنفسه التبعيض من أصله مرس على سبغ
وقوله خالف الترتيب أي ويطلب منه فيقبل قوله في ذلك عش وقد يقال قياس ما مر في إخراج الردي

(قوله ما يؤمن) (الخ) أي بان فوزه الامام لنفيه (قوله بان شرطه) (الخ) قد منع هذا إن لم يكن متقولا
بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالتناقل في محل ولايته وان فرقها في غيره فلا يرجع
هو (قوله في أي محال ولايته) (الخ) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فلا يرجع (قوله وخالف بعضهم) (الخ)
قد يورد على الأول ان قضية دليلهم ان لم يؤم إلا لظرف نفسه بل هو المبادرة بأخرها لوجود ما ذكر من
التفرق والتأخير مع أن كلاً منهم مصرح بان الوجوب موسع يوم العيد نعم ان علم وظن التلف ان لم يبادر
بالأخراج اتهم وجوب المبادرة وقدم نفسه (قوله وهو الأوجه مدركا) اعتمد هو أيضا (فالذي يظهر
الاعتداد بالخارج) (الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع

تلف ما لم يفرق إخراجها عنها وخالف بعضهم بما في أنه لا يجب هو الأوجه مدركا ولا نظر لذلك الفرز لأن الأصل بقاها له والسنايل
وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخارج وإن أمه يفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع من المتقدم فمر عليه بأهم توعدوا
في الحج عالم هو سوا غيره لعدة فشيء ولو معه الأري من توافقه غير أشهر ما تقدمه من توفى بعض حقيقا وحررنا فنفذ كمالا

(ثم) ان فعله على لحم
(زوجته) لان مقتضاها أكد
لأنها مساوغة لا تسقط
بعض الزمان (ثم) ولده
الصغير) لانه انجزه وتقتضيه
منصوطة يجمع عليها (ثم)
الآب) وان علا ولومن
جهة الام لشره (ثم الام)
كذلك لولادتها وقدست
عليه في النفقة لانها لم تلد
وهي أخرج والقطرة
التطهير والآب أحق به
لشره بشره وتقتضيه
الاستوى بتقديم الولد
الصغير عليه وما أشرف
منه فدل على اعتبار
الحاجة في البابين ومجاوب
بأن النظر لشره لا يظهر
وجهه عند اتحاد الجنين
كالا صالة وحيت فلا رد
ما ذكره قائله (ثم الكبير)
الماجر عن الكسب ثم
الارقاء لشره الحرو وعلاقته
لارتماء الملك بهدوا والوال
ولو استوى جمع في درجة
تخير وان تمريضه بفضائل
فما يظهر لان الأصل فيها
التطهير مستورون فيه
بل النقص أحوج اليه
(وهي) أي القطرة عن كل
رأس (صاح) وحكته ان
نحو الفقير لا يحد من
يستعمله يوم العيد وثلاثة
أيام بعده غالباً

والصائب والرطب عن الجبل والمحب والقر من اشتراط الاسترداد باليان مع لفساد القرض اشتراطه
باليان هنا ايضاً فليراجع قول المصنف (ثم زوجته الخ) لا يمدان عادم الووجة عليها فيقدم على سائر من ذكر
بمنها لأنها وجبت بسبب الووجة المقدمة على من بعد ما عرفنا ذلك لم يسم على المنهج والظاهر أنه لو كان
الزوج موسراً فخرجت الووجة عن قسما بغير ذلك لا يرجع لها لأنها متبرعة للبيتا ولو لاها على الزوج
كالحول على الصحيح والمخيل لو أدى بغيره ان العمل عليه يرجع عليه فليأمل من عرش قول المصنف (ثم ولده الصغير)
أي وإن تعدد كاهن ظاهر ولا يمدد بغيره لم يمدد عليه ولو له الكبير عليه على الآب اعتباراً وأهم وقد مدعي
المواجة في المختار إذا مرد ان سفل كاحصر به بعض (قوله) لانه انجز (أي بمن يأتي بمنها من معنى أي الآب
وما بعده عرش (قوله) كذلك) أي وإن علمت ولومن جهة الام (قوله) لسد الخلة أي الحاجة (قوله) وتقتضيه
أي الترق للمذكور بين باب النفقة والقطرة (قوله) الماجر) إلى قولنا لا يسبى مدق التباينة والمختار (قوله)
الماجر عن الكسب) أي هو من زوجين فليأمل من كذا (قوله) لا يصح عدم وجوب نفقته وشيأ ايضاً
ذلك في باب النفقة مستوفى بما في (قوله) ثم الارقاء) بطلانها المراتب وقد يقال ان ذكر جميع المراتب
لا يوافق ان فرض وجود بعض الصيغ لا يجيبها عما يجب ان المذكور جهة الارقاء فلا يحد في الالبعض
فأمله قال في شرح الرضوي وأنها في المختار وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالمدبر ثم بالمطلق
عنه بصفة اسم (قوله) ولو استوى جمع الخ) أي كابتين وزوجتين نهاية ومعنى قال عرش قوله كابتين
هل مثلها أي الآب أو الام لاستوائهما في الدرجة وأقدم أي الآب تقدم ابنته على الام فيه نظرية
إطلاصها الام (قوله) تخير الخ) يعني التخيير ايضاً فالي استوى إثنان متلافي درجة ولو وجد ما حار بعض
آخرين من يدفع عنه الصاع وبعض الصاع منهما سم قول المختار (وهي صاح) (فرطن) أحدهما يجب
صرف زكاة القطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وشيأ يان ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى
وقيل يعني المدفع إلى ثلاثة من الفقراء أو المساكين لأنها تليق في التناوب وهذا قال الاصطفي وقيل يجوز
صرفها لواحده وهو مذهب الإمامة الثلاثة وان المشرقا فيها ولو دفع طرفة إلى فقير من تلامذة القطرة دفعه
الفقير اليه عن طرفة جاز لدافع الاول ان يوجد فيه مسوغ لأن وجوب زكاة القطرة لا ينافي أخذ الصدقة
لان اخذها لا يقتضي غاية الفقر والمسكنة معقوباً بما عارفتيها واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد
ولا ياتى بتقليد في زمانه هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لاقى بهاه (قوله) وحكته الخ) لأن قول
هذه المحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع

الانتم توجه الاسترداد وإن لم يشرطه ولا على القاض لفساد القرض من أصلهم (قوله) في المختار ثم زوجته
الخ) لا يمدان عادم الووجة عليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لأنها وجبت بسبب الووجة المقدمة على
من بعدها (قوله) في المختار ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كاهن ظاهر وقيل يقدم ولده الصغير لولده الكبير على
ولده الكبير وعلى الآب ايضاً وفيه نظرو لا يمدد بتقديم عليها (قوله) فدل على اعتبار الحاجة في البابين
كيف هذا مع تقديم الآب على الام (قوله) ثم الارقاء) هذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع
ما قد يقال في جميع المراتب لا يوافق ان الفرض وجود بعض الصيغ لا يجيبها لكن قد يشكك في ذلك
ذكر الشارح وهو مجاب بان المذكور جملة الارقاء فلا يمدد الا لبعضهم فأمله قال في شرح الرضوي وينبغي
أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالمدبر ثم بالمطلق عنه بصفة (قوله) ولو استوى جمع في درجة تخير الخ)
يعني التخيير ايضاً فالي استوى إثنان متلافي درجة ولو وجد ما حار بعضاً من يدفع عنه الصاع
أو بعض الصاع منها (قوله) وحكته ان نحو الفقير لا يحد من يستعمله الخ) لك ان تقول هذه المحكمة
لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع الاقطار والجنين
والن الثم إلا ان يجاب عن الاول بأنه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والعدد الاول من جمع

وهو يعمل نحو ثلاثين طال ماء لحي. منه نحو ثمانية اوطال كل يوم وطلان (وهو) أربعة امداد والمدرطل وثلاثون وجلبا بناه على ان اوطال
بنداد مائة وثلاثون درهما (سنة ٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما (ثلاث) من درهم (ثلاث الاصح) أنه (سنة ثمانية وخمسون وثلاثون

درهما وخمسة اسياب درهم
لما سبق في زكاة الثبات ان
وطل بنداد مائة وثمانية
وهشرون درهما وأربعة
اسياب درهم (واحدة اعلم)
ومر ايضا ان الاصل الكيل
والمقادير بالوزن استظهارا
ولا فائدة على الكيل
وهو الكيل المصري قدحان
الاسبي مدوقا ابن جند
السلام يعتبر بالمدس
فكل ما وسع منه خمسة
اوطال وثلاثون درهما وخبر
المدرطلان خفيف على انه
وارد في صاع الماء فلاحية
فيه لو وسع وقد قال مالك
اخرج لنا نافع صاوقا قال
هذا صاع اصابه ابن عمر
وقال هذا صاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعليه
قالا هو بالعراق خمسة
اوطال وثلاثون درهما في
أبوسيف بين يدي الرشيد
لما حج استدعى بصيانه أهل
المدينة وطمع قال يا هؤلاء
عن أبيه عن جده وانه كان
يخرج به زكاة الفطر إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوزنت فكانت كذلك
وقضية اعتبارهم بالوزن
مع الكيل أنه تعدد درهم
المشهور وسجى عليه في
وؤس المسائل لكن
استشكل في الروضة ضبطه

الاضطرار الجنب والآن المهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان فان التي على اقله وطول الصدر الأول
من جمع الزكوات تقرتها فيه ان الامور ان جمعا لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا عن الثاني بأنه بالنظر
لغالب الواجب هو الحب لئلا يمتدح سم وقوله لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا عن الثاني بأنه بالنظر
ابتداء لا يدفعه بمدا الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بمناصه المهم الا ان يقال انه نظر لقول من يجوز
دفعها لواحده (قوله غالبا) اي لتمام ايام سرور وراحة تصعب الصوم نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي
الصاع الذي هو خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله فائدة على الكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا
كالأخطار الجنب فبما هو الوزن لا بالكيل وهو خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله فائدة على الكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا
بالفضل وبيان عن النهاية منه (قوله فائدة على الكيل الخ) اي على ما قاله السبكي واعتمده الشارح واما على ما
قاله القسطل فقد حازوه اعتمده النهاية في المفتي كاتدموا في (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الرشيد
على افضل يعني ان العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد او نقص في الوزن وعما يتبين من قوله كيه المسمى والمأش
وقد حاز المنصور الصاع النبوي بالمدس فوجد خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله وقال ابن عبد السلام) وقفاة لا يحصل
بمنه فكل حاصر من المدس ذلك اعتبر الاخراج هو لا مالا به بنافذة الحبيب وزنا (قوله وخبر
المدخل) دفع ما رد على قوله ما يترو المدرطل وثلاثون درهما (قوله في صاع الماء) ما هو سم اقول ان الشيا من العبارة
ان صاع الحب اذا كيل بالماء يصير كل مد من امداده الاربعة وطين ثقل الماء (قوله وقد قال مالك) اي
الامام (قوله وقال ابن عمر) قوله ولما نازحه اي ما لقيه (قوله في صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي
بالعراق ما ذكر (قوله ما لقيه) اي الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازحه الخ الضمير للرشيد (قوله
وكلمه قال انه) اي قاضى اهل المدينة صيانههم وقال كل منهم انما حضره ورواه الخ (قوله زكاة الفطر الخ)
نائب قائل يخرج (قوله فوزنت الخ) اي الصبيان التي احضرها أهل المدينة (قوله كذلك) اي خمسة
اوطال وثلاثون درهما (قوله وسجى الخ) اي المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) اي جعلهم
الوزن استظهارا (قوله بأنه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يتناقض مع اختلاف الحبوب خفة وثقلها
وعدم اختلاف ما يصح المكيال في القدر عش (قوله باختلاف الحبوب) اي كالدرة والمصن نهاية
(قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية في المفتي عبارة الثاني والاصل في ذلك الكيل والمقادير بالوزن استظهارا
والعبرة بالصاع النبوي ان وجدوا معياره فان قد اخرج قدر اتيقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة
قال جماعة الصاع اربع حفنات يكفي رجل معتدل انتهى والصاع بالكيل المصري قدحان ويذني اي
نحو ان يريد شيئا يميز الاحتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك انه زاد الاول واذا كان المختبر
الكيل فالوزن تقرب ويجب تقديره هنا بما من شانه الكيل اماما لا يكال اصلا كالأخطار الجنب وإذا كان
قطعا كابر العبارة بالوزن لا غير كما في الزا ا ه عبارة شيخنا هو اربع حفنات يكفي رجل معتدل وهو
بالكيل المصري قدحان ويذني ان يريد شيئا يميز لا يتناول اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك لكن هذا
بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر الكيل ا ه (قوله اي الصاع الخ) اي قول المتن ويجب
في المفتي الاقوال يعتبر بالكيل وقوله والصاع منه الى وجوبه وقوله يعتبر بالوزن الى ولا فرق (قوله اي
الواجب فيه المشر الخ) اي لان النص ورد في بعض المشرات كالبرو الشيعي والقر والويب وقس

الاضطرار الجنب والآن المهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان فان التي على اقله وطول الصدر الأول
من جمع الزكوات تقرتها فيه ان الامور ان جمعا لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا عن الثاني بأنه بالنظر
لغالب الواجب هو الحب لئلا يمتدح سم وقوله لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا عن الثاني بأنه بالنظر
ابتداء لا يدفعه بمدا الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بمناصه المهم الا ان يقال انه نظر لقول من يجوز
دفعها لواحده (قوله غالبا) اي لتمام ايام سرور وراحة تصعب الصوم نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي
الصاع الذي هو خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله فائدة على الكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا
كالأخطار الجنب فبما هو الوزن لا بالكيل وهو خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله فائدة على الكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا
بالفضل وبيان عن النهاية منه (قوله فائدة على الكيل الخ) اي على ما قاله السبكي واعتمده الشارح واما على ما
قاله القسطل فقد حازوه اعتمده النهاية في المفتي كاتدموا في (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الرشيد
على افضل يعني ان العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد او نقص في الوزن وعما يتبين من قوله كيه المسمى والمأش
وقد حاز المنصور الصاع النبوي بالمدس فوجد خمسة اوطال وثلاثون درهما (قوله وقال ابن عبد السلام) وقفاة لا يحصل
بمنه فكل حاصر من المدس ذلك اعتبر الاخراج هو لا مالا به بنافذة الحبيب وزنا (قوله وخبر
المدخل) دفع ما رد على قوله ما يترو المدرطل وثلاثون درهما (قوله في صاع الماء) ما هو سم اقول ان الشيا من العبارة
ان صاع الحب اذا كيل بالماء يصير كل مد من امداده الاربعة وطين ثقل الماء (قوله وقد قال مالك) اي
الامام (قوله وقال ابن عمر) قوله ولما نازحه اي ما لقيه (قوله في صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي
بالعراق ما ذكر (قوله ما لقيه) اي الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازحه الخ الضمير للرشيد (قوله
وكلمه قال انه) اي قاضى اهل المدينة صيانههم وقال كل منهم انما حضره ورواه الخ (قوله زكاة الفطر الخ)
نائب قائل يخرج (قوله فوزنت الخ) اي الصبيان التي احضرها أهل المدينة (قوله كذلك) اي خمسة
اوطال وثلاثون درهما (قوله وسجى الخ) اي المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) اي جعلهم
الوزن استظهارا (قوله بأنه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يتناقض مع اختلاف الحبوب خفة وثقلها
وعدم اختلاف ما يصح المكيال في القدر عش (قوله باختلاف الحبوب) اي كالدرة والمصن نهاية
(قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية في المفتي عبارة الثاني والاصل في ذلك الكيل والمقادير بالوزن استظهارا
والعبرة بالصاع النبوي ان وجدوا معياره فان قد اخرج قدر اتيقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة
قال جماعة الصاع اربع حفنات يكفي رجل معتدل انتهى والصاع بالكيل المصري قدحان ويذني اي
نحو ان يريد شيئا يميز الاحتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك انه زاد الاول واذا كان المختبر
الكيل فالوزن تقرب ويجب تقديره هنا بما من شانه الكيل اماما لا يكال اصلا كالأخطار الجنب وإذا كان
قطعا كابر العبارة بالوزن لا غير كما في الزا ا ه عبارة شيخنا هو اربع حفنات يكفي رجل معتدل وهو
بالكيل المصري قدحان ويذني ان يريد شيئا يميز لا يتناول اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك لكن هذا
بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر الكيل ا ه (قوله اي الصاع الخ) اي قول المتن ويجب
في المفتي الاقوال يعتبر بالكيل وقوله والصاع منه الى وجوبه وقوله يعتبر بالوزن الى ولا فرق (قوله اي
الواجب فيه المشر الخ) اي لان النص ورد في بعض المشرات كالبرو الشيعي والقر والويب وقس

بالارطال بأنه يختلف قدره وزنا باختلاف الحبوب ثم صوب الباري الاعتدال على الكيل بالصاع النبوي دون الباقي
الوزن قال فان قد اخرج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا القدر بالوزن تقرب ا ه (وجنبه) اي الصاع الواجب (القوت
المشر) اي الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الاصل) ففتح فحس على الاشهر ويجوز سكون القاف مع ثلث المدة

وهو ابن جهم (في الظاهر) لعمدة الحديث عليه من غير معارض ومجمل ان لم يشح بذكره لمؤيد (٣٣١) الملح جوهره هو لا يضر ظهوره ثم

لا يصح فيمنح قدر يكون
عن الاصل منه صا
ويعتبر بالكيل ويجزى
لن به زده والصاح منه
يعتبر بما يجي منه صاح
انضطر ماله اخر اسانرون
لانه الوارد وجين شرطى
الاصل بان من شأه أن يكال
ويعد الكيل فيه ضابطا
بغلاف الجين ولا فرق في
هذه المذكورات بين اهل
البادية والحاضر فاذا كانت
لم قوتا لالحم ومصل
ونجس ومن وإن كانت
قوت البله لا تنفعا لالقيات
بها عاده (ويجب من غالب
(قوت بده) يعنى حل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين إنما
تتشوف لذلك وأوق خير
صا من طعام اى برا صا
من اقط او صا من شير
او صا من تمر او صا من
زيب لبيان بعض الانواع
التي يخرج منها ولا نظر
لوقت الوجوب خلا للزوال
ومن تبعه ويفرق بين هذا
واعتبار اخر المحول في
التجارة بان القيم معتبرة
غالبا اكثر من القوت ظم
يكن ثم غالب يضبطها
فاضربت وقت الوجوب
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا وقت الشراء في بده
بها غالب بان للدار ثم على
ما يقاد لهم المافدين

الباقى عليه جماع الاقيات نهايت متى (قوله) وهو لن) الى قول المتن ويجب في النهاية الا قوله ويعتبر
بالكيل قوت له وقارق والى لافرق (قوله) ولم يفسد الملح (الخ) اى ولبيعته وإن لم يفسد شرح بافضل قال
الكردى عليه قاله اثب ثلاث افساد جوهره تبييض وظهور الملح من غير تبييض ويجزى في الاخير قول
بمحسب الملح دون الاولين فلا يجزى لبيعها (قوله جوهره) اى ذاته عرض (قوله) ويعتبر بالكيل تقدم
عن النهاية وشرح بافضل خلافة (قوله) ويجزى لبيع به زده) شامل للين غير الاذى والربوبية الطيبة
والضيم وقد يخرج على دخول الصورة للتأدق العموم وفيه خلافا للاصح منه الدخول سم ونهاية
قال عرض اى يجزى لبيع كل ما ذكره وهو هل يجزى لبيع الملح المخلوط بالامام لانه نظرو الاقرب ان يقال ان
كان اللبن يتانى منه صا ح اجزا لافلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتاته غلوطا اما اذا كانوا يقتاتونه غالبا
فاظهر عدم اجزائهم مطلقا كالصبي من الحلب اه (قوله) على ما قاله اخر اسانرون (الخ) عبارة في النهاية لانه
فرع من الاصل فلا يجزى ان ينقص عن اصله قاله السمرقاني في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاصل
(قوله) بشرطى الاصل) وهما عدم ع الاذى وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال ان هذا عامر عن
شرح بافضل في الاصل انه يشترط هنا ايضا عدم تبييض الملح (قوله) في هذه المذكورات (الخ) اى الاصل
واللين واللين قيل يجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاه في المجموع وعرضه معنى (قوله) لالحم ومصل
وعرض (الخ) اى ولا شى اخر مما ينافر الاجناس السايق في المنزى والشرح كالحشيب المعروف الذى يقتاتونه
في بعض بلاد الحجاز بانماذا نجس منه (قوله) ومصل (الخ) وكذا الكسكس وهو يشبع الكاف معروف معنى
ونهاية قال الكردي وهو ما الضمير اه اى بنحوه (قوله) وإن كانت قوت البلية (الخ) اى لو كانوا لا يقتاتون
سوى هذه المذكور واعتبر بعبارة اقرب البلاد اليهم اخذوا من قوله الاقرب من لا قوت لم يجزى ما عرض
(قوله) ومصل) هو ما يحول اقط لاياب (قوله) من غالب) الى قوله خلافا في النهاية والى قوله من تبعه في المتن
(قوله) يعنى حل المؤدى عنه) اى بده كان ولا (قوله) في غالب السنة) فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها
جنس اخر اجزا اذ ما عانى ذلك الوقت كاقى العباب نهاية قال عرض قال الشارح في شرحه على العباب
واستوفى القليلة كسنة أشهر من بروتين من شعير اى مالو غلب أحد همل يجزى غيره اه (قوله) لبيان
بعض الانواع (الخ) يعنى ان اوقى الحديث التنوع لا التثنية كقوله في المقابل الاق كرى (قوله) ولا نظر
لوقت الوجوب (الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة لا لاياب برأى غالب قوت السنة كاصوبه
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلا للزوال من تبعه كحل واين يونس وابن الرقعة وغيرهم اه (قوله)
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله) ووقت الشراء (الخ) عطفت على اخر الحلول اى واعتبار وقت
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع التمن كرى وفي المشرى بمرض القنينة المادوك بنحو نكاح
(قوله) وهو) اى غالب فقد بده الشراء وقت الشراء (قوله) لانه اى لفهم الماعدين (قوله) ومن لا قوت
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) من قوت اقرب محل (الخ) اى من غالب قوت نهاية ومعنى (قوله) فان
استوى علان) اى في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرف عرض (قوله) واختلفا (اجا)
اى اختلف الغالب في اقرارها بما يوافق معنى (قوله) خبر) اى والاصل الاعلى معنى (قوله) اعتبارا كثرهما
اى وجوب الاخر اى من جمل الانصاف من ذا نقصان من ذا فوجها ان وجهها ما يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزى الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا وجهها انه يخرج منه فم الواجب الاذى هو الاكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمة اى ان يبداه اه قال عرض قوله هو وجوب الاخر اى منى اه من خالف ذلك

الغالب اه (قوله) ويجزى لبيع به زده) شامل للين نحو الاذى والاروب وقد يخرج دخول الصورة
التأدق في العموم فيم خلافا في الاصول الاصح منه الدخول (قوله) ولو كان الغالب مختلطا كبر بضمير
اعتبرا كثرهما) وعلم من عدم جواز تبييض الصاع انخرج منهم لو كانوا يقتاتون برا غلوطا بشعير او نحوه
(١٤٠ - شرواني وابن قاسم - ثالث)
مخرج من قوت اقرب محل اليهم فان استوى علان واختلفا واجبا خير ولو كان الغالب مختلطا كبر بضمير اعتبارا كثرهما ولا يخرج

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوعه في زكاة المال ورده

في تعليل الأول الفارق بينهما (وقيل يتخير بين جميع الأوقات) وبه قال أبو حنيفة فظاهر الخبر (ويجزي) على الأولين (الأعلى) الذي لا يلزمه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوته وعلمه وفارق عدم أجزاء الذهب عن الفضة يتعلق الزكاة ثم بالعين فتعين المراساة منها والقطة فطرفة العين فظهر لما به غلظه وقوامه والأوقات متسارية في هذا الفرض وتعيين بعضها إنما هو وقتي فإذا عدل إلى الأعلى كان الأولى غرض هذه الزكاة ويؤخذ منها أنه لو أخرج الأهل باقي المستحق إلى قول الواجب أحجب المالك وفيه نظر بل ينبغي إجابة المستحق حيث دل أن الأعلى إنما أجزأه ما فإذا دل الواجب له فينبغي إجابته كما لو أفي الدائن غير جنس دينه ولو أعل وإن أمكن الفرق (والعكس) أي لا يجزي الأدنى الذي ليس غالب قوته عمله (والاعتبار) في كون شيء معاهل أو أدنى (زيادة القيمة في وجه) لأن الأدنى قيمة أرثي بهم (وبزيادة الأقياس) الأصح) لأنه الأليق بالفرض من هذه الزكاة على علم مما تقرر (فالرخير من التمر والأرز) والشمير

والزبيب وسائر ما يجزي (والأصح أن الشمير خير من التمر) والزبيب لأنه أبلغ في الأقياس (وإن التمر خير من الزبيب) لذلك والشمير والتمر والزبيب خير من الأرز كما ثبت وفيه نظر فظاهر لك ظاهر كلامهم وكأنه لم يذكره الله

الصدر الاول فلم ان الاصل
 البراءة للشمير قال في ريب
 فالأردز ويرد النظر في
 بقية الحروب كالذرة الدخن
 والفول والحصى والمسدس
 والماش ويظهر ان الذرة
 بقسميه في مرتبة الشمير
 وأن بقية الحبوب الحصى
 فالأردز والمسدس فالقول
 بالبقية بعد الارز وان
 الاصل فالقيل فالجبل بعد
 الحبوب كبقاها لم نصل
 انه لا يختلف باختلاف
 البلاد وقيل يختلف وتصغر
 له بعضهم ولا يجوز، ثم
 منوع النوى قاله جمع
 غلاف الكيس فيخرج
 منه ما بقى صاقل كبسه
 (وله أن يخرج من نفسه
 من قوت) يلزمه الاخراج
 منه (وعن) نحو (قريبه
 اعل من) وعكسه لا ليس
 فيه تمييز الصاع (ولا
 يميز الصاع) عن واحد
 من جنسين وان كان احدهما
 اعل من الواجب وان تعدد
 المؤدى كشركيين في فن
 لان العبارة بيانه لكن
 لوجوب بلاية ابتداء وذلك
 لظاهر الخبر وكالا يجوز
 في الكفاية العبارة ان يعلم
 نحو ويسمى صاعا امان
 نوحين جنس فيجوز قول
 ابن ان هريرة

عافي المتحفر ان قال في انه ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله ثم وقدم الذرة والدخن وتقدم ان
 الدخن نوع من الذرة وهو يختص انهما في مرتبة واحدة وقوله ثم على ما يبدى للشمير اى فيكونان في مرتبة
 الشمير فيقدمان على الارز يادى وبقي تقدم الذرة على الدخن وتقدم الارز على التمر اه ع ش اى
 وتقدم الشمير على الذرة كباقي ع ش وقوله اى للارز (قوله بسميه) كانه اراد بسميه
 الثاني الدخن (قوله في مرتبة الشمير الخ) الوجه تقدمه انهم على الارز والذرة وتقدم الارز على التمر
 والريب خلا كما ذكره الشارح وتقدم الذرة على الدخن على الارز وتضمنه كون الدخن قسما من الذرة كما
 لا تقدم عليه كالا يقدم بعض انواع التمر على بعض نعم ان ثبت انها ابلغ منه في الاكثيات فينبى تقدمها
 والقياس التزام ذلك في انواع التمر اذ تفاوت في الاكثيات لكن قضية اطلاقهم خلاصهم عبارة شيخنا
 فالاعل البرم السلت ثم الشمير ثم الذرة ثم الارز ثم الحصى ثم الماش ثم العسل ثم القول ثم التمر ثم الريب
 ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير منوع اذ لم يجر اكل من هذه من هو قوت وقدر مزيجهم لذلك بقوله
 بالشمير شيخ ذى رمز حتى مثلا ه عن فور ترك زكاة النظر لو جهلا
 حروف اولها جاءت مرتبة ه اسماء قوت زكاة النظر لو خلا
 اه زاد باعشن وهذا هو المستند ان تقدم بعض المتأخر في الحقيقة ه عبارة الكردى على شرح بافضل
 قال القليلون في حواشي اهل جلة مراتب الاوقات اربع عشرة مرموز اليها يعرفوا اهل البيت الاول
 من هذين البيتين قايما من باقية البر والسيد من مل السلطنة الشين من شيخ للشمير النزال ذى الذرة ومنها
 الدخن والارز والارز الحاصل من الماش والاش والشمير والمسدس والفول والتمار والارز والريب
 والافلاطون والابن والابن الجبلين (قوله وما نصو الخ) اى اصحابنا وانتمنا (قوله فيخرج منه)
 وعليه فليس مرموزا كالجبلين فيما هو الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والخشني
 الاقر له وان تعدا الى كالا يجوز قوله في ان هريرة قال وما الخ (قوله وعن) ع ش اى ع ش من يرب
 عنه باقية نهاية ومتى (قوله نحو قريه) اى كوجبة وعيد نهاية ومتى (قوله لا الخ) اى ولاته زاد
 خبر اركاموز ان يخرج لاجد اربعين شاتين وللآخر من عشرين دو مانيات متى (قوله عن واحد
 من جنسين) سبذ كعشر ذرهما (قوله كشركيين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيمد ان يلزم
 الآخر موافقته لان الزام غير الواجب يمد جو اذ اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تمييز
 الصاع فالوجوه جوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل
 في الوجوه فليتأمل سم (قوله اما من نوعي الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهاية ومتى عبارة
 الايمان هل تم هل الماد الاغلب جنسا فقط حتى يجوز اذ اخرج بعض انواعه وان لم يقابل بخصه من ذلك النوع
 مراتب بقية المعشر التي سكتوا عنها والجميع في ذلك لعلية الاكثيات شرح حم (قوله ويظهر ان الذرة
 بسميه) كانه اراد بسميه الثاني الدخن (قوله في مرتبة الشمير وان بقية الحبوب الخ) الوجه تقدم الشمير
 على الذرة والدخن وتقدم الارز على التمر والريب خلا كما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على
 الارز وتضمنه كون الدخن قسما من الذرة كما لا تقدم عليه كالا يقدم بعض انواع التمر على بعض نعم ان
 ثبت انها ابلغ منه في الاكثيات فينبى تقدمها والقياس التزام ذلك في انواع التمر اذ تفاوت في الاكثيات
 لكن قضية اطلاقهم خلا ه (قوله كشركيين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيمد ان يلزم الآخر موافقته
 الا يلزم تمييز الصاع لان الزام غير الواجب يمد جو اذ اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تمييز
 الصاع الذي اطلقوا امتناعه فلا يمدان الحكم اما الاخراج الآخر من الاعلى واما جوع الاول الى الاخراج
 الواجب من هذا الاخر فيتمين ان ما اخرج من الاعلى لم يرق الموضع لليتأمل الوجه وجوب رجوع الاول
 الى الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوه فليتأمل (اما من
 نوعي جنس فيجوز) قضية جواز تمييزه من الذرة والدخن بتأنيلا انه نوع منها كما اتداه كونه تميها كما

لا يجوز في ما بين كبريوتها الاذرى في (٣٢٤) فونين متباينين واما عن غير واحد كان ملك واحد نصي في ما خرج نصف صاغ

يجب الاخراج منه عن نصفه نصف صاغ اعل ذلك عن النصف الثاني وان من اختلاف الجنس فيجوز لتعدد ما خرج عنه فلا يجوز حيث كان في بلد اقوات لا غالب فيها فخير بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل اشر لها) أى أعلاما كالخفايا فافخرة (ولو كان عبده يلد آخر فالاصح ان الاختيار بقوت بلد العبد) للاصح السابق أنها تلزم للمؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذى لا يجرى فيه إذا وجد الحب (الحب السليم) أى من عيب ينافى صلاحية الادعاء والاقنيات كما يعلم من قواعد اليا بوسيلم مما يأتى ان العيب في كل باب معتبر بما ينافى مقصود ذلك الباب فلا يجرى فيه قيمة ومعيب ومته مسوس ومبول أى الا ان جف وعاد لصلاحية الادعاء والاقنيات كما علم ماذكرته وقديم تميز معلما ولو أنه أو يصرح ان كان هو قوت البلد لكن قال القاضي يجوز حيث وجدته ابن الرقة بما إذا كان المخرج يأتى منه صاغ وفيها نظر لانه مع ذلك يسمى ميبيا

أو نوحا حتى لو كان الاغلب نوحا لم يجر نوح غيره وإن اتحد اجسا قال الاثنى والثاني واضع اثني ثم قال واغلبهم كلامهم انه لو غلب جنس واحد فاجاز التبعيض منها به صرح البدارى بوقال ان في مريه لا يجوز ويؤيده ما مر من اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتوزيعا في كماله توقف فيه الاذرى ثم اختار ان النوعين ان تقاربا جاز أو لا قالوا ظاهر كلامهم انه لا مبرر باختلاف النوع مطلقا وجهه بعضهم بانهم يمثلوا الا باختلاف الاجناس كالصغير والقرى والزبيب هو قديم عن باعثن عن شرحى الارشاد ما وافق ما مر عن النهاية والمختار ثم قال هنا اما من نوعى جنس فيجوز كذا في التحفة وغيره وهو يرد ان انواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها او كان انفعاده وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمختار بل يمكن الجمع بينهما (قوله ليجوز) قضيته جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناعل انه نوع منها كما اقتضاه كونه نفسا منها كادل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) أى إذا غلب احدهما فقط كما مر عن اليا بوسيلم اما إذا غلبا فيجوز باقتضا (قوله ما خرج) الا لا بدال الفاء بالواو (قوله ما خرج) عبارة النهاية والمختار نصي عديد او ميعطين يبلدين عتقنا القوت فانه يجوز تبعيض الصاغ اه (قوله يجب الاخراج منه) حتى التبعيض بما يجب المخرج لو قال من الواجب لكان اخس واسلم (قوله وان اختلف) فاقرب وكان حقه ان يصرح بجواز (قوله اى اعلاما) اى فى الاقنيات يا بوسيلم معنى قول المتن (ولو كان عبده) اى اورد وجهه او ربه يقول المتن (قوت بلد العبد) اى يدفع لغيره بلد العبدان بعدد وهل يجب عليه التوكيل في من يبعث يصل الخبر الى الوكيل فيه قل على موت الوجوب ام لا فيه فنظر والا قرب الثاني اخذ اجماعا قالوا فيها وحلف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه في ذلك الوقت على الصغير قبل بى الوقت فانه لا يكلف ذلك حش (قوله إذا وجد الحب) حتى المقام اذا تعين الحب كافي النهاية والمختار (قوله فلا يجرى) اى قوله لكن قال في النهاية الا قوله ومبول المو قد يرد وكذا فى المتن الا قوله وقد يرد الى وان كان (قوله لا يجرى) قيمة اى اتفاقا قايمة ومعنى اى محتاج حش (قوله ومته) اى العيب (قوله مسوس) بكسر الواو اسنى وايمابى وان كان يفتاته ومعنى ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى حسب قدم قليل القيمة اى لم يتغير لونه واهو طعمه او يمتحنها بقوى عباب (قوله وان كان الخ) اى المسوس والمعيب (لكن قال القاضي) عبارة شرح العباب قال القاضي واقرء ان الرقة وغيره الا اذا قلدها وغيره واثنا وقال الاذرى وجب الجزم به الا في محسوسه والجنب واجامعة استأصلت من رقة الناحية قال الاذرى كان الرقة واجبة ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا كذا فى الاقطار الملح اهو قد ينظر فى كلام القاضي وما يفرع عليه بان الذى اقتضاه كلامهم انه لا يجرى وذلك وان كان غالب قوت البلد وحيث يخرج سليمان قوت اقرب البلاد اليه اه عبارة حش قال سم على المخرج لو لم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال فى العباب ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا اه ووافق عليه ما هو قضية قول الشارح مر القما في بلد كان في بلد لا يتفاوتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد اخلا اه وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع قاتل (قوله يجوز حيث وجد) اى حين اذا كان المسوس قوت بيلدهم (قوله مع ذلك) اى بلوغ دقيق المسوس واخرج منه قدر دقيق صاغ سليم يا بوسيلم (قوله ان يلو به اخراج السليم) فلو قلده السليم من الدنيا لم يخرج من الموجود وينظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه فنظر والثاني قريب مر سم على سح وتوقف فيه شيئا قال الاقرب الثالث اخذ اجماعا تقدم يقال فقد دلوا على ما مر من استئان الرقة من ان كان من بخرج القيمة وكلف الصعود منه ولا الزول مع الجيران حش (قوله من غالب قوت اقرب المحال الخ) ظاهر موافق بعدد يبنى ان يخرج وجوب قله على وجوب نقل المسلم فيه مر اه سم (قوله وقد صرحوا

بان والذي يوافق كلامهم أنه يلزمه اخراج السليم من غالب قوت اقرب المحال اليهم وقد صرحوا

يقتاتوه وان لا لافطر
الى ما هو من جنس ما يقتات
وبغيره كالخبيث لان قيام
مانع الاجزاء به صير كانه
من غير الجنس وديق
وسيق وان اقتاته ولم يكن
له سواء واية او صاعان
ذيق لم يثبت (ولو اخرج)
الاب او الجذ (من ماله)
فطرة) اوزكاة ما لم هو
تحت ولايته من (ولده
الصغير) او الجنون او
السفيه (التي جاز) ورجع
عليه ان نوى الرجوع
(كاجني اذن) لاخر ان
يخرجها عنه فقبل فلها
تجره ان نوى الاذن او
الخروج بعد تقريض الثانية
اليه اخذ اياها في مال الوصي
او القيم فلا يجوز له ذلك
كأن لا ولاية له على الاوجه
الا ان استأذن الحاكم فان
قد قبل الاذن في ذلك لاي
من الوصي والقيم اخرجها
من عنده ويحرم اداؤها
لدينه من غير اذن قاض
وفرق بانه لا يتوقف على
تيعال ما ياتي قبيل الشركة
بخلاف الزكاة تتوقف
عليها فافترق كون الخروج
يستقل بتسليمه للخروج عنه
لانه اذا استقل بذلك فالتية
أولى ولفرق القاضي بغير
ذلك عما لا مدخل له في
الفرق كما يعلم بتامله
(بخلاف) الولد (الكبير)
الرشيد فلا يجوز ان يخرج
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالاجري الخ قد رجع هذا التايدان كون المسوس في الصورة المذكرة مما لا يجزى هو عين عمل
البراع (قوله وديق الخ) معطوف على قيمة العيب مع شره لا يجزى ديق خلافا لما على وسويق
وخير خلافاً لغيره من اصحابنا وزعمهم انهما ارفق بالمستحق مردود بان الحب اكل ثمنا لصلاحيته لكل
ما يراد منه اه (قوله لم يثبت) أي ضيق قبل وهم من ابن عينة ليعاب (قوله وان اقتاته) أي هو دون اهل
البلد ش انظر لم يبرهننا بيسنة ابلغ فطر ما في المصيب (قوله الاب) الى قوله فان نقد في الثانية
الا فله ان نوى الى مال الوصي وكذا في الثاني الا فله ورجع الى المتن (والجذ) أي من قبل الابوان علا
مفتي قول المتن (جاز) أي لا ولاية عليه ويستقل بتسليمه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم نوى الاداء عنه ثانية
ومتنى (قوله ان نوى) أي حين الاداء ثانية ولا يعاب قول المتن (كاجني اذن) أي ليخرجها من ارجاعها عنه كافي
غيره ما من الدين فان كان في ذمته فله ان يعاد مستحق قال فية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه متنى
وناية زاد الا يعاب قال الزكي وقياسا على الدين يقتضى ان للودي الرجوع اذا شرطه ما اطلق وكانه
اقرضه اياه اه قال عرش قوله ثم فان لم ياذن لم يجز الخ أي وان كان المخرج عنه من يتفق عليه المخرج
مروى وحيث لم يجز لا تسقط عن اخرجها عنه فله استردادها من الاخذ ان لم يعلم بانه اخرج عن غير موافقه
له لا نية عادية له منه فيؤخذ جواب بوقع السؤال في العتق في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظهر
بها المستحق هل يجوز له اخذها وقطع لئلا زكاة ام لا وهو عدم جواز اخذها وعدم الاجر لماسل على
الشارح عرش (قوله ما ياتي) أي في فصل اذا لم ياذن كافر (قوله اما الوصي الخ) عبارة للعيب بوسرعه لا الوصي
والقيم ولو بالام فلا يضر جان عن مجبورهما من مالهما إلا بان القاضي لها في ذلك فيظهر انه بعد اذن
القاضي لفي الاداء من ماله كالأب فان نوى الرجوع ورجع ولا ملا بحث الاذني ان لو كان يحمل لاحكام
فيما لا يولى جاز القبر اخرج فطره من ماله بمنزلة بل اذن لسيان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه
سم (قوله فلا يجوز له ذلك) أي الاخير منه من ماله نهاية أي ماله نفسه سواء نوى الرجوع ام لا عرش (قوله
فان نقد) أي الحاكم (قوله اي من الوصي والقيم الخ) في باب لا ولاية له في رق بانه لا ولاية له س قال عرش
وفي مال فقد الوصي والقيم والحاكم هل للأحد الاخر اخرج عنه ام لا في نظر ثم رأيت من الفتوى الاذني
ما يفيد الاول اه وتقدم عن الا يعاب منه كلام سم فبما اذا كان نحو الصغير ووصي وقيم (قوله على
ما ياتي الخ) التي ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء من جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله ولفرق القاضي
التي) التي فرق به القاضي هو ان زكيت الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الروضي
والثانية على حكمه وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظرو اجتهاد فلم يصح لادن من له النظر العام
الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا متفق قريب في دعوى انه لا يدخله نظر للقيام سم عبارة
عرش قوله ثم لا زكيت الدين متعين الخ أي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف
الفقراء فانه قد يتهم بانه قد يمدح لمن لا يستحق اولن غيره اوجج متوخذ من تأويل الشارح م ر أنه
لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم اقول المتن (في عيب) أي رقيق والمصرح يحتاج الى خدمته

اما الوصي والقيم فلا يجوز عبارة للعيب بوسرعه لا الوصي والقيم ولو بالام فلا يضر جان عن مجبورهما
من مالهما إلا بان القاضي لها في ذلك فيظهر انه بعد اذن القاضي له في الاداء من ماله كالأب فان نوى
الرجوع ورجع ولا ملا بحث الاذني ان لو كان يحمل لاحكام فية ولا يولى جاز القبر اخرج فطره من ماله
وبمنزلة بل اذن لسيان قلنا انه يتصرف في ماله بمنزلة بل اذن لسيان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه
بان الدين قلنا انهما انهما ابتداء على المؤدى عنه اه باختصار (قوله اي من الوصي والقيم) في باب
لا ولاية له في الفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) التي ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء من جهة
الدين في الفرق نظر (قوله ولفرق القاضي الخ) الذي فرق به القاضي هو ان زكيت الدين متعين بخلاف مستحق
الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض على حكمه بكون معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظرو اجتهاد فلم يصح لادن

لا يستقل بتسليمه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطره ثم اخرجها عنه (ولو اشترك موسر ومسر في عيب) ارامة انصافه لا

(لوم الموصف صاع) ولا يلوم الموصوف. (ولو ايسرا) اي الشريك (واختلف واجبها) باختلاف قوت عليهما بناء على الضعيف ان العبرة بيليهما كما افاده كلام المجموع وغيره ولعلنا غفله هنا وفي الروضة فلم يعبأ قدمه ان العبرة بقوت بلده العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح) واقطاعه (ولا تبعض الصاع) حيث لا نكرا اخرج جميع ما لو من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت عمل الرقيق واول بعضهم لائقوا المحدث المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو قاسد معني ولفظا لا يفتقر راوي له منه تاويل الاستوى له بعمله على ما اذا كان قوت الوجوب يعمل لا قوت فيه واستوى على سيده الذي فيه قوت اليه المأمر ان العبرة في هذا بأقرب عمل قوت اليه فثبتا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قالوا حيث امكن تنزيل كلام المصنفين على تفسير صحيح لا يبعد إلى تغليظهم وظاهره معين لإخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل غير

(وقوله لوم الموصرف) أي لانه الواجب عليه هذا اذ لم يكن بينهما ما ياتقان كان وصادف من الوجوب نوبه الموصوف له الصاع كما رتت الاشارة اليه والموصرف لا شيء عليه كالبيض المسرف معني ونها يقول لاياب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والميض ومن في تفقوا اليه كالعبد مع السيدن انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرتهما ونخرج من غالب قوت بلدهما انتهى اه سم جارة العباب فان كان عبدهما ينير لهما اخر جالطته من قوت بلدهم كذا الميض ومن في تفقوا اليه ما قاله الشارح في شرحه كما اعتد به جمع تآخرون كالسبكي والاستوى والاذنعي والبقيني والزر كشي وقال المحامي انه مذهب الصافي وجزء من بعض الشرح الصغير وكذا في المجموع وحيث فلا يجوز التبعض في المسائل الثلاث وما يصح به قول المتأخر اصله ولو كان عبده يلد آخر فالاصح الخ فاني الروضة فيها والمهاج في العبد من جواز التبعض مفرع على الضعيفاتنا تحب ابتداء على المؤدى اه (قوله) كما افاده أي البناء على الضعيف (قوله) ولعله أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المتأخر (قوله) لعله أي بالبناء على كور (مأقده) أي هنا في الروضة (وقوله) ان العبرة التي تيان لما قدمه (قوله) المحدث (الخ) أي من ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله) وهو قاسد معني) أي لانه لا معنى حيث نقول المصنف واختلف واجبها اذا افتاه كاختلافه على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (ولفظا) بمحتل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا يدمع اتحاد سياق الكلام سم ومحتل ان القاسد ان الغلط من صرف اللفظ عن ظاهره والتبادر بلا قرينة بجر دسا للمعني لا يصلح ان يكون قرينة كما تقر في عمله (قوله) تاويل الاستوى الخ) اقتصر صاحب المنهاج في البداية على حل المتن عليه وقالوا إن الحل عليه اولى من بئانه على الضعيف بصرى (قوله) فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لم تبعض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعض الصاع سم (قوله) وهو ظاهر) أي تاويل الاستوى (قوله) وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وان لوم تبعض الصاع وفيه نظرو مخالفة لاطلاقه انه لا يبعض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت احد البلدين كما لو كان اخر من به النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير الممين وهذا معني قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل (قوله) في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والميض ومن في تفقوا اليه كالعبد مع السيدن اه قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرتهما ونخرج من غالب قوت بلدهما انتهى (قوله) هو اول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبها اذا افتاه كاختلافه على هذا (قوله) قاسد معني ولفظا كما لا يخفى بمحتل انه اراد بالقاسد معني انه لا دخل لاختلاف واجبها في وجوب الاخراج من واجب العبد فتبين وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبها بما لا معنى له وان مفهوماه اذا اتحد واجبها لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالنساذ لفظا بعد الحل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذا الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا يدمع اتحاد سياق الكلام (قوله) واولى منه تاويل الاستوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارتهما أي الروض والمهاج بميلهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلدهما في حقيقته فلا كما مضى ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملاقاته الوجوب بغير المكلف اذا كان لا يستقر والمحدود [نحوه ملاقاته ما يستقر ولا يفتقر بانه فليتأمل (قوله) فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لوم تبعض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع (قالوا) حيث امكن الى قوله لا يبعد الى تغليظهم وقصته انه بدون التاويل غلط وليس كما رتت ان التفرع على احد القولين وان كان مرجوحا لا يكون غلطاً (قوله) وليس كذلك ل كل غير الخ) ظاهره انه سلم له ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وإن لوم

بين الاخراج من اى البلدين شاء ، واما الجواب بان الفرض هنا لى اذا كانا يبلدين وصورهما قد هما ان العبرة بوقت بلد المبدأ اذا كان يبلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذا اعتبارهما فيما قبلها والفرق تسقط الزكاة بمحلين حالانهم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز ثقلها كالى ملك عشرين شاة يبلد وعشرين يبلد يجوز إخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق قراء احد (٣٢٧) البلدين بذمة المالكين بخلاف

ما اذا كانا يبلد واحد فهو يبيد جدوا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعمل عليه ويترك بين ما هنا ومثله الشياه بان الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقصة في البلدين فافترى اكل تعلقها بواحدة فبالمكان لاعتراض التشقيص وسامت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقره أجد هما وشم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الاعلى الضعيف لهما المغطيان بالفرض أولا فعل هذا يشبه التماس على ستة الشياه

وأعمال المتمدن أهل الامت العبدوا لاهو بمحل واحد ولا تلزم فيه فلا جامع بينه وبين ستة الشياه بوجه فالتقاس عليها حيث اشتباه من تقريع الضعيف فهو فادى كالاين على متأمل (باب من تلومه الزكاة) اى شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) اى احواله التى يطهرها انه قد تصف بما يؤثر فى السقوط وبما لا يؤثر فيه كالنصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وتختص بفصلين آخرتين مناسبتها له (شرط)

فى عمل لا قوت فيما استوى اليه البلدان فانه يتخير ولا يعض كما هو ظاهر رسم (قوله بين الاخراج) الاولى فى الاخراج (قوله بان الفرض) بانها (قوله اذا كانا) اى السيلان (قوله ان العبرة) يانها (قوله فهو بيداخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) اى فى ستة الشياه (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مستلة اشراك المورسين (قوله فعل هذا) اى الضعيف (قوله كالاين الخ) غائبة (لو اشترى عبدا ففرت الشمس ليلة الفطر) واما خيار مجلس او شرط فطرتة على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لم يقطر فعلى من يؤله الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق قطرة رقيقة على ورثته كل بقطرته ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب ان مات قبل الغروب عن اوقافه فطرتة عنه وعنهم فى التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وإن مات بموجوب فطرتة عبدا ووصى به فغيره قبل وجوبها وجبت فى تركتها وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الوصى له الوصية ولو بموجوبها فطرتة على الوصى له لانه باقتبول يتبين انه ملكه من حيث الموت الموصولين رد الوصية فمل الوارث فطرتة على وقت الوجوب على ملكه فلو مات الوصى قبل القبول وبموجوب الفطرة فلوارثه قائم مقامه فى الرد والقول فان قبل وقع الملك للبيت وفطرة الرقيق فى التركة ان كان للبيت تركوا لا يبيع منه شيئا فبما ان مات قبل وجوبها او معها فالفطرة على ورثته عن الرقيق ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان فى ملكهم معنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك باقى فى الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كالى المجموع اه (باب من تلومه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) (قوله اى احواله) لاينفى ما فيه من التكنف والتصفى الانسب ان يقدروا الاروال ولا حظا لاسحابا على التالى بمقتضى العطف بصري (قوله اى احواله) اى وليس المراد بما تجب فيه بان الاعيان من ماشية قد تغير ما فان ذلك قد علم من الايوب السابقة وانما المراد انصاف المال الزكوى بما يؤثر فى السقوط وقد لا يؤثر كالنصب والمجرد والظلال ومعارضه بما قد يسقطه كالدن وعدم استقرار الملك بانها بمعنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتكون فى النهاية لا اقوله ويسقط الى وخرج وما انبه عليه (قوله لئلا يتجهلها) اى فكان الترجمة شاملة لها فساغ التصدير بفصل حش (قوله بانوا الخ) وهى الحيوان والنبات والقدن والركاز والتجارة معنى ونهاية (قوله بانوا الخ) الى قوله وطرق المتن الاقوله ويستقل الى وخرج (قوله اصل) سياتى حكم المرتد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه فى الصلاة من انه لو نكح ما لا تصح منه انما لو اخرجهما لا تصح لاقبل الاسلام ولا بعده ويستردا عن اخذها وقد قال اذا اخرجهما بعد الاسلام بل يحتمل له فلو طهره ويزق بينه وبين الصلاة ما قدمنا فى زكاة الدنيا بصري ويحتمل ان المراد بطلب ما مضى او ذات ما مضى لئلا تتعلق بذمة وان قلنا انه لا يطالب بهاى الدنيا بصري ويحتمل ان المراد بطلب ما مضى والمراد يسقط عليه عدم مطالبة بتداركه (قوله لما امرنا) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهي تبعض الصالح وفيه فطر وغائفة لا احلاهم انه لا يعض لذلك اخرج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحر فى عمل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يعض كما هو ظاهر (باب من تلومه الزكاة وما تجب فيه)

(قوله لما امرنا الخ) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهي بالنسبة اليه على وزن

وجوب (زكاة المال) بانواعه السابق تفصيليا (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه فى كتابه هذه فريضة الصدقة انى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ورواه البخارى للاتباع على كافر اصل وجوب مطالبة فى الدنيا بل وجوب عقاب عليها فى الآخرة فظهر ما فى الصلاة ويسقطه باسلامه ما مضى ترغيا فيه وخرج بالمال زكاة القطار مر ان اتاها ثم الكافر عن موته

بالنسبة إلى العمل وزان زكاة المال لكان التقيد بالمال لأن في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم ما تقرر) أي في قوله وجوب مطالعة الدنيا الخ ع (قوله وهذا) أي الإسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أي في كون هذا شرطا لوجوب الإخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرطا لأصل الوجوب فلم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا المعطوف لا يؤثر لأن مدار المعطوف الخ كرى (قوله الخ) أي وسياق الوجوب على البعض سم (قوله لأصل الخطاب) أي شرط لأصل الخ وهو غير أن الشرط الخ (قوله لأن مدار المعطوف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا تامة حيث يدل المعطوف الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحيث قد كان المراد بالوجوب أصل الطلب فنقول إذا لا سلام ليس شرطه أو وجوب الإخراج أو ان الحرية شرطه وليس شرطه لأصل الطلب فليتام لم يحصل قول العارح لأن مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الأول بالنسبة لأحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني فإيه من التكليف والتصف بصري وفي نحو زيادة بسيط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبر أو متولدة وعلق المتق بصفة لعدم ملكه أه وإذا لم يكن على القديم ملك بملك سيده ملكا ضيقا فمع ذلك لا زكاة عليه ولا على سيده في الأصل وان قلنا بملك بملك غير سيده فلا زكاة عليه أيضا لعنف ملكه كأمرو ولا على سيده لأنه ليس له أه (قوله على من في رقب الخ) هل بشكل بما يأتي في البعض سم ولعل المراد الشارح من حيث ما فيه من الرقيق ونسبه (قوله كأمرو) أي في الفطرة (قوله الزكاة) أي قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله كلفه إلى ويجري مو قوله ويتقرر إلى أما إذا (قوله الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الحول في رده نهاية ومتى وأما الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيد محترمه (قوله وقته) أي المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الإسلام أيضا كاتقدم سم (قوله والحق بها) أي بالمرتد وقته (قوله بعضه وروجه) أي المسلمان وكذا المرتدان إذا عادوا إلى الإسلام أيضا (قوله عدم التبة) أي تبة التقرب (قوله على ما مر في الفطرة) لم يمرض في الفطرة تبة المرتد وإنما ذكر في الأصل في الإخراج عن نحو قوله المسلم من البسيط أنه يصح بغير تبة وعن المجموع عن الإمام أنه يكفي تبة وكتبت على ذلك المحل قول الصاب فيجوز دفعا بلانية تقرب وتجيب بقاء التقيد أه سم أقول ذلك الشارح هناك المرتد عقب الأصل وفي سياقه فاشار به إلى أن ما ذكر في الأصل من حيث التبة يجري في المرتد مثله وذكر هناك أيضا أن ظاهر كلام المجموع وجوب التبة معلوم أنه لا يتأتى من أنكار الآية التميز فلا اعتراض (قوله والإبان ذواله الخ) ولا يخفى أنه إنما يبين ذواله بموته مرتدا

زكاة المال لكان التقيد بالمال لأن في المفهوم تفصيلا سم (قوله الكاملة) هل بشكل بما يأتي في البعض (قوله الكاملة) وسياق الوجوب على البعض (قوله لأن مدار المعطوف الخ) فيه بحث ظاهر وهو ما سلمنا أن مدار المعطوف على اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط المذكور والالزام أن يذكر في سياق شروط المد كور ما ليس منها من شروط غير ما لا يخفى فيه بل فساده وحيث قد كان المشروط هنا أصل الخطاب يصح اشتراط الأول فيه وإن كان هو وجوب الإخراج قالنا في تأملها شرط لأصل الخطاب وإن كان كل منهما فالأول ليس شرط لكل منهما فليس شرطه لأصل الخطاب وإن كان القدر المشترك بينهما فالأول ليس شرطه لأنه لا تحقق القدر المشترك في أصل الخطاب وهو لا يشترط فيه إسلام فعمل الصواب خلاف ما جاب به ومنه ان يختار الاحتمال الثاني وهو أن المشروط وجوب الإخراج والحرية كما هي شرط لأصل الخطاب شرط لوجوب الإخراج أيضا وهذا ليس مراد الشارح بدليل قوله وما كذلك وإن اختلف المراد بها فإما قل (وقته) أي المسلم وينبغي والمراد أيضا وعليه فيقترط عوده أيضا إلى الإسلام كاتقدم في الحاشية (على ما مر في الفطرة) لم يمرض في الفطرة تبة المرتد وإنما ذكر في الأصل في الإخراج عن نحو قوله المسلم من البسيط أنه يصح بغير تبة وعن المجموع عن الإمام أنه يكفي تبة وكتبت على ذلك المحل قول الصاب فيجوز دفعا بلانية تقرب وتجيب بقاء التقيد أه (قوله والإبان ذواله من حين الردة) ولا يخفى

وعلم ما تقرر أن هذا شرط لوجوب الإخراج لا لأصل الطلب ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر (و) هو (الحرية) الكاملة لأصل الخطاب لأن مدار المعطوف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وما كذلك وإن اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وإن قل لعدم ملكه أو صفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (إن أقينا ملكه) لأن أولاده وما هم صنفان والأصح أنه معروف هو وقت هي أيضا كلفه نفسه وقته وأخفى هما بعضه وزوجته فإن أسلم أخرج لما مضى من الأحوال في الردة تبين بقاء ملكه ويجزى ما خرجها في رده ويتقرر عدم التبة على ما مر في الفطرة والابان ذواله من حين الردة لم يتعلق به زكاة وحيث قد كان أخرج في رده فهل يرجع على آخذها من لاحق له في التي.

مطلقا لأنه بان أن لا حقه فيها عنه أو ان لم الحال نظير ما يأتي في (٣٢٩) التخييل كل جعل والأول أقرب

ويفرق بأن المخرج ثم له ولاية الإخراج في الجملة فأمر ملك الأخذ المذخور بعدم السلم ولا كذلك هذا لأنه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم اردت فتوخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في رده المتصلة بعونه لم تجزئه لأنه بان غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويشتمل الاجراء كما هو الظاهر فيها لو أخرج ديونه حيث لا يزال أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لأنه لا يستدعي ولاية لأجزائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دين المكاتب) نصف ملكه عن ائتمان الواساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريب ولم يرث ولم يورث وصرح به لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يرد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيل من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كما سيذكره وكوته

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ ظلم المراد هل يرجع عنه ولاية قبض التي فليتأمل سم أي وغوله يرجع ببناء لمقول (قوله مطلقا) أي علم الأخذ الحال أوله يمل (قوله والأول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله ويفرق الخ) والأولى ان يقال في التفرقة انه حيث كانت على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخرجاه منه تصرفا ليا لا يملكه فضمنه اخذ من حين القبض فيجب عليه رد ما بقي وبذلك ان تلف كالتقوض بالشرع القاسد وأما في المعصية فالخرج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يكر التخييل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معصية وعلى التقديرين تحصره نافذ وبقي ما وادعى القابض انه إنما اخذ المال منه قبل الردة فهل قبل قوله في ذلك أو لا بد من بيته فيه نظر والأقرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والمحدث بقدر ما يربى من عرش (قوله ثم) أي في الو كات المسجلة (قوله فائى) أي الإخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداد المتصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مقتى ونهاية (قوله ويظهر الخ) أي في الأذوا وجبت ثم اردت (قوله ويشتمل الاجراء) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (دين المكاتب) أي كتابة صحيحة أم المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان مالهم يخرج عن ملكه عرش (قوله لنصف ملكه) الي المتن في النهاية إلا قوله سيطر على يشترط وقوله تمام الملك إلى كونه وقوله حر إلى آخره وقوله فعاد إلى في موقف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح إلى يشترط (قوله لنصف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالكه فان زالت الكتابة بسجور عتق أو غيره انعقد سحره من جزو المانهاية ومعنى قال عرش قوله ولا زكاة على السيد الخ أي لاسا ولا استبلا اه (قوله لأنه يتوهم الخ) أولاته قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح للذك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة إلى ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي من مال المكاتب وكال الكتابة ديون المعاملة سم ومهم ويفيده قبل المصنف الا أن أو كان غير لازم خلافا للديمرى عرش (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكوته لمعين الخ) المتبادر كونه في غير سيعلم فانظر معي لم سم وايضا أي حاجة إلى قوله سم مع سبقه في المتن وما المراد من قوله إلى آخره (قوله لا زكاة مال مسجد) قد قال المسجد معين حر لأن قال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالمحر سم (قوله وتقدوا وغيره) كذا في النسخ بالسواحدة قبل الراو وكان الأولى حذفها أو زيادة ألف أخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كركى (قوله كاسم) أي في التثنية الأولى في باب زكاة الثبات كركى (قوله ان كان عتق جبهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند سولان الحول ويوجه بان تبيينه عارض (لخرج) استحق فقد اقدر نصاب مثلا في وقت معلوم وظيفة بأشهر ما معنى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف له حكم الدين حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا ان قضه أو لا بد من شريك في اعيان ربيع الوقت بقدر ما شرط له الوقت فان كانت الأعيان زكوية لزمته الزكاة ولا لإلغائه نظر سم على البهجة واعتمد هو الأول عرش وتقدم في زكاة الفطر عن الأعيان والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصاب للشركة وصورة نه ينقب بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب عليه الزكاة عرش (قوله وينقب وجوده) أي الملك ويمكن الاستئناء عن هذا الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومعنى أي لان الجنين لا يسمى صلبا عرش (قوله هو موقوف للجنين)

انه إنما يتبين زواله بعونه سر تدا فلا يأتي قوله فهل يرجع لفل المراد هل يرجع منه ولاية قبض التي فليتأمل (قوله وصرحه لأنه قد يتوهم الخ) أي أولاته قد يتوهم ان المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح للذك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي من مال المكاتب (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكوته لمعين الخ) المتبادر كونه في غير سيعلم فانظر معي لم سم (قوله ملازكاة في مال مسجد) قد قال المسجد معين حر لأن قال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالمحر (قوله)

عبارة النهاية والمغنى مال الخ الموقوف له يارث أو وصية اه قال عش ويقيم ما لو انفصل غنى ووقف
 له مال من عيب فيه الى اذ كان عليه اذا انقضى ما يقتضي استحقاؤه لو غيره اذ انما عدم استحقاق الخشي كماله
 كان الخشي ابن اخ فقد يراوئته لا يرث ويقتدر ذكروته يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم
 تحقق خصوص المستحق مدقالي قسوي يده ما لو عين القاضي لكل من غراما للغسل قدر ما له ومضى
 المحل قبل قبضهم له فانه لا زكاة عليهم بقدير حصوله لم يمددوا على الغسل وانك المهور ورجع المال
 اليه علوه بعدم تعيين المستحق مدة الوقف اه قوله لا نه في حال الوقف الخ عبارة النهاية والمغنى لعدم
 الثقة بحياته اه قال عش اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لتبر محل كالرجع
 وقياس ماذكره فيا لو انفصل ميتا من اه لا زكاة على الورثة اه لا زكاة فيه اذ انما عدم المحل للرجع بد موت
 من المال في حين من انتقاله للمال ولكن نقل عن الشيخ الرادى وجوب الزكاة فيها لو تين ان لا محل
 لحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه المسألة يمينها موجودة فيا لو انفصل ميتا بدليل ان الفوائد
 الحاصلة في المال يحكم بالورثة لحصول الملك من الموت واخذ بعضهم من قول الشارح حر عدم الثقة
 الخ انا اذا علمنا حيا ثم وجوده بغير مفهوم يجب فيه اذ كان اقول وليس مراد الان خبر المصوم لا يزيد على
 انه ساه حيا وانفصله حيا حتى لو وجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله اه عش قوله
 بحث الاسنوى الخ معتمد عش قوله لم يجب على قية الورثة الخ اى في جميع المال الموقوف للمة
 المذكرة لا فيما يخص بالجنين لو كان حيا وهو المتمد عش قول المان (ونجب في مال الصبي الخ) قال
 الشارح في شرح العباب بعد كلام قرره مانصوبه يرد على من قال يجب في ماله اى المحجور عليه لا عليه من
 ثم قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المغنى وجوبها عليه ثبوته في ذمة كمال عليه ضمان ما انتقله
 وبذلك صرح القاضي والرواني قال الصبي وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى
 لا ينافي ما تقرره اه سم قوله والمحجور عليه الى قوله سواء العاى في النهاية والمغنى قوله والولى
 مخاطب الخ واذا لم يفرجها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل
 التمكن اذ لا يبع اخراجه قبل كماله وهل يضمن الولي في نظر وينبئ الضمان ان قصره وقوله ان قصر
 له احتراز عن غيره ما ياتي في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما اذا قبل الخ قوله منه اى من
 مال الصبي الخ قوله ان اعتقد الوجوب اى في ماله نهاية ومغنى قوله سواء العاى الخ عبارة
 المغنى في النهاية يبدد كرها ما لتمام القفال الا في الشرح ولو كان الولي غير متعذب بل عاميا صر قائلان
 الزمها كما اها باخر اجهل فواضح كاتاه الاذرى والالاوجه كاتال شيخنا لا احتياط بمثل ما مر عن
 القفال والاوجه كاتاله ايضا ان قم الحاكم يعمل بمذهبه كما كآخر يخالفه في مذهبه اه قال عش
 قوله م بل عاميا صر قائل بغير هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المتبركة في حق والولى
 مخاطب باخر اجهل ما سوا العاى وغير موزع الخ قوله م بمثل ما مر الخ اى من ان يصح ان الخ

لانه في حال الوقف لم يكن
 موقوفه ومن ثم بحث
 الاسنوى انه لو انفصل
 ميتا لم يجب على بقية الورثة
 لاعتصاف ملكهم (ونجب في
 مال الصبي والمجنون)
 والمحجور عليه بسفه
 والولى مخاطب باخر اجهل
 وجوب ان اعتقد الوجوب
 سواء العاى وغيره وزعم
 ان العاى لا مذهب له
 ممنوع بل يلزمه تقليد
 مذهب معتبر

ون ثم بحث الاسنوى انه لما انفصل ميتا لم يجب الخ نوزح بان الظاهر خلاصه قد قيدا لا مام بخرج الجنين
 حيا هو قياس ما ذكره فيا اذ ابدأ الصلاح والاشتداد من خيار همان من ثبت له الملك وصيت الى اذ كان
 عليه مع كون الملك موقفا وقد يفرق الحاكم بانتقال الملك للحل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء
 سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في ذمة من خياره ونحوه شرح حر قوله في المغنى ونجب في مال الصبي
 والمجنون في شرح العباب بعد كلام قرره مانصوبه يرد على من قال يجب في ماله اى المحجور عليه لا عليه ومن ثم
 قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المولى وجوبها عليه ثبوته في ذمة كمال عليه ضمان ما انتقله
 وبذلك صرح القاضي والرواني قال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى
 لا ينافي ما تقرره وقاعدة وجوبها ان الذمة وجوب اخراجه بعد تلف المال لا يظهر اه اقول اذ لم يفرجها
 والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجه قبل كماله

المذاهب واستقرارها

ولا عبرة باعتقاد المولى

ولا باعتقاد غيره المولى

فما يظهر من ذلك خبراً بنتوا

في أموال التائب لا تأكلها

الصدقة وفي رواية الزكاة

وهو مرسى اعتضد بقوله

نخسة من الصفاة وبوجوده

متصلاً من طرق ضعيفة

والتياس على مشرعه وفطرة

بذنه المواقف عليها الخصم

أوضح حجة عليه قال ابن

عبد السلام ولا يعنوصى

أى يرى وجوباً وهو مثال

نهاء الامام عن إخراجها

فإن عاها أخرجهما أده

ومظاهره في إمام أوثابه

يرى وجوبها ما إذا لم يره

ونهاه فينبئ وجوب

امثاله حيث لا علم بتعديه

بالنسبة لاعتقاده إلا إذا

قتلنا ليس لاجل الناس على

مذهبه لئلا يسيئوا وكان

هذا هو ملحق ابن عبيد

السلام ومع ذلك فينبئ

تقصيده بما إذا لم يفتل على

قلته أنه يغرمه ما أخرجه

ولوسراً وأحق الثقال بأن

الاحتياط للمولى الحنفى أن

يؤخرها لكافة فيخبر بها

ولا يخبر بها فغيره إلحاقاً

أه والاحتياط المذكور

بمعنى الوجوب أو بالنسبة

لضبطها وإخباره بها إذا

كل ويبنى الشافعى أن

بمخاطبها يستكمش شافعى في

إخراجها حتى لا يرفع لحنفى

فيغرمه ويأن قيل الصلح ماله تعلق بذلك

وهذا لعل إلحاقه عش (قوله) وذلك أى قوله لا منعب للمأى كدعى ولا عبرة إلخ وقفاً لا يردى وخلافاً
 لمر كافي (قوله) ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفيه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله)
 وذلك أى وجوب الزكاة في مال العصى (قوله) خبر المولى قوله فى التباية لا لا قوله وهو مرسى لى القياس
 (قوله) لخبراً بنتوا إلخ) أى لشمول الخبر المار لهم ولا لأن المقصود من الزكاة سد الخلق وتطهير المال وما لها
 قابل لأدائها للنفقات والتمارات وليس الزكاة عمن عبادة حتى يخص بالمكلف نهاية متى (قوله) وفى
 روايات (قوله) وروى المولى صلى الله عليه وسلم فى زيادة مال الملتج فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة نهاية (قوله)
 والقياس) مبتدأ خبره قوله فوضع إلخ (قوله) المواقف عليها الخصم) أى لم يصح فى إفساط الزكاة لافى
 تأخر إخراجها إلى البلوغ شىء قال الامام أحد لا عرف عن الصفاة شيئاً صحيحاً انتهى لاجب معنى (قوله)
 قال ابن عبد السلام ولا يفتل إلخ) أى فى ترك الإخراج سم (قوله) وهو مثال) أى المسمى قال مراد مطلق لى
 المحجور عليه (قوله) نهاء الامام عن إخراجها أى من مال مولى له نصيباً لا الامام بذلك (قوله) فإن عاها
 أى الامام لو أخرجهما (قوله) وأخرجهما) أى محافظة على الواجب بقدر ما كان (قوله) يرى
 وجوبها) أى فى مال المحجور عليه (قوله) أما إذا لم يره) أى كالحنفى ليعاب (قوله) فينبئ وجوباً مثاله
 أى ومع وجوبه لا مثال فينبئ أن لا يفتل وجوب الزكاة أسافهم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
 المنصهر وحكم ما كعدمه الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه سم عبارة لا يعلم وجوب على الولى أن يعطيه
 وفيه نظر لما قرر ان العبرة باعتقاد الولى لا نظر لمر الامام بمخالفه وإن جاز ذلك فى اعتقاده أده
 (قوله) إذ ليس لاجل الناس إلخ) أى هو المتمدن (قوله) وكان هذا) أى ليس للامام حمل الناس على مذهبه
 (قوله) فينبئ تقيدته) أى ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جبراً أوسراً (قوله)
 أن يؤخر ماله إلخ) أى أن يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله) والاحتياط المذكور بمعنى
 الوجوب إلخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج
 عليه إذا لم يره كاعلم باعتقاد الولى واعتقاده أن لا وجوب سم (قوله) ويبنى الشافعى إلخ) عبارة لا يعلم
 ومن الاحتياط أن يستأذن الولى الشافعى مثلاً كما شافها مثلاً فى إخراجها أو يرفع الأمر إليه بعد
 إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها إذا كل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره الثقال
 أن اعتقاد الولى إتماماً على خطابه بوجوب الإخراج عليه تارقه عدمه أخرى وأما بالنسبة لتعلقها بالمال
 حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كل فلا يصح فيه اعتقاد الولى ولا لاجب على الحنفى عدم الإخراج لى
 يقولوا لا يلزمه بل يمكن فى ذلك الاحتياط الذى ذكره الثقال فاقعة بل يكون متمماً لأنه إذا فرض أن الولى
 حنفى وإن العبرة باعتقاد النسبة لتعلق بالمال أيضاً لتعلق المالك شىء بخلافه الإخراج لا يخرج المولى
 إذا كل وقد ذكر وأما يدل على خلافه من أده (قوله) ولا يخبر بها إلخ) أى فإن أخرجهما عما مأمراً بتعريم
 ذلك عليه فينبئ مع عدم الأجزاء فسقم إقراره لأنه تصرف فى ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج
 حيث لم يفتل كان جهل التعريم قلد من يوجب الزكاة ويصح إخراجها فينبئ الاعتداد بإخراجه
 السابق سم على البهجة أده عش وقوله فينبئ إلخ تقدم من الإيجاب ما يفيد خلافاً (قوله) فيغرمه) قد
 يقال هذا لا يقتضى الوجوب لأنه أن يرى فى الأمر مسمى أى فينبئ أن يرد بوجوب الامثال عدم

بعض الولى فيفتل ويبنى الضمان إن قصر (قوله) ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع فى البالغ السفيه وطارى
 الجنون بعد البلوغ (قوله) قال ابن عبد السلام ولا يفتل إلخ) أى فى الإخراج فلا يترك (قوله) فينبئ وجوب
 مثاله) أى ومع وجوبه لا مثاله فينبئ أن لا يفتل وجوب الزكاة أسافهم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
 المنصهر وحكم ما كعدمه الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله) فيغرمه إلخ) قد يقال لا يقتضى الوجوب
 لأنه أن يرى فى الأمر مسمى أى فينبئ أن يرد بوجوب الامثال عدم (قوله) ولا يخبر بها إلخ) أى فإن أخرجهما عما مأمراً بتعريم

فيغرمه ويأن قيل الصلح ماله تعلق بذلك

لزم الاخراج (قوله) ولو آخرها المستداح لو كان تأخير المستداح لوجب لحرف أن يفرمه الحنفى قبل
 يكون عن ذرا في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المقتض مع ذلك ينبغي تعديده بما إذا لم يفتلح
 صريح في أن ذلك عذر (قوله) ولو حنفيا (خ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المداخ على اعتقاده في
 إخراج ما مضى قبل الكال فإن كان حنفيا لم يلزمه إخراج ما مضى لو كان يعتقد المولى لوجب وأما ما مضى لو كان
 كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال قطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مره سم
 وبصرى عبارة حش قال الزيايدى ولو أخر ما يعتقد الوجوب المولى لم يصحور عليه بعد كماله إخراج ما مضى ولو
 حنفيا إذا العبرة باعتقاد المولى أنه وهو مخالف لما في سم على الصحيح بما لم يجز به (وأنظر لو اختلف
 عقيدة المصنوع والمولى بأن كان الصبي شافعي والمولى حنفيا أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزم
 وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الإخراج عدمه بعقيدة المولى لكن حيث ازم الصبي أمضى حنفى
 فلا ينبغي للمولى الشافعى أن يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله) فيما يظهر وقد يقال قياس
 قواعد التقليد أن الشافعى مثلا إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أن حنفية قلد إباحية في تلك
 الصورة سقطت عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفيا (خ) إذ لا يتبدد كماله كشافى
 لزمه زكاة عند الشافعى قلد إباحية سم (قوله) يشبه أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى
 عبارة الحق (قائمة) أجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال الأيتام من
 الترام المشروطة والنش فيما ملككم بأن النش أن كان بمال أجرة الضرب والتخليص فيساع به
 وحمل الناس على الإخراج منها اه (قوله) (أساوى) أى النش (قوله) (وسم) أى أوائل باب زكاة
 التقدو (قوله) (ساقية) عبارته هناك فلو كان محصور تميم الأول أى إخراج قدر الواجب غالبا أن
 نقصت مؤنة السبك المحتاج إليه من قيمة النش اه وهو موافق لما قلناه عن السبكي لأنه إذا سكت عن أجرة
 الضرب (قوله) (كفر كالوس) أى بغية المتق لا أنه ليس من أهله فيكفر بالاطعام والكسوة لكن يبق النظر
 فإنه يشترط لوجوب التكفيرهما اليسار بما يفضل عما يحتاج إليه في العمر الغالب على مافى المجموع
 وهو المعتقد بل يترساره بما يزيد على فقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سببه فيه
 ونظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع حش (قوله) (وتجب) إلى قولنا المتن وقيل في النهاية والمغنى أن الأوله ساقى
 وقوله لا ساقى إلى المتن (قوله) (وتجب في المنسوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على زعمائها بة ومتى وهذا
 تعديلهما الخلاف (قوله) (ومنه) أى من الصالح (قوله) (العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من حين أو دون لا ينة
 بهو لم يلزم به القاضى اه قال حش أى أو لم يكن عن يسوغ له الحكم بعله كان لم يكن مجتهدا أو امتنع
 من الحكم بعله اه (قوله) (بأن يكون له به) أى بالمجسود نهاية ومتنى (قوله) (ينية) أى لا تمتنع عن ادالمشاهدة
 (قوله) (أو بعله القاضى) أى فى حاقه يقضى فيما بعله نهاية ومتنى أى بأن كان مجتهدا أى يسئل الاستخلاص
 بالينة وعلم القاضى فإن لم يسئل بأن توقف استخلاصه بما جعل مثقوا غرم مال لم يجب الإخراج إلا بعد عوده

لو أخرها المعتدل لوجب
 ثم لزم المولى ولو حنفيا
 فيما يظهر إخراجها إذا كل
 ويساع يشبه أن ساوى
 أجرة الضرب أى المحتاج
 إليه والتخلص كقوله السبكي
 ومراميه (وكذا) تجب
 على (من ملك بعضه
 الحرصه باقى الأصح) تمام
 ملكه وعدمه كفر كالوس
 (و) تجب (في المنسوب
 والمسروق) (والصالح) (ومنه
 الواقع في بحر والمدفون
 المنسب عمله (والمجسود)
 العين وساقى الدين (في
 الأظهر) لوجود التعصب
 في الحول (ولا يجب دفنها)
 أى الزكاة (حق) يمكن
 من المال بأن يكون له به
 ينة أو بعله القاضى

أن لا وجوب (قوله) ولزم المولى ولو حنفيا فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المداخ على اعتقاده
 في إخراج ما مضى قبل الكال فإن كان حنفيا لم يلزمه إخراج ما مضى لو كان يعتقد المولى لوجب وأما ما مضى لو كان
 كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال قطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مره سم
 وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعى مثلا إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أن حنفية قلد إباحية
 حنفية في تلك الصورة سقطت عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفيا (خ) إذ لا يتبدد كماله كشافى
 كشافى لزمه زكاة عند الشافعى قلدا إباحية ولو كان تأخير المعتدل لوجب لحرف أن يفرمه الحنفى
 قبل يكون عن ذرا في التأخير فيه نظر (قوله) (حق) يمكن أو يمود) فيه أمران الأول لو عاد بعضه بئنى
 وجوب زكته في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقى في المملوكه وكذا يقال في الغائب
 إلا أن إذا وصل إليه بعضه الثانى لم يلزمه إخراج قبل التحسين أو العود إليه قبل الرجوع مطلقا أو لا مطلقا

ليده حش (قوله) أو يقدر هو على خلاصه (أي المنصوب بموتها يترقى (قوله) ولا حائل) أي كحاصر
ويقتدره خارج لكل من الأسماء الثلاثة (قوله) ومن عليه الدين موسرا) حلق على (سم يكون) وخبره
لكنه لا يظهر له موقعه من قوله على ثم اتفق كغيره من الشروح أو الذين يدل وسياق الذين ومع ذلك
يقتضيه قوله ولا حائل (أو يمد عليه) أي من أن الأول أنه لو عاد بعينه بتقريب وجوب تركه في الحال وإن
كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في الملوكة وكذا قال في الثمن الباقي إذا وصل إليه بعينه والثاني
أنه لو أخرج قبل التمكن من المود إليه فهل له الرجوع أو لا مطلقا أو على تفصيل التتميم في نظر ولم
الأقرب الأخير سم (قوله) أن كانت الماشية سائمة لم يرد صورته أن يأخذ المالك النصاب في أسمنتها أو لا
فألقى مرأها إذا أسامها النصاب لزكاة فيها حش زاد الجبري أو ينصبها قبل آخر الحول من يسهل بحيث
لو تركت فيه بلا كل يضرها وسوم المضافة بأن قصد المالك أسمنتها وتسم سائمة وهي ضالة إلى
آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الأسامة في كل مرة كآله الثاني اه (قوله) ليس عنده من جسمه ما يوض
الح) مفهوما أنه إذا كان من جسمه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل لثمنه فقضية أنها لو كانت
لو كانت خفا عشرين أو ستايل مثلا وجب زكاة ما عدا الحول الأول سم (قوله) إذا مضى حول من حين
دخوله في ملكه وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لم يحدد البيع سم وعش أي وحين
انقضاء الخيار إذا كان البايع وحده بنائها يترقى (قوله) ومن ثم لزمه الإخراج سالا (الح) أي كالأبن الحلال
على محل مقربتها يترقى (قوله) بأنه إذا (أي حصة التصرف (قوله) بل كونه في ملكه) بل ملحظ الإيجاب
كونه (الح) ولو لزم الإخراج (الح) أي وبأن لزم الإخراج (قوله) القدرة عليه) أي على التصرف (قوله)
وبشكل على ذلك) أي على ما قلنا من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله) لثمن المقبوض أي
البايع (قوله) فلا يلزمه أي البايع (إخراج زكاته) أي الثمن (قوله) ما لم يستقر ملكه عليه) أي وبالأول

تفصيل التتميم فيه نظر ولم الأقرب الأخير (وليس عنده من جسمه ما يوض قدر الواجب) مفهوما
أنه إذا كان عنده من جسمه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل لثمنه فقضية أنها لو كانت
عشرين خفا أو ستايل مثلا وجب زكاة ما عدا الحول سنا وهذا موافق لما قلنا في الفرع المذكور قيل قول
المصنف وبنت خاص فاستوفى قاله لمبني على ضعفه فراجعوا تأمله لكن يمكن تخصيصه بنحو ذلك (قوله)
إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أي وهو حين العقد فإذا كان الخيار له وحده ولم يحدد البيع فقد
قال في الرض وشرحه في الثالث لزكاة الموائس الحول (فرع) وإن باعه أي النصاب بشرط
الخيار له وحده بان الملك في زمن الخيار البايع أي بان كان الخيار له أو موثوق بأن كان لها ونسخ العقد
ليها لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن أمضى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا أو في الثانية ونسخ
العقد زكاه إلى البيع وإن كان الخيار للمشتري فإن نسخ استأنف البايع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه
وحوله من المقدد كالأصل اه فقد أفاضه في الكلام إن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان
الخيار له وحده لم يكون خياره مانعا من ابتداء الحول وفيها في باب زكاة المشتريات قلنا اشترى غنملا
وتمت بشرط الخيار قبل الصلاح في مدة فالزكاة على من له الملك فيها وهو البايع إن كان الخيار له والمشتري إن
كان الخيار له وإن لم يكن للملك له بأن مضى البيع في الأولى ونسخ في الثانية فهي أي الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقت
لملكه بأن كان الخيار لها فنثبت له الملك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصريح بأن وقت الملك في زمن
خياره لا يمنع الاعتدال به على من ثبت له ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انقضاء الحول في الحول حتى إذا تم العقد
كان ابتداء حول المشتري منه أي العقد فأنه وهذا ظاهر وإنما ثبت عليه لا في رأيت وهو مرفى
(نق) أي سياتي في أي الحاجة في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما لم ينفذ
الأول فيكون للملك موقفاً الثاني فيكون لذلك الاحتمال تأليف شرح الرض الظاهر الأول ثم قل عن
الزركشي أن الظاهر الثاني اه (قوله) فلا يلزمه إخراج ما كانه لم يستقر ملكه عليه) وبالأول إذا لم يقضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا

سائل ومن عليه الدين

موسرا بأمر (يؤد) إليه

لحيث يذكي للأحوال

الماشية إن كانت الماشية

سائمة لم ينقص النصاب بما

يجب إخراجها فإذا كان

نصابا بقدر وليس عنده من

جسمه ما يوض قدر

الواجب لم تجب زكاة ما زاد

على الحول الأول (و)

تجب على المشتري في

(المشتري قبل قبضه) إذا

مضى حول من حين دخوله

في ملكه فتكتم من قبضه

بذبح الثمن ومن ثم لزمه

الإخراج حالا حيث لا

مانع من القبض (وقيل فيه

القولان) في نحو المنصوب

لعدم صحة التصرف فيه

وبحباب بأن هذا ليس هو

لمحظ الإيجاب بل كونه

في ملكه ولو لم الإخراج

شرطه القدرة عليه وهي

موجودة وبشكل على

ذلك فلو لم لثمن المقبوض

قبل قبض المشتري البيع

حكم الأمارة فلا يلزمه

إخراج زكاته ما لم يستقر

ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما هو إخراج زكاة من مال المسلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه
بدليل أن قبض المسلم فيه لا يوجب انقضاء العقد وقد يرقى بأن المشتري يتمكن من الاستمرار بأن يقرر لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال
بأخذ المبيع بخلاف البايع ليس متمكناً (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكن أن

يقضه بين يديه قلت قد
لا يجده وقد مضى أخذ
فأصاب أو سارق له قبل
تمكن المشتري من قبضه
فنتظرنا ما من شأنه وأيضا
فالتن غير مقصود العين كما
يعلم بما أتى في محث
الاستبدال فاشترط فيه
الاستقرار كالأجرة تمام
مقابته لما بخلاف المبيع
فإن عبته مقصودة فكفى
التكمن من قبضه وبأن في
إصدار العين ما يؤيد ذلك
(وتجب في) الغائب ولا
يجب دفعها في الحال عن
الغائب إلا (أن قدر عليه)
بأن سهل الوصول له
ومضى زمن يمكن
الوصول إليه فإنه كالفي
صندوقه ويجب الإخراج
عنه في بلده فإن كان سائرا
لم يجب الإخراج عنه حتى
يصل المالك أو وكله كما
اعتداه هنا فقوله في قسم
الصدقات أن كان بيادية

وإذا قبضه من حال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال حول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويجه
وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حال من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) صارت في
الإيجاب وما دام المبيع لم يقبض فلك البايع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لو مالخ) أي المسلم
اليه وهو جواب سؤال منشؤه قوله للثمن المقبوض الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) بينما المفعول من الإقباض
وتائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم فيه أو المفعول من القبض والضمير للمستلم
(قوله وقد يرقى) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كاتهر) أي في قوله لتكتمن من
قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قديقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل
البايع والاستقلال بالقبض عند توفره في جانب البايع أيضا ليتأمل سم (قوله لم يكلف به)
أي لم يكلف البايع بإقباض المبيع (قوله يمكن أن يقضه الخ) أي يمكن البايع أن يقض المبيع بين يدي
المشتري (قوله فكفى التكمن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضه) أي من قبض المبيع (قوله الغائب الخ)
يقضى عن هذا التكلف قول المصنف الآتي (قوله لا يفتقر) أي في قوله كاعتداه في النهاية والمضى
(قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي لما حال أن استقر فيه نهاية ومضى
(قوله فإن كان) أي المال (قوله سائرا) أي إلى ما ذكره شدي (قوله حتى يصل المالك) أي
(قوله بل يجب الإخراج في أقرب البلاد) أي إلى عمل السيرة وقت الوجوب إذ لم يكن به مستحق أو في بلد
نفسه في نظر الأول وهو مقتضى قوله الآتي فالتن يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ سم عبارة عن
أي ثم بعد حوله يخرج زكاته لمستحق عمل الوجوب كما يأتي في قوله مـ والوجه أخذ من انقضاء الخ اه
(قوله أن كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما للمانع أن يكون المقصود به مجرد بيان عمل الصرف سم
عبارة الجري. يحتمل أن يكون محمولا على ما إذا كان مستقرا اه (قوله ويرد الفزى قول الآذنى
الخ) اقتصر مـ في شرحه على ما ذكره الآذنى سم عبارة العصري عبارة عن الإذنى على ما تعلق في النهاية اللهم
إلا أن يكون ثم ساع أو حا كما أخذ زكاته في الحال انتهى ووضح أن مراده إذا كان من ذكر ما أخذها باجتهاد
أو تقليد صحيح إذا علمت ذلك تبين لك ما في قول الشارح ولا يتكلم الخ قوله ويرد الفزى اه و ذكر المضى
عن الآذنى غير ما في الشرح عبارة فإن بعد بلده المال عن المالك ومتناقل الزكاة وهو الأرجح فلا بد من
وصول المالك أو نائبه نعم أن كان هناك ساع أو حا كما أخذ زكاته فيها في الحال لأن له نقل الزكاة عنه على
ذلك الآذنى اه وقوله نفسها إليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بد للمالك وكلام النهاية في نقل العمل
عليه (قوله وإن لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جميع في النهاية وكذا في الفزى لإلا قوله والذي يظهر إلى المتن

وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال حول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويجه وجوب الإخراج
لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قديقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل
البايع والاستقلال بالقبض عند توفره في جانب البايع أيضا ليتأمل (قوله ويجب الإخراج
عنه في بلده) فإن كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مـ (قوله حتى يصل المالك) وإذا
وصل فله يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى عمل السيرة وقت الوجوب أن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه
نظر الأول وهو مقتضى قوله الآتي فالتن يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ (قوله محمول الخ)
ما للمانع أن يكون المقصود به مجرد بيان عمل الصرف (قوله ويرد الفزى قول الآذنى اه) ياخذها (اقتصر

المالك أقرب البلاد إليه أو أدن له الامام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزمه
التوكيل لورا لن يخرجها ببلده المال ولا يتكلم على أخذ القاضي أو الساعي لما من المال لأنه لا يتبع على القاضي إخراج زكاة الغائبين على
ما يأتي ويرد الفزى قول الآذنى اه ياخذها (والا) بقدر عليه لتذو السيرة فيه لتحر خوف أو اعتطاع خبره أو لشك في سلامته

الوجوب لا التمكن (والدين
إن كان بمسئتي أو ماشية)
لا لشجاعة كان أقرضه
أو بمن شاة أو أسلم إليه فيها
ومضى عليه حول قيل
قيضه (أو كان) غير لازم
قال كتابا للزكاة (فيه
لأن عطفا في المشرع الزهو
في ملكه لم يوجد وفي الماشية
السوم لا سوم فليما في النعمة
تختلف التقديفان العلة فيه
التقديرية وهي حاصلة ولأن
الجائز يقدر من هو عليه
على إسقاطه متى شاعرو قضيته
كلامهم في موافقنا أن الأبل
لرؤم حكمه حكم اللارم
وخرج بمال كتابا لإحالة
المكاتب سيده بالنجوم
فيجب فيه لأنه لازم (أو
عرضا لشجاعة) أو نقدا
فكنا في القديم) لا يجب فيه
لأنه غير ملكه (وفي الجديد
إن كان حالا) إنشاء أو
اتهاء (وتقدر أخذه
لأعصار وغيره) كطل أو
ضيئة أو مجرد ولا يثبت
(فكمنصوب) فلا يجب
الخراج إلا أن قيضه اما
تعلقا به وهو في الذمة فياق
حق يتعلق به حق المستحقين
فلا يصح الإبراء من قدرها
منه (وإن تيسر) بأن كان على
مقر على باذل أو جاحد
وبه يثبت أو يعلم القاضى
(وجبت تركيته في الحال)
وإن لم يقبضه لأنه قادر
على قبضه فهو كما سيده

(قوله فان عاد الخ) عبارة بانها تقيس المتنى لياق فيه ما لم يعلم القدرة في المرحمين (قوله فيه) أى في
المنصوب وشيدى (قوله بمسئتي على الوجوب) أى إن كان بمسئتي ومنه ركاب السيفين والحقافة
مثلا التي بها المال وعليه ولو تذكر دفع اليهم بعد وصول المال لكان في حتم وجوب إرساله لمسئتي أقرب
بلد موضع المال وقت الوجوب وادفعه إلى تاجر يري جواز النقل وهذا أقرب إلى الاستحقاقين ما قرب على
إليه عر قول المتن (والدين الخ) (تثنية) حيث وجبت زكاة الدين قبل العبرة بمسئتي بل بالدين أو بلد
الدين لا بفعل المال لأنه في ذمته قبله ونظر وجه الثاني سم وفيه نظر عبارة العجيري قال سم وهو يعتبر بغير
الدين أو الدين المشبه الثاني ثم رأيت من اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد الدين أو أنه لا يثبت
صرفه في بلده بل صرفه في أى بلد ولوا ده مغللا ذلك بأن التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له عمل معتبر
تأمل شوريه (قوله كان أقرضه أربعين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهو) هو بغير
الصلاح وهو يفتق الزوى وسكن الحاد خففه وضمها مع تشديد الواو عر (قوله ولأن الجائز الخ) عبارة
المتنى وما دى في الكتابة فلان السيد إسقاطه متى شاعرو غذف من ذلك أنه لو كان السيد على المكاتب دين ما من
الحاماة لزكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب سيده بالتجرم على شخص أن الزكاة تجب على السيد هو كذلك
لأنه يسقط بتجيز في الأبل دون الثانية (قوله) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب نفسه ولا فبسته
لتغير الباع عر (تجب فيه لأنه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب نفسه ولا فبسته
فإن كان السيد على مكاتبه دين معاملة تخرج نفسه سقط كالتى بشيخنا القهاب الرملى شرح مراده سم تقدم
عن المتنى ما يوافقنا عر قوله هو عر بنفسه سقط أى لزكاة فيه قيل تجيز المكاتب وإن قبضته
لسقوطه بتجيز نفسه فكان كنجوم الكتاب (قوله) أى حقيقة فاشبه بدين المكاتب معنى
(قوله ولا يثبت) أى ولا يثبت ما يثبت على من شاعرو عر أو علم القاضى عر (قوله لا يجب الخ) أى لو
كان مقررا في الباطن وجبت الزكاة دون الأخراج فطاعا في الفاعل نهاية معنى (قوله وبه يثبت أو يعلمه
التم) أى إرسال الاستخلاص منهما فان لم يسئل بأن توفيق استخلاصه جمعا على شقة أو فرم مالم يجب
الأخراج لا يبدوه دليده عر (قوله أو يعلمه القاضى) أى وقتنا يقضى يعلمه معنى (وقضية كلام جمع الخ)
اعتمده بر اسم (قوله أن من القدرة الخ) أى يجب الأخراج حالا عر (قوله مالم تيسره الظفر الخ)
هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه مالم لا يتيسر الظفر إلا بتيسر جنسه فلا تجب الوجوب في الحال
أذ هو غير متسكن من حقه في الحال لأنه لا يملك ما أخذهو يتمتع عليه الانتفاع به أو التصرف فيه بغيره
فذلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه لا يبدى العر مر اه سم (قوله وهو شجة) برفاقتها يتر خلا فالحق
قول المتن (أو مؤجلا) عبارة فالروض وشجره أو إبان كان مؤجلا ولو على على باذل أو حالا على مصر
أو غائب أو مائل أو جاحد لا يثبت له يعلمه القاضى لحدته القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالضال وغيره
اه قبه تصرع بانه لا يترقب على نفس القرض بل يكفي القدرة هو شامل لصورة الجمل وعبارة البجة
وشر حال الحلول لانه المؤجل لم يقبضه إذا كان للدين مليا ولا مانع سوى الأجل اسم رباتى عن الثبابة

مر في شرحه على ما ذكره الأذرى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تثنية) حيث
وجبت زكاة الدين قبل العبرة بمسئتي بل بالدين أو بلد الدين لأنه على المال لأنه في ذمته قبله ونظر وجه الثاني
(قوله تجب فيه لأنه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب نفسه ولا تسقطه فلان كان السيد
على مكاتبه دين معاملة تخرج نفسه سقط كالتى بشيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وإن لم يقبضه)
كلما مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله أو تيسره الظفر بقدر ما الخ) إذا تيسر
الظفر بقدره من جنسه مالم لا يتيسر الظفر إلا بتيسر جنسه فلا تجب الوجوب في الحال لانه غير متسكن
من حقه في الحال لأنه لا يملك ما أخذهو يتمتع عليه الانتفاع به أو التصرف فيه بغيره فذلك قدر حقه من ثمنه
فلا يصل إلى حقه لا يبدى العر مر (قوله في المتن أو مؤجلا) عبارة فالروض وشجره أو إبان كان مؤجلا ولو

والمنفى ما وقع فيه ويضد أيضا ما قدمه الفارح من أن الحال انتباه كالحال ابتداء في التصفيل السابق وأما ما يدكر فشرح فالتعب أنه الخ فجرد بيان ما يفيد المنة اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابته) إلى المنفى النهائية (قوله ثابته الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنوا ورعى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ما يذلل فالوجه أنه كالرجل لتعدد القبض خلافا للجلال البقيش شرحه وقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا ينضموا لبروكيله ما لو اقتصر على نذر أن لا يطالب به وتيسر التوكيل وكان على مقرطه. باذلل فالوجه وجوب تركيته في الحال مراهم قال عرض قوله مر فالوجه أنه كالرجل أي فلا يجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقوسه إلا أخذ أو وصوله ليده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهائية فقبضه ما مر اه (قوله إلا بعد قبضه) أي أو حلوله وسهوا فخذاه كما مر عن الرضى والبيهقي وشرحهما عبارة رسم قوله إلا بعد قبضه قد يقال قياس قوله قبضه إن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حلوله لأن هذا الوجه له إذا كان على ملى أو مانع سوى الأجل وحيد في حل وجب الآخر أخرج قبض أو لاثنية ومعنى (قوله ويرد الخ) يتأهل سم (قوله بينه) أي الغائب (وسبق الخ) عبارة الغنى والنهية فائدة قال السبكي إذا وجبنا الزكاة في الدين وقتنا تتعلق بالمال تعالى شركة أنتهى أن تملكه أو باب الاستناجوع عشر الدين في ذمه المدين وذلك بحمل الأمر وكثيره وقاؤه في كثير من الناس كالدخري بالصداق والديون لأن المدعى غير مالك الجميع وكيف يدعى إلا أنه لا قبض لاجل إذا مال الزكاة يحتاج إلى الاستراز عن ذلك في الدخري وإذا حلق على عدم المسقط ينبغي أن يحلف أن ذلك باقى في ذمته إلى حين حلقه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلقه وإنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الأبرار من صدقاتها وهو نصاب أو قد مضى على ذلك أحوال القار أنه منتهى أنه لا يقع الطلاق لأنها لا تملك الأبرار من جميعه وهي مستقلة حسنة فتنظروا لها قاتما كثيرة أو قوله اه قال عرض قوله مر يحتاج إلى الاجتزاء الخ أي كأي يقول في ذمته كذا ولي لا يقبضه وقوله مر على الأبرار من صدقاتها خرج بذلك ما لو حلق طلاقا على أبرارها من بعض صدقاتها حيث أبرارته منتهى في ذمة الزوج قدر الزكاة وقوله مر وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يملك به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله مر لأنها لا تملك الأبرار الخ أي وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تره منه عرض (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أي ولا يدعى أنه لهما (قوله هو وجه) وقاؤه النهائية والمنفى (قوله يخص الشركة) أي شركة المستحقين (بالأعيان) أي ولا توجد في الديون (قوله أن يزعم الخ) قائل ينبغي (قوله على ممر) أي من يستحق الذكاة (قوله ولا يجوز الخ) أي ولا يجوز له أن يضاعف الصحيح وقبل مجرته كالزكاة بدعة شينا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شينا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكاته على ملى. باذلل أو حال على مصر أو غائب أو عاقل أو جاحل ولا ينتهز به لعله التقاضي فغند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه فقيه تصريحه بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي قدره أو وشامل لصورة المؤجل وعبارة البيهقي وشرحها والحلول. ليدته المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الأجل اه وعبارة الأراشد وحلول بقدره أي مع قدره على استيفائه قال الفارح في شرحه به أن كان على ملى. حاضر باذلل أو جاحد عليه ينتهز به لعله التقاضي أو على غيره من قبضه اه (لا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد يقال قياس من قوله قبضه وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك (لأن يرض من هذا غير المقر قاتله) (قوله في المتن) قيل يجب دفعها قبل قبضه مراده قبل حلوله شرح مر (قوله ويرد الخ) يتأهل ملى. باذلل فالوجه أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو ورعى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذلل فالوجه أنه كالرجل لتعدد القبض خلافا للجلال البقيش شرحه وقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا ينضموا لبروكيله ما لو اقتصر على نذر أن لا يطالب به وتيسر التوكيل وكان على مقرطه. باذلل فالوجه وجوب تركيته في الحال مر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه

ثابته على ملى. حاضر
(فالتعب أنه كضوب)
فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه
(وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسبل
إحصاءه ويرد قياسه بقوله
يسبل إحصاءه فانه الفارق
بينه وبين المؤجل وقوله
قبل قبضه هو ما ذكره
وزعم الأنسوى أن الصواب
قيل حلوله وسبقا تعلق
الزكاة بعين المال فله
ملك المستحقون من الدين
ما وجب لهم ومع ذلك يدعى
المالك بالكل ويحلف عليه
لأنه ولاية القبض ومن
ثم لا يحلف أنه له مثلا بل
أنه يستحق قبضه قاله
السبكي وهو وجه من قول
الأذري يخص الشركة
بالأعيان ويصح السبكي
أيضا أنه ينبغي لها كذا
غلب على ظنه أن البائن
لا يؤدي الزكاة فقبضه ولا
أداه قبل أن يرض قدرها
ويشرف على المستحقين ولا
يجوز جعل دينه على مصر
من زكاته إلا أن قبضه منه
ثم نواها قبل أو مع الأداء
إليه أو يعطيه من زكاته ثم
يردها إليه عن دينه من
غير شرط

الاستقرار بين الزوجين
وقد يفرق بان المانع ثم
عدم الاستقرار المتعنى
المتعنى وقد بان زواله
والمانع هنا متعلق بحقه به
المتعنى لضمه ايضا ويصم
اخذهم له بعد الحلول
لا يرتفع ذلك التعلق من
اصله وانما يرتفع استمراره
فالضمف موجود الى اخر
الحول اختلوا او تركوا
فتمامه (ولو اجتمع زكاة)
او وجب او كفارة او نحو (ودين
ادى في تركه) وضائق
عنهما (قدمت الزكاة في
نحوها بما ذكر وان سبق
تعلق غيرها عليها الغير
الصحيح فدين الله احق
بالقضاء ولايتها تصرف
للادى فيها حق ادعى مع
حق الله تعالى نعم الجزية
والدين يستويان لانهما ان
كانت حق الله تعالى فيها معنى
الاجرة (وفي قول الدين)
لان حق الادى مبنى على
الحضانية وكما يقدم القود
على تعلق نحو الزكاة ورد بان
حدوده منها ما على الدر
ما امكن والزكاة فيها حق
ادى ايضا كما قرر (وقرر
قول يستويان) فيوزع
المال عليهما لان حق الله
تعالى يصرف للادى فهو
المتعنى وهو ولو اجتمعت الزكاة
ونحو كفارة قدمت الزكاة
ان تملقت بالدين بان يبق
التصايب والا بان تلف بعد
الوجوب او التمكن استوت
مع غيرها

النهاية اعتاده عن الاستي والمحق اعتاده خلافا (قوله ثم) اى في الاجرة (قوله هو قد بان زواله) عليه منع
ظاهر لانه تمام السنة الاولى متعلق بمثل الاجرة الاولى لم يبين ان العشرين التي هي اجرة تلك السنة كانت
قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بتمامها يكونها قبل التمام
كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانها تمام تين انتفاؤه قبله فهو وزان ما
ذكر في مسئلة الجهر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصعد اخذ التمام له
والاجرة ليست يصعد بل يصعد الاستمرار (قوله او صحيح) اى في قول المتن والقيمة
في النهاية (لا قوله الزكاة فيها) الى المتن وكذا في المتن (لا قوله لانه وان كانت الى المتن (قوله او صحيح) اى
او جزاء الصيد نهاية ومعنى قول المتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين للجهر عليه عش (قوله قدمت
الزكاة) اى ولو زكاة فطر على الدين بما يتوقى تقدم في الشرح وقا للشيخ الاسلام خلافا (قوله وان
سبق تعلق غير مال) اى وان تعلق الدين بالدين قبل الموت كالمزكاة من نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة
عبارة النهاية للغلب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبنى على الحضانية) اى لا حياجه او افتقاره نهاية ومعنى
(قوله هو قد بان زواله) انفسه مشوش (قوله على الفدر) اى الفلح كرى (قوله والزكاة فيها) اى انظر المحج
الذى ذكره مما سمع وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كعدم التمتع والجنابة (قوله كما
تقرر) اى انفاؤه ولايتها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان
بقى التصايب) اى كله او بعضه نهاية ومعنى (قوله فيوزع عليها) اى عند الامكان نهاية قال عش
اما اذا لم يمكن التوزيع كان كل ما ينص المحج قليلا بحيث لا يقع فيه تصرف الممكن منها ولو كان عليه
زكاة صحيح ولو وجد اجبر برضى بما ينص المحج صرف كل الزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير المحج من حقوق
الله تعالى كالتنوير الكفارة فجزاها للصيد فيوزع الحاصل بينهما لا يتاى التفرقة بينهما لا مكان التجارة
دائما بخلاف المحج وكاجتماع الزكاة مع المحج اجتماع المحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على
المحج وغيره من الاصراف لنيز المحج ثم ما ينص الك: اى عند التوزيع اذا كانت احوالها لم يمتصها بارجة
هل يشترى به بعضها وان قل ويستهوا لان اثنان البعض لا يقع كفارة فيه لظهور الظاهر الثاني وينقل
الى الله وم يخرج عن كل يوم مداه وقوله من الاصراف لنيز المحج انظر لوزاد من النيزى محل يصرف
الزكاة الى الورقة ولم التصرف فيه او يؤخر لاحتمال ان يوجد من برضى به او كيف الحال (قوله
قدمت الزكاة) اى على دين الادى ولو اجتمعت زكاة وحقوق الله تعالى وضائق المال عنيما فسلط
ان امكن كالفعل به فيما اجتمعت في التركة كما تقدم عش (قوله فتقدم) اى الزكاة ولو ملك نصايبا
فتنزل الصدق به او بغيره متناوئة صدقة او اضعافه قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وان كان ذلك
فيما اذا كان الخيار للدين بما ينفس العقد انه يلازم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا ولو الحكم
بذلك انفس ظاهرا ايضا اللهم لان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غيره فتمكنه من ابقاء الملك ودفع
الشرى عنه بغيره والفسخ بلفظ او فعل لا حصر فيه بخلاف الفلش واحترز بقوله بغيره والفسخ الخ كما يقال
الفسخ متمكن من ابقاءه بملكه ودفع الترمما بغيره الاخر ارض وتوفيقه لان ذلك في غاية العسر بل الغالب تعذره
فلينال (قوله هو قد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه تمام السنة الاولى متعلق بمثل الاجرة الاولى لم يبين ان
العشرين التي هي اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة
موصوفة بتمامها يكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه
بالتمام تين انتفاؤه قبله فهو وزان ما ذكر في مسئلة الجهر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان
يفرق بان المال هنا يصعد اخذ التمام له والاجرة ليست يصعد بل يصعد الاستمرار (قوله او صحيح) اى في قول المتن والقيمة
(قوله قدمت الزكاة) اى على الدين وان تعلق بالدين قبل الموت كالمزكاة من نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة
فيها حق ادى ايضا) انظر المحج الذى ذكره مما (قوله بان بقى التصايب) اى او بعضه مر (قوله

ليورغ عليها وخرج بركه ليجتاح ذلك على حى حناق ماله فان لم يصبر عليه خدمته الزكاة جهرا والاكتم على الادي جهرا مالم يتنقل في المدين
تقدم مطلقا (والنسيئة قبل القسمة) وبعد الحيازة واتخاذ الحرب (ان اختار (٣٣٩) الفانون) الملبسون سويا كانوا كل

في الدمنة او لم يخلج لم يمت ذلك الزكاة فيه لبقاء ملكه بها فومتى قال عش وإن كان ذلك في الدمنة أى
اسبق الدمنة ثم عين ما يده عنه اه (قوله مطلقا) أى حصر عليه ام لا عش ورشيدى (قوله) وبعد
الحيازة واتخاذ الحرب كذا في التناظر المتنى (قوله) أى اختيار إلى قوله ثم في النهاية إلى قوله ثم
إلى يكون كذا في المتن إلى قوله وظاهر كلامهم إلى عدم المال قول المتن (والجميع متصفين كزوى الخ) أى
ماشية كانت أو غيرها بها فومتى (قوله) بان توجد شروطها السابقة بقدر قال الشروط السابقة إنما
هي في خلطة الجاهزة لا في خلطة الشروع كما هنا فاللاقي أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ
المجموع نصا باعتبار الحسن ثم رايه قال الاستوى في شرح ذلك كلامه فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير
إلى ما قلناه ايضا اقتصار المتن وفي النهاية على المطلوب في تصوير الفارح كاسر (قوله) ويكون بالغ عطف على
توجد (قوله) ولا توجد هذه الخ) أى وإن اتى ثبوت شرط من هذه الشروط الستة (قوله) وهو اصناف
أى ولو ذكر كزوى الخ نصا أو لم يصرح (قوله) لعدم الملك أى على المتضمن اشتراط اختيار
التك (قوله) أو وضعه أى على التصيف القائل بأنها تك بمجرد الحيازة فهو مورد على القولين
بجبري (قوله) في الأولى) أى في صورة انتفاء الشرط الأول (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أو ضعفه
فكان الأولى أن يقدم على قوله في الأولى كافي التناظر المتنى (قوله) وعدم الحلول) عطف على عدم الملك
(قوله) وعدم علم كل منهم ما يصير كمنه) أى يكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى صنف فرض وهو
مسقط للزكاة لاسر ان شرطها أن يكون المالك مينا أيا ميا وأسى وقولها بالنسبة الخ يتلغ قول
البصري فيقال هذه الملة متحققة فيما إذا اعتدلتصو عظم الجيش وكره المال مع أن ظاهر كلامهم عدم
الفرق في بيان اهل الطور والفرق بين جمل العدد وجمل الصنف (قوله) لا لزكاة فيه) أى في الحسن
(قوله) أو بعضه الخ) عطف على نصا بالغ الضعيف لقول المتن (لوما زكاته) ولو طالت المرأة فامتد
ولم تقدر على خلاصه فكأنه موصوب قاله التولى بها فومتى (قوله) وإذا قصدت سورة) أى واذنت فيه
أو استأيت من سوما عش (قوله) لانها ملكتنا الخ) فأنطقتا قبل الدخول بها وبعد الحلول رجح
في نصف الجميع شاكنا أن أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة ولم يأخذ شيئا فان طالبه الساعى بعد
الرجوع وأخذ منها ولو كان قد أخذها من قبل الرجوع في قبضه رجح ايضا نصف قيمة الخرج وانطلقا
قبل الدخول وقبل تمام الحلول عاد في نصفه ولو لم كلامها نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة ولا
فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام التصاب نهاية ومتى قال عش قوله مر رجح أى على الزوجة
ومثل ذلك يجري فيألو اطلع في البيع على عيب يمدو جوب الزكاة فيه فليس له رد ما قرأ إلا إذا خرجها من
غير الخرج فان قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة من ترجح بقيمة ما أخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد
ورضا البائع به جوزه مع تقرير الصفقة عليه ولا يلزم من سقوط ما وجب على المشتري عتو تحصل
البائع بقوله مر عند تمام سوله أى الذى يتقدمان الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى
مالم يكن عند أحدهما ما يملك بالتصا ام عش وقوله فان قبله المشتري صوابا بالتبع (قوله) ما غير
السائمة) أى كالثقة سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين كان ماشية الخ كزوى
في رزغ عليها) أى عند الامكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) فيقال الشروط السابقة إما
هي في خلطة الجاهزة لا في خلطة الشروع كما هنا فاللاقي أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ
المجموع نصا باعتبار الحسن ثم رايه قال الاستوى في شرح ذلك ثم إن الحسن لا زكاة في خلا الخلطة معهم ثم
قالوا ما إن يبلغه مجموع النسيئة حيث تثبت الخلطة حتى لا يؤثر بلوغها بالحسن اه وفيه اشارة قوية لما قلنا
فاناه (قوله) وليس بعيد) كذا مر (قوله) ما غير السائمة) أى كالثقة (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خلطة معتبرة (لوما زكاته) اصدت سوما مر (ثم لو من الادعاء) وإن لم يقع وطو لا يفسح لآنها ملكتها بالمقدم ملكا تاما ما غير السائمة
تلا فرق فيه بين المدين وغيره ثم المشتري كالثقة كالثقة من كلامه السابق فإذا أصبتها غير أو رزقا مينا فان وقع الزهو في ملكها أو زكاته

واما السائمة التي في الذمة فلا زكاتها لانها في السوم كما مر فذكر السائمة ايضا لان اشتراط تعيينها في الدين الوجوب من غير السائمة وكالاتي في ذلك ما لم يخلص الصلح من عدم قال ابن الرافعي يمتنع وكذا مال الجماعة اي يصرف المال لم انما لا يعجب دين جائز ولو اكرى دارا بملك منتفعها (اربع سنين ٣٤٠) بثانين دينار) معينة او في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على كل جموع مع ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستقرار بعده مع ما يقابله لكن علم بما سر ان القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجزي ذلك متناوحتا (فالظاهر انه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة ما استقر) دون تمام يستقر لضعف ملكه لتعرضه للسقوط بانعدام او تحوُّله وفاقرت الصداق بانها إنما تعجب في مقابلة المتناقص وهو لا يشين أن يكون في مقابله استقراره بالموت قبل الوطو قطع له بنحو طلاق قبله إنما نشأ بصرف الزوج المفيد ملكه جديدا وليس قضاء للمكسبة من الأصل كما يأن فيموذاً بل يلزمه ان يخرج الزكاة ما استقر وقتاوت ما جرة السنين واد اخرج من غير القروض وبقيت ملكه الى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لانها التي استقر عليها ملكه الآن (وتتمام السنة الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاهما (لسته) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي لستين) وهي دينار

(قوله) واما السائمة (الخ) عبارة التناهي المتق وخرج بالمعين ما في الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداق التقدين تعجب فيها الزكاة وان كان في الذمة (قوله) كما مر اي في شرح والدين ان كان ما شاع (الخ) كرى (قوله) فذكر السائمة (الخ) متفرع على قوله اما غير السائمة (الخ) (قوله) لبيان (الخ) ان كان صلة ايضا فواضح او ملته فقد يقال لا حاجة لبيان مع قوله معيناتهم المتناقص انه استراخ من الملوقة وان علم ما سبق سم وقد يقال اخرج لبيان اجهام موصوف المعين (قوله) لا لبيان الوجوب) غلط على لبيان (الخ) (قوله) وكالاتي (قوله) الى المتق في التناهي والمتق (قوله) لا تعجب في دين جائز اي ومال الجماعة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول المتق (قوله) ولو اكرى دارا (اربع سنين) (الخ) أي كل سنة بعشرين دينار انما ية ومعنى (قوله) معينة) الى قوله ثم التفرقة التناهي والمتق الا قوله لكن علم الى المتق قول المان (وقبضها) اي من المكسرى نهاية قول المان (فالظاهر انه لا يلزمه (الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو انتمت الدار في تمام المدة انفسخت الاجرة فيبقى فقطويث استراخ ملكه على قط الماض والحكمة في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان اخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهزام لم يرجع ما اخرج منه عند استرجاع قطما على لان ذلك حق لومة في ملكه فلم يكن له الرجوع على غيره وهو اقول لعل قائل الاسترجاع في قوله عند استرجاع (الخ) المستاجر لعل المراد من عدم الرجوع المذكور انه ليس له ان يدفع للسائر جمعة ما بعد الانهزام من الاجرة فانصاف الزكاة التي اخرجها من تلك الحصة سم وما حكمنا من شرح الروض ذكره التناهي والمتق في ذيل القول الثاني الذي في المان وقال ع ش قوله لم يرجع بما اخرج على بنا على هذا القول ثم رايتم سم على صحيح قبل عبارة شرح الروض ثم قالوا لعل قائل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع (الخ) المستاجر لعل المراد اخرج هو مخالف لظاهر قول الفارح لم يرجع بما اخرج منه (الخ) (قوله) لضعف ملكه (الخ) اي وان حل وطه الجارية المملوكة اجرة لان الحل لا يوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه تباية معنى (قوله) وفاقرت اي الاجرة (قوله) وهو لا يمتنع (الخ) عبارة التناهي والمتق بخلاف الصداق فانها ملكة بالقدن كما تاملنا دليل انه لا يسقط بموتها قبل الوط وان لم تسلم التناهي الزوج وتقطعه (قوله) بنحو طلاق) اي كالتنسخ (قوله) وبقيت (الخ) في حقه على قوله واد البت تامل (قوله) واما اذا قامت (الخ) عبارة التناهي وعمل ذلك اذا ادى الزكاة من غير الاجرة معجلا فان ادى الزكاة من بينها في كل سنة ما ذكرناه فانصاف ما اخرج مما قبلها وما اذا تساوت الاجرة فانما اختلف فكل منها يصاه لان الاجرة اذا انفسخت توزع الاجرة المسبقة على اجرة المثل في المدين الماحية والمستحقة (الخ) وعبارة المتق فان قيل انه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثانين الذي هو حسناو لعل ملكه ستان وتمام يخرج عند زكاة السنة الاولى عقب اقعها لعدم استقراره اذ ذلك يكون قسما للمستحقين (لستين) نصف دينار فتنسقط حصة ذلك وهكذا قياس السنة الثانية والثالثة اربعة اجيب بانها خرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل اذا ادى الزكاة من غير ما قبله احوال الثاني في ربع الثانين بكاه من حين اداء الزكاة لان من اول السنة لانه على كل ملكه الى حين ادا ما يجب به عجل الاجرا قبل حو لان كل حل ايضا فواضح او ملته فقد يقال لا حاجة لبيان مع معيناتهم المتناقص انه استراخ من الملوقة وان علم ما سبق (قوله) في المان (وقبضها) قال الاسنوي قوله وقبضها لانها ان لم يقبض لان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معينة لكاتب قبل القبض ولا يدع القبض من بقائها مع مال اخر المدة والا لم يصح الجواب وقوله لعل ملكه قبل القبض اي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه (الخ) وانظر لم يشها بالمبيع

(وتتمام الثالثة زكاة اربعين) وهي التي زكاهما (لسته) وهي دينار (وعشرين ثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه الآن وهي دينار ونصف (وتتمام الرابعة زكاة اربعين) وهي التي زكاهما (لسته) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لاربع) وهي دينار وانما اذا تساوت فزيد القدر المستقر في بعضها ونقص في بعضها واما اذا ادى من حين القبض فلا تعجب في كل عشرين

الإلانة الأولى قطعت من الإخراج من العين والغير مشككة بقول الجمهور غن الشافعي والإصحاب طر وخطلة الثوار وداغل من زعم أنه الإخراج من الغير بيقين عدم تلقى الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تلقى الواجب بالعين بل الملكة ثم يرجع وكان هذا هو ملحق كون القبول لما نقل قول البغوي لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار أو مائة (٣٤٦) لكل حول نصف دينار إن أخرج

من غيرها قالوا عرض عليه بأنه ينبغي أن يكون مقرها على الضيف لأنها متعلقة بالخدمة فعل تلقيا بالعين ينبغي أن لا يجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جوا منها اه ووافق قول ابن الرقة البغوي وقوله لم يردك أرويين غنا أو الأول لم يرد لزومها لقول الأول فقل إن يخرج من غيرها ولا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اه ولفظ بعض المتأخرين ما رجع الجمهور فقال هنا لافرق بين إخراجها من العين والغير لأن الإخراج من الغير لا يمنع تلقى الزكاة بالعين وإنما يتيقن به أن الملك حاد بعد زواله اه والجواب الذي يجمع به كلام البغوي وإن الوفاة وغيره وتقييم الخلاف فيها اعتد الشراح منه حل المتن على ما تقرراه أخرج من غيرها وكلام الجمهور المتقول عن الشافعي والإصحاب أنه يصح حل الأول وما واقه على ما أخرج من غيرها مما لا يشرطه من غيرها عازية الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلامه من حيث يتعلق

فلزم الحول والمستحقين حتى المال اه (قوله الإلانة الأولى) أي أو ما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم (قوله فلا يجب) أي نصف دينار (قوله الإخراج) أي مقول القول (قوله بل الملك) أي ملك المالك عن قدر أو كذا (وال) أي بنام الحول (ثم يرجع) أي الإخراج من غير التصانيب (قوله) وكان هذا أي قول الجمهور (قوله عشرون) كذا بالواو ولعلها سم كان مؤخر اه (قوله قول البغوي) (إخ) أي المني على القول الثاني (الذي) (قوله قال) أي القبول (قوله عليه) أي على قول البغوي (قوله أن لا يجب) أي نصف دينار (قوله لاستحقاق المستحقين جوا منها) أي فيما عدا ابتداء الحول الثاني إلى الإخراج فلا يصح أنه يخرج السنة الثانية التي تدخل بنام الأول ما ذكره سم (قوله ونظر) أي بتخفيف العين (قوله ما راجع) صله (قوله فقال متا) أي في مسألة المتن (قوله لافرق) أي في كون واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله وتقييم) أي عطف على كلام البغوي (قوله الخلاف فيه) أي في وجود الفرق بين الإخراجين (قوله واعتد الشراح) ما ذكره من أصل الروضة يصري (قوله منه) أي من كلام الإخراج (قوله اه) أي قيل قول ابن نعيم خرج (قوله وكلام الجمهور) (التي) عطف على كلام البغوي (التي) (قوله) أنه يمين (التي) عطف قوله والجواب (قوله حل الأول) أي قول البغوي وما واقه أي قول ابن الرقة وغيره (قوله حل ما إذا) متعلق بالحل وجري على هذا الثانية والفتى إلا أنه ما سكتا عن قوله بشرطه كاتدم (قوله ذلك) أي تمين ما ذكر (قوله يقتضي) أي أي أخر الحول لأنه وقت الوجوب (قوله وأما الثاني فلا) إذا كان (التي) قدر عليه أن مسألة المنيان إخراج واجب ما سطر من الأجرة يتصور صواب هذا التفسير الباقي والفتى على الأول (قوله فلا ينطبق) أي الواجب (قوله فلا ينطبق) أي الجمهور (قوله) وكذا فرق خمسة بأخانة كل من مال كاد الفوق أي زكاة القدر أو أنه على قسط الحول الأول من الأجرة أي كان يجهل فيز كاتار يمين والمهزى) أي تسجيل كذا القدر أو أنه هو الزرع الثاني (قوله لأن الحول لم ينفذ) أي لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال أن الاستقرار كآمر حوايه شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب إخراج كذا الربع الثاني مثلا لستين (قوله كعشرين) مثل المذكورين أي كالأخراج كذا عشرين وقسط الحول الأول خمسة

قبل التبع دون التمن قبل التبع مع أنها شبهة من الشافعي قال في شرح الروض فرع قال في الجمهور لو أنبذت الدار في أثناء المدة انقضت الأجرة فلها بقى قسطه شيئا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما رآه المالوردي والإصحاب لفر كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرج منها عند استرجاع قسط ما قبل ذلك من زكاة في ملكه لم يكن له الرجوع به على غيره اه وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع التي المتاجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستاجر حصة ما بعد الانهزام من الأجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجها من تلك الحصة (قوله الإلانة الأولى) أي أو ما في غيرها فالوجيز كذا قل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون) كذا بالواو ولعلها سم كان مؤخر اه (قوله لاستحقاق المستحقين جوا منها) أي فيما عدا ابتداء الحول الثاني إلى الإخراج فلا يصح أنه يخرج السنة الثانية التي تدخل بنام الأول ما ذكر (قوله يمين) حل الأول وما واقه أي ما أخرج من غيرها مما لا يشرطه من غيرها عازية الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلامه من حيث يتعلق

الواجب بالعين ما لا أول قطعه لسبق ملكهم للحول على آخر الحول يقتضي التعلق بالعين وأما الثاني فلا نه إذا كان في ملكه ما هو من جنس الأجرة فلا ينطبق الأجرة توحدا بل بجموع المال أو المثل على فلاب لا يقتضي التعلق عن التصانيب أو ما قلته شرطه لقول الجواهر والخدام عن الدار والواو على قول الحول الأول لأن كذا قسطه لم يجر لأن الحول لم ينفذ في الأجرة ولا يجوز أن يكون قسطه

وعشرون كرى أى بأن كانت الأجرة فى مثال المائة (قوله) فإن كان بعد معنى أربعة أمخاض (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزائها لول بل كل جزء منها إنما يجب بنهاج جميع الحول فضى أربعة أمخاض الحول لا يوجب أربعة أمخاض الزكاة ولا شيئاً سم (قوله) لأن من لا يعلم (الخ) انظر من أين لم يرد عدم المطلق إخراج دون القسط قبل معنى الأربعة أمخاض سم وجازة الكرى سم يحتمل انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما معنى من الحول وقسط ما معنى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الأول وعشرين كافى مثال المائتين لا يجوز التصجيل لذلك لا تناول المراد بالتصجيل فى مثال المائتين إخراج قبل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة إلى هذا الحق تقييد المائتين بانتمام اه أى بانتهاء ما فيه محمول على مشاركة التمام (قوله) لا يجوز (الخ) قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وإن احتمل زوال الملك كالمأخوذ ليعين من لا يعلم ذلك كالمستدبر ولو منع احتمال الزوال منع من الملك المستقر أيضاً لثبوت الاحتياط مع الاستقرار فيلزم امتناع التصجيل مطلقاً في تمام سم وقوله لثبوت الاحتياط مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز (الخ) تقدم عن النهاية المسمى جوابه (قوله) لو كانت أى الأجرة (قوله) ومرفق (الخ) أى فى شرحه لا يظهر أنه لا يلزم الخ

(فصل فى أداء الزكاة) (قوله) أعرض إلى قول المتن وكذا فى النهاية (الخ) لا يظهر أنه لا يلزم الخ ومع عدمه الخ وقوله أعرض إلى المتن (قوله) أعرض عبارة تلميح بأن الأولى أن يترجم له بإب وكذا التفصيل الذى بعده قائم بغیر داخلين فى التوبيخ فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا اعتقد الزو أنه هذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باقى أداء الزكاة باقى تسجيلها وباقى تأخيرها اه وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للعرض

الأولى لزم التصجيل بما بين والأصح امتناعه أو بعد دخوله ما اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلاً زكاة عشرين لستين مع أنه ملك الفقير من المشرن الثانية التى قال فيها أنه كماله لستين مقدار زكاة وحيد يتقص المشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين لستين ودعى أنهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئاً من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا تصح لأن الاستقرار شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب وإن أراد أن يسجل زكاة الثانية لم يوفى كلامه لأنه لم يخرجه فخرج عند تمام السنة الأولى الخ على ما قبله لبيان الإخراج الواجب لأجل ما استقر وفى الأولى لم تستقر زكاة الثانية

الهم إلا أن يقال المراد بهذا التفرع بيان مقدار ما يجب إخراجها فى الجملة وفى بعض الأحوال لا بيان كيفية الإخراج بالفعل فليتأمل والتألف تصوير المسئلة بالتصجيل قد ينافى ما قبله من الجواهر والحامد من والده الزو ينافى لأنه إذا جعل فى العام الأول فهو عند التصجيل لا يعلم أنه ملكه نصاب لا احتمال انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما معنى من الحول وهو أعنى قسط ما معنى دون النصاب لأن قسط تمام الحول نصاب فقط قسط بعضه دون نصاب قطما ومن لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز تصجيله لتمام (قوله) ممحلاً لا يقال وغير محتمل غاية الأمر أنه إنما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الإخراج لا من حين الوجوب لما قبله لا تناول هذا لا ينافى مع كون المدة أربع سنين فقط إذ لزوم أن يكون الثانى بعد الإخراج عن الثالثة دون سنة قائله وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم إذ غاية الأمر أن يتأخر الحول الرابع من مدة الأجرة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله) فإن كان بعد معنى أربعة أمخاض الحول (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزائها لول بل كل جزء منها إنما يجب بنهاج جميع الحول فضى أربعة أمخاض الحول لا يوجب أربعة أمخاض الزكاة ولا شيئاً سم وقوله لأن من لا يعلم (الخ) انظر من أين لم يرد عدم المطلق إخراج دون القسط قبل معنى الأربعة أمخاض اه (فصل) فى أداء الزكاة

وعشرون فإن كان بعد معنى أربعة أمخاض الحول جازاً وقبله لم يجوز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز فيه زكاة التجارة التصجيل كن إخراج خمسة دراهم عن دراهم عده يجعل قدرها فبانت نصاباً فإنها لا يجوز له لعمد جزءه بالنسبة له وسيأتي قبيل الصرم فيما إذا كانت أجرة السنين الأربع ما قاما شين استحضاره هنا (ر) القول (الثانى يخرج تمام السنة الأولى (زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولائراً لا احتمال سقوطها كالصدق ومرفق (الخ) يتأمله (فصل) فى أداء الزكاة وأعرض بأنه غير داخل فى الباب

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ لم يقل حسن الخ قوله ومروده أى
 فى أول الباب (قوله فصيح الخ) قد يقال أى باعث على دعوى إدعائه فليكن رتبة مستقلة وليس كل فصل
 داخلا فى ضمن باب فليتامثل ثم رأيت الفاضل الخشى أشار إليه بصرى عبارته ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع
 من اشتغال الكتاب على حصول مندوحة فيه دون إيرادها وإن تقدمت عليها اه وقد يقال أن الباعث لذلك
 الدعوى ما قرره ومن أنه إذا جمعت الكتاب والباب الفصل فالأول بمنزلة المجلس والثانى بمنزلة المشرع
 والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا دام الخ) توجيهه مناسب (قوله أى أدأها) دفعه بما يقال الزكاة اسم عين
 لأنها المال الخارج عن بدن أو مالو الأعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالادفع الزكاة لا الاداء بالحق
 المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها عند دفعه فصار قضاء بخروجه عن (قوله أى أدأها) إلى قول
 المتن وكذا فى المتن (قوله فان آخر) أى الاداء بعد التمكن (قوله لا تتأخر قريب الخ) أى لم يكن هناك
 من يتضرر بالاجور أو العسر أو الأفيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه فخصي لشرح
 بافضل ونهاية (قوله من تفرقه بنفسه) أى بان كان الإمام الحاضر جائرا أو المأل باطنا لم يحضر المستحقون
 فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقه الإمام) أى بان كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والإمام داخل
 وغائب أو لا يظنها فيؤخر لحضوره أو حضوره الساعى مادام يجره (قوله أو لتروى الخ) أى فى حاله فى
 أمره وبني أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهرا أو ترد فيها بلته من استحقاقه أو لا فى العيان حيث
 نظر لعدم إدا لا يجوز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب عن ش وإلى عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشد
 ضرر الحاضرين) يبنى رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد عن ويصدق الفقهاء فى دعواه أى شدة
 الضرر ونحو الجور مما يدل قرينة على كنههم اه (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل لمصلحة الشك ونتجه
 أن يقال إن جزاء الدفع مع الشك كالدفع فى ادعى قرا أو مسكتة فان قوله مقبول فآخر حتى تلقى ضمن وإن لم
 يجر الدفع مع الشك لم يضمن عبارته شرح العباب قال الإمام لو تردد فى استحقاقهم لله التأخير أختار وأقره
 الجمهور وغيرهم وكان المارد تردد لا يمنع الدفع إليهم ولا وجب التأخير أو إعطاهم كما هو ظاهر اه وفى
 العباب لا مدعى تلقى ماله المهور أو وجوب ميعال لا يبيته اه أى لا يطيعه إلا بينة وبني أن التأخير لا فائدة
 البيئة إذا لم يوجد غيره مضمّن سم قول المتن (بحضور المال) أى وإن عسر الوصول إليه نهاية أى

(قوله ومروده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بعمل ما قبله وما تجب فيه على ما يشمل الأصناف الوكرية
 كالنصوصات والمجسودات والديون وتضمن الأزمات والأحوال التى يجب فيها أهم من أصل الوجوب
 أو وجوب الاداء فيتدرج الفصل الأول فى الباب لأن بيان وجوب الاداء فوراً بشرطه بيان الزمان
 وجوب الاداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بدخال هذه الفصلين فى كتاب الزكاة كالأبواب التى قبلها إذ
 لا مانع من اشتغال الكتاب على حصول متدرجة فيدون أبوابه وإن تقدمت عليها تمامه (قوله اه)
 لطلب الأفضل من تفرقه بنفسه) فان قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقه بنفسه إذا كان الأفضل فان
 تفرقه بنفسه لا يحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الإمام أو نائبه بحضوره لكن يكون الأفضل
 تفرقه بنفسه لكونه المأل باطنا أو الإمام جائرا لكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا
 الجواب مستبعد لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا نقول بكنى فى التمكن حضور
 الإمام أو نائبه كالساعى قال فى شرح الروض ثم إن لم يطلب الإمام فلذلك تأخير ما دام يجرى رجوع الساعى
 وتلقف شرح العباب من الروضة وغيره ثم ذكر اعتراض الروكشى كالادعى عليه بامتنان تأخير
 يضاد وجوب الاداء فوراً قال قد أحال أن المتمدن من الروض ولو لم يكن الدفع إلى الإمام فيه البراءة
 يقينا كما يقال كان ذلك عتفاً فى التأخير لأنه لو لم يكن من بعض اذاد ذكرها مع جواز التأخير يضمن
 ما تلقى يده كما يعلم باقى (قوله ولم يشد ضرر الحاضرين) يبنى رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه
 يضمنه) شامل لمصلحة الشك ونتجه أن يقال إن جزاء الدفع مع الشك كالدفع فى ادعى قرا أو مسكتة فان قوله

ومروده بأنه مناسب له فصيح
 إدعائه إذا دام ترتيب
 على الوجوب وكذا يقال فى
 الفصل بعدم (تجيب الزكاة)
 أى أدأها (على الفور)
 بعد الحول الحاجة للمستحقين
 إليها (إذا تمكن) ولا كان
 التكليف بالحال فان آخر
 أهم ونحن أن تلقى كما يأتى
 نعم أن آخر لا تتأخر قريب
 أو جارا أو أرحا أو أصلح أو
 لطلب الأفضل من تفرقه
 بنفسه أو تفرقه الإمام
 أو لتروى عند الشك فى
 استحقاق الحاضر ولم يشد
 ضرر الحاضرين لم يأثم
 لكنه يضمنه تلقيبهم
 ان الفطرة تجب بما عده
 وتوسم إلى آخر يوم العيد
 وذلك أى التمكن
 (بحضور المال)

عامر ولا نظر لتقدره على
 الاخراج من عمل آخر
 لانه مفق ومع عدم
 الاشتغال بهم دوى او دينوى
 كالمحروم او بعضى مدة
 بعد الحول يتيسر فيها
 الوصول لاشأب
 (و الاحتناف) أو تأتيم
 كالمسعى أو بعضهم فهو
 ممكن بالنسبة لمصلحة حتى
 لو تفتت عنها (وله) أى
 للمالك الشيد او لغيره
 (ان يؤدى بنفسه زكاة
 المال الباطن) وليس للامام
 ان يطلبها اجماعا على ما فى
 المجموع نعم يلزمه اذ لم
 ارع ان المالك لا يزكى
 أن يقول له ما بأتى (وكذا
 الظاهر) ومربها اتفاقا
 (على الجديد) وانصر القديم
 الموجب لادائها اليه فيه
 لانه لا يقصد اخذها فان
 فرق بنفسه مع وجوده لم
 يحسب بظاهر أخذ من
 اموالهم صدقة ويجاب
 بان الوجوب بتقدير الاخذ
 بظاهر لعرض هو عدم
 التهم له وقررتهم عنه
 لعدم استقرار التهمة
 وقد زال ذلك كما ذهبن لم
 يطلب من الظاهر والوجه
 الدفع لانتفاء ولو جاروا ان
 علم انه يصرفها في ضرر
 مصارفها (وله) اذا جازله
 التفرقة بنفسه (التوكيل)
 فيما لا يشعور كذا التحركات
 وعين وسفيه ان عين له

لاسام الله متلا وحيا مفتاح أو نحوه عرش (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجفاف الثمار نهاية ومعنى
 (قوله دينى) أى كصلة متى (قوله أو بعضى مدة الخ) عطف على محصور المال قول المتن (والاستناف)
 ظاهره وإن لم يطلبوا عرش (قوله أو تأتيم الخ) أى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير
 قابض ولا يكتفى محصور المستحقين وعدم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة
 كما بان فلا يحصل التسكين بذلك نهاية قال عرش قوله هو ولو فى الاموال الباطنة أى يقدم وجوب دفعها
 للامام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك متمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين
 اه عبارة الرشيدى أى يحظر واحد من الامام والساعي مقتضى الوجوب القورى وان قلنا ان له ان
 يفرطها بنفسه اه (قوله كالمسعى) أى او الامام معنى ونهاية (قوله لو تفتت الخ) عبارة النهاية
 والمخفى حتى لو تفتت المال ضمن حصتهم اه أى الحاضرين عرش (قوله او بعضهم الخ) أى ويكفى فى
 التسكين محصور الا لاقمن كل منفى وجده عرش قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) أى لمستحقها وان
 طلبها الامام تأتيم معنى (قوله او لغيره) أى من الصبي والمجنون والسيوف وكان الاولى الواو بدل أو
 (قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) أى فمرا كما هو ظاهر اسم (قوله على مال الخ) عبارة النهاية والمخفى كما
 (قوله نعم بزمه الخ) ومثل الامام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لاني الطلب عرش (قوله ما بأتى) أى
 انما فى شرح والصرف الى الامام (قوله ومربها الخ) وهوان المال الباطن التقيد وعرض التجارة
 والركوز زكاة الصغر والمال الظاهر المراسى والزروع والتجار والمعادن (قوله لادائها اليه) أى اداء
 الزكاة الى الامام وان تأتيم فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر)
 قوله وانصر الخ (قوله بان الوجوب) أى وجوب الاداء للامام (قوله بظاهره) أى ظاهر الخ والمجاور
 متعلق بالآخر (قوله لعرض الخ) غير ان (قوله عدم الفهم) أى الفهم اثنى منى فى اوائل الاسلام لانه
 لاداء الزكاة (قوله وقررتهم الخ) عطف على عدم (قوله هذا) أى قول المتن ونجب فى النهاية الا قوله قاله
 القفال قوله قال الا ردعى الى موثليها وكذا فى المتن (قوله هذا) أى الخلاف المذكور
 (قوله ولا وجب الدفع) ظاهره وان حضر المستحقون بطلوا ما هو مقدم من النهاية التصريح بذلك
 (قوله اتفاقا) أى بذلا بطاعة وقاطبة ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا اخذها مستحقيا لاحتياجهم
 عليه بخلاف زكاة المال الباطل اذ نظر له فيها كما مر نهاية ومعنى لا لاجب دفعها للامام وان طلبها بل
 لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك ير المالك بالدفع له كما افاده قول المصنف له ان يؤدى الخ عرش (قوله
 ولو جاروا) أى لنفاذ حكمه وعدم اصراره بالجور نهاية ومعنى (قوله اذا جازله الخ) أى على المالين نهاية
 ومعنى (قوله فيها) أى بقرعة الزكاة وادائها (قوله وكذا التحركات الخ) عبارة النهاية والمخفى وشمل
 اطلاصا لو كان الوكيل كافرا أو قبيحا أو سفيا أو صبيعا أو نهم بشرط ان الكافر والصبي تامين المدفوع
 اليه اه قال عرش نصته انه لا يعترض التمين فى الشفيع لاقى الرقيق والقباس انهما كالصبي للمدير
 اه (قوله ان عين له الخ) أى لن ذكر وتشكل هذا على ما بان فى الشرع والحقاشية عن شيخنا الشهاب

مقرر تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يحضر الدفع مع الشك لم يضمن ثم رابت فى شرح العياض ما نصه قال الامام
 ولو تردد فى استحقاتهم فله التأخير اتفاقا أو فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع للمعسر ولا وجوب
 التأخير او اعطاه غيرهم كما هو ظاهر اه وق العياض باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ما له اليهود او
 وجوده على الابنية اه أى لا يبطىء الا بئنه يؤخى ان التأخير لاقامة البيعة اذ لو وجد غيره غيرهم
 (قوله ولن للامام ان يطلبها) أى فمرا كما هو ظاهر (قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر
 المستحقون وطلوبوها (قوله ان عين له المدفوع له) بشكل هذا التقديم ما بأتى فى الصارصق والحاشية عن
 شيخنا الشهاب المالى ان لو توى مع الاقرار فاخذ ما حصى او كافر ودفع المستحق او اخذها المستحق اجرا
 الا ان يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما بأتى عن فتوى

الرمي أنه لو نوى مع الافراز اخضاعها صبي أو كافرو دفعها للمستحق أو اخذها المستحق أجزأه إلا أن يجعل هذا على غير المحصور وذلك عليهم ثم قوله إن عين له المدفوع فهل ورد دفعه بمصر تسم عبارة عرش ويترتب للرأى العلم بوصوله للمستحق أه الظاهر ولو باختيار من ذكر (قوله الفضل) أي من الترتيل متى ونهاية (قوله) وله الصرف بالغ أي بنفسه أو وكيفية يمتنع (قوله) وإن قال اخضاعها أي الامام مسم ونهاية أي وسواها بعد ذلك للمستحق أو تلف في يده أو صرفا في مصرف آخر ولو حرما مش (قوله) ويلازمه ومثل الامام إذا دفعه بالامر بالدفع لا بالطلب عرش (قوله) أن يقول له بالغ عند تضييق ذلك نهاية وذلك بحضور المالو طلب الاعتراف أو شدة حاجتهم عرش (قوله) كأنهم أي الاصحاب (قوله) أن يرقعه أي يكلفه الامام احدا من من الاداء بنفسه أو تسليمه إلى الامام حال (قوله) ومثله أي أو كارة (قوله) ذلك أي في لوم ما ذكر الامام (قوله) أو كفارة كذلك أي فوري يروى عن الواروق لم يكن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك كارة الظاهر والباطن عرش قولنا لكن (الفضل) أي من تفرقه بنفسه أو وكيفية للمستحق ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى كاتاه الماوردي نهاية يمتنع (قوله) بنفسه أي أو تأنيبه نهاية (قوله) قد يعطى غير مستحق أي فلا يجزى عرش (قوله) في الزكاة عبارة التناهي والمختار المراد بالعدل المدفوع في الزكاة وإن كان جائزا في غير ما كان في الكفاية عن الماوردي وظاهر ما نه تفسير كلام الاصحاب المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله) لا فضل إلا يفرق بنفسه أي لا نه على قين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره من التسليم للوكيل الفضل منه إلى الجائر لظهور رخصته نهاية (قوله) مطلقا أي في المال الظاهر والباطن (قوله) لكن في المجموع) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية عما نسب في المجموع (الظاهر) تسليمها إلى الامام ولو جازا الفضل من تعريف المال ولو كره وقدر عاقر ناما في مائة من المجموع صحة عبارة المصنف متوارها لا تخالف ما في المجموع لا تناقض قوله إلا أن يكون جائزا فيه تفصيل والمقبول إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشيد أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام الفضل إلا أن يكون جائزا فليس الصرف إلى الفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لأن في مفهومه تعميلا (مذهبهم) كارة الظاهر اه) ثم لم يطلب المال كآخيه ما دام يرجو بحسب الساعي فإن يس من يجزى بفرق جاحوا طال بوجب تصديقه ويحلف تدبا اناتهم متوزاد التناهي يقولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب اه وإذا اخضاع الامام فهو بالولاية لا بالنية أي من الفقهاء كما

شيئا الشهاب الزمل من أنه لو نوى عند الافراز كنى أخذ المستحق أنه يمكن اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن عين له المدفوع اه (قوله) إن عين له الخ) هل ورد دفعه بمصر تسم (قوله) وانهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله الصرف إلى الامام مع أنه الفضل كما صرح به عقبه لا نقول لا يبدعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك أيضا إلا أن ما صرح به مقبولة في علم ارادة ما يفهم منه بل هو على ارادة ما يفهم من هذا قوله (قوله) وإن قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله) في الخ) والاطهر ان الصرف إلى الامام أفضل) قال الاستوى على هذا الخلاف في الاول الباطنة اما الظاهرة لدفعها إلى الامام الفضل قطعا قبل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحيث يمكن توجيه المجاب ما يرد عليه مما علقه الشارع من المجموع من تدب دفع زكاة الظاهرة للجائر بمثل قوله والاطهر ان الصرف للامام الفضل على ما يمشي كآني الباطنة والظاهرة ولا يتاليه ذكر الخلاف اما لانه متى على الطريقة المرجوحة واما لانه اراد جكاة الخلاف في المجموع لافي الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائزا لان فيه تفصيلا وهو افضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيفية كنفه في ذلك ثم راي الاستوى قال (فروع) لاتزاع في ان تفرقه بنفسه او دفعه الى الامام الفضل من الترتيل ولو اجتمع الامام والساعي قال الامام اولي قاله الماوردي اه (قوله) لكن في المجموع تدب دفع زكاة الظاهر اه ولو جازا) هذا لا ينافي

إنما الأعمال بالنيات يعني
هذا المرض كإتمامه أو مرض
صدقة مالي فهو صوم
زكاة مالي المفروضة أو
الصدقة المفروضة أو الواجبة
ولعل هذا في الزكاة لبيان
الأفضل إذ لا يقتصر على نية
الزكاة كذا زكاة كفى
لأنها لا تكون إلا فرضا
كمرحان بخلاف الصدقة
والظهر مثلا لما مر أن العادة
تقل (ولا يكتفى بهذا فرض
مالي) لصدقة بالكفاية
والنذر وغيرهما قيل شيء
ظاهر أن كان عليه شيء
من ذلك غير الزكاة ويرد
بأن القرآن الخارجة
لا تنخص النية فلا ضرورة
بكون ذلك عليه ولا نظرا
لصدق منه بالمرد وغيره
(وكذا الصدقة) فلا يكتفى
هنا صدقة مالي (في الاسم)
لصدقتها بصدقة التطوع
وبغير المال كالتحديد
والتمسيع كالحدث (ولا

في تعليق القاضي وهو المتمد اه قال عرش قوله لم يمنع من الواجب أي بل يعطاه ولا يقال يطلبه الزائد
الزول عن ولاية التخصيص (قوله) وتجب النية في الزكاة والاحتياط فيها بالقلب كثير ما يأتي بمعنى (قوله)
لغيره للمال ولا يكتفى في المني وفي قوله ينفق المال في النية (قوله) أو الصدقة المفروضة (الخ) أي أو
فرض الصدقة كما اكتفاء كلام الروضه المجموع ولا يضر شيئا له لصدقة القطر خلافا لما في الارشاد فيها
زادهم بذليل اجراء الصدقة المفروضة وهذا مع وجود ذلك الشمول (فرض) شك بعد دفع
الزكاة هل وجبت نية بمجرد دفع أو قبله فهل هو كأي نحو الصلاة فلا يجزى ما يشرق أو يسهه الاول إلا
أن يتذكره مطلقا (فرض آخر) مات المال بعد الوجوب ورواه المستحقون المنصرون أخذوا قدر
الزكاة من الزكاة من الارث وسقطت النية في هذه الحالة (اه) (كذا زكاة) أي زكاة المال يأتي معنى
(ولعل هذا) أي التقييد بالفرض والوجوب (قوله كنى) وقال للتبني في المني (قوله مثلا) أي وغيرهما من
الصلوات الحسن قول المني (ولا يكتفى فرض مالي) بوقول السبكي في شرحه من البحر ما يقتضي أنه تكتفى نية
فرض تعلق بالله ثم رده بأنه أهم من الزكاة فليأت ما كان من البحر وجهه معنى فإن ما دعاهما لم يتعلق
بالمال أي لم يوجب الشرع في المال من حيث هو ماله كفى الزكاة بل متعلقة بالذمة فقط وإن كان للمال دخل في
وجوبه كسكنى المتق مثلا بالنسبة كقادر عليه يصري ولا يجزى أن توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لتندر
ثلاث ماله مثلا وقوله أي لم يوجب الخ ليس في النية المذكورة ما يضر بذلك (قوله وغيرهما) ماله المراد به
(قوله قيل هذا) أي عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) على عدم العبرة بما ذكر (قوله) وغيره المال قال
المني أما لو نوى الصدقة فقط لم يجره على المال قال في المجموع وبطلان الجور والفرق بين المسائلين
أن الصدقة تعلق على غير المال قوله ^{في} وكل تكبير صدقة وكل تحميد صدقة اه ويندر به ما في
صنيع الصالح ثم رأيت القاضي المني قال قوله وغيره المال قد يمنع أحوال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج
الذي هو مال قاطعه وهل يأتي قوله ينفق المال مع الصدقة مالي اه يصري (قوله المخرج) جاز
قوله واخذ في النية والمني لا قوله أي عند المجلس إلى ولواي (قوله اجراء) عبارة الاستوى جاز
ومعناه شاء الله انتبه اه سم أي وظاهره أنها لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وإن ردد النش)
غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيت أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح الباب وهو الاشبه
بظاهر النص كآله الاذخر وهو ظاهر وإن كان قضية كلام المجموع أنه لا يحتاج إلى صرف
انتبه اه سم على حجج اه عرش (قوله وإن بان المين تالفا) قال في الروض فإن بان أي
ماله الغائب تالفا لم يقع أي المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق
بينها خلافا لابن المقرئ واحتجابه بشموله لصدقة القطر يرد أنه ذلك لا يضر بدليل اجراء الصدقة
المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرض) شك بعد دفع الزكاة هل وجبت نية بمجرد
الدفع أو قبله فهل هو كأي نحو الصلاة فلا يجزى ما يشرق أو يسهه الاول إلا أن يتذكره مطلقا (فرض آخر)
مات المال بعد الوجوب ورواه المستحقون المنصرون أخذوا قدر الزكاة من الارث
وسقطت النية في هذه الحالة (وبغير المال كالتحديد) قد يمنع أحوال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج الذي
هو مالي قاطعه (أيضا وغيره المال) هل يأتي مع تصويره بصدقة مالي (اجراء) عبارة الاستوى جاز ومعناه
شاه (جسها عن الباقي) قضيت أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح الباب وهو الاشبه بظاهر النص
كآله الاذخر وهو ظاهر لكن قضية كلام المجموع وساق عبارة تالفا لا يحتاج إلى صرف ثم أيد الاول
ثم فرق فليطالع (وإن بان المين تالفا) قال في الروض فإن بان أي ماله الغائب تالفا لم يقع أي
المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذه زكاة مالي الغائب
فإن بان تالفا استردته اه وقضيت أنه لا يكتفى في الاسترداد مجرد علم المستحق بأنهم عن الغائب مع

يجب تعيين المال المخرج
عن نية النية فهو كان عنده
خمس ايل واربعون شاة
فاخرج شاة نأوا الزكاة
ولم يمين اجزا وان اردد فقال
هذه أو تلك فلو تلف
احدها أو بان تلفه جعلها
عن الباقي (ولو عين لم يقع من
إغير) وإن بان المين تالفا لأن
لم يثر ذلك التغير ومن ثم لم
نوى أن كان تالفا لم يغيره
فبان تالفا وقع من غيره

شرحه كأن قال هذا زكاة مالي الغائب فإن قالوا استرداه ونصته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بأن الغائب مع يئونه تلقه ثم رآه في شرح العباب صرح بذلك ثم قالو للفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكفي فيه قوله هذه زكاة معطو أن لا يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا وصف التسجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالتاقيض موطن نفسه على الضمان والركاة من الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل التاقيض على صفة الضمان أه سم (أي من المجلس) عبارة ثابتة عن علمه أه قال الرشيدي قوله هو نصا غائبا عن علمه أي هو سائر الباء وفي رواية الباء في مال الملك أقرب بك الباء أو كان يدفعها للأمام إلا أن التاقيض لا تصح إلا ركاة عنه إلا في علمه كما راه (قوله أي من المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلاد عنها أن يجوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله يلد لا مستحق فيه يلد مال الملك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر يلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فخرج واخرج أن ركاة عنه أو كان مستقرا يلد مثلا ومع مال الكمال أخرجه بريرة وسقينة والبلاد أقرب البلاد إليه من موضع تفريق المالكين واحتجوا في المجموع أه وظاهر قوله أه كان غير مستقر ولو أخرج الركاة عنه الأجزاء لم يكن يلد أه أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اشتر ذلك المذووعم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن يلد ليس أه أقرب البلاد إليه قبل يستمر الأجزاء ويدين خلافه فيه نظر ونصبة الإطلاق الأول فليأج سم (قوله أه) أن يجوزنا النقل (أي من المجلس) إلى غير الامام كما هو ظاهر يصري ويقتدم برآي في الشرح أن أن الأمام له في النقل كالدفع إليه (قوله لو أدى من مال موته) (الخ) أو قال لو قل هذه زكاة مالي إن كان موثقي قد مات فإن موته نهاية منقضية (قوله لم يجز مع الخ) وينبغي مثله في عدم الأجزاء ما لو تردد كان قال هذه زكاة مالي إن كان موثقي قد مات ولا فمن مالي الخارج ووجه عدم الصحة في الرددين ما يجب وما لا يجب ش (قوله وأخذته بضمهم أن من شك) حل محل ذلك إذا شك في أصل الزوم أو في الأداء مع تحقق الوجوب أو مطلقا أو الأوجه الأول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك في الأخرج فلا يصح الردد لا اعتداله بالأصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن الردد المتعبد بالأصل لا يصح هنا هذا ما يحد في كلام البعض بالنسبة لما في النمة أما بالنسبة إلى عدم الأجزاء من المعجل حيث قلنا بضمهم أجزائه مما في النمة فيحل نظر وتامل أه يصري بخلاف (قوله أن علم التاقيض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله ونصبة مام الخ) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية في وضوء الاحتياط غير مضرووق قد تقدم في كلامه ما يقتضي

بنوة تلقه ثم رآه في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يرد عليه أي قول العباب كمعجل أنه يكفي ثم قوله هذه زكاة معطو أن لا يشترط الاسترداد بخلافه إذا قال هل من المال الغائب فإن قالوا فاعلم ما يقع صدقه لا يرجع إلا أن شرط الرجوع يقتضي تلق الغائب والفرق أن وصف التسجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالتاقيض موطن نفسه على الضمان والركاة من الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل التاقيض على صفة الضمان أه (أي من المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلاد عنها أن يجوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله يلد لا مستحق فيه يلد مال الملك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر يلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فخرج واخرج أن ركاة عنه أو كان مستقرا يلد مثلا ومع مال الكمال أخرجه بريرة وسقينة والبلاد أقرب البلاد إليه فإن موضع تفريق المالكين واحتجوا في المجموع أه وظاهر قوله أه كان غير مستقر إلى وأخرج الركاة عنه الأجزاء لم يكن يلد أه أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اشتر ذلك المذووعم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن يلد ليس أه أقرب البلاد إليه قبل يستمر الأجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر ونصبة الإطلاق الأول فليأج سم (قوله أن علم التاقيض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن

أي من المجلس لا البلد إلا إن
جوزنا النقل ولو أدى
عن مال موته بفرض
موته وأدته فهو وجوب
الركاة فيه فإن كذلك لم
يجز له الردد في النية مع أن
الأصل عدم الوجوب عند
الأخراج وأخذته بضمهم
أن من شك في زكاة فذمه
فأخرج عنها إن كانت ولا
فصيل من زكاة تجار مثلا
لم يجز مع ما في ذمه بأن له
الحال أو لا ولا عن تجارته
الردد في النية ولا الاسترداد
إن علم التاقيض الحال ولا
فلا كما يعلم عما يأتي ونصبة
مأمور وضوء الاحتياط
أن من شك أن في ذمه
زكاة فأخرجها أجزائه
إن لم يكن الحال مما في ذمه
الضرورة وقوله يرد قول ذلك
البعض بأن الحال أو لا
أخرج أكثر ما عليه بنية
الفرض والنقل

أدبني ليجر على أنه يمكن الفرق بأنه ينتفرد الوسائل ما لا ينتفرد المقاصد فليأمل بصري وقوله ما يقتضي أنه بصري إذا تبين الجمع والافتقار للشارح هناك صريح في عدم المضرة إن لم يكن الحال (من غير تعيين) أي بخلاف ما لو نرى أن نصفه مثلان الفرض والباقي نقل فيصير يقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وأتى بعضهم في التباين الحق لا قوله والمنفى عليه إلى الحق (قوله تفويض التبة للسفيه) فقد يقال للمبدع من أهل التبة أيضا فعل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل تبة الواجب مع عبارة عن قوله السفيه أي بخلاف الصبي ولو عين لوفى سم على المتبحر بل ينبغي كإرفاق عليهم على البدنية أنه يكفي تبة السفيه وإن لم يفوضها إليه الولاء أقول قد يشق فهمه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له استقلال بأخذ المال إلا أن يصور بما إذا عول قدر الزكاة وجبته فهو قال له أدفعه للفقراء ففهمه وافق له أنه نوى الزكاة أم أقول تخفي قول الشارح كالتباين أو المنفى فإن دفع الولي إلى عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي التبة إليه مطلقا (قوله ونحن مادفه) أي واسترده منهم كافي المجموع وغيره وظاهره أنه يسرده وإن لم يفرط الاسترداد هو قريب ثم رأيت الأذخر صرح بما يوافق شرط أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقرا للمستحق لا الساعي كالأقبل إقرار الوكيل وعجز المولى عن الاسترداد لا يمنع العنان عنه لإيجاب (قال الاستوى) وتيمه على ذلك الزكوي وغيره لإيجاب قول الحق (وتكني نية المولى) أي ولا يكفي تبة الوكيل باذن من المولى عند صرفه للمولى لأنه إنما انتفعت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقست بما كسبه من ابن حجج في شرح الأربعين لكنه صرح في باب الزكاة بخلافه صرح في قسم عند شرح الروض مانصه قال المتولي وغيره متعين تبة الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قاله موله أدركا من مالكه لا ينتفرد ففهمه أنه قال في الحجج تباينة فلا يكفي تبة المولى (قوله مقارنة لعمه) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة سم (قوله وبه فارق) أي بقوله مقارنة لعمه اختيار التباينة والمنفى والثاني لا يكفي تبة المولى وحده بل لا بد من نية المولى المذكورة كالأعلى تبة المستحب في الحج وفرق الأول بأن العبادات في الحج فعل التائب فوجب التيممته وهي هنا بالمولد فكشفت نيته (قوله وذلك) أي أن المال للمولى (قوله عند عول قدر الزكاة) أي ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لسر الأقران باعطاء كل مستحق (قوله ويعد إلى التفرقة) أي وإن لم تخارن التبة اخذها كافي المجموع نهاية (ومعنى قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز التبة بعد العمل وقيل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعا بها فومعنى (قوله اجزا عنها) أي إن كان القايض مستحبا أما تقديمها على العمل أو إعطاء الوكيل فلا يجوز كاداء الزكاة بعد الحل من غير تبة ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي باعطاء الصبي إلخ اجراءه ويرتد منه منها لوجود التبة من المخاطب بالزكاة مقارنة لعمه وبذلك المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها حتى يجمع ذلك الولاء رحمه الله تعالى نهاية (قوله وأتى بعضهم الخ) نقل الناصري عن غيره ما يوافق هذا الاثناء ثم قال

لا يخالف فرق شرح الصاب في الحاشية لما رفرقه قوله تفويض التبة للسفيه لأنه من أهل المبدع يقال المبدع من أهل التبة أيضا فعل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل تبة الواجب ثم رويت قوله الاتي وصي غير مبرور ومفهومه الجواز في المبدع لكن عبارة شرح الروض كالصريح في عدم الجواز وعبارة البهقي وشرحا صريح في عدم الجواز وعبارة الغالب ولو وكل أطلاق ذلك والعم والتبة جلا ونهيم جميعا لكل وغيره أهل كالأوصي ويبرز عبيد بن عاصم من مطلقا أصبح واعتبرت تبة المولى له وهو كالصريح في إيجاب كرايضا مقارنة لعمه) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادات (قوله وأتى بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناصري قلنا من غير ما يوافق هذا الافتاحيت قال إذا وكله أي شخصا في تفرقة الزكاة أوفى أمدا المسمى فقال ذلك أو أمدا في هذا المسمى فهل يحتاج إلى توكيله في التبة قال الحرادي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجرى أو الفرض قطع صم ووقع الزائد تطوعا (ويؤام الولي التبة إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لأنه قائم مقامه وله تفويض التبة للسفيه لأنه من أهلها فإن دفع الولي بلائيه لم تقع الموضع ونحن مادفه قال الاستوى والمنفى عليه قد يفرق غيره عليه كاهرمذ كزكوي باب الحصر وجعلت بنوى منه الولي أيضا (وتكني تبة المولى عند الصرف إلى الوكيل) من تبة الوكيل عند الصرف إلى المستحقين (في الأصح) لوجود التبة من المخاطب بالزكاة مقارنة لعمه إذا مال له به فارق تبة الحجج من التائب لأنه المباشر للعبادة ولذلك لو نوى المولى عند تفرقة الوكيل جلا وتعلما ويجوز تباينا عند عول قدر الزكاة فربده إلى التفرقة منه أو من غيره ومن ثم لو قال لغيره قصدت بهذا ثم نوى الزكاة قيل تصدقه أجزأ عنها وأتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في آخر اجها يستلزم التوكيل في نيتها وعليه نظر

وهذا مقتضى ما في الروضة من أنه لو قال رجل لغيره أدعي ظرك ففعل أجزأ كالقوله اتض دني
 اه وأقول كلام الشيخين والروضة هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة الجعري وفي أصل
 الروضة ولو وكل وكلا فوض الية إليهما كذا ذكر في النهاية والوسيطاه وفيه تأييد لما استوجه
 الشارح (أن لو كان الفريض المطلق في الآلاء فهو صادق الية لم يكن التصحيح على ذلك وجهه فما مستقلا عمل
 قلنا مل اه (بل الذي يتجه) وقا قالنا بقوله الحق (ويجوز) للفرقة غير يميز في الحق إلى قوله هو يرد في النهاية
 لا أقوله غير يميز وقوله بأن المالك (وصي غير يميز) مفهوما للجواز في الميز لكن كلام شرح الروضة
 وشرح البهجة صريح بعدم أهلية الميز أيضا ثم رأيت في الباب وشرحه الشارح التصريح بعدم أهلية
 الصبي الميز والبدلية أيضا فراجعه سم على وجوب الاقرب بما ألهمه كلام ابن حنبل من الجواز لأن الميز
 من أهل الية حيث اعتد بنفسه فينبغي الاحتداد بنبته لكن عبارة التي يادى قيده لا تدعي عن هو أهل لما
 بأن يكون مسلما بالغا قالا لا صبي ولو يميز أو كافرا كما اعتمد شيخنا الرمل ولا ريبنا ما قول بتأمل هذا
 مع قوله من السابق فلا فرق في الركيل بين كونه من أهل الوكا أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في محنة الركيل
 في الدفع ولا يلزم منه التفويض وعليه فينبغي المالك أن كاذن الدفع للصبي والكافر عرش قوله ويصرح
 بهذا الجواب قول شرح الروضة بخلاف من ليس بأهل لما ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح تركه لم يمان
 أدامه لكن يشترط عليه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أي الميز بدليل قوله مع أنه يصح الظهور أن
 غير الميز لا يصح تركه لهذا التصريح بعدم أهلية الميز أيضا بخلاف مفهوم كلام الشارح كآية عليهم
 ثم رأيت في بعض أحوال المتبرع قضاة قوله وصي غير يميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليهم وأعرض
 عليه بخلافه بما في شرح العباب وغيره والذى في النسخ المتقدمة وصي يميز لأن الصبي غير أهل للتفويض
 ولو يميز أكارح به غيره اه شيخنا أحمد ثم رأيت في نسخة الشارح حقه اقتضاها وصي يميز وعرب على
 قوله غير اه (لم يميز لما) أي أنه أن يرجع إليه يدفعه ويشدي (قوله بأن المالك) تقدم عن النهاية
 ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بأن أخذ المستحق الأهل قبض معتبر سم
 (قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشباب الرمل واعتمده ولده في النهاية كما مر (قوله

بل يركب ويدي الركيل ويؤى لأن قوله ذلك أحد مقتضى التوكيل في الية وهذا الذي قاله مقتضى ما في العزيز
 والروضة من أنه لو قال رجل لغيره أدعي ظرك ففعل أجزأ كالقوله اتض دني اه وأقول كلام الشيخين
 هنا يقتضي خلاف ذلك عبارة الروضة ولو دفع إلى الإمام بلانية لم تجز نية الإمام كالوكيل أي لأنه
 لا يجوز نية من الموكل حيث دفعها إليه بلانية وله تفويض الية إلى وكيله اه وهو ظاهر في أنه
 التوكيل في أداء الوكا لا يتضمن التوكيل في الية والالتمات أنه لا يجوز نية التوكيل ولا يصح لقوله وله
 تفويض الية إلى وكيله ليتأمل قال في شرحه قال المتولي وغيره وتعيين نية التوكيل إذا لم تقع الفرض بجاه
 بأن قال له موكله اد زكائي من مالك لينصرف فله عنه كافي للحج نية فلا يكره نية الموكل أهلا كافرو وصي
 غير يميز) عبارة شرح الروضة بخلاف من ليس بأهل لما ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح تركه لم يمان
 لكن يشترط عليه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أي الميز بدليل قوله مع أنه يصح الظهور أن غير الميز
 لا يصح تركه لهذا التصريح بعدم أهلية الميز أيضا بخلاف مفهوم كلام الشارح ثم رأيت في الباب وشرحه
 للشارح التصريح بعدم أهلية الصبي الميز والبدلية أيضا فراجعه (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بأن أخذ
 المستحق الأهل قبض معتبر (بأنه لو أفرز قدرها ببيتها كني أخذ المستحق لها) عبارة من شرحه ولو توى
 الزكائيم الأفرز أخذها صبي أو كافرو دفعها مستحقها أو أخذها المستحق لنقصه من علم المالك بذلك
 أجزأ أو يردت منه نية لوجود الثانية من الخطاب بالزكاة مقارنة لنقصه ويملكها المستحق لكن
 إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها واتى بذلك شيخنا الشباب الرمل

بل الذي يتجه أنه لا بد من
 نية المالك أو تفويضه أو كليل
 وبضمهم بأن المستحق لو
 قال للزوي أعطه قلنا
 جاز وكان للأول كلياته
 وفيه كلام مبسوط يأتي في
 الزكاة ويجوز تفويض
 الية للوكيل الأهل لا كافرو
 وصي غير يميز وقوله ولو
 أفرز قدرها ببيتها لم يميز
 لما إلا قبض المستحق لها
 بأن المالك أو ما إذا مال
 والبدن وإنما تقيت الصلاة
 المينة التحصية لا لا لاحق
 لفقراء ثم في غيرها وهنا
 حق المستحق شائع في المال
 لأنهم شركاء بقدرها لم
 ينقطع حقه إلا بقبض
 معتبره يرد جزم بعضهم
 بأنه لو أفرز قدرها ببيتها
 كني أخذ المستحق لها

من غير ان ينفقها اليه المالك ثم يرد ما ينفقونه لولا قال لا خير اقبض ديتي من فلان وهو لك واما ان يكف حتى تنوي هو بعد دفعه ثم ياتك في اخذها فتعلم ثم اخبر صريح (٣٥٠) انه لا يسكن استبداده بقبضها ويرجى بان للمالك بعد التولية والعزل ان يعطى من شاء ويحرم من

شاور تجوز استبداد المستحق
يقطع هذه الولاية فانتفع
ومن ثم لو انحصر المستحقون
انحصارا يقتضي ملكهم لها
القبض كما ياتي في قسم الصدقات
احتمل ان يقال ان ملكهم
تعلق بهذا المعين لما هو حيث
ينقطع حق المالك منه ويحرم
لم الاستبداد بقبضه
واحتل ان يقال لم يحرم
في ان قبضه انما هو متعلق
بين المالك والمشاغ فيه على
ما ياتي بذلك لا ينقطع الا
بقبض صحيح فان قلت لم
تنقطع ولا في المالك بملكهم
قلت لان ملكهم انما هو في
حرم المال مشاغ كما تحرر
ولا في خصوص هذا المعين
لما زال ذلك التصرف فيه
والاخراج من غير دكا هو
مقتضى القياس في ان احد
الشريكين لو عين لشريكه
قدر حقه من المشترك او
غيره لم يتبين بمجرد الافراز
والتميز فاعلموا ياتي اول
البداهة انه لا ظفر في الزكاة
ولو وكل في اخراج لغيره
او التضحية عنه العزل
بفروج وتصل ما بينه
الاذرى وقال انه مقتضى
القواعد الاصولية
(والافضل ان ينوي الوكيل
عند التفريق ايضا) خروجا
من مقابل الاصح المذكور
(ولو دفع الى السلطان) او
نايحه كالساعي (كفت التية
هذه) اى عند الدفع اليه

من غير ان ينفقها اليه المالك (اي وبلا ذنه في الاخذ شديدي (قوله حتى تنوي هو) اى المالك (بعد دفعه) اى
الآخر (قوله ثم ياتك في اخذها) قد يقال وجه قولهم ثم ياتك ان قبضه عن ديتيه صارف للاعتداد به
عن الزكاة فاحتيج الى قبض تقديرى بعد ذلك كما ان اخذ الامام من المكش صارف عن الزكاة بخلاف
المستقبل بالقبض عن الزكاة لا صارف قبضه فيها فيجوز ان يكون قولهم ثم ياتك في اخذها ذكر لا لما لا قدره
اقتضاه لئلا يمتل ثم رايت القاض المسمى سم قال قوله صريح انه اخذ فانتفع الصراحتين على التسليم فالفرق
ظاهر اراه ولله اشارة الى ما ذكر بصري (لا يكتفى استبداد اى) استقلال المستحق كرى (قوله فانتفع)
اى الاستبداد (قوله ومن ثم) اى من اجل ان للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم) لواعصر المستحقون
ظاهر المارة اعتبار التية مع انحصار المستحقين وملكهم للراجع سم ويدفع التوقف قول الفارح
الا في قلت لان ملكهم (قوله) احتمل ان يقال ملكهم) وهو الاقرب لما اشار اليه بتقدمه (قوله هذا المدين
لها) اى بالقدر الذي افرد المالك للزكاة بقبضها (قوله فان قلت) منفر على الاختيال الثاني (قوله بملكهم)
اى انحصارهم (قوله خروجا) الى التنية في الحق الاقروه والافضل الى المتن وقوله لكن الحق الى المتن
وكذا في التنية الاقروه والمقابل الى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) اى او نايمه (قوله وان تلفت عنده)
اى عند السلطان او نايمه تايه معنى (قوله عند الدفع السلطان) يبنى اى انوى المالك بعد الدفع اليه اجرا
اذا وصل المستحقين بعد التية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذها فان قبضهم من
يد السلطان بعد تية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذها بعد تية لئلا يمتل سهم قوله كالعزل المالك الخ
على اعتبار الضمان بالمرى وولده خلافا للفارح قول المتن (لم يحرم على الصحيح) علم ما ينو المالك بعد الدفع
اليه وقيل صرفه ولا اجزا شرح مروي يمكن ان يوجد ذلك باه وان لم يمتد بقبضه لكونه بولاية لان
استدانة القبض قبض فاذناوى هو في بد الامام ومضى بعد التية من يمكن فيه القبض حصل القبض الممتد
به لان التية وهو في يده لا تنقص عن التية بعد افرازه ويجزى فيما لو قبضه المستحق بولاية ثم نوى المالك
ومضى بعد تية مكان القبض وفيما لو قبضه نحو صي او كافر بولاية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم
دفعها القابض للامام او المستحق لان التية وهي في يد القابض بمنزلة التية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي
ما يتصرف فيها وتتم في يد منوى المالك بعد تيمره في يده ومضى بعد تية امكان القبض لما تقدم انه
لا يجزى وان تيمر في يده بحمل غل في الاجزاء باعتبار القبض السابق والتية

اتصت (قوله صريح في انه) قد تمتع الصراحتين على التسليم فالفرق ظاهر (ومن ثم لو انحصر المستحقون)
وملكهم فراجع (قوله في المتن فان لم ينو لم يحرم على الصحيح) علم ما ينو بعد الدفع اليه وقيل صرفه الاجزاء
اه ويمكن ان يوجه ذلك بانوه وان لم يمتد بقبضه لكونه بولاية لان استدانة القبض قبض فاذناوى هو
في يد الامام ومضى بعد التية من يمكن فيه القبض حصل القبض الممتد به لان التية وهو في يده
لا تنقص عن التية عند افرازه فاذناوى بعد ما امكان القبض حصل قابض ويجزى فيما لو قبضه المستحق
بولاية ثم نوى المالك ومضى بعد تية مكان القبض وفيما لو قبضه نحو صي او كافر بولاية ثم نوى المالك
وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام او المستحق لان التية وهي في يد القابض بمنزلة التية عند افرازها
وفيما لو قبض الساعي ما يتصرف فيها وتتم في يد منوى المالك بعد تيمره في يده ومضى بعد تية امكان
القبض فاقدم انه لا يجزى وان تيمر في يده بحمل غل في الاجزاء باعتبار القبض السابق والتية السابقة
(قوله عند الدفع) بمثل ان يجزى تية المالك بعد الدفع له وقيل صرفه او امه كالمكيل وقد ينظر فيه
باه ليس تايه للمالك وان قيل انه نائب المستحق لئلا يمتل (قوله في المتن لم يحرم) يبنى انه لو
نوى المالك بعد الدفع اليه اجرا

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحق فالدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا اجرا حتى ان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة
والافضل للامام ان ينوي عند التفريق ايضا (فان لم ينو) المالك عند الدفع السلطان او نايمه (لم يحرم على الصحيح) وان نوى السلطان

النافع كما هو ظاهر سم (قوله) (أما إذا كان) أي المدفوع إليه (المستحق الخ) تصریح بالفرق بين الامام
والمستحق حيث كان القاض المستحق وقع المدفوع زكاة ذاتها إما النافع وإن أخذه المستحق كأصدا غير
الزكاة كالنصيب هذا هو المتجه برأسم وأقره البصري عبارة عن شوقل عن افتاء الشهاب إلى أن الاجراء
إذا كان الأخذ مسددا وتقل منه ما عن الزيادة ولم تقدم عن شيخنا أنه لو دفع المكس مثلا بزيادة الزكاة
أجره أصل المتحدث كان الأخذ مسددا غير أن نحو من المستحقين خلافا لما اتفق به الكمال الرداف
شرح الارشاد من أنه لا يجرى ذلك أبداه وعبارة الشورى يوليوى لدفع الزكاة أو الأخذ غير ما كهدفة
تطوع أو عديا وغيرهما فالمرء بقصد النافع ولا يضر صرف الأخذ لما عن الزكاة أن كان من المستحقين
فإن كان الامام أو نائبه مخر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس وإلى ما والعشور
وغيرها فلا يتبع المالكية الزكاة فيها وهذا هو المتشدد (قوله) (انتهى) أي قول الغير (وأما نتيجة المستظهره)
قد يقرب بما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وإن قال أخذهما وانفقها في القسق ومن قوله لكن في
المجموع تدب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جاز إلى في الزكاة ويجاب بأن عمل ذلك إذا أخذهما باسم الزكاة لكنه
يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكاة كرات دفعه له
انسان زكاة بيتها أن يولى بعد دفع إليه ثم وصلت للامام بجهة الاجراء لأن الثانية عدا الدفع إليه أو بعده بجهة
التي عدا الإفرازا إذا وصلت بعد ذلك للامام قدوة لموقع سوله كان الواسطة المدفوع إليه من يصح
قبضه أولا ثم وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليستكن من صرفها مصرفا أم لا وما إلى غير ما أخذ من
اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع إليه بجهة الزكاة فيه نظرو قد يرد ذلك إلى اجراء المدفع إلى الامام الجائر وإن علم
أنه يصرفها في القسق وقد يفرق بأنه مع العلم مستمكن من صرفها مصرفا وقد يرد عن تعنيها والتقصير
منه بطله بالحال لأن المالك لا كذلك ما نحن فيه فليتأمل سيقا افتاء السيد محمد البصري الثاني
الذي مال إليه الجلال إلى من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع إليه زكاة (أن أخذهما الامام باسم الزكاة
ويجوز أن يكون حاله الاطلاق كذلك فالمنع قصد نحو النصب وإن يقرن القصد المذكور بالقبض فلا
تقدم له في فليتأمل ثم ما احتجنا كلام القائل المذكور من التفرقة بين اعلام الامام وغيره محل تأمل
فيثبت أن يناط الحكم بقصد نحو النصب وعدمه لأن الاصل إلى الامام بجزى بوان علم منه أنه يصرفها في
غير مصارفها كما تقدم فإقامة اعلامه وأما اشتراطنا انتمنا القصد المذكور لفرص تصحيح القبض
فإنه لا حق التامل بصري وتقدم عن الشورى ما يوافقه والاقرب أن حاله جهل حال الامام حين الأخذ
هل قصد نحو النصب أو الزكاة وأطلق كحالة اطلاق الامام إذا أصلى عدم المصارف عن جهة القبض مع
قولهم أن الاصل إلى الامام بجزى بوان الدفع له مسمى بوان قال أخذهما منك وانفقها في القسق وإن
دفع زكاة الظاهر إلى الامام أفضل وإن كان جائرا في الزكاة أو محل ما ذكره على ما إذا أخذهما باسم الزكاة
وقصد ما في غاية البعد كما أشار إليه سم واهما علم (الايصراف للقاض) أي الامام أو نائبه بخلاف المستحق
فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله) (أن لم تقوض هي) أي الزكاة وأمرها من طرف الامام (قوله)
من غائب) أي من ماله (قوله) (والأول

أما هو إذا كان المستحق
ليؤرخ الحق عليه أو الامام
فلا يلق الاجراء من عمله
بجهة ماله عليه ولاية والا
لكن المالك هو الجاني
المختص وإن اعلم بها احتمال
عدم الاجراء أيضا واحتمل
الاجراء وهو ظاهر اه
ملخصا وأما الذي يتجه
ما استظهره من أخذهما الامام
باسم الزكاة لا بقصد نحو
النصب لأنه بقصد هذا
حارف لفعله عن أن يكون
قبض زكاة أو شرط طوقها
زكاة الا يصرف القاض
فله لغيره ما لا ينعقد قبضها
من جهة أخرى ليستعمل
وقوعها في هذا الحال فزكاة
ووقعه للاستوى وغيره ان
لقاض أي أن لم تقوض هي
لغيره والا لم يكن لغيره
فيها اخراجا من غائب
وردنا بانها يجب بالتسكن
وتمكن الغائب مشكوك
فيه ومن ثم جزم جمع منع
اخراجها قيل والأول

أما هو إذا كان المستحق البويع الحق علم) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق حيث كان القاض المستحق
وقع المدفوع زكاة ذاتها إما النافع وإن أخذه المستحق كأصدا غير الزكاة كالنصيب هذا هو المتجه برأسم
(وأما الذي يتجه ما استظهره) قد يقرب بما استظهره ظاهر ما سبق من قوله السابق لكن في المجموع تدب دفع زكاة الظاهر
الي ولو جاز إلى أي في الزكاة ويجاب بأن عمل ذلك إذا أخذهما باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه
تأمل فليتأمل (قوله) (أن أخذهما الامام باسم الزكاة) بهذا يدفع ان يرد على عدم الاجزاء قوله السابق
وإن قال أخذهما وانفقها في القسق لا تعفى هذا أخذهما باسم الزكاة لكن قصد من ذلك أن يصرفها في
غير مصرفها وما هنا في أخذهما لا باسم الزكاة فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض
ما عدا الزكاة دفع له انسان زكاة بيتها أن يولى بعد دفع إليه ثم وصلت للامام

ویرد بان القاضی قضا فی حتمل آه استاد ذن کا حیا آخری کا یا قوزم ان نمکے گشتن (۳۵۳) الیٰک لیس فی علہ لان الوجوب ایما

الخ) أى موقوف للأسرى وغيره والثاني ماوربه ذلك كرسى (قوله ورد الخ) أى ما قبل (قوله)
فيحمل انه) أى الغائب و (قوله في) أى فقلزل زكاته الغائب (قوله انتمك) أى القاضى (قوله)
وبناء عنه) أى بآية القاضى من الغائب (قوله وسيتك) أى حين انالوجوب انمايتلى الخ (قوله)
لان الملاحظ) أى ملحوظ رد موقوف للأسرى (قوله وهذا) أى بقوله لان الملاحظ الخ (قوله)
وتوجه بعضهم الخ) عطف على قوله ابتداء جمع الخ (قوله عدم المانع) أى عن الوجوب (قوله في)
ذلك) أى في جواز اخراج القاضى الزكاة عن الغائب (قوله من تحقق سببا) وهو الوجوب (قوله)
اخرجا) أى في غير محل المال ولعل او بمعنى الخ (قوله من يراه) أى التقل
(فصل في التيسيل وتوايه) (قوله في التيسيل) أى في بيان جواز عدم موقوفه على مال ماضى اياه
تألى عنه صحت وتعيه ابا المنصور اى في حق من اجتاز (قوله هو توايه) أى من سكر الاسر مادام من سكر
الاختلاف الواقع بينهما في مبيت الاسر مادام من ثم انه لا يضر ذوا صباه وان الزكاة تلتحق بالمال تلتحق شر

يُجِبُّهَ الْإِجْرَاءُ أَنَّ قَبْلَهُ عِنْدَ الدِّعْوَى أَوْ يَمُدُّهُ بِمِزَالَتَيْهِ عِنْدَ الْإِجْرَاءِ وَأَذْوَ حُلَّتْ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ قُدُّوسُ
الْمَوْقِعِ سَوَاءً كَانَ الْوَاسِطَةُ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَحَلَّ يَشْرُطُ عِلْمَ الْإِمَامِ بِأَيِّ زَكَاةٍ
لَيْسَ كُنْ مِنْ مَرْغَبِهَا مَرْغَبُهَا أَوْ لَا وَمَا إِلَيْهِ مِنْ اخْتِيارٍ مِنْ إِطْلَاقِهِ عِنْدَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ بِجِهَةِ
الزَّكَاةِ يَنْظُرُ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي إِجْرَاءُ الدِّعْوَى إِلَى الْإِمَامِ الْجَاهِلِ وَأَنْ عِلْمُ أَنَّهُ يَصْرِفُهَا فَلْيَقْسُ وَقَدْ
يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِعِلْمِ الْمُتَكِنِّ مِنْ مَرْغَبِهَا يَصْرِفُهَا وَقَدْ يَرْتَفِعُ عَنْ تَقْصِيصِهَا وَالتَّصَدُّقِ مِنْ بَعْلِهِ الْحَالِ
بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْكَافَّةِ مَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِلتَّامِلِ (قَوْلُهُ فَتَقَرَّرَ) أَيْ الْمَالِكُ

ثم يرمي المعجلة عن النصاب الذي كل الآن كافى الروضات وغير ما غن الأثرين بغيره. لأن الساجد أكثر الحول كالوجود وأوله ولظهور وجهه وكونه قياسا عليه جرم بالحار (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والجمهور على جعل شاة من أربعين ثم حكمة

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياسا عليه) هو قوله كان اشتري للتجارة الخ (قوله أو جعل شاة من الأربعين الخ) أى جعلت أربعين ثم حكمة الخ نهاية (قوله لم يجر المحجل عن السخال) أى لأنه جعل الزكاة عن غيرها نهاية بمعنى (قوله التسجيل) أى قوله وقيد السبكي فى النهاية إلا لفظة نحو وقوله وتوجد بالى وذلك وقوله مرسلة أو منوعة (قوله دون نحو الولى) أى كالتكليف غبارة فى النهاية والأعيان وجعل ذلك فى غير الولى ما هو فلا يجوز له التسجيل عن مولى هو المفسدة وغير ما غن من أربعين ما له جاز فلما يظهر اه قال عش ولا يرجع به على الصبي وإن نوى الرجوع لأنه إنما يرجع عليه فيما صرفه عنه عند الاحتياج اه (قوله وبعد انقضاء) أى قول المتن وله تسجيل الخ فى المتن لا قوله بأن يكمل إلى وذلك وقوله أو منقطعة (قوله وتوجد بينهما) أى نية التجارة (قوله وإن نازع فيه الاستوى الخ) أى إن العرائقين وجهوا الحار سائين إلا البنى على الأجزاء وقوله إن الزكاة غير من النصب وإن الرافى قد حصل له فى ذلك فكأن فى النقل حالة التصنيف قال أى الاستوى ولم يظفر بأحد مصحح المتن إلا البنى بعد النص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة استنى زادا فى نهاية ويردان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله تسلف) أى تسجل حتى (قوله صدقة طامين) يجوز تزوين صدقة وإضافتها إلى الأول أقرب للجواب بقوله مع احتيال الخ كافى البر ما يرى بغيرى أقول على الأول لاستدنيه للاستوى حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتمين الثانى (قوله وإذا جعل للمالين الخ) أى فأكثر معنى (قوله اجزاء ما يقع عن الأول) أى اجزائه ما يخص الأول والباقي يسترده بغيرى (قوله وقيد السبكي الخ) وقالا لا يباين والاستوى والخ عبارة لا أولين لكن بقيد الاستوى والأدعى كالتسبيح بما إذا من حصة كل عام ولا يفيضى عدم الاجزاء لأن المجرى من خمسين شاة مثلا شاة متبعية الخ ويذهب غيرهما يقول البصر أو يخرج من طلبة خمسة دراهم عشرة نوى بها الزكاة والتعزى وقع الكل تطورا اه وخلافا لنهاية عبارة اجزاء من الأول مطلقا دون غيره سواء. فى ذلك أن كان قد مر حصة كل عام لا كافا قضاء كلام الأصحاب خلافا للسبكي والاستوى ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره فى البصر من أنه لو أخرج الخ ظاهر اه قال عش وهو أنه فى مسئلة البصر جمع بين فرض ونقل وفى هذه نوى ما يجرى وما لا يجرى. عا لى عبادة أصلا فم يصلم معارضها من أهواه وما لا يسم فقال وعلى ما هو متعنى إطلاقهم من أنه لا فرق فيسترد المالك إحدى الثمانين وهل الخيرة فيها أو إلى المستحق فيه نظر والمتجه الأول اه قول المتن (أوله تسجيل الفطرة) يشعر بأن التأخير الفصل وهو ظاهر غرو وجان خلاف من منه عش (قوله من أول شهر رمضان) أى من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله للاتفاق) أى قوله قال قلت فى النهاية والتمنى (قوله للاتفاق على جوارحه) أن كان المراده الإجماع فواضح أو الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أى صريح النهاية والتمنى فهو دليل الزام وليس فيه كبر جدوى فليتأمل بصرى (قوله فالحق بما البقية الخ) أى قياسا بجمع إخراجها فى جرمه نهاية بمعنى (قوله الصوم) أى رمضان نهاية (قوله والفطر) أى بأول جزء من شوال وتهدم فى كلام سم على أول الفطرة على جميع ما حاصله أن السبب الأول التقدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الآخر عش (قوله يتناهى) أى قوله الصوم والمراده جميع شهر رمضان (قوله أن الموجب) أى السبب الأول (قوله كافر) أى فى الفطرة (قوله لا أوله) أى أول الصوم (قوله ما ذكر) أى أخر الصوم (قوله قلت يتناهى الخ) قد

الإماتات بغيرى المعجل عن السخال (ويجوز) التسجيل لما لك دون نحو الولى (قبل تمام الحول) وبعد انعقاد بان ملك النصاب فى غير التجارة وتوجد بينهما مقارنة لأول تصرف وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس فيه قبل الحول ولو جوبها بسببين الحول والنصاب لجاز تقديمها على أحدهما كتقديم كفارة العائنين على المفسدة ولا تسجل لتمامين فأكبر (فى الأصح) وإن نازع فيه الاستوى أطال لأن زيادة السنة الثانية لم يتمدحوها فكان كالتسجيل قبل كمال النصاب ورواية أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة طامين مرسلة أو منقطعة مع احتيالها أنه تسلف منه صدقة طامين مزونين أو صدقة ما لى لكل واحد حول منفرد وإذا جعل لتمامين اجزاء ما يقع عن الأول وقيد السبكي بما إذا من واجب كل سنة لأن المجرى شاة معينة لا شاة ولا مية (وله تسجيل الفطرة من أول شهر رمضان) للاتفاق على جوارحه بغيرى فالحق بما البقية إلا لافارق ولو جوبها بسببين الصوم

والفطر وتوجد أحدهما فان قلت يتناهى أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما يروى مما ذكر يقال قلت لا يتناهى لأن آخر الجزء إنما استداليه الجواب لتحق وجود ذلك به وهذا اتفاق أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا

يقال لو تم ما أقدمه حقه تعالى لم يجب فطره من حدث غيل الغروب من ولأول عيود لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذ السبب على ما قرره مجموع رمضان وأول يوم من الفطر وباتقاء الجوهر يبقى الكل وليس كذلك فحينئذ إن السببية منسحرة فبالإضافة إليه وإن المناقضة حقه فليتام بعصره يقدم انتفاع حش عن سم ما بدليل المناقضة بجمل كلام الفارح عليه (قوله إلى الآخر) و(قوله إلى الأول) أي من أجزاء رمضان (قوله لتتحقق الوجوب إلخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة لتتجمل إلخ) متعلق بنظره على التسبب قاله الكندي ويظهر أنه متعلق بنظره إلى الأول بالنسبة لكونه إلخ فقطوان المراد بالتجمل المذكور التجمل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقرره الكندي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وإن تأخر عن واحد من أجزاءه ولازم استدراك لفظة حقيقة لفظة كقول المتن (منه قبله) أي من التجمل قبل رمضان بقدره (قوله لأنه تقديم على السبب) أي وكل حق مالي تعلق بسبب يجوز تقديمه على أحد ما لأعليه فإن كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو العلي وغيره إيجاب (قوله لأن وجوبها) إلى قوله قبل في النهاية والمغني (قوله إلى المتن) (قوله) لأن وجوبها (إلخ) وأيضا لا يفرق قدره تحقيقا ولا تخميناً معنى ونهاية (قوله وقيل الظهور إلخ) أي وإخراجها قبل إلخ قول المتن (ويجوز بعدها) ولو أخرج من سبب لا يترتب أو طيب لا يستمر إخراجها (قوله) لا لتجمل نهاية معنى (قوله) لو قبل الجفاف إلخ) لا لولا إسقاط ولو عبارة والمغني وأنها أي بعد صلاح الأرض واشتداد الحب قبل الجفاف والتصنيف إذا غلب على غلبه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرة قدره تخميناً

ولأن الوجوب قائم ثابت إلا أن الإخراج يجب وهذا لتجمل على وجوب الإخراج لعل أهل الوجوب فهو أولى بالإخراج من تجمل الزكاة قبل إلخ قوله (قوله ولو قبل الجفاف والتصنيف) أي حيث كان الإخراج من غير الأمر والحب الذين أراد الإخراج عنهم الماتقدم أنه لو أخرج من الرطب والحب قبل جفافه لا يجوز وإن جف وتحقق أن الخرج يساري الإيجاب ويريد على حش وقوله ما تقدم إلخ في النهاية خلافاً للفارح هناك بل قوله نعم إنهم إن بان قصص إلخ ظاهر في كون الإخراج من نفس الأمر والحب عبارة عنم قال في العباب يجوز تجمل زكاة المشر بعد وجوبها إن غلب على غلبه حصول نصاب منها قال الفارح في شرحه وهو الرأسي بالمعنى المراد بها ما ذكر بل غير بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قوله من يتنعم بالتجمل قبل بدو الصلاح والاشتداد لا يعلم يظهر ما يمكن معرقة تقديره تحقيقاً ولذا انتهى (وهو) (قوله بل بعضهم إلخ) أي كشخ الإسلام في شرح الروض (قوله في تبرع) يتأمل سم عبارة البصري في ذلك لا ياتي فيه التتميل إلا في استرداد المحجل فليتام أه (قوله فلو مات) أي المالك عياب (قوله أربع) أي خرج من ملكه ما يبرأ بعباد (قوله قبل إلخ) وأما النهاية والمغني فقال والمراد من عبارة المفسرين أن يكون المالك متصرفاً بصمة الوجوب لأن الأهلية تنبت بالسلام والحرية ولا يلزم من صرفه بالأهلية وصفه وجوب الزكاة عليه (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة درام عشرة ونوى بها الزكاة والطوع ونع الكل فطروا ظاهر مد (قوله في المتن ويجوز بعدها) والثاني لا يجوز التحلل بالتقدم ولو أخرج من سبب لا يترتب أو طيب لا يستمر إخراجاً قطعاً إذ لا تجمل شرح مر (قوله ويجوز التجمل) قد قال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو اليد والاشتداد أن الإخراج بعدها إخراج بعد الوجوب ليس تجملاً فلا فخر الإخراج بعد التجمل كما هو قضية المتن ثم رأيت الأئمة قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب تعلق حق الفقر أو مشاركتهم للمالك لا الخطاب بأخراجه لذلك كان الإخراج في هذه الحالة تجملاً (قوله ويجوز بعدها) قال في العباب إن غلب على غلبه حصول نصاب متعلق في شرحه ذكره في البحر وكذا الرأسي في اتنا لا استدلالاً وهو بالمعرة والمراد بها ما ذكر بل غير بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قوله بل بعضهم (قوله في تبرع) يتأمل

عليه كرهى (قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بأن غاية ما يلزم من جواز التجبيل اجتماع الشروط عند التجبيل لأن المراد بالمالية المسترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فيجئ عطف قوله بقاء المال على كل كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) أى الوجوب (قوله نعم) أى قوله انتهى في النهاية والمضى إلا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عند خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فصيل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجان أحصهما الأجزاء كما اختاره الروايات خلافا للقاضى ينال على أن لا اعتبار بعدم بنت مخاض جلا لاخراج لآل حال الوجوب وهو الأصح كما شرحه مراراً سم قال عرش قوله مر فصيل ابن لبون أى وأما لو أراد تمجيل بنت لبون من بنت المخاض ولم يأخذ جيراناً وجب قبولها وإذا وجدت بنت المخاض بعد فليشأه استرداد بنت اللبون لأنه

بذلها وقسم الموضع وهو متبرع وإن زاد دلهما وطلب الجبران فينبغي أن لا يصح لأنه لا حاجة إلى التجبيل وتزيم الجبران للمستحقين وينتقد الصحة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دلهما واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظرو لا يعد الوجوب أم (قوله أن لا يتخير الواجب) أى صفته نهاية (قوله) وبنت ستاو ثلاثين (الخ) أى بالتي أخر جهار شيدى عبارة سم أى بها كفى في الروض أو غيرها ما بال أولى نعم يختلفان فيما إذا تلفت فأمل أى كما يأتى اتفاق الحاشية (قوله لم تجز تلك) أى أن كانت باقية فإن تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لأننا لم نجعل المخرج كالباقي إذا وقع محصوراً عن الزكاة إلا للابل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا يجزى لبنت المخاض لو قهرها أو قهرها بما زاد الأسنى فلو بنت ستاو ثلاثين بغيرها وتلفت لزم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر أم قال الرشيدى قوله لم يلزم إخراج بنت لبون أى لفصل الذى يخرج عنه تلف المخرج من ستاو ثلاثين أم (قوله) وإن صارت بنت لبون (الخ) يتجه أن عمل ما ذكر من عدم الأجزاء باعتبار الدفع السابق والثانية السابقة فلو ترى بعد أن صارت بنت لبون ومعنى زمن يمكن فيه التقيض وهي يدل المستحق فينبغي أن تقع حيث لا يؤخذ من الحاشية السابقة في الفصل الذى قبله على قول المصنف فإن لم يتوهم على الصحيح وإن نوى السلطان سم على حج أم عرش (قوله بل يستردا) أى إن كانت باقية وشيدى (قوله أو يعطى الخ) عطف على يستردا (قوله) قبل ولا رد هذا (الخ) حاصله ليس معنى قول المصنف وشرح أجزاء الخ أنه كلما وجد البقاء وجد الأجزاء حتى رد عليه ذلك لأن وجود الشرط هو البقاء لا يستلزم وجود المشرط وهو الأجزاء بل معناه أنه شرطه فليكن له شرط آخر كرهى قول المتن (وكون القابض فى آخر الحول) أى وعند دخول شوال كرهى قول المتن (فإخرا الحول مستحقاً) أى وإن خرج الاستحقاق في اثنته عرش (قوله وليأمر) أى انفا (قوله)

(قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بأن غاية ما يلزم من جواز التجبيل اجتماع الشروط عند التجبيل لأن المراد بالمالية المسترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم (قوله) لم يشترط الخ) ولو كان عند خمسة وعشرون بعير فيها بنت مخاض فصيل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجان أحصهما الأجزاء كما اختاره الروايات خلافا للقاضى بناء على أن لا اعتبار بعد بنت المخاض حال الأجزاء لآل حال الوجوب وهو الأصح كما شرحه مراراً سم (قوله) فلو التفت وبنت ستاو ثلاثين أى بها كفى في الروض وبغيرها ما بال أولى نعم يختلفان فيما إذا تلفت فتأمل (قوله لم تجزى تلك الخ) قال في الروض إن كانت باقية ثم قال في الروض وشرحه وإن لبنت لم يلزم إخراج بنت لبون لأننا لم نجعل المخرج كالباقي إذا وقع محصوراً عن الزكاة إلا للابل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا يجزى لبنت المخاض لو قهرها أو قهرها بما زاد الأسنى فلو بنت ستاو ثلاثين بغيرها وتلفت لزم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر (تنبيه) يتجه أن عمل ما ذكره من عدم الأجزاء باعتبار الدفع السابق والثانية السابقة فلو ترى بعد أن صارت بنت لبون ومعنى زمن يمكن فيه التقيض وهي يدل المستحق فينبغي أن تقع حيث لا يؤخذ من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فإن لم يتوهم على الصحيح وإن نوى السلطان مر (قوله) في المتن وكون القابض فى آخر الحول مستحقاً)

وهو يستلزم أن المراد بامالية الوجوب عند دوام شروطه ومنها عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتخير الواجب ولا كان يحمل بنت مخاض من خمس وعشرين لتوالدت وبنت ستاو ثلاثين قيل الحول لم تجزى تلك وإن صارت بنت لبون بل يتفردها ويبيدها أو يعطى غيرها قيل ولا ترددها على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط أم أحسن منه حل المتن على ما إذا لم يتخير الواجب لأنه الغالب وعده تفسير فيها لم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وليأمر وقت الوجوب

لشامل لتجويد الإصلاح واثره لان الحلول اغلب من غير (متحقا) فلوزال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال والاغذا اخر الحلول بنيد

الشامل لحوبه الصلاح) يقتضى جواز التمتع قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم استباح ذلك أى فكان
 المناسب أن يقول لنحو الجفاف (قوله فلو زال الخ) أى قبل آخر الحول نية بقوله كان كان المال والالاخذ
 آخر الحول بغير بدله قال تعالى يا مؤمنوا الخ جاز بها قد فهمه أنه لا بد من العلم بكونه تمتعاً فى آخر الحول
 أى لو بالاحتساب لغير لرب عند آخر الحول أى قبل بدو العمل بنية حيا حيا أو امتناعه أجزاها للمجمل كمالى هناوى
 الحيا نية وهو اقرب الزهين من البحرين بل ذلك مالم يحصل المال عند الحول بغير بدله فى غير بدو الصلاح
 المنفرد بجزء من الزكاة كما اعتده الشباب الزم إذا لفرق بين غيبة القاضى عن بدو المال وخرج المال
 عن بدو القاضى خلافا لبعض المتأخرين اهـ أى وعمل قوله لا بد من إخراج الزكاة فقوله بغير حولا
 الحول فى غير المجبة حقيقى ومنه بعد ذكر مثل ذلك غيب الشباب الزم ولعل معنى ذلك فى البدن فى النقرة
 حتى لو لم يل النقرة ثم كان عند الحول بغير آخر أجزا أولا ولا بد من الإخراج ثانياً بغير نظر اهـ قال
 عزير الأقارب بالاول والعلة المذكورة فى كلام الفارح مدر فان غيبتهما انه لافرق بين زكاة المال والبدن
 أى أقول بقاءى عن الاسنى والنهاية ما يصير بها (قوله أومات) أى ولو معسر أوماته متى (قوله حيثن)
 أى فى آخر الحول (قوله لخروجه عن الاحلال) أى والقضى السابق أى يتحقق من هذا الوقت نهاية
 ومتنى (قوله بنحو رد الفاع) أى كان غاب المستحق عن بدو المال وعاد إليه فى آخره إعاب (قوله أى
 المجمل المالك) يظهر أن الاول بفتح الميم والرفع قصير القصر المستوفى بالنصيب قصير قصير
 المقبول (قوله كانه لم يكن) أى فى آخره وقارعت فى بعض النسخ (قوله لياذك) أى متى طر فى الوجوب
 والاداء بغير متى (قوله وفارقت) أى الصورة القيسية وهى قوله زال أى استحقاق فى انما الحول
 ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة القيسية عليها وهى ما لو لم يستحق عند الاخذ ثم استحق آخر الحول
 (قوله لم يعر وعتده) أى الاجرة الاجزاء مدر اسم وتقدم عن النهاية والمتنى مثله (قوله وفرغ من الخ)
 أى الخلاف المشار إليه بقوله وعتده جمع متأخرون (قوله فى حياجه) أى أو احتياجه عند الوجوب
 (قوله ثم حتى) أى ذلك البعض (فيه) أى لما إذا ضلعت الخ (قوله وان الرواى الخ) أى وحكى أن الرواى
 رد (قوله وبأنى الخ) أى بما من الحكى كردى (قوله ثم فرح) أى البعض المذكور (ذاك) أى ما ذكر من
 الوجهين وجميع الرواى وإنها الحاطى وتصل أن الاشارة إلى الترخيص والاتفاق قط وجميعه قوله
 الا فى حيثن تدفع الخ (قوله وفرغه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) على تأمل من وجوده عديدة
 بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بنادى ما تقدم فى الحاطية من اعتاد الشباب الزم لم اسم أى ومن واقعه
 كالتأثير الحقيقى ووجه المنع ما تقدم من الحقيقى بى فى قول الفارح وزعم أن حضوره (قوله حال
 الوجوب) متعلق بالقوله (قوله أى لك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل ولو سلمت) أى بل
 لا يجوز من علم غيبته (قوله غير اهـ) أى غير البعض السابق (قوله وان الحاطى الخ) كذا فى النسخ
 بالياء ويظهر أنه معطوف على قوله ان المالى وروى عن طر مائة قال لك ولا غنى مصرح بان المالى وروى
 الخ (قوله فى الشك المرد) أى لأم غم الغيبة وقت الوجوب كردى (قوله وحيثن) أى حين

اعتمد شيخنا الشباب الرمي أنه لا ينصرف كون المال أو القاضيه بآخر الحول بله آخره وهل يجوز ذلك في الدين في القطرة حتى لو عمل القطار ثم كان عندنا وجوب في بلد آخر اجزا اولاً و لا بد من الاجراء ثانياً اذا كان عندنا وجوب في بلد آخر في نظر (قوله) القائل (بحر) بدو المصالح (يقضي جواز التحويل قبل بدو المصالح) مع انه قد تقدم امتناع ذلك فقامه (قوله) (بحر) بدو المصالح) اي إذا لم يتنازل (قوله) كان المال المال أو الأخذ آخر الحول ينصرف ببلده (الح) اعتمد شيخنا الشباب الرمي الاجزاء فبالو كان المال عندنا الحول ينصرف ببلده كمالو كان الأخذ عندنا الحول ينصرف ببلده اقله في الأول اذا انتقل المال ينصرف اختياره وأولاهما في الإجماع بخلاف الثاني لأنه لا اختيار له في انتقال الدين اهـ فليراجع (قوله) لم يجرى وسأعتمد جميع ما نعرضه (الح) الاجزاء (قوله) لا يحتاج (الح) قد يمنع بناء على

وحيثما يدل على ترجيح الروايات على ظهور النقل وإذا لم يؤيد ذلك في مسودته فليكن مسودة الخاطيء إلى وجه بعض

بين هذا وقول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذ لم يكن الاخذ بالمال عند الوجوب محرم من منع النقل يحمل عدم الاجزاء على من لها

عدم استحقاقه بغيره من
بلد المال وقت الوجوب
وزعم ان حضوره بملك المال
وقت القبض منزل منزلة
حضوره وقت الوجوب
بيد كاهن ظاهر ويحمل
الاجزاء على غيبته عن محل
الصرف ويحمل حكمه من
التقرر الحضور وندمها
والحاصل ان المتأمل لما افق
للقول انه لا بد من تحقق
قيام مانع به عند الوجوب
واما لا اثر للثبوت لان الاصل
عدم المانع وفيما اذا مات
المذوق لم يملك المالك
الدفع ثانيا للمستحقين
فخرج القابض عن الاحلية
ساقلة الوجوب (ولا يضر
غناه بالزكاة المحسلة نحو
كثرة امواله ولو جامع
غيره لان القصد بالذم
اليه انما هو ما غناه به من
وحده فيصرف وقيد الاذرع
كالسبي بما اذا قبضت او
تلفت ولم يؤد ثمره الى
قمره والام يسترد منه ثلثا
يعود غالبا يستحقها نظر
فيه الغزى بانه دين قد ضمت
وليس يزكاة فيؤخذ منه
وان انفق لمواستحق يزكاة
اخرى مسجلة او غير مسجلة
حزرا كما عهده الاذرع
ومورثان تلف المصلحة
ثم تحصل زكاة بسدسها
بذل المصلحة ثم بقي منها ما
ينبغي ما تبقى ويكون حالة
قبضها محتاجا لها
يقترب حاله عند الحول فصار

كونه غير صحيح كرى ويجوز ان المراد حين كون الزوجين فيما اذا تحقق الحول في التماثل الحاصل في الشك
الجرد (قوله بين هذا) اي ما ذكر من ترجيح الروايات في اتمام الحائط (قوله بغيره) متعلق بالاستحقاق
بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف لغوية (قوله وزعم ان حضوره) تقدم عن الشهاب
المراد بولده والمغنى اعتاده (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله ويحمل الاجزاء) عطف على قوله
يحمل عدم الاجزاء كرى (قوله عن محل الصرف) اي ولم يمل غيبته عن بلد المال (قوله انه لا بد من
تحقق قيام مانع الخ) محل اطلاقه تحقق النية بناء على منع النقل سم اي في المصلحة على مرضى الشارع فلا
النهاية والمغنى (قوله وفيما اذا مات الخ) لم يصف عطف على قوله لا بد الخ ويحمل انه معطوف على قوله اشتراط
تحقق اهلية التبرع عبارة الثانية والمغنى وقضية كلام المصنف انه لو مات القابض مسرا في اتمام الحول لزم
المالك دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور انه قال عس قوله
مسرا اي موسرا بالاولي اه (قوله اذ مات المدفوع له) شامل لموته موسرا سم (قوله موسرا)
لم يعرف عن مسرا بالعين (قوله مثلا) اي او اردت ودة مستمرة الى حال الوجوب قول للمغنى (ولا يضر
غناه بالزكاة) وكذا قال الحول فيما ذكر زكاة القطر اسنوينا يقال عس قوله هو فها ذكر اي من انه يعتبر
كون المالك وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته لا استحقاق وانما نقل المخرج الزكاة الى غيره بلد
المستحق اجزائه او لا يضر غناه زكاة القطر المبطل لوع غير ما (قوله المحسلة) اي قوله بل نظر في النهاية
لا قوله وقيد الاذرع الى ولو استثنى وكذا في المغنى الا قوله كما عهده الى ورجع (قوله لنحو كثره)
عبارة والمغنى والنهاية لكثرة امواله او الدعا او داره او التجارة ذمها او غير ذلك اه اي كاجارها (قوله ولو بها
مع غيرها) لاحاجتها الى لفظها (قوله وقيد) اي فهم واغناهم بغيره (قوله ترميه) اي التالف (قوله
والا) اي اى اى ترميه الى فقره (قوله بانه) اي التالف (قوله في صورته) اي سبب الاستبعاد زكاة اخرى
(قوله بسدسها) بل المحسلة اي يبدى بعضها مسدا للمصلحة كرى (قوله ورجع السبي الخ) والوجه انه
لو اخذ مسجلين معا وكل منهما فتيه تخير في دفع اهما ما كان اخذهما معا تباستردت الاولى على ما اقتضاه
كلام الفاروق المتعدي عليه كاجرى عليه السبي ان الثانية اولى بالترجاع ولو كانت الثانية غير مسجلة فالاولى
هى المستردة وعكسه بمكة شرحه هو اى الخطيب وقوله هو وعكسه اي كانت الثانية مسجلة ولم صورته
ان اقامت حول اخر جز زكاته ثم جعل الحل لى له بانه الاول المنتفع الثاني سم عبارة الرشيدى قوله
هو وعكسه اي بان كانت الثانية هى المسجلة وقوله بمكة هى المستردة هى المسجلة ايضا (قوله
فبالا اتفاق حول مسجلين الخ) اي امالوا اختلفا فينبين ان المجزى ما سبق تمام حولها سواء اخرجا

ما تقدم في الحاشية عن اعتياد شيخنا الشهاب (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع به) محل اطلاقه تحقق النية
بناء على منع النقل (قوله وفيما اذا مات المدفوع له مثلا) شامل لموته موسرا (قوله يلزم المالك دفع ثانيا
الخ) قاهر في شرحه وقضية كلام المصنف انه لو مات القابض مسرا في اتمام الحول لزم المالك دفع الزكاة
ثانيا للمستحقين وهو كذلك في المجموع انه قضية كلام الجمهور اه (قوله في المغنى) ولا يضر غناه بالزكاة
والوجه انه لو اخذ مسجلين معا وكل منهما فتيه تخير في دفع اهما شاء فان اخذهما معا تباستردت الاولى
على ما اقتضاه كلام الفاروق والمتحد كاجرى عليه السبي ان الثانية اولى بالاسترداد وقوله بل الرشيدى
وغيره لو كان المدفوع اليه المصلحة غنيا عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجر قطعا لسداد القبض ولو كانت
الثانية غير مسجلة فالاولى هى المستردة وعكسه بمكة اي كانت الثانية مسجلة ولم صورته انه اقامت حول
اخر جز زكاته ثم جعل الحل لى له بانه الاول المنتفع الثاني ولا يبالا بغيره وض المانع ببدقش
الزكاة الواجب شرحه (قوله ولو استثنى زكاة اخرى الخ) في القوت مانعها لكن وجه اثنان في آن
واحد فان لم يحلها بمنزلة المجل الواحد شكل الحال والظاهر انها بمنزلة اه اقول ان اذغنت كل ودفا
معا فينبين استرداد احداهما او تباثا لثانية (قوله ورجع السبي فيما لو اتفق حول مسجلين) امالو

يكفيه احدهما وما يدوم وجع السبي فيما لو اتفق حول مسجلين ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كانت احداهما واجبة أولا

أو لا أو ثانياً بهذا مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالستر جمع المحبة يظهر أنه يمكن حمل تسليم الاستثناء
 بغير هذا المعنى بقوله ثم كذا ثانية أو واجبة أو مسجلة أو أخذ ما بعد الأولى على ما لا ينسب حول تلك الأخرى
 فليحرم (س) فالستر جمع المحبة هذا ظاهر أن اختلف حولها سبق حول الواجبة أو ما سبق حول المحبة
 بأن يحمل في وجب ما يتم حول في شيان ثم اخرج واجبة في وجب ما يلي في عدم اجراء أو ما لا واجبة لا تعد فيها بعد
 تمام حول المحبة وقوله هو الموقوع أو ما لا اتفق حولها فينبغي عدم اجراء أو ما لا واجبة أيضاً لا يجر دعماً للحول
 يتم أمر المحبة تقع موقعا فخرج الواجبة بعد ذلك إخراج لنهر مستحق لاستثنائها بالمحبة مع تمام أمرها
 فليحرم (س) (بعد قبضها) أي الزكاة الواجبة بما يوافق قول المتن (وإذا لم يقع المحبل زكاة) أي لم يرض مانع
 وجبت ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين فلفقت في يد القاض لم يجب التجديد أي حل المالك لأن
 الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائمة مفتى ونهاية قال في شيدى أي الصورة أنه عرض مانع من
 وقوله زكاة أنه قول المتن (استرد) أي المالك ثانياً ومضى قال عرش ولا شيء عليه للقاض في مقابلة
 النفقة لأنه لا يفتق على ثباته لا يرجع قياساً على القاض إذا جهل كونه منصوباً على المشتري شراء فاسداً
 أه وفي الألباب ما يخالفه حيارته قال الأوركني وإذا وجع حل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القاض متبرع لأنه لا يفتق إلا بظن ملكه من ثم يظهر أنه لا تعلق بينه وبينه
 هو ذلك المانع لا يرجع لأنه حيد متبرع ثم ارباب بعضهم نظروا في ذكر الأوركني ويشين حله على
 ما ذكره تاهول المتن (أن كان شرط الاسترداد على من يتصور شرط الاسترداد بالتصريح بالتسجيل بأن
 يقول هذه زكاة) فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل أي وغيره في تفسير مثبت
 الاسترداد هو ذكر التسجيل شاملاً للشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنت ذكر التسجيل وقد يقال
 قوله أن عرض مانع لا يتصور إلا مع التسجيل أي يفتى عنه قوله إذا جعل أجره في خياره ثانياً والمضى
 حملاً بالشرط لأنه قد عاينته القاض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد إذا جعل الإجازة
 (قوله) ما قبل المانع الخ انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما فيه يقتضي أن قول المصنف أن عرض مانع
 قيد قوله لاسترد وقوله الفارح أو ما لا شرطه الخ يقتضي أنه قيد بقوله أن كان الغنم وقد قال هو قيد لهما وأنه
 أعل أنه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد أو لا (قوله) أو ما لا شرط من غير معين الخ) لا يقال هذا الشرط
 بوجوب علم القاض بالتسجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد لا تأهول علم القاض إنما يكفي في الاسترداد عند
 عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلور جعل هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز
 الاسترداد لو جرد علم القاض بالتسجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها محبة قسم ولك أن تمنع إيجاب

فالستر جمع المحبة لأن
 الواجبة لا يضر عروض
 المانع بعد قبضها (وإذا لم
 يقع المحبل زكاة استردان
 كان شرط الاسترداد أن
 كان شرط الاسترداد أن
 عرض مانع) كما إذا جعل
 أجره داراً ثم انهمسقت المدة
 أما قبل المانع فلا يسترد
 مطلقاً كثيراً بتسجيل دين
 مؤجل وأما لو شرطه من
 غير مانع فلا يسترد

اختلاف فينبغي أن الهزى ما سبق تمام حولها أو أخر جهاراً أو ثانياً فتأمل بهذا مع ما ذكره تأمل في الحاشية
 الأخرى المتعلقة بقوله فالستر جمع المحبة يظهر أنه يمكن حمل تسليم الاستثناء بغير هذا المعنى بقوله ثم كذا
 أخرى واجبة أو مسجلة أو أخذ ما بعد الأولى على ما لا ينسب حول تلك الأخرى فليحرم (قوله) فالستر جمع
 المحبة هذا ظاهر إذا اختلف حولها سبق حول الواجبة أو ما سبق حول المحبة بأن يحمل في وجب ما يتم
 حول في شيان ثم اخرج واجبة في وجب ما يلي في عدم اجراء أو ما لا واجبة لا تعد فيها بعد تمام حول المحبة وقوله
 هو الموقوع أو ما لا اتفق حولها فينبغي عدم اجراء أو ما لا واجبة أيضاً لا يجر دعماً للحول يتم أمر المحبة وتقع
 موقعا فخرج الواجبة بعد ذلك إخراج لنهر مستحق لاستثنائها بالمحبة مع تمام أمرها فليحرم (س) (قوله) أي
 المتن (أن كان شرط الاسترداد) هل يتصور شرط الاسترداد بالتصريح بالتسجيل بأن يقول هذه زكاة كافي
 عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل في تفسير مثبت الاسترداد هو ذكر التسجيل شاملاً
 لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنت ذكر التسجيل وقد يقال قوله أن عرض مانع لا يتصور إلا مع
 التسجيل (والمال شرطه من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط بوجوب علم القاض بالتسجيل وسيأتي أنه
 كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد بوجوب علم القاض بالشرط المذكور أن لم يفتق في ذلك ما قام

بل نظر شارح في صحة التقبض عند الشرط (والاصح انه لو قال هذه زكاة في المسحطة فقط) اي ولو بدل ذلك (اسم) لاتفين الجملة فاذا بطله
 وجع كالاجرة فياذا ذكر كون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بان زكاة مسحطة امامه فكأنه انط هذا التقبض بالتسجيل

الشرط المذكور لم يقتض بالتسجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسوى لكن الظاهر الصحة
 معنى زاد التباية ان كان حالاً فساد الشرط اه قاتقبض قاعد عش واطلق الفاسد في الايجاب
 عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اي عند دفعه ذلك وعمل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان
 فرق الامام استردداً اذ ذكر التسجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع معني ونهاية قول المتن (استرد) اي
 سوا علم حكم التسجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة في المسحطة فان لم تقع كافتى نافعة لم يسترد كما صرح به الرافعي
 نهاية واسني (قوله وكون الغالب الخ) ودليل المقابل (قوله بالتسجيل) متعلق بالترجع (قوله بوصف)
 متعلق بقوله انط الخ (قوله لانه لم يذكر مسعر الخ) قيد قال وصفه بالغائب مسعراً باشرط البقاء (قوله)
 وعلم القابض بالتسجيل) اي علمه مقارن لتقبض المجل او حداً ما يبدع كارجحه السبك بهاية ومعني ويأتي
 في الترح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اي التسجيل (قوله كافتى) اي كفاية العلم قول المتن (ان)
 لم ينرض التسجيل) اي بان اقتصر على ذكر الزكاة او سكت ولم يذكر شيئاً منها يعنى (قوله لم يسترد الخ)
 اي وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدقه الاخذاسني وإيجاب اي ويكون تطرطاً نهايتو معني (قوله)
 لتزبطه) اي قوله ان كان في النهاية والمعني (قوله ان كان الخ) نظري في الايجاب كردى على ما فاضل
 (قوله قبل تصرفه فيه) يعني وقبل تمام الحول اذ بينهما استقرار الامر فلا اثر العلم بذلك والا لزم جواز
 الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله بان انه من لا يؤمنه) اي ان كان عاد
 الى الحيات و اسرم بالحسب متروان لا يصح في هذا العام (قوله ان شرط ما) اي الاسترداد ان عرض مانع (قوله)
 او نقص (هذا) اي التخصيص قول المتن وانتهى باختلاف مثبت الاسترداد الخ هذا شامل لما لو اختلفا في قصر
 المال عن النصاب او تلفه قبل الحول وغير ذلك هو كذلك ان قال الاذرى فيه وقته نهاية ومعني قال
 الرشيدى وظاهره انه انما يحلف في هذا من اى النقص والتلف على نيل العلم فليبر اع (قوله وهو ذكر)
 الى قول المتن ومعني في النهاية والمعني لا قوله كافتاه الى المتن (قوله وهو ذكر التسجيل الخ) قال المحقق
 الحلي وهو ذكر التسجيل او علم القابض بل على الاصح وهو شرط عدم الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم
 (قوله كافتاه) اي عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشار لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله
 المذكور ان مثبت الاسترداد متحصر على مقابل الاصح في شرط الاسترداد او ما على الاصح فلا ينحصر فيه
 لان منه ايضا هو هذه زكاة في المجتو علم القابض فهو شرط الاسترداد على مقابل الاصح اي فقط واما

يوصف كونه زكاة فاذا ثبت
 الوصف اتقى التبرع وهذا
 قارق قوله هذه عن مالى
 الغائب بيان ثالثاً يقع
 صدقة لا لم يذكر مسعراً
 باسترداد وعلم القابض
 بالتسجيل كاف في الرجوع
 وان لم يذكر كالمادة قوله
 (و) الاصح انه ان لم
 ينرض التسجيل ولم يعلمه
 القابض لم يسترد) بالغ
 لتزبطه بعدم الاعلام
 عند الاخذ ولا فرق فيما
 ذكر بين الامام والمالك
 ولا اثر للعلم بالتسجيل بعد
 التقبض على احد احتمالين
 الوجه خلافه ان كان قيل
 تصرفه فيه (تنبيه) هل
 يجرى هذا التخصيص في حق
 الزكاة عامه نظرياً بان
 كان له شيان فحصل عن
 احدهما كان دفع متشع
 عقب فراغ عمره ثم دفعه
 للمستحقين بيان انه من
 لا يلزم عدم قبض ان شرط
 او قال دى المسجل او علم
 القابض بالتسجيل رجوع
 والا فلا او يخص هذا
 بالزكاة ويقر بانها في
 اصلها او اسافة فرق بين رجوع
 مسجلاً او يتوسع طرق
 الرجوع به بخلاف مسراً فم
 والكفارة فانه في اصله بدل
 جناة فنيق عليه بدم
 رجوعه في تعجيله مطلقاً كل
 عتدل وفرضهم ذلك في

لا تاقول علم القابض انما يمكن في الاسترداد عند عرض المانع الكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد
 هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يمسحوا الاسترداد لو جود علم القابض بالتسجيل اذ قد يشترط الاسترداد
 ولا يذكر انها مسحطة (قوله بل نظر شارح في صحة التقبض الخ) اعتمد به الصحة (قوله في المتن) الاصح
 (الخ) نعم لو قال هذه زكاة في المسحطة فان لم تقع كافتى نافعة لتسرد كما صرح به الرافعي شرح به (قوله)
 وعلم القابض بالتسجيل الخ) اي علمه مقارن لتقبض المجل او حداً ما يبدع كارجحه السبك بهاية ومعني ويأتي
 الوجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه) يعني وقبل تمام الحول اذ بينهما استقرار الامر فلا اثر للعلم بذلك
 والا لزم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانتهى باختلاف مثبت
 الاسترداد) اي ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرى فيه وقته ولم ارفه لفا
 شرح به (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق الحلي وهو ذكر التسجيل او علم القابض به على الاصح وهو شرط
 الاسترداد على مقابل الاصح او قوله وهو ذكر التسجيل اي مع شرط الاسترداد ولا فهو شامل لصورت
 اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة في المسحطة فقط وقوله هو شرط الاسترداد اي فقط على
 مقابل الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الزكاة لم ينرض عن غيرهما بل لثاني المدرك بميل للزك فقامه (و) الاصح (انتهى باختلاف مثبت الاسترداد) وهو ذكر
 التسجيل او علم القابض به على ما فهم من خلاف او شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كافتاه صنيع المتن وكان الشارح اشار لذلك بقوله

على الأصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكره سم قول المتن (صدق القاضى يمينه) ولو أقاما يمينين
فيجبه تقديم يمينه للأبى لان معناه براءة كل من قال مدهل ذلك ما اذ لم يقبلا وقتا واحدا وسالا واحدا فلو
شهدت أحدهما بالشرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا أو الأخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم يشرط
ذلك لم يتكلم به تمارضنا لاني حيث محصور فليتامل سم قول المتن (يمينه) أى ويحلف القاضى على
البت ووارى جعل نفي العلم نهاية معنى (قوله عدمه) أى التثبت (قوله يحلف) أى القاضى بلا خلاف لانه
لا يعرف إلا من جهة (وقوله) على نفي علمه (الخ) على أى الأصح نهاية معنى قال سم وإظهار أن مدهل
الحلف على البت لا لكان يحلف لانه لا يعلم انه علم فليتامل اه (قوله باق) الى قوله ثم ختم في المتن (لا
قوله ولا يجب مثال المتن) قوله وسقوط يد والى قول المتن وتأخير الزكاة فليتامل اه (قوله وسقوط يد) (قوله
أو تألف الخ) وفي معنى لفظة البيع ونحوه نهاية معنى وبقي ما لو وجد مدهل أو الأقرب اليه اتخذت به
للمعولة أو يصير الى فكاهة أخذ ما في البيع عرض (قوله بالمثل في المثل) أى كالبرام (والقيمة في
المقوم) أى كالنعم نهاية (قوله مطلقا) أى مثالا ومقوما عرض (قوله ملك المجهل الخ) أى ملك المستحق
المعين المحقة زكاة أن لم يبق الوجوب ملكه القرض ليأبى بقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق
يجازى لقوله ملك المجهل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أى لا يرمى بالتلف ولا بأقصى القيم نهاية
الأيام فان مات القاضى في تركته ذلك البديل من المثل أو القيمة في مدهل ومارى فان فقدت تركته تركى المالك
تأنيلا واسترداها الإمام أو بدلها صرفها تأنيلا لان من جديد وإن كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم
القبض) أى رقبته نهاية ومعنى (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرو على لزيادة سم أقول وكان الأولى
اسقاطه لا يفتى عنه ضمير عليها (قوله خصل في ملك القاضى الخ) يدرى بان القاضى لو كان غير مستحق
حال القبض أى أوجد سبب الرجوع قبل التلف أو مملو منه قيمته وقت التلف لمدد ما كره زيادة نظير
ما يافى في الأداة المفصلة أو ارش التلف في هذه الحالة فيجوزى بقول فى الأيام ما يصرح بجميع ذلك الا قوله
أو مدهل يأتى هو فى الشرح (قوله قصص صفة) أى حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية معنى
(قوله وسقوط يد) كأنها كانت لا تفرق بالمعاملة كانت من قصص الصفة سم (قوله كونه الخ) ولو
حدث حل بعد التعميل واستمر متصلا الى الاسترداد قبل هو لكان له تبعاه وروى المستحق كالمثل المبيع في
بداله ترى ثم رده بمسبب سم وفي الجبرى قال شيخنا ان الحل من المصلحة كانه تمتدده شيئا مدهل ونوع فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وإن ثبت الاسترداد منحصرا على مقابل الأصح
في شرط الاسترداد وأما على الأصح فلا ينصرف فيه لان معناه يضاف له هذه كاتى المحقة وعلم القاضى بقوله
وشرط الاسترداد على مقابل الأصح أى قطعوا أفعال الأصح فى شرط الاسترداد وغيره مما ذكره وروى لمرارة
انه غاية الظهور فالعجب كيف خفي عليه ليق فى مقابل (قوله صدق القاضى) وعلى الخلاف في غير علم
القاضى بالتعميل أما فيه فصدق القاضى بلا خلاف لانه لا يضر لا من جهة ولا من خلفه نفي العلم
بالتعميل على الأصح في المجموع لانه لو اعترض ما قاله الفاضى ضمن شرح مدهل وإظهار أن مدهل من الحلف
على البت لا لكان يحلف لانه لا يعلم انه علم فليتامل (صدق القاضى يمينه) ولو أقاما يمينتين فيجبه تقديم يمين
الأبى لان معناه براءة كل من قال مدهل ذلك ما اذ لم يقبلا وقتا واحدا وسالا واحدا فلو شهدت أحدهما
بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا أو الأخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم يشرط ذلك لم يتكلم به
تمارضنا لاني حيث محصور فليتامل (صدق القاضى يمينه) أى ويحلف القاضى على البت ووارى جعل نفي
العلم (قوله) وقيلوا لاختلاف على القاضى يحلفه نفي على بالتعميل قال في شرح العباب لو اختلفا
في ذكر التعميل فمن الماوردى انه يحلف على البت وهو متجه اه ويبنى ان الاختلاف في شرط
الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرو على لزيادة فتامله (قوله قصص صفة) أى حدث قبل
وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنها كانت لا تفرق بالمعاملة كانت من قصص الصفة (قوله

وصوفى وإن لم يحل حصولها
 في ملكه الرجوع (إنا نرفع
 العقد من حيث ومن ثم لو
 بان غير مستحق كقوله رجع
 عليه بها وبارش النقص
 مطلقا لتبين عدم ملكه
 ونفسا قبضه وإن صار
 عند الحول مستحقا وكذا
 يضمنها لو وجد سبب
 للرجوع قبلها أو معها
 أما المصلحة كالسمن لتتبع
 الأصل ثم ختم الباب بمسائل
 تتعلق به دون خصوص
 التسجيل غير مترجم لما يفصل
 وإن كان في أصله اختصارا
 أو اتكالا على وضوح المراد
 غلى أن الخزان لما تعلقا
 وأما بالتسجيل أيضا فغير
 حده وذكر العبد في
 سياقه وأجمع تقديم ما هو
 المقصود منهما غير معيب
 بل بحسن ماله من رعاية
 التضاد الذي هو من أظهر
 أنواع الديق وأما مسائل
 التعلق للمناسبة بالتسجيل
 أيضا إشارة إلى أنهم وإن
 كانوا أكثر ما قطع لتعلقهم
 بالدفع لهم ولو قبل الرجوع
 ومن غير المال لانهما غير
 شركة حقيقية فتأمله ويظهر
 لك حسن صنيعة ويندفع
 ما اعترضه به الاستدحار غيره
 (و تأخير) المالك لإخراج
 (الوكلاء بعد التمكن) بغير

قوله رجع فليوبى واعتمده الزمواى أيضا اه (قوله وصف الخ) أى يبلغ وأن الجرم فاقها يظهر كافي
 شرح العباب سم (قوله وإن لم يحل) كذا جرم به شارح الرضى وروايت غلط بعض الفضلاء قتلان
 الجواهر فتبين الصوف المجزوء فليتامر وليجر ريمرى أقول وكذا جرم بذلك التهاية والغنى وشرح
 بالعضو يمكن أن المراد المجزوء في كلام الجواهر ما يفصل ما بالقوة فيوافق ما تقدم عن شرح العباب
 (قوله الرجوع تأخير رفع العقد من حيث) للمع على حذف مصداق أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب
 مع شرحه حيث رأى وحين إذا استدبر شرطه لا يحتاج إلى قبض الملك بقيد عليه كرجس بل يقتض
 بنفسه كافي المجموع عن الامام به يعلم أن ملك المعجل ينتقل بالدفع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير
 لفظ هو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القايض سم أى أو النافع عبارة العباب مع شرحه نعم
 أن حدثت الزيادة المتصلة أو العيب وقد وجد سبب الرجوع أو حدث أحد ما قبله أى قبل وجود ذلك
 ولكن بان عدم الاستحقاق أى عدم اعلية المالك أو القايض الزاكن وقت القبض رجع بهما من المعجل اه
 (قوله كقوله) أى رضى وكافرا بعباب (قوله بها) أى بالزيادة المتصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقض
 عيناً وصفاً فمحتمل أنه رجع لقوله بها أيضا (قوله لتبين عدم ملكه الخ) أى يضمن قيمة التالف وقت
 التالف وقت القبض كاسرع الجبرى (قوله وكذا يضمن الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا قصور
 كالتسارية وهو ظاهر لأن العين ضمانه حتى يسلبها المالك لا يضمنها لغيره فنه رضى (قوله
 لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وإن تأخر الرجوع من ذلك هو حيث يفصل العتبان لأن الرجوع
 إنا نرفع العقد من حينه كذا كره إلا أن قال هو وإن دفعه من حينه فستد إلى السبب فكانه من حين
 السبب فراجع سم وقدم عن العباب التصريح بذلك (قوله قبلها الخ) أى أو الزيادة أو الارش (قوله
 كالسمن) أى أو التعلين متى والكبر لعباب (قوله وإن كان) أى أو إذا ما يفصل متى (قوله اختصارا)
 راجع لقوله غير مترجم لما الخ حش (قوله إشارة الخ) بيان للمناسبة فكانه قال فلها مناسبة بالتسجيل وتلك
 المناسبة هى الإشارة الخ فلو بدل من المناسبة أو غير مبتدأ عنوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ حش
 من كونه على التعميم لعدم صحته كالأبغى رضى ويحوز كونه على المناسبة فكانه قال فذكرها هنا للإشارة
 إلى الخ (قوله الخ) أى إلى المالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الأمر (قوله ويندفع) فى تأويل المصدر
 عطف على قوله حسن الخ فمحتمل أنه بالجرم عطف على يظهر الخ حذف سبب على نيب (قوله ما اعترضه
 به الاستدحار الخ) عبارة الاستدحار من هذه المستقوى جميع ما بعده لا تعلق له بالتسجيل فكل ما يبنى
 إفزاده بفصل كافل في الحرر اه قان كان منى اعتراضه أن الفصل للتسجيل وهذا ليس منه لجرم منع
 أن الفصل للتسجيل إذ لم يترجم به بل هو جميع ما ذكره فيه وإن كان مناه أنه لا مناسبة بين هذا والتسجيل
 فكيف يصح ما يفصل واحد لجرم إبان المناسبة بينهما كذا على طر اكل منهما يتعلق بأداء ما وكذا الواجبة
 وكيفية ثبوت محل المستحقين الواجبة للأدواى مناسبة بعد اتمامه (قوله وتأخير المالك) إلى
 قوله أدنو تأخير في التناجى والمضى لا قوله كالمصوم والمصلا والجميع (قوله بغير) أى أى أو ائى الفصل الأول

وصوفى أى يبلغ وأن الجرم فاقها يظهر كافي شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القايض (قوله وكذا
 يضمنها لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وإن تأخر الرجوع من ذلك هو حيث يستد إلى السبب فكانه من
 الرجوع إنا نرفع العقد من حينه كذا كره إلا أن قال هو وإن دفعه من حينه مستند إلى السبب فكانه من
 حين السبب فلها جميع (فرح) لو حدث حل بعد التسجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد فلو قال لك بما
 أو هو المستحق كالحل المبيع في يد المشتري ثم دعه معيب (غير مترجم لما يفصل وإن كان في أصله اختصارا
 الخ) أقول لا يبنى بأدى تأملاته لا إشكال على المصنف بالتخير لهذا الفصل وإن كان في أصله اختصارا
 فيجوز أن يكون جميع ماله مقصودا به مقدم مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمله يظهر لك حسن
 صنيعة ويندفع ما اعترضه به الاستدحار غيره) عبارة الاستدحار من هذه المستقوى جميع ما بعده لا تعلق

(وجوب الضمان أي

إخراج قدر الزكاة لمستحقيه

(وان تقب المال) لتقصيره

بحسب الحق من مستحقيه

واختلفوا هل التمكن

شرط الوجوب كالصوم

والصلاة والحج والأصح

أنه شرط للضمان لا للوجوب

إذ لو تأخر الامكان مدة

فابتداء الحلول الثاني من

تمام الأول لا من الامكان

أي بالنسبة لما لم يملكه

المستحقون أخذوا من قوهم

في ستة الدار السابقة إذا

أوجرت أربع سنين مائة

وقد أدى من غيرها فاول

الحول الثاني فربيع المائة

بكله من حين أداء الزكاة

لا من أول السنة لأنه باق

على ملكهم الى حين الاداء

ثم وأيت الاستوى قال

من إذا قلنا الفقراء شركاء

المالك فقياسه أن يكون

أول الثاني من الدفع إذا

كان نصبا فاقطوه هو صريح

فيما ذكره ولو حدث تاج

بمحل لوقبل الامكان

ضم للأصل في الثاني دون

الأول ويفرق بين ما هنا

ونحو الصلاة بان مناحكهم

متايزين الضمان والوجوب

وكل يرتب عليه أحكام

تخصه وأما ثم للذين الا

الوجوب والقول به مع

عدم التمكن متعذر

قول المتن (وجوب الضمان الخ) أي وإن لم يكن آخر فطلب الإخراج كما مر مقى ونهاية (قوله) لتقصيره (الخ) عبارة بالنية لحصول الامكان وإنما أخر لفرض نفسه في تقديره جوازه بشرط سلامة العاقبة اهـ (قوله) (والصلاة) ناقض ليعلم (قوله) (الخ) راجع للتصديق (قوله) (الخ) بدل من قوهم (الخ) (قوله) (الخ) أي بعد تمام الحول (قوله) (الخ) أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون أي وأما بالنسبة لما لم يملكه وهو قدر الزكاة من حين الاداء (قوله) (الخ) فالحول الثاني فربيع المائة بكله (الخ) كذا في شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي يملكه المستحقون لألحقه اعداءه من بقية ربيع المائة لأنه لم يخرج من ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة فصا فقط لكان القياس فيها عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكرناه مضموم الى بقية الحصص لأن جميعها ملوك له وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقوهم لأنه باق على ملكهم الى حين الاداء لا لهم لا يملكون جميع الوع بل قدر كانه فقط وقول الشارح في ما عذر من ستة الدار أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فاقطوه وقول عبارتهم بأن المراد أن ابتداء حول مجموع الربيع من حين الإخراج ولا يخفى ما فيه لليتامل إضماره اسم عبارة السيد عمر البصري قوله فربيع المائة بكله كذا في أصل رحمه الله تعالى وهو محل تأمل فإن المملوك لم يربيع مشر ربيع المائة فليحرم اهـ (قوله) (ولو حدث الخ) عطف على قوله تأخر الامكان (الخ) (قوله) (الخ) مناحكهم (الخ) قد يقال في نحو الصلاة الحكمان الوجوب والاداء أي الفصل الذي هو نظير الضمان هنا لأن المراد بالإخراج ما تقدم فاقطوه سمع قد يجاب بانها غير متعينين إذ لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب لقطه ولو نقصا (قوله) (وأما ثم) أي في نحو الصلاة (قوله) (قوله) (الخ) أي الوجوب في نحو الصلاة

له بالتجديد فكان ينبغي المراد به فصل كامل في الحول أمكان كان مبنيا اعتراضه أن الفصل لتجديد وهذا ليس متصفا بما يستحق الفصل لتجديد إذا لم يرجع به بل هو بجمع ما ذكره فيه وإن كان مبتدأه لا مناسبة بين هذا التجديد فكيف جميعهما في فصل واحد فجوابه أن المناسبة بينهما كنار على علم لكل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء وأي مناسبة بعد مذواقة اعلم (قوله) (والصلاة والحج) صريح في اعتبار التمكن في وجوبهما فانظر هل في ذلك مخالفة لقوله الآتي الحج مخصصه وبقي شرط خامس وهو أن يبقى بعد وجوبه لا استطاعة ما يمكنه السيرة في الاداء النسيك على العادة بحيث لا يحتاج لقطع أكثر من حقه بشرع ولو فربيع واحد ولو كان اتفق ذلك لم يجب الحج أصلا فعلا من قضاءه خلافا لأن الصلاة لا من هذا عاجز فكيف يكون مستطيعا وإنما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل معنى من يسماها الامكان تنسيبها بعده ولا كذلك هنا فان هذا الكلام يقتضي اعتبار التمكن في وجوب الحج دون الصلاة فليتأمل (قوله) (ولو راجع الخ) فالحول الثاني فربيع المائة بكله من حين اداء الزكاة) كذا في شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي يملكه المستحقون لأنها اعداءه من بقية ربيع المائة لأنه لم يخرج من ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بأن كان حصة كل سنة نصبا فقط لكان القياس فيها عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكرناه مضموم الى بقية الحصص لأن جميعها ملوك وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقوهم لأنه باق على ملكهم الى حين الاداء لا لهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاته فقط وقول الشارح في ما عذر من ستة الدار أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فاقطوه وقول عبارتهم بأن المراد أن ابتداء حول مجموع الربيع من حين الإخراج ولا يخفى ما فيه لليتامل إضماره اسم عبارة السيد عمر البصري قوله فربيع المائة بكله كذا في أصل رحمه الله تعالى وهو محل تأمل فإن المملوك لم يربيع مشر ربيع المائة فليحرم اهـ (قوله) (ولو حدث الخ) عطف على قوله تأخر الامكان (الخ) (قوله) (الخ) مناحكهم (الخ) قد يقال في نحو الصلاة الحكمان الوجوب والاداء أي الفصل الذي هو نظير الضمان هنا لأن المراد بالإخراج ما تقدم فاقطوه سمع قد يجاب بانها غير متعينين إذ لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب لقطه ولو نقصا (قوله) (وأما ثم) أي في نحو الصلاة (قوله) (قوله) (الخ) أي الوجوب في نحو الصلاة

لتمتع انه شرط لوجوب قبيل قوله وان (٣٣٤) قوله وان كان غير جيد لاكتضاءه اشترائا لثابتها وما بعد ما في الحكم وان ما قبلها اولى به

وليس كذلك اذا تلف هو
 عمل الضمان وما قبله فالواجب
 الاداء ويدل مع ذلك في
 ضمان حتى يرمى ولو تلف المال
 اه ويرد بما قرره ان منته
 وتأخير اخر اجبا بعد التمكن
 بوجوب الاخراج وان
 تلف المال وهذا صحيح لا غير
 طيلة ان ما قبل التلف وما
 بعده مشعر كان في وجوب
 الاخراج وهو قبله اولى
 بالوجوب منه بعده لانه
 يشوه انا هذا تلف سقط فاذ لم
 يسقط مع التلف فاولى مع
 البقاء (ولو تلف) المال (قبل
 التمكن) بلا تفریط سواء
 ا كان تلفه بعد الحلول ام
 قبله لهذا اطلق هنا قبيل
 الاتفاق يبعد الحلول (فلا)
 يلزمه الاخراج لعدم تقصيره
 مع ان التمكن شرط في الضمان
 (ولو تلف بضمه) كانه
 التصاب بعد الحلول لو كان
 استثنى عن ذكره هنا بذكره
 فيما بعد وقبل التمكن بلا
 تفریط (فلا يظهر انه
 يفرم قسط ما بقى) فاذا
 تلف واحد من خمسة
 ابرمة وجب بغير ما بقى ابرم
 شاة ما لو تلف واحد عليه
 كاربعة من تسعة فقيمة خلاف
 والاصح انه يجب شاة ايضا
 بناء على انه شرط للضمان وان
 لو قصر صف على ان المتلف قد
 يصدق بهذه لان الشاة قسط
 الخمسة الباقية بمعنى انها واجبا
 (وان اتلفه) الى المالك ولو نحو
 صير بمجنون كاهو ظاهر
 او قصر في دفع متلف عنه كان

(قوله فتمتع) انه شرط لوجوب يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله الصلا والحق اه (قوله ويرد بما
 قرره الخ) اقول يراد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غير طيلة) لا يقال يرده عليه اه اذا كان
 الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تعديده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا تاخول
 المقيده بالتأخير وجود الاخراج حالي التصفى الو وجوده لا يثبت بمجرد الالامكان سواء كان تلفه بعد
 الحلول ام قبله) اى لكنه قبله لا يأتى التعديده بقوله بلا تفریط لا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل

وضمعه غير حرزه) بعدا لحوال وقبل التمكن لم يقسم الزكاة) لتدعيه ولو اتلفه اجني بضمن لو لم يبدل قدر الزكاة من قيمة المتعة م مثل المثل الى

للمستحقين باخلاف الاصحاب منهم شركاء في الدين وبأن ذلك في زكاة الفطر تقتصر في ذمة بالاله المال قبل التمكن وبعد موكلها جائته بعد التمكن
لا قبله كافي المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب فيه عنه (تعلق شركة) بقدرها لا بتأجيل (٣٦٥) بصفا للمال الجود وقوداً وتؤخذ

من حيث يقرر اعتدالاً لمتاع
كأقسام المال المشترك فيها
عند الامتناع من القسمة
ولما جلا الاخراج من
غيره على خلاف قاعدة
المشتركة رقاً بالمالك
وتوصية عليه لكونها
وجبت مواساة فعلي هذا
إن كان الواجب من غير
الجنس كشفاً في فسخ إيل
ملك للمستحقون منها بقدر
قيمة الشاة وإن كان من
الجنس كشفاً من أربعين
فهل الواجب شاة أم ربع
عشر كل أم شاة بميزة
وجهان الأصح الأول
وعلى الثاني ترفع وإشكال
ليس هذا على بسطه
وانتصار بعضهم له وأنه
مقتضى كلامها مردود
وان أطال وتبجح بأنهم
ير من جلا غير المسئلة
وانها انجملت بأخذها له
كيف وهو أخى الثاني لا
يتعلق إلا في شاة مثلاً
استوصيهم كلها وهذا
نادر جداً فليت شعري
مالذي يقوله معتمده في
غير ذلك الذي هو الأصم
الاغلب فإن قال بنبينا
مراعي القيمة قلنا يلزم عدم
انبياهم لأن المساواة لذلك
قد تكون واحدة منها فقط

إلى البدل فيه وفي المالك ليعيداً في الأجنبي المثل في المثل والقيمة في المقوم وأنه في المالك إخراج ما كان
يخرج قبل التفت انتهى باختصار كبير سم وفتيها مراماً من شرح الروض وغيره أنه في الأجنبي القيمة
مطلقة وأما ظاهر الروض وغيره (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسل البدل للمستحقين ليسقط عن
المالك من الدفع والتبعية فيه نظر فليزج سم أقل تقدم في بيعه زكاة الدين إن المستحقين يملكون
من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويعلق عليه لأن له ولاية القبض أه وقضيته إن
ولاية القبض هنالك أيضاً (قوله ليستقر) الظاهر الثاني (قوله في ذمة) أي من تلزمه زكاة
الفطر عن نفسه أو غيره (قوله بأن لا له) أي يمدد دخول وقت الواجب سم (قوله الذي تجب في عينه)
سائر عزم في التنبيه (قوله) وتؤخذ من عينه) أي يأخذها الإمام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله) كما
يقسم المال الخ) ببناء المقصود أي يقسمه الإمام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية
ومعنى (قوله) وأما جلا جبراً بسؤال ظاهره أن (قوله) رقاً بالمالك الخ) أي ومن ثم لم يشارك
المستحقين بالمالك في بيعه منها بعد الرجوع نهاية (قوله فعلي هذا) أي أن تعلقها تعلق شركة (قوله)
بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة عيرت في الزكاة ولو أقل أفرادها صدق الاسم كإقراره كأنه حيوان قال سم
قد تساوى قيمة الشاة ثلاثاً من الجنس أو جميع الجنس أو يزيد عليها فكيف الحال حينئذ أه (قوله)
وجهان الخ) وعلى الوجهين للدلالة تعيين واحدة منها أو من غير ما قلنا هنا في معنى (قوله الأصح الأول)
اعتدله مر أيضاً سم (قوله وعلى الثاني) وهو الإجماع (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ
(قوله وتيج) أي أفخر كرى (قوله من جلا) أي زال (قوله باعتداله) أي الوجه الثاني (قوله)
لا يتصل إلا في شاة الخ) قد بينع مسنده جواز إخراج شاة شاة ما تروايت الفاضل الحنفى عليه السلام ثم قال
وبهذا يعلم ما في قوله إلا أن هذا لا يأت إلا بالخ انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في
غير ذلك) أي المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة لغير براءة الجنس من الوصول (قوله بنبينا)
أي المالك (قوله) قد تكون واحدة منها قد يقال هذا عارض فلا يرد شم وفيه تأمل (قوله بل قد
لا يؤخذ منها) أي لا يخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع
الخ) خبر وزعم الخ (قوله) وإن ثبت الشركة الخ) صلف على قوله إن البايع الخ (قوله) تعيين الخ)
صفه بميزة (قوله) بتعيينه) أي المالك كرى (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو
خيران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) صلف تفسير للشيوخ (قوله)
منوع) خبر وزعم أن ثبوت الخ (قوله عليه) أي الإجماع (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في
الكل وقال الكردى وهو قوله كيف وهو الخ أه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي بما

الخ) في فسخ العيب وعدل عن تعبير الروضة وغيره بالقيمة في الأجنبي إلى البدل فيه وفي المالك
ليعيداً في الأجنبي المثل في المثل والقيمة في المقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التفت أه
باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسل البدل للمستحقين ليسقط عن المالك هذا الدفع والتبعية
وفيه نظر فليزج سم (قوله بأن لا له) أي يمدد دخول وقت الواجب (قوله عير قيمة الشاة) قد تساوى
قيمة الشاة ثلاثاً من الجنس أو جميع الجنس أو يزيد عليها فكيف الحال حينئذ (قوله الأصح الأول)
اعتدله مر أيضاً (قوله) لا يتصل الخ) قد بينع مسنده جلا في ذلك بل هو متعلق مطلقاً بدليل أنه إخراج
أي واحدة مطلقاً وبهذا يعلم ما في قوله إلا أن هذا لا يأت إلا بالخ (قوله) قد تكون واحدة منها فقط
الخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد (قوله أقرب) هو خيران وقوله بالشيوخ متعلق بالضرر (قوله)

بل قد لا تؤخذ. بما شرايت جماعة قالوا يلزم بطلان البيع في الكل لأنهم الباطل من كل وجه مستلزم تصريحهم بصحة فباعه قدر ما وزعم
أن البايع قادر على تمييز ما كان مفقوداً إليه لا يمنع الجمل بالبيع عند البيع الذي هو متعلق البطلان في الكل وإن ثبت الشركة بميزة تعيين
تعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشاة وسواء المشاركة منوع لو لم ترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد ظلت ترتبه عليه

نعم ان قلنا انه تعيين واحد قليل البيع ثم رد ذلك إلا ان هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل فيرد القصد السابق وعلى الاول للبائع تعيين واحد مع ثلثه إخراجها منها أو غيرهما (٣٦٦) فصار قضاؤه وان اشترى كغير حقيقة لكن تناسع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق قال الاستوى

مرأى فقام الجميع (قوله) نعم ان قلنا (الخ) ان كان المراد أنه تعيين واحدة ثم يورد البائع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المقروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وانما في ذلك القدر وان كان المراد أنه تعيين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيها عداها ويبتل فيها بعصوبها فهذا بعيد (قوله) إلا ان هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل قد علم منع هذا الحصر سم (قوله) فيه رد القصد السابق وهو قوله وهذا نادرجدا فليتشمري الخ (قوله) وعلى الاول الخ وكذا الثاني كامر عن النهاية والمخني (قوله) مع ثلثه إخراجها فيه فصل بين الموصوف وصفته بمجمول عامل الموصوف (قوله) منها الخ من الشيء الأربعين (قوله) قال الاستوى إلى قوله ومرتقى المخني (قوله) وما أي الوجهان سم (قوله) أما نحو التقدود الخ أي كالأزكاة والمعدن والتبار (قوله) انه لا فرق أي والخلاف جلي في الكل (قوله) أيضا أي كالتعيين نهاية (قوله) وهذا هو مرادهم الخ كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المقلب ما ذكره في فاطر على هذا قوله السابق انما لكن تناسع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردي إلى الجواب عنه فخاصه قوله وهذا هو الخ أي المقلب يعني من قال تعلق شركة مراده المقلب في ذلك وكذا الباقي ولا يخاف ذلك ما مر انما ان المقلب فيها جانب التوثيق لأنه مقلب فيها باعتبار آخر كما يظهر باتفاقه وقد يجب أيضا بأن المراد ما سبق المقلب فيها عداها جانب التوثيق (قوله) على بعضها أي الأقوال (قوله) نصته أي ذلك البعض (قوله) وسياق في الحرف الخ مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله) ولو كانت أي الشركة (قوله) والوارث الخ إخراج الخ أي ولو كانت حقيقة لا وجوبها من عين الشركة (قوله) وعلى الركن إلى قوله وفي قول تعلق في النهاية إلى قول المتن لرباها في المخني (قوله) وعلى الركن الخ عطف على قوله على الاول قاله الكردي في الأصوب استئناف ياتي أعطف على قول المتن وفي قول تعلق من (ولم يوجد الواجب ماله باع الامام) هذا لا ياتي في الماشية فقط فقام قول المتن (قد رها) أي وهو جزء من كل شاة في مسئلة الأشياء مثلا كما هو قضية مقدمه من ان الأصم الاول وصرح به في شرح العباب فقوله وورده المشتري الخ أي بان يرشاة في مسئلة الأربعين دليل سياق كلامه فانه ظاهر في ان المراد انه قد رهاه ميتا متبذرا لا شامعا في الجميع إذا تقرر ذلك فان كان المراد انه بعدد المشتري قدره مات متبذرا يصح البيع في جميع ما في يده فلهذا بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم اقتلعه مرد المشتري واحدة إلى الصفحة في جميع كل واحدة مما عدا هذه الواحدة وقد يلتزم ذلك ويوجه بأنه لما كانت شركة المستحق ضعيفة صير حقيقة ضعف الحكم بطلان البيع في جزء من كل وجلا ان يرتفع هذا الحكم مرد المشتري واحدة إلى البائع وبأن غاية البطلان بقا ملكة المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركتهم مع المشتري بمنزلة شركتهم مع البائع لأنه فرعه في ملكه فأورد واحدة إلى البائع اتقطع تعلق المستحق من كل جزء كالخراج البائع شاة أم سم بمحذ (قوله) فريده على البائع وقضية ما ياتي عن السكي ان يرادها ويستأنذ البائع في إخراجها أو يعلم الامام أو الساعي بإخذها

نعم ان قلنا الخ ان كان المراد أنه تعيين واحدة ثم يورد البائع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض على هذا القول بأنه يلزمه فيما إذا باع جميع البطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان كان المراد أنه تعيين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيها عداها ويبتل فيها بعصوبها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله) إلا أن هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل قد علم منع هذا الحصر (قوله) وما أي الوجهان (قوله) هو مرادهم الخ كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المقلب ما ذكره في فاطر على هذا قوله السابق انما لكن تناسع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق (قوله) قد رها أي وهو جزء من كل شاة في مسئلة الأشياء مثلا كما هو قضية مقدمه من ان الأصم ان الواجب

وما عداها بالماشية
أما نحو التقدود والحبوب
فواجبها شائع اتفاقا على ما
صرح به لكن ظاهر كلام
المجموع وقوله ابن الرقة
عن الجمهور انه لا فرق بين
أنها تعلق بالدين تعلق شركة
أيضا (وقول تعلق من)
أي المقلب ذلك وهذا هو
مرادهم على قول فلا يشكل
تقرر بهم على بعضها ما قد
مخالفت نصه فتكون على
الاول بمجرد ضمها بالاذن
مع اختصاص الضمان
بالدين اللازم فلم يقطعوا
النظر عن الدقة وسياق في
الحرف الخ إرجاء المالك
للساعي بها وعكسه بما فيه
وجزوا إخراج من
أنواع الحب والتبر كامر
للهقولي كانت حقيقة
لا وجودها من كل نوع
والوارث الخ إخراج من
غير التركة المتعلق بينها
زكاة وعلى الركن فيكون
الواجب في ذمة المالك
والنصاب موهوب به لانه
لو انتفع من الاداء ولم
يوجد الواجب في ما به باع
الامام يبعثه واشترى به
واجبه كإباح الموهوب ولا
الدين (وقوله بالذمة) ولا
تعلق لها بالدين كالقطرة
وقول تعلق بالدين تعلق
الأرض بركة الجاني لانها

هـ

تسقط بذلك التصابي أي قبل التمكن كإسقاط الأرض بموت العبد (ظربا به) أي الجميع الذي تعلق به (قبل إخراجها)

قاله (ناحل الأصم ان تعلقا في شركة بطلته في قدرها) لأن بيع ذلك التبر من غير مسوغه باطل فلهذا لم يرد المشتري على البائع لأنه

ولا يخرجه لان له الاخراج من غيره ومحمداً غيره بقطع تسلسل الساعي على ما يقيد المشتري ويؤيده ما ران الشرح كغيره حتى لا يفرق
قبض البائع لقدر هامة لا اختياره الاخراج منه او من غيره وعند اختياره ذلك ليس الساعي بما رسته ليعرف بذلك البيع يتأذنه لا مطالبة
على المشتري بصدوره اذ قد راعا حاجته المبكي على ما اذا باع قبل الاخر اذ وفيه نظر لاخر ان الذي قطع تسلسل الساعي اتمامه قبض منه
ولا يخرجه الاخراج لقدر هامة لا يفرق ما ذكره جرجير اذ في المشتري ليس كذلك فلا وجه ان لا ينقطع (٣٦٧) به تسلسل الساعي وذلك ان
ما رسته المبكي هو ما لم يصبه

منه فان قلنا ان المالك والامام الساعي فينبغي ان يصلحهما للتسحقين (قوله ويؤيده) اي البيع (قوله مام)
اي قبض قول المصنف وقول الخ (قوله) اي من المال الذي كوي (قوله قد راعا) اي كشافة في مسئلة
الاربين (قوله وان ما الخ) عطف على قوله انه لا مطالبة الخ (قوله ما رسته المبكي) اي الا في انما قوله اذا
باع الاول اذ اعطى الاجرة (قوله وفيه نظر) اي في انما (قوله من له الاخراج الخ) اي المالك البائع
(قوله المخرج الخ) صفة القبض (قوله من له اذ كر) اي اختيار البائع الاخراج منه الخ (قوله به) اي بمجرد
الاخراج (قوله مطالبة) اي المؤجر (قوله هل كل قول) اي من اقول التسحق (قوله ويرجع) اي المؤجر
(قوله او الساعي الخ) قد يفسر كل لتضادية المالك ونائبه فيها الا ان يزل هذا منزلة الانتفاع فيكون نية
الساعي اذ الامام عند الاختصاص (قوله فان قلنا) اي اصول من ذكر من الزرع والامام والساعي
(قوله من ذكره) اي ذلك الطريق وكذا ضمير (قوله) اي من المؤجر (قوله فيد المطالبة
اي المفهومة من قوله ويرجع كدوي وهو زيادة المذكر (قوله فلو جبه حفظ البائع) يتابع مع فرض
السبكي كلامه في التصدي ان قلنا ان المالك والساعي يصري ويصحب بان المتبادر من كلام السبكي التصدي
في الحال فلا ينافي التيسر في المستقبل (قوله او الساعي) اي والامام (قوله بشرطه السابق) اي قبض
التفصيل كدوي هو ان لا يفرض امر الزكاة لتغير القاض (قوله الاول) غير الذي الخ) ويريد بالاول
أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله ان الذي يبطل الخ) وقا الثانية والمخر (قوله) اي الميت (قوله
ان للمشتري الخ) جواب لو مات المتوجه اجملة خبر ان البائع الخ (قوله مام) لعله قوله ان الذي يبطل فيه البيع
هو قدر هامة من المبيع الخ ويحصل انه قوله لان لولا ولاية الاخراج من غيره (قوله والمخرج) اي ذكره
(قوله) اي ما ساقى الخ وكذا ضمير اكوا مشرا الخ (قوله وفيه نظر) اي يظهر وجهه من قوله الا ان

شائع لا يميم وانما في اربعين شاة من عشر كل واحد وهذا قال في شرح العباب في جملة كلامه من ثم قال
التمويل على الاول اي في كيفية الشركة من ان الواجب شاة من ثلث كل واحدة يبطل البيع في كل
جزء من كل شاة اه وقوله فلهذا المشتري على البائع اي بان يرد شاة في مسئلة الاربين بدليل سابق كلامه
فانه ظاهر في ان المداة قد راعا ما يمتد بها لا شاة في الجميع الا ترى ان قوله فلهذا من البائع الخ اذ
اختيار الاخراج اتمامه يتبعه اذا كان متميزا في شاة من كل واحد وقوله بعد اذ راعا قد راعا اذ انظر
ذلك فان كان المداة بعد المشتري قد راعا متميزا يصح البيع في جميع ما يقيد به فيه إشكال لا يلزم ان
يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم اذا اراد المشتري واحدة فقلب البيع صحيا في جميع كل واحدة مما عدا هذه
الواحدة قد يجب بالتمام ذلك ويرجعه بائنا كما نشتري الشركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم
بطلان البيع في كل جزء وجزان يرتفع حكم الجبرد المشتري واحدة الى البائع او بان غاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة لكن شركة مع المشتري بمنزلة شركة مع البائع لا تفرع عن ملكه فاذا
جزء واحد الى البائع انقطع ثلث المستحق من كل جزء كالواحد اخرج الخ شاة في قطع ثلث المستحق من
كل جزء عدا ما عدا ان ثلثه ذلك كان ثابتا من قبل لكن قياسا ان الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا
ان الذي يرد للمشتري جزء من كل شاة مثلا (والساقي) قد يفسر كل لتضادية المالك ونائبه فيها ونية الساعي

المشتري غيره ان الذي يبطل فيه البيع هو قدر هامة من المبيع سواء كان كل المال الذي كوي ما يصبه اذ تقر في بيع بعض النصاب ان الذي يطل
فيما يما هو قدر هامة من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكره من ترجيح الاول ثم قدرها الذي فاضل على المشتري يرجع على البائع بمحضه من
الجزء ان قبضه كان المؤجر يرجع على الزرع يمثل قدر الزكاة ما يصبه ويظهر ان البائع او الزرع لو مات وقفا لا يجني اذ الزكاة تنان
للمشتري والمؤجر حيثما اخرج قدر هامة من ماله حيثما يطلب الزكاة بقدر هامة من المبيع او الاجرة لا تقع على ملك مورثه والزكاة فقط
هتوا عند بعضهم ما ران ما ساقى جرجير كالمخرج وقد بقي يدا المالك قد راعا متميزا كالمؤثر وهو ما راعا بينهما الا انه وفيه نظر

فان عين كقولہ إلا هذه الساعة يصح في كل المبيع والإفلا في الأظهر هذا كله في بيع الجميع كأشأه إليه بقوله
فلو باعنا فلما إذا باع بعضه فان يترك قدر الزكاة فهو كالبيع للجميع وإن أبقى قدر ما يبيع الصنف فيها
أو بولاية يظل قدر ما على أنيس الوجهين فان قيل بشكل مذا على ما سبق من جزم الشئحين بالصحة
اجيب بان الاستثناء القطعي أقوى من القصد المجرى له وفي النهاية مثلاً في قوله على أنيس الوجهين إلا أنه
زاد عقبه والإفلا في الأظهر ما نصه ولا يصح ذلك على ما مر من بطلان قدر ما وإن بقي ذلك القدر لأن
استثناء الساعة التي قدر الزكاة كحل على أنه عينها وأنه إن باع ما عداها بخلاف ما مر أنه قال عرش قوله
مر والإفلا في الأظهر أي يظل في الجميع لأن قدر الزكاة الذي استثناءه شبهة وإيهاماً يؤدي إلى
الجهل بالمبيع أمه وقال سم قوله مر لأن استثناء الساعة أي كالعرش قدر الزكاة يثبتها ثم باع الباقي
قبل الإخراج قال الظاهر صحة المبيع في الجميع نعم هذا واضح أن نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الساعة أو لا
فعل وقدر قضية لا إطلاق الصحة إضماراً كاستثناء الساعة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهدا الأردب
فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كظاهر ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يبيد صحة البيع في جميع المبيع
وبخلاف استثناء قدر ما بلا تعيين كالهدا الأردب كذا فلا يبيد إلا القطع بالصحة فيأخذ به ولا فرق بينه
وبين عدم الاستثناء في المعنى فيأخذ بذلك لتمام له (قوله وإن أبقاه) أي قدر الزكاة بينه صرفه في
الزكاة أو بولاية معني ونهاية (قوله في قدر ما) أي من المبيع (قوله فيأخذها) أي ما عدا قدر الزكاة (قوله
أي قطعاً) أي وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كاتخذ من سم (قوله ثم الأوجه) أي في صورة
الاستثناء كدري (قوله أورد به) أي ربع العشر في التمر (قوله لنحو لن أبيع) أي كالصوف (قوله حدث
بعد الوجوب) مفهومة التمدد لما حدث من نحو الإن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق في ثمانية سم أي
فالتعدي بذلك لأنه عمل التوم (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف وقولنا (قوله على ذلك) أي
عدم التعدي (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع سم أي قبل إخراج الزكاة (قوله إلا أن يبيد
الخرص) أي فإنه يصح بيع غيره قطعاً معني ونهاية (قوله لأننا) أي قطعاً لمقابل لكان (قوله) وكذا
لوجه البيع) عبارة العباب وأما مبيهاً أي أموال التجارة وحقوقها والمأبأة فيبيع عرضها فكبيع
لما شئ بهما للوجوب ويظهر الحق في هذه عرض نحو بيعه أمه ومثله في الروض وشرحه للتححرر
عبارة الخارج ويحتمل أن قوله وكذا لو وب إلى غيره وسرعه عقبه فان ما به مأبأة في وإن أفرز قدر ما
سم عبارة لنهاية والمعني وشرح لروض وشرح العباب فزكاة التجارة قولوا حتى عند التجارة أو وجهه
فكبيع لما شئ بهما يندرج في الوجوب الزكاة فيها لا يمتنع في زكاة التجارة كالمبيع يظل متعلق زكاة
العين وكذا الوجه صدقاً أو ملحقاً بدم أو نحو ما لأن مقارنه ليس ما لا تان بأه عاباً قدر ما كالوجه
يظل فيأقيست قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقاً للصفة أمه (قوله ولو وب أو حتى

قدر الزكاة فليكن بمنزلة عرضها معنية غالباً لأن ما به من غير استثناء وذلك لا يبيد وكاستثناء الساعة
استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهدا الأردب فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كظاهر بخلاف
تركه من غير استثناء فلا يبيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدر ما بلا تعيين كالهدا الأردب كذا
فلا يبيد إلا القطع بالصحة فيأخذ به ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيأخذ بذلك لتمام له (قوله
فكبيع الكل) أي فيظل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقاً كموطأه وكذا قوله الآن
الطلان في قدر ما أي من المبيع مطلقاً كموطأه وهذا ما قال في شرح الروض فإذا باع العباب أو بعضه
أوردته مع لا في قدر ما عقب في شره بقوله من المبيع أو المرهون وإن كان الباقي قدر ما في صورة بعض
إلى أن قال والقدر الباقي بلا بيع وروى في صورة البعض قدر الزكاة متباً بقوله للستقين أمه (قوله
لنحو لن أبيع) مفهومة التمدد لما حدث من نحو الإن قبل الوجوب والوجه أنه
لا فرق في ثمانية (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وب أو حتى

وإن أبقاه فعل الشريك
في صحة البيع وجهان
أقبحهما وأصحها خلافاً
لمن نازع فيه البطلان أي في
قدر ما لأن حكمه شائع
لأي قدر باعه كان حقه
وحكمه نعم إن قال بمنك
هذا إلا قدر ما مع فيها
هدا ما أي قطعاً ثم الأوجه
أشراط مرة للمبايعين
لقدر ما من نحو عشر أو
نصفه أورد به (تبيين)
لا يترك على معنى الشريك
تعدى التعلق لنحو لن
وتأخر حدث بعد الوجوب
وقبل الإخراج لما لم يبيد
غير حقيقته من ثم اقتضى
كلام التمس الاتفاق على
ذلك واضمحور بل كاد
بعضهم ينقل فيه الإجماع
هناك فزكاة الأعيان
إلا التمر بعد الخرص
والتضمن لما مر من صحة
تصرف المالك فيه حيث
ما زكاة التجارة فيصح
بيع الكل ولو بعد
الوجوب لكن بغير مأبأة
لأن متعلق هذه الزكاة
القيمة وهي لا تقوت
المبيع وكذا لو وب أو
أعتق فيها وهو غير موسر

فإن باعه بمحابة بطل البيع فياكتسبه قدر الزكاة من المحابة وإن أفرز قدرها وأتى الجلال البلقني وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أي بما لا يتناسب به كاهو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحلف عليه بل له التأخر إلى

الأن يساوي قيمتها لبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره وكل من اشترى بغير إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيت بل صريحه أنه في أحدهما نفي عن ثبوت الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا يتوب فيه أحد إلا بآذن لأن عمله في غير الخليطين لأن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالأخراج من المشترك مردود بأنه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لأن الخلطة تصل ما بينهما كالواحد وقضية قولهم لأن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه وسر في الخلطة وزكاة الثبات ماله تعلق بذلك

(كتاب الصيام)

هو لغة الامساك وشرعا الامساك الاتي بشرطه الاتية وأركانه التية والامساك مما يأتى زاد جمع والصائم وهو منى على عدم المحصل والتروى مثلا وكذا ويحتمل عدم البناء والفرق كما هو فرض رمضان في شعبان ثاني سني الهجرة وينقص ويكمل وثوابها واحد كالإيجي وعمله كاهو ظاهر في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لإيامه أما

(الخ) أي فيضان في قدر الزكاة مثلها كل من مزل للذك ولكن ينبغي سرية العتق الباقي عند اليسار كالو احتج جردا من مشترك فاته يسرى إلى حصة شريكه عش (قوله) فإن باعه بمحابة (الخ) أي كان باع ما يساوي أربعين درهما بعشرين فيضال البيع في ربع عشر المحابة وهو ما يقابل نصف متقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه بجبري (قوله) من المحابة أي من القدر المحابة وهو يان للو حصر (قوله) لا يكلف (الخ) أي فيها إذ لم يكن حده تقديرا بعب (قوله) بدون قيمتها أي التي اشترى بها وإن كان من مثله في ذلك الوقت أضحى تمام الحول بصرى وهذا إن كان قفلا فيها وإلا فالظاهر الذي يفيد التمييز بالقيمة دون الزمن والتعليل بالحلف المكس فليراجع (قوله) ولا ينافيه (قوله) الاعتناء المذكور (قوله) لأن عمله (الخ) علة لعدم المثالة (قوله) لأن الشرع (الخ) علة لثبوت (قوله) والقول بتخصيصه (الخ) حقه المواقف لما قدمه في الخلطة ذكره عقبه أنه يرجع على شريكه من حلف لأن الخلطة (الخ) على لأن الشرع فيه وسر في الخلطة عن الثبابة وسر اعتادها ذلك فيما إذا لم ياذن الشريك الآخر في الأخراج من المشترك (قوله) أنه يرجع على شريكه أي وإن لم يأنزله في الأخراج خلافا لثبابة وسر والله اعلم

(كتاب الصيام)

(قوله) هو لغة (قوله) وينقص في الثبابة والمغنى الأقوله زاد جمع وقوله هو إلى وفرض (قوله) هو لغة (الامساك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم (قوله) قد تفرج من صوماي إيسا كاسكو تاعن الكلام ثبابة ومغنى (قوله) وشرعا الامساك (الخ) أي امساك مسلم يميز بينه من الغطر اتسام من الحيض والنفس والولادة وجميع النهار القابل للصوم ومن الإحاطة بالسفر في بعضه والاصل وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتى به كتب عليكم الصيام ثبابة بزيادة من عش والرشيدى (قوله) وهو أي عد الصائم ركناتها (قوله) كاسي أي في صفة الصلاة من أن ما هيته لا وجو دلفاق الخارج وإنما تتعقل شغل الفاعل لجعل ركنها لتكون تابعة لغيره الصلاة توجد عدا لجعل محتج بالنظر لاحتيا (قوله) وفرض رمضان في شعبان (الخ) لم يبين هل كان ذلك في أو أخره أو أوسطه فراجع عش (قوله) وعمله كاهو ظاهر في الفضل المرتب على رمضان (الخ) قد يقال الفضل المرتب على رمضان ليس إلا مجموع الفضل المرتب على أيامه فليتامل جداس على صحيح قول وقد يمنع الحصر ويحال أن رمضان فضلا من حيث هو يقطع النظر من جبره إيامه كقصة الغنوبيلن عامه إيماننا واحسابا والدخول من باب الجنة المدلصاته وغير ذلك ما ورد أنه يكرم به صوامر رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصا أو تاما وأما التواب المرتب على كل يوم فنقصوه فمما أخر قلامنا أن ثبتت الكامل بسية ما لا يثبت للناقص عش وبصرى وشيخنا (قوله) يفرق أي الكامل و (قوله) لم يكمل لرمضان (الخ) أي من تسع رمضانات شيئا (قوله) الواحدة كذا وقع هنا وقع في محلين آخرين إلا استأن وجري عليه المفرد في سنته فاته شيئا الشورى وجري عليه أيضا المهرى وقال بعضهم عام أربعة ناقصا وخمسة كاملا عش بخلاف جري شيئا على ما قاله الشارع (قوله) زيادة طعنن كذا في أصله بخطه وفيه خلوصة الصفة عن المائدة إلا أن يقرأ الطعنن بصيغة المصدر بصرى أقول المغنى

العباب وأما عنبها أي أموال التجارة وحقوقيها والمحابة في بيع عرضها فكيف الماشية بدو وجوب ريطظ. إلحاق جملة عرض نحو بضع بالغة اه ومنه في الأروض وشرحه فلتحرر عبارة الشارع ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب إلى غير موثر عمله عقب فإن باعه بمحابة إلى وإن أفرز قدرها

(كتاب الصيام)

(قوله) وعمله كاهو ظاهر في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لإيامه قد يقال الفضل المرتب على

ما يرتب على يوم الاثنين من ثواب واجه ومدوده عند محرم وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صا إليه عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة طعنن تحوتهم على مساواة الناقص الكامل

لها تقدم على صوم رمضان لإحاطة هو معلوم من الدين بالضرورة من الرض (٣٧١) وهو شدة الحر لأن وضع اسم على

سماء وافق ذلك وكذا
في بقية الشهور كنا قاله
وهو أن يأتي على التخصيف
أن الفاتح اصطلاحية أما
على أنها توقيفية أي أن
الواضع لما هو الله تعالى
وطبها جميعا لادم فقد
قول الملا تكة لأجل أن فلا
يأت ذلك وهو أفضل
الأشهر حتى من عشر الحجة
لشهر المحرم ورمضان سيد
الشهور ونجت أي زرة
تفضل يوم عيد الفطر إذا
كان يوم جمعة على المهرمان
التي ليست يوم جمعة فله نظر
وان اطل في الاستدلال له
وتفضل بعض أصحابنا يوم
الجمعة على يوم عرفة الذي
ليس يوم الجمعة شاذ وإن
وافق من أحد رضى
أقعه للاستدلال فيه لم يروى
عروة الفضل أيام السنة كما
صرحوا بإفرض شمله
لأيام رمضان كما هو الظاهر
يجاب بأن سيدة رمضان
تخصصة بغير يوم عرفة لما
صح فيه بما يقتضى ذلك
وبفرض عدم شمله يجاب
بأن سيدة رمضان من
حيث الشهر وسيدة يوم
عروة من حيث الأيام فلا
تنافي بينهما وإلما لم يقل
بذلك فيها ذكر من يروى

العيد والجمعة لانهما يصح
فيهما نظير ما صح في يوم عروة
حتى يخرج من ذلك العموم
ويأت في فصوص التطوع في
فخر الحجوة عشر رمضان

من أجل الإحاطة لا الوصفية وإن تكلف الكردى في تخصيصها بما لا حاصل هو الجملة تقع مصداقها أي لا
بالمصدر بلا ساء فلا ضرورة لقرائه مصدر أو لف المصدر أو لولنا صير شيئا فقالوا لعل الحكمة في
ذلك تطمين قلوبهم من يصومونه أنما من أجل الخ قوله (قوله) في أقدمناه أي من التواب المرتب على أصل صوم
رمضان من غير نظر لآيانه (قوله) إجماعا (قوله) هو بحث الخ في الثانية والمنى إلا فوله كذا إلى وهو الفصل
وقوله حتى من عشر الحجوة ما نبت عليه (قوله) معلوم من الدين بالضرورة) أي من مجموع وجوبه كقولنا
يكن قريب عبدا لا سلام أو نفا بعباد من المعلوم ترك صومه غير جاحد من غير حظر كرض وسفر
حبس ومنع الطعام والشراب نهار الحصل صورة الصوم بذلك نهاية معنى إذا لا يعاب ولا يهر بما حله ذلك
على أن يترجمه ليحصل حقيقة اه (قوله) لأن وضع اسمها (عبارة المنى والثانية لأن العرب لما
أرادت أن تضع اسمها للشهر وافق أن الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كاسم الريسان
لما اقتضاه زمن الربيع اه (قوله) وكذا في بقية الشهور) عبارة للمصباح في مادة ج م د ويمكن أن
العرب حين وضعوا الشهر وافق أن وضع الاسم فاشتق الشهور معان من تلك الأزمنة من كثر حتى
استعملوا على الأهلون ثم وافق ذلك الزمان فقالوا له شأن لما رى منعت الأرض من شدة الحر وشوأل لما
شالت الأيل باذناها للظرب وقودوا لتقطة لما ذلقوا للتحديق الكروب وذو الحجة لما حصروا والمهرم لما حرموا
القتال أو التجارة والصفر لما غروا وتركوا ديار القوم صفرا وشهر ربيع لما أريعت الأرض وأمرعت
وجمادى لما جعد الماء ورجب لما رجبوا الشهر وشعبان لما شعوا مثل العود اه عرش (قوله) أما على أنها
توقيفية (الخ) أي وهو المتمد عرش (قوله) فلا يأت ذلك) قد يقال ما المانع من إتيانه لأن وضع أقدمناه
بناء على حدوث الألفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكرنا من كذا أقدمناه الفاضل المنهى وقد يتوقف
في قوله لأن الخ فخره لما نابت حتى حسرة الظهور الألفاظ بالنسبة إلى ليست حادثة نعم قد يقال ما المانع من
كون العرب لما اصطلاح وافق ما ذكرنا بصري أو فلو إيمان الملو أن كان قدما تابع للمعلوم كما ذكرنا في قوله
(قوله) في الاستدلاله) أي لا يزرعة سم (قوله) وتفضل بعض أصحابنا (الخ) أي المستلزم لتفضل يوم
جمعة ليس من يوم رمضان على أيام رمضان ليست يوم جمعة (قوله) فلا دليل فيه) أي لا يزرعة (قوله) بان
سيد يوم رمضان خصوصية بغير يوم عروة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله) لما صح فيه) أي في يوم
عروة (قوله) يجاب بأن سيد يوم رمضان (الخ) هذا الجواب يأتي على القرض الأول أيضا بالآل على المناسبات
القرض الثاني أن يقال بأن سيدة يوم عروة خصوصية بغير أيام رمضان فليتام (قوله) وإعماله (قوله) ذلك
أي بما تضمنته الجواب الأول والثاني (قوله) من يروى العيد والجمعة) كأنه أراد يوم العيد المضاف ليوم
الجمعة على ما روى في زرة ومطلق يوم الجمعة على ما روى بعض الأصحاب (قوله) من ذلك العموم) أي
حرم تفضل رمضان على غيره كردى (قوله) في عشر الحجة) عبارة هنا في تسع الحجة من الأصحاب
(قوله) وبشر رمضان) عطف على صوم الخ والواو بمعنى مع (قوله) بذلك) أي بتفضل رمضان (قوله) اه
لا يكر (الخ) وقا الثانية والمنى (قوله) مطلقا) أي مع قرينة إرادة الشهر وبدونها (قوله) الاختيار
الكثيرة فيه (الخ) عبارة الثانية لعدم ثبوت النهي فيعمل ثبت ذكره بدون شرفي أخبار صحفية غير من صام
رمضان إيمانا واستمسا بغيره لما تقدم من ذنبه اه قال عرش قوله هر بل ثبت ذكره الخ إتمام به
الرد على من أطلق كراهته بدون شهر أمان قيد كراهته باتخاذ القرينة العامة على أن المراد به الشهر فلا

رمضان ليس الإجموع الفضل المرتب على أيامه فليتام جدار (قوله) وكذا في بقية الشهور) نظر معنى هذا
في مجموع وجب (قوله) فلا يأت ذلك) قد يقال ما المانع من إتيانه لأن وضع أقدمناه بناء على
حدوث الألفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكرنا من كذا أقدمناه الفاضل المنهى وقد يتوقف
للأخبار الكثيرة فيه) أي كثر من قام رمضان لا يقال لادلائق تلك الأخبار لعدم الكثرة لأن استحسان
الشارع لا يقاس عليها استحسان غيره كما ذكره في مواضع لا نأقول إنما يصح ذلك لثبوت نهى عن ذلك

الأخبر ما له تلقى بذلك وأهمه الثاني لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقا هو كذلك للاشبا. الكثير وفيه استدلال من كرهه للمسلمين

بما وجب تجديد التيقن من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتماد الرشيدي فقال قوله هو ويعلم
بما يرى بانها احرار حالوا الى ما يريدون وما نوحه فمنا غير ما يحسنه الشهاب سم فبالاذا علم سبب انقضاء
وانه عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض التيقن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله هو فان
نوى عندنا الا لا يخرج بما اذا حصل تردد عندنا الا القول بان الرشيدي لا يضر بذلك ما سياتي في كلامه
هو من ان التيقن بعد عقدهما لا يطلبا الارضاء او الردة اه وشيكي (قوله كروية التناديل اى
ومضرب للمداخلة ونحو ذلك ما جرت به العادة شيئا (لاقول منجم) بالجر عطف على الاجتهاد ولو اعاد الياء
ليظهر عطف قوله لا بؤية التي اخ على له كان اولى (قوله وحاسب الخ) وفي تناوي الشهاب الرمي سئل
عن المرجح من جواز عمل الحاسب بمصايف الصوم هل حله اذا قطع بوجوده وروى تمام بوجوده وان لم
يجوز وروى فان انتم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حال قطع فيها بوجوده وبامتناع روية وسحابة
يقطع فيها بوجوده وروى وسحابة قطع فيها بوجوده ويجوزون روية فاجاب بان عمل الحاسب شامل
لحالات الثلاث انتهى وهو عمل تام بالنسبة لاهل الاولين والى الثالثة والعجب من النافذ المسمى حيث
نقل هذا الاتفاق وقرره اه يصري عبارة الرشيدي قوله هو نعم فان يعمل بمصايف الخ اي ابدال على
وجود القمر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلامه بنحوه وفي غاية الاشكال لان
الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود القمر ويؤم عليه ما اذا دخل الشهر في ثمانية اشرانه
يجب المساك من وقت دخوله لا على اصحابه يوافقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا
المحل اه وباقى في شرح روية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرمي في الاول والثاني جميعا
وهو النهاية في ابدال الحساب على كذب الشاهد ما نصه ان الشارع لم يستند بالحساب بل التاء بالكلية كما
ان في رواية احمد انه تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا وبالجملة يعني الجزم بعدم جواز عمل الحاسب
بمصايف الا لاهل الاولين وما الحالة الثالثة ليعني انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري
وسبق في سم في خمسة النعم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) باقى عن النهاية خلافا (قوله نعم لها العمل
الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطباوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال هو ولها العمل
بالحساب والتعجب ايضا في القطر اخر الشهر اذا المتضمن لها ذلك في اوله وانما يجوز فيها من رمضان وان
قضيت وجوب العمل بالظن انما يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه وقياس الوجوب
اذا ظن صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذا وما عدا لان كافي فطائر ذلك اى ما لم يقطع خطأ
بوجوب تمام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز فيها الخ) والمتعمد الاجزاء انتهى وايضا بانها في نهاية عبارة
الاخير وهو من من لم يقطع على المستند وان وقع في المجموع عدم اجزائه عن قياسي قولهم ان الظن يوجب
العمل انما يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وطلب على طه صدقه ايضا فهو جواز بعد استراى فيصدق
بالوجوب اه واعتمده شيئا وقدم من سم ما يوافقه (قوله كما صح في المجموع) اى هنا كذا قيل
وكلام المجموع ليس ناصيا لتصح ذلك انما هو ظاهر في مقامه اخذ ذلك من كلام الراسي وسكت طه وكافه
انما لم يصرح بما يصرح به في الكلام على التيقن انه يجوز تمامها (قوله لا بؤية التي اخ) عطف على

وفرق بينه وبين الجمعية بنحو ان ما بدلا حيث لا يلزم بيعا حديد السمع احدا حتى السام كما هو ظاهر
كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب الخ) مثل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بمصايف
في الصوم هل حله اذا قطع بوجوده وروى تمام بوجوده وان لم يجوز روية فان انتم قد ذكروا الهلال
ثلاث حالات حال قطع فيها بوجوده وبامتناع روية وسحابة قطع فيها بوجوده ويجوزون روية فاجاب بان عمل الحاسب شامل للثلاث اه (قوله نعم لها العمل الخ)
ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطباوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال هو ولها العمل بالحساب
والتعجب ايضا في القطر اخر الشهر اذا المتعمد ان لها ذلك وانما يجوز فيها من رمضان خلافا لبعضهم ولما

كروية التناديل الملقطة
بالتنازل وعطافة جمع في
هذه غير صحيحة لانها اقوى
من الاجتهاد المصرح فيه
بوجوب العمل به لا قول
منجم وهو من يستند النجم
وحاسب وهو من يستند
بمنازل القمر وتقدر سيره
ولا يجوز لاحد تقليدها
نعم لها العمل بلهيا
ولكن لا يجوز فيها من
رمضان كما صح في المجموع
وان اطال جمع في ردعها
برؤية التي صلى الله عليه
وسلم

لاقول متعجب وكذا قوله لا برؤية الهلال الخ عطف عليه كروى أى على توم أنه قال هناك لا يقول منجم بالباء
(قوله فى النوم) أى أو المراقب أو الكشاف (قوله لا تلا الخ) أى غير بان غدا الخ (قوله لا بعد ضبط الرأى الخ)
أى فيحرم الصوم وغيره استناد ذلك ولا عبرة بقطعة من سبع من تلك الصورة التى لا يشتمل الشيطان بها لأنه
لا سبيل إلى هذا القطع على النزل فليس هذا ما كلف به المباد لأن حكمه لا يأتى إلا من لفظوا استنباط
وهذا ليس واحدنا من على النزل فهذا من قبيل تعارض الدليلين وعند تعارضهما يجب العمل بالأرجح
وهو ما فى البيضة إيعاب (قوله قد تحكى عياض وغيره الإجماع على الأول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
من حيث أنه خبر على أنه عليه وسلم به ثم إن كان له وجه يجوز العمل به لكونه نقلًا مندر جاءت ما أمر به
الشارع وجوزها على العمل به والأصل على عياض إيعاب وإيعاب ما قول السبكي يحسن العمل بما سمعها
لمخالف شرعًا ظاهر المولى يأتى على الإجماع أو الأصل السابق اليهم إلا أن يقال معاهه ذلك من تلك
الصورة التى لا يشتمل الشيطان بما عمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للاشتغال فذهب لهما رافة ذلك
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لاستناد الرؤية وحدها بل الدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستكثار
من الطاعة ما يمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية الحاصل أن لا يمنع كونها مذكورة حاملة على المبادرة للاشتغال
ما وردت على أنه عليه وسلم بقطعة أه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة إيعاب مع شرحه (فرج)
رؤية الهلال نهارًا يوم الثلاثاء من آخر شعبان أو رمضان لأثر ما روى فى قول الزوال أنه ليلة
المستقبلة أن روى بمدروجا بالامضية فلا تقطعه من رمضان ولا من شعبان واحترزوا يوم
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فإنه لم يقل أحد أنها بالامضية لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية
وعشرين أه وإذا دللنا على الاستسقية كما فى شرح الإرشاد لادن فى شرحه أه (قوله فى رمضان) أى فى
ثلاثين رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل إن روى قبل الزوال فلما مضى أو بعده للاستسقية
إيعاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) أى فلا تقطع أن كان فى ثلاثين رمضان ولا يمكن أن كان فى ثلاثين
شعبان نهاية متى (قوله لولاه) أى الغيم (لرؤى قطعا) أى بعد القربوب إيعاب (قوله لأن الشارع إنما
أنط الحكم بالرؤية بعد القربوب الخ) يبنى فيما دلل القطع على وجوده بعد القربوب بحيث يأتى
رؤيته لكن لم يجد بالفضل أن يكنى ذلك قليلا بل سمى وقوله بحيث يأتى رؤيته أى لو لم يوجد نحو التيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسان البصرى والشيدى إفاء الشباب الر على يجوز عمل الحاسب
بحسابه مطلقا (قوله ولما يأتى أن المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارع فى رسالته المسماة
بقتور البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون ما مضى فان ظاهره الاكتفاء بالعلم والمواد
بالرؤية فى النصوص فإذا حصل العلم بوجده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا أه وقوله بوجده أى بعد
القربوب بحيث يأتى رؤيته كما مر ارتفاع سم قول الحق (ويؤتى بعبء) أى وإن كانت
الساعة مصحورة أو انقضت إلى ذلك أن القصر غاية الثالثة على مقتضى
تلك الرقوى قبل دخول وقت القضاء لأن الشارع لم يستند الحاسب بل الظاهر هو ذلك كإثباته على الوجه
أه تعالى خلافا للسبكي بما يقتضيه ويجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كإثباته وكذا فى شرح العباب
فقال ما لصوه متوجه لأن الكلام فيما إذا تحقق الحاسب على الاستحالة على أن مقدماتها قطعية فإذا فرض
وقوع ذلك قبل قبيل الشهادة بالرؤية لأن شرط المشهود به إمكانه عقلا وعادق شرعا ولا نغاية الشهادة بالظن

فى النوم كالتأخدا من
ومضان لم يحد ضبط الرأى
للافتك فى الرؤية وفيه
وجه بالوجوب ككل
ما يخرجه ولم يخالف ما استقر
فى شرعه لكنه شاذ فقد
حكى عياض وغيره الإجماع
على الأول ولا برؤية الهلال
فى رمضان وغيره قبل
القربوب سواء ما قبل الزوال
وما بعده بالنسبة للماضى
والمستقبل وإن حصل فهم
وكان مرتعا قدرا لولاه
لرؤى قطعا خلافا للاستوى
لأن الشارع إنما أنط الحكم
بالرؤية بعد القربوب ولما
يأتى أن المدار عليها لا على
الوجود (ويؤتى رؤيته)

فى المجموع وإن قضية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليها ذلك وكذا من أخبره إذا ظن صدقها أه
ونخصته عدم الوجوب إذا لم يظن صدقها ولا كذبها وما عدل لا يوفيه نظرو قياس الوجوب أظن
صدقها الوجوب إذا لم يظن صدقا ولا كذبا وما عدل أن كفى بنظر ذلك قليلا بل (قوله لأن الشارع إنما
أنط الحكم بالرؤية بعد القربوب الخ) يبنى فيما دلل القطع على وجوده بعد القربوب بحيث يأتى
رؤيته لكن لم يجد بالفضل أن يكنى ذلك قليلا بل سمى وقوله بحيث يأتى رؤيته أى لو لم يوجد نحو التيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسان البصرى والشيدى إفاء الشباب الر على يجوز عمل الحاسب
بحسابه مطلقا (قوله ولما يأتى أن المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارع فى رسالته المسماة
بقتور البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون ما مضى فان ظاهره الاكتفاء بالعلم والمواد
بالرؤية فى النصوص فإذا حصل العلم بوجده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا أه وقوله بوجده أى بعد
القربوب بحيث يأتى رؤيته كما مر ارتفاع سم قول الحق (ويؤتى بعبء) أى وإن كانت
الساعة مصحورة أو انقضت إلى ذلك أن القصر غاية الثالثة على مقتضى
تلك الرقوى قبل دخول وقت القضاء لأن الشارع لم يستند الحاسب بل الظاهر هو ذلك كإثباته على الوجه
أه تعالى خلافا للسبكي بما يقتضيه ويجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كإثباته وكذا فى شرح العباب
فقال ما لصوه متوجه لأن الكلام فيما إذا تحقق الحاسب على الاستحالة على أن مقدماتها قطعية فإذا فرض
وقوع ذلك قبل قبيل الشهادة بالرؤية لأن شرط المشهود به إمكانه عقلا وعادق شرعا ولا نغاية الشهادة بالظن

وهو لا يمارض القطع وتظهر الأور كشي فيه بان الشرع لم يمتد الحساب بل ألتامبالكلية يرد بأنه متوجع بل
نظر إليه منافى جواز صيام الحاسب مستناد إليه وفي بيان اختلاف المطالع وافتقارها وفي موافقت السلا وتوضيح
ذلك اه (قوله في حق) الى قوله لا بدق النهاية الا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو مع الى يلفظ وكذا في
المتن الا قوله بحكم القاضي الى المتن (قوله يحصل الخ) خير وثبوته (قوله بحكم القاضي الخ) اي
اي كان يقول ثبت ان هذه اليقين رمضان ولوم الناس الصوم ايحاب (قوله بها) الاولى التذكير
(قوله بمله) اي حيث كان قضى بمله بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح مر في باب القضاء عرض اي
خلافا لما يأتي في النسخة هناك (قوله من قد) اي اعراض (ورد) اي لهذا التقيد (وتقييد) اي
بان لا يكون القاضي حلييا ولا اجتمعا اذا احتل اتمارا والحساب اي مع وهذا التقيد فلما عرق قوله ورد عن قوله
وتقييد كان او لم يكن بكماله في شرح المباب صياح تعهد التقديره لا يقال شيئا انه لا يمكن قول الشاهد
غدا من رمضان ان كان حلييا واحتمل انه اراد الحساب فكذلك انما ثبت بحكم القاضي المستند بمله
حيث لم يكن حلييا مثالا ولا احتمل اتمارا والحساب لا تاخر لاذك في الشاهد القاضي لا يقاس بمله بان ان
سبب رد الشاهد حيث كان حلييا ان يستند الى اياه عليه المشهود عند هذا الا ياتي في القاضي بل ينبغي
ان يقبل حكمه ان احتمل انه استند الى امر من حساب او غير اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد
قوله شهادة صفة تأمل (قوله بحكم الخ) اي ولو يشاهد شاهد واحد ايحاب (قوله وبشهادة عدل)
وكذا شهر قد ضرصه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف وضرصه ممر اسمها اذا ذكر على في الفصل وقال القليوبي
ولعل عيادة وتجهيز ميت كافر شهد به اسلامه قبل موته يصل عليه بعد غسله وتكفيته ويدفن في مقابر
المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو مع اطلاق غير) اعتمد مر اه سم (قوله
بلفظ الخ) كقوله الاتي بين المتن في شهادة عدل (قوله خلافا لنارح فيه) وهو اين ان اسم فقال
لا يجوز ان يقول ذلك انه شهادة على فعل نفسه بل طر يقنه ان يشهد بطلوع الهلال لا على ان اليقين رمضان
مثلا ونحو ذلك يدل للاول المتعدي قول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد اني ارضعت ولم تطلب اجرة متفي
وايحاب (قوله وان لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلها جائزة من اي مسلم كان قال مر
ومن الشاهد لعل من صورها دعوى انه قد روى الهلال اسم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى النع)
فلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لرجوع الشاهد بعد كالاتر له بعد الحكم مر ثم قد
يدل قوله المذكور على ان مجرد الشهادة بين يدى القاضي لا يوجب على من علم بانهم ان اعتقد صدق
الشاهد ووجب عليه قضية ذلك ان من اخبر عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه
لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدى القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك والظاهر ان
جميع ذلك متوجع وان من اخبر عدل او سمع شهادته بين يدى الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى
وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائر مما لم يتقدم خطا لموجب تام عنده سم على حج اي كضعف بصره
او العلم بضعفه عرض (قوله او حكمت بشهادته) ولو لم غير القاضي لمقت الشهود او كنهم قال الظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو مع اطلاق غير) اعتمد مر (قوله وان لم يتقدم دعوى)
ظاهره جواز الدعوى ولعلها جائزة من اي مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد لعل من صورها دعوى انه قد
روى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى النع) فلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه
لا اثر لرجوع الشاهد بعد كالاتر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله النع) هذا قد يدل على ان مجرد
الشهادة بين يدى القاضي لا يوجب الصوم على من علم بانهم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه قضية
ذلك ان من اخبر عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع
الناس بمجرد الشهادة بين يدى القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك ان من علم بصحة مذهب باخبار
من اعتقد صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقدوا ايضا صدق غير زيد لان اخبار زيد لا يرد على الشهادة

في حق من لم ير يحصل بحكم
القاضي بها يمله على ما فيه
من حدود وتقييد يتم
في شرح المباب وكذا بحكم
حكم لكن بالنسبة لمن رضى
بحكم فقط على الارجح
(وب) شهادة (عدل) ولو
مع اطلاق غير أى لا يميل
الرؤية جادة كما هو ظاهر
بلفظ أشهد إلى رأيت
الهلال خلافا لنارح فيه
أو أنه هل أو نحوهما بين
يدى قاضٍ وإن لم يتقدم
دعوى لان الشهادة حصة
ولا بد من نحو قوله ثبت
عندى أو حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالتيقظ الظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم العك ولو علم
فحق القاضي المشهور عندوه جعل حال العدول قالوا قرب أنه قال لم يشهدوا بناء على أنه ينزل بالنسوق ولو لم
يكن القاضي أهلاً لكانت عدله قالوا قرب لزوم الصوم بتنفيذ الحكمة حيث كان من ينقض حكمه شرعاً ناسية
وفي الآتي والمضى مثله إلا قوله ولو علم فحق القاضي الخ قال ع ش قوله من ينقض حكمه شرعاً ناسية
يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه ويرى له لا تمحيضاً لا ينزل اهـ (قوله) لكن ليس المراد هنا
حقيقة الحكم الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالإتحاف خلافاً لغيره عارفاً بالإتحاف وجعل الخلاف في
قول الواحد إذا لم يحكم به كما يرى اهـ وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي
في مجموعه وهو صريح في أن القاضي إن يحكم بكون الليلة من رمضان وحيداً فيؤخذ منه وقول الزركشي
لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما يردده أيضاً
أن قوله في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر الملائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها
الزام معين إلا على نوع من التمسك انتهى المقصود قوله وإطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم اهـ
تبع الزركشي فيما قاله الوجه ما حرره هناك خصوصاً كلام المجموع ذال عليه كما تقرره فليتأمل سم على
حجج قوله وينقض الحكم ظاهره وإن رجوع الشاهد قبل الشرع في الصوم ع ش وما ذكره الإتحاف
عن المجموع كذلك ذكره النهاية صواباً عندنا (قوله) من ثم الخ أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله)
لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه الخ) لكنه إذا ترتب على معين لا يكتفي بالواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم
الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ع ش (قوله) لا يلفظان غداً الخ) اعتمده الآسي والامبابي وكذا
النهاية صواباً هو لا يكتفي أن يقول غداً من رمضان عارفاً بغيره لفظاً أشد ولا مع ذكرهما وجوهرية كاحتال
كونه قد يتدخله بسبب لا يوافق المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى
إيجاب الصوم ليلة النجم ونحوه ذلك اهـ قال ع ش قوله حنفياً صواباً حنبلياً لأنه الذي يرى وجوب
الصوم ليلة النجم اهـ وفي الآسي والامبابي ما يوافق (قوله) وعلى الأول (أي من أشرط الجمع بين لفظ
الشهادة وما يفيد الزوية (قوله) وإن علم الخ) هو قاله الامبابي الآسي وخلافاً لما تقدم من النهاية أقنأ
من التقييد بجوهرية (قوله) وذلك (قوله) هو لا يتصور في النجم اهـ (قوله) لغير الصحيح (أي) وإن
الصوم عبادة بدنية فيمكن في الأخبار بدخول وقتها واحداً كالمصلا حتى لا يتعارض مع مشر معين ولو ذال الحجة
فشهد برؤيته عدل كفي كارجح في البحر وجزم به ابن القري في روى عنه يكتفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساوجاً هذا بل الظاهر أن جميع ذلك متعوض وأن من أخبره عدل أو سمع
شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبتت عندي ولا تخوذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره
ما لم يتقدم عليه به وجب مقام عنده ما يحتاج إلى قول الحاكم كما ذكر في وجوب الصوم على الصوم مطلقاً
بعبارة يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت حكمه عنده إلا بعد إقراره اهـ (قوله) لكن ليس المراد هنا حقيقة
الحكم الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالإتحاف خلافاً لغيره عارفاً بالإتحاف وجعل الخلاف في قول
الواحد إذا لم يحكم به كما كان حكم به كما يرى اهـ وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي
في مجموعه اهـ قال وهو صريح في أن القاضي إن يحكم بكون الليلة من رمضان وحيداً فيؤخذ منه وقول
الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى
أن قاله بما يردده أيضاً أن قوله في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر الملائي صوراً فيها
حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين إلا على نوع من التمسك انتهى المقصود قوله وإطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى
عنها فاعلم اهـ ما تبع الزركشي فيما قاله الوجه ما حرره هناك خصوصاً كلام المجموع ذال عليه كما تقرره
فليتأمل (قوله) لا يلفظان غداً أو الليلة من رمضان) عبارة تشرح الوضو لا يكتفي أن يقول غداً من رمضان
اهـ (قوله) لا يلفظان غداً أو الليلة من رمضان الخ) ولا يكتفي أن يقول غداً من رمضان عارفاً بغيره لفظاً أشد

لكن ليس المراد هنا حقيقة
الحكم لأنه إنما يكون على
معين مقصود ومن ثم لو
ترتب عليه حق آدمي ادعاه
كان حكماً حقيقياً لا يلفظ
أن غداً أو الليلة من رمضان
لكن أطلق غير واحد
قوله وعلى الأول لا يقبل
وإن علم أنه لا يرى الوجوب
الأبوابي ما كان موافقاً
لذهب الحاكم على المعتدل
لأنه لا يخلو من إمام وفساد
الصيغة يعلم الترض
الرؤي وذلك لتغير الصحيح
أن ابن حمر رضي الله عنها
رأه فغير التي صل عليه
وسلم به فصام أمر الناس
بصيامه وجمع أيضاً أن
أمرها يشهد به عند التي
صل الله عليه وسلم مرة
أخرى فقال يا بلال أذن في
الناس فليصوموا ولا
يجوز لغيره أن يره الشهادة
برؤيته أو بما يفيدها
ككونه مهمل وإن استفاض
عنده ذلك بل وإن أخبره
بها عدد التواتر وعلم به
ضرورة

لا أنه لا يكتفى قوله أشهدان
 عند من ومعناه كما تقرر
 بل لابد من التصريح بأنه
 رأه أو بما يتبادر منه ذلك
 وهذا لم يره ولا ذكر
 ما يفيد أنه رآه والذي
 يتجه أن الشاهد لا يكتف
 ذكر صفة الحلال ولا عله
 نعم أن ذكر عله مثلا
 وبأن البلية الثانية بخلافه
 فإن أمكن عادة الانتقال
 لم يقر ولا علم كذبه
 فيجب خصمه بدل ما طهره
 برويته ولو تمارضا في
 عله مثلا لا يفتقر إلى ما طهره
 أصل الرؤية كما لو شهدت
 بيته بكفريت وأخرى
 بأسلا معا لا يفتقر إلى ما طهره
 بالنسبة إلى الصلاة عليه
 نظرًا لحقائه تعالى (وفي
 قول) لا يثبت إلا أن
 شهد بها (عدلان) واتصرت
 له جماعة أطالوا بماردته
 فشرح الارشاد وجوع
 الشافعي إليه إنما هو قبل
 أن يثبت عنده الخبر فلا
 ثبت قدم حمله بوصيته
 بذلك على أنه حلق القول
 به على ثبوته وعمل ثبوته
 ببدل إنما هو في الصوم
 وتوابعه كالترابح

وغيرها قياسا على ما قلناه في القبلة والوقت والأذان ولأنه **كان** يفعل بقوله وبما تقرر يعلم
 أن أخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم يدخل شواله يوجب القطر وهو ظاهر نهاية لإيجاب قال
 الرشدي قوله فمفهومه بقرينة عمله عدل أي أو جرحها أه وقال عرش قوله مد يوجب القطر أي على
 كان صام فمفهومه عرشين فقط (قوله) أنه لا يكتفى (الخ) لا يكتفى ما في تحريمه (قوله) كاتر (في أي عمل
 تقرر ذلك مع لفظ أشهد ثم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد أن رأيت الحلال مع قوله لا يفتقر أن عدا
 الخ المقيد اشتراط العلم من لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية ثم قوله لفساد الصفة المقيد لعدم كفاية تلك
 الصفة ولو مع ذكر أشهد (قوله) ولا ذكر ما يفيد انهواه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد
 الخ (الصحيح) (قوله) الذي شجبه الخ) وقال الصريح الإيجاب وهو ظاهر النهاية (قوله) ذكر صفة الحلال ولا عله) أي
 بأن يقول رأيت في ناحية المغرب يذكر صفره أو كبره أو تدويره أو تهوره أو أنه يحل الشمس أو في جانب منها
 وأن طهره إلى الجنوب أو الشمال أو أن الساء مصيبة أو لا لإيجابه مفتي (قوله) فإن أمكن عادة (الخ) أي وإن
 كان الغالب خلافه لإيجاب (قوله) تضاد بدل ما طهره) عبارة تنفي الإيجاب تضاد يوم بدل اليوم الأول الذي
 صاموه معتمد على رؤيته أه وينبغي حمله على ما إذا كانت الشهادة المذكورة في أول الشهر ثم تعيين
 بطريق آخر أنه كان أول الشهر وحل ما طهره ما إذا كانت في آخر الشهر (قوله) ولو تمارضا (الخ) عبارة تنفي
 الإيجاب ولو شهدوا بحد برؤيته بصفة ككوته بالخبر وبشهادته بخلافها ككوته في الشمال لم يكن
 تمارضا لا اتفاقا مع أصل الرؤية وقد يشكوكا لو قامت بيته بكفريت الخ (قوله) عمل باقتضاها (الخ)
 اضمه عرش وقال لم الذي يشرح الارشاد الصغير والأوجه كما يثبت أن اختلاف شاهدين في نحو عمل
 الحلال لا يؤثران تمار بايجبت يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر انتهى أه وسر انقراض الإيجاب
 ما يوافقه (قوله) لا يفتقر (الخ) أي لا يمكن حل الأول على سبيل الكفر والتأني على طرود الإسلام وكان
 الظاهر ثابت العمل (قوله) واتصرت له جماعة (الخ) وأدعى الأسنوى أنه مذهب الشافعي رجوعه عليه في
 الأم قال الشافعي بعد لا يجوز حل عدلان ومضان لا شاهدان وتقل البقي مع هذا النص لصا آخر صيته
 رجع الشافعي بعد قتال لأصنام إلا بأشهادين لكن قال الزركشي قال الصميري أن صحح أنه **كان**
 قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادته من حرق الواحد وإلا لا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 وعدنى أن مذهب الشافعي قبل الواحد وإجمار جرح إلى الاثنين بالقياس لما ثبت عنده في المسئلة فتقائه
 تمسك للواحد بآثره من على ولهذا قال في المختصر ولو شهد برويته عدل رأيت أن قبله للآخر أه ومنهم من
 قطع بالاول وهو الأصح هنا يترقى (قوله) قبل أن يثبت) الاول لما لم يثبت (قوله) فلما ثبت الخ) أي بعده عند
 أصحابه (قوله) على أنه علق القول به) أي بالخبر على ثبوته أي ثبوت الخبر فانه قال أن ثبت الخبر فهو قول قاله
 الكندي أن أراد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فيما أراد
 التعليل العام في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي وأخبروا بقولي الخاطو نحوه فيثني عن هذه
 العللة ما قبلها (قوله) وعمل ثبوته) إلى قوله قيل في أنها يترقى الخ (قوله) وعمل ثبوته) الاول الثاني (قوله)

ولامع ذكر هاهنا وجودية كاحتالاً كونه قد يفتقد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهور عندنا بأن يكون
 اخذه من حساب أو يكون حنفيا بر ما يجاب الصوم لية النعم أو نحو ذلك شرح مد (قوله) كاتر (في أي
 عمل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله) عمل باقتضاها (الخ) الذي يشرح الارشاد الصغير والأوجه كما يثبت أن
 اختلاف شاهدين في نحو عمل الحلال لا يؤثران تمار بايجبت يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر أه
 (وعمل ثبوته) بدل إنما هو في الصوم وتوابعه عبارة لإيجاب في باب الشهادات والمشهور ما شيا ما حلهما
 ما يثبت به ما هو عدلان لمضان الصوم وقد مر وكذا غيره ليصومه عن تذلل لمادة أخرى كوقوف عرفة
 قوله كوقوف عرفة أو قنطرة مع ما من في الحاشية السابقة من مرهول يقبل بطول الفجر من رمضان ليسك
 ويموت كالأبد سلامه ليصل عليه وجان بناء على قوله لمضان مقتضى البناء قوله أه وعبارة هنا

والاعتكاف (الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة التباين والمعنى والاعتكاف والاحرام بالعمر العلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لنذر ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وحق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كائنت شر اليبوت رمضان هو احقر النسب والارث يثبت الوالدة بالنسبة لا ناقول الضمن في هذه الامور لازم للشهود به خلاف الطلاق ونحوه وبان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم الفطر فانها من العبادات كالوالدة والنسب والارث فانها من المال والابن اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الابل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق بالشهادة فلو سبق الثبوت ذلك لم يحكم الحاكم بما بعدل ثم قال فان ثبت رمضان فبصدى حراوز حتى طالق وقصاؤه كقوله الاستوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا غير اهـ قال حش قوله ثم ان ثبت رمضان اخرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان خدام من رمضان فبصدى حراوز يثبت وهو ظاهر والقرن ان المعلق عليه فيأذ كره الفارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيأذ كره ناهي الكون من رمضان وهو لم يعلم اهـ وفي سم ما يوافق (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل ليلدخا لى المطلق قال وجهه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقر في باب الطلاق ان المعترف بالطلاق المطلق براءة الملل بدلتعليق مر اهـ سم على سجع وبهية نقي ما لو رآته الزوجة دون الزوج ولم يصدها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه فطر والاقر ببال اول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باحتكاك بسج دفع الصبي ضموا ان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤى شيوان علق على ثبوته فلا يقيم عليه الطلاق برؤيتها لانه ملحق بصفه وهي الثبوت ولو لم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجة ظاهرا وباطنا حش (قوله عومله) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق والا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يماثل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جد او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم مر رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بما فيه الحق الوقع لانه علقه على صفه هي الثبوت او حكم الحاكم به وقد وجدت سم بخلاف (قوله وثبت) اى بدلو ثبوت برؤية كرى (قوله لان ذكره ليس الا لكونه عمل الخلاف) قد يقال كونه عمل الخلاف لا يقتضى ذكر المحصر مع كونه ليس من عمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لنذر المحصر كالاتهام وبان المحصر اضافى على وجه المبالغة وبان المحصر لنذر العدل كالصبي والفاسق دم وقوله اضافى لعله من

والاعتكاف دون نحر
طلاق واجل علق به نعم
ان تعلق بالرائى عومله
وكذا ان تاخر التعليق
عن ثبوته بعد قيل
صواب العبارة وثبتت
كأصله ولا يأتى بالمبتدأ
المحصر المحضراه وجاب
بان المحصر هنا المعلوم مما
هو مقرر في شرح الارشاد
اول الطهارة لا محذور
فيه لان ذكره ليس الا
لكونه عمل الخلاف

ولا يثبت أمور رمضان بواحد لنذر الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وحق علقا يثبت بمقبول الشهادة إلا ان تعلقت بالشاهد افر شرحه لشارح ان تعديت قوله لنذر الصيام ان توابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمر العلقين بدخول رمضان لا تثبت بزمان رمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل ليلدخا لى المطلق قال وجهه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقر في باب الطلاق ان المعترف بالطلاق المطلق براءة الملل بدلتعليق مر اهـ سم على سجع وبهية نقي ما لو رآته الزوجة دون الزوج ولم يصدها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه فطر والاقر ببال اول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باحتكاك بسج دفع الصبي ضموا ان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤى شيوان علق على ثبوته فلا يقيم عليه الطلاق برؤيتها لانه ملحق بصفه وهي الثبوت ولو لم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجة ظاهرا وباطنا حش (قوله عومله) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق والا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يماثل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جد او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم مر رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بما فيه الحق الوقع لانه علقه على صفه هي الثبوت او حكم الحاكم به وقد وجدت سم بخلاف (قوله وثبت) اى بدلو ثبوت برؤية كرى (قوله لان ذكره ليس الا لكونه عمل الخلاف) قد يقال كونه عمل الخلاف لا يقتضى ذكر المحصر مع كونه ليس من عمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لنذر المحصر كالاتهام وبان المحصر اضافى على وجه المبالغة وبان المحصر بالنسبة لنذر العدل

معظم ما سألوه من باب أولى وبوجه ثوبه بالعدل ولو في اثباته وإن قيل في كلام الوركي ما جازاه في الأولى من قوله وجوب الشهادة
اليوم الأول الذي بان أنه من رمضان (وشرطه الواحد صفة المدلول في الشهادة) (في الأصح ٣٧٩) لأحدوا امرأة) لأن من باب الشهادة

لا روايته لم يكتفى بالمستور
كما خصه في المجموع ولا
بنايه كونه شهادة لأرواية
علا فان زعمه لا لهم ما سألوا
في ذلك كما سألوا في العدد
احتياطاً وهو من ظاهره
التقوى ولم يبدل عندنا
وتقبل شهادة عدلين على
شهادته ولا ترد بيقين
بعدم حكمه بشهادة للاستناد
إلى ظن معتد لهم أن علم
قاضيهم لا يثبت بالظاهر
لشخصه المقبوع ولم
القاسق ومن لا يقبل العمل
برؤية نفسه وكذا ما اعتقد
صدقه في أخباره برؤية نفسه
أو بيقينه في عدمه مطلقاً
سواء من رمضان وآخره
من العمل والمعتد أيضاً
أنه لا يثبت عليه اعتباراً بالعلامات
يدخل شوال إذا حصل
له اعتقاد جازم بصدقه كما
يستحق شرح الأرشاد الكبير
قيل قوله صفة المدلول بعد
قوله يبدل فيه كقوله المدلول
من فيه صفة المدلول وزعمه
أن المراد أنه المصدق عدلين
ممنوع أنه وليس في عمله
فإن المدلول إطلاقاً عدل
وإنه عدل شهادة عدل
الشهادة إطلاقاً عدل في
كل شهادة وعدل بالقضية
لبعض الشهادات دون
بعض كالمروءة كما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقرينة ما بعده (قوله ومع علم ما سألوا) أي الأكثر من عدل (قوله) وبوجه ثوبه بالعدل في إثباته أي برضاهان بأن يشهد بقرينة قبلية قبل البلية التي يرى فيها إيجاب (قوله) فن لو اتهمه أي التثبت في إثباته برضاهان (قوله الأول) الأولى إسقاطه قول المدلول (وشرط الواحد صفة المدلول) ولو رأى قاسق جمل الحاكم فسقه الحلال فهل له لأقدام على الشهادة بتجبه الجواز بل الوجوب أن توقص وجوب الصوم عليها مراً وشيئاً نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لاه) إلى قوله كما يثبت في الثبوت والمخني لإثباته وهو إلى وتقبل (قوله لاه) أي التثبت بالواحد نهاية ومعنى (قوله) نعم بكتفي بالمستور (قوله) نصيته أنه لا يشترط هنا سلامته من عارم المروءة وهو ظاهر عرش (قوله) نعم على (الخ) عبارة الثبوتية ولو علم أي غير القاضي فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يصور وجهه بالتبعية والظاهر أنه يحرم الصوم حيث يحرم صوم يوم الفلك ولو لم فسق القاضي المشهود منه مراً جمل حال المدلول لا قرباته كالمروءة يشهدوا بآباءهم لا بمنزل القاسق (قوله) ولا ينافيه أي الاكتفاء بالمستور (قوله) أي التثبت بالواحد (قوله) وهو من ظاهر ما (الخ) وشره القاسق مراً في التكاسر بأنه الذي لم يعرف له فسق وإن لم يعلم له تقوى ظاهره عرش (قوله) ويلزم القاسق (الخ) هل يدخل في القاسق هذا الكافر حتى لو أخبر من اعتد صدقه لزمه بمقتضى أنه كذلك مراً (هـ) سم عبارة شيخنا وجب على سبيل الخصوص إضمار من وأما وأخيره بالرقية موقوف به أو من اعتد صدقه ولو امرأة أو صبي أو قاسق أو كافر (الخ) (قوله) وكذا من اعتد صدقه (الخ) وإن لم يذكره عند القاضي ومثله في المجموع بزوجته وجارية وصديقه ما يوقف على قال سم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها بأخبار من اعتد صدقه من نحو قاسق وصبي يكون جميع ما ذكره من عدم قبول القاسق والصبي ولو قيلاً طريقة الملاحظة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها على إذا لم يعتد صدقه أو لا يجري ويرى بين الصوم والصلاة في نظر لمل المتجهد الأول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحرمه أو قول كلام التبا بقرائن المخني والشارح حتى وأخر الفصل الأخير صريح فيما توقعه (قوله) بل عليه (الخ) أي بذلك شيخنا العصب الرمي سم (قوله) اعتباراً بالعلامات (الخ) أي من إقراره آثار على الجبال وسمع ضرب الطبول ونحوهما ما يعتادون فعله لذلك نهاية (قوله) وزعمه أي المصنف (قوله) فيه ما بين المراد (الخ) أي أن إطلاق المدلول كقول الفارح متصرف إلى الشهادة نهاية إذا لم يكن بخلاف إطلاق المدلول في حدقه بما رواه أو قول المدلول (وإن كانت السامعة) أي لا ضمير لها أو أشار به إلى أن الخلاف في حاله هو التميم وقال بعضهم بالانفطار في حال التميم دون الصوم نهاية قول المدلول (مصحح) من أصحاب السامعة أنه ضمير في مصححاه عتاراه عرش (قوله) والشيء قد ثبت (بطلان) الأصح انتقاله لا يضر لأن الضرر في دعوى التثبت شال قول واحد

كالصبي والقاسق (قوله) مع علم ما سألوا أي الأكثر من عدل (قوله) وشرط الواحد صفة المدلول) ولو رأى قاسق جمل الحاكم فسقه الحلال فهل له لأقدام على الشهادة بتجبه الجواز بل الوجوب أن توقص وجوب الصوم عليها مراً وشيئاً نظير ذلك في الشهادات (قوله) ويلزم القاسق (الخ) هل يدخل في القاسق هذا الكافر حتى لو أخبر من اعتد صدقه لزمه بمقتضى أنه كذلك مراً (قوله) وكذا من اعتد صدقه هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها بأخبار من اعتد صدقه من نحو قاسق وصبي يكون جميع ما ذكره من عدم قبول القاسق والصبي ولو قيلاً طريقة الملاحظة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها على إذا لم يعتد صدقه أو لا يجري ويرى بين الصوم والصلاة في نظر لمل المتجهد الأول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحرمه (قوله) أن له بل عليه (الخ) أي بذلك شيخنا العصب الرمي

بعدم احتمال كل منهما عليه ما بين المراد منه وهو علة الشهادة بالنسبة لكل شهادة توفى علة الشهادة عن المدو اضع وعن المرأة باعتبار ما تقر أنها لا تملأ حكم المدلول في كل شهادة فانقصناه لاخباراً على عارته (وإذا ضمنتنا يبدل) ولو مستور الدلالة (ولم) في الحلال بعد ثلاثين يوماً (أنظرنا) وجوز (في الأصح) وإن كانت المصاحفة لا كمال الدلالة في أخبار عدلين والشيء قد ثبت هنا بطريق لا يثبت

بعد الشروع في الصوم كما
رجحه الأذري لأن
الشروع فيه كالحكم ومته
يؤخذ أن العدلين لا
يقبل رجوعهما حينئذ
أيضا وقد يؤخذ من قوله
بعدل وما ألحق به من
المستور أنه لو صام بقول
من اعتقد صدقه لا يفطر
بعد ثلاثين ولا رؤيته وهو
متجه لا إنا صومناه
احتياطاً فلا قطره
احتياطاً أيضاً وشارك العدل
بأنه حجة شرعية فلم
العمل بآثارها بخلاف
اعتقاد الصدقة (وإذا رؤي
يولد حكمه اليك القريب)
قطعا لأنها كبد واحد
(تالية) قضية فلو لم
الح أنه بمجرد رؤيته يبد
يلزم كل يد قربة منه
الصوم والفطر لكن من
الواضح أنه إذا لم يثبت
بالبلد الذي أقيمته رؤيته
فيها لا يثبت في القرية منه
إلا بالنسبة لمن صدق الغير
وأنه أن ثبت فيها ثبت في
القرية لكن لا بد من
طريق يطمح أهل القرية
ذلك فإن كان ثبت بنحو
حكم فلا بد من اثنين
يشهدان عندنا كالتقريب
بالحكم ولا يكفي واحد
وإن كان الحكم بكنى
فيه الواحد لأن المقصود

وهو تمتع نهاية (قوله فيها) كذا في أصله رحمه الله تعالى والنسب بإصرى (قوله ولا يقبل رجوع العدل
الح) للشاهد بالروية فصام الناس ثم رجع لومهم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشروع فيه بمنزلة
الحكم بالشهادة قال الأذري أنه لا يقرب فيطرون بأتمام العدة وإن لم ير الحلال نهاية وقوله ويفطرون
الح في خلافه يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادة وجوب الصوم وإن لم يشروحه أه (قوله
وما ألحق به) الح وهو على حذف أي التفسيرية (قوله لم يزل من اعتقد صدقه) أي من نحو الفاسق سم (قوله
لا يفطر الح) خلافاً لظاهر إطلاق النهاية (قوله وهو متجه الح) وفي سم بعد كلام ما قصه قد بان ذلك فيألو
لو صام بقول غير عدل يتق به ولم ير الحلال بعد الثلاثين أن الفاسق استظهر في شرح الإرشاد وجوب الصوم
مع الصحو وترجي أن يكون أقرب مع التعم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وإطلاق فلم يقيد
لأصحو ولا يثبت واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقاً في ما لو رجع العدل عن الشهادة بعد
شروع الناس في الصوم ولم ير الحلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أو لا فإن صح في الأحاف وشرح الإرشاد
منع الفطر هنا كمنعه في غالب كتبه فيمن صام بأخبار نحو فاسق اعتقد صدقه لم ير الحلال بعد ثلاثين قال
لأننا نأمره أن عليه مع رجوعه احتياطاً أو احتياطاً عدم الفطر حيث لم ير الحلال كما ذكر وابن الزملي قال
بالتفريط هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم يؤثر وكذا قبله وبعد
الشروع إن كان قبل الحكم والشروع عيما امتنع العمل بشهادته م وإذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد
الشروع لم ير الحلال بعد ثلاثين والسيما مصحبة فهل فطر ظاهر كلامهم أنا فطر لأنهم جوزوا
الاتحاد عليه جري ذلك م وما لفت شيخنا في الأحاف التمه والقلب إلى ما قاله الأحاف أميل ع ش
وقوله لاطلاق الحق لكن سياقه كالصرح في العموم قول الماتن (وإذا رؤي يولد حكمه اليك القريب) أي
كبنادار الكوفة التي يرمي (قوله قطعا الح) أي لو ما قطعا بخلاف (قوله الصوم) أي في أول الشهر
أو الفطر أي في آخره (قوله وأنه أن ثبت النع) عطف على أنه ثبت النع (قوله بنحو حكم) أي كقوله ثبت
عندنا بن عبد من رمضان (قوله عندنا كالتقريب) أي أو عندنا كقريباً لكن بالنسبة لمن صدق حكمه فقط
قاصر (قوله بالحكم) أي أو نحوه (قوله إثباته) تأنيب فاعل المقصود (قوله الحكم الح) خيار (قوله أو
بنحو استفاضة النع) هذا كالصرح في أن الاستفاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فلهذا أجمع

(قوله وهو متجه) عبار قشرح الإرشاد الكبير وتوقف الأذري فيألو صام بقوله من يتق به ثم لم ير الحلال بعد
الثلاثين مع الصحو أي وليس بعدل كما صرح به الأذري في توقفه صرح به الفاسق في شرح العباب من جملة
توقف الأذري وصرح به أيضاً في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الإرشاد هنا وفي قوله قبل
ما حاصله ومن حصل له اعتقاد يلزم بدخول شوال من العلامات المذكورة لزومه الفطر بالاعتقاد لاجزم
واختيار العدل المرجح للاعتقاد لاجزم بدخول شوال بوجوب الفطر أه وذلك لأن كلامه السابق في
اختيار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة وإخبار غير العدل الحق الكلام فيهنه تأنيب
واحد من الشيين كما ظاهر والذي يظهر أنه يصوم لأن إيجاب الصوم عليه أو لا إنا كما احتياطاً لا ليس
الصوم ولا احتياطاً هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه لا يقال صوم العيد حرمان لا من عمل حرمت فيه من علمه
موم عبد وظاهر تقيده بالصحو أنه يفطر الحادي الثلاثين أن كان ضم وهو محتمل ويحتمل أنه يصوم
فطر الاحتياط أيضاً ولمل هذا أقرب انتهت وجزع في الإرشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم
يشترط حالة التعم قد بان ذلك فيألو صام بقول غير عدل يتق به ولم ير الحلال بعد الثلاثين أن الفاسق
استظهر في شرح الإرشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي أن يكون أقرب مع التعم وجزع في الصغير
بوجوب مع الصحو وسكت عن التعم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وإطلاق فلم يقيد لأصحو
ولا يثبت واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقاً في ما لو رجع العدل عن الشهادة بعد شروع
الناس في الصوم ولم ير الحلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أو لا فإن صح في الأحاف وشرح الإرشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او اتع لم يثبت عدم الإلزامية لمن (٣٨١) صدق المخبر بان اهل تلك البلد يثبت

عدم ذلك فسلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فثبت ان كان على شهادة اثنين ولو واحدا كفى ان كان ثمة من يسمعها والا فكم ثم رايته في المجموع وشهده تمكن الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحد او هو في هذا كره اخر (وهو البعد في الأصح) خبر مسلم عن كريب استل على رمضان وأما بالشام فرايت الهلال ليلة الجمعة الناس فقام معاوية ثم قدمه المدينة في آخر الشهر فأخبر ابن عباس بذلك فقال لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزاع في نصوص حتى نكمل ثلاثين فقلت ألا تكن برؤية معاوية فقال لا يمكن ان يروى انه عليه السلام قال الرمزي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم (والبيد مسافة القصر) لأن الشرع انما يطالب بها كثيرا من الأحكام واعتبار المطالع بموجب إل تحكيم النجدين وقواعد الشرع تأية (وقيل باختلاف المطالع قلت هذا أصح وانما علم) لأن الهلال لا يملك له بمسافة القصر ولا يلائم نظرت مختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اختيار ما أول وتحكيم النجدين

(قوله لذلك) أي لأن المقصود إثباته (الخ) (قوله فسلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فثبت ان كان ثمة من يسمعها) كثيرة فغير اجمع ثم يصرى (قوله كثر) أي شهادة الاثنين لمكان الظاهر الثاني (قوله فكم) أي فلا تكن إلا بالنسبة لمن صدق المخبر ولو واحدا (قوله في هذا) أي بصرح بذلك قول المتن دون البيد أي لحجاز والعراق نهاية معنى (قوله خبر مسلم) إلى قوله قضيت في التباير المتخلى لاخره والمراد بالي قول التاج وقوله وكان مستند إلى الفلك (قوله فقام معاوية) أي عبارة التباير والمتخلى وصاموا وصاموا معاوية (قوله العمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المتن (والبيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم تأييد معنى (قوله إلى تحكيم النجدين) أي لاخذ بقوله لم يجرى قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا للرأي شرح النجيب قول المتن (قلت هذا أصح) (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع فيجب ان يكون كتمل أدلة القصة حتى يكون فرض من بين السفر وفرض كفاية في الحضرة فظاهر سم على المنهج والتمسيع بالسفر والحضر جرى على الغالب ولا قاله من على تكثيره بالحاضرون او قل كآدمه في استنباط القصة ع وشروطه الحاضرون سواء المألوف (قوله لأن الهلال المت) ولما تقدم من غير مسلم وقاسا على طلوع القمر والشمس وغروبها تأييد معنى (قوله والعروض) اعلان فرض البلد في اصطلاح أهل الحق عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب أو الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من مبدأ المارة في الغرب إلى جانب الشرق وما زال القمر يتحلف باختلافهما فلا تقصير على العروض فيثبت على ما ينبغي لأن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الأطوار والخط الاستواء مفروض على الأرض بين المشرق والغرب في إقليم الهند كدى (قوله اعتبار ما) الظاهر التذكير (قوله انما يصر في الأصول دون التوازي) عبارة التباير والمتخلى والإيمان في الأصول والامور العامة دون التوازي والامور الخاصة قال البيهقي والعطف للتفسير كما قال شيخنا ثم قال والمراد بالأصول الوجوب صا قرا استقلاله بالتوازي والوجوب فيما وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلاف المت) عبارة الكردى على ما يفضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع القمر والشمس والكو كبا وغروبها في محل متقدما على محل اخر او متاخراته

منع القطر هنا كمنه في غالب كتبه فيمن صام بأخبار بحر فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما مر قال لانما هو لتأخيره مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم القطر حيث لم ير الهلال كما ذكرنا في الزم قال بالقطر هنا كاقال به في تلك المسئلة فليرجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشرع وان كان قبل الحكم والشرع جميعا اتممت العمل بشهادته هر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشرع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسياسة صحيحة قبل فطر ظاهر كلامهم انما فطر لانهم جوزوا الاعتدال عليه وجرى على ذلك هر وعالف شيخنا في الاضاف الخ اه وجار قشر الارشاد الكبير ولور جمع الشاهد بمشروع الناس في الصوم أي قبل الحكم كما صرح به هر وقصر بعبارة الانية ايضا انما لم يقل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقيل يلزم لان شرعهم فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجعه الاذرى لكن ترقيق الاطوار فيا كل السنة ولم الهلال والسياسة صحيحة والذى يظهر هنا ايضا انهم لا يظفرون ولا لفسان العلة ما ذكر من ان شرعهم بالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لنزله بمنزلة الحكم بها وحيت قد قالها ما مر فياها صام يقول من يتق به اثبتت وفي شرح العباب ما فسه تردد الاذرى فيمن صام يقول من يتق به وليس يعدل هل هو كالمعدل هنا ايضا ويصوم جزا ما لا يثبت انما ان اوجنا الصوم بقوله أولا اوجنا الفطر بقوله آخر اى وان كانت السيام مصححة لان فرض توقف الاذرى انما هو مع الصحو كما صرح به الارشاد الكبير ولان المنهج الذى اخذ الشرع منه ما عاقله فيه الحشوى واستظهر عليه بعبارة قشر العباب اخذ الصحو غاية فليتل ما وان جوزه انه لا يلزم له من الاثبات ما مر على حقيقته حتى يستمر على قضيتا بخلاف ما اذا انما يصر في الأصول دون التوازي كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لو روى في أحدهما لم يجرى في الآخر قالبا

وتبعه لا يمكن اختلافها
في أقل من أربعة وعشرين
فرسا وكان مستنده
الاستقراء وبه ان صح
يتدفع قول الرافعي عن
الامام بصور اختلافها
في دون مسافة القصير
والفك في اختلافها
كحقته لان الأصل عدم
الرجوب وعنه ان لم يكن
آخر اتمامها والوجب
كما قاله الاذعي وقته
السبكي وتبعه الاسوي
 وغيره هل انه يلزم من
الرؤية في البلد الشرق
ورؤية في البلد الغربي من
غير محله اذا لم يدخل في
البلاد الشرقية قبل وعلى
ذلك هل حديث كريب
كان الشام غربية بالنسبة
للدينة وتضمنه انه من
روى في شرق في كل غربي
بالنسبة اليه العمل بتلك
الرؤية وان اختلفت
المطالع وفيه منافاة الظاهر
كلامهم ويوجه كلامهم
بان اللزام انما هو الوجود
لا لرؤية فتدفع به منامان
والمدار عليها لاجل الوجود
ووقع تردد في لا يوجب
فيها لو دل الحساب على
كذب القاعد بالرؤية
والذي يتجه منه ان
الحساب ان اتفق امله على
أن مقدماته قطعية وكان
المخبرون منهم بذلك عدد
التواتر ودرت الشهادة في الا

ذلك سبب عن اختلاف عرض البلاد أي بمداه عن خط الاستواء وأطوالها أي بمداه عن ساحل البحر المحيط الغربي في سائر طول البلد من يوم من رؤيته في أحد ما روي في الاخر وإن اختلف عرضها وكان بينها مسافة مشهورة ومتى اختلف طولها امتنع تساويها في الرؤية اه وتقدم عن الكردى بفتح الكاف التماس ما يوافقه (قوله قال في الأتوار) وفيه نظر ففي المجموع بمد بسيط الخلاف لحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض من أقل المطالع بالرؤية وما اقتضاها في المطالع وهو اصحاب كل بلد لا يتصور غشواؤه عنهم بل عارض من دون مسافة القصير بالرؤية فقط اه فافق الاتوار قريب من الرابع وكان وجه مغايرة له لثالث انما عام لم يتصور الخفاء عنهم لزمهم الصوم وإن اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاده المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا لما ع (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المعنى كلام التبريزي وقرأه بصري (قوله التبريزي) بكسر الراء وسكون الموحدة والتخفيف رأى نسبة إلى تبريز بله بأذريجان اه لب السيوطى ع (قوله لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين إلخ) افق به التوالد وجهه انما لم يأت في طريقه من حق لا يتحقق المطالع بمداه واجهه اه وقدره ثلاثة ايام لكن بقي الكلام في مبدأ التلا تباي طريقه من حق لا يتحقق المطالع بمداه واجهه اه وفي الكردى على ما فضل وقال القليوبي في حواشي المحلى ان ما قاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية اه وانما يجب تنبيه ما دون الثلاث لمرأجل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان القبول بلا حظوه فلكه اه (قوله وبه ان صح) أي بالاستقراء (قوله وعنه) أي عدم الرجوب مع الفلك في الاختلاف (قوله ونه السبكي إلخ) أقره النهاية والمعنى (قوله هل ان يلزم من رؤية في بلد الشرق رؤية في بلد الغرب) أي حيث اتحدت الجهة والمرضى نهاية أي يلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على ما فضل (قوله إذا لم يدخل إلخ) أي من ثم لو مات متوارثان أحدهما بالمشرق والآخر بالغرب كل وقت ذوال بلده موث الغرض الشرقي لتأخر ذوال بلده ما يزداد الايجاب فاذنيت هذا في الأرقام فلو مثله في الامة وايضا فلال إذا لم بالغرب لم يكن في الشصاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتأخر من غروب الغرض فيخرج من الشصاع في تلك المسافة اه قال الزبيدي قوله هو تأخره ذوال بلده الذي ذكره ما هل هذا الشأن أن الزوال لا يماختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض في اتحد الطول انعم وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلف الزوال وإن اتحد العرض خلا ما يلزمه كلام الفارح هو وتقدم عن الكرديين ما يوافقه (قوله وتضمنه) أي ما قاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه إلخ) أي لبا اقتضاء كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة لظاهر كلامهم) قد يقال بالتأمل في كلامهم وجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ احد قد تروا ما قوله ويوجه الخلف لزم لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليت لم بصري (قوله والمدار عليها لاجل الوجود) هذا بخلاف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الفهاب الرملي سم وسماعيه (قوله إذ تدفع إلخ) قد يقال بالاستقراء لمشاهدة طول الرؤية في الشرق والرؤية في الشرق كاف في حصول الظن بها وان امتنع ما عارضه خفي كبير بخلاف بصري (قوله طولا) أي السبكي وتأييده كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك إلخ) رده على ان اخبار عدد التواتر انما هي بقية القطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيوقف على حية تلك المقدمات سم وقد يجب بان مراد الفارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويها من القطع وهذا الظن كاف في رد القاعد بخلافه

فلا وهذا أولى من إطلاق السبكي العام الشهادة إذا دل الحساب على استعانة الرؤية (قوله)

كل ما قاله بما في بعضه نظر
 التام (تبيين) أثبت
 عقاب الحلال مع اختلاف
 المطالع ومن العمل يقتضي
 إثباته لا عار من رمضان
 حتى على قواعدنا أخذنا من
 قول الجمهور عمل الخلاف
 في قول الواحد ما لم يحكم
 بعبادة الواحد حاكم براه
 والواجب الصوم ولم ينقض
 الحكم إجماعاً من مقتضى
 إثباته أنه يجب قضاء
 ما ظهر منه خلاصاً بطلان وان
 القضاء فحرم ما بقي ما قاله
 المتولي وأقره المصنف
 والاسنوي وغيرهما أنه إذا
 ثبت أثناء يوم الهلك أي
 ثلاثين شيئاً وإن لم تحدث
 برؤيته من رمضان لزمه
 قضاء ما فورا كما في (وإذا
 لم تجب الصوم (على)
 أهل البلد الآخر) لا اختلاف
 مطالعهما (سائر إليه من
 بدلالة) إنسان (فلا يصح
 أنه يوم القم في الصوم آخره)
 وإن تم ثلاثين لانه لا انتقال
 إليهم صار مثله وانصر
 الأدعي للقابل بأن تكلفه
 صوم أحد وثلاثين بلا
 توقيف لاسمى له وبأن
 ما روى أن ابن عباس أمر
 كريماً بذلك لم يصح ونسليمه
 فله إن شاء الله تعالى به
 الظن أنه ومات له في الثاني
 سبيل وأما الأول فليس كما
 قال لانه إذا تقرر اعتبار
 المطالع كان له معنى أي معنى
 كما هو ظاهر والفهم قوله إن

(قوله وإطلاق غيره إلخ) أي كالتبعية والمنق (قوله أثبت عقاب الحلال إلخ) كان مراده حكم بقرينة
 استفادته بكلام الجمهور لأن الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يرد النظر على كني
 قوله حكمه بأنزل رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح أولاً بدمن حكم
 حقيق كان ثبوت عليه حتى على تأمل ثم على ما ذكره حين صدر الحكم من متاهل أو غير متاهل نصيب
 الامام طالما لا ما إذا صدر من غير متاهل مستثنى من قبل القاضي الكبير فلا أثر لحكمه بما على عدم
 صحة استخلاصه إلا في القضاء بما أثبت من ذلك لعدم اليقيني بهذا فإنا نأبى قول تقدم من سمن
 الشارح حرر في التحالف أن قول القاضي حكمه بأن غدا من رمضان حكم حقيق وهو الوجه دون ما هنا
 أي في التحفة وتقدم عنه من إيمان الثبوت هنا بملة الحكم (قوله ثم على ما ذكره كراخ) تقدم عن
 التباينة ما رآه (قوله عقاب الخلف) أي كالخلفي (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وإن رجح الشاهد ع
 (قوله إطلاق الخ) متعلق بإطلاقه (قوله وإن القضاء فحرم) قد ينظر فيه بأن التوراعا وجب في مسئلة الهلك
 لنسجه إلى التخصيص وإي قصده هنا تأخر إثبات الخلف عن الأول إلا أن يفرض ذلك في إذا تقدم ولم
 يملأ به إلا بعد ذلك فليتأمل ثم قول المتن (أنه يوم القم) أي يوم ما بين يومية قال ع ش قال سم على
 المتنج فلما أصدر صومه اليوم الآخر فهل يارمه قضاءه والكفارة إذا كان لا لاسد إجماع فيه فنظر ولم
 الأقرب عدم الزوم لانه لا يجب صومه إلا بطريق الواقعة ويحتمل أن يفرض أن يكون هذا اليوم من
 الحادي والثلاثين من صومه فلا يارمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثاء فيلزمه فليحرم وقد يقال الوجه الأول
 لانه صارت منه يومه وأثبت في حياول باب المواقعة ما يصح بعدم لزوم الكفارة فها هو يأتي عن من
 قريب رجع لزوم القضاء مطلقاً (قوله وإن أتم) إلى قوله وانصرف في التباينة المتن (قوله وإن أتم ثلاثين
 إلخ) (فرع) لو صل المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد مختلفة المطالع مع الأول فوجد الشمس لم
 تقرب فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كافي فظهر من الصوم أو لا كما صلي الصبي بلغ في الوقت لا يارمه
 إعادة الصلاة زدو الأول ما بقيه شيخنا الشباب المولى والثاني هو ما اعتد به فظه في حاش شرح الروض
 ووجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكثر فلو وجبنا إعادة كان
 مظنة المشقة أكثر تبار بان من لازم الصوم على أهل الواحد الاتفاق في وقت أدائه بخلاف الصلاة فإن
 شأنها التقدم والتأخر في الأماكن ولو عيقت بعده وأدى كآفة الفطر فيه ثم سارت سفينة ليلة أهلها صيام
 وأوجبنا عليه الأساك معهم ثم أصبح مبيدا معهم فهل يارمه إعادة قاة الفطر فيه فنظر وشبه عدم الزوم
 سم وقوله هو وجه الثاني الخ تقدم في الشرع في أوائل الصلاة قيل قول المصنف ويأيد بالفائت ما رآه
 ونقل الجي من عن الزاوي ما علقه وقوله وشبه عدم الزوم تقدم عن ع ش أفاضه التحفة في أول باب
 الواقعت ما رآه (قوله القابل) أي القابل وجوباً لا لفعل (قوله بلا توقيف) أي بلا نص من الشارح
 (قوله بذلك) أي الصوم (قوله في الثاني) أي إن ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أمر الخ (قوله)
 كان له معنى الخ قد يقال اعتبار المطالع في الخلف غير أهل بدلالة في أهلها لثاني عنه قواعد الشرع بخلاف
 العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأنيت عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله في يومه) أي
 المختص بل هو اليوم الأول (قوله لا يفطر) أي في حوائج المتن أو لمفعول سافر في اليوم الأول من صومه

إن أخبرنا عدد التورات بما يفيد القطع إذا كان الأخيار من محسوس فيتوقف على حجية تلك المقدمات
 والكلام فيه (قوله وإن القضاء فحرم) قد ينظر فيه بأن المورد إنما وجب في مسئلة الهلك لنسجه إلى تخصيص
 إذا تأخر إثبات الخلف عن الأول إلا أن يفرض ذلك في إذا تقدم ولم يملأ به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله)
 والمهم قوله آخر التورع تلك البدلة (يومه) كان المراد بالوصول في يومه أو وصول في أي يوم يصومه
 وحيث قد قاله فيهم حوازة (لا يفطر) قد يقال على خلافه الفطر وقضاه في قوله لا في عيبتهم وقضى وما
 بجمع المعنى كل صار حكمه حكم المشتل إليهم وإن كان هذا في أول الباب وذلك في آخره فليتأمل عن الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مقلدون كان حكمهم اه وهذا الموافق لصحح الشينين أن العمر في السفر
بالمثل المتقل اليه لئلا يصحوا وجوب الامساك لأنهم رأيت القاضل المضي قال قد يقال علاجها القطر
وتضاد يوم كقولها التي عديمهم وقضى يوما مجامع انه صار حكمه حكم المتقل اليهم وان كان هذا في
الاولوذا كذا في الآخر فليتام فان الوجه التسوية بينهما في جواز القطر بل وجوبه ولا وجه الفرق بينهما
بل وجهه انه لا يجب تضاد يوم فطره إذا صام مع المتقل اليهم تسع وعشرين فليتام انتهى اى يصير وقت
الجلل عن باخره من حاشية الورضه لمسهودى مثل ما مر عن حواشي المنى وكذا نقله الحلبي عن دم بخارته
فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يروا قهم عند حج ويروا قهم عند شين خماره ولو كان هو الرأى للبلد عليه
يلزم فيقال إنسان رأى الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذراه وعل هذا قول المصنف آخر اليس بقيد
(قوله) كادتمنا (خ) عياره هناك ويوجه به انه استعدنا الى حقيقة الزوية نظرا بما مضى في ذلك اليوم الا ما مر
اضيف منيا وهو استحباب المتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صامنا فانتقل في ذلك اليوم لبلد عدياته
يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الزوية احر (قوله) القطر اى آخر اسم (قوله) إذا ثبت
ذلك عندم اما بصدادته ان كان عادلا رأى الهلال او بطريق آخر كدى (قوله) لومه (خ) اى المسار
وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى بلد آخر في ذلك اليوم
فرض وجوه من هنا في يوم عديم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان بيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد
الزوية ثم رجع منها الى الاول فينتج بقا صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يبرؤ بشفه في الاول لومه
حكمهم وتبين بقا صومه سم قول المتن (عديمهم) اى وجوب ما مضى ونهاية (قوله) اطر) يبنى وجوب اسم
(قوله) لو ان كان الى قوله صورته في النبا في المتن (قوله) بخلاف ما اذا عديمهم يوم الثلاثاء (خ) لو كان في
هذه الصورة ادرك اول يوم صومه المتقل عنهم لكنه داخل به فالوجه وجوب قضاءه وان كان صام تسعة
وعشرين غيره لانه باذرا كوجوب عليه صومه فاذا فطره استقر في ذمة وان جرد الانتقال بما يؤخر في
المتقل انما استقر ليا مضى فليتام سم وان كان حق هذه القول ان كتب لبلد المصنف قال صامه
يراقهم او على قول الدارح هناك لانه لا انتقال اليهم الخ فتامل (قوله) فانه لا قضاء في ظاهره فان تم شهر
المتقل عنهم ووجه به انه لما صار بالانتقال اليهم لحكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في
حقه سم (قوله) لانه يكون اى الشهر قول المتن (سفينة) اى مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر
انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وانها في المطلق بل قد يقال
لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيفضل ما وصل اليه لكن بعيد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله

لان التسوية بينهما في جواز القطر بل وجوبه ولا وجه الفرق بينهما بل وجهه انه لا يجب قضاء يوم فطره اذا
صام مع المتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام (قوله) فيلزم اهل اهل المتقل اليهم القطر اى آخر (قوله) في
المتن ومن سافر من البلد الاخر الى بلد آخر في ذلك اليوم فطره اذا صام مع المتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام
البلد الاول بان بيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الزوية ثم رجع منها الى الاول فينتج بقا صومه وعدم
لزوم تضاد يوم لانه يبرؤ بشفه في الاول لومه حكمهم وتبين بقا صومه سم (قوله) اطر) يبنى وجوب اسم
(خ) بخلاف ما اذا عديمهم يوم الثلاثاء لو كان في هذه الصورة قادر كاول يوم من صوم المتقل عنهم لكنه داخل
به فالوجه وجوب قضاءه وان كان صام تسع وعشرين غيره لانه باذرا كوجوب عليه صومه فاذا فطره وان
استقر في ذمته وان جرد الانتقال بما يؤخر في المتقل لا ليا استقر ليا مضى فليتام (قوله) فانه لا قضاء في ظاهره
تم شهر المتقل عنهم ووجه به انه لما صار بالانتقال اليهم لحكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا
في حقه (قوله) لانه يكون اى الشهر قول المتن (سفينة) اى مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر
انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وانها في المطلق بل قد يقال
لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيفضل ما وصل اليه لكن بعيد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله

كادتمنا بما فيه قيل قول
المتن ويأيد القاض
اما اذا اوجبه لاتفق
مطالعهما فيلزم اهل اهل
المتقل اليه القطر وقضى
يوما اذا ثبت ذلك عندم
ولا لومه القطر كالرأى
هلال شوال وحده (ومن
سافر من البلد الاخر
الذي لم يره الى بلدة الزوية
عديم اى اطر (مهم)
وان كان لهم الامانة
وعشرين يوما ما سارته صار
مهم (وقضى يوما) اذا عديم
مهم في التاسع والعشرين
من صومه كما بانه لان
الشهر لا يكون ثمانية
وعشرين بخلاف ما اذا عديم
مهم يوم الثلاثاء فانه
لا قضاء لانه يكون تسعة
وعشرين (ومن اصبح
معيدا فصارت سفينة الى
بلدة بعيدة) من بلده بان
تخالفها في المطلق (اهلها
صيام) وصورتها لتأخير
مستقلا صام الاول اتمه
وصل اليهم قبل ان يعيد
وهنا بعد ان عديمه بل ذلك

انه جبر ثم بمام ونا
بامسك ووقع لبعضهم
تصوره بخير ذلك عافيه
نظر (قلاصع أنه يمك
بقية اليوم) لما تقرانه
صار مثله

(۶۹ — شرواتی وابن قاسم — ثالث)

(فصل في النية) (قوله) أي لا يبدونها إلى قولهم الأصل في النية بقول المفتي لا قوله كذا إلى ولا يجوزى وقوله غالباً إلى المفتي (قوله) لا مراءخ أى خبراً عما لا يحال بالنيات نهاية ومتى (قوله) ولا تنكفى الأولى فلا باخ كافى للنية (قوله) ولا يشترط التلفظ (الخ) لكنه يتبد شخبنا (قوله) قطعاً فيما كذا قاله (الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ فى أصل الروضة غير من مبسوطات المذهب كالجهو امر فلا رد عليه قول الفقار شرحه بانيه الخ لان التروى صرح فى الروضة فى الصلاة بتلفظ قائله ووجهه تغليظه على ما يفهم من العزيز ان قائله أخذ من نفس الشافعى رحمه الله تعالى وأن الجهور بينوا النص بطرق آخر لا بنافى المذهب فان أردت تحقيق ذلك فرأجه من المزبصرى (قوله) وينافيه (الخ) فتدفع المناقاة ذهاباً المحكى انه عام وهو لا ينافى الخاص سم وفيه تأمل (قوله) ان موجب التلفظ أى من أوجبه كرى (قوله) بطرده) أى وجوب التلفظ بالنية (قوله) وإن قصد التبرك أى وحده (قوله) لا التعليل وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لان الاتيان به بعد النية لا يبطال لما قصد تعلقها بعد وجودها لا يبطال لما هو تقبل الا بطلان بخلاف الطلاق لا نه بعد وجوده

لا يمكن إبطاله سم (قوله) ولا ان اطلق) فيه نظر فغير ما تقدم فى نية الوضوء فان النية عليها القلب وجريان لفظ من لسانه من غير قصد لحناءه لانا للجزم بالنية لا يقتضى تردد اليها ثم راجعت كلام الشيخين لم رأيتهما لم يترضا المسئلة المشبهة لانا للصلاة و غيرهما فيما مضمون لو عقب بالنية بقوله إن شاء الله بالقلب واللسان فان قصده التبرك وتوقع الفعل بعينه انه تعالى لم يعرض وإن قصد الشك لم تصح صلاته و فسر الخادم الشك بالتعلق فالحاصل انهما لم يترضا الصورة الاطلاق لعدم تعقلا فى القول القلبي ولعدم ضررها فى اللفظ فيها يظهر لما ذكرته فليأتنا على التأمل بصرى أقول قوله لعدم تعقلا فى القول القلبي يبعد بخلافه الوجدان وقوله لم يترضا تصور المعانى بالنسبة لينا بالفاظها الدنعية ثم رابت فى الايجاب والنية ما تضمنه بشرطان يحصر فى الذهن صفات الصوم مع ذاتة ثم يعضد التصديق ذلك المعلوم والواضح ريباً التكتلات ولم يرد معناها لم يصح اه وهذا صريح فيما قلت وفى سم مانعه قوله ولا ان اطلق قد يشكك بظنيره من نحو الطلاق حيث علموا الشرط فيه إلا عند قصده وقد فرق بأن وضعا التعليل المبطل والنية تاتر بالا بطلان المتأخر بخلاف نحو الطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المباشرة فى الذهن (قوله) التبرك (الخ) أى أو الشرب لدفع العطش عنه نهاراً نهاية ومتى (قوله) من تناول مغطر) أى من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أى خوف طلوعه نهاية ومتى (قوله) لأن ذلك (الخ) يعنى لو تبرع بصوم أو امتنع من التطهر خوف طلوع الفجر مع خطور الصوم بيا له كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بيا له كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم لإسباب ونهاية ومتى الذى يتجه فى هذه المسائل انه إن وجد منه حقيقة القصد الذى هو النية مع استحضار ما يترتب استحضاره اجزأ بلا شك وأما لا كنفاء بمجرد التصور والاستحضار فيبطل كل المعدلوه عن حقيقة النية سيدعى المصرى (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أى كالايجاب والنية بالمتن (قوله) وبه يتدفع ما لا لا (الخ) أى قول الأدرعى منترضا حال الشيخين ان خطور ما ذكر بيا له لا يمكن فان أريد له الدم على الصوم بالصافات المعبرة فيه نية جازمة فلا يبقى لما ذكر من السحور وغيره معنى ايجاب ولا يبنى على المصنف ان اعتراض الأدرعى أقوى من دفعه ولذا

أخرى كاعتد ذلك شيخنا الشهاب مر والبدن فى زكاة العطر نظير المال فى زكاة فليأتنا

(فصل فى النية) (قوله) وينافيه ما حكاه غيره (الخ) فتدفع المناقاة ذهاباً هذا المحكى انه عام وهو لا ينافى الخاص (قوله) ان قصد التبرك أى وحده (قوله) لا التعليل أى إن لم يقصد الاتيان به أو لا لان الاتيان به بعد النية لا يبطال لما قصد تعلقها بعد وجودها لا يبطال لما هو تقبل الا بطلان بخلاف الطلاق لا نه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله) ولا إن اطلق) قد يشكك بظنيره من نحو اطلاق حيث لم يترضا الشرط فيه إلا عند قصده وقد فرق بأن وضعا التعليل المبطل والنية تاتر بالا بطلان المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله) لأن ذلك يستلزم قصده (غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله) فى النية يشترط لغيره التثبت أى

(فصل فى النية) (قوله) وينافيه ما حكاه غيره (الخ) فتدفع المناقاة ذهاباً هذا المحكى انه عام وهو لا ينافى الخاص (قوله) ان قصد التبرك أى وحده (قوله) لا التعليل أى إن لم يقصد الاتيان به أو لا لان الاتيان به بعد النية لا يبطال لما قصد تعلقها بعد وجودها لا يبطال لما هو تقبل الا بطلان بخلاف الطلاق لا نه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله) ولا إن اطلق) قد يشكك بظنيره من نحو اطلاق حيث لم يترضا الشرط فيه إلا عند قصده وقد فرق بأن وضعا التعليل المبطل والنية تاتر بالا بطلان المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله) لأن ذلك يستلزم قصده (غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله) فى النية يشترط لغيره التثبت أى

مال اليه السيد البصري كما مر أنفاقول المتي (التبتي) أي خلافاً في حنيقة ايحاب (قوله اداو قضاء)
متعلق بر مضان (قوله كفارة داخ) عطف على ومضان سم (قوله اي فيما بين غروب الشمس داخ) فنو نوى
قبل الترويع او مع طلوع الفجر ليعجز نيا يه معنى (قوله وان كان الخ) اي صوم المميز (قوله كصلاته
المكتوبة) اي كايحجب القيام في صلاته المكتوبة لذلك ايحاب (قوله النعير الصحيح من بيت الصيام) وهو
محمول على الفرض شريطة الخبر الا في ان لم يبيت لم يقع غير رمضان بلا خلاف ولحق قنلا وجهان
او جهبا عدمه ولو من جعله ويرقى بينه وبين نفاظره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من
وجهين فبالنو في غير رمضان صوم محو قضاء ونذر قبل الزوال انقاده نفلان كان جاهلا ويؤيد ذلك
قولهم لو قال اصوم عن القضاء وتعلو طالع يعجز عن القضاء يصح تغلفا في غير رمضان شرح مر اه سم (قوله)
لا تعادة الخ) ولظاهر الخبر نيا يه معنى (قوله في اخذ هذا) اي اشتراط التبتي لكل يوم (قوله لان ذاك)
اي قول المصنف الا في الخ (قوله والقائل بالاكتفاء بها الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليد في ذلك كافي
فتح الجواد وغيره ومن أي من نس في رمضان حتى مطلع الفجر ان ينوي اول النهار لا يعجز عنه تداني حنيقة
قائل الا ايحاب هو ظاهر ان قلده والاف ومثلين بمادة فاسدة في عقيدته وهو حرام انتهى اه كرى على
بافضل (قوله عنده) خبر مقدم المصدر الماخوذ عابده والجله خبر والقائل النوى لو قال الكال عنده ذلك كان
اخصر واظهر (قوله وهذا) اي قوله لان ذاك الخ (قوله انما ذكره) اي المصنف القول الا في (قوله)
ومن ثم اي لاجل عدم حسن توجيه الاستوى (قوله رد بعد الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع
وكلام الاستوى بالنظر لما تعطيه البارية قائما بصور قدر رمضان وليس غيره معلوما منه بالاولى كاهو واضح
ولا بالمساواة لاحتمال تورم الفرق من رمضان حقيق بان يحتاج له ما لا يحتاج لغيره بصري وقد يقال ان ما ذكره
انما يلقى الرد الدلكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاستوى لا عدم حسنة كما هو قضية سياق كلام
الشارح (قوله ولو شك) في قوله وانما يورث في النيا يه الخ لا قوله وهو حنيق الى الخ (قوله ولو شك)
اي عند النية هل وقت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح عبارة شرح الارشاد انه لو نوى مع الفجر لم
يعجزه ومثله ما شك عند النية في أنها مستندة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك
اكانت قبل الفجر او بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الارشاد الخ اي او النيا يه الخ المتني شرح بفضل

ان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف ولو وقع قنلا وجهان او جهبا عدمه لو من جعله ويرقى يدعو بين
نفاظره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فبالنو في غير رمضان صوم محو قضاء او
نذر قبل الزوال انقاده نفلان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء وتعلو طالع يعجز عن
القضاء يصح تغلفا في غير رمضان شرح مر (قوله اداو قضاء) يبنى ان يتعلق بقوله فرضه لا بقوله
كر مضان لا نه منع منه قوله وكفارة النوى لا ياتي عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافي له قوله بل ان نصب
قوله ومذروا منع من ذلك ويوجب العطف على اداءه ثم ظهر ان الوجه تعلقه بر مضان وعطف كدابة على
رمضان وجهر مذكور ومنع نصب (ولو شك) اي عند النية هل وقت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح قلت لتقصيره
فيما نحن فيه بتأخير النية الى موقع في الشك بخلافه ثم فانه معلوم بالعمل بقضية ان عدم رمضان من غير وجود
تقصير منه وبما ذكره اخرى تردده ثم يلحق شرع الجواب بالاستصحاب صوم الغد فلا اثر له بخلافه في حاله
وعبارة شرح الارشاد للشارح انه لو نوى مع الفجر ليعجز فهو مثله ما لو شك عند النية في أنها متقدمة على الفجر
أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك اكانت قبل الفجر او بعده اه (ولو شك هل وقت
نيته قبل الفجر او بعده لم يصح) اي شك حال النية ووجه عدم الصحة ان الزد في النية يمنع الحزم المعتبر لهما
ويؤخذ من ذلك ان من شك في قضاء الليل لا يصح نية وطريقه ان يجتهد فاذا غن بالاجتهاد بقائه صح نية
وهذا بخلاف ما لو اكل مع الشك في قضاء الليل فلا يعطل صومه اذا الاصل بقائه الليل ولا يعطل الصوم بالشك
وانما اثر الشك في النية لا نه ياتي الحزم المعتبر فيها كقهره فالمدرك في عدم صحة النية وعدم الإعلان بالكل

أدله وقضاء وكفارة
ومذكور وصوم استفتاء
أمر به الامام (التبتي)
أي إقناع النية لئلا أي
فيما بين غروب الشمس
وطلوع الفجر ولو في
صوم المميز وان كان نفلان
لانه على صورة الفرض
كصلاته المكتوبة وذلك
لنعير الصحيح من لم يبيت
الصيام قبل الفجر فلا صيام
له والأصل في النية حله
على نفي الحقيقة لا الكال
إلا لدليل ويضطر
التبتي لكل يوم لانه
عبادة مستقلة واختلفوا
في اخذ هذا من قوله
الذي صوم غد والحق
انه لا يؤخذ منه خلافا
للسبكي ومن تبعه لان ذاك
في الكال والقائل بالاكتفاء
بها في ليلة من بقية الشهر
عنده ان الكال ذلك وهذا
أول من توجيه الاستوى
لعدم الأخذ بأنه إنما
ذكره في رمضان خاصة
ومن ثم رد بعدم الفرق
بين رمضان وغيره ولو
شك هل وقت نيته قبل
الفجر أو بعده لم يصح

والعياب للشارح (قوله) لأن الأصل عدم وقوله (الخ) أى ولم يرد الجزم في النية ويؤخذ منه أن من شك في بقائه الليل لا يصح نية عمله أن يجتهد بقاءه بالاجتهاد بقاءه بصحة نية وهذا بخلاف ما لو اكل من الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لم يبق بالليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما أثر الشك في النية لأنه ينافي الجزم المعتبر فيها فالمرشح في المقامين مختلف سم (قوله) بخلاف ما لو نوى (الخ) وشارك ما هو المصرح به في المجموع بمرض الشك بعد النية إيماناً (قوله) هل طلع (الخ) أى هل كان الفجر طالماً عند النية أو لا سم (قوله) ولو شك تنهار في النية (الخ) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل أو النهار وهذه الثانية منافية لقوله السابق ولو شك هل وقعت نية قبل الفجر (الخ) لأن تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقد يقال إن هذه الثانية عين الثانية المتقدمة في قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك (الخ) إذا استمر الشك هناك إلى ما بعد طلوع الفجر فأوجه إطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله) تنهار (الخ) خرج ما لو شك بعد الغروب فإنه لا يؤثر كافتى به شيخنا الشهاب الرمل ويفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيئ من الصوم وكالصلاة والوضوء فيضرب الشك بعد الفجر عنه في نية كافتى بذلك شيخنا المذكور بإضمار (قوله) بعد معنى (كثرة) كذا في أصله رحمه الله تعالى والنسب ولو بعد معنى (الخ) بصري أى كافتى المخفى (قوله) هو ضعيف) خلافاً للنهاية والمخفى عبارة تنهار ولو شك تنهار هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب فإنه لا أثر في صح أيضاً لأن نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية هل نوى تذكر ما قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاءه ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم تذكر لم يؤثر أخذان قومه في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا جازاً بل صرح به في الوضوء في باب الحيض والفرق بينه وبين الصلاة في الشك في النية بعد الفجر ومنها لم تذكر حيث تقرر من إعادة التصديق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اه قال حش نوله لم يرد قبل قضاء ذلك اليوم أى ولو كان التذكر بعد سنتين وقوله لم يرد وصام ثم شك هل نوى مثل الصوم بقية صامها فيه نظر والظاهر التسوية قوله لم يطلعت النية أى بخلاف الصوم فلا يصح نية الخروج منه اه ع (قوله) ولا لا جزم به في شرح ما قبله وكتب عليه الكرى ما نصه كذلك الأسنى وفي التحفة والامداد وقتها الجواد عن الأذرى وأقره أن التذكر بعد الغروب كغيره في النهار وفي النسخة التي كتب أن الينم حاشيته على التحفة من التحفة أن بحث الأذرى ضعيف طهره اه أى فإن نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله) لصحة النية) عاره النهاية والمخفى في التبييت اه والمال واحد (قوله) لا إطلاق للتبييت (الخ) أى يكفي ولو من أوله مخفى ونهاية (قوله) وكل مقطر) عبارة النهاية والمخفى وغيرهما من منافي الصوم اه (قوله) وكل مقطر) أى وكذا الجنون مع الشك فيها بخلاف تأمل (قوله) ثم شك) ينبئ أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع في أن الطلوع كان عند النية أو تأخر عنها وتفاوت هذه الحالة المستقلة السابقة في الشك هل وقعت النية قبل الفجر أو بعده بانه هنا تحقق وقوع النية في حالة يسوغ فيها استصحاب الليل ولا كذلك في تلك لحاظه (قوله) ثم شك هل طلع الفجر) أى هل كان طالماً عند النية (قوله) ولو شك تنهار في النية والتبييت) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل أو النهار وهذه الثانية منافية لقوله السابق ولو شك هل وقعت نية قبل الفجر أو بعده الخ لأن تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله) ولو شك تنهار (الخ) خرج ما لو شك بعد الغروب فإنه لا يؤثر كافتى به شيخنا الشهاب الرمل واستدل بتصریحهم بذلك في الكفارة وعبارة الوضوء وشرحه في باب الكفارة فإن شك في نية الصوم يوم بعد الفجر من الصوم ولو من صوم اليوم الذي شك في نية لم يصح إلا أنه أثر الشك بعد الفجر من اليوم ويفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيئ من الصوم أهو كالصلاة والوضوء فيضرب الشك بعد الفجر عنه في نية كافتى بذلك شيخنا المذكور أيضاً (قوله) قال الأذرى (الخ) اعتمد ما قاله لم (قوله) وكذا لو تذكر بعد الغروب) أى أو بعد أمانة طرية كاهو ظاهر لم (قوله) وكل مقطر) أى وكذا الجنون والنفاس شرح لم (قوله)

لأن الأصل عدم وقوله
ليلاً إذاً الأصل في كل حادث
تقديره بأقرب زمن
بخلاف ما لو نوى ثم شك
هل طلع الفجر لأن الأصل
عدم طلوعه للأصل
المذكور أيضاً ولو شك
تنهار في النية أو التبييت
فإن ذكر بعد معنى أكثره
صح كافتى المجموع قال
الأذرى وكذا لو تذكر
بعد الغروب فيها يظهر اه
فقول الأوزار أن تذكر
قبل أكثره صح ولا
للاضعيف (والصحيح أنه
لا يشترط) لصحة النية
(التصديق الآخر من الليل)
أى وقوله فيه لا إطلاق
التبييت في الخبر الشامل
لجميع أجزاء الليل (و)
الصحيح (أنه لا يصح
الأكل والجماع) وكل مقطر

صحيح سوا ما قلنا بفطر ذلك
 ام لا (ويجب التمين في
 الفرض) بأن يئى بكل ليلة
 أو كفارة عن رمضان
 أو الكفارة وإن لم يمين
 سبها فان عين وأخطأ لم
 يجرى ما أو التذر لا فيهادة
 مضافة الى وقت لوجب
 التمين كالمنكوبة نعم لو
 تيقن أن عليه صوم يوم وشك
 أنه فضا أو تذر أو كفارة
 أجزاء الصوم الواجب
 وإن كان "هـ" ددا لضرورة
 ولم يولمه الكل كن شك في
 واحدة من الحسن لأن الأصل
 بقا وجوب كل منها وهنا
 الأصل برادة الدماء من ثم
 لو كانت الثلاثة على قاضي
 اثنين وشك في الثالث
 لومه الكل أما التفل فيصح
 بنية مطلقا نعم بحث في
 المجموع اشراط التمين في
 الواجب كرفة وما يقمها
 عما يقا كرواتب الصلاة فلا
 يحصل غيرهما وما إن نوى
 بل مقتضى القياس أن يتيها
 بمطلة كالزنى والظهور سنة
 أوستة الظير وسنة الصر
 وألحق به الاستسقاء
 سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يامر به الإمام كصلاته
 وهما إجماع أن كان الصوم
 في كل ذلك مقصودا لذاته
 أما إذا كان المقصود وجود
 صوم فيها هو ما اعتدته
 غيره وأحق كون التمين
 شرطا للكل وحصول

متدبر بل كونه ليس في صوم فليتأمل حشر وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوبا
 (قوله صح) أي كذا كل ما لا يطيل به الصوم شرحه راي كالا كل مكرها ولا يتصور هنا الاكل ناسيا خلافا
 لما يتوهم مره سم قول الملتز (ويجب التمين) الخ أي لو لم يمين كافي للمتن عن المجموع يصري ويستثنى
 من وجوب التمين ما قاله الفقهاء انه لو كان عليه فصار متعذرا أو صوم تذر أو كفارة من جهات مختلفة
 فنوى صوم عن رمضان أو صوم تذر أو كفارة جلازون لم يمين عن قضاء ما في الأولى ولا توعه
 في الباقي لأنه لا وجه جنس واحد أسنى ونها يتوهم في قول المتن (الفرض) الخ ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا
 وهو غيره فوجهان أو جهتها كما قال الأذري الصحة من الغاطل لا المأمدة لتلاعبه شرحه مره سم (قوله)
 بأن يئى (الى قوله نعم بحث في المتن) (قوله أو التذر) أي وإن لم يمين نوعه ما يتوهم معنى كندر تبرر أو لجاج
 شيخنا (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة قول المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا
 يفتى ما فيه سم (قوله كالمنكوبة) أي كالصلوات الحسن فلو نوى الصوم عن مرضه أو عن فرض وقت لم يكف
 إيماء بنهاية أي لا يفي الأولى بحتم رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل اقتضاء الأداء ع شر وقوله وفي
 الثانية الخ رده على أن الأصل عدم وجوب تعرض الأداء (قوله نعم لو تيقن) الى قوله نعم بحث في البنية لا
 مانبه عليه (قوله وإن كان مرددا) الخ أي ويمد في عدم جزمه بالنية لضرورة كاذكر في المجموع معنى
 (قوله كن شك الخ) راجع للمتن (قوله لأن الأصل الخ) أي يمين ليس واحدة من الحسن ما يتوهم معنى (قوله)
 لومه الكل) كذا قيل والأوجه ابقاء قولهم كفاية الصوم الواجب على محموله لا أنهم توسعوا هنا ما لم
 يتوسعوا فيها به مال اليهم وقال البصري والحقق بالاعتداء ما مضى عليه الشارح والمتمن من لزوم الكل
 أه أي خلافا للنية (قوله نعم بحث الخ) عبارة للمتن والنية بالو الاسي فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه
 الأصحاب وينبغي اشتراط التمين في الصوم الراتب كمرة وعاشوراء وأيام البيض وسنة من شوال
 كرواتب الصلاة يجب أن الصوم في الأيام المذكورة متصرف فيها بل لو نوى غير ما حصل أيضا كنية
 المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها زاد شيخنا وفادار قصر واتب الصلوات أه (فلا يحصل غير ما
 معها) لعل حق التمام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غيرها معها (والحق به) أي بالراتب (ماه)
 سبب كصوم الاستسقاء قياس ما اعتدته شيخنا الشباب الرمي في الكفارة إذا امره بالإمام بصوم بحر
 رمضان والتذر انه لا يحتاج فيه إلى التمين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتأمل سم (قوله)
 كصلاته أي الاستسقاء (قوله ومما) أي البحث والالحاق كرى (قوله وهو ما اعتدته غيره) (قوله)
 ومنهم شيخ الإسلام والتمن بقوله كصوم (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياس من يقول

(قوله صح) أي كذا كل ما لا يطيل به الصوم شرحه راي كالا كل مكرها ولا يتصور هنا الاكل ناسيا
 خلافا لما يتوهم مره سم قول المتن (ويجب التمين) الخ أي لو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره
 فوجهان أو جهتها كما قال الأذري الصحة من الغاطل لا المأمدة لتلاعبه ولا يشك عليه قول التزلى لو
 كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوم ما من سنة أخرى غلطاً لم يجره كن عليه كفارة قتل فاق
 بنية كفارة ظهار لأن ذكر الفذر هنا وأثبت معين فلو أثر فيه الغلط بخلافه فياذ كان الصوم واقع محاق
 ذمته ولم يحصل تمينه ولم يقع الصوم عنه شرحه مر (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والتذر
 المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يفتى ما فيه (لومه الكل) يحتمل أن لا يلزمه هنا الكل أيضا
 ويفرق بأن ما هنا توسع والتعلق اضطر لم وجوبه أصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وما يؤيد
 الأوسع عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله والحق به الاستسقاء) أي بالاستسقاء إذا
 لم يامر به الإمام كصلاته قياس ما اعتدته شيخنا الرمي في الكفارة إذا امره بالإمام بصوم بحر
 رمضان والتذر انه لا يحتاج فيه إلى التمين إذا لم يامر به لأن المقصود وجود صوم فليتأمل (قوله)
 وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياس من يقول بحصول الثواب التحية ذاتي غير ما حصل ثواب

أي التين وعبارة الروح وكالتي في رمضان (أن ينوي صوم غد) وهذا واجب لا يبدى (٣٩١) ويكنى عنه صوم بقية كنية أول ليلة

من رمضان صوم رمضان
فيصحب اليوم الأول وأما
قول شارح يؤخذ من
قول الرافعي لفظ التند
اشهر في تفسير التين
وهو في الحقيقة ليس من
حده وإنما وقع من نظرم
إلى التين أنه لا يجب
أنه لا يجب فيه بخصوصه بل
تكنى عنه لأنه أشهر
فصحيح أنه لا يجب هو
ولا ما يقوم مقامه فهو قاصد
على أن أصل هذا لاخذ من
ذلك ممنوع فتامه (عن
أدلة من رمضان) بالجر
لإضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة في تمام) لصحة
فيه اتفاقا حيث لا تشي
من أضافها كإقتضاء
والقول ونحو التند وسنة
أخرى ولو تكف عنها بالإداء
لا تقدر أده مطلق الفعل
واجب لإضافة رمضان
إلى ما بعده لأن قطعه عنها
يصح هذه السنة احتملا
لكونه ظرفا لنويت فلا
يقل له معنى فتامه فإنه ما
يعنى (وفي الأدوار القرنية
والإضافة إلى الله تعالى
الخلاص المذكور في
الصلوة) لكن الأصح
في المجموع قلا عن
الاكثرين أنه لا يجب فيه
القرنية هنا لأن صوم
رمضان من البالغ لا يقع
إلا فرضا والظاهر قد
تكون معادة وردة السبي

بمصول ثواب التنية إذ أتى غير ما حصل ثواب ما نحن فيه وإن لم يوجد تين فلا يكون التين شرطا
لحصوله سم (قوله أي التين) أي قوله وأما قول شارح في التنية أي (قوله وعبارة الروح) أي
وهي وإن كانت غير التين لكن المراد منها واحد عش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة
التي ينوي فيها نية (قوله هذا الخ) أي نفس التند معنى (قوله كنية أو لا الخ) بالاختلاف في تركه (قوله
صوم رمضان) مقوله (قوله ليس فيه) أي ليس جزءا من نصف التين وقسمه (قوله وأما قول) أي
ذلك المشتهر (قوله أنه لا يجب فيه التند) نائب ما قل يؤخذ (قوله فإن أراد الخ) أي ذلك شارح من قوله
المذكور (قوله أي لا يجب فيه بخصوصه) أي الحصول التين بدونه نية أي كان يقول الخ من متلاح
رمضان عش وليف توقف إذا تخلف متدق في رمضان إلا أن يفرض كلامه في الخ من الأخير منه (قوله بل
يكنى عنه في الشرح) أي فيحصل له اليوم الأول نية ومعنى (قوله على أن أصل هذا لاخذ من ذلك
ممنوع) هو كذلك كيف لا والتين الذي أخصى النظر إليه نية التند ما لا يبدى منه سم (قوله بالجر) أي
قوله ورد في التنية أي لا يجوز الاحتجاج إلى المتن (قوله بالجر) الأولى بالكسر (قوله لتين) أي نية
رمضان والمراد من رمضان المعنى هو كذا الأخير (أضادهما) يعني التقيد المذكور فيها (قوله ولو لم يكن الخ) عبارة
التنية واحتجاجه كذا الإدلاء مع هذه السنة أو أن أحد محترزها لا يفرض غير هذه السنة لا يكون لاقتضاء لا
لفظ الإدلاء يطلق ويراد به الفعل وقاسه أن نية الإدلاء الصلاة لا تفنى عن ذكر اليوم أو أن ينال جميعها
لأنه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وحقيقا لما على اليد مع ذكر هذه السنة يشي ويمكن أن يقال أنه
من اغتناء المتأخر من المتقدم وهو ليس بمعي (قوله لنويت) فيه بحث لأن الفعل الموجب في عبارة المصنف
ينوي لنويت فإن أراد نويت في عبارة التند في أن المدار في الثانية على القلب فإن علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان لمقل الطرفية كان لفظ التند محمولا على المعنى الذي نواه ليكون نصب هذه السنة
للفرقية لرمضان وإن علق معنى هذه السنة بمعنى نويت لمقل الطرفية فسدت النية وأن لفظ إضافة
رمضان لما بعده المهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية بنوي وفيه ما فيه ويجب بأن المراد أن القطع يوم
أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اختيار معنى ذلك في الثانية سم (قوله فلا يلقى له
معنى) أي صحيح سم (قوله لكن الأصح في المجموع قلا عن الاكثرين أنه لا يجب الخ) وهو المستدرك
اقتضى كلامه أن كالأروعة وأصلها اشتراط المعنى ونية وشرح التند (قوله والظاهر قد تكون معادة)
أي وكذا الجملة قبلها أصلا بما كان ثم ادرك جماعة أخرى يصلونها فصلا ما صم معنى سم (قوله وردة) أي
الفرق المذكورين صوم رمضان والصلوة (قوله فيها) أي المعادة (قوله ويردا الخ) فيه ليس سم (قوله ليس
المراد الخ) خبران (قوله وذلك) أي الحكاية (مفقود هنا) أي الصوم ولا يخفى أن هذا الجملة مستدركة

ما نحن فيه بخصوصه وإن لم يوجد تين فلا يكون التين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا لاخذ من
ذلك ممنوع) هو كذلك كيف لا والتين الذي أخصى النظر إليه نية التند ما لا يبدى منه (قوله لنويت) فيه
بحث لأن الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس نويت بل ينوي فإن أراد نويت في عبارة التند في أن المدار في الثانية على القلب وإن حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان لمقل
الطرفية مثلا كان لفظ التند محمولا على المعنى الذي نواه ليكون نصب هذه السنة للفرقية مثلا لرمضان لأن
من أن يلقظ نأوا به معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا يجوز في لفظه وأن تحصل نية صحيحة
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت لمقل الطرفية فسدت النية وأن لفظ إضافة
رمضان لما بعده المهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية بنوي وفيه ما فيه فتامه فيه ويجب بأن المراد أن القطع
يوم أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اختيار معنى ذلك في الثانية (قوله فلا يلقى له
معنى) أي صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أي وكذا الجملة (قوله ويردا الخ) لين (قوله في المتن

يجوز نية القرنية فيها ويرد بان وجوبها فيما على مأمور ليس المراد به حقيقتها بل لتتم بما كانتا للآولى كما هو وذلك مفقود هنا

لا مدخل لحاق الرد **(قوله)** على ما في المجموع ولو نوى ولم يتصرض **(الخ)** يقتضي أنه على المقابل يلزمه التصرض لما هو واضح غير أن فيه إجمالا أنه لا يشترط التصرض لماعلى المقابل في صوم الصبي وهو على تأمل لما مر في صلاته ولما مرنا من اشتراط التبييت في صومه فليحروا وليراجع بصري **(قوله)** لا يرى أي الصبي صوم رمضان قول المتن **(والصحيح)** أنه لا يشترط **(الخ)** ولو نوى صومه غدوه يعتقد الاثنين فكان الثلاثا صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد مائة ثلاث فكانت سنة أربع صبح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثا لبقا الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطئ بيانه في الأولى عند وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لا يبين الوقت الذي نرى في ليلته نهاية ومقضى وشرح الروض قول المتن **(لا يشترط تعيين السنة)** أي كالأشراط لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحتياطهما معنى **(قوله)** وأعرضه الأسوي **(الخ)** أقره الأسوي والتباية **(قوله)** من هذه السنة الأولى تركه لأجابه أنه معتبر في التصور وليس كذلك إذ لو تصرض في الليلة سقط السؤال بصري وفي كل من قوله الأولى تركه لأجابه الخ وقوله إذ لو تصرض الخ نظر لا يخفى على المتأمل **(قوله)** يصح أن يقال الخ فالجواب أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعداد إلى المؤدى عنه لا إلى المؤدى بمانى زاد التباية من ثم كان رمضان مضاعفا لما بعده **(قوله)** أو عن فرض سنة أخرى **(قوله)** نظر مع ذكر الأداء إلا أن يقال فيحتمل مطلق الفعل سم ويدلغ النظر من أصله أن الأعراض مبني على الأصح من عدم وجوب تصرض الأداء **(قوله)** ويجاب بأنه الخ أن كان المراد بهذا يلزم جريان الأعراض في عدم وجوب الأداء لأن تخصيصه وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الأعراض كالأبني فلا يكون جوايا عنه سم **(قوله)** يلزمه ذلك أي الاستثناء عن تعيين السنة يعني كأن الغد يعني عنه كذلك الأداء مبني عنه كاعل بهما المصنف كرى **(قوله)** وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسلم الأعراض وأن نفس تعيين الغد مبني عن تعيين السنة سم عبارة بصري قد يقال في التبادر ونحوه من هو أرض اللفظ والنية أمر على معنى صرف فلا ستاد إليه لا يبدى أم وكل منهما قابل للتعين بل يصريح رد الثاني قول الفاضل **(الخ)** بل المتبادر الخ **(قوله)** من ذلك أي من الغد كرى **(قوله)** بل المتبادر من المؤدى الخ قد يقال عليه موصح العمل بالتبادر لم يتجس في نحو سنة الظهر القبلة لتعرض لكونها القبلة لأن المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلة لعدم

و على ما في المجموع ولو نوى ولم يتصرض من الغد مبني عن تعيين السنة يعني كأن الغد يعني عنه كذلك الأداء مبني عنه كاعل بهما المصنف كرى **(قوله)** وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسلم الأعراض وأن نفس تعيين الغد مبني عن تعيين السنة سم عبارة بصري قد يقال في التبادر ونحوه من هو أرض اللفظ والنية أمر على معنى صرف فلا ستاد إليه لا يبدى أم وكل منهما قابل للتعين بل يصريح رد الثاني قول الفاضل **(الخ)** بل المتبادر الخ **(قوله)** من ذلك أي من الغد كرى **(قوله)** بل المتبادر من المؤدى الخ قد يقال عليه موصح العمل بالتبادر لم يتجس في نحو سنة الظهر القبلة لتعرض لكونها القبلة لأن المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلة لعدم

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة قال في الروض ولو نوى صومه غدوه يعتقد الاثنين فكان الثلاثا صوم رمضان هذه السنة يعتقد مائة ثلاث فكانت سنة أربع صبح صومه الثلاثا ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يخطئ به الغد في الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أي الثانية كما في شرحه أي بانه وفي شرح الباب الفاضل ما نصه فأن قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضي لرفا قد صرح ليها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاء كلامه من الجعلان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد نوح كايعل ما يأتي قريبا أم وقد يشكك ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضر الخطأ بما تقر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وأخطأ فيه لم يضر لأن الأداء لا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقت فرق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة قبل غير ما هو بوجدها بل يجوز أن يضر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة أو بأن الثانية الصلاة لما وقست في الوقت انصرفت لما تمين له ذلك الوقت فلم يضر الخطأ بخلافها في الصوم فانهما وقست قبل الوقت للترتين لماه الوقت لعدم دخوله في الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الأداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع **(قوله)** أو عن فرض سنة أخرى **(قوله)** فيه نظر مع ذكر الأداء إلا أن يقال بمحتمل مطلق الفعل **(قوله)** ويجاب بأنه الخ أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الأعراض في عدم وجوب الأداء لأن تخصيصه وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الأعراض كالأبني فلا يكون جوايا عنه وقوله وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسلم الأعراض وأن نفس تعيين الغد المبني عن نفس السنة وقوله بل المتبادر من المؤدى قد يقال عليه لوصح العمل بالتبادر لم يتجس في نحو سنة الظهر

وقوله من هذه السنة لا غير فافتوا بهذا المتبادر الظاهر جدا كالأبني ونظيره نية فرض الظهر المتبادر منها الأداء فلم يوجبه وإن صاع أن يقال له نيتك تعرض هل من عن أداء القضاء قلت سبق أنت للقارئ الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقرينة خارجية بل بالمتبادر من المؤدى لا غير

ويحث الأذرى أنه لو كان عليه مثل الأداء كغضاضه ومضاضه قبله لزمه التحرض (٣٩٣) للأداء وتعيين السنة وهو

مبنى على الضيق الذى اختاره في نظيره من الصلاة أنه يجب نية الأداء حيق (ولو تولى ليله الثلاثين من شعبان صوم غد) فلا إن كان منه وإلا فن رمضان صم فلا لأن الأصل بقائه ما بين من رمضان فلا يصح أصلاً لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد من رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع منه وإن زاد بعده وإلا فانا منطوع أو حلف ان وما بعدنا لعدم الجرم بالنية إذاً الأصل بقاء شعبان وجرمه به من غير أصل حديث نفس لاجرم به (إلا إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر في نحو إيقاد التضاد بل ولا يضرنا ما قاله بعضهم لإزالتها بعد النية لاشاعة ان الحلال لم ير إذا بان بعد أنه رؤى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد (وكان اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يتنبه به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرى وإعادة الاسنوى رشداً إلى هذين غلط (أو صيانت وشداء)

دخول وقت البعدي سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المتوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدي (قوله) بحث إلى المتن في التباينة (قوله) وهو مبنى (الخ) عبارة التباينة بدان الأصل هنا التباين على الصلاة ونظيره ذلك لا يشين ثم فلا يمتنع ما سويته ان الاداء القضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظير لاختلاف نوعيهما (قوله) فلا إن قول المتن (إلا أن في التباينة المعنى) (قوله) فلا إن كان منه (الخ) أى لو لم يكن ثم إمارته يتأخر معنى (قوله) صم فلا أى إن كان من أجل أنه صومه بان واقف عادة وهو موله بما قبل نصفه بان يؤجرب (قوله) فلا يصح أصلاً أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله) وإن زاد (الخ) يتأمل سم عبارة التباينة المعنى سواء قال معمر (إلا أن ما مضى أو منقطع لم لا) (قوله) بعده أى بعد ان كان منه (قوله) وأما حلف ان (الخ) فحفظه على ما قبله كعبارة التباينة والمعنى ومثل ذلك ما لو لميات بان الفدا على التردد فلا يصح بقاء الجرم فيه حديث نفسه (الخ) (قوله) ان وما بعدنا (الخ) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله) لعدم الجرم (الخ) أى من غير (قوله) وجرمه (الخ) أى مع حلفنا (قوله) ولا يضر كما قاله بعضهم (الخ) الذى قاله شيخنا الشباب الرمل انه لم يطرأ باطنها إلا نهاراً فنتبه بصحوة صومه صحيح وإن علم بذلك لكان علم ان أطاق ما ليس لشك في دخوله رمضان ولا لثبني عدم دخوله لم يضر أطاقوا وإن علم انه كذلك لا وشك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله وشك فيه الخ تعدى عن الرشد عدم البطلان مع الشك ولعل الأقرب بما قاله الشباب الرمل من البطلان بالشك لأنه في قرينة القطع (قوله) لاشاعة ان الحلال لم ير أى ولم يطرأ بالورى بازالتها ولم يرد بسببها سم (قوله) وكان اعتقد (الخ) صلف على قوله كما مر قول المتن (من بعد الخ) أى أو فاقس نية تأخر معنى (قوله) وإعادة الاسنوى رشداً إلى هذين غلط) شاشته وعبارة الاسنوى مانصه قوله رشداً أى يجرى عليهم كذب الظاهر انه قديم الصيانت ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان ارشدنا بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع في غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من عبداً وامراً أو يتو بقوله حتى يظن كونه منه بقوله ويحتمل فاحتمال رجوع هذا التقيد للجميع لاشابه العاقل في صحت بل في نية لا يقال لاجابة إلى تقيد العبد والمرأة بهذا التقيد بدفع من الرثوق بهما لا تاقر لما لا ولا هذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا القصد والغلط كالأمر واما تأنيها فيلزم منه في الصيانت بل الفرق بالصواب محقة قاله الاسنوى وان الأذرى غلط فتدبر سم وبصرى عبارة المعنى والظاهر ان الرشد في الصيانت ويحتمل عوده إلى الباقي وقال في التوسط إعادة

التقية لتعرض لكونها القليلة لأن التبادر من ثمة السعة قبل فعل الظاهر أنها القليلة لعدم دخول وقت البعدي ولأن الغالب المطرد انه لا يقبل قبلها إلا القليلة فليتأمل (قوله) فلا يصح أصلاً أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله) وإن زاد بعده (إلا أن ما مضى أو منقطع لم لا) (قوله) ولا يضر (الخ) الذى قاله شيخنا الشباب الرمل انه إن لم يطرأ باطنها إلا نهاراً فنتبه بصحوة صومه صحيح وإن علم بذلك لكان علم ان أطاق ما ليس لشك في دخوله رمضان ولا لثبني عدم دخوله لم يضر أطاقوا وإن علم انه كذلك لا وشك فيه بطلت نيته اه (قوله) فلا يشاء ان الحلال لم ير أى ولم يطرأ بالورى بازالتها ولم يرد بسببها (قوله) وإعادة الاسنوى رشداً إلى هذين غلط) شاشته وعبارة الاسنوى مانصه قوله رشداً أى يجرى عليهم كذب الظاهر انه قديم الصيانت ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان ارشدنا بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع في غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من عبداً وامراً أو يتو بقوله حتى يظن كونه منه بقوله ويحتمل فاحتمال رجوع هذا التقيد للجميع لاشابه العاقل في صحت بل في نية لا يقال لاجابة إلى تقيد العبد والمرأة بهذا التقيد بدفع من الرثوق بهما لا تاقر لما لا ولا هذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا القصد والغلط كالأمر واما تأنيها فيلزم منه في الصيانت بل الفرق بالصواب محقة قاله الاسنوى وان الأذرى غلط فتدبر سم وكان دنشاً ما وقع فيه تأخره أن الاسنوى أراد بالشد بالنسبة إلى العبد والمرأة المعنى المعروف باب

الاستوى المعتد اشراط
الجمع لان الجهور عليه رده
الاذرى بأن الجهور على
خلاله وقيد ما يأتيه
يقبل قوله في نحو لم يصل
هنيئولاً أو لم يصل الرطة
اعتدا على قوله لا يفيد
الظن وهو هنا كاف كبر
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن يأتي بما
يصرح بالردود إلا كصوم
عن رمضان فإن لم يكن منه
لظنوع لم يضح وان بان
منه على ما في الروضة لكن
الذي رجحه السبكي
والاستوى ما اقتضاه
كلام المجموع في موضع من
الصحة لان التردد حاصل
في القلب وإن لم يذ كرك
وتصد الصوم إنما هو
بتقدير كونه منه فهو
كالتردد بعد حكم الحاكم
الذي يشبه أنه لا زراع في
المنى وأنه من ذلك يذكر
ذلك ظنه لم يصح والأصح
وعليه يحمل الكلامان
ولا ينافي هذا ما يأتي أن
بكلام عدد من هؤلاء
يتحقق يوم الشك الذي
يحرر صومه لان الكلام
هنا في صحة النية اعتادا
على خبرهم ثم ان بان قبل
الفجر آمن من رمضان لم
يحتاج لأغناها وإلا كان
يوم شك فلا يجوز صومه

قولهم شاء إلى جمع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله اه لم يجر) إلى قوله والذي يشبه في النهاية
والغنى الآخره وقول الاستوى إلى أنه لا يفيد (قوله لا يفيد) علة الاستدلال لكن الأولى لان الظن هنا
الجموع والمضى والنية لان غلبة الظن هنا كالمعنى كقولهم أوقات الصلوات تصح النية المنيعة عليه حتى لو ثبت
لأنه كونه من رمضان لم يمتنع إلى نية أخرى اه (قوله وهو هنا كاف) فليتأمل فيه أنه يكتفي ظن دخول وقت
الصلوة بأذن المميز لكن آل الكلام الآن إلى أن هذا الظن إنما يكتفي في النية (قوله كبر في أوقات
العبادات) انظر هل هو غلط لا محذور في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي في طائفة المصاحفة مع
أنه قد يحصل بالظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذ لم يمتد صدقه أخذاً عاماً عن النهاية والغنى
آتفا بل كلاهما ككلام الشارح مرجح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب
الصلوة فاصح منه يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاستوى) الخ اعتمد
شيخنا الشباب الرمل سم وكذا اعتمدته النهاية والغنى عيارتهما لعدم قولهم في الاخبار المارصوم هذان
رمضان إن كان منه ولا تقطوع لبيان منه صمم كما اعتمدته الاستوى والودعه اه قتال خلافاً لا للمقرى
لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذ كرا اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع) الخ لم
يبرهن هذا على أنه لم يبرهن منه هل يصح تطوعاً حيث جازوا ولا وكذا لم يبرهن ذلك على الأول سم ويأتي عن
الامباب أنفا ما يصرح بالصحة (قوله من الصحة) الخ (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يبيحه
غيره يشبه أن يقال اعتمد غيره أنه اعتد في نية على ما لو حصل لذلك التغير لزم الصوم كان اعتمده على خبر من
اعتد صدقه عن يعتد ذلك الغير صدقه لزم الصوم وإلا لا ولو أخرنا فاسقاً أخره واعتد صدقه فإن
اعتد صدقه عن ذلك فاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والأفلا هكذا يشبه ظلمات من اه سم
(قوله والذي يشبه) اه غبار تبقى الامباب بعد كلام نصها فاذن ينظر في أن هل يمكن منه لم يتطوع أو خطر
ولم يفتق إليه لم ينظر حيث لا ترد الحاصل في القلب لا تعارضه الاستاد خبر من ذكر وهو اقرب منه
لمعمل بهو اما إذا التفت إليه فقد صير التردد مقصوداً لم يعمل على خبر من ذكر فأراد لا معارضه اه (قوله
وإن لم يذ كرك) اه ما يصر بالتردد بما في معنى (قوله قصد الصوم) الخ عطف على اسم ان وغيره (قوله
بذ كرك) اه فان لم يكن منه قطوع كرده الأولى اه ما يصر بالتردد (قوله وعليه) الخ اى التفصيل
المدكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) اه ما ذكر في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) اه
في فصل شروط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) اه السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا) الخ
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء بمصحة لنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادته معتبر فصح صومه
اعتدا على هذه النية وان لم يبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فان اعتد ذلك وان وقع
الجزم بخبر صحيح الصوم على وجب اعتدا على ذلك وشيذه اى فاقدم في اول الباب تخين الجزم وما هنا
تخين الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المتن ان ما يأتي تخين الشك
عبارته في طرح تفسير يوم الشك الآن نعم من اعتد صدق من قال أنه اه من ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البيهقي في طائفة اول الباب تقدم في اثنا عشر صحة لم يعتد ذلك وتوقع الصوم عن رمضان إذا
تبين كونه من قال الشارح للاثنا في بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اى لان يوم الشك الذي يحرم صومه
على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتد به صحته الثانية وتوجب عليه الصوم وهذا

المحرر وهو بمنزلة لتمام (قوله) وهو هنا كاف كبر في أوقات العبادات الخ قضية ذلك أنه يكتفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذن المميز لكن آل الكلام الآن إلى أن هذا الظن إنما يكتفي في النية (قوله كبر في أوقات
العبادات) انظر هل هو غلط لا محذور في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي في طائفة المصاحفة مع
أنه قد يحصل بالظن (قوله على ما في الروضة) اه أي عن الامام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاستوى) اه
واعتمده شيخنا الشباب الرمل (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبرهن هذا على أنه لم يبرهن منه هل

موضعان وفي هذا رد على قول الأستوي أن كلام الغيبين في الروضة شرح المذهب متناقض من ثلاثة وجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع ينتهيه وبأن من علم ما رواه وقوله المتعبد لأمر الله تعالى
 كما تفسره وفي كلامه وفي حديثه قوله لا أقول ما من غيبه الخ وهو الذي يندفع به الثاني (قوله) وعليه أي على
 الجواب المذكور عن زعم الثاني بين ما هنا من الصحة وما يأتي من الاستماع والحكمة ونقل الشارع في
 الإيجاب هذا الجواب عن السبكي وغيره موافق (قوله) فظاهر أن قوله (الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى
 فكان المراد قول القائل وإن لم يقدم مرجع خصوص بصري وظاهر أن مرجع الضمير الشارع على سبيل
 التجريد (قوله) تصوير) يؤيده أن كلامه في أصل الروضة مطلق عبارتها فإن لم يستند اعتقاده إلى ما يثير
 غنا فلا اعتبار به وإن استدل به بأن اعتقد قول من يتق به من حرا وعبد أو أمرا أو صليان خذرى بشدوى
 صومه عن رمضان أجزاء إذا بان من رمضان أه بصري (قوله) أجزاء نيته لو بان منكم لو بد الفجر) قد
 يقال قضية هذا المعنى جزاء إما كعلي ورجلتهين إلى القرب وعليه فمضى قوله السابق وإلا كان يوم
 شك الخ أي بحسب الظاهر كإتيان فيه ما لا يخفى للعل الأقرب ما مر اتقا عن المتن (قوله) ما نأقده المات
 أي الاستئذان المتقدم (قوله) خلافة أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله) فارق هذا) أي
 ما في المتن من صحة التوبة القطعية وجوب الصوم (ما مر) أي في المتن في أول الباب (قوله) كما تقر (أي
 في تفسيره اعتقد بقوله أي ط) (قوله) وحذف أي المتأخر (من أصله) أي من كلام المهر (قوله) أنه لا أثر
 لترددتي (الخ) عبارة التوبة بقوله الاعتقاد في نيته على حكم الحاكم ولو يشأه عدلو لا أثر لتردد الخ بذلك علم
 رد ما جرى عليه في الاستدلال بتمه الشمس الجوهرى من جعل حكمه مفيد الجزاء (قوله) ولو بدل) قال
 السبكي وهذا ظاهر فمن جعل حال الشاهد ما لا ينافي بقوله كذب الظاهر أنه لا يلزم الصوم إذا تصور
 منة الجزاء بالتالي لا يجوز له صوم محب حرم صومه كيوم الشك مغفوقا وقدم عن التوبة مثله زيادة
 (قوله) لا توضح أي لو لم يمتنع من كلامه من قول المتن (ولو أشبه) وفي المجموع لو وطئ في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كثر ولا فلا إيجاب به سم (قوله) بدمضان) إلى الفصل في المغنى إلا قوله وإن نوى به القضاء
 وكذا في التوبة لا يؤثر ما رواه رمضان السنة إلى إوائه كان (قوله) رمضان) ومثله معين نذر صومه إيجاب
 (قوله) على نحو السراخ) كثر يبعد بالسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولو نحرى لشهر نذره فوافق
 رمضان لم يسقط شيء منه إلا أنه إن غاوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاقى
 به فوقع رمضان فلا يصح ادبوا لقضاء ساقى ومضى وإيجاب زاد التوبة يقول صامه من حين أحدها عن نقل ثم
 أنه لم يفرق أحدهما بل يدرأه الفرض أو النفل أو معة إعادة الفرض أو قول المتن (بالاجتهاد) أي بأمارات
 كالبيع والحرفي والحرو والرد مقتضى ونهاية (قوله) كما يجتهد للصلاة (الخ) ولو أداه اجتهاده إلى فوات رمضان
 وأراد قضاءه فالوجه قضاء التالين لأن الأصل كالرمضان نعم لو عرقص رمضان الفائت كقضاء قضاء
 تسع عشرين وكذا إن نفل قضاءه بالاجتهاد فلا يظهر بان أداء اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نفسه
 فليأتم له سم (قوله) في نحو التوبة (الخ) أي كسائر العود (قوله) وإن بان) أي في التوبة يقول (قوله) بل يزم
 شيء) أي ما لم يثبت في وجوبه بان تحقق ولا بدو عليه كاهو ظاهر كإدماضى عليه مدة يقطع بأنه مضى
 فيها ورمضان ولا بد فليأتم أجهر شديدي قول ويفيد مقول لم يدم تيقن دخول الوقت (قوله) لدم تيقن) عبارة
 المغنى والتوبة فإن قيل ينبغي أن يلزم الصوم بريقى كالتصريح في التوبة لا يجب بأنه تعالى يثبت في وجوبه
 يصح تطوعا حيث جاز ولا كذا لم ين ذلك على الأول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان قبل تيممه
 غيره وتيممه إن قال أن اعتد عليه غيره أنه اعتد في نيته على ما لو حصل ذلك الغير لو لمه الصوم كان اعتد على غيره من
 اعتد صدقة من يعتد ذلك الغير صدقه لزم الصوم إلا لا لا ولو أخر أن فاسقا أخره واعتد صدقة فان
 اعتد صادقة عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم ولا فلا هكذا يتبعه فليأتم له م (قوله) في
 المتن صام شهر إلا بالاجتهاد) عبارة شرح الباب وفي المجموع لو وطئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

وعليه فظاهر أن قوله قبل
 الفجر تصوير وأن معنى
 ما أقدمه من وقوعه
 أجزاء يتبعه بأن منه ولو
 بعد الفجر وإن حكى
 بأنه يوم شك إنما هو
 باعتبار الظاهر فإذا بان
 خلافه مع وقوع التوبة
 صحيحة وجب وقوعه عن
 رمضان وفارق هذا ما مر
 من وجوب الصوم على
 معتقد صدق غيره لأن
 ذلك لا اعتقاد الجازم
 وهذا في الظن كما تقر
 وشتان ما بينهما (ولو نوى
 ليلة الثلاثين من رمضان
 صوم عد أن كان من
 رمضان أجزاء إن كان
 مته) لأن الأصل بقاؤه
 وحذف من أصله لا
 أثر لتردد يبق بعد حكم
 الحاكم ولو بدل لأنه
 واضح (ولو أشبه)
 رمضان على نحو السراخ
 محروس (صام شهرا
 بالاجتهاد) كما يجتهد
 للصلاة نحو التوبة ولو قوت
 فلو صام بالاجتهاد لم يجره
 وإن بان رمضان لتردده
 ولو نوى له يزمه شيء لعدم
 تيقن دخول الوقت وبه
 فارق ما مر في التوبة

يلته وأما الفيلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب المكان حرمة الوقت اهـ (قوله ولو لم يعرف الليل الخ) أي واستمرت الظلمة ثابته ومتى وإياب (قوله إذا لم يتبين الخ) أي بعد الصوم بالتحري (قوله ولو لا تضام إذا لم يتبين له شيء) أي وإن قص الشهر الذي صام به بالاجتهاد (إذا طبق صوم على أول الهلال لأن رمضان شرعاً في حقه بخلاف مالو صام من اثنتاه بكل ثلاثين كذا قال م. وروى به أنه لا فرق لأن رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم أقول من صومه هذا كالصريح في أن قول الشارع حرم لا تضام الخ راجع للثبوت إياها وصنع الإياب والنهاية التي صرح فيها تراجم الخ للشرح فقط وعلى كل منها ينبغي عنه قول الشارع الآتي ولو لم يكن الحال الخ (قوله أمواتي) أي صومه متى (قوله وإن كان نوى به القضاء) أي لغيره بظنه خروجه ثابته ومتى فإد الشارح وإن نوى هذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان أقول الماتن (أجزاء) أي قطعا وإن نوى الأداء كافي الصلاة فيها متى (قوله أو أوافق رمضان السنة القابلة) وقع عنه وإن نوى الخ وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والياب وشربها ما نصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاء مقصوده وإذا اقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارع وإن نوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتهد به كاهو ظاهراً سيما كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لم رمضان فاصداً في رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع القفلة عما اجتهد به فنوى عن رمضان أي يمكن حل كلامه عليه لكنه بعد جد من سياقه اهـ غبار فشرح المنهج تنبيه لوقوف في رمضان السنة القابلة ووقع عنها لأن القضاء اهـ قال الجعري قوله وقع عنها الخ علم ما ينو بالعموم القضاء لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن ينوي القضاء حلي وقوله ما ينو بالصوم القضاء أي لا فلا يعجز. لأن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولو لأن الأداء لا يصره عنه بالنسبة المذكورة حش اهـ (قوله أو أنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ بالثنتين فائتته من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) أي إن كان صامها تماماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزاء بلا خلاف ثابته

كثير ولو لم يعرف ليلاً ولا نهاراً الاستمرار الظلمة عليه تحري وصام حتى جاوز لا تضام ولو بان أنه صام الليل وانظر النهار فمضى اتفاقاً اهـ ولعلم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ بالثنتين فائتته من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله ولو لم يعرف الليل من النهار لومه التمس) قال وفي شرحه ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة له التحري والصوم كافي للجميع التماسه ولو أراد اجتهاده إلى فوات رمضان وإراد قضاء ما قلجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كالرمضان نعم لو علم نقص رمضان الثمانت كناه قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فظاهر بان إداده اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم قصه فليتامل (قوله ولو لا تضام إذا لم يتبين له شيء) وإن قص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا طبق صومه على أول الهلال لأن رمضان شرعاً في حقه بخلاف مالو صام من اثنتاه بكل ثلاثين كذا قال م. وروى به أنه لا فرق لأن رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم أقول من صومه هذا كالصريح في أن قول الشارع حرم لا تضام الخ راجع للثبوت إياها وصنع الإياب والنهاية التي صرح فيها تراجم الخ للشرح فقط وعلى كل منها ينبغي عنه قول الشارع الآتي ولو لم يكن الحال الخ (قوله أمواتي) أي صومه متى (قوله وإن كان نوى به القضاء) أي لغيره بظنه خروجه ثابته ومتى فإد الشارح وإن نوى هذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان أقول الماتن (أجزاء) أي قطعا وإن نوى الأداء كافي الصلاة فيها متى (قوله أو أوافق رمضان السنة القابلة) وقع عنه وإن نوى الخ وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والياب وشربها ما نصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاء مقصوده وإذا اقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارع وإن نوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتهد به كاهو ظاهراً سيما كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لم رمضان فاصداً في رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع القفلة عما اجتهد به فنوى عن رمضان أي يمكن حل كلامه عليه لكنه بعد جد من سياقه اهـ غبار فشرح المنهج تنبيه لوقوف في رمضان السنة القابلة ووقع عنها لأن القضاء اهـ قال الجعري قوله وقع عنها الخ علم ما ينو بالعموم القضاء لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن ينوي القضاء حلي وقوله ما ينو بالصوم القضاء أي لا فلا يعجز. لأن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولو لأن الأداء لا يصره عنه بالنسبة المذكورة حش اهـ (قوله أو أنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ بالثنتين فائتته من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) أي إن كان صامها تماماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزاء بلا خلاف ثابته

ولو لم يعرف الليل من النهار لومه التحري والصوم لا قضاء إذا لم يتبين له شيء (ثان) بان له الحال وأنه وافق رمضان أجزاء ووقع أدما وإن كان نوى به القضاء أو (رافق ما بعد رمضان أجزاء) وعايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لغيره وذلك جائز كحكمه (وهو قضاء على الأصح) لوقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء لأن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لومه القضاء قطعا (فقر قص الشهر الذي صامه بالاجتهاد وكان رمضان تاماً لم يعرفه آخر) بناء على أنه مضى في عكس ذلك فيطر اليوم الأخير إذا عرف الحال بناء على ذلك يضاهل ووافق صومه شوالاً حسب له تسعة وعشرون إن كل وإلا ثمانية وعشرون أو الحجة

حسبه تسعة وعشرون أن كل) أي فإن تم رمضان أيضا فحسب يوما أو نقص فلا قضاء
 و(قوله) وللاثنين وعشرون) أي فإن نقص رمضان أيضا فحسب يوما أو تم فحسب يومين و(قوله) أو
 الحجة حسبه ستة وعشرون أن كل) أي فإن كل رمضان أيضا فحسب أربعة أيام أو نقص فحسب ثلاثة
 أيام و(قوله) وللخمس وعشرون) أي فإن نقص رمضان أيضا فحسب أربعة أيام أو تم فحسب خمسة أيام
 عاب قول المتن (ولو غلط) أي في اجتنبه وهو صوم واحد لثلاثة رمضان) أي بعد اثنين الحال ثمانية متو (قوله)
 فحسبته فوته) أي وقع ما فله أو لا فلا مطلقا إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذ ما تقدم عن البارز
 في الصلاة فإن كان عليه فرض وقع منه عمل ذلك ما لم يقيد بكونه من هذه السنة والإطلاق مع من الفرض
 الآخر قياسا على ما تقدمه في الصلاة عش (قوله) بأن لم يظهر له في قوة) أي بأن ظهر بعده وفي أثناءه (قوله)
 فالجهد بدو جوب القضاء) أي لما قلنا ثمانية متو (قوله) ولو لم يكن الخ) عطف على قوله فإن بان له الحال
 أن غفر الخ المتن (ولو نوت الحاض صوم خذ الخ) أي وقد اعتقدت إقطاعه ليلا لميلها بأنه يتم فيه أكثر
 الحضي أو قدر العادة كما هو ظاهر والإمام تكن جملة بالنية لئلا مل وهو يصير وقولنا كما هو ظاهر أي
 ويفيد قول الشارع لزوم ما بان غدا خذ الخ قول المتن (قل إقطاع دما) قال في الباب وهو وقت بمادة إقطاعه
 ليلا هو سم وكان حقا أن تكتب على قول المتن وكذا قدر المادة (قوله) التي لم تختص) يعني أو أكثر المادة
 المختلفة سم عبارة التباين المتو سواء اختلفت أم اختلفت وانقسمت لم تناس أناسها بخلاف ما إذا لم يكن
 لها مادة لم يتم أكثر الحضي ليلا أو كان لها مادة مختلفة متفقة أو متفقة ونسبت أناسها ولم يتم لها
 أكثر مادتها ليلا لأنها لم تقم ولا يثبت على أصل ولا إمامة (قوله) ما ذكر) أي من أكثر الحضي أو
 قدر المادة الغير المختلفة (قوله) والناس كالحضي (فرع) أي أن الإصلاح بأنه لو ظهر لها إقطاع حضيها
 فصلحت بقلته ونوت ثم اخترتها بنهارا ولم ترد ما لا تقطروا ورواه ابن الأستاذينما ذكره في أول الفصل
 الآتي من أن انزعاج الخط مغلط قال في شرح الباب وهو ظاهر وهو الوجه ما قاله ابن الإصلاح سم أي لظهور
 الفرق بين الإخراج من الفرق والإخراج من تحت فإن الأولى ملحق باستقامة والثاني ينحو البول
 (فصل في بيان المفطرات) (قوله) من حيث الفعل) إلى التنبيه في التباين المتو (قوله) بأن يثبت إلى
 المتن وقوله وصر إلى المتن وقوله لكن بمنزلة إذا (قوله) من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت
 حش وكردي (قوله) إجماعا) نعم في آيات البيمة أو الدر إذا لم يزل خلاف فقيل لا يفطر بأعسال فيه
 التمر فقط معنى وقوله فقيل لا يفطر الخ عن قال بذلك أبو حنيفة فليؤى به بجوي (قوله) فيفطر به) أي
 ولو بمائل كما هو ظاهر سم (قوله) أن خذ الخ) أي بالتمر سم فلو كان جاهلا معلوما أو ناسيا لم يفطر به وكذا
 لا يفطر به لو كان مكرها أو غلبا بنحوه أو أكره على الوطوء هو الأصح وقبل لا يثنى الأكره عليه لأنه إذا لم

رمضان سنة أخرى فحسبه فساد له كما قاله في الباب وإن ظن فرض رمضان فحسب قضاء فواته رمضان أجزأه
 وإذا اقتصروا ذلك ظهر إنكار قول الشارع وإن توى به القضاء ما نزل أو أقتضا ما اجتنبه كما هو ظاهر سياقه كان
 قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتهدوا رمضان فاضاد رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء سنة الحاضرة التي
 هو فيها لظن فوات رمضان فاضادها اجتهدوا فحسب من رمضان ما يمكن حل كراهه عليه لكنه بعيد
 جدا من سياقه (قوله) قبل إقطاع دما) قال في الباب وهو وقت بمادة إقطاعه ليلا هو سم (قوله) أي أن إقطاع
 فيها) أي وقد اعتقدت إقطاعه ليلا لميلها بأنه يتم فيه أكثر الحضي أو قدر المادة كد هو ظاهر والإمام ترك
 جملة بالنية لئلا مل (قوله) التي لم تختص) يعني أو أكثر المادة المختلفة (فرع) أي أن الإصلاح بأنه لو
 ظهر لها إقطاع حضيها فصلحت بقلته ونوت ثم اخترتها بنهارا ولم ترد ما لا تقطروا ورواه ابن الأستاذينما ذكره
 في أول الفصل الآتي من أن انزعاج الخط مغلط قال في شرح الباب وهو ظاهر وهو الوجه ما قاله ابن الإصلاح
 (فصل في بيان المفطرات) (قوله) في المتن الإمساك عن الجماع) أي ولو بمائل كما هو ظاهر (قوله)

ماه تعلق بهرحمته انه لا
يلحق بهنوع فظنة من باطن
احليها دخلها الى (او الصحيح
انلويقن انه لم يرجع شيء
الى جوفه) بأن تقياً متكسراً
(بطل) صرعه بناء على
الاصح ان الاستقامة مفطرة
لنفسه لا لاجتماع شيء الى
الجوف (وان ظله التي
فلا بأس) التغير (وكذا)
لا يفطر (او اقل نظامه)
من الصالح أو الباطن
(ولفظها) أي وماها (في
الاصح) لان الحاجة لذلك
تتكرر في بعضه ليس لكن
يسن تضامير ككل ما في
الفطر بخلاف يراعي كما
هو ظاهر اما إذا لم يتعلمها
بان تولدت من علها من
من الباطن اليه او قلها
بسم الله أو غيرها فلفظها فانه
لا يفطر قطعاً وأما ما لم يتعلمها
مع قدر سمع لفظها يمد
وصولها لحد الظاهر فانه
يفطر قطعاً (فلو تولدت من
دماغه وخصت في حد
الظاهر من التمس) وهو يخرج
الحالة المهمة فأيده باطن

التياس منحرف لان الحيف لا مندوحة الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره ازيد التباية وحيث لم ينفذ شيء
عما ذكر يجب عليه نوعه وابتلاعه مخالفة على الصلاة لان حكمها اغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها كونه
قال ابن العباد هذا كله ان لم يأت قطيع الحيف من حد الظاهر من التمس فان تاتي وجب القطع وابتلاع ما في
حد الباطن وخرج ما في حد الظاهر وإذا راعى مصلحة الصلاة فليتيه ان يتعلمه ولا يخرجه لئلا يتردى الى
تتجسس به او قال عرض قوله وان يتزعمه من غير وهو خالف اي فلا يكون هوسياً في تزعمه فلو اورد غيره
بقلمه لقلعه منه بعد غفلة بطل صرعه وقوله هر لانه كالسكر ظاهر من ان ذهب الى الحالكوا غيره بذلك
فاكرهه هو ظاهر لا تعلمها بالحق بالحكم عليه وعلى هذا قيل ان الغيب لها كواجب عليه ولا يه نظر
والظاهر عدم الوجوب لان الحالك قد لا يساعد ادهش (قوله) ما تعلق بذلك) عبارة عن ان كانت
صاحبة تركت الحشونهار او قصرت على العصب مخالفة على الصوم لا الصلاة عكس ما قاله فليمن ابتلع خطا
لان الاستقامة على رمة الظاهر وادامه للوروجيت الصلاة بما تعذر اتمام الصوم ولا كذلك ثم ادهش (قوله)
خطا يتعلمه (الخ) اي كذا كفاية المعروفه شيئا (قوله) ويبحث عنه (الخ) اعتمد هذا البحث وهو (قوله) من باطن
احليها) أي وأذنه هر اده سم ويخبر أو دبره أو قبلها كاد قيل الفصل عزم (قوله) (التي) أي المار
انفا (قوله) (الباطن) صريح في ان اطلاقها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي خلا ما توهم سم
قول المتن (تخامة) هي الفضة التليطة التي ينفذها الشخص فيه ويقال لها التناخطة بالعين معنى (قوله)
اما إذا لم يتعلمها (الخ) عبارة التباية والتي واكثر زقوله اقل حالها انظها مع تزولها بنفسها او بقية
سعال فلا بأس به جز ما بلفظها مما لا يثبت في عملها ولا يجرى ما وعملوا ابتليها بعد خروجها لظهور
يفطر جز ما (قوله) بان تولدت من علها (الخ) عبارة الرشيدي بان تقلها من علها الاصل منه إلى عل اخر منه
اه (قوله) (اليه) أي الى الباطن (قوله) أو قلها بسم الله (الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتبوير بقلع لا يلائم
لان هذه من محرمات اقلع كما قد عدا لتب تبوير المني مع نزولها بنفسها او بغيره سعال يصري وقوله مع
نزولها (الخ) لا يلو باو تولدت (قوله) لحد الظاهر (الخ) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث
حكمنا نجاستها او يفي عنه في نظر ولا يبعد المعفو اده سم على صحو عليه لو كان في الصلاة حصل لذلك
لم يظطر به صلاته ولا صومه إذا ابتلع وقوله لو قيل بعدم المعفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا لان هذه حصوها
نادر وهي شبيهة بالتي وهو لا يفي عن شيء منه اللهم الا ان يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلي بذلك كدم
الثنا إذا ابتلي به عرض وقوله نادر يمتنع قول الشارع لان الحاجة لذلك تتكرر قول المتن (فلو تولدت من دماغه
وحصلت (الخ) اي بان انصبت من دماغه في التفتة التافدة من الى أقصى التمس لفرق الحق من تافدة متى (قوله)
وهو) اي حد الظاهر يخرج الحاله المهمة هذا يشكك مع قوله من التمس سواء جعلت من يمانية او تبعية
اذ يخرج الجلاء خارج عن التمس ولا يبعد ايضا ان يجعل ابتدائية والمانى والظاهر المتبداء من التمس اي الذي
ابتداءه التمس حدهاى آخره من جهة الجوف يخرج الحاله المهمة على هذا قاله ابقوله ولو حصلت التفتة
حصلت في ذلك او ما يبعد الى جهة الخارج فلي امل سم (قوله) فأيده (الخ) وهو يخرج الحاله المهمة معنى
ترك بطلت صلاته وطريقه ان يزعمه وهو خالف اه قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يعلم عليه عارف
بهذا القول بويريده هو الخلاص فطر يقان بغيره ما كره في تزعمه لا يفطر لانه كالسكر بل لو قيل انه
لا يفطر بالزوج باختياره لم يبعد تنزيلا لاجباب الشرع من ان لا كراه كالسكر ليطا في هذه الحالة فوجدما
حائضا لا يمتنع تركه او طهرا اما إذا لم يكن غائلا وتكمن من دفع البازع فانه يفطر لان الزوج موافق لترض
النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بتبوير اذنه ويمكن من دفعه اه قال
الشارح في شرح الصياح بعدة ما تقدم من الزركشي وروى ان لا تامل ان الشرع اوجب ذلك عينا لما ياتي
اه إذا تاملت في حقه الامران قدم مصلحة اه لا تزعمه امارق انظ به ادهش (قوله) ويبحث عنه لا يلق به
الخ) اعتمد هذا البحث هر (قوله) من باطن احليها) أي وأذنه هر (قوله) (الباطن) مل يلزمه تطهير

زاد التباين معنى الحق عند الفقهاء أشخص منه عند أئمة المروية إذا جمعت والمهمة من حروف الحلق
عندهم أي أئمة المروية وإن كان مخرج المجمة أدنى من مخرج المهمة داخل القم والاف إلى منتهى
الفصم الخشوم له حكم الظاهر في اللفظ باستخراج الق إلى و ابتلاع النخامة منه و هو بدو ش
قبر إن أسكره إذا تنجس وجب غسله له حكم الباطن في عدم اللفظ بالابتلاع الرقيق منه في سقوط غسله
من نحو الجنب وقار وجوب غسل النجاسة منه بأن تنجس البدن اندر من الجلبة لضيق فيه ونهاه وقوله
ثم داخل القم الخ في شرح الفضل مثله إلا أنه أبدل منتهى الفصمة بمنتهى المهمة قال عرش قوله أخص منه
أي هو بخص عند الثوريين وليس أخص بالمخى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئياً من جزئيات هلق
الحلق وإنما هو جزء منه قال في المصباح والفصمة أي بمجمة مفتوحة فلام ساكنة فقه الباطن الحلق وهو
الموضع الناقص في الحلق والجمع غلام وقوله ثم داخل القم أي إلى ما وراء مخرج الحام المهمة و داخل
الانقب إلى ما وراء ما لجاش أمه قال الكردى على الفضل في تفسيره جميعه من الظاهر قال في السباب القصبة
من الخشوم أمه في فوق المار وهو الما من الألف اه (قوله غير محتاج إليه) موجه بصري (قوله
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المحتاج وهو المنهج (قوله هو موم) محل تأمل لأن حكم ما عاده معلوم
منه بالأولى المهم إلا أن يقال الأياح بالنظر لبادي الرأي لكن قوله إلا أن يجعل الاضاعة بيانية يقتضى أن
الأياح حقيق لا ظاهري إذ مقتضاه أن الأياح برقع يجعلها بيانية والحال أن الأياح الظاهري لا يرتفع
بذلك (قوله إلا أن يجعل الاضاعة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
وخصوص وجهي وما هنا ليس كذلك (قوله تحديه) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن
المنفي بيان حد الظاهر وتعيينه (قوله هو ذكر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديه (قوله هو المسجمة) أي
مخرجها (قوله وهو المتعدد) وقوله التباين الخ (قوله فيدخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل
مخرج المهمة (قوله إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف في التباين كذا في المنفي لا قوله لزمته إلى وبخلاف
الخ (قوله إن أمكنه) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على بها إلا بظهور حريق أي أو أكثر لم
تبطل صلاته بل يرضى أي القلعه مرافق فصلحتهما أي الصوم والصلاة كما يتجتمعت لشدة القرابة الوجهة كذا
أقن به الواضح أنه تعالى نهاية مع زيادة من عرش قول المتن (وعن وصول العين) أي الذي من أعيان
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يغطرها الصائم شيئاً عبارة عرش (قائدة) قال شيخنا العلامة
الشوهراني محل اللفظ بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلناه تعالى من أهلها فإن كانت
العين من ثمار ما لم يغطرها ثم رأيت في الاتحاف اه (قوله أي عين كانت الخ) وعن العين الدخان المشهور
وهو المسمى بالتقومته التباين فيغطر به الصائم لأنه أثر يصح كأيضا هدي في باطن العود شيئاً عبارة
الكردى على الفضل وفي التحفة فتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سلم في شرح أبي شعيب فيه نظر لأن
الدخان عين هو عبارة بعض المومنين فيغطر بالصائم يشرب التباين لا يفعل فاعل قوله لزمته لا أثر
وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجمل المكي وغيره كالبرهان على الفزى والشيخ العلامة عبيد الله بن سعيد
بالتفسير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة التباينة والمنفرد قلت كسمة أو لم يؤكل كصاة اه
قال عرش (قائدة) لا يضر بلع ريقها أو ما المضمضة وإن أمكنه به لسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق

(تليه) ذكر جد غير
ويحتاج إليه في عبارته وإن
فلان به شيئاً في مختصرها بل
مخرج موم إلا أن يجعل الاضاعة
بيانية وإنما يحتاج إليه من
قريب قد يدعى ذكر الخلاف
لا يثق أخذ أمر المجمة وعليه
دليل رافعي وغيره أو المهمة
قيل وهو المتعدد كما قرر
فيدخل كل ما قبله ومنه
المجمة (فليقتطعها من
بهراد أو ليس بها) إن أمكنه
حتى لا يصل منتهى بلباطن
(فان تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت الجوف)
يعني جاوزت الحد المذكور
(ألفظ في الأصح) تنقصه
بغلاف ما إذا لم تصل
لظاهر وإن قدر على
لفظها وما إذا وصلت إليه
وهو من ذلك (و) الإصاك
(عن وصول العين) أي عين
كانت وإن كانت أقل ما
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها وبه في عنه في نظر ولا يبعد العفو مر (قوله أو
الباطن) صريح في أن اقتلاصها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي خلافاً لما توم (قوله وهو) أي حد
الظاهر مخرج الحام المهمة هذا بشكل مع قوله من القم سواء جمعت من يائية أو تبعية إذ مخرج الحام
خارج عن القم كما يبعد إلا أن يجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر الميتة من القم أي الذي ابتداء القم حده
أي آخره من جهة الجوف مخرج الحام المهمة على هذا قال رد بقوله وصلت الخ أنها وصلت في ذلك اه
ما يبعد إلى جهة الخارج فليتامل (قوله وهو المتعدد) قال في شرح السباب الحلق في قولهم الوصل إليه مغلط

(إلى ما يسمى جوقا) لأن فاعل ذلك لا يسمى ممكنا بخلاف وصول الأمر كالعلم (٤٠١) وكما يخرج البسم ومثله وصول دعان

نحو البخور إلى الجوف
والقول بأن الدعان عين
ليس المراد به العين هنا
وبخلاف الوصول لما
لا يسمى جوقا كدخول
خ الساق أو له بخلاف
جوف آخر ولو بأمره
لمن طعنه فيه ولا يضر
سكوته مع تمكنه من دفعه
إذ لا يضر له أن لا يزول يمكن
الحرم من الدفع عن الشعر
منزلة له لأنه في يده أمانة
لأنه يدفع عنها بخلاف
ما هنا ثم يشك عليه ما
يأتي في الأمان أنه حلف
ليأكل ذا الطعام خدا
فأقلعه من قدر حل أنزاعه
منه هو ساكت حسنت إلا
أن يجاب بأن الملقط ثم
تقويت البر باختياره
وسكوته مع قدرته يطلق
عليه حرقا أنه لم يره وهنا
تعاظم مفسطر وهو
لا يصدق عليه حرقا
ولا شرعا أنه تعاظم وما
سرفيا لإذاجرت الخامة
بنفسها مع قدرته على جها
إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا
عالم عليه الفعل فلم ينسب
للساكت شيء بخلاف
تزول الخامة وأيضا
شأن دفع الطاعن أن
يرتب عليه هلاك أو نحو
فلم يكف الدفع وإن قدر
بخلاف معناه فليكن
تكون قدرته على دفعه

أه قول المتن (إلى ما يسمى جوقا) أي مع العندو العلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله) لأن فاعل ذلك (الخ)
عبارة النهائية (إجماعا في الأكل والشرب وما صنع من غير وبال في المضغنة والاستنقاء (إلا أن تكون
صانعا وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس (إنما القطر عاذل وليس ما عرج أي الأصل ذلك أنه
أي فلا ترا الاستغاء غش (قوله) ومثله وصول دعان نحو البخور (الخ) أي وإن فتحه فقد صد ذلك عبارة
النهاية بعد كلام يؤخذ منه أن وصول الدعان فيه راحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يضر به وإن
تعذر فتحه لا أجل ذلك وهو ظاهر وه ألقى الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أي عقاذا المدار هنا
عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الأحرار وقطع من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم اتصال عين هنا
أه قال غش قوله لم لما تقرر (الخ) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يضر لما ذكره أن
المدار على الرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كالأن الدعان المسمى بالبخور لا يسماها وقد قل من شيعتنا
الراي أنه كان يفتي بذلك لا ثم عرض عليه بعض تلامذته قضية ما يشرب فيه وكسر ما بين يديه وأراه
ما تصد من أن الدعان فيها وقال هذا عين فرجع من ذلك وقال حيث كان عينا يضر وناقش في ذلك
بعض تلامذة أيضا بأن ما في القضية (أنها من الرماذ التي يبق من أثر النار لا من عين الدعان الذي يصل إلى
الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الفارح من عدم الإظهار وهو الظاهر غير أن قول الفارح من
وأن تصدق فيه لا أجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أضر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم القطر أه أقول
هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس ترد بان لوسل أن ما في القضية من الرماذ المذكور فالصحيح بالقضية
منه عشر أضرار ما وصل منه إلى الدماغ كما هو ظاهر ما لم يتبدل الصواب ما تقدم عن شيعنا وسر ابن الجال
وغيره من الأضرار بذلك ويأتي عن ابن زياد (أن ما يره (قوله) العين هنا) وهي ما يسمى حينها رقا
كردى (قوله) كدخاله الساق (الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلا في الاثنين
ودخلت الألفه صدى بالطنها من عرض (قوله) بخلاف جوف آخر) كذا في إيرادنا من نسخ الفارح ولم له
على حذف المعاطف من الكتابة بيان لغيره من الموصوف التي في المتن الواقعة على جزء (العين) قوله ولو بأمره
(الخ) راجع إلى المتن أي لو كان وصول العين بأمره (الخ) فانه يجب ألا مساك عنه كرى عبارة تشرح بأفضل
للتأرجح وكجوف عمل إليه طعنه من نفسه وأخيه بأذنه لا يضره وحلها لخصاته أنه ليس بجوف أو عبارة
المباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا يضره ولو بقدر دفعه بكيه فوصلت جوفه لا خسافه أضر وإن بقي
بعض السكين خارجا أو عبارة الثانية (أو الخ) ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو
أدخل في إحاطته أوافته عودا أو نحو فوصل إلى الباطن الطر أه (قوله) وإما زول يمكن الحرم من الدفع
(الخ) أي دفع حائق شره بلاذنه فانه كالحق بأذنه (قوله) بخلاف ما هنا) أي فان لا لظاهرا بمنزلة
ما ينسب فعله إلى العين (إما ب) (قوله) يشك عليه) أي على قوله لا يضر سكوته مع تمكنه (الخ) قوله فالتنه
(الخ) أي لو قيل (قوله) (قوله) وما ر (الخ) عطف على ما يأتي (الخ) (قوله) إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا (الخ) يبطل هذا
الجواب كلامهم في مسئلة لخطيب المبلح ليل لا يضر أع بصرى أي من قوله فان لم يكن غفلا وتمكن من دفع
النار أضر إذ أن تقع موافق لفرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه
بغير إذنه يتمكن من منعه أه ولكن أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت تفرق بين
مسئلة الطعن ومسئلة الخامة غير الفرق الذي ذكره وبين مسئلة الطعن ومسئلة الخطيب (قوله) بخلاف ما هنا
أي ما عدا طعن الساكت المتكمن من دفعه كإذ صاب ما متلافي حلقه وهو ساكت قادر على دفعه وأدخل
نحو أصبه إلى ما يضر وصول الخطر إليه كدك سم وكردى (قوله) وتقييد (الخ) عطف على مسئلة

معمل على ما ضبطه الباطن ثم لم عند الفقهاء أخص من عند أئمة العربية أه أي فان كلام من خرج
الحاكم لم يخرجه إلحاقا لمصلحة من الملقط عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا إذ لا قطر بالوصول لعدم المصلحة
لخروجه عن الباطن المراد هنا (قوله) بخلاف ما هنا) أي قالوا صاب الإنسان ما متلافي حلقه وهو ساكت قادر

بالمكره وكالعين رية المتخصص بشر (٤٠٢) دم كته وان صفا ولم يبق فيه أثر مطقا لأنه لما حرم ابتلاعه لتخصصه صار مثله

النخامة (قوله بالمكره) بفتح الراء (قوله وكالعين) الى المتن في النهاية والحق (قوله بنحو دم شتاه) أي إذا لم يكن مبتلى به كما يقال قول المتن (أن يكون فيه) أي الجوف نهاية (قوله بكسر عينه) أي يطلق على الماء كونه المشروب بمعنى قول المتن (والهواء) كذا في أصله ورحمة الله تعالى والموجود في أكثر نسخ المتن في نسخ الرخصة وهو في النسب فيها يظهر إذا نظر المراد من هذا التقابل لا يشترطهما معا بصرى (قوله لأن ما لا يحميه) أي ما ذكر من الغذاء والوقود ويجوز أن الأفراد تنظر الى أن الراوي بمعنى أو (قوله الحق) تقدم أنه عند التفحص يخرج المأمور ما تقول المتن (والاعماء) أي الوصول الى الماء من أن يصل الى باطنها على ما يأتي في قوله أن يصل باطن الاعماء (قوله لفرضنا) أي قوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله أو الاكل راجع للبطن وقوله أو الحقن راجع للاعماء والمثاقنة بمعنى (قوله أي الاحتقان) عبارة عن الحنطة تنبيه كان الأولى التحديد بالاحتقان لأن الحنطة هي الادوية التي يمتحن بها المريض اه (قوله تماذج بها المثاقنة) له إطلاق لتقوى الاضطرار في علاجها بغير بصرى (قوله المثاقنة) أي عبارة عن الحنطة والفاطمة اه (قوله أيضا) أي كالبر قول المتن (أو الوصول من جافة مأمومة) قال الأستاذ رحمه الله تعالى إن جلدة الرأس وهي المشاهدة عند خلق الرأس يليها لحم وعلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويلها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ تلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ تسمى ايضا أم الرأس والجنابة الواسلة الى الخريطة المذكرة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا عطف ذلك فكان على رأسه مأمومة فوضع في اخرها ذكر الفاسخ سم (قوله لا تهجر) الى قوله لكن خضفت في النهاية الا قوله نعم الى المتن قوله لو نهى المترو كذا في المتن الا قوله كان التقيد الى قضيه قوله اه (قوله وكان التقيد بالباطل) أي على تأمل كاي لم ير اجمة أصل الرخصة قالوا في الفع بان مراد المصنف باطن الدماغ والقحف يطبق قوله البطن والاعماء على باطن لا على الدماغ فان صنع الرخصة صرح في أن مراد باطن الدماغ ما ذكر بصرى (قوله لا تهجر) أي باطن ما ذكر (قوله قضيه) أي قضيه قول المصنف باطن الدماغ معنى (قوله أو الاعماء) أي الظاهر الاعماء قضيه اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الاعماء لا يضطر على الوجهين ويرد قول المصنف البطن لأن الوصول لباطنه وصول لظاهر الاعماء بل قياس ذلك الا اكتشاف الفطر عليها بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن الوجه الثاني اكتفى بميل الهواء وداخل القحف كذلك فليتأمل سم (قوله وليس كذلك) أي وليس مراد بل الصحيح انه لو كان الخ منقضى (قوله افطر وان لم يصل) أي كاجرم به في الرخصة نهاية (قوله ولا الدماغ تقسم) أي بل المتبر مجاوزة القحف سم قول المتن (والتقطيع في باطن الاذن) أي وان لم يصل الى

صين أجنبية (وقيل يفرط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحييل الغذاء) بكسر غنة ثم مصححة (والهواء) لأن ما لا يحميه لا يتضح به البدن فكان الراصل اليه كالراصل لتغير جوف وروده بأنت الراصل الحق منطرح أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعل) الوجهين باطن الدماغ والبطن والاعماء) وهي المصادر جمع ممي يوزن وحاً (والمثاقنة) بالثاقنة وهي جمع البول (منظر) بالاضمار أو الاكل أو الحنطة) أي الاحتقان لف ونشر مرتب إذا الحقن في أدوية معروفة تماذجها المثاقنة ايضا (أو) الوصول من جافة مأمومة ونحوهما) لأنه جوف محيل وكان التقيد بالباطن لأنه الذي يأتي على الوجهين فاندفع ما قبل قضيه ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الاعماء لا يضطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لا تقع باطن الخريطة وكذا لو

على دفعه أو أدخل نحو أصبه الى ما يضره مثل القطر اليه كذلك (قوله في المتن أو الوصول من جافة مأمومة ونحوهما) قال الأستاذ رحمه الله تنبيه مسترف في الجنابات أن جلدة الرأس وهي المشاهدة عند خلق الشعر يليها لحم وعلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويلها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ تلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ تسمى ايضا أم الرأس والجنابة الواسلة الى الخريطة المذكرة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا عطف ذلك فكان على رأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل جوفه فصار خريطة الدماغ افطر وان لم يصل باطن الاعماء وباطن الخريطة كذلك قاله الاصحاب وجرم بقوله الرخصة فلتنظر ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المتبر مجاوزة القحف وكذا الاعماء لا يضطر ايضا باطنها على خلاف ما جرمه المصنف امره قد قبل قول المصنف البطن أدل دليل على أنه لا يضطر باطن الاعماء ودفع لاجام الاعماء أو ما مع منه بل وقدرته على أن يبقى مجاوزة القحف فليتأمل (قوله أو الاعماء) أي أو لظاهر الاعماء قضيه اندفاع هذا أن الوصول لظاهر الاعماء لا يضطر على الوجهين ويرد قول المصنف البطن لأن الوصول لباطنه وصول لظاهر الاعماء بل قياس ذلك الا اكتشاف الفطر عليها بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن

كان جهه جافة فوضع عليها دواء فوصل جوفه افطر وان لم يصل باطن الاعماء اه (والتقطيع في باطن الاذن والاسفل) الدماغ

وهو مخرج بولوين وان لم يولد الحنفية او الحلية (مفطر في الاصح) بتأجل ان الاخصان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يغلط
بإدخال اذى جرم من اصبغ فيه وادقيا بان جوار مجاب عنه في الاستحباب نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضى يغلط بوصول رأس

الدمع ما ياتو معنى قال فخرج البيهقي لانه قال في داخل قصب الرأس وهو جوف ادهش (قوله مخرج
بول) اى من الذكر (ولين) اى من النسي ياتو معنى (قوله في دبره) اى الصائم ذكر الراضى (قوله لانه
يؤسج) قد لا يضر التأخير فاذا منع من حل كلام القاضى يظهر على هذا سم ولا يفتى بعده قول المتن
(في متذلل) فى معنى من كاهن جاف موحش من الوضوء بصرى قول المتن (مفتوح) اى عرقا أو قضا يدرك
سم (قوله كارهه) اى كما لا يضر اغتساله بالمالبارد وان وجد له اثرا يباطنه بجماع ان الراسل
اليه ليس من منفذ معنى (قوله لونه) اى الكحل ولوا طهرنا لاستيقظ من التفسير الاق (قوله) إذ لا منفذ
من صيته (خ) فيه ان اهل التشريع يثبتونه وقد يجاب بأنه تحقاه وهو صفة ملحق بالمسام ولهذا قال فهو
كالرأسل الحصرى (قوله ومع ذلك قال) اى عدم تعقيب المصنف ذلك الحرق المجموع قال فيه (قوله
لا يكره) جزمه في التأخير المتى (قوله قالو جوف الحلية) مختلف (الاولى) اقول قوة الخلاف لا تناسب
كروية خلاف الاولى بل قد يكره الكراهة اللهم الا قال المراد بالكره عدم خروج من الخلاف ان
عدم المرأة خلاف الاولى (قوله وقد قيل على كلام المجموع) اى بان يراد بالكره الكراهة المنفية
الكره اعمه العبدية قول المتن (وكره) اى الواسل نهاية (قوله لم يمدحوا) اخر اسما (خ) اى كالأكل مرض
او جوع مضطرب سم على البيهقي ويبنى انه لو شك هل وصلت في وصولها الى الجوف ام لا فخرجها
عامدا عا لما لم يضر بل يقال بوجوب الاخراج في هذه الحالة إذا غشى زوالها للباطن كالنخامة الثانية
عش قول المتن (او غيار الطريق) (خ) هل يجرى مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظرو لم يمدح الجريان
سموق فتارى ابن زياد التميمي يمدح على كلام ماض فخلص من ذلك ان الماشى لا يكتفط طاقا فيه إذا لم
يقصد بالفتح دخول الثياب والفتق جوفه هو ذلك الدخان المذكور في السؤال اى لا يكتفط المصل طبقا
فهو بل لا يضر تصدده لفتح فيه الا إذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه عين كاذب وفي الاحتجاسات وما واى به
البرماوى من انه لا يغلط بوصول الدخان الى جوفه إذا احتوى على جزمة الخوخ وشمع حله على ما إذا لم يفتح
فاده قاصدا وصول الدخان الى جوفه او اعطاهم او قدم سم و ابن الجباله و شيخنا وغيرهم ما رواه من ان
الدخان حين يغلط قول المتن (وغرفة الدقيق) التريفة ادارة الحبيب في الغر مال ليتنى خيشونى و طيبو وكلام
العرب من غر بل الناس يخلو اى قش من اموهم و اوصولهم جعلوه فخاله متخذا لاجبى و المراد بها هنا
التنخل بدليل اضافتها للدقيق فالمراد بصدق لصلتها اموه والواو فى المتن بمعنى او كما مر شرح المنهج قول
المتن (لم يغلط) أى وان أسكه اجتناب ذلك الطباق القوم او غيره ياتو معنى (قوله كدم البراغيث) اى
المقتولة عمدنا ياتو معنى (قوله وقضيه) اى التشبيه بدم البراغيث (قوله إذا لفرق بين غيار الطريق) (خ)
وهو المتمدن اى سم خلافا لى صحيح والوايدى حيث قيده الطاهر و عيار سم على البيهقي الارجح
اشترط طاهره فان كان نجسا اطهره اموه هو ظاهر لا يبنى المدول عنه لفظ امرنا نجسا وتندر حصولة
بالنسبة للطاهره عش جبار الكردى على بافضل الذى اعتمدته الشارح في التحفة ان الثياب النجس يصر
مطلقا والطاهر ان تصدده بان فتح حتى دخل عن غلبته وان لم تصدده عن غلبته وانما الجمل الى الملى

الوجه الثاني اكنى بمحيط الاموال داخل التحق كدك فليأمل (قوله لانه يؤمر بتأخير ما يلبس) قد لا يضر
التأخير فاذا منع من حل كلام القاضى يظهر على هذا (قوله وهو يلبس لطيفة) (خ) قوله اى فى المتن
مفتوح اى عرقا أو قضا يدرك (قوله فى المتن او غيار الطريق) (خ) هل يجرى مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به
فيه نظرو لم يمدح الجريان (قوله وقضيه انه لا فرق) اعتمد به (قوله وقضيه انه لا فرق بين غيار الطريق
الطاهر والنجس) (خ) والارجح المفطر في النجس (اقول) هذا بامراض اعتيادهم فيها قلته عن قريانه انه لا فرق

عليه كلام المجموع (وكره) بقصد فلو وصل جوفه ذهابا وبمروضة) لم يغلط لكن كثر ما يسمى الانساق في اخراج ذباية وصلت لحد
الباطن وهو خطا لانه يثبت مفطر نعم ان غشى منها غير ابيض التيم لم يمدحوا اخر اسما ووجوب القضاء (او غيار الطريق وغرفة
الدقيق لم يغلط) لان التخرجه من شاته ان يصر تخلف فيه كدم البراغيث وقضيه انه لا فرق بين غيار الطريق الطاهر والنجس

وفي نظر لان التجسس لا يصير على العاقل (٤٤) تجنبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يعمده فان تعمدته بان تجسس

أى ومثله المتنى فانه اعتمد في نهايته العفو مطلقا وان كثروا تعمدوا به فليدعوا الطاهر وكذا أطلق في شرح
نظم الزيدله وقال تلبذه القليوبى لا يضروا كان يجسوا وكثيرا وما كنهنا استراخه بنحو اطلاقه مثلا أه
(قوله وفيه نظر) فيه امران الأول انه لا يجهل انه لا يضرب القليل الحاصل بنظر اختياره و الثاني انه لم يجب
غسل الفم منه حيث نورا أو يرضى عنه فيه نظر وقد جزم بهضم أى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فورا
قلير اجمع فان كان منقولاً فذاك والإلا فلا يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فيه ليدخل في العفو على هذا نظر سم
على حج أقول الأول وجوب الغسل وان لم يكن مقبولا إذ لا تلازم بين عدم القطر ووجوب الغسل عرش
(قوله وهو كذلك) وقالا للثابت المتنى (قوله فان تعمد به ان فتحه) عمدا (الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء
فدخل جوفه لم يكن بحيث لو سد فاه لم يدخل اضطر لقول الأتوارولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه اضطر وفيه أى
الأتوارولو وضع شيئاً فيه عمدا أى لمرض يقرين بما ياقى ابتله ناسيا لم يضر ويؤيده قول الداريمى لو كان
فيه أو فاهه ما حصل له نحو عقال فقل به الماء جوفه أو صعد له ما فله لم يضر ولو بقاء ما ياقى من القطر يسبق
الماء الذى وضعه في أى لمرض لان المذمومنا اظهر شرحه ر سم (قوله ان قل عرا) هو ظاهر كلام
الاصحاب عدم الفرق وهو الأول وجه نهاية معنى أى بين القليل والكثير سم وعش (قوله) بتدبيره انه لا فرق
(الخ) اعتمدته الثابت المتنى (قوله) وهو صريح بجمع مقدمون (الخ) اثنى به شيخنا الشهاب الرمل ايضا سم
على وجهه وفي العياض الجرم بالقطر في هذه الحالة عرش وقدم عن فتاوى ابن زباد ما يوافقه (قوله) وكذا ان
اعادها (الخ) أى وان توقفت اعادها على دخول شئ من اصبعه عرش (قوله) كما قاله البغوى (الخ) اعتمدته
الثابت المتنى (قوله) لا اضطراره (اليه) أى الى الاعادة والاداء (قوله) نعمت الله على الخادمة) نعمت الله على الخادمة
نعمته فوه وليس هذا كالأكل جوتا (قوله) وانه (الخ) حقه على العفو (قوله) بما يرتب عليه) أى من
الاعادة (قوله) ذلك) أى الترخص وعدم القطر بما يوقى بمعنى البقاء (قوله) والثاني أقرب (الخ) قد يقال بل
الأول أقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ريق محل تأمل اما بالنسبة لغسل فواضح القصد إذ الريق
لا يجب غسله واما بالنسبة لمرض العود فلان ما ذكر بحروجه صار كالأجنى لوجوب غسله بخلاف الريق
الترى أهلو تجسس ضرر يلحقون لم يخرج من الفم لصبره و ته كالأجنى والحاصل ان الذى يجهل في هذه

معد حتى دخل لم يضر ان قل
عرفا وتقول حتى دخل هو
عبارة المجموع وقصبتها
انه لا فرق بين فتحه ليدخل
أولا وبه صرح بجمع
مقدمون ومتأخرون
قوالا الوتج فاه بعد ذلك لم
يضر على الأصح فاقصده
كلام الخادم من انه مضر
يصل على الكثير ولو
خرجت مقدمة مسبوقة لم
يضر بتدبيره وكذا ان
اعادها كما قاله البغوى
والخوارزمى واحتمد جمع
متأخرون بل جزم به غير
واحد منهم لا اضطراره اليه
وليس هذا كالأكل جوتا
الذى اخذته الاذرى قوله
الأقرب الى كلام النورى
وغيره القطر وان اضطر
اليه كالأكل جوتا ما اظهر
الفرق بينهما بان الصوم
شرح ليحتمل المكثف مشقة
المجموع المؤدى إلى صفاء
نفسه فحرم جوع يضطر
المكثف منه الى القطر مع
أكله اخر الليل نادر غير
دائم كالمرض لجأ به القطر
ولوم القضاء وما عروج
المقدمة فهو من الباء
المعصا الى الذى ذاق عذام
فاقتضت الضرورة العفو
عنه وانه لا طهر بما يرتب
عليه ومرتق قطع النجاسة
إتراض فيه لان الحاجة
تتكرر اليه وهذه أولى
بالحكم منها في ذلك فاهله

وعلى المسألة قبل يجب غسلها عما عليها من القذر لانه يخرج منه ما صار أجنيا يضرم دمه بها الطاهر أو لا كالأخر المسته
لسانه وعليه من الآتى بطلان الجارية لانه ما عليها من قذارته معدته كل يحمل والثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره ضلها

المسئلة الجزم بوجوب الفصل حيث لا ضرر إذا لوجه لعدم الجواب بوجه وإنما التردد في ضرر العود
والاقرب به أنه لا يضر ما تقرر من صعوبة كالأجنبي بصرى وظاهر أن التردد فيما يؤول بالفصل بخلاف
الدم السائل منها فلا يجزى غسليها عنه لأنه لا ينقطع بالفصل (قوله قيل الخ) واتفقه أنها بقية المقتضى (قوله جمع
الذباب الخ) وفي باب الكتاب لأن كثرة الذباب مفر دوحه ذباب كثر أبوعمر بنان وعليه فلا حاجة بل
لا وجه لما ذكره الشارح وعبارة اليعنابى فى الأيقون الذباب من الذب لا به بنى جمعه أذبة وذبان انتهت
وشيدى (قوله تأسيا بلفظ القرآن) أعمر لأن البعوضة لما كانت أصغر جرم من الذباب وأسرع دخولا مع
أن جمع الذباب مع كبر جرمه وندرته دخوله بالنسبة لما لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فأفرد
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى تباينة قد يقال بعد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله
وندرته دخوله الخ أن مقتضى هذا التعليل أن يترك البعوضة بالكلية (قوله لن يتفقوا الخ) أى وهو قوله
تعالى لن يتفقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فرما مضى (قوله لحكمة لاتأتى هنا) قد يقال هذا لا يمنع
التاسى للترك مع عدم فوات المخصوص هنا وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنس
في الحكم هنا فقام له سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أى بين ما لا يصح الخ (قوله فقيا إياهم) هذا الإيهام
متدفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبته الخ) لكن الوجه أن المراد بجمعه هنا جميع النعم سم
ونابغة وشرح بالفصل ويأتى في الشرح ما يصح بذلك (قوله أظفر جرمها) وقفا أنها بقية المقتضى (قوله لا على
لسانه) أى قوله ولو بنى فى النهاية الاقوله ثم أتى الى اما لو أخرج قوله ولا يظهر الى مثل ذلكى كذا فى المقتضى
الاقوله وكذا دخوله الى المقتضى (قوله لا على لسانه) يذكركم محذره قول المتن (أويل غيظا) أى كى باعتد عند
القتل نهاية (مضى) قوله الطاهر قوله نجا للشارح المحقق تأمل بصرى ويظهر أن التقيد بذلك مجرد
التحذير عن التكرار مع قول المصنف واستتجسا (قوله كسخت الخ) عبارة المقتضى وشرح بالفصل كان قتل
خيطا مصغرا فتغير برقهاه زادت النهاية أى يولون أروج فيها يظهر من إطلاقهم أن انفصلت عين منه
وأخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما انفصل لقلته أو عسر ما لو لجفا له فانه لا يضر أهال ع شقوله لم فيها
يظهر أن قول أى فائدة للبيان بقوله يولون أروج مع قوله أن انفصلت الخ سم على صحيح وقوله مر
إن انفصلت عين منه أفهم أنه لا يضر ابتلاحه متنها يولون أروج حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ
لكن قضية قوله لم يمدوخج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا ما انفصل من الرق المتصل بالخيط وعليه ففى
ظرفه تغير ضرر أن لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه قد تغيرت فيه بالنسبة لروج عبارة الشيدى
قولهم أن انفصلت الخ علم منه أن المدار على العين لا على لون ولا على روج فلا حاجة الى القاية بل هى توم
خلاف المراد على أن اللون فى الرق لا يكون أحيثا كما هو ظاهره وعبارة الكردى على الفضل وقع
الشارح فى الامداد الضرر لهما اذا قتل خيطا مصغرا فتغير برقهه ولو بمجرد روج اولون فيما يظهر من
إطلاقهم لا انفصال عينهما لظرفه الوجه ابن زياد البنى فى الروج ما ذكره مع ما يتحقق به فى الاصل
وعبر فى النهاية بنحو عبارة فالامداد وقيدته قوله أن انفصلت عين منه أو عليه يحصل فى الامداد فراده إذا

والاثنين التانى قيل جمع
الذباب والرمد البعوضة
تأسيا بلفظ القرآن لن
يتفقوا ذبابا بعوضة فما
فرقها اه ويرد بأن ذاك
لحكمة لاتأتى هنا فالاولى
أن يجاب بأن الذباب مشترك
بين ما لا يصح هنا بعوضه
كثيرة الدين فقيا إياهم
خلاف الذباب فانه المعروف
أو التصل أول وغيرهما بما
يصح كله هنا (ولا يضر
يلعب ريقه من معدته)
إجماعا وهو منبته تحت
السان (قوله) ابتلع ريق
غيره أظفر جرمها وما جاء
أنه صلى الله عليه وسلم
كان يحس لسان عائشة وهو
صائم وأما حال فعلية
محملة أنه يحس ثم يحس أو
يصحو لائق به أو (خرج
من القم) لا على لسانه ولو
الى ظهر الشفة (ثم رده)
لسانه أو غيره (وابتلمه
أويل غيظا) أو سواكا
(برقه) أو بما (فرده الى)
فم عليه ملوبة تنفصل
وابتلمه (أو ابتلع ريقه
مخلوطا بغيره) الطاهر
كسخت خيط فله بفمه
(أو) ابتلمه (متجسا)

بدم أو غير ذلك صفا (أفطر) لأنه بانفصاله واختلاطه وتجنسه صار كمين اجنية ويظهر العفو عن ابتل بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما رقي مقعدة المسبورة وما ريت بعضهم يحتمل استدلاله بآلة رفع الحرج عن الأما والقياس على العفو عما رقي شروط الصلاة ثم قال في ابتلعه مع عليه بول ليس عنه بد قصو صحيح ما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتلع ما عليه فانه لا يفطر خلافا لشرح الصغير لأنه لم ينفسل عن الفم إذا لسانه كذا فيه (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كما نبهنا منفرقا من مدحه أما لو اجتمع بلا فعل فلا يفطر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل لما فيه أو ياطنه (قال محمد بن أبيه) أن بالغ بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لأن الصائم منهي عن البائنة كما مر ويظهر ضبطها بان ملاءه أو افقه ما بحيث يسبق غالبا إلى الجوف ومثل ذلك سبق المائى غسل بحد أو تنطق وكذا دخل جوف منقوس من بحر فداواته لكرامة النفس فيه كالبا لتعوله أن لم يعتاده يسبقه والا

لنشات تلك الرائحة من عين وفي الأعياب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحصل منه عين بل تروح أنه لا يضر التنوير بهنا مطلقا لأن يفرق ثم ذكر كلام القموني والمجموع ثم قال قضية أنه لا يضر التنوير بالمجاورة أو يضر التنوير بالخطاط مطلقا فانهم يفرقوا بين الجرم وغيره إلا في المجاور انتهت أدي وهاهنا من قيل المجاور فلا يضر تغير الرطب به (قوله أو غيره ما) كمن كل شيئا يتجسس لم ينسله أو أدميت أنه لا يتعلم ينسل وان أبيض ريقه ثم ابتلعه صافيا متقويا به (قول المتن أفل) أي وإن كان خيطا كاحتضاه مطلقا لم يضر خلافا في الديمري عن الفارق مره اسم وحش (قوله لأنه بانفصاله) أي في المسئلة الأولى والثانية (واختلاطه) أي في الثالثة (وتجنسه) أي في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة دلالة على ولو حمت بول شخص بدمي لثته بحيث يجرى دائما أو غالبا سويع ما يسبق الاحتراز عنه ويكني بصحة ريقه من اثره ولا سبيل إلى تكيفه غسله جميع نهاره إذا فطر من ابتلعه جرم أو داما أو يشح ورم إذا دخله أدرجه يانه كذا قاله الأذري وهو فقه ظاهر اه وكذا في المتن إلا أنه لا سبيل إلى كذا (قوله والقياس اليه) بالجر عطف على أدلة رفع (قوله) أمال أخرج لسانه الخ) عذر لا على لسانه سم على جوف وي موال أخرج لسانه عليه نحو نصف فقه وعلى النصف من أعلامه ريق ثم رده إلى قبل ففطر ابتلاعه أو لأنه لا يفارق معدنه فيه نظر والأقرب التأويل وقيل بالعرف من شيخنا إلى يادى ما يوافق ما قلناه لفتح المدحش (قوله ولو جمع ريقه الخ) أي ولو يجرى معطوك متقويا يقول المتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ القطر بالسبق منهما وعدم تدبهما بل حرمتهما لأن مصلحته الواجب مقدمة على تحصيل المتدبر فهو ريق البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو ياطنه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالمرور بدل أو يصري (قوله كامن) أي في الجوف (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل يمينه أو انغمس باليه) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالماء المعروفة وإن ملاءه أو افقه كاذر كذا سم على حج اه وحش (قوله بحيث يسبق غالبا اليه) أي لكثرة ويظهر أن مثله لو كان الماء قليلا لكنه بالغ في إداره في القوم وجد به في الألف ادرك وجد يسبق معها ما لا يخفى يصري (قوله وكذا دخوله جوف منفس الخ) أي ولو قى غسل واجب (قوله من نحو فانه الخ) قياس ذلك أو أذنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قال الأذري أمالو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو مدحا به بالانفاس ولا يمكنه الصبر عنه أنه يحرم الانفاس ويفطر قطعا ثم علم إذا تمكن من النسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر فيما يظهر اه قال حش قوله مر أمالو عرف من عادته الخ في خدمته أن المدار على غلبة الظن بحيث غلب على غلبة سبق الماء بالانفاس العذري وصول الماء إلى جوفه وإلا فلا قضية قوله مر ويختلف سبق ماء غسل التبرد الخ خلافا لأن الانفاس غير مأثور به يصري حبه قول حش وكذا دخوله جوف منفس الخ اه (قوله وعمله اليه) أي عمل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والأيالغ فلا) بوف العيا بول لأن وضع غشا بيه عمد أي لضرر كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسيا لا يفطر بذلك قال الفارح في شرحه كافي الأنوار ورويه بان الناس لا فعل له بعده فلا تقصير ويجزى عدمه وضع فيه لا يعدم تقصير إلا أن النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق فانه يتشاعر الوضوء أو النفس طاقه وقضية ان السبق يضر وإن كان الوضوء لضرر لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أقول أي قائمة بالبائنة بقوله ولو بلون أو رجع مر فله ان انفصلت (قوله في المتن أفطر) أي وإن كان خيطا كاحتضاه مطلقا لم يضر خلافا في الديمري عن الفارق مر (قوله أمال أخرج لسانه) عذر لا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) لو لم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ القطر بالسبق منهما وعدم تدبهما بل حرمتهما لأن مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المتدبر فهو ريق البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان ملاءه أو افقه ما) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالماء المعروفة وقول إن ملاءه أو افقه كاذر (قوله وكذا دخوله جوف منفس) أي ولو قى غسل واجب (قوله من فقه الخ) قياس ذلك أو أذنه (قوله والأيالغ فلا) في

السبق والجالع اذا كان الوضوء لغيره فليحرمه **(قوله)** فلا يغسل أى لانه لو غسل من مأمو به يتغير اختياره ما سبق ما مضى المشروخ كان غسل الماء في قهواؤه لا لغيره اوسبق ما غسل التبريد او المرة الرابعة من الضمعة او الاستنقاء فانه يغسل لا يغتفر مأمو بذلك بل منهى في الرابعة متني زاد التبايع وخرج عاقر تاهسب ما لم يغسل من حيث او قفاس او جناية أو من غسل مستون فلا يغسل به كالتقي به والرد حقه الله تعالى ومنه يؤخذ ان يغسل اذ يتيقن الجناية نحو ما فسق المال الى جوفه منها لا يغسل ولا نظر الى مكان ازالة الرأس بحيث لا يدخل شيء ليسر مشعره سم قال عرض قوله لا يغسل مأمو بذلك قضيت تخصيص الغرض المسوخ لو ضمن في قه بحيث يمنع من الاضطرار بالمأمو وهو عليه لئلا يتلذذ معنى الغرض فيما قلته عن الاوارق من قوله وفيه لو ضمن شيئاً في عهدى الغرض يقرينه ما ياتي ثم ايتى في سم على صحه صوره بالمواضع المحظورة وكان ما جرت العادة وضمنه في الغم اه وينيئ ان من التحوالى وضمن الحرف في قه لضمة نحو الطفل حيث احتاج اليه او وضمن شيئاً في له لئلا واقاساته بحيث لا يتحمل منه شيء أو ليعلم قضبان خيف من تاهه اه (من صور اربعة) أى يتبايع بغيره ما لم يشك له أن يتبايع ولو ثلاث قواد اخرى فالتباعد لا يضر دعوى ما لم يسم على الوجه اه عرض أى كايديه قول الشارح **(قوله)** كالمبالغة (لرفع) اكل او شرب لئلا كثيرا وطمن عاده انما اذا أصبح حصل له جشاع يخرج بسببه ما في جوفه هل يتم عليه كثر فما ذكر ام لا فله نظر والجواب عنه بانه لا يمنع من كثر ذلك لئلا اذا أصبح حصل له الجشاع المذكور بلفظه يغسل له لا لا يغسل وإن تكررت منه ذلك مرارا ذكره الله يؤيد به ما ذكره الشارح مر في قوله الاقوى هل يجب عليه الخللا اى عرض **(قوله)** نعم لو تنجس في الخ لم يمكن تطهيره الا اهل وجه يستلزم سبق الى الجوف ووجب الصلاة ليعصم صومهم مع ذلك ويستترى سبق لانه يكره شرعاً على التطهير المرجع لسبق الى الجوف ويطول صومه كافي سنة زح الحط حيث لم يتقن زح فيه اه فله يجب عليه زح بعد ما حصلت الصلاة ويطول صومه فيه نظر قاله سم ثم قال قوله لم يغسل ينيئ ولو تعين سبق بالماء لغير ذلك الضرورة اه سم وقد منعنا عن التبايع سنة الاتماس ما يفيد قول المان (ولو بقي طعام بين أسنانه) **(قاعدة)** ما خرج من الاسنان اخرجه بالخلل كرا كذا وبالاصابع فلا كاتل عن

الغالب لان وضوء شيئاً في عهدى لغيره لا يقدم في الحاشية ثم يتلوه ناسياً لا يغسل ذلك قال الشارح في شرحه كافي الاوارق وجه بان ناسى لا فعل له يمتد به فلا تقصير ويجزى عدم وضوءه لا يعدم تقصيرا لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف سبق احمد مر اه لا يضر سبق ايضا فانه يتنصاع عن الوضوء او التمس عاقبه بهذا قاروق ما مضى سبق الما في نحو التبريد والانتهاش واتجه من خلاف اطلقه في المجموع فيما لو وضمنه ما في قه واقفه بلا غرض فسبق الى جوفه انه يغسل لتقصيره بالوضوء البحث المسبب عنه سبق اه وقضى قوله بخلاف سبق الخ ان سبق يغسل ان كان الوضوء لغيره خلاف قضيت في التخصيص بالوضوء البحث اخر جوف الاول لا يطلق قوله الاقوى قبل الفصل ولا يضر هنا بالسبق ايضا والجالع ما ذكرى ان كان الوضوء لغيره فليحرمه **(قوله)** ما لم يزد على المشروخ (الفتح) قاله في شرحه بخلاف سبق ما تمها غير المشروخ كان غسل الماء في قه لا لغيره وبخلاف سبق ما غسل التبريد والمرة الرابعة وخرج مما قرر تاهسب ما لم يغسل من حيث او قفاس او جناية أو من غسل مستون ولو بالانتهاش لان الغسل مطلوب في نفسه كرامة الانتهاش لا لغرضه من كونه في نفسه مطلوباً به فلا يغسل به كالتقي به شيئا الشهاب الى ملي ومنه يؤخذ ان يغسل اذ يتيقن الجناية نحو ما فسق المال الى الجوف منها لا يغسل ولا نظر الى مكان ازالة الرأس بحيث لا يدخل شيء ليسر مشعره ينيئ كقوله الاذرى اعمل عرف من عادته ان يغسل الماء متلى جوفه فاهر دماغه بالانتهاش ولا يمكنه التحرز عنه اه يحرم الانتهاش بغسل طعاما تم عله اذا تمكن من الغسل لاهل تلك الحالقة الا لا يغسل شرح مر **(قوله)** نعم لو تنجس في قه في الخ في غسلة فسبقة ولو لم يكن تطهيره الا اهل وجه يستلزم سبق الى الجوف ووجب الصلاة ليعصم صومهم مع ذلك ويستترى سبق لانه يكره شرعاً على

(قوله) يغسل ما لم يدخل
المشروع للمدبر بخلاف ما
اذا سبقه من نحو رابعة
وهوذا كالمصوم ما لم يسم
ومشروعيها لنفسها
كالمبالغة لم تنجس فيه
في الخ في غسلة فسبقة لم يكره
لم يغسل لوجوب المبالغة
عليه لينس كل ما في جوفه
الظاهر من التمس ينيئ ان
الالتفات كذلك (ولو بقي طعام
بين أسنانه تجزى به رقه)
ينظمه لا يفعله

(الفطران جو) نهار اوان مڪهٽيلا (عن قبيروجه) لمنومختلفا اذا لمينجرو قيل ان فطر الفطر والا اطرو ويؤخذ منه تاكد تدب
التخل بصد الاكل ليل اخر وجان هذا الخلاف وخرج جبريائتا فعقد افاته ففطر جزام (ولو اوجر) طامام اى اسمسق وصب فيه (مكرا
الفطر لا تنفاسه) قال (كراه) بما يحصل (٤٠٨) كراهه على العلقا كما هو ظاهر (حتى اكل) وأشرب (أفطر في الاظهر) لانه يقبله

فيما ذكر كل مناف الصوم فله تاسية لا غطر إلا الردفون أسلم فور اعل الوجه وكالتسي جاهل بحمة ما تعاطاه ان عذر مبطلات
قرب اسلامه او بعد عن العيا، بذلك وليس من لازم ذلك عدم حقيقة الصوم فظ الى ان الجبل بحمة الاكل يستلزم الجبل بحقيقة الصوم
والجبل حقيقة لا صفة لان الكلام فمن جعل حمة شي، خاص عن القطر ان التادفون من علم بحمة شي من وجعل كونه غطر الا ينفذ

لإيهام الروضة وأصلها

عنه غير مراد لأنه كان من حقه إذا علم المرقان بمتنع (والجاء كالآكل) فيأمر فيه من النسيان والاكراه والجمل (على المذهب) فيأتي فيه ما تقرر من أنه لا يظفر به مكره بناء على الأصح أنه يصور الاكراه عليه وناسرون طالو لجل عند (ر) شرهه أيضا الامساك (عن الاستبراء) وهو استخراج التي بنهر جماعهما كان كإخراجه يده أو مباحا كإخراجه يده حليته (فيظفره) واضع وكذا مشكل يخرج من فرجه إن لم تعتمد واختار لأنه أولى من مجرد الإيلاج ولو حك ذلك لموضع سوداء أو حكة فأنزل لم يظفر قال الأذري إلا إذا علم أنه إذا حك يزل وهو ظاهر أن حكة الصبر والافلامر أنه يشتر له حقيق الصلاة وإن كثر ولا يظفر عظم إجماعاً لأنه مغلوب (ركذا خروج الخي) لا المدي خلافاً للباككية (بلس) ولولد كرو فرج قطع وبقي اسمه (وقبة ومضاجعة) ممياً مباشرة شيء ناقض لوضوئهم بدن من مضاجعة مخرج من بدن امرئ

مبطلات الصلاة (قوله) لأنه كان (الخ) علقني العذوق لما (الخ) (والجاء كالآكل) لو أكره على الزنا فينبغي أن يظفر به تنهياً عنه قال سم في شرح الروض ما يدل عليه أنه كذا رأيتهم ماشين بخطب بعض الفضلاء أي لأن الأكره على الزنا ليس به بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع شره تقديم عن الحنفى ومطابقاً للمتنى خلافاً لما رأيت في الأبياب ما يؤهم من جميع عدم الأضرار بالأكراه (قوله) فيأمر إلى قوله قال الأذري في الحنفى وإلى قوله هو ظاهر الخ في النهاية يقول المتن (عن الاستبراء) أي ولو بمحافل كما هو ظاهر يصري وعش جارية سم عبارة المنهج واستنائه ولو بنحو لمش بلا محافل أه قال في شرهه بخلاف ما لو كان ذلك بمحافل أه وقصيته أن من عيبه ذكره بمحافل حتى أنزل لم يظفر وفيه نظر ظاهر أه وعبارته فيخينا والحاصل أن الاستبراء وهو طلب خروج المني مع نزوله من غير مطلقاً ولو بمحافل أه (قوله) يخرج من فرجه أي أو على وجه ما تقرر وعباب (قوله) من فرجه أي علقته من أحد ما تم لموا من فرج الرجال عن مباشرة وروى ذلك في اليوم من فرج النساء استمر إلى أقل مدة الحيض يظل صومه لأنه أضر بقينا بالازال أو الحيض بما يزاد الإيجاب كان استمر اليوم بعد ذلك ما يأم باليظل في يوم انفراد كيوم انفراد الأنثاء وحيث حكمنا بظفره فلا كفارة ومثل ذلك أن يحبس فرج النساء يظل بفرج الرجال فيظل صومه بذلك ككفارة عليه لاحتمال إقامته إياه (قوله) لم يظفر أي في الأصم لا تموت من مباشرة مباحتها فيومني (قوله) قال الأذري الخ) مستند (قوله) لا إذا علم الخ) أي علقه طنائاً أو (قوله) ولا إذا لم يستند (قوله) خلافاً للباككية) أي والحنابلة ع (قوله) ولو لذكر) إلى قوله لفسم في الحنفى لا قوله يخرج إلى وذلك فرقه أو لا إلى ولو قبلها فرقه خروجها من فرج بيضة إلى قوله لم يظفر في النهاية لا إذا ما ذكره أو اعتاد الانزال بها (قوله) ولو لذكر) أو فرج قطع الخ) الخي بذلك فيخينا الشباب إلى متى سم ونهاية ومتني (قوله) من مباشرة فتوى الخ) أي بلا محافل معني زاد أنها بخلاف ما لو كان بمحافل وإنزق كما هو

ذلك مبطلات الصلاة في المتن وعن الاستبراء جارية المنهج واستنائه ولو بنحو لمش بلا محافل أه قال في شرهه بخلاف ما لو كان ذلك بمحافل أه وقصيته أن من عيبه ذكره بمحافل حتى أنزل لم يظفر وفيه نظر ظاهر وشرح الروض باب الاحتكاك حسب قول الروض فيحرم به أي بالاحتكاك التثقيب واللبس بشهوة فإذا أنزل معها السد كالاستبراء أه ماضه بخلاف ما إذا لم ينزل معها وكان بلا شهوة كافي الصوم أه وفيه تصريح كاتري بأن مجرد الانزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا يجمع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله) وكذا مشكل يخرج من فرجه أي بخلافه من أحدهما لفسم أو من فرج الرجال عن مباشرة وروى الأقدم ذلك اليوم من فرج النساء استمر إلى أقل مدة الحيض يظل صومه لأنه أضر بقينا بالازال أو الحيض وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروج من طريقه المعتاد محل إذا انسداً الأصلي شرهه (قوله) في المتن كذا خروج المني بلس وفيه مواجهة أي بلا محافل بخلاف ما لو كان بمحافل وإنزق قوله بخلاف ما لو كان بمحافل الوجه أن ذلك المني بقصد ما لم يخرج الخي إذا قصد ذلك وخروج المني لهذا استنائه بمطل وكذا لو لمس المحرم بقصد إخراج الخي فإذا خرج يظل صومه هذا هو الوجه لمتين خلافاً لرويهما الروض وشرهه كذا هو فتية إطلاقيهم ومثلهم لا ينتقض كحرم قوله ومثلهم لا ينتقض لفسم هذا ليس على إطلاقه بل دليل التثقيب قوله حيث فعل ذلك الخي ودخل في قوله لا ينتقض لفسم لكن إذا لمس اليدرة من رواته بحيث اكتسب تحت العضو المماس حتى أمس بالشرهه وكان ذلك قصد الاستبراء وخروج الخي قال في وجهه بطلان الصوم وقد جماع ذلك ما تقدم في اللبس بمحافل رقيق إلا أن يفرق بين الشعر والمحافل إذ لا يشترط في خروج المني المحافل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بل دليل القيتو نحوها هو كذا هو ظاهر فلا يظفر بلسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كراهة يخرج ما لو لم يكن كذلك مثله بدن الأمر مدر كإقتضاه كلام المجموع كلس العضو المماس إن أو انفصل بحركة الدم حيث لم يتخف من قطعته عن ريسم وإلا أضر شرهه (قوله) ولو لذكر أو فرج قطع وبقي اسمه) الخي بذلك فيخينا الشباب

تصية الاطلاق ومنه فليس ما لا ينقض له كحرم كاهو ظاهر لا يقتل بالبشر وإن أزل حيث قبل تحذلك
لنحو تنقذ اكرامة القضاء كلام المجموع كل من الحنوب المبانى فإن اقبل بمراة الم حيث لم ينف
من قلمه محذور تيمم وإلا اطراه قال سم يفسر مد قوله من بخلاف ما لو كان بمائل الخ الوجهان محل
ذلك ما يقصد بالضم مع الحائل إخراج الخ ما إذا قصد ذلك مخرج الخي هذا استثناء مبطل وكذا لو مر
الحرم بقصد إخراج الخى فإذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه المتيقن خلافا لما مره الزم وشروحه من
وقوله هو ومنه فليس ما لا ينقض له الخ ومنه أيضا بدان الامر دى ودخل في كلامه له الشعر لكن
إذا لمس البشرة من ورائه بحيث انكسب تحت العضو الماس حتى احس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستثناء
وخرج قالوجه بطلان الصوم وقدي خالف ذلك ما تقدم في اللس بماثل لرفيق إلا ان يفرق بين الشعر
والحائل وقوله من حيث فعل ذلك لنحو شفقة الخ خرج به ما لو لم يكن كذلك اء كلامهم وقال عى ش قوله
من ومنه فليس ما لا ينقض الخ ومنه لا مردوبه صرح سحى اى حيث اراد به الشفقة والكرامق لا اقبل
أخذنا بما يأتى في الشارح من رومته أيضا الشعر والسن والشعر وقوله من كل من الحنوب المبانى خرج به ما زاد
عليه فيليني ان باقى فيه ما قبل في قضى الوضوء بلسه اء قوله لعم يئيش الخى اى يئى بصرى (وذلك الخ)
راجع لما فى المتن (قوله بخلاف عدم إرساء الخ) اى فلا يطره قال سم على صرح وعلمه بالم قصد بالضمجة
ونحوها إخراج الخى فان قصد ذلك لاطر لانه حيث استثناء محرم اء بالمعنى اء عى (قوله او لا يطره)
على قوله لمع حائل ولعل عدم الطر بالخروج بالضم لإلا إذا لم يدان من ضمه اء أو لا قاطلة على وقفة
ولعل لهذا أسقطه النهاية والمضى فليراجع (قوله لم يطره) ظاهره وإن كانت الشبهة مستصعبة والذكر قائما
وهو واضح والفرق بينه وبين ما يأتى لاج بصرى قول المتن (لا التفكير) وهو اء الحائل الخى شى مضى
(ولا يئىر المباشر الخ) هذا مكر ومع قوله السابق بخلاف ضم امر اقمع حائل وتقدم هناك من سم وعى
ويفتحنا على اء ان لم يقصد به إخراج الخى ولا اطر (قوله ونهية الخ) عطف تصحيح عى (قوله اطر قطعا)
مستدش عى (وكذا لو علم ذلك من عاده) وإنا يظهر التردد اء اء الزوال ولعل من عاده شرع من
اء سم عجارة عى قوله هو وكذا لو علم ذلك الخ معتمد قوله من وإنا يظهر التردد اء قال سم على البنية
ويئى الخى عى ذلك الضم بمائل مر التثب (قوله واخذمه هو الخ) وكذا اء اءهنا بقا الخى وياتى من
سم تفصيل حسن (قوله يحرم تكررها) اى يشبهونها بقا ومضى (قوله تكررها) اى المذكورات فيشمل
المباشرة بمائل سم قول المتن (وتكره القبلة الخ) قال الاسوى والمراد بشر يكما ان يصير بحيث يخاف معها
الجماع او الزوال كما قاله فى التهمة وطع من هذا أنها لا تحرم بمجرد التلذذ اء رلى ولا يئى اء اء اء اء اء اء اء
بمجرد التلذذ لا يحرم النظر والتكرير بمجرد ذلك بالاولى حيث قيل بمرة تكريرها بشبهة يئىين ان براد
بالشبهة خوفه لو طء او الزوال اء سم (قوله فى القدم) الى قول المتن الا حاشا فى الخى الا قوله ولم تذكره الى
المتن وقوله يئى الى المتن وكذا فى التباة الا قوله بلا خلاف (بلا حائل) قضية ما يأتى من التعليل الاطلاق
قول المتن (ان حر كى) كذا فى اصله حقه تعالى الذى فى لى الخى والحل والمضى والتباة لمن حر كى بصرى
اقول هو جمعا قول المصنف الا فى الاولى لنهية الخى قول المتن (ان حر كى شوته) اى رجل كان او امرأة
كاهو المحض المباشرة بحيث يخاف معها الجماع او الزوال معقونها يقال عى ش قوله من حيث يخاف معها
الخى اى فلا يئىر تصاحب اء كرو ان خرج من ضمه اى (قوله كاهه) اى التقيب بالجال (قوله كاهه صر
الخ) عبارة النهاية وقول الشارح وعدل عناقير الوضوء عن قول اصله ما حرك الى حر كى لا يئىر الخ

حائل او لا يطره
واصر من قبل التبعير ثم اضى
قبه لم يطره ولو قبلها ما تأما
ثم اء فيها ثم ائول اطر
إن كانت الشبهة مستصعبة
والذكر قائما ولا فلا (لا)
خروج به يئىر مش فرج
بجملة ولا يئىر المباشرة
بمائل ولا يئىر (التكر
والنظر بشبهة) وإن
كروها واتحاد الزوال
يما لا قضاء المباشرة فاشبه
لا حلال لمع بحث الاذرى
انه لو احس بمائل الخى
وتيمم لخروج بسبب
استدامته النظر فاستدامه
الطر قطعا وكذا لو علم
ذلك من عاده عليه نظر
بل لا يصح تريغهم لقول
بانه إن اتحاد الزوال بالاطر
الطر وقد أطلقوا حكاية
الاجماع بانه الزوال بالتكر
لا يئىر وفى المهمات من
جمع واخذمه هو وغيره
يحرم تكريرها وإن لم يئىر
ورده الا وكش بان الذى
فكلامهم اء لا يحرم إلا ان
ائول وعى يقول المجموع
عن الحاوى وإذا كرر
النظر فائول اء على انفى
الائم مع الزوال نظرا
لانه لا مقتضى له إلا ان
يقال انه يجب تغطية لا وكتاب
نحو جماع (وتكره القبلة)
فى القدم وغيره هو مثال اء
مثلا كل من لى من البدن
بلا حائل (لمن حر كى
شوته) حالا كاهه صر له

عن قول له عى كى لانه

وهو متجه وقياس ممران
 فاستأطن صدقه كذلك
 (ولو اكل) أو شرب (باجتihad
 اولاً) أى قبل التصرف في طه
 (أو آخراً) أى بعد الترويب
 كذلك (٨) بعد ذلك (بان
 التلطف) وإنما كل نهاراً يطل
 صومه أى يطلأه إذا
 لا عبرة بالظن البين خطوه فان
 لم ينشئ صمحه صومه (أو
 اكل أو شرب ولو لأو آخراً
 بلا ظن) يمتد به فان جهم
 او ظن من غير امارتو بانهم
 آخر الا لا كمال عامر
 (ولم ين الحال صم أن وقع
 في اوله ويطل) أن وقع في
 آخره خلا باصل بقا اكل
 متهمان بان التلطف فيما
 قضى او الصواب فيها فلا
 وفارق القية إذا جهم فاصابها
 بانهم شاك في شرط انعقاد
 الصلاة وهما في المقدس
 والاصل عصمهما والمراد
 بطل وصحتهما الحكم بما
 والا فالمدار على ما في نفس
 الامر (ولو طلع الفجر)
 الصادق (ولي في طعام
 فلفظه) يحمل أن يزل منه
 شئ (ولو بعد الفجر أو بعد
 أن تولد منه لكن بغير اختياره
 أو ايقاه ولم يزل منه شئ
 لوجه بعد الفجر ولا بعد
 هنا بالسبق لتقصيره ما حدا
 كالو وضعه بيمينه نارا (صح
 صومه) لعدم المنافق (وكذا
 لو كان مجامعا عند ابتداء
 طلوع الفجر (فزع في الحال)
 أى عقب طلوعه فلا يفطر
 وإن ازل لأن التزم ترك

التوى طلوع الفجر أو عمله اذ لم يكن المترجس مينا على الاجتهاد ما اذا كان مينا على الاجتهاد فيعمل بمقتضاه
 ولم الثاني بأقرب ما هو قول ومقابلة الشك هنا الظن قرينة على أن المراد بالملك تأسر الطرفين فقط (قوله
 وهو متجه) وقال التباينة المعنى (قوله وقياس ممر) أى في حال لا يرتفع ميتاد (قوله كذلك) أى في لزوم
 الامساك بخبران والجلية غير الميتاد (قوله في طه) تنصير ممر ادل الاجتهاد (قوله كذلك) أى في طه (قوله فان
 لم ينشئ) أى من الخطأ والاصابة أو ايمان لا مراكضة نهاية قال عرض هل يجب عليه السؤال عما بين
 علمه او عدمه لا فيه نظر والا فبما الثاني لأن الاصل محض صومه (قوله وبانهم آخر) أى من جهم
 او يظن بلا مستند آخر التنازع دون اوله (عامر) أى من قول المصنف ويحمل بالاجتهاد في الاصح مع قوله
 قلت الخ قول المتن (أن وقع) أى الاكل (في اوله) يعنى آخر الليل (قوله في آخره) أى آخر النهار نهاية (قوله
 حمل) الى قوله والمراد في التباينة (قوله وفارق القية الخ) أى حيث لا تصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) النظر
 ما يمرته (قوله الصادق) الى قوله وقد حكم في التباينة كذا في المعنى الا قوله ولا يضر الى المتن قول المتن (لفظه)
 خرج به ما لو امسكه في فيه فانه ان صم صومه لكنه لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه كالو وضعه في فيه نارا
 فسبق متعشى الى جوفه كاعلم عامر شرح الروض (قوله كالو وضعه بيمينه الخ) أى لا توضع بلا عرض اذ
 لا عرض في وضع الطعام في فيه نارا فلا يلزم من القطر بالسبق هنا القول بتمه فيا لو وضع درهما فيه
 لفرض نحو حفظه فزال الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة التباينة ولو امسكه في فيه كالتلفظ لكنه
 لو سبقه شئ منه الى جوفه لغير كالو وضعه في فيه نارا فسبق الى جوفه كاس اه قال عرض قوله مد كاس
 أى في قوله م كان حمل المنافق او انه الخ وعليه فيقيد ما هنا على وضعه في فيه بلا عرض ويحتد
 فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منجه حل ما عليه على ما لو وضعه لفرض اه
 (قوله ولا يضر هنا بالسبق) أى ويضر بالنسيان اخذاً ما تقدم من الغير بشرح فيمن وضع فيه عدداً
 ابتلعه فاسبال الكى الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لفرض كالتقدم والامساك هنا بلا
 عرض الا لا عرض في امساك الطعام وضعه نارا سم (قوله أى عقب طلوع الخ) أى ما لم ياول من ذلك
 بالصحة ان يصور وهو جامع بتأشير الصبح فيزع بحيث يوافق آخر الزرع ابتداء طلوعه نهاية معنى (قوله
 ان يقصده تركه) أى يقصد بزه ترك الاجماع لا التلذذ نهاية قال عرض قضيت انه لو لم يقصد شئ لم يصح

وقفة (قوله في المتن وفيه طعام لفظه) قال في شرح الروض وخرج قوله لفظه ما لو امسكه في فيه فانه وان
 صم صومه لكنه لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه كالو وضعه في فيه نارا بالسبق متعشى الى جوفه كاعلم عامر
 اه وقوله كالو وضعه الى الطعام في فيه لا توضع بلا عرض اذ لا عرض في وضع الطعام في فيه نارا فلا يلزم من
 القطر بالسبق هنا القول بتمه فيا لو وضع درهما فيه لفرض نحو حفظه فزال الى جوفه بل يحتمل الفرق
 (قوله ولا يضر هنا بالسبق الخ) يتأمل مع قوله السابق جرى به ريقه لم يفطر الخ مع تصيد الصارح العجز
 بقره لنهار وان امسكه ليلاً لا يفرق بين ما في القوم وبين ما في بين الانسان وفيه نظر ولعل الاولى ان يقال
 الكلام هناك في جريان الرق بهذا الا بوافي ما تقدم عن فتوى شيخنا الصواب الرق الى المراد العجز حال
 الجريان قبل ان يعصى بعد التمرز من يتمكن فيه من تمييز مضمون شئ سبق بعدم معنى من بعد الفجر يمكن
 فيه من لفظه ولم يفطر (قوله ولا يضر هنا بالسبق) قد يشكل بما تقدم فيا لوقى طعام بين استانه لجرى به
 ريقه وعجز عن تمييزه بعدى حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا يفطر بذلك مع انه من قبيل السابق الا
 ان يفرق بان التمرز هناك اظهر لان تفتية الانسان من الطعام قد تنقذ وقد لا يفسد ببقا الطعام بينا ولا
 كذلك الطعام في القوم او يفطر السابق هنا بما اذا قدر حال السابق على تمييزه وبوجه فليتأمل (قوله ولا
 يضر هنا بالسبق) أى ويضر بالنسيان اخذاً ما تقدم عن الصواب وشرحه فممن وضع شئ بغيره عدداً
 ابتلعه فاسبال الكى الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لفرض كالتقدم والامساك هنا بلا
 عرض الا لا عرض في امساك الطعام وضعه نارا (قوله كالو وضعه بيمينه نارا) يحتمل ان يستثنى ما لو وضعه

للجوع ومن ثم اشترط ان يقصده تركه لا بطل كاقاله جمع متقدمون

وقيد الامام ذلك بالاذن عند ابداء الجاح ان يعنى ما يمدح ان علمه بيق ذلك اخلار و ان (١٣) يزعم مع التبريد نقصه وقد سلك الى

في جواره الخالقي الا لما
يسع الا بلاج دون التبرع
وسجين ويهني بتماقاه
الامام على الوجه المحرم
وهو الاسطر الذي صدر
به الرضى (فان مك) بان
لم يزعم حالا (يعلم) ينى لم
يشهد كاصح في المجموع
وعيب اختيار السبكي
لظاهر التبرع قول الامام
انه خيال والحوالي البندجي
كسبكي ساجد من قال به
لا يعرف مذهب الفاضل
ومع القول بالاول تلازمه
الكفارة لانه لما منع
الانقضاء بمكة كان بمنزلة
المفسد بالاجماع فان قلت
ينافى هذا عدم وجوب
الكفارة فيما لو احرم
جماعا معاته منع الانقضاء
ايضا قلت يفرق بان
وجوب الكفارة هنا
اقوى منها ثم كما يعلم من
كلامهم في البابين وايضا
فالتعلل الاول لما اثر فيها
النقص مع قيام العادة فلا
يؤثر فيها عدم الانقضاء
عدم الوجوب من باب اولي
امالو معنى من بعد طلوعه
ثم طهر به مك ثم فلا كفارة
لان مكته مسوق بطلان
الصوم لا ينافي العلم بالاول
طلوعه تقدمه على علنا به
لانا لا تكفى بذلك بل بما
يظهر لنا
(فصل في شروط الصوم
من حيث الفاعل والوقت
وكثير من سنن ومكرهاته

صومه نصية قوله لم لا يتخذ خلافا يمكن ان المراد بالتداعا قصد التبرك فيدخل في ساقه الاطلاق
استصحابا لما هو مقصوده من الجاح فيطل صومه اه اقول قول الفاضل ولا يطل كقول المختص فان لم
يقصد بطل صومه كما صرح في الاطلاق بطل وعبارة الخفى في الاطلاق مضى كما يضر قصد التبرك قوله
وقيد الامام ذلك اى عدم الاضرار فيما اذا زعم في الحال (قوله فان ظننا اننا) مفهومه نصية التعليل
بالنقص اى اذا تردد لا يضر اى ان اصل فساد الليل بل قد يضر غدا من قول المصنف لما تعلق وكذا لو شك
ولما اجمع (قوله فيما اذا لم يقر) اى من الليل (قوله وسجين) من ابن خيران منع الا بلاج اى هو التظاهر ومن
غيره جواز معنى (قوله بتماق) فاعل ينى (قوله على الوجه المحرم) اعتمدوه اه سم (قوله صدر به
الى الرضى) اى وشرح المنهج (قوله ينى لم يعتقد) كذا في الهيا يقر المختص (قوله لظاهر المختص) اى من الفساد بعد
الانقضاء (قوله ومع القول بالاول) نعم ان استدام لظن ان صومه بطل وان زعم فلا كفارة عليه لانه لم
يقصد مك الحرفة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى والرواني شرحه اه سم (قوله قلت يفرق)
ويرقى ايضا بان الثانية هنا مقدمة على طلوع التبرع فكان الصوم ناقضا ثم فسد بطلانها بما في (قوله منها) اى
من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما اثر فيها) اى بان لم يوجب البديلة بل العادة كما بان
كردى (قوله عدم الانقضاء) فاعل ينى (قوله عدم الوجوب) بمعنى (قوله اما لو مضى) الى الفصل
التي يقر المختص (قوله اما لو مضى من بعد طلوعه) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان على المكث بعد
الطلوع وان لم يعلم به مراد وجوب الكفارة على المكث بعد العلم به سم على حج اه ع ش (قوله ثم
مك) اى ان زعم حاله بما في معنى (قوله ولا ينافى) عبارة المختص والنهاية بان قيل كيف يعلم بالاول طلوع التبرع
لان طلوعه بالحق مقدم على علنا به ما يجب بانا انما بعد ما نطلع عليه ولا معنى للصحة الاطلوع التوضيحا لظاهر
وما قبله لاحكم فلا اذا كان الشخص عارفا بالوقت ومنازل التبرع ووجد بحيث لا حال غير اول الصبح المعتبر
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) الى قوله ونقول التعلل في
النهاية والمختص الا قوله اى بنية الصوم الى المختص (قوله وكثير من سنن) اى وفي كثير (قوله قابلية الوقت)
اى ويأتى في قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد (قوله الا سلام) نصية اطلاقه اشترط الاطلاق في
جميع التبرع وقول شرح الرضوي وغيره ملو ان تدق بنية بطل صومه بطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام
في قبليو مخرقا ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاوى بسم يصر ف (قوله باى كفر كان) اى اصلها كان
او مراد بالاول ناسيا للصوم قال الا ذرى في نصية عبارة شرح المذهب انه لو ارتد قبله ناسيا للصوم ثم اسلم في
يوم ماله لا يضر ولا احسب الاصحاب يسمون به ولا آه اراده وان شمله لفظه اه قد علم من قوله انه
يشترط الاسلام جميع التبرع انه يضر هنا بما يقر ويأتى في الشرح وع سم ما و لقه قول المختص (والقول)

بقدر العادة للباحة (قوله على الوجه المحرم) اعتمدوه (قوله فانما ان كان مك بطل) نعم ان استدام لظن
ان صومه بطل وان زعم فلا كفارة عليه لانه لم يقصد مك الحرفة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى
والرواني شرحه اه سم (قوله قلت يفرق) ويرقى بان البية هنا مقدمة على طلوع التبرع فكان الصوم ناقضا
ثم فسد بطلانها بمخرقا ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاوى بسم يصر ف (قوله باى كفر كان) اى اصلها كان
او مراد بالاول ناسيا للصوم قال الا ذرى في نصية عبارة شرح المذهب انه لو ارتد قبله ناسيا للصوم ثم اسلم في
يوم ماله لا يضر ولا احسب الاصحاب يسمون به ولا آه اراده وان شمله لفظه اه قد علم من قوله انه
يشترط الاسلام جميع التبرع انه يضر هنا بما يقر ويأتى في الشرح وع سم ما و لقه قول المختص (والقول)

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن وقابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر باى كفر كان (اجما) (والقول)

أى التمييز (والتقاء من الحميم والنفاس) اجماعا (جميع النهار) قيد في الارضية لوطرا في لحظة منه عند واحد منها يصل صومه كالوولت ولم تردما ويرحم كما في الانوار صل حاضرو تقصا الامساك أى بنية الصوم للاجيب عليها ناطي منظر وكذا في نحو العيد خلافا لمن أوجهه ذلك اكتشاف بعدم التولية ولا يضر النوم المستغرق في جميع النهار صل الحميم) لبقاء اعمالي الخطاب فيمر به فارق المني عليه فان استيقظ لحظة صح اجماعا (والاظهر ان الاغاة لا يضر اذا فاق) يعني خلا عنه وان لم توجد الفاقته كان ظلم الضرر ولا افعال به وبعدم لخطاها الاغاة واستمر الى الغروب بهذا خلافا لافاقو الحكم واحد قاهو واضح (لحظة من نهاره) اكتشاف بالنية مع الافاقية جزء وكالاغاة السكر و قوله ليقال لو نوى ليلاً ثم استغرق سكره اليوم صح لانه مخاطب اذا تلازمه الامادة بخلاف المني عليه متعريف ووم من زعم حل كلامه على غير المتدنى لانه مصرح بانفى المتدنى (تتيه) وقع هنا عبارات متناهيه لمن شرب دواء ليل لفرال

أى فلا يصح صوم الجنون والعقل لفقدها التيقن يصح من حي يميز متى (قوله أى التيقن) الاول ان يفسر العقل منا بالتريقن ان يفسر بالتيقن في نواحي الوضوء ع ش عبارة سم قدر دعليه اى التفسير بالتيقن ما ياتي من محتضم استغراق النوم ووجود نحو الاغاة والسكر فيما عدا لحظة منه أنه لا يميز في شيء من ذلك في جميع النهار فان اراد الاستراخ من الجنون قطع فلا حاجة للتفسير بالتيقن مع اجماعه فليتامل اه (قوله عند واحد منها) اى بردة فان جنون او حيض او نفاسها يقو معنى قال ع ش قوله هر ردقاي ولو ناسيا كاحدم اه وقال سم ومن الضلاله وظهره وإن عاد للاسلام في بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول الشارح في لحظة منه الخ (قوله كالوولت الخ) اى خلافا لما يقدره عليه معنى (قوله ولم تردما) اى كما صحصفي المجموع والتحقيق نهاية واستى زاد المني لانه لا يخلو عن بلل وإن قل اه عبارة قسم وقديره البطلان بان الولاة مظنة الدم فاقبمت اللحظة مقام المنة اه (قوله أى بنية الصوم الخ) يبنى أن يقال حل قصد التبيده وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعي لان الامساك قد يشرع كافي تارك النية قصدته تلبس بمباداة فاسدة ثم رايت الفاضل المحشي نه حل ذلك فقال يبنى تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا اذا كان على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقا عبارة الانوار على اطلاقها لان في متابذة الشرع حيث امرها بالاطار لحشية الضرر وروى بدال نصف ثم رايت بخط بعض المتضلا قتلان المجموع ولو امسكت لانية الصوم لم تاتهم اى غاياتهم اذا تروى ان كان لا يشك اه بصري ويبنى حل كلام المجموع على ما مر منه ومن سم (قوله خلافا لمن أوجهه فيه) أى أوجب التماطي في تصويره العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب التماطي (قوله فان استيقظ الخ) اى التائم قول المتن (لا يضر اذا فاق الخ) اى كان ليرضي ضرر متى قول المتن (إذا فاق لحظة) ظاهر مو لو كان الاغاة يصح في وجع قيد عدم الضرر بما اذا لم يكن يصح فان كان يقبله بطل صومه ع ش وقوله يفضله لغير حاجة (قوله يبنى خلا) ثم (قوله فذا دخل) كذلك اصله حقه اه قلوا يفضله الاول بالبق والثاني بيا ليلينظر ما وجه ذلك بصري (قوله وكالاغاة السكر) فشر بفسكر ليلاني سكر جميع النهار لومه القضاء من صافي بصره فهو الاغاة في بعض النهار قافى التامة ويؤخذ بما مر أن صفه عالمزل نهاية أى بل تغفل قطع قال ع ش قوله هر وتي سكر ما خ ظاهره سواء اتدى بسكر ما لا يه مصرح سم على البطلان صرح بثلثا يضاف الاغاة فليراجع اه عبارة الرشدي مثل ما اذا كان متعديا يه مصرح بالقياس بسم في غير موضع خلافا للقياس صح اه (قوله لو نوى الخ) اى السكران (قوله صح) اى صومه لإعقاب لمل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما بان عدم اتم الترك وان لا يجوز لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) اى بدليل تعليقه بقوله لانه مخاطب كدى زاد سم ولان غير المتدنى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متناهيه الخ) الذى ينظر في الجمع بين مقالتي البنوي والمتولى ما أشار اليه صاحب البيا يضمن أن كلام الاول مفروض في زوال العقل بشرط النوم مثل شرب الخمر حيث السكر والحاصل ان كلا من السكر وشرب الخمر وان ازال العقل الحق بالجنون أو غير الحق بالاغاة ثم رايت الفاضل المحشي نه حل ما في التنبه من خلل وتناف في راء تحقيق فانه الاسمح في المسئلة المني عليها وقضية اطلاقهم اشتراط الاسلام في جميع النهار وقوله في شرح الروص وغيره قلوا ردقاي يفضله بطل صومه البطلان لو عاد للاسلام (قوله أى التيقن) قدر دعليه ما ياتي من محتضم استغراق النوم ووجود نحو الاغاة والسكر فيما عدا لحظة منه أنه لا يميز في شيء من ذلك في جميع النهار فان اراد الاستراخ من الجنون قطع فلا حاجة للتفسير بالتيقن مع اجماعه فليتامل (قوله عند واحد منها) من الضلاله وظهره وإن عاد للاسلام في بقية النهار (قوله كالوولت تردما) قال في شرح الروص كاحصه في المجموع وقديره البطلان هنا بالولاة مظنة الدم فاقبمت اللحظة مقام المنة (قوله أى بنية الصوم) المتدنى أنه لا يتوقف التحريم عليها لانية الصوم ليل لا يبنى تحريم الامساك ولو بدون نية صوم مطلقا اذا كان على وجه احتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح ما في المتدنى) اى بدليل تعليقه لان غير المتدنى لا يصح

ذلك فليبر اجتهاد الحاشي قسم بصري وقوله الأول لعل صوابه الثاني ولا فلا ينضم مع الحاصل الآتي
 كلامه عبارة السكرى على بالفعل عند قول شرحو لا يضر الاغذاء والسكر الذي يستحب ان لا يفاق لحظة
 في النهار فصلا اما اذا تعدى به فقام يطل صومه ويلازمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب
 دوامه ولا العقل ليلامد بان كان حاجة فهو كالاغذاء فان استغرق النهار يطل صومه ولو لمه القضاء لا اثم
 وإن لم يستغرق ذوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء اما الجهون من غير تسبب فيه فطرط في لحظة من
 النهار او في جميعه يطل صومه ولا قضاء لا اثم عليه هذا ملخص ما اعتمدته الشارح ولا في التحفة ملخصه
 من شرح العباب له ثم اضطررب كلامه اضطررب ايجبا وتناقض تناقضه غريبا وقد بينت ذلك في الاصل
 واوضحته بالم اعلم من سيقى اليه (قوله ان شرب الدواء) اي ليلامع زوال التيزم وكردى (قوله والسكر
 وقوله والاعذاء) اي مع التعدى في الأول وقودعه في الثاني كما يفيد كلامه الا أني أفتا وحلا لها على ما هو
 الغالب فيها (قوله ليل) الأولى تأخيرها عن الاعذاء ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان
 استغرق) اي ذوال التيزم يشرب الدواء السكر والاعذاء (قوله ان شرب السكر) فتيته ان الكلام في
 سكر تعدى به مع ظهور ان هذا تعدى به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالاعذاء لا اثم في السكر
 ان تعدى به ليقى ما لم يتعد به داخل في عبارة وظاهر عبارة ان التسبب في الاعذاء لغیر حاجة لا اثم فيه سم
 وقوله ظاهر عبارة الخ في نظر قلن قول الشارح الآتي فان كان متديا بطل الصوم اثم صريح في الائم (قوله
 في الكل) اي في شرب الدواء الحاجة وغيره ما هو السكر والاعذاء (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغذاء
 وفيه نظر ظاهر اذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض الباري ولو متديا بل ظاهر اطلاتهم عدم اثم حيث
 لا يضر هو متجه حيث يمكن مع التعدى لا يضر حلا حضرت تاور وعرض رامل لوجه ايضا البطلان في
 شرب الدواء المسكر لو تعدى بافياها اذ لم يلها العقل الحقيقي بل التيزم كما هو صريح عبارة تاور وجد في بعض
 النهار فقط اذ فرض ان تناولها كان ليل سم وقوله وهو متجه الخ فيه ما مر آخا ثم ايت ما بان عن
 الكردى في حاشية قول الشارح وعدم صحة في الأول (قوله منها) اي زوال التيزم بالدواء الاغذاء السكر
 (قوله فان كان متديا بطل الصوم الخ) هذا لا ياتي في شرب الدواء الحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سمر ذلك
 دفعه بظاهر الظاهر من حل التعدى في شرب الدواء اهل ما كان لغیر حاجة وغير التعدى على فيه حده (قوله
 وقول المتولى وغير المتداوى الخ) اي بان اذا استغرق ذوال عقله جميع النهار كرى على بالفعل (قوله لا في
 عدم القضاء) ليلامع قوله الا ولا قضاء لا اثم بصري (قوله وفي المجموع زوال العقل الخ) اي المتيزم

صومه مع استغرق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) اي مع زوال التيزم (قوله اثم في السكر) فتيته
 ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان ما لم يتد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالاعذاء فعلا قال
 واثم في السكر ان تعدى به ليقى ما لم يتد به داخل في عبارة وظاهر عبارة ان التسبب في الاعذاء لغیر حاجة لا
 اثم فيه (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغذاء وفيه نظر ظاهر اذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض
 النهار ولو متديا بل ظاهر اطلاتهم عدم اثم حيث ايضا هو متجه حيث يمكن مع التعدى لا يضر حلا
 حضرت تاور وعرض رامل لوجه ايضا البطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى بافياها اذ لم يلها
 العقل الحقيقي بل التيزم كما هو صريح عبارة تاور وجد في بعض النهار فقط اذ فرض ان تناولها كان ليل لا يجرى
 (قوله وان وجدوا احدهما في بعض الباري) ان كان القرض ان شرب الدواء المسكر وقع في الليل قال وجه صحة
 الصوم حيث افاق لحظة ولم يزل عقله ان تعدى فلا يصح تصديقه في البطلان او وقع في النهار لوجه البطلان
 مطلقا كتاوه لم يقطر فلا يصح التفصيل المذكور ايضا فاعلم (قوله في بعض الباري) اي والقرض ان تناول
 الدواء المسكر كان ليل كما هو صريح عبارة تاور لا يصبغ قوله غير متد به الخ فاقامه (قوله فان كان متديا
 به يطل الصوم) هذا لا ياتي في شرب الدواء الحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي المجموع زوال العقل) اي
 التميز بدليل وبعرض الخ اذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء منه كما ياتي انه لا قضاء على الجهون (قوله

والحاصل ان شرب الدواء
 لحاجة أو غيرهما والسكر
 ليلار الاغذاء ان استغرق
 النهار اثم في السكر والدواء
 لغیر حاجة وبطل الصوم
 ووجوب القضاء في الكل
 وإن وجد واحد منها في
 بعض النهار فان كان متديا
 به بطل الصوم اثم أو غير
 متد به فلا اثم ولا بطان
 وقول المتولى وغيره
 المتداوى كالجنون معناه
 انه منه في عدم الاثم لا في
 القضاء لان الجهون لا صنع
 له بخلاف المتداوى وفي
 المجموع زوال العقل
 محرم بوجوب القضاء

بدليل ومريض لا ذوال العقل الحقيقي بالمرض لا تضامه لما يأتي أنه لا تضام على المجنون سم (قوله) ذوال العقل (العقل) أي جميع التبار (قوله) وأنتم التارك أي ترك الصوم بسبب ذوال العقل كودي (قوله) فيلزمه قضاء الصوم) أي فيها إذا استغرق أو الجمع التبار بدليل قوله كالأغذاء إذ لا يلزم القضاء فيه إلا بحيث كودي على الأفضل (قوله) وبه) أي عامر عن المجموع وقال السكردي أي بالحاصل اهـ (قوله) يعلم أن التشفيه (الخ) قد يقال إذا صح الصوم مع إقالة لحظ في التشديد بالاستعمال فيبني الصفة فيه إذا أفاق لحظ بالاولى وأيضا فهو مناف لما تقدمه في قوله وان وجدوا أحد منهن في بعض التبار فإن كان متديبا به الخ فيتأمل بصرى ويأتى عن سم آقا ما يراقة (قوله) وعدم محته في الأول (الخ) هذا يناق ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وان وجدوا أحد منهن في قوله أو غير متديبه فلا يتم ولا يطلان فإن هذا راجع أيضا قطعا لشرب الدواء الحاجة قتاله ثم أقول لما المانع من حل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب ولا لهذا أيضا جنون وان كان سفيا وجب القضاء لان الحاصل جنون متدي به بحيث يجب القضاء بالسكر المتدي به المستغرق فيتأمل سم عبارة السكردي على الأفضل وما ذكره من كلام الرافعي فقيه نظر من وجوه منها أنه مناض لما تقدم من حاصل ما في شرح العباب أما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التشديد في الدواء أو الأغذاء أو السكر يطل صومه وان وجد أحد الثلاثة في بعض التبار وفي كلام الرافعي قد شرب الدواء أسفها فإياه إذا أفاق لحظ صومه وأما في الشق الأول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه ان لم يتد في شرب الدواء أو الأغذاء أو السكر ووجد ذلك في بعض التبار فلا يتم ولا يطلان فإياه هنا حكم بعدم صحة الصوم أن وجد في لحظ متد منها في الشق الثاني من كلام المجموع قال أنه كالأغذاء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالتارك أي بتركها إذا الصوم أو لا فإياه هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها قوله هو يعلم أن التشفيه (الخ) يقال به أعاد يعلم هذا المعنى وهو مناض لجميع ما سبق فكيف يطعمته والمتد ان الجنون يطروه في لحظ من التبار يطل الصوم فقد استغرقه بالاولى كاصروا به في المتن فضلا عن غيرها وإطعامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أو لا وأما الأغذاء والسكر فإن أفاق منهما لحظ في التبار صح صومه أو لا فلا وهذا أيضا قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الأغذاء والسكر ان استغرق التبار مطلقا ولا يرام في الجنون حيث ترسب فيه مطلقا وما ان تسبب فيه فيظهر أنه يعلق بشرب الدواء بل هو قسمته وسياق ماليه وأما لا يتم لظهور وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حجة ولا فلاو إذا علمت ذلك فاعلم ان شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرباعها ياتى ما هو قد من كلامهم نصريما وتوفيحا أحدها لوم القضاء ان استغرق التبار قط و ثانيها لوم مطلقا ثالثها عدم لوم مطلقا وإن شرب سفها فقيه هذه الآراء الثلاثة أيضا إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث العقل (قوله) أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغذاء إن لم يكن الحاجة في أنه ان استغرق ضرر ولا فلا يصح الصوم ما ذكره من هذا التشديد على ما ذكره قوله السابق وان وجدوا أحد منهن في بعض التبار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه لطلان حيث وجد في البعض فيتأمل سم (قوله) قياس كلام المتقدم ان يقول لتبر حاجة ثم راجعت أصله أيت بخطه ورحمة لتبر حاجة ثم ضرب على لتبر زيدت لام قبل

وأنتم التارك ومريض أو دواء الحاجة كالأغذاء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالتارك اهـ وبه يعلم أن التشفيه في قول الرافعي شرب الدواء للتداوى كالجنون وسفها كالسكر إنما هو في صحة الصوم في الثاني إذا أفاق لحظ ولا فلا ويلزمه القضاء وعدم محته في الأول ان وجد في لحظ ولا قضاء ولا يتم وحل هذا يحيل أيضا حاصل ما في المجموع عن البقرى أن شرب الدواء كالأغذاء أي إن كانت الحاجة

وعدم محته في الأول وان وجد في لحظ) هذا يناق ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وان وجدوا أحد منهن في بعض التبار إلى قوله أو غير متديبه فلا يتم ولا يطلان فإن هذا راجع أيضا قطعا لشرب الدواء الحاجة فإياه أحد المذكورات بقوله وان وجدوا أحد منها قتاله ثم أقول لما المانع من حل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب ولا لهذا أيضا جنون وان كان سفيا وجب القضاء لان الحاصل جنون متدي به بحيث يجب القضاء بالسكر المتدي به المستغرق فيتأمل (قوله) أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغذاء إن لم يكن الحاجة في أنه ان استغرق ضرر ولا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التشديد على ما ذكره قوله السابق وان وجدوا أحد منهن في بعض التبار الخ وقد تقدم فيه

يقطن صدقه فهو مخالف
لعبارة أصله وعجيب كون
شيخنا لم يذهب على ذلك وهو
إذ وقع في الأسر أنه رأى
ولم يقل عدل أنا وأيتاء
قال ولم يقبل الواحد وأقاله
عدد من النساء أو العبد
أو الفساق وظن صدقهم
انتهت فظن الصدق إنما
اشترطه في قول غير الأهل
لأنه يتحدث قالوجه أنه
لا يشترط في ظن صدق بل
توقفه كما ذكرته (رويت)
أي بأن الملل رأى ليقته
وان أطيقتهم على الأوجه
ولم يلزم من رأه (وأشهد)
أي أخبرنا لا يشترط ذكر
ذلك عندنا كقولهم من غير
أصله قال (بهاضيان أو
عبد أو فقة) أو أناس وظن
صدقهم أو عدلهم ويكتفي
اثنان من كل على ما أخذ من
كلام الروضة واشترط
الصدقة بخلاف ما مر في
الثبة احتياط فيما كان
قد صدق حرم صومه لكونه
بعدم النصف لا لكونه يبرم
ذلك ومرا أول الباب بان
اعتقد صدق من غيرهم
مؤلا لزمه الصوم ويقع
عن رمضان وقد جعوا بين
ما أمره كلامه من التاني
ثم وفي الثبة وهنا ما مور
كثير ذكر تاج ما فيها في

الفلك فظاهر أنه يجوز له صوم ما لا يضر فظن فظنه لا ينعقد له صومه بعد النصف وذلك كاف في ذلك مظهر
في الآن ولما تردد فيه علما أو قلنا تعديهم له وهذا مخالف إطلاق ما مر من عرض قوم ما يوافق هذا
الأحلاق (قوله) بحيث يتولد من تعديهم الفلك (الخ) هل يعتبر الفلك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل أحد
حق لا يجرم صومه من حيث أنه يوم شك على الحال فيها المظاهر ثم وإن اقتضى كلام الأذرع المتقولي
التيه خلافه بصرى أقول بل يوجد ما ذكر من الفلك والظن بالنسبة لكل أحد من الحال العادي كما هو
ظاهر (قوله) وأما قول الروض (الخ) أي بدق لم ينصف إذ تحدث (الخ) قوله من يقطن صدقه) معناه من
شأنه أن يقطن صدقه بأن يكون له ما يصلح لظن صدقه لكن لم يقطن احترازاً عما ليس كذلك فإن تعديهم
لا يؤثر شيئاً ولا شكاً حيث فلا إشكال على الروض ولا عجيب في سكوت شريحه فلينال (م) (قوله) وهو أي
عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت بقول الروضة وظن صدقهم يحتل عدله إلى الجميع بل هو ظاهر
بناسخ ما مر من الباقى الوصف من أن النصف لا يخرج من عدل جميع الجمل المتقدم عليه فلينال ثم رابت
الفاضل المسمى قال قول الروضة يقطن صدقاً معناه من شأنه (الخ) بصرى (قوله) على (الأوجه) أي خلافاً
لصاحب البجة حيث قيده بعدم إطباقه فيها بمرتنق (قوله) أو (نساء) إلى قوله قد جعوا في الثنية والحق
لأن قوله واشترط العدد إلى (م) (قوله) ورأى على أي على المروج السابق عرض أي أو لا مراخر (قوله) ويكتفي
اثنان (الخ) ومثلها الواحد كآياتي عرض (قوله) احتياطاً ليهما) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فإنه
أن وجد الجوز لصحة ما بعد النصف من نحو صل ما قبلها أو عادة جلاء الصوم وطلقاء إلا يجرم مطلقاً صدق
أن نجيب بأن المراد كما عر به غيره احتياطاً للعبادة ونحوها (قوله) وقد جعوا (الخ) قال الأذرع يجوز أن
يكون الكلام في يوم الفلك في عموم الناس لأن الفردم فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو
أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم الأثرى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبد
والنساء بل هو رمضان في حقيقه قطعاً له وهو حسن جداً فهو قوله اعتقد أراد به ما يشد الظن بدليل أول
كلامه وأما في الأذرع المنقح فقال من اعتقد صدق من قال أنه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم
عن البغوي في طائفة أول الباب تقدم في اثبات صحة نية المعتد أي الظن لذلك ووقع الصوم من رآه من
إذ اثنين كونهما قال الصراح فلا تنافي بين ما ذكر في الموضع الثلاثة أي لأن يوم الفلك الذي يجرم
صومه هو على من لم يقطن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صدق الثنية ووجب عليه الصوم
وهذان موضعان وفي هذا رد على قول الأسوي أن الكلام في شخص في الروضة شرح المذهب متناقض من ثلاثة
أوجه في موضع يصح في موضع يجوز وفي موضع يتبع (أه) (قوله) ما تقدمت في بحث الثنية) حاصل ذلك وما
اختاره الصراح هو أن ظن صدق مؤلا لم يصحح الثنية قط ثم إن تبين كونه من رمضان بشهادة معتبره صح
صومه احتياطاً على هذه التنية إن لم يتبين فهو يبرم شك يجرم صومه هذا إذا لم يعتقد صدقهم فإن اعتقد ذلك بان
وقع الجرم بغيرهم صح الصوم احتياطاً ذلك رشيد (قوله) لا تأخذنا) إلى قوله فقتضت في الثنية بقول المنقح
(قوله) لا تأخذنا فيه (الخ) أي لا يكون من يوم يبرم شك بل يكون من شأنه الخبر المار ولا اثر لظننا في قول لا
السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت الصلاة صحيحة وتراى الناس فلم يتحدث بزيته فليس يوم شك وقيل

(قوله) من الروض من يقطن صدقه) معناه من شأنه أن يقطن صدقه بأن يكون سالماً عما يصلح لظن
صدق لكونه لم يقطن احترازاً عما ليس كذلك فإن تعديهم لا يؤثر شيئاً ولا شكاً حيث فلا إشكال على الروض
ولا يجب في سكوت شريحه فلينال (قوله) احتياطاً ليهما) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فإنه
الجوز لصحة ما بعد النصف من نحو صل ما قبلها أو عادة جلاء الصوم وطلقاء إلا يجرم مطلقاً (قوله) ومرا أول
الباب بان من اعتقد صدق من آخرهم مؤلا لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جعوا (الخ) قال الأذرع
يجوز أن يكون الكلام في يوم الفلك في عموم الناس لأن الفردم فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم
وهو أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم الأثرى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبد

شرح الباب ومن أحسنها ما تقدمت في بحث الثنية (وليس إطباق النعم بشك) لأننا تعدينا فيه بإكمال العدد كما مر

هو يوم شك لو كان في السماء قطع صحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها أن يحق تحيتها ولم يتحدث رؤيته
 قبل يوم شك وقيل لا قالوا روضة الأصح ليس يشك أنها قال ع شر قوله يوم شك وقيل هو يوم شك أنظر
 ما تقدمه الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير إذ فرض أنه ليس يشك هو يوم من النصف الثاني من
 شعبان وصومه حرام ثم دأبت سم على شرح البيهقي قال ما نصه قوله وإذا انتصف شعبان حرم الصوم إلخ هذا
 قد روي أنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الوهل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوهل
 يتبع صوم كل واحد منهما إلا أن تجمل الخصوصية أنه عند عدم الوصول بحرم صوم يوم الشك من جهتين
 بخلاف غيرهما بل اه وقد يقال أيضا فائدة الخلاف تظفر في التماثل كالأول قال كان اليوم الفلاني يوم
 شك فنبذى صرا ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا أنه شك ع شر قول المتن (ويسن تسجيل الفطر) أي يتناول
 شيء كالأجر وهو فضيته عدم حصول سنة التسجيل بالجاء وهو محتمل لما فيه من احتشاف القوة والضرر
 شرح هر اه ثم قال ع شر قوله وهو محتمل مستنداه وقال الرشيدي وفضيته أي ما في الجاء اه أيضا
 عدم حصولها بالاستقامة أو ادخال نحو دفع ذاته أو احليله أو نحو ذلك وإن كان ما ذكره من التعليل
 بأن ذلك هو قال الشارح في الإيجاب ما نصه عبر أي المصنف كالقمو لي يتناول الفطر لأنه أنظر بالثروب
 وفضيته حصول أصل السنة بسائر الحاليات الصوم كالجماع اه وجمع شيئا ما نصه فإن لم يجد إلا الجماع أنظر
 عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما إذا وجد غيره اه قول المتن (تسجيل الفطر) يعني سن ذلك
 ولو مارا بالطريق ولا تنخرم سره به أخذنا ما ذكره من طلب الأكل يوم عيد الفطر قيل العلاقة لو مارا
 بالطريق ع شر (قوله) إذ اتفق الثروب خرج مظهره باجتهاد فلا يسن تسجيل الفطر به فظهره بلا اجتهد
 وشك فيحرم بهما كما صدق معنى وإيجابه أسنى وشرح بفضل وقال في التها فوجع التنب إذ اتفق
 الثروب وأظه بهامارة اه قال ع شر قوله مارا وظنه مارة قد عاقت ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر
 إذ اتفق الثروب بالاجتهاد وهو مقتضى لتدب التأخير اه عبارة الكردى على بفضل هذا أي عدم سن
 التسجيل مع عدم تيقن الثروب وهو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم التوابع الجلال الرملى وخرج بلم
 الثروب بسن فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخروج لوقوع لفق التها بقرع عمل التنب إذ اتفق الثروب أو
 ظنه بامارة انتهى اه (قوله) هو تقديمه على الصلاة) يعني أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرع الامام أو قرب
 اسراعه وكان بحيث لو أنظر على نحو الفرق بين أسناته وخشى سيقه إلى جوفه ولو اشتغل بتكليفه فاقته
 الجماعة وفضيلة أول الوقت أو تكبير الأحرار مع الامام فينتجه هنا تقديم الأحرار مع الامام وتأخير الفطر
 وهذا لا ينافي أن المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو عاقلوا أو تركوا الأفضل مثلا وتعارض في
 حق الواحد منهم مثلا ذكر قدم الأحرار لا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق فتنه إليه لأن التوافق غير
 لازم من كلامه عند عدمه سم (قوله) الخبر الصحيح لا يزال الناس إذا الامام أحد أو آخره الجور وما
 في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المنتدعة كالشيعة وغيره إلى ظهور التزم إيجابه كذا في الغنى
 لا لا فلهو كثير إلخ (قوله) ويسن إلخ ويكرهان وغيره ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا لا بأس به نقله
 والنسائي هو مضاف في حقه قطعا اه وهو حسن جدا (قوله) في المتن (يسن تسجيل الفطر) أي يتناول شيء
 كالأجر وهو فضيته عدم حصول سنة التسجيل بالجاء وهو محتمل لما فيه من احتشاف القوة والضرر وشرح
 هر ويكره تأخير الفطر أن قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا لا بأس به كافي لجمهور عن نص الام شرع هر
 (وقد به على الصلاة) يعني أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرع الامام أو قرب اسراعه وكان بحيث لو
 أنظر على نحو الفرق بين أسناته وخشى سيقه إلى جوفه ولو اشتغل بتكليفه فاقته الجماعة وفضيلة أول الوقت
 وتكبير الأحرار مع الامام فينتجه هنا تقديم الأحرار مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي أن المطلوب
 من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو عاقلوا أو تركوا الأفضل مثلا وتعارض في حق الواحد منهم مثلا
 ما ذكر قدم الأحرار ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق فتنه إليه لأن التوافق غير لازم من كلامه

(ويسن تسجيل الفطر)
 إذ اتفق الثروب وتقدمه
 على الصلاة لخبر الصحيح
 لا يزال الناس غير ما عجلوا
 الفطر ويسن كونه وإن
 تأخر كأداة عبارة أصله
 (عمل نحر)

والأفضل منه وطب وجدا مع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطر قيل أن يصل على رطبات (٤٣١) فإن لم يكن فعل ثم اتى فليكن

حاصل ما من مذهب

عدم حصول السنة بالسر

وان تم ملاحه بالاولى لم

يتم ملاحه وقيل بالافاق

في الاول لم يند (ال) تنهر

له احدها اى حال ارادة

القطر فلترام من التحصيل

على الماوى التاخير على التمر

قدم الاول فيها يظهر لان

مصلحة التحصيل فيها حصة

تعود على الناس اشهر اليها

في الاول الناس الاخره

ولا كذلك اقر وفي غير

سنة حسن احب عبادى

الى اعلم بظن (فاد) للغير

الصحيح اذا كان احكم

صانما فليظهر على القراد

الشافى فورا ياتى بركة

فان بعد التمر فليما تارة

طوبى واخذت ابن المختار

وفي غير وجوب القطر على

التمر والتلث الذى ائده

الماتى في التمر والخرق الكل

شرط لكال السنة لا اصلها

كالتربى المذكور فيحصل

اصلها بى ثمر وجد من

الثلاثة فيما يظهر ويظهر

ايضا في ثمرات شبيهه وماء

خفت او عدمت شبيهه ان

الماء افضل لكن قد يمارضه

حكم المجموع بشدة قول

التاخرى الاولى في زمان القطر

على ما رآه بكنه من التمر

ليكون ابدن من الشبهه اء

إلا ان يجاب بان سبب

شدو دمايته غيره ان ماء

التمر كالتبج ليس ابدن

عن التمر لان كثير من

في المجموع عن نص الام وفيه من صاحب البيان انه يكره أن يمتدح من أى بعد التمر وبما وجهه وأن يشربه يتقيا بالاعتراف بالضرورة قالوا كنهشيه بالسواك الصائم بعد الوال لكونه يزيل الخلو فاه وهذا كما قاله الزركشي تأييدا على القول بان كراهة السواك لا توجب التمر وبه الاكثر من على خلافه معنى وإيجابه واسنى وكذا في النهاية الا انه غيب كلام الزركشي بان الظاهر تأنيبه مطلقا لوجوب التمر في جميع ما به وفيه بعد ترتيبه الرطوبة ما ضرر لعل على الكراهة في بعضه من مطلقا اذ الخلو بان اشتد على تحريك الماء في الفم او كما كراهته به ثم يتقوى ليمكن أن يوجد فيه اخفا لصلصام والمطلوب قوته اه وقال ع في قوله من لوجوب الفرق الخى وهو ان السواك مستحب ولا يكره الا السبب وقد زال بخلاف الحصة من حيث المطلوب فافاد الخلو في التمر حيث لا غرض اه (قوله) افضل منه الخ اى من المعجوق ايضا غش (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ يدين ماسم (قوله) فان لم يكن اى اى الرب (قوله) حسا الخ الحصة التمر على شربها ما شينا فثبتا كرى (قوله) وفيه (قوله) اى الحديث المذكور (قوله) ولو قيل بالالحاق في الاول الخ اعتمد شيخنا فقال ويقدم على التمر الرب وفي معناه المعجوق ثم ليس ثم الماء وماء زمزم اولى من غيره ويعد الماء الحلو وهو ماء تمس النار كالطيب والبن والمسل والبن افضل من السواك والتمر افضل منهما ثم الحلو يجرى الحرارة للمرو وقا المعجوق بالانوار ولذا قال بعضهم فمن رطب قال رطب ومن ماء قال ماء ومن سواك قال سواك ثم سواك ثم سواك

اهو في تقديم السواك على التمر الوارد وقد قال ع في يدين ان يقدم السواك على اللبن لانهم نظروا في المعجوق هذا الحل بعد التمر والماء نحو مما ارداه (قوله) ولا يتيسر الخ عبارة التاخير في المعجوق لا بان يمد فاهه قال الزركشي قوله مر بان يمد فاهه اى انه اظهر على المانع وجوب التمر لا يحصل السنة القطر على الماء بل يجمع اه اقول بصرح بخلافه قول الفارح الا اننا كاتر تيب المذكور الخ (قوله) احدها اى الرب ويطهر (قوله) واخذت اى من الخبر (قوله) وغيره اى بان حرم الرب لإيجاب (قوله) وجوب القطر على التمر اى اذ وجد (قوله) والتلث الذى ائده الخ وجه فادته ان التمر اسم جنس اى ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التمر باسم الجنس الجنى لا دلالة ليه على طلب خصوص التلث اذ فادته ليس الا يجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامر سم ولك ان يجيب بان مراد الفارح من التلث عدم التمس من الثلاث (قوله) والخرق الكل الخ اى انما يدل على الجمع لاهل خصوص التلث ثم رايه في الفاضل المسمى به عليه بصري (قوله) والخرق الكل اى هو نوعية نص الشافى رضى الله تعالى عنه في حرمه لجمع من الاصحاب ولا يتأليه تغيير اخرين بمره لا تليان اصل السنة وهذا اى التلث كالماء لإيجابه بقرمى (قوله) شرط لكال السنة لا اصلها اى يحصل اصل السنة بواحد من التمر ونحوه وكذلك بالتبين واما كالماء فيحصل بالثلاث فاكتر من الاول واثبتنا (قوله) كالتربى الخ خلافا لظاهر صريح التاخير بقرمى كاسر عن الزركشي (قوله) المذكور اى فى المتن والخبر (قوله) فيحصل اصلها الخ اى في هذه السنة الخاصة لا فاضل سنة التحصيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وما ملغ نظروا كذا بنحو ترابى وجرى لا يضر والحصول محتمل سم على صحى اى كعدم الحصول لوجبه بان التمر من المطلوبين في تسهيل القطر اذ اقراد الصوم بما يصلح اليدين وهو مستف مع ذلك ان تناول التراب والماء مع اقتفاء الغر ومكره فلا يبنى حصول السنة به شى (ووجد

عند عدمه (قوله) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يدين ماسم (قوله) والتلث الذى ائده الخ وجه فادته ان التمر اسم جنس جسمى واقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التغيير باسم الجنس الجنى لا دلالة ليه على طلب خصوص التلث اذ فادته ليس الا يجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامر (قوله) فيحصل اصلها اى هذه السنة الخاصة لا فاضل سنة التحصيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وما ملغ نظروا كذا بنحو ترابى وجرى لا يضر والحصول محتمل وفيه المجموع عن صاحب البيان كراهة يمتدح من أى بعد التمر وبما وجهه وان يشربه يتقيا بالاعتراف بالضرورة قالوا كنهشيه بالسواك الصائم بعد الوال لكونه يزيل الخلو فاه وقول

البلاد الخ على حلقها بغير من حفر الحديد السمك فتعنى ماء ثم يمدون عليه فاذا اخذوا السمك منه تعنى

وعده شبهة فيه أي ولا ينافي قولهم الآن في الأخيار أنه لا يبعد شريكاً بعده الثمر اتفاقاً لأننا سلمنا ذلك ومع ذلك يقول أنه باق على ملكه وهو ملحق الشبهة وبغير ضأن الضمنه من غير ذلك الوجه قلناه من حيث إياه ما تقدم المأمع طاقاً وصرح كلامهم كآخره بنسب الثمر قبل الماء حتى يملكه ويقول العجب (٤٢٢) الطبري يستلزم القطر على ما ذكره من لوجع بينه وبين الثمر حسن مردود بأن أوله فيه

عائلة النص المذكور
وأخره في استدراك
زيادة على السنة الواردة
وهما يمتنان إلا بدليل
يورد أيضا بأنه صلى الله
عليه وسلم صام بمكة عام
الفتح أياما من رمضان ولم
يفضل عنه في ذلك ما يتألف
قوله المستقرة من تقديم
القرن قبل على عمله بها
حيثه وإن نقل وحسنه
أنه لم يمتص تاريخ زلاته
لصف البحر الحاصل
من الصوم لإخراجه
فصلت عدة إن كانت
ولا فتغذيتي للأعضاء
الزيمية وقول الألباء أنه
يضمه أي عند المداومة
عليه والتي، قد ينفع قلبه
وعشر كثيره وصرصهما
أضأ أنه لا شيء بعد التمر
غير الماء قول الروائي
إن قد التمر حلوا آخر
ضعيف والأدعي
الريب آخر التمر وإنما
ذكره ليسره غالباً
بالمدينة كذلك
السور بأصله لما صح
أنه من سنن المرسلين
(تتبعه) أجماعاً على أن
الصوم يقتضى ومن تمام
الثوب ورضل أنه يدخل
فيه بالمر الثاني وما نقل

(الخ) أى التسجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا تباي) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى
باب باي حيا ما لو ات (قوله ومع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) تدقيقا لا اعتبار بهذه الشبهة
لقطع طيب خاطر مالكه رضاء باخذ لقيام تل على أنه قطع عاده فى الغالب بان ما اخذ من خالص المباح
سم (قوله كالحبرين) أى المارين انفا (قوله حتى يمك) (الخ) وقا للتباي والغنى (قوله يسئل) أى لمن يمك
اولن وجد ما من مزملو فى خارج ممك (قوله ولو جمع بينه وبين القرائح) لمل المراد اجمع على وجه بدخلان به
باطن معا لقيام تل سم (قوله بان أوله فيه مخالفة لنفس) عباراتى والا يباب لانه مخالف للاخبار
والغنى الذى شرع القطر على التمر لاجل هو حفظ البصر ان الصوم يعضفه التمر يرد وان التمر اذا نزل
الى المعدة فان وجدها خالية حصل القضاء لاخراجها عنك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد فى ما من مزملو
اجمع بينهما زيادة على السنة الواردة وهى قوله هل على عليه وسلم اذا كان احداكم صائما لم يلفظ على التمر
فان لم يجد اقر فى الماء فانه طور رواء التمر مذى وغيره ومحصو الاستدراك على النص صنفه دليل
منوع والخبر كنه فاشترعنا **قوله** اه (قوله لنفس المذكور) أى قوله وصرح كلامه (الخ) (قوله
وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ورد الخ) أى قول الغلب الطبرى (قوله فذل الخ) أى
عدم قتل ذلك (قوله ولا) أى بان خالفها (لنقل) أى لشرط الدواعى على قتل مثله يباب (قوله وحسنت)
أى لئلا التمر (قوله ان لم غسة نار) عبارته فى الايباب قصد بذلك كافتاده الحب الطبرى أن لا يدخل
لولا فى جوفه ماسته النار وكأنه اخذ هذا فى منهاج الحلي انه يستحب أن لا يقطر بشئ ماسته النار
وذ كفيه حديثا اه (قوله لاخره) أى يظهر وجه عليه للاذلة الاولى واخر اجابها بالمطوف كاسر
من الغنى وبالايباب (قوله والاخ) وان لم توجد المدة ففلات كانت خالية فلفظت به الخ (قوله لاخصا
الزبية) وهى القلب والباعر والكبد والاثنيان كرى (قوله وقول الاطباء) جواب عبارة قوله
راثة لضعف البصر (قوله أى عند المداومة على) خبر قوله لا اطباء (قوله وصرح صا) أى الخبر
كردى (قوله ولا يضر الخ) أى قول الاذرى (قوله وإنما ذكر) قوله هل على عليه وسلم التمر (قوله
كذلك) أى ضعيف كرى (قوله ويسن السحور الخ) كان الاولى تأخير ذكره قليل المائ الآتى
كافى التباي والغنى (قوله وعلى اه) أى الصوم ويحتمل ان الضم للصائم (قوله اه) أى الدخول فى الصوم
(قوله لبا يضر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه هو يانه (قوله لقد
الركشى) انما يأتى على القول بأن كراهة السواك لا تؤثر بالغروب اكرتون على خلافه برهان
الظاهر تأييد مطلقا لوضوح الفرق بينهما كذا فى شرحه وقد يرد فيه وضوح الردهان الخلو فبعد الترويبا كان
من انار الصوم كراهه مظنة ازالته مما لا يطلب الا فى طهارة وهو المضعفة بهذا يفارق السواك لانه
مطلوب فى كل وقت لا للصائم بعد الاوال فاذا غربت الشمس رجع السواك الى اصله من الطلب المضعفة
غير مطلوب به ان لا يحتاج الباعى مظنة ازالته اثر الصوم فكرعت وضعية هذا كراهة التضعف وان لم يجره
بل ابتلعه هو محتمل ولم عمل الكراهة فى مضعفة مظنة ازالته الخلو فبان استتمت على غير ما لمنافى
القيم اما كراهة شربهم حتى يقيهم كرى ان وجهان فيه اخضا فالصائم المطلوب قوته (قوله وهو ملحظ
الشبهة) تدقيقا لا اعتبار بمنى هذه الشبهة لقطع طيب خاطر مالكه رضاء باخذ لقيام تل على أنه قطع
عاده فى الغالب بان ما اخذ من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين القرائح) لمل المراد اجمع على وجه
بدخلان به الباطن معا لقيام تل (قوله وحسنته ان لم غسة نار مع راث لضعف البصر الخ) لا يقال هذا الغنى

عن بعض السلف أنها لا سفار أو طلوع الشمس دلة قبيحة على أن المصنف نازع في صحة الثاني عن قائله قال
أظهر أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر كل عمل يعالوج لجزء
من غروب شمسها فيما يظهر لنا لا في نفس الأذن قال العلماء في خور مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أظهر الصائم أي حقيقة أن ما ذكره من بينين أن غروبها من العيون لا يمكن لأنها قد تفسد ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دغره (وتأخير السور) لأن الأمانة لا يزول بغير ما غروبوا أحد ويمن كونه بغير خبره (٤٣٣) وهو يضم الدين الأكل في

السر وبفتحها اسم
لأكل حيفه ومصل
أصل سته ولو بجرعة ماء
وبدخل رفته بنصف الليل
وحكته التوى وأخالفه
أهل الكتاب وجهان
والذي يشبهها في حق من
يتقوى به التقوى وفي حق
غيره لها فقههم ويرد قول
جميع مقدمين أن ما بين من
يرجو نفسه لمعلم لم يروا
حديث تسعروا ولو بجرعة
ماء فإن من الواضح أنه لم
يذكر هذه الغاية التمتع بل
ليان أقل جرى فقه أولاً
(ما لم يقع في شك) ولا كان
يرد في طوع الفجر ولا في
تركه خبر دح ماريك
إلا ماريك (فرع)
بحرم علينا له صلأه
عليه وسلم الوصال بين
صومين شرعين عدا مع
علم النبي بلا ضرر وإن لم
ينز به التقرب قال جمع
مقدمون وهو أن يستديم
جميع أوصاف الصائمين
وعليه فذول بجماع أو
نحوه لكن في المجموع أنه
لا ينتمى واستظهره
الاستوى وقد يقال إن علانا
بالضف وهو ما طبقوا
عليه أجه ما في المجموع فلا
يزول إلا بتماطى ما من شأنه
أن يقوى كدسة بخلاف
نحو الجماع أو بأن في صورة

أظهر الصائم) معناه اقتضى صومه وهو لا يوصف إلا بأنه صائم لأنه يغروب الشمس خرج النهار
ودخل الليل والليل ليس على الصوم شرح مسلم (قوله) إنما ذكر مقول قال (قوله) إنما ذكره من بينين أي مع
أن كلامها يستلزم الآخر (قوله) بينين أن غروبها من العيون لا يمكن (الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد
يكون غروبها ولو بغيره بحيث لا يفيها حد غروب الشمس فيمتد إقبال الظلام وأدبار الضياء (قوله) لأن الأمانة
(الخ) أي ولأنه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسعير ما مع رسول الله ﷺ ثم فتا إلى الصلاة وكان
قدروا بينهما محسناً به وفيه ضبط لقدروا ما يحصل بسنة التأخير نهاية (قوله) بشر عبارة شيعنا ما يندب
القطر عليه اه (قوله) وهو يشر السنين إلى قوله واستظهر في المتن لا قوله ويرد إلى المتن وإلى قوله
وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان إلى تأيين وقوله لمعلم إلى المتن (قوله) يضم الدين الأكل (الخ) وهو
المراد هنا أن قيل أكثر الرواية الفتح فقد قيل الصواب الضم إذا لا جروا ترك في الفعل حقيقة ولما كره
بجاء الإيحاب (قوله) حيقه أي في وقت السحر (قوله) أصل سته أي السجود معني (قوله) وهو بجرع ماء
يربطه بما قبله محل تأمل عبارة الثانية ويحصل بقليل المعلوم وكثيره كثير تسعروا ولو بجرع ماء اه (قوله)
والذي يشبهها (الخ) وقد يقال أنه لما معني (قوله) التقوى يبغي وعملهم أيضاً سم (قوله) وهو يرد (الخ)
أي هذا الجمع (قوله) قول جميع مقدمين (الخ) وأقيم النهاية عبارة تم عمل استجابه لإدراجي بمنفعة (الخ)
أه قال الرشيد قوله عمل استجابه (الخ) مع ما مر ويأتي من حصول السنة بالقليل كالكتير اه (قوله)
ولعلم لم يروا حديث (الخ) هذا ليس فصافي الراد عليهم كما لا ينبغي سم وقد يمنع (قوله) تركه أي السور
(قوله) يحرم علينا (الخ) (الخ) ولم ير ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ذلك خصوصية له صلى
الله عليه وسلم فكان يروا أصل يروا أصل تسعة عشر يوماً ثم أظفر على من يلبس أعضاده وصبر ليقومها ولين
لأنه الطيف غذا أيضاً قال الأذري ول قيل يخص التحريم بمن يتعذر به خلاف قول غذا والمعارف إلا أنه
يبيد إيجاب (قوله) بين صومين أي فرحين أو تفلين أو عطفين إيجاب ونهاية معني (قوله) شرعين قال
الاستوى وتعبير لافني أي وغيره بأن الصوم يومين يقتضي أن الأمور بالامساك كترك الشيء لا يكون
امتناعه بل من تعامل القطع وصلاً لا نه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية
وأدالفتي وهذا ظاهر لأن تحريم الوصال الضعف عن الصيام الصلاة سائر الطاعات وهو حاصل في هذه
الحال اه قال خش قوله لم يروا خبره على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كون بين صومين أو لاه
عبارة إلا إيجاب وجوب المجموع باليومين تاريخاً بقوله بالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم
فيها أو حقيقة حيث فلا يحتاج لقول لا استوى (خ) اه (قوله) قال جمع مقدمون (خ) معتمد عش (قوله)
فيقول بجماع (خ) وهذا الظاهر معني وإيجاب وظاهر كلام النهاية اعتناء به أيضاً (قوله) في الأول أي
التحليل بالضعف (قوله) (دبا) إلى قوله فإن اقتصر في المتن لا قوله حتى المباحين إلى وجمع جوارحه وقوله كما
دلت إلى وخبر (خ) (قوله) حتى المباحين أي كالكذب حاجة من إصلاح الدين وغيره والغنية نحو قتل كذب
عليه بالفضل (قوله) وجمع جوارحه (خ) إلى قوله فإن اقتصر في النهاية لا قوله كدلت إلى وعن نحو الشتم (قوله)
موجود في عام مزجاً أحداً من الخبر أو إرادته لما شرب به فيبني أن يساوى التروى لا يتقدم عليه لا تناهول أما
أو لا فطر لموجود هذا المعنى فيه وإلا فيحتمل أنه مخصوص بغير ذلك لا يقتضي مساواة ما طيلة الشارع
بخصوصه مع احتمال أن له من التأخير في هذا المعنى ما ليس بالمرزوم أو ما تأني قد يكون وجود هذا المعنى فيه
من جهة تركه وفي آخر من جهة خاصه ومنه هذا التمتع فها بلغ فيه (قوله) والذي يشبهها في حق من
يتقوى به التقوى يبغي عائلتهم أيضاً (قوله) ولعلم لم يروا حديث تسعروا ولو بجرع ماء (ليس نصاً في

إيقاع عبادة في غير محلها أي مفطر لكن كلام الأصحاب كالصرح في الأول (وليضح) تدب من حيث الصوم فلا يتأني وجوبه
من جهة أخرى (لسانه من الكذب والغنية) حتى المباحين بخلاف الواجبين ككباب لا زاد المعلوم ١٠٠ نحو عاطية

وجميع جوارحه من كل جرم (٢٤) الحية البخارى من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لنا عليه فدية ان يدع ما امر به ونحو النبي

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أى دون المباح من ذلك فلا يحيط ثواب الصوم وان تدب تركه كدى على الفضل (قوله يبطل ثواب صومه) ولو اغتاب أى مثلاً تاب لم تؤثر التوبة القص الحاصل بل فى رفع الأثم فقط قاله السيكي فتقاربه جرمى عليه الحادى وكذلك المحرم لو تركت ثاب لم لا يكتسب ان يقول عادجه كما لا فلا فرق في التوبة بين ان يكون قبل ان تصوم من الصوم او بعده لإيجاب وفى عش عن حميرة مثله (قوله ويعيد) أى بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) أى الثواب (قوله ما قاله المحققون) وهو حصول الثواب للصل في المنصوب لكن باقى في الردة ما يخالفه والظاهر انه خلق كدى (قوله يبطل) أى ارتكاب الصائم محرماً (قوله وخبر خمس الخ) ميتد آخره قوله باطل (قوله ومن هنا) أى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله وإن كان) أى الاحتراز عن ذلك (قوله مطلقاً) أى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الثم) عطف على قول المتن عن الكذب (تذكر الحاله) أى لتصور لافتهام فتدبر بركة صومها اسئرو لإيجاب زاد المصنف (قائمة) سئل اكرم بن صفى كرجى حيث ابن آدم من عيب قال هى أكثر من ان تحصى والذى احبته منها ثمانية آلاف عيب يستر جميع ذلك حفظ الانسان اه (قوله وبلسا نه الخ) وهو اى يلجى من قلبه لسانه (قائمة) قال حج في فتاويه الهندية في جواب الال المذكور السابى افضل او غير ما نصير المذكور الخ قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وقد راد بهما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خبر المذكور الخ ان لا يتطرق اليه الراء واما حيث لم يسمع نفسه فلا يتدبر كلسانه وإنما العبرة بما بقى قلبه عن ان يحاط من امتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحدو لمع اللسان حيث لم يسمع نفسه ويبنى حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتأمله لمعايه واستمراره في شهود تعالى فلا شك انه يقتضى الاداء بتابعه من هذه الخلية الثواب الجليل ويؤيده خبر البيهقي المذكور الذى لا تسمعه الحافظة يرد على الذكر الذى تسمعه الحافظة سبعم خفا انتهى اه عش عبارة الفارح في فتاويه الهندية الصرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول الثوروى في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب الفضل من ذكر القلب اه فهل يؤخذ من كلامه انه اذا ذكر الله قبله دون لسانه ينال الفضيلة اذا كان مقدوراً أم لا وهل اذا قرأ قبله دون لسانه من غير ينال الفضيلة أم لا فاجب بقوله الذكر بالقلب لا فضيلة فيه من حيث كونه ذكر استبدالاً لقلبه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضار ملئانه من تزيده الله تعالى واجلاله بقلبه وهذا بجميع بين قول الثوروى المذكور وقوله ذكر القلب لا ثواب فيه فنفى عنه الثواب اراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه ثواباً اراد من حيث حضوره بقلبه كاذكراه فامل ذلك فاهمهم لا فرق في جميع ذلك بين المحدث وغيره واقعا على (قوله فالأولى لسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) أى قول المتن والقبلة في المصنف إلى ما فيه طبع كذا في التوبة إلى قوله كتنظر ربحان إلى فان ذلك (قوله من مسموع الخ) أى ملبوس معنى (قوله كتنظر ربحان الخ) أى وسام القناء معنى (قوله وملبوس) ويكره ذلك كلفه شرح بالفضل ومعنى (قوله فان ذلك الخ) أى كف جوارحه من تأمل ما تقتضيه نهاية إيجاب (قوله لينفرد الخ) أى لتشكر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى إيجاب نهاية (قوله على وجهها) أى كل الخ) قال فى الاثار ويكرهه ان يقول بحق الختم الذى على في نهاية وإيجاب قال عش ومنه الحاتم الذى على علم العباد ووجه الكرامة انه حلف بغيره كما لم يوصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو طهرت الحاتم عن النفساء ليلوت الصوم وصامت وصام المجنب بلا غسل صحح روى معنى (قوله لا يعلل الماء الخ) أى يؤذى العبادة على الطهارة لينفرد من خلافها في امره حيث قال لا يصح صومه قال الاستوى قياس الحق الاول استحباب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهاراً استند زاد التوبة ونقل عن ابن هريرة الرجوع من ذلك اه

الرد عليهم كالإيجاف (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

المر ما يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونفس عليه الثامنى والاصحاب وأقرم في المجموع وبه يروى بحث الأخرى حصوله وعليه اتم مصيئته اى اخذاً بما قاله المحققون في الصلاة في المنصوب وقال الأخرى يبطل اصل صومه وهو قياس ملذب أحمد في الصلاة في المنصوب بخبر خمس بظن الصائم التوبة والقيمة والكسب والتوبة واليمين الفاجرة باطل كافى للمجموع قال الماوردى وبغرض صحت قاله ابطال الثواب لا الصوم نفسه قال السيكي ومن هنا حسن هذا الاحتراز عنهم ادب الصوم وان كانوا اجاباً مطلقاً ومن نحو الثم ولو بقى فان شتمه أحد فقتل ولو قتل اثنى صائم لغير الصحيحين بذلك أى بقوله في نفسه تذكريها وبلسا نه حيث لم ينظر رباحاً من أول ثلاثا زجرنا لخصه فان اقتصر على احدهما فالأولى بلسا نه (و) ليس تدباً أيضاً (نفسه عن الشهوات) المباحة من مسموع وميسر ومسموم كتنظر ربحان او صه بل قال الثوري بكرة نظره وجزم غيره بكرة شتم ما يصل رحمه لسانه او ملبوس فان ذلك الصوم ومقصوده الاظم لينفرد العبادة على وجهها الاكل

(قوله)

ظاهراً وباطناً (ويستحب) ان يقتل عن الجنابة والمجنس والغفاس (فيل الفجر) ثلاثا يصل الماء

إلى باطن نحو إلفته وأودبه ونصبتان وصوله ذلك مفسر وليس هو معرأدا كما هو ظاهر (٢٥٤) أخذنا معارضا سبق ما نحو المصطف

المفروق أو فصل الفم
التبش لا يقطر لسدوره
فليصل هذا على مبالغة
منه عنها ونحوها ويكره
له دخول الحامض من غير
ساجة لا تفسده فليقطر
ومن ثم لرواحته من غير
تأذ به البتة لم يكره على
ما علة الأذرى (و) يس
(أن يمزج من الحماض)
والصندل ما يفهم (و) من
القبلة المكروحة لما سر
فها بتفصيلها وأعادها
اعتاد بقاءها لكثرة
الابتلاء (و) من (ذوق
الطعام) وغيره بل يكره
خوفا من وصوله إلى حلقه
(و) من (الملك) ففتح العين
بل يكره أيضا لأنه يفسد
ويقطع على قول ما يكرهها
فهو الملوكة فصح إرادته
لكن يتقدر معنى الكلام
في ذلك لم تفصل ما بين
بان معنى قبل ذلك حتى
ذهبت وطوبه أو صنف
وفي حين لكان يتعلم من
ويشغلوا شيئا (و) يس
(أن يقول عند قطره) أى
صغير (الملك) قدم القادة
لكال الإخلاص أى لا
نرض ولا لأحد غيرك
وسمت وجل وزكك أى
الواصل إلى من فعلك
لا يجرى فوق (أفطر)
للاتباع ولا يضر أرساله
لأنه في الاتصال على الله وصل

(قوله) إلى باطن نحو إلفته (و) يبنى أن يفسل هذا من ثبائه التسل الكامل تباير حتى أى قبل التفر
يبنى مع الجناية عيش (قوله) على ما علة الأذرى عيارا لمعنى وقول الأذرى هذا من ثبائه يبنى بدون من
اعتاد من علة من الرقة الذى لا يناسب حكمة الصوم اه وقول الأذرى والإمام والتباير ما قول المتن
(عن الحماض) أى من تغير من عكس شرح بأفضل أى من غيره (قوله) من الحماض ما قصد أى ونحوها
لأن ذلك يفسده فهو خلاف الأولى كالتباير وهو أن جرم قاصر الرقصة بكراته وقال المحامي يكره أن
يصح غير ما يضاف معنى (قوله) لما فيه (أى من أنها يفسدها) (قوله) بل يكره (قوله) من (أستج) إلى معنى نحو
خبر لطف لم يكره ناية وإمام قال غش قوله فممن إن استجاح فحذية اقتصر على ذلك كرامة ذوق
الطعام لمرض أصلا حتميا طهره يبنى عدم كراهته للحماض وإن كان عند مفسر غيره لا تملكه يعرف
أصلا مثل الصالح (قوله) إلى حلقه فحذية أن وصله تهر عليه مفسر ولا يفسد إذا احتج إلى الذوق
أن لا يضر سيقه إلى الجوف كما يؤخذ ما تقدم في الحاشية عن الأناور سم (قوله) يفتح العين إلى قوله والكلام
في الغنى وإلى المتن في النباية (قوله) والكلام حيازة التباير بحلق غير ما يفتح أمهوا فان يفتح ووصل
بعض جرمه عدالى جوفه أطر وسيتنجر من مضه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لا تملكه
وكالمالك في ذلك التفصيل البان الأيض فان كان لو أصابه المايس واشتدك معضو الأحرار قلة القاضي
اه قال غش قوله مر القبان الأيض وهو المسى بالمايس وقوله مر أصابه المايس ما المقصود وهو الرق أو
ما يدخله لا يباسه وقوله مر واشتدك بحيث لا يتحمل من شىء (قوله) أى عقبه (كذا في النباية) والمعنى
وحيازة الإياب حسب تناول المفسر قال سلم وقصر المقدس ويس أن يصدق الصوم حيث ترقى قلبه
الأذرى ثم قال وكان وجه خفية النفاة (قوله) للاتباع (رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل ورواه
البزار قطري وقيل من أنك أنت السميع المليم ومن ثم قال المقدس يزيد بعد أطر تسبج حالك ويصدقك تقبل
مثلا إنك أنت السميع المليم إنك ذوق غيب المعفو عافى قال التولى ويس أن يزيدوك أنت
وعليك وتكلمت ولحكت رجو تراكيبك أنت إياب (قوله) وروى (إلى قوله) وغيره في التباير المعنى الأقره
وفشرح الروض إلى الجلب (قوله) وفشرح الروض) أى والتباير المعنى شرح بأفضل المليم ذهب إلى
أى يراة المليم (قوله) وإمرأها فى (داود) عبارة شرح الروض وروى أيضا فيحصل أن يقرأ بصيغة
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبدا ويصرى قول من صرح شرح الروض والتباير والمعنى حيث قالوا حسب
قول المصنف على رزقك أطر متافه وذلك للاتباع ورواه أبو داود مر سلا وروى المصنف أنه عليه
وسلم كان يقول حينئذ المليم ذهب الظن وأبطل العروق أن شاء الله تعالى أو كالصرح في أن يروى ببناء
الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبدا وروى ذلك في غير سنننا وفيه نسخة مختلفة (قوله) وغيره) أى غير أبدا وروى
(قوله) بأوسع الفضل (أخرى) ورواه على أنه عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذى عافى نعمت ورزقى

(قوله) أخذنا من (الخ) يمكن الفرق بان الماراد وقع على عرق الأذن نزل بطيمه إلى باطنها ولم تملك حادة
دفعه عن التزول ولا كذلك إذا وضع المايط في المليم ويمكن أن لا يفصل فيلزم القطر بلزوم ما ذكر كما
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذرى في بحث المبالغة (قوله) وإلى حلقه فحذية أن وصله تهر عليه مفسر
ولا يملكه إذا احتج لنزول أن لا يضر سيقه إلى الجوف كما يؤخذ ما تقدم في الحاشية عن الأناور
(قوله) في المتن ذوق الطعام (الملك) والمعنى غير ما يفتح أمهوا فان يفتح ووصل طعمه أو ربحه لا تملكه
إلى جوفه أطر وسيتنجر من مضه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لا تملكه
ذلك البان الأيض فان كان لو أصابه المايس واشتدك معضو الأحرار قلة القاضي شرح مر وأقول
قوله أو وصل طعمه إلى آخره فلا يفسد قوله في النجاسة أنه يدل على العين لأن دلالة غيرا قطعية
ولهذا إذا نظف المليم بالما من المراكيب يبقى المليم مع زوال العين وإنما اكتفينا بهذه الدلالة في

(٥٤) - شرواني وإن ظلم - ثالث) في رواية وروى أبو داود ذهب الظن وفشرح الروض
المليم ذهب الظن ولم أرها في أبى داود وأبطل العروق وثبت الأجر أن شاء الله تعالى ونحوه بأوسع الفضل (أخرى

فاطرت إيجاب (قوله ريسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يشتمهم بخبر من فطر صائمه له أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء. ورواه الترمذي وصححه فان يجوز عن عشائهم فطرهم على شرط بناء أو تمر أو نحوهما لما روي أن بعض الصحابة قال يا رسول الله ليس كلنا يجدها يفطر به الصائم فقال يعطى إياها تعالى هذا الثواب من فطر صائمه على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن معني وشرح الروض ونبأ بزيادة الإيجاب وأكاه منهم الفضل لما فيه من مجازتهم ومزيد برهم ولو كان الصائم قد فطرت ما طاب ثوابه لعل يحصل المنظر مثل أجره لو سلم صومه فيه فطر واللاق بمسنة الفضل الحصول إياه وفي الكردى على ما فضل ويسن للفطر عند الغنى أن يقول ما ضحك الله ^{عليه} كان يقول إذا فطر عند قوم هو أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة وافر عند الصائمين أنه قول المتن (أن يكسر الصدقة) أي أو الجود زيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوي الأرحام والجهر أن خبر الصحيحين أنه ^{عليه} كان أجود الناس بالخبر وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعني فذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أي في كل مكان غير نحو الحش من الخيام والطريق إن كان يلبث عندها بأن مكنته تدبرها والتلاوة في المصنف الفضل ويسن استقبال القبلة والجهر أن من الرأى ولو يشوش على نحو مصل أو نائم نهاية قال حش قوله و التلاوة في المصنف الخ أي وأن قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصنف وبين القراءة فويخى أن عمله مألوف بحب خشوعه وتدبره بقراءته في المصنف والأفلا يكون الفضل أو قول المتن (وتلاوة القرآن) أي ومدار سموهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه بما يتو معنى زاد الإيجاب ما قرأه أو غيره كالتعاضد أو حش قوله ويقرأ غيره الخ أي ولو غير ما قرأه الأول فنه ما يسمى بالمدار سألناوهي المبر عنها في كلامهم بالادارة (أي ليرض) وفي رواية فيدار سه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها أنه كان سر قديار سمورة بغيره عليه إيجاب (قوله خبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم في المعني قول المتن (وإن يتكف) لوقال والاعتكاف كان أولى لأن الاعتكاف مستحب مطلقا لكنه ينا كدف رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن معني (فيه) إلى قوله ومن ثم في النهاية (فيه) أي في رمضان وإن يكثر من ذلك للاتباع ورواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الفارح صريح في أن مرجع الضمير الأخير قول المتن (لا سيما) أي من سبها اسم بمنزلة مثل وزنا ومعني وفيه في الأصل ورواها أنها قلبت بإدراجها ما كانت مع اليا المتأخرة وفي الرضى أن الواو التي تدخل على سياق بعض المواضع اعتراضية إذ ما يدها بقدر جملة مستقلة فتعني جاد في القوم ولا سيما يذاري أو مثل زيد موجودين القوم الذين جلت في أي هو كان أعرض به واشد إخلاصا في الحجى وخبر لا عذوق به سم (قوله الجهر) أي على الإضافة ومازادة أشموني وهو على لازمه أو يجوز حذفها نحو لاسي زيد مع ابن هشام انخضروى الأول وليس سيوبه على الثاني ويجوز أن تكون ما تكرة تأمه والجور وبه جادل بها أو عطف بيان بينان (وقسيه) أي أن فعله في أنه خبر مبتدا مخوف وجوبا مامو صوره أو تكرة موصوفة بالجله والنصب على التثنية

التجاسة لتحذنها أو لا وفيه نظر لما قالوه في حكمة المصنعة (قوله في المتن لا سيما) أي من سبها اسم بمنزلة مثل وزنا ومعني وفيه في الأصل ورواها أنها قلبت بإدراجها ما كانت مع اليا المتأخرة قال الدماميني في شرح التيسيل ودخول الواو على لا واجب قال صلب من استعمله على خلاف ما جلق قوله ولا سيما يرمي بذرة لجله لم يعطى هذا كلامه وسياتي في الأصل خلاف هذا وقوله وسياتي إلى آخره إشارة لقول التيسيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف على حذف الواو وفي الرضى وأعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع اعتراضية إذ ما يدها بتقديم جملة مستقلة والتي بمعنى المثني فتعني جاد في القوم ولا سيما يذاري أو مثل زيد موجودين القوم الذين سبها أي هو كان أعرض به واشد إخلاصا في الحجى ومخرلا مخدوف اه وقوله ويجوز في لائمه بعدها الجهر قال في التيسيل بالاضافة ومازادة وقوله وقسيه أي أرفع على أنه خبر مبتدا مخدوف كافي التيسيل قال الدماميني ونبهني أن يكون الحذف واجبا لأنه كذلك مسود

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا لذلك ستغنى كل زمن (أن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان) خبر الترمذي وقال غريب أي الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه وخبر الصحيحين أن جبريل كان يلقى النبي ^{عليه} في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيفرض ^{عليه} القرآن عليه (وأن يتكف فيه كثير) لأنه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتقدير الديار وقد تخفف ويجوز في الاسم بعدما الجهر وهو الأرجح وتقسيموهي دالة على أن ما يدها أولى بالحكم ما قبلها

في المشر الاواخر منه فينا كنهها كثر التلاوة المذكورة لاتباعه ووجله مصادقة لية (٢٧٧) القدر اذ هي منصرفة في هذا كمال

عليه الاحاديث الصحيحة
الكثيرة ومن ثم قال
لوجه انت طالق لية
القدر ان كان قاله اول لية
احدى وعشرين او قبلها
طلقت في الليلة الثانية من
ومضان او في يوم واحد
وعشرين مثلاً لطلق الا في
لية احدى وعشرين من
الليلة الثانية لم يهر او افي
لية ثلاث وعشرين مثلاً
من ستة التحليل فمثل
لان كلامهم طالع بانك
وتعلم فهو نظير لم يهر
انفرد براءة الملل بل
قياس ذلك على اخره
يمتد صدقه بانه
حشوا لان علاماته اخفية
جدا ومتعارضة فري
بعضها او كلها لا تقتضي
الحشة لانه لا حاش بالذك
كل محشوا الاول اقرب ان
حصل حشده من العلامات
ما يغلب على الظن وجودها
وقد اقر الطلاق بظهور
ذلك مسائل تعرف من
كلامهم في باب
(فصل في شروط وجوب الصوم وخصائمه
شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ)
فلا يجب على صبي ومجنون
رفع الظن عنهم ويجب على
السكران المتدنى كالمسلم
كلام في الصلاة الاسلام
ولو فحاض بالنسبة للبرئ
حتى يارمه القضاء اذا عاد
للاسلام بخلاف الكافر

أو بفعل محذوف اذا كان نكراً أما إذا كان مرة فالجمهور على امتناع اتصاله بوجزه بعضهم باختيار
فعل او على ان ما كان لا سبيل له من الاشارة لانتفاءه في نصبه على الاستثناء لمقطع قال في التيسير وقد
توصل نظر فوجهه فعلية اعني كافي عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور
من صير الفاعل شيدي بعد كلام واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما في الظاهر انه يمتنع كون
ما موصولة الجار والمجرور حشواً في عمل من الاعراب والتقدير لا مثل الاحتكاف الذي في المشر
الاواخر اقول المتن (في المشر الاواخر) ويسان بمكة مستكفاً الى صلاة العيد وان يستكف قبل
دخول المشر نهاية حياض العباب ويبنى لمستكف المشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادي
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب لية العيد مكنه الى ان يصلي او يخرج منه الى المصلى اول احوال الشارح
في شرحه ويسان احتكاف يوم قبل المشر لا احتال التمس فيحصل لمقطع ذلك اليوم (هو قوله عندنا اي
باتفاق الصافيون اما بالنسبة لا اختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل ينته طرافته في الاصل وفي نهاية
م المصنف في غير ما في قوله لا في بلوغ المرام المصنف ان صح اختلافه في تعيينها على اربعين قولاً او ثلثين
فتح الباري كره دعوى بافضل (قوله اول لية) اي ما ساقط اوله (قوله او في يوم واحد وعشرين مثلاً
الخ) هذا انما يظهر على قول يوم لية التقدير بل في المشر الاخير عدم دورتها في اليوم بل اقتضى احصائها
على الزمان بعد الفلأجمع (قوله حش) خبر ان (قوله اول) عطف على قوله محشواً بديل

(فصل في شروط وجوب الصوم وخصائمه) (قوله في شروط) الى قوله من الحش في الثانية بقوله المعنى
الاقوله ويجب الحيوان الاسلام وقوله راخذ الى المتن وقوله قيل الى وما تقر (قوله وخصائمه) اي ما يبيح
ترك صومه رمضان بقوله المعنى اي ما يبيح ذلك من الامساك والتقية عمن (قوله على السكران المتدنى
الخ) يؤخذ من قوله الا في وما تقر على ان الجواب على المتدنى يسكره وجوبه لاعتدال بعضه وجوب
القضاء عليه فيحتل غير المتدنى كذلك كالغنى عليه فوجه التشديد بالمتدنى فليتامل والمحال ان كلا
من السكران والاغما يتعدونه ان استغرق النهار وجوب القضاء كساقى والا قد تولى ليل اجزاء كما
علمنا تقدمه (قوله واخذ من تكليفه) اي الكافر الاصل (قوله حرمة اطعام المسلم الخ) اي بالحرمة
اخذها اذا كرسها للشباب الرمي لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن في دخول المسجد وان
كان جنباً سم وقد قال ان الفرق بين الاذن في المصبة والاعانة عليه واضح حتى ان النيان (قوله

والنصب لم يضر هنا في التيسير وتارة يكون الاسم نكرة لمصعب على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون
معرفة والجمهور على امتناع اتصاله بوجزه بعضهم باختيار فعل او على ان ما كالة او لا سبيل له من الاشارة
للاستثناء فتنبه على الاستثناء المقطع قال في التيسير وقد توصل نظر فوجهه فعلية اي كقوله
يفجئني الاحتكاف ولا سبيل له الكمية كافي عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار
والمجرور وكقولك يعجبني كلامك زيداً لا سبيل له بطة قال في التيسير وان جازى الاسم ببدلاً لا سبيل
في الاضافة وما زائد وان رفعه في صير مبتدأ محذوف وما يعنى الذي اي او نكرة موصولة احوال الدماغي
وعلى كل من وجهي الرفع والجر فتعنه اي سبب اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصب ان ما كالة
والفتحة بناء مثلاً في لارجل (قوله كان قاله اول لية احدى وعشرين) اي ساقطة لفظ اوله

(فصل في شروط وجوب الصوم وخصائمه) (قوله ويجب على السكران المتدنى الخ) يؤخذ من
قوله الا في وما تقر على ان الجواب على المتدنى يسكره وجوبه لاعتدال بعضه وجوبه لاعتدال بعضه
وحيد غير المتدنى كذلك كالغنى عليه فوجه التشديد بالمتدنى فليتامل والمحال ان كلا من السكر
والاغما يتعدونه ان استغرق النهار وجوب القضاء كساقى والا قد تولى ليل اجزاء كما علمنا تقدم
واخذ من تكليفه حرمة اي بالحرمة اخذها اذا كرسها للشباب الرمي (قوله حرمة اطعام المسلم الخ)

لاصل نعم ما يقابل عليه في الاخرة نظير ما في الصلاة واخذ من تكليفه بصرمة اطعام المسلم في نهاره ومان لانه اعانه على مصيبة وفيه نظير

لا تلتبس مكلفا بالنسبة للأحكام الدينية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به غير مخاطب الدنيا
بالاحكام فليس بصحيح وما يبطئه عقاب في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا يما يقاب احد على
ما لم يخاطب به وان اراد بذلك لانه لا يؤمر من جهة الامام وغيره باذاتهم كونه مخاطبا بها فهذا لا يماض
ان ترك الصوم تلتبس بمصيبة وان اعانته عليه اعانة على مصيبة فمن قول المتن (واطاعته) اي الصوم هو الصمة
والا طاعته اخذها بما ياتي معنى ونهاية (قوله) ولا حائض (الخ) اي لا مسافرا كما علم بما ياتي نهاية معنى (قوله)
لا يطيقاته التذكير هنا فيما ياتي بتأويل الشخصين (قوله عليهم) اي على المريض والمسافر والسكران
والمنفى عليه نهاية معنى (قوله) وعليهما اي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
ان يؤخره عن قوله خلافا لان الرقة (قوله وما تقرر) اي هو له ولا حائضا ونفسا لانه لا يطيقاته شرعا
الخ (قوله) ان مراد هو وجوب انعقاد سبب وهو دخول الوقت والمراد بالنعقده وجوده وضايفه وجوب من
اضافة السبب للسبب وايضا هذا على ان القضاء بالامر الاول لا يماز جديد مجرى وقاسم قوله هذا مع
قوله السابق (انما يماز بامر جديد يفيد ان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه يماز جديد لا تذكر
فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هناك ان الوجوب عليهم وجوب
انعقاد سبب اه (قوله ومراخ) اي اتقا (قوله ومن الحق الخ) الملحق بالشارع المحل وحكم بسببه بذلك في
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوبه انعقاد سبب في الامم بما عفى في الاخرة اذا
ما ت على ردة كالا يماق هو لا (انما ت على حالهم سم وحكم بسببه ايضا الخ) وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
المراجع عن كلام الشارع بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب به خطاب تكليف
اه (قوله لذلك) اي الخطاب بالصوم (قوله) لان انعقاد السبب من هذه الحثية اي من حيث مخاطبته
بالاسلام عينا الخ (قوله) يكتفى منه بذلك الجزية فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك انما هو من ثمر حثا
به لا امر ونحو وهذا لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن لدخول المسجد وان كان جنبا (قوله) لا تلتبس مكلفا بالنسبة
للاحكام الدينية الخ لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكرناه غير
مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس بصحيح وما يبطئه عقاب في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا
لا يما يقاب احد على ما لم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره باذاتهم كونه مخاطبا بها
فهذا لا يماض ان ترك الصوم تلتبس بمصيبة وان اعانته عليه اعانة على مصيبة نعم حرمة اطعامه تشكل بجواز
الاذن لدخول المسجد اذا كان جنبا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله) خلافا لان الرقة قد يتجه ما قاله
ابن الرقة على قول حكا في جمع الجوامع ان عليها احد الشريين (قوله) مراد هو وجوب انعقاد سبب هذا
مع قوله السابق (انما يماز بامر جديد يفيد ان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه يماز جديد لا تذكر
فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هناك ان الوجوب عليهم وجوب انعقاد
سبب اه (قوله ومن الحق باو تلك الخ) الملحق هو الشارع المحل وحكم بسببه بذلك في شرح المنهج قال
فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوبه انعقاد سبب في الامم بما عفى في الاخرة اذا ما ت على ردة كالا
يماق هو لا (انما ت على حالهم وفي هاشم شرح المنهج يحط شيخنا الضباب اليرس ما نعه قوله ومن الحق
بهم المراد بتدريج الشيخ جلال الدين المحل وحكما اقوه عن الشارع حقه انه يعني شارح المنهج ان المر
يماق عليها في الاخر قوب يجب تضاق ما يبعد الاسلام وقضية لجائه بالحائض ونحو حامد الضباب في الاخرة
اذا ما ت على ردة وهو عبارة الشيخ جلال الدين ظاهر حاله حكمه بالحائض ولكن من تأملها لا والاخر الاستناد
منها الذي حاوله الشارع نعم ان كان فرض الشارع ان المرء يطالب بها ايضا في الدنيا بما ياتي بها يبعد
وجود شرطه لا كذلك الكافر الاصل (انما اعترافه ان لم يصح مثل ذلك حتى الكافر الاصل اه (قوله)
يكتفى منه بذلك الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك انما هو من ثمر حثا به لا امر ونحو وهذا

لا تلتبس مكلفا به بالنسبة
للاحكام الدينية لا تافره
على تركه لانه له قضية
كفره الا ان يجب بان معنى
اقراره عدم الترض له
لا مساوته كما يعلم بما ياتي
في الجزية (واطاعته) حسا
وشرعا فلا يلزم عاجزا بمرض
او كبراجا عا ولا حائضا او
نفسا لانه لا يطيقاته شرعا
وووجب القضاء عليها
انما هو بامر جديد وقيل
وجب عليها ثم سقط عليها
ينوبان القضاء لا الاداء
على الاول خلافا لان الرقة
لا تفعل عاجزا وقت المقد
له شرعا لا ترى ان من
استمرق قومه الوقت ينوب
القضاء وان لم مخاطب
بالاداء وما تقرر على ان من
غيره وجوبه على نحو حاض
ومنى عليه وسكران مراده
وجوب انعقاد سبب ليرتب
عليهم القضاء لا وجوب
التكليف لعدم صلاحيتهم
للقضاء ومن ان المرتد
مخاطب به خطاب تكليف
لصلاحته لذلك ومن الحق
باو ذلك فراده انه صرف
الردة لا مخاطب به اصابة بل
تبيا لمخاطبته بالاسلام حته
الاستلزام لذلك فكان خطابه
به بمنزلة الخطاب بالصوم
لان انعقاد السبب من هذه
الحثية ولا يرد ذلك الكافر الاصل
لانه لو خوطب بالاسلام
يكتفى منه بذلك الجزية

فلم يستلزم خطابه بالصوم
إصالة ولا تبعا فن لم
يلزم قضاء إذ لم ينفذ
السبب في حقه (ويؤمر به
النهي) الشامل للأنثى إذ هو
للجنس أي بأمره وله
وجوب (السبب إذا أطلق)
وميد ويضرب وجوبا على
تركه لمشر إذا أطاعه نظير
ما مر في الصلاة عليه
والتنبيه بأن الغرض مقربة
فيقتصر فيها على محل
ورودها يريد بأن لا نسلم
كونه مقربة ولا لتقدير
بالتكليف والمصير إنما
القصود مجرد الإصلاح
بالعبادة أيضاً طيبا
(ويباح تركه) أي رمضان
ومثله بالأول كل صوم
واجب (للمريض) أي
يجب عليه (إذا وجد به
ضررا شديدا) بحيث يبيح
التييم لنفس والإجماع
وإن نعدى بسببه لانه
لا ينسب اليه ثم إن أطلق
مرجه فواضح وإلا فإن
وجد المرض المعتبر قيل
أشهر لم تزلمه أثية وإلا
لزمه إذا نوى وعاد الفطر
ولو لزمه الفطر فصار
صح لأن مصحبه ليست
لذات الصوم

يصح في الخطأ طاعة أو تباعا مع عقابه في الآخر فعل ذلك فقام له (قوله لم يستلزم) أي خطابه بالإسلام
(قوله إذا لم ينفذ السبب) قد نبهنا على دليل عدم وجوب القضاء إذا أسلم بالترتيب بل الوجه حيثما تملبه
بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) أي قوله والتنبيه في المتن (قوله الشامل) (الرجوع
إصالة التبعية والصيغة كالصية) (قوله الجنس) أي الشامل للذكر والأنثى على رأي ابن حزم متى
(قوله أي يأمره) إلى قوله والتنبيه في النهاية (قوله والتنبيه) أي في القياس المذكور عبارة
النهاية وإن فرق الغلب الطبري بينهما (أما زاد المتن) بأنه إنما ضرب على الصلاة للحدود الصوم فيه مشقة
ومكابدة خلاف الصلاة فلا يصح إلحاقه (قوله ما) الأولى إسقاطه (قوله وداننا) لا نسلم (الخ) لا ينفق
ما في منع كونه مقربة من التصديق مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبة باستيفائه استيفاءه جمع
المواضع امتناعا جواز القياس في الحدود كقطع السرعة مع أنه عقوبة من قول المتن (ويباح تركه) أي بنية
التركض من (قوله أي رمضان) إلى المتن في النهاية قوله المتن (للمريض) (الخ) وإن غلبه الجوع والعطش
حكم المريض بأن مقربة متى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه ميع التيمم يجب أن يحلف بما ذكره مرض
للمريض اليسير كصدا وجمع الأذن والسن لأن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية إذا لم يصب المريض الحق
يخوف زيادة المرض خوف هجومه (قوله أي يجب) لا ينافيه التيمم بالإباحة لأن المراد بها
مطلق الجواز الشامل للوجوب لإيجاب (قوله أي يجب عليه) بخلاف إيجاب (قوله أي يجب عليه) بخلاف ما
إيجاب بإباح الفطر من المرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه ميع التيمم يجب أن يحلف بما ذكره مرض
ولو نسب به إذا جهده الصوم منه (أما قاله الشارح) في شرحه ما اتفقت عليه المصنفان وهو أن الإباحة
غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي نبهنا على أنه غاف ميع التيمم لزمه الفطر أخذنا من كلامه في باب
التييم ثم يأتي الجواهر صرح به وجب أيضا على حامل خشيته إلا سقطا من صامته أو عبارة المذكورة
على الفعل الذي اتفقت عليه الشارح في كتابه من غاف ميع التيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الإسلام
والخطيب الثريقي والأجل إلى أن ميع التيمم ميع الفطر وإن خوف الهلاك موجب له الفطر في المتن (إذا
وجد به ضرر الخ) وهو ميع التيمم عبارة الضرر للمريض الذي يصعب عليه أو ينافيه بضرر شديد فتبين
الاكتفاء بأحد ما هو كالإسنوي الصواب من (قوله بحيث) إلى قوله ولو لمه في المتن وإلى قوله
ويباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بأن يخشى أو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو من غيره
كان رأي آخر لا يتمكن من إتيائه أو صائلا لزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع
أو عطش لإيجاب (وإن نعدى بسببه) أي بأن تعاطى ليلامير ضنه نهارا فصدا وشمل الضرر ما لو زاد مرضه
أو خشي منه طول البرهانية (قوله لأنه لا ينسب) أي للمرض (أي المريض) (قوله فواضح) أي فظهر
التيه بالليل (والأ) أي كان يجهل فقادرو وقتو (قوله قيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم من
(قوله قيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل التيقيل لا اعتبار به قدره بأنه لا يجب تقديمه بالنية عليه (قوله
والأول) أي إن علم أن تبسره من قرب نهاية (قوله ولو لمه للفطر الخ) عبارة المتن ويجب الفطر إذا
خشى الهلاك كما صرح به الفزاري وغيره وموجبه الأدرعي أنه زاد النهاية فنصام في انعقاده احتيالا

لا يقتضى عدم عاقبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلام المذكور وكيف يصح في الخطأ طاعة أو تبعا
مع عقابه في الآخر فعل ذلك فقام له (قوله إذا لم ينفذ السبب) قد نبهنا على دليل عدم وجوب القضاء إذا أسلم
بالترتيب بل الوجه حيثما تملبه بعدم الخطاب بعدم انعقاد السبب (قوله يريدنا) لا نسلم كونه مقربة (الخ)
لا ينفق ما في منع كونه مقربة من التصديق مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبة باستيفائه استيفاءه جمع
المواضع امتناعا جواز القياس في الحدود كقطع السرعة مع أنها عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال
في الأثر ولو لا أن المرض اليسير كصدا وجمع الأذن والسن لأن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية إذا لم يصب المريض الحق
(قوله قيل الفجر) ظاهره أن ما قبل التيقيل لا اعتبار به وقد يوجب به أنه لا يجب تقديمه بالنية عليه (قوله)

ولأن لا يجوز منافي في إقامته السفر إذا لم يظفر ظاهره بالأوجه خلاه ولو نذر (٤٣١) صوم شهر من غير موجب لو قال

أصوم من الآن جازله القطر
بغير السفر عند التقاضي
كمضان بل أو لغيره
تليذ البغوي و فرق بأن
الشارع جوزه القطر
بعد السفر وهذا يجوز
حيث لم يستثنوا الأول لوجه
ولا يحتاج لاستثناؤه له لما
جوزه الشارع بل بالأول
ثم رأيت الآثار جازية من
غير ضرورة التقاضي و يرجع
كلام الأذري والأركني
استناع القطر سفر الزمة
على من نذر صوم السفر لانه
السد عليه التقضاء بخلاف
رمضان (ولو أصبح حاجما
فرض الفطر) لوجه سبب
الفطر فيها عليه ويشترط
فحل الفطر بالضرر قصد
الترخيص على الأوجه
كمصر يرد التحلل ويشهد
القطر المباح من غير موجب
الأذري مقابله كتحلل
الصلاة وفيه نظر و يفرق
بأن تحللها أقيم بمقتضاها
وليس بمطلبا لحوائجها
ائتمام العبادة وبطلانها
فتمنع الحائز بتحلل المحصر
وسبق في قول المتني فصل
الكفارة كذا في رهااته
صريح في الوجوب (وان)
أصبح حاجما (منافرا فلا)
يفطر تغليا المحصر لانه
الأصل ولانه باختياره (ولو)
أصبح المريض والمسافر
صائمين) بأن نوى الإلتزام
أراد القطر (بل) كرامة

ذلك لغير اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن يصوم رمضان مشقة قوية كعدة حرف فطر وقصبة
فمن ليس فيه تلك المشقة كمن الشتاء وقره حر وهو ظاهر الوجه ظاهر أن محل الوجوب عليه حيث لم
يحصل له بسبب الصوم ضرر يوجب التيسير ولا جازله القطر بل وجب له حر وهذا جازل على طريقة الشارع
والإدائي دون طريقة النابا لمعني (قوله) ولأن لا يجوز منافي في (فيه) يبنى أن يكون في معنى الزمن
المدكور أن يفطر رمضان بقصد التقضاء بقدر السفر فيجوز مره سم (قوله) وفيه نظر ظاهر تقدم من
عش نيانه (قوله) فالوجه خلاه) وقال المتني عبارته لا فرق في ذلك بين من يذم السفر أو لا خلافا لبعض
المتأخرين أم (قوله) أو قال (أصوم من الآن) كان المراد أنه قال أقص على صوم شهر أصومه من الآن سم
(قوله) جازله القطر (الخ) اعتمده مره سم (قوله) الأول (الخ) بوجه (قوله) الثانية (الخ) (قوله) امتناع
الفطر) أي غير رمضان كإياي (قوله) في سفر الزمة (الخ) أي بخلاف سفر غير الزمة فينبغي جواز التقضاء
عليه التقدي لانه لا يصور التقضاء منه و قد يشكل على ما تقدم من السبكي سم قول المتني (ولو أصبح)
أي التيسير نهاية ومعني (قوله) ويشترط (الخ) وقالة الثانية والمعني (قوله) فحل الفطر (الخ) يبنى وكذا
الترخيص فحل ترك الثانية قبيل الفجر لنحو المريض فإن تركها بدون قصد الفجر حتى طلع الفجر ثم أراد
الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الفجر ليجوز تركها لا سيما كمره سم (قوله) قصد الفجر (مفهومه
الأنام إذا لم ينفذ ذلك) عني (قوله) وليست (الخ) حلقه على قوله كحضر (الخ) (قوله) وجه الأذري مقابله
(الخ) أي فقال لا يشترط فيه الثانية كالاشترط في فحل الصلاة كرى (في قول المتني (الخ) أي في سفره سم (قوله)
وكذا ينهها) مقرر القول (قوله) (الخ) فاعل يساق والعهد بقول المتني المذكور (قوله) صريح في
الوجوب) أي وجوب قصد الفجر كرى (قوله) فلا يفطر) أي بغير السفر بخلاف ما إذا غلبه الجوع
أو العطش كما هو ظاهر قول المتني (جاز) أي بشرط نية الترخيص معنى (قوله) بلا كرامة (الخ) وقالة الثانية
والمتني (قوله) قالوا (بالأدائي (الخ) اعتمده النابا لمعني أيضا قال سم قال في شرح الأرشاد وفيه نظر
وقصديته ما يأتي في التفرقة حيث من الصوم أو التصبر أو الأتمام فنذر أو التقدير ولم يجرأ الخروج منه إلا
أن تضرب و فاروق إذا تروى من الوجوب أصالة بانه ثم خصه و منافق أي ما ينافي به هو التزام الأتمام
المتدبر له انتهى أم (قوله) ولما ذك (الخ) يجوز للرخص والمسافر الفطر نهاية أي فلا إثم عليها سم (قوله)
وان نذر الأتمام) أي إتمام رمضان ونحو ما نذر المسافر صوم تطوع في السفر لم يتقدم نذره ولا فيه نظر
ويبنى أنه ان كان صومه الفحل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا أو فقد نذره إلا فلا حش وقوله إتمام رمضان

الزركشي ومثله لما يظهر كاجته الأذري ما لو كان المسافر يطيق الصوم وينقلب على ظنه أنه لا يمشي إلى أن
يقضي فرض غزوا وغيره شرحه مره سم (قوله) ولأن لا يجوز منافي في (فيه) يبنى أن يكون في معنى الزمن
المدكور أن يفطر رمضان بقصد التقضاء بقدر السفر فيجوز مره سم (قوله) أو قال (أصوم من الآن) كان المراد
أن قال أنه على صوم شهر أصومه من الآن (قوله) جازله القطر) اعتمده مره سم (قوله) في سفر الزمة) مفهومه
الجواز في سفر غير الزمة عندها أيضا وان السد التقضاء أيضا (قوله) في سفر الزمة) أي بخلاف سفر غير
الزمة فينبغي جواز الفطر وعليه التقدي لانه لا يصور التقضاء منه و قد يشكل على ما تقدم من السبكي
(قوله) ويشترط فحل الفطر) يبنى وكذا في فحل ترك الثانية قبيل الفجر لنحو المريض فإن تركها بدون قصد
الترخيص حتى طلع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الفجر ليجوز تركها لا سيما كمره سم (قوله) قصد الفجر (مفهومه
الأنام إذا لم ينفذ ذلك) عني (قوله) وليست (الخ) حلقه على قوله كحضر (الخ) (قوله) وجه الأذري مقابله
في التفرقة حيث من الصوم أو التصبر أو الأتمام فنذر أو التقدير ولم يجرأ الخروج منه إلا أن تضرب
و فاروق إذا تروى من الوجوب أصالة بانه ثم خصه و منافق أي ما ينافي به هو التزام الأتمام المحذوب
له أم (قوله) ولما ذك (الخ) أي فلا إثم عليها مره

لوجود سبب الترخيص وانما امتنع التصبر بنية الأتمام لانه يكون تناو كالأتمام الذي الزمة لا إلى بدل و تناو ك الصوم يدل على
التضاء قال والبالرواني ولما ذك في نذر الأتمام لأن إلهاب الشرح أقوى منه وكذا لو نذر مسافر التصبر أو الأتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما علم عاينى فى التندر (لواقم) المسافر الذى نوى (وشق) المريض كذا قبل ان

يتناول مضطرا (حرم القطر على الصبيح) لا قضاء الصبيح (واذا انظر المسافر والمريض قضيا) لا يلازم (وكذا الحائض) والنفساء (وجامعا وذكرها استحبابا لا قسام من يقضى وان قضاها فى الحيض لانا من احكامه فلا تكرار (والمضطر بلا عذر) لانه اولى بالاجتناب من المندرج ومن ثم لومت الكفارة القسطنى عند كثيرين (وتارك الثانية) الواجبة ولو سها لا تعلم يصوم وانما لم يؤثر الاكل ناسيا لانه متى حته والنسيان يؤثر فيه بخلاف الثانية فانه ما عود بها والنسيان لا يؤثر فيه وبمن تابع قضاء رمضان ولا يجب فروق فضائه الا ان حاق الوقت او تعدى بالقطر كما ياتى (وجب قضاء مافات) من رمضان (بالاغما) لانه نوع مرض وارق الصلاة بمسقة تكررها (الردة) لانه التزم الوجه بالاسلام (دون الكفر الاصل) (اجماعا) رخصيا فى الاسلام (والصبا والجنون) لرفع القلم منهما نعم لو اردت من جن قضى ايام السكر فقط (لما سرق الصلاة) (ولو بلغ) الصبي (بالباهر) فى حال كونه (صائما) بان نوى ليلا (وجب انما به بلا

اى تمام صوم رمضان (قوله) فانه لا يتغير الحكم كذا فى القوت سم (قوله) من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجح ايضا ما قاله والروايات فيه نظير بل ظاهره الحل ايضا اه سم (قوله) كذلك اى الذى نوى ليلا (قوله) قيل ان يتناول) تنازع فيه الفعلان (قوله) لانية) اى قوله تعالى ومن كان منكرا مريضا او على سفر اى قاضى فعدة من ايام اخر معنى واسى (قوله) (ولن دفعها) (الخ) (قوله) لانية) اى قضاء الحائض على حذف المضاعف (قوله) (ولو سها) كذا فى التاثير المتخى (قوله) (ولا يجب) اى قوله كايان فى التاثير المتخى (قوله) (ولا يجب فور الخ) اى وان نسي الثانية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله) كايان) اى فى اخر باب صوم المتطوع قول المتن (بالاغما) اى وان لم يتعمد بخلاف الجنون حش اى وانما يجب القضاء به اذا تعدى به فقط كما صرح به التاثير وغيره (قوله) (لا تنوع) الى الفصل فى التاثير الا قوله وكذا لو ظن الى المتأخر قوله من اضطر الى المتن وقوله وهما يلزمه الى وثابو كذا فى المتن الا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله) (لا تنوع مرض) اى قادر على تحته قوله تعالى ومن كان منكرا مريضا لانية ياتى معنى قول المتن (والردة) اى يجب قضاء مافات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء مافات به معنى قول المتن (دون الكفر الاصل) اى فلو خالف صوم قضاء لم يعتقد قيا ساعلى ما قدمه الشارح من انه لو قضاها لا تتمذمت رايست سم على جميع ما يوافقه حش قول المتن (والجنون) ينفى الا ان يكون لدى به سم وجرمه الثانية كما تقدم (قوله) (او سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام الشارح لشرح المرض ما قصوه هو مصرح كاترى بقضا جميع ايام السكر اذا تعطل الجنون المتضمن قضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى التمدى بالسكر اذ لا ياتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يمد به كاهو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يمارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله) (ولو اردت من جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بان قال قوله المكفر الجنون لم يلغى بالجنون او الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا يهاشم عن بعضهم اقول والظاهر بل المتنين الثالثاء حش حذف (قوله) (الصبي) اى بالمتى القائل للصبي كما مر بنا ياتى معنى (لانه) سار من اهل الوجوب بل هل يثاب على جميعه لثواب الواجب او يثاب على ما فضل من الصبا والجنون المتدب والماله بعد البلوغ ثواب الواجب له نظر والا قرب الثاني لان الصوم وإن كان خصلا لا تنبض لكن

(قوله) فانه لا يتغير الحكم كذا فى القوت سم (قوله) اى من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجح ايضا ما قاله الروايات فيه نظير بل ظاهره الحل ايضا اه سم (قوله) (ولا يجب فور الخ) اى وان نسي الثانية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك (قوله) (فالمات والجنون) ينفى الا ان يكون تعدى به اخذاما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضائهما مع جنون تعدى به بل اولى لان الصوم قد يجب قضاءه حيث لا يجب قضاء الصلاة كالى الاغما وما ذكره فى الحاصل السابق قيل قول المصنف ولا يصح صوم العيد (قوله) (نعم لو اردت من جن قضى جميع ايام الجنون او سكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة المرض عطفها على من يقضى وذو اغما وسكر استغرقوا قولوا من فكره قال فى شرحه فانه يقضى ما قات هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى ينفى الجنون وإن لم يصرح به اصله قال رادى ان حكم الجنون اتصل بالسكر وان قصرت عن عبارته فاذا ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلوات صحة فى المجموع اه وهو مصرح كاترى بقضا جميع ايام السكر اذا تعطل الجنون المتضمن قضاء ايام الجنون الواقع فيه وعمله الشارح فى شرح الارشاد بان يقطع القضاء بعذر الجنون تقفيفا لا يناسب حال التمدى بالسكر كالرذاه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى التمدى بالسكر اذ لا ياتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يمد به كاهو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يمارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله) (ولو بلغ الصبي بالناظر فى حال كونه صائما) وجب تمامه (الخ) عبارته فى شرح الارشاد فان اضطر الصبي بعد بلوغه صائما لومه الامساك

لومه الكفارة (ولو بلغ فيه) أى النهار (مفطرا أو اتقيا أو أسلم للاعتقاد فى الأصح) لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت فقرر كنهه من جن (ولا يؤمهم) أى هؤلاء الثلاثة (إدساك (٤٣٣))

أفطروا المنذر فأشبهوا
المسافر والمريض (ويؤام)
الاساك (من تحلى
بالقطر) ولو شرعا كان
أردت عقوبته (أو لى التنية)
من القيل لأن نسياته يشعر
بتركها لاهتمامه بأمر العبادة
فهو نوع تصغير وكذا لو
ظن يقاد القيل فاكل ثم
بان خلافه (لا مسافرا
ومريضا) ومثلها ما فى
وتساء ومن افطر لقطش
أو جرح خشى منه مبيع
تيمم فقل بعضهم من
بعض شروح الحاوى أنه
يلزمه الاساك وصوبه
ليس فى حله لأن كلامهم
كما ترى مصرح بخلافه
جامع عدم التشديد بالقطر
مع عدم التقصير (زال
تدبرها بعد القطر) لأن
زوال العذر بعد الترخص

لا أثر له كما لو اقام بعد
القصر الوقت باق نعم
يسن لحمة الوقت ويسن
لها أيضا إخفاء القطر
خوف التهمة أو العقوبة
ويؤخذ منه أن عقاب من
يشغى عليه ذلك دون من
يسفره لورمته الزائل
بحيث لا ينعى عليه ذلك
(ولو زال) عذرهما (قبل
أن ياكلا) أى يتارالا
مفطرا (ولم ينويا ليلا
فكذا) لا يلزمهما إدساك

التواب المترب عليها يمكن تبينه عن (قوله لومه الكفارة) أى مع اعتقاد من قبل المقتضى (ولا يلزمهم
إدساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب لحمة الوقت ووضو بافضل ومقتضى ذات النهاية ويسن أن زال عذره
إخفاء القطر عند من يجهل حاله لتلايمه من التهمة والعقوبة علم من يدب الاساك أنه لا يجنا عليه فى
جامع مفطرة كصغير أو مجنون أو كافر أو حاض غيبته أو قال الرشد أو صوب اغتسل أى الحائض
أو قد يفيد جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلها ما فى نسيان) وقياس
ما بان فى المسافر فإدساك (قوله أنه يلزمه الخ) أى من ذكر من الحائض والنفساء ومن افطر
الخ ويحتمل أن مرجع الضمير من افطر الخ وهو الأقرب (قوله ليس الخ) خبر فقل الخ (قوله كاترى) فيه
تأمل إلا أن يريد بكلامهم فهو مثلها الخ (قوله نعم ليس من لحمة الوقت) ويستحب الاساك أيضا إن
ظهرت من نحو حبض أو نفاق أو اسفل أو تارة النهار ويندب لغيره من الاعتقاد ورجاء من الخلاف شرح
بافضل عبارة سم صرح فى شرح الارشاد بئس الحائض ونساء طهرا أثناء النهار أو عبارة باعثن
والحاصل أن من جاز له افطر طهرا أو باطا فلا يجب عليه الاساك بل يسر من حرم عليه طهرا أو باطنا
أو باطا فطوبى عليه الاساك والشق والأولى يشمل من افطر لعطش أو جرح خشى منه فليس به ادساك
اه (قوله ويسن لما الخ) أى للمسافر والمريض المذكورين أو مثلها غيرهما من زال عذره فإثناء
النهار كآمر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أى من التليل (قوله كآمر) أى فى قول المصنف للرافع
وشق الخ (قوله من تركه لى لى) مكررم مع قول المصنف ويلزم من نسي بالقطر أو نسي التنية (قوله ومن
اكل يوم الشك الخ) أى هو من اهل الوجوب نهاية ومقتضى (قوله قالوا من لم ياكل) وندب به ليه الصيام
حيث زاد النهاية أى ادساك اه قال الشارح فى شرح العباب الخروج من الخلاف على ذلك ما إذا ثبت
كونه من رمضان وأما النهار اه وقال الرشيد فوهى أى الاساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم
نية الاساك فأوجه تقيده استحباب التنية يكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور بإبقاء نية الصوم
على ظاهرها الخروج من خلافه فى حنفية القائل بوجوبها حيث إذا كان قبل الزوال أو طهرا أو لا يجرته
عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فليخرج اه وفى عش ما يوافقه (قوله وبه الخ) أى قوله واه إنما اكل

والقضاء مع الكفارة لو جامع لأنه لو صار من اهل الوجوب وإن استمر لم يرمشه اه (قوله فى اثن
أو اتقيا أو أسلم للاعتقاد) عبارة الرضى بلزمه لا ادساك والقضاء بل يستحب اه وفيه تصريح باستحباب
إدساك الكافر إذا أسلم وقضاه لكن اثن شيخنا العهاب المل يعدم استحباب قضاءه ترغيبا فى الاسلام
وجواب بعدم الماطة لأن كلام الرضى فى يوم الاسلام وكلام شيخنا فى قضاء ما عفى الكفر والفرق بينهما
لا يتم فى مسألة الرضى حارف فى أثناء اليوم من اهل التكليف على الإطلاق هل يصح منه قضاء ما عفى
الكفر لأنه كان مخاطبا بجرى ما سقط الطلب تخفيفا ولا يصح لأن الأصل فى العبادة حيث لم تكن مطلوبة
مطلقة لأن تصحير القضاء غير مطلوب منه مطلقا فى نظر وعلى الثاني يفرق صحة قضاء الحائض الصلاة باجل
صحته منها بنية على كراهته بان الحائض من اهل خطاب المطالبة بقطر فى الجملة بل هى مخاطبة خطاب مطالبة
بالفعل حال الحيض بأمر كثيرة وفيه فطر فليأكل ثم قل أرشدنا الشباب الرضى أن بان الصلوات العائنة
فى الكفر لا يجب قضاءها ولا يستحب ولا يصح أو قياسه عدم صحة قضاء ما عفى من الصوم فى الكفر وتقدم
فى الحاشية فى فصل [فما يجب الصلاة عن ثارى السبوى] صحة قضاء الكافر الصلاة بقياسه صحة قضاء الصوم
(قوله نعم يسن لحمة الوقت) صرح فى الارشاد بئس الحائض ونساء طهرا أو باطا فطهرا أو باطا فطهرا

(٥٥ - شروا فى وابن عباس - ثالث) فى (الذهب) لأن تارك التنية معطر حقيقة فهو كمن اكل ما لا يؤاى ولا يلزمه إجماع
صومهما كآمر (والأظهر اه) أى الاساك (يلزم من) ترك التنية ليلا ومن (اكل يوم الشك) قالوا من لم ياكل وهو ما يؤم ثلاثى شعبان
ولأن لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) تبين وجوبه عليه واه إنما اكل لجهله به وهه فارق

ما صرف المسألة إلى ما يحل
الاكل مع العلم بكونه من
رمضان وما يلزمه القضاء
على الفور وإن نازع فيه
جمع لأهم مقصرون
بعدم الإطلاح على الحلال
مع رؤية غيرهم له فهو
كسبهم ناسي التنية لتقصير
حتى يلزمه القضاء بل أولى
وما ذكره من وجوب
الفور مع عدم التحدث
هو ما دل عليه كلام المصنف
وبغية بل لتلليل الأصحاب
وجوب الفورية بوجوب
الإسكاء صريح فيه وإنما
عالمنا ذلك في ناسي التنية
لأن طرد ما هم وظهر من
نسبة لتقصير فكفي في
عقوبه وجوب القضاء
عليه فحسب وجوب ما مور
بالإسكاء عليه وإن لم يكن
في صوم شرعي (إسكاء)
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف التشر
والقضاء لا قضاء شرف
الوقت ضمها وإذ لم يجب
في إفسادها كفارة

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب وإن تارة
تجاءم القضاء وتارة تفرد
عنه (من فاته شيء من
رمضان فأتى قبل إمكان
القضاء بأن مات في رمضان
أو قبل غروب ثاني العيد
أو استمره نحو حيض أو
مرض من قبل غروبها أيضا

الحق (قوله ما) أي اتفاق قول المصنف لا مسافر الخ (قوله) وما يلزمه القضاء على الفور) أي هل المتعد
لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه أن فطره ربما كان فيه نوح تصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا
الباب بخية الصور شرح بالفعل قال السكري عليه قوله مخالف للقاعدة هي أن المذكور لا يلزمه الفور
في القضاء قوله هو طرد الباب الخ أي في صورة ما إذا بذل جهده في طلب الحلال أم (قوله على الفور) وقفا
لثبوت المتن (قوله) وإنما عاقلنا ذلك الخ صريح في عدم وجوب الفور على الناس وبقي عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسي التنية) يشعر بوجوب الفور على تاركها عمدا
ولا إلتفاتا في تارك التنية لكن في حاشية الفاضل عمير على المحل ما ذهبه (فرع) في إلحاحهم من شرح المذهب أن
تارك التنية ولو عمدا قضاءه على التراخي بلا خلاف واعترض السيكي مسألة العمد انتهى بصري عبارة
الإيجاب ونقضته أي كلام المصنف وغيره من ترك التنية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك قول الأزر كشي
الذي في المجموع أنه على التراخي بلا خلاف سبونه أم وكلام الفاضل والتبايق المتن في آخر الباب
الآتي كالصريح أو صريح أيضا أنه على الفور (قوله) ويثاب ما مور بالإسكاء عليه) أي على الإسكاء
لأنواع الصيام ينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب (قوله) وإن لم يكن في صوم
شرعي) فلما تركب له عظموا لاشي عليه سوى أن انتهوا بقومتي وإيجاب قال عس وسم ذلك فالظاهر
أنه ثبتت أحكام الصائمين فيكراهه شم الراحين ونحو ما يؤيده كراهة السواك في حقه بعد الإزالة
على المتعد فيه أم وتقدم عن الإيجاب ما يراه

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة
والاحتكاك عن ممان عس (قوله الواجب) لبيان الواقع لا الحراز عس قول المتن (من فاته) أي من
الأحرار أم في شرح المنهج وقسم بعد كلام طويل عن الناشئ في ماضية فدية ذلك عدم وجوب الفدية
على البدل قبل المتو لا بعده ولا في مسئلة السجرات كصومهم ولا في مسئلة التأخير إلى رمضان أو غير ذلك ولا في
مسئلة المرت قبل إمكان القضاء ولا في مسئلة المرحضة إذا كانت رقيقة نعم في مسئلة الموت لا يعيدان السيد
ووليها الصوم إلا طعام عنه فليتأمل هر أم قوله قبل إمكان القضاء له من تحريف التناسخ وأصله بعد
إمكان الخ قول المتن (من رمضان) أي أو غيره من فاته أو كفارة تهاية أي كافي في المتن (قوله) بأن مات) أي
قوله أو صوم في المتن والتهاية (قوله نحو حيض) أي كالحمل والارضاع جاية (من قبل غروب) في التقيد
بقتيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة سم أي كغيره المتن وقد يجب بأن ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لها (قوله) وإنما عاقلنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناس وبقي عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الأحرار أم وفي
الناشئ في فدية التأخير الآية ما ذهبه تنبيه هذا الأحرار ما البدل ذاته صوم أو لمه قضاء ورمضان وآخر
القضاء إلى رمضان آخر هل تزمه الكفارة مع القضاء لا فان قلتم تزمه من فإن يكفر وإن قلتم لا تزمه فهل
يكون قياسا على العيد إذا جامع في نهار رمضان فاته يكفر بالصيام دون التقى والإطعام قال الأصبغي هذه
لفدية مالية لا مدخل الصوم فيها بحال والبيدليس من أهلها فلا يجب عليه قبل التقى نص عليه الشافعي في
شرحه في نظره لما كان عتق البيدلي وجوبه عليه خلاف من تب عليه الشيخ إذا عجز عن الصوم وقلنا تزمه
الفدية وكان مسرا أو ليسر أو لا يجب على العيد لأنه لم يكن من أهل الفدية عند الإطعام أم أي
بخلاف المسرا فقدم ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الأداء لأن إذا كان من أهل الوجوب بوقت
لكن اختلف حاله فقدمه فدية ذلك عدم الوجوب عليه لا قبل المتو لا بعده ولا في مسئلة السجرات كصومهم
ولا في مسئلة التأخير إلى رمضان آخر بل ولا في مسئلة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسئلة المرحضة إذا كانت
رقيقة نعم في مسئلة الموت لا يعيدان السيد بل ووليها الصوم والإطعام عنه فليتأمل هر (قوله) من قبل غروبها) في

أو مقر المباح من قبل جهره

الى موته (فلا تشاركه)

اي لقائت بغيره ولا تضاعف

لعدم قصوره (ولا اثم) كما

للمتصدين من الحج الى

الحرم هذا ان مات بغير

والا اثم وتشاركه بغيره

بغيره (ولا اثم) (ولا اثم)

الحرم ومثله القن في الاثم

كأمو ظاهر لا تشاركه

لا تشاركه بغيره (ولا اثم)

يتروا عنه نعم لو قيل في

حرمات وله قريب وثيق

له الصوم هـ لم يبدل لأن

الميتاح للثلاثة عنه (بعد

التمسك) وقد مات بغير

أو غيره اثم كآثمه المات

واصرافه في كل عبادة

وجميعها فأكبر مع

التمسك الى ان مات قبل

التمسك وان ظن السلامة

فيصحي من آخر زمن

الامكان كالحج لانه لم

يبلغ الاخران التأخير

مشروطا بسلامة العاقبة

بخلاف الموقت المسلم

الطرفين لانه لم ياتوا

عن دن إمكان ادائه و

(لم يصح عنه) (في الجدي)

لأن الصوم عبادة بدنية

لا تحمل باقية للحياة فكذا

بطلت كاصلا تخرج

بمات من غير حياته

بمرض أو غيره فاته لا يصام

عنه مادام حي (لا يخرج من

تركته لكل يوم بعد طعام

ما يجزيه لظرة خبر فيه

(قوله) أو سفره المباح) قالوا بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله) من قبل جهره) ينبغي وكذا

بعدمه بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله) بتقدير لا تضاعف) هذا لا يخالف ما يأتي من ان من افطر لم يهرم أو

يجز عن صومه ما توافر مرض لا يبرئ من مرضه وجب عليه مدلكل يوم لانه لم يبرأ من مرضه وما هنا تضاعفه

ثم يأتى في عمل المنهج ما قصه لا يشك على ما تقرر والشيخ الهذلي ما قيل التمسك لأن واجبه أصالة

القضية بخلاف هذا في الفرق القاضية اه ع (قوله) أو اثم) أي ولو رقيقا كأمو ظاهر سم (قوله)

وتشاركه) أي في الحرم دون غيره أخذنا بما يأتي في تاسم أي ويأتي ما فيه (قوله) أو صوم) أي على القديم

الآن ريشدي (قوله) مثله القن) يتردد النظر في المبحث وبني أن يكون كالحرم لانه تركه وبينه وبين

أقاربه علاقة لا يبرئ من ماله ملكه بغيره كالحرم في الجبري عن ع من ما يبرئ منه (قوله) لا تشاركه) لا يبعد أن

لا يبعد أن لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره

أو ماله سائر الرق زال بالحوث والوجه أنه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا الرقيق إذا مات على صيام لم يبد

وبغيره القضاء عنه من ماله إذا تركه لرقاقه وعبارة الجبري على شرح المنهج قال شيخنا إمامنا قديما

لاجل قولنا بغيره لا يخرج من تركته والألف رقيق كذلك يخرج منه قريبا وصومه هو واحد منها

أو صوم عنه لا يجزيه بآذنه أو اذن قريبه أو يخرج منه جزي ولو بغيره فعله الوجه قضاء الدين

بغيره اذن المدين اه ثم يأتى مثله في الواحدة (قوله) وقد مات) الى المات ذكره ع من الشارح

وأقره (قوله) اثم) قضيته الاثم إذا تمسك وقد مات بغيره وقره قضيته الخ الأولى صرحه (قوله) كما

ألفه المات) أي حيث قديدهم الاثم بالحوث قبل إمكان القضاء (قوله) أو صرح به) أي بالاثم (قوله) أو بغيره

عطف قوله أنه أي لا يصح صومه عنه (قوله) لأن الصوم) أي قوله لا يشاركه بغيره بغيره (قوله) أو خرج

بمات وكان للثلاثين أي خرج هذا عن حكاية القديم ثم يقول لو خرج بغيره من الخلاف في الميسر من جهره الخ

ريشدي (قوله) يجوز حياته بمرض) أي ولو لم يبرأ من مرضه قاله ش ظاهره وإن أخره بمصوم اه

أي بل يجب عليه إخراج مد لكل يوم كإثني في المات (قوله) لا يصام عنه) أي بخلاف كافيه أو اثم والوجه

وقال في شرح مسلم تبعا للواردي وغيره أنه إجماع مني وثباته قال ع من قوله ما تراجعا معتمد اه (قوله)

مادام حي) قال في العباب فرع لا يصام من حي وإن ايسر منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشي ولا

ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم النهار وأطعم متديا الظاهر أن وله

يصوم منه في حياته سم وعش قول المات (مد طعام) وهو موطر وقلت بالطل البندادي كسر وبالكيل

المصري نصف قدح من غالب ثوبه بغيره مني (قوله) وقضية قوله من تركه الخ) قد يتوقفه ويجوز أن

يكون التقيد بما ذكر ليان محل الوجوب محل الولي لا لبيان المحل الذي يمتنع منه الإخراج فلينأمل بصرى

عبارة شيخنا قوله من تركه أي أن كان له تركته أو الأجاز للولي بل ولا يجزي ولو من غير اذن الإطعام من ماله

عن الميت لأن من قبيل وفاء دين القبر وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز إخراج الولي أو الاجني من ماله

وإن كان للميت تركته لا يجوز للأجني الإطعام عنه) أي استقلا لا كإيقيد قوله الاقفا هنا كذلك عبارة

التي أتت قوله أي لا يجزي أن يستقل بالإطعام لانه بعض مال كالفدين أو يفرق بآذنه عا يستقل به

الأقرب لكلامهم جزم به الزركشي الثاني اه عبارة العباب من من له الصيام لله الإطعام عنه اه وفيه

التقيد بقيل نظر بل يكفي مطلق القليلة (قوله) أو سفره المباح من قبل جهره) قال في شرح الروض قالوا

بالامكان هنا عدم العذر (قوله) من قبل جهره) ينبغي وكذا بعدمه بالنسبة لغير ذلك اليوم (والا اثم) أي ولو

رقيقا كأمو ظاهر (قوله) وتشاركه) أي في الحرم دون غيره أخذنا بما يأتي في تاسم أي ويأتي ما فيه (قوله) لا تشاركه) لا يبعد أن

لا يبعد أن لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره لا يشاركه بغيره

قد يقال هنا جاز لقريبه أن يتشاركه بنفسه أو ماله سائر الرق زال بالحوث والوجه أنه يجوز ذلك (قوله)

اثم) قضيته الاثم إذا تمسك وقد مات بغيره قال في العباب فرع لا يصام من حي وإن ايسر منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله أنه لا يجوز للأجني الإطعام هـ

بعد ذكر حصار قسرح العباب والارشاد ما نصه قضية ذلك أن للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن
وانه الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين اهـ (قوله هو متجه) رفاقنا يتقصر على العباب
والارشاد (قوله) لا تبدل عن بدني اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مالهم
وكرهه (قوله) ومراة لا يجوز اي للاجني (قوله) وباني ذلك اي مثل ذلك (قوله) فاما كذلك اي فيجوز
اطعام الاجني بالذن الولي لا باستقلال (قوله) الحمل الذي هو فيه قد يقال هو لا يحتاج بالاطعام متداول
عنايته بالقضاء بل لا يحتاج به مطلقا وانما الخطاب به وبه بعد موته فينبغي ان يعتبر الحمل الذي هو به سال
الموت فانقرق بينه وبين النطر واحص بصرى قول المتن (وكذا التذوق والكفارة) اي في تداركها كما تقولان
في رمضان ناي يتو معنى (قوله) بانواصها اي وتقيدها لحماوى الصبر بكفارة القتل غير يربها يتو معنى (قوله)
قبل تمكث من قضاءه لا يقال القضاء تصور في التذوق بان يتذوق الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور
في الكفارة لا ناقول بل يتصور فيها في نحو كفارة المتعصم وهذا قال في المتن صومها الا في في الحج ولو قاته
الثلاثة في الحج فلا يظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيل من ثم ان صوم المتعصم لا يخلفه اطعام
سم (قوله) ان كانت بمنزلة اي والاثم وتدارك عنه وله بقية الصوم كاصحابه قسم (قوله) او بعده اخ
يبنى اخذما عاقدتم او قبلو فوات بلا عذر اهـ (قوله) والتقديم اي قوله هو ظاهر قول اخي النبا يتو المعنى (قوله)
والقديم اخ) وسبق ترجيحها في (قوله) انه لا يتعين اخ) اي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة احد
الامر من الصوم او الاطعام سم عبارة النبا بما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم
بل ليس له ذلك في يبنى تدبيل عن هذا الورقة من بقية الاقارب اذ لم يخلف تركه او خلفها وتمدى الوارث
ترك ذلك اهـ (قوله) فيمن مات مسلما اي فان اردت مات لم يصح عنه تعيين الاطعام قطعا يتزاد الاطعام
كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان مات متدا لا يصح عنه ثلاثا يجوز قوع الحج له هو متعصم اعلى والاطعام
بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو متعصم سم وقد فرق بان الاطعام في حق العباد هو الغالب فيه
بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصح عنه اي لا على من اهل العباد لان وقوله ومعي
الاطعام اي بما خلفه اهـ (قوله) والانتدب اي احدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم اخ) اي
الوركني ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتيمه الشيخان فيمن تذوق صوم البحر واطعمه تعدى الظاهر
ان وله يصوم عنه في حياته اهـ (قوله) لا تبدل عن بدني اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان
ان فيه شائبة مال واما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه
اذا امتنع البدل لسكوته بدل بدني فامتناع البدني الاصل اولي (قوله) فاما كذلك قال في شرح العباب قول
القاضي للاجني الاستقلال بالاطعام متى حل الضعيف انه لا استقلال بالصيام اهـ وفي شرح الارشاد
وهل انه يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين او فرق بانه هنا بدل عمالا يستقل بالاقراب لكلامهم
الثاني اهـ وقضية ذلك ان للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن انه لا استقلال بالاطعام عن الميت في
كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمكث من قضاءه لا يقال القضاء تصور في التذوق بان يتذوق الصوم في وقت معين
فيفوت لا يتصور في الكفارة لا ناقول بل يتصور فيها في نحو كفارة المتعصم وهذا قال في المتن صومها
الا في في الحج ولو قاته الثلاثة في الحج فلا يظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيل من ثم ان صوم المتعصم
اطعام ثم ايت في شرح العباب في فصل الكفارة عنها لا يتصور القضاء في كفارة الا كفارة الظاهر اذا علمت
بعد المدو والوط لا نوقتها اذ ايتيها ذكره البندنجي والروايات اكلام شرح العباب وفيه نظر (قوله)
او بعده اخ) يبنى اخذا ما تقدم او قبلو فوات بلا عذر (قوله) والتقديم انه لا يتعين الاطعام فيمن مات
مسلم خرج من مات متدا قال الناشري وهذا فيمن مات مسلما اماما ان اردتم مات فلا يصح تعبد
بتعين الاطعام اهـ (قوله) والتقديم انه لا يتعين الاطعام اي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لا تبدل عن بدني
وبه يفرق بينه وبين الحج
وكذا قال في الاطعام في
الاعوام الاثمة ومراة لا
يجوز اخراج النطر بلاذن
فيما ذلك في الكفارة لما
هنا كذلك ويؤخذ عامر
في النطر فان المراد هنا بالبدل
التي يعتبر غالب وقتها الحمل
الذي هو به متداول عنايته
بالقضاء (وكذا التذوق
والكفارة) بانواصها اي
صومها فاذا مات قبل
تمكث من قضاءه فلا تدارك
ولا ثم ان كانت بمنزلة ام لا
وجب لكل يوم مد يخرج
عنهما والتقديم انه لا يتعين
الاطعام فيمن مات مسلما
بل يجوز للولي ايضا ان
يصوم عنه بل في شرح مسلم
انه يسن للضر المتفق عليه
من مات وعليه صوم صام
عنه وله ثم ان خلف تركه
وجب احدهما والانتدب
وظاهر قول شرح مسلم
يسن انه افضل من الاطعام
وهو بعيد كفى في اجزائه
الخلاف القوي والاطعام
لا خلاف فيه

قالو جهان الاطعام افضل

منه (قلت القديم هنا أظهر)

وقد نص عليه في الجديد

أيضا فقال ان ثبت الحديث

قلت به وقد ثبت من غير

معارض وبه يتدفع

الاعتراض على المصنف

بأنه كان ينبغي له اختياره

من جهة الدليل فان المذهب

هو الجديد وفي الروضة

المشهور في المذهب

تصحیح الجديد وذهب

جماعة من عقلي أصحابنا

إلى تصحيح القديم وهو

الصواب بل ينبغي الحزم

به للأحاديث الصحيحة

وليس الجديد خجة من

السنة والخبر الوارد

بالاطعام ضعيف اه

واتصر له جماعة بأنه

القياس وبه أتى أصحابنا

تعيين حل الصيام في

الخبر على ذلك وهو

الاطعام كاشي في الخبر

القريب وضوء الكربة بدله

ويدل أن فائقة قاتلة

بالاطعام كونها رابوته

وفي ما به (والولي كل

قريب حل المختار) خبر

ممثل صوي عن أمك

لمن قالت له أي مائت

وعليها صوم نذر

الماء أنفاز قوله فالوجه الخ وقوله الثانية (قوله) قد نص عليه) التي قوله ولو امتنع في الثانية إلا قوله به يتدفع
 إلى وفي الروضة قوله انصر إلى المتن قوله وسبق إلى المتن (قوله) فقال الخ في هذه المسئلة بخصوصها إيجاب
 فائقة تفسيرية (قوله) به يتدفع الخ حيار تنفي الإيجاب قال الأذري كان الصواب الثبوت في قوله المختار
 دليل الصواب وجلال الشافعي يوجب عدم التصويب على ربه أنه لم يصوب عليه بل صوب له لأنه عمل
 برصائه أتى كدفع العمل بما لم يأتى قال في هذه المسئلة بخصوصها انصر الحديث قلت به وقد قدمت أول
 الصلاة ما يلزم منه أنه حيث قال في شيء به إذا صح الحديث في هذا قلت به وجب تنقيص حجة من غير توقف
 على النظر في وجوب دمعارض لا تعرضي أنه تعالى عنه لا يقول ذلك إلا إذا لم يبق معه احتمال معارض إلا لصحة
 الحديث بخلاف ما إذا راينا حديثا يصح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى نتطرق في جميع القواعد
 والموانع فإن انتفى كلها عمل برصائه حيث تنزل إلا فلا وجه لغيره على الزكشي ما وقع في هذا من انحراف ردة
 الحديث لا يقتضي العمل برصائه وهو جده أنا لم نعمل هنا بمجرد ما بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها
 انصر الحديث قلت به فتضمن ذلك اه (قوله) وفي الروضة الخ تأيد للثبوت (قوله) وهو الصواب) أي
 القديم (قوله) الحزم به) أي بالقديم (قوله) ضعيف) أي مع ضعفه فلا يطعم لا يمتنع عند الثبوت للصوم متى
 واسنوا وإيجاب (قوله) واتصر له) أي الجديد (قوله) في الخبر) أي المار عن شرح مسلم أنا (قوله) لكونه
 أي التراب (قوله) أي العمل المذكور (قوله) روايته) أي حديث الصوم (قوله) وفيه) أي في انصر
 الجديد بما ذكر (ما به) لفهاراده ما سارنا في إيجاب وغيره ان الاطعام لا يمتنع عند الثبوت للصوم
 قول المتن (والولي) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي للبيت بأي قرابة كان وإن لم يكن وارثا ولا ولي
 مالم لا عاصبا من ذوات النطق والوجه كما قاله الزكشي اشتراط بلوغه اه زاد الإيجاب بلوغه اه
 كان قنا اه قال عرش قوله به أي قرابة الخ أي بشرط أن يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له
 شوري وظاهره ولو روي قنا اه قول المتن (حل المختار) ظاهر كلام المصنف أنه لا يلزم الولي صيام ومحلان
 كان غير وارث أو حيث لا تركه فإن كان وارثا لم تمت تركه ما اما الاطعام اما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة
 أو غيرهما للولي إلا أن قد دفع من التركة لمن أنزادته على القدية اعتبره وارثا ولو توفي أو أعدم أمين
 الصوم ولو قال بعض الورثة أنا صوموا واحدا لجره قبل أن يذاري حتى تفتقر الورثة يصوموا واستأجرهم أو ما روي
 لذلك وإن تشاوروا قسمت الامداد بينهم على قدراتهم إذا لم يكن هناك من الأقارب إلا الورثة أو امتنع غير

الأمر من الصوم والاطعام (قوله) قلت القديم هنا أظهر) وعلى الخلاف فيمن مات مسلما ما من مات مرتدا
 فيمنع الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من مات مرتدا لا يجزئ عنه ثلث يلزم وقوع الحج له
 وهو متنع كذا في شرح العباب أي والاطعام بدل الصوم ليلزم وقوع الصوم له وهو متنع (قوله) قلت القديم
 هنا أظهر الخ في شرح الارشاد ولو تعدد الورثة لم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدراتهم ثم
 من خصه منها أخرجه والصوم عنه يجبر الكسره اه وفيما مر ان لا ينافي في أنه لا يجوز إخراج
 من بعض المقتدرين فينبغي إذا أراد أحدهم إخراج ما لم يوفيه كسر ان يصم إلى كسره كسر آخر منهم ليجزى
 الإخراج الثاني اه صام أحدهم وجبر الكسر فينبغي أن يسقط عن رقبته مقابل كسره فائده (قوله)
 فيمنع حل الصيام) الثمين منوع ولو قال بعض الورثة أنا صوموا واحدا لجره جاز شرم ولو قال بعض
 الورثة قطعهم وبعضهم نصوم جميع الأولون كل جهم الزكشي وابن العبدان إجمالا الاطعام يجمع عليه
 ولو تعدد الورثة لم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدراتهم ثم من خصه منها أخرجه الصوم
 عنه يجبر الكسر نعم لو كان الواجب بواله لم يجز تبعض واجبه بل لا تصوم صوما اطعاما لا بميزة ككفارة
 واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لو كان الواجب بواله لم يجز تبعض واجبه بل لا تصوم صوما اطعاما لا بميزة ككفارة
 فيه أو جهان قوله لا بميزة ككفارة واحدة الخ غنمته ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعض بصوم بعض
 واطعام بعض لأنها كفارة واحدة فيلزم كثر الخلف عليه بالصوم وقتله الرجوع على الخلف قليل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوم المهر تيميم واجبه صوما وطعاما لأنه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم من واجب من دعا إلى الأطعام إيجابا زاد الأول ولو ادّعى البعض من يكفر ويرجع عليهم فإن أطعمهم رجع على كل حصته وإن صام فيه نظر والذي يتجه أنه لا رجوع له بشيء. اهـ وزاد الثاني في سنة قسم الامداد من خصه شيء. اهـ أخرجه والصوم عنه اهـ قال عرش قوله م ر لم يميز تيميم الخ أي فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا مد طعام فإن لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم إجبارهم على القديفة أو أخذ من من تركوا استخراج قوله م ر أعجب من دعا إلى الخ بالنسبة لقدر حصته فقط اهـ عرش (قوله وهو يطل الخ) أي فإن عدم استغفاله عن ارتبا وعده بدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء جواز فعل الصوم كذلك كان قد وجب فيه التتابع أم لا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت لمحي لم يوجد في حق القريب ولو لا أنه التزم صفقا لثابتة على أصل الصوم لم سقطت بموته نهايته امدادوا إيجاب (قوله كما يمتنع في المجموع الخ) اعتمد هنا في المعنى أيضا (قوله واستاجر الخ) إلى الولي (قوله في سنة واحدة أي خجوا عنه في سنة واحدة كما قالوا إيجاب قول المتن (ولو صام أجني باذن الولي) ولا يفرط في الأذن والماذون له الحرية فيما يظهر لأن القن من أهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد صار قال إيجاب أي القريب إن تأمل بأن يكون بالغ عاقل وإن كان تنافيا يظهر اهـ وجارة عرش قول المستفسر ولو صام أجني خرج مما لو اذن لأجني الماذون له لأجني آخر فلا يستداهته قوله باذن الولي أي السابق الذي يصوم على التقديم واللام فيه المذهب فيصدق بكل قريب وإن يعلم لم يكن وارثا اهـ وبجارية سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اهـ (قوله ماذون الميت) وقضية كلام الرافعي استواء ماذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر تنافيا إيجاب أي لأن القريب قائم مقام الميت فكانه اذن له وعليه فلا صاما عن الميت قدم ما عليه فإن وقع ذلك سرتا وقع الأول منه الثاني فلا لصائم ولو وصاهما احتمل أن يقع وقع واحد منهما عن الميت لا يمتنع الآخر عن الصائم عرش (قوله ولو باجرة) وهي عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عرش وعلى ذلك حيث كان حائرا أو غيره أو استأجر باذنه أو تملى لا كان ما زاد على ما يتخذه تبرعته فلا تعلق لشيء منه بالتركة اهـ بجارية سم قال في شرح الارشاد عن الزركشي أن الوارث وغيره يخرج أخرج القديفة والصوم هو الاستئجار والولي غير الوارث غير بين الأخيرين فقط اهـ قول المتن (مستقلا أي بلا إذن سم) (قوله ولو امتنع الولي الخ) أي لم يصم ولم يطعم سم (قوله ولم يتأهل الخ) أي رجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله أجزأت) قال في شرح الارشاد قيل رجع إلى الوارث في صوم لم يجب فيه التتابع يرد بان التتابع إنما وجب في حق الميت لمحي لم يوجد في حق القريب هو الزامه لزيادة أصل الصوم لم سقطت بموته اهـ فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشي أن الوارث يخرج أخرج القديفة والصوم هو الاستئجار والولي غير الوارث غير بين الأخيرين فقط اهـ وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف لقريبه أنه لا يلزم الولي صيام وهو ما نقل ابن الرغزة الاتفاق عليه وعلمان كان غير وارث أو حيث لا تركة كان أو ارثا أو لم تركة لم يملكه ما لا يطعمه ما لا يطعمه ما لا يطعمه بنفسه وماذونه باجرة أو غيره اهـ وقضية كلام الرافعي استواء ماذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر شرح م ر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل واحدة في سنة) بقى ما لوجب التفريق كصوم التمتع فهل يجب التفريق على الولي أو يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو باجرة) قال في شرح العباب لا تقدم من التركة نعم إن زادت على القديفة اعتبر رضا الورثة أي في الإا لم تعد تسعين الصوم اهـ (قوله مستقلا) أي بلا إذن (قوله ولو امتنع الولي) أي لم يصم ولم يطعم (قوله ولم يتأهل) أي لئلا ننصح صبا الخ في شرحه لا رشاد الذي يظهر أنه يفرط في الأذن والماذون البالغ لا الحرية لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج من التيمم وإنما اشترط حره لأن القن ليس

وهو يطل احتمال أن يرد به ولي المال أو ولي الصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوما أو أكثر فصاعدا أقربه أي أو ما ذنوا الميت أو قريبه في يوم واحد أجزأت كما يحتمل في المجموع وقامه غيره على ما كان عليه صحيح اسلام وصح تدريج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل واحدة في سنة واحدة (ولو صام أجني) على هذا (باذن) الميت بأن يكون أو صاه أو باذن (الولي) ولو صافيا فيما يظهر لأنه أهل للعبادة (صح) ولو باجرة كالحج (لا) إن صام عنه (مستقلا) لا يجرى (في الأصح) لأنه لم يرد وفارق الحج بأن للدال فيه دخلا فاشه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الأذن أو لم يتأهل ننصح صبا لم يأذن الحاكم

على الأوجه بل إن كانت تركت تعين الأعلام والإيماء بحسب (ولو ما صرح عليه صلاتاً واختكاف (٤٣٩) لم يضل عنه ولا فيه) فهو حجة

لعدم ورود ذلك (وق
 الاختكاف قول) أنه يضل
 عنه الصوم (واقطع) وق
 الصلاة يضلوا فلا يفتل
 عنه أو صيهاً أم لا حكمه
 العبادي عن القاضي وغيره
 عن أبيه وعطاء الخريفي
 لكه مطول بل قتل ابن
 برهان عن القديم أنه يلزم
 الزل أي أن خلف تركه
 أن يضل عنه الصوم ووجه
 عليه كثيرون من اصحابنا
 أنه يطمع عن كل صلاته
 واختار جمع من محقق
 المتأخرين الأول وفضل به
 السبكي عن بعض أقربه
 وبما قرروا بل أن قتل جمع
 شافعية وغيرهم الإجماع
 على المنع المراد به إجماع
 الأكثر وقد تفصل في
 والاختكاف عن ميت
 كركتي الطوافاتها تفصل
 عنه بما لم ينجح وكما لو نذر
 أن يتكفف صاماً فأتى
 فيتكفف لولي أو مأذونه
 عنه صاماً (والأظهر
 وجوب المالد) ولا تضامن
 كل يوم من رمضان ونذر
 أو ضماً أو كفارة (على من
 افطر الكسبي) أو الرض
 الذي لا يرجي بركه بان
 يسهل بالصوم مشقة شديدة
 لا طلاق مادة لأن ذلك
 جله من جمع من الصحابة
 رضي الله عنهم ولا يخالف
 لهم وقارقر المريض المرجو
 البرء والمسافر بأنهما
 توفقان زوالاً عنهما

أول يمكن قريب مقبول إيجاب (قوله على الأوجه) وقال الأئمة المتأخرون خلافاً لقابلية عبارته ولو قام بالقرب
 ما يمنع إلا ذلك كسبوا جنونا وامتنع الأهل من الاذن والصوم أول يمكن قريب إذا لم يفتل إلا كما يظهر خلافاً
 لمن اشتوج حمله اه قاله قوله هر إذا لم يفتل إلا كما يظهر خلافاً لقابلية عبارته ولو قام بالقرب
 وما يفتل الكلام فبالأول استاذته من يصوم أو يطمع من الميت اه وعبارته قسم قوله على الأوجه كذا في شرح
 الروض وقد قال المتجه أنه يأذن لولي يستاجر من التركة هر اه (قوله تعين الأعلام) صريح في امتناع
 الاستكجار وقد قال بوجه جوازهم (قوله لعدم ورود ذلك) هر هل ين أم لا فيه نظروا الأقرب الأول خروجا
 من خلاف من أو جبه في الصلاة لأن من حج فباع عس عارة شينخرا قيل يضل عنه قيل يضل عنه حتى لكل
 صلاة مدور عن اعتكاف كل يوم لولا مدور لا بأس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهور كان
 حسناته (قوله وفي الصلاة) التي لو قد تفصل آفده عس (قوله أنها تفصل) أجل الزل لولي غيره باذن
 يفتل عن الميت (قوله حكمه العبادي عن القاضي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال إلى ترجحه
 ابن أبي هريرة وغيرهم من قول الأذعي عن شرح التتبع للجب الطري أنه يضل للميت ثواب كل عبادة تفصل
 عنه أو جبه كانت أو متطوعة اه وكتب الحنفية خاصة على أن لا تفسد الميت ثواب عمله لغيره صلاة
 أو صوما أو صدقة وق شرح المختار يؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن لا تفسد الميت ثواب عمله
 وصلاة لغيره موصلة عليه فلا يبدلان الصلاة لغيره ما حقه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما أنه أمر من مات أمه أو عليها صلاتاً تفصل عنها والظاهر أنه لا يقوله إلا في قول إيجاب (قوله أنه يضل
 الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو مأذونه بأجرة أو متبرعاً من المراد بالولي هنا مطلق القريب فغير مارق للصوم
 فلو اجمع (قوله ووجه الخ) صنف قوله قوله الخ أي وجهه قائل بأنه يجوز لولي أن يطمع الخ ويقتل
 ما مر في الصوم من شينخرا غير أن لا لا يجزى ولو من غير إذن الولي الأعلام من ماله عن الميت (قوله الأول) أي
 أن الصلاة تفصل عنه عس وكردى (قوله هو يضل به السبكي الخ) عبارته في الإيجاب قال ابن أبي هريرة ليني
 في الحديث يضل القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها أخبار غير مشهورة فاستظهر السبكي
 ما قاله لحديثه من سل من والي الدين أن تفصل لما مع صلاته قيل تدعو لها ولا مانع من عمله ظاهر اه قال
 ومات في قريب عليه عس صلوات تفصل عنها فإسأل الصوم اه (قوله عن بعض أقربه) عبارة شينخرا
 في أمه اه (قوله وقد تفصل) عبارة فيه من يستقي من منع الصلاتو الاختكاف عن الميت على المستدركنا
 الطواف الخ (قوله وقد تفصل) التي قوله وأعرضه عن التأخير الخ لا قوله لا طلاق عادة (قوله كركتي
 الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره من الولي المحرم عن غيره بل إيجاب (قوله فيتكفف الولي أو مأذونه
 صاماً) أي وإن كانت النيابة لا تجزى في الاختكاف أي لا يفتل شينخرا (قوله أو نذر) أي نذره حال قدرته إذ
 لا يصح نذره حال مجوره المذكورنا بقوله مقضى (قوله لا يرجي بركه) أي بقول أهل الخبر شينخرا (قوله مشقة
 شديدة) ليهين ضابط المشقة هنا المشقة للقدرة وقياس ما مر في الرض لها التي يخشى منها اعتدو نعيم عس
 عبارة شينخرا أي بحيث يسهل مشقة متعددة لا تحتمل عادة عند الأذى أو تيسر التيسر عند الرض اه وكلام
 الفارح هنا موافق لما قلناه عن الرض أو يفتل في باقي الحمل والمرجع موافق لما قلناه عن الرض اه وكلام
 الظاهر فينبغي أن يحصل ما مانعاً بل يأتي (قوله لأن ذلك) أي وجوب المالد وإخراجها لافضاء (قوله ولا
 تخالف لهم) أي لأن إجماعاً مسكوتاً (قوله فلو كرك جوارحه) أي فلو لم إضاعة في يطيقه فينبغي (قوله فلا
 قدبة الخ) أي كالتكف من سقطت عنها الجملة فلهما حيث جازاه عن واجبه فلا يرده عليه لولا الاستوى
 من أجل حجة الإسلام ليو كاسي بخلافهما اه (قوله على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن
 قتل قول الأذعي قبل باذن الحاكم بغيره اه وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستاجر من التركة
 هر (قوله تعين الأعلام) صريح في امتناع الاستكجار وقد يقال بوجه جواز

أما من يقدر على الصوم فيمن لم يحرمه أو قصره فهو كرك جوارحه أو خرج أو يضل إلى تكفف - مسأله في كرك جوارحه - المسجى

قياس الخ نهاية (قوله بأن قياس الخ) أي قضيته (قوله وهو أنه) أي في نحو الشيخ الحرم (قوله ابتداء) أي لا بدلا
عن الصوم نهاية بمعنى (قوله) وقد يجاب (الخ) لا ينبغي ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يمكن للاكتفاء بالصوم أنه
الاصل وإنما سقط للمذموم ما سقط للمعذور الرجوع إليه فليتام بل قد عجزوا جوازا واجب الكمالين عن غيرهم
كأن الجملة حيث اجزأت من لم يجب عليه من نحو الأثني والربيع سم وقد عجزوا الثاني عن النهاية
(قوله فليختار) أي حين إرادته الصوم (قوله يكون هو الخطاب) أي ابتداء يظهر حتى لا يرد عليه أن
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الطعام بمجرد هذه الإرادة يصري (قوله تستقر في ذمته) اعتمده الأئمة
والنحو والنهاية وكذا شيخنا ثم قال وهذا في الحر والامال الربيع فلا فدية عليه إذا افطر لكبراو مرض ومات ربعا
ويجوز لسيدته أن يذني عنه وتقريبه أن يذني أو يصوم عنه وليس لسيدته أن يصوم عنه إلا باذن لانه
أجنبي اه وقرئ وليس لسيدته الخ تقدم عن سم والنجاشي ما يخالفه (قوله) لكه صح في المجموع سقوطها
أي فلا يجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الربيع بالاول وان اعتق وأيسر بعد وقت
الوجوب بما تقرر هنا في الربيع يحتمل جريانه في مسألة الحمل والمرجع الآتية فلا يجب عليه الفدية وإن
عتق بعد وأيسر لانه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافا لما في الباب فيما للفقهاء سم
(قوله ينال) أي ما صحه في المجموع (قوله) ولا لومت الفدية (الخ) قد عجزوا بأنه فطره بشرط العجز
و (قوله) إنما عجزوا مقتضى لفطره قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لومت
الفدية من تكلف وصام لتحق عجزه مقتضى لفطره مع ذلك كالا ينبغي سم (قوله) ولو قدر إلى قول المختار
والاصح في النهاية لا تفرقه لأنه وقع فيما تفرقه وإن لم تتعين إلى المختار قوله ونسخ إلى الفدية قوله وأيضا
امال الرضة وكذا في المختار لا تفرقه ليسا إلى المختار وقوله لا تفرقه إلى المختار فهو كذا إن كانت إلى المختار
(قوله) ولو قدر (الخ) ولو أخر نحو الحرم الفدية من السنة الأولى لم يلزم من ذلك ما لا يخبر وليس له ولا لحامل أو
المرجع الآتين تسجيل فدية يمين فاكتر ولم تسجل فدية يمينه أو في ليته نهاية قال ع ش قوله مر
وليس له ولا لحامل الخ إذا قلنا بعدم الاعتداد بما جعله هل لانه يتردها ما ليه نظر والاقرب الاول وان لم
يمل الأخذ بكذا نعمجة أخذاعا مرفيا لو أخر غير الجنس فانه يترد منه مطلقا لفساد القبض وتقدم أن
مثل ذلك كل ما يقع الموقر وكان قبضه قاعدا وكذا وصيل ليل الفطر لكبراو المرض ثم تحمل المشتق وصام
صبيحة ليلة التجديد يمينين عدم وقوع ما عجزه الموقر ويسترده على ما ع ش وظاهره وإن علم الأخذ
بكونها نعمجة (قوله) ولو قدر (بمد) أي لو قدر من ذلك بعد لفطر معنى ونهاية (قوله) لم يلزمه قضاء (الخ) أي
وإن كانت الفدية باقية في ذمته غ ش عبارة شيخنا سواء كانت الفدية بعد إخراج الفدية أو قبلها (قوله)
وآفاق لفطره (الخ) هذا الفرق لا يتأق فيمن أراد الصوم أفا قدم مع أن ظاهر كلامهم صوم عدم ولوم
التعاضد يصري (قوله) بأنه منا غا طاب الفدية (الخ) وقد قاله كان الخطاب ابتداء بالفدية دون الصوم

(قوله) وقد يجاب (الخ) لا ينبغي ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يمكن للاكتفاء بالصوم أنه الأصل وإنما سقط
للمذموم ما سقط للمعذور الرجوع إليه فليتام بل قد عجزوا جوازا واجب الكمالين عن غيرهم كأن
الجملة حيث اجزأت من يجب عليه من نحو الأثني والربيع (قوله) تستقر في ذمته اعتمده مر (قوله)
لكه صح في المجموع سقوطها (ع) فلا يجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الربيع
بالاول وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الأداء لأن اعتبار وقت الأداء إنما هو في
الأذى بدنيوت الوجوب وقت ولم يثبت هنا كذلك وما تقرر هنا في الربيع يحتمل جريانه في مسألة
الحامل والمرجع الآتية فلا يجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لا تفرقه من أهل وجوب المال
وقت الوجوب خلافا لما في الباب فيما للفقهاء (قوله) ولا لومت الفدية (الخ) قد عجزوا بأنه فطره بشرط
العجز (قوله) إنما عجزوا مقتضى لفطره قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان
ذلك لومت الفدية من تكلف وصام لتحق عجزه مقتضى لفطره مع ذلك كالا ينبغي فان قلت المراد أن

واعتزله الأسنوى بأن قياس ما يخصه وهو أنه غا طاب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقد يجاب بأن عمل غا طاب بها ابتداء ما لم يرد الصوم فليختار يكون هو الخطاب بهو قضية كلام المختار وغيره وجوبا ولو على تقدير تستقر في ذمته لكه صح في المجموع سقوطها عنه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بها وليست في مقابلة جناية ونحوها فان قلت بنافية قولهم حقاقة المالى إذا عجز عنه البعد وقت الوجوب ثبت في ذمته وإن لم يكن على علة البذل إذا كان بسبب منتهى همتنا كذلك إذ سببه لفطره قلت كون السبب لفطره ممنوع ولا لومت الفدية للتأدو فلما أن السبب إنما هو عجزه مقتضى لفطره وهو ليس من فطره فأتضح ما في المجموع فأنه ولو قدر بعد على الصوم لم يلزمه قضاء كما قاله الأكثرون وفاق نظيره الآتي في المصنوب بأنه منا غا طاب بالفدية ابتداء فاجزأت عنه

وهو حاصل قوله مـ والافعال جارة في إياه قول المتن (لو تمتهما القدية) أي من أفعالها مع القضاء معني زاد
 التباين في القدر لئلا يترك جازيل واجب إن خيف هلاك الولد ولا تتمدد القدية بتعدد الأولاد لا تبادل
 من الصوم بخلاف الحقيقة لا يحد من كل واحد اهـ قول المتن (لو تمتهما القدية) أي مع القضاء ولا
 تتمدد القدية بتعدد الأولاد ناشئ بوضوح والظاهر اختصاص ذلك أي يوم القدية برميان كابد عليه
 تغيير الصاب بقوله الثانية أي من طرق القدية فوات فضيلته رمضان سم (قوله) أنها منسوخة (الخ) أي والناسخ
 له قوله تعالى فنشهدتك القهر فلصحه والقول بنسخه قولنا كثر العلماء معني (قوله) وقارفت كون دم
 التمتع (الخ) يتأمل هذا الكلام فإن الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج اهـ سم (قوله) الواجب (الخ) يخرج
 المتطوعة بخلاف قوله الآتي وأيضا (الخ) سم (قوله) ولم يمل هذا) أي الدم أسنى ومعني (قوله) وأيضا فالعبادة
 (الخ) لم يراد بالعبادة هنا القدر وفي إطلاق أنها عبادة وأنه لما معن نفسه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفسه نظر ثم رأيت ما يأتي قريبا مما سألته تصويب إطلاق وجوب القدر ليكون عبادة مطلقا اهـ سم
 بحذف (قوله) أما والمرحمة (الخ) وكذلك الحاملة للصحة بناء على أن الحامل تحيض نهاره ومعني (قوله) وشرح بأفضل
 (قوله) للشك) أي في أنها حائض أو لا معني (قوله) فلا قدية عليها (الخ) هذا ظاهر لما إذا اضطرت ستعشر
 يوما فأقل فأن اضطرت أريد من ذلك وجبت القدية لما زاد لها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو
 اضطرت كل رمضان لو بما مع القضاء قدية أربعة عشر يوما بقوله معني (قوله) لاجله) أي السفر والمرض
 نهاية (قوله) وترخصت) أي وإن خيف على الولد سم (قوله) أو اطلقتا) أي قصد الترخيص لكن لم يقصد
 لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو الحمل وبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا سم وقوله وبقى ماذا
 لم يقصد (الخ) الظاهر أنها حادثة بمطرة بلا عذر فتدخل في قول المصنف (الخ) لا لا تمتد في قهر رمضان ينفي
 جماع عبارة شرح بأفضل ولو اضطرت للمريضة أو المسافرة نية الترخيص أي لاجل السفر أو المرض لم

المتن لو تمتهما القدية في الأظهر) أي مع القضاء قال الناشئ ولا تتمدد القدية بتعدد الأولاد الرضاع في
 الأصح اهـ عبارة الرضوع ولا تتمدد بتعدد الأولاد اهـ قال في الصاب وبقى في ذمة المصرة والرقعة إلى
 اليسار اهـ (قوله) لو تمتهما القدية) الظاهر اختصاص هذا رمضان كابد عليه تغيير الصاب بقوله الثانية أي
 من طرق القدية فوات فضيلته رمضان (قوله) وقارفت كون دم التمتع (الخ) يتأمل هذا الكلام
 فإن الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج فإن أريد وجوب إصالح الخفمة عليها الذي هو الارضاع وجوبه
 بمقتضى الإجارة فلا تباين بأعمال الحج كذلك فإنه واجب على الابيض بمقتضى الإجارة وإن أريد وجوب
 ذلك بمقتضى التكليف فكان أن أعمال الحج واجبة على المستاجر كما يقال الابن واجب على والي المكاتبه
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع إمكان مباشرته بنفسه بأن يكون الولي وصيا من أمه وأن عطلها
 لبن فاقمى الفرق (قوله) بأن لم يمل تلك) أي هو فطر ما كعبه في شرح الرضوع (قوله) الواجب عليها
 يخرج المتطوعة بخلاف أيضا (الخ) بخلاف قول الفارح يمد وأيضا فالعبادة هنا (الخ) (قوله) وأيضا
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم أو المراد بوجوبها وقوعها ولو قضتها ويكون حاصل
 الفرق أن القدية هنا جبر الصوم حيث قامت فضيلته وهو المرسوم واقع لها والقدية في الحج لجبر وهو واقع
 بالمستاجر ويحتمل أن المراد بها النظرو في إطلاق أنها عبادة وأنه لما معن نفسه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفسه نظر ثم رأيت ما يأتي قريبا مما سألته تصويب إطلاق وجوب القدر ليكون عبادة مطلقا (قوله) أما
 المرحمة للصحة فلا قدية عليها) ثم على ما ذكر في التحصيرة إذا اضطرت ستعشر يوما فأقل لأن اضطرت أريد
 من ذلك وجبت القدية لما زاد لها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو اضطرت كل رمضان لو بما مع القضاء
 قدية أربعة عشر يوما عليه الجلال البلقيني شرح مـ (قوله) وكذلك إذا كانتا في سفر (الخ) هذا التفصيل في
 الفرت (قوله) وترخصت) أي وإن خيف على الولد (قوله) أو اطلقتا) أي قصد الترخيص لكن لم يقصد

(لو تمتهما القدية في الأظهر)

قول ابن عباس ورضاه

صه في قوله تعالى وعلى

الذين يطيعونه قدية أنها

منسوخة إلا في حقها وفي

لسن لا سيما القضاء وكذلك

القدية في الأظهر قال

الأدومي وأصحبه من

اصلاح ابن جهم وإن القدية

متاح في الأجرة وقارفت

كون دم التمتع على المستاجر

بأن فصل تلك من تمتة

إصالح المنفعة الواجب

عليها وفصل هذا من تمام

الحج الواجب على

المستاجر وأيضا فالعبادة

متاح قسمها ثم وقت

له أما المرحمة للصحة فلا

قدية عليها للشك وكذلك إن

كانت في سفر أو مرض

وترخصت لاجلها وأطلقتا

بخلال ما إذا تر عشتا للرجع والحمل (والاصح ان يلقح بالمرحم) فيا ذكر لها من التفصيل (من) لادقوله يلقح ان المتخذ لخصه
او المسافر والاربعين هنما مرهم (القطر لاختار) ادى محرم حراً وقوله أو لغيره (مشرف على هلاك) يترك أو غيرهم لم يتكمن من
تخليصه إلا بالقطر بما جمع ان كل اطوارا بسبب التبر (تليه) ما ذكره من (٤٤٣) ان الادى باقسامه المذكورة

يلزم ما قد بقر كذا ان قصد الاكل لا الخوف على الولد او قصد تال الامرين به وهي شاملة لما اذا لم يقصد
ترخصا أصلا (قوله بخلاف ما إذا تر عشتا الخ) وقا التباية وخلافا للاستين والحق (قوله بما ذكر فيها الخ)
هذا على تأمل عبارات التباية والحق في ان يجب التقييد مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) اى
فيحصل بين ان يخطر عرفا على نفسه وحده ومع المشرف او على المشرف وحده سم (قوله افاقده الخ) حق
المرح ان يقره مريد كره قيل التنبيه (قوله قوله يلقح) اى الخ (قوله ان المتخذ الخ) إلى التبيين في التباية
(قوله ادى) إلى التبيين في الحق (قوله ادى محرم) وكذا سبب ان اخر محرم بخلاف المال لنفسه ولغيره
تباية ومضى وباقي الشرح ما يوافق في الاخير دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) اى او على
اغلاق عضوا من غير شرح بالفصل زاد التباية وعطفه منقذ لا يباح له القطر لو لا الاتقادا من يباح له القطر
لمذكر كسر او غير ما قطر فيه الاتقادا ولو بلاية الترخص قال الاذرى فالظاهر انه لا فدية وجهه تقيده بما
مرافقا للحامل والمرحم نعتا بالثابتين قوله ما قطر فيه الاتقادا ليس في كلام الاذرى فيجب حذفه
لذلك ولتباية قوله بعد وجهه تقيده بما مر اه وقال حش قوله بما مر افا اى بان اطهر لتحر السفر لا
للاتقادا عليه قوله ولو لا الاتقادا منتهى عدده (قوله لتحر السفر) اى او اطلق (قوله ولو لم يمكن تخليصه
الخ) يبين وان امكن غيره تخليصه بلا ضرر سم (قوله المذكورة) اى في قوله ادى محرم الخ (قوله لانه
يرتقى بالقطر لاجله شخصان) وهو حصول القطر للقطر والخصا لغيره متى جازة التليق على الحامل
وما بالثبوت في القطر وارتقاء القطر تابع لارتقاء التبر في كل في المرخص اه (قوله واطلاق التفاضل
صطف على قوله اطلاق التفاضل) (قوله الا انوار الخ) صطف على قوله التفاضل وجوبا لغيره من قبل ما كل
سواء تر قوله لا يضاهى محتم كذا قوله المجموع وجوبا الخ (قوله هذه الاطلاقات) اى الارصة (قوله
ان هذا الخ) بان ما افاقه المتن المشار اليه من القطر للاتقادا (قوله فيها الحق به) اى في المرخص الذي الحق به
من اطهر للاتقادا قوله الحق به صفة جارية على غير من له فكان الاولى الا براد (قوله لا ناخ) متعلق بعدم
المتفاد وطله (قوله في بعض احوال الخ) وهو ان يكون الاطوار لا قدا لمشرف المحرم وحده (قوله
الذي الخ) مبتدأ خبر قوله ان كذا الخ كرى (قوله ولو اطهر الخ) بدل من قول التفاضل (قوله ان كلاهما
اه من الحيوان والى المال الجدا المحرمين (قوله وكلام التفاضل) اى المتقدم افا (قوله وهو متجه الخ) والذي
اعتمده الاسنى والتباية والحقى لزوم التديق في الحيوان المحرم مطلقا دميما او لاها ولغيره وعدم لزومها في
غيره مطلقا او لغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المحرم ورور (قوله ما ذكره) اى من اهل مرتبة الاشخاص
واحد الخ (قوله واما الحيوان الخ) وقا للتاسى والباية الحقى كما مر افا (قوله في الاول) اى اذا كان
الحيوان للبقوة (قوله في الثاني) اى اذا كان لغيره (قوله وما المتخذ) بفتح القاف (قوله بعد المذكور)

لاجل السفر والمرضى ولا لرجع والحمل ويحق اذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما إذا تر عشتا
لرجع والحمل) والحق على ذلك هر (قوله في المتن من اطهر للاتقادا) اى فيحصل بين ان يخطر عرفا على
نفسه وحده ومع المشرف او على المشرف وحده (قوله ادى) وكذا حيوان اخر محرم وعلى (قوله ادى
محرم) اى بخلاف المال لنفسه ولغيره وان ارتقى به شخصان هر وقا لالمراد بالشخصين المتخذ
والمتخذ (قوله ولو لم يتكمن من تخليصه الا بالقطر) يبين وان امكن غيره تخليصه بلا ضرر (قوله ولو لم يتكمن
من تخليصه الا بالقطر بما جمع الخ) وعطفه منقذ لا يباح له القطر لو لا الاتقادا من يباح له القطر لمذكر كسر
او غير ما قطر فيه الاتقادا ولو بلاية الترخص قال الاذرى فالظاهر انه لا فدية شرح به تأمل هذا مع ما
تقدم من التفصيل في الحامل والمرحم اذا كانت سفر او مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

ففيه الفدية لانهما ارتقى به شخصان اما المتخذ اما الحيوان فالذي يتجه به انه لا فرق بين ماله ولغيره لانه في الاول والارتقى به اثان المتخذ
والمتخذ في الثاني ارتقى به ثلاثة هـ اما ما لا يتخذ واما اطلاق المجموع لزوم الفدية مع تقيده بالمشرف الاعم من الحيوان والجدا
أو لغيره هو وان اطلاق المتن بعد المذكور وكان شيخنا في شرح المذهب رأى بعد هذا المذكور لخص الوجوب بالادى وقد علمت

أن صرح كلام القاضي وبهم كلام القفال ينافي الفقه في تعميمه بطريق المفهوم أنه لا فدية في غير الأذى من حيوان وجادله وغيره. وما ينافي أيضاً إطلاقاً لا توردها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الأول موافق لما رجحت كذلك الثاني الإتيان

الغير والأوجه ما ذكره فيه كما تقرر وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الرضوي وقد عطلت المعتدل ما قرره فاستفده وأخذ بعضهم من ذلك أن لمن معه قد خشى عليه أن يتلصقه وأعطاه لعله لا يخرج منه أي من فيه نهاراً لم يضر ولا يلحق إدغاله المؤدى إلى خروجه بالاستفادة والفطر المترقب عليه التخلص الحيوان المحترم واجب كالمطهورة وتبديد بعضهم بما إذا تبين عليه بده ما تقرر في المرحمة الغير المتينة وردة السبكي بأنه يؤدي إلى التواكل (لا المتدنى بفطر رمضان ينير جراح) فإنه لا يلحق بالمرضع في وجوب الفدية في الأصح لأنه لم يردع أن الفدية لحكمة استأثر الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة في رمضان مع أنها الحشر من الولد نعم يهرر تمر برأشدها لا يتعاطى عظيم جرمه وتورده فإن قلت لم جبر تعدد ترك البعض بسجود السهو كما مر في القتل المبدأ بالكفار مع أن ذلك لم يرد بأضالته أما الأول فلأن المجبور به من جنس المروءة الصلاة قد عهد

والمعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أي الفدية في المال ولو مال غير إن لم يكن حيواناً وإن كان القتال فرضه في مال نفسه لأنه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بقيمة فإنه ارتفق به شخصان نهاية (قوله) ومفهوم كلام القفال أي الثاني (قوله) وإطلاقه أي التواكل الأول وهو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحت) هو ما ذكره بقوله وأما الحيوان فأنشأه في حقه لأنه كذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان كبدن (قوله) والأوجه (الخ) تقدم ما فيه (قوله) ما ذكره أي من أنه إن كان لا ينفذ فلا فدية أو لغيره ففيه الفدية (قوله) ما تقرر أي من الإجماعين كبدن (قوله) من ذلك أي من إطلاق المجموع والمقت (قوله) وجوبها في الحيوان أي بالمنطوق (وعدم وجوبها (الخ) (قوله) أن يتلصقه أي في النهار (قوله) والفطر ارتفق عليه (الخ) وقال الثانية بقر المقت (قوله) للحيوان المحترم واجب أي بخلاف المال المحترم لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز مفتي (قوله) بده ما مر في المرحمة قد يدل هذا على وجوب فطر المرحمة وبشارة شرح الرضوي أي والمقتي فطرنا أي الحامل والمرضع ولو مستجرة ومتلوة عنها لحائضتان كل الأولى دجوزيل وجوباً إن عاقلها كرهه وينبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة سم وتقدم عن الثانية بما وافق جميع ما ذكره وتلاوها وبشارة العياض وبسبب أي الاضرار أن اهلكها أي الولد الصوم أه قال الشارح في شرحه جميع ذلك شيئاً وليس بشرط فلو قال أن آخره الصوم كما جبروا به كان أولى (قوله) وردة السبكي (الخ) أي التقيد المذكور (قوله) في وجوب الفدية (الخ) أي مع القضاء يلزمه بل القضاء يقطع مفتي (قوله) أنه لم يرد (الخ) أي ولأن فطر نحو المرضع ارتفق به فخصان دون المتدنى بالفطر مفتي ونهاية (قوله) مع أن الفدية (الخ) عبارة الثانية بالمقتي مع أن الفدية غير متقدمة بالاثم بل بلإمامي حكمة استأثر الله تعالى (الخ) (قوله) نعم يمز (الخ) أي المتدنى بالفطر عرش (قوله) والقتل (الخ) أي واليمين الشمس نهاية (قوله) قصصرت (الخ) فغير دليله إلحاق المقدب بالمرضع قول المقت (ومن إخراج) أي من الأحرار كلاً وبعضاً لافرق في الثاني بين أن يكون يتيم وبين سببه مائة وأن لا تكون عرش عبارة الثانية بقوام المقت لئلا تلزمه الفدية قبل العقد بتأخيرها عنها كما أخذ بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل الصوم فيها والمبدئ من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عقده أو وجه عدم الوجوب أه قول المقت (فتاوى رمضان) أي

بعد قوله ولو بولاية الرخص أن جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الرخص مع توقفه عليها في نحو المريض فإن كان الأمر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كالمريض والمسافر ولمصلحة غيره كالمعتاق والحامل والمرضع وكان وجه احتياج الغير صارف عن كون الفطر عيشاً بل ينتج أنه إذا ضر الصوم المريض أن لا يحتاج نية الرخص لوجوب الفطر ولا مفتي مع وجوبه لنية الرخص (قوله) بده ما تقرر في المرحمة (الخ) قد يدل هذا على وجوب فطر المرضع بقر شرح الرضوي فطرنا أي الحامل والمرضع ولو مستجرة ومتلوة عنها لحائضتان كل الأولى دجوزيل وجوباً إن عاقلها كرهه وينبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة (قوله) المقت (قوله) من آخر فتاوى رمضان (الخ) المقت لئلا تلزمه الفدية قبل العقد بتأخيرها عنها كما أخذ بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل الصوم فيها والمبدئ من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عقده أو وجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذنا من قولهم ولزمتم ذمهم عاجروهم ومارق به البصري من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن البرقة بالكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم من أهل الوجوب في حالتيه وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لأن الزام الفدية وقت الوجوب شرحه قال في شرح الرضوي وأفهم كلامه كإدخاله أنه لو فاتته شيء بلا عذر أو أخر قضاءه يفسر أو نحو ما تلزمه الفدية وبصرح المقتي وسليح الرازي لكن ساق في صوم المتلوة تعبا لمقله الأصله من التهذيب وقرأه

فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فإنها أجنبية بكل وجه قصصرت على الوارد فقط وأما الثاني فلاه من أدى وهو محتاط في التغليب أكثر ومن ثم لم تجب في الردع أنها أعظم منه (ومن آخر فتاوى رمضان)

أو

أو شيئاً منها بما يقتضي قول المتن (مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في الشكر ويكره السنين سم (قوله) بان
 خلا إلى قوله ومراد في التأني هو الحق (قوله) عن السفر أي وعن الحلو والارضاع عن شىء من الألقاض
 (قد مر عليه الخ) عبارة التأني وتخصيه كلامهما لوشي أو اتمامه يمكن فيهما من التقاض ثم سافر في
 شعبان ولم يقض في يومه القديس وهو ظاهر وإن نظر فيه الاستوى اهـ قول المتن (وإنما الخ) ويأتي بهذا
 التأخير كافي المجموع مع مقتضى تأنيه وإيادى في الشرح بما يقتضيه قول المتن (لأنه الخ) قال في الباب إذ لم
 يجب بطله كقوله قال الشارح في شرحه ما إذا وجب بطله كفارة كالجماع فلا قديس كإرجاعه للقاضي
 من احتياجه والذي يتجه هو الثاني ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما الأروم ولم يعتدوا بترجيح القاضي
 المذكور اهـ سم (قوله) ولا يعرف لهم غائب أي ضار إجماعاً سكو تيا (قوله) ما إذا لم يقل كذلك أي كان
 استمر مسافراً أو مريضاً أو مراً معللاً أو مرضعاً حتى دخل رمضان القابل وغى وتأني وإيادى قال حـ
 وينبغي أن من التاخير بغير ما لو تفرص يوم شعبان في كل سنة فقامت من رمضان ولم يتمكن من قضاءه حتى
 دخل شعبان فيمنع في تأخير فعله رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان استحق عليه بالانقضاء قبل استحقاق
 صومه من القضاء اهـ وهو ظاهر فإذا سبق التذرع على التواتر كما غلبه التعليل ولا لقيه تركب للراجح
 (قوله) بغير السفر أي نحوه وإيادى (قوله) فحب القديس) احتدمه المتق واليه ميل الاسمي وإيادى (قوله)
 وحالف جمع الخ) احتدمه التأني قال الكندي على ما فصل وإليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح
 اهـ أي وميله إلى الأول (قوله) نعم قال الأذري) عبارة المتق قال المتن قال الأذري وينبغي أن يستقن من
 الكتب ما زادني القضاء وجهه حتى دخل رمضان آخر فانه لا قديس عليه كما أفهمه كلامهم اهـ والظاهر اهـ
 إنما يسقط بذلك الأتم لا القديس اهـ وعبارة التأني وسبقه أي الأذري لذلك أي الاستثناء ولو يأتي لكن
 خصه من الظاهر بغيره والأوجه عدم الفرق ويحتج بعضهم بسقوط الأتم بدون القديس مثلاً إلا كراهه كمال
 فظاهر ذلك وهو متواتر يوم تمتع تمكنه فيه اهـ قال حـ قوله مر والأوجه عدم الفرق أي بين من اضطر
 لعدم غيره فكل من الجمل والنسيان على مطلقا وقوله مر وموته أو ما يوم أو لو كان مضطراً لوفقه لم تمتع
 تمكنه في أي فلا يكون سباقاً لتكره القديس اهـ حـ (قوله) أو جهل أي يتحريم التأخير سم ويأتي
 في الشرح مثله ظاهر بأمر من المتن فلهذا ظاهره وهو الجهل يرجو القضاء (قوله) أو جهل أي
 أو كراهه ظاهر إيادى (قوله) كما أفهمه كلامهم) وقال لا بما يوجب التأني وكراهه (قوله)
 ومراده) إلى قوله وهو أهم الخ ذكر حـ من مثله من الزيادة من الشارح وأقره (قوله) لا بالقديس أي أو يوجب
 القضاء كإمر من المتن (قوله) وأهم) إلى المتن في المتن (قوله) أي القديس (قوله) وفي الكبير) أي ونحوه
 أن التأخير قضاء الفاتح بلا عدو السفر أو ما قضيت له أو ما اهـ قضية ذلك أنه على أنه ليس يحرام الأروم
 (قوله) في المتن مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في الشكر ويكره السنين سم (قوله) في المتن (وإنما الخ) قال
 في الباب إن لم يوجب بطله كفارة قال في شرحه ما إذا وجب بطله كفارة فلا قديس كإرجاعه للقاضي حيث
 قال هذا إذا لم يكن بطله موجبا كفارة قال كان كالجماع ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يؤم يومه أم لا
 قديس فيه هو بان الظاهر أنه لا يؤم به لأنه لا يؤم به كفارة ولا يجمع اتان والثاني لا يؤم به لأن القديس
 التأخير والكفارة فلهذا اهـ والذي يتجه هو الثاني الخ اهـ (قوله) لونه القضاء لكل يوم مد) أي وهو
 انتهى حـ مر (قوله) وخالف جمع فقاروا الفرق) واتضاء كلامهما كثيراً مخرج مر (قوله) نعم قال
 الأذري لو أخره إلى يومه سبقه لذلك وإيادى لكن خصه من الظاهر لعدم الأوجه عدم الفرق ويحتج بعضهم
 بسقوط الأتم بدون القديس مثلاً إلا كراهه كمال فظاهر ذلك وهو متواتر يوم تمتع تمكنه فيه شرح مر (قوله) أو جهل
 أي يتحريم التأخير (قوله) أي أنها التأخير الخ) ولو جعل قديس التأخير ليزجر القضاء مع إمكانه أجزأتان
 حرم عليه التأخير شرحه وانه تسهيل لقديس كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة به مر راجحه
 (قوله) في المتن الأصح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع إمكانه في حقه الأوامر أيضاً (قوله)

مع إمكانه) بأن خلا عن
 السفر والمرضى قد مر عليه
 بعد يوم عد القصر في غير
 يوم البحر وأيام التشريق
 حتى دخل رمضان آخر لونه
 مع القضاء لكل يوم مد
 لأن ستمن الصحابة حتى
 أفهمهم أقرأ بذلك ولا
 ولا يعرف لهم غائب ما إذا
 لم يقل كذلك فلا قديس لأن
 تأخير الأوامر بذلك جائز
 فالتضاء أول نعم قلاص
 البتوى وإقراره من القديس
 بطله بحرم تأخير بغير
 السفر وإقراره من كان بغير
 صدر فحب القديس وعالف
 جمع فقالوا لا فرق بين
 المتدبر به وغيره نعم قال
 الأذري لو أخره للنسيان أو
 جهل فلا قديس كما أفهمه
 كلامهم ومراده الجهل
 بحرمه التأخير وإن كان
 عالماً للعلماء خلف ذلك
 لا بالقديس فلا يضر بجملة
 بها فغير مأمراً فيا لو علم
 حرمه نحو التمتع وجهل
 البطلان وأهم المتن أنها
 من التأخير وفي الكبير
 لأصل الصوم والحامل
 والمرجع لقضية الوقت
 (والأصح تكرره)

أي المذنب كل يوم (تكرر الصيام) لأن (٤٦) الحقنق بالمالية لا تمتد داخل ولو اخرجهما عقب كل عام تكرر قطعا (و) الاصح (هـ) ا

مضى (قوله أي المذ) إلى قوله موجود في المعنى والنهاية (قوله أي المذالح) أي إذا لم يخرج منها نهاية ومعنى قول المتن (تكرر الصيام) أي بقية المار في كلام المفسر هو الامكان فلا يكتفى بترك القديم وجودا لا مكان في العالم الاول قطعا بل يعتبر الامكان في كل عام عشرين يوما (مع امكانه) لا يمنع من الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث لا يصوم قبل رمضان لتقصير ما بينه فلو لم يقدره القديم اذا خرج من (قوله حتى دخل رمضان) أي ولو حكا عبارة المعنى يجب فدية التأخير بتحقق القوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لواقع خمس من شعبان لو خمسة عشر مد عشرة لاصل الصوم المذنب يومه وعشرة التأخير لا عمل عاش يومه انما عشرة اذ زاد الايام والنهاية ولو لم يبق يوم بين رمضان الثاني ما يصح قضاء جميع القوات قبل يلزمه في الحال الفدية عمالا يصح ام لا حتى يدخل رمضان وجهان والمتمتع مضاهية الزكوى من لزومها حالا اه (قوله) ويرى في (تنبه) تسهيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني لغيره من الامكان جاز في الاصح تسهيل الكفارة قبل الحنفية المحرم من حرمان التأخير ولا يفي على المحرم ولا الزمان ولا ما اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرجهما عن الصغالي ولو ليس لمهم ولا الحامل ولا المرضع تسهيل فدية يومين فأكبر من تسهيل اركانها لمن خلاها لم يعمل من ذكر فدية يوم فيها وفي ليلته فانهما جزئ من (قوله كاسر) أي انفا قيل قول المصنف والاصح تكرر ما (قوله) هذا (ان اخر) راجع للمذنب (قوله) دون بقية الاصناف (أي الثانية) لا يتقضى قسم الصدقات من (قوله كاسر) أي انفا في المتن (قوله) وهو شامل للفقير (الخ) ولا يجب اجمع بينهما نهاية ومعنى قول المتن (وهو صرف ما داخل) أي من الفدية وله قبلها أيضا لأن حرمة النقل خاصة بالوكة بخلاف الكفارات والتعويض بذلك مشعر بان صرفه لا يخص متعديا ولو هو كذلك عبارة شرح المناوي على منظومة الاكل لا ينال العاد فدية تسدح عقوبته من عشرة أيام له اجره كاجر من سدح عشرين مساكين قال ابن عبد السلام لا تقدر يكون في الجمع ولو قد حدث اقله الاحسان للمسلمين وهذا لا يتحقق في واحد ولا يبرح من دما يجمع ما لا يبرح من دما لو احدثه حش (قوله فلا يجوز) لعل في الثانية بالنسبة لبعض المدققين قسم عبارة عشرين في الفنون وبها زاد على الواحد اه (قوله) لأن كل مدالح) عبارة عن النهاية وشرح بفضل لأنه يدل من صوم يوم هو لا يتبين اه (للا يتبين عنها) لعل المعنى لا يتبين المحصوف الواحد عن الفدية التامة التي هي المذنب يحتمل ان القمل ينال المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية التامة التي هي المذنب (قوله كسر في كاتين الخ) أي قاسا عليه (قوله) لانه) أي صاع الفطرة (قوله فيها) أي جزاء الصيد والتائب بتأويل الفدية (قوله) وايضا فانيه ليجمع المساكين الخ) فذلك لا لا هنا فيها جمع المساكين على كل قراءة فالعرب ابن عاصم وهي سمية لمساوي آتي جزاء الصيد الزكاة فانه منصرف من الكفارة مما تلتحقوا الجواب عن ذلك ما اشار اليه الجعري في شرح الشافعية بقوله هو جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لا الواجب على جماعة طعام جماعة واملاجه الترحيب في ان الواجب على كل واحد طعام واحد اه يصري (قوله) قال القفال الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض انه مات وان الواجب تعلق بالركة وبما تعلق بالركة فأي شيء عليه يمدد مع محتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج به على القياس أن يقال يعتبر لوجوب اخراج فضل ما يخرج به من مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي ان فرض ان على الميت دينان ماذكر ظاهرهما والحق لكبر او مرض لا يبرح في رؤيته حش اقول الكلام في مطلق فدية الصوم الشامل لما على المحرم والمرضى والحامل والمرضع والمفقود مؤخر اقتضا عبارة المعنى ويعتبر

القتضاء مع إمكانه) حتى دخل رمضان اخر فمات اخر من تركه لكل يوم مدان من مقتضيات ان لا يصوم عنه او على الجديد (وم) للتأخير) لأن كلا منهما موجب عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع ويفرق بينه وبين المذنب اذا لم يخرج الفدية اعراضا فانها لا تستكر بان المذنبه القوات كما هو هو لم يشكر وهنا للتأخير وهو غير القوات هذان اخر سنة قطعا لا تستكر عند التأخير كما هو (ومصرف) الفدية للفقير او المساكين دون بقية الاصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير او الفقير او مساكين حاله لا يكون اول (وهو) صرف امداد الى شخص واحد) بخلاف مدواحد لشخصين ومد بعض مد اخر واحد فلا يجوز لان كل مد فدية تامة وقد اوجب تعالى صرف الفدية لو واحد فلا ينقص غيرهما إنما جاز صرف فدية يتاليه كصرف ذكاتين اليه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة الى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنفوا العامل لانه ذكاة مستقلة وهي بالنص يجب صرفها لمؤلا لأن تعلق الاطعام بالاشوا إنما جاز صرف جزاء الصيد

للمتمتع لأن عدمه يجب التعدد فيها ابتداء بان تلف جميع صيدا وأيضا هو محرم وهو يتقاضى فيه ما يتقاضى في المرتب وايضا في فاته فيجمع المساكين كاية الزكاة بخلاف الاضغنا (وجنسا جنس الفطرة) فيا فيها ماس ثم قال القفال وبما فضلها بما يستمر

في المذنب الذي توجهه حواف الكفارات أن يكون قاضيا من قرينه كوكاة القطر فانه انتقال في غنايه وكذا
على احتياج اليه من مسكن ومليوس وعادم كايمل من كتاب الكفارات اهـ و (قوله هنا) اي في الصوم
(فصل في بيان كفارة جماع ومعتات)

قول المتن (صباح) اي فورا شيخنا وباني في الشرح منه (قوله على واصل باخ) وهو مكلف بالصوم
وخرج بالصبي للا كفارة عليه جماعه شيخنا ومتى واصل وباني في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة)
أي هو التذرية مفتي وشيخنا شرح بأفضل قال الكسري عليه وعمل التذرية في غير من جاز تأتيا مستحيما اذا
يلزم ما هو فلا يميز اهـ (قوله) اوضح اعتقادنا كذا في النهاية المفتي قول المتن (من رمضان) اي
يقيننا وخرج بالوطي في قوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه متاوفي صوم يوم الفلك حيث جاز ليان من
رمضان نهاية قال الرشيدى قوله هر يقينناي غنا مستندا إلى وقوة كايمل عما ياتي اهـ وقال عرش
قوله هر حيث جاز اي بان اخبره موثق به بقوة الحلال فصام اعتادا على ذلك اهـ وقال البحرى اي
بان صامه من قضاء او تفر ليان من رمضان هر اهـ وقى الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم
الكفارة يقينناي كون اليوم من رمضان ولذا عرفت في العياض بقوله من رمضان يقينناي قال وخرج باليقين
الوطي في قول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه متاوفي قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل
عبارة ان نحو المحرم اذا صام بالاجتهاد ثم اظهر بالجماع فان تحقق انه صادف رمضان لزمته الكفارة
وإن لم يصادفها لزمه حل ماله او لا لم يزمه انتهت بهما تلم ان قول المصنف ولو رمضان لا حاجة اليه ذلك
ان تقول هذا خارج بقوله هر من رمضان اذا انصرف لا اليوم الذي في حلتنا امكن اجابا باليقين قد
يشكل قال الصوم باخبار عدل واحد لا يتحقق منه ان الظاهر وجوب الكفارة بافصاد بالوطي بل قد
يلزم ذلك ايضا في اذا صامه باخبار غير قاطن اعتد صدقه ويجاب بان الشارع اقام خبر العدل مقام اليقين
اي اذا اخبر القاضي بلفظ الشهادة فانه انما يجب الصوم باخباره على العموم اذا كان كذلك اقول له اي اذا
اخبر القاضي الخ في الشرح خلاه قول المتن (جماع) فديتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن
الجماع مقطر اخر لم يجب الكفارة وهو محتمل متجه اذا ساد الاضداد الى الجماع ليس اولى من اسناده الى المقطر
الاخر والاصل براءة الذم عن عدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سياق ما في (قوله) في قبل الخ اي
لا يذكر زائد اوفى فرج زائد هر سم (قوله ولو لم يمتد الخ) اي اوميت وإن لم يمتد نهاية (قوله) خبر
البخاري الخ) راسع للفق (قوله) شرط من ذلك اي الشروط العشرة وتقدم سم من اشتراط كون
الاضداد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر اصلي وفرج اصلي وكون اليوم من رمضان يقينناي عن
عرش اشتراط كون الفرع متصلا بقصر خمسة عشر (قوله نحو تاس) اي الصوم او لثقله كرى على
بالحمل عبارة المفتي ومن نسي الفية وأمر بالاساك للجماع لا كفارة عليه قطعا اهـ (قوله ومكره) الى
قوله لم يفيها يفتي المفتي (قوله واصل) اي التحريم بالجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة فوجبت
قطعا نهاية قال عرش قوله هر ولو لم يعلم التحريم الخ تحمل ما لو لم بالتحريم وجعل ابطاله الصوم اهـ (قوله)
عذر اي بان قرب اسلامه او نفا يا بادية بمدة عن العلماء شرح بأفضل وعرش (قوله) وإرفنا الخ اي
على التعقيب قول المتن (او غير جماع) اي كالاكل والشرب او الاستنساخ المباشرة فيما دون الفرع المقضية

(فصل في بيان كفارة جماع تار رمضان) (قوله بجماع) اي لا يذكر دائرا وفي فرج زائد هر (فتية) ج
قول لم يفيها بجماع الخ قد يتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مقطر اخر لم يجب
الكفارة وهو محتمل متجه اذا ساد الاضداد الى الجماع ليس اولى من اسناده الى المقطر الاخر والاصل براءة
الذمة وعدم الوجوب (فتية) آخر يشترط في لزوم الكفارة ايضا يتحقق كون اليوم من رمضان ونفنا
عريف العياض بقوله من رمضان يقينناي قالو باليقين اي وخرج باليقين بالوطي ولو رمضان اذا صامه
بالاجتهاد ولم يتحقق انه متاوفي اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارة ان نحو المحرم اذا صام

(فصل في بيان كفارة)

جماع رمضان (يجب) على

واصل، ببقيته أو كشاح أو

زنا (الكفارة بالفساد) أو

مشع المقاد (صوم يوم

من رمضان) على نفسه

(جماع) تام في قبل أو دبر

ولو لم يمتد ولو لم يمتد

خرقة لفها على ذكره (أنهم

به بسبب الصوم) المذكور

وهو صوم رمضان لا يمتد

له خبر البخاري بذلك ولا

كفارة (على) من قد فيه

شرط من ذلك نحو (تاس)

ومكره جعله شرط لا لتفاء

الاضداد بل لا كفارة وان

قلنا بالاقتصاد لتفاءلهم به

(ولا) على (مفسد) صوم

(غير رمضان) من قدر أو

فضا أو كفارة لأن النص

ورد في رمضان وهو

لاخصامه بفضائل لا

يقاس به غيره ولا على

مفسد صوم غيره كسائر

جميع حليته فامد صومها

(أو) مفسد صوم نفسه

لكن (بغير جماع) لأن

الجماع أعظم ظم يلحق به

غيره ولا على مفسد صومه

بجماع غيرهم وهو المرأة

لا يهاطر بدخول واس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحقة كذا في باتمام احرازنا عن هذه لكنه يرميها بالوجومعت وهي نامقة

إلى الاثر المتعني زاد شرح وافضل وإن جامع بعده امر (قوله لا يهاطر الخ) أي التام يحصل بالتمام الحقتان
 نهاية (قوله كذا في الخ) أي في الروضة واصلا (قوله لكن يرمي الخ) أي التنبيه بالتمام (قوله ثم زال
 نحو النوم) أي بان تسيقظوا وتذكروا حذر على الدفع نهاية (قوله لكن المتقول الخ) وهو أنه لا يجب
 الكفارة على الموطوء مطلقا (قوله نقص صومها الخ) أي لا يملك صومها في الخير إلا بالرجل المجمع مع
 الحاجة إلى البيان ولا يهاطر مالى يمتلئ بالجامع فيختص بالرجل الواطء كالمرءى للجامع على الموطوء في القبل
 أو البر ولا على الرجل الموطوء كقول ابن الرقة لاتفاق عليه نهاية (قوله لا يهاطر الخ) خلافا لثنايا والاسن والمغني
 (الخ) أي بل يضر الماسر من الاجام (قوله بالنسبة للموطوء الخ) أي لا خراج من الضابط (قوله فان الذي
 يظهر الخ) لتليل لصحة الاجام السابق بالنسبة اليه (قوله فان الذي يظهر الخ) خلافا لثنايا والاسن والمغني
 عبارة المذكور على شرح الفضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه
 ظاهر في خلافه كالانحاف والامداد وقص الجواهر والامباب وكذلك في الاملازم كروا بالخطيب الشريفي
 والجمال الرمي وغيرهم فاجتنب في التحفة مخالف لا طلاق بالجامعة فتنبه فان الظاهر خلاف ما فيها وفي الامباب
 نعم يلحق نيب التكفير خروجا من خلاف من اوجه امر (قوله لا يفتني الخ) لتليل لما استلزم من لزوم
 الكفارة على الموطوء المذكور الذي اشار اليه الاذرى واثارة إلى وجهه رد القيل المذكور (قوله في ذلك) أي
 في عدم وجوب الكفارة (قوله يقول ابن الرقة انه مثليا يحمل الخ) عبارة شرع الروض بعد كلامه مبدء فلا
 يجب على الموطوء أو لا على الرجل الموطوء كاقوله ابن الرقة انه هو صريح في ان ابن الرقة نقل عدم وجوب
 الكفارة على الرجل وهذا لا يناسب محل المذكور فليتأمل وليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغني مثل ما في
 شرح الروض (قوله في بطلان صومها) الاول في ايراد الضمير تذكير (قوله لكن لا من جهة الصوم) أي
 وسدحبل لاجل عدم نية الترخيص شرح بافضل وشيئا بذلك يتدفع قول سم قد نفي ذلك لا الصوم لم يات
 والا باقعية الترخيص لاتفاق الاثم من جهة الصوم فليتأمل جدا (قوله قيل الخ) وانه النهاية فقال
 وقد احتجز عنه بقوله اثم به لا كلامه في اثم لا يباح له القطر بحال ويصح ان يحترزه عن جماع الصبي ام
 لكن حقه الرشيدي بالصنفه لم يرد ذلك ما في آثم الخ قال عليه (قوله) يصح ان يحترزه
 عن جماع الصبي صريح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله عن جماع الصبي)
 عبارة سم على شرح البيهية بمحمل ان يخرج به أي قوله اثم به لاجمعه المراجع بمقتداته سم ثم بان

مكرهه وانافية من اليمح
 النوم بعد تمام دخول
 الحقة وادامت اختياره
 يلزمها كفارة لأن صومها
 قد جماع تام لكن المتقول
 خلافه لنقص صومها
 بتمرغه كثير الفساد بشو
 الحبيص فلم يقل على اصحاب
 كفارة فحيث فلا يحتاج
 لهذا التيق ومن ثم حذفه
 هنا وإن ذكره في الروضة
 واصلا نعم قد يحتاج اليه
 بالنسبة للموطوء في دبره
 فان الذي يظهر انه لو ادخ
 فيه تاما مثلاثم استيقظ
 وادام لزمته الكفارة
 لصنف الضابط به كاشار
 اليه الاذرى وإن قيل فيه
 بحث إذ قضية تعليمه بنقص
 صوم المرء ان الرجل ليس
 مثليا في ذلك يقول ابن الرقة
 انه مثليا يحمل على انه مثليا
 في بطلان صومها قبل
 مجاوزة الحقة إذا كانا
 طامنين مختارين (ولا على
 من لم ياتم جماعه نحو
 مسافر) أو مريض صام
 (جامع بنية الترخيص) لانه
 يحمل في ذلك (وكذا) من اثم
 به لكن لا من جهة الصوم
 كان جماع نحو المسافر
 (بغيرها) أي مع عدم نية
 الترخيص (في الاصح) لانه
 وإن اثم بعدم نية الترخيص
 لكن الاضمار يباح له صام
 شبهة في دبر الكفارة وما
 قرره يتدفع قول شارح

قال هذا محترز قوله اثم به في نظر فاته آثم إذ لم يترك الترخيص فهو مدعه على الضابط نعم يصح ان يحترزه عن جماع الصبي ام انه

ووجه انشاده انما قبل كذا عذر انهم وما بعد ما عذر بسبب الصوم وهو من عتذر انهم بقوله ايضا (ولا على من عن الليل) اي بقاء الجماع (في ان نهارا) وكذا ان لم يكن شيئا لما انه يجوز الاكل مع ذلك اخر الليل بل لا كفارة هنا وان لم يكن ظن الغروب بلا امارات وشك فيه بجامع فبان نهار الا انه بقصد اهلك والكفارة بتدريج بالشيبة كالخدر لا نظر لاثم الملامر (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر اخر النهار الا بجماع وكذا لا كفارة كذا كره

الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الثوري اعتقاد الصلي لا يبيع الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الا بانه فهو عتور منه كاعتين من الزنا فلو جبه وجوب الكفارة ولا تأييد فيها ذكره للفرق الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما لو لا لان الصلي حيث لم يملح يلوغ له انما عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا لو لمسر مرة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسوء البحث عنها واما ثانيا فحرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه لشيء هو ان حرمانه جماعه عرش (قوله عزربب الصوم) اي (انما يدور منه انما) اذ بسبب الصوم وحده والاثم هاتيسبب مع عظم نية الرخص جارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه مجرد الصوم ولو كان الاثم خارجا للصوم حصل وان نوى الرخص اه (قوله وكذا ان لم يكن) اي قوله لو لا ما ينتفع في الحضي الا قوله كذا كره الى او شك وكذا في النهاية لا لا قوله واشك فيه (قوله هنا) اي في الجماع (قوله بالشيبة) وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المتعذر باصل برائة لائمة نهاية جارة سم كان المراد بالشيبة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله الملامر الخ) لتقليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) احتشاده لثبابة والحضي ايضا (قوله وماتان) اي مسئلة ظن الغروب بلا امارات وشك ومسئلة الشك في التنية (قوله على الضابط) اي بطرد معنى (قوله كادتمه) اي فشرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمعنى على قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي او فذر او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم محصو من غير رمضان وعنه ايضا لا تغايرته لثبابة وبأن في الشرح مثله (قوله) ثم جامع ثم ثبت الخ وكذا لا كفارة فحق عكسه بان ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير ان لم يملح وجوب الاسائر الاقامته بسبب الاساك لا الصوم (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقولي بدل من قوله به وكان الواضح الاخصر ان يقال لو لا ينت مراد المتأخر (قوله هذه) اي مسئلة يوم الشك (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله) اذا القضاء اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) اي فلا يكفي في احتراز مجرد عن رمضان بل يحتاج الى زيادة ادا معنى (قوله الملامر الخ) اي واتق نية له نهاية (قوله وممر) اي في او اخر فصل الفطرات (قوله فملع الخ) اي حال عقب الطلوع (قوله تزيلا) علة لوجوب الكفارة قول المتن (ولا على من جامع) اي عا دما معنى قول المتن بعد الاكل) اي او الجماع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (قوله) بالاكل) اي لا يجمع سم (قوله لا اعتقاده) لتقليل قول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه الكفارة) اي جز ما لم يقر معنى (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) اي بعدمه لوجوبه على من ذن

وجوب الكفارة في جماع الصلي (قوله ولا بعد ما عذر بسبب الصوم) كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه مجرد الصوم ولو كان الاثم متاخر للصوم حصل وان نوى الرخص (والكفارة فذرا بالشيبة) كان المراد بالشيبة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتشده مدر (قوله) ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم محصو من غير رمضان شرح (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولو قال علة (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا يجمع (قوله

٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثالث ذلك فعليه الكفارة اذا علمه بوجه وهذا علم وجوب الاساك بعد الفطر خارج بسبب الصوم ولا قيام به (ولا) على (من ذن ناسيا) الصوم لانه لم يات بسبب الصوم وهو من جماعه علمه من قوله لاساك على فامر

ناسيا (قوله لا يمانعني) قد يقال هو لا يمانعني بعدد كرماسيق سم (قوله وحيت لا تكرار الخ) أي لأن
 ماسيق ميني على أن الناسي لا يفسد صومه وهذا ميني على أنه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أي لشيء على
 أن أهله قالوا للصوم (قوله مشاركتها الخ) أي لا يمانعني وأية ملكتك وأهلكتك ولو وجب عليها لينة
 نهاية (قوله كاس) أي في أوائل الفصل قول المتن (فإن قول عنه وضيا) أي يلزمهما كفارة واحدة ويحملها
 الزوج على هذا قيل يجب كما قال الهام على كل منهما نصفان ثم يحمل الزوج ما وجب عليها وقيل يجب كما
 قاله الحنفية على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يحملها الزوج عنها ثم يتداخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي وعمل هذا القول إذا كانت زوجة كايبر شدا إليه قوله على الزوج اما الموطاة بالعقبة أو الزانية فلا
 يتحمل عنها قطعا بما في معنى قول المتن (وقول عليها كفارة أخرى) وعمل هذا في غيرها المتغيرة أمامي فلا
 كفارة عليها وعمل هذا القول أيضا والذي قبله إذا مكنته طائفة ماله فلا كانت مغلطة ولو تامة خاصة فلا كفارة
 عليها قطعا ولا يبطل صومها وعمل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكن نام من أصل الصيام فإن كان نام أهله
 لكونهما مسرى من أو لم يكن لزم كل واحد صوم شهرين لأن العادة البدنية لا تتحمل وإن كان من أهل
 النكاح أو الطامع ويمن من أهل الصيام فاحتق أو اطعمه فالأصح أنه يجرى عنهما إلا أن تكون أمهاته لا يجرى
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج يجمو نالم يلزمها على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل
 للحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقا بما في رواية أو أمزوجة أو غيرها من قول
 المتن (وتلزم من انفرد برؤية الحلال خرج) به الحاسب والمتهم إذا دل الحساب عنه مما على دخول وضان
 فلا كفارة عليها ويوجه بانهم لا يقينا بذلك دخول الشهر فاشبهوا لو اجتمع من أشد عليه وهو من أهله
 اجتهدا إلى شهر وضاه وجلس فيه فاته لا كفارة عليه شيء أي إذا لم يتحقق أنه من أهله من أهله أخذوا عنه من
 الهاتين الصابغين قال الفصل قول المتن (برؤية الحلال الخ) عبارة أن الزوج وشهره خرج من رأى الحلال أي
 هلال رمضان وحده صام وجوز أن يرتد شهادته فإن جامع له منه الكفارة في شيء أو شوال وحده لم
 فإن شهدتم الحظر لم يجرى من ارتد شهادته أو البان الطهر من شهد برؤية شهادته وحده ورفقه إذا
 الحظر من يضيء أي الاضطرار والظاهر أنه على وجه الذنب انتهت باختصاصه اسم وفي النهاية والمنفى
 ما يوافق ذلك الفرع وراد الأول عقوبته وعزروا استشكله إلا ذكره بأن صدقه يحمل والعقوبة تدبر دون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه حد ذلك يجاب بأن الاحتياط لمضام مع وجود
 لأنه يمانعني) قد يقال هو لا يمانعني بعدد كرماسيق (قوله على الضعيف أن الناسي يفسد صومه) عبارة أن روضة
 ولو في الله ناسيا للصوم وقلنا الصوم يفسد بالجامع ناسيا فلا كفارة على الأصح لأنه لم يمانع بسبب الصوم
 لأنه ناسي (قوله وحيت لا تكرار فيه يوجه) أي لأن ماسيق ميني على أن الناسي لا يفسد صومه وهذا ميني
 على أنه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وضيا) قال الاستنوي أن يلزمها أيضا كفارة ولو لكون الزوج
 مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وضيا طريق التحمل قال وسكن في البحر عن هذا لاقا وجها أحدهما
 إذا ذكرناه هو أنه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يحملها الزوج عنها وهذا هو مقتضى كلام الرافعي
 والثاني يجب كفارة تان إذا ذكرنا ما لا أن الزوج لا يتحمل فافدا غيرها سقطت عنها وتصير كالدين المضمون
 والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يحمل الزوج ما وجب عليها (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة
 أخرى) قال الاستنوي وعمل هذا القول إذا دخلت في القبل اما إذا دخلت في الظهر فلا كفارة عليها كذا قلته في
 الكفارة حتى الحاكوري وجه أنه يجب على الزوج اخرج كفارة تين واحدة عنه أخرى عنها (تبيين)
 أحداهما على القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة مكنت طائفة ماله الثاني أن فائدة القول
 الأول والثاني تظهر في مسائل متباينة ولو كان الزوج يجمو نالم يلزمها على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج
 ليس أهلا لتحمل منها إذا دخلت برؤية الكفارة عليها على الأول وتلزمها على الثاني لا تناسب
 التحمل وهو الزوج وجها كلام الاستنوي (قوله في المتن وتلزم من انفرد برؤية الحلال وجامع في يومه)

لأنه يمانعني ويصح كالأدلة
 أن يكون هذا مفرما على
 الضعيف أن الناسي يفسد
 صومه وحيت لا تكرار
 فيه يوجه (ولا مسافر
 أضر بالوفاة ترخصا) لأن
 ظهر جائز له وأهله الرنا
 لا الصوم قد كرر ترخص
 لذلك إلا أنه لا كفارة
 عليه وإن لم يمتد ترخص
 نظير ما مر في قوله وكذا
 بينهما (والكفارة على
 الزوج ح) دونها لأنه
 لا يمانعني لم يمانعني
 الجامع مع مشاركتها له
 في السبب ولأن صومها ناقص
 كاس (وفي قول) تلزمه
 كفارة واحدة لكنها
 تكون (عنه وضيا)
 لمشاركتها في السبب
 ولهذا القول قرع وتقييد
 ليس من غرضه ذكره (وفي
 قول عليها كفارة أخرى)
 قياسا على الرجل (وتلزم)
 الكفارة من انفرد برؤية
 الحلال وجامع في يومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التندبيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله
وعدم ذكره اخرج النباية وكذا في المتن الا قوله ويلحق الى المتن (قوله) لما مر انه يلزم الصوم اخرج
عليه من ان ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزم الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم على صحيح الهمم الا ان
يقال ان تصديق ابي ابي انوى من الاجتهاد لا تهتد به تزل من له اثر الى ابي متى من فقه صدق من له حكم
كذلك الاجتهاد عرش قول المتن (وحدث السمرقاني) اي ولو طولانيه فومعنى (قوله) الردة يعني وان
اقصلا الجنون سم ويخالفه ما قلنا قول الفاروق الا في بخلاف حدوث الجنون (قوله) بخلاف حدوث
الجنون اخرج وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم ليلته مخالفه مطلق بلده فوجد من معين فبعد مهم كما
اقى بذلك شيخنا الصواب الى تبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه لى عدم جواز اهتبه ولو عاد قبل
الترويب الى البلد الاول فينتجه وجوب الكفارة لانه بعد هديه تبيين انه لم يخرج عن حكمه ولو لم يبد له لكن
ثبت ان ذلك اليوم من شوال عندنا له قالو جه عدم وجوب الكفارة لانه تبيين انه سال الجاه كان في شوال
حقيقة شرعا وان لم يقض يومه فيها اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم
يكن قال الصوم في قوله بل هو عن يوم قاته من رمضان ولو اصبح ما يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمغفر انتقل
شغل علق المظلم وجد صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال الى حق المجل الاول لم يلحق به هذا الصوم او لانه
نظروا بعد الاول لم يشرح البهجة عرش (قوله) والموت) اي ولو قتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان
انه لم يدرك من الصوم قاله وفي شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فظاهر ايضا سقوط
الاثم قال الشارح يعني ان لا يسقط عنه اثم قصده ان يجمعه ان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كاذبا وطى
زوجته طائفا انها اجنيت وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله) لانه يبين جهال (يقى) ما لو شرب بدوا ليل يعلم

عبارة قالو عرش وشرح من رأى الهلال الى هلال رمضان وحده صام جويا وان دلت شهادته فان جامع
لزمته الكفارة وتوحي رأى شوالا وحده لم يمتنع ان يشهد ثم اظهر لم يزور ان دلت شهادته بان انا اظهر
ثم شهد برتبة سقط شهادته وعروضه اذا اظهر ان يخفيها في الاضطرار والظاهر انه لى جهة التنب (وكذا
باختصار (قوله) لما مر انه يلزم الصوم) هو دله ان من ظن بالاجتهاد دخوله رمضان يلزمه الصوم مع انه
لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله) الى المتن وحدث السمرقاني) بخلاف حدوث الموت كاتى اى ولو
يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في لا كل اذا الرغب عند اتمام الجنين
ثم هو تيمنا لزمه باختباره وبخلاف حدوث الجنون ثم لو شرب ليلاد ما يعلم انه جنته في النهار ثم اصبح
صائما جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام قبل تسقط الكفارة لما ذكره الشارع او لانه بتدبيره
بمرة لا تتدنى به مراهية نظروا قد يقال لا اثر لتدنى قبل الوجوب وقد ينفى بان الليل وقت الوجوب
الجملة بدليل الخطأ فيه بالية قال هر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فظاهر
ايضا سقوط الاثم قال الشارح يعني ان لا يسقط عنه اثم قصده ان يجمعه ان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها
كاذبا وطى زوجته طائفا انها اجنيت وما ذكره ظاهر اه (قوله) الردة يعني وان اقصلا الجنون (قوله)

بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم ليلته مخالفه مطلق بلده فوجد من معين فبعد مهم كما
اقى بذلك شيخنا الصواب الى تبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز
اه ولو عاد قبل الترويب الى البلد الاول فينتجه وجوب الكفارة لانه بعد هديه تبيين انه لم يخرج عن حكمه ولو لم يبد له لكن
ثبت ان ذلك اليوم من شوال عندنا له قالو جه عدم وجوب الكفارة لانه تبيين انه سال الجاه كان في شوال
حقيقة شرعا وان لم يقض يومه فيها اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان
قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قال الصوم في قوله بل هو عن يوم قاته من رمضان ولو اصبح ما يوم
يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمغفر انتقل شغل علق المظلم وجد صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال الى حق
المجل الاول لم يلحق به هذا الصوم او لانه
نظروا بعد الاول لم يشرح البهجة عرش (قوله) والموت) اي ولو قتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان
انه لم يدرك من الصوم قاله وفي شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فظاهر ايضا سقوط
الاثم قال الشارح يعني ان لا يسقط عنه اثم قصده ان يجمعه ان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها
كاذبا وطى زوجته طائفا انها اجنيت وما ذكره ظاهر اه (قوله) الردة يعني وان اقصلا الجنون (قوله)

الصدق الضابط عليه باعتبار

ما عدمه ويلحق به لما يظهر

من اخبره من اعتقد صدقه

لما مر انه يلزم الصوم

كأبو ابي (ومن جامع في يومين

لزمه كفارة) لان كل يوم

عبادة مستقلة كحجتين او

حجيات جامع في كل اما جامع

ثانوا اكثر في يوم واحد

فلا شيء فيه وان اختلفت

المرطبات لان الانساق

يتكرر (وحدث السمرقاني)

والرد (مد الجامع) لا يسقط

الكفارة) لانه كان من اهل

الوجوب حال الجامع (وكذا

المرض) اى حكمه بعده

لا يسقطها (عل المذهب)

لذلك تحقق منها هناك

الحكمة بخلاف حدوث

الجنون والموت لانه تبين

بما هو الالهية الوجوب

من ولو الهمم

فلين من اهل الوجوب صالحة (٤٥٢) الجماع (ويجب معها) اي الكفارة (تضاد يوم) وايام (الانسان على الصحيح) لانه اذا لم يخطئ

انه يجتنب في النهار ثم اصبح صائما ثم جامع ثم جعل الجنون من ذلك الواجب لانه لا يسقط الكفارة لما ذكره
 الفارح من ادوا لفيه نظر والا قرب بالاول لا يمكن خطا بالصوم حين التعاطي وبق ما لو لم يخطئ بالجنون
 نهارا بعد الجماع كان الذي قسمه من شاعق بن بيهل يسقط الكفارة او لفيه نظر والا قرب لفيه ايضا يسقط
 الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوم يوم لا يجوز تخرجه عن اهلية الصوم وان اثم بالسبب
 الذي صار به يجزئ ع شره قوله والا قرب لفيه الخ تقدم عن سم افاق حدث الموت بفعلها يرافقه (قوله)
 من اهل الوجوب الخ) واذا قلنا بوجوب الكفارة عليها فطر اهلها حينئذ ونفاس اسقطنا لان ذلك يناقض صحة
 الصوم فهو كالجنون معنى وقوله واذا قلنا الخ اي على القول الثالث المار قول المختص بوجوب معها الخ) والواجب
 على المقسد المذكور خمسة اشياء واحد عتقه تعالى وهي العاقبة ان لم يتجاوزته واربع بقى الدنيا هي
 القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتميز والامساك لذلك اليوم كرد على ما فضل قول المختص بوجوب
 شهرين الخ سياتي في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول المختص بوجوب شهرين مسكيتا) اي او
 فقير او لشرع في الصوم ثم وجد الرقة تدب له عتقا او شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم تدب له ناهيا معنى
 اي وشرع في الاول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الاطعام ويقع له ما فعله من الصوم او الاطعام تغلا
 مطلقا ح (قوله السابق) اي في قول الفصل (قوله مرتبة) اي على المختص كايته في شرح الروض و مر
 اه سم (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ اي لان حقوق الله تعالى المالية اذا جاز عنها العيد وقت وجوبها
 فان كانت لا يسبب منه تركاة الفطر لم تستغرق ذمته وان كانت يسبب منه استغفر في ذمته سواء كانت على
 وجه البذل كجوار الصيد فدية الخلق ام لا كفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم القتل والقران
 استوى معنى (قوله فدل) اي ذلك الامر (قوله حيث) اي حين العجز (قوله وعدم ذكره) اي الاستغفار
 (قوله) الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة على ومنه في قول المختص فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنية
 يقتضي ان التائب في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي في العيب يقتضي انه احدى الخصال الثلاث
 وانها عجز وكلام الجمهور يقتضي انها الكفارة وانها مبرأة من الذمة وبصرح ابن دقيق العيد وقت
 المختص ثم ان قدر على خصلة فعلا او اكثر تبسببها وتو من قول المختص (قوله) لانه (قوله) لانه (قوله) لانه
 مضبوطة ولا ماسكة شدة الحاجة للتكاسح ناهيا معنى (قوله) لانه (قوله) لانه (قوله) لانه (قوله) لانه
 وشدة الغلة قد يقضيان به الى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئذانها لطلان
 التاج وهو حرج شديد معنى ونهاية (قوله كالأداة) الى الباب في النهاية والمفني (قوله ما بين لا يتبها) وما
 الحرجان اي الجبلان المحيطان بالدينتي (قوله اهل بيت) مبتدأ خبره اسجوع بين لا يتبها حال وجود كون
 ما حجابية او تسمية فعل الاول اسجوع منصوب على الثاني مرفوع يجوز ان يكون بين الخبر مقدم او اهل
 بيت مبتدأ واسجوع بالرفع على انه صفة لاهل الخبر يجوز نصبه على انه حال ويستوي على هذا الحجابية
 والتميمية حش (قوله اطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله) لانه (قوله) لانه (قوله) لانه
 تصدق به اي المراد اطعمه اهلك على وجه انه صدقة متصلة صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته

ففيه او لى وروى ابو داود
 انه صلى الله عليه وسلم امر
 بها الجماع (وحى) اي
 الكفارة (حتى رقبته مائة
 فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع
 فاطعام ستين مسكيتا) كما
 في الخبر السابق وسياتي بيان
 هذه الثلاثة وشروطها
 وصفاتها في باب الكفارة
 (فلو جرح عن الجميع استقرت)
 مرتبة (في ذمته في الاظهر)
 لا صلى الله عليه وسلم امر
 الا عرا ان يكفر بمادته
 اليه اختياره ليس بغيره فدل
 على ثبوتها في الذمة لحيث
 وعدم ذكره له اما لغيره
 من كلامه كما تقرر اولان
 تنازع البيان الى وقت الحاجة
 جان) فاذا قدر على خصلة
 فعلها) فهو اوجب بالان كل
 كفارة بعده بسببها يجب
 الفور فيها) والاصح انه
 المدول عن الصوم) الى
 الاطعام (لشدة الغلة) اي
 الحاجة الى الوطأ لثاقب
 فيه اثنا والصوم فيحتاج
 لاستئذان فهو حرج شديد
 ورد انه صلى الله عليه وسلم
 لما امر المكفر بالصوم قال
 يا رسول الله وهل آتيت
 الامن الصوم فامر بالاطعام
 (و) الاصح (انه لا يجوز
 للفقير) المكفر (حرف
 كفارة الى عياله) كالزكاة
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 للجامع يمدن اخره بغيره
 لانه قدر الكفارة فاعطاه

ليكره **إلا** الخبر بمفرده لا بد له من علامة بان الكفارة إنما تجب بالفاصل عن الكفارة أنه تطوع بالكفارة وهو سوغ له صرفها
لا بد له من علامة بان المكفر التطوع يجوز له صرفها لمولاه المكفر حتى وجد أخذها بما قاله (٤٣) يجوز التطوع بالكفارة عن

شيئا (قوله ليكره) أي وأمره بالتصدق به نهاية واسى (قوله أو أنه تطوع بالكفارة عنه) ويحتمل أنه إذا كان يكفر عنه أو قال النبي لا يحتاج إلى أن يسلم أو أقصر التباين المني والاسنى على الأول (قوله وسوغ له صرفها لاهله) أي مع كون الله سجين مسكينا شيئا عبارة النهاية نعم يبق الكلام على ما تقر في العدد المصروف إليه يجوز كون عدد الأهل سجين مسكينا أو قال شئ قوله لم يهرجوز كون عدد الأهل أي لا يقيد كونه من يؤمن مؤتتمه أو به يتصدق أو لمسلم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه أن كون أهله سجين من أبعد البيداء (قوله أعلاما إلخ) وبعضهم أجاب بأنه خصوصه له **بشيء** شيئا (أن المكفر إلخ) عبارة الاسنى والنهاية والمضي بان تغير المكفر التطوع بالكفارة عنه إذا تقرر أن صرفها لاهل المكفر حتى أهله لاهل كل هو ومنها ما صرح به الشيخ أبو علي السنجي والقاضي قزوين صاحب حاصل الاختيار الأولين أنه صرفه ذلك تطوعا لا بد من ذلك فيكون هو الأقرباء (قوله وأحرز عنه إلخ) أي عن المكفر التطوع لأن الصادق عليه السلام هو الأجنبي المكفر متغيره **بشيء** (قوله قوله كفارة إلخ) عبارة النهاية والمضي بقوله لاهله لا يجوز لتغير صرف كفارة أهله أو هي تقتضي أن الاستراز بقوله لتغير إلخ لا بقوله كفارة إلخ ولعلها أقصد بصري

(باب صوم التطوع)

(قوله وهو ما لم يفرض) عبارة غير التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات **بشيء** قوله لا يمكن أن يطعم إلخ أن أراد القطع به فسلم لأنه يتوقف على التقوى أمر قلبي إلا أن هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقف على التبا كالصلاة إن أراد بمطلق الفروع لا أن إذا رتبنا شخصاً تناول شيئا عند السحرم أمسك إلى القربى بهم تناول شيئا آخر فظن كونه صائما بصري ولك أن تختار الشئ الثاني وتعمل كلام الفارح على الشأن والغالب إذا ما صور السيد البصري من التواذيل بعض امتناع الاطلاع على أمساك من المفطرات الباطنية (قوله وما قيل إلخ) أي في توجيه الاضافة إلى الحديث المذكور (أن التبا) أي حقوق العباد (قوله بردها إلخ) أقره المضي وأضدته بما يقال الصحيح تعلق الفرمان به كإثبات الخبر الصحيحين ومحمد فتخصيصه يكون له لأنه أبعد عن الزايم من غيره **أمر** (قوله أنه يؤخذ) أي الصوم (مع جملة الأعمال) أي فروضها وسننها وما وضع منها **شئ** (قوله فيها) أي التبا **بشيء** (قوله فيها) أي التبا عبارة النهاية والمضي واختلافه في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاه **أمر** (قوله لا يؤخذ) أي في التبا **قوله** (من الصادق) أي الفارح (قوله جاري الأصل أيضا) يعني أن الأصل أيضا بعض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن أيضا المحافظة على صومها نهاية قال شئ رابعا ما شأن الشيخ الرمي أقي بان صوم الاثنين أفضل من صوم الخميس ولعل وجهه أن فيه بهت صلى الله عليه وسلم وبما وسائر أطواره **أمر** (قوله) كذا تقرر في ليله نصف شعبان (الشيخ) قد يقال بمرض في ليله نصف ما يقع من ليله القدر إليها وفي ليله القدر ما يقع من ليله نصف إليها فذكر ابن الناقى والثالث وأما أصل التكرار فلا بد منه بصري (فالاول عرض) (جالي النسخ) مقتضى صهيته من الثاني والثالث لا إجمال ولا تفصيل

أو أنه تطوع بالكفارة عنه لا يرد عليه قوله أو ملكاياه إلخ بان يقال إذا ملكك إياه لم يملك بعد ذلك أن تطوع بالكفارة عنه لأن قوله أو ملكاياه ليس مقطوعا به هو احتال أو إرادته أراد أن يملكه بل يقطع بأنه لم يوجد منه الأقوله تصديقاً من غير اقتباس له قبل قوله ما طعمه أمك فليتأمل (قوله أو أنه تطوع بالكفارة عنه) ويحتمل أنه إذا كان يكفر عنه أو قال النبي لا يحتاج إلى إذن (قوله وسوغ له صرفها لاهله) فيه أن كون الله سجين من أبعد البيداء

(باب صوم التطوع)

كاهو مع تقدمه الستة (يسن صوم الاثنين والخميس) للخبر الحسن أنه **بشيء** كان يتحرى صومها ويقول إنما تقرر فيه الأعمال فاجب أي يمرض على وإن أصاب ما يمرض على الله تعالى وكذا تقرر في ليله نصف شعبان وفي ليله القدر فلا بد من صوم الاثنين والخميس

الملائكة لما باليل مرة
وبالنهار مرة وقد جعل
اختيار صومهما مكروها
شاذ وتسميتها بذلك
يقضي أن أول الأسبوع
الأحد وقته ابن عطية
عن الأكثرين وتأنيده
السبيل فقل من العباد
إلا ابن حجر إن أوله
السبت وسبق بسط ذلك
في التندرو) يسبب لنا كد
صوم تسع الحجة القبر
الصحيح فيها المتعنى
لا فضليا على عشرين رمضان
الأخير وإذا قيل به لكنه
شبه صحيح لأن المراد
الفضليا على ما عدا رمضان
لحمة القبر بأنه سيد
العباد مع ما تبين به من
فضائل أخرى وأيضا
فاختيار القبر لحمة
والثقل لذلك أدل دليل
على تميزه فزعم أن هذه
افضل من حيث اليا لئلا
فيها ليلة القدر وتلك افضل
من حيث الأيام لأن فيها
يوم عرفة صحيح وإن
اختلفوا في الاستدلال
لأنه لا يمتنع فيه فخلاص
صراحتة وأكدها تأسيها
وهو يوم (عرة) فغير حاج
ومسائل لأنه يكفر السنة
التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وآخر الأولى
سلخ الحجة وأول الثانية
أول الحرم الذي على ذلك
حلا خطاب الشارع على
عروة القبر وهو ما ذكر

قلنا بل يصري وقد يقال للتبادر من صنيته أن قوله باعتبار الحجة المراد به عرض لإجمال باعتبار السنة فلا
اشكال (قوله) وقامه تكرير ذلك (الخ) سكبت المتعنى والتباعد عن الثالث وما لا يلزم له أعمال الأسبوع مفصلة
وأعمال العام مجتمعة سكتا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهار مرة (قوله) وعدا الحليسي (إلى) المنفى
النهاية والمتعنى (قوله) شاذ أي ومناف لما قاله السبيل التي صلى الله عليه وسلم قال ليلال لا يغتنب صيام
الاثنتين فأبوت في يوم السبت فيه وأموث عليها أيضا بقوله متعنى (قوله) بذلك أي بالاثنتين والخمس (قوله) (أن)
أوله السبت) وهو الأصح بناء على متعنى (قوله) ويسن) إلى قوله هو آخر الأولى في النهاية والمتعنى (قوله) لا قوله المتعنى
إلى وأكدها (قوله) ويسن بل بنا كد (الخ) لكن صوم ما قيل يوم عرفة من الثانية أيام يسن الحاج وغيره نهاية
ومتعنى وشرح بفضل (قوله) المتعنى لا فضليا (الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمتعنى وكلام الشارع هاتين
ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة الفضل الأيام العادة بكل يوم من رمضان لأن جميع رمضان ولأن
العشر الأخيرة من الشهر الأخير منه الفضل من عشر ذي الحجة (قوله) لكنه غير صحيح (الخ) وإلى القول في شرحه
الله تعالى بأن عشر رمضان الفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور نهاية (قوله) لهذه) أي العشر
الأخيرة من رمضان (قوله) (ذلك) أي التسع الحجة (قوله) لأنه) أي ما استدل به (لا متعنى) (إلى) لا يفيد الظن
(قوله) (ومسائل) أي ومريض نهاية ومتعنى ويأتي في الشرح مثله (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في
الحديث التي فيه يكون وصفا بكونها فيه باعتبار معظمهم (قوله) وآخر الأولى) أي التي هو فيها (قوله)
سلخ الحجة أي آخرها (قوله) أول الثانية) أي التي بعدها (قوله) (ذلك) أي سلخ الحجة (قوله) على عرفة) أي
الشارع كد (قوله) (المكفر الصغائر) مستبعد عن (الصغائر) الواقعة في بقاها لا ما هو اعتمده الشارع
في كتبها أما إجمال الرمي فانه ذكر كلام لا ما ثم ذكر في رزاد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه
فكان هو المقصود لهذا قال القليوبي رحمه ابن المنذر في الكياث إضمار متعنى عليه صاحب الصغائر وما لا يليه شيئا
أزمل من مر في شرح المتنازع أنه وقد أشبهت الكلام على ذلك في الأصل وينت اختلاف العلماء وفيه والذي
يظهر أن ما صرحنا بالأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكياث لا شيئا في عدم تكفيره الكياث وما
صرح الأحاديث فيه بأنه يكفر الكياث لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفر ما هو بين الكلام فيها أطلقت الأحاديث
التكفير فيه ملت في الأصل إلى أن لا أخلاق يشمل الكياث والفضل واسع كد على الفضل وفي المتعنى مثل
ما صرح به النهاية لكن ذكر النهاية آخرها بعدما تقدم منه ما يفيد أنه يختار ما قاله الإمام كانه عليه الرشيدي ثم
ضمية قول الشارع رحديث تكفير الحج الخ أنه ما تبين حديث يصح الاستدلال به يصح بتكفير الكياث
غير صحيح (قوله) (أدوى) (الخ) (فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر) (قوله) (بأنه) أي التخصيص (قوله) (المستند)
بكر التونس لتل اسم الإشارة الرابع للاجماع (لتصرح الأحاديث الخ) القائل أن قول هذا لا يقتضي
التقييد فيها من فيه ونحوه لأن حل المطلق على المقيّد إنما هو بطريق القياس كما تفرق الأصول والقياس

(قوله) فزعم أن هذه الفضل من حيث اليا لئلا (الخ) التي شيئا الشباب الرمي بأن عشر رمضان الفضل من عشر
ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح مر (قوله) هو يوم عرفة سياق قريب في الشارح أن صومه للحاج
خلاف الأولى وقيل سكره وظاهر كلامهم عدم اشتغال خلاف الأولى والكره أقصم ما قيل لكن بنا فيه
ما يأتي في صوم الجمعة الحامدة فيها بل هذا إلى أنه ينتفري في الأولى ما لا ينتفري في المكروه وقد
يفرق بان القوة الخاصة بالظن هنا من تكلمات المنفرة الخاصة بالحج بجمع ما مضى من العمر وليس في
ضم صوم ما قيله إليهم بخلاف الفطر ثم فاته من تكلمات منفرة تلك الجمعة فقط وفي ضمهم هو لاجبار بأن قيل
ضمية ذلك أن صوم هذا أولى بالكره من صوم يوم الجمعة فلما صحت ذلك ورود النهي المتفق على صحت
ثم بخلافه هنا شرح مر (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي فيه يكون وصفا بكونها
فيه باعتبار معظمه (قوله) (لتصرح الأحاديث

والمكفر الصغائر الواقعة الستين فأن لم تكن له صغائر رخصته ووقاها أو استكثارها قول مجلي تخصيص لا
الصغائر تحم مرود وان سبقت إلى نحوه بالمتنازع بما أجماع أهل الفتوى كذا يقال فيا ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصرح الاجاديت

لا مدخل له في التواب سم هذا وسلم مجرد بحث في مستند الاجماع والايدي نبوت الاجماع لا يستعان عاقلته
وان لم نعلم مستند قوله بذلك) نعت الاحاديث والمشار اليه التكتفي و(قوله في كثير الخ) و(قوله بما الخ)
متعلقان بالتصريح بمقتضى ان المشار اليه التخصيص وان قوله بأنه يشترط ان يدل من قوله بذلك (قوله)
وحديث الخ) جواب سؤال المتقدم (قوله بل أشار بعضهم) اى فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل
(قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجهد في التأخير المتخلف الا قوله وهو متجه الى نعم (لصومه خلاف الاولى
الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى والكرامة فهو مما قبله لكن تأنيها بما يأتي في حواشي الجمع مع اعماد
الطه ليهوا وقد يفرق بان القوة الخاصة بالقطر متان من مكالات المتفرقة بالجمع بطبع ما مضى من الصبر بخلاف
القطر ثم تارة من مكالات متفرقة تلك الجملة تنقطع شرحها صعب عبارة التكرير على الفعل ومال الاعداد
والنهاية الى عدم زوال كونه بخلاف الاولى او كونه بمقام اخر وهو متجه اى كونه بمكرها
(قوله بل ان اخر قوله الى الخ) اى بان كان مقبلا بمكلا وغيره او قصدا بمضرة لفة البدو وما يرد
الغروب يجرى (قوله لم يكن مسافرا) اى بالتأخر وقد صرح للاحش قوله للسافر والوجه انه
لا فرق بين طول السفر وقصده بالتأخر اى بان اجهد الصوم كاتفه الاذرى
وقله الشارح في اتحافه عنه فلا يخالف مسافره الاصحاب من ان الصوم للسافر افضل ان لم يتضرره به سم
وعادة التأخير الاسبق المتخلف وشرح بافضل واما للسافر والمريض فيسرها فطر مطلقا كما نص عليه
الشارح في الاملاء اه قال عرض قوله من مطلقا كان معناه سواء كان عاجلا ولا فلا ياتي قول الاذرى
ان النص يحول على مسافر اجهد الصوم اه ولا مخالفة على هذا بين كلام التفتة وكلام الجميع المذكور
ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكى عمله ان اجهد الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح ولا
قال شارح هنا صرح بما قدره ما نقله عن الاتحاف لان قوله لكى الخ راجع للسافر ايضا (قوله لكن
عمله) اى النص (قوله قاله) اى قول لكن عمله ان اجهد الصوم (قوله من حل الوركش له) اى النص
(قوله ومن صوم ثامن الحجة الخ) اى قال ثامن مطلوب من جهة الاحتياط لم يقر من جهته في الشر
غير العبد كان صوم يومه مقطوعا من جهتين اسبق وشرح بافضل اى كونه من عشرة الى المحقوق كنعيم
عرفة كرى قول المتن (وطشورا) ولا بأس بافراد شرح بافضل وتأخير يوم (قوله بالمد) الى قوله وحيت
يقع الخ في التأخير المتخلف الا قوله فثالث لا تفرق ما يرد (قوله هو عاشر الحرم) ويسم التوسعة
على الميال في يوم عاشوراء ليعود الله عليه السنة كلها كفى بالحديث الحسن وقد ذكره واحد من رواة
الحديث انه جري به لوجده كذلك كرى على بافضل عبارة الثاوى في شرح الثاوى لورود من وسع على
عياه يوم عاشوراء وسع افعله السنة كلها طر فلو ان كانت كلها ضيقة لكن اكتسبت قوة بينهم بعضها
لبعض بل يصح بعضها الزين الراى كان ناصر الدين بن خطي ما بن الجوزى في جزمه ومنه واما ما شاع في من
الصلاوة الاقارق الخ صاحب الادمان والاكتحال طبع الحبيب وغير ذلك قال شارح موضوع مقترى
قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتداعا لالحسين رضي الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) بل المراد
بذلك الخ) لقائل ان يقول هذا لا يقتضى التقيد فيما نحن فيه ونحوه لان حل الحلق على المتد اتما
هو بطريق القياس كاتفر في اصوله القياس لا مدخل له في التواب سم اتين توصل به معرفة العلة
وهي غير معلومة هنا فلتأمل قوله في بعض الاحاديث ما اجتنب الكياتر حل معاه انها اذا لم يجنب
لا يكفر شي، مطلقا او معناه انه لا يكفر الكياتر بل يكفر الصائتر (قوله على انه ينظر لطره للسافر)
اى ان اجهد الصوم كما نقله الاذرى وقوله الشارح في اتحافه عنه فلا يخالف ما قرأه الاصحاب من ان الصوم
السافر افضل ان لم يتضرره به (قوله للسافر) قال في شرح الصياح ويظهر انه لا فرق في المسافر بقضيه
المذكور بين ذى السفر الطويل والقصر اه (قوله في المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح في عدم كرامة
الفراد وهو الوجه الرابع والحكمة المذكورة لا تنافي في ذلك فلتأمل (قوله لانه يكفر السنة الماضية) بل

بذلك في كثير من الاعمال
المكفرة بأنه يشترط في
تكتفي ما اجتنب الكياتر
التي كانت ضعيف عند الحفاظ
بل أشار بعضهم الى شدة
ضعفها ما الحاج فيس له
فطره وان لم يعضد الصوم
عن النبط ناسيا به
قاله موقف مطرا وتوقيا
على الاحتياط فموضع خلاف
الاولى وقيل مكروه
وجرى عليه في نكت
الثاني وهو متجه لصحة
التي تنهى عن نعم بين صومه
لمن آخر وقوله الى الليل
اى ولم يكن مسافر النص
الاملاء على ان ينظر لطره
السافر ومنه المريض
لكن عمله ان اجهد
الصوم اى أنه وان لم
يتضرره قال الاذرى وهو
اولى من حل الوركش له
على من يعضد الصوم
ويسم صوم ثامن الحجة
اجتباطه (وطشورا)
بالله هو عاشر الحرم
من قاله انه ناسمه لا يكفر
السنة الماضية رواء مسلم

حذف اجل الكتاب كان ثوابا مخصصا به وهو غير محقق ما شاركتهم فيه هو هذا (وتاسوتا) بالفتح هو تاسعة عشر مسلم ان
 بقيت الى قابل لاصون التاسع فباتت الحجة في مخالفة اليهود ومن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) اليالي (اليض) هو التاك عشر
 وتاليا لصحة الامر بصوموا الاحتياط (٤٦) صوم الثانى عشر معانهم الاربعه خلا للجلال البقيته انه فى الحجة يصوم السادس

بالسنة الماضية ستة ووصفها بالمأخضية باعتبار بعضها الذى هو النسة الايام قبل عاشوراء والمراد هاسته
 كاملة قبله وعليه فعل المراد سنة اخرها تاسوتا سنة اخرها سلت الحجة فيه نظر ومن لعل الاقرب الى المراد
 هاسته كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امم موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه
 (قوله خصصنا) بنينا بالفعل من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة المعنى
 الاحتياط للاحتمال فى اول الشهر ومخالفة لليهود قائم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من
 إفراده بالصوم كافي يوم الجمعة هذا النهاية وانما ليس هنا صوم الثامن احتياطيا للحصول به بالتاسع ولكونه
 كالوسيلة للعاشر طرنا كدما رضى يطلب به احتياط بخصوصه نعم يس صوم الثانية قبله فظهر ما مر
 الحجة ذكره الفزاري اه وقره سم (قوله ويس صوم الحادى عشر) اى تجزئه وواحد والحصول
 الاحتياط به وان صام التاسع لأن الخط قد يكون بالتقدم وبالتأخير شرح وافضل واسئ ونهاية ومعنى
 (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر) اى يخرج من خلاف من قال انه اول الثلاثة وسئ ومعنى (قوله ويس
 (قوله) انه) اى من يدعى الطلوع (قوله السادس عشر) اقصر عليه النهاية والمعنى (قوله بدل الثالث عشر)
 اى لأن صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة) والحاصل كإفاده السبكي
 وغيره انه يس ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اثنى السنين نهاية ومعنى اى
 سنة صوم الثلاثة سنة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى وليقع شكرا على ذلك لانه يترى به
 ذلك دليل لاصوم يسمى بذلك الاسم كانه ليس لاصلاة تسمى صلاة الشكر ع (قوله خرفا) اى
 وطبلا لكشف السواد نهاية ومعنى (قوله ولها السابغ) اى والعشرون (قوله فتج من صوم الاربعه
 (اخ) وقاقتها يتر المعنى (قوله عليها) اى القولين قول لثنت (وسئ) باثبات التاء حذف المعدودة
 والاصح حذفها كإروى الحديث نهايتها ومعنى (قوله لانها صيام رمضان) اى فى كل سنة اموالها صام
 ستان شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والى بصمها فيها
 تكون كمسنة اشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاثنى) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله
 والمراد) كذا فى الثبائى والمعنى (قوله ثواب القرض) هذا عاصم بن صام رمضان سنة من شوال فن فاته
 رمضان فمضاه شوال والصام المستوفى القعدة وغيره لا يحصل له ثواب السنة فرضا كاقى به شيخنا الشهاب

عشر او ما يدهم بدل الثالث عشر وحكمة كنهية ثلاثة ان
 الحجة بشرانها لمصومها
 كصوم الشهر كله ولذلك
 حصل اصل السنة يصوم
 ثلاثة من اى ايام الشهر
 وخضت هذه لتعمم لايها
 بالتور المناسب للعبادة
 والشكر على ذلك ويحصر
 تميم اليوم بعبادة غير
 الصوم ويس صوم ايام
 السواد خرفا ورمية من
 ظلة الذنوب هو السابغ
 او التامر والعشرون
 وتاليا فان بدا بالثامن
 وقص الشهر صام اول
 تاليه لاسترقاق الظلة
 ليلته ايضا ويحتد يقع
 صومه عن صكوه اول
 الشهر ايضا فانه يس صوم
 ثلاثة اول كل شهر
 (تنبية) من الواضع ان
 من قال ولها السابغ يلغى
 يقول اذا تم الشهر يس
 صوم الاخر خروجا من
 خلاف الثانى ومن قال
 الثامن يس صوم السابغ
 احتياط فتج من صوم
 الاربعه الاخيرة اذا تم
 الشهر عليها (وسئ) فى نسخة
 ست بلاتاء كفى بالحديث
 وعليها فسوخ حذفها حذف
 المعدودة من شوال لانها
 مع صيام رمضان اى

جميعه ولا يحصل الفضل الا فى ان اظهر لمذكره صيام الدهر وواهم مسلم اى لان الحجة بشرانها كاجل مفسر فى رواية يستند الى
 حسن وقفها بصيام رمضان بعبادة اشهر وصيام سنة ايام من شوال بشهرين فذلك صيام السنة اى مثل صيامها علام مضاعفة فظهر ما قاله
 خير قبله والله احد تعدل الفكر ان وشابهه والمراد ثواب القرض ولا يمكن خصوصية سنة شوال المعنى اذ من صام مع رمضان سنة

غير ما يحصل له ثواب الله
لما قرر فلا تمتنع ذلك الا
بذلك وحاشا لمن صامها
مع رمضان كل سنة تكون
كصيام الدهر فرضا بلا
مضاعفة من صام سنة غير ما
كذلك تكون كصيامه فلا
بلا مضاعفة كان الصوم
ثلاثة من كل شهر تحصله
أيضا قضية المقتضى بها حتى
لمن اطعم رمضان هو كذلك
الايمان يفتقر له
يلومه القضاء فوراً بل قال
جميع متقدمون يكره من عليه
قضاء رمضان أي من غير
تدفع الصوم ولو فاته
ومضان فصامته شوالا
من الصوم سنة من التقدمة
لان من فاته صوم راتب
يسن له قضاءه من رغب في صوم
التين المجموع وغيره في
اشراط التمين في هذه
الروايات ما ينبغي مراجعته
(وكتابتها) عقب العيد
(أفضل) مبادرة القيادة
وابهام العامة وجوبا
منوع على أنه لا يؤثر اذ
اعتقاد الوجوب بالتدب
لا يقصد بل يؤكده

المرحلي سم أفول ويقده أيضا كلام الشارح والام بكنا يخبر صرح بذلك قول التبا يقول صام في شوال قضاء
او قدر او غيرهما في تحريم صوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كالتى به الوالد حقه تعالى فيما لا يرى
والاصحون والتاثيرى والتقية على من حالها لمصرى غير ممكن لا يحصل له ثواب الكمال للمرجع على
المطوب لا سيما من فاته رمضان صام عشرة الا لا له لم يصدق عليه المقتضى اه وفي المقتضى ما وافقه (قوله) (قوله)
غير ما) سنة سنة الضمير لتستشوا (قوله) يحصل له ثواب الدهر) أي قفلا (قوله) سنة غير ما) أي غير سنة
شوال (قوله) كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله) يحصل له) أي ثواب صيام الدهر قفلا بلا مضاعفة (قوله)
كصيامه قفلا) هلا كان كصيام خمسة امداء سفر صا وسدس قفلا وسدس صوم من عرش ما يقتضيه (قوله)
وقضية) الى قوله الايمان الحق المقتضى والى قوله ولو فاته في التباية (قوله) لا يكره القضاء فوراً) قد يقال
هذا لا يمنع نسبها وحصولها في حين القضاء الفورى في ثواب عليها اذا قصد ما ايضا والاطلاق كذا يقال بالاولى
اذا كان فطر رمضان ولم يدر ما ياتي عن الجمع يمكن عمله على ان المراد انه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان
فلا ينافي حصوله منه سم وفي التباية المقتضى ما وافقه قال الرشيدى يمتنع يحصل له اصل سنة الصوم من
حيث كونه مستشوا وان لم يحصل له الثواب الكمال اه (قوله) أي من غير تدب) أي امام التمدد فيحرم
لوجوب القضاء فوراً والتطوع بما يليه استقلا لاسم (قوله) من فاته صوم سنة من ذى القعدة) اثنى بذلك
شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما احتجده كغيره من ان الصوم في شوال القضاء وغيره
يحصل به ما توهم مع مستشوا ايضا قد يجاب بعدم ما لاقى به على ما اذا صرف الصوم فيه من سنة بخلاف ما اذا
قصد ما ايضا واطلق ويحتمل ان مراده ان لا كل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول مستشوا اذا قصد ما
او اطلق قولنا الحديث انه سنة من شوال لان ذكر التباية انما هو باضمار من صام رمضان في رتبته
لاطلاقا وفي التباية مثله الا قوله لا يحصل له ثواب الا من فاته صوم راتب الخ اثنى بذلك شيخنا الشهاب
الرملى ولا يخفى ان قضية بل صرح به من فاته صوم يوم الخميس والاثنين من القضاء هو ظاهر لكنه اثنى
بأنه لا يسن وهو منافق لاقائه الاول ليليني الاخذ بآفته الاول رسم ونهاية (قوله) وكتابتها عقب العيد
(أفضل) أي تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن كتابتها اوصالها يوم العيد أفضل نهاية (قوله) عقب العيد
كذا في المقتضى والتباية (قوله) على أنه لا يؤثر الخ) يظهر ان مراد الحافظ ان اعتقاد التدبى واجب على من

كصيام الدهر بدليل روايته بصيام رمضان بشراً فاشهر الى قوله فذلك صيام السنة فاحاصل ان كل مرة سنة
(قوله) والمراد ثواب القرض) هذا خاص بمن صام رمضان سنة من شوال فاته رمضان قضاءه في شوال
وصام السنة القعدة او غير ما لا يحصل له ثواب السنة فرضا كالتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) كصيامه
قفلا) هلا كان كصيام خمسة امداء سفر صا وسدس قفلا اه (قوله) وقضية المقتضى بها حتى
الحامل كشيء المجرى يكره لمن عليه قضاء رمضان ان تطوع بالصوم كرامة صومها لمن اطعم رمضان
في ثباتها الى ان يجمع به اخذ وجوباً ويحمل ذلك على من القضاء عليه كصلى و كافر أسلم وهذا على
من عليه قضاء فرضه (قوله) لا يكره القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع تدبها وحصولها في حين القضاء
الفورى في ثواب عليها ايضا اذا قصد ما ايضا واطلق ولو لا تدبها ما اتيب عليها فليتل و كذا يقال بالاولى اذا
كان فطر رمضان ولم يدر ما في الحاشية الاخرى عن الحامل يمكن عمله على ان المراد انه يكره تقديم التطوع على
قضاء رمضان فلا ينافي حصوله منه (قوله) أي من غير تدب) أي امام التمدد فيحرم لوجوب القضاء فوراً
والتطوع بما يليه أي استقلا لا (قوله) من فاته صوم سنة من ذى القعدة) اثنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض
عليه فيه بأنه لا يأتى على ما احتجده كغيره من ان الصوم في شوال القضاء وغيره يحصل به ما توهم مع مستشوا
ايضا وقد يجاب بعدم ما لاقى به على ما اذا صرف الصوم فيه من سنة بخلاف ما اذا قصد ما ايضا واطلق
ويحتمل ان مراده ان لا كل ذلك (قوله) من فاته صوم سنة من ذى القعدة لان من فاته صوم راتب يسن له
قضاءه اثنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى حكاية تليلاً ولا يخفى ان قضية هذا التعليل بل صرح به من فاته صوم

(ويكره أفراد الجمعة بالصوم خبر (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوم ما قبله أو يوم بعده من حلة النصف به عما يشهد به من

حذاته وإن لم يؤثر في صحة يصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في التوبة والمضي (قوله) وعنه النصف يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مرعاض ويؤيده انعقاد نذره كما يظلم بما يأتي في النذر ويقاس به اليونان الآخران إلا يختص كراهة الأفراد بالجمعة نهاية (قوله غير) أي يوم الجمعة (قوله) وإنما زالت الكراهة (الخ) أي كراهة أفراد كل من الأيام الثلاثة بها فشرح بالصوم (قوله) يصم غيره (إليه) المتبادر أن المراد الصوم على وجه الاتصال سم (قوله) إذا وافق عادة أي كان يصوم يوم ما يقطر يوم ما أو اقترن يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومعنى وإيجاب (قوله) أو نذراً وكذا إذا وافق يوم ما طلب صومه في نفسه كما شورا ما عرفت ووصف شعبان نهاية يوم سم (قوله) أو قضاء أو كفارة تهاية وشرح بالفضل (قوله) هنا أي في الجمعة (قوله) وفي الرض) أي الشامل لقضاء والنذر والكفارة (قوله) ما يقع فيه) أي يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله) من صومه (الخ) قال التبا بعد كلام عظم من ذلك أنه لا فرق في كراهة أفراد بين من يريد اعتكافه غيره كما أتى بذلك الوالترحمه تعالى ولا يراعي خلاف من منع الاحتكاك مع القطر لأن شرط رعاية الخلاف أن يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الأمداد وإيجاب التبع والاحتكاك مثله وهذا لا يخفى صافي التحفة لثبوته منه كرى على بالفضل (قوله) لأن كلامه منافي غير التخصيص) فقضية أن الأفراد مثلاً يستلزم التخصيص سم وفيه نظر لأن المتبادر أن مراد الشارح أن كل من في اعتكاف أيام مشتملة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة أو نحو عاشر أو اثنين أو قضاء أو كفارة (قوله) ليس المنع (كرو) أي بقوله السابق اتفاق في الفرض في السبت عبارة التي تجبر لا تصوم يوم السبت إلا لغيره اقترن على كبره أو التمدد وحسنه والحاكم صحة على شرط الشيخين اه (قوله) إمساك) أي من المنعرات (قوله) أي عن الاشتغال (الخ) فيه نظر إذ لا يتكر حد الاستطاع على هذا التفسير (قوله) أو تعظيم ما عرفت على إمساك (قوله) ومن ثم إلى قوله انتهى في المضي لا قوله قيل (قوله) كراهة أفراد الجمعة) في ما عرفت على صوم الجمعة السبت مما أو السبت أو الأحد ما من صام الأول يوم له ترك اليوم الثاني قبل تنقذ الكراهة أو لا فيه نظرو الأقرب الثاني إذ لا يقطر طهركم الجمعة الأفراد قصد قبل الصوم وما عايناه

أنه إذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصد أو لا عر هذا بخلاف ما في إيجاب من المجموع عايناه قال في المجموع وروين أن المزمع على رصه ما يعمد بفح كراهة أفراد إذا طرأ عدم صوم ما يعمد ولو تغير صدره والإلام الحكم من ثم روى النسائي (الخ) عبارة التي وحل على هذا ما روى النسائي (الخ) على الجمع (قوله) يوم الخميس والأتين من قضاء وهو ظاهر ويؤيده نظيره من راتب نقل الصلاة لكن أتى شيخنا الثواب الرمل بأنه لا يمس صومه كما ساق عنه في الحاشية وهو نايف لا فائده الأول خصوصاً ما ذكره فيه من التعليل فينبغي الأخذ بما قلناه الأول ثم على صوم ستمين المقدس من شتائه الأول إذا صرف حوم شوال احتيا لأمور قصد ما به أيضاً واطلقنا كاف نظيره من التحية لا يقال لا يصدق على حصول ستمين شوال إذ لا قصد له أو أطلق قوله في الحديث تبسمه ستان شوال لأن ذكر التحية إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمه لا مطلقاً (قوله) في المتن ويكره أفراد الجمعة) أي أن أراد اعتكافه كما أتى في شيخنا الصواب وهو ولا يراعي خلاف مانع الاعتكاف مع القطر لأن من شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة شرحه (قوله) وإنما زالت الكراهة يصم غيره (إليه) المتبادر أن المراد الصوم على وجه الاتصال وهو لوافق عادة التي ينبغي أن مثل موافقة العادة وما ذكره معها ما إذا طلب صومه في نفسه كيوم النصف من شعبان فإذا وافق يوم جمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخص النبي عن صوم الجمعة بالأمر يصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذكورين حوم وخصوص من وجهه فإذا خصصنا حوم كل خصوص الآخر تمارضاً في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فيحتاج إلى ترجيح وقد يرجع المنع لأنه الاحتياط وقد يرجع خلافه لأن الأصل في العبادة طلبها وعدم المنع منها (قوله) لأن كلانا في غير التخصيص) فقضية أن الأفراد مثلاً يستلزم التخصيص

المبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد والنظر إلى النصف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يصوم به عن شيء من وظائفه لكن يرى دعاء من من نذير فطر عرفة ولو لم يمسح به يومه بأن من شأن الصوم النصف وإنما زالت الكراهة يصم غيره إليه كاصح به المحرم يصومه إذا وافق عادة أو نذراً أو قضاء كاصح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت لأن صوم المصوم اليوم فضل ما يقع فيه يصير ما فات منه ولو أراد اعتكافه من صومه على أحد احتيا لئلا يحكم المصنف خروجاً من خلاف من بطل احتجاجا المفضل وقول الأذني يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة يتسليمه لا يرد لأن كلامه في غير التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للغير المذكور وعنه أن الصوم إمساك وتخصيصه بالامسكائين من الاشتغال والسبب أيضاً لأن التعارض ينظمه بخلاف ما لو جمعا لأن أحداهما يقل تنظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه

كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت والاحد وكان يقول أنها يوم ما عدا للشركين

فأحب أن أخالفهم) السابق إلى التهم حصول مخالفة مجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كرامة الفرد
 أحد هـ لما منع من ذلك النبي عن الأفراد (قوله) إذا ضم مكر ومكروه (الخ) قد يقال المكروه هو
 الأفراد لا قص الصوم مع الضم إلى الأفراد وليس فيه مكر ومكروه نصري لعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التقرض قول النبي (وصوم البحر) (قاعدة) قال ابن سيده البحر الأيذ المددود اجمع ادھر
 ودھور واما قوله ^{في البحر} لا تسبوا البحر فإنه هو البحر فتناه ان ما ساء بك من البحر فإن الله تعالى
 هو قاطع ليس البحر فإذا سببت به الدهر فكذلك إذا سبجت به وتعالى متى قول النبي (غير العبد
 والتشريق) أي اما صوم العبدين وایام التشريق أو شيء منها فإثم كما مر تأييد متى قول النبي (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر ميبها للتميم وفيه نظر لا يجرى صوم رمضان مع ذلك لعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فإثمه قليل (وقوله) لا تهرم الخ) هذا على من طوى الشارح خلا قالنا يا و الخ وشيخ الإسلام قال
 المحرم عندهما أنما هو خوف الحلاك قط كما مر (قوله ولو متدبرا) وقالنا يا و الخ (كل الليل) الأولى
 اما تنكير الليل وأجمعه (قوله) خير الصبيحين الخ) قال التائيا و الخ والاسني لاص من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يدرى ما فعل ذلك قبله لستم المرداء (بك عليك حقا ولا عليك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصر واضر وقهرتم رات احلك واسطلك ذى حق حقو غير لاص من صام الا بمحول على من صام
 العبدین وایام التشريق أو شيئاً منها اه قول النبي (ومستحب لغيره) هذا هو المعتد لا يخالفه تغيير التفسيرين
 والروضة والجمهور يعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو قدر صوم البحر افتقد نذر ما لم يكن مكروها
 كما قاله السبكي تأييد متى قال حشرو حيث اعتقد نذره لو طرأ عليه ما يفيق منه الصوم أو تركه بغير فوت حق
 أو نحوه ما يمنع اعتقاد التذمر على تركه لا يجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والاقرب الأول لغيره من
 فعل ما لا تزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر
 وجوبه المطلق من اضطرار من ثم لم يرد صوما لم يصح نذره صوما لو قدر عليه بعد القطر لم يلزمه تضامه
 (قوله) من صام يوما) أي وفيه دلالة على فعل معلق صوم الطلوع الشامل لصوم البحر (وعقد تسعين) قال
 المحلي وهو ان رفع الياء ويحمل السباغ ما غلظته مطبوقة جناحش عبارة الجبري و التتمين عليه
 عن عقد السباغ لان كل عقدة ثلاثين امة (قوله) لا يبرهن الخ) لا يبرهن متاخر مما قبله من روجه (قوله)
 والخير الاول محمول النبي يعني منه قوله السابق ذلك خير الصبيحين الخ (قوله) خيرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا الا افضل من ذلك تأييد متى (قوله) ظاهر كلامهم الخ) و ظاهر كلامهم ايضا ان من فعله الخ
 صومه يوما يكرهه الله بالصوم كالمسبب يكون صومه افضل لزمه صوم يوم وفطر يوم وتقدم عن التأييد
 والمغنى ما يرهقه (قوله) يوم ما ين صومه) يدخل فيه نحو حر قو حاشورادو تاسو طو فيه نظرو المتجهان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف متشوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فهو الاتيان
 ليست مؤكداة كنا كصيام هذه الايام (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) اثنى به شيخنا الشباب الراس لم
 على حج وقضية اطلاق الشارح ح أي و الخى موافقة الاول ع (قوله) او غير مما من التطرط) أي
 كاعتكاف وطواف يوم وصوم يوم فأنسورة الكهف لجملة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نهاية
 ومعنى (قوله) لا التمسك) أي اى المتلوع بالحج والعمرة فيجب اتمامها خلفتها غير مما في لزوم الاتمام

(قوله) فأحب أن أخالفهم) السابق إلى التهم حصول مخالفة مجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كرامة
 افراد احدهما لكن منع من ذلك النبي عن الافراد (قوله) و ظاهر كلامهم ان من فعله الخ) اقول ظاهر
 كلامهم ايضا ان من فعله الخ صومه يوما يكرهه الله بالصوم كالمسبب يكون صومه افضل لزمه صوم يوم
 وفطر يوم (قوله) يوم ما ين صومه) يدخل فيه نحو حر قو حاشورادو تاسو طو فيه نظرو لتجهان صومها
 افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف متشوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فهو الاتيان
 ليست متأكدة كنا كصيام هذه الايام (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) اثنى به شيخنا الشباب الراس على (قوله)

أو صلاحه) أو شيء من هذه المصطلحات إلا الفلك

وذكر العلم غير ممانتها بالاولى (لله قطعها) للغير الصحيح الصائم المتطرح أمير نفسه ان شاء الله فلو قيس به الصلاة وغيره ما قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم عطف الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغيره ذكره مالا كان شق على الضيف او الخفيف صومه لم يذكره بل يسن

وان فسدا والكفارة بالجماع نفيها عن المتطرح قال عرش قوله مـ أما التطوع بالجماع أى بان كان القاعل لما عدا اوجبا وعليه فالجواب بالنسبة للصبي متعلق بالاولى (قوله وكره) أى يخص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله أمير نفسه) هو بالمراد وروى بالتون ايضا شيخنا الشافعى (وقوله ان شاء) عام أى أى صومه مسم على البهية عرش (قوله ثم ان قطع) أى قوله وروى ابو داود فى النجاة والمغنى (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر فى الصوم والصلاة لا ريبا قطعى اجزاها ببعض وامارة سورة للكشف والتسبيحات ونحو مما قيل المراد بقطعه الاغراض عند الاشتغال بغيره وترك امامه او المراد ما يدل قطعه بكلام وان لم يطل ثم المودع عليه نظرو الاقرب الثانى ما لم يكن الكلام معلوما بكره السلام او اجابة المؤذن عرش (قوله كان شق على الضيف الخ) أى وعلى أحد أيوه ومن العذر ما لو احتاج للصبي فى امرين ولا يتم كماله الا بالقطع فلا يمتدنا افضل حيثئذ من اعتاد صوم قطوع فوقع اليه امر ان سـ تركه ايام الزفاف كما ذكره الماوردى اعياب (قوله على الضيف الخ) أى المسلم وشيهرى ام يجيزى (قوله لم يكره) أى اما اذا لم يفتق ذلك على أحد مما قال افضل عدم القطع كافى لجموع اعياب ومغنى ونجاة (قوله وثابت على ما معنى) أى ثواب بعض العبادة التى يطلب عرش (قوله نعم يسن غروجا الخ) اما من فاته واحدة يصيبه كالاثنتين فلا يسن له قضاءه لفقد الملة المذكورة على ما ترى به شيخنا الشهاب الرملى لكنه معارض بما مر من من افاته بقضائى من القعدة عن سبب من شوال معلله بأنه يستحب قضاء الصوم الى اتموه هذا أى ما مر من افاته باستحباب القضاء هو الاربعه نايه وسم وتقدم فى الشرح اعتناؤه وقال عرش وهو المعتقد اه لكن المغنى اعتنما فاته بعدم من القضاء (قوله وروى ابو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم لم يسن الخ (قوله أن أم هانئ) بكسر التون والهمزة اخره مع التوضيح اسمها فاخته برماوى ام يجيزى (قوله لواجب) أى قوله وإنما لم يجز فى النجاة راي المتطرح (قوله او اطهر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به فى المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف نايه ومغنى وتقدم مثله فى شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تدارك لورطة الائتم) أى يوفى بقرضه او قطع ادا برضاه بالسفر ومثله اداه التدر كاهو ظاهرهم (قوله او التقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بغير) أى فيستقضى ما دل عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من ان ما لم يتد بقطعه لا يجب فيه القوروسم (قوله هنا) أى فى الصوم (قوله مطلقا) أى تعدى بغيره ولا (قوله كاتقرر) أى بقوله نعم المخرج (قوله كل فرض الخ) أى الصلاة والحج عرش (قوله او يفوت وجوبه الخ) أى كاعتكاف منصرف من معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف نحو فاته الخ) ليه انه داخل فى قوله كل فرض عني الخ (قوله وكذا فرض كفاية) أى يجرم قطعه (او صلاة جنازة) قال فى الامداد الخ لا عراض منها من عني الخ حرمه المليك ويؤخذ منه ان غير الصلاة عما يتعلق به كجهل وفاته يجب بالشروع فيه ويصح عراض عنه بعدوه هو ظاهر نعم يتجه جواز عراض بغيره نحو تعيب الحال او الحافى تركه لغيره ونحو تركه لغيره كقصد التبرك بذلك من المقاصد الخرجة تركه من نعم يسن غروجا من خلاف من اوجبه) اما من فاته واحدة يصيبه كالاثنتين فلا يسن له قضاءه لفقد الملة المذكورة كذلك الخ بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو مخالف لما تقدم عن سبب من شوال فليتأمل وقوله لفقد الملة المذكورة أى قوله لغيره خروجا من خلاف من اوجبه لان خلافه فيمن قطعه بعد التلبس به لا يسن تركه ابتداء ايضا (قوله او اطهر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به فى المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف شرح مـ (قوله ولو بغير كسر) كذا فى الرض لى لكن فى الاثر او خلافه وقد تقدم فى الحاشية عند قوله بالسفر سراطو بلا يلاحا (قوله تدارك لورطة الائتم) به يفارق جواز قطع ادا برضاه بالسفر ومثله اداه التدر كاهو ظاهر (قوله وان فات بغير) أى فيستقضى ما دل عليه بان لم يكن تعدى ايضا الصلاة لا ينقطع فعلها

وثابت على ما مضى ككل قطع فرض او قل بغير (ولا قضاء) لما قطعه أى لا يلزم من الإلزام الخروج نعم يسن غروجا من خلاف من اوجبه وروى ابو داود ان أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع غيرها الذى يقطع بين ان تقطر بلا قضاء وبين ان تتم صوما (ومن تلبس بقضاء لواجب حرم عليه قطعه ان كان على القوروسم صوم من تعدى بالقطر) واطهر يوم الشك كما سـ فلا يجوز له التاخير ولو بغير كسر تدارك لورطة الائتم او التقصير الذى ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور فى الاصح بان لم يكن تعدى بالقطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع فى ادا فرض اول وقت لم سـ انه متى ضاق الوقت بان لم يق من شعبان لا ما يحس الفرض وجب الفور وان فات بغير وإنما لم يجرمنا نظيره وجب فى الصلاة انه يجب الفور فى قضائها مطلقا لان قضاء الصوم ينتبى الى حالة يتحقق فيها ويجب له فيها فورا كاتقرر فصار مؤقتا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا امله ايضا الصلاة لا ينقطع فعلها

اداء بغير نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فتبين فى قضائها ما لم يتبين فى قضائها وكذا قضاء فى حرمه المتقطع كل فرض عني يطله هناك الصلح أو فوت وجوبه بالفورى بخلاف نحو قراءة الفاتحة فى الصلاة كذا فرض كفاية هو جهاد أو نزلت أو صلاة جنازة وحرم جمع

منك الحرمه قائل شورى اجميرى (قوله طلع) أى فرض الكفاية (قوله هو ضعيف) أى مجرى عليه الجميع (قوله ويحرم) إلى الكتاب فى النباية المتقى الا قوله او تقصا صوما (قوله ويحرم على الزوجة الخ) لقوام صامتة بنهر اذنه صبران كان حراما كالصلاة فى دار منصوبة سيات فى التفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها ما صومها فى غير زوجها عن بعدها جازا قطعا وإما لم يصر صوما بنهر اذنه مع حضوره نظر الجواز فساد عليها لان الصوم باب عادة ليستمنه التمتع ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع قصر زمنها والامانة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كالختن والعبدان نضر وايصوم التطوع لضعف اوله ولم يصر إلا بان السيد لا جلا ذكره فى المجموع وغيره نباية متقى وإليه قال عرش قوله هر صم أى بكتاب عليه قوله هر عدم حرمة صوم الخ أى بنهر اذنه وقوله هر نحو عاشوراء أى ما لا يكسر وقوله كمرقة وقوله هر مع حضوره أى لو جرت عادته بان ينسب عنها من اول الثبوت الى اخره لا احتيالان يطرأه قضاء وطرفه بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله هر صلاة التطوع ظاهرة وان كسر ما نوره ان الصلاة

من شأنه قصر زمنها وقوله هر والامانة المباحة الخ أى التمسك بان تسمى بها اما امانة فمقتضى التمسك بالسيد يتبع ما لم يطلب على ظاهره اذنه متقى الا ينسب منها من الصوم ادمعش (قوله او تقصا صوما سكت عنه النباية المتقى وقال عرش قوله هر ان تصوم تطوعا خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج فصله مظهره ولو نذر مطلقا بان يذبح (قوله ووزوجها الخ) أى الذى يتاق به استمتاع ولو بنهر وطوسه ان الامام اذا صوم الاستسقاء وجب مظهر كلامهم جو يسحق على النساء عليه فليس للزوج المنع حيث لا يجاب (قوله كآباني) أى فى التفقات (عامة) افضل الشهور للصوم بغيره هناك الا شهر الحرم وهى ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب وافضلها الحرم ثم رجب غروجلن خلاف من لفظة على الاشهر الحرم من نباية وظاهر الاستسقاء شيمان خبر كان ^{بغيره} يصوم شيمان كله وغيره كان يصوم شيمان لا لظلال العلماء القطع الثانى مفسر للزوال فالمراد بكلمة ظالرا ناعا كثر ^{بغيره} من الصوم فى شيمان مع كون الحرم افضل منه لانه كانت تعرض فيه اعداء تمنه من كثار الصوم اياه او لظلاله ففضل الحرم لا فى اخر حياته قبل الشك من صوم مرقى الحسين عن عائشة رضى الله عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان قال العلماء وإنما يستكمل ذلك ثلاثين وجوبه نباية ومتقى وكذا فى الايجاب إلا أنه مال إلى تقديم ذى الحجة على رجب ونهاية يضاروى بودود وغيره صم من الحرم واتركوا ناعا امر الخاطب بالترك لانه كان يبق على كثار الصوم كاجل التصريح به فى اول الحديث اما من لا يشرق عليه فصوم جميعها له فضيلة ومن ثم قال الجرجاني وغيره يتبد صوم الاشهر الحرم كلها اده

(كتاب الاعتكاف)

(قوله هل لفة) إلى قول المتن وإنما يصح فى النباية لا قوله وفرواية وما تأخر وقوله واحتار إلى وبين وقوله فهدر إلى ولعلها وما نية عليه كذا فى المتن لا قوله والى يفرق إلى وعلها (قوله لزوم الشىء)

بالظن من حاله يمتد بغيره لا يجب فيه القور (قوله لان كل مسته مسته برأسها) فضيحة تحرم قطع المسته الواحدة وله كلام فى حاشية جمع الجوامع الكمال فراجعه (قوله ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعا) صبار تشرح الروض ويحرم على امرأة صوم فقل مطلق ثم قال ويلحق به فى ذلك صلاة نفل مطلق ويحتمل خلاله لقصر زمنها وسياق فى التفقات انه لا يحرم عليها صوم عرفه عاشوراء اده وعيادة شرح العباب وسياق فى التفقات حكم صوم الخليفة منته ادمعش عليها صوم تطوع غير نحو عرفه عاشوراء بنهر اذنه عليها الحاضر باليد إلى ان قال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اده (قوله ويحرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامانة المباحة لسيدها كالزوجة غير المباحة كالختن والعبدان نضر وايصوم التطوع لضعف اوله ولم يصر إلا بان السيد لا جلا ذكره فى المجموع وغيره اده والله اعلم

(كتاب الاعتكاف)

قلعه مطلقا إلا الاعتكاف
بالعلم لأن كل مسته مسته
برأسها وصلاة الجماعة لا نبا
ضعيف وإن أطال التاج
السبكي فى الاعتكاف هو لا
لزم حرمة قطع الحرف
والصنائع ولا قائل به
ويحرم على الزوجة ان
تصوم تطوعا او قضاء
موسما ووزوجها حاضر إلا
بأذنه أو طردها كآباني
(كتاب الاعتكاف)
مولفة لزوم الشىء ولو
شرا وشرا

مكت مخصوص على وجه باقي (٤٦٢) والاصل له الكتاب والسنة واجامح المفهوم من الشرائع القديمة واركانه اربعة متمكف

اى ملازمه تا بر منى **(قوله)** مكث عضو ص (خ) اى لم يبق معه بعد بقصد التبرع من مسلم غير عاقل طاهر
 عن الجنابة والحيض والنقاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم بنى **(قوله)**
 وهو من الشرائع القديمة اى قوله تعالى وصعدا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بينى للطائفتين
 والما كفتين تا بر منى قوله المات (مستحب) اى سنبقى كفة تا بر قوله المات (كل وقت) اى فى رمضان
 وغيره تا بر منى اى حتى فوات الكرامة وان غرأها ع ش وشيئا **(قوله)** دوام عليه (خ) اى ثم
 يتكف ذروا جميع بعده تا بر منى **(قوله)** قالوا اى العلماء (وحكمة) اى حكمة افضلية الاحتكاف
 فى البشر المذكور مغنونا به قوله المات (لطبليلة القندر) اى فحسبها بالصلاوات القراة وكثرة الدعاء
 ويستحب ان يكثر فيها من قول اللهم انك مغفور حسب المغفر عافى منى **(قوله)** والفصل عطف تفسير
(قوله) او الشرف عطف على الحكمة اشارة الى وجه آخر لتسميتها بالقندر **(قوله)** المختصة (خ) صفة اللية
(قوله) اى البشر الاخير منى **(قوله)** والى (خ) عطف على المختصة **(قوله)** فى الفصل الى السنة اى
 فى حقنا لكن ببديلة الموصلة الشريف وعلى لية القندر لية الاسراء ثم لية العرة ثم لية الجمعة ثم لية
 النصف من شعبان واما بقية اليا لى هى مستوية والليل الفصل من التبار واما فى حقه صلى الله عليه وسلم
 قالا فصل لية الاسراء والمراجع لانه واى به فيها شيئا **(قوله)** تصديقا بها اى بانها حق وطاعة
 واحتسابا اى طيلابها خاضقوا بها لا يرايون حقها لصبها على القول والبيزوا والحقا بتا ويل المصدر
 باسم القاطعة فها حالان متضادان ومرتادان شيئا الزايد اى ع ش **(قوله)** حتى يقتضى شهر
 رمضان (خ) اى لا يتم له ذلك الا بلاما جميع العشر ع ش **(قوله)** وقدم هذا اى عند الاحتكاف فى العشر
 الاواخر **(قوله)** واما متنا بيه (خ) اى ذكره كمتنا بيه (خ) لا تذكر اى قال المخفى واعادها ذكر حكمة الاحتكاف
 فى العشر المذكور اه وقال التباية واما حق الحكمة بيه يكون له الفصل من غيره اه **(قوله)** وان افطر
 لعذر لمل التعديس لا عراج غيره بل دفعه ثم عدم التدب عند الافطار لعذر لمكان العذر سم **(قوله)**
 والمصباح (خ) وفى التقديم ارجاها لية احدى اولات اوسبع وعشرين ثم بقية الا تار ثم اشفاق العشر
 الاواخر قال ابن عمر وجماعة انها فى جميع الشهر وخصها بعض العلماء باوتار العشر الاواخر وبعضهم
 باشفاقه وقال ابن عباس وادى هى لية تسبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا
 منى **(قوله)** انها تفرم لية بعينها اى ثم يحتمل انها تكون عند كل يوم حسب لبهم فاذا كانت لية القندر
 عندنا تبارا لغريها تاخرت الاجابة والتواب الى ان يدخل الليل عندهم ويمتل ثوبها وقت
 واحد وان كان تبارا بالنسبة لثوبم وليلا بالنسبة لاخرين والظاهر الاول ليتطبق عليه معنى
 الليل عند كل منهما اخذنا قيل فى ساقعة الاجابة فى يوم الجمعة اى تباية باختلاف اوقات الخطب ع ش
 قوله المات **(ليلة الحادى والعشرين او الثلاث)** هذا فاص المختصر والا كثرون على ان ميه الى ابا
 ليلة الحادى والعشرين لا غير تا بر منى قال شيئا وعن ابن عباس انها لية السابع والعشرين اخذنا من
 قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر الى سلامى فان كلته فى السابقوا الضرون من كلمات السودة وهى
 كناية من ليلة القدر وعليها العمل فى الاصدار او ما ضرور وختار كثر اهل العلم اه **(قوله)** (اربا)
 اى فى المنام **(قوله)** واما بسجدا اى اى اى اى (خ) **(قوله)** واما ع ش اى لى لى وهى فى المنى **(قوله)**
 انها لا تلزم لى بعينها اى وعليه جرى السؤفة وذكر اه انك خاطبا وقد نظمه بعضهم بقوله :
 وانا نجينا من نصم يوم جمعة • فى تاسع العشرى غدا لية القندر
 وإن كان يوم السبت اول صومنا • لحادى وعشرين اعتدله بلا ضرر

(قوله أى تصديقها) هل المراد التصديق بيقينها فى نفسها أو المراد التصديق بأن تلك اليلة التى قامها على إيلة القدوس نظر (قوله وإن افطر لعنر) لعنر التقيد بالعنر ليس لأخراج غيره بل لدفع قوم عدم التنب

(أو) لية (الثالث والعشرين) لأنه عليه السلام أربها في العشر الاواخر في لية وترتفع ان يجد صديقا في ما وطين لكان وان ذلك لية الحادي والعشرين كما في الصحيحين ولية الثالث والعشرين كما في مسلم واختار جميعنا ان لا نلزم لية بيننا من العشر الاواخر

وان هل يوم الصوم في احد فني • سابع العشرين (١) عارمت فاستقر
وان هل في الاثنين فاعلم بأنه • يوافيك نيل الوصل في ثامن العشري
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد • على خامس العشرين تحفي ما قانو
وفي الاربعاء ان هل يامن يروها • لدونك فاطلب وصلها سابع العشري
ويوم الخميس بدا القيس فاعتمد • تو اليك بعد العشر في ليلة الورد

شيخنا في الجبيري عن البراموي القليوب قال الفر الموصيه ان كان ناول الشهر يوم الاحد او الاربعاء
فهي ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهي ليلاحد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهي ليلة
سبع وعشرين او يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتني ليلة القدر هذه القاعدة اه (قوله احدا وثلاثا وغيرهما) اي
عشرين (قوله ثنتين او اربعا وغيرهما) اي عشرين (قوله قالوا لا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)
قال في الروضه مرقوي قال في المجموع انه الظاهر اختار ليكن المنصب الاول مفتي اي انها تدمر ليلة بيننا
من ليالي الشهر الاخير (قوله ويسن راتينيا كتبها) اي لانها كالكرامق هي يستحب كتبها عشر (قوله
احياء جميع الخ) اي بالعبادة والفتا حيا (قوله وباقية اليوم القيامة) اي اجاموا ترى حقيقة المراد
برفعها في غير فرقت وعسى ان يكون غيرا الكرم على عتبات الاديوم رقيه بالقاسا ومن عسى ان يكون
غير الكرام الشريف اطلبوا الاجتهاد في كل الليالي ليكثر فيها في يومها من العبادة باخلاص ورحمة بين
ومن قوله اللهم انك عفو غيب الصفو ناصف عنا بية (قوله والي يفرق فيها الخ) اي واما ما يقع ليلة نصف
شبان ان صبح فصول هل ان ابتداء الكتبة فيها وتمام الكتبة وتسليم الصحف لاربها انما هو في ليلة
القدر عشر جارة شيخنا فغيره فيها راجع الى ليلة القدر عند الجبوري من المحسرين وبعضهم رجحه
ليلة النصف من شبان فقدر الاشياء وتبقي الصحف فيها وتسلم لاربها من الملائكة في ليلة القدر اه
(قوله معتدلة) اي لا حار قولا بارد قسم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستمر ذلك الى ان تفرح كرموع روى
العين عشر (قوله اعظم الخ) عبارة تليها في كثرة اختلاف الملائكة وزولها وصعودها فيها فاستمرت
باجتماعها اجسامها الطيبة ضو الشمس وشعاعها انعكاس عشر قوله هر فستراخ لا يقال الية تنقضي
بطلوع القمر فكيف تسر يصعدا وزولها في الليل ضو الشمس لا تاقول يجوز ان ذلك لا ينشئ بطلوع
القمر بل ان يكون في لياليها يكون في يومها يتقدر ينشئ زولها بطلوع القمر فيجوز ان الصعود متاخر
ويتقدر كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون عاذاها الشمس وقت مرورها في مقابلتها بارا اه (قوله
وقاقد ذلك الخ) عبارة تليها في المعنى وقاقد صفة صفتها بعد فوئها بطلوع الفجر انه يسر اجتباة في
يومها كاجتهاده فيها لتجده في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذيسن الاجتهاد فيه الخ)
وهو الملقى في يومها غير من الممل في القشهر ليس فيها صفة ليلة القدر قياسا على الية ظاهرا للتشبيها
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح للراجح عشر (قوله كلبية) الاوضع كهي ولعل الاحاطة بانيته
دم قول المتن (وانما يصح الاحتكاك الخ) من الية فتقري من المبادات الى المسجد والتحيات لا تدكف
والطواف ختامية ومعنى (واما اعتد عليه فقط الخ) صريح في انه لو اعتد على المناخة من وجبه والمناخة
منها معاصر وهو ما قال في شرح الاشادة الاوجه وشرح الروض انه الاقرب واي في ذلك كلام
اخر في شرح لا يضرا خارج بعض الاعضاء في الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرا همهم قول الحق
عند الاطراف لمعرك كان العنر (قوله ولا يزال غصلا اي كاله الا من اطلمه الله عا) قد يشكل هذا على قوله
في الحديث فرقت اى يفرق علم عنها وعسى ان يكون غير الكم لليتامل الا ان جواب باز ما حصل عند عدم
عليها بالاجتهاد في ليالي المشروا يامه يرو كثير اعلى ما تضمن كال غصلا (قوله معتدلة) اي لا حار قولا
باردة (قوله كلبية) الاوضع كهي ولعل الاحاطة بانيته (قوله) او ما اعتد عليه فقط صريح في انه لو اعتد

يل تنقل في لياليه فهادا
اخر او ما تكون ورا احدي
او ثلاثا وغيرهما ما
اخر او ما تكون شفا ثنتين
او اربعا وغيرهما قالوا ولا
تجمع الاحاديث المتعارضة
فيها الا بترك كلام الصافي
رضي الله عنه في الجمع بين
الاحاديث يقتضي ويسن
راتينيا كتبها ولا يقال
لغصلا اي كاله الا من اطلمه
الله عليها وحكة ايامها
في لشم احياء جميع لياليه
وهي من غصلا متساوية
الرياح في القيامة والفرق
فيها كل امر حكيم وشذ
واضر من زعمها ليلة
النصف من شبان وعلامتها
انها معتدلة وان الشمس
تطلع صبيحا وليس لها
كثير شعاع لعظم اتوار
الملائكة المساعدة
وقاقد ذلك الخ
معرفة يومها اذيسن الاجتهاد
فيه كلبية (وانما يصح
الاحتكاك) لمن هو لوما
اعتد عليه فقط من يذنه
(١) قوله سابع العشرين
لا ينبغي ما فوزه على من له
للمام من الروض وقوله
في ثامن العشري وكذلك
قوله سابع العشري
وتو اليك بعد العشري
كذلك ذلك بكسر العين
بعض المراسم

(في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر وبعبارة الشارح هو في باب الفصل بعد قول المصنف واليه بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله بالمسجد المحدث بنى انتهت امره شأنا أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول الثنايا في الإقبال قيل قول المصنف والجامع أول قال العزيز عبد السلام لو اعتكف لكانت فبأنه مديدا فان كان كذلك في الباطن فلما جرح قصدوا اعتكافه إلا قصدوا فقط امره (قوله إن كانت) أي قوله ويؤخذ في الثنايا المني (قوله سواء مسطحة) (فخرج) شجرة أصلها بالمسجد وعضائها خارجة هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا والذي ينتج الصحة لو انكسر الخال فكان أصل الشجرة خارجة وعضائها داخل فبها نظروا في الصحة أيضا اخذوا من صريح كلامهم على جرح في باب الحج بعد قول المصنف واجب الوقوف حضوره بمجرى من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين عرض واعتمده شيخنا قوله والذي ينتج الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الأغصان في هراء ذلك غيره وفيه رقيقة فليراجع (قوله وورشته) وكذلك امره أو شيعتنا (قوله مثلا) لعله أدخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فليراجع (قوله المدة مئة) خرجته التي يقف حذر ثوبا بعد المسجد فبها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورجته ما جرح عليه لاجل المسجد كرى على بالفضل وشيخنا قوله التي يقف حذر ثوبا الخ أي ولو لم يعلم وقتها مسجد (الأن أنه ان فرض) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقوف إذا شتر طوق وقب المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يرجح التفصيل أن كان موقفا على اشتخاص معينة كريد وحمرو ويكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وإن كان موقفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يقرروا اجسامهم (فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره مسموعا بعبارة المني والثنايا يقولوا لغيره مستأجر وقوف بناء ومسجدا على القول بصحة الوقف هو الأصح والحقيقة في الاعتكاف فيه أن يبنى فيه مسطحة أو صفة أو نحو ذلك يرقبها مسجد فيصح الاعتكاف فيها كايصح على مسطحة وجدرانها لا يشر بما وقع الزر كشي من أنه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يكن فيه نحو مسطحة قد علم ما تقرره أنه لا يصح الوقف المتقول لمسجد أو على شرفه ولو لا يصح وقب المتقول إذا ظهر هو أن أثبتت قتل عن فتاوى شيخ الإسلام خلافتي راجع وهو موافق لما بقي من سم على جميع أمهات من محققا المتقول إذا أثبت بنحو التسمير وقوله ظاهر هو أن أثبت المتعقبات فخرج بنحو التسمير عن المتقولية (الأن يني فيه) أي في المسجد الذي أرضه معتكفة عرض (قوله مسطحة) أي أو سمر فيه ذكره من غضبوا ونحو سجادة رسم على حج ومثلها لو فعل ذلك في ملكه عرض في الكردى بعد

(في المسجد) أن كانت أرضه غير معتكفة لا يصلح الله عليه وسلم وأصحابه حتى نساء لم يعتكفوا إلا فيه سواء مسطحة وورشته وإن كان كله هو أضرار مثلا ورجته المدة مئة وإن خص بطائفة ليس منهم لأن الله ان فرض الأمر خارج أما أرضه معتكفة فلا يصح فيه إلا أن يني فيه مسطحة

على الداخل من رجليه الخارجية منها معاشر وهو ما قال في شرح الإرشادات الأوجه وفي شرح الروض أنه الأقرب بسياقي في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف لا يصح إخراج بعض الأعضاء في الحاشية على خلقه مئة أن ذلك لا يصح (لأن الله فرض الخ) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقوف وأنه إذا شتر طوق قب المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي ما نصه المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لهم مدخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم قتل الأسوي في الانذار أن كلامه المتعلق في فتاوى به يوم المتعقبات قال الأسوي من عنده القياس جواز ذلك الذي يرجح التفصيل فان كان موقفا على اشتخاص معينة كريد وحمرو ويكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يقرروا اجسامهم (فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره (الأن يني فيه مسطحة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب فذا من بعضهم وذكره أن القوم لم يشار إلى هذا البعض من المتأخرين بما صعد على كل لهو أو جرحه ما وقع للزر كشي من صحة الاعتكاف فيه وإن لم تكن فيه مسطحة بل عند التأمل ولا وجه لمقاله إلا أن قال ثم رأيت بعضهم قال عقب قول الزر كشي المتعقبات في الأرض وإن لم يقرش بالبناء بما لحيطان والسقف وإن جلس على الأرض المجترة لأن المرء محيط به مملوفا ما قاله فيجب الصواب خلافاً لأن الاعتكاف إنما

أو بطله ووقف ذلك
مسجداً فلو لم يصح وقف
السفل دون العلوي عكسه
وهذا منه وما وقف به
مسجداً شافياً لم يركب المك
فيه على المنحى ولا يصح
الاعتكاف فيه على الأوجه
احتياطاً فيما (والجامع
أولى) لكثرة جهاته غالباً
والاستنباه من الخروج
للجمعة وغروها من
خلاف من اشترطه وبه
يعلم أنه أولى وإن قل
جهاته ولم يصح الخروج
لجمع كونها لا يجب عليه
أو لقصر مدة اعتكافه
وموجب إن نذر اعتكاف
مده متتابعة تتخللها جمعة
وهو من أهلها ولم يشترط
الخروج لما لأنه لما بلا
شرط يقع التتابع أي
لتقصيره بعدم شرطه
الخروج لما عليه بحيثها
واعتكافه في غير الجامع
وبه تقرر ما في الخروج
لنحر شهادة تيمنت عليه
أو لا كراهه حيث أن دفع
ما يقال، لا كراهه الشرعي
كالنحر واتجه به
الأدعي أنها لو كانت تقام
في غير جامع أو أحدث
الجامع بعد اعتكافه لم
يفسر الخروج لما لعدم
تتميمه وإذا خرج لما
تعين أقرب جامع إليه

ذكر كلام طويل بين فتاوى الفارح وعن النهاية في الوقت في عدم جواز وقف المنقول مسجداً مانعه
والقياس على تسخير الخشب أنه لو سحر السجادة صح وقفها مسجداً وهو ظاهر ثم أيت المتناقض في حاشيته على
شرح التعرير للشيخ الإسلام قالوا إذا سحر حجر أو قرصاً أرضاً أو سطحاً وقفها مسجداً صح ذلك يجري
عليها أحكام المساجد، ويصح الاعتكاف فيها ويحرم على المنحى المك فيها وغير ذلك أه وهو ظاهر وإذا
أزيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط أو الخشب المبني قال - حكم الوقت كحكمه سم في حواشي التحفة في
الوقت من فتاوى السيوطي ثم قال سم وينظر لو أعاد بناء تلك الدكة لأصح ذلك المثل بوجه صحيح أو في غيره
كذلك هل يسد حكم المسجد بشرط الموت فيه نظر انتهى وما فيه من فتاوى السيوطي . نزوال - حكم
المسجد هل ينحو الدكة بازائه الظاهر الموافق لاطلاق عامر انقاع المنحى والنهاية خلافاً لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزول وقد اطل على بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزول وقد اطل الكردى
على بعضهم في ردوه وإن وافق ذلك البعض شيخنا فقال ولو وقف الإنسان نحو غرفة كسجادة مسجداً قائم
بينها حال الوقتية بنحو تسخيرها يصح وإن أقيمها حال الوقتية بذلك صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقتية إذا
ثبتت لا تزول وهذا يلزم ليقال لا تخص بمسجد على ظهره ويصح اعتكافه عليها حيث أنه ولا يفتي
أنه نظير القبول بصفة الوقوف على حجر منقول من عرفات إلى عارجه (يصح وقف السفل دون العلوي) بومته
الخلاوي البوت التي توجد في بعض المساجد من مشروطة للامان ونحوه ويمكن تضييقها بوجاهتهم فإن
على أن الوقت وقف ما عداها مسجداً جزاء المك في الجامع والمضيق والجامع فيها والإصرام لأن الأصل
المسجدي عرش قول المتن (والجامع) هو ما قام في الجملة (قوله أولى) أي بالاعتكاف من غيره ويستثنى
منه أو بقا الجامع ما لو عين غير ما قلتم أولى إن لم يصح خروج الجمعة بآية ومثلي وإيجاب (وبه يعلم الخ)
أي بقوله وغروها من جامع خلاف الخ عرش (قوله وإن قلت جهاته) خرج به ما لو انتصف الجماعة بآية كان
مخرج فيكون غير أولى عرش (قوله ويجب الخ) أي الجامع - أي بمعنى (قوله لا تملكها) أي خروج الجمعة
(قوله لتقصيره الخ) أي عليه فلزم أن يعتكف تلك المدة هل تطلبت أو لا تطل وبه يعلم الخ خروج
لأجل الجملة بعد أن انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثاني عرش (قوله وبه تقرر الخ) أي بقوله لتقصيره
الخ (قوله واعتكاف الخ) صلف على قوله عليه الخ (قوله وحيت أن دفع ما يقال الخ) أي لأنه كان متمكناً من
الاحترار عن هذا إلا كراهه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع قد قصر في ما لو اعتكف في الجامع
لكن عرض بعد اعتكافه لتعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل ينتفخ الخروج لما قياساً على ما عكسه الأذرع في
إحداث الجامع أو يفرق فيه بنظر ولعل الأوجه الأول سم (قوله واتجه الخ) صلف على أن دفع الخ (قوله في
غير جامع) أي بينا بنية التقرين بآية معنى (قوله وأحدث الخ) لا يظهر صلفه على ما قبله إلا أن يجعل خبير
أنها قصة لا لجمعة عبارة النهاية والمنحى ومثله لو كانت القرية صغيرة لا تمتد الجماعة بأهلها فحدث بها
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه أه وهي ظاهرة على غلبة على التكلف (قوله لم يفسر الخروج لما الخ)
ويبين أن ينتظره بعد فضاء ما ورد الحث على طلبه من التناهي والإخلاص والمودة بين دون ما زاد على ذلك
كأئنة الجديفة والتسبيحات وصلاة الظهور وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع ويبين أن يكون خروجهم من

يصح على السفل لاحتاه (قوله أو بطله) أي أمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على
الأوجه) استوجه مر أيضاً (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح السباب ويستثنى أيضاً من أولوية
الجامع ما لو عين في نذره غيره فهو أولى مما يصح الخروج للجمعة أه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا
مر (قوله وحيت أن دفع ما يقال لا كراهه الشرعي كالنحر) أي لأنه كان متمكناً من الاحترار عن هذا
الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع قد قصر في ما لو اعتكف في الجامع لكن عرض بعد
اعتكافه لتعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل ينتفخ الخروج لما قياساً على ما عكسه الأذرع في أحداث الجامع أو
يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الأول (قوله لعدم قصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

والاجل الذهاب الأسبق ولو أبعد (٤٦٦) أي لأن سبقة من جبع له ويؤخذ منه أن مثله بالأول ما يتعين من حال بانيه وأرضه دون حده

والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المنيح الصلاة فيه محل تقبضه والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة واجامع عليه ولا نه لوائح من المسجد لما اعتكف أمهات المؤمنين إلا في لاته استر من المسجد والحسن كالرجل وحيث كره لها الخروج إليه للبيعة ومر قصصه كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين) ولم يتم غيره مقام زيادة فضله والمضاعة فيه إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف المصدق ثلاثا في سوي المسجدين الآتين كأخذته من الأحاديث وبسطته في سانية الإيضاح وساق الإشارة إليه والمراد به الكعبة والمسجد حرمها ولوحينها اجزا عن بقية المسجد لما تقرر من شمول المضاعة لكل وقال كثير من تعين هي لأنها الفضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجد ^{صلى الله عليه وسلم} دون ما زيد فيه كما حقه المصنف وأعرض عليه بما هو موجود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال صلاة في مسجد ذي فم يتناول ما حدث بعدها وفي الأول غير المسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

عمل اعتكافه للصلاة في الوقت الذي يمكن إدراك الجماعة فيه دون ما زاد على وقت التكبيرة لأن في الاعتكاف جوارحه عرش وقوله لو إن فوت صالح فيه وقتة ظاهرة بل هو عتاق لما استظهره أولا (قوله) ولا جلا الذهاب للأسبق (الخ) ظاهره وإن جلا التمدد وهو ظاهر لأن الجماعة صحيحة في السابقة اتفاقا وعتق فيها في الثانية إن احتيج إليها عرش قوله لا يفتن (والجديد أنه لا يصح الخ) التقديم يصح له أن يصح صلاتها كان المسجد مكان صلاة الرجل وواجب الأول لأن الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وهل القول بصحة اعتكافها فيها يكون المسجد لما الفضل خروجها من الخلاف نهاية ومعنى (والخ) كالرجل) أي فلا يصح فيه التقديم سم (قوله) لا اعتكاف (الخ) قد تمتع الملازمة (قوله) أي المسجد (قوله) كرهه الاعتكاف (الخ) عبارة الكندي على ما صحت من الاعتكاف للمسجور في ثياب بذلتها ويكره للساكنة لمطارقها إن كانت متجملة ويحرم عليها عند من الفتوى مع كونه مسكروها أو غير ما يصح لأن ذلك لا مخرج ولذلك انعقد ندرها به من غير تفصيل اه (قوله) كرهه الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق سم (قوله) والمضاعة (الخ) عتقل قول فله (قوله) إذا الصلاة (الخ) ظاهره اختصاص المضاعة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعة بما يلزم فعل جميع الطاعات فظهر أجمع عرش ويأتى عن البصري ما يوافقه (قوله) وساق) أي في شرح ولا عكس (قوله) أي أخذ (قوله) والمراد إلى قوله وقال في الثانية يفتن (قوله) والمراد به) أي المسجد الحرام الذي يتعين في النذر أو يتصلق بزيادة الفضل وأجزاء المسجد كلها متساوية في أدائها المذكور ومعنى كلام الجمهور أنه لا يتعين جزمه بالتعيين وإن كان الفضل من بقية الأجزاء معنى (قوله) والمسجد حرمها) أي كاجزمه بقى المجموع وهو المتمدن فعليه لا يتعين جزمه من المسجد بالتعيين وإن كان الفضل من بقية الأجزاء بانه قال عرش قوله والمسجد هو لما شاملا لما يفتن المسجد على ما كان في ذمته عليه السلام كما يصح به كلامه بعد عبارة البصري قوله والمسجد حرمها لمال التنخيص بالنسبة لما يثبت بلفظ المسجد الحرام من المضاعة بمائة ألف ألف أما المضاعة بمائة ألف فلا لعلها لموافق عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فتنبه اه (قوله) ولوحينها) أي الكعبة (قوله) لا تقرر (الخ) عبارة الثانية قياسا على ما لو نذر صلاة فيها (قوله) وهو مسجد) أي قوله وفي الأول قال في الثانية لا قوله وأعرض إلى الفرق (قوله) وهو مسجد على الله عليه وسلم (الخ) مستثنى عنه عمل تعين مسجد أصل الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قاله على أن اعتكف في مسجد على الله عليه وسلم الذي كان في زمته وأراد مسجد المدينة ذلك بخلاف ما أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يفتن لصده بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعة فيها سم على صحيح أقول والأقرب جملة على ما كان في زمته على الله عليه وسلم لأنه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ النذر إذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر إنما هو لإرادة زيادة الثواب عرش (قوله) وأعرض (الخ) عبارة الثانية وراى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع منها وسع فهو مسجد كافي مسجد مكة إذا وسع ذلك الفضيلة الثانية اه قال عرش قوله هو وراى جماعة الخ ضميمه قوله كافي مسجد مكة إذا وسع الخ أي ما يصل إلى الخلل اه (قوله) وفي الأول عبر بالمسجد الحرام فبقوله هذا يضاف إليه إشارة باللام بصري (قوله) ولا يتعين) أي قوله لا يفتن (الخ) أي لا يفتن به كلامه وبصره إيهاتيمه بالاعتكاف أنه نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مراداً بل هي أولى بالتعيين

تقصير منه في نذر مدة تغلبا جملة ثلاثين باب الاستكثار من الخير والمبادرة إليه والحصر على حصوله بالترامه قائله ما يتوهم من أنه مقصر بنذر المدة المذكورة (قوله) والفتن كالرجل) أي فلا يجرى فيه التقديم (قوله) كرهه الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق (قوله) وهو مسجد على الله عليه وسلم دون ما زيد فيه) أي أنه عمل تعين مسجد على الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال فعل أن اعتكف في مسجد ^{صلى الله عليه وسلم} الذي كان في زمته وأراد مسجد المدينة ذلك بخلاف ما أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصده

(والأصح في الأول) لأنها تعدلها الحال كالسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعنى أو قد

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى **(قوله وببحث)** عبارة النهاية والحق البتوى بمسجد المدينة
سائر مساجده على الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بايانه وبه يعلم رد الحق بعضهم بمسجد قبا
بالتلثة وإن صح خبر صلاته فيه كمرور لورش في احتكاك متتابع في مسجد غير التلثة تميز التلثة
يقطع المتابع نعم لو عدل ما خرج القضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مسافة قائل جلا لتفاء المحذور اه
(قوله لذلك) اى لا محذور في الفعل نهاية ومعنى قول المتن **(وقوم مسجد المدينة)** اى القدر الذى
كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم **(قوله اذا الصلاة الخ)** تعليل لكل من قوله لا ما حصل منهما وقوله لذلك
في موضعين **(قوله وبالف في اخرى)** وعليها فيما متساويان نهاية ومعنى قال عرش قوله لمهما متساويان
ضميف اه **(قوله وانهم إن تعمد)** ظاهره انه لو كان يعذر لائم لموجب القضاء وعليه قرحين في نذره
احد المساجد التلثة لم يرض غيرهما قما بل ينظر إمكان الذهاب إليها في أمكنة له لمه ان لم يكن عين في
نذره من منافاه وان كان عين ولم يمكن الاحتكاك فيه صار قضاؤه يجب فله في أمكن عرش **(قوله فصل)**
ما مر اى من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد التلثة لانه إذا
كان فيه بمائة الف في مسجد لاند نكأت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في
غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير التلثة قسم قول المتن **(والاصح)** اه اشترط الخ عليه
يصح نذر احتكاك ساعة ولو نذر احتكاك ساعة فله حطة نعم يسير يوم كما يسير نية الاحتكاك كذا
دخل المسجد بنهاية ومعنى وشرح بفضل قال عرش قوله هو ساعة والقرب انها تحمل عند الاطلاق
على الساعة القرب فيخرج من صفة ذلك بسطة فيما يظهر وقوله هو كفاه حطة اى فكم يكفى زيادة عليها
وقع كل واحد واجبا وليس فيقال طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب هو قدر الطائفة انما زاد
يكون مندر بانها هنا كذلك عرش وياتى عنه استنباط الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع وما
البشيشة فقال بوجه بعضهم الاول باننا قلنا اه لا يقع جبهه فرحلا احتياج الواجب الى نيل بقوله لواه
بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا اه وقال الكردى على جلى بفضل قوله كذا دخل المسجد عله إذا لم يكن عند
خروجه عاجزا على الرجوع الى كفاه العزم كل مرة من عادة النية إذا عاد اه قول المتن **(ليست قدر يرمى)**
عكوا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا للجلوس في فعل منه اشترط لصحة الاحتكاك تأخير النية الى موضع
جلوسه او مكثه عقب دخوله قدر يرمى عكوا لتكون نيته مقارئة للاحتكاك بخلاف ما لو نوى حال
دخوله هو سائر لعدم مقارئة النية للاحتكاك كذا بحث فخر اجمع اقول وينبني الصحة مطلقا لحرمة
ذلك على الجانب حيث جعلوه مكثا وبزلة نه ايت في الايام لابن حبيب ما به ويشترط مقارنتها بالثبوت
فلا يصح ان يدخل المسجد قصد البشيش قبل رجوعه فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقترن بالول
العبادة واول الاحتكاك ونحو التردد ما قبلها كما هو ظاهر اه وهو صريح في الاول وفيه ان يمكن في
الاحتكاك التردد وان لم يمكن فتحص النية متى ليس فرق بينه وبين ما لو قصد علامتنا حيث يحرم على
الجانب المروى به عرش اقول ولك ايضا ان تمنع قول الايام باول الاحتكاك البشيش ونحو التردد
لا ما قبلها بان نسبت اليها كنيسة اعتناء المسجد الى وضع الرأس الى موضع **(قوله بان زيد)** الى المتن في
النهاية والمعنى **(قوله قول المصنف)** اى قوله وقلنا في شرح بفضل منه **(قوله وقلنا على تقليد الخ)** سياتى في
اداب القضاء جزاء تقليد العمل كروى **(قوله والا لائق)** اى وان لم يعلموا لم يقل بصحة التقليد **(قوله)**
بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لهذا المضاف فيه نظر **(قوله وببحث ثمين مسجد قبا الخ)** والحق البتوى
بمسجد المدينة سائر مساجده على الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بايانه وبه يعلم رد الحق
بعضهم مسجد قبا بالتلثة وان صح خبر صلاته فيه كمرور لورش في احتكاك متتابع في مسجد غير التلثة تميز التلثة
اي القدر الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بديل الاحتكاك بقوله في مسجد المدينة بالف في الاقصى
(قوله فصل ما مر) اى من الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد التلثة

وكتبت فيه كمررة كما في الحديث (وقوم المسجد الحرام مقامها) لانه افضل منها (ولا عكس) لذلك (وقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه (ولا عكس) لذلك إذا الصلاة بمساجدة في رواية وبالف في اخرى فيما سوى التلثة وقوم مسجد المدينة بالف في الاقصى وفي مسجد مكة بمائة الف في مسجد المدينة فصل ما مر على رواية الاقف في الاقصى وبشئ من الاحتكاك ان عينه زمن الاحتكاك ان عينه زمانه قد مضى عليه بحسب وان اخره حته كان قضاء وانهم نعموا الاصح اه يشترط في الاحتكاك لثبوت قدر يسمى عكوا) لان مادة لفظ الاحتكاك تقضي بان يزيد على اقل طمأنينة الصلاة ولا يكفي قدوما ويكفي حته التردد (وقيل يكفي المرور بلا لثبوت) كالتوقف برفة قال المصنف ويسن للارنية الاحتكاك تحصيله على هذا الوجه اه وانما يشبه ان قلنا انه وقابل تقليد اصحاب الوجوه والا كان متلبسا بعبادة قاسدة وهو حرام) وقيل يشترط مكث نحو يوم) اى قريب منه وقيل يشترط مكث يوم (ويطال بالتحاج)

من حامد) إلى قوله أو ترضى حتى التباين أو المتبوع لا قوله بأن قال الإمام (قوله من حامد عالم الخ) أي أو واضح
ولو أوجب في برئتي بطل اعتكافه أي أو أوجب في قبله أو أوجب الخش فوجدل أو امرأة أو حتى في بطلان
اعتكافه لخلاف المذكور في قوله أي المصنف وأظهر الأقوال الخ نهاية قال عرش قوله مرد أو أوجب الخ
الخ شياني في كلامه يصح بعدم بطلان اعتكافه بنزل التي من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما تؤول من
فرجه أه (قوله في طريق) بلا تنوين (قوله مطلقا) أي سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله إلا أن كان
مفتورا) أي مندوبا قصد المحافظة على الاعتكاف وإلّا لا يلزم لجواز قطع النفل عس و كتب عليه سم
أيضا ما فيه ظاهر مؤان لم يجب التتابع وفيه حيث نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه أه أقول ويمكن حمل
كلام الشارع على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم و ظاهره البطلان حيث نزل أساقسقط الثواب
ولا يتقلب فتلا وقد يتوقف في ذلك أه و يأتي في الشرح فسركا المكتشف أن المراد بطلان الماضي عدم
وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه عبارة الكسري على ما فضل منها يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا
بأن أوصى على الأصل أه عبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متباينا يستأنف أو لا فلا سواء كان
فرضا أو نفلا (قوله وفي الأثر يطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الأثر أنه قد يتكف شهر امتوا يلائم
يقع في شيء ما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع الهداة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على جميع أقول
ينبغي أن يبطل ثوابه يقع فيه ذلك كما سأل ما تؤول في الأثر في الصلاة الجماعه عرش عبارة البصري
تقل في المتن وفي النهاية كلام الأثر وأقره ثم ظاهره أن بطلان الثواب يختص بما ذكره قبل هو كذلك ولا يلحق
بغيره من المماضي ينبغي أن يتأمل فإن الحمل من محال التوقيف أه أقول الظاهر الثاني أن ما ذكره في أمه على
وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أي لا تقه سم عبارة عرش يحتمل أن المراد في كمال الثواب والأصل كال
ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حيث كالأصالة في الحام أو الدار المخصوصة على ما اعتداه الفاسح ممر أن
الغائت فيها قال الثواب لا أصله أه قول المتن (وأظهر الأقوال) وعلى كل قول هي حرام في المسجد وأحذر
المباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فاته لا يبطل وبالشبهة مما إذا قبل بقصد الإكراه أو بغيره فلا
يبطل إذا بول جو ما أو الاستثناء كالمباشرة فقد علم من التفصيل استثناء من بطلان الاعتكاف بالجماع
ولكن يفرضه لبقية أي في بطلان اعتكافه الانزال من فرجه نهاية وكذا في المتن إلا أنه قال حرام في المسجد
إن لم منها مكث فيه هو وجنب وكذا عارجه إن كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا أه عبارة
سم قول المتن أن المباشرة الخ أي ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم أه و عبارة عرش قوله ممر في المسجد
أي أما عارجه فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب قصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلّا لا يلزم
لجواز قطع النفل وقوله ممر والاستثناء الخ أي ولو لم يحائل أه وقوله ممر فاته لا يبطل قال شيخنا أي عالم
يكن عاداته الانزال إذا لم يطر أو تفكر أه (قوله يسائر وجوده الزينة) أي اغتسال الوضوء نحو شاربو تسريح
شعر وليس يجب حسن تقويم ذلك من دواعي الجماع نهاية معنى (قوله وله أن يزوج الخ) أي بخلاف الأهرم
ولا يكره للمتكف الصنعة في المسجد كمنياطة إلا أن كثر تناول تمكن كتابة طوله الأمر بأصلاح معاشه

من عالم حامد مختار ولو في
غير المسجد كان كان في
طريق أو عمل قضاء الحاجة
لكنه فيه ولو في هو أهرم
مطلقا وعارجه لا يلزم إلا
إن كان مندوبا ولا يبطل
ما مضى إلا أن تفر التتابع
وفي الأثر يبطل ثوابه يشتر
أو غيبة أو أكل حرام
(وأظهر الأقوال أن المباشرة
بشبهة كس و قبله تبطله
أن أنزل الأثر) كالصوم
فيأتي منها جميع ما مر ثم
(و) من ثم (لوجامع تناسب
ة) هو (كجامع الصائم)
فلا يبطل (ولا يضر التطيب
والنظن) يسائر وجهه
الزينة وله أن يزوج

لأنه إذا كانت في جماعة أخص في مسجد المدينة وكانت في الأخص وكانت في الأخص بالث
في غير الأخص كانت في جماعة أخص بالث ثلاثا في غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح ممر
(قوله إلا أن كان مندوبا) ظاهره مؤان لم يجب التتابع وفيه حيث نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه
(قوله إلا أن تفر التتابع) ظاهره البطلان حيث نزل أساقسقط الثواب ولا يتقلب فتلا وقد يتوقف في ذلك
ويقر بينه وبين تعدد بطل الصلاة بأنها لا تجزئ بخلافه معلوم أن ثواب الله لا يسقط فليحذر (قوله
وفي الأثر يبطل ثوابه يشتر الخ) يتأمل ما في الأثر أنه قد يتكف شهر امتوا يلائم
في آخر يوم مثلا فهل يبطل ثوابه جميع الهداة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأثر يبطل ثوابه)
أي لا نفسه (قوله في المتن أن المباشرة) أي ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم

ويروى (و) لا يضر (التمطر على يوم احتكاف الليل وحده) لغير الصحيح ليس على المتكف صيام (لأنه يسهل على نفسه) (ولو نذر احتكاف يوم هو فيه صائم) بأن قال على أن احتكاف يوم أو آتاه صائم بلا أو أكره فيه صائما (لأنه) احتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا أقر به بالندوة كانتا مع قليله أفراد أحدهما يجوز كون اليوم عن رمضان وغيره (٢٩٩ ع) لأنه لا يلزم صوم ما قبل احتكافه بصفة

وتعديها على الأكل والشرب وغسل اليد الأولى الأكل في نحو سفره أو التسليم أي اليد في نحو بيت يمد
 نظر الناس وعلى ذلك حيث يروى بها المسجد لا يحرّم الأكل في حله فيه يمتنع تركه لما هو حقه فيه بلا
 حاجة وإن قلت يجوز نفضه بمسح على اختياره في المجموع وجرم به أن المقرى والحق به أن الله سبحانه
 خلافا لما جرى عليه يعنى ويجوز أن يمتنع في إتمامه الكراهة كقول المجموع إذا من ثلوث
 المسجد وبلغت جهات الصلاة الحارجة من الأذى كالاستحاضة للحاجة فإن لم يأتها أو بال أو توطئ أو قدامه
 حرّم ولو على نحو سلس لأن البول الحش من الدم لا ينفى عن شئ منه بحال ويجوز أيضا إدخال نجاسة فيه من
 غير حاجة كانت فلا بد من جواز إدخال النمل المتجمعة فيسمع من التلويح والاولى بالمتكف بالاحتياط
 بالمبادأة كملو بجاسة أهله أو قد سماع نحو الأحاديث والواقف والمنازى التي هي غير موضوعه فتحتلها
 أفعال العامة أو مافصل الأنبياء وحكايهم الموضوع فروع الشام نحوها المنسوب للواقف فتحرّم قدامها
 والاستباح طاروا إن يكن في المسجد نهاية وأكثر ما ذكر في المتن أيضا قال عرض قوله لم ولم تكن كتابا علم
 أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشتغل به وقوله لم بلا حاجة وليس منها ما جرت العادة فيه من أن من بينهم
 تشاجر أو معاملة يرون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكره وموع ذلك صام
 يترتب عليه نقوش على من في المسجد ككونه وقت صلاته لا يجرم وقوله لم ويجوز نفضه الخ يعني أن
 محل ذلك حيث لم يحصل به تقديم للمسجد ولا حرّم وقوله لم كان فلاحا لم منها قرب الطريق لمن يته
 بجوار المسجد فلا يجرم عليه دخوله حاملات النجس بقصد المرور من المسجد حيث أن التلويح وكذا لو احتاج
 لدخول الجمر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه وقوله لم والواقف أي حكايات الصالحين وقوله لم
 وتحتلها أفعال العامة فإن لم تحتلها حرّم ارتكابها لم وقوله لم ليس أو اعتقاد باطل أنه عرض وبذلك
 يعلم حرمة مطالعة قرآنه نحو الفتوحات المحكية (قوله ولا يضر القطر الخ) هذا ما نص عليه القاضي في الجديد
 وحكى قول قدم أن الصوم شرط في صحة وحكامه القاضي عياض عن جهور العلماء معنى قول المان (لم يصح
 احتكاف الليل الخ) أي واحتكاف العيد والتشريق معنى ونهاية (قوله احتكاف اليوم) أي بتمامه عرض
 (قوله أفراد أحدهما) يعني أفراد الاحتكاف (قوله وغيره) أي ولو فلا معنى وسمي أو نذر أنها (قوله
 وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها أيضا ما هو من قبيل الحال وهو أن آتاه صائم وسيحكم عليه في
 التنبية التي وعشعر في حاشية إلى ما فيه سم (قوله كانت جملة الخ) أي الصفة (قوله أو ميتة الخ) لا ينفى
 على المارف بخلافه هذا التمسك على كلام التمسك من قاسم أقول وفي نسخ قوله ميتة ما لو أو بصري وكذا في
 التباية والحق بالروا (قوله ومعنى ذلك التزاما) هذا مجرد دعوى لم يتصحا ما بعده فاسم أه بصري (قوله
 ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة ما قبلها (قوله والخروج) عطف تصوير على البدن (قوله أحدهما)
 أي التوجهين (قوله وقوله آتاه صائم) أي ونحوه (قوله والاخبار عن الحالة المستقلة الخ) يعني والحالة
 المستقلة التي يغير عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولة الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو فلا كذا في حرّم (قوله وفارقت هذه ما قبلها) قد ذكر
 فيما قبلها أيضا ما هو من قبيل الحال وهو أن آتاه صائم وسيحكم عليه في التنبية التي وعشعر في حاشية إلى ما
 فيه (قوله أو ميتة ميتة صاحبها ومعنى الخ) لا ينفى على المارف بخلافه هذا التمسك على كلام التمسك من قاسم
 أقول وفي نسخ قوله ميتة ما لو أو بصري وكذا في التباية والحق بالروا (قوله ومعنى ذلك التزاما) هذا مجرد دعوى لم يتصحا ما بعده فاسم أه بصري (قوله
 ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة ما قبلها (قوله والخروج) عطف تصوير على البدن (قوله أحدهما)
 أي التوجهين (قوله وقوله آتاه صائم) أي ونحوه (قوله والاخبار عن الحالة المستقلة الخ) يعني والحالة
 المستقلة التي يغير عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولة الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

عن حالة يكون عليها السجل والأخبار عن الحالة المستقلة لا يصح تعليلها بالنذر لكونها حادثة وتحصيل الحاصل عالوا أيضا هو
 جملة في لا تكون معمولة للصدر بخلاف ما إذا يصوم فإنه ليس بأخبار عن حالة مستقلة فهو إنشاء محض تقديره أن احتكف
 يوم أو أن أصوم فيه وهذا يطرأ في أصل صائما أو عاشما وإن أحجب أكتاها بها ما أن آتاه صائم حال من يوم وهو مفعول تقديره

يراد موصوفاً باعتبار ليس بصفة (٤٧٥) التزام وصفاً بما حال من الفاعل والحال المقيدة لقفل الفاعل الذي هو الاشتغال فكان معناه ان

انتهى اعتكافاً وصوماً
(تليه) ماذا كرتي وانا
صائم هو ما جرى عليه غير
واحد لا يشكل عليه ما سر
في صائنا وان كان الحال
مفادها واحد مفردة واحدة
لما يئته في شرح الارشاد
ان المفردة غير مستقلة
فذلك على التزام انهاء
صوم بخلاف الجملة وايضا
فذلك لا يعتكاف فذلك
على انهاء صوم بقيد هذه
قيد اليوم الظرف لا
للاعتكاف المظروف فيه
وتقيد اليوم يصدق
بأقبح اعتكاف فيه وهو
صوم عن نحو رمضان
ويرقى ايضا بان المصحح
به في كلام أئمة النحويين
تعيين الحية المفيدة لتقيد
المعامل وقع بالمفرد قصد
لاختصاص بخلاف الوصف
في ارباب جلا را كلفاته
لأنما قصد به تقيد النشوت
لا تقيد العامل لكنه
يستلزم اذ يلزم من نشوته
بالركوب بيان هيئة حال
الروية له والحال الجملة
الغالب فيها مشابهة الوصف
بدليل اشتراط كونها
خبرية قالوا لانها تصنف في
المسنى ومن لم قدر في
الطولية حالاً ما لا يحدورها
صفة من القول واذا قد
تقرر ذلك اقتنع الفرق
بين الحالين لانه لا معنى
لكون التقيد في المفردة

أي ما ذكره في أن اعتكافاً صائناً أو يصوم من لزوم مضمون العامل والمعمل معاً (قوله هو ما صوماً) أي
موصوفاً به كرى (قوله بصفة التزام) الاشارة لليان (قوله ماذا كرتي) أي من عدم وجوب الصوم فيه بل
لاعتكاف في حالة الصوم كرى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصبوا واحد لكان احسن (لما
ينتهى) شمل في الاشكال وحقه (قوله غير مستقلة) أي فتحت الجملة المتضمنة لمعالم الانشاء باعتبار
وبه يتقدم ما في رسم غايته قوله فذلك على التزام (قوله) فيه صحت ظاهره وما الدليل على ان غير المستقل يدل على
الالتزام المستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد جمل على الاخبار فيعمل
على الانشاء التزام بخلاف المستقل لا تقول هنا منع اذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جله
زيداً كلفاته صحيح قطعاً وهو محض الاخبار اه (قوله فذلك قيد للاعتكاف) في هذه التفرقة صحت
ظاهر لان الحال مطلقاً في العامل فهي قيد للاعتكاف مطلقاً لانه العامل يلتزم به قضية هذا الفرق ان
الحال الخلقية نحو على ان اعتكافاً وانما صام كالفرقة بخلاف الذي قبله لانه جامع الحكم هذه سم (قوله)
صوم قبيده) المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذه) أي الحال الجملة (قوله انتهى) أي ما في شرح
الارشاد (قوله ويرقى ايضا) أي بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لانه حال من الموقف
في قوله بخلاف الوصف الخ يحتمل انه مخطوف على قوله المصحح (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي
مشابهاً الوصف في عدم التقيد العامل لا سماع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقاً لتقيدهم (قوله)
إلا انهم (أي التقيد) في ان التزام التقيد لا يترقب على كون الصوم ملتزماً بهذا التذرع فالتامس
قائه غير مقصود) إن أراد ان التقيد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم يجب المقارنة ولو صوم آخريل
ومنا فلو لم الحال ولو جملة قيد العامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل مختصاً من غير انهاء
الجماعة ناص على خلافه وانكسك بان الغالب مشابهة الوصف ان سلم لا يفيد نصهم على ان الحال مطلقاً
للتقيد سم قول المتن (والاصح وجوب جميعها) ولو نذر القرآن ان بين حج وحرقة تفرق بينهما وهو افضل
نهاية معنى أي لا يلزم عدم حرقة الشئ في عمل أي قوله لم تفرق بينهما التتم فاطر هو كذلك او
المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لا بينهما) إلى قول المتن تروى في النهاية والفتن إلا
قوله وغيره (قوله لا بينهما الخ) عبارة الفتى والنهاية لا تفرق في لزوم بالتذرع الثاني لانهما جادان
مختلفان فاشبهما نذران يكف مصلواً عن حكمه حيث لا يلزم جميعهما لفرق الاول بالصوم مناسب
لاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أي التعليل (قوله ان اصل صائناً) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجميع ان

(قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة صحت ظاهره لان الحال مطلقاً في العامل فهي قيد للاعتكاف
مطلقاً لانه العامل يلتزم به قضية هذا الفرق ان الحال الخلقية نحو على ان اعتكافاً وانما صام كالفرقة بخلاف
لذي قبله فليراجع الحكم في هذه (قوله فذلك الخ) فيه صحت ظاهره وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام
والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد جمل على الاخبار فيعمل على
الانشاء التزام بخلاف المستقل لا تقول هنا منع اذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جملته
راكفاته صحيح قطعاً وهو محض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي مشابهاً الوصف في عدم التقيد
المعامل لا سماع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقاً لتقيدهم (قوله إلا انهم) أي التقيد وفيه ان التزام
التقيد لا يترقب على كون الصوم ملتزماً بهذا التذرع فالتامس (قوله فالتامس) نال اليه عيب غاية العجب
من عدوه مع ذلك انما تصاح الفرق فذلك التامل الصحيح وابتناء التفتيقات (قائه غير مقصود) إن أراد ان
التقيد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم يجب المقارنة ولو لم الحال ولو جملة قيد
المعامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل مختصاً من غير انهاء (قوله فالتامس) نال اليه عيب غاية العجب
المالب مشابهة الوصف ان سلم لا يفيد نصهم على ان الحال مطلقاً لتقيدهم (في المتن) والاصح وجوب جميعها
ولو نذر القرآن ان بين حج وحرقة تفرق بينهما وهو افضل شرح مر (قوله ان اصل) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود لكان غير ملتزم فأجراً
اعتكاف مقارن لنوم لم يترجمه (قوله) (والاصح وجوب جميعها) لما بينهما من المناسبة إذ كل كفو بمقارن أن أصلي صائماً

أو اعتكف صلياً للشرع
في الاعتكاف صائماً ثم
أظهر له استغفها ولو
قال إن اعتكف يوم العيد
صائم واجب اعتكافه لما
قوله صائماً وبعد الانسوى
أنه يمكن يوم الصوم اعتكافه
لخفته ولا يلزم اشتراطه
بالاعتكاف لا مكان
تبعه والقطر صادق
بالقليل والكثير بخلاف
الصوم (ويشترط) في
ابتداء الاعتكاف لا دوامه
لما يأتي في مسئلة الخروج
مع عدم العود (تيسر
الاعتكاف) لأنه عبادة
وأراد الشرع لما يعتكفه
لذم ركن فيه كاسر
(ويشترط) وجوباً (إن)
الاعتكاف أو غيره
(التنذر) أي التنذر والتنذر
أو (القرينة) ليشير
التنوع ولا يشترط أن
يعين سبباً وهو التنذر لأنه
لا يجب إلا بخلاف الصوم

كلا فعل سم (قوله) وبعد (الانسوى) وهو الوجه مغنى ونهاية (قوله) أنه يمكن (الخ) أي غير الشرع أن
يعتكف صائماً (الخ) ع من عبارة سم بنسب الاكتفاء في كل من صوم معتكفاً واعتكف صائماً (الخ) قوله
اعتكاف لحظة (الخ) أي قلومكثرة زيادة عليها حل تقع الزيادة أو متوالية له قطر والاقرب الأول
ويقر بينه وبين الصوم جميع الزمان أو طول الزمان فإن ما زاد على أقل جرى يقع متوالياً بين ذلك
خطوبه فيقدر معلوم كقدر الطلقة في الزمان كذا زاد على مقدار ما شئت بياط عليه ثواب للتدوير
وما هنا غرض طلبة الاعتكاف المطلق وهو كابتحقاق اليسر فيحق فيما زاد قليلاً من غير أن يفتقر إلى ما
والقطر يصدق بالقليل والكثير وقوله بأن ذلك خطوب فيه (الخ) أي عطف (الخ) (قوله) ولا يلزم اشتراطه
(الخ) نعم يسن خروجاً من جعل اليوم شرطاً للصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط) (الخ)
أي سواء المنذور وغيره تعيين ذماته أم لا نهاية معنى (قوله) كاسر أي في أول الباب (قوله) أو غيره (زيادة)
هذا الانتساب السياق وإن صح الحكم سم (قوله) التنذر (الخ) مفعول ينذر (قوله) ولا يشترط أن يعين (الخ)
هذا الإطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله) أن يعين سبباً (الخ) ولو كان عليه اعتكاف متذور قامت
متذور غير قامت قال الأدرعي يهين به في العرض للادامو القضاء بخلاف المذكور في الصلاة ولو
دخل في الاعتكاف ثم فرج الخروج منه بطل في الأصح مغنى ونهاية (قوله) بخلاف الصوم والصلاة أي
فلا بد فيها من تعيين سبب أو وجوب وهو التنذر فلو قال في نية الصلاة أفر ومنه لم يكف مقتضى قوله لأنه
لا يجب إلا أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلاً قال في نية نيت صلاة العيد والضحى الخروج كفا ذلك
لأن فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالتفريع (قوله) وإذا أطلق الاعتكاف) شامل للواجب
كان نذر أن يعتكف أو أطلق نية سم (قوله) الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية معنى (قوله) أي
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وإن طال مكث) ويخرج من عدة التنذر بلطرفة ما زاد عليها
في وقوعه أو جازاً أو متوالياً ما قد مضى أو آخره في حقته إن قول في نية على أن اعتكف في هذا المسجد
مأمدة فيه ثم ينوي الاعتكاف المنذور فيكون متعلقاً بالنية جميع المدة التي مكثها ع شر أو قل قوله لم يصول
النية المطلقة لذلك كالمصر في الأول (قوله) ولو قصد قضاء الحاجة) كان الأول تقديمه على قول المتن وما دلت
(قوله) أما إذا خرج عازماً) ولو نوى بمذخروجه والحال تعد قطع الاعتكاف قبل ينقطع وإن لم ينقطع
الاعتكاف بنية القطع لأنه هنا غير معتكف صائماً بخروجه بنية الانقطاع ثم تذكر أن فرض نية الصوم
قبل القصر يطلبا وهذا يدل على الانقطاع هنا مع تقدم النية على العبادة لهما ورفضها قبل التلخيص باسم
(قوله) على العود) أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف المزمع على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بما سم أن كلا فعل (قوله) أو اعتكف صلياً) أي حيث لا يلزم جميعاً (قوله) أنه يمكن يوم الصوم اعتكاف لحظة
بنسب الاكتفاء في كل من صوم معتكفاً واعتكف صائماً (قوله) أو غيره (زيادة هذا الانتساب السياق
وإن صح الحكم (قوله) لا يشترط أن يعين سبباً (الخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله) الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر أن يعتكف أو أطلق نية سم (قوله) الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية معنى (قوله) أي
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وإن طال مكث) ويخرج من عدة التنذر بلطرفة ما زاد عليها
في وقوعه أو جازاً أو متوالياً ما قد مضى أو آخره في حقته إن قول في نية على أن اعتكف في هذا المسجد
مأمدة فيه ثم ينوي الاعتكاف المنذور فيكون متعلقاً بالنية جميع المدة التي مكثها ع شر أو قل قوله لم يصول
النية المطلقة لذلك كالمصر في الأول (قوله) ولو قصد قضاء الحاجة) كان الأول تقديمه على قول المتن وما دلت
(قوله) أما إذا خرج عازماً) ولو نوى بمذخروجه والحال تعد قطع الاعتكاف قبل ينقطع وإن لم ينقطع
الاعتكاف بنية القطع لأنه هنا غير معتكف صائماً بخروجه بنية الانقطاع ثم تذكر أن فرض نية الصوم
قبل القصر يطلبا وهذا يدل على الانقطاع هنا مع تقدم النية على العبادة لهما ورفضها قبل التلخيص باسم
(قوله) على العود) أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف المزمع على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بالخروج ولو قصد الحاجة أما إذا خرج عازماً على العود

يكنى سم (قوله ولا يحتاج إلخ) أي وإن وجدته منافي الاعتكاف حال خروجه كاهو ظاهر وصرح بشرح
 المنهج أمامنا في الآية كالدلالة على أنه لا بد من اتصافه بليتين سم عبارة الكبرى على ما يفرض قوله إن طال
 الخروج شرعي إلا يصح للجماع الرمي وابن علان وإن صدر منه ما ينافي الاعتكاف لا ما ينافي الآية انتهى اه
 وعبارة الصريح في ذلك ظاهر إطلاقهم أنه يجوز فيه نية المودود إن كان غافلا من حقيقة الاعتكاف بأن أطلق
 نية المودود إطلاقهم صادق بما إذا توى المودود نحو اجتماع له بأي فتوى هذه النية يعدو قياس الزيادة
 في صلاة النفل أنه لا يفتي نية المودود من استحضار حقيقة الاعتكاف لليتأمل قوله لأن نية الزيادة (إلخ) مع
 قوله كما قاله إلخ المتن كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة الخروج بل يكفي تقديمه عليه سم (قوله فكانت
 كنية المتدين مما) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلا بجماع نية زمنين مفترقين وقد
 يفرق لليتأمل سم عبارة عن قوله كنية الدين أي مدة ما قبل الخروج وما بعده المودود وهذا يفيد أنه لو توى
 اعتكاف يوم الخميس ويرم الجمعة دون الليل جمع فلا يحتاج إذا خرج من المسجد لنية اعتكاف يوم الجمعة
 إذا رجع إلى المسجد اه (قوله) كما قاله وفيمن توى في النفل المطلق (إلخ) ولا نظر لكون الصلاة يتخلل فيها بين
 المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تغل الخرج المطلق الاعتكاف لأن تغل النافى هنا منفر حيث
 استثنى زمنه في النية نية المودود نية له بصورت ما بعد الخروج مع ما فيه كاعتكاف واحد استثنى زمن
 النافى فيه وهو الخروج بها يقول المتن (ولو توى مدة) قال الأسنوي أي للاعتكاف تطوعا أو كان قد تندر
 أيا ما غير معتبر ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وقاد نذرهما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة
 المنذورة متتابعة في نفسها كذا المشرقيين حكمه ما ثم قال في قوله لومه الاشتكاف وتعيينه بالزوم أراد
 به لصحة الاعتكاف بعد المودود أما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومنه في شرح حم
 فانظر مع قوله أيا ما غير معتبر وقول الشارح أو معينة إلخ إلا أن يقال كلام الأسنوي في المنذور وكلام الشارح
 في المنذور وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقا) أي كيوم أو شهر (قوله أو معينة) يتأمل سم أي فان

(قوله ولا يحتاج) لا يقال لا بد من علم النافى في حال خروجه كاهو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما ينافي
 ويتقطع أي الاعتكاف كتابه برده وسكرو نحو حيض تغل مدة اعتكاف عنه ظاهرا وجنبا مفطرة اه
 قال في شرح حم إن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد تبرأ أو نحو مناهة كل منهما العمادة البدنية اه وكتب
 شيخنا الشهاب البرلسي هامشه ما نصه قوله إن طرأ شيء ما عالج في المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه
 مستفصلا لا اه لانا نقول لا نسلم أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل إلا بالزوم من انقطاع
 الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء النافى حال الخروج أن
 الزكشي وابن العباد نارا على الاكتفاء بنية المودود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة الدين ابتداء بان قضية
 حرمة جماع في خروجه لانه معتكف وهو بعيد واجب الشارح في شرح العباب بمنع أن قضيت ذلك إذا
 استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقا اه تمامل نعم هذا في منافي الاعتكاف
 أمامنا في الآية كالدلالة على أنه لا بد من اتصافه بليتين سم (قوله) لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله
 كما قاله (لو توى) ثم توى قبل السلام ركعتين) كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة المزمع الخروج بل يكفي تقديمه
 طويرو قوله فكانت كنية الدين مما قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلا بجماع نية زمنين
 مفترقين وقد يفرق لليتأمل (قوله) في المتن (ولو توى مدة) قال الأسنوي أي للاعتكاف تطوعا أو كان قد تندر
 أيا ما غير معتبر ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وقاد نذرهما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة
 المنذورة متتابعة في نفسها كذا المشرقيين حكمه اه ثم قال في قوله لومه الاشتكاف وتعيينه بالزوم
 أراد به لصحة الاعتكاف بعد المودود أما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومنه في شرح
 حم فانظر مع قوله أيا ما غير معتبر وقول الشارح أو معينة إلخ إلا أن يقال كلام الأسنوي في المنذور وكلام
 الشارح في المنذور وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقا) أي كيوم أو شهر (قوله أو معينة) يتأمل (قوله) في المتن

لا يحتاج وإن طال زمن
 خروجه كما اقتضاه
 إطلاقهم لنية عند المود
 لقيام هذا المزمع مقامها
 لأن نية الزيادة وجدت
 قبل الخروج فكانت كنية
 الدين مما كما قاله وفيمن
 توى في النفل المطلق ركعتين
 ثم توى قبل السلام ركعتين
 (ولو توى) في اعتكاف
 تطوع أو نذر (مدة)
 مطلقا أو معينة

والمشروط تنابها واحتكف
لوقائده في حوزته (خرج)
فيها وعاد فان خرج لغير
قضاء الحاجة لومه
الاستئناف للاحتكاف
في الصورة الثانية لأن
خروجه المذكور قطعه
(أد) خرج (له) أي الحاجة
وهي البول والقاطع ولا
يعدان يلحقهما المخرج لعدة
فيهما في المسجل لكن ظاهر
كلامهم خلافه وسكان
المتكف سوجه بالضرورة
فلا يلزمه ذلك لأنه لا بد
منه لغيره كالمتن عند الثانية
(وقيل إن طالت مدة
خروجه) ولو للحاجة كما
أقاده سياقه لأنه إذا خرج لها
فلهذه أول (استأنف)
لتمذر البناء (وقيل لا
يستأنف مطلقا) أي لأن
عونه يصرف لغيره (ولو
تقدمت متابعة مخرج لغيره
لا يقطع التتابع) وإن كان
منه بد كالأكمل

التعين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا أقصر الأسنوي والنهاية والمفتي وشرح
بالحصل على إيجابه معينة (قوله) ولم يشترط تنابها واحتكف (الخ) يتأمل سيك مع ماقوله (قوله) في صورة
أي التندر (قوله) مخرج فيها (الخ) أي غير عازم على العود شرح بأفضل قال الكردي هذا لم يذكره الفاضل
هنا في غير هذا الكتاب كذا شيخ الإسلام والخطيب الشريفي والجالال والرملي وغيرهم وإن أخذ كروم في
القسم الأول نعم ذكره القليوبي على الخطي والحق كالتالي قبلها بل أو في إذهنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيئا
من لم يوافق هذا على ذلك وفي الخطي على التبعي قوله جديد الثانية أي عند سدق وهو إن كان حزم عند خروجه
على السوء للاحتكاف كاهو المقوم من صميمه وفي كلام بعضهم أنه يكتفي فيها بذلك بالاولى أنه وفي
الشووي على المنهج ظاهره أنه لا يكتفي العزم هنا كالتالي وهو ما أهل أذهنا إلى أن يفتي به وعليه فما
الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكتفي العزم هنا بالاولى لغيره وانتهى به وواقعه شيئا
فقال ويعد الثانية إلا إذا عزم على العود فيهما إلى المطلق والمقيد بمدة من غير تنابع أو كان خروجه لغيره في
الثاني أنه قول المتن (لومه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله وأمعنت ولم يشترط تنابها مع قول الروض
آخر الباب ولو عين مدته ولم يشترط التتابع لجامع أو خرج بلا عزم ثم عاد ليتم الباقي جدد الثانية أنه فان
مفهومه أنه لو خرج بعد مدته لم يعد التيقن من لومه عدم الاستئناف وذلك بما في لزوم الاستئناف المستلزم
لجدة الثانية فان العزم من قضاء الحاجة قسم أي يتقدم عن الأسنوي إن المدة المعنية كهذا العذر في حكم
المشروطة التتابع (قوله) للاحتكاف عبارة الثانية والمفتي والمصنف وشرح الإرشاد وشرح بأفضل الثانية
وقال الكردي وهو المروفي تسمية اعتادوا يوم تسمية التحفة بالاحتكاف بطلان ما احتكفه قبل خروجه
ليس مرادوا في الروض ولو أن احتكاف شهر معين لم يكن فإن السد بطل ما احتكاف في شرحه بل يجب
تعيين مدة قطعاه وفي التفتة فشرح ويطلب بالجامع ما قصه ولا يطل ما مضى إلا أنظر التتابع فتعير
غير التحفة واضح وحسنه أنه كره أي فلا ماله على حذفه خلاف أي لينة الاحتكاف كأجل عليه قوله
فصله دون إبطه (قوله) للاحتكاف في الصورة الثالثة (الخ) عبارة المفتي الثانية لصحة الاحتكاف فان أودعه بعد
المرور إن لم يطل الزمن لقطعه الأول بالخروج لغيره قضاء الحاجة أو أما العود فلا يلزمه في التفرج لغيره
منه أنه (قوله) أي الحاجة) في ما لو شاركه الحاجة غير ما مل لومه الاستئناف أولا فيه نظر والآخر
الثاني قياسا على ما قصد الجانب بالمرأة كالأعلام عرش (قوله) وهي البول والناظر) أي قط
فليس منها غسل الجنابة على المتمدن باب (قوله) أي يلحق بها الزوج) حزم به في شرح بأفضل لكن عقبه
الكردي بأن المتمدن خلافه ثم قال فإذا اختلفت وأعلى الرجوع في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل
الجنابة نحو لم يعد عدم الاعتناء في الزوج من باب أولى (قوله) فلا يلزمه ذلك) أي استئناف الثانية وإن طال
زمن قضاء الحاجة متى ونهاية (قوله) كما قلناه أي التعميم (قوله) أي لأن عود (الخ) عبارة الثانية والمفتي
لأن الثانية شملت جميع المدة بالتعيين أنه (قوله) وإن كان) أي قوله قال لا أدر في الثانية والمفتي (قوله)
كالا على أي قائمه مع مكاته في المسجد ويجوز الخروج له لأنه قد يستحي منه ويشتق عليه فيه بخلاف الشرب
للإجور والخروج له مع مكاته فيه فإنه لا يستحي منه في المسجد متى ونهاية قال عرش قوله لأنه قد يستحي منه
الخ أخذته أن المجهور الذي يندطرأ قرعة يأكل فيه زبادى أي فلخرج للاكل في غيره أقطع تنابها
ومقتضى الفتاوى بيان أهل المسجد ولو كانوا رجالا وبنين به اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم بعض لم يخرج

فان خرج لغيره قضاء الحاجة لومه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله وأمعنت ولم يشترط تنابها مع قول
الروض آخر الباب ولو عين مدته ولم يشترط التتابع لجامع أو خرج بلا عزم ثم عاد ليتم الباقي جدد الثانية أنه
فان مفهومه أنه لو خرج بعد مدته لم يعد التيقن من لومه عدم الاستئناف وذلك بما في لزوم الاستئناف المستلزم
لجدة الثانية فان العزم من قضاء الحاجة ثاب قيل يعمل التعين في كلام الفاضل على التعين بالنسبة
كذا الأسنوي وفي كلام الروض على التعين بالعدد كسبوع آخر أو اذن اطلاق الاحتكاف قلنا هذا

ولها الحاجة والحج والخرج (٤٧٤) ثانياً (فيجب استئناف التوبة عند الخروج للمصالحات وتجب المبادرة بالودع عقب

زوال العذر فان أخرها لما ذكره من أن أهل المسجد يخرجون من أجل الأكل لا لتفاد العلة لأن قال من شأنه الأكل يحضرون الناس الاستحباب لا يفرق بين كونه أهل المسجد بخروجهم من أجل الأكل لا من أجل غيره ويظهر إغداً من التعليل المذكور أيضاً أن مثل المسجد المحجور الخ ما إذا كان المكتف في نحو خيمة قسره عن التناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ) ومثل هذا القضاء الخ فيما يظهر شروري وهي غنى وكردى على باطل (قوله ونحوهما) أي عما لا بد منه ثانياً في معنى (قوله) أما ما يقطعه فيجب استئنافها أي إذا خرج من غير طهر من العود شرح باطل قال السكردي هذا المصنف في الوقوف على من ذكره في هذا المجل غير الشارح في هذا الكتاب ما عاصره وعليه فإذا عاد إلى المسجد يكون عوداً بتمامه لا اعتكاف من غير توبة اعتكاف اكتساباً به مغل العود عن إعادة التوبة ما لا يوجب ما مضى من التندر (قوله من كافر) أي مطلقاً (قوله ونحوهم) أي كبوس ومن لا تميز لمعنى (قوله) وأخذ من الخ) اعتكافه التوبة المنيقاً قالوا وفيه ما هو ردم حصة اعتكاف كل من حرم عليه المكتف في المسجد كغنى خراج وفروجه واستحاضته نحو ما حيث لا يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وإن قال الأذري (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم تأثير الحرمة لما مضى (قوله صح) إلى قوله ولا يشك في التوبة غير المنيق إلا قوله هو من (قوله صح الخ) عبارة التوبة المنيق ويصح من المبدؤ العبد المرأة وإن كره لوات الميتة كغير وجه الجماعة حرم بغير إذن سيد وزوج نعم إن لم تقف به منقعة كان حذر المسجد باقياً فيهما فلو ما جاز ولو نذر الاعتكاف من معين بالأذن ثم انتقل العبد لاخر بنحو بيع أو وصية أو ارشاد أو طلاق وتزوجت أخرجهما لها بغير إذن الثاني لأنه صار مستقارب وجوده لكن للشرعي الحيار أن جهل ذلك هو لها أخرجهما ولو من التندر ما لها بذا في الشرع فيكون إن لم يكن ذمته مينا ولا متابعاً أو في أحد هار ذمته مينا وكذا إذا نذر في الشرع فيه قطعه هو متابع وإن لم يكن ذمته مينا فلا يجوز لها أخرجهما في الجميع لا ذمتهما في الشرع مباشرة أو بواسطة لأن الأذن في التندر المين في ذن في الشرع فيه والمعين لا يجوز تأخيرها ولا التمسك بالجمود الخروج من حاله من إبطال العبادة الواجبة بالأذن ويجوز من المكتاتب بالأذن أن يمكن كسبه في المسجد وكان لا يخل به من بعده حرم ولا مهابة كالفرد والكان في نوبته كغيره ونوبته بغيره كغيره قالوا حش قولهم لوات الميتة هل يلحق بها الحش العاصم فيكره له الخروج أم لا فيه فنظرنا الأقرب الأول احتياطاً وقوله بغيره إذن الثاني من ذلك ما لو نذرت صوماً وهي عليه أو متزوجة ثم طلقت تزوجت باخر فلها أن تصوم بحضور الزوج وليس له منها من ذلك وقوله من لها أخرجهما الخ أي ولا أتم عليها حتى تنوبني ما لو اختلفت اعتقاد السيد والمبذل العزة باعتقاد الأول أو الثاني فيه فنظرنا الأقرب الأول وأخذنا ما قاله في سنة المصل من أن العبرة باعتقاد الفاعل وقوله من أو كان لا يخل به أي بالكسب أي وكان معه ما بقي بالجمود وقوله من نوبته بغيره في الشرع لا يخل به لو أراد اعتكافاً مندوراً متابعاً لا كسبه نوبته وكان نذر مقل لها بذا أو بعد ما في نوبته السيد أو في نوبته نفسه وهي لا كسبه ويتبع معيذ المتغير إذن السيد نعم إن لم يكن متابعاً بما لا يخل بغيره نوبته فيه كاهو ظاهر رسم على البهجة ما عدا (قوله) ومر الخ) أي في شرع المسجد (قوله ونظيره) أي ما ذكر من حصة الاعتكاف الثاني وعدم الأول لما ذكر (قوله لطلق الاستعمال) أي لم ينفذ (قوله سكر) إلى قول المات ولو طرأ في المنيق والتوبة إلا قوله في غير الضدين إلى أن ذلك (قوله سكر المنيق) أي ما مضى غير المتعدي فيشبهه كما قال الأذري أنه كالمضي طينها يقو معنى (قوله من مجرد الخروج الخ) أي من الخروج من المسجد بلا عذر

وفي الثاني خصوص ليس فاجز أسحب ذلك لا هذا (ولو أراد التمكنف أو سكر) سكر المتعدي به (بطل) اعتكافه من وهو الرديق السكر لا اعتكافاً عليه (والذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافه لأن ذلك أقبح من مجرد الخروج من المسجد

وهو يقطع التتابع بآية متى (قوله) ومتابع (أي من التتبع) (قوله) لا عديم ثم ابلغ (أي يتابع) في هذا ما يأتي
 أول الحجج من حيل الثواب بالردع وإن اتصل بالمرتبة بتأجيل أن المراد أن العدم المذكور ليس مراد من
 هذا الكلام وإن كان متعلقاً بـ (قوله) إذا (أصل) عبارة التتابع بالمراد بالجلان عدم التتابع لا سيما
 بالكيفية زاد الفتح وهذا قول السكندر وأما الرد قدس الشافعي على أن الرد تحيط الثواب إن اتصل
 بالمرتبة وإن انفصلت به فهي محبلة للفعل بنفس القدر إن انفصل عن الأقرب من غير المراد يتصل بـ ما مضى
 ثواب التعلق مطلقاً بـ عليه احتكاف آخر وأجبوا الأوقع عنه (قوله) إذا العطف بالألف فيه نظر
 ظاهر ويتبين من هوامش ما يتعلق بذلك من أي من أن المعلوم هو المرفوع الأول له ثمانية الضمير
 (قوله) فلم يرجع الضمير على معطوف (أو) أي بل على المرتبة السكونية المضمرة من لفظ الفعل وقد تقدم
 ما يدل عليه ما فصع عود الضمير عليها بآية متى قول المتن (أو إجماع) ومثله السكونية لا تسمى كسر من التتابع
 والمتن (قوله) من احتكافه أي المتتابع نهاية ومتن قول المتن (إن يخرج) لم يرد الاستوى في بيان
 مفهومه على قوله تبيينه في المصنف مما إذا خرج وحكمه كآثار الهي أنه إن لم يكن حفظه في المسجد فلا
 يطل أيضاً احتكافه كآثار الهي المائل مكر ما يخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح عليه أيضاً أنه
 لا ينقطع تتابعه ما ذكره الاستوى ومثله في شرحه وهو مفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا مشقة بطل وهو
 صريح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بأن إضرابه حيث لا ينقصه
 عن إخراج المائل مكر ما ثم ربي في شرحه في الروض بعد أن ذكر أن الجهور أطلقوا عدم الجلان وكذا
 المجموع أبداً لا إطلاق بمسقة إلا كإعمال إجماع أن كلام يخرج باختياره وقول الشارح كالمرءة وأشار أيضاً
 إلى ذلك في المتن بعد ما تقدم من الاستوى ففكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لا سواء
 حكمهما (قوله) ويؤخذ منه (أي من القياس على المكروه) (قوله) أن عمله أي عدم ضرر الإخراج (قوله)
 وإخراجه من المصنف عبارة المتن المائل وذلك بسبب لا ينفرد به كالمرءة ينقطع احتكافه كآثاره
 الكفاية من التتابع في الجنون وبه في الأثر في الأغلام (قوله) بإخراجه مطلقاً بقوله تعالى لا يفتقر
 الجنون بسبب فينبغي أن ينقطع وإن يخرج من الاعتناء عليه مع تنديبه كآثاره المسمى بصرى وبجبري
 وتقدم عن المتن ما يفيد أنه لا يخرج من الاعتناء عليه مع تنديبه كآثاره المسمى بصرى وبجبري
 لأنها حيث لا يفتقر الجنون إلى إخراجها من الاعتناء عليها بطل احتكافه في حال طروء
 مع ما مضى أن كان متتابعاً وظاهر إطلاقه الجلان في ذلك مطلقاً هو التحقيق كما يتبين في الأصل قوله في التفتحة
 بإخراجه ليس بقيداً قول المتن (ويحسب من الأغلام) أي مادام ما كثر في المسجد على كرى عبارة
 سمى وإن لم يفتقر لحفظه كل يوم لأن جملة مدة الاحتكاف فظهر اليوم الواحد في الصوم وثمر طالحاً كان
 ظاهر أن لا يخرج وإن أومر الصنيع خلافه (قوله) من الاحتكاف (أي المتتابع نهاية) ومتن (قوله)

أنه لا يفتقر عليه شرح (قوله) لا عديم ثم إذا (أصل) (قوله) لا يتابع هذا ما يأتي أول الحجج من حيل الثواب
 بالردع وإن اتصل بالمرتبة بتأجيل أن المراد أن العدم المذكور ليس مراد من هذا الكلام وإن كان متعلقاً
 بـ (قوله) إذا العطف بالألف فيه نظر ظاهر ويتبين من هوامش ما يتعلق بذلك من أي من أن المعلوم هو المرفوع الأول له ثمانية الضمير
 لم يرد الاستوى في بيان مفهومه على قوله تبيينه في المصنف مما إذا خرج وحكمه كآثار الهي أنه إن لم يكن
 حفظه في المسجد فلا يطل أيضاً احتكافه كآثار الهي المائل مكر ما يخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح
 عليه أيضاً أنه لا ينقطع تتابعه ما ذكره الاستوى ومثله في شرحه وهو مفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا
 مشقة بطل وهو صريح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بأن
 إضرابه حيث لا ينقصه عن إخراج المائل مكر ما ثم ربي في شرحه في الروض بعد أن ذكر أن الجهور أطلقوا
 عدم الجلان وكذا المجموع أبداً لا إطلاق بمسقة إلا كإعمال إجماع أن كلام يخرج باختياره وقول الشارح
 كالمرءة وأشار أيضاً إلى ذلك (قوله) في المتن ويحسب من الأغلام (أي وإن لم يفتقر لحفظه كل يوم لأن جملة

كافي الصوم فيها (او طرا الحيف) (٤٧٦) او النفاس او نجس غيرهما لا يمكن منه المكث بالمسجد (وجوب الخروج) لتحرّم مكثه

(وكذا الجنابة) إذ طرأت
بغير احتلام يوجب الخروج
لفصل (وإن فسد التسل
في المسجد) للضرورة اليه
ولو كان يقيم وأمكنه التيمم
بغير تراب هو ما روي في بعض
له الخروج فيما يظهر إذا
ضرورة اليه حيث قل
أمكن) التسل فيه (جاز
الخروج) لانه أقرب
للرأة وصيانة المسجد
وتلوه المبادرة به (ولا
يلزم) بل في التسل في
المسجد رعاية للتابع
واستيفان بعض المنجد
بالماء المستعمل حرام ورد
بان هذا لا ينعض فيه إذهو
أن رشه به وأما هذا فهو
كالوضوء فيه وقد اتفقوا
على جواز فعله على جوازه
فيه كما قاله السبكي حيث
لا يمكن فيه بان كان فيه
نهر يخوضه وهو خارج
والاوجب الخروج قال
الأذوي وكذا لو كان
مستجرا لحرمه إزالة
التجاسة في المسجد وإن
لم يحكم بنجاسة التثالة
أو يحصل بفساده ضرر
للمسجد أو المصلين (ولا
يحسب زمن الحيف ولا
الجنابة) من الاعتكاف إذا
اتفق المكث مع أحدهما
في المسجد لغيره ولاه
حرام وإنما يبيح الضرورة
وبما في حكم التتابع الحيف
(فصل) في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في الثبابة والمثني لا قوله واستشكل في أن لم وقوله بان كان إلى ولا وما أنه
عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغشى عليه بعض الثبابة فمضى أي أوجن فيه حيث يطل الصوم
في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة الثبابة والمثني وأما المستحاضة فإن اعتكاف التلويح
لم يخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل تتابعها اه (قوله بنحو احتلام) أي بما لا يطل الاحتكاف
كأنزال بلا مباشرة وجماع ناس أو جمل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد المأوى وغيره
(وقوله وأمكن التيمم الخ) أي لا يوجب الخروج لأجل التيمم (وقوله وهو مار فيه) أي من غير
مكث ولا تردد نهاية ومثني (قوله لم يخرج له الخروج) عبارة الثبابة والمثني لم يجب خروجه اه قال ع ش
فتبينه من الخروج لذلك فليتأمل وعبارة صحيح لم يخرج له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في التسل
من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جواز هذا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع
الخروج لأجله اه (قوله المبادرة) أي بالنسل مثني (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه
(قوله حرام) تقدم عن الثبابة والمثني خلافا (قوله بان هذا) أي التسل (وقوله إذهو) أي التنعض (قوله
وأما هذا) أي الفصل في المسجد (قوله على جوازه) أي الرضوخ في المسجد (قوله نعم على جوازه) أي
أي الفصل في المسجد نهاية (قوله قال الأذوي الخ) عبارة الثبابة والمثني نعم لو كان المجنب مستجرا
بالجبر ونحوه وجب خروجهم من زالة التجاسة في المسجد كذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالنسالة
ضرر للمسجد والمصلين كما أنه بعض المتأخرين اه قال ع ش قوله لم يجب خروجه أي ليقبل خارجه
احتراز من وصول الماء المستعمل في نجاسة المسجد اه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجرا
الخ قول المتن (زمن الحيف) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها مثني ونهاية
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مطلقا) قال في الرضوخ وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول اليا لي منه لا عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق التلويح
المذكور وجوب الية الأولى وجميع اليا لي المنحلة إذا نذر فعلا فالتا هو بعض الطلبة وقال فيه ايتناولوا
نذرا اعتكاف يومين أو عشرين يومًا لم يجب اليا لي المنحلة إلا إذا نذر المتتابع أو نراه كحكمه هو المتستوفى
الرضوخ ايتناولوا نذر أيام الشهر أو شهرًا ايتناولوا نذر اليا لي حتى ينوبها اه فمردخول اليا لي في
نحو عشرة أيام ودخول اليا لي في نحو عشرين اليا لي بشرط التتابع وينتهي بنية اليا لي في الأول ونية اليا لي في
الثاني وإذا نذر الية في نذريوم فالتا نذر عند الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهره في الأذوي التتابع أو شرطه
في نحو عشرة أيام لا يجب الية اليوم الأول ثم يحذف في الثبابة والمثني ما هو الحق قول المتن (مدة متتابعة) أي
كقوله في نحو عشرة أيام متتابعة (وقوله لومه التتابع) أي أن يصرح به لفظا ولا يلزمه في هذه الأيام
اعتكاف اليا لي المنحلة بينها إلا أن ينوبها فقلوه لأنها لا تدخل في مسمى الأيام مثني ونهاية وتقدم عن مسم

مدة الاعتكاف فظهر اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهران لا يخرج وإن أوم الصنيع
خلافا (قوله ولو كان يتيم) كان كان المأموقدا (قوله وهو مار فيه) أي خلافا مع المكث أو التردد
(قوله وتلوه المبادرة) لا يتنافى قول المتن ولا يلزم فامل (قوله نعم على جوازه الخ) كذا مر
(قوله قال الأذوي) كذا مر (قوله أو يحصل بفساده ضرر للمسجد) كذا مر
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مطلقا الخ) قال في الرضوخ وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول اليا لي منه لا عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق التلويح
المذكور وجوب الية الأولى وجميع اليا لي المنحلة إذا نذر فعلا فالتا هو بعض الطلبة وقال فيه ايتناولوا
نذرا اعتكاف يومين أو عشرين يومًا لم يجب اليا لي المنحلة إلا أن شرط التتابع أو نراه كحكمه هو المتستوفى
اليا لي في نحو عشرة أيام متتابعة أو عشرين يومًا حتى ياتوا نذريوم ايتناولوا نذر اليا لي في نحو
عشرين اليا لي أو نذريوم في نحو عشرة أيام متتابعة ذلك وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرًا ايتناولوا نذر اليا لي

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة لومه) التتابع لا توصف مقصودا ليه من المبادرة بالبادة والخشعة النفس مثله

(والصحيح أنه) أي العائن
 (لا يجب التتابع بلا شرط)
 وإن نواه لأن مطلق الزمن
 كاسبرح أو عشرة أيام صادق
 بالتفرق أيضا وإن لم تفر
 التيقية كالأكثر في أصل
 التذرون نوزح فهو إنما
 تبين التوالي في لا أكله
 شهرا لأن القصد من العين
 المجر ولا يتحقق بدون
 التتابع ولو شرط التفرق
 أجزأه التتابع لأنه أفضل
 من منع كون جنسه وفارق
 تفرق التفرق في الصوم بما
 يأتي فيه (و) الصحيح
 وفي الروعة الأصح وقدم
 أن مثل هذا منظر مختلف
 الاجتهاد في الأرجحية عند
 التضارص يرجح إلى التام
 المذكور (أنه لو تفرق ما لم يجر
 تفرق ساعته) أي أيام
 يلزمه الدخول قبل الفجر
 أي بحيث يقارن له أول
 الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أي عقبه لأن
 المفهوم من لفظ اليوم هو
 الاتصال فودخل الظه
 ومكث إلى الظهر ولم يخرج
 ليلا لم يجر منه كارجح ما لم
 نوزع عليه لأنه لم يأت يوم
 متواصل الساعات والميلة
 ليست من اليوم فإن قال
 نهارا تدر من الآن لزمه
 منه إلى مثله ودخلت الليلة
 تبعا قال في المصنوع ولو
 تدر احتكاف يوم فاحتكف
 ليلة أو عكسه فإن عين

مثله (قوله التتابع) أي قوله فلو دخل في النية والمضي الاقوله وقدم إلى المتن قول المتن (والصحيح أنه
 لا يجب التتابع) لكن يسن مقى ونهاية (قوله) أعلم تفرق النية عبارة عن المقى والتتابع قضية كلامه أنه إذا لم
 بشرط التتابع لا يجب وإن نواه وهو الأصح كما لا بد من بيان النية كاصل التذرون واختار السبكي اليوم
 وصورة الاستثنى من قبله أنه إذا نوى احتكاف الليالي المتخلقة هذه الأيام لم يأنه أن يلزمه مع أن فيه تفرقا إذا
 فوجوب التتابع أولى لأنه مجرد وصف واجب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالي
 بالنسبة للأيام أي بالعكس ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع إيجاب غيره بما أه وقسم بعدد كرمته
 عن شيخ الإسلام ما نصه فعلم أن بنية التتابع توجب الليالي المتخلقة دون نفس التتابع فإذا تدر عشرة أيام فترى
 تنابها جاز أن يأتيها متفرقة فليتام أه قال ع شر قوله بنية التتابع قضية وجوب الليالي بنية التتابع
 للأيام وإن لم ينظر بيانه الليالي وقوله هر قيل لم يلزمه الليالي حتى ينوبها ظاهر في خلافه فعلم المراد بقوله
 هنا بنية التتابع التتابع اللازم لنية الليالي لا التتابع المعنوي بمجرد أه ولعل الأقرب ما قلناه إذ كلامهم
 كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو تدر عشرة أيام مع لياليها (قوله) كالأكثر (الخ) أي أساطيله (قوله)
 وأما تبين (الخ) رد دليل المقابل (قوله) مع كونه من جنس (لم يظهر له وجهه وقد تقدم أنه من النية
 والمقوى شيخ الإسلام في رد نزاع خلافه (قوله) بما يأتي فيه (أي من أن الصوم يجب فيه التفرق في ساحة وهي
 صوم المتضرع مكان مطلوب بابه التفرق بخلاف الاحتكاف لم يطلب فيه التفرق أصلا حتى ونهاية (قوله)
 فتمت التماس (أي تضارص الاجتهاد في المتن) (لم يجر تفرق ساعته) ظاهر من أن نوى قدر اليوم ويشتد
 خلافه وما ذكره محمول على ما لو أطلق فإن نوى بما كمالا وجب بخلافه ولو نوى قدر اليوم أكتفى
 به ولو من أيام ويقي ما لو تدر يوم من أيام الجمال هل يخرج من عدة التذرون بقدره يوم من الأيام التي
 قيل غروجه كاتدرجة أو يصل على اليوم الحقيقي من أيامه ويخرج من المبدوء بالخير يوم من أيامه
 فيه نظرو الأقرب الأول ع شر (قوله) لم يجر (الخ) وعند الأكثرين يجرى. لمحصل التتابع باليتوة في
 المسجود هذا هو المصنف ناهية عن معنى وسم (قوله) فإن قال (الخ) التي لو تدر وجب غيره في النية بقوله المعنى الآخر
 ويوجه إلى ما لو شرط (قوله) فإن قال (الخ) الأولى الواو بدل الفاء (قوله) نهارا تدره من (الآن) ليس هذا
 التصور بقدره تدر احتكاف أوله يوم الظهر مثلا كان كذلك إيجاب (قوله) لومه) لعل هذا إذا قال تدرت
 يوما من الآن كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما إذا قال تدرت هذا اليوم والنهار من الآن فالظاهر حيث
 أنه يلزمه إلى المغرب فليراجع (قوله) لومه منه إلى مثله (الخ) أي وامتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الأصحاب
 ناهية عن معنى (قوله) ولو تدر احتكاف يوم (ولو تدر احتكاف يوم قدوم زيد تقدم ليلا لم يلزمه شيء) يسن كافي
 الليالي حتى ينوبها كن تدر احتكاف يوم أي لا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينوبها أه فلو دخل الليالي بشرط
 التتابع وينوبه بنية الليالي وإن نوى الليلة فترى يوم فله عدة الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهره أنه إذا
 نوى التتابع أو شرطه في نحو عشرة أيام أنه لا يجب ليلة اليوم الأول (قوله) وإن نواه) كذا هو (قوله) وإن
 نوزع فيه) من جهة النزاع فيه أنه إذا كان أجمع إيجاب الليالي بنية التتابع فيما لو تدر احتكاف عشرة أيام
 مثلا مع أن فيه تفرقا إذا نوى وجوب التتابع بالنية أولى لأنه مجرد وصف واجب شيخ الإسلام بان التتابع ليس
 من جنس الزمن المتدر بخلاف الليالي بالنسبة للأيام لا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع إيجاب غيره
 بما أه فعلم أن بنية التتابع توجب الليالي المتخلقة دون نفس التتابع فإذا تدر عشرة أيام فترى تنابها جاز أن
 يأتيها متفرقة فليتام أه (قوله) ولو شرط التفرق أجزأه التتابع لأنه أفضل (قوله) قال في شرح الروض نعم
 أن نوى إياما معينة كسبعة أيام متفرقة ولو لم يحدد تبين التفرق ذكره القرأى وهو متعين تبين زمن
 الاحتكاف بالبين أو ما قاله أمانا يأتي على طريقتين من أن النية تفرق كالقنطرة قد عرف ما فيه أه قال
 هر المصنف ما قاله (لم يجره) عبارة شرح المنهج فمن الأكثرين أجزأه من أي حتى خلافه قال
 الشيخان وهو الوجه فعليه لاستثناؤه هو المصنف ما قاله الأكثرين (قوله) ولو تدر احتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء احتكاف يوم شكر اكا فاده الفصح فان قدم تبارا أجزأه ما بقي منه ولا يلزم قضاء ما مضى منه لعدم يسر قضاء يوم كامل وحمل ما ذكر ان قدم حيا مختار اقل قدم به ميتا أو مكره عالم بالدمى مولو نذر احتكاف الشهر الاخير دخلت لياليه حتى اول ليلة منتهى يوم نذر ان نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من آخره وكان ناقصا لا يجوز له تجديد بقصد فعله احتكاف يوم بعده ويسر له فذه احتكاف يوم قبل الشهر لا احتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم مدخلا في نذره إذ هو اول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه قضاء يوم كقطع به البغوى وقال في المجموع يستعمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يثق بظهر أو شك في حده فتوحا غناطا فإن عدنا أي فلا يجوز منه بقاء معنى قال ع شر قوله مد احتكاف يوم شكرا أي بقية القضاء ويقع شكرا فقه تعالى لا أنه يتعين أن يقول شكرا أو قوله ما بقي منه أي ويسترد ذلك من وصوله بما ينقطع به سفره وقوله مكره كقطع به الخ معتداه ع شر (قوله زمتا) عبارة النهائية والمعنى يوم ما نذر قال بخلاف اليوم المطلق لتكسبه من الوفاء بنذره على صفته الملتزم ولا كذلك المعلن (قوله ان كان ما نذر به بقدره أي ولا لم يكفنه نهاية أي فيحتاج الى مكث ما يتم بمقدار اليوم ع شر زاد الرشيدي وانظر لو كانت أطول منه هل يكفي بمقدار اليوم منها ولا بمن استيعابها به والقياس الاول (قوله الاول) يدخل فيه ما إذا لم يميز زمانا وهو كذلك لتمكته من الوفاء بنذره على صفته الملتزم ولا كذلك المعلن وما إذا عين لم يقسم (قوله معين) ولولم يمين الاسيوع لم يتصور فيه فوات لأنه لا تراخي معنى (قوله لأنه) أي التابع (حيث) أي حين عدم تعرض التابع (قوله من ضرورة الوقت) أي من ضرورة تعيين الوقت فاشبه التابع في شهر رمضان بقا ومعنى (قوله وإذا ذكر التأخر) أي في نذره لفظنا بقا معنى قول الماتن (وشرط الخروج لما مضى) خرج به بالشرط قطع الاحتكاف لما مضى فانه ان صح لا يجب عليه المود عند زوال العارض

رمضان فانه يجوز قضاء وق يوم أقصر منه (قوله ان كان ما نذر به بقدره) ليس في عبارة المجموع نص صريح بهذا وعبارته مفرحة قال الخولي ونذر الاحتكاف يوم فاحتكاف به فان لم يكن حين الزمان لم يجز له لأنه داخل في الوفاء بنذره على الصفه الملتزمه وان كان حين الزمان في نذره ففوات فاحتكاف بدله اليوم ليلة جزء كمال فاقته صلاة تبار القضاء في الليل فانه يجوز وسية الليل صالح للاحتكاف كالنهار وقد فوات الوقت بشرط قضاء التقدير الفائت وما والوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجهان للاحتكاف بتيمض فأمكن مراجعة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير من طويل لأنه لا يتيمض وقد يشر قول المجموع فوجب قضاء التقدير الفائت بما قاله الشارح (والا فلا) يدخل فيه ما إذا لم يمين زمانا وهو كذلك تمكته من الوفاء بنذره على صفته الملتزم ولا كذلك المعلن وما إذا عين لم يفته (في المتوشرط الخروج لما مضى) خرج بالشرط قطع الاحتكاف لما مضى فانه ان صح لا يجب عليه المود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه المود شرحه م قال في الوض ولو نذر احتكاف يومين أو عشرة أو عشرة يوم ما لم يجب اليالي المتخلطة إلا أن شرط التابع أو نواه حكمه أي وان لم يجب هو أي التابع في التابع فوجب اليالي دون التابع قوله لا أن شرط الخ أي فوجب اليالي المتخلطة خرج بالمتخلطة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال المشرع الاخير دخلت لياليه يجوز وان نقص الشهر بخلاف قوله عشر أيام من آخره اه وقوله بخلاف أي فإذا كان ناقصا لزمه أن يتكفف بعده يوم ما قال في المجموع ويسر في فذه أن يتكفف يوم ما نذر أو بآخر من أو الشهر كما هو ظاهر والاه يمكن أجزأه ولا يصح التردد في الثانية ويمكن لصاحبها احتمال دخول قبل الشهر لا احتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره لكونه هو المشرع من آخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص قبل ع شر عن قضاء يوم قطع البغوى باجرائه ومحمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يثق بظهر أو شك في حده فتوحا غناطا فإن عدنا اه والمعتمد كقطع به البغوى (تنبيهات) الاول علم ان قراره نذر احتكاف عشرة ايام ونوى التابع جاز التفريق فله ان ياتي باليوم الاول وحده بل لا بد لأن الواجب اليالي المتخلط ليلية الاول غير متخلط ليلية يوم الاحتكاف

زمتا وفاته كفى ان كان ما نذر به بقدره أو أجزأه الا (قوله) الصحيح (انه لو عين مدة كاسيوع) معين كذا الاسيوع (و تعرض للتابع وفاته) تلك المدة (لومه التابع في القضاء) تضمنه به نصار مقصودا لذا (وان لم يشره لم يلزمه القضاء) لأنه حيث من ضرورة الوقت فليس مقصودا لانه (وإذا ذكر) التأخر (التابع وشرط الخارج لما مضى)

مباح مقصود لا يتأني الاحتكاك (صح الشرط في الأظهر) لأنه إنا لو لم (٤٧٨) بالزامه فوجب أن يكون بحسبه

فإن عين شيتا لم يتجاوزده
ولا يخرج لكل غرض
ولو دنيوا مباحا كقتله
الامر إلا كحزنة
ويوجه بأنها لا تسمى
غرعا مقصوما في مثل
ذلك عرقا فلا يتأني ماله
في السفر أنها غرض
مقصود أما لو شرط
الخروج لحرم كشرحه
أو لفاف كجاء في مثل
تدريه لم أن كان الحاصل
لا يقطع التتابع كحسب
لاختلاف مدة الاحتكاك
غالبها صحت شرط الخروج
له ولما لو شرط الخروج
للاضرار كان قال إلا
أن يسقط فيرابط لأنه
علقه وحل يطل به تدريه
وجان ربح في الشرع
الصغير البطان وهو
الأوجه ووجه غيره
عدمه ولو نذر نحو صلاة
أو صوم أو حج وشرط
الخروج لمعرض فكا
تقرر ويأتى قاله نذر ماله
النذر ماله تعلق بذلك
بمخلاف نحو الوقت لا يجوز
فيه شرط احتياج مثلا
لأنه يقتضي الانفكاك عن
عن اختصاص الأدي به
لم يقبل ذلك الشرط
كالتعق (والزمان المصروف
اليه) أي ذلك العارض
لا يجب تداركه عين المدة
كذا الفهر (لأن زمن
المتنذر من الصبر إنما هو
احتكاك عايد العارض
ورأى) بعين مدة كسهر

بمخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود بها متى مضى (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيها إذا
أطلق العارض صفة الشرط وأصره الماذكر على تديهي انتم ادا الشارح (قوله فإن عين شيتا) أي قوما
أو لمرض كعبادة المرضي أو زود (قوله لم يتجاوزده) أي خرج فيكون غير مؤان كان غيره أم متناهية
ومضى (قوله مباحا) أي لا مكرها كما يذهب قوله لا يجوز تولا (قوله كقتله) أي لا حاجة تقتض خروجه
للقائه لا غير التفرج ع ح عبارة القليوبي لا نحو تخرج عليه بل لنحو سلام أو متعصب مثل السلطان الحاج
أه (قوله) انما عارض مقصود أي المدلول عن قصر الطريق الى اوطا لم يجرى (قوله لخلاف الخ)
أي أو لغيره مقصود كزمنه فلا يمتنعها متى مضى (قوله إلا أن يسقط) أي الخروج ولم يقبل لما عارضه فإن
قاله صبحي (قوله) وهو الأوجه ووقاقتها بغير المضي (قوله لكما تقرر) قد يخدمه تخرج نظيره
الأي والزمان المصروف الخ إلى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في تدوير المذكور وان تخرج منها بعد
التأني بها لعارض فإن كانت معينة كزمن في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو حج عام كذا ولم يبق
الوقت للمعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وإن كانت غير معينة كمل صلاة كزمنين أو صوم يومين
أو معينة بوقت الوقت كان في متعاضيه من تلك الصلوات في من ذلك العام ما يمكن فيه الحج أو التدارك وليس
يبيد سم (قوله لكما تقرر) وعليه لقوى الصلاة بعد التدارك لأن يقول في نيته ما خرج منها إن عارض
لي كذا لأنه لا يضر به نيته نحو تعلقه في عرض لهما استثناء جلا له الخروج وإن كان في قصد الصلاة
وجلا له الخروج من الصوم وإن كان قريب الغروب ظهر إجماع ع ح (قوله بخلاف نحو الوقت) هل يطل
بهذا الشرط سم أو قوله هل يقبل ذلك شرط طاع كالمصرع في صفة الوقت ويطلق الشرط وعدم تأخير
واقعا على (قوله أي ذلك) أي القول المتناول في التأني لا قوله هل ما اقتضاه إلى المتناول (قوله لا) أي لا
فيجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كذا الشهر لكنه خرج لغيره ما شرط الخروج له ما لا يقطع التتابع أما
ما يقتضيه لا بشرط الخروج فهو يجب الاستئناف سم (قوله ولا يمين الخ) قد قال كل قصد في هذه
الصورة استثناء الخروج لعارض المذكور من المدة التي المصيبة قبل يعمل بقصد أو لأجل تأمل والأقرب

(ليجب) تداركه لثم المدة المترتبة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة تعاض الحاجة في أن التتابع لا يقطع

أخر زيادة على مامر
(بالخروج بلا عذر) مما
يأتي وإن قل زنه لما فاته
اليك (ولا يضر إخراج
بعض الأصناف) لأنه لا يضر
كان يخرج رأسه الشريف
وهو مستكشف إلى حافته
فقد سره وراه الشيخان ثم
إن أخرج رجلاً أي مثلاً
أو اعتد عليه فقط بحيث لو
نزلت سقط حر بخلاف
ما لو اعتد عليه على ما
اقتضاه كلام البغوي
واستظهره غيره وقال
شيخنا الأقرب إنه يضر
ويؤيده مامر في الوقت
جوازاً شافياً مسجداً
ويؤيده أيضاً أن المانع
مقدم على المتعنى (ولا
الخروج القضاء الحاجة)
أجماعاً لأنه ضروري ولا
تقتطع شدتها ولا يكلف
المضي على غير وجهه فإن تأتى
أكثر ممانعها ومثلها غسل
جنباً وإزالة نجس وأكل
لأنه يستحي منه في المسجد

وأخذ منه أن المجهور الذي
يتدر طوره أو ياكل فيه
وشرب إذا لم يجد ماء فيه
ولا من ياتيه به لأنه لا
يستحي منه فيه ولو هو
بمقتضى الحاجة فيما إذا
لا يجوز الخروج لقصده
إلا إذا تعذر في المسجد ولا
لنسل مستون ولا لترم
(ولا يجب فعلها في غير
داره) كسقاية المسجد

[illegible]

(الخ) الأولى يوم الخ بالواو (قوله) وأخذته أن من لا يستحي من السقايا (خ) وكذا إذا كانت السقايا مصورة مختصة بالمسجد أدخلها إلا أهل ذلك المكان جامعته بعض المتأخرين نياهم معنى قول المتن (ولا يضر بعدها) أي داو المذكرة عن المسجد نياهم معنى (إلا أن يكون له داو أقرب بالخ) هل يستحي ما لو كانت الأقرب لو جهنم أخرى غير ذات البئر وقد قال دخوله قضاء الحاجة كقول من معناه نحو ميجوز سم (قوله) أن ذهب الوقت أي التي تفرح احتكاك نياهم مع شر وشي جارة شيئا كان يكون وقت احتكاك فب ما يذهب فلما مبيت لله (خ) (قوله) وأزاد (خ) البئر هو ملحق بقائها بالمتن (الأقوة) أي أقل جري على ضرره ما قدر حال المتن (قوله) لتصرف الحاجة) أي كسمل الجنا يقول المتن (دام) يطل (خ) أي بان يقف أصلا أو يقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية معنى قول المتن (ورقته) هل المراد حقيقة الوقوف جارة شرح الروض مائل مكنه سم عبارة البجير وير المراد بالوقوف المكثور وكان قاعده (ب) أن ذات البئر عبارة عن نياهم المتن كان طال الوقوف جارة (خ) (قوله) بان زاد إلى المتن قلعه عن حنوا قره (قوله) أي أقل جري سنها) عبارة تفرح بفضل صلاة الجنازة قلته فقال الكردو كذلك إلا مدادوه في التنصاف بقل بمعنى أو أطلق شيخ الإسلام للخطيب بشر في الحال الزم أنه لا صلاة للجنازة قاله المتن (أو يطل المتن) أو بمعنى أو أو بصري أي كعبه به المتجر بفضل وفيداهما يقول للشارح أن بالشرطين باطل المتن (عن طرقة) أي بان كان الممرض أو القادوم فيها نياهم (قوله) فإن عدل) أي بان يخل متفاداه نافذ لا يحتاج إلى الرجوع (و) أنه له طرقة كان كافيا (قوله) فليؤدى وله (أ) يمكن الطريق التاخر من الأجل للمراجع (و) أنه له الخ أي من خرج لتصرف الحاجة (قوله) وله (أ) إلى المتن قلعه عن حنوا قره (قوله) كأيامته الأولى أو المائدة (قوله) بالشرطين (الخ) وحمادهم طول الوقوف وعدم السؤل (قوله) وله (أ) يمتنع) جرمه شيئا وقال القليوب مال في شجنتهم (أ) (قوله) أنه (ذلك) أي كل من التكرير والجمع (قوله) فيمن حل بعدهم قليل (المتن) أن كان الكلام فيها لا يجني فالصحيح المنع عن الكثير اجتماع أو تفرق قسم قول المتن (بمرض المتن) أي بمرض وجه نياهم (قوله) أو (أ) (قوله) أو (أ) الأولى تصير بالواو بصري (قوله) بان (خشي) إلى الفرع جني النياهم الأقوة فإن أخرج جني إلى المتن ومانه عليه (قوله) بان (خشي) تجس المسجد) أي نحو اسبال وادار (قوله) إلى فرش (الخ) أي ورد طبيب نياهم معنى (قوله) تجس المسجد) أي أو استعدا وشرح بفضل (قوله) ومنه) أي المرض المذكور (خوف حرق المتن) أي لأن زال خوفه عاد ذلك وبني عليه قال الماوردي وله فيمن لم يمسس سجدة قريبا من فيمن ذلك نياهم ظاهر أن عله في غير المساجد التي تتبين بالتبيين ما على فلا يكتفي احتكاك في ما يقوم مقامه كرى على بفضل (قوله) بخلاف نحو صداع) أي فيقطع السماع والخروج به نياهم معنى (قوله) خيفة) راجع نحو صداع أيضا (قوله)

(٦١ - ثروان وابن قاسم - ثالث) حتى يستمر المغفرة خلاف لا يعد مجيء هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاج لفصله بالجملة
 ما لا يحتاج هنا وإيضاحاً هنا في التابع وهو يقتضيه ما لا يقتضيه في القصد (ولا ينقطع التابع بمرض) ومثلاً جنون أو
 اغشاء (سجود للحج) بأن غشي تنفس المسجد أو احتاج إلى فرش وغاد ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نمر مداع

بغير وجهه (ولا يخرج المذنب الراتب إلى منارة متصلة عن المسجد) لكنها (٤٨٣) قريبة منه مبنية له (للأذان

في الأصح) لأنها مبنية لأقامة شعار المسجد معدودة من توابه وقد ألب الناس صوته فمدر وجعل زمن أذانه كسبتي من الاحتكاك ويقرر في المنارة فأوقت الخلة الخارجية عن المسجد التي بابا فيه فيقطع بدخولها فاما غير الراتب فيض صوته لنفسه لاتصاهاذ كرفي الراتب وأما مبنية من المسجد أي بحيث لا تنسب إليه مرة فبا يظهر ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجله أو يكون دارا من كل جانب وبضبط ضبطه بما جاوز حرم المسجد أو مبنية لله التي ليس متصلا به فيض صودها مطلقا بخلاف المصل به لان المساجد المتلاصقة حكمها حكم المسجد الواحد وأما متصلة بأن يكون بابها من المسجد رحت فلا يضر صودها مطلقا (ويجب قضاء وقت الخروج بالاعتذار) لأنه غير متأكد فيها (والأوقات قضاء الحاجة) لأن حكم الاحتكاك منسحب عليها ولهذا لو جامع في زمنها من غير

كالوجه والمبني مستكفان بلا إذن أو أخرجه لما كلف أو أخرجه خوف غرم له وهو في ماطل أو مصر ويهتدى أي ثم ما كلفها كما هو ظاهر اقطع تنبيهه لتصديره نياتهم متى وتوليا ثم ما كلفها أي بلا حيس (قوله بغير وجهه) عبارة التباية والغنى عن طيبه ما ذكره أم قال ع ش قوله يعني طيبه الخ ظاهر أنه لا فرق بين كونه قريب بعيدة بالسلام لا لفتا بادية بعيدة عن العباد لم لا وهي ظاهرة أنه قول المتن (الراتب) ومثل الراتب ناهية حيث استأب لم يندرس على حج أو لو يني أنه لا فرق حيث كان الراتب كالأخيل فبا طلب منه ع ش قوله المتن (إلى منارة) بفتح الميم وصحة الأذني امتناع الخروج للبناء فبا إذا حصل الضمان بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه كالمنازة فعل حال قريب المسجد احتيازا لأن له عليه وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منطف متلاصق به وانظر بحث الأذني مع أن مقابل الأصح نظر للاستثناء بالسطح (قوله مبنية) إضافة للمنازة إلى المسجد للاختصاص وإن لم يكن له كان حرم مسجد وبقيت منارة مسجد قريب منها واعتيدا لأذان عليها لحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول الجمهور أن صورته المستقلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو أن استأب له لدوا لا أي مطلقا فيه ونظر الثاني قريب من قول المتن (للأذان) ويضي أن مثل الأذان ما اعتد من التسبيح المعروف لأن من أوى الجموع ناهية لاعتقاد الناس التيقن لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك ليقضي بالأذان ع ش عبارة شيخنا مثل الأذان التسبيح غير الجليل المسمى بالأولى والثاني ولو لا بد ما قبل قبل الأذان الجمعة من قرأه لا يقر السلام لجران العادة بذلك لاجل التيقن لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله ما غير راتب الخ) عبارة أنها يقر المبنى بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب لنفسه الأذان ولو يصح به باقي المسجد والأذان لكن يتنازع ليس للمسجد أو له لكن بعيدة عنه من رحبته أم (قوله فبا يظهر) اعتمد التباية في المتن (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة التباية والغنى وإن ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قريبة للمؤذن أو ناهية (فلا يضر صودها الخ) قاله السكندر إذ قدمت وبصح الاحتكاك فيها أم وقال فشرح المنهج سواء خرجت عن حرم المسجد لا أم سم (قوله مطلقا) أي ولو لنفسه الأذان خرجت عن حرم من بناء المسجد كما جاز وما وروى عنه إذ في حكم المسجد كمنارة مبنية في مال إلى الشارع فيصح الاحتكاك فيها وإن كان لا يتكف في الهواء الشارع وأخذ الركن منه أنه لا يخلو المسجد يحتاج إلى الشارع فاحتكف فيه صح لاعتنا به صحيح وانزع بعضهم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لأنه أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد يحتاج إليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح طباها يلو كذا في المتن (الاعتذار) ما جاز حمال بعض من عدم الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وغن شيخنا ما يوافق ما في التباية بقول المتن (ويجب قضاء وقت الخروج) أي من المسجد من قدر احتكاك متابع (بالاعتذار) أي التي لا يقطع بها المتابع كوقت الكل أو حيس ونفاس واقصال غنابة مقنونة ناهية (قوله وتنازع جمع الخ) اعتمد التباية في المتن فقالا واتصاه على قضاء مصر ويهتدى أي ثم ما كلفها كما هو ظاهر اقطع تنبيهه لتصديره شرح مر (قوله في المتن ولا يخرج المذنب الراتب إلى منارة فبا الخ) وإضافة للمنازة إلى المسجد للاختصاص وإن لم يكن له كان حرم مسجد وبقيت منارة مسجد قريب منها واعتيدا لأذان عليها لحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول الجمهور أن صورته المستقلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو أن استأب له لدوا لا أي مطلقا فيه ونظر الثاني قريب وبصح الأذني امتناع الخروج للبناء فإذا حصل الضمان بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه كالمنازة فعل حال قريب المسجد احتيازا لأن له عليه وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منطف متلاصق به وانظر بحث الأذني مع أن مقابل الأصح نظر للاستثناء بالسطح (قوله فلا يضر صودها مطلقا) قاله السكندر إذ قدمت وبصح الاحتكاك فيها أم وقال فشرح المنهج سواء خرجت عن حرم المسجد لا أم سم (قوله مطلقا) أي ولو لنفسه الأذان خرجت عن حرم من بناء المسجد كما جاز وما وروى عنه إذ في حكم المسجد كمنارة مبنية في مال إلى الشارع فيصح الاحتكاك فيها وإن كان لا يتكف في الهواء الشارع وأخذ الركن منه أنه لا يخلو المسجد يحتاج إلى الشارع فاحتكف فيه صح لاعتنا به صحيح وانزع بعضهم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لأنه أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد يحتاج إليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح طباها يلو كذا في المتن (الاعتذار) ما جاز حمال بعض من عدم الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وغن شيخنا ما يوافق ما في التباية بقول المتن (ويجب قضاء وقت الخروج) أي من المسجد من قدر احتكاك متابع (بالاعتذار) أي التي لا يقطع بها المتابع كوقت الكل أو حيس ونفاس واقصال غنابة مقنونة ناهية (قوله وتنازع جمع الخ) اعتمد التباية في المتن فقالا واتصاه على قضاء مصر ويهتدى أي ثم ما كلفها كما هو ظاهر اقطع تنبيهه لتصديره شرح مر (قوله في المتن ولا يخرج المذنب الراتب إلى منارة فبا الخ) وإضافة للمنازة إلى المسجد للاختصاص وإن لم يكن له كان حرم مسجد وبقيت منارة مسجد قريب منها واعتيدا لأذان عليها لحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول الجمهور أن صورته المستقلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو أن استأب له لدوا لا أي مطلقا فيه ونظر الثاني قريب وبصح الأذني امتناع الخروج للبناء فإذا حصل الضمان بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه كالمنازة فعل حال قريب المسجد احتيازا لأن له عليه وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منطف متلاصق به وانظر بحث الأذني مع أن مقابل الأصح نظر للاستثناء بالسطح (قوله فلا يضر صودها مطلقا) قاله السكندر إذ قدمت وبصح الاحتكاك فيها أم وقال فشرح المنهج سواء خرجت عن حرم المسجد لا أم سم (قوله مطلقا) أي ولو لنفسه الأذان خرجت عن حرم من بناء المسجد كما جاز وما وروى عنه إذ في حكم المسجد كمنارة مبنية في مال إلى الشارع فيصح الاحتكاك فيها وإن كان لا يتكف في الهواء الشارع وأخذ الركن منه أنه لا يخلو المسجد يحتاج إلى الشارع فاحتكف فيه صح لاعتنا به صحيح وانزع بعضهم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لأنه أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد يحتاج إليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح طباها يلو كذا في المتن (الاعتذار) ما جاز حمال بعض من عدم الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وغن شيخنا ما يوافق ما في التباية بقول المتن (ويجب قضاء وقت الخروج) أي من المسجد من قدر احتكاك متابع (بالاعتذار) أي التي لا يقطع بها المتابع كوقت الكل أو حيس ونفاس واقصال غنابة مقنونة ناهية (قوله وتنازع جمع الخ) اعتمد التباية في المتن فقالا واتصاه على قضاء

مكث بطل وتنازع جمع في هذا المحصر والخفا به قلا عن الشيخ أبي علي

أما جهته قال إذا أوجه كذا قاله الأسوي فيما جمع مقدمين جرياته فكل ما يطلب الخروج له لم يطلب زمنه
عادة كالمخرج وعمل جنابة وإذا كان مؤذن وأتبع بخلاف ما يطلب الخروج (قوله) وغيره مما يطلب الخروج له
الخروج لم يخرجهم ولو تم بعد الثانية لم يخرج لما ذكر بعد جده وان خرج لا لا بد منه وان طال زمنه كبر
وغيره واجب وإذا كان الخروج له أو لما منه بد لشمول الثانية جميع المقدولوعين مدة ولم يتراض للتتابع
لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتدبير الباقي جدد الثانية ولو أحرص بمكتف بنفسك فإن لم ينش القوائمه أي ثم
خرج لمخرج الخروج لم يولاني يمدفرا من نفسك على احتكافه الأول وان نذر احتكاف شهر بعينه
فإن اقتضاه قبل نذره لم يلزمه شيء لأن احتكاف شهر قد مضى غلظت نياقه وقوله ولو أحرص الخ المقتضى
مثله (قوله فرج) إلى الكتاب في المقتضى (قوله) سورة الخ عبارة عن نهاية وحل عيادة المريض ونحوها له أي
لمكتف الفضل أو تركها أو ما سواها رجحها أو لها أو قال سم قال الفارح في شرح العياد أرجحها
الأخير قد تعلق الجمهور عن الأصحاب قال البقعي والأدري وعطف في عيادة الأجنبي أما الأقارب وذوو
الرجح والاصدقاء والجيران فالظاهر أن الخروج لبيادتهم أفضل لاسيما إذا علم أنه يشق عليهم تخلفه انتهى
أه (قوله) أفضل لاسيما إذا علم أنه يشق عليهم وعبارة القاضي حسين مصرفة بذلك وهذا هو الظاهر معنى

شرح المنهج في احتكاف مندور محتاج (قوله) سورة بين ادامة الاحتكاف ونحو عيادة المريض إلى آخره
قال في شرح العياد عن الجمهور لأهيا طاعتان متعديتا هما فاستويا به وعبارة العياد به
الخروج من قطوع لبيادة مريض وتشييع جنازة وحل هو أفضل أو تركه أو هو
سواء وجهه أه قال الفارح في شرحه أرجحها الأخير قد قلته
في الجمهور عن الأصحاب إلى أن قال قال البقعي والأدري
وحله في عيادة الأجنبي أما الأقارب وذوو الرحم
والاصدقاء والجيران فالظاهر أن
المخرج لبيادتهم أفضل
لا سيما إذا علم أنه
يشق عليهم
تخلفه
أه

وغيره مخرج مؤذن لا إذن
وجنب لا غتسال وغيرهما
ما يطلب الخروج لم يوقل
ومنه عادة بخلاف ما يطلب
زمنه كحريض وعدة ومريض
(فرج) سورة بين ادامة
الاحتكاف ونحو عيادة
المريض واضرته ابن
الصلاح بأنه صلى الله عليه
وسلم فإن مكتف فلا ولا
يخرج لطلبه بحث البقعي
أن الخروج لبيادة نحو
رحم وجلو وصديق أفضل
واقه أظم

5472
111

(تم الجزء الثالث وبلغه الجزء الرابع أوله كتاب الحج)

(فهرست الجزء الثالث من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الميمني المكي رحمه الله تعالى)

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٠٤	باب في زكاة الفطر	٢	باب صلاة الخوف
٢٢٧	باب من تلوه الزكاة	١٨	فصل في القياس
٢٤٢	فصل في اداء الزكاة	٣٩	باب صلاة العيدين
٢٥٣	فصل في التسجيل وتوابه	٥١	فصل يتدب التكبير
٢٧٠	كتاب الصيام	٥٦	باب صلاة الكسوفين
٢٨٦	فصل في النية وتوابها	٦٥	باب صلاة الاستسقاء
٢٩٧	فصل في بيان المقطرات	٨٣	باب في حكم تارك الصلاة
٤١٣	فصل في شروط الصوم من حيث القاهر والوقت وكثير من سئلته ومكروهاته	٨٩	كتاب الجنائز
٤٢٧	فصل في شروط وجوب الصوم ومنعائه	١١٣	فصل في تكفين الميت
٤٣٤	فصل في بيان قدية الصوم الواجب	١٣١	فصل في الصلاة على الميت
٤٤٧	فصل في بيان كفارة جامع رمضان	١٦٧	فصل في الدفن وما يتبعه
٤٥٣	باب صوم التطوع	٢٠٨	كتاب الزكاة
٤٦١	كتاب الاحتكاف	٢٠٩	باب زكاة الحيوان
٤٧٦	فصل في الاحتكاف المنذور المتتابع	٢٢٣	فصل في بيان كيفية الاخراج
	(تمت)	٢٣٩	باب زكاة الثبات
		٢٦٣	باب زكاة النقد
		٢٨٧	باب زكاة المعادن والركاز والتجارة
		٢٩٢	فصل في زكاة التجارة

